

تقرير مصر المحروسة

والعالم عام ١٩٩٣

تقرير

مصر والعالم ١٩٩٣

المحروسة

الكتاب : تقرير مصر المحروسة والعالم عام ١٩٩٣

الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى – ت ٣٧٥٢٠٣٣
المدير العام ورئيس التحرير : فريد زهران

الطبعة الأولى : ١٩٩٤

الغلاف للفنان : محمود الهندى

رقم الإيداع : ٩٥/١٥٥٧

هذا التقرير صادر عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات والبحوث
٤ ش ٩ب المعادى – ت : ٣٧٥٢٠٣٣ – فاكس : ٣٩٣١٤٩٢
مدير عام المركز : فريد زهران

الفـــهـــرس

القسم العربى الإقليمى

القسم الـمـصـرى

ملاحق القسم المصرى

ما قبل المقدمة : تقرير مصر المحروسة ... لماذا ؟

ليس لأننا نريد تقديم مرجع موجز مكثف حول مادار فى عام فحسب ، رغم إدراكنا لأهمية ذلك بالنسبة للباحث أو الدبلوماسى أو متخذ القرار أو حتى القارئ المثقف والمهتم ، ولكننا نريد أيضا تقديم رؤية من الجنوب لعالمنا الراهن ، وهى رؤية نراها ضرورية ، لأننا ببساطة ووضوح نزعم أنها رؤية متميزة وغير مسبوقة، لسببين : أولهما ، أننا لسنا جهة رسمية أو شبه رسمية ، ومن ثم فنحن لسنا مضطرين لشرح هذا الموقف أو تبرير هذا القرار ، ومن ثم فإن غاية مانسعى إليه هنا هو وجه الحقيقة التى ستكون – بوصفها حقيقة فحسب – كلية وشاملة من ناحية ، ومنحازة من ناحية أخرى للعلم وللموضوعية المجرده عن أى هوى ، وهو انحياز لايتعارض البتة مع الانحياز للعقل وتطور الإنسان وتقدمه ، ومن ثم فإن الحقيقة التى ننشدها ونستجلى ملامحها هنا هى الحقيقة التى تسعى إلى تفسير العالم مثلما تسعى الى تغييره بنفس الروح والطريقة التى سعى بها رواد وطلائع ومفكرو كل الأيديولوجيات إلى اكتشافها فى سياق رحلة الإنسان الطويلة والأبدية مع الرقى والتقدم ، ونحن نعنى بالأيديولوجية هنا تلك المنظومة الجديدة – والمتجددة على الدوام – من الرؤى والقيم التى تسعى إلى تفسير العالم وتغييره بصرف النظر عن الأصول النظرية أو العقائدية التى تنحدر منها حيث أننا نعلم يقينا إن هذه المنظومة من الرؤى والقيم التى يطرحها الواقع فى لحظة معينة تصبح بشكل أساسى مستقلة عن أصولها منذ لحظة ولادتها وتأثيرها الفاعل فى الواقع .

نحن نعتقد بالمعنى الوارد هنا أنه بدون قيادة مثل هذه الأيديولوجية المتوثبة إلى إحداث التغيير والتقدم فان البشر يكونون فى الغالب أسرى فترة انحطاط ، مكبلين بأغلال أيديولوجية محافظة أعطت ظهرها للتقدم ، وفقدت بريقها الأخاذ وقدرتها على البقاء ، ومن ثم فإنه من الطبيعى أن تسعى هذه الأيديولوجية إلى إضفاء القداسة على نفسها فى بعض التجليات مثلما تزعم أيديولوجيا "الإسلام السياسى" سواء فى طبعاتها الإيرانية والترابية والإخوانية والجهادية ، فى تجليات أخرى قد تذهب هذه الأيديولوجية المحافظة إلى القول بأن ماوصلت إليه إنما هو نهاية لكل أيديولوجية مثلما زعمت الأيديولوجية الشيوعية السوفيتية ، وأخيرا فقد تعلن أيديولوجيات عصر الانحطاط نهاية التاريخ الإنسانى مثلما زعمت أيديولوجية فوكوياما الرأسمالية .

إن تاريخ الإنسان – أو بالأحرى تاريخ الحضارة الإنسانية من زاوية معينة – هو تاريخ ظهور وسقوط الأيدلوجيات عبر صراع طويل احتدم بين البشر والطبيعة ، واحتدم بين البشر وبعضهم البعض بسبب ندرة الموارد وضعف الإنتاجية وماترتب على ذلك من تقسيم للعمل والثروة ، وهو التقسيم الذى يمكن اعتباره بحق السبب الأهم – من بين أسباب عدة – فى استمرار الصراعات الاجتماعية والدولية

منذ بدء التاريخ وحتى يومنا هذا ، ورغم مايلوح من أخطار هائلة تتعرض لها الأرض من جراء الاستخدام غير العقلانى للموارد فى ظل النظام الراهن ، ورغم مايلوح من أخطار هائلة تتعرض لها الأرض من جراء هذا "التقدم" المخزى فى مجال التسلح فى ظل النظام الراهن ، ورغم مايلوح من أخطار هائلة تتعرض لها الأرض من جراء ما آل إليه حال جنوب العالم من مذلة وإفقار ، ومن ثم إلى انتشار أوبئة تحصد كل عام آلاف البشر الأغنياء والفقراء على السواء فى ظل النظام الراهن ، رغم كل ذلك فإننا نرى أن هناك آمالا قوية ومبررة فى مستقبل أكثر إشراقا بعد أن تجاوزت قدرات الإنسان الإنتاجية حاجز الندرة وفتحت الوفرة بذلك الطريق بصورة عملية لأول مرة أمام إمكان تحقيق حلم الإنسان الأزلى فى مجتمع أكثر عدالة ، وإذا كانت صورة عالمنا الراهن تبدو مظلمة فى الكثير من جوانبها فأغلب الظن أنها لن تكون أسوأ من ذلك فى الغد المنظور ، وأغلب الظن أن قوى الإنسان المنحازة لرغبته فى البقاء والمنحازة للخير ستنجح فى النهاية فى دفع الأمور إلى نظام أكثر استجابة لضرورات التغير الملحة التى تفرضها هذه التطورات الملحوظة فى قوى البشر الإنتاجية التى حلت - ولأول مرة - مشكلة الإنتاج بالشكل الذى يجعل عدم العدالة فى التوزيع - سواء بين شمال العالم وجنوبه أو بين طبقات المجتمع الواحد شمالا وجنوبا - هو العقبة الوحيدة التى تحول دون تحقيق حلم مجتمع الوفرة الشاملة .

أما ثانى الأسباب التى تجعلنا نرى فى الرؤية المقدمه هنا تمييزا غير مسبوق هو أننا لانعبر عن جنوب متعصب أو موتور وإنما عن جنوب يدرك أن شمال العالم نفسه ينقسم إلى جنوب فقير وشمال غنى تماما مثلما ينتمى جزء من جنوبنا الفقير بحكم مصالحه - بل وثقافته أيضا - إلى شمال العالم ، ومن ثم فنحن ندرك أن الانقسام إلى جنوب وشمال هو مجرد تعبير يسعى الى اختصار الصراع الدولى الرئيسى الراهن الذى نعتبر بلادنا طرفا فيه لكنه مثل أى اختصار يميزه - ولا نقول يعيبه - أنه مخل فى بعض جوانبه ، وحتى لو لم يكن فى شمال العالم فئات مظلومة فضلا عن الأنصار والمتعاطفين مع آمال الجنوب فى نظم أكثر عدالة لتقسيم العمل واقتسام الثروات فإن الرهان على انتزاع حقوقنا لاينبغى أن يبنى أبدا على مقومات تجافى المنطق أو العدل ، وإذا كان الشمال - أو الغرب - قد أذاق شعوب الجنوب - والعالم الثالث - صنوفا بشعة من القهر العنصرى والاجتماعى المبنى على مزاعم عنصرية أو آليات اقتصادية استغلالية فإن الرد الكفيل بالقضاء على كل هذه الصنوف من القهر لايمكن أن يؤسس على رغبة فى الانتقام أو يبنى على أسس عنصرية مضادة ، وكلنا يعرف بالفعل أن نضال الزنوج فى الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وكافة بقاع الأرض من أجل إلغاء التمييز العنصرى لم يستند فى دعواه يوما واحدا على مزاعم ترى أن الزنجى أفضل من الأبيض وأحق منه بهذه الميزة أو تلك ، ولذا فقد كان من الطبيعى والمنطقى أن تتوج هذه النضالات بالانتصار لأنها انحازت إلى قيم المستقبل العادلة والعقلانية ، وهى بالتحديد قيم المساواه بين البشر بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق أو الجنس .

المقدمة : نظام بوش أو عالم ما بعد الحرب الباردة

بقلم / فريد زهران

لم يكن تحالف " الحلفاء " فى الحرب العالمية الثانية يستند إلى مقومات تمكنه من الاستمرار عقب النصر ، ولذا فبعد أن انقشع غبار الحرب مباشرة انفصمت عرى التحالف ، وبدأت على الفور مقدمات الدخول فى مواجهة جديدة بين قطبى العالم فى ذلك الوقت وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ولكنهما سرعان ما اكتشفا تحت وطأة ماحدث فى هيروشيما ونجازاكى أن الدخول فى مواجهة عسكرية مباشرة لم يعد قرارا سهلا ، وهكذا بدأت المواجهة تتخذ أشكالا جديدة عرفت بعد ذلك بالحرب الباردة ، وهى الحرب التى وصفها البعض بأنها الحرب العالمية الثالثة ، وقد اعتمدت هذه الحرب – ضمن ما اعتمدت – على مواجهات عسكرية غير مباشرة – أو بالوكالة – فى مناطق – أو أقاليم – متفرقه ، واعتمدت أيضا – وهو الأهم – على سباق تسلح كان يعكس بالدرجة الأولى مدى قوة وتماسك الاقتصاد فى ظل هذه النفقات العسكرية الباهظة، واعتمدت – أخيرا – على استخدام أسلوب الضربات غير المباشرة عبر المنظمات السياسية المواليه أو من خلال عمليات المخابرات القذرة .

يمكننا القول أن مناخ الحرب الباردة هذا قد دفع بـ موسكو وواشنطن إلى حالة من " التعسكر " و " المحافظية " فى ظل مايمكن وصفه بـ " حكومات حرب " وفى هذا السياق يمكننا أن نفهم لماذا انتقلت القيادة فى الولايات المتحدة من روزفلت الديمقراطى مهندس التحالف مع السوفييت إلى الحزب الجمهورى ، طوال فترة الحرب الباردة تقريبا باستثناء كيندى الذى راح ضحية عدم محافظيته ، وباستثناء جونسون الديمقراطى المحافظ اليمينى الذى تتهمه بعض الدوائر الأمريكية نفسها بالاشتراك فى مؤامرة اغتيال كيندى ، وأخيرا باستثناء كارتر المزارع الريفى المحافظ الذى تقدم الصفوف فى ١٩٧٦ بعد أن اضطرت الولايات المتحدة للانسحاب من فيتنام وبات الأمر فى حاجة إلى وجه ديمقراطى يستطيع امتصاص ما عرف بـ "العقدة" الفيتنامية ، وإذا كان كارتر قد استند على مدخل دينى فى تناوله لـ الصراع العربى الإسرائيلى واعتبره صراع بين أبناء إبراهيم فإن ريجان – الذى وصل بالنزعة المحافظية إلى ذروتها – قد رفع الكتاب المقدس فى يمناه معلنا أن هذا الكتاب يتضمن الإجابة على كافة التساؤلات ويقدم الحلول لكل المشاكل ، وبهذا المعنى فإن ريجان ٨٠ – أو بالأحرى دوائر النخبة الحاكمة فى الولايات المتحدة – هو الذى قدم لنا الطبعة الأولى والأصلية من الفكرة التى راجت بعد ذلك فى طبعات مختلفة ووصلت إلى عالمنا العربى فى تاريخ لاحق تحت عنوان الإسلام هو الحل ، تماما مثلما راجت لدى الارثوذكس

الصرب وغلاة الهندوس ومتعصبى السيخ .

لقد انتهت الحرب العالمية الثالثة بهزيمة الاتحاد السوفييتى ، لكن ذلك ليس معناه أن المنتصرين قد خرجوا من الحرب أفضل حالا أو أكثر تماسكا ، على العكس فمثلما تبدل وضع وميزان القوى داخل معسكر الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية فاننا نعتقد أن موازين القوى ستتغير فى المدى المنظور داخل التحالف الغربى بعد أن وضعت الحرب العالمية الثالثة أوزارها ، وإذا كان الاتحاد السوفييتى قد فتح بهزيمته الباب على مصراعيه أمام نقد التجربة السوفيتية فنحن لسنا ضد هذا النقد بالذات إذا ما كان يستند على مقومات ومقدمات إنسانية معادية – وعلى نحو جذرى – لكافة اشكال القهر اللاديمقراطى التى مارستها السلطات السوفيتية ، وهو القهر الذى تواكب معه سياسات اقتصادية غير عادلة فى توزيع الثروة فيما بين القوميات السوفيتية ، وفيما بين الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة ، وفى المقابل فنحن ضد كل نقد يستهدف تشويه الجوانب الإيجابية والمضيئة فىالتجربة السوفيتية لحساب الدوائر المحافظة والرجعية فى الغرب ، ذلك أننا اذا أخذنا برأى هذه الدوائر فينبغى علينا أن نعتبر شهداءنا فى معاركنا ضد إسرائيل مجرد متعصبين أو أغبياء إذا كان من الأفضل أن نسهل للصهاينة إقامتهم فى "أرضهم الموعودة" مثلما فعلت الإدارة الامريكية بحماس لم يفتر حتى يومنا هذا .

إن السياسات الأمريكية فى الخمسينات والستينات من هذا القرن هى مجرد طبعة من طبعات السياسات الاستعمارية التى بدأت قبل ذلك بكثير ، وبهذا المعنى فان الانحياز للوطن كان يفرض علينا أن نكون طرفا معاديا للاستعمار الانجليزى أو الأمريكى ، ومن ثم فقد كان يفرض علينا أن نكون حلفاء للسوفييت ، لأنهم من ناحية كانوا الطرف الذى يناصب هذه القوى الاستعمارية العداء ، ولأنهم من ناحية أخرى كانوا يرفعون شعارات معادية للاستعمار والاستغلال وتدعو للمساواة والعدل، مثلهم فى ذلك مثل أى فصيل أو تيار اشتراكى، والغريب أنه يحلو للبعض مستخدما فى ذلك عبارات طنانه ومصطلحات " علمية " (!) أن يعتبر هذه الشعارات نفسها معيبة بل ويعتبرونها سببا فى انهيار الاتحاد السوفييتى وهزيمته ، وكأنهم بذلك – باستنتاج منطقى بسيط – يبررون كل استغلال وكل قهر وكل ظلم وكل تمييز .

إن هزيمة الا تحاد السوفييتى فى الحرب الباردة ليس معناها أنه الاسوأ ، وليس معنى انتصار الولايات المتحدة أنها الأفضل ، ووفاة الاتحاد السوفييتى ليس معناها وفاة الاشتراكية كإطار فكرى ومرجعى لان الاتحاد السوفييتى لم يخترع الاشتراكية ، ولم يكن يحتكر تمثيلها أبدا ، بل ظل على الدوام عرضة للنقد من قبل العديد والعديد من الدول والقوى الا شتراكية فى العالم بأسره ، وعموما فإن انهيار الاتحاد السوفييتى وما ترتب عليه من نقد للجوانب اللاإنسانية فى التجربة السوفيتية هو أمر سيزيد من القوى التقدمية ويعزز من قدرات الإنسان الخيرة والطامحة فى عالم أكثر عدالة ، وهو نقد حرصنا على

القيام به عندما كان بعض من نقاد الا تحاد السوفييتي الكبار الحاليين يعيشون فى رغد بسبب عطايا موسكو السخية .

وعموما لقد شبع الاتحاد السوفييتى نقدا شأن كل المهزومين فى التاريخ سواء على أسس إنسانية أو على أسس معادية للإنسان ، وغاية ما نود توضيحه هنا أن هزيمة الاتحاد السوفييتى ليس معناها - على الأقل - أن الذين خرجوا من الحرب منتصرين أفضل حالا سواء من حيث ما يعبرون عنه من قيم وأفكار ورؤى ، أو من حيث ما انتهت اليه حالتهم الاقتصادية من جراء هذه الحرب الباردة فقد استنزفت ثرواتهم فى سباق تسلح محموم ، ومثلما خرجت فرنسا وكذا بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منتصرتين لكنهما منهكتان فان الولايات المتحدة خرجت من الحرب الباردة هى الأخرى منتصرة لكنها منهكة ، وبينما يضطرها وضعها كدولة منتصرة فى الحرب أن تقبل مايمكن وصفه باسترخاء عسكرى وتدفع الى سدة الحكم بـ " حكومة مدنية " و " رئيس مدنى " إرضاء لرأى عام تواق لنوع من التهدئة والرخاء ، فانها فى نفس الوقت وتحت وطأة ضغوط أخرى من بعض الدوائر الحاكمة قد ترى أن عبء الاستمرار فى قيادة التحالف الغربى - ومن ثم العالم كله - مرهون بقدرتها على مضاعفة الجهد والبقاء عند نفس درجة الاستنفار بعد أن غاب العدو المشترك القادر على تبرير استمرار مكانة الولايات المتحدة كقائد وحيد للمعسكر الغربى ، بالذات وأن بعض أقطاب هذا التحالف قد خرجوا من هذه الحرب أفضل بكثير مما دخلوها ، الأمر الذى يدفع ألمانيا واليابان مثلا للحديث بصوت مرتفع حول مكانة أكبر فى ظل النظام العالمى الراهن وبين هاتين الوجهتين المتعارضتين تبدو الإدارة الأمريكية الحالية مضطربة ومترددة ، وبينما يلوح أحيانا أنها راغبة فى الوصول لصيغ أكثر عدالة فى تسوية بعض المنازعات الإقليمية، فانه يلوح فى أحيان أخرى أنها سائرة فى نفس الدرب الرامى الى تفتيت العالم الى كيانات صغيرة متناحرة يسهل السيطرة عليها وإدارتها، الأمر الذى يفسر مثلا افتقاد التدخل الأمريكى فى الصومال الى هدف واضح حيث بدا الامر احيانا كما لو كان هذا التدخل انسانيا فعلا ويرمى - فى أسوأ الأحوال - إلى تجميل وجه أمريكا ، وبدا فى أحيان أخرى كما لو كان هذا التدخل يستهدف مزيدا من تفتيت وتقسيم الصومال ، وبينما تندفع واشنطن أحيانا إلى ما يشبه إعلان حرب تجارية وتهدد حلفاءها عبر " الاطلنطى " بحلفائها عبر " الهادى " ، فانها تنكفئ - ربما فى نفس الوقت - إلى داخلها بحثا عن حلول لما تعانيه من ترد اقتصادى بات يهدد مكانتها الدولية ، وبصفة عامة يمكننا القول أن هذا التخبط الأمريكى قد طبع عام ٩٣ بطابعه على الصعيد الدولى فيما تحركت ببطء بعض الترتيبات هنا وهناك داخل المعسكر الغربى وتحركت - ببطء أيضا - بعض الترتيبات الإقليمية فيما لاحت فى الأفق وعلى استحياء فى مناطق متفرقة منها مثلا الصومال والجزائر والبوسنة بوادر الخلافات بين بعض الأقطاب الأوروبية وبين أمريكا بينما تجلت وعلى نحو واضح الخلافات

التجارية بين كل أقطاب التحالف الغربى وإذا كانت قراءة أحداث ١٩٩٣ تؤكد لنا ان التحالف الغربى المهيمن – ومن ثم العالم كله – لايزال تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية التى استطاعت أن تفرض شروطها وتنفذ خططها ، فان المستقبل المنظور يوحى بأن هذا الوضع غير قابل للاستمرار بنفس الشكل والدرجة على الأقل ، ويبدو من البديهى أن الولايات المتحدة ستفسح – عن اضطرار لا عن سماحة – مكانة أكبر لحلفائها الأقوياء الأمر الذى قد ينذر بتصدع بنيان الآلية التى قادت أداء هذا التحالف طوال قرابة خمسة عقود ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن تفتت الاتحاد السوفييتى وأزمته الاقتصادية قد تدفع بآسيا الوسطى بل وشرق أوروبا أيضا إلى حالة من الفوضى والاضطراب فإنه من الطبيعي ان نستنتج إذن من خلال هذه المقدمات أننا على الأرجح لم نصل بعد إلى نظام عالمى جديد مثلما أعلن بوش ، وإنما نحن بالأحرى أسرى مرحلة انتقالية قد تنتهى بنا إلى نوع من التعددية القطبية تتأرجح بين الاستقرار والفوضى تبعا لحدة ونوع المنافسة بين أقطاب العالم المتعددين ، وقد تنتهى بنا وفقا لسيناريو آخر إلى نظام جديد بمعنى أسس جديدة قد تكون أبرز سماتها تراجع المحافظية على المستوى العالمى وازدهار طبعات يسارية جديدة أكثر إنسانية واعتدالا بمعنى أكثر ديموقراطية وأكثر ميلا للأخذ بنظام الاقتصاد الاقتصاد المختلط الذى يراعى إلى حد ما قوانين السوق ، وقد يرتبط ذلك على نحو خاص بتراجع مكانة الولايات المتحدة لحساب أقطاب أكثر عمقا وتحضرا من حيث الأداء بالمقارنة بأداء الولايات المتحدة التى يتسم أداؤها – إلى جوار جوانبه الإيجابية وعلى رأسها الروح العملية والمبادئة – بالكثير من السطحية والخفة الناشئة عن حداثة التجربة الأمريكية وافتقادها إلى الخبرة الكافية فى التعامل مع المشكلات الدولية وإذا ما قورنت ببلدان أوروبية عديدة يمتد تراثها العريق فى هذا الصدد إلى عدة قرون خلت .

قبل أن نختتم هذه العجالة حول تخبط النظام العالمى الجديد – أو بالاحرى نظام بوش – ينبغى أن نشير هنا إلى اتفاق غزة – أريحا باعتباره نموذجا لهذا التخبط والعجز ، اذ نعرف جميعا كيف أن الوفود المفاوضة قد فشلت تحت الإشراف الأمريكى المباشر فيما نجحت فيه بعيدا عن هذا الإشراف الأمر الذى يشير بوضوح لا إلى ضعف تأثير الحضور الأمريكى فحسب وإنما إلى سلبية هذا الحضور الذى شكل في هذه الحالة ما يشبه عنصر إرباك أكثر من كونه عاملا مساعدا بطريقة قد توحى بأن الولايات المتحدة لم تكن حريصة على إيجاد تسوية سلمية ربما لأن استمرار النزاع كان أكثر فائدة أو بالأحرى ربما كانت دوافع الولايات المتحدة فى إيجاد تسوية أقل من دوافع الأطراف المعنية :

المعروف أن إسرائيل كانت حريصة على الوصول إلى اتفاق بعد أن بات وجودها فى المنطقة مرهونا بقدرتها على الاندماج ، بالذات بعد أن تكشف لصانعيها ومستخدميها من قوى التحالف الغربى إبان أزمة الخليج كيف

أنها جسم غريب فى المنطقة عليهم أن يدفعوا لها لا من أجل التدخل إنقاذا لمصالحهم النفطية ، وإنما من أجل عدم التدخل حتى لا تنقلب الأمور رأسا على عقب فى المنطقة إذا ما تدخلت إسرائيل ، وفى المقابل كان الفلسطينيون أكثر استعدادا من أى وقت مضى للوصول إلى تسوية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن توقف الدعم الخليجى وفصم العلاقة بالأردن ، وتحت وطأة مابات يهدد الصف الفلسطينى من انقسام بسبب نمو وازدهار حركة حماس ، وجدير بالذكر هنا أن موقف إسرائيل الراغب فى التسوية كان هو الموقف الحاسم إذ من غير الصحيح أن نوافق هنا على الكذبة الإسرائيلية القائلة بأن العرب – أو الفلسطينيين – هم الذين رفضوا السلام ، ورفضوا الاعتراف بإسرائيل ، بينما واقع الحال يقول إن إسرائيل هى التى رفضت دوما الوصول إلى أى تسوية وهى التى رفضت دوما وجود الفلسطينيين ، حيث لم يكن على أرض الواقع نفسه ما يضطرها إلى ذلك ، وقد صاغت الأنظمة العربية – ومنها الفلسطينيون – أمام شعوبهم عجزها عن الوصول إلى تسوية كأنهم يرفضون الاعتراف بإسرائيل بينما كان غاية ما تمنوه هو الوصول إلى تسوية تعترف فيها إسرائيل بوجودهم ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه أغلب هذه الأنظمة على علاقة ما بإسرائيل مثلما تكشف الأمر بعد ذلك ، وبهذا المعنى – بالضبط – نستطيع أن نقول أن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الوصول إلى تسوية إنما تعود لسببين : أولهما ، هو رغبة إسرائيل فى قيادة المنطقة عبر الاندماج – بدلا من قيادتها عبر الإرهاب العسكرى فحسب – وهى الرغبة التى اشتدت عقب أزمة الخليج وسيادة الهيمنة الأمريكية فى المنطقة وانهيار الاتحاد السوفييتى الأمر الذى رأت معه إسرائيل أنه قد ينذر بانحسار نفوذها إذا ما أدت العوامل السابقة إلى انحسار التأييد الغربى ، وثانى هذه الأسباب هو ما فرضته الانتفاضة الفلسطينية من ميزان قوى جديد بالذات بعد أن أثرت هذه الانتفاضة إلى حد كبير فى الرأى العام العالمى مما بات يشكل حرجا بالغا لإسرائيل التى صورت نفسها دائما باعتبارها الدولة الصغيرة المظلومة التى تحيا فى منطقة همجية .

غزة – أريحا إذن بمقتضى الاستراتيجية الاسرائيلية هو الخطوة الأولى فى طريق الاندماج ، وعبر هذا السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تحديدا – والأردنيين طبعا فى المدى المنظور – ستسعى إسرائيل إلى " الاندماج " باعتبار هذا السلام بمثابة محور قادر على النفاذ عبر وجوه فلسطينية أو أردنية إلى عالم المال فى الخليج ، وهو مايمكن اعتباره الخطوة الثانية – والأهم – فى خطة إسرائيل التى أطلق عليها بعض مروجيها اسم السوق الشرق أوسطية ورغم أن هذا السوق أو هذا النظام الشرق أوسطى المستهدف كما أوضحنا هنا هو خطة إسرائيلية ، ومن ثم فهو يحظى بمباركة دوائر متنفذة فى الغرب ، أو بالأحرى داخل الولايات المتحدة، إلا أن هناك دوائر أخرى داخل إسرائيل وداخل الولايات المتحدة نفسها قد تجد أن الوصول بالمنطقة إلى حالة من السلام والاستقرار فى حد ذاته هو أمر غير مطلوب

البتة ، ومن ثم فان فكرة السوق هنا ستكون مجرد فكرة قادرة على إحداث أكبر كمية ممكنة من الاستقطابات والمشاحنات فيما بين دول المنطقة ، بدون أن يفضي ذلك إلى نظام ما مستقر ، فيما ستقوى وتتعزز - وفقا لهذه الخطة - ركائز التحالف الإسرائيلي - الفلسطيني - الخليجي .

ويبدو واضحا من خلال السيناريو السابق أن مصر مستبعدة من أى دور قيادى وعليها أن تقنع بكونها سوقا ضعيفا أو مصدرا معقولا لبعض العمالة غير الماهرة ، وعلى الجانب الآخر يبدو أن أوروبا تهتم بدول المغرب العربى فحسب، الأمر الذى قد يشى بأن مصر قد أصبحت معزولة بقدر كبير فى المنطقة ، وهو الأمر الذى نراه يعود لسببين رئيسيين : أولهما ، أن التحالف الغربى وبالذات فى طبعته الأمريكية - الإسرائيلية المحافظة يخشى من أن تكون مصر القائدة المستقرة قادرة على قيادة المنطقة فى اتجاه مناوئ للغرب لانها كيان متجانس غير خاضع للابتزاز عبر التفتيت مثلما هو حال العديد من دول المنطقة ، وهى أيضا كيان قوى ومتميز من حيث الموارد البشرية ، والسبب الثانى يعود إلى حالة مصر نفسها التى يمزقها قدر لا يستهان به من الإرهاب والفساد .

وإذا كان البعض يحلو لهم أن يعتبروا الإرهاب مجرد رد فعل عن الفساد الضارب أطنابه فى أعلى السلم الاجتماعى فى مصر فاننا نعتبر بداية أن هذه الرؤية - رغم ما تحمله من بعض الوجاهة النسبية - تظل جزئية للغاية ، فالارهاب - أو التطرف الإسلامى ذو الطابع الفاشى - يظل ظاهرة لها أسباب معقدة ومتنوعة عن ذلك كثيرا ، ونحن هنا لا نعتبر أن الإرهاب نتيجة الفساد ، بقدر ما نعتبرهما معا وجهين لظاهرة واحدة هى اليأس ، حيث يعيش أغلب الناس فى مصر الآن - ومنذ فترة ليست قصيرة - رهن ضغوط هائلة من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، فهم من ناحية محرومون - بمقتضى القانون نفسه - من ممارسة أى عمل جماعى منظم يمكنهم من الحصول على أى حق أو مطلب ، حيث يعتبر مجرما كل من شارك فى مسيرة أو إضراب أو مظاهرة أو اعتصام ، ومن ناحية أخرى فان الناس فى بلادنا محرومة أيضا مما يقيم الأود ، حيث وصل الاستخفاف بالعقول أن مرتب خريج الجامعة فى الشهر لا يشترى خمسة كيلو جرامات من اللحم ، وفى هذا المناخ بالضبط اندفع الناس فى بلادنا إلى بلاد النفط حتى ضاقت بهم ، واندفعوا إلى منافسة غيرهم من أبناء العالم الثالث على الوظائف الرثة فى أوروبا حتى أصبح لهم بعض النفوذ فى العالم السفلى فى إيطاليا وفرنسا ، ولأن كل هذه المنافذ لم تعد كافية لاستقبال الجيوش المصرية اليائسة فان بعض المصريين قد اندفعوا فى اتجاه الإرهاب ، وبعضهم الآخر غرق فى دوامة الفساد .

الفريق الأول - أو الإرهابيون - ينتمى معظم عناصره إلى المهمشين الذين ليس لهم فى الأغلب وظيفة اجتماعية واضحة وقد خطفت أبصارهم الدعوة الارهابية لا باعتبارها جهادا مقدسا لنيل الشهادة فحسب ، وإنما

باعتبارها أيضا دعوة للعمل المباشر السريع ، وهى الدعوة التى تنجح عادة فى استقطاب شاب مهمش ويائس ومتحمس وقصير النفس ، بينما تحتاج الدعوة إلى عمل جماعى منظم ودءوب إلى عناصر مندمجة فى النظام الاجتماعى وقادرة أصلا على الحياة والنضال من أجل تحسين أحوالها فى نفس الوقت .

الفريق الثانى – أو الفاسدون – لا تنبع خطورتهم من أنهم يحتلون مواقع كثيرة داخل أعلى السلم الاجتماعى فى مصر مثلما يحلو للبعض أن يصور، ذلك أن كافة بلاد الأرض تقريبا فى ظل التفاوت الهائل فى توزيع الثروة من المتوقع أن تشهد حالات من الفساد فى أعلى السلم الاجتماعى عندما يضغط الأثرياء من أجل تحقيق مصالحهم، والنظام العام فى أى مكان بالعالم يقاوم ذلك فى حدود ويسمح به فى حدود أيضا ، والفساد غير مقلق لأنك هنا تتحدث عن استثناءات تحصل عليها قلة محدودة من خلال خرق النظم والقوانين ، أما الوضع الحالى فى مصر فإن خطورته تنبع من أن الاستثناء كاد أن يتحول إلى قاعدة بعد أن أصبح الفساد " شعبيا " وبتنا نسمع كيف تسأل الأم ابنها عما اذا كانت لجنة الامتحان "كويسه" وسمحت بالغش !!، باختصار لقد أدت الأوضاع الاقتصادية غير المنطقية إلى دفع مئات الألوف من أبناء شعبنا إلى فساد حتمى مرتبط بالحصول على القوت الضرورى ، ومن ثم إلى إحساس مفرط بعدم الأمان والذنب فى نفس الوقت ، الأمر الذى دفع هذه الجموع من جهة أخرى إلى تغذية روافد التطرف الدينى المفضية رأسا إلى الإرهاب .

يفضى بنا كل ما تقدم إلى مجموعة من التساؤلات تتعلق بالمستقبل لعل أهمها: هل يمكن لمصر أن تنجو من براثن الإرهاب والفساد وتتحرر عبر إصلاح اقتصادى حقيقى يفى باحتياجات الغالبية العظمى من شعبنا ويجنبنا مهانة الغربة والتردى فى حلقة الإرهاب الشريرة التى بدأت تحت إشراف المخابرات الأمريكية فى بيشاور ؟! ترى هل يمكن لمصر أن تصل لصيغة ديمقراطية تحافظ للدولة المصرية على قوتها – كشرط وضرورة لتحقيق التنمية المنشودة – وتحقق فى نفس الوقت التعددية القادرة دوما على تعديل الوجهة وتصحيح المسار ؟!

مالم تستطع مصر أن تنجو من براثن مشاكلها الداخلية فإنها حتما لن تستطيع خوض معركتها ضد مايمكن أن يتكشف عنه اتفاق غزة – أريحا ، والفلسطينيون شأن أى طرف ضعيف قد يكونون عونا لمصر – مثلما يتمنون – وقد يكونون معبر إسرائيل للاندماج ، فهل تستطيع مصر أن تدرأ هذا الخطر عنها وعن العالم العربى بأسره؟! .

أخيرا : هل تستطيع مصر أن تعى فى أى لحظة انتقالية يعيش عالمنا ، ومن ثم تنجح فى نسج علاقات مختلفة مع أقطاب عالمنا المعاصر ؟ وتتخلص من هذه الترهات التى روج لها البعض عندما بشروا بنظام بوش باعتباره غاية المنى ومنتهى ما يمكن أن نتمناه ؟!.

القسم

الدولى

ملامح النظام العالمى الجديد

انتهى الصراع بين الشرق والغرب بانتصار الغرب فى الحرب الباردة ، وأعلن المنتصرون عن مولد نظام عالمى جديد ، ويمكننا أن نعتبر أن إحدى سياسات هذا النظام العالمى هى إصرار دول الغرب وبالذات الولايات المتحدة على فرض ترتيبات وقواعد ونظم محددة على كافة بلدان العالم ، وحتى نستكشف أبعاد هذه السياسة - أو السمة - ودلالاتها سنحاول التوقف بشئ من التفصيل عند ثلاث تجليات لهذه السياسة ، وهى بالتحديد : اتفاقية الجات ، ومؤتمر فيينا الخاص بحقوق الإنسان ، والبدء فى تنفيذ ضريبة الكربون ، حيث يجمع بين هذه الأحداث الثلاثة التى جرت عام ١٩٩٣ طابعها الدولى من ناحية وهيمنة المصالح الغربية على مسارها من ناحية أخرى ، وأخيرا سنلاحظ كيف ان هذه التجمعات أو الأحداث الدولية قد شهدت صراعات حادة رغم هذا الإجماع شبه الكامل على حضور هذا الاجتماع أو ذاك أو فى توقيع هذه الاتفاقية أو تلك ، الأمر الذى يشير إلى أن نهاية الصراع بين الشرق والغرب ليس معناه نهاية الصراع فى عالمنا الراهن .

حقوق الإنسان فى مؤتمر فيينا (١٤-٢١ يونيو ١٩٩٣) :

أكثر من مفهوم وأكثر من اتجاه

بدأت فكرة الدعوة للمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اكتوبر ١٩٨٩ ، وقد تقدم بهذا الاقتراح السيد "جان ماكينس" السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة المكلف بمتابعة قضية حقوق الانسان ويعد مؤتمر فيينا - الذى عقد فى الفترة من ١٤ - ٢١ يونيو ٩٣ - هو الثانى من نوعه فى تاريخ الأمم المتحدة ، وقد سبقه إلى الوجود مؤتمر دولى أيضا عقد فى طهران فى الفترة من ٢٢ ابريل إلى ١٣ مايو ١٩٦٨ بمناسبة مرور عقدين على الإعلان العالمى لحقوق الانسان ، وقد كان المؤتمر

الأول بغرض تقييم التقدم المحرز منذ إقرار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى جانب مناقشة الإجراءات والآليات التى تضمن عدم انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت .

واكتسب مؤتمر فيينا أهمية لعدة أسباب أهمها :

- الانعقاد وسط عدد من المتغيرات الدولية السريعة والحاسمة وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفيتى ، وهذه المتغيرات تطبع النظام الدولى والنظم الإقليمية بطابعها ، ويترتب عليها عددلايستهان به من القضايا الشائكة التى نتجت عن هذه التغنيرات أو تفاعلت معها .

- المشاركة الواسعة فى هذا المؤتمر بطريقة اعتبرها البعض بمثابة إعلان عن نمط جديد من التوافق تجاه فكر وآليات حقوق الانسان بعد مرحلة الحرب الباردة حيث بدا كما لو ان الخلاف الراهن حول حقوق الإنسان لايدور بين اتجاهين ايديولوجيين سياسيين ، وإنما يدور بين أغنياء وفقراء أى بين الشمال والجنوب .

اعتنى المؤتمر بتقييم الإنجازات التى تحققت فى مجال حقوق الإنسان إلى جانب بحث السبل الممكنة لتحسين وتعزيز فاعلية آليات تطبيق حقوق الإنسان ، بما فى ذلك آليات العمل المعتمدة فى لجان الأمم المتحدة ، كما استهدف المؤتمر تقييم العلاقة القائمة بين التنمية وبين التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية السياسية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن المؤتمر قد اكتسب طابعا متميزا على صعيد الإجراءات واللجان التحضيرية ، حيث انعقد على مرحلتين : إحداهما فى شكل مؤتمر غير حكومى ، والأخرى فى إطار مؤتمر حكومى مع هامش لمشاركة المنظمات غير الحكومية ، والفارق بين ما طرح فى المرحلتين هو ما كشف عن وجهتى النظر المتصارعتين إزاء قضايا حقوق الإنسان من خلال الرؤية التى قدمتها المنظمات غير الحكومية من جانب ، وتلك التى قدمتها الحكومات من جانب آخر .

والطريف أن المرحلة الثانية والخاصة بالمؤتمر الحكومى قد عمقت هى الأخرى وكشفت عن خلاف آخر بين دول الشمال من ناحية ودول الجنوب من ناحية أخرى ، وحتى داخل المنظمات غير الحكومية نفسها ظهرت اختلافات أخرى بالذات حول الأولويات والقضايا الأكثر أهمية من وجهة نظر كل طرف .

وبالنظر إلى عمل اللجان التحضيرية يمكن أن نرصد عددا من الملاحظات ذات الدلالة منها الإقبال المتزايد على المشاركة من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، حيث ارتفع عدد ممثلى الحكومات من ١٠٧ دولة فى الدورة الأولى للاجتماعات إلى ١٣٥ دولة فى الدورة الثالثة ، كما ارتفعت أعداد الجمعيات غير الحكومية المشاركة من ٤٦ منظمة فى الدورة الأولى إلى ٩١ منظمة فى الدورة الثالثة .

وأثناء عمل اللجان التحضيرية فى الفترة من ١٤ - ٩٢/٩/١٨ ، انبثق موقفان أساسيان : الأول ، تقف خلفه المجموعة الغربية ويضمن مشاركة واسعة للمنظمات غير الحكومية ، والثانى يتحفظ على التوسع فى مشاركة هذه المنظمات وتقف خلفه بعض دول العالم الثالث وعلى رأسها كوريا والصين وسوريا ، وبعد مناقشات عديدة تم التوصل إلى مشاركة المنظمات ذات الصفة الاستشارية ، والاتفاق على أن تقوم سكرتارية المؤتمر بدعوة المنظمات غير الحكومية الأخرى بعد استشارة كل بلد على أن تكون هذه الاستشارة غير ملزمة فى اتخاذ قرار الحضور من عدمه ، ويلاحظ أن هذه المناقشات التمهيدية قد عكست فى مجملها جوهر القضايا المثارة فى المؤتمر حيث تحدد موضوع الحوار وأطرافه

وبدا أن الاستقطاب الأساسي قد تحدد على أساس انقسام العالم إلى شمال يتبنى مفهوم محدد لحقوق الإنسان ، وجنوب يرى أن هذا المفهوم بالذات قد لايكون مناسبا له ، وبصفة عامة يمكننا أن نلخص الخطوط العامة للمشروعات التي تم تقديمها على النحو التالي :

المشروع الذى قدمته دول أمريكا اللاتينية

يتضمن المشروع ١٢ فقرة ، تعرضت السبع الأولى لنقاط إجرائية وتركزت النقاط الباقية على : تقييم النتائج التي تحققت والعقبات القائمة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان مع الاعتراف بأهمية تهيئة الظروف التى تتيح للبشرية بأكملها أن تتمتع تمتعا كاملا بهذه الحقوق ، وأخيرا النظر في الاتجاهات المعاصرة والتحديات الجديدة في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك القيام بتدابير عملية لتعزيز فعالية أنشطة وآليات الأمم المتحدة وتأمين الموارد المالية.

المشروع الغربى

وقد تبلور هذا المشروع إبان مناقشة الاجتماع التحضيرى الثانى فى جنيف ، وتركز المشروع فى أربع نقاط أساسية هى:

- رصد التقدم الذى تم إحرازه فى مجال حقوق الإنسان.
- دعم العلاقة بين حقوق الانسان والتنمية الديموقراطية.
- تعزيز أعمال ومعايير وصكوك حقوق الانسان .
- زيادة فعالية نشاط الأمم المتحدة فى مجال حقوق الإنسان.

ورفضت مجموعة المشروع الغربى فى المؤتمر التحضيرى الثانى إدراج عدة نقاط وذلك بحجة عدم إعطاء المؤتمر الصبغة السياسية ويأتى على رأس هذه النقاط الحق فى التنمية ، وكذلك رفضت الإشارة إلى المعايير المزدوجة والانتقائية فى مجال حقوق الانسان مثلما رفضت الإشارة إلى الاحتلال الأجنبى بصفته انتهاكا لحقوق الإنسان ، بنفس الحجة السابقة ، وكأن حديث هذه المجموعة الغربية ضد الرق أو ضد التعذيب أو ضد التمييز العنصرى لايعتبر حديثا سياسيا ! .

المشروع العربى

وجاء حسب توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى دورتها العاشرة فى يوليو ٩٢ ، ويتبلور هذا المشروع فى عدة نقاط أساسية أهمها :

- تقييم التقدم الذى أحرز فى مجال حقوق الانسان.
- عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها بحجة حماية حقوق الإنسان.
- تأكيد العلاقة بين التنمية والمديونية والديموقراطية والتمتع بكافة حقوق الانسان.
- التطبيق العملى لحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وإزالة التمييز العنصرى بكافة أشكاله ووضع المعايير الكفيلة بتفادى الازدواجية والانتقائية فى تطبيق معايير حقوق الإنسان.
- مراعاة الحقوق النقابية والدينية والحضارية عند وضع المبادئ التوجيهية ، ودراسة التحديات الحديثة التى تعوق أعمال حقوق الانسان وخاصة حقوق المهاجرين ،

وزيادة فعالية نشاط الأمم المتحدة ، وإقرار الحق فى بيئة نظيفة سليمة كحق أساسى من حقوق الإنسان.

المشروع الافريقى

بدأت ملامحه تتضح فى المؤتمر التحضيرى الثانى ويشمل هذا المشروع :

– حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير العملية لوقف الاحتلال الأجنبى والاعتداءات الأجنبية ، بما فيها استخدام المرتزقة والقضاء على التفرقة العنصرية بجميع صورها بما فى ذلك الفصل العنصرى ، والإشارة إلى أهمية تطبيق القواعد والمعايير والصكوك والقرارات الخاصة بحقوق الانسان.

– أهمية احترام الخصائص الإثنية والثقافية والدينية.

تقييم المؤتمر

الملاحظة الأساسية على المؤتمر هى ما أدى إليه انهيار الاتحاد السوفيتى من اختفاء الاستقطاب السياسى وبالتالى اختفاء توجهات وأفكار وتوازنات كان لها حضور سابق ، كما أدى ذلك أيضا إلى تلاشى او انكماش أدوار منظمات وأفراد كان لهم فى يوم ما ثقل سياسى وعالمى وإقليمى ومحلى ، حيث إختفت كتل ومنظمات مثل : السلم العالمى ، والاتحاد العالمى للنقابات والاتحاد النسائى الديموقراطى العالمى واتحاد الشباب الديموقراطى العالمى ، وهى المنظمات التى كانت تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى ، وعلى الرغم من اختفاء ظاهرة الاستقطاب السياسى فإن قضايا شبه أيديولوجية عمقت من الخلاف الرئيسى بين دول الشمال ودول الجنوب ، وهددت نجاح والمؤتمر الدولى ، ولعل أولى هذه القضايا : الاقتراح الخاص بتعيين مفوض سام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الانسان ، والثانية ربط المساعدات لدول الجنوب بقضية حقوق الانسان ، والثالثة حفظ التوازن بين حقوق الانسان وبين الخصوصية الحضارية لكل شعب من الشعوب ، والرابعة موقف الولايات المتحدة الرافض لحق التنمية كحق من حقوق الانسان الأساسية.

وبعيدا عن الصراع حول مفهوم الخصوصية الحضارية فى مواجهة عالمية حقوق الانسان واجهت الدول الإسلامية موقفا صعبا عندما سعت لإصدار إعلان عن الوضع فى البوسنة ، وسعت الدول الافريقية بدورها إلى الحصول على إعلان مماثل بشأن قضية "انجولا" ، وانتهى المؤتمر إلى إعلان معتدل عن الوضع فى البوسنة اعترضت روسيا عليه وأيدته ٨٨ دولة ، بينما امتنعت ٥٥ دولة أخرى عن التصويت ، وكانت المجموعة الأوروبية وكندا والصين واليابان واستراليا وجنوب افريقيا والجابون وكوت ديفوار وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية واريتريا والكونغو وافريقيا الوسطى ضمن هذه الدول ، أما الإعلان الخاص بـ أنجولا فقد صدر أكثر قوة فى صياغته من مشروع إعلان قرار البوسنة ، وكان الوفد الفلسطينى أكثر ذكاء فى موقفه فلم يصر على فكرة إصدار إعلان خاص بالقضية الفلسطينية لكى يتيح الفرصة لإصدار إعلان البوسنة من جانب ومن جانب آخر تقديرا للآليات التى تحكم العمل الدولى واستشعارا منه أن المناخ العام غير موات لإصدار إعلان مناسب بالإجماع ولذا فقد اكتفى بان يتضمن الإعلان النهائى للمؤتمر فقرة حول حق تقرير المصير والاحتلال الأجنبى باعتباره عائقا من عوائق ممارسة حقوق الإنسان .

وتحقق طلب الدول الأوروبية بشان تعيين منصب المفوض السامى لحقوق الإنسان

بصورة شبه كاملة ، حيث تم التوصل بان يوصى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة سبتمبر ٩٣ ببحث إنشاء المنصب .

ويلاحظ أن هناك فروقا فى آداء منظمات الجنوب بعضها عن بعض ، ففى وقت اتسمت فيه مشاركة المنظمات المنتمية إلى آسيا وأمريكا اللاتينية بنشاط وحيوية فإن الوجود العربى قد اتسم بالضعف والتفكك ربما لغياب التنسيق وضعف الخبرة فى تكوين لوبى داخل المؤتمرات الدولية .

وفيما يتعلق بمستقبل العمل فى مجال حقوق الانسان على المستوى الدولى بات واضحا أنه رغم غياب الاتحاد السوفيتى وخفوت حدة الاستقطاب الأيديولوجى ، فان حدة الخلافات بين فقراء العالم وأغنيائه لم تخفت بل ازدادت حدة ووضوحا بعد ان انقشع الغبار الأيديولوجى مع غياب السوفييت ليسمح بظهور الصراع بين الأغنياء والفقراء واضحا بلا رتوش أو لبس أو أقنعة أيديولوجية ، الأمر الذى يحسم وعلى نحو قاطع أن موسكو لم تخترع هذا الصراع ولم تقره على جدول أعمال البشر فهو صراع قائم ومستمر على الرغم من إرادة أى قوى أيا كانت لأن أسباب هذا الصراع الموضوعية قائمة ومستقلة عن إرادة الجميع .

لقد وصف "بيبرساتية" الأمين العام لمنظمة العفو الدولية مؤتمر فيينا بأنه مؤتمر الفرص المهدرة" الذى استبعد مناضلى حقوق الإنسان من المشاورات لتصاغ قراراته طبقا لقوانين المناورة السياسية."

ونحن نرى هنا أن أى قراءة موضوعية جادة للمشاريع التى قدمت لـ مؤتمر فيينا وكذا لتوصياته ونتائجه ستكشف لنا ان هناك مفهومين لحقوق الإنسان : أحدهما - وهو المفهوم الغربى التقليدى - قديم وموجه أساسا ضد الأخر حيث نستطيع ان نلاحظ بوضوح ان المفهوم الغربى لحقوق الإنسان إنما يطابق بين ما يراه مثلا يحتذى فى مجال حقوق الإنسان وبين حال المجتمعات الغربية ، ومن ثم فإن أى مجتمع آخر سواء كان مختلفا سياسيا أو مختلفا حضاريا إنما هو مجتمع معاد لحقوق الإنسان ، وبصياغة أخرى إن المجتمعات التى تطبق وتحترم حقوق الإنسان وفقا لهذا المفهوم هى المجتمعات الرأسمالية غربية الطراز فحسب ، وبهذا المعنى الفاسد فقد كان "اللليندى" معاديا لحقوق الإنسان فيما كان "بوشيه" من رجالات العالم الحر ، وبصفة عامة نستطيع أن نقول إن حقوق الإنسان كمفهوم هو مولود غربى اكتسب معناه وملامحه من خلال معارك محددة ضد المعسكر الموسكوفى واليسار بوجه عام ، ولكن الملاحظ أن كثيرا من القوى الليبرالية الإنسانية البعيدة كل البعد عن حسابات النظم الغربية ، بل والكثير أيضا من قوى اليسار - ويقينا ليس كلها - قد انتبهت شيئا فشيئا ومنذ أواخر الستينيات إلى ان عداء المجتمعات السوفيتية للديموقراطية وحقوق الإنسان هو عداء ليس له ما يبرره بل ويتناقض على نحو صارخ مع المشروع - أو الحلم - الاشتراكى كما صاغه رواد الاشتراكية الأوائل على اختلافهم ، ومن ثم فقد حرص هولاء اليساريون وبالذات فى العالم الثالث وبمساعدة ملحوظة من القوى الليبرالية الإنسانية ، وبالذات فى الغرب على صياغة مفاهيم جديدة لحقوق الإنسان ، وهى مفاهيم بصفة عامة أكثر إنسانية وتحاول بالفعل اتصال من أجل انتزاع حقوق الإنسان الحقيقية المهضومة تحت وطأة احتلال أو حرمان من تنمية ... إلى آخر هذه المفاهيم التى رفضتها قوى الغرب الاستعمارية بدعوى أنها مفاهيم سياسية !! ، فى نفس الوقت الذى اعتبرت فيه هذه البلدان الاستعمارية نفسها أن التدخل فى شئون الدول الأخرى بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان هو أمر غير سياسى!!.

لن نجد لختام هذا التقرير الموجز حول مؤتمر فيينا خيرا من الاستعراض التالى لأوضاع إنسان عالمنا المعذب والمقهور ، وهو استعراض دال وحاسم لانه يكتفى بالأرقام المجردة ، وهى وحدها كافية لإبراز حجم المأساة التى نعيش :

- يموت ٤٨ مليون طفل قبل ان يصلوا
إلى سن الخامسة.
- يوجد فى غياهب السجون والتعذيب حوالى ٢٩٤ الف سجين سياسى.
- هناك مليار انسان ينامون جوعى.
- لا يحصل ١,٣ مليار نسمة على ماء نظيف.
- ١,٥مليار نسمة بلا عناية صحية.
- ١٣٠مليون طفل لا يدخلون المدارس ، ومليار أمى .
- قتل ١,٥ مليون طفل فى الحروب وأصيب ٤ مليون بالعجز الجسمانى ويعيش ٥ مليون إنسان فى مخيمات اللاجئين ، وفقد ١٣ مليون مواطن منازلهم.
- تضاعفت ديون العالم الثالث ثلاث عشرة مرة فى العقدين الماضيين ، وقفزت من ١٠٠ بليون دولار عام ٧٠ إلى ١٣٥٠ بليون دولار عام ٩٠ .
- ازدادت الفجوة فى الدخول بين دول الشمال ودول الجنوب وحسب البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ فقد زاد نصيب أغنى ٢٠٪ من سكان العالم من الناتج القومى الإجمالى العالمى من ٧٠,٢٪ إلى ٨٢٪ بينما شهدت البلدان التى يوجد بها أفقر ٢٠٪ من السكان هبوطا فى نصيبها من الناتج القومى الإجمالى العالمى من ٢,٣٪ إلى ١,٤٪ .

اتفاقية الجات تزيد الفقراء فقرا

مدخل

رغم أن اتفاقية الجات تتعهد لـ ١١٧ دولة من كندا وأمريكا إلى اليابان بحركة تجارية أكبر واستثمارات أوسع وفرص عمل أكثر الإ أنها من الناحية الفعلية تعتبر عقبة كبيرة بالنسبة لدول العالم الثالث ، حيث سيؤدى تحرير التجارة فى عدد من المجالات الاقتصادية كمجال الخدمات والسلع الزراعية الى تدمير البنية الاقتصادية للعديد من الدول النامية ، كما ستقف هذه الاتفاقية عائقا امام دخول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية .

وأبرزت مفاوضات جولة أورجواى طبيعة المنطق المتناقض الذى تستند إليه الدول الصناعية ، ففى ذات الوقت الذى طالبت فيه الدول النامية بخفض الرسوم التى تفرضها على وارداتها أو المنتجات المتعلقة بها نجد أن الدول الصناعية المتقدمة تواصل فرض العديد من الرسوم الجمركية فى إطار تنظيم الواردات بشكل مباشر أو تحت دعوى حماية البيئة والمستهلك وهو الأمر الذى يحول الايرادات العامة التى تتولد لصالح الخزائن الحكومية فى الدول النامية إلى خزائن الدول المتقدمة ، أو لصالح المستهلك فيها فى شكل انخفاض فى أسعار السلع .

لقد أسقطت مفاوضات الجات الاحلام التى روجتها ترسانة الدعاية الغربية حول التعاون العالمى الذى سيولد فى إطار النظام العالمى الجديد عقب انهيار منظومة الدولة الاشتراكية ، حيث ابرزت المفاوضات – التى

كادت فى مرات عديدة ان تتحول الى حرب تجارية طاحنة – جدة المنافسة داخل التحالف الغربى نفسه فيما بين أقطابه المتعددة التى تتصارع فى تقسيم الاسواق ومناطق النفوذ وذلك باستخدام القوة الاقتصادية التى تعد السلاح الجديد المعتمد الآن للدول المتقدمة بديلا عن استخدام الجيوش كما كان يحدث فى بدايات القرن الحالى .

خلفية تاريخية

أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) فى عام ١٩٤٧ بحضور ممثلين عن ٢٣ دولة وتستهدف الاتفاقية العمل على تنمية الاقتصاد العالمى من خلال تجنب الإفراط فى الإجراءات الحمائية الجمركية التى كانت قد انتشرت نتيجة الركود الاقتصادى الكبير الذى أصاب اقتصاديات العالم فى الثلاثينات ، وتقوم فكرتها على مبادئ أساسية منها عدم التفرقة بين الشركاء التجاريين وحماية الصناعات الوطنية من خلال النظم الجمركية وتطوير نظم التعريفة الجمركية وتشجيع المفاوضات بين الشركاء التجاريين لتعزيز التوازن التجارى والتوصل إلى الإجراءات التى يتعين اتباعها فى مجالات التشاور والمصالحة وحل النزاعات ، وأخيرا حظر اللجوء إلى نظام القيود الكمية الممثلة فى نظام الحصص فى التبادل التجارى ، ونستطيع أن نقول : إن الهدف الرئيسى من الاتفاقية إنما كان إعادة ترتيب تقسيم سوق العمل الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة فى ظل خروج بعض الدول الرأسمالية من السباق المحموم على الاسواق بسبب انهيار بنيتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية وهى بالتحديد ألمانيا واليابان

ويمكننا – بهذا المعنى – ان نقول ان قيام الدول التى خرجت من الحرب منتصرة بالاتفاق على بعض التدابير التجارية والوقائية من خلال الجات إنما كان يهدف إلى تلافى اندلاع حروب آخرى بينهم كالحرب العالمية الأولى والثانية .

وحتى الآن أجريت سبع جولات كبرى من مفاوضات السياسة التجارية فى إطار الجات ، منها جولة ديلون التى عقدت فى الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٢ وكان من أبرز نتائجها : إقرار مبدأ التعويضات للدول التى اضيرت من انشاء المجموعة الاوروبية بالاضافة الى الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٢٠ ٪ على مجموعة واسعة من المنتجات الصناعية .

اما جولة كينيدى التى اجريت فى الفترة من ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٧ فقد أدت إلى تخفيض عالمى للتعريفة الجمركية بنسبة تقترب من ٣٠ ٪ على المنتجات الصناعية وحددت لهذا التخفيض جدول زمنى يبدأ من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٢ ، وبالإضافة الى ذلك فقد تمت صياغة مجموعة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق ، كما تم التوصل الى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتنظيم اسواق الحبوب الزراعية .

خلال جولة طوكيو التى دارت فى الفترة من ١٩٧٣ وحتى ١٩٧٩ تركزت المناقشات على إزالة الحواجز غير الجمركية التى تعوق التجارة ، وهى الحواجز الاصطناعية التى تستهدف بالأساس الحماية التجارية بأساليب غير مباشرة أى بدون الاعتماد على التعريفة الجمركية ، ومن بين هذه الأساليب تحديد المواصفات الفنية للسلعة ، أو اشتراط مستوى معين من الأمان الطبى والصحى .. إلى آخر مثل هذه القيود التى تشمل أيضا تحديد شروط صعبة فى منح تصاريح الاستيراد والتصدير ، وتقديم الدعم

السعرى للمنتجات الوطنية ، وخاصة فى المجال الزراعى ، وقد نجحت جولة طوكيو فى تخفيض التعريفات الجمركية المباشرة للمنتجات الصناعية التى تحمل شهادات منشأ من تسع من الدول الصناعية الكبرى فى العالم.

جولة أوروجواى

عقدت جولة أوروجواى فى سبتمبر ١٩٨٦ بمنتجع بونيتا دى لاستيا بأورجواى ، وكان المقرر أن تنتهى حسب الجدول الزمنى فى ديسمبر ١٩٩٠ ، ولكن نظرا للخلافات المستعصية بين المتفاوضين والخاصة بدعم الحاصلات الزراعية ، لم يتم الانتهاء منها فى الموعد المحدد ، وقبل بداية الجولة عارضت الدول النامية اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الذى يقضى بتحرير التجارة فى الخدمات مثل السياحة والبنوك والتأمين والمواصلات السلكية واللاسلكية والشحن والنقل البحرى ، وقد تم التوصل الى حل وسط يتم بمقتضاه تناول هذا الامر من خلال لجنة منفصلة تشرف عليها الجات ولكنها لا تنضوى تحت إطارها القانونى .

وتم تبنى اقتراح آخر للولايات المتحدة ودول أخرى ويذهب هذا الاقتراح إلى أن سياسة دعم الصادرات الزراعية ودعم المزارعين تؤدى إلى تشويه هيكل التجارة فى الحاصلات الزراعية ، رغم معارضة الدول الاوربية لهذا الاقتراح ، وقد اتفقت الأطراف أثناء مجرى المفاوضات على ضرورة الخروج من الموقف المتجمد بسبب إجراءات تقييد وتشويه التجارة الدولية ، وعلى إعادة الأسعار إلى مجراها الطبيعى من خلال التخلص التدريجى من الإجراءات المقيدة التى لا تتماشى مع روح الجات .

وبحلول منتصف عام ١٩٨٩ تم التوصل إلى اتفاق حول تحرير التجارة فى الحاصلات الاستوائية وهى قطاع هام فى الدول النامية يبلغ حجمه ٢٠ مليار دولار سنويا ، كما اتفقوا على مجموعة من الإجراءات بشأن تسوية النزاعات التجارية والتوصل إلى آلية لمرجعية السياسة التجارية يخضع بمقتضاه الأعضاء لإجراءات الفحص الدورية ، وتمت الموافقة على خطوط عامة بشأن خطة طويلة الأجل لإصلاح السياسات الزراعية وإجراء تجميد على المدى القصير للدعم الحكومى للحاصلات الزراعية وصادراتها ، وتمت الموافقة أيضا على ان يكون خفض التعريفة الجمركية جوهريا وفى حدود (٣٠٪) .

وتتسم دورة أوروجواى بالطموح حيث أنها لا تتعامل فقط مع تخفيض التعريفات ولكن مع تحسين فرص دخول الاسواق وتحرير انتقال الخدمات عبر الحدود ، والحماية القانونية للاستثمارات والصناعة ، وأخيرا تعزيز وتجديد اللوائح الملزمة دوليا ، بالاضافة الى تقوية الجات من الناحية المؤسسية ، ويمكن القول وفقا لما تقدم إن هذه الدورة تتعلق بتشكيل إطار للتجارة الدولية فى القرن الحادى والعشرين .

وقد تسبب الخلاف بين الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوربية حول دعم الحاصلات الزراعية إلى تأخر الوصول الى نهاية ناجحة لجولة أوروجواى حتى بداية ١٩٩٣ .

الانتخابات الأمريكية ومفاوضات الجات

آثار الديموقراطيون عقب الوصول إلى البيت الأبيض عددا من التساؤلات فى

الولايات المتحدة حول مدى ملاءمة السياسات الاقتصادية الأوربية لقواعد حرية التجارة ، بالذات بعد أن طرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مفهوما جديدا لحرية التجارة العالمية يقوم على أساس "تحرير الشروط الهيكلية للتجارة " وهو ما يتجاوز إزالة القيود الجمركية والكمية ويمتد إلى إزالة القيود الهيكلية الإنتاجية التى تخلق منافسة غير متكافئة على الصعيد التجارى ، ومن أبرز هذه القيود التى تشير إليها ضمنا كلمات كلينتون إعانات دعم الانتاج التى تقدمها المجموعة الأوربية للمزارعين وللشركات العاملة ، ولذا فقد بدأ كلينتون – الذى جاء إلى السلطة ببرنامج انتخابى ابرز نقاطه اعادة الازدهار الى الاقتصاد الأمريكى وإنقاذه من الركود والتضخم الذى يعانى منهما – أولى خطواته بتغيير المفاوض الامريكى التجارى "كارلا هيلز" وتعيين "ميكى كانتو" رئيسا للمفاوضين الامريكيين فى محادثات الجات فى ظل تفاؤل ملحوظ داخل الأوساط الاقتصادية بأن الرئيس الديموقراطى بيل كلينتون سيكون أفضل من سابقه الجمهورى بوش .

ولكن بعد أقل من أسبوعين على بدء الولاية الأولى للرئيس الامريكى بيل كلينتون بدأ الخوف يتسرب إلى دوائر الاقتصاديين والسياسيين فى إرجاء العالم خوفا من انهيار الجهود التى بذلت على مدى سنوات طوال من أجل تحرير التجارة الدولية ، عندما أعلن المفوض التجارى الأمريكى ميكى كانتور استبعاد الشركات الأوربية من الاشتراك فى العديد من المناقصات الحكومية فى الولايات المتحدة ، كما قامت وزارة التجارة الأمريكية فى اليوم الخامس للإدارة الجديدة بفرض رسوم جمركية على صادرات الصلب الأوربية إلى الولايات المتحدة ، ولم يقف الامر عند هذا الحد فقد أصدرت وزارة المالية الامريكية امرا بإعادة النظر فى الرسوم الجمركية المفروضة على سيارات الركوب الفارهة مع احتمال زيادتها الى ١٠ أمثال ما هى عليه لتصبح ٢٥ ٪ ، ورغم ما أثارته هذه الإجراءات من ذعر على المستوى العالمى إلا ان المنتجين الأمريكيين قد عبروا بصورة واضحة عن سعادتهم بهذه الإجراءات بل وطالبوا بالمزيد لدرجة أن التقارير الصحفية قد ذكرت أن رجال الصناعة الأمريكية وعلى الأخص صناعة السيارات يقفون فى طوابير فى واشنطن يطلبون الحماية لصناعتهم وذلك تطبيقا للمبدأ الذى أعلنته الإدارة الأمريكية الجديدة وهو "أمريكا أولا" .

جدير بالذكر هنا أن هذه السياسات التى اتبعتها الإدارة الأمريكية الجديدة كادت أن تتسبب فى حدوث حرب تجارية شاملة بين الأقطاب الثلاثة للنظام الرأسمالى : اليابان وأوربا والولايات المتحدة ، كما أعادت إحياء المخاوف من تقسيم العالم إلى ثلاث كتل تجارية متناحرة .

وقد خفف كلينتون من حدة الموقف بعض الشئ عندما أكد أن أولوياته ليست موضوع الجات وإنما إعادة الازدهار للاقتصاد الأمريكى كما أكد ان اهتماماته فيما يتعلق بالسياسة التجارية سوف تتركز أولا على الانتهاء من إنشاء سوق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) .

أهم العقبات التى واجهت الجات فى ١٩٩٣

ويمكننا إيجاز أهم العقبات التى اعترضت التوصل إلى اتفاق نهائى بشأن جولة اورجواى حتى بداية عام ١٩٩٣ فى :

– الخلاف الأمريكى – الفرنسى حول قضية دعم الحاصلات الزراعية .
– الخلاف بين الولايات المتحدة من

ناحيـة والمجموعـة الأوربيـة ودول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى حول تحرير الخدمات ويتضمن هذا الخلاف التباين في المواقف حول قواعد ضمان حقوق عوائد الابتكار والاختراع والمصنفات الفنية وصناعة السينما وأفلام الفيديو والقنوات المرئية .

- الخلاف حول الصلب بين أمريكا وأوربا من جهة واليابان من جهة أخرى ، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلاف آخر حول صناعة السيارات .

وسننظر في السطور القادمة بشئ من التفصيل لكل خلاف من هذه الخلافات .

أولا : الملف الزراعي

وعلى الرغم من أن التجارة في المنتجات الزراعية تقدر حاليا بحوالي ١١٪ فقط من التجارة العالمية إلا أنها تعد مفتاح نجاح دورة أوروجواي ، فمن الملاحظ أن قضية المنتجات الزراعية والدعم الذي يلقاه هذا القطاع على صعيد الدول المتقدمة قد اعتبر من الموضوعات الأساسية التي طرحت للجدل السياسي الذي وصل إلى حد التهديدات الاقتصادية بنشوب حرب تجارية وذلك لأن الولايات المتحدة تعتمد سياسة حمائية ضخمة في مجال الزراعة ، ويكفي دليلا على ذلك ان وزارة الخزانة الامريكية قد دفعت خلال السنوات العشر الماضية حوالي ١٣٤ مليار دولار في صورة دعم مباشر لزراعة حبوب الخبز وغيرها من المنتجات الزراعية مثل الأرز والسكر والفول السوداني والقطن وإنتاج الألبان واللحوم .

وفي نفس الوقت تعد المجموعة الأوربية مستوردا رئيسيا للمنتجات الزراعية حيث يذهب خمس إجمالي صادرات العالم الزراعية والغذائية إلى المجموعة الأوربية ، وتعاني المجموعة عجزا تجاريا كبيرا فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، وقد بلغ هذا العجز ٢٧,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٨ بينما كان لدى الولايات المتحدة فائض ١٨ مليار دولار ، وخلال السنوات الأخيرة كانت القوانين التجارية في الولايات المتحدة تهدف الى تعزيز الاتجاه نحو فرض حماية جمركية ، وهو الأمر الذي دفع سكرتارية الجات في تقرير المراجعة الذي نشرته في مارس ١٩٩٢ إلى القول بان ممارسة السياسة التجارية الامريكية مثلت تهديدا لحرية التجارة العالمية .

ورغم كل ذلك تطالب أمريكا المجموعة الأوربية بتخفيض إعانات الدعم الزراعي بنسبة ٧٠ ٪ ، في حين أعلنت المجموعة الأوربية قبولها تخفيض الدعم والإعانات بنسبة ٣٠ ٪ فقط .

وفي أوائل نوفمبر ١٩٩٢ هددت الولايات المتحدة بفرض تعريفات جمركية على بعض الصادرات الأوربية تصل الى ٢٠٠ ٪ مالم تخفض دول المجموعة الأوربية الدعم الذي تقدمه لمزارعيها لإنتاج زيت عباد الشمس والصويا والشلجم ، لأن من شأن ذلك الدعم أن يجعل تكلفة الزيوت الأمريكية أعلى ، وتقل بالتالي فرص اختراقها للسوق الاوربية في الوقت الذي تتمتع فيه الزيوت الاوربية بميزة الانخفاض النسبي في الأسعار بالأسواق الأمريكية ، وهذا الانخفاض يراه الامريكيون مصطنعا لأنه نتاج سياسات دعم الحكومات الأوربية للمزارعين .

وتستند الولايات المتحدة في هذا التهديد الى المادة (٣٠١) من القانون التجاري الذي يخولها اتخاذ اجراءات انتقامية من جانب واحد ازاء دول آخرى دون الحصول على

موافقة الجات.

وبعد التهديد الأمريكي توصل الطرفان الأمريكي والأوربي في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ إلى صفقة أطلق عليها اتفاق "بليرهاوس" ويتم بمقتضاه تخفيض حجم الصادرات الزراعية الأوربية المدعومة بنسبة ٢١ ٪ على مدى ست سنوات ، ووفقا لهذا الاتفاق فإنه إذا كان من المقرر أن يزيد حجم سوق الحبوب الغذائية بنسبة ٤٠٪ حتى عام ٢٠٠٠ فإن نصيب المجموعة الأوربية في هذه السوق سيقل بمقدار النصف ، وجدير بالذكر هنا ان هذا الاتفاق يشمل كل المنتجات الزراعية الأخرى بخلاف الزيوت مثل السكر والنبيذ والخضروات والفواكه واللحوم ، وقد وافقت أوروبا أيضا بمقتضى الاتفاق على حصر إنتاجها من نباتات الزينة في أقل من ٥ ملايين هكتار .

وبالرغم من أن هذا الاتفاق استهدف حل الأزمة إلا أن فرنسا والتي تمثل صادراتها الزراعية ٣٥ ٪ من إجمالي الصادرات الزراعية للمجموعة الأوروبية رأت أنها أكثر المتضررين من هذا الاتفاق وطالبت بإعادة النظر في الاتفاق مرة أخرى لاضراره بمصالح المزارعين الاوروبيين ، وهددت باستخدام حق "الفيتو" لوقف سريان هذا الاتفاق .

وفي تطور لاحق اتهمت فرنسا المفوض الأوربي "ليون بريتان" بتقديم تنازلات ليست مقبولة بالنسبة لفرنسا ، وبدأت نقابات المزارعين سلسلة احتجاجات عنيفة على الاتفاق ، وكان للحكومة اليمينية الليبرالية التي جاءت للحكم بعد انتخابات مارس ١٩٩٣ في فرنسا نفس موقف الحكومة الاشتراكية السابقة عليها ، ولكن رئيس الحكومة الفرنسية الجديدة "إدوارد بالادور" سعى إلى كسر العزلة التي كانت تعاني منها فرنسا دوليا وداخل المجموعة الأوربية ذاتها ، وحاول تعبئة الرأي العام الأوربي وراء الموقف الفرنسي الرافض لاتفاق "بلير هاوس" ، وأخذت فرنسا ترد على الحجج الأمريكية مشيرة في هذا الصدد إلى ان الولايات المتحدة نفسها تدعم المزارعين الأمريكيين بأسلوب غير مباشر ، وركزت الدعاية الفرنسية هجومها على البند (٣٠١) في قانون التجارة الأمريكي الذي يسمح للولايات المتحدة بمنع أية سلعة خارجية من الدخول إلى الأراضي الأمريكية لمجموعة متنوعة من الاعتبارات التي تشكل نوعا من الحماية الاقتصادية رغم كل ادعاءات الولايات المتحدة التي تزعم الوقوف ضد الحماية الجمركية في العالم أجمع .

وفي تطور آخر للخلاف حول الحاصلات أعلن وزير الزراعة الفرنسي "جان بيير سواسون" أنه سيستخدم حق "الفيتو" ضد مسودة الاتفاق حول تجارة البذور الزيتية بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة إذا أصرت الدانمارك رئيسة المجموعة الأوربية على اجراء تصويت على الاتفاق ، كما طلبت فرنسا من مفوضية المجموعة الاوربية اسقاط مسألة الاتفاق التجاري من جدول أعمال وزراء الزراعة الأوربيين .

وبعد عدة اجتماعات بين ميكي كانتور والمفوض الاوربي ليون بريتان ، وبعد اتصالات مكثفة مع فرنسا لاقناعها بالتوقيع على الاتفاق الخاص بالبذور الزيتية صادقت فرنسا على اتفاق البذور الزيتية الأمريكي - الأوربي وسحبت اعتراضاتها التي عطلت الاتفاق ، واعتبرت معظم المصادر الاقتصادية المصادقة خطوة أخرى تساهم في تقدم المفاوضات ، ويوصي اتفاق البذور الزيتية بخفض مساحات زراعة البذور في بلدان المجموعة بنسبة ١٠ ٪ لكنه يسمح باستغلال الأراضي البور لاغراض الزراعات الصناعية مثل اللفت السكري ، والنباتات الأخرى التي تستخدم في إنتاج الوقود البيولوجي ، وجدير

بالذكر ان هذا القطاع يشهد تطورا هاما خصوصا فى فرنسا من دون أن يؤثر على استهلاك مصادر الطاقة التقليدية .

وفى أعقاب المصادقة على اتفاقية البذور الزيتية اجتمع رئيس الوزراء الفرنسى "بالادور" مع المفوض العام للمجموعة الاوربية "جاك ديلور" فى بروكسل حيث أوضح رئيس الوزراء الفرنسى أن موافقة فرنسا على التساهل فيما يتعلق باتفاقية البذور الزيتية لا يعنى استسلامها لاتفاقية السياسة الزراعية بشكل عام ، لأن فرنسا لم تدخر وسعا وواصلت الضغط على دول المجموعة الأوروبية ، فقد وافق وزراء خارجية وزراعة المجموعة الأوربية على عقد محادثات بشأن هذا الخلاف المستمر حول اتفاق بلير هاوس مع الولايات المتحدة للوصول إلى موقف مرن يعدل من بعض بنود الاتفاق ، ورغم ترحيب فرنسا بهذا الحل وإعلان وزير خارجيتها أن بلاده حققت رغبتها إلا أن موقف أمريكا المتصلب رفض تماما إعادة التفاوض فى شأن اتفاق " بلير هاوس" بحجة عدم تعريض المحادثات التجارية العالمية بأكملها للخطر وهو الأمر الذى دفع الآن جوبيه وزير خارجية فرنسا إلى التهديد باستخدام حق الفيتو وبالتالى انهيار المحادثات التجارية العالمية التى من المفترض ان تنتهى بالكامل قبل ١٥ ديسمبر ٩٣ .

ومع استمرار الخلاف الفرنسى الأمريكى حول قضية الدعم الزراعى أعلن آلان جوبيه وزير خارجية فرنسا أن بلاده سوف تقترح طرح القضية الشائكة الخاصة بالزراعة خارج اتفاقية الجات فى محاولة للتوصل إلىاتفاق مع الولايات المتحدة قبل نهاية العام الحالى .

(٢) جدير بالذكر هنا أن هناك طرفا ثالثا فى الخلاف حول الحاصلات الزراعية وهو اليابان وكوريا ، فاليابان تفرض حظرا منذ ٤٧ عاما على استيراد الأرز وترفض استبدال هذا الحظر بتعريفات جمركية متدرجة الانخفاض ، وهناك رفض شعبى متزايد لفتح سوق الأرز فى البلدين بالذات وأن قوى اليسار فى اليابان ترى أن زراعة الارز هناك هى نوع من الثقافة الخاصة التى يجب الحفاظ عليها بأى تكلفة للحفاظ على الخصائص القومية الثقافية قبل أى اعتبار آخر .

وبعد أن انزوى الخلاف الأمريكى الأوربى حول إعادة التفاوض على اتفاق "بلير هاوس" بشأن التجارة الدولية فى السلع الزراعية المدعمة طفت على السطح مسألة تحرير التجارة فى الأرز والمحصول الغذائى لدول شرق آسيا وعلى رأسها اليابان وكوريا الجنوبية ، وبعد مقاومة عنيفة على مدى أكثر من ٣ عقود أذعنت الحكومة اليابانية للضغوط الأمريكية والغربية وقررت فتح سوق الأرز فى اليابان أمام المنافسة الأجنبية ، وقد توصلت اليابان بالفعل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن استيراد الارز الاجنبى فى حدود ٤ ٪ الى ٨ ٪ من إجمالى الاستهلاك المحلى ، ويأتى هذا مقابل منح اليابان فترة سماح ٦ سنوات قبل استبدال الحظر الكامل الذى تفرضه اليابان على استيراد الارز برسوم جمركية ، وسبب هذا التغير فى موقف اليابان حرجا للموقف الكورى الجنوبى واشار بعض المسئولين الكوريين بالفعل إلى أن اتجاه اليابان نحو تحرير أسواق الأرز لم يترك أمام كوريا خيارا سوى أن تحذو حذوها .

(٣) قبل أن نغلق الملف الزراعى علينا أن نشير أخيرا إلى خلاف آخر احتدم بين أمريكا والمجموعة الأوربية من جهة وكندا من الجهة الأخرى فيما يختص بمنتجات الالبان واللحوم حيث تضع الحكومة الكندية حائطا كبيرا من القيود على دخول تلك السلع إلى البلاد خاصة من الولايات المتحدة ، وتعتمد كندا فى حماية تلك الصناعات على

مايسمي بـ "حصص الحدود" وهو نظام بمقتضاه تستورد كندا كميات محدودة ومحددة من المنتجات التى تراها منافسة لمنتجاتها الوطنية ، وطبقا لاتفاقية الجات سوف تستبدل هذه "الحصص" بالجمارك الجديدة التى سوف تنخفض بالتدريج حتى تلغى نهائيا ، وقد شهدت كندا سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات من المزارعين فى كيبك الذين ينتجون أكثر من ٤٨ ٪ من احتياجات كندا من اللحوم والدجاج والزبد والجبن واللبن ، وطالب "لوسيان بوشار" زعيم كتلة كيبك بعدم الرضوخ للضغوط الأمريكية والأوربية .

ثانيا : الخلافات فى مجال تحرير الخدمات

تم طرح قضايا جديدة فى دورة أوروجواى الحالية ابرزها يتعلق بمجال الخدمات ، ففى هذا الميدان تم لأول مرة الإعداد لوضع قواعد متعددة الأطراف للتجارة الدولية فىالخدمات ، وفى نفس الوقت تم البدء فى تنفيذ عملية التحرير التدريجي لهذا المجال الذى أخذ يحتل مكانة مهمة فى التجارة العالمية وقد طرح موضوع المفاوضات ثلاثة خلافات رئيسية ، أولها : قضية الخدمات المالية حيث طالبت الولايات المتحدة أن تقوم بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين وشيلى والبرازيل ودول الأسيان : أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين بتقديم تنازلات وعروض فى مجال الخدمات المالية فى مقابل العرض الأمريكى ، وحذرت الولايات المتحدة من أنه إذا لم تتقدم هذه الدول بعروضها فإن المؤسسات المالية الخاصة الأمريكية قد تضغط على الكونجرس الأمريكى لتعديل اتفاق الخدمات المالية والتنازلات الخاصة به .

ومن ناحية أخرى ضمت قائمة الخلافات المعلقة قضية العرض المقدم من الولايات المتحدة فى مجال النقل البحرى والذى يعتبر غير كاف بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة والنامية .

ويصل الخلاف إلى ذروته فى القضية الثالثة والتى تعتبر الأكثر تعقيدا بعد الملف الزراعى وهى الخاصة بالمصنفات السمعية والبصرية وصناعة السينما فيما بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة حيث تعتبر الأخيرة أن العرض المقدم من المجموعة الأوربية غير كاف ، فى حين يرى الجانب الأوربى وخاصة فرنسا وايطاليا واسبانيا أهمية استثناء هذا المجال تماما من الاتفاق من منطلق أن أى تنازلات فى إطاره قد تؤدى إلى فقدان الهوية الحضارية لتلك الدول ، وهو الأمر الذى يمس فى المقابل وعلى نحو مباشر الصادرات الأمريكية حيث يعد هذا المجال أكبر قطاعاتها التصديرية ، وعلى سبيل المثال فإن عائدات صناعة السينما والتليفزيون الامريكية تبلغ حوالى ٤٠ مليار دولار وهو ما يزيد على عائدات نفس الصناعة فى المجموعة الأوربية مجتمعة وحوالى ٤٠ ٪ من إجمالى صناعة العالم .

كما لقيت مسألة حقوق الملكية الفكرية اهتماما من الدول الصناعية والدول الآخذة فى التصنيع فى مباحثات جولة أوروجواى عام ٩٣ ، وتتضمن الملكية الفكرية ابتكارات متعددة تشمل الاختراعات والأدوية والمعالجات الطبية وحقوق طبع الكتب وبرامج الكمبيوتر ، وقد أدت الاختلافات فى سياسات حقوق الملكية الفكرية إلى نشوب منازعات تجارية خطيرة فى مجالات عديدة بسبب التزوير أو القرصنة حيث تباع نسخ الأشرطة أو الأفلام بدون دفع حقوق المؤلفين أو المنتجين ، كما تقلد المنتجات مرتفعة التكاليف مثل الأدوية وبرامج

الكمبيوتر بدون الحصول على إجراءات الموافقة اللازمة لذلك .

ثالثا : الصلب يدخل حلبة الحرب التجارية

القرار الذى اتخذته السلطات الأمريكية فى ١٩٩٣/١/٢٧ بفرض تعريفة جمركية مرتفعة على بعض انواع الصلب الوارد اليها من سبع دول اوربية إضافة إلى اليابان بزعم انها تتسبب فى حدوث خسائر ضخمة لمنتجى الصلب فى الولايات المتحدة ، آثار مخاوف فى البلدان المعنية بهذا القرار ، وكان التعليق الأول فى بروكسل أن الرسوم الجمركية الجديدة غير مبررة وغير معقولة فى الارتفاع إذ تصل فى بعض الأحوال إلى ١٠٠٪ وسوف تصيب بالضرر الفادح مايقرب من مليونى طن من صادرات الصلب الأوربية إلى الولايات المتحدة ، وقد لجأت الدول الأوروبية إلى لجنة الإغراق والدعم بالجات للتشاور حول ما إذا كانت الإجراءات الامريكية تتفق مع روح الجات أم لا .

وقد اثارت الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة على منتجات الصلب مشاعر الغضب فى طوكيو مثلها فى ذلك مثل دول المجموعة الأوربية ، وأعلنت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية اليابانية أنها لن تقف ساكنة إزاء أى إجراء يتخذ ضدها بل سوف تقوم من ناحيتها بضغط المعونات الاستثمارية التى تقدمها إلى الشركات الأمريكية .

كما حدث تصعيد خطير فى علاقة أمريكا والمجموعة الأوربية فيما يتعلق بعطاءات الحصول على تعاقدات حكومية ، فالحكومة الأمريكية رأت فى الاجراءات التى بدأت المجموعة الأوربية فى تطبيقها من بداية ٩٣ تمييزا ضد الشركات الأمريكية التى تتقدم بعطاءات للحصول على تعاقدات عامة فى مجالات المياه والطاقة والنقل والاتصالات ، وطالبت الإدارة الأمريكية بتوسيع أسواق التعاقدات العامة الاوربية أمام المؤسسة الأمريكية ، وأكد المفوض التجارى الأمريكى ميكى كانتور أن الإدراة الأمريكية ستفرض غلق أسواق التعاقدات العامة أمام المؤسسات الأوربية ، وتقدر قيمة الخسائر التى ستتكبدها المؤسسات الأوربية العاملة فى قطاعات الكهرباء والطاقة والمياه فى حالة تنفيذ الولايات المتحدة لتهديدها بحوالى خمسين بليون دولار ، وتدافع المجموعة الأوربية عن نفسها بأن قانون "شراء المنتجات الأمريكية" الذى يدعو إلى تفضيل المنتجات الأمريكية المنشأ إنما هو إجراء أشد تمييزا ، ومن ثم تدعو المجموعة الأوربية إلى قواعد أكثر انصافا للمناقصات التى تطرحها الدول والسلطات المحلية وتطالب بتوسيع فرص الحصول على تعاقدات فى مجالات النقل الداخلى وإنشاء المطارات وإمدادات المياه .

النافتا والجات

برهنت الدول المتقدمة أن النظام العالمى الجديد يتسم بالتكتلات الاقليمية وخاصة عام ٩٣ ، فبعد سريان اتفاقية ماستريخت فى الأول من نوفمبر ١٩٩٣ ، وافق مجلس النواب الأمريكى فى ١٧ نوفمبر على إقرار اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية المعروفة باسم نافتا ، وتعد هذه الكتلة الإقليمية الجديدة اكبر منطقة تجارية حرة فى العالم وتضم امريكا وكندا والمكسيك ، إذ يبلغ عدد سكانها ٣٦٠ مليون نسمة ، وحجم ناتجها

القومى الاجمالى يقدر بـ ٧ تريليونات دولار ، ويعتقد الكثير من الخبراء ان الاتفاقية تضمن لأطرافها الإسراع فى معدلات النمو الاقتصادى وفرصا أوسع للاستثمار ومكاسب اكثر ضخامة .

واعتبر الكثير من الخبراء الاقتصاديون توقيع اتفاقية "نافتا" - رغم المعارضة الشديدة التى لاقتها داخل امريكا - تدعيما للنظام التجارى الدولى ودفعا لمحادثات الجات إلى الأمام .

وبعد انتزاع كلينتون لموافقة الكونجرس على إقرار اتفاقية "نافتا" بدأ فى اتخاذ خطوات مكثفة فى اتجاه إنهاء مفاوضات الجات فى موعدها المحدد ١٥ ديسمبر ٩٣ ، وصرح الرئيس الأمريكى فى أعقاب إقرار اتفاقية "نافتا" انه سوف يتوافر للولايات المتحدة الوضع الاقتصادى والسياسى المعنوى لتطبيق ما يجب أن يتم عبر أنحاء العالم بعد ان تنتهى المحادثات الاوربية الامريكية - بين ميكى كانتور الممثل التجارى الامريكى وسيرليون بريتان المفوض الزراعى للمجموعة الأوربية - حول تجارة السلع الزراعية إلى اتفاق يحافظ على مصالح كافة الأطراف .

وكان وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر واضحا جدا عندما أعلن أن موافقة مجلس النواب الأمريكى على اتفاقية "التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" يشكل تحذيرا للأوروبيين ، وقال إن هذه الموافقة رسالة الى جنيف حيث مفاوضات جولة أوروجواى فى إطار اتفاقية الجات .

ولم يبق هذا التحذير أمريكيا بل تلقى دعما من منظمة "التعاون الاقتصادى لدول اسيا والباسفيك" "أيبك" حيث عقدت فى سياتل - شمال غرب الولايات المتحدة قمة لهذه المنظمة بعد يومين فقط من إقرار اتفاقية "نافتا" بحضور الرئيس الأمريكى بل كلينتون الذى صرح فى أثناء انعقاد هذه القمة أن الولايات المتحدة ستضغط من أجل تحقيق التحرير الكامل فى المعادلات التجارية وإنجاح دورة أوروجواى فى موعدها فى ١٥ ديسمبر ٩٣ ، وأضاف أن أمريكا ستواصل تعاونها وتحالفها مع دول حلف الاطلنطى لكنها ستركز اهتمامها على المحيط الهادى لان اسيا تعد اكبر شريك تجارى لأمريكا ، فقد بلغت قيمة التبادل التجارى بين الولايات المتحدة وآسيا العام الماضى ٣٤٤ مليار دولار بزيادة ٥١ ٪ عن قيمة التبادل التجارى بين الولايات المتحدة وأوربا ، ووصلت الاستثمارات الأمريكية فى آسيا عام ١٩٩١ الى ٦٦ مليار دولار أى ٥١ ٪ من حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة خارج الولايات المتحدة .

وإزاء التصريحات الأخيرة للرئيس كلينتون والتوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية المتبلورة فى سعيها لدعم علاقاتها التجارية فى محيطها العالمى الآخر من خلال اتفاق "نافتا" ومحاولات إحياء التعاون التجارى الأمريكى مع دول المحيط الهادى بما فى ذلك اليابان والصين كعمق جديد ضخم من الناحية التجارية لأمريكا شعرت المجموعة الأوربية وبالأخص بريطانيا بالقلق من أن الحكومة الأمريكية بدأت تدير ظهرها لحلفائها التقليديين الأوربيين لذلك بدأ الوزراء الاوربيون يمارسون ضغوطا على فرنسا لحل أزمة الملف الزراعى وسرعة التوصل إلى اتفاق فى إطار جولة أوروجواى لمباحثات الجات .

وفى بداية ديسمبر بدأ وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر جولة أوروبية لحث المجموعة الأوربية على الاستعداد لتوقيع اتفاقية التجارة الدولية فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة حيث حذر كريستوفر الأوربيين من أن الفشل فى الاتفاق على الجات يمكن أن يؤدى إلى حرب تجارية تضر جميع الدول الرئيسية وأن الأوربيين

سينالهم اكبر الضرر ، وفى هذه الظروف اجتمع المفوض التجارى ميكى كانتور مع سيرليون بريتان فى بروكسل وتوصلا الى اتفاق بشأن الدعم الزراعى ودخول الاسواق ولكن دون تسوية الخلافات حول منتجات الصوتيات والمرئيات ودعم صناعة الطائرات ، وقد عادا للاجتماع فى ١٢/١١ بجنيف ، وواصلا الاجتماع يوم ١٢/١٢ دون إحراز تقدم نهائى .

توقيـــــع الاتفاقيـــــة

بعد ٧ سنوات هى عمر دورة أورجواى توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق فى آخر لحظة من المهلة المحددة للانتهاء من ذلك ، وإذا كانت الاتفاقية سوف تتيح قدرا كبيرا من حرية التجارة بين دول العالم المختلفة من المتوقع أن تؤدى إلى مردود فى غاية الأهمية على الاقتصاد العالمى ، فمازالت هناك اعتراضات من جانب بعض دول العالم الثالث ترى أن المستفيد الأكبر هو أوروبا وأمريكا .

وتقضى الاتفاقية التى تقع فى ٥٥٠ صفحة بإجراء تخفيضات فى التعريفات الجمركية العالمية بحيث تصل إلى نسبة ٣ ٪ مقابل نسبة ٥ ٪ حاليا على السلع والبضائع المختلفة ، وتقضى الاتفاقية كذلك بإلغاء العديد من الحواجز غير الجمركية مثل الحصص المقررة للتدفق الحر للخدمات والبضائع ، وذلك فى الوقت الذى تتضمن فيه الاتفاقية ولأول مرة فى تاريخ الجات منذ ٤٦ عاما بنودا خاصة بالزراعة والخدمات المالية .

ففى **القطاع الزراعى** : تعتزم الاتفاقية تحويل كافة التعريفات الجمركية الى تعريفات سيجرى خفضها بنسبة ٣٦ ٪ فى غضون ست سنوات .

وفى **قطاع المنسوجات** : قضت الاتفاقية بأن يتم وعلى عدة مراحل ولمدة عشر سنوات إلغاء اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف (MFA) بشأن توزيع الحصص ووهو النظام الذى ظل يتحكم فى التجارة العالمية طيلة ٢٠ عاما.

وفى **مجال الخدمات** : قضت الاتفاقية بتحرير مجال الخدمات وخاصة مجال خدمات القطاع المصرفى والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والسفر .

كشف الأرباح والخسائر

اتفاقية التجارة العالمية التى إبرمتها الدول الصناعية مؤخرا تحت مظلة "الجات" تعد كارثة بكافة المقاييس بالنسبة للدول النامية ، فهى تفتح الباب بلا حدود أمام انسياب المزيد من المكاسب أو الغنائم التجارية باتجاه أغنياء الشمال ، وذلك على حساب السواد الأعظم من الدول محدودة ومتوسطة الدخول فى الجنوب ، فعبر اتفاقية الجات حققت الولايات المتحدة من جانب وحليفاتها الأوربيات على الطرف الآخر من الأطلسى نتائج مبهرة لم تكن تحلم بها قبل سنوات مضت منها : إعادة ترتيب البيت التجارى الغربى من الداخل بهدف تغليب المصالح المشتركة وإزالة كل مظاهر الانقسام والاحتكاك التجارى لتحل محلها آليات التعاون والتنسيق ، والهدف يكمن فى تعميق الهيمنة الأمريكية – الأوربية المشتركة على مقدرات اسواق التجارة العالمية بلا منازع ، حرمان عدد ضخم من الدول النامية المستوردة للحبوب والاغذية والمنتجات الزراعية الأخرى من أى مزايا سعرية هامشية سابقة كانت تحصل عليها قبل الاتفاق بفعل التنافس السعرى بين كبار المنتجين فى الولايات المتحدة وأوربا واستراليا وغيرها ،

ونتيجة ذلك ستزيد أسعار الاغذية في السوق العالمية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ .

- استحداث نظم وقواعد وآليات جديدة تؤدى فى مجملها إلى فتح أسواق الدول النامية بدون قيود أمام منتجات الدول الصناعية .

- اعتصار مكاسب تجارية إضافية من أفواه الفقراء ومحدودى الدخل فى الجنوب لصالح مترفى الشمال تقدر فى مجموعها بنحو ٣٥٠ مليار دولار سنويا منها ٢٠٠-٢٥٥ مليار دولار فى شكل إعفاءات جمركية مباشرة نتيجة إلغاء الحواجز إلى جانب حوالى ١٥٠ مليار دولار فى صورة مكاسب ومزايا غير مباشرة نتيجة إلغاء نظام الحصص .

تشكل الاتفاقية - إذن - امتدادا صارخا لنفس السياسات التجارية الاحتكارية التى ينتهجها الغرب الصناعى منذ بضعة عقود والتى كان من أبرز نتائجها احتكار أسواق المنتجات الزراعية والمواد الأولية والمواد الخام بما فيها النفط الذى يباع حاليا بما يقل عن نصف قيمته الحقيقية .

هذا قد أجرى خبراء اقتصاديون فى سكرتارية الجات دراسة أكدوا فيها أنه فى ضوء اتفاقية الجات سوف تزيد تجارة السلع العالمية بنسبة تصل إلى ١٢ ٪ أى بحوالى ٤٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥بالمقارنة بما كان عليه الحال قبل دورة اورجواى ، وذكرت الدراسة أن الاتفاقية ستزيد صافى دخل دول العالم بما يترواح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليار دولا سنويا أى أكثر من ١٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى على مدى ١٠ سنوات اعتبارا من مطلع يوليو ١٩٩٥ بسبب خفض الرسوم الجمركية فى العالم إلى مامعدله ٣٪ وإلغاء الكثير من الحواجز غير الجمركية .

وحسب الدراسة تتجاوز ارباح دول الاتحاد الاوربى ٨٠ مليار دولار سنويا بدءا من عام ٢٠٠٢ ، وارباح الولايات المتحدة بمقدار ٣٦ مليار ، وارباح اليابان ٢٧مليار ، ويمكن ان نضيف الى قائمة الرابحين دول النافتا ودولا من جنوب شرق اسيا .

أما من حيث الخسائر والتنازلات فان الولايات المتحدة قد اضطرت للتنازل عن بعض الامتيازات فى بند السمعيات والبصريات ووافقت على استبعاده من المفاوضات لمدة خمس سنوات ، كما قدمت تنازلات بخصوص الاتفاق فى مجال الزراعة وتم الاتفاق على تقليل نسبة الخفض على الصادرات المدعومة وفتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات الزراعية ، وعلى صعيد آخر تعد صناعة المنسوجات الأمريكية أحد الخاسرين الكبار من نجاح اتفاق الجات بسبب فشلها الواضح فى الحيلولة دون انهاء نظام الحصص ، أما بالنسبة للخدمات المالية والمصرفية فقد حققت الولايات المتحدة مكسبا هاما فى مجال يعتبر استراتيجيا لها إذ ستتمتع بامتياز خاص يسمح لها بعدم الالتزام بالقواعد العامة لمدة ١٨ شهرا .

أما فرنسا فقد حققت نقطتين لصالحها فى مفاوضات الجات حيث استطاعت انتزاع تنازلات من أمريكا فى مجال الزراعة فيما يعد نصف انتصار ، فقد تم تعديل بعض بنود اتفاق "بلير هاوس" فى اتجاه مرض بالنسبة للمزارعين الفرنسيين لكن الاتفاق ظل بمجمله فى صالح الولايات المتحدة ، أما فى مجال الثقافة فقد نجحت فرنسا والمجموعة الأوربية فى تعليق أى اتفاق فى هذا المجال ، وإن لم تنجح فى إخراجه تماما من إطار الجات .

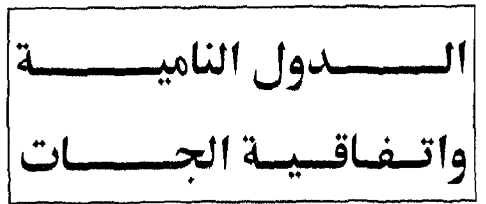
فى اليابان تواجه الحكومة الائتلافية الحاكمة مأزقا صعبا بعد قرارها فتح السوق اليابانية أمام الأرز المستورد ، وهو القرار الذى لم تجرؤ حكومة يابانية على اتخاذه منذ بداية الضغوط الأمريكية على اليابان فى هذا الشأن منذ بداية الثمانينيات ، ولكن بعض الخبراء يرى ان سياسة التحرير سوف تشجع

على منح الاقتصاد الياباني دفعة جديدة قد تنتشله من حالة الركود التي يعاني منها منذ بداية التسعينيات ، ووفقا لأحداث التقديرات الاقتصادية فإن السوق اليابانية المحررة سوف تزيد الناتج القومي لليابان بمقدار ١,٨٪ سنويا خلال عشر سنوات .

لعلنا لن نكون مبالغين إذا قلنا أن كوريا الجنوبية تشكل الضحية الأولى لاتفاقية الجات ، ففتح أسواق كوريا للأرز المستورد وتحرير اسواق الأرز يعد بمثابة كارثة للمزارعين المحليين حيث تشكل عائدات الارز نحو ٥٠ ٪ من إجمالي دخلهم ، وقد اشار الاتحاد القومي للتعاون الزراعي بكوريا الى ان استيراد الارز سيقضي على معظم موارد ٨٤٪ من مزارعي الارز في كوريا الجنوبية والبالغ عددهم نحو ٦ ملايين مزارع ، وخاصة وأن سعر الأرز الكوري يبلغ خمسة أضعاف سعر الأرز المستورد .

في بريطانيا أعلن جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا أن الاتفاقية أكثر من رائعة وأن بريطانيا ستكون من أكثر البلاد استفادة منها ، وأوضح أن الاتفاقية سوف توفر ٤٠٠ ألف فرصة عمل للشعب البريطاني في السنوات العشر القادمة مما سوف يسرع عمليات الإصلاح والانتعاش الاقتصادي في البلاد ، وأكد ميجور أن رفع العراقيل الجمركية من وجه الصادرات البريطانية سوف يحمي المنتجين البريطانيين من عملية سرقة العلامات التجارية للمنتج والتي كانت تعاني منها بريطانيا ، وأضاف أن إلغاء التعريفة الجمركية سيقلل من أسعار المنتجات الاستهلاكية للشعب البريطاني .

أما بالنسبة لكندا فتعد هي الأخرى من أكثر الدول استفادة من الاتفاقية ، فقد ذكر تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاقتصاد الكندي سوف ينمو بما يساوي ٦ ملايين دولار سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٠ ، وسوف تخلق ١٠٠ ألف فرصة عمل ، وباعتبار كندا من الدول التي يقوم اقتصادها على التصدير ، فإن الجمارك التي تخضع لها السلع التي تصدرها سوف تلغى نهائيا مما يضاعف من صادراتها في المستقبل ، بالاضافة الى ان الاتفاقية ستفتح اسواقا كانت مغلقة امام الصادرات الكندية ، ومع ذلك فليست الاتفاقية كلها مكاسب بالنسبة لكندا بل ستلحق بها بعض الاضرار من جراء تغيير "حصص" السلع الى تعريفات "جمركية" الأمر الذي يعني أن الحماية المفروضة على اللحوم ومنتجات الألبان سوف تضعف في المستقبل ، لأن الجمارك العالية التي تفرضها الحكومة الكندية سيؤدي تخفيضها بما يساوي ٣٦٪ خلال السنوات الست القادمة ، ثم إلغاؤها نهائيا في المستقبل إلى أضرار فادحة بالمزارعين في "كيبك" .



الدول النامية واتفاقية الجات

ماذا يعني الأمر بالنسبة لنا في مصر والعالم الثالث بعد انتهاء صراع العمالقة ؟ ما هي الفائدة التي ستعود علينا من اتفاقيات الجات لتحرير التجارة العالمية ؟ .

بالنظر لكل ما تقدم يتضح لنا أن اتفاقيات الجات قد تمت من الناحية الفعلية بين الولايات المتحدة و أوروبا الغربية واليابان على الرغم من مشاركة ١١٧ دولة في هذه الاتفاقية فقد كان لدول العالم الثالث دور هامشي تماما في المفاوضات ، وقد تغاضت الدول الكبرى تماما عن كافة القواعد التي تؤكد ضرورة اتخاذ القرارات الهامة بصورة جماعية وبإتفاق الرأى بين كافة الدول المشاركة ، فعلى الرغم من احتجاج بعض دول العالم الثالث في جنيف إلا أن كافة دول

الجنوب اضطرت لقبول الاتفاق بين القوى الاقتصادية الكبرى مع كامل علمها بأن الاتفاق يمس مصالحها الحيوية لدول العالم الثالث ، وقد حاولت دول القارة الافريقية أن تتجمع لكى يسمع صوتها وأعطت تفويضا لمصر من أجل تمثيلها وعرض وجهات نظرها الخاصة بالاتفاق حيث ألقى مندوب مصر الدئم لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف السفير منير زهران خطابا يوم ١٢/٣ كان بمثابة صرخة للمطالبة بحقوق مصر والدول الأفريقية ودول العالم الثالث أعلن فيه إن الشعوب الأفريقية بذلت حتى الأن تضحيات ضخمة وبالتالى ليس من العدل أن تفرض عليهم تضحيات جديدة ولكن لا حياة لمن تنادى كما يقولون .

وتشير تقارير الخبراء التى نقلتها وكالات الأنباء بعد التوصل إلى اتفاق الجات بين أمريكا والدول الأوروبية أن الطرفين سوف يحققان مكاسب هائلة تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات ، بل ومن المتوقع أن تحصل بعض الدول الآسيوية على نصيب من هذه المكاسب يقدر مجموعها بنحو ٣٠٠ مليار دولار .

أما الدول النامية والتى تمثل أسواقا لترويج إنتاج الدول المتقدمة والصناعية فإنها ستتحول بفعل الاتفاقية إلى ضحية حيث تؤكد التقارير أن الدول الافريقية التى تعانى من الديون الخارجية ستخسر مايقرب من ٢,٦ مليار دولار بعد تطبيق اتفاقية الجات ، ويقول الخبراء أن دول العالم الثالث ستصيبها خسائر فادحة تتركز فى فتح الأسواق لمنتجات الدول الصناعية دون تحديد حصص ، وبدون أى قيود جمركية إلى جانب أنها ستحصل على الحاصلات الزراعية التى تنتج الجانب الأكبر منها المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة بأسعار مرتفعة نتيجة إلغاء الدعم مما سيؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية فى العالم بنسبة ١٠٪ وهذا الغلاء للمنتجات الغذائية وحدها يعد بمثابة كارثة بالنسبة للبلدان النامية التى تعتمد على الواردات أساسا لسد احتياجاتها الغذائية مثل مصر وأندونيسيا والهند .

وحتى لا تجنى الدول النامية أية فائدة من وراء الاتفاقية فقد حرصت الدول الغنية التى قامت بإعدادها على عدم ارتفاع نسبة الخفض فى التعريفة الجمركية على منتجات دول العالم الثالث التى يمكن أن تنافس منتجات هذه الدول مثل الجلود والمنسوجات ، وإذا كانت اتفاقية الجات قد ألغت نظام الحصص الذى كان مفروضا على صادرا ت الدول النامية إلى الأسواق الدولية إلا أنها راعت مصالح الدول الصناعية المتقدمة عندما خفضت التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية مما يعطيها ميزة منافسة لصناعات العالم الثالث التى تتحمل أعباء استيراد التكنولوجيا والمواد الخام من الخارج ، وبالنسبة لمصر فان إحدى المشاكل الرئيسية التى تواجهها أن الاتفاقية حولت صناعة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال والإنتاج إلى سلع تطبق عليها الإجراءات المتفق عليها ويعاقب عليها بالإغراق مثل باقى السلع على الرغم من أن إدخال التكنولوجيا فى الاتفاقية تم بشكل غير عادل إذ أن هذه السلع احتكارية ودول العالم الثالث لاتصدرها ولكنها تستوردها فحسب ، فى تقديرنا يجب أن يكون موضوع التكنولوجيا فى اتفاقية مستقلة تظهر وضعها الاحتكارى وتبرز عدم وجود تكافؤ بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث .

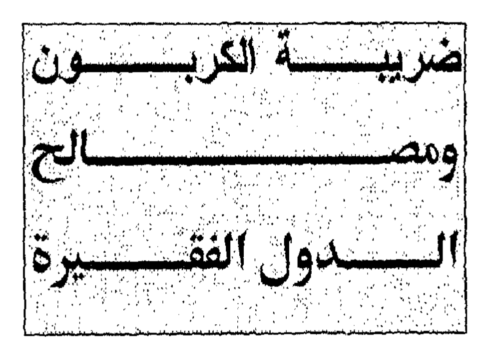
ومن ناحية أخرى فإنه مما يزيد الأمر صعوبة بالنسبة لمصر أن هناك سلعتين فقط هما الأكثر قدرة على أن تنافس بهما فى العالم الخارجى .

السلعة الأولى : هى العمالة وقد رفضت القوى الاقتصادية الغربية الكبرى إدراجها

ضمن الإتفاقية بل تم فرض قيود وإجراءات اضطهادية ضد العمال والمهاجرين من دول العالم الثالث .

السلعة الثانية : وهى سلعة الغزل والنسيج والملابس ونجدها تخضع لاتفاقية خاصة مع السماح بقيود جمركية وفرض حصص على حجم الصادرات لبعض الدول ، وهكذا فان جميع الصناعات التى لايوجد عليها قيود هى التى تصدرها الدول المتقدمة وتقوم باستيرادها الدول النامية ، ومن المشكلات الخطيرة الأخرى التى تواجه الدول النامية بشكل عام وتواجه مصر بشكل خاص وبالذات فى ظل ما يتردد عن اتجاه الحكومة المصرية فى الفترة الاخيرة إلى خصخصة البنوك مشكلة تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية حيث يشكل الجهاز المصرفى البوتقة التى تصب فيها أموال الأفراد والمؤسسات بالإضافة إلى انه الأداة الأساسية لتمويل الكثير والعديد من المشروعات ودفع عجلة النشاط الاقتصادى من خلال سياسة الائتمان ، ويؤدى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية إلى خسائر للدول النامية ولمصر تنشأ من تأثير سياسات البنك الأجنبى على السياسات الكلية للدولة وبالتالى على سياسة التنمية عند وجود أشكال من المنافسة الضارة ، حيث يسعى البنك الأجنبى إلى استثمار أمواله فى مشروعات ذات مدى زمنى قصير وعائد سريع وقد تتعارض هذه المشروعات مع خطط التنمية التى تضعها الدولة التى تعمل على أرضها البنوك الأجنبية ، كما لاتستفيد البنوك العاملة فى الدول النامية من كفاءة وخبرات البنوك الأجنبية حيث تدخل البنوك الاجنبية فى منافسة مع البنوك الوطنية لاجتذاب مدخرات الأفراد إليها بدلا من إفادة البنوك الوطنية بأحدث المبتكرات التكنولوجية فى مجال العمل المصرفى ، بالإضافة إلى قيام البنوك الأجنبية بما تمنحه من مرتبات أعلى بسرقة الكوادر الوطنية من البنوك المحلية مما يؤدى إلى تدهور الخدمة المصرفية فى البنوك المحلية ، كما يؤثر تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية على السياسات النقدية وتخصيص الأئتمان فى الدول النامية بالإضافة إلى أن التحرير يمكن أن يقلل بدرجة حادة أو يلغى دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المالية الوطنية كما يضر ضررا بالغا بتمية النظم المصرفية المحلية بالدول النامية .

ويتضح من كل ماسبق أن الاتفاقية قد تم تفصيلها بما يناسب مصالح الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان ، وأصبحت الدول النامية هى الخاسر الأكبر من جراء توقيع اتفاقية الجات لدرجة أن بعض الخبراء يقولون : "لقد بيعت دول العالم الثالث بثمن بخس فى هذا الاتفاق" .



ضريبة الكربون ومصالح الدول الفقيرة

فى بداية تولى كلينتون مقاليد الأمور فى الولايات المتحدة اقترحت الإدارة الأمريكية ضريبتين على الطاقة التقليدية : الأولى على الفحم والغازات والنفط والأخرى على النفط وحده ، والضريبة الأخيرة هذه تسعى المجموعة الاوربية أيضا إلى إقرارها بواقع ٣ دولار على كل برميل على ان تزيد بعد ذلك حتى تصل الى ١٠ دولار عام ٢٠٠٠ بحجة مكافحة التلوث ولأن احتراق مشتقات البترول يؤدى الى انبعاث غاز ثانى اكسيد الكربون فى الجو ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة حرارة الجو ، وبالتالى زيادة درجة

حرارة الغلاف الجوى .

سيؤدى فرض الضريبة بالطبع الى انخفاض أسعار البترول ومنتجاته ، وربما أدى إلى خروج البلدان ذات الإنتاجية المتواضعة من السوق ، وبهذا المعنى فإن الامر يكاد يكون كارثة بالنسبة لدول العالم الثالث المصدرة للنفط الذى يعتبر المصدر الرئيسى - واحيانا الوحيد - للدخل ، ولذا فإن ممثلى هذه البلدان قد بذلوا قصارى جهدهم داخل كافة المنتديات الدولية - وبالذات المؤتمر الدولى للطاقة - للبرهنه على أن إقرار هذه الضريبة لن يمس مصالح المصدرين فحسب وإنما سيمس أيضا وبصورة مباشرة السوق العالمى بقدر من الاضطراب ، والثابت أن النفط يمثل ٥٧٪ فى مصادر الطاقة من العالم فيما لاتزيد مساهمة المصادر الجديدة والمتجددة عن ١٪ بينما لاتساهم الطاقة النووية بأكثر من ٦٪ ، والثابت أيضا أن أسباب ظاهرة الاحتباس الحرارى متعددة ولاتتعلق بحرق منتجات النفط فحسب ، وإنما تشارك فى حدوثها أيضا غازات من أصل غير بترولى مثل الميثان ، بل أن هناك بعض العلماء يؤكدون ان التغيرات التى حدثت فى درجة حرارة الأرض خلال المائة عام الأخيرة تغيرات طبيعية ، ورغم منطقية هذه الحجج واستنادها على حقائق علمية ومصالح اقتصادية لبلدان كثيرة فقيرة إلا أن الحكومات الغربية بدأت بالفعل فى اخذ خطوات جادة على طريق رفع الضريبة على البترول ومنتجاته فرفعت - مثلا - حكومة النمسا الضريبة على البنزين والديزل ابتداء من يناير ٩٤ رغم أن الضريبة الحالية تصل الى حوالى ٢٠٪ بالفعل وتقدر القيمة الاجمالية التى سيتم الحصول عليها سنويا من هذه الزيادة بالنسبة للبنزين حوالى ١٧٥ مليون دولار ، وبالنسبة للديزل حوالى ١٤٠ مليون دولار ، وفى الولايات المتحدة أقرت وزيرة الطاقة ضريبة البنزين فى أغسطس ٩٣ ، وسوف يصل مايضاف من ضرائب على النفط بمقتضى ذلك إلى حوالى ٣,٤٨ دولار الأمر الذى سيفرض عبئا اضافيا على النفط الذى تبلغ الضرائب الحاليه على كل برميل منه ١٢,٥ دولار فى الوقت الذى لاتوجد فيه أى ضرائب على مصادر الطاقة غير النفطية ، وفى فرنسا تقرر رفع الضرائب بمعدل ٠,٣ فرنك لكل لتر من المحروقات بداية من صيف ٩٣ .

يتضح مما تقدم أن رغبات ومصالح دول الغرب الصناعى تعلو فوق أى مصالح ، ويتضح أيضا عجز دول العالم الثالث عن فرض إرادتها وتحقيق ماترنو إليه مهما كان عادلا أو منطقيا ، ومن ناحية أخرى فإن تحفظ اليابان على فرض هذه الضريبة يشير إلى التفاوت بين الدول الغربية ، ويؤكد أن التحالف الغربى ليس كتلة صماء إذ تحاول اليابان مثلا فى موضوع ضريبة الكربون ان تتميز عن بقية دول التحالف الغربى ، ربمابسبب خوفها من الاثار الاقتصادية السيئة بوجه عام على مجمل الاقتصاد العالمى التى يمكن ان تحدث نتيجة تطبيق هذه الضريبة ، وربما بسبب حرصها على علاقات طيبة ومتوازنة مع مصدرى النفط ، بالذات وانها تستورد كافة احتياجاتها تقريبا ولاتملك مصادر بديلة بما فيها المفاعلات النووية .

أقطاب النظام العالمي الجديد



الولايات المتحدة الأمريكية

مدخل

حقق الجمهوريون انتصارات تاريخية قبل ان يحملوا عصاهم ويرحلوا عن سدة الحكم ، وبعد ان شاهدوا - أو بالأحرى ساعدوا على انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك أوصاله سارعوا بإحياء تقاليد استعمارية عريقة عندما قاموا بـ حملة - أو تجريدة - عسكرية لتأديب العراق لا حبا فى عدل أو كرها فى ظلم ، وكلنا يعرف انهم اغتصبوا عفة العدل وقادوا مواكب الظلم على أرض فلسطين السليبة مرارا وتكرارا .

وفى ظل هذه الانتصارات اطلق بوش مقولة النظام العالمى الجديد ، لكنه رحل قبل ان تكتمل ملامح هذا النظام الذى بشر به ليتسلم بعده الرئيس كلينتون "الديمقراطى" مهام منصبه مزهوا بما تحقق من انتصارات فى الخارج مؤكدا على تفرغه لحل مشاكل الداخل وبالذات المشاكل الاقتصادية بعد ان اتهم سلفه بأنه اهتم بالسياسة الخارجية ومشاكل العالم الخارجى واهمل قضايا الشعب الأمريكى ، وان كان ذلك لم يمنعه من انتقاد سياسة بوش الخارجية تجاه ازمة البوسنة ووصفها بالتخاذل.

واعلن كلينتون ان سياسته ستقوم على ثلاث دعائم هى : الأمن الاقتصادى الأمريكى واعادة بناء وهيكلة القوات المسلحة الأمريكية، ودعم الديمقراطية حول العالم وأوضح من خلال برنامجه الانتخابى الذى اكد فيه على هذه الدعائم انه يولى اهتماما خاصا لقضايا المهمشين فى المجتمع الأمريكى كالأقليات المهاجرة والشواذ جنسيا والمرأة.

لماذا فاز كلينتون ؟

لقد حقق الجمهوريون النصر فى الحرب العالمية الثالثة التى عرفت فى أدبيات السياسة بـ الحرب الباردة ، وكان من الطبيعى ان تأتى بعد النصر حكومة "مدنية" لقيادة البلاد وقت السلم ، حكومة تحاول ان تعيد بناء ما دمرته الحرب ، وإذا كانت الحرب الباردة لم تعرف "القنبر" و "الشنبر" فانها إذن لم تخلف وراءها مبانى مهدمة أو مرافق متصدعة البنيان ، لكن هذه الحرب - التى عرفت سباق تسلح محموم تغذى على الأخضر واليابس - قد تركت الاقتصاد الأمريكى فى حالة يرثى لها ، وكان من المنطقى إذن ان يختار الشعب الأمريكى المرشح الذى وعد بإجراء إصلاحات اقتصادية تعيد للطبقة الوسطى الأمريكية - التى هى عماد المجتمع الأمريكى وقاعدته الراسخة - بعضا من انتعاشه الاقتصادى الذى اضير كثيرا فى عهد الجمهوريين بالذات وان "فزاعة" الاتحاد السوفيتى قد زالت ولم يعد مقبولا لدى المواطن الأمريكى ان تكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى حاجة إلى أموال دافعى الضرائب بدلا من ان تكون هذه السياسة سببا فى تحسن مستوى معيشة هذا المواطن .

والآن إلى أى حد استطاع كلينتون ان يحقق ما وعد به ؟ ، بداية نقول إن الكلام بغرض الوصول الى مقعد الرئاسة هو امر مختلف عن الكلام بعد الجلوس على المقعد ، فالاول هو من قبيل الدعاية الانتخابية ، وبالتالى فإنه يكون مشوبا بشئ من المبالغة ، لذا كثيرا ما يختلف الكلام بعد ذلك وهذا ما حدث بالفعل ومنذ اليوم الأول ، ففى خطاب التنصيب اعلن كلينتون "ان الولايات المتحدة يجب ان تواجه التحديات فى الخارج كما تواجهها فى الداخل ، إذ ليس هناك اليوم فرق

واضح بين ما هو خارجي وما هو محلي ، ونحن لن نتراجع عن التحديات أو نتوانى عن اغتنام الفرص في هذا العالم الجديد وسنعمل مع اصدقائنا وحلفائنا على التحكم فى التغير وإلا فانه سيغمرنا" .

لقد بدأ كلينتون فى الحديث عن العلاقة بين الداخلي والخارجي ليمهد الارض امام الناخب الأمريكي الذى منحه صوته لقبول بعض التراجعات عما سبق ووعد به ، ونحن لا نعتقد ان كلينتون كان يجهل هذه العلاقة المتشابكة بين الداخل والخارج أوأنه ادرك هذه العلاقة فقط عشية التنصيب أو بعد ان وجد نفسه متورطا فى قرارات اتخذها سلفه تتعلق ببعض القضايا الخارجية ، فهناك دائما تماس وتداخل بين ما هو خارجي وما هو داخلي ، وحل الأزمة الاقتصادية فى الخارج يقتضى نسج علاقات خارجية محدودة وعلى سبيل المثال لكي يحقق كلينتون وعده بانعاش الاقتصاد والتخلص من الكساد عليه ان يفرض قيودا على الواردات من الدول الصناعية الأخرى خاصة اوروبا واليابان أى عليه ان يتبع سياسة الحماية الجمركية ، وهو امر ستكون له اثاره السلبية على العلاقة بين هذه البلدان وامريكا سيترتب عليها خلافات فى بعض القضايا والمسائل السياسية والاقتصادية المتعلقة نتيجة لتضاد مصالح كل طرف مع الطرف الآخر ، كذلك لكي يستطيع كلينتون تقليل العجز فى الموازنة العامة - كما أعلن - فعليه ان يلجأ إما الى تخفيض الإنفاق خاصة فى مجال الإنفاق العسكرى أو زيادة الضرائب ، الاجراء الاول سيؤدى الى الاصطدام بالمؤسسة العسكرية والمجمع الصناعى العسكرى . والاجراء الثانى ، يفقد كلينتون مصداقيته امام ناخبيه الذين وعدهم بخفض الضرائب على الشرائح المتوسطة بنسبة ١٠٪ ويبدو أن كلينتون فى اللحظة الاولى فضل اغضاب ناخبيه وبدأ فى التمهيد للتحلل من وعده بخفض الضرائب ، حين أعلن وزير خزانته بأن ادارة كلينتون ربما لا تتمكن من خفض عجز الميزانية الى النصف خلال ٤ سنوات بسبب تجاوز العجز لما كان متوقعا ! من ناحية أخرى اذا نجح كلينتون فى تحرير التجارة فهذا يعنى تحقيق الكثير من المصالح الأمريكية لكن يعنى أيضا الاستغناء عن آلاف العمال والموظفين وهو أمر سيكون شديد الوطأة فى مجتمع به عشرة ملايين عاطل .

ولكن برغم هذه الصعوبات التى تحول دون تحقيق وعود كلينتون الاقتصادية يمكن القول بانه قد استطاع ان يحقق بعض الانتصارات لصالحه خاصة فى بعض المجالات الاجتماعية فعلى سبيل المثال استطاع كلينتون ان ينتزع موافقة الكونجرس على قانون الاجازة الطبية الذى يتيح للعامل الحق فى الحصول على اجازة لرعاية اقاربه المرضى وهو امر لم يكن ساريا من قبل لا فى امريكا ولا فى الدول الرأسمالية عموما ، كما استطاع أن يفى بوعده للشواذ ويمكنهم من دخول القوات المسلحة كما تمكن من توقيع معاهدة الجات والحصول على موافقة الكونجرس على ذلك اضافة الى اتفاقية النافتا وجدير بالذكر هنا ان بعض مؤيدى كلينتون يشككون فى الآمال المعقودة على هذه الاتفاقية ، وتضم جبهة المعارضة لهذه الاتفاقية اتحادات العمال وجماعات الخضر والفلاحين حتى ان القس جيسى جاكسون وصفها بأنها معاهدة ظالمة قامت باعدادها الشركات والاحتكارات الضخمة التى تسعى الى اقصى قدر من الربح دون ادنى اعتبار لمصلحة الشعب الأمريكى .

وربما يكون اقوى النجاحات بالنسبة لكلينتون داخليا هى قدرته على التوفيق بين مطالب اليسار الديمقراطى واليمين الديمقراطى في صيغة وسطية الأمر الذى جعله يكسب تأييد اليسار الجمهورى وبالتالى ينال تأييد الكثير من الجمهوريين داخل الكونجرس على بعض القوانين ليتجنب الصدام مع الكونجرس كما يتجنب استخدام حقه كرئيس مثلما فعل سلفه من قبل وبذلك تمكن كلينتون من ابقاء مساحة من الود بينه وبين الكونجرس.

وبعكس تلك النجاحات المحدودة على

المستوى الداخلي فإن السياسة الخارجية الجديدة للإدارة الأمريكية قد اتسمت بقدر ملحوظ من التخبط والتردد على الرغم من بعض النجاحات الملموسة التى يمكننا ان نضع على رأسها المساهمة فى إنجاز اتفاق غزة - أريحا وتوقيع اتفاقية "النافتا" فضلا عن توقيع الجات ، وعلى الرغم من هذه النجاحات الواضحة إلا ان الكثير من المراقبين يرون ان كلينتون ظل اسيرا لحد كبير عام ١٩٩٣ لما قرره سلفه بوش اثناء وجوده فى البيت الابيض واستمر بدرجة ملحوظة سائرا على النهج الذى كان سائدا ، ولم يستطع أن يطبع السياسة الخارجية بطابعه إلا فى حدود ضيقة وذلك أمر طبيعى فحتى الآن لم تتحدد بعد طبيعة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد ولم يتم تحديد الدور الأمريكى بالرغم من ان الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة على رأس هذا العالم حتى الآن ، كما لم يتم أيضا تحديد دور الأمم المتحدة ووظيفتها وكيف تقوم بمسئوليتها فى القضايا الدولية لذلك كله فقد اتسمت السياسة الأمريكية الخارجية بالتخبط واحيانا بالتردد والتراجع حتى ان البعض قد طرح تساؤلات حول ما إذا كان عصر التراجع الأمريكى قد بدأ ؟ ، وتساءل البعض الآخر حول كل هذا التخبط فى السياسة الأمريكية الخارجية ؟ وما هى اسباب هذا التخبط ؟ ، وهل يتحمل كلينتون وادارته الجديدة المتهمة بعدم الخبرة مسئولية التردى الحالى أم أن ذلك التردى له جذور تمتد فى الفترة السابقة .. فترة التغيرات الكبرى المتسمة بعدم التحديد وبالتالى الاختبار والتجريب ؟! .

هناك أكثر من إجابة على التساؤلات السابقة لكننا نستطيع ان نفسر جزءا كبيرا من ارتباك الإدارة الأمريكية الجديدة وعدم تميزها عن سابقتها رغم تميز برامجها وشعاراتها ، بأن الجمهوريين قد حكموا الولايات المتحدة لمدة ١٦ عاما فى ذروة الحرب الباردة ، الأمر الذى أدى إلى انتشار طريقتهم فى التفكير فضلا عن تمركز كوادرهم فى المواقع الوسيطة بكافة أجهزة الدولة ، ونحن لا نتصور وفقا لهذا الوضع ان يتمكن كلينتون والديموقراطيين من تنفيذ كافة مراميهم فى ظل هذا المناخ ، وأغلب الظن ان طريقة الديموقراطيون وسياستهم قد تعرضت لبعض المقاومة - أو بالأحرى للكثير من المقاومة - ويضاف إلى ما تقدم ان المصالح الاقتصادية والسياسية التى عبر عنها الجمهوريون لازالت قائمة بالذات وان هذه المصالح ترتبط بشبكة علاقات دولية مع قوى محافظة هنا وهناك ، وأغلب الظن ان الجمهوريين - أو بالأحرى الريجانية - لن تسلم بسهولة بان العالم قد وصل إلى نقطة حرجة بات معها فى أمس الاحتياج إلى صيغة أقل يمينية ومحافظة بعض الشئ ، وأكثر ديموقراطية ويسارية بعض الشئ ، ولان وعود كلينتون قد اقتربت إلى حد ما من هذه الصيغة المطلوبة فان وضعها موضع التنفيذ هو أمر موضع خلافات كثيرة تعبر عن مصالح متعارضة فضلا عما يمكن أن تصطدم به محاولة تنفيذ صيغة جديدة من مقاومة الأوضاع القديمة التى اشتد عودها على مدى ١٦ عاما وضربت بجذورها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة .

وسنحاول فى الصفحات القادمة ان نستعرض بعضا من أبرز السياسات الأمريكية إزاء بؤر التوتر الساخنة فى العالم ، وسيتضح لنا من خلال هذا الاستعراض كيف اتسم أداء الولايات المتحدة عام ٩٣ بالكثير من الارتباك والكثير من التخبط والكثير من التردد ، وأخيرا - وكنتيجة منطقية لكل ما تقدم بالكثير من العجز ، ومن ناحية أخرى سنرى كيف كالت أمريكا بمكيالين فى تعاملها مع كثير من قضايا المناطق الساخنة ولم يعنها أثناء معالجة الكثير من القضايا المطروحة سوى مصالحها الخاصة حتى لو اعتمدت فى ذلك على سياسة توظيف الأزمات بدلا من علاجها .

الولايات المتحدة والبوسنة: تردد.. وعجز.. واستثمار

قد تكون إحدى المفارقات ان موقف كلينتون بدا متناقضا عندما اتهم بوش بالاهتمام بالقضايا الخارجية واهماله للقضايا الداخلية ، وفى نفس الوقت اتهمه بالعجز عن معالجة قضية البوسنة ، مما جعل البعض يعتقدون ان الادارة الجديدة ستكون اكثر حسما واقل ترددا تجاه تلك الازمة ، ودعم هذا الاعتقاد انتقاد بعض النواب الديموقراطيين لسياسة بوش تجاه تلك الازمة تحديدا ، اضافة إلى ما أعلنه وزير دفاع كلينتون "اسبن" قبل تولى مهام منصبه بشكل رسمى من ان حكومة كلينتون ربما تكون اكثر استعدادا من ادارة بوش لاستخدام القوة ضد الصرب ، مبررا ذلك بانه مالم يفعل العالم شيئا تجاه البوسنة فان ذلك قد يغرى بتكرار هذه الاحداث فى مناطق اخرى كالاتحاد السوفيتى سابقا ، بل واعتبر اسبن ان المصلحة القومية الامريكية مهددة بالخطر فى البوسنة اكثر من التهديدات التى تتعرض لها فى الصومال ، وكان من الممكن التعامل مع تصريح الوزير الأمريكى بوصفه دعاية انتخابية لولا انه صرح به قبل تولى كلينتون مهام المنصب باسبوعين الامر الذى جعل البعض يأخذه مأخذ الجد .

ولكن برغم هذه الإدانة الواضحة لبوش وإدارته فان الإدارة الجديدة لم يختلف أداؤها كثيرا عن الإدارة القديمة ، وظل الموقف تجاه البوسنة يتراوح بين الشدة اللفظية ، وعدم الفعل ولم يحدث ان تساوى الفعل مع القول طوال تعامل الادارة الامريكية مع هذه الازمة ، الامر الذي يرجح احتمال وجود خلافات داخل الادارة الامريكية ذاتها تجاه الازمة وطرق التعامل معها ، وكذلك خلافات مع الاطراف الاوروبية الضالعة فيها ، كما يؤكد ان هناك خطا عاما يحكم الادارة السابقة والحالية فى المسائل السياسية والاستراتيجية العامة ، بصرف النظر عن أمنيات التغيير التى تراود الإدارة الجديدة والتى لا زالت بعد فى طور التكوين والتكشف فى نفس الوقت التى تواجه فيه الكثير من المقاومة والكثير من الصعاب ، الأمر الذى دفع العديد من المراقبين إلى وصم السياسة الأمريكية إزاء البوسنة بالغموض ، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول طبيعة هذا الموقف وماهية الأسباب التى جعلت هذا الموقف يبدو غامضا بالنسبة للعالم الخارجى ؟ .

من الصعب أن يصدق الانسان أن الصراع فى يوغسلافيا السابقة كان مفاجئاً بحيث أخذت الاطراف الدولية علىغرة ، بل الاقرب الى المنطق السليم ان الصراع كان متوقعا قبل حدوثه ، وأن علامات هذا الصراع والتفجير لم تكن خافية علىاجهزة الاستخبارات خاصة الامريكية ، فقبل تفكيك يوغسلافيا اعلنت امريكا انها لاتحبذ تفكك يوغسلافيا ، واعلن جيمس بيكر عقب زيارته ليوغسلافيا قبل اندلاع القتال بأيام "انه لاشئ سيحدث وأن يوغسلافيا ستبقى موحدة" ، وقد أدلى بيكر بهذه التصريحات المتفائلة بينما المد القومى الفاشى فى صربيا يتصاعد وشهية الصرب للهيمنة والسيطرة على باقى الجمهوريات تتفتح ، والارجح ان مثل هذه التصريحات جعلت الصرب يفهمون ان من حقهم منع التفكك ولو باستخدام القوة ، أى انهم اعتبروا تصريحات بيكر بمثابة ضوء أخضر للحفاظ على وحدة يوغوسلافيا من خلال إخضاعها للصرب .

مع التصعيد الصربى تجاه البوسنة بعد ان تم التحكم فى مسار الازمة فيما يخص سلوفينيا وكرواتيا بواسطة اوروبا والامم المتحدة ، كانت الادارة الامريكية كثيرا ما تعلن ان الازمة اليوغسلافية مشكلة اوروبية ، وعلى أوروبا تحمل مسئولياتها السياسية والعسكرية تجاه هذه الأزمة بما يعنى أن

الولايات المتحدة لاعلاقة لها بشكل مباشر بالازمة ، وانها لاتشكل تهديدا حقيقيا للمصالح الامريكية ، وقد شجع هذا الموقف الأمريكي الصرب كثيرا على المضى فى طريقهم الذى حددوه خاصة وانهم يعرفون ان الموقف الاوروبى تجاه الازمة اليوغسلافية منقسم على نفسه ، ويضاف الى كل ذلك - لاسيما بعد ان استفحلت الازمة وسيطر الصرب على معظم اراضى البوسنة - التصريحات الامريكية المتضاربة المثيرة للشبهات ، فبينما يعلن المتحدث باسم الخارجية الامريكية ان بلاده ستعارض اى حل سياسى يكافئ صرب البوسنة على عدوانهم او يقسم الدولة الى مناطق عرقية ، كانت ادارة بوش تطلب من القيادة البوسنية ان تبذل جهدا أخيرا للتوصل الى تسوية تفاوضية ، وهى تعلم ان التسوية المطروحة للتفاوض وفقا لخطة اوين - فانس هى خطة تقسيم على اسس عرقية ، وهى تعبير عن محصلة الصراع وتوازن القوى بين الطرف الصربى المدجج بالسلاح والمتمكن من معظم اراضى البوسنة والطرف البوسنى المطبق عليه وحده حظر التسليح ، الامر الذى يتعارض مع اعلان امريكا بانها لن توافق على حل يؤدى الى تقسيم البوسنة ويكافئ المعتدى .

عقب ذلك تطور الموقف الأمريكي فى اتجاه اخر وحذر بوش الصرب قبل اسبوعين من رحيله من توسيع نطاق الحرب ومدها الى اقليم كوسوفو، وبينما راى البعض ان هذا الموقف الامريكي يعتبر تغييرا فى اتجاه اكثر حسما فان البعض الآخر كان يراه مجرد موقف محسوب يكتفى بتحديد الخطوط الحمراء التى لا يجب على الصرب تجاوزها ، ويحمل ضمنا عدم ممانعة من توسيع نطاق الحرب فى البوسنة ، ومع اقتراب تولى الادارة الجديدة المعقود عليها الآمال بشأن اتخاذ خطوات عملية وجادة لوقف المأساة ، أوضح كلينتون بجلاء "ان ارسال قوات امريكية برية الى منطقة البلقان هو امر مستبعد" ، وان كان قد ابدى استعداده لاتخاذ اجراءات صارمة ضد مرتكبى "عمليات التطهير العرقى" وبدأت الإدارة الامريكية عقب تولى كلينتون مقاليد الامور فى الحديث عن فتح معسكرات الاعتقال واستثناء البوسنة من حظر السلاح وهو الوعد الذى لم تستطع تحقيقه طوال ١٩٩٣ .

وفى فبراير قامت الولايات المتحدة بتعيين السفير "بارثولوميو" مبعوثا خاصا بها فى المفاوضات وطرحت مبادرة من ست نقاط لانهاء الصراع ، استبعدت فيها الخيار العسكرى ورفع الحظر واعتمدت على تشديد العقوبات على الصرب فى حالة الرفض وشرعت فى التشاور مع روسيا تأكيدا على اهمية دورها فى معالجة هذه الازمة ، واعلن كلينتون اننا"لسنا بصدد حرب فى يوغسلافيا السابقة بل نحن ملتزمون بالمساعدة فى ايجاد السلام ومن ثم فرضه" دون ان يحدد وسيلة هذا الفرض وقد رحبت بريطانيا بذلك قائلة : ان امريكا تضع قوتها فى موقع داعم للموقف البريطانى ، ومعروف ان الموقف البريطانى ضد التدخل العسكرى وضد استثناء البوسنة من قرار الحظر على السلاح ، ومع تصاعد القتال وعرقلة ومنع وصول مواد الاغاثة شرعت امريكا فى عملية الانزال الجوى للادوية والمساعدات الغذائية وهو الإجراء الذى اعتبره البعض تدخلا أمريكيا محسوسا فى الأزمة فى حين رأه البعض الاخر مجرد عملية دعائية لتغطية التردد - أو بالأحرى : العجز - الامريكى .

هناك أكثر من فكرة - أو سبب - لتفسير الموقف الأمريكى ، وبداية فان هذا الموقف لايمكننا ان نصفه بالتخبط ، والأدق ان نصفه بالتردد الذى يفضى بالضرورة إلى العجز ومن ثم إلى نوع من التواطؤ ، ولعل أهم هذه الأسباب هو موقف أوروبا الرافض للتدخل العسكرى والمنقسم حول نفسه أصلا ، ونعنى بذلك أوروبا كلها بما فيها روسيا ، أما السبب الثانى فيتعلق بانقسام الإدارة الأمريكية أيضا حول نفسها ما بين راغب فى الاتساق مع المبادئ المعلنة ومابين راغب فى استثمار

أوضاع البوسنة فى إرباك أوروبا ، حتى ولو كان ذلك على حساب هذه المبادئ ، بل وحتى لو كان ذلك على حساب المخاطرة بفقدان الولايات المتحدة لمصداقيتها أمام العالم الإسلامى ، الذى يشكو غلاة رجالاته المرتبطين بالولايات المتحدة من هذه الطريقة الأمريكية فى الكيل بمكيالين .

ونحن نعتقد هنا ان التواطؤ يعكس بالضرورة نوعا من الانقسام ، والانقسام بدوره يجعل الموقف الأمريكى مشوبا بالتردد إذا ما اعتبرنا التردد – وفقا لما نذهب إليه هنا – تعبيرا عن اختلاف فى الرأى بين الدوائر الأمريكية ، أى اننا نعتبر ان التردد والانقسام هما وجها عملة واحدة ، وبالتالى فان التواطؤ الأمريكى فى حالتنا لايمكننا ان نعتبره سياسة ثابتة ومستقرة ، بل انه فى الغالب – ووفقا لما ذهبنا إليه هنا– نتيجة انقسام وتردد وليس نتيجة سبق إصرار وترصد .

قبل ان نستطرد فى استعراض ما يمكن ان يقال فى تفسير العجز الأمريكى فى البوسنة دعونا نعود مرة أخرى إلى متابعة تطورات هذا الموقف لنتكشف معا مدى تخبطه .

فى تطور لاحق وتأكيدا لاستبعاد الخيار العسكرى اعلن كلينتون مرة اخرى بصراحة فى ابريل "ان بلاده لن تقوم بعمل عسكرى منفرد لوقف عمليات التطهير العرقى " وردا على احد الاسئلة الموجهة اليه عن عدم تدخله لضرب الصرب عسكريا قال " عندا تسلمت السلطة كانت المسألة قد بلغت مرحلة خطيرة ، ثم انه لايوجد فى العالم رئيس يمكن ان يزج بجيش بلاده فى حرب لاتؤثر على مصالح بلاده مباشرة" .

ومع رفض صرب البوسنة لخطة السلام الدولية بعد ان وافق المجتمع الدولى "الغربى طبعا" على عرضها للاستفتاء طلب كلينتون من اوروبا ان تساعده فى اتخاذ اجراءات اشد ضد الصرب وبدأ يلوح من جديد بتوجيه ضربات جوية الى مواقع الصرب ، وشرع كريستوفر فى القيام بجولة أوروبية لإقناع الأطراف المختلفة هناك بتوجيه ضربات جوية لكنه عاد خالى الوفاض ليعلن ان اوروبا لن تفعل شيئا ، وبدا الأمر كما لو كانت اوروبا قد استطاعت ترويض امريكا فى مسألة البوسنة وهكذا أصبح لدى الولايات المتحدة مبرر قوى للتراجع عن الخطة الخاصة بتوجيه ضربات جوية ، وتراجع كلينتون عن حماسه الأول للتدخل العسكرى وجعل هذا التدخل مشروطا بمشاركة حلفائه الأوروبيين ، وأعلن "انه لايريد أن يصرف وقتا" أطول ممنا هو ضرورى على هذا الموضوع لأن ما انتخب من أجله هو مساعدة أمريكا على الاهتمام بمشاكلها" .

لم يخرج الموقف الأمريكى من حيز القول الى حيز الفعل وواصل تأرجحه وتنقله بين مواقف هى على طرفى نقيض ، ففى يونيو وافقت امريكا على قبول تقسيم البوسنة الى ثلاث دويلات عرقية وصرح كلينتون انه كان يفضل دولة واحدة متعددة الاصول العرقية وحمل الامم المتحدة مسئولية ذلك التقسيم المقترح لانها فرضت حظر السلاح ، وعندما اشتد الحصار الصربى على سراييفو اعلنت الخارجية الامريكية عن قلقها البالغ مع نفيها لاحتمالات التدخل العسكرى ، ثم عادت وقالت ان بلادها مستعدة للقيام بعمل عسكرى منفرد لوقف عمليات القتال فى البوسنة ، وأعقب ذلك إعلان البيت الأبيض أن أمريكا طلبت من حكومة البوسنة استئناف مفاوضات جنيف وهددت بتأجيل الضربات الجوية إذا رفض المسلمون مواصلة المحادثات ، وفى اكتوبر وجه كلينتون الى بريطانيا وفرنسا الاتهام بانهما كانتا السبب فيما وصل اليه الحال فى البوسنة ، لانهما وراء قرار حظر السلاح على البوسنة واتهم ميجور كلينتون بالكذب ونفى انه أبلغه بمخاوفه من سقوط حكومته اذا وافق على رفع حظر التسليح .

هذا التردد والتذبذب دفع أصوات أمريكية كثيرة داخل الكونجرس بشقيه الجمهورى والديموقراطى وداخل الادارة

الامريكية ذاتها الى توجيه انتقادات حادة للسياسة الامريكية ، الأمر الذى يعكس الانقسام داخل الإدارة ذاتها حول كيفية معالجة الازمة والتعامل معها حتى ان كسينجر وصف اعتقاد كريستوفر بان المفاوضات يمكن أن تؤدى الى تسوية ترضي جميع الاطراف ، بأنه وهم ، وأكد انه اذا كان للتسوية ان تكون عادلة فيجب فرضها بالقوة ، علما بان كسينجر كان قد حدد من قبل شروط التدخل مؤكدا انه يجب على امريكا ان تتدخل بمفردها ودون انتظار احد فى الاماكن التى تمس مصالحها مباشرة ، بينما فى الاماكن التى تمس مصالح امريكا بشكل غير مباشر كالبوسنة فيجب ان يتم التدخل بموافقة اوروبا والامم المتحدة .

كذلك تقدم عدد من اعضاء الكونجرس من الحزب الجمهورى بمشروع قرار ينهى الحظر المفروض على السلاح فى البوسنة ويمنحها مساعدات عسكرية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار ، كما تعالت اصوات بعض اليهود مطالبة بالتدخل لوقف عمليات التطهير العرقى لانهم كما قالوا يدركون مرارة وبشاعة هذه العمليات التى تعرضوا لها من قبل على ايد اوروبية ، كما استقال جورج كينى المسئول عن قسم يوغسلافيا فى الخارجية الامريكية – ولم يكن أول أو آخر من استقال – لشعوره بالاشمئزاز من سياسة بلاده السلبية تجاه الحرب المشتعلة فى البوسنة ، وقد أعلن كينى ان سياسة كلينتون اسوأ من سياسة سلفه ، كذلك انتقدت مجموعة من الدبلوماسيين فيما عرف بـ "تمرد الدبلوماسيين الـ ١٢" سياسة المفاوضات الفاشلة فى انهاء عملية الابادة والتطهير العرقى .

وتعرض كريستوفر لحملة انتقادية عنيفة ضد سياسته فى معالجة الازمات المتفجرة فى العالم من جانب اقطاب الحزب الديموقراطى فى لجنة الشئون الخارجية لمجلس النواب واتهم النائب "ماكلوسكى" كريستوفر بالعجز وطالبه بالاستقالة ، كما اتهم إدارة كلينتون بانتهاج سياسة متناقضة مع تعهداتها السابقة فى البوسنة .

والآن يحق لنا مرة أخرى ان نتساءل ما هو السبب وراء هذا الانقسام والتذبذب والتراجع داخل الموقف الامريكى ؟ هل هو ضعف فى الرؤية الامريكية وفى إدارتها ؟ أم هو أمر محسوب للوصول الى نتائج خاصة بها هى ؟ ولماذا تعلن ان المشكلة أوروبية بينما تصر فى نفس الوقت على ان يحظى اى حل برضائها ؟ ، بالإضافة إلى ما سبق ان أوضحناه من أسباب أدات إلى انقسام الرأى داخل الإدارة الأمريكية ، هناك أسباب أخرى تتعلق بانتهاء الحرب الباردة وتراجع – أو بالأحرى انتهاء – الصراعات الايديولوجية التى سمحت لأمريكا بالتواجد العسكرى فى اوروبا وجعلت من أوروبا حليفا سياسيا وعسكريا بلا قيد أو شرط حيث أدى انتصار التحالف الغربى فى هذه الحرب إلى فتح الباب أمام احتمال حدوث تغيرات كبيرة هنا وهناك ، فلم تعد هناك ضرورة لدى الأطراف الاوروبية لقبول الرؤية الأمريكية التى تكرس زعامتها للعالم ، وبالتالى يمكن ان تتحول اوروبا من حليف سياسي وعسكرى لأمريكا الى منافس اقتصادى وربما سياسي خاصة بعد توحدها وزوال الخطر الروسى .

كذلك لم تعد امريكا ترى فى اى خطر يهدد اوروبا خطرا يهددها ايضا بل أصبح من الممكن اعتبار بعض المشاكل والاخطار داخل اوروبا ورقة ضغط يمكن للولايات المتحدة الاستفادة منها واستثمارها لصالح استراتيجيتها فى المنطقة ، وهى استراتيجية طرأ عليها تغير كبير حيث لم تعد امريكا ترى فى روسيا عدوا استراتيجيا كالماضى بل اصبحت روسيا جزءا هاما فى الاستراتيجية الامريكية القائمة على دفع المتغيرات داخل روسيا إلى نهايتها ، والسماح بأن يكون لها دور فى الجماعة الأوروبية ، وهو امر ترفضه بعض الاطراف الاوروبية باعتباره مثيرا لارتباك أوروبا فى اللحظة التى كانت توشك فيها على وضع اللمسات الأخيرة على مشروعها الأوروبى فإذا بها تواجه بعملاق مريض يريد الارتباط

بها لا ليزيد قوتها - على الأقل فى المدى المنظور - ولكن ليزيدها ضعفا بحالته المتردية التى تحتاج إلى جهود جبارة قد توقع بأوروبا قبل ان تنجح فى إقالته من عثرته ، وقد وصل الاهتمام الامريكى بروسيا الى حد تأجيل التصويت على تشديد العقوبة على الصرب الى مابعد الاستفتاء الروسى فى ٤/٢٥ دعما لموقف يلتسين فى مواجهة خصومه ، بل واشار كلينتون الى ان التدخل العسكرى سوف يعرض موسكو للخطر ، وجدير بالذكر هنا ان الإدارة الأمريكية كانت تقيم وزنا خاصا أيضا إلى أهمية دعم ومساندة يلتسين أمام خصومه حتى لو كان ذلك على حساب البوسنة .

وبين رغبة امريكا فى عدم اللجوء الى القوة من جهة وبين حرصها على موسكو من جهة ثانية ، وبين رفض بعض الاطراف الاوروبية لاستخدام القوة من جهة ثالثة ،ظهر تردد الادارة الامريكية تجاه تلك الازمة كما وجدت هذه الإدارة نفسها أمام فرصة سانحة لتحويل هذا التردد والعجز من كونه ظرفا غير موات إلى ظرف موات عندما راحت تؤكد ان البوسنة مشكلة أوروبية وان أوروبا عاجزة عن حل مشاكلها بمفردها خاصة بعد محاولة المانيا وفرنسا تشكيل جيش اوروبى يتولى امن القارة ، كما وان هذا الجرح النازف فى قلب اوروبا سيحد من تطلعاتها وقدرتها علىالقيام بدور مستقل ومنافس للادارة الامريكية ، وسيمكن امريكا من تأكيد أهمية روسيا على استقرار اوروبا حين تسمح لها بالقيام بدور فى انهاء الصراع داخل يلاغسلافيا السابقة ، الامر الذى يؤكد اهمية انضمام روسيا لحلف الناتو حسب وجهة النظر الامريكية ، ولان الصراع العرقى قد تفجر فى اوروبا فلابد من استخدامه ، لذلك كان اهتمام امريكا بالاقليات الاسلامية فى اوروبا خاصة الالبانية ، وكان حرص امريكا على ان يحظى اى حل فى البوسنة برضاها ليس حبا فى البوسنة والبوسنيين ولكن لاستكمال وتحقيق وتنفيذ استراتيجيتها الجديدة الرامية الى دعم ومساندة كافة الأقليات العرقية والدينية بهدف تفتيت وإضعاف الكيانات الكبيرة ، وإجهاض أية محاولة لبناء مثل هذه الكيانات فى هذا المكان او فى غيره من الأماكن بحيث يتم استنزاف هذه المناطق فى صراعات تتيح لامريكا فرض هيمنتها والانفراد بقيادة العالم ، ولامانع من الاستمرار فى ذلك حتى وان تعارض وتناقض مع مانرفعه من شعارات عن حقوق الانسان .

وفقا لما ذهبنا إليه هنا فان الإدارة الأمريكية يتنازعها أكثر من اتجاه ، ذلك أن استمرار الازمة فى البوسنة أمر مفيد للمصالح الأمريكية الرامية لاضعاف أوروبا ، لكنها امر ضار بالنسبة لمصداقية شعاراتها المعلنة بالذات أمام الشعوب الإسلامية فى ظل قيام الولايات المتحدة بأكثر من تجريدة عسكرية قيل فى شأن تبريرها انها لإحقاق الحق ، ولقد ادت الرغبات الامريكية المتعددة والمتناقضة احيانا ، وكذا محاولتها ارضاء جميع الاطراف احيانا اخرى الى ظهور هذا التناقض والتخبط فى القرارت الامريكية .

وبالرغم من أن أمريكا قد تكون حققت بعض مصالحها وأهدافها ، إلا أن صورتها قد اهتزت ودعاواها بانها قائدة العالم فى اللحظات الحرجة قد تزعزع ، كما وأن هذا المسلك يثير شكوكا كثيرة حول قيادتها وقوة وصلابة موقفها حيث أفقدها كثيرا من مصداقيتها فيما يخص حقوق الإنسان والتزامها بالشرعية الدولية .

غزة - أريحا والدور الأمريكى

أعلن اتفاق غزة - أريحا أولا فى غيبة الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذى أثار مجموعة من التساؤلات حول ما إذا كانت أمريكا شريكة فى هذا الاتفاق أم لا ، ووصل البعض بتساؤلاته إلى آفاق أخرى عندما أكدوا أن الولايات المتحدة لم تكن تعلم بتفاصيل

الاتفاق ، بل وذهب فريق ثالث إلى ان الأمريكان لم يكونوا مهمشين بل كانوا - بالأحرى - مستبعدين ، ونحن هنا لن نحاول ان نناقش هذه المزاعم أو تلك فحسب ، وإنما سنلقى الضوء أيضا على طبيعة الدور الأمريكى من تطور مسار التسوية فى الآونة الأخيرة حتى نستكشف مدى منطقية أى من هذه المزاعم المثارة حول علاقة الولايات المتحدة بـ غزة - أريحا أولا .

بدأت الاتصالات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عندما اقترح اكاديمى نرويجى فى ابريل ٩٢ هذا النهج على يوسى بيلين نائب شيمون بيريز ، واقتضى الأمر شهورا طويلة قبل ان تبدأ هذه الاتصالات بالفعل فى سبتمبر ٩٢ ، ولم تقو هذه الاتصالات وتتعزز بالفعل إلا عندما وصلت جولات مدريد إلى عشر جولات وبات من غير الممكن ان يتم إحراز أى تقدم فى المفاوضات من خلال هذا الوضع العقيم الذى أصرت عليه الولايات المتحدة عندما رفضت على نحو قاطع مشاركة منظمة التحرير فى المفاوضات ، بل ورفضت أصلا التحاور معها لإنجاح عملية السلام ، وهكذا كان الوفد الفلسطينى المفاوض ليس أكثر من مجرد واجهة للمنظمة التى هى الطرف الرئيسى فى الصراع ، وإذا كانت الولايات المتحدة من خلال موقفها المتعنت إزاء المنظمة قد أصبحت حجر عثرة حقيقى أمام أى تقدم فان إسرائيل نفسها ما كانت تستطيع تحمل المزيد من ضياع الوقت ، وهناك الكثير من الدلائل التى تؤكد ان الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى كانا فى أشد حالتهما تأزما وحاجتهما إلى السلام فى ذروة توهجها لدرء مخاطر مستقبل مجهول * ، بينما بدا الأمر وكأن الولايات المتحدة لا تقدر بدقة حجم ومدى ازمة الطرفين ، وبصياغة أدق لقد بدا كما لو ان الولايات المتحدة تضع يدها فى "ميه باردة" كما يقولون ، ولذا فقد كان من المنطقى ان يشعر الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى معا بأن الولايات المتحدة تعرقل عملية السلام ، وهو الأمر الذى تجلى بوضوح عندما رفض الطرفان مقترحات الولايات المتحدة رغم أنهما اتفقا فيما بعد على صيغة تتضمن الكثير من الأفكار التى وردت فى هذه المقترحات ، ويمكننا ان نفسر ذلك بان المقترحات الأمريكية كانت تفتقد للحس العملى والتعبيرات التى يمكن قبولها من الطرفين وكانت تفتقد أيضا - وهذا هو الأهم - للإنضاج والتبلور على أيدى الأطراف المعنية إذ بدا واضحا كيف ان جزءا من رفض الرافضين لهذه المقترحات كان يتعلق أصلا بعدم التشاور معهم والتعامل معهم من عل حتى ان بعض الفلسطينيين المشاركين فى مفاوضات مدريد قد أعلنوا ببساطة انهم قد تحولوا منذ شهر مايو من الصراع ضد إسرائيل إلى الصراع ضد الإدارة الأمريكية . ولكن هل تمت المفاوضات السرية فعلا من وراء ظهر امريكا ؟ بالرغم من ان بعض المسؤولين الامريكيين اعلنوا ان الاتفاق كان مفاجأة لهم ، الا ان العقل لا يقبل بفكرة عدم معرفة امريكا بهذه المفاوضات والاقرب الى الصحة انها تعرف بهذه المفاوضات ، وإن كانت لاتعرف تفاصيلها ، فليس من المعقول أن تتم لقاءات سرية فى لندن وأوسلوا - وقبل روسيا كذلك - دون ان تعلم امريكا بذلك ، وإذا كانت مصر تعرف بمثل هذه المفاوضات فإن امريكا بكل تأكيد كانت على علم بهذه المباحثات لكنها لم تكن تبدى اى اهتمام بها بسبب موقفها الرافض للتعامل مع المنظمة كما قلنا وبسبب - وهذا هو الأهم - ان الولايات المتحدة ما كانت تعتقد بحال من الأحوال ان هذه المباحثات ستلقى أى نجاح يذكر ، وقد خشى

---

* لمزيد من التفاصيل حول اتفاق غزة - أريحا أولا ، والمبررات التى دفعت إسرائيل والفلسطينيين إلى إنجاز الاتفاق يرجى مراجعة الجزء الخاص بهذا الاتفاق فى التقرير تحت عنوان : غزة - أريحا .. أولا .

كبار المسئولين الفلسطينيين ان يكون غياب أمريكا - أو تغيبها ؟! - سببا فى رفض أمريكا لما توصل إليه الطرفان فى أوسلو ، لذلك فقد سارع نبيل شعث أحد المشاركين فى الصيغة النهائية لهذا الاتفاق إلى رفض وصف الاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية بالسرية ولكنه أكد فى نفس الوقت ان الدور الامريكى ساهم فى تأخير اعتراف اسرائيل بالمنظمة بسبب رفض الولايات المتحدة للتفاوض الرسمى بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى لاعتقادها ان ذلك يفك الحصار عن المنظمة ويزيد من قوتها .

اما قول كريتسوفر بأنه اذهله ماتوصل اليه الطرفان عندما عرض عليه بيريز الاتفاق وهو ما بنى عليه البعض تصوراته عن عدم معرفة امريكا ، فإننا نعتقد ان ما ادهش كريستوفر ليس هو معرفته المفاجئة بهذه المفاوضات السرية ولكن الذى ادهشه كثيرا بالفعل هو توصل الطرفين إلى اتفاق على غير توقع الإدارة الأمريكية وفى غياب هذه الإدارة التى كانت تتصور ان وجودها وضماناتها المختلفة التى يمكن ان تقدمها للطرفين هى أمرا حاسما لإحراز أى تقدم فإذا بها ترى الطرفين وقد اتفقا فى غيابها وفى وقت وجيز بل وتوصلا إلى صيغة غير بعيدة - من حيث الخطوط الرئيسية - عن المقترحات الأمريكية التى سبق للطرفين رفضها ، الأمر الذى يعكس عدم دقة الصياغة الأمريكية للمقترحات وهو نتيجة منطقية لصياغة هذه الاقتراحات بدون التشاور مع الأطراف المعنية ، ومن ناحية أخرى يعكس نجاح الطرفين فى الوصول إلى الصياغة المقبولة فى أوسلو ، كيف ان حضور منظمة التحرير الفلسطينية المباشر قد وفر الكثير من الوقت ، مثلما وفر الكثير من المقومات التى كفلت الوصول لهذه الصياغة المقبولة التى عرفت بعد ذلك بـ غزة - أريحا : أولا .

قبل ان نختتم حديثنا حول هذه النقطة ينبغى أن نتساءل : لماذا تظاهرت امريكا - رغم عدم منطقية ذلك كما أوضحنا - بعدم معرفتها بـ "لقاء أوسلو ؟ ربما لانها لاتريد ان تظهر امام باقى الاطراف العربية وكأنها قد شجعت الطرفين على إبرام حل منفرد ، حتى تتمكن من ممارسة دور الراعى لعملية السلام ككل مع باقى الاطراف ، بما يعنيه ذلك من ممارسة الضغط عليهم ، وربما لانها حاولت ان تنفى عن نفسها تهمة التقاعس عن تقديم العون فى إنجاح مباحثات كانت تتم بمعرفتها .

أما لماذا كانت اوسلو هى محطة التفاوض .. ؟ فذلك لان مثل هذه المفاوضات ماكان من الممكن ان تبدأ فى واشنطن التى ترفض الحوار مع المنظمة وكذلك ما كان من الممكن ان تقبل امريكا بأن تساهم دولة اوروبية اخرى من الدول ذات الوزن السياسى الدولى فى مثل هذا الامر حتى لا ينسب اليها فضل النجاح ، وهذا ما أكده عرفات بقوله : "هناك سببان احدهما شخصى ويتعلق بعلاقة قديمة بينه وبين وزير خارجية النرويج ، اضافة الى شخصيات نرويجية اخرى على علاقة طيبة بالطرفين الفلسطينى والاسرائيلى" ، أما السبب التالى فهو ان امريكا ما كانت تسمح بأن تتم هذه المفاوضات لدى طرف دولى له تأثير فى اوربا يمكن ان ينازعها زعامتها وتأثيراتها الدولية .

التخبط الأمريكى فى الومال قديم

يمكننا القول بأن السياسة الأمريكية اثناء الحرب الباردة كانت واضحة ومحددة - بصرف النظر عن صحتها ومشروعيتها - حيث كانت ترمى بثقلها كاملا فى اماكن متعددة من العالم لمواجهة أى نظم سياسية أو حركات سياسية معارضة للولايات المتحدة - أو بالأحرى موالية للاتحاد السوفيتى - ومع خلو الساحة السياسية الدولية من المنافس القوى على الصعيد السياسى والايديولوجى اصبحت الولايات المتحدة مترددة بين

الاستمرار فى أسلوبها القديم الذى فقد مبررات استمراره وأسلوب ما جديد لم تتضح معالمه بعد نتيجة لعدم تكشف ملامح العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط المنظومة الاشتراكية ، ولان المرحلة جديدة لا زالت فى طور التكوين والتكشف انعكس ذلك على اداء الادارة الأمريكية بشكل عام وربما تكون منطقة القرن الافريقى ومنها الصومال خير دليل على تغير الاسلوب الأمريكى وتبدل التحالفات وبالتالى وجود قدر من التخبط وفقدان التوازن .

أثناء الحرب الباردة ناصبت امريكا نظام سياد برى العداء بوصفه مواليا للاتحاد السوفيتى ، وسعت بكل الطرق والوسائل للإطاحة به إلى أن تمكنت من خلال الحليف السعودى من إقناع نظام سياد برى بالتعاون مع الولايات المتحدة فى الحرب ضد نظام منجستو فى اثيوبيا وذلك من خلال مساندة ودعم انفصال إقليم الأوجادين بعد أن انحاز السوفيت الى جانب اثيوبيا ضد الصومال ، وغير سياد برى وجهته شطر امريكا حيث رحبت الولايات المتحدة على الفور بالشخص الذى كانت تناصبه العداء وانتهزت الفرصة وحصلت على امتيازات عسكرية فى موانئ بربرا ومقديشيو وكيسمايو ، وقد انتهت هذه الحرب بهزيمة الصومال الذى دخل منذ هذه اللحظة فى أزمة اقتصادية طاحنة ، وعندما خرج السوفيت من اثيوبيا عقب تصدع وانهيار الاتحاد السوفيتى فقدت الصومال اهميتها الاستراتيجية بالنسبة لامريكا واندلعت تحت وطأة الأزمة حرب ضروس بين المعارضة ونظام سياد برى ، وفى نفس الوقت أنهت امريكا وجودها العسكرى فى الصومال ورفعت يدها عن سياد برى ، وتركت الصومال يغرق فى حرب اهلية مع اعطاء الضوء الاخضر للقوى الاوروبية خاصة ايطاليا وبريطانيا - والتى سبق لهما احتلال الصومال - بالتعامل مع الأزمة الصومالية من واقع خبرتهما القديمة بالصومال وتحركت بالفعل كل دولة دبلوماسيا إلى المنطقة التى كانت خاضعة لها .

ولان المجتمع الصومالى مجتمع قبلى وكثيرا ما كان سياد برى يستخدم التناقضات بين القبائل والعشائر لتثبيت حكمه فكان من الطبيعى إذن ان تتكون المعارضة السياسية لهذا النظام أساسا من القبائل والعشائر ولذلك ما ان اطاحت هذه الفصائل المعارضة بسياد برى الا وانقلبت على نفسها فى صراعات لتحسين اوضاعها الخاصة والحصول على اكبر نصيب من كعكة السلطة او الانفراد بها ، ونتيجة لذلك سقط الصومال فى حرب اهلية طاحنة نتج عنها تشريد نصف السكان وقتل وهلاك اكثر من مليون مواطن بسبب الحرب والمجاعة معا .

وطوال الفترة التى تلت سقوط سياد برى وحتى الربع الاخير من عام ١٩٩٢ كان رد الفعل الأمريكى هو مجرد اصدار بيانات عن وزارة الخارجية تدعو إلى وقف القتال ، ومع اشتداد المحنة الانسانية فى الصومال تحركت امريكا فى مجال الاغاثة اولا ثم قرر بوش فى الشهر الاخير من ولايته ارسال قوات امريكية الى الصومال ، وبدأت الإدارة الأمريكية فى حث بعض الدول الاوروبية على ان تحذو حذوها وقد فاجأ قرار بوش الجميع حتى ان بعض المحللين قد اعتبره محاولة من بوش لتوريط خلفه كلينتون فى قضايا خارجية تضعه فى حرج الاختبار ، خاصة وان كلينتون اتهم بوش بأنه اهمل القضايا الداخلية واهتم بالقضايا الخارجية ، ونحن لا نستبعد مثل هذا الدافع الشخصى - الجمهورى اضافة الى دافع شخصى آخر وهو رغبة بوش فى ان ينهى فترته بنصر انسانى يوازى نصره العسكرى ، خاصة وأن الكثير من خصوم الولايات المتحدة وبوش تحديدا قد تساءلوا مرارا وتكرارا بسخرية عن السبب "المبدئى" الذى دعا الولايات المتحدة لحشد الحشود فى الخليج بينما يتم تجاهل محنة شعوب أخرى ، وقد وعد بوش بانتهاء مهمة القوات الأمريكية قبل ان يتسلم كلينتون الحكم ، ولكن بجانب هذه الدوافع الشخصية هناك

أهداف أخرى قد تتحقق عرضا وفقا لمزاعم بعض المراقبين منها مثلا استخدام التواجد الأمريكي في الصومال كورقة ضغط على النظام السوداني الذى تضعه امريكا ضمن قائمة الدول الراعية للارهاب ولكننا رغم عدم استبعادنا لتأثير مثل هذه الأسباب على القرار الأمريكي نرى ان هناك أسبابا أخرى سنعرض لها بعد أن نستعرض تطورات التدخل الأمريكي . كان عيديد قد رحب فى البداية بعملية الانزال الأمريكي والتقى هو وخصمه على مهدى فى مقر السفارة الأمريكية الذى هو ايضا مقر شركة بترول كوفوكو الأمريكية وتعانقا واتفقا على وقف القتال والغاء الخط الاحمر الذى يقسم العاصمة بينهما ، وعندما استشعر عيديد ميل الولايات المتحدة إلى جانب خصمه اتخذ موقفا عدائيا بعد ذلك للتدخل الأمريكي وعدل من تكتيكه .

بهذا اللقاء بين الغريمين اعتقد الامريكيون ان المسألة قد انتهت وذهب بوش ليحتفل برأس السنة بين جنوده فى الصومال ، وفى اليوم الثانى مباشرة وقع اعنف اشتباك قبلى ثم بدأ مسلسل الصدام والقتل بين القوات الدولية والصوماليين الأمر الذى دفع واشنطن الى تغيير موقفها فى قضية لمن تكون القيادة للقوات الدولية ، وطلبت من الأمم المتحدة ان تتولى قيادة القوات واصدر مجلس الأمن قراره رقم ٨٢٤ فى ٢٦ مارس بنقل القيادة وتحولت العملية من "استعادة الامل" الى "يونيصوم ٢" واجاز القرار استخدام القوة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فى الوقت الذى كان بطرس غالى قد عين الادميرال "جوناثان هاو" مبعوثا خاصا له فى الصومال وكان يعمل بمجلس الأمن القومى الأمريكى اثناء حكم بوش .

فى تلك الاثناء انهى مؤتمر الوفاق الوطنى اعماله باتفاق هش ، حيث ظل تبادل الاتهامات قائما بين الأطراف القبلية المختلفة .

فى نفس الوقت اتسع نطاق العنف واطلقت القوات الكندية النار على مئات المتظاهرين فى مدينة بليدون واتسع نطاق المظاهرات ضد القوات الدولية ، فيما بدأ الادميرال "هاو" ممارسة عمله كرئيس للعملية "يونيصوم ٢" وازدادت الاشتباكات بين انصار عيديد والقوات الدولية واتهم عيديد القوات البلجيكية بقتل ٦٠ صوماليا واصابة ١٠٧ آخرين ثم حدثت اكبر مواجهة بين الصوماليين وقوات الأمم المتحدة لقى خلالها ٢٨ جنديا باكستانيا مصرعهم واصيب ٥٠ آخرون . بعدها اصدر مجلس الأمن قراره باعتقال ومعاقبة المتورطين فى تلك الاعتداءات وتم توجيه الاتهام الى عيديد بشكل متسرع ودون اجراء تحقيقات ، وأصدر جوناثان هاو قرارا باعتقال عيديد وتم رصد مكافأة لمن يلقى القبض عليه ، وبدأت القوات الدولية والطائرات الامريكية فى شن غارات عشوائية على اماكن تعتقد انها مقر عمليات عيديد لقى خلالها ٧٣ صوماليا مصرعهم واصيب حوالى ٢٠٠ آخرون بعدها انتقد تقرير صادر عن الوحدة القانونية لبعثة الأمم المتحدة هذا الهجوم الجوى ورغم ذلك استمر الطيران الأمريكي والقوات الدولية فى ملاحقة الجنرال عيديد وفى القيام بغارات عسكرية على مواقع أخرى .

فجر قرار ملاحقة عيديد اضافة الى الغارات الأمريكية العشوائية خلافات بين الدول المشاركة فى العملية باعتبار ان ذلك يشكل انحرافا عن المهمة الانسانية المنوط لهذه القوات القيام بها حيث تحولت المهمة الى عملية شخصية هدفها القبض على الجنرال عيديد ، وليس هذا الاحتجاج غريبا فبرغم الاستجابة للمبادرة الأمريكية فى عملية استعادة الامل والاتفاق على الخطوط العامة فإن لكل طرف حساباته ومصالحه الخاصة وهذا الاتفاق العام لم يمنع كل طرف من متابعة تلك الحسابات والمصالح الخاصة له فى تلك المنطقة ذات الاهمية الاستراتيجية وكان اكثر الاطراف اعتراضا على الطريقة التى تدار بها الامور فى الصومال الايطاليون الذين طالبوا بتعيين الجنرال "بروتولوى" قائد القوات الايطالية نائبا لقائد القوات الدولية ربما ليحد

من اندفاع الادميرال هاو ولكن الأمم المتحدة رفضت ذلك وقالت امريكا : إنه لا توجد ضرورة لإعادة النظر في تركيبة القيادة الحالية وكانت بعض الدول الافريقية المجاورة قد انتقدت من قبل نهج القوات الدولية خاصة السودان واثيوبيا واريتريا وعند هذا الحدد ظهر اتجاهان داخل الاطراف الدولية المتدخلة فى الصومال .

الاول : يحبذ التصعيد العسكرى ضد الجنرال عيديد ويتزعم هذا الاتجاه امريكا والأمم المتحدة .

الثانى : يدعو الى الحل السياسى بين جميع الاطراف دون تجريم لاى طرف وتزعم هذا الاتجاه فرنسا وايطاليا .

وظل الموقف الأمريكى - وبالتالى الأمم المتحدة بالتبعية على تشدده - فلم يكن لدى الادارة الامريكية شجاعة الاعتراف بخطأ هذه السياسة بالإضافة الى اعتقادها بأنها قد تستطيع انجاز مهمتها فى القضاء على عيديد وارسلت امريكا ٤٠٠ جندى من قوات "رينجرز" الخاصة وازداد الامر تعقيدا الى ان وقعت المعركة الفاصلة بين القوات الأمريكية وقوات عيديد وقتل خلال هذه المعارك ١٨ جنديا امريكيا واصيب ٧٨ آخرون، وتم اسر جندى واسقاط طائرتين هليكوبتر ونقلت شبكات التليفزيون صورة جثة جندى امريكى يطوف بها الصوماليون فى شوارع العاصمة سحلا وعلى اثر ذلك ارتفعت الاصوات الامريكية داخل الكونجرس وخارجه تطالب بسحب القوات الأمريكية فقد جدد هذا المشهد وتلك المعارك عقدة فيتنام قبل ان تنقضى فترة النقاهة التى كان يجب أن تمر عقب حرب الخليج ، وبعد ذلك مباشرة قرر كلينتون سحب القوات الامريكية ، وحذت حذوه باقى الدول واعترف كلينتون بخطأ سياسته فى الصومال حيث مارست واشنطن - على حد قوله - دور الشرطى ثم تحول هذا الدور الى معركة شخصية أدت إلى تقويض العمليات السياسية ، وبعد ذلك اعلنت المندوبة الأمريكية فى الأمم المتحدة قرار واشنطن بوقف ملاحقة عيديد ، وحذت الأمم المتحدة حذوها وعلقت قرار الملاحقة وظهر عيديد فى نفس اليوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٣ ليطالب بإنهاء عملية الأمم المتحدة .

وصل التخبط الأمريكى إلى ذروته حين تم نقل الجنرال عيديد على متن طائرة امريكية شاركت من قبل فى ملاحقته وسط دهشة الجميع ليتمكن من حضور المؤتمر المنعقد فى اديس ابابا برعاية الرئيس الاثيوبى المكلف برعاية المصالحة والذى سبق له انتقاد امريكا لرفضها التعامل مباشرة مع عيديد ، وفشل هذا المؤتمر ايضا واعلن زيناوى أمام المجتمعين "انكم ايها الصوماليون لا تريدون الحل" ، وعاد قادة الفصائل مرة أخرى الى الصومال ربما ليبدأوا جولة جديدة اشد ضراوة من الجولة السابقة فقد ادت السياسة الامريكية الفاشلة الى بروز عيديد كقائد وطنى وشعبى وقف فى وجه القوى الاجنبية وإذا أضفنا لذلك انه صاحب الفضل الاكبر فى الاطاحة بنظام سياد برى سنكتشف انه سيكون اكثر تمسكا واصرارا على جنى ثمار مواقفه بالذات وقد مد جسورا من التواصل بينه وبين السودان وخلق لنفسه بالتالى عمقا إقليميا أصوليا جعل منه قوة أكبر تأثيرا على الساحة الصومالية مما كان عليه بالفعل .

وبعد اعتراف امريكا بخطأها اعلنت عن تقديم ١٠٠ مليون دولار كمعونات شرط التوصل الى حل سياسى بين الفصائل ، وهو ما كانت تتجاهله فى السابق اضافة الى دعوتها للدول الافريقية للتعامل مع الأزمة واكدت الأمم المتحدة على اهمية المصالحة الوطنية والحل السياسى وتنفيذ مقررات اديس ابابا واعرب بطرس غالى عن تخوفه من هذا الانسحاب وركز فى مباحثاته مع كريستوفر على احتياجات الصومال الامنية خاصة وان المنظمة الافريقية أو الدول الافريقية لا تستطيع تحمل تلك المسئولية بينما ركز كريستوفر على الجوانب السياسية اما "هاو" ممثل الأمم المتحدة وقائد القوات الدولية وصاحب قرار المطاردة فقد اعلن ان هناك

تقدما ملموسا ازاء الحكم المدنى للدولة وابدى تفاؤله من امكان اجراء انتخابات عامة بحلول عام ١٩٩٥ !!

من هذه المتابعة السريعة الساعية للكشف عن ملاح السياسة الأمريكية فى الصومال يلاحظ ان التخبط فى السياسية الامريكية فى الصومال – أو فى منطقة القرن الافريقى – له جذوره الممتدة الى فترة الحرب الباردة وقد ازداد هذا التخبط عقب انتهاء الحرب الباردة وعقب خروج السوفيت ، ويرجع هذا التخبط أساسا إلى عدم وجود مصالح ثابتة ومستقرة للولايات المتحدة فى هذه المنطقة ، وغاية ما كان يطمح إليه الأمريكان قديما هو مجابهة النفوذ السوفيتى ، الذى كان يسيطر بالفعل على هذه المنطقة ، وفى مرحلة لاحقة حاول الأمريكان الإحلال محل الاتحاد السوفيتى ، وهذا هو السبب الرئيسى فى تقديرنا للتدخل الأمريكى فى الصومال ، ولا يخفى على أحد ان موقع القرن الافريقى وثرواته التى لا زالت فى طور التكشف هى أسباب كافية لدفع الولايات المتحدة للتقدم صوب هذه المنطقة ، لكن مشكلة الولايات المتحدة فى هذا الصدد تتلخص فى انها لم تنجح فى إحراز تقدم بهذا الخصوص ، لا بسبب وجود منافس كالاتحاد السوفيتى ، وإنما بسبب هذا القصور الواضح فى إدراك الولايات المتحدة لطبيعة هذه المنطقة ، ولطبيعة السبل والوسائل المناسبة للتعامل مع التركيبة السكانية القبلية هناك ، وقد اختار بوش الطريق العسكرى المبرر بحجج انسانية ، وبدا الأمر فى اللحظات الأولى كما لو كانت الولايات المتحدة عازمة على إنقاذ الصومال بدوافع انسانية سامية ، الأمر الذى جعل من مؤيدى وأصدقاء أمريكا والنظام العالمى الجديد يتحدثون بصوت جد مرتفع عن عصر جديد من العدالة والانسانية.

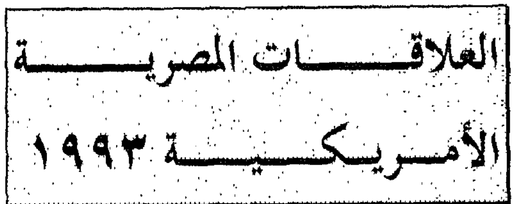
ونحن نعتقد هنا ان هذه الزفة التى ارتبطت بتدخل أمريكا فى الصومال كانت هدفا هاما لهذا التدخل مقصودا ، فى حد ذاته لتجميل وجه أمريكا والنظام العالمى الجديد ، ذلك لان الولايات المتحدة كانت تمتلك الكثير من السبل والوسائل التى تمكنها من الإحلال محل الاتحاد السوفيتى بدون القيام بهذا التدخل العسكرى "الإنسانى" مثلما حدث بعد ذلك بالفعل عندما عدلت امريكا من اسلوبها وبدلت فى تحالفاتها وقررت الاعتماد على قوى داخلية سمحت لها وساعدتها فى الوصول الى ماترمى إليه من نفوذ وهيمنة ، كما حدث فى اثيوبيا واريتريا .

بالقدر الذى فشل فيه بوش بأن يتوج نهايته بنصر انسانى يماثل نصره العسكرى وان يفى بوعده بسحب القوات الأمريكية قبل تسلم كلينتون مهام الرئاسة فشل كلينتون هو الآخر فى تصحيح هذا الخطأ واستمر فيه لكنه نجح فقط فى نقل القيادة الى الأمم المتحدة لتكون هى المسئولة فيما بعد عن فشل المهمة.

نجحت القوات الدولية بالفعل فى الحد من المجاعة واستطاعت احكام سيطرتها على بعض المناطق وبعض الميليشيات لكنها فشلت فى احكام سيطرتها على وسط وجنوب العاصمة ، وكان السبب الرئيسى لفشل هذه القوات منذ البداية هو انحياز هذه القوات إلى بعض الأطراف ، وبالتالى فقد تخلت هذه القوات عما كان يمكن ان تقوم به كـ "وسيط فوق الخلافات" ودخلت من خلال انحيازها لهذا الطرف أو ذاك إلى قلب المعمعة ليسرى عليها ما يسرى على الجميع ، ولذلك فبالرغم من هذا النجاح المحدود الذى أشرنا إليه فإن القوات الدولية تترك الصومال الآن فى وضع اكثر حرجا وتفجرا خاصة بعد ان اصبح عيديد فى نظر الصوماليين بطلا قوميا افشل المخطط الخارجى وهزم القوات الدولية مما سيجعله يبحث عن مكتسبات جديدة سواء عن طريق المناورة السياسية أو عن طريق التحرك العسكرى الأمر الذى سيفتح الباب لصراع اعنف ، وقد بدأ عيديد بالفعل مناوراته السياسية عندما رفع شعارات عقائدية وقام بجولات للتنسيق مع الدول الاقليمية المجاورة كالسودان واوغندا ، وبهذا المعنى فان سحب القوات الدولية وتسليم الأزمة الصومالية الى

الافارقة - بعيدا عن الجامعة العربية - قد يفتح الباب لمزيد من التردى وتوريط اطراف أخرى فى الأزمة خاصة دول الجوار نتيجة لتداخل القبائل او نتيجة لرغبة بعض الدولالافريقية تسوية مشاكلها وخلافاتها على ارض الصومال ولعل استخدام عيديد للورقة السودانية للحصول على دعم من جانب واستخدام السودان لعيديد للضغط على امريكا لتوقف دعمها للجنوبيين من جانب آخر مجرد مثال لما يمكن ان تستخدم فيه الأطراف الصومالية .

إن سحب القوات الأمريكية من الصومال لا يعنى انسحاب الولايات المتحدة من الصومال ولكن يعنى استمرار الوجود الأمريكى هناك بوسائل اخرى وادوات اخرى بعد ان تكون الولايات المتحدة قد نأت بنفسها عن الصراع بين المتنافسين داخل الساحة الصومالية على اعتبار ان هولاء المتنافسين فى التحليل الأخير يتنافسون على رضى الولايات المتحدة ودولاراتها بنفس القدر الذى يتنافسون به على كعكة السلطة .



مرت العلاقات المصرية الأمريكية - على الأقل - فى النصف الأول من عام ١٩٩٣ بحالة من "سوء الفهم" كما وصفها الرئيس مبارك .

وقد أرجع المراقبون هذه الحالة إلى موقف بعض الأجهزة الأمريكية من قضية التطرف فى مصر، وموقف الإدارة الأمريكية من قضية عمر عبدالرحمن ، كذلك ما تواتر عن اتجاه الإدارة الأمريكية لقطع وتقليل حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية لمصر ، فضلا عن الرؤية الأمريكية للمسألة الديموقراطية فى مصر وعلاقتها بازدياد نفوذ المتطرفين ، بالإضافة إلى مايتردد عن تقليص دور مصر فى الاستراتيجية الأمريكية بالنسبة للمنطقة.

ولعله من الضرورى لفهم طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية ان نحدد أولا المرتكزات التى تنطلق منها كل من الاستراتيجيتين الأمريكية والمصرية .

تركز السياسة الأميريكيةفيما يتعلق بالسياسة الخارجية على تعزيز ودعم علاقاتها بمجموعة الدول الرئيسية التى تتبع اقتصاد السوق الحر ، أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية فترتكز السياسة الأمريكية على محاولة تصحيح أوضاع الاقتصاد الأمريكى وما أصابه من ركود وكساد وبطالة وعجز فى الميزانية بلغ حوالى ١٢٠ الف مليون دولار نتيجة للسياسة المسماه بـ "الريجانية" ، ومن ثم فان السياسة الداخلية الأمريكية تهدف فى مجملها إلى إحداث تغيير فى نظام القيم السائد فى أمريكا لتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ووفقا لهذا المحدد الداخلى فانه يبدو واضحا كيف ان الإدارة الأمريكيةلا تريد التورط فى قضايا دولية ترهق ميزانيتها بأعباء باهظة دون ان يكون لها عائد ملموس أو مردود مباشر على علاقاتها الدولية أو استقراراها الداخلى ، وقد بدا هذا واضحا فى موقفها من مسألة الصومال خلال عام ١٩٩٣ ، كما بدا واضحا أيضا كيف ان الإدارة الأمريكية الجديدة حريصة على تحقيق أكبر قدر من الاستقرار فى مناطق العالم المختلفة إذا ما كان هذا الاستقرار يحقق مصالحها ، وقد تبدى ذلك عندما كثفت من جهودها فى الشرق الأوسط لحل مشكلة الصراع العربى - الإسرائيلى ، فتم إبرام الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى فى ١٩٩٣/٩/١٣ (غزة - أريحا) بفضل قدر أو آخر من الرعاية الأمريكية بصرف النظر عن حجم هذا القدر .

تلك هى أهم المرتكزات التى انطلقت منها وسعت إلى تحقيقها السياسة الأمريكية وفقا لرؤية الحزب الديموقراطى الأمريكى ، وعلى الجانب الآخر فان السياسة المصرية ارتكزت على ثوابت مختلفة أهمها استكمال عملية الإصلاح الاقتصادى والخروج من

الأزمة الاقتصادية المتمثلة فى الديون الخارجية ونقص الموارد ، مع الحرص - بقدر الإمكان - على الاحتفاظ لمصر بدورها الإقليمى المتميز الذى يضمن لها بصورة حسنة تأمين مجالها الحيوى ، واخيرا فان السياسة المصرية على الصعيد الداخلى كانت حريصة كل الحرص على استعادة الاستقرار وتصفية الإرهاب.

بعد هذا الاستعراض الموجز لمرتكزات كل من الطرفين سنلاحظ ان التوتر فى العلاقات المصرية - الأمريكية قد بدأ بالتصريحات التى أطلقها السناتور الأمريكى الديموقراطى "باتريك ليهى" رئيس اللجنة الفرعية للاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكى ، والتى أعرب فيها عن حق الولايات المتحدة فى التأكد من البنود التى تصرف فيها المساعدات الخارجية الأمريكية ، وفى نفس التوقيت تقريبا ارتفعت بعض الأصوات فى الكونجرس الأمريكى تطالب بتخفيف المساعدات الخارجية وتوجيهها للداخل ، وكان ذلك سببا فى انتقاد مصدر رسمى مصرى لتصريحات "ليهى" وظهور موجة من الانتقادات فى الصحف المصرية ضد هذه التصريحات والأصوات المطالبة بتقليل المعونة الأمريكية ، ودعت الكثير من الأقلام شبه الرسمية فى مصر إلى الانتباه لهذه التصريحات حيث ان المساعدات الخارجية الأمريكية تشكل رقما كبيرا وهاما من مواردنا خاصة ان بعضها منح لا ترد ، وطالبت بعض هذه الأقلام بضرورة الاعتماد على النفس لان تلك المعونات تشكل أضرارا ومخاطر من حيث انها تضعنا تحت ضغط الدول المانحة.

فاقم من هذا التوتر ان الإدارة الأمريكية رفضت عرضين مصريين لشراء القمح الأمريكى بسعر مدعم ، كذلك رفضت زيادة حصة مصر من الدقيق الأمريكى تحسبا لارتفاع الأسعار العالمية للقمح مع بداية عام ١٩٩٤ ، كما حذرت هيئة المعونة الأمريكية وزارة الزراعة المصرية من تجاوز مساحة زراعة القطن فى عام ١٩٩٣ عن ٩٠٠ الف فدان.

مثلت قضايا الإصلاح الاقتصادى وحقوق الانسان نقطة افتراق أخرى بين وجهتى النظر المصرية والأمريكية ، حيث أكدت واشنطن على ان الحريات الديموقراطية شرط لازم لإنجاح وفاعلية اقتصاديات السوق ، ومن ثم أرجعت الدوائر الأمريكية سبب الإرهاب فى مصر إلى الفراغ السياسى النابع من عدم وجود مؤسسات سياسية معارضة تتمتع بالحريات الموجودة فى النظم الغربية التى تتبع نظام السوق الحر ، وفيما يتعلق بالحركات الإسلامية فان واشنطن رأت ان الإدارة المصرية عليها فتح الباب أمام تلك الحركات لتمارس دورها على المسرح السياسى مستندة إلى نتائج تجارب الأردن وباكستان واليمن التى اثبتت عجز تلك الحركات عن الحصول على أغلبية برلمانية أو شعبية ، بينما رأت الإدارة المصرية عكس ذلك ، غير انها لم تقدم رؤية متماسكة ومنسجمة فيما يتعلق بمواجهة الإرهاب ، فضلا عن قدرتها على رأب الصدع المتزايد بين شقى نظام السوق "الحرية الاقتصادية - الحرية السياسية" ، وقد زاد ضيق الحكومة المصرية فى هذا الصدد نتيجة النشاطات الواسعة للمنظمات غير الحكومية الأمريكية التى تعمل فى مجال حقوق الإنسان والتى أدانت الكثير من الإجراءات الرسمية المصرية فى هذا المجال وكان من أبرز تلك المنظمات منظمة "ميدل إيست ووتش."

وفى هذا السياق كان لموضوع الشيخ عمر عبدالرحمن أثره الواضح فى توتر العلاقات المصرية - الأمريكية خاصة بعد تزايد عمليات الإرهاب وظهور ما يدل على وجود وشائج قوية بين مخططى ومنفذى هذه العمليات وبين أفكار وتوجيهات هذا الرجل ، وقد زاد الطين بلة ان قنوات التليفزيون الأمريكى كانت تحرص على إجراء حديث معه أثناء زيارة مبارك للولايات المتحدة عقب كل مرة تجرى حديثا مع مبارك ، وهو الأمر الذى أثار حفيظة الإدارة المصرية ووصل بها

إلى ذروة الاستفزاز.

أسباب كثيرة يمكن ان تقال فى تفسير ما تعرضت له العلاقات المصرية - الأمريكية عام ٩٣ من سوء فهم ونحن نعتقد ان الأمر يعكس فى جوهره نوعا من الانقسام داخل الإدارة الأمريكية بين اتجاه يرى الإبقاء على مصر ضعيفة ومنكفئة على نفسها ومشغولة بهمومها الداخلية وذلك من خلال تدعيم التحالف السرمدى المقدس والمستمر بين الغرب الاستعمارى وبين القوى الرجعية المحافظة وفى القلب منها التيار الإسلامى ، وهذا الاتجاه حريص كل الحرص على تلميع شخصيات من أمثال عمر عبدالرحمن ، وحريص كل الحرص على إبراز واستخدام تقارير منظمات حقوق الانسان الخاصة بانتهاكات الإدارة المصرية لهذه الحقوق ، وإضعاف مصر من خلال الحفاظ على استقرار عدم استقرارها و هو ما يعتبر استراتيجية ثابتة لهذا الاتجاه الذى يهدف من خلال ذلك إلى استقرار عدم استقرار المنطقة بأسرها بترسيخ كل ما يمكن ان يساهم فى انقسامها وتفتيتها حيث تظل إسرائيل وفقا لهذا السيناريو سند ودعامة التحالف الغربى الاستعمارى فى المنطقة ، أما الاتجاه الثانى فانه يبدو حريصا على استقرار مصر ويسعى إلى مساعدتها على اعتبار ان الاستعانة بحلفاء من أبناء المنطقة هو الاختيار الأصوب والأدق بعد تجربة أزمة الخليج التى ظهر فيها واضحا كيف عجزت إسرائيل عن القايم بأى تحرك لصالح التحالف الغربى ، فيما نجحت مصر فى إضفاء المشروعية على التدخل الغربى.

إن الاستعراض الموجز الذى قمنا به هنا لملامح التوتر بين مصر والولايات المتحدة هو - وفقا لما تقدم - مجرد استعراض لجهود الاتجاه الرامى إلى إضعاف مصر وتهميشها ، بينما يبدو واضحا كيف ان الاتجاه الآخر حريص على العكس بدليل ان هيئة المعونة الأمريكية نفسها وبعد كل ما اثارته من انتقادات لإذاعة لبعض من أهم السياسات الاقتصادية فى مصر عادت وأعلنت انها ستساهم فى برنامج الخصخصة المصرى بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، ورغم كل ما أثير داخل الكونجرس من انتقادات للأداء الاقتصادى المصرى ، ورغم ان هناك اصوات هامة داخل الكونجرس قد طالبت بإلغاء أو تخفيض المعونات التى تمنح لمصر ، رغم كل ذلك فان لجنة الاعتمادات بالكونجرس الأمريكى قد وافقت على المساعدات الأمريكية لمصر بدون تخفيض.

قد يرى البعض ان هذا الخلاف فى الرأى داخل الإدارة الأمريكية حول طريقة التعامل مع مصر هو أحد السمات المميزة لأداء الإدارة الأمريكية باعتبار ان الخلافات داخلها أمر معتمد ودارج ويعد من طبائع الأمور بخصوص أى قضية أو أى موضوع ، ونحن لا نختلف مع هذه المقولة وكلا منا لايتعارض معها على الإطلاق وغاية ما نود توضيحه هنا هو الإجابة على سؤال : "ما الذى تعكسه هذه الاختلافات ؟" ، ونحن نعتقد ان وجود اتجاهين داخل دوائر الطبقات المالكة - الحاكمة فى الولايات المتحدة أحدهما يتعارض مع مصالح مصر وتوجهاتها هو الإجابة المقنعة لهذا السؤال ، وهذا الاتجاه الذى يرمى إلى تهميش مصر وإضعافها هو الاتجاه الأكثر يمينية ومحافظة ، ولذا فهو لا يرى ان هناك فائدة ترجى من الاعتماد على الحكومة المصرية الحالية التى تسعى إلى التدرج - مثلا - فى تطبيق "الإصلاح الاقتصادى" ، إذ انه يرى ان الاعتماد على قوى سياسية - اجتماعية أخرى قد يستطيع ان ينجز ما هو مطلوب فى زمن قياسى بدون لغط حول العدالة الاجتماعية وما شابه من أفكار يسارية مرتبطة بالعهد البائد أى اننا بوضوح لسنا إزاء معارضة أمريكية للإدارة المصرية من موقع أكثر "عدالة" أو "تقدم" أو "ديموقراطية" ، وإنما نحن إزاء معارضة أمريكية لمصر من موقع أكثر " محافظة" و "يمينية"و "رجعية" .

إن الاتجاه الإسلامى بما جبل عليه من

نزعة يمينية لاتشوبها شائبة ، وبما عرف عنه من عداء أصيل - بل وعقائدى مثلما يزعم مفكرو التيار الإسلامى أنفسهم - للديموقراطية يعتبر بحق الحليف الممكن والمحتمل للاتجاهات اليمينية والمحافظة فى الغرب ، ومن ثم فان "كارت" عمر عبدالرحمن "الأخضر" ليس صدفة وليس بسبب أعماله الباهرة التى سبق وأن قام بها فى أفغانستان بالتنسيق - أو تحت إمرة أو سيطرة - المخابرات المركزية الأمريكية على الرغم من أهمية سابقة أعماله التى لا نشكك فيها هنا ، وإنما هذا الكارت الأخضر يعبر بالدقة عن تحالف لا يزال قائما بين دوائر يمينية ومحافظة بل وفاشية فى الغرب ، وبين دوائر مشابهة فى بلادنا ولم تكن أفغانستان هى المعركة الأولى لهذا التحالف ... ولن تكون ! .

التوظيف الأمريكى للأزمة الكورية

مرت شبه الجزيرة الكورية بعدد من الاحداث الهامة التى قد تؤثر فى موازين العلاقات الدولية الحاكمة لمنطقة جنوب شرق اسيا نتيجة لحدوث بعض التغيرات الداخلية فى الكوريتين ، ففى كوريا الجنوبية ادى كيم يانج سام اليمين الدستورية كأول رئيس مدنى فى سول منذ اثنين وثلاثين عاما لتولد بذلك ظاهرة سياسية مهمة توحى بميلاد مناخ سياسى جديد ستتولد عنه بالضرورة علاقات سياسية جديدة على صعيد الداخل والخارج ، وقد ارتبط اختيار كيم يانج سام للرئاسة بعدد من الدلالات اللافتة فهو ينتمى الى الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم لكنه فى نفس الوقت لايرتبط بالمجتمع الصناعى كما لاينتمى لمجتمع العسكر ، وكان طوال تلك الفترة معارضا سياسيا يرفض القهر والديكتاتورية ، ويبدو ان اختيار هذا الرجل جاء مراعيا للعديد من التوازنات الداخلية ، فالشعب الكورى لم يغامر باختيار شخصية خارج إطار الحزب الحاكم حتى لايكون ذلك سببا فى استفزاز جنرالات الجيش الحريصين على نفوذهم التاريخى ، حيث كان مثل هذا الاستفزاز كفيلا بدفع الجنرالات الى قطع الطريق على الإصلاحات السياسية الممكن حدوثها على يد هذا الرجل ، وقد ارتضى رجال الجيش وجود رجل ينتمى تاريخيا للحزب الحاكم لان هذا الحزب بالتحديد هو الذى حصل جنرالات الجيش من خلاله على هذا النفوذ ، ومن هنا يمكننا القول إن اختيار هذا الرجل رئيسا للبلاد كان اختيارا موفقا راعى مصالح جميع الاطراف .

وبالرغم من تلك الموازنة فإن الرئيس كيم يانج سام كان يواجه العديد من الأزمات والمشاكل التى تهدد استقرار نظامه الجديد وبرنامجه الإصلاحى ويأتى الفساد فى طليعة هذه المشاكل بعد ان تفشت الرشوة وطال الفساد معظم السياسيين ومعظم الاجهزة السيادية الحساسة مثل الشرطة والمخابرات ، وفى إشارة واضحة للتصدى للفساد بدأ كيم حياته بعمل غير مسبوق حيث كشف عن جميع ثرواته وممتلكات عائلته مطالبا جميع اعضاء حكومته ان يحذوا حذوه وبدأ فى نفس الوقت حملة واسعة على الفساد شملت عددا من الوزراء وعمدة سول ورئيس البرلمان والامين العام للحزب الليبرالى الحاكم وعين استاذا جامعيا رئيسا لوكالة المخابرات بعد ان كان يتولى رئاستها جنرال من الجيش ولم يعتمد على رجال من منطقة نفوذه وبالتالى وجه ضربة الى نظام الولاءات الاقليمية الذى كان سائدا فى الفترة السابقة ، وأصدر كيم يانج قرارا بالعفو عن اكثر من ٤٠ الف من المنشقين السياسيين والمسجونين وذلك فى خطوة وصفت بأنها تستهدف وضع نهاية لمرحلة طويلة من القمع السياسى .

وثانية المشكلات التى تواجه يانج تتمثل فى تردى الأوضاع الاقتصادية حيث بلغ معدل النمو فى نهاية ٩٢ ٣,١٪ وهو اقل معدل يتم تسجيله منذ ١١ عاما وخلال عام

١٩٩٣ أشارت عدة تقارير إلى سوء الأحوال الاقتصادية وشهدت سول عددا من الاضطرابات السياسية التى قادها المزارعون للمطالبة بعدم رفع الحظر المفروض على استيراد الارز من الخارج ورفعوا شعارات تطالب باستقالة وزير الزراعة الذى سمح باستيراد الارز بهدف إحراز تقدم فى مفاوضات "الجات" وفى نهاية العام أقال الرئيس حكومة "لى هو شونج" بسبب سوء معالجة مسألة فتح سوق الأرز فى الإطار العام لاتفاقية الجات .

على أن المشكلة الأكثر أهمية فى سياق معالجة الأوضاع فى شبه الجزيرة الكورية هى العلاقات بين الكوريتين ، وقد شهد عام ٩٣ عدة محاولات لإجبار كوريا الشمالية على تعديل موقفها الرافض لفتح منشآتها النووية أمام مفتشى هيئة الطاقة النووية الدولية ويأتى على رأس هذه المحاولات وساطة ألمانية وصينية ، وخلال العام نفسه اعربت كوريا الجنوبية عن استعدادها لتطوير علاقاتها مع كوريا الشمالية فى عدة مجالات بما فى ذلك مجالات التعاون الاقتصادى ، وعرض كيم يانج منح كوريا الشمالية مساعدات اقتصادية وذلك فى مؤتمر المجلس الاقتصادى للدول المطلة على المحيط الهادى ، وفى المؤتمر نفسه عرض خطة لتوحيد شبه الجزيرة الكورية تشمل اقامة كومنولث كمرحلة انتقالية ، والملاحظ أن الأغلبية فى سول ترفض نموذج "الوحدة الالمانية" حيث تحملت المانيا الغربية الأعباء المالية اللازمة لتحويل الشطر الشرقى إلى اقتصاد السوق ، وبدلا من ذلك فإن المطروح هو توقيع اتفاقية ثنائية من شأنها بناء الثقة المشتركة بين البلدين قبل اقامة اتحاد كونفدرالى بحيث يتمتع كل شطر بالحكم الذاتى ويكون هناك نوع من التنسيق فى قضايا الدفاع والعلاقات الخارجية ، وفى هذا السياق لابد و أن تلتزم كوريا الشمالية بالعودة الى معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية حيث فجر انسحابها المفاجئ أزمة بينها وبين كوريا الجنوبية وبينها وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، الأمر الذى دفع أمريكا وكوريا الجنوبية الى محاولة استصدار قرار من مجلس الامن يقضى بفرض عقوبات على بيونج يانج وقد وقفت الصين ضد إصدار هذا القرار باعتبار ان مثل هذا القرار سيزيد المشكلة تعقيدا ، ولا يعول البعض كثيرا على استمرار الموقف الصينى الداعم لكوريا الشمالية خاصة وان الصين ترغب بشدة فى تحسين علاقاتها بالغرب والولايات المتحدة واليابان ، والانضمام الى محادثات الجات ويرى البعض ان حل الأزمة الكورية قد يكون مرهونا بارادة الطرفين الشمالى والجنوبى فى الخروج من هذه الازمة ، وربما يكون الحل الوحدوى الكونفدرالى المطروح هو السبيل لانهاء هذه الازمة خاصة فى ظل الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها كل منهما ، ولكن مثل هذا الحل السياسى لايمكن فصله عن الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة ، حيث لاتزال الولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بما لايقل عن ٣٥ الف جندى تدعمها نحو ١٠٠ طائرة قتالية - بما يشبه الاحتلال العسكرى - فى كوريا الجنوبية ، وهو وجود تحرص الولايات المتحدة على تدعيمه رغبة منها فى ملء الفراغ الاستراتيجى الناتج عن زوال الاتحاد السوفيتى ، وكذلك رغبة منها فى ممارسة الضغوط على القوى الآسيوية سواء كان ذلك ضغوط تجارية على اليابان لعلاج العجز التجارى بين البلدين وهو عجز لصالح اليابان ، أو كان فى صورة ضغط على الصين لتحجيم دورها الصاعد المثير للتخوفات مستخدمة فى ذلك مسألة حقوق الإنسان والدولة ذات الرعاية .

هل حل الازمة الكورية من خلال الوحدة الكونفدرالية بين البلدين هو امر يمكن ان توافق عليه الولايات الامريكية التى كثيرا ما تلوح بالخيار العسكرى وتمارس سياسة حافة الهاوية ؟ ام ان هذا التلويح بالحل العسكرى من الجانبين إنما يهدف إلى الحصول على مزيد من التنازلات ؟ إن

التلويح احيانا بالحرب لا ينفى ان حدوثها امر محفوف بالمخاطر باعتبارها عملية غير مأمونة العواقب بالنسبة لكل الاطراف بسبب ما يمكن ان تؤدى إليه من تورط اطراف خارجية ، ولانعتقد أن أمريكا على استعداد لان تعيد مأساتها فى الخمسينات مرة اخرى حين منيت بهزيمة فى شبه الجزيرة الكورية ، اما التصعيد الحادث بين اطراف الازمة فهو لايخرج عن كونه وسيلة يمارسها الطرفان لتحقيق بعض التنازلات من خلال تلك الحرب الباردة الجديدة ، وهى حرب نعتقد أن الولايات المتحدة هى المسئولة عن اشعالها كوسيلة ضغط جديدة على بعض الاطراف الاسيوية ، ويؤكد ذلك فقدان الولايات المتحدة لمصداقيتها من خلال إصرارها على انتهاج سياسة مزدوجة بشأن البرامج النووية الأخرى ، ففى الوقت الذى تتشدد فيه الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووى الكورى نراها تغض الطرف عن البرنامج النووى فى اسرائيل مثلما غضت الطرف لسنوات طويلة عن النشاط النووى لجنوب افريقيا فى ظل الحكم العنصرى ، وحقيقة الأمر أن السلام العالمى لايهدده البرنامج النووى الكورى كما تدعى امريكا ، وانما تهدده تلك الازدواجية الأمريكية وهى ازدواجية هدفها حماية المصالح الاستراتيجية الامريكية وحماية مصالح حلفائها التقليديين ، وبرنامج كوريا النووى إذن وبهذا المعنى ليس أكثر من ذريعة تكتشف الولايات المتحدة بمقتضاها من وجودها العسكرى والسياسى فى تلك المنطقة الهامة التى تشهد تصاعد ونمو بلدان آسيوية قد تكون منافسة للولايات المتحدة على المسرح العالمى ، ومن ثم فإن الولايات المتحدة فى ظل نظامها العالمى الجديد تستند على كونها القوى الكبرى الوحيدة لا لكى تمارس ما هو منوط بـ "الكبير" من إخماد الحراق المشعلة حتى لو كان ذلك بالطريقة التى تحقق مصالحها بالأساس ، وإنما تمارس الولايات المتحدة انتهاج سياسة تزيد من إشعال بعض المناطق الساخنة لا بسبب ازدواجية المعايير التى تستند عليها فحسب ولكن بسبب استخدامها لمثل هذه الطريقة لتبرير استمرار وجودها العسكرى وابتزاز حلفائها أيضا .

الدور الدولي لألمانيا الموحدة

ا

لدور الدولي لألمانيا الموحدة

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والمانيا تحاول ان تحل محله في الجزء الشرقي من أوروبا وبعد ان استعادت الشطر الشرقي بدأت التطلع إلى دول المعسكر الاشتراكي السابقة ، وكانت خطوتها الأولى في اتجاه "كرواتيا" و "سلوفينيا" لتبدأ من هناك تحركها السياسي والاقتصادي والمالي في اتجاه باقي البلدان الشرقية لتملأ الفراغ الذي نتج عن تراجع الدور السوفيتي تحت شعارات إعادة بناء أوروبا الشرقية وترسيخ القيم الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي ، إلى آخر هذه الشعارات التي تعني من الناحية العملية ان الألمان راغبون في القيام بدور الرافعة فضلا عن دور القيادة في أوروبا الشرقية ، وبذلك قد تتمكن المانيا بقوتها الاقتصادية من تحقيق ما فشلت فيه أثناء الحرب العالمية بالقوة العسكرية وتلك الاستراتيجية الألمانية الجديدة تحتم عليها القيام بدور دولي أكثر فاعلية يحمي ويساند تحركاتها الإقليمية ، وهو ما تطلعت إليه المانيا وتحركت في اتجاهه بالفعل من خلال العمل على إزالة كافة المعوقات القانونية التي فرضتها عليها ظروف تسويات اتفاقية "يالتا" والتحرر من عدم الفاعلية الدولية التي تم فرضها عليها فرضا.

وأعلنت المانيا في هذا السياق وبوضوح عن رغبتها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ، وكان من الطبيعي ان تسعى المانيا أيضا للمشاركة في العمليات العسكرية التي تقوم بها الأمم المتحدة لتخلق بذلك لدى قواتها المسلحة عقيدة عسكرية جديدة ترتبط بالاستراتيجية الجديدة التي تتحرك وفقا لشعارات حفظ السلام وترسيخ الديمقراطية وحماية الأقليات ، وتستند من حيث الدافع والوجهة - أو الهدف - على رغبة الألمان في الانتقال من حالة "التابع" إلى حالة "الشريك" ، وقد عبرت بعض الأصوات الألمانية وعلى رأسها "كول" عن هذه الاستراتيجية الجديدة عندما ذهبوا إلى ان التمتع بحقوق العضوية في الأمم المتحدة يعني أيضا تحمل واجباتها ، واستندوا على ان المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على مشاركة الدول الأعضاء في الحفاظ على السلام العالمي والأمن الدولي وتقديم قوات مسلحة إلى مجلس الأمن عند الطلب ، ومن هنا بدأت المانيا التحرك في هذا الاتجاه سواء على المستوى الداخلي من خلال إزالة العقبات التي يضعها الدستور الألماني أمام نشر قوات المانية في الخارج ، أو على المستوى الخارجي من خلال انتزاع السماح لها بالمشاركة في عمليات حفظ السلام والقيام بدور سياسي دولي يوازي وزنها الاقتصادي ، وقد انقسم الرأي العام الالماني حول مسألة المشاركة بقوات في تلك العمليات ، فبينما تسعى حكومة الحزب الديموقراطي المسيحي إلى القيام بمثل هذه العمليات فإن الاشتراكيين الديمقراطيين يعارضون ذلك علما بأن رفضهم أو موافقتهم هي مسألة ضرورية لتعديل الدستور ، أما الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم فقد وافقت على إزالة تلك القيود ، كما أيدت مشاركة المانيا في الأحلاف العسكرية الدولية مثل حلف الاطلنطي أو الاتحاد الأوروبي على ان يتم الحصول على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان على مثل هذه الخطوات

، وقد كانت عملية "يونيصوم" فى الصومال هى العملية الأولى التى تشارك فيها قوات المانية ومن خلال تلك العملية بدأ فتح الباب أمام مشاركة المانيا بقوات عسكرية فى المناطق الساخنة من العالم وانتصرت وجهة نظر الحكومة والحزب الديموقراطى المسيحى ، بالذات وان التدخل فى الصومال كان له طبيعة إنسانية وبالتالى فانه لم يلق معارضة شعبية ، علما بان استطلاعا أجرته مجلة "شتيرن" الالمانية كشف أن ١٥٪ فقط من المواطنين الألمان يؤيدون مشاركة بلادهم فى قتال تحت قيادة الأمم المتحدة خارج نطاق حلف الاطلنطى ، ورغم ذلك فقد أيدت المحكمة الدستورية الألمانية قرار المشاركة فى الصومال وصدق البرلمان الألمانى فى آواخر يونيو على القرار بالرغم من انتقادات المعارضة ، ومع تعقد الأوضاع فى الصومال بدأت الولايات المتحدة فى سحب قواتها ورأى وزير الدفاع الألمانى "فولكر روهه" - أحد أقطاب الحزب الديمقراطى المسيحى - ضرورة سحب قواته فى أقرب فرصة ممكنة بعد ان تأخرت الأمم المتحدة فى تقديم خطة شاملة حول الوضع هناك ، بينما رأى وزير الخارجية "كلاوس كينكل" عدم ربط القرار الألمانى بالقرار الأمريكى حتى لايبدو ان "بون" تخضع لتوجيه السياسة الأمريكية .

على صعيد آخر فجرت مسألة مشاركة طيارين المان فى طلعات مراقبة الحظر الجوى على البوسنة خلافا سياسيا عاصفا بين "كول" و "كلاوس كينكل" وزير الخارجية كاد ان يعصف بحكومة الائتلاف ، فقد عجزت الحكومة عن اتخاذ قرار فى تلك المسألة بالرغم من ان ذلك يدخل فى صميم اختصاصاتها ، وانتهى الأمر إلى عرض الخلاف على المحكمة الدستورية العليا فى سابقة وصفت بانها جديدة على تاريخ المانيا حيث حسمت المحكمة قضية "الاواكس" وأيدت مشاركة الطيارين الألمان فى طلعات الاستطلاع والمراقبة على الحظر الجوى فى البوسنة وسجلت نصرا سياسيا لـ "كول" رأت فيه مجلة "ديرشبيجل" انه يؤكد ضرورة الحفاظ على وجه المانيا الداخلى والخارجى بنفس القوة بين جيرانها الأوربيين حيث لابد ان يتعدى الدور الألمانى حدود "الناتو" طالما ان ذلك يساهم فى استقرار الأمن الأوروبى.

فى سياق هذا الاهتمام الألمانى بالعالم فانه من الملاحظ ان السياسة الخارجية الألمانية قد اهتمت وعلى نحو خاص بقارة آسيا ، حيث قام "كول" بزيارة لخمس دول آسيوية فى بداية العام شملت "سنغافورة - اندونيسيا - سول - اليابان - الهند" ، وجدير بالذكر هنا ان العلاقات الألمانية - اليابانية تشكل مسألة شائكة فى ظل سعى كليهما للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن ، وفى ظل التقارب الألمانى - الأمريكى فى المسائل الاقتصادية رغم ذلك فقد أيد "كول" المساعى اليابانية للحصول على هذا المقعد ورأى ان هذه المسألة أكثر إلحاحا من حصول بلاده على العضوية الدائمة وإن اشار إلى أهمية وصول المانيا إلى المقعد فيما اعتبر دليلا لا يرقى إليه الشك على رغبة ألمانيا فى توطيد أواصر علاقاتها مع اليابان.

وهناك بعض المراقبين يرون أن زيارة "كول" و "كينكل" لفيتنام واستراليا ونيوزيلاندا تعبر عن اتجاه مدروس ومخطط من قبل الدبلوماسية الألمانية لتأكيد علاقات ألمانيا الآسيوية.

على صعيد آخر لاشك أن الوحدة الألمانية وارتفاع تكاليفها وما نتج عنها من تعثر للاقتصاد الألمانى سيؤثر على برنامج المساعدات والمعونات الألمانى كما سيؤثر أيضا على تدفق الأموال الألمانية للاستثمار فى الخارج حيث شهد غام ٩٢ تراجع إجمالى قيمة الاستثمارات الألمانية فى الخارج إلى ٥١٠ مليار مقابل ٥٨٤ مليار مارك فى عام ٩١ ، كما وضعت المانيا بعد الوحدة شروطا لتقديم معوناتها منها احترام حقوق الانسان وتطبيق اقتصاديات السوق ، وبصرف النظر عن طبيعة هذه الشروط فان الغرض الواضح منها هو تحجيم المعونات وتقليلها بقدر الإمكان

، حيث تم بناء على هذه الشروط شطب ١٧ دولة من قائمة الدول التى كانت تحصل على معونات منها السودان وكوبا وزائير ، بينما لا زالت منطقة الشرق الأوسط - خاصة مصر وتركيا وإسرائيل - تحصل على حوالى ٧٠٪ من قائمة عقود التعاون الرأسمالى بقيمة تبلغ حوالى ٧٩١ مليون مارك.

وفى سياق الاهتمام الألمانى بمنطقة الشرق الأوسط فانه جدير بالذكر هنا ان ألمانيا كانت من أوائل الدول التى أعلنت انها تفكر فى إقامة تمثيل دبلوماسى بغزة - أريحا وأوضح "كينكل" ان المعونة الألمانية للفلسطينيين إذا ما جرى تقديرها وفقا لعدد السكان فهى تعد أكبر من المعونة التى تحصل عليها أية دولة فى العالم الثالث ، وكانت ألمانيا قد قدمت مساعدات فنية للمنطقة الفلسطينية المحتلة بلغت حتى بداية ٩٣ حوالى ١٢٠ مليون مارك إضافة إلى ٥٢ مليون مارك لوكالة إغاثة الفلسطينيين ، كما وأن حصة المانيا فى إطار المساعدات الأوروبية للفلسطينيين تبلغ ١٨٥ مليون مارك.

تراجع الاقتصاد الألمانى وفاتورة الوحدة الباهظة

ما إن حانت الفرصة لألمانيا الغربية لتستعيد ألمانيا الشرقية حتى اندفعت فى اغتنام تلك الفرصة دون حسابات اقتصادية دقيقة ، الأمر الذى يعنى ان واقع التقسيم الذى تم فرضه هو امر لم تقر به الأمة الألمانية فى يوم ما وان احتمال العودة - وانتظارها - كان أمرا واردا ولو لدى الغربيين الذين كانوا ينتظرون مثل هذا اليوم ، ولذا فقد اندفعوا فى اتجاه الوحدة التى بدأت فى اكتوبر ١٩٩٠ ، حيث تلا ذلك مباشرة ازدهار ملحوظ فى القطاع الغربى عقب الوحدة حيث تراجعت البطالة الى ٦,٣٪ فى عام ١٩٩١ بعد أن كانت ٩٪ فى العام السابق واتسع السوق الداخلى بانضمام الشرق إليه إلا أن السنوات التالية اكدت ان تكاليف الوحدة اقتصاديا اكبر كثيرا من المكاسب التى تحققت على الأقل فى المدى المنظور والمتوسط وأن هناك العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بدأت تعرف طريقها إلى المجتمع الالمانى الذى بات يعانى من جراء تلك الوحدة تراجعا اقتصاديا وزيادة فى البطالة والعنف حتى ان كول والمسئولين الالمان اعترفوا بانه قد تم الاستعجال فى عملية الوحدة الاقتصادية حين تم مساواة المارك الغربى القوى بالمارك الشرقى الضعيف وإطلاق الاسعار وفقا لقوانين السوق وذلك بغرض التعجيل بهدم البنية الاقتصادية الشرقية دون التمهيد لبناء اقتصاد على النمط الغربى قادر على استيعاب العمالة الشرقية التى وجدت نفسها فى مهب الريح ، ودون إعطاء الفرصة لنمو قطاع خدمات قادر على التعامل مع المعطيات الجديدة التى يراد انجازها فى القطاع الشرقى والذى اصبح بحق إحدى المشكلات الكبرى أمام المانيا الغربية -والموحدة- بعد ان فقد غالبية العمال الشرقيين أعمالهم وتقلصت فرص العمل أمام الشباب ، الأمر الذى أدى إلى انتشار الأفكار النازية بينهم كرد فعل على الأوضاع التى وجدوا انفسهم فيها . رغم ذلك ورغم الازمة الاقتصادية التى حدثت فى المانيا فى العامين الماضيين يبقى السؤال الجوهرى هو : ماذا بعد ان يتم اعادة بناء المانيا الشرقية واجتياز المانيا الموحدة لمحنتها الحالية - وهى قادرة على ذلك وفقا لتقديرات معظم المراقبين - هل ستكون حريصة وملتزمة بوحدة اوروبا ؟ ان مايثير هذا التساؤل هو ان هذا الالتزام يتعارض احيانا مع مصالح المانيا الخاصة واهدافها القومية - كما سنرى - خاصة فى ظل الموقف الالمانى من اوروبا الشرقية التى تنظر اليها المانيا بوصفها جزءا من مجالها الحيوى القديم والذى كثيرا ما تعارضت السياسة الالمانية بشأنه مع السياسة الاوربية ، ولعل مسألة يوغسلافيا السابقة خير دليل على ذلك ، خاصة وان

انطلاقة المانيا الموحدة ترتبط إلى حد كبير باستقرار الاوضاع فى شرقها وفى شرق أوروبا أيضا ، وهناك قول مأثور يرى أن من يضع يده على شرق اوروبا يسيطر على منطقة القلب ، وسوف نحاول هنا رصد النتائج التى ترتبت على تلك الوحدة واثرها على المانيا ككل سواء بالنسبة لاوضاعها التى تراجعت أو بالنسبة للاضطرابات الاجتماعية التى حدثت وكذلك بالنسبة لدورها السياسى الجديد الذى ترغب فى القيام به على الساحة الدولية عقب انهيار المنظومة الاشتراكية ورغبة المانيا فى ملء الفراغ فى أوروبا الشرقية .

تشير أغلب التقديرات أن الاقتصاد الألمانى عقب الوحدة شهد تراجعا كبيرا خاصة فى عامى ٩٢ ، ٩٣ وان هناك اشياء كثيرة لازالت مطلوبة لتمويل بنية الصناعة فى شرق المانيا وان الاندفاع فى هدم الاقتصاد الالمانى الشرقى "ونزع الصناعة" منه كانت نتاجه الاقتصادية والاجتماعية سلبية وأن السلع الشرقية لم تمنح فرصة التنافس مع السلع الغربية الأمر الذى تسبب فى إفلاس العديد من الشركات بعد ان عجزت عن دفع أجور عمالها ، كما أدى إلى انخفاض الناتج فى المانيا الشرقية بمقدار الثلث فى السنة الاولى للوحدة وارتفع هذا الانخفاض إلى النصف فى السنة الثانية وقد كان لهذا الانخفاض نتائج سيئة على المواطنين فقد ارتفعت نسبة البطالة فى المانيا الشرقية خلال السنة الاولى للوحدة إلى ١١,٩٪ ووصلت الآن إلى ١٤٪ ناهيك عن هجرة الكفاءات والعقول الفاعلة والعمالة الماهرة من الشرق إلى الغرب كذلك انخفض النمو الاقتصادى فى المانيا كلها من ٤,١٪ إلى ٢,١٪ خلال سنتى الوحدة الماضيتين ، ولعل تحول الفائض الذى كان يقدر بحوالى ٧٧ مليار مارك فى عام ٩٠ إلى عجز مقداره ٣٠مليار فى نهاية عام ١٩٩١ وهو ما يعنى خسارة مقدارها ١٠٧ مليار فى عام واحد دليل على زيادة اعباء المانيا الغربية من جراء تلك الوحدة اضافة إلى تحملها لمجمل ديون المانيا الشرقية والتى تقدر بحوالى ٣٠ مليار مارك ، وكذلك فقد بلغت الاموال المحولة من الغرب إلى الشرق بهدف إعادة بناء المانيا الشرقية ١٤٠ مليار مارك فى عام ٩١ (حوالى ٩٠ مليار دولار) و ١٨٠ مليار مارك فى عام ٩٢ (حوالى ١١٠ مليار دولار) ، وفوق ذلك فقد ذكر وزير الاقتصاد الالمانى انه يتوقع تراجع نمو الاقتصاد الالمانى فى خلال هذا العام بنسبة ٠,٥٪ بعد ان كان قد حقق نموا بلغ ١٠,٩٪ خلال عام ٩٢ وتراجع الاقتصاد الالمانى فى الغرب بنسبة ١٪ بعد ان كان قد حقق نموا بنسبة ١,٥٪ عام ١٩٩٢ حتى ان الخبراء أكدوا أن الركود الذى يعانى منه القطاع الغربى هو السبب فى تأخر حالة الانتعاش بالقطاع الشرقى .

كذلك جاء فى التقرير السنوى الاقتصادى لتوقعات عام ١٩٩٣ ان الفائض التجارى سينخفض بنسبة ٧٦٪ مع حلول ديسمبر ٩٣ ليصل إلى ٤٠٠ مليار مارك مقارنة بفائض مقداره ١,٧ مليار مارك فى ٩٢ ، ٥,٢ مليار مارك فى ٩١ ، حتى ان زعماء المعارضة فى ألمانيا هاجموا النتائج التى نشرها هذا التقرير ووصفوها بانها تعكس انهيارا وفوضى اقتصادية .

أعلن "كول" فى مطلع عام ٩٣ برنامجا لمواجهة التدهور الاقتصادى ويتضمن هذا البرنامج تعاون كل من الحكومة الفيدرالية وفقا لـ "ميثاق التضامن" مع المعارضة وحكومات الولايات الالمانية الـ ١٦ ونقابات العمال وارباب العمل وهو برنامج وضع بهدف دفع ثمن الوحدة واحياء اقتصاد القطاع الشرقى ولم يلق البرنامج ترحيبا حتى من الاحزاب الالمانية البرلمانية التى تدعم الائتلاف الحاكم بل واعلن البعض من الشطر الغربى انهم ليسو على استعداد للتخلى عن اى جزء من دخولهم من اجل دفع ثمن الوحدة اما ميزانية عام ٩٤ والتى اقرها مجلس الوزراء الالمانى فقد اثارت ردود فعل عنيفة فى اوساط المعارضة والنقابات العمالية التى

يهيمن على غالبيتها الحزب الاشتراكى المعارض حيث وصفتها نائبة رئيس الكتلة البرلمانية للحزب بأنها هجوم شامل على المكتسبات الاجتماعية التى تحققت منذ الحرب العالمية حتى الان وقد جاء فى التقرير الشهرى للبنك المركزى الألمانى ان البطالة فى غرب المانيا بلغت ٢,٤٥ مليون عاطل فى نهاية أكتوبر ٩٣ اى بزيادة قدرها ٥٣٠ الف مقارنة باكتوبر ٩٢ فى حين ارتفعت معدلات البطالة فى شرق المانيا بحوالى ٧٥ الف عاطل وبلغت ١,١٧ مليون وانخفض الدخل الضريبى بنسبة ٣٪ خلال نفس الفترة بسبب الركود الاقتصادى الامر الذى دفع الحكومة الفيدرالية إلى تمويل العجز باقتراض ٦٦,٥ مليون مارك ، وجاء فى نفس التقرير ان ارتفاع التحويلات النقدية لشرق المانيا وارتفاع تكاليف البطالة قد أديا إلى مضاعفة العجز النقدى للحكومة الفيدرالية فى الشهور العشرة الاولى من ٩٣ حيث ارتفع العجز إلى ٤٨,٥ مليار مقابل ٢٢ مليار فى ٩٢ .

إن الخروج من الأزمة الحالية يتطلب بشكل أساسى إصلاح الموازنة العامة للحكومة الفيدرالية وهو أمر يتوقف على إصلاح الموزانات العامة لحكومات الولايات الألمانية إلا أن تردى الأوضاع الاقتصادية بشكل عام ينعكس بالسلب على تلك الموزانات بسبب انخفاض حصيلة الضرائب نتيجة للإفلاس ، وهو الأمر الذى ادى إلى تراجع الإنتاج وبالتالى إلى تراجع قيمة حصيلة الضرائب .

تدبير الميزانية الاتحادية وإصلاحها يتطلب رفع الضرائب وتقليص الخدمات الاجتماعية وتوزيع الميزانية العامة بالعدل بين الأقاليم وهو أمر ترفضه أحزاب المعارضة ، وكذلك المواطنون خاصة رفع الضرائب وتقليص الخدمات الاجتماعية وجدير بالذكر هنا ان أحزاب المعارضة نجحت فى زيادة نسبة الخدمات الاجتماعية بمقدار ٣٪ فى عامى ٩٣ - ٩٤ .

إن هذه المؤشرات والنتائج تؤكد أن عملية التوحيد قد ترتب عليها اعباء مالية كبيرة تحملتها بالطبع الدولة الاتحادية وهى اعباء ترتب عليها - وسيترتب عليها - زيادة الضرائب وارتفاع الأسعار وزيادة التضخم وارتفاع معدلات البطالة بشكل افقد المواطن الالمانى فرحته بتلك الوحدة وأدى ذلك إلى حدوث إضرابات عمالية فى مايو ١٩٩٣ بسبب انخفاض أجور العمال فى الجزء الشرقى عن الجزء الغربى وزيادة معدل البطالة حيث تراجع ارباب العمل عن الالتزام بالاتفاق القاضى بزيادة مرتبات العمال بنسبة ٢٦٪ إذ تجاهل هذا الاتفاق اختلاف مستويات الانتاجية بين الاقتصادين فى غرب وشرق المانيا حيث تبلغ الاجور فى شرق المانيا ٧٠٪ من مستواها فى غرب المانيا الا ان الإنتاجية فى قطاعات الاعمال الهندسية والصلب والكهرباء أقل بمقدار ٧٠٪ من مستواها فى غرب المانيا ، ويقال ان الاداريين الشيوعيين السابقين هم الذين عقدوا هذا الاتفاق مع جمعية اصحاب الاعمال فى المانيا الغربية ونقابة "اى جى ميتال" (i.G. Metall) وانه لأسباب سياسية رغب الاداريون الشيوعيون فى اعطاء عمالهم أجورا مرتفعة بصرف النظر عن التكلفة ، ورغم كل التفسيرات الاقتصادية التى يتم الترويج لها لتبرير عدم التزام أرباب العمال بزيادة أجور العمال فى شرق المانيا بنسبة ٢٦٪ فان العمال فى الغرب خاصة عمال الصناعات الهندسية قد نظموا تظاهرات تأييدا لإضراب عمال الشرق .

ولكن هل هناك أسباب أخرى ساهمت فى رفع تكاليف الوحدة وتراجع فائدتها الاقتصادية ولو مؤقتا ؟ يمكننا القول هنا أن الأموال التى تم ضخها للقطاع الشرقى لم يكن هدفها الاساسى - أو بالأحرى الوحيد - هو إحداث تنمية وتطوير البنية الاقتصادية ولكن كانت هناك رغبة فى جنى الأرباح واستنزاف هذا القطاع ، فعلى سبيل المثال أشارت إحصاءات البنك التجارى الالمانى لعام ٩١ ان نسبة من الاموال التى تم ضخها إلى القطاع الشرقى تقدر بحوالى ٩٪ قد عادت ارباحها

إلى خزانات البنوك والشركات الالمانية الغربية اضافة إلى الاموال ذاتها ، والاكيد ان هذا حدث وربما بمعدلات اعلى فى الاعوام التالية اضافة إلى ان عملية الخصخصة الجارية فى القطاع الشرقى - وهى عملية تقوم بها وكالة الخصخصة الالمانية (الترويهاند) Treuhand والتى تم انشاؤها فى مارس ٩٠ فى ظل اخر حكومة شيوعية والمكلفة بانجاز عملية التحول إلى اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة وتحديث الشركات والمصانع - قد أعلنت أن إجمالى الدين المتوقع للتحويل إلى القطاع الخاص فى المانيا الشرقية سيصل إلى ٢٥٠ مليار مارك وهو رقم يعادل الادخارات المحلية لعام واحد ، واوضحت أن ذلك ليس خسارة بل هو استثمار من اجل مستقبل شرق المانيا والمانيا ككل وكانت ترويهاند قد اعلنت من قبل ان خسائرها فى يوليو ٩٠ وصلت إلى ٢٠٩ مليار مارك .

جدير بالذكر هنا ان لجنة متخصصة من الحزب الاشتراكى المعارض قد قامت بمراقبة جدول أعمال هذه المؤسسة وكشفت هذه العملية عن تهرب ضريبى تقدر قيمته بمبلغ ١٥٠ مليار مارك ، ويقول الحزب المعارض أن المؤسسة انحرفت عن الدور المكلفة به وهو البيع إلى القطاع الخاص كهيئة حكومية ضامنة وتحولت بدلا من ذلك إلى مؤسسة تجارية تقوم باعمال سمسرة غير شرعية ولها فضائح من اشهرها بيع شركة صناعية كبرى لبناء السفن لشركة هولندية مقابل عمولات ضخمة وتسهيلات مادية فى اسلوب السداد وبعدها اعلنت الشركة الهولندية افلاسها ، وقد وصل اللغط حول دور هذه المؤسسة وانحرافاتها أو بالدقة استنزافها للاموال فيما لا جدوى فيه إلى تنامى اتجاه يطالب بتحويلها إلى مؤسسة تجارية تخضع لنظم الدولة القانونية فيما يتعلق بالضرائب على ان تسدد كمرحلة أولى مبلغ ١٥٠ مليار قيمة الضرائب المهربة .

بناء على ما سبق رصده يمكننا القول بأن الحوكمة الالمانية تواجه عديدا من المشاكل بعضها يتعلق بانهيار البنية الاقتصادية فى الشطر الشرقى وهو انهيار ساهمت فيه المانيا الغربية باندفاعها فى تحويل الاقتصاد الشرقى إلى اقتصاد السوق بشكل متعجل وسريع ، مما أدى إلى تراجع الإنتاج وإفلاس العديد من الشركات وزيادة البطالة والبعض الاخر من المشاكل يتعلق بالركود الاقتصادى ذاته فى الشطر الغربى ربما بسبب التحويلات المالية الضخمة التى تمت إلى الشطر الشرقى .

إن الحكومة الألمانية ممزقة بين الاستجابة لمصالحها الداخلية وعلاج أزمتها الاقتصادية من خلال زيادة الادخار وهو ما يطلق عليه البعض تعزيز "سيكلوجية الادخار" سواء لدى القطاع العام أو الخاص او الافراد وهى عملية تتطلب الحفاظ على أسعار الفائدة مرتفعة لتشجيع الادخار ويواجه هذا التكتيك بالرفض من قبل المجموعة الأوربية حيث تمارس المجموعة ضغوطا على المانيا لخفض سعر الفائدة لكى تستقر آلية الصرف الاوربى الموحد وهو امر راوغت فيه المانيا طويلا حتى تشجع الادخار . كذلك واجهت الحكومة الالمانية اعتراضا من المجموعة الأوروبية على قرار كول بدعم الصناعات فى القطاع الشرقى ، ورفضت المجموعة خطة بون لدعم صناعة الصلب بمقدار ١,٢٣ مليار ، وكذلك على المستوى الداخلى هناك خلاف بشأن دعم الصناعات فالبعض يرى ان سياسة الدعم سياسة غير سليمة خاصة فى ظل الركود الاقتصادى والبعض الاخر مثل وزير الاقتصاد الألمانى نفسه يرى ان الحفاظ على المؤسسة الصناعية فى البلاد مسالة ضرورية لانه اذا انهارت الصناعات التقليدية فى القطاع الشرقى فلن يمكن إعادة بنائها مرة اخرى .

وعموما اذا فشلت الحكومة الالمانية فى الخروج بالاقتصاد الالمانى من محنته الحالية فإنه من المتوقع ان تستمر عملية الازمة المترتبة على الوحدة إلى ما بعد القرن الحالى كما يقول البعض ، ومع ذلك يبقى

السؤال هو : ماذا لو أن المانيا تمكنت من استعادة قواتها وحيوتها الاقتصادية وتنمية الشطر الشرقى وعادت إلى سابق عهدها ؟ هل ستتوجه إلى اوروبا الشرقية ام ستبقى ملتزمة باتفاقيات الوحدة الاوروبية ؟ وإلى أى حد أو أى مدى سيزيد نفوذها داخل المجموعة الأوروبية لو قررت ان تظل ضمن أعضائها ؟ .

العنف النازى فى ألمانيا يتصاعد

شهد عام ٩٣ تصاعد اعمال العنف والعنصرية ضد الاجانب المقيمين فى المانيا فقد تم الاعتداء على عدد كبير نسبيا من الاتراك المقيمين بالاضافة الى اعتداءات اخرى وقعت ضد جنسيات اخرى مختلفة ، ووصل عدد هذه الاعتداءات فى ابريل الى ٥٤٦ حادثة عنف ضد الاجانب. والملاحظة الاساسية هى انتقال حوادث العنف واتساعها بحيث شملت معظم الولايات الالمانية بعد ان كانت قاصرة من قبل علىالجزء الشرقى الذى كان يعانى من البطالة والقهر الاجتماعى الامر الذى يدل إما على ان هذه الاسباب اصبحت عامة داخل المانيا ، أو ان نشاط المنظمات النازية قد أصبح منظما وقادرا على توجيه ضربات فى أكثر من مكان لتشتيت قوى الأمن ، ولكن بصفة عامة لا يمكن فصل الاعتداءات على الاجانب عن الازمة الاقتصادية والركود الاقتصادى وازدياد البطالة ، ويرجع تركز موجة الاعتداء على الاتراك لاسباب ترتبط بحجم الجالية التركية فى المانيا وعلاقاتها بسوق العمل حيث يعيش حوالى ١,٨ مليون تركى مسلم من بين ٦,٥ مليون اجنبى فى المانيا ، ولذلك كان من السهل – أو بالأحرى فقد استسهل البعض – تفسير هذه الاعتداءات بأنها موجهة ضد المسلمين لمجرد كبر الجالية الاسلامية فى المانيا .

وبالنسبة للاتراك فإنهم يملكون قوة شرائية تتجاوز ٥٠ مليار مارك سنويا بالاضافة إلى عدد من المشروعات الاقتصادية التى توفر ١٢٥ الف فرصة عمل يبلغ حجمها السنوى ٢٥ مليار مارك ، وقد اثرت موجة العنف على العلاقات التركية – الالمانية ولكن ليس بالقدر الذى يسمح بتوتر العلاقات او انقطاعها حيث يوجد لكل طرف منهما مصالح مشتركة لايمكن التضحية بها نتيجة لمثل هذه الاعتداءات العنصرية خاصة بالنسبة لتركيا حيث تعتبر المانيا شريكا تجاريا هاما بالنسبة لها كما وأن تركيا فى سعيها للانضمام للمجموعة الاوربية تعتمد على دعم المانيا لها فى هذا الموضوع .

وبالرغم من أن "كول" قد أعلن رفضه لمثل هذه الاعتداءات ووصف موجة العنف هذه بأنها "فضيحة مؤكدة" مؤكدا ان حكومته ستبذل كل مافى وسعها لمعاقبة المسئولين عن هذه الحوادث اضافة الى تحسين وضع المواطنين الاتراك ودمجهم فى المجتمع الالمانى ، إلا أنه لم يسلم من النقد داخل المانيا بسبب موقفه المتهاون مع النازيين الجدد واصراره على وصف تلك الاعتداءات بانها حالات فردية وبالتالى التهوين من شأنها والابتعاد عن المواجهة والتصدى لمثل هذا التيار الفاشى ، ربما حرصا منه على أصوات اليمين الالمانى فى الانتخابات كما تعرض "كول" لنقد البعض الآخر بسبب قانون الجنسية الالمانى الذى حال دون ادماج الاجانب فى المجتمع الالمانى لانه يمنح الجنسية على أساس الدم وليس على أساس الميلاد والإقامة فى المانيا ، فاحفاد الالمان فى اى مكان لهم حق الجنسية الالمانية أما الاجنبى المولود على ارض المانيا والدافع للضرائب فليس له مثل هذا الحق.

وفى اطار تهدئة الاوضاع مع تركيا قام كول بزيارتها فى مايو ٩٣ بغرض تصفية الاجواء بين البلدين فى اعقاب الازمة التى نجمت عما تردد حول اسلوب استخدام تركيا للمساعدات العسكرية الالمانية فى ضرب

الاكراد المتمردين وقد وصلت هذه الأزمة إلى ذروتها عندما وصف الرئيس الراحل "تورجوت اوزال" سياسة كول تجاه تركيا "بأنها هتلرية جديدة" .

وفى محاولة تهدئة أخرى صرح كول بأن الاجانب مهمون فى الحياة الاقتصادية الالمانية وانهم دفعوا لخزينة الدولة عام ٩٢ مايزيد عن ٩٠ مليار مارك ضرائب واكد انه لايمكن تصور الاقتصاد الالمانى من دون النشاط الاجتماعى والاقتصادى لـ ٦,٥ مليون أجنبى يعيشون ويعملون فى البلاد ، وبالرغم من هذا الاعتراف إلا أن الاجانب وبالذات الاتراك لا يستطيعون ان يصبحوا مواطنين المان الا بعد تسديد رسوم باهظة والمرور بامتحان لغة وثقافة قاس وصعب إضافة إلى ان الحصول على الجنسية الألمانية يترتب عليه سقوط الجنسية الأصلية وهو أمر يرفضه الكثير من المهاجرين ، ونتيجة لهذه القيود المتشددة لم يحصل على الجنسية الالمانية فى الفترة من ٧٧ حتى ٩٠ سوى ١٣ الف تركى ، ويتعرض العمال الاتراك لاضطهاد داخل الشركات الخاصة وصف بانه اضطهاد قاس . وقد تدعم هذا الاضطهاد عندما أصدر وزير العمل الالمانىقرارا بعدم حصول الاجانب المقيمين فى المانيا على تصاريح العمل الا بعد اكتفاء الالمان بشغل الوظائف المتاحة وهو قرار يتعارض مع الاتفاقيات الثنائية بين المانيا والبلدان التى قدم منها العمال الاجانب .

ترتبط مشكلة العنف ضد الاجانب ارتباطا وثيقا بقوانين الجنسية وهى قوانين عنصرية فى مضمونها ، إضافة الى الازمة الاقتصادية بالطبع ومع ذلك فإن عددا من الاراء المعارضة داخل المحافظين فى الحزب الديمقراطى المسيحى والجناح البافارى داخله اضافة الى الاتحاد الاشتراكى المسيحى قد عارضوا اقتراح كول بدراسة قوانين الجنسية بهدف دمج الأجانب والاتراك فى المجتمع الالمانى بحجة ان تعديل القوانين قد يساهم فى خلق مجتمع متعدد الثقافات ، كذلك وافق البرلمان الالمانى فى مايو ٩٣ على قانون اللجوء السياسى الذى يشدد القيود على اللجوء الى المانيا ويحرم أبناء الدول المصنفة بأنها آمنة من حق اللجوء منها اوربا الشرقية وسوريا ومصر والهند .

وترتبط مشكلة العنف ضد الاجانب بتصاعد التيارات الفاشية اليمينية فى أوربا كلها فى مواجهة الأجانب ووفقا لتقرير حكومى المانى شهدت المانيا زيادة فى عدد النازيين الجدد بنسبة ٢٠٪ خلال عام واحد فقط ، وهناك حوالى ٤٠ الف عنصر من هؤلاء ينتمون الى ٧٦ منظمة ومن بينهم جماعة "الذئاب الرمادية اليمينية" وعددها ٧٣٠٠ عضو أغلبهم يتراوح سنهم مابين ١٦-٢٠سنة.

وفى المقابل يبلغ عدد اعضاء الجماعات الاسلامية المتطرفة ١٨ الف شخص يشكلون اكبر جبهة تطرف اجنبية فى البلاد اضافة الى ٤٢٠٠ ينتمون الى الجماعات اليسارية مثل جماعة ديف سول ، كذلك اشار تقرير وزير الداخلية الالمانية الى زيادة عدد المتطرفين الاكراد خلال عامى ٩١ وقدر عددهم فى ٩٢ بحوالى ٤٧٥٠ ، لكنه اشار الى تراجع عدد افراد الحركات التركية المتطرفة الى ٣٠ الف شخص ومن ابرز الحركات التركية المتطرفة ذات الاتجاه الإسلامى ، اتحاد الهيئات الاسلامية ونتيجة لممارسة هذه المنظمات العنف ضد بعضها على الاراضى الالمانية قامت الحكومة الالمانية بفرض الحظر على ٣٦ منظمة متشددة من ضمنها حزب العمال الكردستانى . وفى اطار اجراءات الحكومة لوقف نزيف الاعتداءات العنصرية ضد الاجانب فى المانيا بشكل امنى فرضت الحكومة حظرا على نشاط ٥ احزاب نازية ولكن لايزال الحزب الجمهورى المناهض للاجانب بعيدا عن الحظر لأنه يشكل اكبر تكتل يمينى فى المانيا.

وبعيدا عن الجهد الحكومى فى مواجهة احداث العنف فقد شهدت المانيا نشاطا سياسيا مكثفا من قبل القوى الديمقراطية واليسارية فى مواجهة العنف اليمينى النازى

المعاد للأجانب حيث قامت العديد من المظاهرات اتسم بعضها بالعنف ايضا فى مواجهة النازيين الجدد او رجال البوليس .

وبشكل عام لايمكن رد احداث العنف ضد الاجانب فى المانيا الى عامل واحد هو العداء للاسلام والمسلمين كما حاول البعض تفسير الامر ، لكنها حاله عداء عنصرية ضد الاجانب تجتاح اوربا بشكل عام ونتيجة لأن الجالية الاسلامية هي اكبر الجاليات المهاجرة سواء في المانيا او فرنسا او انجلترا فقد كان من السهل ان يرد البعض هذه الاعتداءات إلى عامل الدين ، يبقى العامل الاساسي المؤثر والمحرك لذلك هو استثمار التيار اليمينى للازمات الاقتصادية فى ظل غياب اليسار بحكم عجزه أو بحكم ما تعرض له من اضطهاد ارجاع أسباب تفشى البطاله في صفوف المواطنين الى زيادة العمالة الاجنبية الامر الذى يخلق حالة من العداء ضد هؤلاء الاجانب يعمق منها بالطبع النظرة العنصرية التى يروج لها اليمين وينظر بمقتضاها المواطن الالماني أو الاوربي إلى الاخرين بوصفهم متخلفين وسببا فى حالة البطالة التى يعانى منها ، وقد ساعد على نمو التيار الفاشى ايضا ممارسات المتطرفين الاسلاميين والاتراك لبعض الاعمال العنيفة على الاراضى الالمانية والاوربية ، الامر الذى زاد من شعور العداء تجاههم في هذه المجتمعات والتى كثيرا مايتم وصفها من قبل هولاء المتطرفين الإسلاميين بانها مجتمعات - كافرة - والاكيد ان هذا الوصف يعتبر استفزازا مباشرا لمشاعر الوروبيين ولذا فلن يتم قبوله من قبل المواطنين الغربيين بالذات وان هولاء "المؤمنين" الإسلاميين يصرون رغم تكفيرهم لمجتمعات الغرب على العيش فى كنف هذا الغرب بل ويحتكمون إلى قوانين الهجرة وحق اللجوء السياسى وكافة التشريعات الديموقراطية وهى - كما نعرف - قوانين وضيعة مخالفة للشريعة من وجهة نظرهم ، ومثل هذا الصراخ الهستيرى المعادى للغرب لانه "ديموقراطى" والمتناقض مع التمتع بميزات الغرب الديموقراطية يثير استفزاز وكراهة المواطن الأوروبى العادى ويدفعه إلى التعاطف مع طرد كل المسلمين بعد ان غاب عن سمع المواطن العادى فى الغرب - عن سوء نية وقصد من قبل اليمين فى الغرب والشرق معا - أصوات القوى الديموقراطية فى بلادنا تلك الأصوات التى يدين بعضها بالإيمان والولاء لهذا الدين أو ذاك المذهب عن قناعة لا عن تعصب ، حيث لم تعتد هذه الأصوات - ولن تعتاد - التربح من خلال تدينها .

ان اليمين فى الغرب يسعى للمبالغة فى تصوير قوة اليمين فى الشرق حتى يزداد هو نفسه قوة ، وبينما يتبادل الطرفان السباب فى العلن فان التنسيق بينهما يدور سرا على قدم وساق ، إذا يجمع بينهما عداء أصيل وعميق للإنسان وإيمان مطلق بأنهم هم وحدهم القادرون على السيطرة عليه ، وإلا فاإه سيدمر نفسه إذا ما ترك لمفاسد الديموقراطية ! .

٣ اليابان من الفساد إلى التغيير

تعتبر التجربة اليابانية وما وصلت اليه من تطور اقتصادى كبير محل انظار العديد من البلدان ، وربما تكون مصر من اكثر البلدان المعنية بتأمل هذه التجربة جيدا خاصة وان البلدين شرعا فى وقت واحد تقريبا فى بناء الدولة الحديثة وإحداث النهضة ، هنا على يد محمد على وهناك على يد الامبراطور ميجى حيث اعتمد كلاهما فى بناء النهضة على ثلاثية التعليم والاقتصاد والعسكرية ، وإذا كان محمد على قد تم قطع الطريق عليه مبكرا بـ تحالف القوى الاوروبية ضده وهزيمته مما أدى إلى تراجع مشروعه النهضوى ، فإن اليابان قد استطاعت ان تواصل مسيرتها حين وضع الامبراطور ميجى دستورا للبلاد عام ١٨٨٩ استمر العمل به حتى هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، وقد وطد هذا الدستور ظاهرة الوفاق التام بين رجال السياسة ورجال المال ، وهى الظاهرة التى لا زالت قائمة حتى الآن.

وساعد اليابان على تعزيز مكانتها توسعها فى البلاد المحيطة بها - دون ان تتصدى لها قوى خارجية - كما ساعدها أيضا وعلى نحو خاص انتصارها على الصين فى أواخر القرن الماضى ، وحصولها على امتيازات فى كوريا ثم انتصارها على روسيا فى عام ١٩٠٥ ، وبذلك ظهرت اليابان كقوة جديدة منافسة للدول الكبرى فى مجال الاستعمار .

وبدخول اليابان الحرب العالمية الاولى كحليف لانجلترا ضد المانيا استطاعت اليابان ان تحل محل المانيا فى مناطق نفوذها فى الصين ، وأن توسع من نشاطها التجارى مع دول الحلفاء اضافة الى الدول الآسيوية الأمر الذى أدى إلى نمو الصادرات اليابانية لدول العالم واتساع الانتاج اليابانى وتبلور طبقة عاملة صناعية حديثة ، وهذا النمو اليابانى خاصة فى الصين رأت فيه الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها فى آسيا ووصل الأمر فى النهاية الى اشتراك اليابان فى الحرب العالمية الثانية ضمن دول المحور حيث انتهى ذلك إلى النهاية المأساوية المعروفة عندما قصفت الطائرات الأمريكية هيروشيما وناجازاكى بالقنابل الذرية عام ١٩٤٥ ، ومنذ هذا التاريخ تم اخضاع اليابان ونزع سلاحها وحرم عليها أن تمارس القتال وبالتالى تم تحجيم دورها الخارجى .

وبعد أن تم تقليم اظافرها العسكرية منحت الاستقلال فى اوائل الخمسينات ، ووضع لها دستور جديد تحت اشراف امريكى حرم عليها الاعمال العسكرية فى الخارج ووضع اليابان تحت السيطرة والحماية الامريكية .

وبرغم وجود التعددية الحزبية منذ صياغة الدستور فإن الحزب الديمقراطى الليبرالى تولى حكم البلاد منذ عام ١٩٥٥ حتى هزيمته فى ١٩٩٣ ، وتحت حكم هذا الحزب تحولت اليابان من قوة مهزومة الى بلد يتمتع بالتفوق الاقتصادى والتكنولوجى ، حيث اعتمد هذا الحزب فى حكمه على تحالف الصناعيين والبيروقراطيين والسياسيين وتميز بأنه كان يضم كتلا سياسية عددها ٦ كتل فكان يتم تنحية الكتلة التى تخطىء لتحل محلها كتلة أخرى الأمر الذى دفع بعض المراقبين الى وصف ذلك الحزب بأنه كونفدرالية تيارات وقوى ومواقع ونفوذ .

وبرغم أن هذا التحالف السياسى مكن الحزب من البقاء طوال هذه المدة فى الحكم ، إلا أنه خلف نوعا من الفساد السياسى والمالى وبدأت الفضائح المالية والرشاوى والدعم المالى لرجالات الحزب تؤثر على موقفه السياسى امام القوى السياسية الأخرى خاصة وان هناك قوى جديدة كانت تتطلع الى ان تلعب اليابان دورا جديدا يوازى طموحاتها

الجديدة بما فيها الطموحات العسكرية وهى قوى تحركت منذ الثمانينات داخل الحزب نفسه فى اتجاه خصخصة القطاع العام : كالسكك الحديدية ، وتغيير نظام الانتخابات ، وتعديل الدستور الذى يمنع العمل العسكرى الخارجى لتصبح لهم حرية اكثر فى الحركة كرأسمالية جديدة لها طموحاتها المتنوعة بما فيها الطموحات العسكرية .

وفى ظل المتغيرات الدولية الجديدة بدأت هذه القوى تدعو الى خروج اليابان للعالم ولعب دور سياسى خارجى يتناسب مع قوتها الاقتصادية ويلبى متطلبات النظام الدولى الجديد الذى تسعى امريكا الى تشكيله وصياغته وهى عملية تحتاج الى اعادة تشكيل وصياغة على المستوى الداخلى أيضا .

من هنا كان لابد وأن تنال اليابان أيضا قدرا من التغيير داخليا يمكنها من المشاركة فى صياغة النظام الدولى الجديد ولو من خلال دفع فواتير هذا النظام وفقا للرغبات الأمريكية ، أو من خلال ان تلعب اليابان نفسها دورا مباشرا سياسيا وعسكريا على المستوى الدولى يوازى قوتها الاقتصادية ويوافق طموح القوى الداخلية الجديدة الساعية الى السير بشكل مستقل ومتميز عن السياسة الأمريكية ، ولذلك كان لابد وان تنتقل التعددية الحزبية اليابانية التى لم تعرف تداولا للسلطة خارج الحزب الليبرالى طوال الفترة الماضية الى تعددية حزبية حقيقية يتم فيها تداول السلطة لافساح المجال امام قوى أخرى - خرج بعضها من الحزب ذاته - ومفاهيم جديدة سيكون لها اثرها على مجمل البلدان الآسيوية .

وإذا كانت بعض بلدان العالم فى الجنوب تشهد ما يسمونه بـ اعادة الهيكلة الاقتصادية للدخول فى حظيرة النظام العالمى الجديد وارساء قواعد ما يعرف بـ التعددية السياسية فإن اليابان لم يكن ينقصها إلا ان تحول التعددية السياسية الشكلية - أو الآسيوية على حد تعبير البعض - الى تعددية حقيقية ، وكان ذلك ما حدث فى انتخابات اليابان الأخيرة بعد ان تفجرت قضايا الفساد والرشوة ، حيث بدأت حكومة الحزب الحاكم عامها وهى متهمة بفضيحة رشوة تورط فيها أحد اقطاب الحزب وقد دفعت هذه الفضيحة اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية الى القول بأن الحزب الحاكم والفساد المرتبط به من اكبر المشكلات التى تواجه اليابان ، ثم تلتها فضيحة فساد أكبر فى ابريل كان بطلها "كاتيمارو" وهو القطب الملقب فى دوائر الحكم بـ "صانع الملوك" على مدى السنوات الماضية.

قام "ميازاوا" رئيس الوزراء اليابانى بتغييرات وزارية فى حكومته فى محاولة منه لتحسين صورة نظامه السياسى كما قام بجولة فى دول جنوب شرق آسيا بهدف الاستماع الى وجهه نظر تلك الدول المعروفة باسم مجموعة الاسيان بهدف طرح وجهة نظرها فى قمة الدول السبع الصناعية وكذلك بهدف جس نبض تلك الدول تجاه دور سياسى يابانى اكبر فى المنطقة كما اقترح "ميازاوا" تعديلات دستورية هامة تكفل استعداد اليابان للمساهمة بشكل كامل فى عمليات حفظ السلام مع تأكيده على اهمية الوجود الأمريكى لتحقيق الأمن الاقليمى ورفض بلاده لأن تكون قوة عسكرية ورغم كل هذه الإنجازات فإن ذلك لم يرض طموح القوى الجديدة الداعية إلى أن يكون لليابان دور قيادى فيما يتعلق بأمن اسيا من خلال اقامة نظام امن اقليمى والبحث فى إمكانية عدم الاعتماد على الولايات المتحدة بصفة عامة فيما يتعلق بأمن اسيا .

ومع تزايد الضغوط لتطبيق الاصلاحات السياسية وتزايد المصاعب التى يواجهها رئيس الوزراء مع الاجنحة الستة بشأن هذه الاصلاحات التى تدور اساسا حول النظام الانتخابى المسئول عن تفشى الفساد فى الحكومة ، طرح حزب كومينو البوذى المعارض اقتراحا فى ٦/١٥ بسحب الثقة من الحكومة ووافق البرلمان على هذا الاقتراح باغلبية ٢٥٥ صوتا مقابل ٢٢٠ وغياب ١٦ عضوا من الحزب الحاكم عن جلسة الاقتراع

وبذلك تم حل البرلمان وجرت الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة في نفس الوقت الذى استمر فيه مسلسل فضائح الفساد والرشوة التى تتعلق اساسا بمساهمات مالية غير مشروعة من شركات فى حملة الحزب الحاكم الانتخابية .

ومع حدوث انشقاقات داخل الحزب الحاكم وقيام تحالفات بين المعارضة اليابانية والمنشقين بدأ الحديث عن القيادة الجديدة فى اليابان وبدأت هذه القيادات تصرح بانها على قناعة برسالة امريكا الاقتصادية ، وبدأت بعض الأصوات تؤكد ان الولايات المتحدة تؤيد وتدعم الاحزاب المنشقة وترغب فى وصولها للحكم .

وجاءت نتيجة الانتخابات لتضع نهاية لاحتكار الحزب الليبرالى الديمقراطى حيث فقد الاغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة كذلك فقد الحزب الاشتراكى عددا كبيرا من المقاعد التى اعتاد الحصول عليها فى السابق ، وارجع بعض المراقبين ذلك الى رفض الحزب الاشتراكى لبرنامج ارسال قوات يابانية للخارج والمطالبة بتسريح الجيش وهو أمر الى حد ما يتعارض مع المزاج العام للناخبين اليابانيين الذين يطمحون فى لعب دور اكبر على الساحة الدولية .

وقد تشكلت الحكومة اليابانية الجديدة من ائتلاف ضم سبعة احزاب منها الحزب الاشتراكى الديمقراطى (٧٠ مقعدا) وحزب اليابان الجديد (٣٦ مقعدا) والتجديد (٥٥ مقعدا) والحكومة النظيفة (٥١ مقعدا) والديمقراطى الاجتماعى (١٥ مقعدا) والملاحظ ان حزب اليابان الجديد هو القلب النابض لهذا الائتلاف ، لذلك لم يكن غريبا ان يترأس الوزارة الجديدة "هوسوكاو" رئيس الحزب وقد ضمت هذه الوزارة ايضا زعماء الاحزاب السبعة فى الائتلاف الحاكم الجديد كما احتلت المرأة فى التشكيل الوزارى ثلاثة مقاعد هى التعليم والتخطيط الاقتصادى والبيئة لأول مرة فى تاريخ اليابان ، كذلك ترأست البرلمان سيدة هى زعيمة الحزب الاشتراكى .

ركزت اليابان فى توجهاتها الخارجية عام ١٩٩٣ على الدول الآسيوية ، وبدا ذلك واضحا من خلال زيارة ميازوا فى مطلع العام لاربع دول آسيوية هى ماليزيا واندونيسيا وتايلاند وبروناوى وهى الزيارة التى كانت بمثابة جس نبض لهذه الدول بخصوص الدور اليابانى فى المنطقة ، كما وعدت اليابان بتقديم مساعدات الى دول آسيا الوسطى ، ودعت الى انشاء منتدى آسيوى لمساعدة فيتنام ولاوس وكمبوديا كذلك شاركت فى قوات حفظ السلام الدولية فى كمبوديا ومن قبل فى موزمبيق كما وعدت بزيادة مساعداتها لدول العالم الثالث بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة الممتدة من ٩٣ الى ١٩٩٧ الأمر الذى يؤكد رغبة اليابان فى ان تلعب دورا خارجيا يوازى قوتها الاقتصادية وهو ما عبر عنه "هوسوكاو" فيما بعد بقوله ان اليابان تتطلع لدور عالمى فعال ، وأكد تمسكه بالاصلاح السياسى وتعديل النظام الانتخابى بشكل جذرى وبذل اقصى جهد لضمان موافقة مجلس الشيوخ على قوانين الاصلاح السياسى والانتخابى ، وأعلن أن حكومته ستعمل على اصدار قوانين لمحاربة الفساد وستفرض حظرا على الشركات فى تقديم التبرعات السياسية .

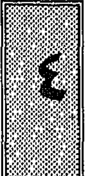
يمكننا القول بأن الانتخابات النيابية والاحداث التى سبقتها والتى اعقبتها ارتبطت برغبة قطاعات واسعة من النخبة السياسية الحاكمة فى اليابان فى لعب دور دولى اكبر سواء من الناحية الاقتصادية ، او من الناحيتين السياسية والعسكرية ، وقد اكتشفت هذه القطاعات منذ فترة مبكرة نسبيا ان ذلك يتطلب احداث تغيرات داخلية تمهد الطريق الى الدخول فى النظام الدولى الجديد الذى هو فى حالة سيولة بعد نهاية الحرب الباردة ، وهذه الأصوات الداعية إلى دور يابانى أكبر لا تستند إلى قوة اليابان الاقتصادية فحسب بل تستند أيضا إلى غياب الاتحاد السوفيتى الذى يعنى من ناحية عدم وجود خطر ماحق يجعل التحالف الأمريكى - اليابانى قدرا لا فكاك منه بالذات فى ظل شروط هذا التحالف التى قد

تكون مجحفة لليابانيين ، ومن ناحية أخرى فان غياب الاتحاد السوفيتي يفسح الطريق أمام إعادة تقسيم العالم بالنسبة لقوى التحالف الغربى التى انتصرت فى الحرب الباردة ومن بين هذه القوى تحتل اليابان مكانة خاصة بسبب دورها المتميز فى هذا الصدد بالذات على الصعيد الاقتصادى .

لقد اكتشفت هذه القطاعات المتواثبة إلى جنى ثمار الانتصار ان هناك ضرورة لفك التحالف ولو بشكل جزئى بين الصناعيين والبيروقراطيين والسياسيين لافساح المجال امام نخبة جديدة من داخل الطبقات المالكة - الحاكمة نفسها تلعب الدور الجديد المنشود دون ان تحدث تغييرا جذريا فى التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للنظام ، ولكن الملاحظ ان النخبة الجديدة التى ظهرت تحت وطأة هذه الضرورة على عجلة وبدون نضج كاف تمثل جيلا جديدا من السياسيين تختلف مشاربهم الفكرية وتتعدد جذورهم الفكرية ما بين الدينية ، والاشتراكية والمحافظة وتظل هناك كثير من النقاط محل خلاف فيما بينهم مثل رفض الحزب الاشتراكى ارسال قوات يابانية للخارج ومطالبته بتسريح الجيش وهى نقطة جعلته يخسر بعض المقاعد فى الانتخابات الأخيرة لكنها لم تمنعه من التنسيق مع حزب العدل البوذى اليمينى الذى حصل على ٥١ مقعدا ، بصفة عامة وبالرغم من اختلاف الجذور الفكرية وبالتالى اختلاف التوجهات فان رائحة الفساد التى زكمت انوف الناخبين هى التى جعلتهم يمنحون اصواتهم لهذه القوى الجديدة التى باتت لا يجمعها سوى هدف واحد مشترك هو محاربة الفساد وتحويل اليابان من مجرد قوة اقتصادية الى قوة سياسية فاعلة ذات صلاحيات ومسئوليات اكبر على المستوى الخارجي توازى وتساوى مسئولياتها الاقتصادية ايضا ، وذلك من خلال حصولها على العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، أو من خلال السماح لجنودها بالعمل والمشاركة فى المهام الدولية خاصة فى مجالها الحيوى القديم - والذى من خلاله حققت نهضتها - بحيث يكون ذلك مقدمة لبناء جيش يابانى ، وتلك التطلعات جعلت البعض من الذين اعتادوا اللعب والعيش على التناقضات بين القطبين السابقين يقولون - أو بالأحرى يتمنون - أن تكون هذه التوجهات الجديدة لليابان محل اعتراض وتعارض مع السياسية الأمريكية ، وهو الأمر الذى يجعلنا نتساءل حول ما إذا كانت تلك التطلعات والدور الجديد المرتقب لليابان سيتم بعيدا عن الرغبة الأمريكية والإشراف الأمريكى أم أنه سيتم تحت رعاية أمريكا وإشرافها وتوجيهاتها ؟ وهل سيكون هذا الدور متعارضا مع الرغبات الأمريكية أم مكملا وداعما لها بحيث يساعد ذلك على ترسيخ النظام العالمى ؟! .

الولايات المتحدة الأمريكية تريد من النظام العالمى الجديد أن يكون تحت سيطرة نفس التحالف الغربى الذى حقق انتصارا تاريخيا فى الحرب الباردة على الاتحاد السوفيتى ، والمعروف ان هذا التحالف كان بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لا بحكم قوتها الاقتصادية - رغم أهمية ذلك - ولكن بحكم قوتها العسكرية الرادعة أساسا ، وقد حافظت الولايات المتحدة على تفوقها العسكرى ، لا على الاتحاد السوفيتى فحسب ، بان الحرب الباردة ولكن حافظت أيضا على تفوقها العسكرى على حلفائها من يابانيين أو المان أو أوروبيين وأصرت على معاملة كل من المانيا واليابان باعتبارهما مهزومين وتابعين للسيطرة العسكرية الأمريكية بشكل مباشر رغم أهمية الدور الذى لعبوه فى التحالف الغربى ، وأغلب الظن ان هذه الصيغة الأمريكية بعد انهيار "الفزاعة" السوفيتية لن تكون مقبولة على الأقل من قطاعات واسعة داخل النخبة اليابانية ، كما انه من طبائع الأمور أيضا وفى المقابل ان تتطلع القوى الاقتصادية اليابانية الهائلة إلى دور سياسى متميز ومستقل عن الهيمنة الأمريكية ، لكنه ليس من المنطقى أيضا ان يؤدى هذا التعارض فى الرؤى والمصالح بين الولايات

المتحدة واليابان إلى صدام حاد بينهما إذ ستظل المنافسة أو الصراع بينهما فى الأغلب ، محكومة بهذا القدر الكبير من ارتباط مصالحهما عبر الشركات العملاقة أو من خلال التبادل التجارى الواسع .



أوروبا تنجح فى إنجاز وحدتها النقدية ... ولكن

مدخل

كان ظهور ما عرف بنظام برايتون وودز النقدى عام ٤٦ وماتلاه من تأسيس صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، إعلانا عن تراجع الدور القيادى الاوربى للنظام الاقتصادى العالمى وتولى امريكا قيادة هذا النظام .

ومنذ هذه الفترة لم تتوان اوربا عن اعادة بناء نفسها والخروج من محنة الحرب فى محاولة منها لاستعادة دورها ومكانتها الاقتصادية من جديد ، وقد اتخذ هذا السعى عدة اشكال ومسارات متعددة تجلى فى تكوين تنظيمات جماعية تمهد الطريق امام العمل المشترك على الصعيد الاقتصادى والامنى ثم السياسى فيما بعد ، وفى هذا السياق تكونت المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادى ، واتحاد غرب اوربا ، ومعاهدة الدفاع المشترك فى عام ١٩٤٨ اكما تم تشكيل مجلس اوربا فى عام ١٩٤٩ والجماعة الاوربية للصلب والفحم عام ١٩٥١ واخيرا نواة الجماعة الاوربية الحالية فى عام ١٩٥٧ وقد تشكلت هذه النواة فى ذلك الوقت من ست دول اوربية ضمت فرنسا والمانيا الغربية وبلجيكا وايطاليا وهولندا ولوكسمبورج فيما عرف بمعاهدة روما التى توسعت فيما بعد ووصلت الى شكلها الحالى لتختتم تلك المسيرة بمعاهدة ماستريخت .

وعلى هذا يمكننات القول بأن فكرة توحيد المجموعة الاوربية قد ظهرت منذ بدأت اوربا فى تكوين تجمعاتها الاقتصادية وذلك بغرض تطوير اوضاعها الاقتصادية وزيادة معدلات النمو داخل بلدان المجموعة من خلال خلق سوق موحدة تسمح بحرية تبادل السلع وانتقال الاموال بين بلدانها لزيادة معدلات الاستثمار وخلق سياسة اقتصادية موحدة ، وكان مجال الزراعة هو اول المجالات التى بدأ فيها ممارسة السياسة الاقتصادية الموحدة .

وإذا كان هذا السعى الاوربى قد جاء كرد فعل على الاوضاع الدولية التى استقرت عقب الحرب الثانية والتى نتج عنها تراجع الدور الاقتصادى الاوربى وصعود امريكا لمركز القيادة ، فإن ذلك السعى ايضا لم يكن منفصلا ولا بعيدا عن ظهور مجموعة البلدان الاشتراكية فى اوربا الشرقية كقوة جديدة منافسة ومايترتب على ذلك من احتمالات صراع او مواجهة بين هاتين الكتلتين على ارض اوربا الامر الذى دفع اوربا الغربية وبالذات مجموعة الدول الاساسية فيها الى التنسيق فيما بينها لبناء نظام مشترك فى مجال الأمن والاقتصاد .

والملاحظ ان الولايات المتحدة لم تعترض على - بل شجعت وفقا لمؤشرات عدة - جهود دول غرب أوروبا الرامية لتوحيد قدراتها ووجهتها ، على اعتبار ان هذه الجهود الأوروبية فى ظل الحرب الباردة كانت من ناحية تسلم وعلى نحو كامل تقريبا بسيادة الولايات المتحدة وأحقيتها فى قيادة التحالف الغربى ، ومن ناحية أخرى كانت هذه التجمعات الأوروبية تساعد الولايات المتحدة على وضع أوروبا تحت الهيمنة الأمريكية بعد ان يكون من الصعوبة بمكان ان تستقل إحدى الدول الأوروبية بموقفها الاقتصادى أو السياسى أو الأمنى فى الوقت الذى تضطرها فيه عضويتها فى هذه التجمعات إلى الالتزام بقيود والتزامات متنوعة .

النقود مفتاح الوحدة

مع انهيار نظام برايتون وودز النقدى عام ١٩٧١ عمت حالة من الفوضى النقدية فى العالم تمثلت فى عدم السيطرة على شكل التضخم والحركة الدولية لرؤوس الاموال ، ومن هنا ظهر الاهتمام بالوحدة النقدية لدى دول اوربا الغربية بهدف تحقيق التوازن لعملاتها امام الدولار وتحقيق الاستقرار النقدى بينها كخطوة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى .

وفى هذا السياق قدمت اللجنة المكلفة ببحث تفاصيل الوحدة الاقتصادية والنقدية تقريرا فى أكتوبر ١٩٧٠ حددت فيه الخطوات اللازمة لذلك ، وطالبت بنقل بعض الاختصاصات القومية فى مسائل النقد الى هيئة مستقلة فوق الدول ، وذلك بانشاء مركز موحد للسياسة الاقتصادية يحقق مصلحة المجموعة ويضع نظاما مشتركا للبنوك المركزية فى دول السوق الست انذاك ، وفى مرحلة لاحقة وتحديدا فى عام ١٩٧٣ انضمت إلى دول السوق انجلترا والدنمارك وايرلندا ثم انضمت اليونان فى ١٩٨١وأخيرا انضمت أيضا فى الفترة الأخيرة كل من أسبانيا والبرتغال بعد أن كان الصندوق الاوربى الاقليمى قد بدأ منذ عام ١٩٧٥ العمل على تقليل الفجوة بين اقتصادياتها المتخلفة وباقى اقتصاديات دول السوق .

وبموافقة مجلس وزراء السوق فى أوائل ٧١ على ماتضمنه التقرير توصل المجلس الى تنفيذ مجموعة من التوصيات على ثلاث مراحل :

الاولى : تبدأ من أول يناير ١٩٧٢ ومدتها ٣ سنوات يتم خلالها الحد من تقلبات سعر الصرف بين الدول الاعضاء من خلال تدخل البنوك المركزية للاحتفاظ بالحدود المقررة فى اسواق سعر الصرف بحيث تكون اقل من الحد الذى حددته اتفاقية صندوق النقد الدولى كما يتم فى نفس المرحلة تنسيق السياسيات الضريبية والغاء القيود على حركة رؤوس الاموال الدولية ودعم تنسيق السياسة النقدية والائتمانية .

الثانية : وتبدأ من ١٩٧٥ ومدتها خمس سنوات يتم خلالها انشاء الصندوق الاحتياطى الاوربى على ان ينقل اليه جزء من احتياطات الذهب والعملات الاجنبية .

الثالثة : تتداخل مع المرحلة الثانية ويتوقف العمل بها على الظروف الاقتصادية والشروط التى ستنضم بها الدول التى تقدمت بطلب عضوية على ان تكون مدة هذه المرحلة الفترة المتبقية حتى عام ١٩٨٠.

وفى عام ٧٩ تم انشاء نظام النقد الاوربى وآلية سعر الصرف كبديل مناسب للنظام النقدى الدولى بغرض الحفاظ على اسعار الصرف للعملات المشتركة والحد من تذبذبها وتم بمقتضى هذا النظام انشاء وحدة النقد الاوربية .

EUROPEAN CARRENCY UNIT

وهى عبارة عن سلة عملات تتكون من الاوزان النسبية لعملات الدول الاعضاء (وإن كانت كل من البرتغال واليونان لم تنضما بعد الى تلك الالية بينما انضمت اسبانيا فى يونيو ٨٩ وبريطانيا فى اكتوبر ١٩٩٠) وقد وضعت المجموعة الاوربية عدة معايير يجب ان تتوافر فى أى من عملات دول المجموعة قبل اشتراكها فى وحدة النقد (E.C.U) منها : ألاتزيد معدل التضخم عن ١,٥٪ وذلك بهدف التأكد من استقرار الأسعار وأن يكون عجز الموازنة أقل من ٣٪ من إجمالى الناتج القومى والا يتعدى الدين المحلى ٦٠٪ من إجمالىالناتج القومى ، كما يجب أن تكون العملة مستقرة لمدة عامين سابقين وألا يتجاوز تذبذبها نسبة ٢٥ر٢ من آلية سعر الصرف اضافة الى تحديد اسعار الفائدة طويلة الاجل بحيث لايتجاوز ارتفاعها نقطتين مئويتين عن متوسط معدل الفائدة فى ثلاث دول من المجموعة ، وهو امر لم تلتزم به المانيا للان ، وعلى هذا الأساس شكل المجلس الأوربى

لجنة برئاسة "جاك ديلور" رئيس لجنة الاتحاد الاوربى فى يونيو ٨٨ تضم محافظى البنوك المركزية ، وقد اعد ديلور تقريرا ضمنه اقتراحا بأن يتم تحقيق الاتحاد النقدى والاقتصادى على ثلاث مراحل دون تحديد مدة لأية مرحلة وقد وصف التقرير هذا الاتحاد بأنه سوق واحدة يمكن ان ينتقل داخلها الاشخاص والسلع والخدمات ورؤس الاموال بجدية تامة فى ظل تنسيق كاف بين السياسات الاقتصادية .

المرحلة الاولى : وتبدأ من يوليو ١٩٩٠ ويتم خلالها تحقيق المزيد من تقارب الاداء الاقتصادى من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية وادخال عملات المجموعة المعومة ضمن آلية سعر الصرف الخاصة بنظام النقد الاوربى .

المرحلة الثانية : وهى بمثابة مرحلة انتقالية تحقق المزيد من التقارب فى الاداء الاقتصادى مع انشاء المؤسسة النقدية الاوربية التى تعمل على تعميق التنسيق فى السياسات النقدية كما تقوم بتقديم التوصيات للحكومة الوطنية إذا ما كان هناك تهديد للاستقرار النقدى .

المرحلة الثالثة : يتم فيها الغاء المؤسسة النقدية ويحل محلها البنك المركزى الاوربى وبعد ذلك يتم الانتقال الى سياسة نقدية موحدة ويتم الغاء اسعار الصرف بين عملات دول المجموعة ، وبالوصول الى هذه المرحلة تكون البنوك المركزية المحلية مجرد مكاتب للبنك المركزى الاوربى .

ظاهريا حظى هذا التقرير بتأييد معظم الدول باستثناء بريطانيا التى ابدت معارضة واضحة وصريحة تتعلق بالمرحلتين الثانية والثالثة ، لأن ذلك يعنى التخلى عن السيادة الوطنية فى وضع السياسات الائتمانية والنقدية والمصرفية ، اضافة الى ان التوحيد النقدى سيكون له اثاره السلبية على العملات القوية كالاسترلينى والمارك ، ويمكن القول بأن المانيا والدانمارك كان لهما تحفظات مشابهة للتحفظات البريطانية وان لم يعلنا ذلك صراحة فى حينه ، لكن الدانمارك أعلنت فيما بعد نفس التحفظات وتم اعفاؤها من الالتزام ببعض النقاط .

أما البلاد ذات العملات الضعيفة كفرنسا وايطاليا واسبانيا فقد رحبت بهذا الإجراء لما فى ذلك من فائدة لعملاتها .

وفى محاولة لتجاوز نقطة الخلاف هذه وضعت المفوضية الاوربية خطة جديدة تبنت جميع بنود تقرير ديلور باستثناء البند المتعلق بالاجراءات والقوانين النقدية المركزية الخاصة بمتابعة ومراجعة السياسة المالية للدول الاعضاء ، كما توصل وزراء مالية الجماعة بالاشتراك مع ممثلى البنوك المركزية الى اتفاق تضمن عدة مقترحات اهمها خلق نظام اوربى للمصارف المركزية على غرار البنك المركزى الالمانى يقوم بالتحكم فى الاوضاع المالية الاوربية يوميا ، على أن يكون لهذا البنك استقلالية سياسية ، وان يلتزم بمكافحة التضخم كما تم الاتفاق حول مسؤلية الحكومات الاوربية عن تمويل العجز فى الموازنات من خلال الاقتراض الزائد مما قد يترتب عليه تأثيرات سلبية على اقتصاديات باقى دول المجموعة ، ولكن ظهر اختلاف يتعلق بكيفية معاقبة الدول التى ترفض تحجيم إنفاقها ، وأيضا بالجهة التى ستتولى التحكم فى سياسات الصرف الاجنبى ، وهل هو البنك المركزى أم وزراء المالية . هذا وقد انضمت بريطانيا صاحبة الاعتراض الواضح الى نظام سعر الصرف فى اكتوبر ٩٠ بالرغم من استمرار معارضتها لمسألة التوحيد النقدى إلا انها خرجت من هذا النظام فى سبتمبر ٩٢ الامر الذى بات يهدد هذه الالية ويفتح الطريق أمام خروج بلدان أخرى .

ولاستكمال كل هذه المسيرة عقد المجلس الاوربى اجتماعا فى مدينة ماستريخت بهولندا لبحث استكمال خطوات الوحدة السياسية والاقتصادية والنقدية بين دول المجموعة ، وقد نتج عن هذا الاجتماع معاهدة ماستريخت والتى تضمنت اتفاقيتين :

الأولى : تتعلق بالوحدة السياسية وتتكون من ثلاثة اقسام : **الأول** يتضمن النصوص الخاصة

بتوسيع مسئولية مؤسسات المجموعة الممثلة فى اللجنة الاوربية ، والبرلمان الاوربى خاصة فى مجال التعليم والبحوث وحماية البيئة والمواصلات . **الثانى** ، يتعلق بالسياحة الخارجية المشتركة ، ووسائل الدفاع والأمن . **الثالث** ، يتعلق بالتعاون فى مجالات انشطة الشرطة والقضاء .

الاتفاقية الثانية : وتتعلق بالوحدة الاقتصادية والنقدية ، وتتضمن النص على مراحل قيام الوحدة النقدية التى سبق ذكرها على ثلاث مراحل : **الاولى** : يتم خلالها تحقيق اكبر قدر من التجانس فى السياسات النقدية والمالية للدول الاعضاء والتنسيق بين البنوك المركزية بغية الوصول لنظام موحد للبنوك المركزية .

الثانية : تبدأ من اول يناير ١٩٩٤ ويتم فيها انشاء مؤسسة النقد الاوربية

الثالثة : تبدأ من يناير ١٩٩٩ حيث يتم التعامل بوحدة النقد الاوربية (E.C.U) بدلا من عملات الدول الاعضاء ، هذا ومن المقرر ان يتولى البنك المركزى الاوربى السياسات النقدية للمجموعة بحيث تكون مؤسسة النقد الاوربية قد انتهت من وضع النظام الاساسى لانشاء البنك الاوربى فى نهاية ١٩٩٦ ، وذلك إذا ما نجحت أغلبية دول المجموعة أى ٧ دول على الاقل فى نهاية ١٩٩٦ فى تقريب مستوى التضخم وسعار الفائدة وعجز الميزانية ونسبة الإقراض الحكومى، وبانجاز هذه المعاهدة تكون مسيرة التوحد الاوربى قد وصلت الى محطتها الاخيرة ، بالرغم من العقبات الكثيرة التى واجهت تلك المسيرة ، وبالرغم من تحفظات بعض الدول على المعاهدة التى دشنت فى أول يناير ١٩٩٣ السوق الاوربية الموحدة حيث تم الغاء وتحطيم الحدود والحواجز الجمركية بين دول المجموعة لتكتمل بذلك الوحدة الاقتصادية التى تم التخطيط لها منذ ٣٧ عاما ذلك أن هذه المعاهدة قدا ، وضعت الأساس للوحدة السياسية وبذلك خطت أوربا خطوة كبيرة بوسائل حديثة وسلمية فى اتجاه إكمال الوحدة وهو تطور غير مسبوق فى التاريخ كما يقول المراقبون .

تحقيق الوحدة مرهون بآلية الصرف

ولأن الوحدة الاوربية بدأت من أرضية اقتصادية أولا من خلال الوحدة النقدية وتحديد آلية سعر الصرف فإن القاء نظرة على احداث ١٩٩٣ ! بشأن الوحدة النقدية يعتبر فى حد ذاته مؤشرا للمصاعب التى تواجه هذه العملية ، فقد واجهت الوحدة النقدية فى هذا العام العديد من العقبات حين تعرضت سوق النقد الاوربية فى شهر فبراير لازمة كادت ان تعصف بالنظام النقدى للمجموعة ، وقد ترتب على هذه الازمة هبوط العملة البريطانية الى ادنى مستوى لها فى اسواق اسيا ، الامر الذى دفع لجنة النقد التابعة للمجموعة الى ارجاء اجتماعها المقرر فى ذلك الوقت لمناقشة الاصلاحات التى كان البعض قد طالب بإدخالها على نظام ضبط أسعار العملات الأوربية ، خوفا من إثارة المزيد من المضاربات فى أسواق النقد ، كذلك انخفضت فى أثناء هذه الأزمة قيمة الجنيه الايرلندى والكرونة الدنماركية الأمر الذى دفع البنك المركزى الالمانى (البوندس بنك) الى تخفيض سعرى الفائدة الرئيسيين "اللومبارد"* و"الحسم" ** من ٩,٥ ٪ ، ٨,٢٥٪ الى ٩٪ ، ٨٪ وهو امر قوبل بالارتياح فى الأوساط الأوربية ، وكان رئيس الوزراء الفرنسى قد أعرب عن أمله بأن يتخلى البنك المركزى الألمانى عن سياسته النقدية المتشددة التى أدت إلى احتفاظ فرنسا بأسعار فائدة مرتفعة جدا

---

* فائدة لومبارد : هى أرخص سعر فائدة على قروض البنك المركزى للبنوك التجارية .

** فائدة الحسم : هى فائدة القروض الطارئة والقصيرة الأجل من البنك المركزى للبنوك التجارية .

بلغت ١٢ ٪ للمحافظة على قيمة الفرنك من الانهيار بسبب قوة جاذبية المارك فى اسواق العملات الاوربية ، وفى ٣/٢٠ هبط سعر صرف معظم العملات الرئيسية ازاء المارك الالمانى بالرغم من خفض سعر فائدة الحسم على المارك لتصبح ٧,٥ ٪ بدلا من ٨٪ وبذلك لم تستقر آلية الصرف الموحدة للعملات ، الامر الذى دفع رئيس وزراء الدانمارك الى القول بإن تحقيق الوحدة النقدية الاوربية لايمكن انجازها فى الموعد المحدد لها وما إن تمت الموافقة الدنماركية على ماستريخت فى مايو إلا وجدد وزراء المال الاوربيون تمسكهم بمسار الوحدة الاقتصادية والنقدية ورفضوا دعوات التخفيف من معايير الانسجام الاقتصادى النقدى التى حددتها المعاهدة ، الا ان نفس الوزراء الذين جددوا تمسكهم عادوا ليقولوا فى اغسطس ان الوحدة فى سبيلها للاندثار بسبب تقلبات سوق النقد ، وفى محاولة أخرى منهم لانقاذ الوحدة النقدية توصل هؤلاء الوزراء ومحافظو البنوك المركزية الى اتفاق يحدد نسبة تحريك العملات الاوربية بـ ١٥٪ بدلا من ٢,٥٪ مع استثناء العملة الالمانية والهولندية ، وقد اختلف المراقبون بشأن هذا الاتفاق واعتبره بعضهم نجاحا فى حين رآه آخرون اخفاقا ودليلا على انهيار اتفاقية اوربا الموحدة ، لانه - على حد قولهم - يعنى أن أوربا أمامها سنوات لاسنتين لكى توحد عملتها ، وقد اتهمت فرنسا المانيا بعدم تقديم التنازل المطلوب والخاص بخفض أسعار الفائدة لديها لإنقاذ النظام ، فى حين رد الالمان الاتهام قائلين إنهم قاموا بأكثر مما هو مطلوب منهم ، وكان البنك الالمانى قد قرر فى يوليو عدم تغيير اسعار الفائدة الرئيسية على رغم الضغوط التى تعرض لها الفرنك الفرنسى وعدد من العملات الاوربية الاخرى خلال النصف الاول من شهر يوليو ، بعد ان كانت اسعار فائدة الحسم قد وصلت الى ٦,٧٥٪ وسعر فائدة اللومبارد الى ٨,٢٥٪ .

ونتيجة لهذه الاضطرابات فى آلية سعر الصرف بدأت بعض دول المجموعة تميل نحو فرض القيود الرقابية على عملاتها وعملات الآخرين فى اطار مكافحة المضاربات الشرسة والحد من الحرية المطلقة لانتقال رؤوس الاموال، وقد رأت بعض الاوساط المالية فى بروكسل ان ذلك قد يكون مناقضا لروح السوق الاوربية ولكنه لا يتعارض مع النصوص الحرفية للاتفاقية .

كذلك أكد جون ميجور ان اعتماد عملة اوربية واحدة بحلول نهاية العقد الحالى مستحيل ، ومن ثم فقد طالب زعماء المجموعة ان يتخلوا عن هذه الفكرة عندما يجتمعون ، إلا أن زعماء المجموعة عندما اجتمعوا فى بروكسل فى اكتوبر اختاروا مدينة فرانكفورت مقرا للبنك المركزى الاوربى واكدوا التزامهم بالجدول الزمنى الموضوع طبقا لماستريخت ، وهذا يعنى اصدار العملة النقدية الموحدة قبل حلول عام ٩٩ وان كانوا قد اعطوا كلا من بريطانيا والدنمارك حق الانسحاب من هذه العملية الامر الذى دفع جون ميجور مرة أخرى إلى إعلان شكوكه فى قدرة بلدان المجموعة على اعتماد عملة موحدة فى الفترة المحددة وأرجع ذلك إلى المصاعب المالية والاقتصادية التى تواجهها المجموعة .

إن اتمام الوحدة الكاملة يحتم انشاء بنك مركزى اوربى موحد يقوم بتنسيق السياسات المالية لدول المجموعة ولأن أسعار صرف كل عملة يتوقف على قوة وحيوية اقتصاد البلد صاحب العملة فقد استطاع المارك الالمانى المستند الى اقتصاد قوى ان يتلاعب بباقى العملات ، كما لاحظنا ، حتى باتت آلية الصرف مهددة ، الامر الذى دفع وزراء مالية دول المجموعة الى السماح بتخفيض قيمة العملات الخاصة بهم وذلك للمحافظة على تلك الآلية حتى يتم انشاء البنك المركزى المكلف بتنسيق السياسات المالية .

أما عن علاقة المجموعة بمن هم خارجها من الدول الاوربية فقد دعت المجموعة إلى الإسراع بالمفاوضات بشأن

انضمام النمسا والسويد وفلندا والنرويج الى عضوية الجماعة بحلول اول يناير ١٩٩٥ كما وافقت على تبنى سياسات خارجية مشتركة فى مجالات خمسة منها : تعزيز الاستقرار فى اوربا ، ومساعدة عملية السلام فى الشرق الاوسط ، ودعم التحول إلى الديمقراطية القائمة على التعدد العنصرى فى جنوب افريقيا ، وأخيرا دعم الديمقراطية فى روسيا ، وكان زعماء المجموعة قد وافقوا فى نهاية قمتهم نصف السنوية فى العاصمة الدنماركية على فتح اسواق دول المجموعة لمنتجات ست دول من اوربا الشرقية هى بولندا والمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك ورومانيا وبلغاريا الإ أنهم لم يقرروا موعدا لفتح باب العضوية امام هذه الدول ، كذلك وقعت المجموعة اتفاقا مع رابطة التجارة الاوربية لاقامة منطقة للتجارة الحرة تضم ١٩ دولة .

من خلال هذا الاستعراض الموجز لمسيرة الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٣ يتضح لنا كيف ركزت الجهود الأوروبية هذا العام على التوحد النقدى ، كما يتضح لنا ان هذه المسيرة لم تكن سهلة وان تخطى بعض العقبات ليس معناه ان الطريق قد أصبح ممهدا ، ولكننا بوجه عام نرى ان عام ١٩٩٣ قد تميز بإنجاز خطوات هامة على طريق الوحدة الأوروبية ولعل أبرز دليل على ذلك ان عام ١٩٩٣ قد بدأ وكل من بريطانيا والدنمارك خارج التصديق على المعاهدة بل ان المانيا التى تعد قاطرة الوحدة الاقتصادية والمتحكمة فى الوحدة النقدية كانت محكمتها الدستورية تنظر فيما اذا كانت المعاهدة مخالفة للدستور الالمانى ام لا ؟ ، والملاحظ بصفة عامة ان العقبات الأساسية قد تم تجاوزها من خلال جهود وتنازلات المانية ، وبالذات تلك العقبات التى تثيرها من حين لآخر بريطانيا - المحافظون التى أعلنت مرارا وتكرارا عدم تعاطفها مع الوصول بالوحدة الأوروبية إلى مستوى خلق كتلة موحدة تملك مقدراتها وتحدد سياستها الأمنية ، الأمر الذى يتعارض مع القاعدة المعمول بها منذ بدايات الحرب الباردة وحتى الآن ، والقائلة بان الكلمة الأخيرة لأمن أوروبا هى مسئولية الولايات المتحدة بوصفها قائد التحالف الغربى ، وبهذا المعنى فان موقف بريطانيا الذى يعوق دوما خطوات الوحدة يجد تفسيره المباشر فى استقرار تحالف ريجان - تاتشر لسنوات طويلة بصفته تحالف اليمين الغربى المحافظ ، وقد نجحت دول المجموعة فى احتواء موقف بريطانيا وغيره من المواقف من خلال تقديم بعض التنازلات التى أعفت - مثلا - الدنمارك من الانضمام الى النظام النقدى الموحد والنظام الدفاعى المشترك ، وكذلك الالتزام بالمواطنة الاوربية مقابل طرح المعاهدة للاستفتاء مرة اخرى ، وقد اتخذت بريطانيا من موقف الدنمارك ذريعة لتعليق موافقتها النهائية على المعاهدة الى مابعد نتيجة الاستفتاء الثانى فى الدنمارك ، الأمر الذى فسره فريق آخر من المراقبين بأنه ضغط غير مباشر على الدنمارك ، وقد جاءت موافقة الدانماركيين على المعاهدة بنسبة ٥٦,٨ لتنقذ هذه المعاهدة من عثراتها وتفتح الطريق امام الحكومة البريطانية والمحكمة الدستورية الالمانية للموافقة على المعاهدة .

قصة بريطانيا مع ماستريخت تبدأ برفض مجلس العموم البريطانى باغلبية ٣١٤ صوتا مقابل ٢٩٢ الموافقة على اجراء تعديل بسيط على ماستريخت ، لكنه عاد فى مارس بعد تصديق الدنمارك على المعاهدة ببضعة أيام وصوت بأغلبية ساحقة على المعاهدة حيث أيد ٢٩٢ عضوا المعاهدة ، مقابل رفض ١١٢ عضوا مع امتناع حزب العمال المعارض عن التصويت ، ولكن هذه الموافقة لم تعتبر نهائية لعدم تصديق اكثر من نصف النواب عليها وبسبب تصاعد المعارضة للمعاهدة داخل مجلس اللوردات بقيادة مارجريت تاتشر التى دعت الى اجراء استفتاء شعبى على ماستريخت ، جرى تصويت حول فكرة الاستفتاء فصوت ٤٤٥ عضوا ضد اجراء الاستفتاء مقابل ١٧٦ عضوا ، ومع ذلك رفض نواب البرلمان فى استفتاء اخر

معاهدة ماستريخت ، الامر الذى دفع ميجور الى طرح الثقة فى الحكومة كحركة ضغط اخيرة فكان ان فازت الحكومة بتأييد ٣٣٩ صوتا مقابل ٢٩٩ ، ومع رفض المحكمة العليا للطعن المقدم فى تصديق البرلمان على المعاهدة أصبح التصديق شرعيا ونهائيا .

أما المانيا فقد كانت اخر دولة تصدق على المعاهدة حيث تم ذلك فى أكتوبر ، وبذلك نالت معاهدة مستريخت موافقة دول المجموعة بعد ازالة العديد من عقبات الرفض او التحايل عليها لتحقيق اتحادها الاقتصادى والنقدى الكامل مع استمرار الجهود الأوروبية الرامية إلى إنجاز التوحد السياسى وذلك من خلال اتباع سياسة خارجية وامنية مشتركة - وتقوية التعاون بين حكومات الدول الاعضاء فى مجال السياسة القانونية والداخلية واقرار حق المواطنين فى كافة دول المجموعة فى الانتخاب الايجابى والسلبى فى الانتخابات المحلية الاوربية وبتحقيق ذلك من المتوقع ان تصبح المجموعة الاوربية اكبر قوة اقتصادية فى العالم إذ ان لديها سوقا تجارية موحدة ذات قدرات انتاجية اكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية او جمركية ، لقد استطاعت اوربا ان تقترب بشكل كامل من اتمام مشروعها الوحدوى برغم العديد من الازمات المالية والاقتصادية ، وبالرغم من العديد من الخلافات السياسية التى لازالت معلقة ومع ذلك ليس من السهل ان يقطع أحد بإجابة محددة على التساؤل الخاص بما إذا كانت أوروبا ستستطيع تجاوز الخلافات الباقية خاصة وان هناك مجموعتين من العقبات تعترضان إتمام ذلك ؟ المجموعة الأولى تتعلق بأوضاع أوروبا نفسها المتفاوتة من حيث التطور الاقتصادى بالذات ، ويمكننا أن نلخص ذلك فى أن هناك دولا كثيرة داخل الجماعة الاوربية تعانى من الركود الاقتصادى الامر الذى قد يدفعها الى تغليب مصالحها الخاصة على مصالح المجموعة ويثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الوحدة وهذا السوق المشترك سيساعدان فى دفع عجلة التنمية بالشكل الذى تستطيع به أوروبا حل مشكلة البطالة وهى أكبر المشاكل التى تواجه أوروبا بعد ان وصل عدد العاطلين بها الى ١٨ مليون عاطل ، وبديهى ان هذه المصالح الاقتصادية المتعارضة ستؤدى إلى رؤى سياسية مختلفة ، الأمر الذى سيشكل بدوره نتائج وتداعيات معوقة لمسيرة الوحدة ، أما المجموعة الأخرى من العقبات فتتعلق بالترتيبات التى يمكن ان يصل إليها الكبار لتنظيم عالم ما بعد الحرب الباردة ومدى ما يمكن ان تشكله هذه الترتيبات من عائق أمام الوحدة الأوروبية ، بالذات وان القطب الأول - أو الأوحد كما يحلو للبعض أن يسميها - الولايات المتحدة الأمريكية تبدى تحفظاتها المعلنة على لسان كبار مفكريها الاستراتيجيين بخصوص ما يمكن ان ينشأ عن هذه الوحدة الأوروبية من سياسة أمنية مستقلة تنهى هيمنة أمريكا على أوروبا وتفتح الباب أمام احتمالات المنافسة والصراع بين الولايات المتحدة والعملاق الأوروبى ، وهو الأمر الذى يدفع الأمريكان وحلفاءهم الأوروبيين إلى محاولة إنجاز وحدة أوروبية غير مكتملة ، أو بصياغة أخرى إلى إنجاز تنسيق أوروبى فى ظل الرعاية الأمريكية .

عقبات وخلافات بشأن التعاون السياسى والأمنى

لاحظنا من مسيرة الوحدة الاوربية ان طريق الوصول باتفاقية روما الى صورتها النهائية فى ماستريخت لم يكن طريقا سهلا ، بل كان مليئا بالعقبات والمخاوف ، لكن رغبة دول المجموعة وبالذات قيادة المجموعة المانيا وفرنسا فى الوصول الى الوحدة وادراكها ان هذا هو السبيل الوحيد لاستعادة مكانتها ودورها جعلها تركز على نقاط الاتفاق اكثر من الوقوف امام نقاط الخلاف ، خاصة بعد ان ادركت بعض الدول المتحفظة على الوحدة ان البديل لعدم دخولها فى هذه المنظومة هو

بقاؤها وحيدة فى العراء فى مستقبل قد تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى الأمر الذى يضعف مكانتها اقتصاديا وسياسيا .

ويمكننا القول أنه لولا مثابرة قيادة المجموعة وكفاءتها في ابتكار حلول واقعية وعقلانية ما استطاعت ان تتجاوز مسائل الخلاف أو أن تؤجل بعضها إلى مراحل لاحقة بعد ان يتم اختبار ماتم الاتفاق عليه فعلى سبيل المثال ثم تأجيل الاتفاقيات المتعلقة بالخدمات المالية الى مابعد ٩٥ وكذلك صناعة السيارات وتجارتها الى مابعد ٢٠٠٠ وهى صناعة وتجارة هامة بالنسبة لدول المجموعة ومع ذلك لازالت هناك بعض المخاوف والعقبات التى قد تحد من فاعلية المجموعة وتوحدها اذا لم يكن على المستوى الاقتصادى الذى قطعت فيه شوطا كبيرا فعلى المستوى السياسى والامنى الذى لازال موضع خلاف وتخوف بين دول المجموعة من ناحية وبين بعض القوى خارج اطار المجموعة من ناحية أخرى ، وإذا كنا نعتقد أن الولايات المتحدة تقف على رأس القوى التى تتخوف من هذا التوحد الأوروبى وما يمكن ان يسفر عنه من سياسات وآداء فان هناك قوى أخرى تبدى قدرا أكبر من التخوفات حتى لو كان وزنها على الساحة العالمية أقل شأنا من الولايات المتحدة مثل روسيا التى ترى ان هذه الوحدة خطر قد ينتهى بها إلى ان تنضم رسميا إلى تكتلات عالم ثالثية إذا لم تستطع ان تنضم – عبر عملية معقدة – إلى قطار الوحدة الأوروبية نفسها ، ومثل اليابان التى قد تكون الوحدة الأوروبية بالنسبة لها حافزا يجعلها تحسم ترددها بين ان تكون عنصرا فاعلا وبناء فى هذا المحور أو ذاك ، إذ تبدو اليابان بثقلها الاقتصادى المتميز طرفا مرغوبا فيه بالنسبة لأكثر من محور إقليمى سواء على الصعيد الأسيوى أو الصعيد الباسيفيكى .

وإذا كانت أوروبا قد استطاعت تحقيق هذه الخطوات الهامة على طريق الوحدة الاقتصادية فإنها لازالت حتى الان لم تصل الى نفس المستوى من الاتفاق بشأن صيغة التعاون السياسى كما لم تستطع بناء الاشكال المؤسساتية القادرة على قيادة عملية الوحدة ، وعموما فان الروافع التى تقود العمل الأوروبى المشترك هما مؤسستان يطلق عليهما نفس الاسم "المجلس الأوروبى" والموسسة الاولى نشأت عام ٤٩ وتنازعها تصوران الاول فرنسى وكان يدعو الى ان يكون هذا المجلس بمثابة برلمان اوربى ينتخب بالاقتراع المباشر ويتمتع بصلاحيات تنفيذية تلتزم بها دول المجلس ، والتصور الثانى بريطانى يدعو الى قصر دور المجلس على الجانب الاستشارى دون ان يكون ملزما لدول المجلس وقد تم التوفيق انذاك بين وجهتى النظر المتنازعتين ، ويضم هذا المجلس حاليا ٢٣ دولة ، اى انه يتجاوز اطار المجموعة الاوربية أما الإطار المؤسسى الثانى الذى يسمى بالمجلس الأوروبى أيضا فيطلق على الاجتماعات الاوربية الدورية والاستثنائية التى يعقدها رؤساء الدول والحكومات أو وزراء الخارجية او الوزراء المعنيون بالقضايا المطروحة للمناقشة ، وهذا المجلس يضم دول المجموعة فقط ، وبجانب هاتين المؤسستين هناك مؤسستان اخريان هما المفوضية الاوربية التى يعين أعضاؤها من خبراء يقومون بادوار تقنية غير سياسية مع انهم يتحكمون فى جزء كبير من القضايا الأساسية ، وهناك البرلمان الاوربى الذى ينتخب أعضاؤه الا انه لايمكن ان يعتبر سلطة تشريعية فلا المجلس الاوربى ولا المفوضية يستمدان منه شرعيتهما ولا هو بقادر على الاطاحة بهذا او ذاك ، لذلك لازال أمام هذه المؤسسات وقت طويل حتى تنضج وتصبح قابضة على زمام المبادرة والقيادة .

من الأمور الجديرة بالانتباه هنا ان التوحد الاقتصادى بين دول المجموعة قد قطع شوطا ملحوظا ، بينما لا تزال أطر ومؤسسات التعاون السياسى والأمنى تتعثر رغم ان وحدة المصالح الاقتصادية من المفروض ان تؤدى إلى وحدة فى المصالح السياسية ، ونحن نعتقد فى صحة هذه المقولة على المدى الطويل لكن

التناقض الظاهر الآن بين حجم الإنجاز الاقتصادى وضآلة الإنجاز السياسى يمكن تفسيره بان تعارض المصالح الاقتصادية ومحاولة علاج هذا التعارض قد أخذ جهدا متواصلا ومركزا وكأن دول المجموعة كانت حريصة على إرساء دعائم بنية أساسية قوية لمشروعها الوحدوى ، ويضاف إلى ما تقدم ان الخلاف الاقتصادى متميز ومختلف عن الخلاف السياسى بل وقابل للعلاج أيضا من خلال تقديم الدول الكبرى داخل المجموعة لتنازلات متنوعة ، وهى نفس الدول صاحبة المصلحة فى إتمام الوحدة على المدى الطويل بالطبع ، أما الخلافات السياسية فان جزءا كبيرا منها يتعلق بأمور ليس من السهل علاجها أو حلها فى المدى المنظور أو من خلال قرارات أو اتفاقات مباشرة ، ومن ذلك مثلا الحديث الدائر بصوت مرتفع عما إذا كانت هذه الوحدة ستؤدى إلى إعلاء شأن الهوية الأوروبية مقابل الهوية القومية ، ومدى ما يمكن ان يؤدى إليه ذلك من ذوبان قومى سيكون على حساب القوميات الأقل من حيث عدد السكان أو مستوى التطور الاقتصادى أو غنى الموارد الطبيعية ، وهناك جزء آخر من الخلافات السياسية يتعلق بتخوف بعض بلدان المجموعة من ان تؤدى الوحدة إلى توريطها فى طموحات وأطماع لا شأن لها بها ، وهو ما اتضح مثلا عندما رفض الشعب الدنماركى أساسا "ماستريخت" بسبب ما تضمنته من اتفاقيات تتعلق بتطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة تعتمد بناء جيش موحد يستخدم أسلحة نووية بالإضافة إلى توسيع سلطات البرلمان الأوروبى بالشكل الذى قد يحد – أو يتعارض – مع سلطات البرلمان الدنماركى .

إذا انتقلنا من التخوفات الخاصة بنتائج الوحدة ، وما يمكن أن تؤدى إليه من طمس الشخصية القومية أو تجاهل الكيانات الأصغر أو الأضعف فاننا يمكننا ان نضيف إلى الصعوبات التى تعوق التوحد السياسى صعوبات أخرى تتعلق بالمقومات والأسس التى يمكن الاستناد عليها لتحديد مواقف موحدة إزاء قضايا العالم الخارجى ذلك لان نظرة كل دولة ستختلف باختلاف مصالحها الخاصة ، الأمر الذى قد يؤدى إلى ترجيح المصالح الخاصة لكل دولة على مصالح المجموعة ككل ، وقد تكون المصالح الموحدة للمجموعة أقرب ما تكون إلى مصالح أقطابها الكبيرة ، ولعل الخلاف الأوروبى بشأن الأزمة اليوغسلافية خير دليل على تضارب المصالح الأوروبية وتناقضها تجاه هذه الأزمة ، الأمر الذى أدى إلى فشل دول المجموعة فى اتخاذ موقف سياسى موحد بشأنها نتيجة لتضاد المصالح الألمانية الراغبة فى ملء الفراغ الروسى داخل دول أوروبا الشرقية، والمصالح البريطانية التى تخشى من هيمنة المانيا على تلك البلدان ، حتى لا يزيد ثقل وتأثير ألمانيا القيادى داخل دول المجموعة ، ومن ناحية أخرى فان بعض البلدان الأخرى تخشى انتقال عدوى التفكيك والنزعة القومية إليها ، وهذا التضارب فى المواقف الأوروبية قد يتكرر فى بعض القضايا الأخرى سواء داخل القارة أو خارجها خاصة تجاه البلدان التى كانت فى الماضى مستعمرات لبعض الدول الأوروبية والتى لازالت تحتفظ معها بعلاقات ومصالح متشابكة ، فإذا أضفنا إلى ذلك رغبة بعض الأطراف الأوروبية فى أن يكون لها دور قيادى يتفق مع وزنها وقوتها وخبرتها الدولية وبالتالى سعيها إلى حشد باقى المجموعة وراء مواقفها ووجهة نظرها لتقرير مكانتها الشخصية وتحقيق مصالحها الخاصة ، أدركنا مدى صعوبة وصول أوروبا إلى صيغة سياسية موحدة تجاه القضايا الخارجية سواء فى مجال السياسة أم فى مجال المصالح الاقتصادية الخاصة فى ظل التنافس على القيادة داخل المجموعة الأوروبية نفسها ما بين فرنسا رائدة سياسة الابتعاد عن أمريكا وبريطانيا المتحفظة تجاه المحور الفرنسى الألمانى والراغبة فى المحافظة على علاقة تبعية ما بين أوروبا وأمريكا ولو فى المجال الأمنى ، والمانيا ذات القوة الاقتصادية والمتحكمة حتى الآن فى آلية سعر الصرف

وذات الطموح فى لعب دور سياسى أوروبى دولى يوازى قوتها الاقتصادية ، ولذلك كله فليس غريبا ان نرى ان صيغة التعاون السياسى لا زالت محل خلاف وتحفظ وجدل من حيث ما إذا كانت هذه الصيغة المقترحة أو تلك ستكون ملزمة للجميع أم قاصرة على التشاور فقط ، وهذا الخلاف ربما يكون أكثر وضوحا بين الأطراف القوية والمؤثرة فى المجموعة الأوروبية ، أما الأطراف الضعيفة والتى تسعى من خلال الوحدة إلى تحسين مكانتها الاقتصادية والسياسية فهى أقرب إلى القبول بالصيغة السياسية الملزمة للمجموعة .

من المؤكد أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه وكذلك انهيار الكتلة الشرقية قد أديا إلى إعادة النظر فى مفهوم الأمن الأوروبى وأساليبه ومصادره ، التى كانت سائدة أثناء فترة الحرب الباردة ، وإعادة النظر هذه لم تقتصر على أوروبا وحدها لكنها شملت كذلك حليفها الاستراتيجى الأمريكى أيضا بحيث لم يعد هناك مفهوم واحد يجمع دول أوروبا وأمريكا فى مسألة الأمن الأوروبى وترتيباته مثلما كان فى الفترة السابقة ، فبعد ان اختفى العدو المشترك للجميع بات لكل دولة مفهومها للأمن الخاص بها والمتعلق بمصالحها وأوضاعها الداخلية والخارجية ، وباختلاف مفهوم الأمن ومصادر التهديد ستختلف علاقات التحالف الغربى كذلك ، ولذا يمكننا أن نلاحظ اختلاف الموقف الفرنسى بشأن الأمن الأوروبى ، كذلك بشأن مصادر التهديد سواء القائمة أو المحتملة ، ناهيك عن ان فرنسا ومنذ مدة طويلة تسعى إلى خلق حالة من التوازن بين أوروبا وأمريكا بحيث تعتمد أوروبا على نفسها فى مجال الأمن ، وفرنسا لا زالت ترى ان التهديدات فى أوروبا لم تنته بانتهاء الحرب الباردة ، ولكن طبيعة هذه التهديدات قد اختلفت وبالتالى لابد وان تختلف طبيعة المواجهة والتعامل مع هذه التهديدات والتى قد تأخذ – وفقا للرؤية الفرنسية – شكل صراع حضارى ، ومن الواضح ان الصراع الحضارى والثقافى لن يكون بين الحضارات والثقافات الأوروبية وبعضها ولكن بين حضارات وثقافات مختلفة ، ومن ناحية أخرى فان فرنسا تريد ان يكون لأوروبا قواتها الخاصة بها ومفهومها الأمنى الخاص بها ولذا فانها سعت إلى تشكيل الفيلق الأوروبى بنواة فرنسية ألمانية ، وذلك بغرض تقليص الدور الأمريكى أو عدم الاعتماد عليه فى مسألة الأمن الأوروبى ، ولكن هذه المبادرة الفرنسية الألمانية تقلق بريطانيا التى يصفها البعض بانها رجل أمريكا فى أوروبا كما تقلق أمريكا إذ تعتبر الولايات المتحدة ان تشكيل هذا الفيلق هدفه إبعاد أمريكا عن ان يكون لها دور فى ترتيبات الأمن الأوروبية . أما المانيا ذات العلاقات الخاصة بأمريكا والراغبة فى المحافظة على هذه العلاقة فانها ترى ان تشكيل هذا الفيلق سيكون بداية العودة بفرنسا إلى المظلة الأطلسية ، وليس التحرر منها ، وهو ما يعنى ان هدف كل من فرنسا والمانيا مختلف بشأن تشكيل هذا الفيلق فكل طرف له حساباته الخاصة به من وراء تشكيل هذا الفيلق وليس الأمر قاصرا على هذه المسألة ، بل هناك خلاف حول انضمام بلدان أوروبا الشرقية إلى منظومة الأمن الأوروبى المتمثلة فى حلف الأطلنطى ، حيث ترحب المانيا بانضمام هذه البلدان إلى حلف الأطلنطى ، بينما تعارض بريطانيا وفرنسا ذلك خشية ان تجد أوروبا نفسها متورطة فى الصراعات العرقية المتفجرة والمحتمل تفجرها

وبناء على كل ما تقدم يمكننا ان نقول ان هناك عدة رؤى أحيانا تتكامل وأحيانا تتعارض بشأن قضية الأمن الأوروبى ، ويبرز على رأس هذه الخلافات مسألة أخرى هامة وهى هل يستدعى تحقيق أمن المجموعة الأوروبية تكوين منظومة أمنية خاصة بها فقط ؟ ، أم ان أمن الجماعة الأوروبية بكاملها يجب ان يشمل جميع دول أوروبا الراغبة فى الانضمام للمجموعة والمتمثلة فى مؤتمر التعاون الأوروبى ؟! .

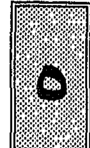
والقائلون بأن الأمن الأوروبى هو أمر يقتضى تكوين منظومة أمنية خاصة

بالمجموعة الأوروبية وفقط مختلفون فيما بينهم حول مدى اعتماد هذه المنظومة الأمنية على الولايات المتحدة الأمريكية ومختلفون أيضا حول إشراك أوروبا الشرقية إذ يخشى المعترضون من ان تجد أوروبا الغربية نفسها متورطة فى مشاكل وصراعات أوروبا الشرقية العرقية المتفجرة أو المحتمل تفجرها.

أما الخيار التالى والداعى إلى ان تكون الركيزة الرئيسية للأمن الأوروبى متمثله فى مؤتمر التعاون والأمن الأوروبى مع خلق نظام جديد للأمن الأوروبى بين دول أوروبا كلها ، بما يعنيه ذلك من تطوير واستكمال الآليات الخاصة بذلك ، فانه يواجه بعض التحفظات الخاصة بالصيغة الأولى خاصة الخوف من مشاكل بلدان أوروبا الشرقية إذ تنطبق هذه التحفظات على هذه الصيغة أيضا ، ثم يبقى السؤال : وماذا لو ان الخطر جاء من دولة أوروبية ضد أخرى كيف سيتم التعامل مع هذا الموقف ؟ ، خاصة وان المصالح الخاصة والمتشابكة ستحكم رد الفعل من الدول الأخرى تجاه هذه الحالة ، ويرى البعض وبالذات بريطانيا ان هذا الوضع يتطلب وجود دولة قوية من خارج المجموعة ولن تكون هذه الدولة سوى أمريكا .

بناء على كل ما تقدم نستطيع ان نقول ان الخلاف والانقسام حول مفهوم الأمن سيرجح من قبول أوروبا فى الفترة المقبلة على الأقل - بالوجود الأمريكى وسيكون لأمريكا فى إقرار واستقرار الأمن الأوروبى القول الفصل ، وهو أمر سعت الولايات المتحدة إلى تأكيده وترسيخه وقامت بالفعل بتطوير قدرات حلف الاطلنطى وإضافة مهام جديدة له لتضمن لنفسها مكانا فى أوروبا ، إضافة إلى دورها فى يوغسلافيا الذى وجدت فيه فرصة عظيمة لإثبات فشل أوروبا فى حماية أمنها الداخلى ، وحرصت الولايات المتحدة على إبراز ذلك من خلال اتخاذ موقف مراوغ بشأن البوسنة يقول بمسئولية أوروبا تجاه هذه الأزمة ثم تصر فى نفس الوقت على أن يحظى أى حل للأزمة بموافقتها ، إذ أدركت أمريكا ان اختفاء الصراع الأيديولوجى الذى جعل أوروبا حليفا سياسيا لأمريكا بلا قيد أو شرط سيجعل أوروبا تتحول إلى منافس اقتصادى وربما سياسى ، لذلك كان لابد وان تتغير الاستراتيجية الأمريكية القديمة والمعتمدة على الصراع بين الشرق والغرب إلى استراتيجية أخرى قائمة على احتواء الشرق والغرب معا مستغلة فى ذلك التناقضات بين الأطراف الأوروبية ذاتها وخوف بعض الأطراف الأوروبية الأخرى من بعضها ومستغلة أيضا خوف العديد من الأقليات داخل أوروبا فى ظل الاحياء القومى - أو الفاشى - خاصة بعد تفجر الأحداث فى يوغسلافيا .

لكن وبرغم اختلاف الأوربيين حول الأمن وطريقة مواجهة المخاطر المحتملة فإنه من الأمور الدالة والموحية أن الأوروبيين قد نجحوا فى عقد أكثر من اتفاق على حظر - أو بالأحرى تحجيم - الهجرة إلى أوروبا من دول الجنوب ، وهو الأمر الذى يشهد تنسيقا كبيرا بين دولها ، شمل إعادة النظر بالكامل فى قوانين الهجرة والتسهيلات التى كانت تمنح لمهاجرين ، وتزامنت هذه الإجراءات مع أحداث العنف الموجه ضد الجاليات الأجنبية الموجودة فى بعض بلدان أوروبا خاصة ألمانيا.



روسيا عام "١٩٩٣"

اعلن عام "١٩٩٣" عن استمرار الصراع السياسى والاستقطاب بين قوتين رئيسيتين فى المجتمع الروسى الراهن وهما :

* قوى التغيير الجذرى وهى القوى التى ترى ضرورة الإسراع بدفع عجلة الاقتصاد الروسى فى الطريق الرأسمالى وتلتقى كل هذه القوى حول يلتسين ويتمحور برنامجها الاقتصادى حول :

– إطلاق حرية الأسعار التى انطلقت بالفعل بدءا من يناير ١٩٩٢.

– مد تطبيق التخصيصية على مختلف المؤسسات الكبرى أسوة بالقطاع التجارى ، والانفتاح الواسع على الخارج ، والحد من الدعم الحكومى واتباع سياسة نقدية صارمة ، وهذا البرنامج يعنى أساسا قطع خط الرجعة على أية صورة من صور الاقتصاد الاشتراكى أو المخطط ، أو بصياغة أخرى فانه يعنى ببساطة رفع يد الدولة عن المشاركة – ولو بقدر ضئيل – فى إدارة الاقتصاد .

* القوة الثانية: وهى قوة التدرج فى التغيير وهى القوى التى ترفض طريقة الصدمة الاقتصادية وتميل إلى الأخذ بـ "التدرج" فى التحول إلى اقتصاد السوق ، حيث تركز هذه القوى على ضرورة مراعاة الجوانب الاجتماعية الناتجة عن تطبيق هذا "الإصلاح الاقتصادى" ويتمحور برنامجها حول :

– إقرار ميزانية موجهة إلى حد ما ، وإقامة حواجز حمائية والتحكم فى الأسعار والأجور ، وإعادة الانطلاق فى الانتاج بما يعنى تلقى الدعم اللازم من الدولة حتى وان لم يحقق ذلك أرباحا كافية ، ويهدف هذا البرنامج إلى تلافى الخلل الحاد فى الجانبين الاقتصادى والاجتماعى والذى نتج عن طريقة العلاج بالصدمة الذى اتبع خلال عام "١٩٩٢" على يد ايجور جيدار مهندس الإصلاح وداعيته كما يطلق عليه .

غير أن هناك قوى سياسية عديدة لعبت دورها فى هذا الصراع كان منها الشيوعيون بمختلف توجهاتهم فضلا عن القوميين الروس ، أولئك الذين قذفت بهم أصوات ٥٨,٤٪ من مجمل الناخبين الروس إلى مقاعد البرلمان فى ديسمبر الماضى ، غير ان هذا الجانب الاقتصادى من جوانب الصراع لم يكن هو الجانب الوحيد الذى دارت حوله الصراعات ، فالاقتصاد وشكل وأسس إدارته إنما هو تعبير عن مصالح قوى اجتماعية .. وهى القوى التى سيأتى ذكرها عند الحديث عن الأحزاب السياسية التى خاضت انتخابات ديسمبر الماضى" ، غير أن مانود أن نبرزه هنا هو ان اوضح مظاهر هذا الصراع تمثلت فى الصراع السياسى الحاد الذى دار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وقد جر الصراع بين السلطتين السلطة القضائية وعلى رأسها المحكمة الدستورية العليا إلى ساحة الصراع ، بعد ان انتهك الطرفان الدستور أكثر من مرة ، ويتحمل يلتسين أو السلطة التنفيذية فى صراعه مع حسب اللاتوف أو البرلمان نصيب الأسد من التجاوزات التى طالت الدستور ، ولكننا نستطيع ان نقول بصفة عامة ان الصراع لم يدر بين ضدين متنافرين ، ولم يكن أيضا بين قوى متعارضة اجتماعيا إنما كان اختلافا من نفس الأرضية على سرعة التحول .. غير ان هذا الخلاف لم يتسن له

ان يبقى خلافا فى إطاره الديمقراطى فالمناخ الدولى لم يكن يسمح بذلك أبدا فاما التحول تماما وباقصى سرعة وإما الاجبار على هذا التحول .. فجاءت قمة فانكوفر بين كلينتون ويلتسين ثم مؤتمر قمة وزراء مالية واقتصاد الدول السبع الصناعية ، والتأييد الغربى الواسع ليلتسين من خلال زيارة ميتران فى ربيع "١٩٩٣" لينتقل هذا الخلاف إلى مرحلة أكثر عمقا فى هذا الصراع .

فى البداية – ومع مطلع العام – استجاب يلتسين لضغط المتشددين وأنصار التحول التدريجى وقرر إقالة "جيدار" وتعيين "تشير نوميردين" لكن المراقبين لاحظوا كيف انتقل "تشير نومردين" وحكومته إلى صفوف يلتسين ، حيث حاول "تشير نورميردين" الدمج بين برامج "جيدار" ومشروع الإنماء المدنى الذى كان يعتبر فى عيون البعض برنامجا يعكس بدقة الرأى القائل بالبطء فى عمليات الإصلاح .

وهكذا نجح يلتسين فى تحويل ما بدا انه تراجع إلى خطوة لصالحه وانتقل بعد ذلك إلى الجيش فى إطار حملة دعائية عن المؤسسة العسكرية وحيادها وولائها للدستور، حيث أعلن رغبته فى إعادة تنظيم الجيش وتحديد مهامه ، وفى الوقت نفسه وجهت منظمة سياسية – عسكرية تطلق على نفسها "حركة الضباط" اتهامات حادة لوزير الدفاع الروسى "جراتشيف" واتهمته بالتستر على جرائم الفساد السياسى ، وبالذات جرائم الفساد التى يرتكبها العسكريون ، وخلال تلك الفترة بدأ الاستقطاب السياسى يتخذ بعدا جديدا حيث انحاز نائب رئيس البرلمان "ريابوف" إلى يلتسين وأعلن موافقته على برنامج الإصلاح الاقتصادى فى نفس الوقت الذى أكد فيه "الكسندر روتسكوى" نائب رئيس الجمهورية معارضته لسياسة الرئيس يلتسين فى الجانبين السياسى والاقتصادى ،

وعقب ذلك بأيام قليلة وجه القادة العسكريون للجيش الروسى تحذيرا إلى يلتسين لفتوا فيه نظره إلى نتائج حالة الانهيار والتفكك فى صفوف الجيش وطالبوه بوضع حد واتخاذ إجراءات حاسمة إزاء العناصر المحافظة فى البرلمان .

وإثر ذلك تقدم ٢٢٢ عضوا من البرلمان من أصل ٢٤٨ عضوا بطلب لعقد دورة طارئة (غير عادية) لمؤتمر نواب الشعب لمعالجة أزمة الصراع على السلطة التى تشل الحياة السياسية فى روسيا ، وعلى الجانب الآخر وسع يلتسين نشاطاته فى استقطاب القوى خاصة المؤسساتية فاجتمع سرا ببعض قادة الجيش ورفض المثول أمام البرلمان للإفصاح عما دار خلال اجتماعه وانحازت حكومة "تشير نوميردين" بالكامل ليلتسين فى صراعه مع البرلمان ولوح يلتسين ولأول مرة بالدعوة لاستفتاء عام حول بعض مواد الدستور الأساسية بهدف إقامة حكم رئاسى فى روسيا ، غير أن البرلمان ورئيسه حسب اللاتوف ورئيس المحكمة الدستورية رفضا طلب يلتسين ، وأعقب ذلك عقد الدورة الطارئة غير العادية لمجلس نواب الشعب والتى انتهت إلى رفض كافة مقترحات يلتسين وتقليص صلاحياته وإلغاء طلب الاستفتاء بأغلبية ساحقة ، مما دفع يلتسين إلى التهديد بإعلان حالة الطوارئ فى البلاد ، غير انه تدارك الأمر عندما قدم طلبا للمحكمة الدستورية يقترح فيه دعوة الناخبين للاستفتاء على مجموعة من القضايا تخص بشكل مباشر طبيعة شكل الحكم ، وشكل الملكية الزراعية ، وعقب موافقة المحكمة الدستورية حدد البرلمان – وفقا لصلاحياته – اسئلة الاستفتاء التى تضمنت طرح الثقة فى يلتسين وسياساته الاقتصادية والاجتماعية ومدى ضرورة إجراء انتخابات برلمانية، وتحدد للاستفتاء يوم ١٩٩٣/٤/٢٥ وعند هذه اللحظة بدا

واضحا أن التأييد الغربى ليلتسين يتعاظم بلا تحفظ فزار ميتران موسكو فى ١٩٩٣/٣/١٥ ، وفى الثالث من ابريل عقدت قمة "فانكوفر" بين "كلينتون" و "يلتسين" وهى القمة التى انتهت إلى رفع القيود التجارية الأمريكية عن روسيا ، وتقديم معونات أمريكية لروسيا قيمتها ١,٦ مليار دولار . وفى ١٩٩٣/٤/١٣ بدأ عقد مؤتمر وزراء مالية واقتصاد الدول السبع الصناعية واعلن فى ختامها عن تقديم مبلغ ٤٣,٤ مليار دولار كمعونة وقروض ومساعدات لروسيا ، وربط بيان المؤتمر بشكل واضح بين تقديم الدفعة الأولى من هذا القرض وإحراز تقدم فى سياسات الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى روسيا ، بل وربط "كريستوفر" وبشكل علنى وسافر بين نجاح يلتسين فى الاستفتاء وبين الحصول على تلك المبالغ والمساعدات والقروض .

على الجانب الآخر بدأ الحديث فى روسيا عن الفساد يتصاعد وطالب البرلمان بتشكيل لجنة تحقيق فيما أعلنه الكسندر روتسكوى حول تفشى الفساد والجريمة وعمليات الإفساد والثراء غير الشرعى لأشخاص فى قمة الحكومة الروسية ، ووجه المدعى العام اتهامات مماثلة لوزير الدفاع الروسى جراتشيف .

فى هذا الوقت الحرج جرت وقائع الاستفتاء الذى حضره حوالى ٦٤٪ من مجمل الناخبين وفاز فيه يلتسين بنسبة ٥٩,٢٪ من أصوات الحاضرين ، وهى النتيجة التى تعنى ان يلتسين يستمد من مشروعيته من ٣٢,٦٤٪ من مجمل الناخبين الروس البالغ عددهم ١٠٦ مليون ناخب ، وبهذا المعنى تحديدا فقد كانت تلك النتيجة رغم كل هذا الدعم الغربى والإجراءات الإدارية التى اتخذها يلتسين تعنى انقسام المجتمع الروسى حسب قول حسب اللاتوف رئيس البرلمان .

رغم هذه النتيجة المتواضعة التى حصل عليها يلتسين فانه جدير بالذكر هنا ان الفترة التى سبقت الاستفتاء شهدت تصفية بعض جيوب المعارضة فى الحكومة ، كذلك تم السعى لاسترضاء الجيش بزيادة مرتباته قبيل الاستفتاء ، كما نشط دور يلتسين فى التنسيق مع قوى سياسية مختلفة وبرز دور الكنيسة النسبى ، بالإضافة إلى الدعم الغربى اللامحدود .

لم يتوان يلتسين عن استثمار نتائج هذا الاستفتاء وبالسرعة اللازمة فبدأ يعزز موقفه الداخلى بمجموعة من الإجراءات عارضها البرلمان ووصفها باللاشرعية، وقام يلتسين فعلا بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يرسى بشكل أساسى ملامح نظام رئاسى فى روسيا ، وقدم البرلمان مشروع قانون مضاد لنفس الجمعية ولم تكن هناك أية إمكانية للتوفيق بين المشروعين ، وعلى الجانب الآخر بدأ النائب العام فى اتخاذ إجراءات واسعة ضد الفساد مبتدئا بكشفه حيث اعتبر البعض ذلك محاولة لإعادة بعث روح الطهارة إلى روسيا وحذروا من وقوع انقلاب ، وعلى إثر ذلك قطع يلتسين أجازته وعاد إلى موسكو لمباشرة مهامه ، وأعلن البنك المركزى الروسى إصلاحا جذريا فى النظام النقدى يقضى- ضمن ما يقضى - بسحب جميع الأوراق النقدية الصادرة منه قبل عام ١٩٩٣ ومنعها من التداول اعتبارا من ٧/٢٦ وإصدار عملة جديدة بهدف توحيد أوراق العملة وتنقيتها من الاوراق المزيفة كما قالت مصادر البنك ، إلا أن بعض المراقبين وصف هذا القرار بأنه ضربة وانقلاب مالى ضد الشيوعيين الذين يكدسون الاموال ويحشدونها بدعم بارونات الصناعة الثقيلة ، كما اعتبر فريق آخر ان القرار ضربة لتجار السوق السوداء والاقتصاد اللاشرعى الموازى الذى تضخم بصورة مروعة ، وقد خفف يلتسين من قرارات واجراءات البنك المركزى تحت ضغوط من مختلف القوى ، وخلال تلك

الازمة اصدر يلتسين قرارا بإقصاء "بارينكوف" وزير الامن وقد فسر المراقبون هذا القرار بأنه يهدف الى منع المعارضين من استخدام قضايا الفساد السياسى والرشوة فى الاوساط العليا فى التشهير والتعريض بـ يلتسين خاصة وانه قد اشيع ان بارينكوف كان يحتفظ بوثائق خاصة بهذا الفساد .

من منتصف اغسطس بدأ الصراع يتخذ ابعادا جديدة ، فوزير الدفاع أعلن عن البدء فى إعداد قوات ضاربة ووضعها تحت السيطرة تحسبا لوقوع انقلاب معارض ليلتسين والاقاليم بدأت تعلو فيها وتسود نغمة السيادة الوطنية ، ولعله من المفيد ان نذكر هنا ان ذلك حدث بعد فترة من الهدوء النسبى وظهور بوادر وفاق تجلى فى البرنامج الاقتصادى الذى بلورته مباحثات الطاولة المستديرة فى موسكو ، واختتم هذا التصعيد من جانب يلتسين بهجوم جديد من يلتسين على البرلمان اعقبه بتقديم طلب بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة وهو مارفضه البرلمان لإن الدستور لايمنح رئيس الجمهورية الحق فى الدعوة لاجراء انتخابات برلمانية .

فى الواحد والعشرين من سبتمبر ١٩٩٣ اصدر يلتسين مرسوما مخالفا للدستور - على حد قوله هو نفسه - يقضى بحل مجلس نواب الشعب والدعوة لانتخابات جديدة فى ١٩٩٣/١٢/١٢ وبالطبع لم يقبل البرلمان ولا المحكمة الدستورية قبول هذا المرسوم ، بل ورد البرلمان بطريقة هجومية فأعلن عزل يلتسين ووزير دفاعه وداخليته وأمنه وعين بدلا منهم روتسكوى رئيسا للجمهورية وبارينكوف وزيرا للأمن وآخرين للدفاع والداخلية ، وتدخلت الكنيسة الارثوذكسية الروسية والمحكمة الدستورية للخروج بحل وسط لهذه الازمة الا ان الجهود باءت بالفشل فى الوقت الذى أعلن فيه الغرب وامريكا تأييدا واسع النطاق ليلتسين وسياساته واجراءاته بعد أن اعتصم نواب الشعب المعارضون فى مبنى البرلمان احتجاجا على اجراءات يلتسين ، وفى فجر يوم ١٩٩٣/١٠/٤ قام يلتسين بقصف البرلمان بمدفعية الدبابات واعتقل المعارضين وعلى رأسهم روتسكوى وحسب اللاتوف وبارينكوف وعديدا من قادة الاحزاب والقوى السياسية واتخذت مجموعة من الاجراءات فى اعقاب ذلك كانت كلها بمراسيم رئاسية، واقصى رئيس المحكمة الدستورية والنائب العام وعددا من القضاه وأوقف العمل بالدستور واغلقت الصحف وحظرت الاحزاب ولم يكتف يلتسين بهذه المراسيم السياسية التى وصفتها مصادر غربية رسمية بانها إجراءات ضرورية لحماية الديموقراطية ! بل واصل يلتسين إصدار مراسيم من شأنها تغيير شكل الحياة فى روسيا عندما أصدر مرسوما خاصا بتغيير شكل الملكية الزراعية بحيث يتم توسيع دائرة الملاك الصغار، واختتم يلتسين مراسيمه بـ الدعوة لانتخابات جديدة للبرلمان بعد تغيير بنيته وتقليص مهامه وذلك بالتزامن مع الاستفتاء على الدستور فى ١٩٩٣/١٢/١٢ .

اتم يلتسين من خلال هذه الإجراءات المتلاحقة ماحاول القيام به منذ بداية العام وحتى ابريل الماضى وفشل فى تحقيقه عبر الاساليب السلمية باستخدامه المتاح من صلاحياته وغير المتاح ايضا ، ويمكن اعتبار الفترة الاولى من يناير إلى ابريل ٩٣ بمثابة جس النبض والاستكشاف الواسع لطبيعة الاوضاع وماخفى منها فى المعسكر الآخر ، غير ان مبعث القوة الذى مكن يلتسين من الاجهاز على البرلمان والدستور والانقلاب الشامل عليهما لم يكن داخليا فقط انما كان خارجيا فى الاساس وتمثل فى التأييد واسع النطاق الذى لقيه لكل تصرفاته واجراءاته من قبل الولايات المتحدة الامريكية والغرب بكامله.

وبعد رفع حالة الطوارئ فى

١٨/١٠/١٩٩٣ مباشرة وصل الى موسكو "كريستوفر" وزير الخارجية الامريكي داعيا موسكو لدخول حلف الاطلنطى واخذ موافقتها على دخول دول حلف وارسو السابق ضمن منظومة هذا الحلف ، وخلال تلك الفترة بدأت حملة الانتخابات الروسية وتم انشاء حزب جديد بأسم "خيار روسيا" يرأسه "ايجور جيدار" كـ حزب "يلتسين" بالكامل ، واصدر يلتسين بعد ذلك مرسوما يشترط ان يحصل أى حزب على مائة الف توقيع من المواطنين الروس من انحاء الجمهورية حتى يمكنه دخول الانتخابات القادمة ، مما ادى فى النهاية الى ان يدخل الانتخابات ١٣ حزبا فقط من اصل ١٠٠ حزب تقريبا فضلا عن الاحزاب التى تم حظر نشاطها بمراسيم يلتسين وقرارات وزير العدل الجديد - وكانت الاحزاب الـ١٣ التى دخلت هذه الانتخابات هى :

١- حزب "الوحدة والوفاق" ويقوده "سيرجى شاخراى" النائب الاول لرئيس الوزراء واحد مستشارى يلتسين ويمثل وجهة نظر تشيرنوميردين ويتمتع بتأييده .

٢- حزب "الحركة الروسية للاصلاحات الديموقراطية" ويقوده "اناتولى سوبتشاك" عمدة سان بطرس برج (لينينجراد سابقا) وهو يمثل حركة إصلاحية قريبة من الحكم ولكن لاتؤيده فى كل شئ .

٣ - تجمع خيار روسيا : يقوده "ايجور جيدار" النائب الاول لرئيس الوزراء ومهندس وداعية الاصلاح الجذرى - يناصر يلتسين وسياسته .

٤- الحزب الديموقراطى الليبرالى : يقوده "جرينوفسكى" قومى متشدد ويعبر عن اليمين الفاشى ، وقد أيد الحزب يلتسين فى قصف البرلمان .

٥- الحزب الزراعى الروسى : يقوده ميخائيل لاشبين ويضم نائب رئيس الوزراء "الكسندر فيريوخا" ويضم ٣ مليون عضو ويدافع عن الكلوخوز (المزارع الجماعية) وله ثقل كبير فى المناطق الزراعية .

٦-الحزب الشيوعى لروسيا الاتحادية ويقوده "جنيادى زيوجانوف" وهو الحزب الشيوعى الوحيد الذى اشترك فى الانتخابات و لم يحظر نشاطه .

٧-حزب النساء الروسيات : حزب سياسى يهدف للدفاع عن النساء من منطلق سياسى ويطالب بمشاركتهن فى الحياة السياسية ويدافع عن مصالحهن ضمن مصالح المضطهدين .

٨- تحالف يافيلينسكى : "التفاحة" او حركة "يابلوكو" رمزا لاسماء قادته الثلاث يافيلينسكى - بولدبريف - لوكين وهو حزب ذو اتجاهات ديموقراطية ويريد ادخال اصلاحات سياسية ويتمتع بشعبية وسط المثقفين .

٩- الحزب الديموقراطى الروسى ويقوده نيكولاس ترافكين وهو معتدل فى برنامجه الاصلاحى ويعارض بشدة الحكم القائم .

١٠-الاتحاد المدنى : ويقوده "فولسكى" ويعبر عن اتحاد الصناعيين .

بالإضافة إلى ثلاثة أحزاب قليلة الأهمية والشأن وهى :

١١- الحركة الايكولوجية (البيئية البناءة) ويرمز لها بـ "كيدر" .

١٢- حزب الكرامة والرحمة والاحسان .

١٣-حزب المستقبل الروسى .

ويلاحظ على تلك الاحزاب كلها انها حديثة العهد بالعمل السياسى فيما عدا الحزب الشيوعى الروسى ، ويلاحظ ايضا أنها خرجت جميعا من عباءة الحزب الشيوعى السوفيتى ، وقد راهن معظمهم فى برامجه الاقتصادية على الإسراع بالخصخصة واشاعة الاستقرار المالى

وكان الهدف المعلن الاساسى لها هو التعجيل بتكوين طبقة من المالكين المتوسطين الصغار الذين سيشكلون الركيزة الاجتماعية للنظام الحاكم وضمانا للاستقرار .

كما يلاحظ ايضا ان معظم برامج الاحزاب التى دخلت فى الانتخابات والتى لم تدخل تكاد تتفق جميعا بما فى ذلك الحزب الشيوعى بكل توجهاته وتعدد فصائله على اعتماد درجة ما من اقتصاد السوق والديموقراطية ووحدة الدولة المتعددة القوميات والمترامية الأطراف ويرجع بعض المراقبين ذلك الى توازن القوى الراهن فى ظل انعدام الاستقرار السياسى الذى لم يتحقق حتى الآن برغم أحداث اكتوبر الماضى .

وفى ١٩٩٣/١١/٩ طرح يلتسين مشروعا لدستور جديد دعا المواطنين للاستفتاء عليه فى نفس يوم الانتخابات البرلمانية (١٩٩٣/١٢/١٢) ويمنح هذا الدستور يلتسين نصيب الاسد من السلطات ويجعله المصدر والمحرك الاول والاخير لكافة السلطات كما يصادر هذا الدستور حق الجمهوريات والاقاليم والمناطق فى السيادة ، ويقسم البرلمان الى قسمين الاول يسمى بالمجلس الفيدرالى ويضم ١٧٨ عضوا بواقع اثنين لكل من موسكو والـ ٨٨ جمهورية أو اقليم أو منطقة ، وهو لاينتخب فى مجموعه انما حسب المادة ٩٥ فإن نصف النواب معينون والنصف الآخر منتخب من قبل الجمعيات الاقليمية وهذا المجلس يشكل مرتبة أعلى من دوما الدولة أو مجلس النواب .

اما مجلس الدوما أو مجلس النواب فيتكون من ٤٥٠ عضوا النصف ينتخب من قائمة الاحزاب المشاركة والنصف الآخر يتم اختياره بالانتخابات المباشرة (مقاعد فردية) وقد تم تقليص صلاحيات هذا المجلس بحيث اقتصرت على :

١- تحديد الرسوم والضرائب .

٢- مراقبة الاصدار النقدى .

٣- اعتماد القوانين الفيدرالية فى مرحلة اولى قبل ان تعرض على المجلس الفيدرالى ، وقد تم اسناد اقرار الميزانية الفيدرالية الى اغلبية كل من المجلسين الفيدرالى والدوما .

خلال فترة التحضير والدعاية لتلك الانتخابات مورست الكثير من الاجراءات التعسفية ضد المرشحين فقد اتسمت القواعد المنظمة لتلك الانتخابات بالارتجالية - على حد تعبير يلتسين نفسه - مع ادخال تعديلات عليها بشكل مستمر حتى اللحظة الاخيرة ، الأمر الذى لم يعط الوقت الكافى للاحزاب التى لاتتمتع بمساندة السلطات القائمة الفرص الكافية لكى تنظم صفوفها .

جدير بالذكر هنا انه قد أشرف على الانتخابات لجنة انتخابية حرصت على ابعاد مجموعة من التشكيلات الحزبية كما تم تعيين محكمة مكلفة بالحفاظ على نزاهة وسائل الاعلام وكانت فى الواقع قد خصت الحزب المدلل من الحكومة "حزب خيار روسيا" بوضع متميز ، ويلاحظ المراقبون ايضا ان حزب جرينوفسكى (الديموقراطى الليبرالى) القومى الفاشى قد سمح له باستخدام اجهزة الدعاية الحكومية بقدر اكبر من الاحزاب الاخرى المنافسة ، أما أغرب الإجراءات التى اتخذها يلتسين بحق فقد كانت صدور مرسوم يجعل الحد الأدنى لفوز دستور يلتسين هو ٢٥٪ + ١ من أصوات الناخبين بدلا من ٥٠٪ + ١، بناء على هذه الإجراءات فقد وصف بعض المراقبين ما حدث فى الاستفتاء والانتخابات البرلمانية بأنه كان مجرد صورة تعرض على الألف مراقب غربى الذين توافدوا لكى يشهدوا على مصداقية العملية الانتخابية .

ورغم كل هذه الاجراءات فقد كشفت نتائج كل من الانتخابات والاستفتاء ان يلتسين لا يحظى بشعبية كبيرة رغم كل الجهود التى بذلها لإعاقة منافسيه ،

وبالنسبة للدستور فقد شارك فى التصويت ٥٨,٢ مليون ناخب روسى من اصل ١٠٦ مليون ناخب روسى مسجل فى جداول الانتخابات اى حوالى ٥٥٪ من إجمالى الناخبين وفاز الدستور بنسبة ٥٨,٤ من جملة الذين شاركوا بالتصويت وعليه تصبح الموافقة الفعلية على الدستور ٣٢,٠ ٪ من مجمل اصوات الناخبين اى حوالى ٣٤ مليون ناخب مسجل ، وجدير بالذكر هنا ان هناك سبعة عشر جمهورية من اصل ٨٨ جمهورية قاطعت أصلا الاشتراك فى الاستفتاء .

أما بالنسبة لنتائج انتخابات البرلمان فالملاحظ بصفة أولية انها لم تأت بالاغلبية المرغوبة ليلتسين ، حتى ان بعض المراقبين قد اعتبر هذه النتائج مثيرة لعاصفة من التساؤلات حول مدى استقرار روسيا الدستورى والسياسى فى المدى المنظور ، وإجمالا فقد جاءت نتائج الانتخابات على النحو التالى :

حزب خيار روسيا	١٠٣ مقعد
الحزب الليبرالى الديموقراطى	٦٦ مقعدا
الحزب الشيوعى	٦٢ مقعدا
الحزب الزراعى	٤٩ مقعدا
نساء روسيا	٢٥ مقعدا
كتلة يافلينسكى	٢٨ مقعدا
الوحدة والوفاق	٢٩ مقعدا
الحزب الديموقراطى	١٧ مقعدا
أحزاب صغيرة ومستقلون	٧١ مقعدا

ويلاحظ من هذه النتائج أن التيار اليسارى (شيوعى/زراعى/ديموقراطى) قد حصل على ١٢٨ مقعدا ، بينما حصل الاصلاحيون (خيار روسيا/ يافلينسكى / الوحدة / والوفاق) على ١٦٠ مقعدا ، ولإن القوميين المتشددين يشغلون ٦٦ مقعدا . فإن المعارضين للاصلاحيين - أو بالأحرى المعادين ليلتسين - قد حصلوا على ١٩٤ مقعدا ،

بينما لم يفز حزب التحالف المدنى بزعامة."اركادى فولسكى" وحزب الإصلاحات الديموقراطية لـ "سونيشاك" بأى مقعد حيث لم يحصل على نسبة الـ٥٪ من الاصوات اللازمة لدخول البرلمان ، وقد فاز عدد من الشخصيات المتهمة فى انقلاب اغسطس من بينهم لوكيانوف رئيس مجلس السوفيت الاعلى السابق ، وبابروين وأمان تولبيف وايليوفين وغيرهم أما أخطر الملاحظات التى رصدها المراقبون فقد كانت تصويت ٧٠٪ من الجيش لحزب جرينوفسكى بينما صوت لصالح الشيوعيين نسبة كبيرة من بقية العسكريين .

وعلى اثر تلك النتائج بدأ يلتسين فى ازاحة العديد من الوجوه والمستشارين السياسيين والاعلاميين وقام بإعادة تنظيم جهاز المخابرات كذلك بدأ حملة لطرد الشيوعيين من الجيش والمؤسسات الصناعية .

لقد جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية إذن عكس ما تمناه يلتسين و عكس كل التوقعات التى سادت عقب اجهاز يلتسين على برلمان حسبو اللاتوف حيث برزت داخل البرلمان الجديد قوتان معارضتان اولهما المعارضة القومية اليمينية والمتمثلة فى ٦٦ مقعدا لحزب جرينوفسكى الليبرالى الديموقراطى ،أما ثانى الكتل المعارضة فهى "المعارضة اليسارية" التى تضم الشيوعين وحلفاءهم الزراعيين والديموقراطيين وترجع خطورتهم الى انهم متمرسون فى العمل الحزبى والسياسى المرتبط بجماهير واسعة ولهم تاريخ طويل فى الممارسات السياسية.

نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة قد أثارت مخاوف وقلقا بالغين بعد إقرار الدستور الأخير ، وذلك فى ضوء صعود جيرينوفسكى وعزمه على التقدم لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٦ ، إذا ان الصلاحيات المطلقة لرئيس الجمهورية سوف تنتقل بالتبعية إلى هذا الزعيم القومى المتشدد إذا فاز فى الانتخابات الرئاسية .

قبل ان نختتم حديثنا عن روسيا دعونا نحاول فهم الحاضر من خلال الغوص فى ماضى روسيا لعلنا بإقامة هذا الجسر الضرورى بين ماضى روسيا وحاضرها نستطيع ان نستشرف بعضا من مستقبلها .

فى عهد ايفان الرهيب [١٤٦٢-١٥٠٥] بدأ تاريخ "دوقية موسكو" التى تعتبر نواة روسيا ، وهذه الدوقية الارثوذكسية نشأت فى قلب السهول الاوربية الواسعة عبر تاريخ من الدم والمحن والمصائب وذلك بسبب الاجتياحات المتتالية من قبل المغول والتتار .

ومنذ لحظة نشأتها لم تجد موسكو امامها سوى الشرق لتتوسع فيه فالسويد البروتستانية تقف لتسد عليها الطريق الى البلطيق وبولندا الكاثوليكية تسد الطريق امام نمو تلك الدوقية فى اتجاه الغرب والدولة العثمانية المسلمة تقف فى القرم حائلا بينها وبين البحر الاسود .

وهكذا كان توسعها الشرقى أمرا حتميا ، ورغم ان الشرق جاء اليها بالكثير من تجارة الفراء وانشاء المدن ، الا ان الغرب عبر البلطيق وبولندا كان يمنحها علاقات واسعة ومستوى أرقى فى مجال الثروة التجارية آنذاك ، ولهذا كان بناء روسيا الحديثة مرتبطا الى حد كبير بكسر الطوق المضروب عليها بواسطة السويديين والبولنديين والاتراك ومنذ عهد بطرس الاكبر (١٦٨٢-١٧٢٥) سليل اسرة رومانوف العتيدة استطاعت روسيا التوجه نحو البلطيق بعد هزيمة السويد والسيطرة على ميناء اوزون على البحر الاسود بعد هزيمة العثمانيين وصار بحر قزوين بحيرة روسية بعد تسوية سياسية مع العثمانيين على حساب فارس ، ووصل نفوذ روسيا فى هذه الفترة الى البلقان بعد فرض معاهدة مذلة على الدولة العثمانية وسيطرت على اجزاء كبيرة من بولندا عبر تسوية سياسية مع منافسيها الأقوياء وعبر التوازنات والتحالفات الاوربية فى القرن التاسع عشر استطاعت روسيا ان تمتد غربا لتحصل على فنلندا وتسيطر على دوقية وارسو (بولندا) تماما ، غير انها اجبرت بعد معاهدة باريس ١٨٥٦ على التخلى عن اطماعها فىالدولة العثمانية (منطقة البلقان) حيث العرق السلافى والديانة الارثوذكسية فتوجهت شرقا وتوسعت واستولت على جمهوريات آسيا الوسطى كلها ثم مالبثت عبر مؤتمر برلين ١٨٧٨ أن مدت نفوذها الى شرق البلقان ، وهكذا امتدت روسيا وتوسعت وظهر إلى حيز الوجود القيصرية الروسية ، وفى اعقاب قيام الثورة البلشفية ١٩١٧ وخروج روسيا من الحرب العالمية الاولى فرضت عليها معاهدة بوست ليتوفسك ١٩١٨ التى سماها لينين "معاهدة لصوصية" وأجبرت بمقتضاها على التخلى عن دول البلطيق الثلاث (لاتفيا وليتوانيا واستونيا) وفنلندا وبولندا والتنازل عن بعض الاراضى العثمانية وعقب معاهدة فرساى ١٩١٩ اعيد رسم خريطة العالم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فى غياب روسيا واعيد اظهار بولندا ودول البلطيق والجمهورية التركية الفتية لتسد امام الاتحاد السوفيتى الجديد الغرب والجنوب إلى ان جاءت نتائج الحرب العالمية الثانية ليمتد نفوذ وسيطرة الاتحاد السوفيتى على كل اوربا الشرقية وفقا لاتفاقية يالطا عام ١٩٤٣ .

لعل تلك المقدمة الطويلة عن تاريخ نشأة روسيا واستمرارها تمكننا من فهم المتطلبات الاستراتيجية الضرورية لبقائها ، خاصة بعد تفتيت الاتحاد السوفيتى السابق وانهاء ارتباط اوربا الشرقية بها .

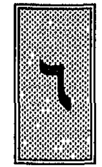
والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هل تستطيع روسيا التخلى عن استراتيجيتها السابقة سواء فى عهد القيصرية او فى عهد السوفييت ؟

الحقيقة وتداعيات الاحداث تقول لا .. فروسيا لاتستطيع فى عهدها الرأسمالى الجديد ان تتخلى عن سوق ونفوذ صنعته وحققته بالدم والحديد منذ القرن الخامس عشر سواء كان هذا السوق متمثلا فى اسيا الوسطى وجمهورياتها او متمثلا فى الغرب والجمهوريات المستقلة واوكرانيا والبحر الاسود و دول لاتفيا وليتوانيا واستونيا وبحر البلطيق ، وأخيرا دول شرق اوروبا والبلقان ، ان النظام الدولى الجديد والمراد تحقيقه لايستطيع تجاوز حقائق الجغرافيا والتاريخ ، والمصالح ايا كانت لاتتحقق الا بقدر اتساق منطقها مع منطق الواقع ، والخبرة التاريخية المتمثلة فى نتائج مؤتمرات ومعاهدات ١٨٥٦ ، ١٨٧٨ ، ١٩١٨ ، ١٩٤٣ تصر على ان الكيان الروسى قائم وماثل بامتداداته ، بل ان تلك المناطق الشاسعة فى الشرق والغرب لاتستطيع ان تعيش بعيدا عن هذا الكيان والارتباط به بحكم المصالح الاقتصادية والسياسية ايضا ولعل معاهدة رابطة الدول المستقلة (الكومنولث الجديد) تجيب اجابة واضحة عن هذا السؤال فالرابطة ليست تعبيرا عن استجابة انتقالية لمرحلة التحول من الامبراطورية الواسعة او الاتحاد الشمولى (اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية) الى جمهوريات مستقلة ذات سيادة انما هى فى الاساس تعبير سياسى يستجيب للمصالح السياسية والاستراتيجية لكل من روسيا وتلك الدول ، ونظرة سريعة على الاوضاع فى جورجيا واذربيجان وارمينيا وطاجيكستان .. الخ كذلك الموقف الروسى من قضية البوسنة والهرسك ومشاكل التسلح النووى لاوكرانيا تشير الى طبيعة المصالح السياسية والاستراتيجية المترابطة لكل تلك المناطق .

ان نظرة سريعة على مسار وتطورات الاحداث فى روسيا خلال عام ١٩٩٣ سواء فيما يتعلق بموقف الجيش او بالانتخابات الروسية ودلالات نتائجها تفيد فى فهم متطلبات الاستراتيجية الروسية وتصورها ، فالجيش الروسى لم ينقسم ابان الصراع بين يلتسين والبرلمان انما استجاب فى لحظة محددة للحسم فى مواجهة احتمال فوضى متوقعة بصرف النظر عن مدى اخلاقية هذه الاستجابة أو وحشيتها ومدى انعدام الديموقراطية فيها ، وفى اللحظة التالية مباشرة استجاب الجيش لوطنه وقوميته فصوتت اعداد غفيرة منه لجيرنوفسكي الزعيم القومى المتشدد وللشيوعيين أيضا ، واستجابته للشيوعيين لم تكن تنصب بشكل اساسى على المطالب الاجتماعية المتضمنة فى برنامج ولكن لان برنامج الشيوعين تضمن رؤية محددة فيما يتعلق باستمرار اتحاد الدول المستقلة وهى نفس الفكرة التى قدمها جيرنوفسكى بصياغة اكثر حدة وبالتالى اكثر جاذبية، وانقسام الجيش بين اليمين واليسار على هذا النحو الواضح يعكس فى حقيقة الأمر طبيعة الأزمة فى روسيا من حيث ان إمكانات الخروج منها قد تكون إما بالسير يمينا أو الاتجاه يسارا ، وبصفة عامة فان التوجهات الجيوستراتيجية لكلا الفريقين لاتختلف كثيرا فيما بينها رغم اتساع الهوة ما بين البرنامج الاجتماعى للفريقين ورغم ان بريق الفكرة الفاشية يخطف الأبصار إلا أنه قصير العمر .

تأكيدا لوحدة الجيش ومدى تبنيه العميق لمصالح روسيا فقد رفض وزير الدفاع الروسى مبدأ خفض القوات العسكرية الروسية وأعلن عن استراتيجية عسكرية جديدة تتضمن فيما تتضمن ضرورة مرابطة قوات روسية خارج اراضيها تلبية لمصالح امن روسيا وسائر اعضاء رابطة الدول المستقلة ، وفى هذا السياق صدرت عدة تصريحات عن بعض كبار القادة العسكريين رفضوا فيها مسألة انضمام دول شرق أوروبا إلى حلف الناتو مما يشير بجلاء إلى طبيعة الاستراتيجية

الروسية المرتقبة وتـأتى هـذه التصريحـات الواضحـة رغـم التدهـور الـذى يعـانى منـه الجيش الروسى الآن من جـراء الأزمـة الاقتصادية ، ورغم الضغوط الـغربية التى لا تتعرض فى أى مجال آخر بـعيدا عـن هـذه المسـائل الأسـتراتيجية الحيويـة لإى رفض أو مقاومة تستحق الذكر .



الصين : العملاق القادم

الصين الان موضع الاهتمام العالمى بوصفها القوة الجديدة الصاعدة فى آسيا ، وربما فى العالم فيما بعد ، وتمتلك الصين قدرات بشرية هائلة ، كما تمتلك قدرات عسكرية قابلة للتطور ، فضلا عن محاولات جادة لتقدم علمى وتكنولوجى ملحوظ ، بالإضافة إلى انها وصلت إلى أعلى معدلات نمو وحققت نسبة تتراوح بين ١٢٪ إلى ١٤٪ وهو معدل لم تصل إليه الدول الصناعية الكبرى التى تعتمد على وصفة النظام العالمى الجديد التى يطلقون عليها آليات السوق ، وبالاستناد إلى مرجعية اشتراكية حققت الصين هذه المعدلات غير المسبوقة من النمو لتسبب حرجا بالغا لأصحاب الحل الاقتصادى السحرى من مروجى سياسات صندوق النقد الدولى ، ولهذه الأسباب مجتمعة فإن الصين قادرة على ان تلعب دورا هاما فى منطقة جنوب شرق آسيا ، وبعد ان كان العالم يتحدث عن انهيار الاشتراكية والاقتصاد الموجه وينظر الى الصين بوصفها ثمرة على وشك السقوط أعاد العالم حساباته وبدأ يتحدث عن هذا العملاق القادم الذى بات ينافس القوى الكبرى اقتصاديا بعد ان استطاع تجاوز الكثير من العقبات فى مجال التنمية الاقتصادية دون ان يتخلى بشكل كامل عن الاقتصاد الموجه ، بالإضافة إلى ما تقدم فإنه بات من الملاحظ كيف ان الصين استطاعت ان تجتاز بعض المشاكل الخارجية المتعلقة بصورتها فى مجال حقوق الانسان ، بحيث أصبحت القوى التى كانت تناصبها العداء تخطب ودها الآن ، بعد أن أدركت مكامن قوتها ووزنها وثقلها فى مجال الاقتصاد العالمى إضافة إلى ثقلها الإقليمى .

لقد استطاعت الصين ان تقطع شوطا كبيرا فى طريقة الإصلاح الاقتصادى دون ان تسقط فى فوضى آلية السوق أو تسير فى طريق الخصخصة العمياء وهو الطريق الذى سار فيه الاتحاد السوفيتي ووصل إلى ما وصل إليه من فوضى وانهيار .

لقد أدركت القيادة الصينية ان الإصلاح الاقتصادى لابد وان يتم من خلال الحزب الحاكم الذى لم تعرف الصين غيره طوال السنوات الماضية بعد أن أعاد الحزب ترتيب اوراقه وتغيير اسلوبه بالشكل الذى يلائم ويواكب المتطلبات الداخلية والمتغيرات الخارجية حتى لاتسقط الصين فى فوضى اقتصادية واجتماعية ، فالصين دولة ذات خصوصية عرفت المركزية منذ الاف السنين - شأن مصر - والبديل لهذه المركزية فى الغالب ووفقا لأى قراءة سريعة للتاريخ هو الفوضى خاصة إذا تمت التحولات فجأة ، ومن ناحية أخرى أدركت هذه القيادة أيضا أن عملية التحول لابد وأن تتم من خلالها حتى يتكون فى المجتمع القطاع الخاص القادر على القيام بالتنمية وحتى تتكون الآلية التى تسمح فيما بعد بالتعددية الاقتصادية والسياسية بالشكل الذى يحافظ على قوة الصين وتماسكها ، ولذلك قرر الحزب أن يتم التغيير داخل المجتمع أولا ومن خلاله ثانيا بإتباع خطوات محسوبة ومدروسة تضع مصالح المجتمع أولا فوق مصالح الفئات الخاصة وتجنب الصين أى محاولة للابتزاز الخارجى تحت دعوى حقوق الانسان ، ونتيجة لعدم وجود فئة اجتماعية أو بيروقراطية داخل الحزب والمجتمع قوية وترتبط بشكل اساسى بالغرب وقادرة على احداث انقسام وفوضى داخل الحزب والمجتمع بالشكل الذى يعرقل مسيرة الاصلاح الاقتصادى المتدرج ، تمكن الحزب من تنفيذ خططه وسياساته الخاصة بالاصلاح الاقتصادى التدريجى وفقا للشروط الداخلية الخاصة والملائمة للمجتمع الصينى ، وبالشكل

الذى لاينتج عنه انفجارات اجتماعية او انهيارات سياسية تهدد الدولة وتفقد الحزب الحاكم والقيادة سيطرتها على مقاليد الامور كما حدث فى الاتحاد السوفيتى ، لذلك جاءت خطط التنمية وبرامج الاصلاح الاقتصادى خليطا مابين الاقتصاد الحر والاقتصاد المخطط ، او ما يطلقون عليه فى الصين "آلية السوق الاشتراكى" واتسمت سياسات القيادة فى هذا الصدد بقدر من البرجماتية النابعة من خصوصيتها وحكمتها القديمة التى عبر عنها "دينج" بقوله ليس مهما لون القط ولكن المهم ان يلتهم الفئران .. ولإن المهم هو زيادة الانتاج وتحقيق الرخاء الاقتصادى فلا بأس إذن من الأخذ ببعض سياسات السوق وتحقيق مزيد من الانفتاح على الغرب للحصول على التكنولوجيا حتى يمكن تحقيق هذا الرخاء الاقتصادى من خلال زيادة معدلات التنمية بالاستناد فى تلك المرحلة الانتقالية - والتى قد تأخذ وقتا طويلا - على القطاع العام بوصفه القوة القادرة والمؤهلة لقيادة التنمية فى هذا المجتمع ، شرط أن تتوافر لهذا القطاع إدارة جيدة وغير فاسدة ، فالمشكلة ليست فى وجود القطاع العام ولكن المشكلة دائما فى الطريقة التى يتم بها ادارة هذا القطاع ولصالح من يعمل ، وفى ظل ضعف القطاع الخاص بسبب حداثة تكوينه ونشأته او بسبب غيابه مع قلة رأس المال الاجنبى اللازم للقيام بالاستثمارات الضرورية لتحقيق المعدلات المرجوة للتنمية لصالح المجتمع ككل ، بات الاعتماد على القطاع العام وتطويره ضرورة إلى أن يتم تكوين قطاع خاص قادر على المشاركة فى عملية التنمية .

وفى محاولة من القيادة الصينية للحصول على المال اللازم للتنمية دون السقوط فى فخ القروض والديون او تحميل ذلك لميزانية الدولة طرحت القيادة اسهم بعض الشركات للبيع للمواطنين فى بعض الاقاليم ، وبذلك نجحت الصين فى تمويل الإنفاق الاستثمارى من خلال مدخرات المواطنين وتوسعت الدولة فى هذه العملية الى حد ان الحكومة الصينية بدأت حملة دعائية فى جميع انحاء البلاد لاقناع مواطنيها المترددين فى شراء السندات الحكومية ، وهناك من يقول انها قد تلجأ الى اجبارهم على الشراء اذا اقتضى الامر لتحقيق حجم المبيعات المستهدف .

وبالطبع لم يكن الطريق خاليا من بعض العقبات او التحفظات ، فقد اعربت أكاديمية العلوم الاجتماعية فى الصين عن قلقها من أن تؤدى إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الصين مع التزايد المستمر فى معدلات التضخم إلى إحداث حالة من الاضطرابات الاجتماعية وانه اذا لم تكن هناك ادارة حذرة لهذه التغيرات التى تحدث فى الصين اليوم فإن ذلك قد يثير اضطرابات اجتماعية خطيرة نتيجة لسوء استخدام السلطة من جانب المسؤلين الحكوميين فى الاقاليم ، الا ان حزم القيادة فى محاربة سوء استخدام السلطة والفساد وتحقيق معدلات النمو المرتفعة (١٢-١٤٪) وما يعنيه ذلك من ارتفاع مستوى الاداء والمعيشة سيزيد من قبول الشعب الصينى لهذا النهج الاصلاحى الذى تتبعه القيادة الصينية بالرغم من اعلان تلك القيادة اعادة بناء هياكل الحكومة الصينية خلال السنوات الثلاث القادمة وعزمها تخفيض عدد العاملين والموظفين بنسبة ٢٥٪ وتخفيض عدد الاجهزة والمنظمات والوزارات من ٨٦ الى ٥٩ مع التأكيد على ان تمسك الصين بنظام الحكم الحالى امر ضرورى للاستقرار السياسى وان السيطرة السياسية للحزب ليست محل نقاش ولابد منها للاسراع بالتغيير الاقتصادى فى البلاد" .

وقد اكدت الحكومة الجديدة التى شكلها "لىبينج" الاستمرار فى برنامج الاصلاحات الذى بدأ فى الثمانينات ، كذلك اتفق قادة الحزب على اعطاء دفعة جديدة للاصلاح الاقتصادى والتخلى عن مبدأ هيمنة الملكية العامة على المشروعات الاقتصادية وعدم فرض قيود لتحديد نصيب القطاع الخاص كما تم الاتفاق على معدل نمو يبلغ ٩٪ كمستهدف

فى العام القادم بدلا من ١٣٪ كحل وسط بين المطالبين بالاسراع بمعدلات النمو وبين المحذرين من الاثار الاجتماعيةالسيئة للتضخم الذى وصلت نسبته الى ٢٠ ٪ وما يمثله النمو المتسارع من ضغوط على قطاعات الطاقة والنقل ، والجدير بالذكر هنا ان الصين تحتل المركز الثانى فى ترتيب الاقتصاديات فى العالم حيث ارتفع متوسط معدلات النمو من ٧,٧ ٪ عام ٩١ الى ١٢ ٪ عام ١٩٩٢ وزادت الصادرات بنسبة ١٨٪ وارتفع الانتاج الصناعى بمعدل ١٩٪ والزراعى بمعدل ٣٪ وقطاع الخدمات ٩,٤٪ .

واوضحت تقارير الحكومة الصينية ان دخل المزارعين زاد بنسبة ٣,٧٪ خلال العالم الحالى "٩٣" مقارنة بزيادة نسبتها ١٢٪ لدخل العاملين فى المناطق الحضرية ، وهذا النمو الاقتصادى الصينى الملحوظ قد دفع وزراة الاقتصاد فى تايوان الى القول بأن الصين اصبحت واحدة من اقوى المنافسين لها فى التجارة الدولية وانها بدأت تستحوذ على حصة تايوان من الاسواق الأجنبية ، وان نصيب الصين من السلع الاستهلاكية الاساسية فى السوق الامريكية تجاوز نصيب تايوان للمرة الأولى فى العام الماضى فضلا عن السوق اليابانية .

النقدم الاقتصادى الصينى مع استمرار تماسك الصين السياسى بدون بوادر حقيقية لتحلل أو انهيار يرشح هذا العملاق الآسيوى للاضطلاع بدور هام بين المسرحين الإقليمى والدولى على المدى المنظور ، ويدفع بالكثير من الدوائر الغربية إلى التخوف إما عن قناعة أو فى سياق البحث عن عدو بعد ان تنازل الاتحاد السوفيتى عن اللقب ، وتحت أحد هذين الاحتمالين يمكننا ان نضع تصورات تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن – التى استند فيها على ان الصين التى تحقق اعلى معدل نمو يبلغ ١٢٪ حاليا – سوف تكون اكبر قوى اقتصادية فى العالم عام ٢٠١٠ ، وتحت أحد هذين الاحتمالين – أيضا – يمكننا أن نضع دراسة صندوق النقد الدولى التى أعلنت ان اقتصاد الصين اكبر ٤ مرات من حيث الحجم عما كان يعتقد وانه الاقتصاد الثالث فى العالم بعد امريكا واليابان وأعلنت الدراسة أيضا انه باستخدام معايير جديدة تعتمد على القوة الشرائية وليس سعر الصرف فإن الاقتصاد الصينى يبلغ حجمه حاليا ٤٥ ٪ من الاقتصاد الامريكى وان الصين قد تنافس فى المستقبل اوربا الموحدة ، ويمكن القول بأن اعتبار الصين القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم الآن أو الاولى فيما بعد وفقا لهذه التقديرات هو بمثابة تحذير من هذه القوة الصاعدة اقتصاديا ذات التوجه المستقل عن فلك السياسة الغربية ، وقد يكون الهدف الأول من هذا التحذير هو حرمان الصين من المساعدات الخارجية التى تحصل عليها فى صورة قروض ميسرة والتى تلعب دورا مساعدا فى عملية التنمية وانجاح برامج الاصلاح الاقتصادى الداخلية بجانب الشركات الصينية الموجودة فى الخارج والمملوكة لصينيين والتى يقال انها ساهمت باكثر من ١٠٠ مليار دولار فى عمليات التنمية الداخلية بالإضافة الى ان العلاقة التجارية مع هونج كونج مكنت الصين من الحصول على تكنولوجيا متطورة .

هذه الطريقة الماكرة التى اعتاد الغرب أن يضخم بها من قدرة خصومه وقوتهم قبل أن يلتهمهم انتبهت إليها الصين حين بادرت برفض هذا التقييم الجديد الذى ينظر الى الصين بوصفها قوة منافسة ينبغى الحذر منها بالذات وأن هذا التقييم او التحذير يأتى فى ظل توجه الصين الى التقارب مع الهند بوصفها سوقا كبيرا للصادرات الصينية وقد انتهى هذا التقارب إلى توقيع اتفاق بينهما بخفض عدد قواتهما على طول الحدود بين البلدين ، وتأتى هذه التخوفات أيضا مع اقتراب عودة هونج كونج الى الصين بما يشكله ذلك من دفعة قوية للاقتصاد الصينى اضافة الى الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها بين الصين وتايوان ، بعد ان بدأت بينهما فى ابريل اول محادثات مباشرة فى سنغافورة تمهد الطريق لاقامة علاقات

مباشرة بين البلدين وفتح قناة رسمية للمحادثات بينهما حول مختلف القضايا ، والاتفاق على الاستغلال المشترك للطاقة والموارد والتعاون الثقافى وتسوية الخلافات حول مناطق الصيد ، وان كانت الخلافات الاقتصادية قد تم تأجيلها خاصة تلك المتعلقة بالاستثمارات التايوانية فى الصين والعجز التجارى بين الطرفين وهو عجز لصالح تايوان مقداره ٤ مليار دولار ، علما بأن حجم التبادل التجارى بين الطرفين بلغ ٧,٤ مليار دولار فى عام ٩٢ بزيادة تبلغ ٣٠٪ عن العام الذى سبقه ، وان كانت هذه الاتفاقيات لم تمنع الصين من ان تعلن انها قد تستخدم القوة العسكرية اذا ما اقتضت الضرورة لاستعادة تايوان ، ولكن ذلك لا يلغى اهمية تلك الاتفاقيات بالرغم من محدوديتها فى حل الخلاف بين والصين وتايوان وتمهيد الطريق فى اتجاه انهائه ، وربما ينتهى كل ذلك بعودة هذه الى تلك وبذلك تصبح الصين قوة اقتصادية وعسكرية حقيقية لها وزنها ومكانتها ودورها فى جنوب شرق آسيا ، بحيث لايمكن حل مشاكل هذه المنطقة وصراعاتها المتفجرة دون وضع الصين فى الاعتبار ، ودون ان يكون لها دور فى ذلك حتى وإن كان دورا مزدوجا كما هو الحال فى ازمة كوريا حيث تمارس الصين الضغط على كوريا احيانا وتحميها فى نفس الوقت من فرض عقوبات اقتصادية عليها احيانا أخرى .

فى النهاية يمكننا القول إن الصين ماكان لها أن تحقق هذا القدر العالى من النمو والاستقلالية لولا ادراك قيادتها لمكانتها الاقليمية والدولية ورفض تلك القيادة الاستجابة للضغوط الخارجية وتبنى اسلوب الخصخصة العمياء والإطاحة بنظام القطاع العام او تجاهل مصالح المجتمع الصينى ككل ، فالصين تدرك اهمية الاعتماد على القدرات الذاتية وهى القدرات التى استطاع الصينيون تنميتها والنهوض بها طوال الفترات السابقة فى ظل قيادة تعرف مسؤليتها تجاه شعبها وتدرك خصوصية هذا المجتمع كمجتمع نهرى عرف مركزية الدولة والسلطة منذ أمد طويل ، والسلطة فى هذه المجتمعات لاتكتسب شرعيتها ومشروعيتها الا بالقدر الذى تحافظ فيه على مصالح المجتمع ككل بالاساس الى جوار مصالحها الخاصة التى يجب ان لا تطغى على المصالح العامة لأنه إذا حدث ذلك يبدأ الفصام بين المجتمع والسلطة وتدب الفوضى والتسيب بالدرجة التى تهدد هذا المجتمع ككل وتفقده قدرته على النمو والتوازن والتماسك .

الصين وهونج كونج

فى عام ١٩٩١ وقعت الصين وبريطانيا اتفاقا خاصا بهونج كونج الخاضعة لبريطانيا منذ ١٥٠ عاما اتفقا بمقتضاه على عودة هذه الجزيرة الى الصين فى عام ١٩٩٧ ، وفى نفس العام اجرى حاكم الجزيرة البريطانى "كريس باتن" اول انتخابات تشريعية فى هذه الجزيرة وهى انتخابات اثارت علامات استفهام كثيرة حول الهدف البريطانى من اجرائها فى هذا التوقيت بالذات ، ويبدو ان بريطانيا ارادت ترك الجزيرة وبها مجلس تشريعى وحكومة ديمقراطية تشكل عنصر ضغط على النظام الصينى قبل وبعد عودتها اليها وذلك من خلال خلق تنافر بين النظامين قد يدفع الصين الى ضرب هذه التجربة الديمقراطية وبالتالى تشويه صورة الصين امام العالم ، وقد تمت عملية الانتخاب فى سبتمبر ١٩٩١على ثلاثة مستويات حيث شارك الناخبون فى اختيار ١٨ عضوا فقط من اعضاء المجلس التشريعى البالغ عدده ٦٠ عضوا بينما اختار رجال البنوك والمهنيون (التكنوقراط) ٢١ عضوا وقامت السلطة بتعيين عدد مماثل لاختيار التكنوقراط ، وفى نهاية ١٩٩٢ تفجرت مشكلة بين حاكم الجزيرة "باتن" والصين بعد ان اعلن عن تقديم برنامج جديد للاصلاحات الديمقراطية يهدف الى توسيع الديمقراطية فى المستعمرة وحماية

حرية الاستثمار واستقلال المستعمرة من الناحية الاقتصادية قبل تسليمها الى الصين فى الموعد المحدد ، واعتبرت الصين ذلك انتهاكا للاتفاق الموقع بينها وبين بريطانيا ، وأعلنت ان كل الاتفاقيات التى توقعها هونج كونج تعتبر لاغية فى عام ١٩٩٧ ، ما لم تكن الصين قد وافقت عليها عند توقيعها كما اعلنت انها ستقيم مركز سلطة بديل للمستعمرة ، ونتيجة لهذه التهديدات الصينية ادخل باتن بعض التعديلات على مقترحاته لكنها لم تحظ بموافقة الصين ايضا ، واعلنت الصين انها تفضل التعامل مباشرة مع بريطانيا التى وقعت معها الاتفاق .

ومع مطلع العام استبعدت الصين امكانية التوصل الى اتفاق مع حاكم هونج كونج حول برنامجه الديمقراطى ورفضت اى حل وسط يحتمل ان يقدمه برلمان المستعمرة ، وأعلن مسئول صينى ان اى حلول خارج السيادة والقوانين الصينية ستواجه بالرفض ، كذلك ذكرت مصادر صينية ان بكين سوف تعلن عن نظمها الانتخابية لهونج كونج بحلول عام ١٩٩٥ اذا ما صدقت الهيئة التشريعية على مقترحات كريس باتن ، وهذا يعنى الإطاحة بأعضاء المجلس المفترض انتخابهم فى عام ١٩٩٥ ، وواصلت الصين تشددها فى هذا الامر واعلن الناطق باسم الخارجية الصينية انه لن يكون هناك اى تعاون مع كريس باتن قبل ان يعدل عن مقترحاته الخاصة بتوسيع الديمقراطية فى هونج كونج قبل تسليمها الى الصين ، ونتيجة لذلك تجددت الازمة السياسية والدبلوماسية بين الصين وبريطانيا وشنت الصين هجوما عنيفا ضد بريطانيا بسبب مساندتها للإصلاحات الديمقراطية وتشجيع باتن على ذلك واتهم رئيس الوزراء الصينى بريطانيا بعرقلة تنفيذ اتفاق انتقال هونج كونج الى الصين .

كذلك اتهمت الصين كريس باتن بزرع العقبات امام المباحثات الصينية البريطانية المتعلقة بهونج كونج والدائرة بين الطرفين بسبب لقائه بالرئيس كلينتون .

ومع بدء جولة المباحثات الثالثة بين الطرفين اعلن السفير البريطانى ان بلاده لاتزال تريد الحصول على تعهد من الصين بالسماح للمجلس التشريعى المزمع انتخابه فى عام ١٩٩٥ بأن يستمر فى ممارسة مهامه حتى نهاية دورته التشريعية عام ١٩٩٩ ولان ذلك يعنى ازدواجية فى الحكم فى حالة بقاء هذا المجلس اضافة الى فرضه من الخارج على الصين فقد رفضت الصين هذا الأمر ، وأدى ذلك إلى فشل تلك المباحثات التى وصلت إلى ثمانى جولات انتهت كلها بالفشل وعبرت الصين عن استيائها لقيام حاكم هونج كونج بتقديم خطة الاصلاحات الانتخابية الى برلمان المستعمرة ، على الرغم من رفض بكين لها واعتبرت بكين ان ذلك يعنى نهاية المفاوضات البريطانية الصينية حول مستقبل المستعمرة ، تهدف بريطانيا من وراء هذه "الإصلاحات" وتلك الانتخابات فرض صيغة سياسية محددة على الجزيرة قبل عودتها إلى الصين ، وتريد استمرار هذه الصيغة حتى بعد العودة وهو الامر الذى تعتبره بكين انتهاكا للاتفاق وتدخلا فى شئونها الداخلية وطريقتها التى سوف تحكم بها هذه الجزيرة خاصة وان بكين أبدت مرونة كبيرة عندما أعربت عن رغبتها فى تطبيق مبدأ " دولة ذات نظامين" فى هونج كونج وكذلك فى ماكاو وتايوان وان كانت لم تقدم اى تفاصيل حول هذه الصيغة .

على الجانب الآخر داخل هونج كونج نفسها توجد جماعات يطلق عليهم انصار الصين مثل التحالف الديمقراطى لتحسين هونج كونج والمؤسسة الديمقراطية واتحاد الديمقراطية ورفاهية الشعب وهذه الجماعات تطرح مقترحات مضادة لمقترحات باتن وتهدف هذه المقترحات الى التخفيف من حدة التشدد الصينى وتسعى الى تقريب وجهات النظر بين الطرفين وهو أمر يعزز فيما يبدو موقف الصين المتشدد ويؤكد وجود قوى داخل الجزيرة ترفض إصلاحات "باتن" وتوجهاته ، وبذلك لايكون الخلاف خلافا بين الصين وهونج كونج بل هو خلاف بين الصين

وبـاتن بدليل وجـود قوى اخرى تسعى الـى التقارب مع الصين بعكس هذا البريطانى ، ولازال مصير هذه الاصلاحات معلقا ومرهونا بالموقف الصينى منها ، ويظل هناك الكثير من الأسئلة التى ستجيب عليها الأيام المقبلة ومنها مثلا : هل ستعلن الصين عن نظمها الانتخابية الخاصة بالجزيرة ؟ وهل ستشكل الصين بالفعل مجلس حاكم للجزيرة يكون بمثابة حكومة ظل للحكومة القائمة هناك تهدد شرعيتها قبل عودتها الى الصين عام ١٩٩٧ خاصة بعد أن وصلت المباحثات بين بريطانيا والصين إلى طريق مسدود ؟ .

الصين ومشكلات مع الخارج

بالرغم من قوة الحملة الاعلامية الغربية ضد الصين بوصفها دولة تنتهك حقوق الانسان وتصادر الحريات خاصة بعد احداث الميدان السماوى عام ٨٩ فإن الصين استطاعت ان تجتاز هذه المحنة بفضل الاعتماد على عنصر الزمن ومرور الوقت فضلا عن جهود دبلوماسيتها المرنة وإدراكها أن القوى التى تتهمها بانتهاك حقوق الانسان – وبالذات امريكا – هى فى النهاية قوى تحكمها مصالحها الخاصة وبالتالى فإن الأمر سوف يستقيم بعد فترة عندما يتم تغليب المصالح المباشرة على العداء التقليدى الذى يتقنع بالقيم حيث يعرف الجميع ان هذه الحملة هى مجرد ضغط سياسى على الصين لتستجيب للمطالب الامريكية الغربية ، وذريعة للتدخل فى شئونها الداخلية وتحويل مسارها على المستوى الاقتصادى والسياسى إلى النموذج الغربى .

وفى هذا العام كانت اهم القضايا المثارة امام الصين هى علاقاتها بالولايات المتحدة ويأتى فى المرتبة الثانية بعد ذلك مشكلة هونج كونج الواقعة تحت السيادة البريطانية والمفترض عودتها الى الصين فى عام ١٩٩٧ ، أما توتر العلاقات الصينية الفرنسية بسبب صفقة الطائرات الفرنسية الى تايوان فانها تلوح كمشكلة عابرة ، الأمر الذى لاينبغى أن يضطرنا للوقوف امامها .

منذ فترة الحرب الباردة ورغبة امريكا فى حصار الاتحاد السوفيتى بدأ الاهتمام الامريكى بالصين خاصة منذ بدأ الخلاف الصينى السوفيتى فى الظهور ثم زاد هذا الاهتمام فى عهد نيكسون واستمر هذا الاهتمام الامريكى حتى بعد انتهاء الحرب الباردة وازداد اهتمام امريكا بالصين ودول شرق آسيا عندما تعثرت مفاوضات الجات مع اوروبا وفى ظل ازمة الاقتصاد الامريكى وبحثه عن مجال للتوسع اعتبرت الصين بما تشكله من سوق كبير هدفا هاما للدبلوماسية الأمريكية بالذات وان الولايات المتحدة بدت راغبة – من ناحية أخرى – فى ابقاء الباب مفتوحا مع هذه الدولة ذات الامكانيات العسكرية القابلة للنمو والساعية الى تطوير قدراتها العسكرية والقادرة على ان تلعب دورا هاما وحيويا فى منطقة جنوب شرق اسيا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى وحاولت الولايات المتحدة على الدوام فى علاقتها مع الصين ان تدفع عجلة التغيير داخل الصين فى اتجاه الغرب من خلال تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية معها الأمر الذى من المقدر له ان يؤدى إلى ظهور طبقة وسطى تتمثل القيم الغربية وتهوى النموذج الامريكى وتعمق من الروابط بين المجتمع الأمريكى والصينى .

فى ظل هذه الرغبة وهذا التوجه لم تتوان أمريكا عن استخدام أسلوب العصا والجزرة مع الصين فهى تارة تتحدث عن حقوق الانسان ونمو القدرات العسكرية الصينية وتارة أخرى تتحدث عن منح الصين وضع الدولة ذات الرعاية فى التجارة مع امريكا ، ولكن القيادة الصينية ايضا تدرك مكامن قوتها ومدى احتياج الولايات المتحدة لها ولديها ايضا عصاها وجزرتها التى تستطيع بهما ترويض النسر الامريكى ، ولذلك شهدت العلاقات الامريكية الصينية مراحل شد وتراجع ، هدوء وتوتر ولكن لم يصل

الامرأبدا الى حد القطيعة .

مع مطلع العام ذكرت صحيفة نيويورك تايمز "ان الصين تقوم بإدخال تحسينات بعيدة المدى على قواتها المسلحة وهو امر يثير مخاوف بلدان اسيوية عديدة مجاورة – لم تذكرها– وزعمت الجريدة ان الصين تعتزم شغل الفراغ العسكرى فى المحيط الهادى وهو الفراغ الذى احدثه انهيار الاتحاد السوفيتى وانسحاب الولايات المتحدة من قواعدها فى الفلبين " ، وقد ازداد اهتمام الصين بوضعها العسكرى ونظام تسليحها وزيادة ميزانيتها العسكرية عقب حرب الخليج وما ظهر فيها من تكنولوجيا عسكرية مرتفعة لدى الدول الغزبية الامر الذى يحتم على الصين اذا ارادت أن تحافظ على مصالحها ان يكون لديها قوة رادعة تساند قوتها الاقتصادية.

وعندما اتخذت الحكومة الامريكية قرارا بفرض عقوبات اقتصادية على وزارتى الدفاع فى الصين وباكستان بزعم قيام بكين بتصدير قطع من صواريخ ام ١١ الى باكستان اعلن المتحدث باسم الخارجية الصينية ان الحجج الامريكية غير مبررة على الإطلاق خاصة وان الصين اكدت مرارا التزامها بعدم انتهاك الاتفاقيات الدولية الخاصة بنقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية الى اطراف ثالثة ، وهددت الصين باعادة النظر فى التزامها باتفاقية الحد من صادرات تكنولوجيا الصواريخ ، وباتت جهود منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية مهددة بعد التهديد الصينى باعادة النظر فى انضمامها للمعاهدة ، خاصة وأن معايير منع هذه الاسلحة تفتقد الموضوعية حيث يطبق المنع على البعض دون البعض الاخر ويبدو ان الصين وجدت فى ذلك فرصة للتحرر من هذه الاتفاقية، ولذلك بادر مسئول كبير فى الخارجية الامريكية الى القول بأن امريكا تأمل فى ابرام اتفاق مع الصين ليتسنى لها الغاء العقوبات المتعلقة بهذا الانتهاك . كما اعترفت امريكا بخطئها عندما أعلنت عن وجود مواد محظور استخدامها لصنع اسلحة كيماوية على متن سفينة صينية متجهة الى ايران إذ قامت امريكا بتفتيشها فلم تعثر على شئ ، واتهمت الصين امريكا بأنها تستعرض قوتها وتعتمد على معلومات غير صحيحة وطالبتها بتعويضات مالية عن الاضرار الناتجة عن عملية التفتيش هذه ، إلا أن امريكا رفضت فيما امتنعت الصين عن تأكيد او نفى تقارير للمخابرات الامريكية التى أعلنت عن اعتزام الصين اجراء تجربة نووية وأكدت الصين انها تتصرف دائما بطريقة مسئولة فى مسألة التجارب النووية .

أما فى مجال حقوق الانسان وفى محاولة صينية لإسكات الانتقادات الموجهة اليها فقد أفرجت الصين عن ثلاثة من المنشقين بينهم الطالب الذى تصدر مظاهرات الطلاب فى ٨٩ ، وعندما بدأ الكونجرس سعيه لاصدار تشريع يربط بين اعتبار الصين الدولة ذات الرعاية وبين تطور حقوق الانسان فيها وفقا للمفهوم الامريكى كنوع من الضغط غير المباشر على الحكومة الصينية ، وبدأ الحديث فى الاوساط الرسمية عن ان كلينتون قد يجدد بعض الشروط من اجل تجديد وضع الدولة الاولى بالرعاية التجارية والذى يسمح بدخول بضائع صينية الى السوق الامريكية ، رد الرئيس الصينى بتحذير من ان ١٠٠ الف وظيفة فى امريكا ستضيع اذا الغى الرئيس كلينتون وضع الدولة الاكثر رعاية الذى تتمتع به الصين ، بعدها أعلن مسئولون بالبيت الأبيض أن كلينتون قرر بالفعل منح الصين وضع الدولة الاكثر رعاية مع ربط منحها ذلك العام المقبل بالالتزام بتحسين سجلها فى حقوق الانسان ، وقد أشارت صحيفة النيويورك تايمز ان كلينتون يتعرض لضغوط من عدة جهات فالبعض يرى ان افضل وسيلة لتحسين حقوق الانسان فى الصين هى استمرار تمتعها بمعاملة تفضيلية تجاريا كما وأن الأوساط التجارية الأمريكية تتخوف من فقدان اكبر سوق اسيوية عند تنفيذ الصين لتهديداتها بإجراءات انتقامية فى حالة قيام

امريكا برفع الرسوم الجمركية على الواردات الصينية الى ٤٠٪ بدلا من ٨٪ ، وبعد هذا الاخذ والرد جددت الولايات المتحدة منح الصين وضع الدولة الاولى بالرعاية لعام جديد وقالت إدارة كلينتون ان هذا العام سيكون العام الاخير من نوعه مالم تقم حكومة بكين باجراء تقدم فى قضايا حقوق الانسان ، وبالرغم من هذا التمديد الذى كانت تتوقعه الصين على مايبدو احتجت الصين على تلك الشروط المتعلقة بربط التجديد فى العام المقبل بحقوق الانسان ووصفت هذه الشروط بانها انتهاك واضح للاتفاقية الصينية الامريكية .

تجددت الازمة بين واشنطن وبكين حين هددت امريكا بمنع استيراد منتجات الصين من المنسوجات فجاء الرد الصينى فى صورة تهديد ايضا بفرض قيود على الواردات الامريكية اذا تم ذلك وقالت الصين ان هذا الانقسام سيضر بطلب الصين الخاص بالعودة الى اتفاقية الجات ، وفى اشارة الى امكانية التوصل لحل وسط مع الولايات المتحدة حول قضية حقو ق الانسان قبل لقاء الرئيس الصينى والامريكى فى سياتل اعلنت الصين انها قد تسمح لمراقبى اللجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة سجونها ، وان كان ذلك لم يمنع وزارة الخارجية الصينية من ان تعلن عشية لقاء الرئيسين ان الصين لديها معاييرها الخاصة لحقوق الانسان بينما اعلن الرئيس الصينى انه يتطلع الى العمل مع كلينتون لاعادة العلاقات بين الصين وامريكا الى مسارها الطبيعى وانه يريد تبديد المخاوف من القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين فبلاده لن تسعى ابدا الى الهيمنة . اما كلينتون فقد اعلن عقب اللقاء بالرئيس الصينى على هامش اعمال مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول اسيا ، أنه حدد امام الرئيس الصينى خمس نقاط لاستمرار تمتع الصين بوضع الدولة الاولى بالرعاية فى تجارتها مع امريكا وهى السماح للصليب الاحمر بزيارة السجناء السياسيين والافراج عن بعضهم وفتح حوار بشأن التبت ووقف العمل الاجبارى فى السجون والسماح لعائلات السجناء بزيارتهم بينما اشار كلينتون الى ان العقبات الثلاث تتمثل فى انتهاك النظام الصينى لحقوق الانسان وتصدير بكين للتكنولوجيا والممارسات التجارية للصين التى تغلق اسواق الصين امام الورادات الامريكية ، وتلك النقاط الخمس او العقبات الثلاث تتعلق بتجديد وضع الصين كدولة ذات رعاية فى عام ٩٤ والارجح ان الامر سيتم تجديده بصرف النظر عن تنفيذ هذه النقاط الخمس او ازالة العقبات الثلاث ، فكما تم التمديد فى عام ٩٣ حيث انتصر رجال الاعمال على دعاة حقوق الانسان الشكلية سيتم التمديد فى عام ٩٤ فالادارة الامريكية ورجال الاعمال الذين يمارسون ضغوطهم على هذه الادارة لايريدون خسارة السوق الصينى الكبير واذا تعارضت المصالح التجارية والاقتصادية مع حقوق الانسان سيتم تغليب المصالح الاقتصادية ، فالمصالح أهم من القيم ثم ان القيادات الصينية ليست من النوع الفاسد الذى يمكن تهديده بكشف عوراتهم كما وان هذه القيادة لا تستمد شرعيتها من رضاء الغرب عنها او من خلال تأديه خدمات له بحيث ينتهى دورها بانتهاء الخدمة والملاحظ ان النغمة السائدة تجاه الصين لدى جماعات الضغط الامريكية هى ان فرض عقوبات على الصين لن يؤدى الى تحسين فى حقوق الإنسان فى حين أنه فى أماكن أخرى يتم العكس ، وهذا يعنى ان المصالح الاقتصادية الانية والبعيدة المدى بين البلدين هى المحدد الاساسى فى العلاقة ، ولان الصين تدرك ذلك فقد استطاعت ان تحافظ على وضعها كدولة ذات رعاية خاصة فى عام ٩٣ ، وسوف تحصل على تلك الافضلية أيضا فى عام ١٩٩٤ طالما لديها أوراقها الخاصة ولديها القدرة على مبادلة أمريكا مساومة بمساومة ، وطالما أن المصالح الأمريكية لدى الصين قائمة ومتعددة ليس فى مجال التجارة والاقتصاد فقط ولكن فى مجالات اخرى كالوساطة بين امريكا وكوريا او القيام بدور

فعال فى استقرار وانتهاء الصراعات بمنطقة جنوب شرق اسيا ، باختصار لدى الصين ما يمكن ان تقوم به اقليميا ودوليا سواء على صعيد السياسة أو الاقتصاد أو الأمن واستقرار المنطقة فعلى سبيل المثال حل المشكلة الكمبودية يحتاج الى تنسيق بين امريكا ودول المنطقة ، خاصة الصين مصدر الدعم للخمير الحمر ، كما وأن عودة أمريكا إلى فيتنام ذات العداء مع الصين تحتاج الى طمأنة الصين التى تخشى ازدياد القوة الفيتنامية فى المنطقة ، خاصة وانها قوة عسكرية اقليمية برغم ضعفها الاقتصادى ، وقد تستطيع الصين امتصاص العداء الفيتنامى لها اذا ما قدمت لها خبراتها فى تجاوز ازمتها الاقتصادية ، وبالتالى تغلق الباب امام عودة امريكا الى المنطقة من خلال فيتنام التى تبحث الان عن حليف فى مواجهة الصين بعد زوال الاتحاد السوفيتى ولم تجد إلا أمريكا بسبب توتر العلاقات بينها وبين الصين.

جنــــوب العــــالم

افـريـقـيـا : تحول ديموقراطى وصراعات قبلية

مـــدخـــل

إذا أردنا أن نعدد بعض الإنجازات الطيبة على صعيد القارة الافريقية فى عام ١٩٩٣ فسيكون على رأسها بالتأكيد هذا الانجاز الكبير الذى تم إحرازه فى جنوب أفريقيا حيث تم إقرار الدستور المؤقت الذى يعطى للسود والبيض حقوقا متساوية ليضع بذلك نهاية للتميز العنصرى الذى دام قرونا ويمهد نفس هذا الدستور لاجراء انتخابات يشارك فيها السود لاول مرة ويظل هذا الإنجاز إيجابيا ومتميزا رغم ان هذه التسوية بين السود والبيض قد فتحت الطريق أمام عنف جديد بين السود والسود أو بين المركزية والفيدرالية وهو صراع قد يصل الى حد تفتيت جنوب افريقيا .

أما الانجاز الثانى فهو إعلان استقلال اريتريا بشكل رسمى عقب الاستفتاء الذى تم فى ابريل ١٩٩٣ وتأتى نتيجة هذا الاستفتاء كمجرد تحصيل حاصل حيث ان الاستقلال الفعلى قد تم مع الإطاحة بنظام مانجستو فى اثيوبيا وقد طرح هذا الاستقلال من جديد قضية الحدود التى وضعها الاستعمار قبل رحيله وهى الحدود التى أقرتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية حتى لا تدخل القارة السوداء فى فوضى نزاعات حدودية بدون سند أو إطار يمكن الرجوع إليه ، ولإن استقلال أريتريا قد عصف بهذه الحدود وإهدرها فإن الكثير من المراقبين ونحن بينهم قد لا نرى فى استقلال اريتريا إنجازا كبيرا لان تفتيت الكيانات الكبيرة فى القارة يساعد بالتأكيد على إضعافها وتفتيتها ، ولايتناقض موقفنا البته مع كامل إيماننا بالملامح القومية الخاصة للاريتريين أو لغيرهم من القوميات المتميزة المكونة لهذه الأمة أو تلك ، لكننا نرى ان استمرار وحدة هذه القوميات أو تلك فى أمة واحدة وكيان كبير هو أمر أفضل كثيرا من انفراط عقد هذه القوميات وتبعثرها إلى كيانات صغيرة لا حول لها ولا قوة ، بشرط أن يكون مثل هذا الاتحاد القومى ديموقراطيا وطوعيا ويحترم التعدد العرقى والثقافى والدينى فضلا عن التعدد السياسى بالطبع .

أما الإنجاز الثالث فقد كان الاتفاق على آلية فض المنازعات الافريقية بالطرق السلمية فى مؤتمر القمة الافريقية الاخير بالقاهرة وأضاف المؤتمر المصغر الذى انعقد فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٣ إلى هذا الاتفاق تفاصيله الأخيرة ، وتم تحديد هيكله بثلاثة مستويات : المستوى الأول يتكون من سفراء الدول المشكلة للمجلس ، والمستوى الثانى يتكون من وزراء الخارجية ويعقد اجتماعاته كل ستة أشهر للنظر فى القضايا والمشاكل التى ترفع اليه من المستوى الأول الذى يعقد اجتماعا شهريا ، أما المستوى الثالث فهو يضم رؤساء الدول الاعضاء وينعقد مرة كل عام علما بأنه يتم تغيير المجلس بتغيير الدول المشتركة فيه ، وقد تم تحديد الوظيفه الرئيسية لهذا الجهاز ، كما تم الاتفاق أيضا على أن تساهم منظمة الوحدة الافريقية فى تمويل هذا الجهاز بـ ٥٪ من ميزانيتها ، بالإضافة الى المساهمات من الحكومات أو غيرها من المنظمات غير الحكومية ، وقد تحددت وظيفة الجهاز فى فض المنازعات بالوسائل السلمية الدبلوماسية والسياسية فيما يعرف بالدبلوماسية

الوقائية على أن يكون الحل العسكرى هو أخر مايمكن اللجوء إليه بشرط ألا يتعارض ذلك مع سيادة الدول المعنية أو مبادئ القانون الدولي .

وبرغم الشكوك التى أثارها البعض حول قدرة هذا الجهاز على العمل نتيجة لضعف امكانياته سواء المالية أو الفنية وبالتالى التشكيك فى مصادر التمويل ومايننتج عن ذلك من توجيه لخدمة اغراض محدده فإن الجميع يعتبرون هذا القرار خطوة هامه بالنسبة لمستقبل القارة الافريقية حتى مع ضعف الامكانيات الخاصة بذلك الجهاز واقتصار دوره على الوساطة فى الغالب الأعم .

تحت باب الإنجازات الإيجابية يمكننا ان نضيف أيضا ذلك الانجاز الديمقراطى الذى تم فى النيجر عندما انتقلت السلطة سلما بعد أن توصلت الحكومة والاحزاب المعارضة الى صيغة دستور فى أواخر عام ١٩٩٢ تمت على اساسه الانتخابات البرلمانية فى مارس ١٩٩٣ وترتب على ذلك انتقال السلطة من الجنرال "على سايبير" الى القيادة المدنية المعارضة التى فازت فى هذه الانتخابات ، وفى نفس الطريق استطاعت دولة مدغشقر ان تحقق انجازا بعد أن تمكنت المعارضة من تنظيم صفوفها والتنسيق فيما بينها ليتمكن مرشحها " البرت زاخى " من الفوز ليحل محل الرئيس راتسيراكا الذى حكم البلاد لمدة ١٨ عاما .

تلك هى الأشياء المضيئة على صعيد القارة الافريقية أما النظرة العامه على مجمل القارة فى عام ١٩٩٣ فإنها تؤكد أن هذه القارة تسير بخطى واسعة فى اتجاه المزيد من الفقر والمجاعة وربما التقسيم من جراء الحروب الأهلية الطاحنة سواء الناتجة من صراعات داخلية قبلية تأخذ احيانا شكل صراعات على السلطة بين بعض القوى الديمقراطية المعارضة والنظم الاستبدادية أو بفعل التدخلات الخارجية الساعية الى المحافظة على مصالحها تاره بالدعم المباشر للنظم الديكتاتورية كما كان فى الماضى أو بممارسة الضغوط على هذه النظم - والتى هى بالأساس صنيعتها - لتقديم بعض التنازلات للقوى المعارضة ، وهو الأمر المعروف الان بضغوط الدول المانحة من اجل تحقيق ما يطلقون عليه "الديمقراطية وصيانه حقوق الانسان" ، وهو المبدأ الذى وضع لبناته الأولى الرئيس جمبي كارتر حين أكد أمام الامم المتحدة عام ٧٧ أنه ليس من حق أية دولة عضو بالمنظمة الدولية أن تعتبر اساءه معاملة مواطنيها أمرا من أمورها السيادية الداخلية ، وقد تطورت هذه الفكرة بعد ذلك حتى بات من المسلم به ان تقوم الولايات المتحدة من حين إلى آخر بـ تجريدة عسكرية لتأديب هذا المخالف لحقوق الانسان أو ذاك ، ولذا فمن المنطقى ان ترى معظم القوى السياسية فى العالم الثالث ان هذه الفكرة هى مجرد وسيله جديدة تعطى للدول الكبرى ـ الغربية تحديدا ـ حق التدخل فى شئونها لفرض هيمنتها أو تثبيت هيمنتها بطرق جديدة تتفق مع روح النظام العالمى الجديد .

على صعيد آخر وفى سياق ارتباك الإدارة الأمريكية ومحاولة تدارك هذا الارتباك رأى بعض المساعدين للرئيس كلينتون فى مطلع عام ١٩٩٣ أهمية الاستعانه بآراء خبراء افارقة حتى تتمكن الادارة الجديدة من معرفة افضل الاساليب فى التعامل مع القارة الافريقية وهو أمر استجابت له بعض الشخصيات الافريقية وعقدت اجتماعات خاصة بهذا الشأن فى لاجوس وقدمت رؤية لكيفية علاج الأزمات المتناثرة فى جسد القارة المتعب ، وفى المقابل وعدت امريكا بانشاء ادارة جديدة لشئون حقوق الانسان والديمقراطية ، كما وعدت بانها سيتحرص على التركيز على ارساء الديمقراطية دون معايير مزدوجة وهو مايعتبر اعترافا منها بازدواجية معاييرها فى تناول الكثير من الأمور السابقة على الأقل .

والملاحظ انه خلال السنوات الماضية بات الحديث عن التعددية والديمقراطية

وحقوق الانسان أمرا شائعا داخل بعض الدول الافريقية وهو أمر لاينفصل عن مجمل التغيرات الدولية التى ترتبت على سقوط وأنهيار المعسكر الاشتراكى وبالتالى فقدان بعض الدول الافريقية لمركزها الاستراتيجى الذى نالته أثناء الصراع بين القطبين كما لا تنفصل نغمة الديموقراطية وحقوق الانسان عن سعى الدول الغربية الى سيادة الليبرالية واقتصاد السوق من خلال برامج التكييف الهيكلى والمساعدات الاقتصادية التى تم ربطها بعملية التحول الديمقراطى داخل الدول الافريقية ، ونتيجة لهذا الربط وتلك المتغيرات الدولية اضافة الى بعض الضغوط الداخلية شرعت بعض الدول الافريقية فى الاستجابة لشروط البنك والصندوق الدوليين والدول المانحة باتباع مبدأى الخصخصة الاقتصادية والتعددية السياسية " أو بتعبير آخر جامع مانع : مبدأ الخصخصة السياسية " !! فهذه مرتبطة بتلك بحيث يتحول اقتصاد هذه البلاد الى اقتصاد سوق وتتحول الدولة من نمط الحزب الواحد الشمولى الى التعددية الحزبية واتباع الاسلوب الديمقراطى الغربى فى الحكم ، فى محاولة منها للخروج من أزمتها الاقتصادية باعتبار أن ذلك هو الحل لتلافى العجز وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه الدائنين وهو حل يختلف عليه الخبراء الاقتصاديون حيث يؤكدون أن تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلى قد ترتب عليه فى غالب الأحوال زياده لحجم الديون نتيجة للفائده المترتبة على عملية اعادة الجدولة حتى أن الدول الافريقية صارت هى الممول الرئيسى لصندوق النقد ، ويؤكد ذلك تقرير صندوق النقد الصادر فى اكتوبر ١٩٩٢ حيث يشير الى تدهور شروط معدل التبادل التجارى بين الدول الافريقية بنسبة ٦,٢٥ ٪ ، وحتى الدول التى قامت بتنفيذ برامج الاصلاح حققت معدل نمو يبلغ ٢,٥٪ وهو معدل اقل من معدل الزيادة السكانية .

. أما فى تقرير الصندوق الصادر فى مايو ١٩٩٣ فإن الارقام تدل على أن التحويلات النقدية الصافية من جانب الصندوق الى القارة الافريقية تواصل انخفاضها بل واصبح ماتحوله الدول الافريقية الى الصندوق اعلى مما تحصل عليه هذه الدول من الصندوق ، وقد حدث ذلك ابتداء من عام ٨٦ حتى عام ٩٠ وفى عام ١٩٩١ لم يتجاوز صافى التحويلات مبلغ ٢٠٠ مليون دولار بينما ديون القاره وفقا لتقديرات ١٩٩٢ تقترب من ٣٠٠ مليار دولار ، أما الفوائد فتصل الى ٢٣ مليار دولار .

من ناحية أخرى فان اتباع روشتة "صندوق النكد الدولى" – وفقا لوصف الرئيس مبارك – سوف يؤدى الى حدوث اضطرابات اجتماعية قد ينتج عنها سقوط هذه الدول فى حروب أهليه يكون نتيجتها تدمير البنية الاساسية للدول ذاتها أو تفتيت هذه الدول خاصة وهى دول فشلت فى خلق حس قومى مشترك بين اثنياتها المختلفة المتكونه من جراء نشأتها كأمم حديثة لم تستطع بعد صهر مكوناتها القومية بالذات مع تخلفها عن ركب الثورة الصناعية ، ويضاف إلى ذلك أن الاستعمار قد تعمد ان يترك بعض الألغام فى الحدود الاصطناعية التى خلفها وراءه .

لقد فشلت النظم الافريقية الحديثة فى تجاوز معضلة التركيب الاثنى المتعدد وبدا على نحو واضح كيف ان هياكلها السياسية وبنيتها الاجتماعية ضعيفة كما تكشف فسادها وعجزها عن القيام بوظائفها ومسؤلياتها التى تحملتها عقب الاستقلال ، مثلما تكشف فشلها فى تحقيق الوحدة بين عناصرها المختلفة بسبب توظيفها لتلك الخلافات القبلية لتثبت أوضاعها كنظم حاكمة ، وهو الامر الذى أفسح المجال لتغليب المصلحة القبلية على مصلحة الدولة ككل بالذات وان الكثير من الحكومات الافريقية قد برعت فى التحايل وعدم الالتزام بالنتائج المترتبة على العملية الانتخابية .

على صعيد آخر فان دول الغرب غلبت على الدوام مصالحها الخاصة بصرف النظر عن أى تجاوزات للديموقراطية أو

حقوق الانسان كما حدث فى الجابون من قبل فرنسا التى اتهمتها المعارضة بدعم الرئيس بونجو حرصا على مصالحها النفطية هناك أو كما حدث فى توجو حيث انسحبت البعثة الامريكية والوفد الالمانى من مراقبة عملية الانتخاب عقب اتهام المعارضة للحزب الحاكم بالتلاعب لصالحه، بينما رفض الفرنسيون الانسحاب مما يعنى موافقة فرنسا على عملية التزوير ، وكذلك فى زائير حيث الموقف الامريكى يطالب باشراك المعارضة مع موبوتو فى الحكم وفى نيجيريا حيث فرضت امريكا وبريطانيا عقوبات محدودة وجمدت أمريكا مساعداتها إليها ومقدارها ٢٢,٨ مليون دولار ، فيما صرح أحد بعض المسئولين الأمريكيين أن الباقى من هذه المساعدات لايتجاوز مليون دولار فقط ، الأمر الذى يؤكد محدودية تلك الاجراءات ، وكيف انها تخفى حرصا أمريكيا على استمرار النظام الحاكم فى نيجيريا بصرف النظر عن انتهاكه للحريات الديموقراطية طالما أنه يحقق المصالح المرجوة للولايات المتحدة بالاساس ، وكل الأمثلة التى أوردناها فى السطور السابقة تؤكد أن التدخلات الغربية مهما كان ما ترتديه من أقنعة يزيد من حدة التوتر والقلاقل داخل الدول صاحبة التجربة التعددية بشكل قد يؤدى فى النهاية الى تفجرها من الداخل ، كما يلقى بظلال من الشك حول مصداقية تلك الدول الغربية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان .

قبل ان ننهى هذا المدخل علينا أن نحاول تقديم عجالة سريعة حول طبيعة المشاكل الانتقالية التى تعصف بالدول الافريقية الآن ، وبادئ ذى بدء سنلاحظ ان الكثير من مشاكل التنمية فى افريقيا تعود أصلا لتخلفها الشديد ، وركودها الطويل وعدم تحققها كمجتمعات زراعية فى الفترة السابقة على الثورة الصناعية ، وقد ساعد الاستعماربعد ذلك على حرمانها من الدخول إلى عصر الثورة الصناعية وبالتالى من جنى الثمار الحلوة لهذه الثورة حيث لم تر أغلب هذه المجتمعات من هذه المرحلة سوى الاستعمار الذى رغم مالعبه من دور - لا ينبغى الجدل حوله كثيرا فى تحديث القارة وتنميتها - إلا اننا يمكننا القول أن هذا التحديث كان مشوها إلى حد بعيد ، وهذه التنمية كانت بغرض واحد هو استنزاف ثروات افريقيا ، وفضلا عن هذا الدور المروع الذى لعبه الاستعمار فى تشويه البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية وضخ المواد الخام للمراكز الصناعية فى الغرب ، فان الاستعمار اقر قبل رحيله حدودا اصطناعية تعارضت فى الكثير من الأحيان وعلى نحو صارخ مع الحدود الطبيعية التى كانت تعيش داخلها القبائل الافريقية من قبل ، ودعم ذلك قبل رحيله باقامة نظم سياسية حاكمة قائمة على نوع من الفيدرالية الهشة والشكلية بتقسيم اقاليم محدودة على أسس عرقية قبلية كما حدث فى نيجريا ، أو بتمكين قبائل محدودة من السيطرة والحكم بحيث تظل دائما معتمدة على القوى الاستعمارية من الناحية السياسية ، إضافة بالطبع الى التبعية الاقتصادية الناتجة عن ربط اقتصاديات تلك البلدان باقتصاديات النظم الاستعمارية السابقة من خلال تقسيم العمل والانتاج الدولى .

وقد فاقم من ازمة هذه الدول فشل نخبها الحاكمة بعد الاستقلال فى تحقيق انصهار حقيقى بين قبائل تلك البلدان ، خاصة وأن هذه النخب اتبعت سياسات اقتصادية وسياسية عززت من سيطرتها بشكل مباشر او غير مباشر ، وساهمت فى تهميش قوى اجتماعية اخرى لها وزنها داخل تلك الدول ، تارة بالقمع وتارة بخلق التناقضات داخلها بغرض اضعافها وافقادها القدرة على المنافسة على السلطة ، وترتب على ذلك اضعاف بنية الدولة أصلا ، اضافة الى فقدانها لمصداقيتها خاصة عندما اصبح الفساد والنهب هو السلوك الوحيد الذى تمارسه تلك النخب السياسية .

لقد فشلت هذه النظم / الدول فى تحقيق ماوعدت به اضافة الى التغيرات التى حدثت على المستوى العالمي وبات من الضرورى احداث تغيرات داخلية فى شكل الحكم تهدف إلى تحويل هذا الشكل إلى ما يعرف بـ "النظام الديموقراطى" على الطراز الغربى ، ولأن هذه التغيرات - فى مجملها - كانت نتيجة لضغوط خارجية وكانت أيضا نتيجة رغبة هذه النخب الفاسدة فى البقاء والتحايل ولعب نفس الدور الذى قاموا به لخدمة الغرب فى فترة الحرب الباردة فإن هذه التغيرات باتت تشكل خطورة على وحدة تلك البلدان التى لا توجد فيها مؤسسات وأحزاب قادرة على القيام بتلك التغيرات ، ففى ظل السعى الى تغيير شكل وتركيب نظم الحكم هذه ستبرز على السطح القضايا الاثنية والصراعات التاريخية الموروثة بين شعوب وقبائل تلك البلدان خاصة فى ظل غياب قضية يجتمع عليها الجميع مثل قضية مقاومة الاستعمار فى مرحلة سابقة وفى ظل تدخلات خارجية تعنيها مصالحها بالاساس مهما كانت الشعارات - الصحيحة شكلا - التى ترفعها ، ولذلك فالامر يتطلب البحث عن - أو الوصول الى - طريقة صحيحة تراعى مطالب ومصالح الداخل اكثر مما تراعى الضغوط الخارجية حتى تتمكن الدول الافريقية من انجاز ثورتها الثانية" أو تحولها الديموقراطى الحقيقى دون تفكك ودون تلاعب من قبل نخبها الحاكمة ، خاصة وان بعض هذه النخب واشهرها فسادا وقمعا لشعوبها يتهم الدول الغربية برغبتها فى فرض هيمنتها ورعاية مصالحها ، والمشكلة ان هذا الكلام الصحيح يأتى من حكام اذاقوا شعوبهم المر مثلما يأتى الكلام عن حقوق الانسان والديموقراطية من دول عانت منها شعوب العالم الثالث - ولازالت - كثيرا بحيث صار التمييز بين الكلام الحق فعلا ، والحق الذى يراد به باطل أمر شديد الصعوبة ، فقد اختلطت الاوراق وأتى الذئب فى ثوب الحمل وتلك ببساطة هى القضية ، ولكن اذا كان الخوف من - أو الخلاف حول - التعددية والديموقراطية يرجع الى ما يمكن ان تسببه هذه الديموقراطية من امكانية تفكيك وتفتيت تلك البلدان ودخولها فى صراعات اثنية مدمرة فإن ذلك لايعنى اطلاقا الموافقة على - أو الدعوة الى - تسلط النخب السياسية الفاسدة بغرض المحافظة على وحدة هشة وشكلية لاتحمى تلك المجتمعات فعلا من التفكك والانهيار لاسباب اخرى على المدى الطويل ، ذلك أننا ندرك أن تلك النخب الفاسدة قد استخدمت الصراعات العرقية فى الكثير من الاحيان لضمان بقائها وتثبيت اوضاعها فى الحكم ، ولكن المقصود بذلك هو البحث عن وسيلة وآلية تحقق عملية التحول الديموقراطى والتعددية ، وتضمن استمرارها والالتزام بها بالشكل الذى يحترم ارادة الجماعة ويحافظ على وحدتها وتماسكها ويجنبها السقوط فى مستنقع الحروب الاهلية المدمرة للجميع ، وذلك لن يكون إلا إذا تمت ازاحة النخب السياسية والعسكرية الفاسدة ، وإلا إذا كفت الدول المانحة عن توظيف منحها وقروضها لأغراضها الخاصة حتى وإن تخفت هذه المصالح المعادية للشعوب فى أقنعة الديموقراطية وحقوق الإنسان ، وكفت عن ازدواجيتها فى المعايير وتمكنت القوى الديموقراطية المعارضة من التخلص من تشرذمها وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة سواء كانت شخصية او قبلية وذلك بتوحيد صفوفها فى وحدة وطنية حقيقية هدفها النهوض بهذه الدول والاتفاق على صيغة يتم من خلالها ممارسة الحكم وتداول السلطة خاصة وان الصراعات الاثنية المتفجرة - والتى ستتفجر - لايمكن النظر اليها بعيدا عن قضية "الديموقراطية - وفقا

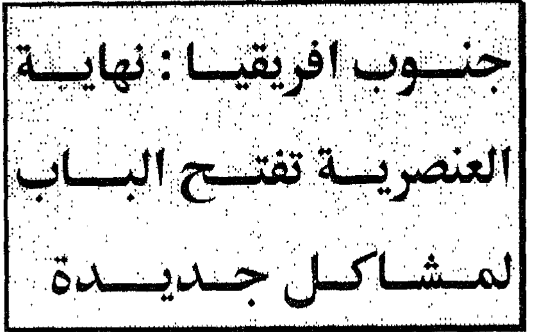
للمفهوم الغربي الساعى الى فرض نموذجه الليبرالى فى تطرفه اليمينى الفج الذى يطلق عليه الرأسمالية المتوحشة ، مستخدما فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الساعيين الى تنفيذ سياسة التكييف الهيكلى وبالتالى سيادة النمط الرأسمالى الغربى فى أكثر صوره محافظة ويمينية .

والآن دعونا نتساءل : ماهى الحدود التى ستتحرك وفقا لها الدول المانحة لتحقيق الديمقراطية وارساء قواعد حقوق الانسان ؟ وهل هى حقوق الانسان الفرد أم الحقوق الجماعية ؟ وهل ستسمح الدول بتشكيل حكومات ديموقراطية تحقق مصالح الداخل اكثر من مصالح الدول المانحة خاصة وأنها دول تتمحور بالاساس حول مصالحها مهما بدلت الاقنعة .

الواقع انه عندما تصبح المصالح الاقتصادية أو السياسية لدول الغرب مهددة فإنها لاتتوانى عن الضغط والتهديد والتعديل ، ويمكننا ان نضيف إلى الأمثلة السابق ذكرها كيف تغير الموقف الامريكى من حركة يونيتا فى انجولا عندما أصبحت تهدد مناطق البترول رغم ان الحركة – كما هو معروف – نالت التأييد الامريكى والغربى لسنوات .

أغلب الظن أن دول الغرب المانحة ستخلق نظما على الطراز الديموقراطى ترعى مصالح الغرب أيضا بالأساس مثلها مثل الديكتاتوريات السابقة التى ساندها الغرب فى الماضى لنفس الهدف والغرض ، وتلك هى معضلة الصراع بين الداخل والخارج فى عملية التحول الديموقراطى التى تكشف – أو بالأحرى تفضح – المصداقية الحقيقية للدول المانحة ، وعملية التحول الديموقراطى –إذن – ستختلف باختلاف مصلحة كل طرف من الاطراف الدولية خاصة فى ظل الصراع والتنافس بينها على أسواق هذه المنطقة أو تلك .

عن هذه التحولات الديمقراطية ومحاولة الانتقال من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية سوف نتابع بعض الحالات التى تمت فى عام ١٩٩٣ والتى لازالت فى طور التحول ليتضح لنا مسارها ووجهتها وبالتالى مايمكن أن يترتب على ذلك ، كما سنتعرض قبل ذلك إلى نهاية التميز العنصرى فى جنوب افريقيا ، وكذا استقلال اريتريا فى إطار التغيرات التى جرت فى منطقة القرن الافريقى بوجه عام .



جنوب افريقيا : نهاية العنصرية تفتح الباب لمشاكل جديدة

منذ ان تولى دى كليرك السلطة عام ٨٩ شرع فى التمهيد لانهاء التميز العنصرى الذى دام قرونا ، وكان ذلك اجراء ذكيا يعكس فهمه وادراكه للمتغيرات الدولية والاقليمية ورغبته فى حل ازمة بلاده الناتجة من المقاطعة الاقتصادية المضروبة عليها وتحسين صورتها امام العالم بواسطة تلك الاصلاحات السياسية والدستورية وقد حاول دى كليرك احتواء حركة التحرير الافريقية وتعديل توجهاتها والوصول الى نقطة مشتركة بين الطرفين ، وكانت أولى الخطوات التى اتخذها فى طريق الاصلاح هى صدور قانون تعدد الاحزاب الذى حصل بمقتضاه حزب المؤتمر وباقى الاحزاب الافريقية علىالشرعية ، ثم تلا ذلك الافراج عن نلسون مانديلا عام ٩٠ ليبدأ دى كليرك بعد ذلك مباشرة مرحلة التفاوض مع القادة الافارقة بشأن التغيرات الدستورية وانهاء اعمال العنف فى مدن السود ، وبناء على دعوة مانديلا بدأت فى نوفمبر ٩١ محادثات شاملة بين الحكومة والقوى الوطنية الافريقية للاتفاق على "اعلان نوايا" يمهد لاجراءات التحول الدستورى ، وتأكيدا على رغبة الحكومة على المضى فى طريق

الاصلاحات السياسية اجرت استفتاء على تلك الاجراءات اسفر عن تأييد ٦٨,٧ ٪ من البيض لانهاء التميز العنصرى واشراك الغالبية السوداء فى السلطة وتعهد دى كليرك باتمام تلك الاصلاحات التشريعية خلال عامين ونجح فى الاتفاق مع مانديلا على صيغة بشأن اقامة حكومة وحدة وطنية انتقالية واجراء انتخابات وهو الامر الذى رفضته حركة "انكاثا" الافريقية بزعامة "بوتيليزى" الذى اعلن انسحابه من تلك المفاوضات ، وعلى الضفة الأخرى رفض حزب المحافظين الابيض بزعامة "فيردى هارتز نسبرج" تلك التسوية خوفا من تقليص المكاسب والامتيازات التى تتمتع بها الاقلية البيضاء وخوفا من هيمنة السود وسيطرتهم على الحكم بوصفهم الاغلبية ، بالرغم من تأكيدات مانديلا المتكررة على ان الافارقة لن يسعوا إلى الهيمنة على السلطة ، وفى المحادثات السرية التى تمت فى نهاية ١٩٩٢ اعلن المؤتمر الوطنى عن رغبته فى تشكيل حكومة انتقالية فى منتصف ١٩٩٤ بينما دعت حكومة دى كليرك الى اجراء الانتخابات فى اوائل عام ١٩٩٣ اما زعيم الانكاثا فقد واصل معارضته واصراره على اقرار نظام فيدرالى يمنح الاقاليم سلطات واسعة وهدد بالانفصال بمنطقته "ناتال" موطن قبائل الزولو التى ينتمى اليها بوتيليزى والتى تمثل حوالى ٣٨ ٪ من اجمالى السكان السود ونتيجة لهذاالرفض والخلافات كانت المفاوضات بين جميع الاطراف قد توقفت وتصاعدت اعمال العنف بين السود وبدأت التحالفات التكتيكية بين أحزاب الاقلية البيضاء وحركة انكاثا بغرض افشال التسوية الامر الذى دفع مانديلا الى مغازلة البيض الرافضين للتسوية بإعلان انه مستعد للدعوة الى رفع العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا بشرط ان يتعهد رجال الاعمال فى بلاده بتقديم اسهامات كبيرة فى خلق فرص عمل للحد من البطالة - حيث تشكل البطالة احد تحديات المرحلة المقبلة فى جنوب افريقيا - الى جانب الاتفاق على انتخابات عامة غير عنصرية فى نهاية العام .

نلاحظ مما تقدم انه مثلما أدت دعوة دى كليرك الى انهاء التميز العنصرى واجراء اصلاحات سياسية تؤدى الى مشاركة السود فى الحكم إلى تصدع وخلاف داخل الاقلية البيضاء فقد نتج عنها أيضا خلافات وتصدع داخل الاغلبية السوداء بشكل بات يهدد وحدتها اكثر مما يهدد وحدة وتماسك الاقلية البيضاء ، حتى ان الأمر قد وصل الى ان اتهمت وينى مانديلا وقادة المؤتمر بإنهم أصبحوا من الصفوة وحذرتهم من عواقب مشاركة السلطة مع حكومة الاقلية البيضاء ، لأن ذلك سيؤدى إلى قلاقل وعنف .

وفى محاولة من الحكومة لإزالة العقبات امام مسيرة التسوية التقى رئيس مفاوضى الحكومة بقيادة منظمة الانكاثا الا ان قيادة المنظمة اصرت على موقفها الداعى إلى إقرار حق تقرير المصير فى إطار فيدرالى وقد وصف مفاوضو الحكومة موقف انكاثا من التسوية بأنه "ضرب من السخف " وحذر دى كليرك من ناحيته من اندلاع حرب مدمرة اذا فشل الزعماء المتنازعون فى الاتفاق على الانتقال الى الديموقراطية على اعتبار ان كرة التسوية قد صارت فى ملعب الافارقة وبات الحل متوقفا على موافقتهم .

من ناحيته اكد مانديلا ان موافقة حكومة جنوب افريقيا على اقتراح تقسيم السلطة بين السود والبيض يعد نصرا سياسيا للمنظمة ولجماعات السود ونفى ما تردد من ان المؤتمر الوطنى وافق على اقتسام السلطة واوضح ان ماتم التوصل اليه هو تشكيل حكومة مؤقتة تضم الاحزاب التى ستفوز بنسبة معينة من المقاعد بينما واصل "بوتيليزى" تحذيراته من إراقة الدماء إذا حاولت الحكومة والمؤتمر الوطنى فرض خطتهما الدستورية على شعبة "الزولو"

وفى محاولة من دى كليرك لتحريك المفاوضات من جمودها واحراج السود او احداث انقسامات اضافية داخلهم اجرى تعديلا حكوميا ضم بموجبة ٣ وزراء من غير البيض

واعتبر المؤتمر الوطني هذا الاجراء لا جدوى من ورائه لانه لا يغير من العنصرية التى تتبناها الحكومة

وبعد انقطاع دام ١٠ اشهر بدأت المحادثات المتعددة الاطراف فى مارس ، وهى المفاوضات التى استهدفت الانتقال بالبلاد الى الحكم الديموقراطى بينما استمرت حركة انكاثا على موقفها الرافض للمشاركة فى اى ترتيبات لاقتسام السلطة ، وبرغم توقيع اتفاق بين المؤتمر الوطنى والانكاثا يقضى بضبط النفس وتحاشى اعمال العنف وكذلك بين الاحزاب السياسية المختلفة وقوات الامن استمرت اعمال العنف والمصادمات مما دفع مانديلا الى اتهام حكومة الاقلية بالتحريض على العنف حتى تستمر سيطرتها وهيمنتها على مقاليد الحكم وازداد هجومه على الحكومة ووصفها بانها حكومة غير شرعية وفاسدة خاصة عقب اغتيال "كريس هانى" زعيم الحزب الشيوعى واحد القيادات البارزة فى اللجنة التنفيذية التى تتولى وضع سياسة المؤتمر الافريقى وتورط احد كبار المسئولين بحزب المحافظين البيض فى عملية الاغتيال .

ومع استئناف المحادثات لتحديد موعد الانتخابات هدد زعيم الانكاثا باشعال حرب اهلية اذا لم يقم نظام فيدرالى واكد عدم التزام حزبه بالمشاركة فى الانتخابات ، كما هدد مؤتمر عموم افريقيا بأستئناف الكفاح المسلح بسبب رفض الحكومة تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها السود كما هدد زعيم حزب المحافظين بالانسحاب من المفاوضات فى حالة رفض طلبه بتشكيل دولة مستقلة ومنفصلة كما هدد بخوض حرب شرسة اذا وافق دى كليرك على اقتسام السلطة .

وبالرغم من تصاعد هذه التهديدات وتصاعد العنف اكد "دى كليرك" ان ذلك لن يؤدى الى تغير موعد اجراء الانتخابات وتم بالفعل التوصل إلى اتفاق على مسودة التشريع الذى ينهى احتكار البيض للسلطة وتشكيل مجلس انتقالى يشارك فى إدارة البلاد ويمهد الطريق لاجراء الانتخابات .

وفى الوقت الذى كان فيه مانديلا يعلن رفضه للتأكيدات القائلة بان الخصومة بين المؤتمر الوطنى وحزب انكاثا هى السبب فى المذابح ويتهم أجهزة الامن بالتحريض على تلك المذابح طالب المجتمع الدولى برفع العقوبات عن جنوب افريقيا وهو ما استجابت اليه الجمعية العامة وقررت رفع الحظر .

فى نوفمبر تم اقرار الدستور الجديد الذى ينهى التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا بعد ان كان البرلمان قد اقر الاتفاق على تشكيل مجلس تنفيذى انتقالى من قبل ويعطى هذا الدستور للسود والبيض حقوقا متساوية لاول مرة فى تاريخ البلاد على ان تتم اول انتخابات فى ابريل ١٩٩٤ ويتم العمل بهذا الدستور لمدة خمس سنوات مع استمرار تأكيد بوتيليزى زعيم الانكاثا على عدم مشاركته فى الانتخابات وتهديد زعيم حزب المحافظين بمحاربة الدستور الجديد ، وهكذا وضع الدستور الجديد نهاية للحكم العنصرى لكنه فتح الباب اما صراع جديد بين السود والسود متمثلا فىالصراع بين المركزية والفيدرالية كما فتح الباب أيضا لانفصال جماعات اليمين الفاشى عن اليمين التقليدى ، وهكذا فان جنوب افريقيا قد تكون خرجت من مرحلة حرجة وشديدة الصعوبة لكنها قد تكون بصدد الدخول إلى مرحلة أشد صعوبة وحرجا إذ قد يترتب عليها تقسيم البلاد مالم يتم الوصول الى صيغة توفق بين طرفى الصراع حول المركزية والفيدرالية .

الملمح الاساسى فى مسيرة التسوية بجنوب افريقيا هو تفتت القوى الوطنية الافريقية ودخولها فى صراعات سياسية يغلب عليها الطابع القبلى مما يعكس رغبة كل طرف فى الهيمنة على الأطراف الأخرى ويدور الصراع بشكل اساسى بين حركة انكاثا بزعامة بوتيليزى وهى الحزب المعبر عن قبائل الزولو التى تحتل ٣٨٪ من السكان وحزب المؤتمر الوطنى بزعامة مانديلا التى تحتل فيه قبيلة الهوسا التى تشكل ٢٠٪ من السكان مكانة متميزة ونتيجة لقوة حزب

المؤتمر ونفوذ مانديلا على الصعيد الوطني والدولي وهو ما يراه بوتيليزى أمرا يهدد مكانته فضل بوتليزى الانفصال بمنطقته ناتال وهدد باستمرار العنف اذا لم يتحقق له هذا الطلب ، وقد ساعد على ذلك ايضا عدم اتفاق احزاب السود على سياسة موحدة تجاه حكومة جنوب افريقيا لان الدعوى للانفصال والتفتيت ليست قاصرة على الانكاثا ، ففى الوقت الذى يدعو فيه المؤتمر الوطني الى دولة موحدة يعيش فيها البيض والسود معا توجد منظمات اخرى مثل مؤتمر عموم افريقيا ومنظمة الشعب يرفضون البيض ويعتبرونهم غرباء ويطالبون بجنوب افريقيا دولة للسود فقط ، وفى المقابل هناك التطرف الابيض الرافض أيضا لدولة مركزية موحدة ومن ثم التحولات الديموقراطية ويراها انتقاصا لحقوقهم المكتسبة تاريخيا وقد شرع هذا التيار الرافض بالفعل فى ممارسة العنف والاغتيال ولعل حادثة اغتيال كريس هانى دليل على رفض المتطرفين البيض لمسيرة التحول الديموقراطى فإذا اضفنا الى ذلك ان سياسة دى كليرك نفسه قد حاولت استدراج السود الى العنف بتشجيع من البوليس العنصرى - حسب تأكيدات مانديلا - لتلقى بمسئولة التأخير فى عملية التحول الديموقراطى على السود وتنتزع أفضل شروط ممكنة للبيض ادركنا خطورة عملية التفتيت هذه على صلابة الموقف الاسود فى مواجهة التطرف الابيض خاصة وان نظام بريتوريا هو الطرف الاكثر استفادة حتى الان من الاجراءات التى تمت فقد استطاع انهاء المقاطعة الاقتصادية بفضل مانديلا ذاته وتمكن من فك عزلته على المستوى الدولى وشق وحدة الصف داخل السود انفسهم والذين صاروا يقدمون تنازلات اكثر مما يحصلون على مكاسب حقيقية فالمجلس الانتقالى الذى تم التوصل والاتفاق عليه والذى يتيح للسود المشاركة فى الحكم ليس له أية سلطات فعلية سوى حق الاعتراض على بعض القرارات الحكومية خاصة تلك المتعلقة ببراءة استخدام قوات الامن لقمع الاضرابات السياسية فى مستوطنات السود ، الامر الذى يؤكد ان مسيرة التفاوض فى جنوب افريقيا وفى ظل المتغيرات الدولية والتناقضات التى تعصف بالمعسكر الأسود وتخلى حزب المؤتمر عن اطروحاته ذات الوجهة الاشتراكية جاءت لتوافق رغبات الاقلية البيضاء كما ادت الى بعض التصدع فى الموقف التفاوضى للوطنيين السود خاصة مع تأجج الصراع بين السود انفسهم .

ثمة مخاطر عديدة تواجه عملية التحول الديموقراطى والغاء العنصرية فى جنوب افريقيا يأتى على رأسها الوضع الاقتصادى إذ تمثل البطالة المشكلة الاكبر فى جنوب افريقيا حيث يعانى ٥٠ ٪ من القوى العاملة هناك من خطر البطالة ، ولعل ذلك هو مادفع مانديلا للمساومة على رفع الحظر مقابل توفير فرص عمل ، وبالرغم من رفع العقوبات الاقتصادية واقبال بعض الشركات على العمل فى جنوب افريقيا فإن احداث العنف المستمرة خاصة اذا تصاعدت الى حد الحرب الاهلية بسبب الاصرار على الانفصال ستحد كثيرا من قدوم رأس المال الى جنوب افريقيا كما ستحد أيضا من نشاط وفاعلية رأس المال المحلى .

اما ثانى المخاطر فيتعلق بالاستقطاب السياسى الحاد وتبلور قوى معارضة راديكالية فى صفوف السود والبيض على السواء ، ومن المفارقات الطريفة فى هذا الصدد ان المتطرفين على الجانبين قد أعلنوا عن تشكيل ما اسموه تحالف الحرية فى ١٩٩٣/١٠/١٢ ويضم هذا التحالف ١٢ منظمة متطرفة من السود والبيض على السواء اتحدوا بوضوح ضد مانديلا - كليرك أى ضد الانتخابات والدولة الموحدة ، وأبرز المنظمات البيضاء الموجودة فى هذا التحالف حركة المقاومة الافريكانيز العنصرية بقيادة اوجين تيرتيتش وحركة الاقلية البيضاء المتطرفة بزعامة كونستان فيلجون وهو يتمتع بنفوذ واسع داخل المؤسسة العسكرية أما أبرز المنظمات

السوداء الموجودة فى هذا التحالف فهى حركة انكاثا .

وتبرز خطورة هذا التحالف لما يملكه من قوات مدججة بالسلاح ، ويمكننا ان نضيف ان الحزب المحافظ وهو حزب يحتل المرتبة الثانية من حيث الاهمية بعد حزب دى كليرك ، يعد الاحتياطى الاستراتيجى الأكثر فاعلية على الصعيد السياسى لهذا التحالف .

يمكننا ان نقول فى النهاية أن هناك ثلاثة اتجاهات أو مواقف : الاتجاه الأول يقوده منديلا الذى يريد دولة موحدة كفة السلطة فيها تميل للأغلبية السوداء ، أما الاتجاه الثانى فيعبر عنه دى كليرك الذى يتخوف من ان تكون هذه الدولة استبدادية ضد الأقلية البيضاء ، وهذا الاتجاه لا يختلف عن مانديلا كثيرا لكنه يبدو معوقا فى كثير من الأحيان خشية لما قد يأتى به المستقبل ، وأخيرا فان الاتجاه الثالث يريدها فيدرالية بين اقاليم تتمتع بصلاحيات حكم ذاتى واسعة ويعتمد هذا الطرح على التعدد العرقى والقبلى فى جنوب افريقيا ويعبر عن هذا الاتجاه المتطرفون البيض والسود على السواء .

فى محاولة لاخذ رأى كافة الاتجاهات بعين الاعتبار توصل مانديلا ودى كليرك وبعض الاحزاب الاخرى الى اتفاق يقضى بتقسيم جنوب افريقيا الى ٩ اقاليم تتمتع بسلطات ذاتية لادارة شئونها الاقليمية على ان تعود الى الحكومة المركزية فى الشئون الخارجية والدفاعية وتم الاتفاق على تشكيل لجان لذلك.

وهكذا يمكن القول بأن دولة جنوب افريقيا سوف تمضى نحو انجاز عملية التحول الديموقراطى وانهاء سياسة التميز العنصرى الا ان مسألة العنف وعدم الاتفاق على صيغة مقترحة للنظام السياسى المحتمل قد يؤثران بدرجة كبيرة على خطوات هذا التحول ومن المهم التأكيد على ان انهاء حكم الاقلية البيضاء انما يعتبر الخطوة الاولى نحو نقل السلطة من الاقلية الى حكومة ديموقراطية قائمة على صيغة التعدد ، ومن المستبعد ان ينجح حزب واحد فى قيادة البلاد بسبب تعقد المشكلات وبالتالى لابد من الوصول الى صيغة مشتركة تلتقى عليها كل الرغبات والتصورات الخاصة بشكل الحكم وطبيعة السلطة .

القرن الافريقى

أثبتت أحداث عام ١٩٩٣ ان خريطة القوى السياسية فى المنطقة لا تزال خاضعة لنفس الآليات التى حكمتها فى عهود سابقة ، وأصبحت المتغيرات التى تتعرض لها فى مجملها لا تعتبر مجرد تغيرات فى نظم الحكم الاستبدادية لصالح تطورات ديمقراطية ، إنما هى تعبير عن مدى تغلغل الخلافات والاختلافات داخل هذه الدول ، حيث باتت السمة المميزة لأوضاع المنطقة هى عجز الأطراف المحلية عن التحرر والخروج من حالة الفوضى ، وهى الحالة التى قادت إليها توازنات عسكرية معقدة ، ولهذا السبب فان عام ١٩٩٤ سيشهد مزيدا من فرص التدخل الخارجى سواء ضد الإرادة الجماعية لشعوب هذه الدول ، أو بالارتباط مع بعضها ضد البعض الآخر ، على الرغم من الرأى القائل بان تجربة التدخل الدولية - الأمريكية فى الصومال ربما تدفع فى اتجاه البحث عن بديل إقليمى أخر ، وهو الرأى الذى يرشح مصر لشغل دور إقليمى قوى فى منطقة القرن الأفريقى ، نظرا لما تمثله المنطقة من أهمية قصوى فى ميزان الأمن الاستراتيجى المصرى والعربى بالإضافة إلى انها لدولة الكبرى الإقليمية الوحيدة التى تجاور هذه المنطقة وهى نقطة بالتفصيل فيما بعد .

بصفة عامة برز دور الإدارة الأمريكية فى محاولة إعادة ترتيب الأوضاع السياسية فى المنطقة ، وعلى الرغم من الفشل فى عمليتى "استعادة الأمل" و "يونيصوم" ، إلا ان هذا الفشل لا يقلل من الدور الأمريكى فى ظل عجز وغياب الأمم المتحدة فى المجال

الغوثي والعسكري ، حيث لعبت الولايات المتحدة الدور الأكبر في صياغة منظومة العلاقات بين اثيوبيا ودولة اريتريا بعد استقلال الأخيرة ، وهو دور بدأ في عهد "بوش" حين نجح مساعد وزير الخارجية الأمريكي هيرمان كوهين الذي رسم السياسة الأمريكية في المنطقة في الوصول بزعيم المعارضة "ميليس زيناوي" إلى قمة السلطة في اثيوبيا بعد مؤتمر لندن في مطلع يونيو ١٩٩١ ، ونجح كوهين مرة أخرى في وقت لاحق في تفادي شبح الحرب الأهلية في اثيوبيا .

وبالنسبة للسودان فان الإدارة الأمريكية تحتفظ مع النظام السوداني بعلاقة حب - كراهية وبصرف النظر عن صحة تورط الخرطوم في أعمال إرهابية داخل الولايات المتحدة ، فان قرار الإدارة الأمريكية بإدراج السودان في قائمة الإرهاب السوداء يعكس فهم "كلينتون" للسودان باعتبارها مرتعا للحركات الأصولية ، هذا الفهم الذي جعل من السودان في الأدبيات الأمريكية معروفة باسم "الأممية الأصولية" ، ولم يمنع ذلك الإدارة الأمريكية من ان ترسل هيرمان كوهين وجيمي كارتر لإجراء مباحثات مع نظام البشير وحسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في محاولة لحسم مشكلة الجنوب ، خاصة وان تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي في منتصف اغسطس ١٩٩٣ تحدث عن حملات إبادة جماعية قام بها البشير ضد سكان الجنوب ، ومن ناحية أخرى فان النظام السوداني من ناحيته يبدو حريصا على تنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي بالكامل ، ويظل حسن الترابي حريصا في كل تصريحاته على ان يؤكد تأثر حركته بالثقافة الغربية والفكر الليبرالي ، كما ان الولايات المتحدة - أو بالدقة بعضا من أهم دوائر الحكم والإدارة فيها - تبدو شديدة الحرص على الاحتفاظ بروابط قد يكون معظمها خفيا مع نظام البشير - الترابي حيث يتسنى لها من خلال استخدام هذا المحور ان تساهم في إثارة اضطرابات دينية ومذهبية في قرابة ٩ دول افريقية مجاورة للسودان ، فضلا عما ساهم به هذا المحور بالفعل في اتجاه تقسيم السودان *. وبكلمات موجزة نستطيع أن نقول إن استخدام الولايات المتحدة للنزعة الإسلامية التي يتبناها النظام السوداني مرتبط ارتباطا وثيقا باستخدام هذه النزعة الأصولية بطبعاتها المختلفة ومنذ زمن طويل .

ومن المهم هنا ان نوضح ان هناك دوائر أمريكية تبدو شديدة الحرص على الإطاحة بنظام البشير بسبب تبنيها الحقيقي وغير المفتعل لقضايا حقوق الانسان أو بسبب خشيتها من ان تفقد الولايات المتحدة مصداقيتها إذا لم تظهر عداء سافرا وعمليا ضد النظام المتهم بانتهاك حقوق الانسان ، ومن ناحية أخرى فان هناك دوائر أخرى تسعى إلى بث الدماء في عروق مثل هذه النظم والجهات للإبقاء على حالة الصراعات الدينية والمذهبية مشتعلة في أكثر من منطقة من بينها الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومصر والقرن الافريقي ، وهذا التناقض بين هذين الموقفين كثيرا ما يبدو للعيان كما لو كان تضاربا في الموقف الأمريكي نفسه لكنه يعكس في حقيقة الأمر - وفقا لما تقدم - صراعا بين اتجاهات في الإدارة الأمريكية وهي اتجاهات تستند على شبكات مصالح واسعة فقد تتبنى - مثلا - احتكارات السلاح موقفا ما من شأنه استمرار النزاع العسكري في منطقة ما من العالم لضمان استمرار مبيعات السلاح ، بينما قد تتبنى - مثلا - احتكارات نفطية موقفا حريصا على السلام والاستقرار لضمان تدفق النفط في ظروف هادئة وبدون التعرض لنيران قصف أو أعمال تخريب ، وبديهي ان كل شبكة مصالح ستعبر عن نفسها في صياغات سياسية ومن خلال جماعات سياسية ، كما ستسعى كل شبكة

---

* سنتعرض لذلك بالتفصيل تحت عنوان : الجنوب السوداني بين الانفصال وحق تقرير المصير

بالتأكيد إلى محاولة التأثير على قرارات ومواقف الإدارة الأمريكية وقد تنتزع هذه الشبكة هذا الموقف أو القرار بينما تنتزع شبكة أخرى موقفا آخر أو قرارا آخر ، والملاحظ انه وفقا لهذا السيناريو فان الإدارة الأمريكية فى السنوات الأخيرة تبدو منقسمة على نفسها بين تصور يرمى إلى إشاعة مناخ من الاستقرار لضمان المصالح الأمريكية وبين تصور آخر يرمى إلى إشاعة مناخ من عدم الاستقرار لضمان المصالح الأمريكية ، وهذا التناقض بالتحديد قد يدفع الإدارة الأمريكية احيانا إلى كراهية النظام السودانى والتفكير فى الإطاحة به حتى يتسنى انقاذ السودان الموحد القادر على الاستمرار والعطاء للغرب أو لغيره ، وقد يدفع الإدارة الأمريكية فى أحيان أخرى إلى حب النظام السودانى القادر على إشاعة كل هذه الفوضى والاضطراب فى أكثر من بلد عربى وافريقى بكل ما يعنيه ذلك من إضعاف هذه البلدان وجعلها قادرة على مقاومة الضغوط الغربية : وهكذا فاننا نسمى علاقة الولايات المتحدة بالنظام السودانى : علاقة حب – كراهية.

وفى جيبوتى تضاعف الاهتمام الأمريكى بعد عملية "إعادة الأمل" ونصحت الإدارة الأمريكية باريس بعدم تقديم مساعدات اقتصادية وتسهيلات عسكرية لنظام "حسن جوليد" بغرض نقل إمدادات عسكرية ومدنية إلى القوات الحكومية المرابطة فى شمال البلاد ، وبصفة عامة فان السياسة الأمريكية فى جيبوتى تواجه نفس الصعوبات التى تواجه فرنسا والمتمثلة فى عدم اطمئنان هذه الدول لوجود بديل وطنى جيبوتى قوى قادر على المحافظة على التوازن الاجتماعى بين مختلف الفصائل المتنازعة ، وفى نفس الوقت – وعلى الرغم من رهان عدد من الزعماء البارزين فى جيبوتى على الدور الأمريكى – فان الإدارة الأمريكية تحاول ان تتعامل مع أنظمة غير سيئة السمعة .

أما فى اريتريا فان المصادر المطلعة تؤكد على ان "افورقى" هو رهان السياسة الأمريكية الكبير فى الصراع الدائر هناك مع فصائل المعارضة ، وبالذات فيما يتعلق بالآليات الحاكمة لتوجهات اريتريا المستقلة مستقبلا فى مختلف الاتجاهات .

المعروف ان منطقة القرن الافريقى تمثل اهمية استراتيجية للأمن القومى المصرى والعربى حيث ان الصراع فى هذه المنطقة يمثل ولايزال ميدانا رئيسيا للصراع العربى – الإسرائيلى عبر القفز على الحواجز الحدودية ، كما انه جزء من ظاهرة الصراع الحدودى العربى الافريقى ، هذا إلى جانب ما تتمتع به كل من الصومال واريتريا وجيبوتى واثيوبيا من دور مؤثر فى العمق الاستراتيجى المصرى ، وفى هذا الصدد يمكن الحديث عن مخاوف تتعلق بقضايا هامة مثل المياه والحدود والخطر الأصولى فضلا عن السيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر .

ان بعدا هاما للأمن القومى العربى يمتد إلى هذه المنطقة حيث توجد منابع النيل وحيث ٨٤٪ من المياه تنبع من جبال اثيوبيا ، وتشير الوقائع التاريخية إلى ان ورقة مياه النيل أصبحت من أوراق تهديد الأمن المصرى خاصة بعد التطور الإيجابى فى العلاقات الإسرائيلية – الاثيوبية ودور إسرائيل وعلاقتها المستقرة بـ أريتريا .

المعروف ان مصر قد عملت على تشجيع قيام اتحاد لدول حوض النيل منذ عام ١٩٨٣ وهو ما عرف بـ "الاندوجو" والمعروف أيضا ان هذا الاتحاد لم تنضم إليه اثيوبيا حتى الآن ، وهو أمر بالغ الدلالة خاصة فى ظل التقرير الذى كشف عنه الباحث "مارك نلسون" – من مؤسسة كارنجى للسلام الدولى – والذى نشرته الـ "وول ستريت جورنال" ، وهو التقرير الخاص الذى كشف أطماع ومشاريع اثيوبيا فى المياه حتى عام ٢٠٠٣ ، وقد أكد هذا التقرير ان اثيوبيا تقيم مشروعات مائية ضخمة للرى والكهرباء على النيل الازرق ، وعلى الرغم من الاحتجاج المصرى على هذه المشروعات إلا

ان اثيوبيا تمضى قدما فى مشاريعها بإقامة سلسلة من السدود من المقرر ان تتجمع وراءها بحيرة اصطناعية تحت شعار استغلال الماء الوطنى ، وعلى الرغم من إدانة دول عديدة لهذه الإجراءات التى تعد خرقا للاتفاقات الدولية إلا ان هذه الدول عاجزة عمليا عن اتخاذ إجراءات ضد اثيوبيا .

من ناحية أخرى يتردد ان ثمة خبراء إسرائيليين يجرون أبحاثا فى اثيوبيا وأوغندا لتوفير كميات أكبر من المياه لهذين البلدين ، وهو ما قد يؤثر عمليا على كمية المياه التى تصل إلى مصر ، وعلى الرغم من حرص الإدارة الاثيوبية على نفى هذه الشائعات إلا ان الحرص الإسرائيلى على ان إقامة شبكة علاقات وثيقة مع اريتريا واثيوبيا يدعم من صحة هذه الشائعات خاصة مع وجود مشروعات لتحلية مياه البحر فى جزيرة "دهلك" الاريترية .

تأكيدا على أهمية المحافظة على وحدة واستقرار كل من السودان والصومال واريتريا واثيوبيا كعمق استراتيجى لمصر ، بدأ التحرك الدبلوماسى المصرى والعسكرى الرامى إلى عدم الاعتراف باستقلال جمهورية أرض الصومال إلى جانب الدور الإغاثى المتميز والإنسانى للقوات المصرية فى الصومال ، فى نفس الوقت الذى تظهر فيه بعض الدلائل والمؤشرات على دعم ومساندة السعودية لجمهورية أرض الصومال حيث يلاحظ بعض المراقبين ان بعض الصحف والمجلات الموالية للمملكة العربية السعودية تقوم بالدعاية غير المباشرة لهذه الجمهورية التى لم يعترف بها أحد حتى الآن .

والآن دعونا ننتقل من الحديث عن القرن الأفريقى بوجه عام ، إلى التوقف بشئ من التفصيل عند التطورات الأخيرة فى بعض محطات القرن الافريقى أخذين فى الاعتبار ان تغطية الصومال بشئ من التفصيل سيكون مكانها القسم العربى .

اثيوبيا ١٩٩٣ : ماذا بعد التصدع ؟

شهدت اثيوبيا فى أخريات العهد الماركسى الموسكوفى انهيار أداة الحكم والإدارة المركزية فى أديس ابابا وتفكك القوات المسلحة وهرب "منجستو هيلا مريام" بترتيبات أجنبية إلى زيمبابوى ، وترتب على ذلك دخول قوات ميليس زيناوى إلى العاصمة حيث بدأت فى إقامة نظام سياسى مؤقت يطرح مبادئ حق تقرير المصير وتوزيع السلطة بين المركز والأقاليم ويبشر بالديموقراطية والتعددية وآليات السوق ، ويمنح الحكم الإقليمى للقوميات وفى هذا السياق تم حل الجيش والبوليس الموروث من العهد البائد .

فى ابريل ١٩٩٢ حدث صدام مسلح بين قوات الجبهة الحاكمة وقوات جبهة تحرير الأورموا ، وكاد هذا الصدام ان يتحول إلى حرب أهلية لولا الوساطة الافريقية التى أدركت أن سبب المنازعات بين الطرفين هو المليشيات المسلحة التى أصبحت بلا دور أو وظيفة فى أعقاب إسقاط النظام السابق ، وتقدمت الولايات المتحدة بحل ناجح له جانبان : **الأول** ، سياسى وهو التزام القوميات بميثاق التحالف والابتعاد عن سياسة الحرب والانفصال ، **والثانى** ، وهو عسكرى يقضى بتنظيم مليشيات مسلحة على المستوى الاتحادى للدولة ، وقد قبلت جميع الأطراف الحل الأمريكى الذى يقضى بانضمام ١٥ الف جندى إلى هذا الجيش الاتحادى من قومية الاورموا على ان ينضم ٥ الاف جندى اخرين من قومية العفر وتتولى المعونات الأمريكية دفع تكاليف هذه القوات .

الجدير بالذكر هنا ان تحالف المعارضة الاثيوبية يمثل خليطا متنوعا من القوميين والليبراليين والماركسيين والإسلاميين

ويجمع بينهم جميعا الشكوى من النظام وممارسات الحكومة الانتقالية ، وسنحاول هنا أن نلقى نظرة سريعة على خريطة المعارضة الاثيوبية التى تشكلت ونضجت بسرعة ملحوظة فى مواجهة نظام زيناوى .

بايجاز نستطيع ان نقول ان هناك أربع فصائل تحتل أهمية خاصة هى :

منظمة عموم شعب الامهرا : وهى أبرز المؤسسات السياسية هناك ويتزعمها البروفسور "ولد يس" وهى لاتشكل أى خطر من الناحية العسكرية وتعمل على توحيد البلاد ولاتملك فى الوقت الراهن القوة التى تمكنها من فرض شروطها على النظام القائم .

المنظمة الشعبية لشعب الاورموا : وهى عضو رئيسى فى الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب اثيوبيا .

حزب الاتحاد الإسلامى : وهو اتحاد اوجادينى يطالب باستقلال الاوجادين .

جبهة تحرير الاورموا : وهى إحدى جماعات الضغط ذات الثقل السياسى ونجحت فى أن تفرض نفسها كطرف فاعل فى مختلف الترتيبات التى شهدتها المرحلة الأولى من التغيير ، لكنها انسحبت فى وقت لاحق من الحكومة بسبب خلافاتها مع جماعات "الاورموا" الأخرى ، وتدعى منذ انسحابها ان لديها قوة عسكرية واسعة يمكن ان تخوض حربا ضد الحكومة الانتقالية .

فى ديسمبر ٩٣ أعلنت الحكومة عن تصورها للمرحلة الأخيرة من مسيرة التحول الديمقراطى ، وأعدت مشروع الدستور الدائم وحددت النصف الثانى من مايو ١٩٩٤ موعدا لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية ، وجرى هذا الإعلان بعد المؤتمر الوطنى للمصالحة الوطنية الذى عقد فى اديس ابابا فى الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ ديسمبر ٩٣ ، وقد حاز هذا المؤتمر على قدر من التأييد الدولى وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من حملة الاعتقالات الواسعة التى قامت بها الحكومة لقيادات الفصائل المعارضة التى قدمت من الخارج لحضور المؤتمر ، وكانت المعارضة قد عقدت مؤتمرها الأول فى باريس فى ابريل ١٩٩٣ وكانت القضية الأولى فى مداولات هذا المؤتمر هى معارضة منح حق تقرير المصير لشعب اريتريا بدعوى أن القرار الاثيوبى صادر من حكومة انتقالية ليست منتخبة أو شرعية ، ولكن بعد استفتاء واستقلال اريتريا اختفت هذه القضية من المؤتمر الأخير وبرزت شكوى المعارضة من سيطرة قومية التيجرى على مناصب الدولة ، وطالبت المعارضة بإعادة تشكيل الحكومة الانتقالية ، ويلاحظ ان الحكومة قد أبدت قدرا من المرونة أثناء مؤتمر المصالحة الوطنية ، وعرضت على المعارضة إمكانية القيام بدور نشط فى العملية السياسية شريطة ان يتم هذا العمل فى إطار القوانين السائدة ، والمؤكد ان هذه التطورات تعكس نجاحا نسبيا لحكومة زيناوى ، حيث راعى زيناوى بحرص شديد وحتى الآن ان لا يجر قوى المعارضة إلى أى معارك استفزازية من شأنها الدخول بالبلاد مرة أخرى إلى حرب أهلية ، بالذات عندما أصدر عددا من القوانين التى تعكس رغبة ما فى إقامة نظام تعددى ، ومن بين هذه الإجراءات إلغاء الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام وإعادة تأسيس الجيش الوطنى من مختلف الاثنيات العرقية ، ويبقى أن نؤكد ان استكمال العملية الديمقراطية فى البلاد يستلزم بالدرجة الأولى الاتفاق على صيغة مقبولة لتقاسم السلطة وتداولها أو انتقالها خاصة فى ظل تنام ملحوظ لقوى المعارضة وبخاصة الداخلية ، وهو التنامى الذى يترك أثارا سلبية على إنجازات الحكومة الانتقالية ويضعف من صورتها أمام الدول المانحة .

أريتريا والاستقلال

نالت أريتريا استقلالها بعد كفاح استمر ثلاثين عاما حدثت خلالها متغيرات كثيرة طالت الداخل والخارج وبدل الاريتريون أثناءها الحلفاء اكثر من مره شرقا وغربا من الروس إلى الامريكان ، ومن العرب إلى اسرائيل ، الأمر الذى يؤكد أهمية تلك المنطقة على المستوى الاقليمى والعالمى ، كما يؤكد أن المصالح هى التى تتحكم فى مواقف الدول والقوى السياسية وهى السبب وراء تبدل الحلفاء وتبدل المواقف وينطبق هذا الكلام على الامم المتحدة نفسها التى كانت ترفض استقلال أريتريا فى وقت سابق ، ثم صارت بعد ذلك مثلها مثل العديد من الأطراف الأخرى طرفا اساسيا فى اتمام الاستقلال خاصة وأن الأوضاع العالمية قد تغيرت " على حد قول جميس جونا مساعد الامين العام للامم المتحدة.

لقد تحقق الاستقلال على أرض الواقع منذ أن تمكنت الجبهة الشعبية ومعها بعض القبائل من السيطرة على كامل التراب الوطنى الاريترى فى ١٩٩١ عقب سقوط نظام مانجستو بفضل التنسيق الذى تم بين الاريتريين - خاصة الجبهة الشعبية - والاثيوبيين - وخاصة الجبهة الثورية الديمقراطية - بمباركة - أو بالأحرى تحت رعاية - الولايات المتحدة الأمريكية - إلا أن الطرفين اتفقا على تأجيل إعلان الاستقلال الى مابعد الاستفتاء عليه فى ابريل حتى تكون شرعية الاستقلال مستمدة من الاتفاق السياسى والاستفتاء ، وليس من الكفاح المسلح أو العنف ، وقد بدا واضحا ان الطرفين الجبهة الشعبية الأريترية والجبهة الثورية الاثيوبية تسعيان إلى ترتيب أوضاعهما الداخلية بالشكل الذى يحقق لهما القيادة والسيطرة والتحكم فى مسارات التغيير الداخلية بما يتلاءم مع المستجدات الخارجية حتى يتمكنا فى النهاية من تمهيد الطريق إلى إقامة كونفدرالية بين البلدين .

ومنذ أن تم تشكيل الحكومة المؤقتة فى يونيو ١٩٩١ شرعت الجبهة الشعبية التى انفردت بتشكيل الحكومة فى تأسيس هيكل الدولة ووضع نظمها وإعداد دستورها الذى اعلنت طرحه بعد الاستفتاء وبناء مؤسسات الحكم والإدارة ، والملاحظ أنه منذ تشكلت الحكومة المؤقتة اظهرت باقى الفصائل الاريترية رفضها لهيمنة الجبهة الشعبية وتجاهلها للقوى الاخرى التى شاركت ايضا فى الكفاح لكن الرفض لم يعبر عن نفسه بصورة حادة أو عنيفة حيث اكتفت فصائل المعارضة بالمطالبة بإشراكها فى الحكم وأعربت عن قلقها من سياسة افورقى وتوجيهاته خاصة موقفه النقدى من منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية بالذات بعد أن أعلن ان دخول الجامعة العربية يحتاج الى قرار سياسى وأما أخطر ما يفعله "افورقى" ويجعله موضع نقد فهو تقاربة مع اسرائيل ، وقد عقدت هذه الفصائل اجتماعا بجدة فى ديسمبر ١٩٩٢ اسفر عن تكوين "تحالف الميثاق الوطنى" الذى ضم أربع فصائل هى جبهة تحرير أريتريا " التنظيم الموحد " وجبهة تحرير أريتريا " المجلس الثورى" وجبهة تحرير أريتريا " القيادة المركزية " والحركة الديمقراطية لتحرير أريتريا بينما امتنعت حركة الجهاد الإسلامى عن المشاركة فى هذا التحالف .

وإذا استثنينا الاستفتاء كحدث تاريخى وهام بالنسبة لأريتريا كلها فإن الاحداث طوال عام ١٩٩٣ دارت حول تخوفات فصائل المعارضة من الحكومة المؤقتة واستمرار الحكومة المؤقتة فى انفرادها بالسلطة ، وفى مطلع العام ظهر فى الأفق بوادر لتحسن العلاقات بين الحكومة والمعارضة عندما صرح محمد سعيد رئيس جبهة تحرير أريتريا التنظيم الموحد أن جبهته تجرى بالفعل اتصالات مع باقى التنظيمات فى الخارج لاقناعها بالدخول فى حوار مباشر مع الحكومة المؤقتة ، وفى واقعة بالغة الدلالة تم

نقل "افورقى" الى اسرائيل على متن طائرة أمريكية خاصة للعلاج ، فيما أكدت المصادر الحكومية أن هذا الاجراء لن يكون له تأثير على علاقة أريتريا بالدول العربية ، وأكد وزير الخارجية فى الحكومة المؤقتة أن سياسة بلاده الخارجية تعتمد على الاحترام المتبادل وتبادل المصالح وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وان سياسة الحكومة تتحرك فى ثلاثة مستويات : دول الجوار ، ودول المحيط ، والدول المؤثرة ، ومع بدء عملية الاستفتاء الذى تم تحت اشراف الامم المتحدة ومشاركة من الجامعه العربية صرح وزير الاعلام ان حكومته المؤقتة ستعتمد نظاما ديمقراطيا برلمانيا ، ودافع عن إقامة علاقات مع اسرائيل على اساس انه لايمكن ان يكون فلسطينيا اكثر من الفلسطينيين ونفى ماتردد حول ان الحكومة الأريترية قامت بتأجيرجزرأريترية لإسرائيل ، وهو ما أكدته فيما بعد صحيفة فرنسية وحددت أن الجزيرة التى جرى تأجيرها بالفعل هى جزيرة "داهلاك" .

أعلنت الحكومة المؤقتة أن الموافقين على استقلال أريتريا وفقا لنتيجة الاستفتاء بلغوا ٩٩,٨١٪ من إجمالى الذين أدلوا بأصواتهم ، وبعد الاستفتاء مباشرة انتقدت حركة الجهاد الاسلامى الاريترية تصريحات "افورقى" حول امكانية اقامة كونفدرالية بين اريتريا واثيوبيا وأكدت الحركة ان الكونفدرالية ليست خيارا للشعب الاريترى وليس لافورقى ان يقرر مصير الشعب الاريترى ، كما أكد قيادى فى "المجلس الثورى" ان الحكومة المؤقتة باعت للاريتريين بطاقات الاستفتاء وحرمت الفصائل المعارضة لها من المشاركة فى الاستفتاء وحذر من أن الاستقلال لن يجنب الدولة حربا اهلية إذا واصلت الجبهة الشعبية سياسة عزل المعارضين وتصفيتهم ، كما اعلنت اللجنة التنفيذية لجبهة التحرير الأريترية رفضها لاتفاق الصداقة والتعاون الذى ابرم بين اريتريا واثيوبيا بـ أديس أبابا فى ١٩٩٣/٧/٣٠ ، ووصفته بأنه غير قانونى ويشكل تفريطا فى سيادة اريتريا ويلغى هويتها ، وحذر عبدالله ادريس من انفجار الاوضاع فى اريتريا بسبب تفرد رئيس الحكومة الانتقالية بالسلطة ، ووصف القيادة الحالية بإنها سلطة غير متفتحة ولاتحظى باجماع وطنى وتشكل عقبة امام الوحدة الوطنية ، كذلك حذرت جبهة تحرير اريتريا " المجلس الثورى " والتى يرأسها أحمد ناصر من حرب أهلية فى اريتريا اذا استمرت الحكومة الانتقالية فى منع الفصائل المعارضة من العمل بجدية داخل البلاد .

من قراءتنا للاحداث يتضح لنا ان الاستقلال ليس هو نهاية المطاف بالنسبة لاريتريا ، فالاختيار الاصعب عاده مايبدأ بعد الاستقلال حيث التحديات الداخلية المتمثلة فى تدهور الأوضاع الاقتصادية ودمار البنية الأساسية ثم مشكلة اللاجئين وعودتهم وتوطينهم إضافة إلى تعدد الفصائل واحتمالات تهميشها من الفصيل الذى بيده السلطة ، ثم مشكلة الهوية الخاصة بالدولة الجديدة ، وبشكل عام يمكننا ان نقول ان اكبر المشاكل التى تواجه أريتريا هى مشكلة تعدد الفصائل واستبعادها من المشاركة فى صياغة مستقبل الدولة الجديدة ، فنتيجة الاستفتاء التى بلغت ٩٩,٨٪ كانت تعبيرا عن رغبة الشعب الاريترى فى الاستقلال وليس استفتاء على الجبهة الشعبية التى شكلت الحكومة المؤقتة واحتكرت لنفسها ضبط قواعد اللعبة الديمقراطية تحت دعوى تفادى خلق حالة من الفوضى السياسية ، وقد نصت هذه القواعد على أن تكون للأحزاب قواعد اجتماعية قوية وان لاتستند الى أسس اقليمية أو دينية أو عرقية وأن تكون الأحزاب مستقلة ماديا لئلا تتعرض لهيمنة أطراف اقليمية أو دولية ، وهذه القواعد بشكل عام تبدو صحيحة ويجب أن تنطبق على الجميع بما فيهم الجبهة الشعبية ذاتها ، ولكن إذا كان المقصود بها تحديد وتحجيم وتهميش ومنع باقى الفصائل فإن الأمر يصبح مصادرة للآخرين ويبقى السؤال

هو : هل تنطبق هذه القواعد على الجبهة الشعبية ؟ وهل تحتكر الجبهة الحاكمة الحكمة ولاتتعرض قراراتها لهيمنة أطراف اقليمية أو دولية ؟ ، ان منطق احتكار الحكمة ونزعها عن الآخرين أو منع الآخرين من المشاركة فى صياغة الدستور ووضع القواعد والنظم الى تنظم عملية تداول السلطة أو المشاركة فيها هو بداية الدخول فى صراعات داخلية تهدد كيان الدولة ذاته وقد تدفع القوى الاخرى دفعا الى التحصن بالقبيلة أو الطائفية الدينية أو العرق أو حتى الاعتماد على قوى إقليمية أو دولية .

والملاحظ انه منذ تشكيل الحكومة المؤقتة وحتى الآن لم تلجأ الفصائل الأريترية الى العنف أو الصدام مع الحكومة وهو أمر قد يعكس درجة عالية من النضج السياسى المكتسب من حدة ومرارة وطول مدة الكفاح الذى توج بالاستقلال ، وهو أمر لابد وان تضعه الجبهة الشعبية موضع التقدير إذا ما كان صحيحا أو قد يعكس ابتعاد هذه الفصائل عن العنف ضعف البنية التنظيمية لهذه الفصائل وبالذات فى الداخل نتيجة لوجود اغلب قيادتها فى الخارج أو فقدانها لبرنامج سياسى أو اقتصادى بديل ، إلا ان اتحادها فى تحالف الميثاق الوطنى ربما يشكل منعطفا جديدا يتيح لها قدرة اكبر من الحركة حتى فى ظل بقاء حركة الجهاد الاسلامى - وهى من اكبر الاجنحة المعارضة خارج هذا التحالف فرغم كبر هذه الحركة وارتفاع صوتها فى الخارج فإن فرصتها فى فى أقامة نظامها الاسلامى المنشود هى فرصة ضعيفة نتيجة لتماسك وانصهار الشعب الأريترى طوال مدة الكفاح ، إضافة إلى أن هذه الحركة تتبنى اطروحات دينية لاتوافق الواقع الأريترى ذاته ولاتلائم تركيبته السكانية ، ويزيد من قدرة وقوة تحالف الميثاق الوطنى انه قد أعلن من جدة فى إشارة واضحة لدعم السعودية لهذا التحالف بعد ان انفض تحالف السعودية مع نظام البشير منذ فترة طويلة وباتت حريصة على على ان يكون لها حلفاء آخرين فى هذه المنطقة الهامة التى تقع فى مجالها الحيوى ، وتدرك حكومة الجبهة الشعبية المؤقتة مدى تأثير وثقل القوى الإقليمية فتبدو حريصة على علاقات حسنة مع دول الجوار وتأكيدا على هذا الحرص استطاعت الحكومة المؤقتة ان تنظم علاقاتها بدول الجوار فنجحت فى عقد اتفاق مع السودان واليمن ، التزم البلدان بمقتضاه - على الأقل علنا - بوقف نشاط حركة الجهاد فى بلديهما ، ولكن على الرغم من ضعف المعارضة الأريترية أوفقدانها لبرنامج بديل فإن ذلك لايعنى استبعاد اندلاع الصراع بصورة حادة خاصة اذا استمرت الجبهة الشعبية فى تجاهل مطالب هذه الفصائل واستبعادها ، الأمر الذى قد يدفع هذه الفصائل دفعا الى الدخول فى صدام مع الجبهة الشعبية خاصة فى ظل اعتماد الجبهة الشعبية على قوى خارجية تحوم حولها الكثير من شكوك وتخوفات المعارضة ، واذا كانت السياسة الأريترية التى تتبعها الحكومة المؤقتة حتى الآن على المستوى الخارجى قد حققت نجاحات لانها قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل فى شئون الاخرين وتغليب المصالح المشتركة على الصعيد الخارجى فإن تغليب المصالح المشتركة على الصعيد الداخلى سوف يجنب البلاد كثيرا من المشاكل ويمكنها من النهوض بمسئولياتها وتجاوز تحديات مابعد الاستقلال .

جدير بالذكر هنا أن زيارة الرئيس مبارك لأريتريا بمناسبة إعلان نتيجة الاستفتاء ورفع رآيات الاستقلال رسميا وللمرة الأولى يعتبر بادرة ذكية وبعيدة النظر ، وهو موقف يختلف كثيرا عن الدعوى إلى مقاطعة أريتريا بحجة انها تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل ، ذلك ان عدم الاحتفاظ بعلاقة طيبة مع أريتريا وعدم تقديم عون ملموس لها فى هذه المرحلة التأسيسية يعتبر بمثابة تركها فريسة لإسرائيل أو بمثابة تخلى طوعى عن موقع أو مكانة - مهما كان هذا الموقع صغيرا ومهما كانت هذه المكانة متواضعة - لإسرائيل أو لمن يريد ، ولذلك فان بادرة

مبارك بهذا المعنى تعتبر دليلا على صحة التوجه الاستراتيجى للسياسة الخارجية المصرية نرجو لها ان تتقدم من خلال سياسات منتظمة بديلا عن المبادرات المنقطعة أو بالدقة بالإضافة إلى هذه المبادرات المنقطعة لان المبادرات فى حد ذاتها لا تخلق سياسة ناجحة ومستقرة .

جيبوتى فى انتظار الحسم

تمشيا مع المتغيرات الدولية والإقليمية فى القرن الافريقى بدأ النظام الحاكم برئاسة حسن جوليد فى إدخال تعديلات دستورية تتوافق مع مجمل هذه التغيرات ، وتم فى سبتمبر ١٩٩٢ الاستفتاء على دستور جديد يقر بنوع من التعددية الحزبية المحدودة ، وقد تكون بالفعل حزبان معارضان هما : الحزب الوطنى الديموقراطى بزعامة علان روبليه ، وحزب التجديد والديموقراطية بزعامة محمد جامع إضافة إلى الحزب الحاكم ، ولم تضف الحكومة صبغة شرعية على جبهة اعادة الوحدة والديموقراطية بقيادة احمد دينى وهى الجبهة التى تقود المعارضة المسلحة فى المناطق الشمالية الآهلة بقبائل العفر المحتجة على احتكار قبائل العيسى للسلطة.

هذا وقد تعثرت الوساطة الفرنسية بين الحكومة والجبهة خاصة بعد تراجع الجبهة عن تنفيذ ماتم الاتفاق عليه بشأن الافراج عن الاسرى العسكريين الحكوميين ، الامر الذى ترتب عليه مقاطعة الحكومة للمفاوضات وسحب فرنسا لقواتها المسلحة التى تفصل بين المتحاربين فيما واصل الرئيس جوليد السير فى استكمال عملية "التحول الديموقراطى" ، وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ تمت الانتخابات البرلمانية بالرغم من المقاطعة التى أعلنتها جبهة إعادة الوحدة والديموقراطية وكذا امتناع الحزب الوطنى الديموقراطى عن المشاركة وهو الأمر الذى أدى إلى انحسار المنافسة بين الحزب الحاكم وحزب التجديد والديموقراطية وفاز الحزب الحاكم بكل مقاعد البرلمان البالغ عددها ٦٥ وبالتالى ظل الوضع المتوتر بين الحكومة والمعارضة السياسية على ماهو عليه من جهة واستمرت من جهة أخرى العمليات العسكرية بين الحكومة والمعارضة المسلحة .

مع مطلع عام ٩٣ أبدت الحكومة استعدادها لاجراء حوار مع قوى المعارضة داخل جيبوتى وليس خارجها كما اشرك جوليد ٦ وزراء من العفر فى حكومته ، بينما اشترط احمد دينى زعيم ثوار العفر الغاء الدستور لاجراء حوار مع جوليد فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الفرنسية تحمل الحكومة والمعارضة المسؤلية عن تعثر وساطتها لعدم وضوح مواقف الطرفين ازاء الازمة ، والجدير بالذكر ان الحكومة كانت قد اتهمت فرنسا بتأييد المعارضة بل وصناعتها كما اتهمت المعارضة الحكومة الفرنسية بموالاة حكومة جيبوتى خاصة بعد سحبها لقواتها المسلحة .

فى مايو تمت انتخابات الرئاسة وفاز الرئيس جوليد على منافسيه الاربعة الذين طالبوا بالغاء نتائج الانتخابات بعد فشلهم حيث اتهموا الحكومة بالتزوير ، وبالرغم من حدوث اول اتصال مباشر بين الحزب الحاكم وجبهة اعادة الوحدة والديموقراطية فى العاصمة الاثيوبية فإن المعارك لم تتوقف بين الطرفين ، وصحيح ان حدة هذه المعارك لم تنجح فى حسم الصراع بين الاطراف المختلفة ربما لعدم قدرتها على حسم الصراع وربما لأنها صعدت من أدائها العسكرى بغرض التمهيد للمفاوضات المباشرة فحسب وقد كان من المقرر أن تتم هذه المفاوضات فى بلد محايد من أجل تشكيل حكومة ائتلافية وإعداد لجنة للدستور على حد قول احد قادة المعارضة العسكريين .

وبالنظر الى تطورات الاحداث فى جيبوتى عام ١٩٩٣ يمكن ملاحظة العديد من المؤشرات التى تؤكد فى مجملها هشاشة وضعف النظام الحاكم وكذلك هشاشة وضعف

القوى المعارضة بحيث لم يستطع - ولن يستطيع على الأقل فى المدى المنظور - أى طرف منهما حسم الصراع عسكريا لصالحه .

إن موقف الحكومة قد اصبح اكثر قوة بعد ان تحسنت صورتها امام القوى الخارجية - بالرغم من اتهامها بالتزوير من قبل المعارضة - وقد أصبح موقف الحكومة أكثر قوة أيضا بعد ان استطاعت من خلال علاقاتها بدول الجوار الحد من الدعم الذى تحصل عليه المعارضة وتمثل ذلك فى منع اليمن اى نشاط للمعارضة العرقية العفرية داخل اراضيها او الانطلاق منها ، وكذلك تأييد الحكومة الاريترية وايضا الاثيوبية لحكومة جيبوتى بخصوص نفس الموضوع لا بسبب حرصها على العلاقة مع نظام جوليد فحسب وإنما بالأساس خشية ان يقوم العفر فى البلدان الثلاث بمحاولة تكوين دولة عرقية يترتب عليها إحداث تغيرات حدودية داخل البلدان الثلاث ، وأخيرا فقد أصبح موقف الحكومة أكثر قوة لانها نجحت هذا العام فى السيطرة على بعض اماكن التمرد العسكرى المعارض ، لكن ذلك كله لا يعنى ان فتيل الأزمة قد تم نزعه فالاجراء العسكرى وحده لايكفى فى مثل هذه الحالات مالم يتم التسليم بحقوق هذه القوى المعارضة فى اطار تسوية سياسية تضمن المصالحة الوطنية ، وتضمن مشاركة الجميع فى وضع الدستور الذى سيعملون من خلاله ، خاصة وان المعارضة المسلحة لازالت قادرة على زعزعة الاستقرار وانهاك الحكومة بالرغم من عدم قدرتها على حسم الامر عسكريا ، الامر الذى يؤكد انه لا بديل عن المفاوضات والوصول الى صيغة متوازنة بين الحكومة والمعارضة أو بين العفر والعيسى . الملمح الثانى فى التجربة الجيبوتية هو ضعف الممارسة الديموقراطية وفقدان النضج السياسى داخل صفوف المعارضة التى امتنع أغلبها عن المشاركة فى اعملية الانتخابية بحجة الخوف من التزوير ، الامر الذى اتاح للحزب الحاكم الفوز بمقاعد البرلمان وبالتالى التحكم - وبشكل ديموقراطى - فى توجيه المسار السياسى بالشكل الذى يضمن له السيطرة ويجمل من صورته خاصة وان نسبة المشاركة فى العملية الانتخابية فى المناطق الشمالية كانت مرتفعة ، الامر الذى يؤكد فقدان المعارضة لقواعدها الجماهيرية فى منطقة نفوذها ، بالإضافة الى فشلها فى الاتفاق على مرشح واحد فى الانتخابات الرئاسية امام حسن جوليد وهو ما سهل له عملية الفوز .

هذا الامر المتمثل فى هشاشة النظام الحاكم وهشاشة وضعف المعارضة يجعل موقف الدول المانحة خاصة فرنسا صاحبة الدور المتميز فى جيبوتى وامريكا التى تعيد حساباتها الان فى المنطقة امام معضلة حقيقية إذ يبدو لكل ذى عينين انه لايوجد بديل قادر على الخروج بجيبوتى من ازمتها بطريقة تحافظ على التوازن السياسى والاجتماعى بين مختلف القوى الاجتماعية والقبلية لذلك ينحصر الموقف الفرنسى فى الضغط على كلا الطرفين للوصول إلى صيغة يقبلها الجميع .

وفى ظل هذا الوضع ليس امام جيبوتى الا الوصول الى صيغة ديموقراطية حقيقية تقوم على المشاركة السياسية الفعالة لمختلف الفصائل السياسية وتشكيل حكومة ائتلافية تخرج بالبلاد من محنتها وتتولى تعديل الدستور وتتجاوز نقاط الخلاف والبديل الآخر هو الاستمرار فى المعارك التى تستنزف الجميع لحين ظهور قوة أخرى يمكن ان تعتمد عليه القوى الخارجية فى إجراء التعديلات المناسبة للحفاظ على وحدة واستقرار جيبوتى ، هذا إذا لم تكن هذه القوى الخارجية نفسها راغبة فى استمرار هذه الصراعات حتى تتمكن من إحكام قبضتها على كيان ضعيف تمزقه الصراعات الداخلية.

خطـــوات التحـــول الديموقراطى فى تـوجـو

فـى عـام ١٩٩١سـمحت السـلطات التوجولية للمعارضة بتشكيل أحزاب سياسية انطوت جميعها تحت لـواء "قوى المعارضة الديموقراطية" التى سيطرت على المؤتمر الوطنى الذى تشكل من كل القوى السياسية والنقابية لرسم سياسة جديدة .

وقد وافق الجنرال اياديما على تعيين أحد ابرز قادة المعارضة وهو "كو فى غلو" رئيسا للوزراء واحتفظ لحزبه بوزارتى الدفاع والداخلية ، وهنا بدأت فى توجو مرحلة الحكم برئيسين ، حيث حاول رئيس الوزراء تقويض صلاحيات اياديما لكنه فشل فى ذلك بسبب معارضة الجيش الذى يساند أياديما بحكم انتمائه القبلى ، الأمر الذى دفع غلو إلى انتهاج سياسة اكثر ليونة مع الرئيس واحدث ذلك شرخا فى قوى المعارضة الديموقراطية التى دعا الراديكاليون فيها بقيادة ليوبولد سينغى وآدم كودجو إلى عصيان مدنى بهدف ترحيل الرئيس اياديما ورئيس الوزراء أيضا.

وفى بداية فبراير ٩٣ جرت العديد من الاضطرابات شارك فيها الجيش والشرطة وأدت إلى مصرع العديد وإصابة العشرات وخلق حالة من الاستياء العام ، وعلى إثر تلك الاضطرابات حاولت المانيا وفرنسا القيام بمبادرة للوفاق الوطنى انتهت بالفشل نتيجة رفض الجيش الانسحاب من الشارع والعودة إلى الثكنات .

وبعد مباحثات جرت فى بوركينا فاسو توصلت المعارضة الى اتفاق مع اياديما على اجراء انتخابات رئاسية فى ٢٥ اغسطس باشراف لجنة دولية من الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وبوركينا فاسو بعد انسحاب الجيش الى الثكنات ووصول قوة فرنسية للإشراف على سير الحملات الانتخابية .

وفى الانتخابات نجح أياديما فى ان يكون الرابح الوحيد من عملية التحول الديموقراطى حيث انسحب مرشحا المعارضة احتجاجا على رفض مطالبهما بتأجيل الانتخابات بسبب التزوير ، لم يبق إثر هذا الانسحاب سوى اثنين من المرشحين لا يتمتعان بوزن سياسى كاف لإسقاطه ، ومن المهم الإشارة هنا إلى ان واقعة التزوير كانت موضع خلاف بين المراقبين الدوليين حيث انسحب المراقبون الامريكيون والالمان وبقى الفرنسيون وقد اعتبر البعض ذلك تواطأ واضحا من الفرنسيين مع الرئيس أياديما .

وفى سبتمبر ٩٣ دعا الرئيس المعارضة التى قاطعت الانتخابات الى ركوب القطار الثانى للوحدة الوطنية اى المشاركة فى الانتخابات التشريعية واعلنت الحكومة انها بصدد تعديل القوائم الانتخابية ملبية بذلك احد مطالب المعارضة ، وهو الأمر الذى سنتكشف مدى نجاحه أثناء تناولنا للتطورات عام ١٩٩٤ العام المقبل بإذن الله .

على الرغم من فوز اياديما بنسبة ٩٦,٤٨ ٪ من اصوات الناخبين الا ان هذا الفوز مشكوك فى صحته لاعتبارات عديدة أهمها : انسحاب المعارضة فى ظل استمرار سياسة اياديما منذ اغسطس ٩١ وهى السياسة التى مكنته من تقليص سلطات الجهاز التنفيذى والتشريعى الذى تشكل فى ظل حكومة انتقالية برئاسة جوزيف كوكو فيجو ، ويرجع نجاح أياديما أساسا إلى قدرته فى استغلال الجيش والتعامل معه كأداة دعم وضغط فى مواجهة المعارضة ، وتجلى دور الجيش بوضوح فى مساندة أياديما أثناء أحداث اكتوبر ٩٢ عندما احتجز الجيش بعض اعضاء البرلمان المؤقت كرهائن فى مقابل الضغط على الحكومة بغرض الافراج عن ارصدة الحزب الحاكم المجمدة وقد افرج

أياديما فى النهاية عن هؤلاء الرهائن ليبدو على الساحة بصفته السياسى الوحيد القادر على التعامل مع الجيش .

واللافت للنظر فى التجربة التوجولية هو ازدواج سياسة الدول المانحة ، فعلى الرغم من ان هذه الدول اتخذت موقفا موحدا ضد أياديما فى بداية ٩٣ حيث قطعت فرنسا جميع معوناتها العسكرية والاقتصادية فى فبراير ٩٣ ، وأوقفت المانيا تمويلها لعدد من المشروعات التنموية الأمر الذى دفع أياديما إلى تقديم تنازلات واضحة فى مباحثات بوركينا فاسو إلا ان ما حدث بعد ذلك من تلاعب فى الانتخابات وانسحاب المعارضة بل وانسحاب اللجنة الدولية المشكلة من مراقبى الدول المانحة المكلفة بالإشراف على الانتخابات أيضا باستثناء فرنسا قد أدى إلى انقسام الدول المانحة من ناحية وعدم قدرتها على فرض إرادتها من ناحية أخرى وهو الأمر الذى أدى إلى العديد من التساؤلات حول طبيعة الدور الذى يمكن ان تلعبه هذه الدول فى إحداث التحول الديموقراطى فى افريقيا وقد دعا بعض الباحثين إلى المطالبة بإنشاء آلية افريقية للإشراف على الانتخابات ، وأكدت هذه الوقائع من جانب آخر ان التناقضات داخل التحالف الغربى لا زالت تسمح لحكام العالم الثالث بالمناورة وإن كانت بقدر أقل بكثر مما كان عليه الحال إبان الحرب الباردة.

بوروندى والمستقبل الغامض

الخطورة الحقيقية فى بوروندى لا تكمن فى مجرد الانقلاب العسكرى الذى حدث فى مواجهة أول رئيس منتخب فى البلاد فى يونيو ١٩٩٣ بقدر ماتكمن فى البنية السياسية والإدارية المختلة فى بوروندى - كما فى غيرها من دول افريقيا - والقائمة على احتكار قبيلة معينة لكل ادوات السلطة المتمثلة فى الجيش والادارة ، وبالتالى فرض هيمنتها وقمعها على القبيلة - اوالقبائل - الاخرى ورفض أى محاولة ينتج عنها الاخلال بالمزايا التى تتمتع بها تلك القبيلة او الاقلية .

والخلل فى البنية السياسية فى بوروندى هو خلل قديم يعود الى بداية الاستقلال حين تمكن التوتسى الذين يشكلون ١٥ ٪ من السكان من احكام سيطرتهم على البلاد وتهميش قبيلة الهوتو التى تشكل ٨٤ ٪ من السكان ، وقد لعب الاستعمار الغربى قديما وحديثا دورا ملحوظا فى خلق وتكريس هذه الأوضاع المختلة والقابلة للانفجار فى أى لحظة ، فعندما قرر البلجيك تسليم السلطة الى القوى الداخلية فى دولة بوروندى شرعا فى تغيير الاسلوب القديم الذى اخذوه من الالمان والقائم على الاعتماد الكلى على قبائل التوتسى فى كل من رواندا وبوروندى وبدأ البلجيك فى تمكين قبائل الهوتو من السلطة وفى سبيل تحقيق ذلك مارس البلجيك الاغتيال لبعض الشخصيات الهامة من التوتسى باعتبارهم عقبة امام تلك السياسة الجديدة ، وبقدر نجاح البلجيك فى رواندا وتسليم السلطة لقبائل الهوتو فشل البلجيك فى إحداث ذلك فى بوروندى حيث تمكن التوتسى من تنظيم صفوفهم بعد ان شاهدوا ماحدث فى رواندا - التى استقلت قبلهم بعامين - واستطاع ملكهم الاحتفاظ بالسلطة فى يد التوتسى مدعوما فى ذلك بـ فرنسا - على عكس ماراد البلجيك - وقام التوتسى بتصفية عناصر الهوتو داخل الجيش والادارة خاصة عقب محاولة الهوتو الفاشلة فى السيطرة على الحكم عام ١٩٦٩ ، اشتدت المذابح ضد الهوتو بعد ذلك عام ٧٢ عقب اغتيال الملك ناتار ملك التوتسى والصاق التهمة بالهوتو ، وترتب على ذلك نزوح جماعى للهوتو الى الخارج وانقسام داخل التوتسى بشأن التعامل مع الهوتو ترتب عليه انقلاب ٧٦ الذى قاده "باتيستا باجازا" ضد

ميتشيل مونتشمبيرو" مهندس التصفية ضد الهوتو وقد توقفت المذابح طوال فترة حكم "باتيستا" الذى وضع دستورا جديدا للبلاد فى نوفمبر ١٩٨١ الى ان حدث الخلاف بينه وبين البلجيك حين اتهمهم بتحريض قبائل الهوتو ضده وعلى اثر ذلك دبر البلجيك انقلابا ضد باتيستا عام ١٩٨٧ بقيادة "بيير بويوتا ، الذى شرع فى اجراء مصالحة وطنية وقام بتعيين اول رئيس وزراء من الهوتو وتشكلت وزارة ضمت عناصر اخرى من الهوتو بهدف احداث موازنة ومصالحة بين الطرفين .

وبدأت الحكومة فى التمهيد للتحولات الديموقراطية منذ عام ١٩٨٩ على الرغم من رفض عناصر الهوتو خاصة المهاجرة لتلك الاجراءات والاصرار على السماح لاحزابهم القائمة من قبل - على اسس اثنية - بالعمل السياسى ، وبالرغم من ذلك الرفض بدأت عملية التحول بإجراء اول انتخابات فى يونيو ١٩٩٣ ، والتى فاز فيها "نىدادى" ليصبح أول رئيس منتخب للبلاد من قبائل الهوتو ، وهو الامر الذى اثار حفيظة التوتسى - خاصة عناصر الجيش - خشية فقدانهم للامتيازات التى يتمتعون بها وفقدان مراكزهم فى الجيش خاصة وانهم يرفضون ادخال عناصر من الهوتو الى القوات المسلحة اضافة الى احتمال عودة المهاجرين من الهوتو وما قد يترتب على تلك العودة من مطالبتهم باراضيهم التى تم اغتصابها من قبل التوتسى ولم تخفت حدة هذه التخوفات بالرغم من تعيين نىدادى للسيدة "سيلفى كينجى" التوتسية رئيسة للوزراء تأكيدا منه على ان سياسته القادمة لن تكون قائمة على التميز القبلى كما كان الامر فى السابق وتفجرت الأوضاع بالفعل عندما قامت عناصر الجيش بانقلاب فى اكتوبر ١٩٩٣ اسفر عن مصرع الرئيس نىدادى ورئيس البرلمان ونائبه بينما نجت رئيسة الوزراء التى اتخذت موقفا صلبا ورافضا لهذا الانقلاب كما رفضت الاطراف الدولية ايضا ذلك الانقلاب ، وقامت أمريكا والمانيا بتجميد مساعداتهما الى بوروندى وقدرها ٨٦ مليون دولار وهو رقم بقدر محدوديته الا انه بالنسبة لاقتصاد بوروندى الهش ، يمثل الكثير ، وقد عزز من كل ذلك ايضا ادانة مجلس الامن للانقلاب ومطالبته بتقديم المسئولين عن مصرع الرئيس "نىدادى" للمحاكمة وادانة منظمة الوحدة الافريقية للانقلاب كذلك ، بالإضافة إلى ان الدول المجاورة لبوروندى - الدول الحبيسه - مثل زائير وتنزانيا وروانداا أبدت استعدادها لارسال قوات لمساندة الحكومة الشرعية شرط ان يحدث ذلك بناء على طلب منظمة الوحدة الافريقية .

ردود الفعل العاصفة هذه افقدت قادة الانقلاب توازنهم واشعرتهم باستحالة البقاء والصمود وسط هذا الرفض الدولى والاقليمى ، لذلك اعلنوا استعدادهم للاستسلام مقابل ضمان سلامتهم وعدم ملاحقة الذين نفذوا الانقلاب ، وبالرغم من تراجع قادة الانقلاب السريع فإن ذلك لا يعنى عودة الهدوء والاستقرار الى بوروندى بل ربما يعنى انه تراجع لالتقاط الانفاس خاصة وان صدمة الرفض الدولى الاقليمى قد زالت كما وان مجلس الامن رفض ارسال قوات دولية الى بوروندى عندما طلبت رئيسة الوزراء ذلك ، وقد يدفعهم هذا الرفض الى معاودة الكرة ثانية بعد ان تأكدوا من ان الدول الغربية ليس لديها الرغبة فى التورط الدولى بقواتها فى دولة مثل بوروندى لاتشكل أية اهمية استراتيجية بالنسبة للدول المانحة كما وان منظمة الوحدة الافريقية لا تملك القدرة على الحركة والفعل وليس لديها الالية والامكانات التى تمكنها من ممارسة دورها فى مثل هذه الظروف ، لذلك لن يكون هذا الانقلاب هو اخر المطاف بل سوف يستمر النزاع بين التوتسى الراغبين فى استمرار هيمنتهم وسيطرتهم والهوتو المهمشين اجتماعيا وسياسيا والراغبين فى انهاء هذا الوضع المختل ، صحيح ان هذا الصراع حتى وان وصل الى حد الحرب الاهلية المدمرة لن ينتج عنه تقسيم لدولة بوروندى بقدر ماسينتج عنه - اضافة الى الدمار الاقتصادى - تورط اطراف اخرى فيه

خاصة رواندا التى سيكون للصراع الاثنى الدائر فى بورندى مضاعفاته الشديدة عليها حيث تتوزع قبائل الهوتو والتوتسى بين البلدين ، وكثير من المذابح التى تحدث ضد الهوتو فى بوروندى هى رد فعل على مذابح مشابهة ضد التوتسى فى رواندا والعكس ، هناك أيضا احتمال لتدخل تنزانيا التى تعانى اصلا من هجرة الهوتو اليها عقب المذابح التى تتم فى بوروندى اضافة الى زائير التى تتنافس مع تنزانيا على جذب رواندا وبوروندى مما يزيد من خطورة الوضع فى بوروندى وخطورة تداعياته على المنطقة مالم يقبل الجميع بتغيير شكل وتركيب نظام الحكم قبل السقوط فى الهاوية.

زائير... هل يمكن ان يرحل موبوتو؟

منذ أن أعلن موبوتو عن تبنيه للتعددية الحزبية عقب مظاهرات ابريل ١٩٩٠ وهو يناور ويماطل فى تحويل هذا الوعد إلى ممارسة فعلية على أرض الواقع . فى البداية دعا إلى إنشاء مجلس وطنى من ممثلى الأحزاب الـ ٦٤ التى اعترف بها لوضع دستور جديد تمهيدا لانتخابات الرئاسة وحدد لذلك موعدا هو ديسمبر ١٩٩١، وقام بتكليف تشيسكيدى برئاسة الوزاره ثم مالبث أن قام بتنحيته بعد أن اختلفا على عدة أمور من بينها : تعيين وزراء الحكومة نفسها ، وفى أغسطس ١٩٩٢ أصدر البرلمان الانتقالى ميثاقا وطنيا بأحكام الدستور المؤقت حيث نص هذا الدستور على نقل سلطات رئيس الجمهورية فى الشئون العسكرية والامنية والمالية والمساعدات الخارجية إلى الحكومة المؤقتة تمهيدا لإجراء أول انتخابات ديموقراطية على مستوى البرلمان والرئاسة . جدير بالذكر هنا ان أغلب المساعدات الخارجية كانت فى الغالب تذهب إلى جيب موبوتو الخاص حيث لم تكن هناك حدود بين ميزانية الدولة وميزانية موبوتو الخاصة والتقارير الغربية تقول ان ثروة موبوتو تساوى مجمل ديون زائير الخارجية .

فى ٤ نوفمبر وافق البرلمان على مشروع الدستور وتحت ضغط الدول الغربية المانحة وافق موبوتو على تعيين تشيسكيدى رئيسا للوزراء فى ديسمبر كما ذكرنا من قبل لكنه امتنع عن الموافقة على الدستور الانتقالى الذى واجه مشكلة أخرى وهى ضرورة الاستفتاء الشعبى عليه ، الأمر الذى نجح موبوتو فى إرجائه مرة تلو الأخرى إلى أن أصبح فى زائير سلطتان متعارضتان بالفعل : الأولى ، هى سلطة رئيس الوزراء المدعومة من الغرب ومن الاتحاد المقدس الذى يضم احزاب المعارضة ، والثانية هى سلطة الرئيس موبوتو المستند الى ميراث ٢٨ عاما من التسلط وإلى قواته العسكرية وقبيلته التى يركن اليها فى مثل هذه الظروف ، إضافة الى الاستثمارات الغربية العاملة فى زائير وقد أدت هذه الازدواجية إلى تفاقم الاضطرابات الداخلية كما سنرى .

فى ديسمبر ١٩٩٢ أصدرت إحدى اللجان الفرعية فى البرلمان الانتقالى أو ما يعرف بـ "المجلس الاعلى للجمهورية" تقريرا عن الفساد اتهم رئيس الجمهورية وعددا من افراد النخبة الحاكمة بالفساد السياسى ، وقد زاد هذا التقرير الموقف تأزما ، وفى مطلع الأسبوع الأول من يناير لقى زعيم المعارضة " موفينجى " مصرعه ثم تلا ذلك تطور أخر فى التصعيد بين المعارضة وموبوتو حيث اتهم المجلس الاعلى للجمهورية الرئيس موبوتو بالخيانة العظمى وطالب بتقديمه الى المحاكمة امام المحكمة العليا بتلك التهمة كما اتهم المجلس موبوتو بعرقلة وظائف المؤسسات بجميع مستوياتها ، وعند هذا المستوى من التصعيد بات التفاهم بين السلطتين شبه مستحيل وصعدت المعارضة من هجومها حين دعا تحالف الاحزاب

المعارضة الى حملة عصيان مدنى لمدة أسبوع لإجبار الرئيس على الاستقالة ، فى الوقت الذى حمل فيه حلفاء الأمس الغربيون موبوتو مسئولية المشاكل التى تواجهها البلاد نتيجة لعدم تعاونه مع رئيس الوزراء وطالبوه بتقديم تنازلات للمعارضة ، واعلنوه بأنه لن يحصل على مساعدات مالية إلا اذا قدم التنازلات المطلوبة ، وقد وصل الصراع بين السلطتين إلى ذروته حين أصدر الرئيس موبوتو عملة جديدة وطرحها للتداول ، بينما رفض رئيس الوزراء هذا الإجراء وحذر من خطورة تلك العملة التى سيترتب عليها زيادة حدة التضخم فى البلاد وانهيار قيمة العملة الوطنية ، وقد استجاب التجار لرئيس الوزراء ورفضوا التعامل بهذه العملة مما دفع جنود الجيش الى القيام باعمال عنف ونهب للمتاجر عندما فشلوا فى صرف هذه العملة ، واضطر موبوتو الى انزال قواته الخاصة – وهى صفوة الجيش المتمتعه بكل المزايا – للتصدى لهذا التمرد وبذلك حدث صدام بين صفوف العسكر أنفسهم الذين كثيرا ما اعتمد عليهم موبوتو من قبل لتدعيم حكمه ، سيكون لذلك فيما بعد أثره على وحدة وتماسك المؤسسة العسكرية ، وقد أدت كل هذه الأحداث إلى تراجع موبوتو وسحب تلك العملة من التداول بعد ان سقط بالفعل العديد من القتلى ومن بينهم سفير فرنسا الامر الذى دفع فرنسا الى اعلان التأهب لاجلاء رعاياها ، كما اعلنت بلجيكا استعدادها للتدخل لحماية رعاياها ايضا ، وبات التهديد بالتدخل الخارجى سيفا مسلطا على رقبه موبوتو بعدما كان فى الماضى سيفا لصالحه ، الامر الذى دفع موبوتو الى التصريح باستعداده لخوض حرب عصابات ضد أى تدخل كما أصدر قادة الجيش تحذيرا واضحا للقوات البلجيكية فى الوقت الذى اعلن موبوتو استعداده لاجلاء الرعايا الاجانب على يخته الخاص لقطع الطريق امام اى حجة للتدخل . فى تلك الاثناء صعدت امريكا من حملتها على موبوتو وطالبته بعدم التدخل فى عملية الانتقال السلمى والديموقراطى ، كما اصدرت بالاشتراك مع بلجيكا وفرنسا بيانا اكدوا فيه ان الطريق الوحيد لاحتواء الازمه فى زائير هو منح الحكومة المؤقتة كل السلطات ، وجاء رد موبوتو حادا عندما أصدر قرارا بعزل رئيس الوزراء من منصبه وحمله مسئولية احداث العنف الاخيرة ، بينما دعا تشيسكيدى المجتمع الدولى إلى التدخل وإرسال قوات للحفاظ على الامن فيما واصل موبوتو تحديه وقام بتعيين رئيس وزراء جديد مواصلا لعبته القديمة فى تفتيت صفوف المعارضة وشقها وهو مارفضته كل من امريكا وبلجيكا .

الطريف ان موبوتو انتقد فى مؤتمرصحفى عقده اثناء حضوره القمة الافريقية فى القاهرة محاولات التدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية من جانب دول أخرى خارج القارة - لم يحددها بالاسم - واكد ان بلاده لن تأخذ دروسا فى الديموقراطية من أحد ، وأنه هو المسئول الوحيد عن مصير بلاده وان شعبه هو الذى يحاسبه ، لكن موبوتو – بعد هذه الخطبة العنترية – أرسل أحد مساعديه الى واشنطن لمعرفة رأى الادارة الامريكية فى المسألة الزائيرية وقد اصدرت الخارجية الامريكية بيانا أكدت فيه ان تلك الزيارة لم تحقق اى نجاح يذكر بالنسبة لموقف واشنطن من الاوضاع فى زائير ، الامر الذى اضطر موبوتو إلى ان يعلن عن اعتزامه الدعوه لانتخابات رئاسية جديدة فى شهر ديسمبر مؤكدا انه لايخشى فكرة الهزيمة فى الانتخابات والتخلى عن السلطة ، وقد وصف المسئولون الامريكيون هذا الموعد بأنه غير واقعى لان التمهيد لمثل هذه الانتخابات يحتاج لمزيد من الوقد لترتيب مهمة الاشراف الدولى وهكذا عاد موبوتو الى مناوراته الاولى التى مارسها فى بداية قبوله بفكرة التعددية .

وفى الوقت الذى بدأت فيه المحادثات بين الرئاسة والمعارضة للوصول الى مخرج فى حضور الاخضر الابراهيمى مبعوث الامم المتحدة بدأ تبادل الاتهامات بين منظمة العفو

الدولية وموبوتو حيث نددت المنظمة الدولية بالانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان فى زائير بينما اتهم موبوتو المنظمة بانها تحاول زعزعة الاستقرار فى بلاده .

تتبع الاحداث فى زائير يثير بضعة تساؤلات حول مدى قدرة موبوتو على مواجهة المطالب الداخلية والضغوط الخارجية ؟ ، ويثير تساؤلات أخرى حول مدى قدرة المعارضة ، ولماذا لم تستطع حتى الآن الاستيلاء على الحكم سواء من خلال الاطاحة بالرئيس موبوتو او من خلال الحد من سلطاته وتقليم اظافره ؟ .

وبصياغة أخرى للتساؤلات السابقة نقول ترى مالذى جعل موبوتو حتى الان قادرا على المناورة والبقاء وتأجيل التزاماته المتكررة باجراء الانتخابات الرئاسية ؟ وماهو السبب الحقيقى وراء تغير موقف الغرب من نظام موبوتو ؟ ولماذا لم يصل هذا التغير فى الموقف الى حد التضحية به ؟ .

الامر المؤكد ان الرئيس موبوتو تمكن طوال فترة حكمه السابقة من تأمين نظامه واحكام سيطرته على الجيش والحصول على ولائه التام من خلال الإغداق عليه ومشاركة القيادات العليا لموبوتو فى الفساد والثراء إضافة الى إعتماده على قبيلته .

والمؤكد أيضا والثابت ان الغرب قد وجد فى نظام موبوتو حليفا استراتيجيا هاما لسنوات طويلة إذ انه من المعروف ان زائير غنية بالنحاس واليورانيوم ، وهكذا فان الغرب لم يحلب ثروات زائير فحسب بل واستخدم موبوتو أيضا ضد قوى اليسار فى زائير وفى غيرها إبان الحرب الباردة ، وبهذا المعنى فان فساد موبوتو واستبداده لم يكن شرا لابد منه بالنسبة للغرب المضطر للتعامل والتعاون مع نظم رديئة فى مواجهة الخطر الشيوعى كما يحلو للبعض ان يقول ، بل اننا نرى ان فساد نظام موبوتو واستبداده كان جزءا لا يتجزأ من مكونات النظام الذى يسمح باستنزاف ثروات وطنه وتجنيد قدراته لخدمة المصالح الغربية ومحاربة القوى الديموقراطية واليسارية ، وبالتالى فنحن نرى ان استبداد موبوتو وفساده كان شرطا – أو بالأحرى – مطلبا – للغرب إبان الحرب الباردة ، والانقلاب على موبوتو الآن معناه ببساطة انه لم يعد ثمة حاجة أو احتياج لنفس مستوى أداء نظام كنظام موبوتو ويكاد التخلص من مثل هذه النظم ان يشبه كثيرا التقليد المتبع فى التخلص من الذين يناط بهم الاضطلاع بمهام قذرة فى أجهزة الاستخبارات بعد ان تكون سمعتهم قد لطختها الأوحال أو تكون جهودهم قد استنفذت أغراضها .

نحن لا نقصد هنا بالطبع ان زائير قد فقدت أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة لان ثرواتها الطبيعية لا زالت موضع أطماع وموقعها الاستراتيجى لا يزال يحتفظ بأهميته ، وغاية ما هنالك ان الدور الذى كان منوطا بها فى سياق الحرب الباردة هو الذى انتهى ، وهو دور كان يستدعى اختيار أشخاص مثل موبوتو وممارسات مثل ممارسات موبوتو سواء من حيث الفساد أو من حيث الاستبداد .

وبصياغة أخرى يمكننا ان نقول انه بالرغم من المتغيرات الدولية التى افقدت زائير اهميتها الاستراتيجية من منظور المواجهة مع القوى الشيوعية خاصة مع أنجولا إلا ان ذلك لم يفقدها اهميتها بالنسبة للاستثمارات الغربية خاصة فى مجال النحاس واليورانيوم ، ويبقى هناك أهمية أيضا لزائير من حيث وجود الجبهة الاسلامية فى السودان ذات الحدود المشتركة مع زائير حيث تسعى هذه الجبهة إلى خلق حركات اسلامية اصولية فى وسط القارة بتنزانيا وكينيا مثلا ، والمعروف ان هناك قوى غربية هامة هى بالتحديد قوى أوروبا تناصب التيار الإسلامى العداء ، بالذات فى طبعته الترابية ، ولهذه الأسباب متجمعة فان قوى هامة فى الغرب تحرص على عدم الاطاحة بنظام موبوتو ، خاصة إذا كان ذلك يمثل خطورة على بقاء زائير ذاتها بكيانها الذى عرفت به ، وهذه القوى حريصة ايضا على خلق حالة من التعاون بين موبوتو الصديق القديم وقوى

المعارضة متمثلة فى تشيسكيدى الصديق الجديد ، وذلك عبر إحداث تغير داخل زائير يخفف من وطأة نظام موبوتو وصورته الكريهة أمام الرأى العام العالمى ، ويحافظ فى نفس الوقت على المصالح الغربية ، لذا لم تصل الضغوط الغربية الى حد القطيعة التامة مع نظام موبوتو أو مطالبته بالتنحى أو مصادرة أمواله وثرواته الموجودة أصلا لديهم والمتكونة من الفساد والنهب ولكن هذه الضغوط اكتفت فقط بحثه على تقديم تنازلات للمعارضة بغرض إشراك هذه المعارضة فى السلطة وتعهدت هذه القوى الغربية فى نفس الوقت ببقاء موبوتو شريكا فى السلطة طوال المرحلة الانتقالية .

قبل ان نختتم حديثنا عن الأسباب التى تدفع قوى واتجاهات هامة داخل دوائر الحكم فى الغرب إلى عدم التخلى عن موبوتو ، ينبغى ان نضيف لهذه الأسباب ان هناك دوائر أكثر يمينية ومحافظة ولها صلة بالاستخبارات والدوائر العسكرية تعتبر ان نظام موبوتو قد أسدى إلى التحالف الغربى خدمات هامة ، ولهذا فهى لا تشعر إزاء التخلى عن موبوتو بانه نكران للجميل فحسب بل انها تعتقد وعن قناعة عميقة ومثلما تعودت أن الخطر الشيوعى لايزل قائما وحتى لا يندهش القارئ ينبغى ان نذكره ان دوائر من هذا النوع قد اتهمت شارلى شابلن بل وكيندى نفسه بانه شيوعى !! ، ومن ثم فإن هذه الدوائر لازالت تؤيد وتدعم نظام موبوتو ونظم مشابهة إذا لم يكن فى مواجهة خطر قائم أو حتى محتمل فعلى الأقل من باب العرفان بالجميل .

ولأن موبوتو يدرك أبعاد الصورة جيدا ويشعر ان الغرب لا يستطيع الاستغناء عنه بسهولة فهو لازال قادرا على المناوره والتحدى ولا أدل على ذلك من انه فى ظل هذه الضغوط وتلك الازمة يذهب الى فرنسا للعلاج فيستقبل هناك بحفاوة ، فاذا اضفنا الى ذلك قدرة موبوتو على إضعاف المعارضة وشل حركتها وابقائها منقسمة كما أوضحنا من خلال مناوراته الدائمة باقالة الوزراء وتعيين غيرهم من صفوف المعارضة بحيث يفتح المجال امام الصراعات القبلية والسياسية ذاتها إدركنا سببا أخر من اسباب بقاء موبوتو حتى الآن فى الحكم .

وبالرغم من أن المعارضة نجحت إلى حد كبير فى توحيد صفوفها فإن موبوتو من خلال مناوراته نجح فى إقصائها عن السلطة وممارسة مهامها اكثر من مرة الى ان نجحت الاحتجاجات الجماهيرية فى عودتها مرة أخرى ، وقد ساعد على عودتها أيضا الضغوط الغربية ومع ذلك – ونتيجة لتلك الموازنات الغربية التى تعرضنا لها ووضع زائير المعقد من حيث التركيبة الاثنية – لازالت المعارضة عاجزة عن ممارسة سلطتها الفعلية وعاجزة عن الاطاحة بالرئيس موبوتو الذى لازال فيما يبدو ممسكا بالعديد من الاوراق والخيوط فى يده ، وربما كان أهم هذه الخطوط ما يمكن ان تنتهى إليه زائير من سقوط فى حروب أهلية قد تؤدى الى تفكيك أوصالها على اسس عرقيه – قبلية ، وتلك هى معادلة زائير الصعبة فالتوازنات تحاول الحفاظ على مصالح الغرب والخوف من حدوث فراغ سياسى عقب رحيل موبوتو قد يترك اثره على زائير كلها ، وذلك هو ما يجعل المعارضة مشلولة اليدين حتى الان ، ويجعل الدول المانحة تسعى إلى خلق حالة من الشراكة بين أفسد نظام أفريقى واكثره دموية ، وبين المعارضة لحفظ ماء وجهها مستندة فى ذلك على تأكيد هذا النظام على الانتقال الى الديموقراطية وحقوق الإنسان ، الأمر الذى يؤكد أن مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان الخاصة بالنظام العالمى الجديد ستختلف درجة تطبيقها وتثبيتها باختلاف المصالح ، فقد يكون التطبيق أكثر حدة فى مكان وأكثر مرونة فى مكان آخر طبقا لاعتبارات كثيرة تتعلق بهذا المكان من منظور المصلحة لا المبادئ .

انـــجـــــولا

ربما تكون انجولا من اكثر البلاد الافريقية التى انعكست عليها المتغيرات الدولية وصراعاتها انعكاسا مباشرا ، ففى فترة الحرب الباردة وسيادة اسلوب الحرب بالوكالة انعكس داخلها الصراع الجارى بين العملاقين على الصعيد العالمى وشاهدنا جميعا الصراع المسلح الضارى الذى دار بين فصائلها الساعية إلى الاستقلال منذ عام ١٩٧٥ إلى ان تمكنت الجبهة الشعبية ذات التوجه الماركسى من الاستيلاء على السلطة ، وكرد فعل لذلك وجد الغرب وخاصة امريكا فى حركة يونيتا وكيلا مناسبا يتم بواسطته استنزاف الجبهة الشعبية ومنعها من تحقيق اى انجازات .

وبانتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب الداعم للجبهة الشعبية واتجاه امريكا الى تعديل سياستها ادرك الطرفان المتنازعان فى انجولا ان مصادر الدعم الخارجية فى سبيلها الى الزوال ، وأنه لا بديل عن الدخول فى محادثات تضع حدا للحرب الاهلية الدائرة منذ عام ١٩٧٥ وتمهد الطريق امام اتفاق وطنى عام ، وبعد محادثات استمرت عاما تحت إشراف الأمم المتحدة وقع الطرفان فى لشبونة اتفاقا لوقف إطلاق النار فى مايو ١٩٩١ وكان قد سبق ذلك توقيع اتفاق مشابه فى زائير عام ١٩٨٩ وبعد اتفاق مايو ١٩٩١ تخلت الجبهة الشعبية عن الصيغة الماركسية واعلنت تبنيها للتعددية الحزبية ، وعليه فقد تشكل فى البلاد ١٣ حزبا شاركوا فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية التى تمت فى سبتمبر ٩٢ تحت إشراف دولى شهد بنزاهة هذه الانتخابات بالرغم من تشكيك "سافيبمى" زعيم حركة يونيتا فى دقة نتائجها وتم إعلان النتائج التى حصل بمقتضاها حزب الحكومة على ١٢٩ مقعدا بينما حصلت حركة يونيتا على ٧٠ مقعدا ، أما الانتخابات الرئاسية فقد تم اعادتها عندما فشل كل من سانتوس رئيس الحزب الحاكم وسافيبمى زعيم يونيتا فى الحصول على نسبة تفوق الـ ٥٠٪ من اجمالى الأصوات حيث حصل سانتوس على ٤٩,٥ ٪ فقط .

وهكذا جاءت نتائج الانتخابات مخيبة لامال يونيتا لكن الغرب لم يستطع الزعم بأنها نتائج مزورة ومن ثم فقد قرر "سافيبمى" العودة الى القتال مرة اخرى مع ترك الباب مفتوحا امام المساومات بهدف الوصول الى صيغة افضل تتيح له المشاركة فى الحكم وليس الجلوس فى مقعد المعارضة .

ومع تجدد القتال اتهمت الحكومة حركة يونيتا ببدء الحرب الاهلية ونقض الاتفاق ، مع توجيه الاتهام لجنوب افريقيا وزائير بالاشتراك مع يونيتا ، بينما حملت الخارجية الامريكية حكومة انجولا المسئولية فى نفس الوقت وجهت يونيتا نداء للامم المتحدة يدعوها للتدخل ، وكذلك الى الحكومة الفرنسية ، بينما أصدر مجلس الأمن بيانا دعا فيه الى عقد اجتماع بين الاطراف المتصارعة مؤكدا ان ذلك هو السبيل الوحيد للحل ، ومع تقدم القوات الحكومية الى مقر قيادة يونيتا فى هوامبو اعلن سافيبمى استعداده للتفاوض مع الحركة الشعبية وبالفعل اختيرت اديس ابابا مكانا لعقد الاجتماع بين الطرفين فى ٢٩-٣٠ يناير بعد ان قدمت الحكومة تنازلات سياسية لتسهيل عقد الاجتماع ، وقد ركزت المباحثات على انسحاب القوات الحكومية من محيط مدينة "هوامبو" مقابل انسحاب قوات يونيتا من محيط مدينة "سويو" وهى المدينة التى كان امتلالكها من قبل يونيتا سببا فى تعديل الموقف الامريكى منها ، وربما من زائير أيضا لانها ساعدت يونيتا فى الاستيلاء على المدينة ، والمعروف أن المنطقة التى تقع بها بعض حقول النفط الهامة ومن ثم فلم يكن من المناسب ان تمتد الحرب إلى هناك حتى ان امريكا - كوسيلة ضغط على يونيتا - اعلنت انها تبحث امكانية الاعتراف بحكومة انجولا عشية بدء المحادثات فى اديس ابابا ، وقد انتهت هذه المباحثات دون الوصول الى اتفاق ، وان كانت بوادر الخلافات قد بدأت تظهر

داخل الكتلة البرلمانية لحركة يونيتا حين اعلن ١٤ نائبا عودتهم الى ممارسة دورهم السياسى فى ظل الشرعية القائمة ، فيما استمرت يونيتا بزعامة سافيبمى فى تصعيدها العسكرى الأمر الذى دفع أمريكا الى تصعيد حملتها ضد يونيتا ، وفى ٢٨/٤ تم توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار بين الطرفين وتم انتهاكه مثل كل الاتفاقات السابقة ثم بدأت جولة مفاوضات جديدة فى ساحل العاج لم تسفر عن شئ نتيجة لرفض يونيتا الانسحاب من بعض المناطق التى تسيطر عليها ، وقد واكب هذا الفشل اعتراف امريكا بالحكومة الانجولية الأمر الذى دفع سافيبمى إلى إعلان رغبته الحقيقية والكامنة وراء رفض القبول بنتائج الانتخابات عندما أعلن عن استعداد يونيتا استعدادها لاقتسام السلطة مع الحكومة الانجولية .

ومع تصعيد القتال اعلنت بريطانيا رفع حظرها المفروض على تصدير الاسلحة الى انجولا ، و دعا بطرس غالى الى استئناف المفاوضات وهدد بسحب فريق المفاوضين التابع للامم المتحدة من انجولا ، كما اتهمت امريكا وروسيا والبرتغال حركة يونيتا بتصعيد الحرب الاهلية وطالبوا بفرض عقوبات دولية ضدها ، وفرض مجلس الامن حظرا تجاريا على حركة يونيتا يشمل النفط والاسحلة مالم تلتزم بوقف اطلاق النار فى الوقت الذى اعلنت الحكومية الانجولية استعدادها لاستئناف المفاوضات مع يونيتا اذا اعلنت يونيتا موافقتها على قرارات مجلس الامن واتفاق لشبونة ١٩٩١ ، ونتائج الانتخابات فى سبتمبر ١٩٩٢ ، وفى لوساكا بدأت المفاوضات مرة أخرى بين الطرفين حيث اتفقا على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث تثبيت وقف إطلاق النار وإيجاد نهاية للحرب الأهلية .

لقد شهد عام ٩٣ تصعيدا عسكريا من قبل يونيتا ورفضت أكثر من مرة الالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار التى جرى عقدها تحت رعاية دولية أكثر من مرة ، ورفضت يونيتا أيضا الالتزام - أو بالأحرى - التسليم بنتائج الانتخابات التى تمت تحت اشراف المراقبين الدوليين والامم المتحدة ، وفى المقابل قدمت الحكومة العديد من التنازلات السياسية وقبلت الدخول فى المفاوضات مرة تلو الأخرى ، الامر الذى قد يعكس رغبة الحكومة فى إقرار السلام وترسيخ الاستقرار كما قد يعكس أيضا ضعف هذه الحكومة امام حركة يونيتا فى ظل ضعف الاطراف الدولية القادرة على دعم الحكومة للخروج من مستنقع الحرب الأهلية ، بالذات وأن هذه الأطراف الدولية نفسها قد شاركت فى صنع الحرب الأهلية وقد يلقى عدم قدرة هذه الدول فى الزام الاطراف الداخلية باحترام النتائج التى توصلوا اليها واسفرت عنها الانتخابات بشكوك كثيرة حول مدى جدية هذه الدول وإصرارها على فرض التسويات السياسية التى أعلن عنها ، بالذات وان البعض قد يرى ان هناك دوائر كثيرة فى الغرب وبالذات فى الولايات المتحدة الأمريكية قد ترى انه ليس من المناسب ان ينتهى الأمر إلى انتصار الجبهة الشعبية التى ظلت هدفا لجهود مضنية تتمنى تشويه سلطة هذه الجبهة وإسقاطها ، ونحن نعتقد هنا ان هذه الدوائر الأشد محافظة ويمينية من المنطقى ان تواصل سعيها للانتقام من الجبهة الشعبية التى ينظر إليها باعتبارها من بقايا فلول "العدو" حتى لو حاولت هذه "الفلول" أن تغير من بعض تكتيكاتها إذ ليس من المنطقى ان يؤدى انتصار الغرب الساحق فى الحرب الباردة إلى القذف بقيادات المعسكر الأحمر الموسكوفى خارج السلطة كما حدث فى موسكو نفسها ، أو حتى فى غياهب السجون وبوخارست وبرلين مثلا ، بينما تظل قيادات أقل أهمية فى هذا المعسكر تحتل مكان الصدارة فى بلد كأنجولا .

بالرغم من ذلك فإن الشواهد ترجح انهاء هذه الحرب والقبول بالصيغة التى تم التوصل اليها خاصة فى ظل عدة اعتبارات أولها : التحول فى الموقف الامريكى الرسمى من حركة يونيتا وكذا اعترافها بحكومة لواندا ، وجدير بالذكر هنا ان الموقف الامريكى الرسمى هو فى التحليل الأخير محصلة ميزان

القوى داخل الولايات المتحدة نفسها ، وهذا الاعتراف الذى جاء متأخرا وكرد فعل على تجاوز حركة يونيتا لحدودها وتهديدها للمصالح الأمريكية المباشرة فى مدينة سوبو يأتى أيضا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وإبداء السلطات فى لاواندا استعدادا أكبر لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة تحفظ لها مصالحها ونفوذها فى المنطقة ، وبصفة عامة فان موقف أمريكا من يونيتا – كما هو معروف – لايتعلق بيونيتا بمفردها بل تعداه إلى زائير التى قدمت مساعدات كبرى ليونيتا وبصفة عامة فان هذا الاعتراف وذلك التغيير فى الموقف الأمريكى مهما كانت أسبابه ومهما كانت الاختلافات بشأنه داخل دوائر الإدارة الأمريكية يدعم موقف الحكومة بوصفها حكومة الجبهة الشعبية الشرعية فى مواجهة حركة يونيتا الخارجة على تلك الشرعية .

ثانيها : إن الأطراف المتصارعة وقد انهكها الصراع ليس أمامها إلا الوصول لحل بعد هذه المتغيرات الدولية والاقليمية ، وجدير بالذكر هنا أن التغيرات الدولية وانهيار الاتحاد السوفيتى قد حرم الجبهة الشعبية من أى دعم أو عون دولى أو إقليمى وعلى الضفة الأخرى فان تغيير وجه وتوجه جنوب افريقيا يعتبر تغيرا إقليميا هاما أيضا فى هذا الصدد إذ ليس من المتوقع ان تكون الحكومة الجديدة فى جنوب افريقيا عونا لحركة يونيتا ، ويضاف لذلك أيضا انشغال زائير فى مشاكلها الداخلية والخلافات داخل الكتلة البرلمانية التابعة لحركة يونيتا ، وكل ذلك عوامل ستدفع حركة يونيتا إلى القبول بمقعد المعارضة بدلا من المشاركة فى السلطة التى يريدها سافيمى .. وان كان هناك احتمال – ولو ضعيف – ان يلعب سافيمى بالورقة القبلية بعد ان تراجعت الورقة الايديولوجية خاصة وان حركة يونيتا تستند الى القبائل الجنوبية "اوفيمبونو" و"شوكوى" و"جانجويلا" بينما تستند الجبهة الشعبية الى قبائل " الماندو "والباكونجو" .

جمهورية أفريقيا الوسطى

فى تطور مفاجئ وبينما الأوساط السياسية تترقب ظهور نتائج الانتخابات ، اتخذ رئيس الجمهورية "اندره كولينبا" قرارين سياسيين : أولهما يقضى باجراء تعديلات جوهرية فى مجلس القضاء الاعلى ، والثانى ينص على وضع قوانين وإجراءات جديدة لتنظيم قواعد اللعبة الانتخابية بحجة انه جرى تلاعب فى الانتخابات التى تشهدها البلاد ، وذلك بعدما تأكد على نحو قاطع انه لم يحصل على اكثر من ١٢٪ من اصوات الناخبين وبالتالى خرج من المنافسة على مقعدالرئاسة .

وقد أكدت العديد من المصادر ان "انج فيلكس باتيه" زعيم "حركة تحرير شعب افريقيا الوسطى" نال اكثر من ٣٠٪ من الاصوات وتلاه رئيس افريقيا الوسطى السابق دافيداكو المرشح المستقل الذى حصل على نحو ٣٠٪ وأتى فى المرتبة الثالثة مرشح " تجمع القوى الديمقراطية "ابيل غومبا" الذى قيل انه حصل على ٢٪ ، هذا وقد اعترض المراقبون الدوليون على تصريحات كولينبا واكدوا ان الانتخابات أجريت فى صورة عادية ولم يحدث فيها أى تلاعب من شأنه أن يؤثر فى نتيجتها ، ونتيجة لقرارات كولينبا التى أجهضت الانتخابات قررت فرنسا وقف تعاونها مع جمهورية افريقيا الوسطى وطالبت بضرورة استئناف العملية الديمقراطية واعلان نتائج الانتخابات ، ويذكر فى هذا الصدد ان فرنسا انفقت اكثر من ٦ مليون فرنك فرنسى لتوفير شروط اجراء الانتخابات ، أما الولايات المتحدة والمانيا والبنك الدولى ودول السوق الاروبية المشتركة فقد تواترت

أنباء حول انها تدرس اتخاذ قرارات رادعة ضد حكومة الجنرال كولينبا فى حال استمرار عرقلة النتائج ، ويقال انهم لم يتسرعوا بفرض عقوبات على افريقيا الوسطى حرصا على عدم انزلاق البلاد إلى المهاوى التى سبقتها إليها نيجريا عندما تعرضت لعقوبات مشابهة بسبب ضراوة الأزمة الاقتصادية أصلا فى هذه البلدان .

قبل ان ننهى هذه العجالة السريعة ينبغى ان ننوه هنا إلى ان كل الاحزاب فى افريقا الوسطى بما فيها الحزب الحاكم قد اتفقوا فى نهاية العام الماضى على إجراء انتخابات رئاسية تعددية تحت اشراف مراقبين دوليين فى حماية الجيش الفرنسى على ان ترفع نتيجة الانتخابات إلى مجلس الوزراء ومنه إلى رئيس الدولة الذى يقدمها بدوره الى المجلس الوطنى السياسى الأعلى وهو أعلى سلطة سياسية فى البلاد ، ولان هذه الانتخابات جاءت – كما اتضح – نتيجة ضغوط دولية وتحت إشراف دولى – أو بالأحرى فرنسى – قد بدأت فرنسا بالفعل اتخاذ إجراءات عقابية ضد أفريقيا الوسطى عقب إجراءات "كولينبا" التى أعاق بها ظهور النتائج الانتخابية فيما شرعت الدول المانحة الأخرى فى التفكير بجدية فى اتخاذ قرارات وإجراءات مشابهة ، ولهذا فقد كان من المنطقى أن يدلى "اندريه كولينبا" ديكتاتور افريقا الوسطى بتصريحات تراجع فيها عن قراراته بشأن تعديل قانون الانتخابات وتعهد أيضا بعدم عرقلة الإعلان رسميا عن النتائج بالذات بعد أن صعدت فرنسا من إجراءاتها العقابية وقطعت العلاقات مع بلاده ، وقد رحبت فرنسا بهذا التصريح وتمنت أن يصدق كولينبا فى وعوده .

من ناحية أخرى أفرجت افريقا الوسطى عن الامبرطور السابق جان بيديل بوكاسا المحتجز فى سجن عسكرى منذ عام ١٩٨٦ بعد اتهامه بالاختلاس والتواطؤ على ارتكاب جرائم قتل ، وجاء الافراج عن بوكاسا فى مناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشرة لتولى كولينبا الرئاسة .

العسكر.. والتلاعب بمصير نيجيريا

عندما قفز بابا نجيدا إلى السلطة بانقلابه العسكرى عام ١٩٨٥ اتهم الحكام السابقين بالفساد وانتهاك حقوق الانسان ، لكنه فعل مثلما فعلوا واكثر ، ففى عهده استولى العسكر على أملاك الدولة واستشرى الفساد وتدهور الاقتصاد ووصلت ديون نيجيريا إلى ٣٠ مليار دولار بالرغم من انها دوله نفطية ، وعند رحيله أبى إلا ان يترك بصماته النهائية والمدمرة على مستقبل نيجيريا بأكمله .

فى زمن الحديث عن التعددية والتحول الديمقراطى .. أدلى بابا نجيدا بدلوه فى ذلك الامر وحدد بنفسه الخريطة السياسية لنجيريا وحصرها فى حزبين : هما ، الحزب الاجتماعى الديمقراطى والذى مثله فى انتخابات الرئاسة " مسعود ابيولا " رجل الاعمال المسلم والمنتمى الى قبيلة اليوربا وموطنها الجنوب حيث الاغلبية مسيحية ، والحزب الوطنى الجمهورى ويمثله "بشير نوفا" المدعم من المؤسسة العسكرية والمنتمى لقبائل الهوسا الفولانية الشمالية حيث الأغلبية مسلمة.

جدير بالذكر هنا أن هناك صراعا قديما بين الشمال الذى حظى دائما بتأييد ودعم الانجليز والمستحوذ على السلطة والجنوب الذى نال أبناؤه قدرا من التعليم الغربى والراغب بفضل مكانته الاقتصادية الآن فى المشاركة فى السلطة على الأقل مالم يتمكن من احتكارها .

لقد رسم بابا نجيدا الخريطة السياسية جيدا وحدد توازناتها العرقية والإقليمية ، إضافة إلى تحديد موعد الانتخابات ، وقد بدأت هذه المسيرة " الديموقراطية الموجهة " بانتخابات حكام الولايات الثلاثين وأعضاء برلماناتها الإقليمية فى ديسمبر ١٩٩١ ، وفاز

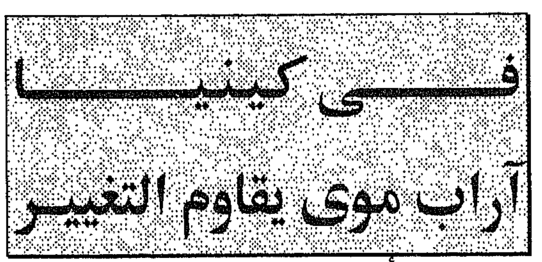
فى هذه الانتخابات الحزب الوطنى الجمهورى بأغلبية مناصب الحكم ، بينما فاز الاجتماعى الديموقراطى بأغلبية مقاعد البرلمان الإقليمية ، وفى نوفمبر ١٩٩٢ جرت الانتخابات التمهيدية للرئاسة وتم الغاؤها بدعوى التزوير ، وعندما اسفرت انتخابات يونيو ١٩٩٣ عن فوز"مسعود ابيولا" على منافسه "بشير نوفا" رفض بابانجيدا إعلان النتيجة واعتمادها فقد أقام حساباته على ألا يفوز " ابيولا " الجنوبى ، وعزز من رفض بابا نجيدا ان المحكمة الفيدرالية العليا أعلنت بطلان تلك الانتخابات واعتبرتها لاغية ، ومنذ تلك اللحظة بدأت الشكوك وعلامات الاستفهام تحيط بالعسكر وبابانجيدا ، وبدأ الداخل فى إعلان احتجاجه على إلغاء الانتخابات بينما حذرت الحكومة من القيام بأى اضطرابات ، أما الخارج فقد شهد هو الآخر تصعيدا احتجاجيا بدأ عندما أعلنت أمريكا وقف مساعدات مقدارها ٢٢,٨ مليون دولار ، بينما هددت بريطانيا بإعادة النظر فى علاقاتها بنيجريا فى الوقت الذى تعهد فيه بابانجيدا بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية بعد إجراء انتخابات أخرى فى اغسطس وضع لها شروطا جديدة بحيث لايتمكن ابيولا - أو أى أحد - من دخولها وهو الأمر الذى رفضه ابيولا كما رفضته القوى الديموقراطية داخل نيجيريا ، وبدأ الغموض يحيط بمستقبل عمليه التحول الديمقراطى فى نيجيريا بل ومستقبل نيجيريا ذاتها .

ومع إصرار بابانجيدا على إلغاء الانتخابات واستمرار مناوراته للنكوص والتحول عن مسيرة الديموقراطية تصاعدت الاحتجاجات ، بينما واصل بابانجيدا تهديداته بحل كل المؤسسات التى تم انتخابها فى ديسمبر ١٩٩١ اذا لم يشارك الحزبان السياسيان فى الانتخابات الجديدة كما هدد بتشكيل حكومة مؤقتة لتسيير شئون البلاد ، وقد رفض ابيولا ذلك لكنه عاد ووافق على تشكيل تلك الحكومة رغبة منه فى تجاوز الأزمة السياسية ، لكن الأزمة ازدادت تفاقما عندما انهار اتفاق تشكيل الحكومة المؤقتة ، وعندها شرع بابانجيدا فى مناوره جديدة لامتصاص غضب الجنوبيين المتصاعد وإرضاء الاطراف الخارجية وقطع الطريق على ابيولا ، فأعلن تخليه عن منصبه فى ٨/٢٦ ، وهو الشهر الذى حدده من قبل لإجراء الانتخابات ، كما أعلن عن نقل السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية برئاسة "أرنست شونيكان" اليوربى الجنوبى فى محاوله منه لارضاء الجنوب وشق وحدته إن أمكن باعتباره معقل ابيولا ، لكن رد الفعل الجماهيرى خيب آماله حيث قرر العمال إضرابا عاما مفتوحا لحين عودة ابيولا كما هدد ابيولا بتشكيل حكومة بديلة وردت الحكومة عليه بأن ذلك سيكون عصيانا مدنيا ، وفى نفس الوقت اعلن التجمع الديموقراطى رفضه لحكومة شونيكان ووصفها بأنها حكومة غير دستورية وامتداد لنظام بابانجيدا ، ولكن اللافت للنظر أنه فى الوقت الذى رحبت فيه الدول الغربية بتنحى بابانجيدا لم تعلن هذه الدول موقفها من الحكومة المؤقتة التى فرضها بابانجيدا فرضا كما لم تعلن تأييدها لابيولا مثلما فعلت مع تشيسكيدى فى زائير .

ومع استمرار الاحتجاجات الداخلية وصدور حكم المحكمة العليا فى ١١/١٠ بعدم شرعية الحكومة المؤقتة غير المنتخبة لفقدان بابانجيدا الذى عينها للشرعية ، أصبح موقف الحكومة المؤقتة صعبا وحرجا فقدم شونيكان استقالته وقام بتعيين وزير دفاعه آرنست ايانشا رئيسا للحكومة ،وقد بدأ عهده بحل جميع المؤسسات المدنية المنتخبة وفرض حظرا على الحزبين الوحيدين بالبلاد وبدأ فى التباحث مع دبلوماسيى امريكا وأوروبا لبحث بواعث قلق حكوماتهم وتعهد بعدم البقاء طويلا فى السلطة وصرح بأن حكومته من "ضرورات اللحظة" وسار على درب سلفه ومعلمه بابانجيدا وأصدر قرارا بتعيين نائب ابيولا وزيرا للخارجية فى محاولة منه لاسترضاء الغرب وبذلك بات مصير الديموقراطية فى نيجيريا معلقا بعد ان قطع بابانجيدا عليها الطريق بانقلابه المدنى الذى

ضمن به عدم محاسبته على الفساد لتبقى الأزمة السياسية فى نيجيريا معلقة وليبقى الباب مفتوحا أمامها للدخول فى صراعات عرقية وطائفية خاصة وان نسيجها الاجتماعى يضم عددا من القبائل والجماعات العرقية التى يصل عددها إلى ٢٥٠ جماعة لها أكثر من ٣٠٠ لغة ويعتنق شعبها ثلاث ديانات ، والملاحظ انه بالرغم من أن نيجيريا عرفت الصيغة الحزبية من قبل فإن حكوماتها المتعاقبة وأحزابها السياسية فشلت فى صياغة قواعد وأسس يتم بمقتضاها تنظيم عمل هذه الأحزاب وتقنين عملية تداولها للسلطة ربما لأن هذه الأحزاب قد تم تأسيسها استنادا للاوضاع القبلية ، وربما بسبب الفساد الحكومى والسياسى الذى أصبح سمة من سمات الحكومات المتعاقبة على ذلك البلد الغنى بموارده الاقتصادية وطاقاته البشرية والذى كان بمقدوره تحقيق انطلاقة اقتصادية فى ظل ظروف مختلفة لولا سيطرة وهيمنة المؤسسة العسكرية وفسادها ، وبالتالى فشلها فى حل ومعالجة المشاكل والأزمات الاقتصادية التى كثيرا ماتكون هى مصدرها وسببها لذلك لايمكن التعويل كثيرا على قدرة هذة الحكومة العسكرية على الخروج بنيجيريا من تلك الأزمة فهى حكومة تحمل نفس عوامل الفساد والفناء التى حملها من قبل بابانجيدا ، واستمرارها فى السلطة أمر مشكوك فيه خاصة إذا استمرت الدول المانحة على موقفها دون تراجع ، فالبرغم من هشاشة هذا الموقف وضعفه وغموضه وانقسامه على نفسه بالنسبة لابيولا إلا أنه فى ظل الأزمة الاقتصادية وعبء الديون والمفاوضات مع الصندوق يمكن أن يكون فاعلا ، خاصة إذا استمر الضغط الداخلى الرافض لذلك الانقلاب والداعى إلى عودة الشرعية المتمثلة فى أبيولا.

بتعبيرات موجزة نحن نرى انه إذا استمر ذلك الضغط الداخلى والخارجى سيصبح موقف حكومة العسكر شديد الصعوبة خاصة وان تمسكهم بالسلطة - وهم ينتمون إلى الشمال قد يفتح الطريق أمام حرب أهليه قد ينتج عنها انفصال الجنوب وبالتالى تفكك نيجيريا ، وإلى أن ينسحب العسكر من الحكم ويتم تسليم السلطة إلى القوى الشرعية التى تم انتخابها أو يتم العثور على بديل مدنى آخر يرضى عنه العسكر ويضمنون من خلاله عدم فتح ملفات الفساد إضافة إلى رضا القوى الداخلية عن هذا البديل أيضا للخروج من المأزق ، إلى ان يتم الوصول إلى هذه الصيغة التى ترضى جميع الأطراف سيبقى مصير نيجيريا معلقا ومفتوحا على المجهول .



فى كينيا
آراب موى يقاوم التغيير

فى أواخر عام ١٩٩١ وافق الرئيس الكينى "دانييال آراب موى" على المضى قدما نحو التعددية الحزبية واجراء انتخابات برلمانية ورئاسية فى نهاية عام ٩٢، والمعروف ان كينيا منذ استقلالها عام ٦٣ وهى تتمتع بحكومة مدنية منتخبة ، الا ان حزب الاتحاد الوطنى الافريقى الحاكم المعروف باسم طانو قد أصبح هو الحزب الوحيد المهيمن على النظام السياسى الكينى .

يذكر ان آراب موى تولى الحكم بعد انقلاب قاده ضد "جوموكينياتا" ابو الاستقلال ولم يشعر الكينيون بأى عاطفة ولاء تجاه موى ، وبالتالى عارضوه عندما اتبع سياسات مستبدة ، وكانت ردود فعل "موى" غير مدركة لحدة الأزمه عندما اتخذ بالفعل سياسات أدت إلى استفزاز المعارضة ضده بالذات وانه لم يتورع عن شن حمله اعتقالات ضد المئات من اساتذة الجامعات والصحفيين وقادة الحركة الطلابية .

ومن ناحية أخرى فقد ساعد تأزم الأحوال الاقتصادية - بالرغم من ان الرجل ينتهج سياسة اقتصاد السوق التى تعتمد بشكل كلى على دور القطاع الخاص

وعلى المعونات الغربية – على حدوث ارتفاع في الاسعار وارتفاع نسبة البطالة فيما ظل الدخل معتمدا كلية على المعونات .

ان تداعيات انتهاء الحرب الباردة أثرت على كينيا بشكل ملحوظ فقد كان الغرب ينظر اليها باعتبارها إحدى حوائط التوسع الشيوعي السوفيتي ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت سياسات الدول المانحة في الضغط على "موى" ودفعه في اتجاه إحداث تحول ديموقراطي والعمل بتعددية حزبية ، وربطوا بين نسبة المعونات وبين درجة التوسع الديموقراطي والاهتمام بحقوق الانسان ، خاصة وان السجل الكيني في مجال حقوق الانسان حافل بالممارسات اللاإنسانية .

وبصياغة أخرى يمكننا القول إن الدول المانحة التي كانت تتنازل في مجال حقوق الانسان – رغم ان هذا ينال من مصداقيتها أمام شعوبها على الأقل – مثلما كانت تتنازل أمام التبديد السفيه للمعونات لم يعد هناك ما يضطرها لقبول هذه التنازلات أو بالأحرى هذه النظم ومن ثم فانها قد أصبحت في حاجة لكيانات تابعة أكثر نجاحا وأكثر قدرة على الاستمرار بدون ان تشكل هذه الشروط الجديدة أى خطر على مصالحها لان هذه البلدان التابعة لن تجد في المدى المنظور على الأقل – قطبا آخر يتوق إلى استقطابها مثلما كان الحال من قبل ، وهامش التناقضات الموجود داخل التحالف الغربي لا يعد – في الكثير من الأحيان – سندا كافيا لمناورات كبيرة .

جدير بالذكر هنا ان الحكومة الكينية لها سجل حافل في انتهاك حقوق الانسان يكفي ان نذكر منه هنا انه في بداية عام ١٩٩٢ رفضت الحكومة العديد من طلبات المعارضة الخاصة بعقد اجتماعات سياسية من أجل الاستعداد لخوض الانتخابات ، بل ووصل الأمر لدرجة إعاقة بعض الاحزاب من تسجيل نفسها ، ولعل أبرز الأحزاب المعارضة هي : حزب المنتدى لاعادة الديمقراطية (فورد كينيا) وهو حزب يعتمد على تأييد قبيلة "لون" التي تستوطن المناطق الغربية من البلاد ، وحزب المنتدى الأصلي لإعادة الديموقراطية (فورد اسيلي) وهو يستمد فعاليته من تأييد قبيلة " الكيكويو" التي يتمركز اتباعها في المحافظة الوسطى . والجدير بالذكر ان هذين الحزبين كانا في الاصل حزبا واحدا تجمع للعمل من أجل إعادة الديمقراطية ، ولكنه شهد انشقاقا في ديسمبر ٩٢ قبل إجراء أول انتخابات عامه ، ويرأس حزب فورد كينيا السياسي المخضرم - أوجينجا أورتيجا - من قبيلة اللون ، أما زعيم فورد اسيلي فهو كينيث مايتيمبيا ، وهناك حزب معارض أخر هو الحزب الديمقراطي الكيني ويرأسه مواي كيباكي النائب السابق لرئيس الجمهورية ، ويستند هو الآخر مثل "فورد اسيلي" إلى تأييد الكيكويو ، ويلاحظ مما تقدم انقسام قبيلة الكيكويو بين الاحزاب والمرشحين المختلفين ، هذا إلى جانب الحزب الإسلامي الكيني الذى لايسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بقدر مايطالب بتطبيق نظام ديموقراطي يهتدي بقواعد الإسلام ، وترفض الحكومة الكينية منح هذا الحزب ترخيصا للعمل في إطار الشرعية السياسية ، ويشاع ان هناك توترا في العلاقات بين كينيا والسودان بسبب ما يتردد عن دعم حكومة البشير – الترابي لهذا الحزب ولأحزاب ومنظمات إسلامية أخرى في كينيا أقل تأثيرا وأكثر تطرفا .

جرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية في حضور مراقبين دوليين من الكومنولث وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وبمشاركة خمسة أحزاب سياسية رئيسية منها : الحزب الحاكم ، وتنافست هذه الاحزاب على ١٨٨ مقعدا برلمانيا على اعتبار ان الـ ١٤ مقعدا الباقين يتم تعيينهم من قبل الرئيس ، وغطت هذه الانتخابات ٨ مقاطعات وقدمت ٤ من الاحزاب ٥ مرشحين لسباق الرئاسة ، وقد فاز موى بمنصب الرئيس حيث حصل على ١,٩ مليون صوت ، أما منافسه الرئيسي

زعيم فورد اسيلى "كينيث ماتيمبيا" فقد حصل على ١,٤ مليون صوت وحصل حزبه على ٢٩ مقعدا ، فى حين حصل اورتيجا زعيم فورد كينيا على ٣١ مقعدا وحصل كيباكى على المركز الثالث فى انتخابات الرئاسة .

ويلاحظ أن المعارضة زعمت انها حرمت من تحقيق النصر بسبب التلاعب فى نتائج الانتخابات ، ونفى موى هذا الادعاء واتهم المعارضة بأنها تجر البلاد إلى حرب أهلية ، وفى نفس الوقت أكد المراقبون الغربيون ان الانتخابات نظيفة ويجب الالتزام بها لحد كبير ، واللافت للنظر ان نتائج الانتخابات جاءت بالمعارضة إلى البرلمان بحيث لن يتمكن موى وحزبه من تجاهلها وتجاهل مطالبها الخاصة بمحاربه الفساد وتحقيق إصلاحات ديموقراطية واسعة .

ينبغى هنا ان نشير إلى ان السفير الأمريكى فى نيروبى"سميث همبستون" وهو الناقد الرئيسى لحكم موى والمؤيد الرئيسى لاحزاب المعارضة هو الذى دعا - بل وألح على - المعارضة لدخول البرلمان وطالب عددا من رجال الكنيسة المعارضة بممارسة دور ديموقراطى والدخول فى معترك الانتخابات البرلمانية واستجابت المعارضة ، وبدأت فى ممارسة نشاطها البرلمانى وذلك بعد هذه الضغوط الغربية عليهم والرامية إلى إحراج موى من الداخل .

ومع انعقاد الجلسة الاولى لأول دورة برلمانية أعلن آراب موى وقف عمل الجلسة بعد مشاحنات اثناء اداء الاعضاء الجدد لليمين الدستورية فيما اعتبره المراقبون بداية سيئة لموى ، ولكن فى اكتوبر أعلن وزير المالية الكينى ان الغرب سيعاود تقديم المساعدات المالية لكينيا وهى المساعدات التى توقفت عام ٩١ بسبب بطء عملية الإصلاح السياسى ، بالنظر فى تطورات الأحداث فى كينيا ينبغى الإشارة إلى عدة ملاحظات **أولها** أن المعارضة تتحمل بدورها جزءا كبيرا من تعثرات عملية الإصلاح الديمقراطى هناك ، حيث تفككت إلى ١٠ أحزاب ، ويكفى للتدليل على ان المعارضة ضيعت الفرصة فى ان تقود حركة تجديد شاملة فى كينيا ان المرشحين لمنصب الرئاسة حصلوا مجتمعين على اكثر من ٣ مليون صوت فى حين لم يحصل دانيال آراب موى إلا على ١,٩ مليون صوت ، **ثانى الملاحظات** هى خطورة اى محاولة لاحداث التغيير عبر العنف ، وذلك بسبب الخاصية القبلية التى تحكم العملية السياسية حيث ان أى محاولة للصراع قد تؤدى الى دخول كينيا فى حرب أهليه طويله الأجل بسبب تأزم وضعها الاقتصادى ، **الملاحظة الثالثة** ازدواج موقف الدول المانحة ، فعلى الرغم من الأصوات العالية التى أكدت عمليه تزوير الانتخابات نجد أن مراقبى العملية ينفون شبهة التزوير ، وفى الوقت الذى يحرصون فيه على ضرورة اتمام العملية الديمقراطية داخل كينيا فانهم يقومون بإمداد كينيا بالأموال اللازمة للمضى فى عملية الإصلاح عقب توقف أعمال البرلمان مباشرة فى اكتوبر ١٩٩٣ ، **أما الملاحظة الرابعة** والأخيرة فتتعلق بخطورة الدور الذى ينتظر المعارضة فى حال عودة البرلمان إلى الانعقاد وتتجلى هذ الخطورة بالنظر إلى ان العناصر البرلمانية تشهد تنوعا ملحوظا وجيلا جديدا من المثقفين والمهنيين الذين يرفضون لغة الرشوة والفساد مما يجعل مهمة آراب موى صعبة فى مواجهة هذه المعارضة ، إذ ينبغى ان ينظر إلى دورها فى إطار يتجاوز الحد القبلى- أو بالأحرى يتجاوز كل ما اعتاد عليه - الى نظرة شاملة لعملية الإصلاح ، والمتوقع ان تزايد حدة المعارضة - بما فيها الجناح الإسلامى - من شأنه أن يؤدى إلى دفع آراب موى إلى إحداث إصلاح حقيقى أو إلى الاستقالة خاصة فى ظل إصرار العرب على التخلص من كل مخلفات الحرب الباردة أو - وهذا هو أسوأ الاحتمالات - إلى الدخول فى صدام واسع مع المعارضة يدخل بالبلاد إلى أزمة سياسية قد تفضى حال تطورها إلى حرب أهلية .

جنـــــوب العـــــالم

الحرب الأهلية فى أفغانستان .. ما بعد الحرب الباردة

خلفية عامة

عرفت هذه المنطقة باسمها الحالى منذ عام ١٧٤٨ ، وهو العام الذى استقلت فيه وامتلكت أمرها بعد أن تقاسم حكم هذه المنطقة ملوك ايران واباطرة الهند ، وقد عرفت هذه المنطقة فى الماضى باسم خراسان وإليها ينتسب "أبو مسلم الخراساني" الغنى عن التعريف ، ومنها كذلك أتى البرامكة الذين لعبوا دورا هاما واساسيا فى دعم الدولة العباسية ، ودولة افغانستان من الدول الحبيسة التى لا توجد لها منافذ خارجية على البحر وهو وضع انعكس عليها بالسلب واحيانا بالايجاب ، فبالقدر الذى جعلها تحتفظ ببنيتها التقليدية الثابتة التى ادت الى تمساكها اجتماعيا ، فإنه جعلها رهينة للدول المحيطة بها ، وبالتالى أكثر تأثرا وارتباطا بالمتغيرات التى تحدث فى هذه البلاد ، فعندما اهتمت انجلترا بالهند وبسطت سيطرتها عليها انعكس هذا الاهتمام ايضا على افغانستان خاصة فى ظل التنافس الروسى الانجليزى فى عهد القياصرة ، وقد اقتطعت انجلترا جزءا من افغانستان ومنحته لباكستان وهو الجزء المعروف باسم "بشتوستان" وكذلك اهتمت بها روسيا القيصرية نتيجة لطول الحدود المشتركة بينهما وكانت تحتل اجزاء منها وانسحبت منها عقب الحرب العالمية الاولى ، وقد ساعد هذا الاهتمام المشترك بين الدولتين روسيا وانجلترا على بقاء افغانستان مستقلة دون وقوعها تحت سيطرة اى طرف ، وبالتالى عدم احتكاكها بأى مؤثرات خارجية ، ونتيجة لموقعها هذا وطبيعتها الجغرافية الصعبة اتسم هذا المجتمع بالثبات والجمود وتجلى ذلك فى سيادة واستمرارية دور القبيلة كمؤسسة اجتماعية ، وسيطرة المفاهيم العشائرية والأعراف والتقاليد القبلية والدينية ، الأمر الذى أدى إلى استمرار البلاد اسيرة التخلف الاجتماعى ، وبالرغم من الأصول العرقية المتعددة للشعب الافغانى والتى يصل عددها الى ٥٠ عرقا أو يزيد اهمها البشتون (٥٠٪ تقريبا) والطاجيك (٣٠ ٪) والمغول أو الاوزبك (٤٪) والتركمان والبلوش والنورستان والهزارة (واغلبهم شيعة) مع تعدد لغاتهم والتى تصل إلى أربعين لغة فقد حافظ هذا المجتمع على تماسكه وتجانسه نتيجة لتجانس المجتمع من الناحية الدينية ، فغالبية المجتمع الافغانى يعتنقون المذهب السنى حيث تصل نسبتهم الى ٨٠ ٪ والباقى من الشيعة وان كان الشيعة يقولون الان بأن نسبتهم تصل الى ٣٠٪ ويطالبون بتمثيلهم فى السلطة وفقا لهذه النسبة ، ويضاف الى هذه الأسباب التى أدت الى استقرار المجتمع وتماسكه وتجانسه ومحافظته على بنيته الاجتماعية عدم استخدام التعددية العرقية بشكل سياسى حيث لم يتم تسييس القضية العرقية من قبل الاطراف الخارجية والداخلية ربما لأن استخدام الورقة العرقية بغرض التفتيت والتفكيك واشاعة الفوضى لم يكن مطروحا فى هذا الزمان لإحداث خلخلة فى معادلات التوازن داخل المجتمع وضرب نسيجه الاجتماعى المتماسك بعكس ما هو حادث الآن ، حيث ادى تسييس القضية العرقية الى استمرار الوضع المتفجر فى افغانستان حتى الان ، وبذلك تحولت التعددية العرقية وسيادة المفاهيم العشائرية والقبلية من اداة تستخدم للحفاظ على تماسك المجتمع على اعتبار ان التوازن بين هذه القوى المتنوعة كان صمام الأمن الذى يحول دون حدوث أية صراعات من شأنها ان تعصف بالوحدة والاستقرار إلى قاطرة تسير بالمجتمع فى اتجاه التقسيم ، وجدير بالذكر هنا ان الأعراق المختلفة الموجودة على أرض افغانستان لها امتداداتها فى البلدان المجاورة حيث تنتشر

القبائل المنتمية الى اى عرق على جانبى الحدود وهو أمر يجعل حركة التنقل عبر هذه الحدود عملية سهلة ويسيرة ، الأمر الذى يفقد هذه الحدود مكانتها ووظيفتها كحدود ويقلل مشاعر الانتماء للوطن ويعلى من شأن الانتماء للقبيلة والعرق وهذا الانتماء القبلى أو العرقى إذا تم توظيفه بشكل سياسى يؤدى الى تأسيس دول - أو بالأحرى دويلات - على أساس عرقى .

نعود ونقول انه فى ظل هذا الاستقرار والجمود الذى ميز المجتمع الافغانى كان الملك وكبار رجال الدولة والبلاط ينتمون فى معظمهم إلى عرق البشتون دون ان يجد اى عرق آخر غضاضة فى ذلك حيث كان الملك يحفظ لكبار رجال الأعراق الأخرى ولزعماء القبائل والقيادات الدينية مكانتهم ويعطيهم صلاحيات كبيرة فى حكم مناطقهم ولكن نتيجة لبعض المتغيرات التى دخلت على المجتمع الافغانى - كالاطاحة بالنظام الملكى والغزو السوفيتى وحرب الجهاد - تم استخدام المسألة العرقية فى تحقيق بعض الاغراض والاهداف السياسية كتثبت السلطة أو المحافظة عليها وتحقيق مكاسب جديدة ، وهو امر اصبح اكثر بروزا اثناء مقاومة الغزو السوفيتى حيث لعبت بعض الاعراق دورا حاسما فى الجهاد وبالتالى أصبحت ترى أنها الأحق بالسلطة ، وترفض عودة سيطرة البشتون التى دامت قرونا مرة أخرى وهوما يعكس نفسه الآن فى صراع المجاهدين على السلطة كما سنرى .

أفغانستان بين الداخل والخارج

فى بداية السبعينات حدث انقلاب الجنرال محمد داود ضد الملك ظاهر شاه (ابن عمه) وبعدها تمكنت الجماعات الشيوعية التى ساعدت الجنرال فى الانقلاب من الاطاحة به والانفراد بالحكم ، ومنذ هذه اللحظة دخلت افغانسات فى صراع داخلى مرير حين تحركت القبائل ضد النظام الحاكم الذى اخل بالمعادلة التى كانت سائدة منذ قرون ، حيث سعى النظام الجديد إلى إحداث تغيرات فى البنية الاجتماعية والاقتصادية ، وهى التغيرات التى استهدفت تحديث المجتمع ومن ثم كان من المنطقى ان تؤدى إلى التقليل من مكانة القيادات التقليدية والولاء للقبيلة ، واستمر هذا الصراع الى ان تدخل السوفيت بشكل مباشر فى افغانستان نتيجة لملابسات كثيرة منها صعود نجم الثورة الايرانية والحركة الاسلامية وزيادة التدخل الامريكى فى المنطقة عبر باكستان لمواجهة إيران ونظام الحكم الافغانى.

وبمقتضى الغزو السوفيتى تحولت القضية الافغانية من قضية داخلية الى مشكلة دولية يواصل من خلالها القطبان الدوليان صراعهما وفى هذا الصراع لعبت امريكا بكل الاوراق فى مواجهة السوفيت ، وكانت اهم الاوراق هى الورقة الدينية ، وإذكاء روح الجهاد الاسلامى وتوظيفه فى مواجهة السوفيت الى ان تم الانسحاب وسقطت حكومة نجيب الله ومع سقوطها تسابق قادة الجهاد لاحكام سيطرتهم على العاصمة كابول وبدأ الصراع الدموى على السلطة بين الفصائل فى محاولة من جانب كل طرف لتثبيت وتحسين أوضاعه وبالتالى أوضاع العرق الذى ينتمى إليه ليكون له نصيب أعلى فى السلطة بعد ان ادركت بعض العرقيات اثناء الحرب اهمية دورها ورفضت أن تكون مستبعدة كما كان فى الماضى ، أى رفضت ان تترك ثمار النصر الذى شاركت فيه تسقط فى فم عرق آخر خاصة عندما برزت قيادات جديدة كان لها دور أساسى فى حسم المعركة لصالح المجاهدين مثل احمد مسعود (الطاجيكى) وهكذا مثلما بدأ الصراع فى افغانستان صراعا داخليا على السلطة عاد مرة اخرى صراعا داخليا ، ولكن أشد شراسة ودموية بعد ان تمرس الافغان على استخدام السلاح ، وبعد ان صار لديهم منه الكثير .

والجديد الان أنه مع غياب الاهتمام الدولى بافغانستان اللهم الا بوصفها مصدرا

للارهاب والارهابيين الذين تم تصنيعهم فى الماكينة الامريكية وجدت بعض الاطراف الاقليمية الفرصة سانحة امامها -مثل ايران وباكستان- لاستخدام الورقة الافغانية بعرقيتها ومجاهديها لدعم مركزها الاقليمى وتحقيق مكاسب لها ولمذهبها بما يتناسب مع مصالحها واهدافها خاصة وان افغانستان قد تكون هى البوابة والعامل الحاسم والفعال فى صراعات تلك القوى الاقليمية وتنافسها على الجمهوريات الاسلامية فى اسيا الوسطى ولكن كيف انعكس كل ذلك على مجريات الاحداث فى افغانستان بعد سقوط نجيب الله وطوال العام الماضى ؟

المجاهدون والمناورة على السلطة

ما إن أصبحت حكومة نجيب الله على وشك السقوط إلا وتحول الجهاد الإسلامى من مواجهة الغزو الى الرغبة فى الاستحواذ على السلطة ، وهنا بدأت التحالفات والمناورات من جانب الفصائل المجاهدة ، ولان احمد مسعود كان يقود الجهاد من الداخل بعكس حكمتيار الذى يقود الجهاد من الخارج ، تمكن احمد مسعود من عقد العديد من التحالفات مع الجنرالات السابقين فى حكومة نجيب والمنشقين عنه فى أواخر حكمه ، مثل الجنرال دوستم وميلشياته القوية ، فكان له السبق فى الوصول إلى العاصمة واستطاع مسعود أن يحكم قبضته على معظم كابول فى الوقت الذى تمكنت فيه قوات دوستم من السيطرة على "مزار شريف" ومنذ هذه اللحظة بدأت صواريخ الحزب الاسلامى بقيادة حكمتيار تدك كابول بشكل اجمع الجميع على انه يفوق ماحدث اثناء محاربة السوفيت.

فى ظل هذا المناخ تم الاتفاق فى بيشاور (ابريل ١٩٩٢) على تشكيل مجلس انتقالى يتولى ادارة البلاد لمدة شهرين برئاسة صبغة الله مجددى زعيم حركة الخلاص الاسلامية ، وأثناء توليه الرئاسة تعرض لانتقادات حادة من الحزب الاسلامى الذى اتهم مجددى بانه عقد تحالفات مع عناصر شيوعية سابقة واستبعد العناصر الاسلامية المتشددة واعطى الشيعة ٨ مقاعد فى المجلس العسكرى.

بعد انتهاء فترة مجددى تولى برهان الدين ربانى زعيم الجمعية الاسلامية والمنافس التقليدى لحكمتيار - منذ ان انشق عنه حكمتيار فى اوائل السبعينات - رئاسة المجلس وقد تمكن ربانى من عقد اتفاق مع "دوستم" قائد الميليشيات الاوزبكية على حل الميليشيات وتشكيل جيش وطنى على ان يتخلى كل المجاهدين فى العاصمة عن أسلحتهم ، وحال دون تنفيذ هذا الاتفاق موقف حكمتيار المتشدد والداعى الى تجريد الميليشيات الاوزبكية من اسلحتها وعدم التعاون مع الشيوعيين السابقين وتقليص دور الشيعة وعدم منحهم اى مقاعد فى البرلمان والملاحظ ان كل طرف يتهم الطرف الآخر بالتعاون مع الشيوعيين .

ومع قرب انتهاء فترة الرئاسة رفض ربانى التنازل عن السلطة حسبما ينص الاتفاق متذرعا بأن المجاهدين لم يتفقوا على خليفة ودعا الى انعقاد مجلس الحل والعقد فى ١٩٩٣/١٢/٢٩ وتم انتخاب ربانى فى غياب واعتراض خمسة من الفصائل التسع ليتولى ربانى الرئاسة لمدة عامين باغلبية ٩١٦ صوتا واعتراض ٥٩ وامتناع ١٦٣. وهو أمر اعتبره حكمتيار بمثابة اعلان حرب وإخلال بالاتفاق واتهم ربانى برشوة الاعضاء وبدأ فى دك كابول بكل انواع الاسلحة التى فى حوزته ، خاصة وانه سبق له ان هدد بعواقب خطيرة اذا مضت الحكومة قدما فى انتخابات الرئاسة وبهذا دخلت افغانستان فى مرحلة جديدة من الصراع الدموى الحاد بين رفاق الجهاد "وقد شرع الرئيس الافغانى الجديد فى اتخاذ خطوات عملية لتحسين الوضع الداخلى وتشكيل برلمان رغم مقاطعة المعارضين فى

الوقت الذى اعلن زعيم احد جناحى الحزب الاسلامى الشيخ يونس خالص دعمه للرئيس ربانى بعد ان كان معارضا لانتخابات الرئاسة" .

استمر القصف الصاروخى للعاصمة من قبل حكمتيار وحلفائه الشيعة من حزب الوحدة بعد أن كان حكمتيار يطالب بتقليص دورهم حين تصدى لمحاولة ربانى السابق ذكرها ، وهو الامر الذى يؤكد انتهازية المواقف والتحالفات والحرص على السلطة اكثر من الحرص على انهاء الأزمة ، ونتيجة لذلك فشلت كل المحاولات المبذولة لتهدئة الوضع وكل الحلول المطروحة نتيجة إصرار كل طرف على مواقفه التى يغلب عليها الطابع الشخصى والنزاعات الثأرية القديمة ، وفى هذا التوقيت وجه الملك فهد نداءا دعا فيه الفصائل الافغانية الى عقد اجتماع فى السعودية للتوصل إلى تسوية نهائية للأزمة .

"واتفقت ايران وباكستان والسعودية على القيام بجهود مكثفة من اجل وضع حد للقتال واحترام وحدة اراضى افغانستان وعدم تشجيع أية خطوة لتقسيم البلاد" ، خاصة بعد ان طرح دوستم تقسيم البلاد الى اربع ولايات على اساس عرقى واحدة للبشتون والثانية للشيعة والثالثة للطاجيك والرابعة للاوزبك على ان يجمعها نظام فيدرالى من خلال برلمان منتخب ، ومن ناحية أخرى انتقد ربانى باكستان لانها تنتهج سياسة مزدوجة ، ففى الوقت الذى تقترح ايجاد موقف موحد تقوم بمساندة حكمتيار وتسمح للحزب الشيوعى بالتحرك فى بيشاور .

ونتيجة لهذه الضغوط الخارجية "بدأت المفاوضات لحل الازمة بين ربانى وحكمتيار تحت رعاية السعودية حيث اقترح حكمتيار تشكيل وزراة انتقالية مضغوطة تشارك فيها كل احزاب المجاهدين وظيفتها اجراء انتخابات عامة فى بحر ٦ شهور على الا يشارك الوزراء فى الانتخابات" ، كذلك قدمت الجبهة الوطنية الاسلامية بقيادة جيلانى اقتراحا يدعو الى اجتماع خاص لمجلس المجاهدين الأعلى لاختيار حكومة مؤقتة وقد اتهم اغلب المتحدثين برهان الدين ربانى بالقيام بانقلاب صامت .

فى نفس الوقت اقترح الملك السابق ظاهر شاه انشاء مجلس يتألف من الشيوخ وكبار العلماء ومشايخ القبائل مهمته اختيار حكومة انتقالية وهو اقتراح حظى بدعم كل المجموعات ماعدا حزب الوحدة الشيعى .

وما بين هذه اللقاءات والاقتراحات كانت الصواريخ تتساقط على كابول وكان مسعود يصرح بأن قواته تخطط لشن هجوم كبير على مواقع مدفعية حكمتيار تمهيدا لإخراجه من العاصمة ووصلت المدن الأفغانية الى حافة المجاعة واختفى الرئيس ربانى بعد اشتداد الضغوط عليه واعلن الملك ظاهر شاه ان انتخاب ربانى لم يكن قانونيا وسحب عبد الرشيد دوستم اعترافه بشرعية حكومة ربانى ، وهذا الموقف من دوستم يدخل ايضا فى اطار المناورات الدائرة - والتى اصبحت هى السمة الغالبة على اداء فصائل الجهاد ومشتقاتها - لتحسين شروطه واوضاعه هو واقليته (الاوزبك) فى حالة انضمامه للحكومة خاصة وانه يسيطر على مدينة مزار شريف ولديه قوات عالية الكفاءة والتسليح قادرة على حسم الصراع لصالح اى طرف اذا تدخل لصالحه ، لكنه اثر الوقوف على الحياد فى القتال الدائر بين الخصمين اللدودين مفضلا الاحتفاظ بقوته العسكرية كما هى دون إجهاد ، والانتظار حتى ينقشع الضباب ليحدد الارض التى سيقرر الوقوف عليها ، وفى ظل هذه التوزانات والتغيرات "وافق عبد الصبور فريد وهو من مؤسسى الحزب الاسلامى على خطة السلام المقترحة وحضور محادثات السلام دون شروط وهو ماتم تفسيرة بأنه محاولة لإقامة جبهة للأفغان الناطقين بالفارسية مع ربانى ومسعود ضد البشتون .

وفى إطار خطة السلام التى اقترحتها السعودية وباكستان اتفق الخصمان الرئيسيان على وقف إطلاق النار وعلى بقاء ربانى

رئيسا لمدة ١٨ شهرا على ان يتولى حكمتيار رئاسة الوزراء ، ويتم إجراء انتخابات البرلمان المؤقت فى غضون ٦-٨ شهور تكون مهمته صياغة دستور جديد للبلاد يحدد كيفية انتخاب الرئيس .

فى مكة تم التوقيع على بنود الاتفاق واعلن حكمتيار ان القادة الافغان توصلوا الى اتفاق سلام نهائى وانه تم الاتفاق على جميع التفاصيل وسيتم اسناد وزارة الدفاع الى حزب الاتحاد الاسلامى وسيصبح عبد الرسول سياف هو رئيس المجلس الاعلى للدفاع ، وهكذا استطاع حكمتيار ان يعزز موقفه فى الاتفاق الجديد عكس اتفاق بيشاور وان يتحرك خطوة الى الامام حين تم الاتفاق على ابعاد احمد مسعود من وزارة الدفاع ، وبرغم ان هذا الاتفاق قطع الطريق - ولو مؤقتا- على احتمالات التقسيم المطروحة إلا انه ولد وهو يحمل نفس امراض الاتفاق السابق حيث لم يقدم اى حلول جذرية لقضية السلطة ولا كيفية تداولها فبالرغم من ان السلطة هى الهدف الحقيقى الذى يتصارع عليه الجميع فقد خلا الاتفاق من وضع قواعد واسس محددة لتسوية الخلافات العرقية بين الفصائل وطريقة مشاركتها فى السلطة مع الاصرار على استبعاد احمد مسعود وهو الرجل القوى والقادر على افساد اى اتفاق اضافة الى استبعاد قوى اخرى مما لايغلق باب القتال ويفسد اى محاولة لاقامة حكومة للوحدة الوطنية ، ولعل تصريح محمد خان وزير خارجية باكستان عقب التوقيع على اتفاق السلام "بأن احدا لايستطيع ضمان السلام فى افغانستان" يعكس مدى هشاشة هذا الاتفاق وامكانية تفجيره فى اى لحظة لانه اتفاق قد يعكس الواقع المرير داخل افغانستان دون السعى الى تجاوز ذلك ، وبالفعل عاد المجاهدون مرة اخرى الى القتال لان هذا الاتفاق لم يحقق قاعدة الاجماع الوطنى ولم يغلق الباب أمام الشهوة الخاصة للسلطة والحكم حين اهتم بحل المشكلة بين ربانى وحكمتيار واختصاصات كل منهم مع إهمال أطراف أخرى لها وزنها العسكرى والعرقى مثل مسعود ودوستم ، لذلك أعلن د. نصير احمد نور ممثل الجمعية الاسلامية ضرورة التمسك باحمد مسعود وزيرا للدفاع "فالكل يعلم انه هو الذى حسم القضية ووضع النهاية للحكم الشيوعى ولم يبحث عن احتكار السلطة وهى كانت ومازالت فى متناول يده" ، وظلت قضية مسعود معلقة بالرغم من اهميتها مما يؤكد البعد الشخصى فى الصراع ومع ذلك ورغم توقيع الاطراف على بنود الاتفاق فشل ربانى وحكمتيار فى التوصل الى حل النزاع فى شأن الحكومة الجديدة ووزارة الدفاع وصلاحيات كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء بعد اجتماع استمر ٥ ساعات رغم ان كلا منهم وصفه بأنه كان وديا وإيجابيا ! .

وهكذا ظلت كابول تعيش فى جحيم القصف المستمر وظل رئيس الوزراء عاجزا عن دخول العاصمة ، وعن إعلان تشكيل حكومته وظل الرئيس ربانى يحمل حكمتيار مسئولية ذلك إلى أن وصلت الأمور إلى حد أن قوات حكمتيار فرضت حصارا على العاصمة كابول ، ولم تأت الذكرى السنوية الاولى لسقوط الحكم الشيوعى الا وكان المجاهدون قد صبوا نيران صواريخهم على العاصمة ، وأحكموا عليها الحصار ومنعوا ادخال الأغذية والمعونات الاخرى واصبحت كابول تعانى من المجاهدين اكثر مما عانت فى ظل الحكم السابق ، ثم دخل المجاهدون فى جولة مفاوضات جديدة فى جلال اباد للتباحث من جديد حول صلاحيات وزارة الدفاع ، وبينما واصل القادة اجتماعاتهم لحل هذه العقدة تواصل سقوط القنابل والصواريخ على كابول بين قوات مسعود وقوات حزب الوحدة واصبحت نذر الحرب تهدد كابول حيث بدأ كل طرف فى تعزيز مواقعه لشن هجوم قد يضع حدا للحلول الوسط خاصة بعد ان مر فصل الشتاء ، وخرج دوستم عن حياده ، وانحاز بقواته الى قوات مسعود وسقط على كابول ٣٠٠ صارخ وبهذا سقط اتفاق وقف اطلاق النار الموقع فى مارس ، وشنت القوات

الحكومية الافغانية هجوما بالطائرات والمدفعية الثقيلة على قوات حزب الوحدة المتمركزة فى جنوب غرب العاصمة فى الوقت الذى اتفق فيه ربانى وحكمتيار على تولى كل منهم وزارة الدفاع والداخلية لمدة شهرين بعدها يقرر قادة المجاهدين مستقبل وزارة الدفاع والداخلية" ، ثم تنحى مسعود رسميا من منصبه بعد ان وافق ربانى على شرط حكمتيار باقالة مسعود وقد سلم مسعود كل مواقعه الاستراتيجية الى الميليشيات الاوزبكية لمنع حكمتيار من السيطرة عليها وتم تشكيل الوزارة بمنطق تقسيم الغنائم والاسلاب واقتسام السلطة حيث تم تمثيل كل فصيل مجاهد بحقيبتين وزاريتين دون ان يكون ذلك معبرا عن احتياج حقيقى ، ولذلك استقال نصف اعضاء الحكومة بعد ان علموا من حكمتيار بأنهم لن يضطلعوا بالمسئوليات المسندة اليهم حيث انها مسئوليات متداخلة مع وزارات اخرى ، وبذلك اصبحت اول وزارة استطاع حكمتيار تشكيلها فى مهب الريح لانها ولدت مشوهة شأنها شأن اتفاقيات المصالحة القائمة على التوفيق والارضاء والموازنات والسعى الى الاستحواذ الكامل على السلطة مع تهميش الاخر ايا كان وزنه وقوته دون وضع المصلحة العامة فى الاعتبار .

وبعد ذلك تواترت انباء عن استعداد دوستم لاعلان دولة مستقلة فى الشمال الذى تسيطر عليه قواته وانه فتح مكاتب قنصلية لهذه الدولة فى جمهوريات اسيا الوسطى حيث يتمتع بعلاقة وطيدة مع حكام بعض من هذه الدول نظرا إلى القواسم المشتركة العقائدية واللغوية والعرقية بينهم .

وفى تطور لاحق شهدت الساحة السياسية الافغانية تطورا مفاجئا ومهما تجسد فى لقاء بين حكمتيار ودوستم حيث طلب دوستم الاعتراف بالحركة الاسلامية القومية التى يرأسها وتمثيله فى الحكومة بوزيرين ، ووافق مجلس الوزراء على ذلك شرط إخلاء المواقع الاستراتيجية التى تحتلها الميليشيات الاوزبكية فى كابول ، ويبدو أن حكمتيار قدم هذا الاقتراح لقطع الطريق على فكرة عقد مجلس القبائل وهى الفكرة التى يدعو اليها احمد جيلانى لاعادة انتخاب الملك السابق وتؤدى هذه الفكرة من الناحية العملية إلى احتمال إبعاد حكمتيار عن الحكم الذى يتطلع إليه ، وفى نفس هذا التوقيت ترددت انباء أخرى عكس ذلك تماما تحدثت عن تحالف كل من مسعود ودوستم واسماعيل خان حاكم هرات وهو تحالف من الممكن ان يكون له السيطرة الفعلية على شمال البلاد وغربها وقد يمكن مثل هذا التحالف من الاطاحة بحكمتيار خاصة بعد ان فشل الأخير فى الحصول على دعم البشتون بعد رفضه عودة الملك ظاهر شاه الذى يؤمن البشتون بأن عودته هى وحدها الكفيلة بانقاذ البلاد .

وقد وقعت اشتباكات عنيفة بين القوات الموالية لرئيس الدولة برهان الدين وقوات حكمتيار فى قندهار حيث تمكنت قوات حكمتيار من دخول المدينة فى الوقت الذى تم توجيه الاتهام الى باكستان بمساندة حكمتيار لفرضه على الشعب الافغانى .

وقد اعترف حكمتيار العاجز عن ممارسة مهام مناصبه الفعلية بأن "كابول مقسمة الى ١٢ منطقة تحكمها مجموعات مسلحة من تنظيمات عدة واكد ان بقايا النظام الشيوعى تحكم العاصمة وان الاستخبارات الحالية هى نفسها استخبارات نجيب الله" .

جدير بالذكر هنا ان حكمتيار عندما يتحدث عن الشيوعيين - وهو كثيرا ما يتحدث مثلما اتضح هنا - فانه يقصد بذلك تحديدا عبدالرشيد دوستم وميلشياته الأوزبكية التى لعبت دورا مناصرا فى فترات سابقة لنجيب الله وكان انحيازها للمجاهدين فى لحظة معينة من تطور الصراع هو السبب الحاسم لانتصار المجاهدين .

كذلك بدأ الحديث عن وجود خطة تهدف إلى الإطاحة بحكومة حكمتيار وتعيين السيد الجيلانى زعيم الجبهة الاسلامية القومية الداعية الى عودة الملك خاصة وأن ولاية حكمتيار وبرهان الدين على وشك الانتهاء

وفقا لاتفاق جلال اباد ، وفى نفس الوقت "رفضت أربع من مجموعات المجاهدين الكبرى الخمس خططا تقدم بها حكمتيار ترمى الى إجراء انتخابات عامة مبكرة ولم يوافق على ذلك الا حزبه ، كذلك اكدت مصادر مطلعة ان الرئيس ربانى طلب من القادة الدينيين والسياسيين فى البلاد الاستعداد لتشكيل وزارة جديدة يرأسها جيلانى الذى اشترط انسحاب كل الاسلحة الثقيلة وان يكون لحكمتيار دور فى تحالف واسع ، وبالرغم من ان حكمتيار صرح فى حديث له بأن بعض الاطراف تصر على استمرار الحرب وتتصور ان ذلك سيجعلهم باقين فى السلطة وأعلن انه لايؤمن بالحل العسكرى ونددد بالوصول الى السلطة عن طريق المؤامرات والقوة والدبابات بالرغم من كل هذه التصريحات الداعية للعقل والحكمة فإن قوات حكمتيار واصلت قتالها الشرس إلى ان تمكنت من السيطرة على منطقة تجاب الاستراتيجية ، وهو الامر الذى يمثل انتكاسة لقوات مسعود وربانى .

على صعيد آخر وفى ظل تصفية الحسابات بين الرئيسين طلب برهان الدين ربانى من رئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار تقديم استقالته ليفسح المجال امام انهاء القتال بين بعض الاجنحة ، وقد نصحت بنازير بوتو الرئيس ربانى بعدم محاولة ابعاد حزب حكمتيار عن الساحة السياسية الافغانية فهو قوة لايمكن تجاهلها" ، وقد جاء ذلك بعد ان كان احمد مسعود قد عبر عن سعادته بفوز بنازير بوتو على نواز شريف السند القوى لحكمتيار ، واعتبر مسعود ذلك بشير خير للقوى الديمقراطية فى افغانستان و "هزيمة للأصوليين والنفعيين" ، وتأتى نصيحة بوتو او تحذيرها لتؤكد الدور الذى تلعبه باكستان فى الازمة الافغانية خاصة وان ذلك حدث بعد ان بدأ الكلام عن تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة "جيلانى" الذى يؤكد على ان مصلحة افغانستان تكمن فى حيادها ويؤيد عودة الملك مع اشارات ضمنية عن وجود رغبة ايرانية وباكستانية فى تقسيم افغانستان محذرا من أنه "إذا اقتسمت ايران وباكستان بلادنا فانهما بذلك يبدآن عملية تقسيم كل دول المنطقة" ، مشيرا بذلك الى جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية .

الأمر الذى يؤكد أن الازمة الافغانية منذ سقوط النظام الشيوعى وتراجع الاطراف الدولية نتيجة لسقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة بات يحكمها ويحدد مسارها الصراع الدائر بين الأطراف الداخلية الساعية الى السلطة بالصواريخ والمدافع والتحالفات التكتيكية فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تحتل فيه الولايات المتحدة مركز الصدارة ، بينما يكاد يجمع أغلب المراقبين على ان المجاهدين الأفغان بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد لهم بالنسبة للولايات المتحدة فائدة تذكر ، ومن ثم فانها ليست طرفا فى الصراعات الدائرة هناك ، فاننا هنا نتحفظ بشدة على هذا الرأى ، ونرى ان الولايات المتحدة – التى استخدمت الدين كأى نصاب افتتح شركة لتوظيف الأموال لكى يتاجر بالإسلام ويتكسب من خلال رفع رآياته – لم تفعل ذلك فى الجهاد الأفغانى فحسب بل سبق لها ان مارست ذلك بنجاح فى دعوتها لإنشاء حلف إسلامى لمحاصرة حركات الاستقلال وقوى التحرر الوطنى فى الخمسينيات ، وعندما اصطدم عبدالناصر بالإخوان المسلمين فان الإخوان ارتاحوا فى ذلك الوقت فى أحضان المملكة العربية السعودية ، حيث ارتاح كلاهما متشحين بثياب إسلامية مقدسة فى أحضان الولايات المتحدة ، وأخيرا فان السادات عندما بدأ رحلة توطيد علاقته بالولايات المتحدة وتمتين صداقته الشخصية مع رجالات الدولة الإسرائيليين لم يكن له حليف سوى الإخوان المسلمين الذين تصدوا بالقول والمطاوى للقوى اليسارية والديموقراطية والناصرية فى ظل رعاية أمريكا لهذا التحالف ، ولقد اشترك فى هذا الحلف المقدس عناصر تبدأ من حملة المطاوى والجنازير من أمثال وائل عثمان وطه السماوى وتنتهى بالشيخ الشعراوى الذى

اء من المملكة ليتولى وزارة الأوقاف عقب نتفاضة الشعب المصرى فى ١٨ ، ١٩ يناير ؤمنا بقبول الوزارة وبمواقفه وتصريحاته فى ذه الفترة على ان هذه الانتفاضة هى مجرد نتفاضة "حرامية" معلنا أثناء ذلك وبعد ذلك نه يفخر بالسجود لله شكرا يوم هزيمة مصر ى ٦٧ لأن النصر كان سيحسب لعبد الناصر شيوعى رغم ان الشيخ كتب فى رثاء بدالناصر كلمات تقترب من تلك التى وصف ها مؤخرا الملك فهد باعتباره ظل الله فى لأرض !

استخدام الدين والاتجار به سياسة ستعمارية قديمة إذن والولايات المتحدة التى ستخدمت هذا السلاح مرارا وتكرارا تعرف ن الاستغناء عنه مرفوض حتى لو كانت حرب الباردة قد انتهت والاتحاد السوفيتى قد نهار لان هناك أعداء - أو حتى خصوم - دد وإذا لم يكن هناك خصوم الآن من محتمل ان يستخدم هذا السلاح لمواجهتهم فقد ون ثمة خصوم فى الغد القريب ولذا فإن اء هذا السلاح فى البحر أمر غير وارد غير مطروح وأقصى ما يمكن ان يحدث له و "تخزينه" لا الاستغناء عنه وتخزين تيار جهاد الأفغانى هو ببساطة تحجيم هذا الجهاد ى مستوى المهام المطلوبة منه الآن ، ومن ن هذه المهام مثلا إشاعة مناخ من اضطرابات والفوضى والصراعات الدينية المذهبية فى آسيا الوسطى لإزعاج ستنزاف روسيا فضلا عن استنزاف باكستان يران بالطبع ، ومن بين هذه المهام أيضا شاعة جو من الفوضى والارتباك فى بعض لبلدان العربية حتى تصبح هذه البلدان أضعف ن ان ترفض شروط الولايات المتحدة أو بياتها ، أو بحيث يصبح الحل الفاشى جاهزا ما للانقضاض على السلطة .

هناك أسباب أفغانية لاستمرار صراع والمعارك إذن ، وهناك أيضا أسباب تعلق باستمرار رغبة الولايات المتحدة فى بقاء على جذور الجهاد مشتعلة وأصوات طلقات مستمرة .

الملاحظ بصفة عامة ان التحالفات التكتيكية لهذه الصراعات والمعارك تتحرك وتتغير بين لحظة واخرى خاصة فى ظل سعى حكمتيار الدائم للهيمنة على السلطة وجعلها حكرا على الباشتون مثلما كانت لفترة طويلة ، وفى ظل محاولات مسعود الذى ينتمى للطاجيك منع حدوث ذلك وتحقيق توزيع افضل للسلطات وبرغم محاولة كل طرف حسم الامر لصالحه عسكريا الا ان حالة التوازن بين طرفى القوى المتصارعة حالت دون حدوث ذلك ، وهو الامر الذى ينذر بإطالة امد الحرب الاهلية الدائرة وزيادة تعقيداتها خاصة بعد ان اصبح الصراع اكثر تشابكا وتعقيدا حين تفاعلت العوامل الداخلية والخارجية الاقليمى منها والدولى لتطيل من امده وتعيق امكانية الحل ولنا أن نتساءل : ماذا عن مستقبل افغانستان فى ظل تشابك هذه العوامل كلها ؟

من خلال رصدنا لحركة الاحداث نستطيع ان نقول : ان المواجهة الحاسمة حتى الان لم تتم وان الاتفاقيات التى تمت ابتداء من بيشاور ١٩٩٢ مرورا باتفاق مارس ٩٣ فى اسلام اباد او مايو ٩٣ فى جلال اباد هى اتفاقيات هشة لاتعالج الجذور الحقيقية للازمة خاصة حين تتجاهل الواقع الجديد الذى افرزته الحرب وحين تتجاهل طموح الاقليات وتستبعد بعض القوى الهامة والمؤثرة ارضاء لبعض الاطراف ، وهذا يؤكد أنها أقرب الى الاتفاقيات الشخصية التى تتم بفعل ضغوط خارجية ، لذلك كان القتال يتجدد دائما الأمر الذى يعكس عدم جدية الاطراف فى تجاوز المحنة .

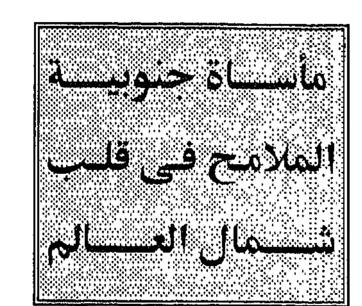
لقد أدت الصراعات والمعارك المتصلة إلى تقسيم أفغانستان من الناحية الفعلية إلى أربع قوات رئيسية هى قوات ربانى وشاه مسعود وقوات دوستم وقوات حزب الوحدة الشيعى وقوات حكمتيار اضافة الى بعض القوات الاخرى الصغيرة والمؤثرة وبالتالى اصبحت افغانستان قاب قوسين من التقسيم والتحول الى دويلات وطوائف خاصة

مع ضعف الحكومة المركزية وتلاشيها كما هو حادث الآن ، حيث تكونت سلطات محلية قوية فى هرات ومزار شريف وجلال اباد تقوم بعقد اتفاقيات مع الدول المجاورة لها دون الرجوع الى أحد .

إن عنف الصراع ودمويته بين فرقاء الجهاد ورغبة كل طرف فى القضاء على الطرف الاخر عسكريا هى من ناحية تأكيد على عدم النضج السياسى وتجاهل الواقع الافغانى الذى يؤكد عدم مقدرة اى طرف مهما كانت قوته العسكرية من السيطرة على افغانستان واخضاعها خاصة بعد ان اعتادت الاطراف على الاحتكام للسلاح وبعد ان تم تسييس المسألة العرقية وقد انعكس عدم النضج السياسى هذا على كل الاتفاقيات التى تمت وتجلى فى اصرار كل طرف على مواقفه المتشددة خاصة حكمتيار الامر الذى ينذر بوقوع كارثة اذا هيمن احد هذه الاطراف على مقاليد الامور وحاول اخضاع الشعب له ، ومن ناحية أخرى فان استمرار هذا الصراع يعبر عن رغبات وطموحات وأطماع العديد من الأطراف فضلا عن كونه جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية المحافظة التى تواصل استخدام التيار الإسلامى من خلال الإبقاء على دوامة الصراع مستمرة لتحقيق أغراض عدة فى آسيا الوسطى والعالم العربى ، وذلك من خلال الإبقاء على قنوات اتصال مفتوحة والإبقاء على تدفق الأسلحة مستمر .

عن احتمالات المستقبل المنظور فى ظل حكومة لا تستطيع ممارسة اعمالها كحكومة حكمتيار وبالتالى لاتستطيع اجراء الانتخابات العامة كما تم فى الاتفاق الاخير فى الوقت الذى تقترب فيه ولاية ربانى وحكمتيار على الانتهاء فى مارس ١٩٩٤ يصبح الامر شديد الخطورة حيث لامفر من حدوث احتمالين ، اما استمرارها على قمة السلطة بصرف النظر عما يمكن ان يسببه ذلك من سخط أطراف كثيرة هامة وفعالة وهذا يعنى تفجر الحرب الاهلية بشكل اشد واعنف او استقالتهما دون وجود بديل شرعى مما يترك فراغا فى السلطة ويفتح الباب امام طموحات شخصية اخرى وفوضى جديدة تؤدى فى النهاية لتقسيم البلاد بين زعماء القبائل والميليشيات كما ستؤدى أيضا إلى زيادة نفوذ الدول الاقليمية المحيطة بافغانستان ، علما بأن اجراء الانتخابات كما جاء فى الاتفاق عملية صعبة خاصة فى ظل السلاح وغياب أى إمكانية لتحقيق اشراف دولى محايد على هذه الانتخابات .

فى ظل هذا الواقع المتشابك والشديد التعقيد تبدوالاطاحة بـ ربانى وحكمتيار معا هى السبيل الى انهاء الازمة ولكن السؤال هو كيف يتم ازاحة الاثنين معا ومن هو المرشح ليحل محلهما ؟ هل هو الشيخ الجيلانى الذى يسعى لتشكيل حكومة وحدة وطنية تمهد الطريق فيما بعد لعودة الملك السابق ظاهر شاه ؟ ، وهو الأمر الذى يحظى بقبول بعض الاطراف إضافة الى القيادات التقليدية والزعامات القبلية التى كانت تتمتع بنفوذها فى ظل الملك علما بأن حكومة نجيب الله قبل رحيلها كانت قد عرضت تسليم السلطة للملك ظاهر شاه ، ورفض المجاهدون وقتها لأن كلا منهم كان يتوقع سقوط الثمرة فى فمه وهكذا فإن محنة افغانستان التى بدأت كصراع داخلى على السلطة عادت مرة اخرى الى نفس النقطة بل والى نفس الملك الذى سبق الإطاحة به ، ومثلما كانت مأساة افغانستان فى الماضى القريب هى تعبير عن الصراع الدولى انذاك فإن مأساتها الان هى تعبير عن الصراع الاقليمى بين دول المنطقة خاصة ايران وباكتسان ، وهى صراعات ليست بعيدة عن أصابع وإرادة الولايات المتحدة الأمريكية ، فهل سينجح المجاهدون الذين تسلموا افغانستان دولة موجدة فى الحفاظ عليها كما كانت ام سيتم تقسيمها لتدخل هذه المنطقة إلى حالة جديدة من الصراع على اسس عرقية بشكل سافر يمهد الطريق الى انتقال هذه العدوى الى داخل الجمهوريات الاسلامية الجديدة لتجر بذلك المنطقة كلها إلى نفق الحروب العرقية المظلم ؟!



البوسنة والهرسك : مأساة شعب اعتاد الآخرون أن يستخدموه

مدخل

احتلت قضية البوسنة جزءا كبيرا من اهتمام الرأى العام فى بلادنا لا بوصفها - بالأساس - قضية شعب يتعرض لحملات إبادة واضطهاد ، وإنما بوصفها قضية شعب مسلم يتعرض للإبادة والاضطهاد ، وبهذا المعنى فى الغالب الأعم دخلت قضية البوسنة إلى القلب من دائرة الاهتمامات المصرية والعربية والعالمية بوصفها مضمار مزايدة شارك فيه الجميع بدون استثناء تقريبا ، بصفته سباقا لا يكلف سوى إصدار البيانات والتلويح بقبضة اليد ، بل وأحيانا ما تعم فوائد مثل هذه المزايدات عندما يتاح لكل من هب ودب ان يجمع التبرعات أحيانا أو يتزوج بوسنيات بيض البشرة وبرخص التراب أحيانا أخرى مثلما يشاع ويتردد .

تتميز قضية البوسنة أيضا وهو ما يزيد من رونقها كقضية نموذجية للمزايدة ، انها قضية تحظى بتعاطف واضح من قبل الإدارة الأمريكية بل ودول التحالف الغربى بوجه عام رغم بعض الاختلافات فى درجة هذا التعاطف ، ومن ثم فإن تأييد شعب البوسنة هو أمر لا يجر عليك عداء الكبار ولا يثير نقمتهم مثلما هو الحال مثلا لو سولت لك نفسك وحاولت تأييد الشعب الفلسطينى بطريقة أكبر مما يحتملها الأمر ويقرها الكبار .

ليس معنى ما تقدم ان شعب البوسنة لا يستحق التعاطف ، وغاية ما أردنا توضيحه هنا اننا - وعلى خلاف ما هو سائد أو شبه سائد - لا نتعاطف مع شعب البوسنة بوصفه شعبا مسلما وإلا ما جاز لنا ان نتعاطف مع اضطهاد الشعب الأسود فى جنوب افريقيا لانه غير مسلم أو لجاز لنا ان نتعاطف مع مسلمى جنوب افريقيا رغم انهم تحالفوا مع البيض سنوات طويلة ضد الأغلبية السوداء وكانت مواقفهم على الدوام تتسم بالميوعة والوسطية واستخدمهم البيض على الدوام لشق وحدة الملونين .

إن موقفنا المتميز هذا يدفعنا إلى البحث عن دوافع الصراع الذى يدور فى يوغوسلافيا بعيدا عن السطحية التى ترى ان هذا الصراع دينى فحسب وتعود بكل أسبابه إلى المؤامرة العالمية الصليبية الشيوعية الصهيونية التى تستهدف الإسلام ، وفقا لما يتوهمه البعض عن جهل أو حتى تكون هذه المؤامرات المزعومة مبررا للتخلف الذى نعيشه .

تكوين البلقان

استكشاف أبعاد هذا الصراع والتعرف على كافة دوافعة سيدفعنا بالضرورة إلى القيام بجولة سريعة عبر تاريخ هذه المنطقة .

البلقان هو الاسم الذى يطلق على شبه جزيرة كبيرة فى جنوب شرق اوروبا ، حدودها الشرقية البحر الاسود ، والجنوبية البوسفور وبحر "ايجه" و "مرمرة" والشمالية نهر "الدانوب" والغربية البحر الادرياتى وهى

تضم اراضى ٦ دول هى ألبانيا ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا الحالية واليونان وتركيا . وهى من اكثر المناطق التى شهدت صراعات ومذابح رهيبة على مر تاريخها لدرجة ان كلمة بلقنة المشتقة من اسم المنطقة قد أصبحت تطلق كصفة على الحروب والصراعات والنزاعات الداخلية الطويلة والمريرة .

ومنطقة البلقان تتسم أيضا بانها منطقة جذب لهجرات جماعية كبيرة ، فقد غزاها الرومان فى القرن الثالث قبل الميلاد ، وحكموها حتى القرن الرابع الميلادى الذى انقسمت فى نهايته الامبراطورية الرومانية بسبب الخلاف الذى بدأ فى كنيسة الاسكندرية حول طبيعة السيد المسيح إلى امبراطوريتين : الرومانية الشرقية الارثوزكسية المذهب اليونانية اللغة والحضارة والتى عرفت فيما بعد بالامبراطورية البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية ، والرومانية الغربية الكاثوليكية المذهب لاتينية اللغة والحضارة وعاصمتها روما .

فى هذه الفترة التى شهدت هذا الانقسام بدأت الهجرات السلافية الكبيرة تعرف طريقها الى هذه المنطقة ، وقد اخذت هذه الهجرات شكل الغزو وباتت تشكل تهديدا على استقرار الامبراطورية الرومانية التى عجزت عن ردها بسبب انشغالها بالحروب مع الفرس تارة ومع العرب تارة أخرى وبالتالى تمكن السلاف من التوغل داخل تراقيا ومقدونيا سنة ٥٩٢ ثم اجتاحوا البلقان بأكمله .

والثابت ان هؤلاء السلاف شاركوا فى معارك العرب ضد بيزنطة كما شاركوا فى معارك بيزنطة ضد العرب وضد الاتراك الوافدين ، كما وانه من الثابت تاريخيا أيضا ان الإسلام عرف طريقه إلى هذه المنطقة ولو بصورة محدودة قبل دخول الأتراك إليها ، ففى سنة ٨٦٨ نجح الأسطول البيزنطى فى تطهير الادرياتيكى من المسلمين ، كما وان الأمويين وصلوا فى بعض غزواتهم إلى سواحل "مرمرة" وايجه ، كما استولوا على ارمينية وقليقية ، كذلك تحدث بن فضلان الذى زار هذه المنطقة فى زمن العباسيين عن إسلام ملك البلغار فى زمن الخليفة المقتدر .

ان حركة الهجرة عبر هضبة الاناضول الى البلقان استمرت لعقود وربما لقرون طويلة حيث يعتبر البلقان بوابة آسيا الصغرى الى اوروبا وهو المعبر بين اوروبا الشرقية والغربية وبالتالى هو نقطة اتصال وتماس – أو تمفصل – بين حضارتين وثقافتين مختلفتين ودائما متصارعتين .

ولأن هذه المنطقة منطقة جذب وتوسع فى نظر أى امبراطورية قريبة منها أو محيطة بها فإن الصراعات الداخلية فيها لم تنقطع ، ويضاف إلى ذلك أنه داخل الامبراطوريتين الرومانيتين الشرقية التى كتب لها البقاء طويلا والغربية التى لم تعمر طويلا تواصلت الصراعات فلم يقتصر الصراع فقط حول طبيعة السيد المسيح وانقسام الكنيسة الى كنيستين بل حدث فى القرن الثامن خلافات وصراعات بين من يقدسون الايقونات ، ومن يرفضون هذا التقديس ، وقد أدت هذه الصراعات الى حدوث انقلابات داخل الاسرة الامبراطورية الواحدة وزادت الفجوة والتباعد بين الشرق الارثوذكسى والغرب الكاثوليكى ثم تلت هذه المرحلة مرحلة الصراع بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية ، ووصل هذا الصراع إلى ذروته عندما اصدر البابا ليو التاسع قرارا بتكفير وحرمان الامبراطور البيزنطى ورد عليه الامبراطور بقرار عزل وعلى أثر ذلك تمت القطيعة النهائية بين الكنيستين الشرقية الارثوذكسية والغربية الكاثوليكية ، بعد أن كانت الروابط بينهما لا زالت قائمة وتم اغلاق الكنائس التابعة لروما فى اراضى الامبراطورية البيزنطية واستقلت الكنيسة الشرقية تماما .

ولأن خط الانقسام بين الامبراطوريتين ، كان يمر بالمنطقة التى عرفت فيما بعد بيوغسلافيا فقد كان لهذا اثره السلبى على سكان هذه المنطقة اكثر من غيرهم ، حيث ازدادت حالة الكراهية والعداء بين المذهبين وتعمقت تلك الكراهية حين فشلت الحملة الصليبية الرابعة فى عام ١٢٠٤ فى تدبير الأموال اللازمة للتوجه إلى مصر فتوجهت إلى القسطنطينية وأعملت فيها النهب والسلب والتدمير لتدبير الأموال .

ونتيجة لكل ذلك نشبت المعارك الطاحنة والمريرة بين السلاف الارثوذكس والكاثوليك خاصة حينما اصبح لدى الصرب الارثوذكس الرغبة فى بناء امبراطورية بالذات مع ضعف الامبراطورية البيزنطية حيث تأكد هذا الطموح فى عهد ملكهم ستيفن دوسان (١٣٣١-١٣٥٥) الذى استطاع تأسيس مملكة قوية كانت تطمح الى الاستيلاء على القسطنطينية ذاتها .

فى ظل هذا الصراع وهذه الرغبات التوسعية سعى الطرفان الى احتلال اراضى وبلاد شعب البوشناق وهو شعب وافد مثلهم من آسيا كان يعيش حول نهر الفولجا وهناك من يقول انه لا فرق بينهم وبين السلاف الصقالبة والبلغار الذين وصلوا الى هذه المنطقة منذ زمن بعيد وبالتالى لا فوارق عرقية بين تلك الشعوب والصراعات بينها هى فى الغالب مذهبية وتوسعية وعلى هذا الاساس تعرض شعب البوشناق الذى يسكن بلاد البوسنة الى مذابح شديدة على مدى تاريخه قبل ان يدخل دين الاسلام ، كما تعرض لمذابح أخرى بعد ان اعتنق الاسلام على يد الدول المجاورة الصربية الارثوذكسية والكرواتية الكاثوليكية .

والمصادر التاريخية تؤكد أن اهالى البوسنة (البوشناق) كانوا يعتنقون مذاهب خاصة بهم مثل (المانوية) التى تنسب إلى رجل فارسى يدعى "مانى" اشتق هذه العقيدة من المسيحية الأولى ونادى بثنائية الكون وهى فكرة جوهرية فى الديانة الفارسية القديمة ، وكانت (المانوية) منتشرة فى آسيا الوسطى وروسيا ثم عرفت فى بلغاريا باسم "البوجومولية" نسبة الى رجل دين بلغارى اسمه "بوجوميل" وفر المؤمنون بهذه العقيدة من بلغاريا حين تعرضوا للاضطهاد إلى صربيا ثم استقروا فى البوسنة بعد أن ن أتعرضوا للاضهاد عندما تخلى ملكهم عن البوجوميلية ودعا لاعتناق الارثوزكسية ، وظل اتباع هذه الديانة يتعرضون لحملات عسكرية شديدة بتهمة الزندقة والهرطقة من قبل الارثوذكس والكاثوليك .

وبهذا صارت الصفة الأساسية لهذه المنطقة هى عدم الاستقرار واصبحت الشعوب التى استقرت فى هذه المنطقة شعوبا متقاتلة بعد ان كانت شعبا واحدا قبل ان تبدأ هجرتها الأولى الى هذه المنطقة ، وكانت أفظع هذه الحروب تلك التى كانت بين الارثوذكس والكاثوليك ، أو بين الاثنين وبين اتباع العقيدة البوجوميلية سكان منطقة البوسنة حتى وصل العثمانيون الى منطقة البلقان وأصبح تاريخ هذه المنطقة وسكانها مرتبطا بتاريخ الامبراطورية العثمانية صعودا وهبوطا فيما بعد .

كيف نجح الأتراك فى دخول البلقان

كانت دولة السلاجقة الاتراك التابعة للخلافة العباسية هى الدولة الملاصقة للدولة البيزنطية ، وقد استطاعت هذه الدولة أن تعيد للدولة العباسية هيبتها التى فقدتها على يد الاسرة المقدونية البيزنطية حيث كان السجال

بينهما دائما ، فتارة تدفع بيزنطة الجذية وتارة تمتنع وفى ظل الدولة السلجوقية تمكن "الب ارسلان" من الحاق هزيمة بالبيزنطيينن فى موقعة "ملاذكرد" سنة ١٠٧١ فقدت على اثرها الامبراطورية البيزنطية اجزاءها الشرقية وبدأ السلاجقة الاتراك فى التوسع داخل اسيا الصغرى خاصة وأن البيزنطيين انفسهم استعانوا بهم فى صراعاتهم الداخلية ، وبانتصار السلاجقة وتكوين دولتهم القوية بدأت حدود بيزنطة تتراجع وتتقلص إلى أن جاء القرن الثالث عشر فانهارت دولة السلاجقة أمام زحف المغول ، كذلك وفى نفس الوقت كانت الامبراطورية البيزنطية التى لا زالت تعانى من حملة النهب والتدمير التى لحقت بالقسطنطينية عام ١٢٠٤ قد تلاحقت عليها التمردات داخل الولايات البلقانية .

فى ظل هذه الظروف بدأت الدولة التى عرفت فيما بعد بالدولة العثمانية فى التكوين والظهور ، وهى الدولة التى عاشت ٦٢٣ عاما ، تركت وراءها احداث تاريخ لازالت اثاره باقية ولا زال موضع جدل ، ومنذ ظهور هذه الدولة بدأت فى توسيع رقعتها ليس على حساب الامبراطورية البيزنطية وحدها ولكن على حساب باقى الولايات التركية الصغيرة المتناثرة فى المنطقة التى زالت منها الدولة السلجوقية وقد استطاع السلطان اورخان (١٣٢٦-١٣٥٩) ان يبدأ فى التحرك صوب أوروبا "فاستولى على غاليبولى عام ١٣٥٤ وحصنها لتكون مركزا ثابتا للعثمانيين فى أوروبا بعدها استولى السلطان مراد الأول على مدينة ادرنة سنة ١٣٦١ .

وبهذا بدأ الاتراك فى الاستيطان فى هذه المنطقة والانطلاق منها الى مناطق أخرى كتراقيا والمورة وهو أمر جرهم الى الاصطدام بمملكة الصرب التى كانت قد تأسست وبلغت قوتها فى عصر ملكهم ستيفن دوسان الذى أراد ان يكون وريثا للامبراطورية البيزنطية بعد أن دب فيها الضعف والوهن نتيجة للصراعات الداخلية ، وهو نفس السبب الذى كان سببا فى انتصار العثمانيين على البيزنطيين وعلى الصرب فيما بعد وعقب موت دوسان سنة ١٣٥٥ تمزقت وضعفت مملكة الصرب نتيجة للصراعات الداخلية ، وبذلك تمكن العثمانيون من هزيمتهم فى عام ١٣٧١ وبدأ العثمانيون فى التوسع داخل البلقان .

ولكن هذا لا يعنى ان الطريق كان ممهدا امامهم بشكل دائم فقد أبدت الممالك السلافية عنادا فى مقاومة العثمانيين اكثر مما فعل البيزنطيون انفسهم خاصة عندما كونت فيما بينها حلفا دفاعيا سنة ١٣٨٧ تحت زعامة ملك البوسنة الذى نجح فى وقف تقدم العثمانيين ، إلى ان تمكن السلطان مراد الأول من إنزال هزيمة ساحقة بالصرب فى موقعة كوسوفو الاولى عام ١٣٨٩ وهى المعركة التى ترتب عليها سقوط مملكة الصرب ، وبعد ذلك بزمن طويل وبالتحديد فى عام ١٩٨٧ احتفل الصربيون فى كوسوفو (الالبانية) بقيادة ميلوسيفتش الذى لم يكن قد صار رئيسا لصربيا بعد ، بمرور ٦٠٠ سنة على هزيمة لازار القائد الصربى القديم فى كوسوفو وارسلوا نعشه فى رحلة عبر قرى صربية استمرت عاما كاملا تعهدوا خلالها "بالانتقام واعادة المجد الصربى مرة أخرى" والاكيد ان هذه الرحلة بكل ما فيها من رغبات ثأرية وعنصرية قد اثارت مخاوف كل المسلمين والكروات داخل صربيا والجمهوريات الأخرى كما ايقظت مشاعر الصرب الانتقامية وحلم صربيا الكبرى.

وبعد هذه المعركة الحاسمة تعزز الوجود العثمانى فى البلقان واجتاح العثمانيون بلغاريا وانتصروا على الحلف المجرى فى معركة فارنا عام ١٤٤٤ ثم فى عام ١٤٤٨

تمكنوا للمرة الثانية من الحاق الهزيمة بهذا الحلف فى معركة كوسوفو الثانية ثم سقطت القسطنطينية فى ايدى الاتراك العثمانيين عام ١٤٥٣ وأصبحت هى عاصمة الامبراطورية العثمانية .

فى تلك الفترة كانت البوسنة لا زالت مستقلة وقد رأينا كيف ان ملكها قاد الحلف السلافى فى مواجهة الاتراك وقد ظلت البوسنة على حالها قوية الى ان مات ملكها "تفرتكو الاول" (١٣٥٣-١٣٩١) فحل بها الضعف بعد ان كانت تقاوم العثمانيين مقاومة شديدة واستطاع العثمانيون تحقيق بعض الانتصارات بقيادة السلطان بايزيد عام ١٣٩٦ مع ذلك ظلت البوسنة على حالها مستقلة حتى أكمل "محمد الفاتح" الاستيلاء على كل اراضى البوسنة عام ١٤٦٣ بعد ان مزقتها الحروب الدينية .

وفى عام ١٤٨٣ استولى الاتراك على الهرسك ايضا بعد ان كانوا قد فتحوا البانيا فى عام ١٤٧٩ ونلاحظ هنا ان اكثر المناطق دخولا فى الاسلام كانت اكثر المناطق مقاومة وصمودا أمام العثمانيين الذين واصلوا تحركهم الى ان تمكنوا فى عام ١٥٢٦ من الحاق الهزيمة بالمجر فى موقعة "موهاكس" وبذلك سقطت مملكة المجر .

وبلغت الامبراطورية العثمانية مجدها فى عهد سليمان القانونى وبموته بالاضافة الى اسباب اخرى بدأ الضعف يدب فى جسد الامبراطورية الى ان استطاعت اسرة كوبريلى الالبانية ان تجدد دماءها وحاولت للمرة الثانية اسقاط فينا حين قامت بحصارها الفاشل عام ١٦٨٣" بعدها تعرض العثمانيون لسلسلة من الهزائم العسكرية فى المجر وصربيا والبوسنة وامام البنادقة فى المورة وعقب معركة "زنتا" عام ١٦٩٧ قبل العثمانيون بنودا صعبة فى معاهدة كارلوفتس سنة ١٦٩٩" طلبا للسلام .

بدأ نجم الامبراطورية العثمانية فى التراجع والأفول بينما بدأ نجم الامبراطورية النمساوية يصعد فى سماء البلقان كطرف جديد فى معادلات المنطقة ، ومنذ القرن السابع عشر سادت الحروب والفوضى الداخلية منطقة البلقان والامبراطورية العثمانية ذاتها حين بدأ حكام الولايات فى التمرد وتزامن ذلك مع تمرد شعوب البلقان ضد الانكشارية واصبحت الامبراطورية النمساوية طرفا فى هذه الصراعات خاصة عندما ارتمى الكروات فى حضنها طلبا للحماية من الاتراك ، وتمكن النمساويون من الاستيلاء على بلغراد لكنهم تراجعوا واعادوها مرة أخرى للاتراك عندما هددت بروسيا بغزو النمسا وازدادت حركات التمرد السلافية وبدأ الصرب فى عام ١٨٠٠ أول محاولة لهم لانتزاع السلطة بالذات بعدما تفرغت قوات الانكشارية المحاربة للنهب والسلب بعد ان استقرت فى الاراضى التى كان السلطان يمنحها لهم دون توريث وتسمى "التيمار" ليعيشوا منها فى فصل الشتاء الذى هو فصل توقف القتال والغزو ، ولكن عندما بدأ الانكشارية فى توريث هذه التيمارات تحول هؤلاء المقاتلون الى ارستقراطية تمثلت سلوك الاقطاع الغربى ، وأصبحت تفرض الضرائب لصالحها حتى أن السلطان كون جيشا من فلاحى الصرب لمحاربة الانكشارية ووقف فسادها عندما استشعر خطر هؤلاء الجنود الذين لا صنعة لهم على سلطته فى محاولة منه لارضاء رعاياه من الفلاحين والفقراء ، لكن رغبة سكان المنطقة فى الاستقلال والتحرر كانت تزداد قوة ورسوخاخاصة بعد أن اصبحت هناك اطراف خارجية تمد لهم يد العون والمساعدة وتحرضهم على ذلك خاصة روسيا والنمسا .

لم يعد الوجود التركى فى البلقان مستقرا بشكل دائم كما كان فى الماضى بعد

أن أصبحت الامبراطورية النمساوية والروسية اطرافا فى معادلة البلقان اضافة إلى الثورات الداخلية التى كانت بمثابة السوس الذى ينخر فى عظام هى اصلا مهترئة ، ومنذ ان تبنى القيصر اسكندر الثانى عام ١٨٥٥ الدعوة الى الجامعة السلافية صار لروسيا نفوذها القوى داخل الصرب تحديدا وفى عام ١٨٧٥ حدثت ثورة فى البوسنة والهرسك ضد الاتراك ودخلت صربيا الحرب فى عام ١٨٧٦ دعما للبوسنة وبذلك تمكن البوسنيون من الاستقلال تماما عن الاتراك واصبحوا بذلك اول دولة فى البلقان تنتزع استقلالها من الاتراك برغم الاسلام الذى يجمع بين الاثنين الأمر الذى يؤكد وجود قومية بوسنية مختلفة عن القومية التركية ، ولكن لم تتمتع البوسنة كثيرا بهذا الاستقلال فقد تم الحاقها بالنمسا وفقا لما قرره مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ الذى شاركت فيه بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا وروسيا التى كانت قد استطاعت فى معاهدة سان استيفانوس ان تنتزع من العثمانيين الاعتراف باستقلال بلغاريا وبلاد الصرب والجبل الاسود والبوسنة والهرسك ، ولكن بريطانيا والنمسا رفضتا هذه المعاهدة حتى لا تحقق روسيا مكاسب كبيرة فى المنطقة وعليه تم الاعتراف باستقلال بلغاريا ووضعت تحت الحماية الروسية ووضعت البوسنة تحت ادارة الامبراطورية النمساوية المجرية .

وهكذا وخلال القرن التاسع عشر كان الاتراك العثمانيون يخسرون معظم امبراطوريتهم فى البلقان لكنهم فى نفس الوقت كانوا قد تركوا اثرا جديدا فى هذه المنطقة وهو الإسلام الذى اعتنقه سكان البوسنة والالبان وآخرون فى باقى مناطق البلقان خاصة مقدونيا واصبح هناك عامل جديد ضمن عوامل الصراع الكثيرة فى هذه المنطقة المتشابكة والتى شهدت صراعات دينية ومذهبية كثيرة يختلط فيها الدينى بالسياسى التوسعى ، ومع ظهور التيارات القومية داخل المجموعات السلافية صار الاسلام مرادفا للقومية بالنسبة لسكان البوسنة ، وهو أمر سنرى أثاره فى بدايات القرن العشرين وحتى الآن ولكن قبل الوصول إلى هذه الفترة علينا ان نتساءل كيف استطاع الاتراك العثمانيون إحكام قبضتهم على هذه المنطقة طوال تلك الحقبة ؟ وما هى الاسباب التى جعلتهم يجتاحون هذه المنطقة بهذه السرعة ويخلفون فيها هذا الاثر ؟ وهل انتشر الإسلام فى هذه المنطقة بالإكراه والإجبار أم أن هناك عوامل ساعدت على ذلك ؟! .

البيزنطيون والأتراك والبلقان

منذ ان تمت الاستعانة بالاتراك كمرتزقة لحساب احد الاطراف البيزنطية المتصارعة على السلطة خاصة بعد وفاة الامبراطور اندرونيق الثالث فى ١٣٤١ بدأ الاتراك يعرفون طريقهم الى الاجزاء الغربية من آسيا الصغرى ومنذ عام ١٣٥٠ صار الأتراك يعملون لصالحهم بدلا من العمل لصالح الآخرين وتمكنوا من الحصول على مواقع داخل أوروبا أقرهم عليها الامبراطور البيزنطى ، وبذلك بدأ الأ تراك العثمانيون فى سد الفراغ الناتج عن اضمحلال النفوذ البيزنطى وساعدهم على ذلك سوء الإدارة البيزنطية وتدهورأوضاع الفلاحين الذين كانوا ينظرون إلى الأتراك بوصفهم محررين ومخلصين لهم من الطبقات الحاكمة التى كانت تسومهم سوء العذاب .

وهناك تأكيد وشبه إجماع على ان سياسة الاتراك كانت قائمة على مبدأ التسامح وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للملل المختلفة طالما يؤدون الجزية ولا يهددون استقرار وامن الامبراطورية وكان لبطريق

الروم فى القسطنطينية من القوة والسلطان فى ظل العثمانيين اكثر مما كان له فى عهد بيزنطة كما اقر السلطان محمد الفاتح الامتيازات والحصانات التى كانت الكنيسة الارثوذكسية تتمتع بها وزاد عليها .

وقد أغرى هذا المناخ الجديد المتسم بالتسامح الدينى الألبانيين وطبقة النبلاء والبشناق باعتناق الإسلام خاصة وان فرصة الصعود والترقى داخل الجهاز الادارى العثمانى كانت مفتوحة امام كل من يثبت جدارته وكفاءته بصرف النظر عن الفئة الاجتماعية التى ينتمى اليها كما كان الحال فى اوروبا الاقطاعية وبالرغم من ان البعض يرجع دخول هولاء الرعايا فى الإسلام إلى الرغبة فى التخلص من دفع الجزية أو المحافظة على الأملاك والامتيازات الخاصة بكبار الملاك ، فاننا لا نستطيع تجاهل التسامح الدينى بوصفه سببا مهما فى مقابل الاضطهاد الذى كان يعانيه المواطنون من الكنيسة والملاك خاصة هولاء الذين يعتنقون عقيدة مخالفة فى الظروف السابقة على الحكم العثمانى ، والاقرب الى المنطق إذن هو ان التسامح الدينى الذى مارسه العثمانيون مقارنة بالتعصب الدينى الذى كان يمارسه الاوروبيون ادى إلى عدم النفور من الاسلام كدين ، وعندما يلتقى هذا الدين الجديد مع شعب يعتنق ديانة مختلفة عن الديانة المسيحية كالبوجوميلية ويتعرض للاضطهاد والتنكيل بسبب هذا المعتقد المخالف الذى ينكر الولادة الالهية للمسيح ويرفض التثليث ويدعو الى الصلاة فى أى مكان ، يصبح من المنطقى ان يعتنق سكان البوسنة الاسلام نتيجة لتقارب الاسلام فى ذلك مع عقيدتهم وهربا من القهر والاضطهاد الذى وقع عليهم فترة طويلة بوصفهم هراطقة حيث كان يتم تجييش الجيوش للقضاء عليهم ، والى جانب كل ذلك فان هذا الوضع الجديد سيحقق لهم الحماية من التهديدات المحيطة بهم ، يضاف إلى ذلك ان الفلاحين الذين كانوا يعملون عبيدا للأرض فى ظل الإقطاع الأوروبى صارت أوضاعهم أفضل فى ظل نظام الملكية العثمانى حيث كان الفلاحون الذين يعملون فى أراضى التيمار الممنوحة للمقاتلين العثمانيين أسعد حالا وأكثر حرية عندما يرحل هولاء المقاتلون لممارسة أعمال الغزو فى فصل الصيف مقارنة بعملهم كعبيد للأرض طوال العام فى ظل النبلاء الغربيين .

تلك بعض الاسباب التى سهلت على العثمانيين اجتياح البلقان واجزاء كثيرة من اوروبا واخضاعها لفترة طويلة دامت خمسة قرون تحققت فيها السيطرة العثمانية على المناطق التى تم فتحها بالاعتماد على وسيلتين هما : إرساء أسس ودعائم جهاز ادارى قوى والاستيطان وحتى لا يتم ادخال الارتباك على الظروف القائمة عمد العثمانيون الى السماح لبعض السادة المحليين بالاحتفاظ بممتلكاتهم وامتيازاتهم دون اجبارهم على اعتناق الاسلام حتى انه قد وجد - على سبيل المثال - اسماء مسيحية فى السجلات الحاوية لاسماء من تم منحهم اراضى "التيمار" وابقى العثمانيون على انماط الحياة والتقاليد والخبرات الخاصة للمناطق التى خضعت لسيطرتهم ، ومن اهم الانماط التى حرصوا على الابقاء عليها - دون دفع الاهالى لتبنى انماطهم الخاصة بهم كغزاة فاتحين - اللغة والدين وهوية المجموعات السكانية دون تهذيد ، ويقول البعض ان هذه السياسة التى حافظت على اللغة والدين والهوية هى التى ساعدت على بروز القوميات فيما بعد والى اختفاء السلطنة العثمانية من البلقان فى القرن الـ ١٩ .

وعموما وبرغم التأكيد على سيادة روح التسامح وصعود نجم كثير من المسيحيين فى الامبراطورية العثمانية ونيل بعضهم الحقوق الكاملة فقد كان هناك وجه

آخر للحكم العثمانى حيث كان الصبيان المسيحيون يجبرون على ترك عوائلهم والانخراط فى صفوف الجيش الادارى للدولة العثمانية .

وبرغم ما فى هذا النظام من قسوة ولا انسانية فإن بعض العائلات المسيحية التى كانت ضحية لهذا النظام المسمى "بالدفشرمة" لم تكن تقابل ذلك بالرفض ولم تعتبره إساءة ، حيث كان ذلك يعتبر الطريق الوحيد إلى الصعود والترقى والتخلص من صعوبة الحياة عبر الدخول إلى حياة أخرى فى مؤسسات الحكم التركية .

وإذا كانت منطقة البلقان قد بلغت فى ظل النظام العثمانى وبالذات فى القرون الأولى درجة عالية من الازدهار والانتعاش المادى والروحى بفضل كفاءة الجهاز الادارى وسيادة روح التسامح ، فإن بعض المؤرخين قد لاحظوا كيف ان الدولة العثمانية أهملت على نحو خاص اقتصاد البلقان وبعد ان كانت أراضى الصرب والبوسنة غنية بالموارد الطبيعية خاصة مناجم الحديد والقصدير فقد تم إهمالها حتى صارت غير صالحة فيما بعد .

وبصرف النظر عن هذا التباين فى تقييم الدور التركى فى البلقان ، فإن الثابت هو أنه ارسى دعائم جهاز ادارى فعال كان بالنسبة للاوربيين ارقى مما هم عليه فى عصورهم الوسطى ، وكان مصدر إعجاب ودهشة لبعضهم ، والثابت أيضا ان الحكم العثمانى قد حقق بعض المزايا للطبقات الدنيا التى استجارت به من استغلال ملاك ونبلاء واقطاع أشد قسوة وأكثر تنظيما ومع مرور الوقت أصبح النظام فى فترة احتضاره الطويلة يحمل نفس الامراض التى ادت الى انهيار الامبراطورية البيزنطية بالذات عندما استشرى الفساد وتكونت ارستقراطية - نتيجة للسماح بتوريث اراضى التيمار - أصبحت تمارس نفس ما كانت تمارسه الارستقراطية الاوروبية من قهر واستغلال حتى ان السلطان العثمانى تحالف مع فلاحى الصرب لمحاربة هؤلاء الانكشاريين ، وعندما رحل العثمانيون عن المنطقة خلفوا وراءهم عاملا جديدا فى صراعات المنطقة التى دارت فى السابق بين الارثوذكس والكاثوليك وهو الاسلام ، واصبح الشعب السلافى الواحد ثلاثة شعوب تعتنق ثلاثة اديان وتم التعبير عن هذه الخلافات باشعال نيران العنصرية والتعصب الدينى من قبل الاطراف الخارجية بغرض الحفاظ على كياناتهم من ناحية وتحقيق اهدافهم ومصالحهم من ناحية أخرى .

من المملكة الصربية
إلى يوغسلافيا

بتراخى القبضة العثمانية فى منطقة البلقان بدأت شعوب المنطقة فى التصعيد المضاد للعثمانيين بغرض نيل الاستقلال وبدأت هذه الشعوب فى التنسيق فيما بينها لخوض المعركة الفاصلة ضد الاتراك ، وان كان هذا لم يمنع بعض الاطراف من السعى الى تحقيق مآربهم الشخصية الخاصة واستعادة مجدهم القديم .

وقد تحرك فى هذا الاتجاه الصربيون الذين اعتبروا انفسهم مسئولون عن تخليص الشعوب السلافية من الاتراك ومن الامبراطورية النمساوية والمجرية وعندما اصبح الصربيون يشكلون خطرا على النمسا اعلنت النمسا ضم اقليم البوسنة نهائيا اليها عام ١٩٠٨ وتم قمع سكانها بوصفهم "اتراك" ومنذ هذه اللحظة اصبح البوسنيون يصفون انفسهم "بالمسلمين" تمييزا لهم عن الصرب والكروات وباقى الاقليات .

فى عام ١٩١٢ بدأت حرب البلقان الاولى بين الاتراك من ناحية وبين البلغار والصرب واليونانيين من جهة أخرى ، وانتهت بتراجع الاتراك عن المنطقة وانقلب حلفاء الأمس على انفسهم ·كل منهم يسعى إلى إقامة مشروعه التوسعى الخاص به خاصة فى مقدونيا التى يعتبرها كل طرف جزءا من وطنه القومى الكبير وبدأت على أثر ذلك حرب البلقان الثانية ١٩١٣ ومنذ هذا التوقيت بدأت مأساة الحلول الملفقة لمشاكل البلقان والتى لا زالت سائدة حتى الآن .

لقد ساعدت الحلول الملفقة الوقتية على ان تظل جذور الخلافات موجودة وكامنة لذلك لم يكن صدفة ان تندلع شرارة الحرب العالمية الاولى فى سراييفو عقب مصرع ولى عهد النمسا على يد الشاب الصربى "غافريلو برينسيب" وترتب على هذه الحرب عندما وصلت الى نهايتها انهيار الامبراطورية العثمانية تماما وانقسمت الامبراطورية النمساوية المجرية الى النمسا والمجر واستقلت اليونان ورومانيا وبلغاريا والبانيا وانتعش الحلم الصربى مرة أخرى فى اتجاه اقامة وطنهم القومى الكبير ، وبدعم من بريطانيا وفرنسا تم تأسيس المملكة الصربية الكرواتية عام ١٩٢٢ وهى المملكة التى ضمت صربيا والجبل الاسود وسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك بعد ان رفضت دول الحلفاء قيام دولة مستقلة للبوسنة .

فى هذه المملكة الصربو - كرواتية كانت الغلبة والسيادة بقدر كبير للصربيين ثم للكروات وهو نفس القدر الذى تم به اغفال مجمل الحقوق والتطلعات القومية لباقى الاقليات داخل كيان المملكة مع مصادرة أوقاف وأملاك المسلمين وتشجيع الهجرة والاستيطان فى اراضيهم ، وقد بلغت هذه المملكة ذروتها فى عهد الملك اسكندر عام ١٩٢٩ الى ان تم اغتياله عام ١٩٣٤ حينما تزايدت الحركات المناهضة للصرب بين الكروات والبوسنيين ، وبدأت معركة تصفية الحسابات القديمة الدينية والقومية حتى تمكن هتلر من اجتياح المنطقة عام ١٩٤١ وحصل الكروات الذين تربطهم صلة وعلاقات بالالمان على دعم كبير من النازيين وتشكلت منظمة اوستش الكرواتية النازية التى مارست ابشع انواع القتل والارهاب ضد الصربيين حلفاء انجلترا وفرنسا الذين شكلوا بدروهم منظمة صربية اتسمت بقدر هائل من القسوة والفظاظة فى آدائها وهى "الجيتنك" وبين هاتين المنظمتين الارهابيتين اللتين شنتا افظع وابشع حروب الابادة والتطهير ضد بعضهما كانت البوسنة الخاضعة للحكم النازى ضحية الاثنين معا حيث استولى الصربيون والكروات على أراضيها ، الأمر الذى دفع البوسنيين الى تشكيل "منظمة الشباب المسلم" لحماية انفسهم من اعتداءات الصرب والكروات مثلما شكلوا فى الماضى فى ظل الاحتلال النمساوى "المنظمة القومية الاسلامية" والتى خاضت كفاحا مسلحا ضد الاحتلال النمساوى .

عموما وفى ظل هذا الصراع وهذه الحرب التى حصدت الكثير والكثير من سكان هذه المنطقة تمكن تيتو من تشكيل حركة الانصار الشيوعية التى خاضت الحرب ضد الالمان لتحرير البلاد من النازية والفاشية والتف حوله ابناء الاقليات الضائعون بين الصرب والكروات وخاصة البوسنيين الذين كانوا دعامة اساسية لقواته خاصة وانه استند إلى شعارات هامة منها حق تقرير المصير والمساواة بين جميع الشعوب والاقليات وفقا للاطروحات الماركسية وبهذا تمكن تيتو من بناء يوغسلافيا الاتحادية عام ١٩٤٥من ست جمهوريات هى صربيا وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الاسود اضافة الى اقليم كوسوفو وفويفودينا وهى الزوائد التى نتجت عن استقلال وتقسيم هذه

المنطقة الى دول عقب الحربين العالميتين الاولى والثانية .

استطاع تيتو بفضل حنكته ومهارته السياسية وشخصيته القيادية الطاغية والجامعة والقادرة على ضبط المتناقضات الداخلية واستخدامها احيانا ان يحافظ على هذا الكيان وان يضبط الوضع العام داخله ويقال انه حرص على ان تكون صربيا ضعيفة حتى تكون يوغوسلافيا قوية ادراكا منه – وهو الكرواتى– لمطامع الصرب التوسعية ورغبتهم فى السيطرة على شعوب المنطقة .

وكانت اداة تيتو فى ضبط هذا الكيان المتناقض والمتنافر اعتماده صيغة الدولة الفيدرالية مع التمتع بالحكم الذاتى وصيانة الحقوق الثقافية والقومية خاصة بالنسبة للمسلمين الذين حظوا فى عهده بقدر اعلى من الامان والاستقرار والمساواة واحتلوا مراكز سياسية هامة ربما لانه كان يدرك ان استقرار البوسنة هام بالنسبة لاستقرار يوغسلافيا حيث تمثل البوسنة نموذجا مصغرا للمجتمع اليوغسلافى فى تعقيداته القومية لكنه حرص على عدم التمادى كثيرا فى إقرار الحقوق القومية لشعب البوسنة حتى لا يثير حفيظة الصربيين الذين تعمد تيتو تحجيم دورهم والحد من صعودهم فى اجهزة الدولة الحساسة ، ولكن برغم الاشادة بقدرة تيتو على قيادة يوغسلافيا وتوحيدها وضبط ايقاعها الداخلى فقد كانت هناك بعض الرواسب التى نتجت عن سياسات كان الغرض منها أصلا صهر وتوحيد أبناء القوميات المختلفة فى اتون بوتقة واحدة ومن هذه السياسات مثلا نظام الخدمة العسكرية الذى كان يقضى بأن يؤدى ابناء أية جمهورية الخدمة العسكرية فى جمهورية أخرى ، الامر الذى كان يخلق حالات من الاحتكاك والتوتر فى بعض الاحيان نتيجة للمشاعر القومية الخاصة التى لم تكن قد اختفت أو انصهرت بعد .

كذلك اتبع تيتو سياسة النقل والتوطين وهو ما كان يسمى بـ "الهندسة الاجتماعية" داخل الجمهوريات فقام بنقل عمال من صربيا واحيانا من كرواتيا للعمل فى المصانع التى اقامها فى البوسنة والهرسك تحت شعار ان اهل البوسنة مزارعون وهو الامر الذى ترتب عليه زيادة وجود الأقليات الصربية والكرواتية داخل البوسنة كذلك اهتم تيتو بإقامة الصناعة الحديثة فى كرواتيا وسلوفينيا دون بقية المناطق الأخرى مما أدى الى ظهور نتائج سيئة تمثلت فى وجود تفاوت اقتصادى واجتماعى بين الجمهوريات ، وهو ما أضاف إلى الأبعاد العرقية القومية بعدا آخر وأدى إلى فشل عملية الانصهار والتوحيد القومى داخل يوغسلافيا وقد ساعد على ذلك بالطبع تخلفها الاقتصادى القديم وفشلها فى تحقيق التنمية الرأسمالية مثل اوروبا الغربية فكان ان تأخر تكوينها كأمة عكس الشعب الألمانى رغم تنوع انتماءاته الدينية أيضا .

من هذه الخلفية التاريخية التى توضح وتؤكد خصوصية منطقة البلقان بشكل عام ويوغسلافيا بشكل خاص كمجتمع موزايك يتشابك ويتقاطع فيه العرقى مع الدينى فى ظل وجود اطراف خارجية تؤثر دائما على مسار وتطور هذه المنطقة يمكننا ان نصل الى عدة نتائج أهمها : ان منطقة البلقان – ومنها يوغسلافيا – ارتبطت طيلة تاريخها القديم والحديث بصراع الامبراطوريات فى هذه المنطقة حيث كان لهذا الصراع نتائجه وانعكاساته على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية الايجابية احيانا والسلبية فى أحايين كثيرة .

ان هذه المنطقة كانت تستقر وتهدأ وتنعدم فيها الحروب الاهلية طالما الامبراطورية المسيطرة عليها قوية ومتماسكة وفى حالة صعود ، وبانهيار الامبراطورية وتفككها ينتهى الاستقرار وتسقط المنطقة فى

حروبها الاهلية الدموية وهو ما حدث مثلا عندما انقسمت الامبراطورية البيزنطية الى امبراطورية شرقية واخرى غربية ثم استقرت أوضاع البلقان مرة أخرى عندما احكمت الامبراطورية العثمانية قبضتها على المنطقة الى ان ضعفت وبدأت الامبراطورية الروسية والنمساوية فى الدخول الى المنطقة لتحل محل الرجل التركى المريض وهكذا استمرت هذه المنطقة فى مستنقع الحروب حتى تمكن تيتو من تأسيس نظامه الشامل القوى والمسيطر والقادر على توحيد وضبط الكيان اليوغسلافى حيث ساعده فى ذلك انه كان جزءا من امبراطورية قوية تتقاسم العالم من ناحية وساعده أيضا من ناحية أخرى وعى سياسى يرتكز على إطار مرجعى يقر - بل ويناضل من اجل - المساواة بين كافة شعوب وأعراق الأرض ويصل هذا الوعى الماركسى وفقا للقواعد التى صدرت عن الاممية الثانية وأقرتها ممارسات لينين إلى حد إقرار حق تقرير المصير ، وعندما رحل تيتو كان ذلك مرتبطا بانهيار الامبراطورية الموسكوفية التى انهار معها الامل - أو الحلم - الذى قدمته الماركسية لحل مشاكل النزاع القومى سلما فى إطار الانصهار الطوعى ، ومنذ رحيل تيتو بدأ الضعف والتفكك يدب مرة أخرى فى أوصال البلقان وسقطت يوغسلافيا فى بحر الحروب الاهلية ولعب العامل الخارجى كما سنرى دوره مجددا كما اعتاد ان يحدث طوال تاريخ المنطقة .

تؤكد الخلفية التاريخية السابقة ان محاولة أى طرف فرض هيمنته وسيطرته على الطرف الآخر ، والتوسع على حسابه أو نفيه تماما والقضاء عليه هى محاولة محكوم عليها بالفشل بل تقود المنطقة الى كارثة ومذابح لا ينجو منها احد .

ان هذه المنطقة شهدت صراعات دينية ومذهبية قبل دخول الاتراك اليها سواء بغرض سياسى أو عنصرى أو خدمة لأطراف أخرى والامر الجديد فيما بعد هو دخول الاسلام طرفا فى هذه الصراعات .

ان كثرة الصراعات فى المنطقة وارتباط ذلك بقوى خارجية أدى إلى تقسيم الشعب السلافى الواحد الى ثلاثة شعوب وصار الدين - خاصة الاسلام - مرادفا للقومية واصبح التمايز بين هذه الشعوب تمايزا ثقافيا وحضاريا ودينيا من السهل معالجته فى إطار التعددية الحقيقية غير العنصرية والتطبيق الفعلى لحرية الفكر والعقيدة والمساواة الكاملة غير المنقوصة بين كافة الشعوب والاقليات مع الاقرار بحقها فى الاحتفاظ بهويتها الثقافية الخاصة بل وبحقها فى تقرير المصير .

ان الحديث عن صراع عرقى فحسب دون الأخذ فى الاعتبار الاختلافات الدينية والحضارية والثقافية هو امر يجانبه الصواب تماما ، بالذات وقد اوضحنا هنا ان الشعوب الثلاثة التى تقطن هذه المنطقة تنحدر من عرق واحد لكنهم تميزوا بعد ذلك على أسس دينية وثقافية وحضارية فى الاساس وبالتالى تشكلت بوادر شخصية قومية لكل طرف ولذا فمن حقنا ان نعتبر ان تفسير الصراع على أنه صراع عرقى فحسب انما يقدم تفسيرا غير كامل للصراع الدائر هناك ويعمى على أسباب أخرى وهامة ، كذلك الحديث عن مسلمى البوسنة بوصفهم بقايا الامبراطورية العثمانية يوحى بانهم دخلاء ومستعمرون لهذه المنطقة وهو أمر غير صحيح ، يصل الى حد مشاركة الصرب فى دعاواهم الفاشية والعنصرية اضافة الى انه يتجاهل الحقائق التاريخية التى تؤكد قيام سكان البوسنة بثورتين تحرريتين الأولى فى عام ١٨٣٠ والاخرى فى ١٨٧٥ مما يؤكد وجود سمات قومية خاصة بهم مختلفة عن السمات الخاصة بالاتراك بصرف النظر عن الدين المشترك بين الاثنين .

ان القوى الخارجية المتنافسة على هذه المنطقة هى التى تلعب الدور الاساسى فى تفجيرها من الداخل عندما تكون لها مصلحة فى ذلك يساعدها على ذلك التركيب المعقد لهذه المنطقة وهى ايضا التى تستطيع ان تلعب دورا فى تهدئتها وإعادة الاستقرار إليها إذا كانت لها مصلحة أيضا فى ذلك .

أسباب تفجر الصراع

الصراع في يوغسلافيا القديمة ما كان من الممكن ان يتفجر بهذه القوة والحدة والعنف الدموى لولا تفاعل العديد من الاسباب الداخلية والخارجية ولولا الميراث الدامى المسيطر على ذاكرة ابنائها والقابل للاستخدام دائما عندما تكون الظروف مواتية وهو ما حدث على المستوى الخارجي والداخلي .

كان لغياب تيتو بما يشكله من قوة وقدرة ومهارة على ضبط الاوضاع الداخلية والحد من تناقضاتها وقدرته على خلق نظم ايديولوجية وسياسية خاصة بهذه المنطقة مثل التسيير الذاتي وما شابه من النظم اللامركزية عاملا هاما ومؤثرا فى تفجير الاوضاع خاصة وأنه بذل مجهودا مقصودا للإمساك بأطراف اللعبة بيخ يديه وهو الأمر الذى ساهم فى تفجير الأوضاع بعد رحيله ، فقد ترك فراغا لم يستطع احد بعده ان يشغله ، مما اصاب النظام السياسى القائم بالعجز والارتباك وفقدان القدرة على التحرك وقد ساعد هذا العامل إلى جوار العوامل الأساسية الأخرى المتعلقة بانهيار الامبراطورية السوفيتية فتهيأت بذلك الأرض التى مهدت للتعصب القومى الصربى كايديولوجيا بديلة تحل محل الشيوعية التى فقدت بريقها وانحسرت مع انهيار الاتحاد السوفيتي .

وكرد فعل بدأت روح الاستقلال تنمو وتتزايد داخل الجمهوريات الأخرى خوفا من ان يجتاحهم المد الصربى المتطرف وقد زاد الخوف من الهيمنة الصربية عندما الغت القيادة الصربية الاستقلال الذاتى الذى كان يتمتع به اقليم كوسوفو وفويفودينا بموجب دستور ٧٤ وهو اجراء يمكن وصفه بأنه بمثابة بالون اختبار لباقى الجمهوريات وكرد فعل على ذلك تصاعدت المشاعر القومية بين القوميات الاخرى دفاعا عن النفس وأعلن الكروات والسلوفان والبوسنيين اختيارهم الواضح لطريق الاستقلال كإجراء وقائى فى مواجهة الهيمنة الصربية، وجدير بالذكر هنا ان البوسنة بالذات عبرت عن رغبتها فى الاستقلال فى ظل اتحاد كونفدرالى يضم الجمهوريات الست ويعترف بخصوصية وحدود كل كيان على ان يكون لكل جمهورية حقها فى رسم سياستها الخارجية واقامة تمثيل دبلوماسى خاص بها مع قيام سوق مشتركة بين الجمهوريات وهو امر كانت القيادة الصربية ترفضه تماما اضافة الى سلوفيتا وكرواتيا.

وفى ظل هذا المناخ طالبت سلوفينيا بتحويل الحزب الى تحالف بين الروابط الفرعية ونتيجة لرفض الصرب انسحبت رابطة سلوفينا ثم كرواتيا وقاما بعمل انتخابات مستقلة داخل كل جمهورية فى ابريل و مايو ١٩٩٠ ولم يكن أمام البوسنة إلا أن تسير على نفس الطريق فيما بعد .

ان القيادات الجديدة – القديمة المتنافسة التى تشكل بقايا الطبقة الحاكمة السابقة في يوغسلافيا خاصة صربيا لم تجد وسيلة لكى تكتسب الشرعية سوى استخدام المشاعر القومية وبدأت سلوفينيا وكرواتيا تسعيان للتخلص من الفيدرالية التى فرضت عليهما دعم الجزء الجنوبى ، ومع تأكيد سلوفينا وكرواتيا رغبتهما فى الاستقلال ورفض الصرب ذلك تحول الامر الى صراع دموى لعب فيه الجيش الاتحادى دورا اساسيا

حيث كان هذا الجيش يتمتع بمميزات خاصة شعر انه سيفقدها اذا تم الانفصال ، وكان نصيب البوسنة من العنف أشد وافظع حيث رفض الجيش الاتحادى الانسحاب من البوسنة.

فى ظل الفيدرالية التى تمنح الجمهوريات والاقاليم نوعا ما من الاستقلالية وهو المشروع الذى تبناه تيتو .. تضاعفت الفوارق الموجودة اصلا حيث تغلبت المصالح المحليةخاصة بعد وفاة تيتو كما شهدت يوغسلافيا انفتاحا اكبر على آليات السوق وعلى المنافسة الدولية الأمر الذى أدى إلى تزايد الفوارق فى التنمية الاقليمية ومع تراجع حجم الصادرات اليوغسلافية الى الاسواق العالمية تزايدت المنافسة داخل جمهوريات يوغوسلافيا وانهارت الأسواق اليوغسلافية الداخلية وسقطت الموازنة الاتحادية وبدأ الصرب فى مقاطعة البضائع السلوفانية والكرواتية وأعلنت هذه الحرب الاقتصادية بين الجمهوريات من شأن النزعات القومية ، وكانت الجمهوريات ذات المستوى الاقتصادى الاعلى اكثر الجمهوريات رغبة وتطلعا الى الاستقلال خاصة سلوفينيا وكرواتيا .

ونتيجة لوجود اطراف داخلية ترغب فى توسيع حدودها وفرض هيمنتها وحل ازمتها الاقتصادية مثل صربيا أو التخفف من عبء الآخر مثل سلوفينيا وكرواتيا ونتيجة أيضا لوجود اطراف خارجية لها مصالح معقدة تفجرت الاوضاع بهذا الشكل الدموى الحاد واستحضرت بعض الاطراف من التاريخ اسوأ ما فى الذاكرة ، واستخدموا التعدد الدينى والمذهبى الذى اصبح يمثل هوية قومية اسوأ استخدام وكانت البوسنة بما تمثله من نموذج جيد قابل للتعايش هى الضحية بين الاطراف المتصارعة لانها تمثل مجالا حيويا هاما لكل من صربيا وكرواتيا حيث تقع بينهما وتعتبر النواة المركزية لتحقيق أى حلم توسعى يحقق صربيا الكبرى أو كرواتيا الكبرى .

وما بين رغبة سلوفينيا وكرواتيا فى الاستقلال ورغبة الصرب فى بقاء الاتحاد كان الموقف البوسنى وسطيا وتوفيقيا بين الاثنين رغبة منها فى بقاء معادلة التعايش ولذلك طرحت الحل الكونفدرالى الذى قوبل بالرفض من جميع الاطراف الفاعلة فى الواقع اليوغسلافى ، ربما لان كل منهم يعرف ماذا يريد بالضبط وكان قد أعد العدة لتحقيق ذلك .
باعلان استقلال كرواتيا وسلوفينيا عام ١٩٩١ اصبح موقف البوسنة حرجا ، فهى لا تستطيع ان تبقى جزءا من يوغسلافيا الجديدة التى أصبحت قاصرة على صربيا والجبل الاسود بزعامة الصرب الذين كشروا عن أنيابهم وأظهروا رغبتهم التوسعية ، وعليه فقد اعلنت أنها لن تستطيع الاستمرار فى اتحاد لا يضم كرواتيا وسلوفينيا وأجرت استفتاء على الاستقلال أيده البوسنيون المسلمون والكروات وبعض الصرب وكانت نتيجة الاستفتاء ٦٨٪ وهذا يعنى موافقة جزء من الصرب على الاستقلال بدولة البوسنة بعيدا عن صربيا فى حين امتنع باقى الصرب عن المشاركة وسعوا الى الغاء الاستفتاء ومنع حدوثه بكل الوسائل بما فيها استخدام المتفجرات حيث طالبوا ببقاء البوسنة مع يوغسلافيا الجديدة والا فانهم سيعلنون استقلالهم والانضمام الى صربيا وتفجر الصراع بين الجيش الاتحادى وصرب البوسنة من جانب ومسلمى وكروات البوسنة وبعض الصرب من جانب آخر ، بعد أن كان قد اشتعل من قبل بين صربيا وكرواتيا ولكن الاطراف الاوروبية استطاعت وقف هذا النزاع بين الصرب والكروات سريعا حيث اجبرت الجيش الاتحادى على الانسحاب من سلوفينيا وكرواتيا بعكس البوسنة التى رفض الجيش الاتحادى الانسحاب منها حتى لا يكرر خطأ الانسحاب من سلوفينيا وعندما فعل ذلك نتيجة لبعض الضغوط الخارجية ترك خلفه

٨٠ الف مقاتل صربى من قوات الجيش بحجة انهم من صرب البوسنة .
سنلاحظ من خلال ما تقدم :
ان البوسنيين لم تكن لديهم من البداية رغبة فى الاستقلال والانفصال بشكل كامل ، وكل ما كان يطمحون إليه هو تحقيق شروط أفضل وسيادة أعلى فى دولتهم والمحافظة عليها بحدودها دون تجزئة أو انفصال اضافة الى انهم ليس لديهم اية مطامع توسعية فى الاقاليم الاخرى مثل صربيا وكرواتيا – مثلما هو حال الصرب والكروات – ولم تثبت هذه الرغبة فى أية فترة تاريخية سابقة .
ترتب على هذا الموقف وهذه الرؤية انهم لم يعدوا العدة للدفاع عن استقلالهم فى حالة اعلانه عندما دفعتهم الظروف لذلك مثلما فعل الآخرون حيث شرع الآخرون منذ مدة طويلة فى تخزين السلاح وتشكيل الميليشيات منذ وقت مبكر .
ان البوسنيين راهنوا بقدر مبالغ فيه على الموقف الدولى والشرعية الدولية والنظام العالمى الجديد ... الخ وتصوروا ان ذلك كاف للدفاع عن دولتهم طالما انها نالت الاعتراف الدولى واصبحت عضوا بالأمم المتحدة كدولة ذات سيادة أقر حدودها دستور يوغسلافيا السابقة عام ١٩٧٤ وهو موقف دفعت البوسنة ثمنه ولا زالت تدفعه حتى الآن لانها لم تدرك ان الغرب له رؤى ومصالح اخرى مختلفة وان آليات النظام الجديد تعيد رسم الخريطة العالمية بطريقتها هى كما فعلت فى الماضى ايضا وان الغرب فى النهاية سيكون فى صف مصالحه أولا وبجانب ابناء حضارته وثقافته ثانيا اذا انعدمت المصالح أو كانت غير محددة وغير واضحة أو متشابكة ومتداخلة .
نتيجة لكل ذلك اصبح الصراع صراعا غير متكافىء صراعا بين جيش صربى اتحادى يملك العتاد والمعدات تساعده ميليشيا صربية بوسنوية اعدت نفسها لمثل هذا

اليوم وبوسنيين مسلمين لا يملكون نفس القد[illegible] من العتاد ، يساعدهم كروات هم الى حد م[illegible] متآمرون مع الصرب على البوسنة – ف[illegible] المدى البعيد – اضافة إلى ان البوسنة لا تو[illegible] لها حدود مع دولة مؤيدة لها تقدم لها الدع[illegible] والعون بعكس صربيا التى تقف بجوارها دو[illegible] عديدة تؤيدها وتساندها وتمدها بالسلاح حت[illegible] فى ظل الحظر المفروض عليها ، وكروات[illegible] التى أمدها الالمان بما يجعلها قادرة عل[illegible] الدفاع عن استقلالها ، وفاقم من هذا الوض[illegible] ووصل به الى حد المأساة قرار الحظر الذ[illegible] فرضته المجموعة الاوروبية والأمم المتح[illegible] على يوغسلافيا السابقة ، وهو القرار الذى ل[illegible] يكن فاعلا إلا فى مواجهة البوسنة فقط وه[illegible] أمر لا نعتقد أنه صدفة خاصة وانه مستم[illegible] حتى الآن بالرغم من أن نتائجه على ارض[illegible] الواقع قد تأكدت لصالح صربيا التى تمل[illegible] مصانع سلاح اصلا ومع ذلك لم يتم التراج[illegible] عن هذا القرار بحجة أنه سيزيد من حدة القت[illegible] وكأن القتال اصلا ليس حادا وكأنه ليس هنا[illegible] شعب يذبح ويقتل ويشرد وهذا لغز لا يمك[illegible] تفسيره إلا فى ظل متابعة الموقف الدولى م[illegible] حيث الفعل وليس القول .
إذا انتقلنا الآن إلى الحديث ع[illegible] المواقف الدولية* سنجد – رغم غرابة ذلك – ان[illegible] فى الوقت الذى تتجه فيه اوروبا إلى الوح[illegible] تتجه يوغسلافيا – والاتحاد السوفيتى طبعا [illegible] الى التفتيت وهنا يبرز سؤال : هل تفتي[illegible] يوغسلافيا بهذا الشكل يخدم تلك الوحدة ويزي[illegible] من قوتها ؟ أم يدعم بعض الاطراف ويحق[illegible] لها الصدارة والقيادة ؟
الاجابة على هذا السؤال تكشف ل[illegible] السبب فى تباين المواقف الاوروبية وع[illegible] قدرتها على اتخاذ موقف موحد بشأن ه[illegible] الأزمة المتفجرة فى قلب القارة والتى تن[illegible] بعواقب وخيمة على المدى البعيد إلا إذا ك[illegible] مسار الأزمة معروفا ومحسوبا ومحددا سلفا

وهوا ما سوف يظهر لنا من تتبع مسار الأزمة والأحداث واسلوب الحل المتبع فيها فيما بعد .

فى بداية الأزمة اكتفت اوروبا بإصدار بيانات تدين القتال وتطالب بعدم تغيير الحدود الداخلية والخارجية إلا بموافقة جميع الاطراف ومع تصاعد الأزمة فرضت المجموعة الأوروبية حظرا على بيع السلاح ليوغسلافيا كاملة ، كانت خطوات التحرك بطيئة وغير حاسمة وقد ساعد ذلك على استمرار الصراع وتفاقمه فى وقت كان من المفترض أن تثبت اوروبا قدرتها على التعامل مع التهديدات التى تؤثر على أمنها المباشر .

لقد اثبتت الأحداث محدودية وهامشية الدور السياسى والعسكرى لدول اوروبا داخل حدودها ، ربما لأن رواسب الماضى التى حكمت الأزمة اليوغسلافية خيمت كذلك على رءوس أوروبا وأعادت إلى ذاكرتها صراعات ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث وصل التنافس بين الاطراف الأوروبية إلى حد القتال المسلح وفى هذا الصدد نلمح فى الموقف الاوروبى اتجاهين :

الاتجاه الأول :

مع التفتيت وهو الاتجاه الذى تقوده المانيا والنمسا حيث وجدت المانيا التى انكسر حلمها القديم الفرصة سانحة امامها – بعد ان صارت القوة الاقتصادية الأولى فى اوروبا – كى تعيد امبراطوريتها المفقودة بطريقة جديدة وذلك بأن ترث بعضا من الدول التى خلفها الاتحاد السوفيتى ورءاه لذلك كانت المانيا هى أول دولة اوروبية تعترف بكرواتيا التى تربطها علاقات قديمة بالمانيا والتى ستكون بمثابة رأس السهم الذى تتوجه به المانيا إلى دول اوروبا الشرقية لتملأ الفراغ الناتج عن تراجع الاتحاد السوفيتى لذلك كان الموقف الالمانى المؤيد للكروات والمتعاطف مع البوسنة والداعى الى استخدام القوة ضد الصرب يتسق مع مصالحها وطموحاتها وعدائها التقليدى للصرب بوصفهم القوى المنافسة للطموحات الالمانية الساعية للسيطرة على شعوب يوغسلافيا السابقة اقتصاديا خاصة وانهم حلفاء روسيا الجديدة الراغبة ايضا فى استعادة مجدها المفقود فى اوروبا الشرقية من خلال الصرب وعلى أسس عرقية سلافية هذه المرة .

بهذا الاعتراف المبكر خرجت المانيا على الاجماع الاوروبى الذى كان لازال ينتظر قرار لجنة التحكيم التى تبحث مدى التزام الجمهوريات اليوغسلافية بالشروط التى وضعتها المجموعة الاوروبية للاعتراف بهذه الجمهوريات ، ووضع هذا الاعتراف اوروبا امام واقع جديد "ساعد على إذكاء الصراع" كما قال كريستوفر فيما بعد .

ولان المارك الالمانى يلعب دورا كبيرا فى دعم الفرنك الفرنسى انحازت فرنسا الى جانب المانيا رغم انها تحاول أحيانا ان تلعب دورا كابحا فى اللحظات الفاصلة خاصة عندما زار ميتران مطار سراييفو ليؤكد انه مفتوح ويقطع الطريق أمام محاولة المانيا دفع الدول الاوروبية والأمم المتحدة لاتخاذ قرار بالتدخل عسكريا فى البوسنة لحماية الكروات بالطبع ، ويمكننا ان نضيف لذلك أيضا التقاء ميتران بميلوسيفتش فى محاولة منه لدفع عمليات السلام بالضغط على صرب البوسنة واثبات عدم عدائه للصرب .

---

* بخصوص الموقف الأمريكى يرجى الرجوع إلى موضوع : الولايات المتحدة والبوسنة.. تردد .. وعجز .. واستثمار فى نفس القسم .

الاتجاه الثانى :

وهو اتجاه يخشى من تفتيت يوغسلافيا إلى دول مستقلة خوفا وخشية من أن يؤثر هذا الأمر على الاقليات الموجودة لديه واليونان تحديدا هى خير مثال على ذلك يليها ايطاليا ، وقد لعبت اليونان دورا مؤثرا داخل المجموعة الاوروبية لدعم الصرب والوقوف ضد اتخاذ أى اجراءات عسكرية فى مواجهتهم ، فاليونان تخشى من استقلال مقدونيا وما يمكن ان يؤدى إليه ذلك من تداعيات وتأثيرات على الجزء المقدونى اليونانى الذى قد يطالب بالانضمام إلى مقدونيا الجديدة وقد اشترطت اليونان للاعتراف بمقدونيا ان تغير اسمها وان تنص فى دستورها على انها لا مطامع خارجية لها.

وبين هذين الاتجاهين ظل الموقف البريطانى فى الظاهر لا مباليا وان كان يلعب دورا لصالح الصرب من خلال الوسيطين البريطانيين اللورد "كارينجتون واللورد اوين" فقد كان دورهما الاساسى هو تحذير وتهديد الطرف البوسنى والضغط عليه لصالح الصرب عادة ، فكثيرا ما هدد اللورد كارينجتون بالانسحاب من الوساطة ووقف عمليات الإغاثة اذا لم يغير الطرف البوسنى مواقفه ، وهو ما فعله اللورد اوين طوال فترة وساطته بشكل اكثر حدة ووضوحا حيث عارض فكرة رفع الحظر عن السلاح للبوسنة واعلنها واضحة "ليس امامكم إلا القبول أو الموت" .

لقد كان الصرب يمهدون الارض بالسلاح لفرض الامر الواقع على العالم والبوسنة وكان اوين يواصل هو الآخر تأكيد وتثبيت هذا الامر من خلال الضغط على المفاوض البوسنى لقبول هذا الامر الواقع .

عارضت بريطانيا دائما فكرة التدخل العسكرى بحجة حماية افراد قوات الأمم المتحدة فى البوسنة ، وهو ما جعل رئيس البوسنة يطالب بسحب هذه القوات والمرجح

ان هذا الموقف البريطانى فى جوهره ما هـ إلا محاولة بريطانية لعرقلة المشروع الالمانـ فى المنطقة خاصة وان الحرب تفجرت اثنـا محاولة عقد مؤتمر لزعماء البلقان عام ١٩٩ لوضع أسس السوق البلقانية المشتركة والاتفاق على النظام والقواعد التى تحل مشاكل النزا بين الاقليات وحقوقها وما يتفرع عنها وهـ سوق لو تشكل سيكون للالمان دور فاعـ وكبير فيه ، وحال نجاح مثل هذا المشرو كان من المتوقع ان تنمو وتتعزز مصالـ مشتركة بين دول البلقان تدفعهم الى حـ الخلافات بينهم بوسيلة اخرى غير السلا والتوسع ، و هذا الموقف البريطانى وصفـ نائب رئيس البوسنة بقوله "إن الانجليـ يرغبون فى خلق فوضى فى البلقان لذا فهـ يحتاجون إلى رعاة البقر الصرب لتعـ المنطقة من جديد إلى حظيرة الاستعمار الاقتصادى" .

وهكذا لعب اختلاف المصالـ والتوجهات بين الأطراف الأوروبية دور حاكما فى مواقفها بالذات عندما أصر البعض على اعتبار الحرب الدائرة حربا أهلية داخلية وليس عدوانا من صربيا واحيانا من كرواتيـ على البوسنة ، يضاف إلى كل ذلك وجـو خوف حقيقى لدى بعض الاطراف الاوروبيـ من قيام دولة صربية كبرى أو دولة إسلامية وكانت الحرب الدائرة فرصة لتحطيم الاثنيـ معا إذا امكن وكان الطرف الكرواتى هـ المستفيد الأول من ذلك .

كان موقف روسيا أكثر المواقـ وضوحا فى دعمه للصرب وفى خرقـ لقرارات الحظر المفروضة على الصرب حتـ ان صحيفة بولتيكا اليوغسلافية قالت : "إ هناك ضغوطا روسية قوية على امريكـ وفرنسا لوقف التهديد بالتدخل العسكرى لدرجـ ان ميتران عدل عن موقفه وندد بمشيرى الحروب الذين يطالبون فرنسا بالتدخـ

العسكرى فى البوسنة ، وأكد دبلوماسى روسىعلى "ان يلتسين يعتبر يوغسلافيا خطا أحمر وهو مستعد للقبول بتكدر فى علاقاته مع امريكا اذا طالبت بتدخل عسكرى ضد الصرب " ، وأضاف "أن الجولات التى قام بها وزير الخارجية الروسى فى يوغسلافيا فتحت عينيه على مصالح روسيا الفعلية هناك" وهو ما يعنى بصياغة واضحة ان روسيا أدركت اهمية الصرب فى اعادة ترتيب اوضاعها الداخلية واستعادة نفوذها المفقود مرة أخرى فى دول المعسكر الاشتراكى السابق .

وفى ظل منافسة المانية فإن اعادة ترتيب يوغسلافيا مرة اخرى تحت زعامة الصرب سيؤدى إلى نجاح هذا التوجه الروسى الجديد اضافة الى استخدام الصرب ودعم الروس لهم كورقة للمساومة مع القوى الغربية وامريكا وهو الأمر الذى تحقق بالفعل بنجاح كبير حتى الآن فقد وصل الأمر إلى حد استخدام البوسنة بكل ما فيها من مذابح ورقة فى دعم موقف يلتسين داخليا فى مواجهة خصومه الذين يتهمونه بالخيانة القومية والسير فى فلك امريكا ، وتم إرجاء التصويت على قرار بتشديد العقوبات ضد الصرب الى ما بعد الاستفتاء داخل روسيا دعما ليلتسين" الذى يواجه ضغوطا متزايدة من جانب البرلمان الروسى من أجل معارضة فرض عقوبات أخرى على جمهورية الصرب" .

وحتى لا تتأثر شعبية يلتسين امام منافسيه فى البرلمان "فقد صرح كلينتون "بان روسيا هى التى تقف وراء عدم التدخل العسكرى فى البوسنة نتيجة للعلاقات التاريخية بين روسيا والصرب واشار إلى ان التدخل العسكرى ضد صربيا يعرض موسكو للخطر"

وهكذا أصبح الصراع فى البوسنة بكل ما فيه من وحشية ولا انسانية وجرائم خاضعا بالأساس لصراعات روسيا الداخلية والمصالح الأمريكية الروسية المشتركة بغرض دعم طرف فى مواجهة طرف آخر .

انحصر موقف وقدرة الدول الإسلامية والعربية على التنديد الدائم بالعدوان الصربى على البوسنة ومناشدة الأطراف الدولية الفاعلة بذل جهودها لوقف هذه المأساة واستخدام وسائلها الفعالة فى ذلك حرصا على الشرعية الدولية واحتراما لمواثيق الأمم المتحدة التى اعترفت بالبوسنة كدولة مستقلة ، وعقدت منظمة المؤتمر الإسلامى مؤتمرا فى جدة حضره لورد اوين وفانس حيث مارسا ضغطهما ونجحا إلى حد ما فى تخفيف صيغة البيان الصادر ثم حضر الرئيس البوسنى مؤتمر المنظمة فى داكار والتى سبق لها أن حددت فى وقت سابق ان ١٥ يناير ١٩٩٣ هو الموعد الاقصى للتشاور مع الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، واذا لم يتم اتفاق ما فان أعضاء المنظمة سيعتبرون أنفسهم فى حل من قرا مجلس الأمن حول يوغسلافيا وتحركت مجموعة الاتصال المنبثقة عن المؤتمر وهى مصر وتركيا والسعودية وباكستان وايران وطالبت فرنسا بتحمل مسئوليتها لتأمين تطبيق قرارات مجلس الأمن والحفاظ على هيبة الأمم المتحدة وبالطبع مر ١٥ يناير واصبحنا على وشك ١٥ يناير جديد ولم يحدث أن احلت هذ الدول نفسها من الالتزام بهذا القرار وهو أمر من الصعب تحقيقه كما أنه يظهر مدى محدودية الدور والفاعلية التى يمكن ان تمارسهما هذه الدول العالمثالثية التى لا تملك إلا أن تتحرك وفقا للشرعية الدولية والنظام العالمى الجديد ، وهى أمور محكومة بمصلحة القوى الدولية الفاعلة ومن الصعب بل من المستحيل ان يحدث موقف مشابة لما حدث اثناء حرب الخليج الثانية وهو ما تأمل فيه هذه الدول .

ولان تركيا هى الدولة الوحيدة الموجودة ضمن دول البلقان وتنتمى لمنظمة المؤتمر الإسلامى وحلف الاطلنطى أيضا فقد

حاولت ان تلعب دورا وسطيا فى حل هذه الأزمة خاصة وانها دولة اوروبية لها علاقات مع الجميع وترغب فى الانضمام إلى السوق الاوروبية اضافة الى مصالحها الخاصة لذلك فقد دعت الى التدخل العسكرى لردع الصرب شريطة ان يكون ذلك في اطار منظمة المؤتمر الاسلامى اذا لزم الامر وان يتم فى اطار الشرعية الدولية وموافقة المجتمع الدولى بالطبع وهو أمر تعرف تركيا جيدا انه شبة مستحيل لكن لا مانع من ابراء الذمة خاصة وان تركيا حريصة على ارضاء الطرف الاسلامى والطرف الغربى أيضا لانها تسعى جاهدة للانضمام إلى سوقه الأوروبية المشتركة.

فى ظل هذه المواقف استطاع وزراء خارجية ١٦ دولة من منظمة المؤتمر الإسلامى ان يتوصلوا فى اسلام اباد إلى اتفاق يقضى بإرسال ٧٦٠٠ جندى للمساهمة فى حماية المناطق الآمنة ، وقبل انتهاء الاجتماعات كانت الدول الاعضاء قد قررت ارسال ١٨ الف جندى لنفس الغرض وذكرت المصادر ان ايران عرضت ارسال ١٠ الآف جندى إلا أن مسئولا امريكيا اعلن معارضة بلاده لإرسال قوات ايرانية إلى البوسنة لان ذلك ربما يثير مشاكل كبيرة ، كما قابلت الأمم المتحدة عرض منظمة المؤتمر الإسلامى لارسال قوات بفتور .

وهكذا تم إجهاض أول فكرة عملية تطرحها منظمة المؤتمر الإسلامى بالرغم من ان الأمم المتحدة كانت تشكو من عدم توافر قوات لتنفيذ قراراتها الخاصة بحماية المناطق الآمنة ، وهى المناطق التى سبق للبعض من البوسنيين رفضها باعتبارها بداية لخلق جيتو إسلامى أو حصر المسلمين فى اماكن يمكن فيما بعد الضغط عليهم اكثر أو ترحيلهم تحت اشراف الأمم المتحدة وبذلك يتحقق نفس الهدف الذى يسعى اليه الصرب وهو ما حدث فعلا فيما بعد فى مدينة سربينتشا .

لا يتصور عاقل أن يكون موقف الأمم المتحدة مخالفا أو معاكسا لرغبات القوى الدولية الفاعلة ، ولأن الموقف الغربى متضارب ومتردد ، وهو الأمر الذى يعكس بالأساس الاختلاف فيما بين الأطراف الفاعلة حول توظيف الأزمة لتحقيق مصالح هذا الطرف أو ذاك فإن موقف الأمم المتحدة قد اتسم بالتخبط .

فعلى سبيل المثال تم اصدار قرار بفرض الحظر على طيران الصرب فوق البوسنة وتم اختراق هذا الحظر وفق اعتراف مسئولين دوليين فى البوسنة مئات المرات دون أى رد فعل حقيقى لوضع قرار الحظر موضع التنفيذ .. ولان الطرف الاوروبى الفاعل كان يرفض استخدام القوة فقد انعكس ذلك ايضا على امين المنظمة الدولية واعلن رفضه لاستخدام القوة لانهاء حرب الابادة التى يتعرض لها شعب البوسنة التى اعترف العالم باستقلالها من خلال الامم المتحدة ذاتها ثم عاد واعلن موافقته على استخدام قوات الأمم المتحدة للقوة لحل الأزمة واقرار التسوية السلمية .

ونتيجة لكل هذه التناقضات تعرضت الامم المتحدة وامينها لهجوم حاد وعنيف من قبل البعض وخاصة فى الصحافة الاوروبية والعربية فقد انتقد النائب الديمقراطى "هوبنز" جهود الأمم المتحدة "ووصفها بانها زائفة وغير فعالة وكذلك النائب ديكونسيتى انتقد بطرس غالى بسبب تأييده تأجيل تنفيذ اعلان جمهورية البوسنة منطقة حظر على الطيران الصربى ووصف مفاوضات جنيف بانها بغيضة لاننا طالبنا بجلوس ضحايا جرائم الحرب على نفس المائدة مع مرتكبى هذه الجرائم" .

واعتبر البعض ان بطرس غالى يمارس "بجدارة سياسة قذف الكرة الى اعلى

حتى لا تسقط على الارض" فبعد ان كان يعارض فكرة استخدام القوة عاد وأيدها ، بينما اعترضت امريكا على هذه الفكرة بالرغم من انها الداعية اليها اصلا وهو أمر اعتبره البعض مجرد تقسيم ادوار مقصود منه الوصول بالازمة الى محطة معينة .

ومن جانبنا لا نستطيع ان نغفل ان د. بطرس غالى قد جانبه التوفيق كثيرا عندما أعلن ان مفهوم حق التدخل العسكرى فى البوسنة يتعارض مع شرعية الأمم المتحدة التى تنص بالتحديد على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول (١٢/٢٠) وهو فى هذا التصريح جانبه الصواب لانه اعتبر الحرب الدائرة فى البوسنة حربا اهلية داخلية ليس فيها طرف خارجي معتد ، وهو امر مخالف للحقيقة حيث اعترفت الأمم المتحدة بدولة البوسنة وبالتالي يصبح الاعتداء الصربى هو عدوان على دولة مستقلة معترف بها دوليا ينطبق عليها ما تم تطبيقه على الكويت والعراق ثم انه ايد ووافق على التدخل العسكرى الدولى فى الصومال بالرغم من أن الصومال بالفعل هى التى ينطبق عليها مسألة الصراع الداخلى والحرب الأهلية اكثر من غيرها ، وهذا يؤكد ان امين الأمم المتحدة لم يكن إلا مجرد منفذ لرغبات القوى الدولية ولا يستطيع ان يكون إلا كذلك طالما انه راغب فى البقاء فى هذا المنصب علما بأنه كان قد طلب فى اواخر ١٩٩٢ من حلف الاطلسى وضع خطط لثلاث عمليات عسكرية تحسبا لاحتمال التدخل العسكرى على ان تشمل هذه الخطط فرض منطقة آمنة جوية محظورة فوق البوسنة ، واقامة منطقة معزولة للمدنيين وهى ما عرفت فيما بعد بالمناطق الآمنة وايجاد وسائل لمنع امتداد الحرب الى كوسوفو وهو الأمر الذى اهتمت به فعلا الولايات المتحدة ، لكنه عاد فيما بعد وطالب مجلس الأمن بتأجيل اتخاذ أى اجراء عسكرى ضد طائرات الصرب فوق البوسنة لإتاحة الفرصة لمفاوضات السلام التى سنرى فيما بعد كيف سارت ضد شعب البوسنة على نحو مقصود .

واذا كان بطرس غالى قد اشتكى من ان القوى الكبرى لا تعتمد على الأمم المتحدة بصورة كافية واعتبر ان المشكلة تكمن فى ذلك فهو هنا قد تجاهل حقيقة هامة وهى ان الدول الكبرى التى انشأت هذا الكيان من البداية انما انشأته ليكون غطاءا لما تريد هى وانها عندما تريد ان تتجاهل الأمم المتحدة طالما ان ذلك يحقق مصالحها فسوف تفعل واذا ارادت ان تستخدم الامم المتحدة لاخفاء ترددها فسوف تفعل فالمشكلة ليست فى ان القوى الكبرى لا تعتمد على الأمم المتحدة بصورة كافية بل فى انها تعتمد عليها لخدمة مصالحها بالدرجة الاولى ولتزين من ترددها فى الدرجة الثانية ، فالأمم المتحدة لا تستطيع ان تقوم الا بما تريده منها الدول الكبرى القيام به .

مسار الأحداث فى ١٩٩٣

بدأت مفاوضات السلام فى ٢ يناير فى جنيف تحت اشراف اللورد اوين ممثلا للجانب الاوروبى وسايروس فانس ممثلا للأمم المتحدة ، وتم طرح خطة تقضى بأن تصبح دولة البوسنة دولة غير مركزية ، وأن يتم تقسيمها إلى ١٠ مناطق ذات حكم ذاتى على ان تكون سراييفو عاصمة مفتوحة واستمرت المفاوضات حول هذه الخطة فترة طويلة بين الأطراف ، أعلن بعدها الوسيطان فشل المفاوضات إلا أن صرب البوسنة اعلنوا فجأة قبولهم لمشروع التسوية على ان يتم التصديق النهائى عليها من قبل البرلمان وهى مناورة مكشوفة لكسب الوقت ومع ذلك فإن المجموعة

الاوروبية وافقت على ذلك ومنحتهم مهلة ٦ ايام وهو أمر اعتبره البرلمان البوسنى اعترافا عمليا بدولة الصرب المتمردة فى البوسنة .

وتعتبر هذه الخطة التى تقسم البوسنة على أسس عرقية متعارضة مع تصريحات اوروبا وامريكا والأمم المتحدة التى كانت تؤكد دائما على وحدة الدولة البوسنية وكانت أول النتائج العملية المترتبة على هذه الخطة هى بدء اول صراع عسكرى مسلح بين الكروات والبوسنيين حلفاء الامس فى محاولة من كرواتيا لتعزيز مواقعها العسكرية فى المناطق التى حددتها الخطة وانهار التحالف الهش بين الكروات والمسلمين وهو تحالف وقتى وانتهازى كان الكروات قد عقدوه بغرض الحد من المشروع الصربى التوسعى فى البوسنة وتعزيز موقف الكروات عبر تحقيق مكاسب اقتصادية من بيع السلاح للبوسنة اضافة الى استيلاء الكروات على بعض السلاح الذاهب الى البوسنة من خلال اراضيها ، وترتب على هذا التحالف ان كرواتيا قد أصبحت ملاذا للمسلمين النازحين والهاربين من الجحيم الصربى الأمر الذى مكن الكروات فيما بعد من استخدام هؤلاء المهاجرين كورقة ضغط على البوسنة .

أما النتيجة العملية الثانية التى ترتبت على هذه الخطة فهى انها اكدت بقاء وقبول الأمر الواقع المفروض بقوة السلاح ، وعليه تحرك الكروات واستكملوا حصار المسلمين فى محاولة منهم لتحقيق مكاسب على ارض الواقع تكون بمثابة عنصر ضغط جديد فى المفاوضات التالية وتحركت القضية الى نيويورك وسط مخاوف من عدم تأييد امريكا لهذه الخطة لها حيث وصفتها أمريكا بأنها غير عادلة بالنسبة لمسلمى البوسنة ، وطرحت خطة بديلة رفضتها روسيا واقترحت التعاون مع أمريكا فى إطار مشروع فانس – اوين الذى رأى فيه الوفد البوسنى "تصديقا على الأمر الواقع ولا يمنح أية ضمانات بفرض شرعية الدولة ولا يعطى الحكومة البوسنية اية سلطات كما لم تشدد وثيقة فانس – اوين على ضرورة منع قيام أى شكل من اشكال الوحدة بين اقليمين أو اكثر حتى لا يكون ذلك تمهيدا للانفصال فيما بعد أو قيام دولة داخل الدولة" .

وكان اقصى التحركات الدولية هو القاء المعونات الطبية والغذائية فوق المناطق التى يحاصرها الصرب ، بعد ان منع الصرب دخول قوافل الإغاثة إليها وهو أمر لم يكن ذا جدوى وفاعلية بل وصل بعضه إلى أيدى الصرب انفسهم كما قال بعض العاملين فى هيئات الاغاثة الأمر الذى دفع البعض إلى اعتبار ما جرى عملية مسرحية تثبت ان الطرف الدولى يتحرك لانقاذ البوسنة فى محاولة منه لتقليل السخط العام .

ونتيجة لذلك تدهورت الاوضاع بشكل اعنف داخل البوسنة وفى الوقت الذى اجل فيه مجلس الأمن التصويت على تشديد العقوبة إلى ما بعد الاستفتاء الروسى فى ٤/٢٥ شدد الصرب من هجماتهم على مدينة شربنيتشا وما أن اصبحت المدينة على وشك السقوط بعد ان استمر الحصار والقصف الصربى على المدينة مدة تقرب من عام أعلن مجلس الأمن أن مدينة سربيننتشا منطقة آمنة تحت حماية القوات الدولية .

وهكذا أشرفت القوات الدولية على استسلام المدينة ، وبذلك يكون سقوط المدينة هو النتاج الطبيعى لآداء المجموعة الأوروبية وأمريكا وخطة أوين – فانس التى كافأت الصرب وسمحت لهم بأن يجنوا ثمار عدوانهم.

فى ظل هذه الأوضاع طالب زعيم صرب البوسنة بتنازلات جديدة أهمها إقامة ممر يربط بين جمهورية الصرب ومناطق صرب البوسنة ، وقد لبى اللورد اوين طلبه الا ان زعيم صرب البوسنة عاد ورفض هذه

التنازلات ووصفها بأنها غير مقبولة .

وفى اثينا وقع رادوفان زعيم صرب البوسنة للمرة الاولى على خطة السلام الدولية تفاديا وإرجاء لأى عمل عسكرى يمكن ان يقوم به الغرب ، إلا أن برلمان الصرب رفض خطة السلام التى تم توقيعها وعادت المشكلة مرة أخرى إلى مجلس الأمن بعد ان دعى البرلمان الصربى الى عرض الخطة فى استفتاء عام فى منتصف ١٥ مايو وهكذا واصل الصرب مناوراتهم وواصل المجتمع الدولى الاستجابة لتلك المناورات مؤكدا بذلك عجزه عن – أو اصراره على – عدم اتخاذ أى اجراءات فعلية لوقف العدوان الصربى واكتفى المجلس باصدار بيان موجز يؤكد فيه" ان خطة فانس – اوين هى اساس التسوية السلمية" .

وبعد ان تفجر خلاف بين اعضاء مجلس الأمن حول اسلوب واطار معالجة ازمة البوسنة اصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا واسبانيا وفرنسا بيانا مشتركا لتبنى استراتيجية جديدة لحل الأزمة ولم تتحدث – أى الاستراتيجية – عن انسحاب قوات الصرب وانما تحدثت عن ٥ مناطق آمنة لا يسمح لمسلمى البوسنة بالخروج منها !! وقد وصفتها مصر بأنها "ستكرس الوضع القائم الذى يسيطر عليه الصرب وانها دون مستوى مواجهة المشكلة ولم يرد فيها استخدام القوة العسكرية واكتفت هذه الخطة بالاشارة إلى المساعدات الإنسانية ومنع امتداد الحرب إلى مقدونيا وكوسوفو" .

وفى إطار التحرك الدولى وافق مجلس الأمن على تشكيل محكمة دولية لمجرمى الحرب فى يوغسلافيا وهو أمر قوبل بالترحيب والتحفظ معا ، فمحاكمة مجرمى الحرب لا يمكن ان تتم دون إلقاء القبض عليهم وهو أمر لن يتم دون تدخل عسكرى دولى والتدخل العسكرى لن يتم على الاطلاق

ويبدو ان قرار تشكيل المحكمة لم يكن الا بغرض الضغط النفسى على القيادات الصربية وإرضاء الرأى العام المتألم من أحداث البوسنة والناقم على مواقف حكوماته بدليل ان الاطراف الدولية كانت تضغط على المفاوض البوسنى لكى تجبره على مواصلة التفاوض مع نفس مجرمى الحرب الصربيين فى العواصم الاوروبية .

أما الاستراتيجية التى اقرتها الدول الخمس فقد وصفها عزت بيجوفيتش بأنها لا تفى بالحد الادنى لسلام عادل وتكافىء المعتدى بل وتؤيد سياسة التطهير العرقى بينما أبدى د. بطرس غالى "تشككه فى جدواها وتشككه كذلك فى موقف بعض الاطراف التى لا تجد لها مصلحة فى التعاون وتعلن صراحة انه ليس من الوارد التخلى عن شبر واحد طهرته – طائفتنا" .

كذلك كشفت صحيفة الايكونوميست مغزى اللعب بالالفاظ لدى دول الغرب فى قرار مشابه ، فلو أن نص القرار اعتبر المدن البوسنية ملجأ امنا Haven مثلما حدث مع الاكراد فى العراق ، لكان ذلك معناه تدخل الغرب لضمان حماية السكان ، لكن اعتبار المدن البوسنية مناطق آمنة فى نص القرار area يعفيهم من ذلك الالتزام . فى ظل هذا المناخ واصل الصرب تحديهم للمجتمع الدولى وهدد زعيم الصرب فى البوسنة بأن قواته "ستنتزع سراييفو سلما أو حربا" ، وطالب المسلمين بالتخلى عن فكرة دولة بوسنية موحدة وأكد أنه مستعد للتفاوض لكن دون أن يستغنى إطلاقا عن سراييفو " .

وفى محاولة لاسترضاء الصرب وقبولا بسياسة الأمر الواقع التى يدعو اللورد اوين البوسنيين الى قبولها تم طرح خطة جديدة تقوم على تقسيم البوسنة الى ثلاث دويلات وأعلن كلينتون "ان بلاده مستعدة لبحث قبول هذا التقسيم تنفيذا لمطالب الصرب

والكروات واعترف انه كان يفضل دولة واحدة متعددة الأصول العرقية وان التقسيم هو مكافأة للمعتدى والقى بمسئولية ذلك على الأمم المتحدة التى فرضت حظر السلاح على المسلمين بينما الصرب والكروات ينالون ما يحتاجون ثم عادت واشنطن وأكدت رفضها لأى تقسيم للبوسنة وفرض أى حل سياسى بالقوة .

فى نفس الوقت شدد الكروات من هجومهم على مدينة موستار الاستراتيجية بالنسبة لهم مما أدى الى سحب الأمم المتحدة لقواتها من المدينة بسبب التهديدات التى تتعرض لها من القوات الكرواتية .

لقد تكشف الدور الكرواتى الحقيقى والذى لا تقل خطورته على البوسنة عن الدور الصربى وتم فض التحالف بين الكروات والمسلمين وبدأت المعارضة الكرواتية لسياسة الرئيس توردجمان تنتقد موقف الرئيس الكرواتى واعتبرت اتفاق رئيس كرواتيا والصرب على تقسيم البوسنة هو اكثر لحظات التاريخ السياسى المعاصر لكرواتيا مأساوية وحمل كاردينال الكنيسة الكاثوليكية فى كرواتيا الرئيس تودجمان مسئولية تفجير القتال بين الكروات والمسلمين ، ووصف ذلك بأنه جريمة بشعة .

وقد تزامن مع هذا كله بداية الخلافات داخل مجلس الرئاسة البوسنى فى محاولة قادها فكرت عبديتش – وهو رجل أعمال سبق اتهامه بقضايا اختلاس وسجن لمدة عامين ومطلوب للمحاكمة أمام السلطات النمساوية – تهدف إلى عزل عزت بيجوفيتش ، وكانت تلك المحاولة ترمى إلى الضغط عليه للقبول بتقسيم البوسنة الى ثلاث دويلات وفقا للمقترحات الصربية – الكرواتية وعند هذا الحد اعلن زعيم البوسنة انه سيقبل تحويل البوسنة الى كونفدرالية مقسمة على اساس عرقى فى حالة عدم وجود بديل بينما رفض مجلس الرئاسة ذلك ثم عاد ووافق على تقسيم البلاد اقتصاديا وليس عرقيا .

وسط هذه اللامبالاة الدولية صعد الصرب من هجومهم على سراييفو واكتفى مجلس الأمن بمطالبة قوات الصرب بوقف هجماتها ومناشدة جميع الاطراف لحضور محادثات السلام فى جنيف ، وازاء تصعيد الهجوم والحصار على سراييفو "اعرب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن قلق بلاده البالغ لما يحدث فى سراييفو مع نفيه لاحتمالات التدخل العسكرى للحيلولة دون سقوط المدينة مؤكدا امكانية اللجوء للضربات الجوية فى حالة تعرض قوات حفظ السلام الدولية للهجوم وليس المدنيين .

فى جنيف بدأت المفاوضات حول خطة التقسيم والمشروع الدستورى المقترح الذى يقضى باقامة ٣ جمهوريات على اساس عرقى يجمع بينهم ما يسمى بالجمهوريات المتحدة البوسنية ، وفى محاولة من امريكا لدفع المفاوضات فى اتجاه الوصول إلى حل اعلن المتحدث باسم الخارجية الامريكية ان بلاده مستعدة للقيام بعمل عسكرى منفرد لوقف عمليات القتال بالبوسنة وانه من المحتمل ان تتم الهجمات على مواقع القوات الصربية خلال ايام قليلة وليس اسابيع أو شهور ولكن لم تدم هذه اللهجة الحادة كثيرا – كالعادة – ولم توضع موضع التنفيذ وعاد البيت الابيض ليعلن ان امريكا طلبت من حكومة البوسنة استئناف مفاوضات جنيف وهددت بتأجيل الضربات الجوية إذا رفض المسلمون مواصلة المحادثات . .

كل ذلك فى الوقت الذى كان الصرب يواصلون تحديهم للمجتمع الدولى كله ويتجاهلون كل هذه التهديدات الصادرة من الاطراف الدولية الفاعلة ويواصلون تقدمهم نحو سراييفو وقد كشف الناطق باسم الحكومة البوسنية ان قبول بلاده بمبادىء المستقبل

الدستورى التى أعدها الوسيطان الدوليان خطأ جسيم حدث بسبب الضغوط الشديدة على المسلمين فحقيقة هذه الخطة وهذا الدستور انهما يستجيبان لمطالب ومطامع كل من الصرب والكروات حيث يحق للمواطن الصربى والكرواتى الحصول على الجنسية الصربية والكرواتية بجانب جنسيته فى دولة البوسنة المقترحة فى الاطار الكونفدرالى وهو أمر يمهد الطريق أمام الصرب والكروات فيما بعد للانضمام الى صربيا وكرواتيا لتتحقق صربيا وكرواتيا الكبرى على حساب البوسنة.

ومع زيادة الضغط الصربى على سراييفو تم الاتفاق على اخضاع سراييفو للإدارة الدولية لفترة انتقالية مدتها عامان حين هدد بيجوفيتش بمقاطعة المباحثات اذا لم تنسحب القوات الصربية من جبل ايجمان ، وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى تحركت فيها القوى الدولية بشكل فعال لانقاذ مدينة سراييفو من السقوط فى ايدى الصرب ليس حبا فى سراييفو ولكن لان سقوطها يعنى تعطيل وانهاء عملية التقسيم الثلاثية التى يتم تنفيذها وضياع المنطقة التى من الممكن حصر المسلمين فيها خوفا من تشتتهم فى الدول الاوروبية بحيث يشكلون عبئا جديدا على الدول الغربية فإذا كانت اوروبا - مصدر الحركات الفاشية والعنصرية - قد نجحت فى التخلص من اليهود فى الماضى بترحيلهم الى فلسطين حين غضت الطرف عن عمليات التطهير العرقى التى مارسها النازى - تماما مثلما تفعل الآن - فإن هذه المرة ليس هناك مكان يتم ترحيل البوسنيين المسلمين اليه لذلك كان لابد من بقاء جيب صغير يأويهم بعيدا عنها.

وقبيل توجهه إلى جنيف صرح بيجوفينتش ان المقترحات المطروحة اسوأ من الحرب بينما هدد رادوفان كاراديتش بتقسيم البوسنة بين الصرب والكروات فقط اذا طالب المسلمون بتعديل حصتهم واضاف ان المسلمين يقامرون بفقدان ما تبقى بين ايديهم حاليا وهو ١٠٪ من الاراضى .

فى نفس الوقت "اكدت خمسة احزاب كرواتية معارضة موقفها الداعم لوحدة اراضى البوسنة وذلك فى مواجهة السياسة التقسيمية التى تواصلها حكومة الرئيس تودجمان والمشجعة لما يسمى (بجمهورية هرسك بوسنة الكرواتية) وترى ان ذلك لابد وانه تم بالاتفاق مع الصرب مقابل السكوت عن احتلال الصرب لاراضى كرواتية ، وبينما يطالب الرئيس بيجوفيتش بالتدخل العسكرى مؤكدا ان الضربة الأمريكية من شأنها ان تحل المشكلة البوسنية وانها الحل الوحيد اذا استمر الصرب فى عنادهم ، كان رد كلينتون هو رفض طلب بيجوفيتش موضحا انه يفضل الاستمرار فى العملية التفاوضية دون اقحام عنصر الضغط .

اتساقا مع الموقف التركى أيد وزير خارجية تركيا عملية السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة ولكنه أكد أن هذه العملية لا يجب أن تعطى فوائد للمعتدى وشدد على أهمية ان تكون جمهورية البوسنة مستقلة ذات سيادة ، موضحا أنه إذا جرى تقسيم البوسنة فان الخطة يجب ان تأخذ فى الاعتبار ان المسلمين يشكلون ٤٤٪ وعليه فيجب ان يكون لهم وضع ملائم يمكنهم من الحياة والبقاء بدنيا واقتصاديا وان يكون لهم على الاقل منفذ بحرى .

ولأول مرة وبعد فوات الأوان وارضاء للضمير صوت البرلمان الاوروبى لصالح اتخاذ اجراء عسكرى لانهاء الحرب فى البوسنة ودعى الاعضاء الى فرض تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، كذلك وعدت امريكا حكومة البوسنة بتنظيم حملة تبرعات دولية لاعمار الجمهورية الإسلامية التى ستشكل بموجب خطة التقسيم" فى محاولة منها لدفع

برلمان البوسنة للموافقة على خطة التقسيم إلا أن البرلمان رفض هذه الخطة .

وهنا تواصل الضغط على الطرف البوسنى للقبول بالخطة المجحفة الرامية إلى تفتيت الدولة البوسنية بأن رفض برلمان كروات البوسنة تقديم تنازلات اقليمية للمسلمين تسمح لهم بمنفذ على ساحل الادرياتيكى" وسحب الكروات والصرب تنازلاتهم التى قدموها للمسلمين وهى تنازلات عن ارض تم اغتصابها اصلا من البوسنة وإلى جوار التصعيد السياسى والعسكرى تم دفع عناصر موالية لهم من بين المسلمين الى التمرد واعلان الانفصال عن الدولة البوسنية كعامل جديد من عوامل الضغط يهدف الى انهاء دويلة البوسنة المقترح إنشاؤها وفقا لخطة التقسيم ، واعلنت توزلا - بعد بيهانتش - الحكم الذاتى "وتحدث قادروفيتش وهو من المؤيدين للحكم الذاتى عن مؤازرة الصرب والكروات داخل المدينة وخارجها لمؤيّدى الحكم الذاتى وان عبديتش وعد بتقديم مساعدات ضخمة وبالتعاون فى مختلف المجالات كذلك هدد عبديتش باجراء مفاوضات مع كل من الرئيس الكرواتى والصربى اذا لم يلب بيجوفيتش ونائبه دعوته لاجتماع عاجل فى الوقت الذى واصل فيه الاعلام الكرواتى دعمه لعبديتش ونشرت صحفه رسالة من عبديتش يتهم فيها بيجوفيتش بأنه خرق الدستور البوسنى على مدى الاعوام الثلاثة الماضية وانه - عبديتش - يرفع صوته كرئيس دستورى واخلاقى ومعنوى للبوسنة والهرسك وانه سيطالب بالحد الأقصى من مساعدة ومشاركة الرئيس الصربى والكرواتى فبدونهما يصعب التوصل الى سلام.

ومع إعلان الحكومة البوسنية الجديدة موافقتها على حضور مؤتمر سلام ثانى فى لندن لمناقشة خطة التقسيم الجديدة ، أعلنت مصادر دبلوماسية غربية ان المجموعة الغربية قد تعين وسيطا جديدا فى حالة اتخاذ قرار بعقد المؤتمر ليحل محل الوسيط لورد اوين حيث اتهمته القيادة البوسنية بالانحياز الى الصرب واشترطت اعفاءه من الوساطة كشرط للعودة للمفاوضات ومع هذه الرغبة البوسنية للعودة الى المفاوضات بدأ الصرب يطالبون برفع العقوبات الاقتصادية عنهم مقابل العودة الى المفاوضات وفى ظل هذا السياق تقدمت المانيا وفرنسا بمبادرة بشأن دفع عملية السلام تضمنت وعدا برفع العقوبات المفروضة على الصرب فى حالة التنازل لمسلمى البوسنة عن مزيد من الاراضى التى احتلها الصرب اصلا من البوسنة والملاحظ ان هذه المبادرة هى ايضا بمثابة تنازل اوروبى جديد امام الصرب والكروات اضافة الى انها تدعو لرفع العقوبات عن الصرب وقد أعلن رئيس وزراء البوسنة تأييده لهذه المبادرة ووصفها بأنها المبادرة الوحيدة المتاحة فى الوقت الراهن .

فى نفس الوقت واصل زعيم صرب البوسنة ابتزازه للعالم الغربى ودعا الأمم المتحدة الى تأجيل فرض العقوبات على صربيا والجبل الاسود قبل بدء المباحثات لتحقيق المساواة الكاملة من جميع الاطراف ، مؤكدا انه اذا تم هذا التأجيل قبل المباحثات فسوف يكون صرب البوسنة على استعداد لاحراز تقدم بشأن مطالب المسلمين .

اما اللورد اوين فقد كشف عن وجهه الحقيقى بلا مواربة فى محاضرته التى ألقاها بلندن وبدا فيها وكأنه يحذر من ان قيام دولة اسلامية مستقلة فى البوسنة سيصبح امرا حتميا بسبب تخلى واشنطن عن دعم خطته لتقسيم الجمهورية لثلاث دويلات عرقية فى اطار اتحاد هش !! - حسب وصفه - وعن مستقبل البوسنة اشار إلى وجود خيارين فقط امام اطراف النزاع حاليا وهما قبول الخطة ثم

تفكيك الاتحاد المرتقب فيما بعد بسبب رغبة الصرب والكروات الواضحة فى الانضمام الى صربيا وكرواتيا أو الاعتراف بدولة مستقلة للمسلمين فى قلب اوروبا ولكن "يجب الا يثير ذلك مخاوف الاوروبين" .

ماذا يعنى هذا الكلام ؟ انه ببساطة يدل على وجود خوف حقيقى داخل اوروبا من وجود هذه الدولة الاسلامية كما يقولون وهذا يفسر إلى حد كبير جزءا لايستهان به من التردد والتخبط الاوربى تجاه الأزمة البوسنية تحديدا والسير بها فى اتجاه يمنع حدوث ذلك بقدر الامكان وعندما اصبح لا مفر من وجود دويلة اسلامية صغيرة يتم حصر ابناء البوسنة فيها فإنه يحمل امريكا مسئولية ذلك ثم يطمئن الغرب بالا يخشى هذه الدويلة .

وبينما دولة البوسنة تسير الى نهايتها المرسومة وحكومة البوسنة تبدى تشاؤمها ازاء امكانية التوصل الى اتفاق نهائى فى محادثات جنيف وبروكسل حضت الجمعية العامة الدول الاعضاء والمجتمع الدولى على التعاون مع جمهورية البوسنة والهرسك فى ممارسة حقها الطبيعى فى الدفاع عن النفس فى صورة منفردة أو جماعية وفقا للمادة ٥١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة .

امتنعت دول الاتحاد الاوروبى وروسيا عن التصويت بينما ايدت امريكا ذلك ، اما فى جنيف وبروكسل فقد تم الاعلان عن فشل المحادثات بواسطة اللورد اوين الذى اوضح ان الزعماء سيعودون للتفاوض فى ١٩٩٤/١/١٥ ، ومع انهيار المحادثات تصاعدت حدة المعارك وحدة التصريحات المتبادلة من جميع الاطراف لا سيما الجانب الصربى والكرواتى ، وهكذا مضى ما يقرب من عامين وشعب البوسنة يتعرض لابشع عملية ابادة منظمة يشاهدها العالم على شاشات التليفزيون ليتابع يوما بيوم ما تم انجازه ! فبعد عشرة اشهر من القتال كان الغرب يتحدث عن سقوط ٢٠٠ الف قتل وتشريد اضعاف ذلك ، واعتقال واغتصاب ما يقرب من ٣٠ الف امرأة ، ووجود اكثر من ١٥٠ معسكرا للاعتقال الجماعى ، وقد تحمس احد الوزراء الفرنسيين وأعلن استعداد بلاده لفتح هذه المعسكرات بالقوة لكنه تراجع بعدما تدخلت اللغة الدبلوماسية الباردة والتى لا تهتم كثيرا بالدماء الساخنة التى تراق ، واستكمالا لبقية الصورة يجدر بنا هنا ان نذكر ان ٨٠٪ من مرافق الدولة قد تم تدميره اما المساجد فقد وصل عدد ما تم تدميره الى ما يقرب من نصف المساجد البالغ عددها ١٥٠٠ مسجد بعضها تم ازالتها تماما اضافة الى ازالة قرى بأكملها ، وكل ذلك يحدث أمام العالم أجمع ، وفى الوقت الذى يجهد فيه البعض انفسهم لذكر الاسباب التى تعيق استخدام القوة ضد المعتدى سواء من الناحية العسكرية أو السياسية لم يطرحوا على انفسهم سؤالا هاما : وهو ماذا لو ان الأمر معكوس والبوسنيون هم الذين يعتدون على الصرب ؟ هل كان الامر سيأخذ نفس الوقت من التفكير والتردد ؟ واذا كانت هناك اسباب تمنع التدخل عسكريا ضد الصرب نتيجة لطبيعة الارض وقوة الجيش الصربى .... الخ فهل سيكون الحال كذلك اذا تحول الصرب بعد اتمام عملهم فى البوسنة الى كوسوفو أو الى مقدونيا ؟ وهل سيكتفى الصرب بالبوسنة التى وافق الغرب على افتراسها ربما بغرض دفع الصرب إلى التخلى عن باقى مشروعهم التوسعى فى البلقان ؟.

ان هذا التردد وتبادل الاتهامات بين اوروبا وامريكا والامم المتحدة وتراجع المجتمع الدولى - الغربى - عن اعترافه بالبوسنة كدولة قد أدى عمليا إلى ان يتم قبول ما تم فرضه بالقوة وينتهى الأمر إلى التسليم بتقسيم البوسنة على اسس عرقية دينية الى ثلاث دويلات ولكى تتحقق هذه الخطة كان لابد وان تتم عملية تطهير وتفريغ لبعض

الاماكن من سكانها وكان لابد من تنفيذ عمليات الترحيل "الترانسفير" بواسطة المجتمع الدولى والأمم المتحدة ذاتها ، بالرغم من انهما اصما آذان العالم بالشرعية الدولية ورفض سياسة التطهير العرقى وتقسيم البلاد على اسس عرقية .

امام كل ذلك يحق لنا ان نتساءل هل هذا الحل الذى تم طرحه وفرضه قد جاء صدفة وتحصيل حاصل ؟ أم أنه تم وفقا لسيناريو واضح ومحدد يهدف فى النهاية الى الوصول لهذه المحطة وهذا الحل الذى يحمل اوين وامريكا مسئولية الوصول اليه ويطمئن اوروبا بالا تخشى منه وكأنه كان لا يريد ذلك الحل الهزيل ايضا !

البوسنة وتوظيف الإسلام

التاريخ الاوربى كما لاحظنا من الخلفية التاريخية ملىء بالحروب التى تم توظيف الدين فيها حيث كثيرا ما اختلط الدينى بالسياسى فى العصور الوسطى والحديثة حتى ان البعض يرى ان الدولة القومية تأسست اصلا على قاعدة الفرز الدينى ولم تنهض سياسيا إلا بعد ان تم الغاء التنوع والتعدد حيث ترى الدولة القومية ان التنوع والتعدد الدينى أو العرقى يهدد وحدة الدولة وتماسكها التاريخى ، وبهذا المعنى فإن الدولة القومية الاوروبية الحديثة هى دولة قائمة على الفرز العرقى والدينى وعلى هذا الاساس هى دولة عنصرية ومن المهم هنا ان نفرق بين المد القومى الساعى الى التحرر والانعتاق من الاستعمار أو سيطرة قومية أخرى والمد القومى الفاشى العنصرى الساعى الى الهيمنة والسيطرة على الآخر ، وذلك هو غالبا حال الدول القومية التى نشات فى أوروبا وهو أيضا حال القوميات المكونة ليوغسلافيا السابقة حيث تحولت النخب اليوغسلافية إلى قوميين فاشست وخاصة الصربيين الذين اصبحت لديهم الرغبة - والقدرة - فى استعادة وإحياء مشروعهم القومى التوسعى وبسط سيطرتهم وهيمنتهم على باقى القوميات خاصة القومية البوسنية على اعتبار انهم الطرف الاضعف الذى يمكن للصرب قضمه واحتواؤه والسيطرة عليه دون حدوث ردة فعل قوية ضدهم داخل اوروبا خاصة اذا تم اللعب بورقة التطرف الاسلامى الذى تتوالى عملياته الارهابية الناجحة فى بعض من أهم عواصم العالم العربى وتصل بعض تجلياته وتداعياته إلى قلب العواصم الأوروبية من خلال المهاجرين ويدعم من إمكان اللعب بهذه الورقة ان البعض يحاول استدعاء التاريخ إلى الواقع المعاش مصورا الأمر وكأنه مواجهة جديدة بين المسلمين والمسيحيين مثل تلك المواجهات التى اندلعت بين الأتراك والأوروبيين والتى أبلى فيها الصرب بالذات بلاء حسنا دفاعا عن المسيحية .

وإذا كان المتطرفون فى بلادنا يذكرون عقب كلمة "السلف" كلمة "الصالح" وكأن "السلف" هو بالضرورة "صالح" واذا ذكرت كلمة الغرب لابد وان يتبادر الى ذهننا كل الشرور ، وكأن الغرب هو كتلة واحدة وشر مطلق فعند الكثير من الصرب إذا ذكرت كلمة اسلام فهذا يعنى الاتراك ويعنى تاريخا طويلا من المآسى والمرارة وهو أمر فيه قدر كبير من المبالغة يساهم فى إذكائها وترسيخها كثير من الغوغائيين والديماجوجيين لدينا ولديهم .

ولان الخيال الشعبى لا زال مليئا بهذه الصور فقد تم توظيف ذلك لخلق حالة من الكراهية ضد البوسنيين بوصفهم مسلمين بل وبوصفهم بقايا الاتراك او ممثلين لهم ! وفى ظل أزمة الواقع الصربى - اليوغسلافى

ازدادت الرغبة العدوانية الصربية تجاه الآخر مع الاشارة إلى انهم كانو مضطهدين ايام الشيوعية - وهو ما يردده الجميع هناك - وشرع الصرب فى تحقيق مشروعهم القومى التوسعى القديم باعتباره هو الحل لأزمتهم الخاصة ، وكانت الخطوة الاولى لذلك هى التحذير من الخطر الاسلامى وهنا التقت الرغبة الصربية الساعية الى تدمير الحضور الاسلامى فى البلقان وقطع الصلات الاخيرة بين الاسلام كدين واوروبا كقارة على حد قول الباحث الصربى "الكسندر بيوفيتش" مع رغبة اوروبا فى عدم قيام دولة اسلامية بالمعنى الذى يتصورونه وهنا وجد الصرب اذانا صاغية لما يرددونه ساعدهم على ذلك بالطبع الصورة الكريهة والوجه القبيح للحركات الاصولية الاسلامية الارهابية التى ساهم الغرب اصلا فى صنعها لخدمة اغراضه الخاصة فى ظل الحرب الباردة لمواجهة الاتحاد السوفيتى والتى لا زال يستثمرها حتى الآن - خاصة الولايات المتحدة - لخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار فى بعض المناطق لمنعها من الانطلاق واستكمال مشروعها الوحدوى مثلما هو الحال فى أوروبا الغربية أو منعها من انجاز مشروعها التنموى مثلما هو الحال فى منطقة آسيا الوسطى وبعض البلدان العربية خاصة وان هذه الفوضى وهذا التفتيت يتيح للقوة الامريكية الفرصة فى فرض منطقها واستراتيجيتها وهيمنتها وقيادتها لهذا العالم وفقا لتصوراتها واهدافها ومصالحها.

ومع تصاعد موجة الكراهية ضد الاقليات الاسلامية المهاجرة فى اوروبا والتى تسربت اليها الافكار الاصولية تولد لدى اوروبا الميل الى تصديق الدعاوى الصربية عن الأصولية الدينية فى البوسنة وهو أمر تعرف اوروبا اكثر من غيرها انه غير صحيح وان البوسنة لن تكون دولة اسلامية اصولية بالمعنى الذى يروجون له خاصة وان وزير الشئون الدينية البوسنى نفى عزم حكومته اقامة نظام إسلامى وقال ان هدف حكومة البوسنة هو اقامة دولة تسود فيها الحرية الدينية وتحترم طقوس العبادة للجميع ، وهو أيضا ما أكد عليه رئيس سلوفينيا بقوله ان اوروبا تتأثر بالدعاية الصربية التى تروجها جمهورية الصرب والتى تصور المسلمين على انهم اصوليون بالرغم من انه لم يكن لهم قط اى روابط مع حركات اسلامية راديكالية فى الخارج وان الدول الغربية نسيت ان مسلمى البوسنة شعب اوروبى ، وقد لاحظ الباحث غزافيية يورال اثناء قيامه بدراسة عن مدى تشبث الناس بالدين ان مسلمى البوسنة والهرسك يأتون فى آخر القائمة وان الحس الدينى الضعيف تمت تنميته بسبب رد الفعل تجاه عدائية سكان البلاد غير المسلمين والتأثير القوى للمسلمين الاصوليين .

وبالرغم من ان الغرب يعرف ذلك فإنه اقتنع بخطر قيام دولة اسلامية وهمية أو محتملة فى البوسنة يستخدمها الاصوليون ضدهم وتغافلوا عن خطر الاصولية العرقية الصربية الفاشية الموجودة فعلا والتى شرعت فى تأسيس دولتها الصربية الاصولية بالقوة من خلال فرض هيمنتها وسيطرتها على باقى القوميات الاخرى خاصة القومية البوسنية بعد ان تدخل العالم الغربى ومنع الصرب من فرض هيمنتهم بالقوة على السلوفان والكروات.

ونتيجة لكل ذلك اصبح من السهل إرجاع هذا الصراع القومى إلى أسس دينية خاصة وان كلمة صربى تعنى القومية الصربية وكلمة كرواتى تعنى القومية الكرواتية اما القومية البوسنية فيتم التعبير عنها بكلمة مسلم ، ومن هنا كان من السهل ان يسقط الجميع فى شرك الدعاوى الصربية الديماجوجية بما فيهم الديماجوجيون

الاسـلاميون فعلـى سـبيل المثـال هـاجت واستنكرت بعض الاقلام الاسلامية دعوة بابا رومـا للنسـاء البوسـنيات المغتصبـات بعـدم الاجهاض والاحتفاظ بالاجنة علما بـأن رفض الاجهاض هو موقف دينى يقول بـه غـلاة المتدينين المسلمين والمسيحيين علـى السـواء ورجال الدين الاسلامى ناشـدوا نسـاء البوسـنة بعدم الاجهاض ايضـا ، هكذا وكمـا لاحظنـا سقط الجميع فى الشرك وبدلا من ان تكون القضية هى قضية تحرر قومى وحق تقرير مصير اصبحت عند الاسلاميين قضية صـراع بين الاسـلام والمسيحية وهـى مسألة اضـرت البوسنة اكثر مما افادتها ، وفى المقابل وعند البعض الآخر خاصة من الذين لا زالوا يـرون فى الدولة اليوغسلافية دولـة اشتراكية أو من الممكن ان تكون كذلك مرة أخـرى رأوا ان هذه التجزئـة مسألة لا مبرر لهـا وان تفكيـك الكيان اليوغسـلافى يضـر بـه اكثر ممـا يفيـده وحملوا الغرب الامبريالى مسئولية ذلـك وفـى هذا الكلام قدر من الصحة لكنـه تجـاهل عدة حقائق: **اولا** : ان الكيان اليوغسلافى هو كيان اصطناعى تم تجميعه وتركيبه لخدمة أغراض ومصـالح محددة عقب الحرب العالميـة الاولـى والثانية فى مصانع الرأسـمالية وبالتـالى يمكن تفكيكـه وتجزئتـه اذا اقتضت الضـرورة ذلـك وفقا لمبدأ إعادة استخدام .

ثانيا : ان المطـروح الآن لبقـاء هـذا الكيان متحدا هو وقوع باقى القوميات الأخرى تحت هيمنة القومية الصربية الفاشية التوسـعية الراغبـة فـى اقامـة صـربيـا الكـبرى وفـرض هيمنتها على باقى القوميات ومحـو شخصيتهم وثقافتهم ودينهم اذا اقتضى الأمر وان الطـرف المعرض لحدوث ذلك فيه اكثر من غيره هو الطرف البوسنوى المسلم تحديدا .

ثالثا : عندمـا يكون الهدف الصربى هو الثأر من هؤلاء البوسنيين وجعلهم يدفعـون ثمن دخول اجداد اجدادهم منذ ٥٠٠ سنة دين المستعمر - كمـا يقولـون - يصبح الإصـرار على بقاء البوسنة ضمن هذا الكيان المتحد هـو بمثابـة حكـم بـالاعدام عليهـم ، وتبنـى كـامل لوجهة النظر الصربية الفاشية ومساعدتها على تنفيذ مخططاتها مـا لـم يتـم أولا ردع هـذه الرغبة الفاشية التوسعية وتحجيمها وهو الأمـر الذى تقاعست اوروبا عن القيام به .

رابعا : ان تحميل الطـرف البوسـنى المسئولية بحجة انه سعى الـى الاسـتقلال هـى مغالطة كما رأينا فقـد كـانت البوسـنة حريصـة على بقاء الاتحاد وفقا لاسس جديـدة أمـا إلقـاء اللوم عليها بحجـة انهـا تسـعى الـى قيام دولـة اسلامية فهو مغالطة غير صحيحة كما سـبق ان ذكرنـا إضافـة الـى ان مجلس الرئاسـة البوسنى المكون من صرب وكـروات ومسلمين الذيـن أيدو ٣ : ٣ : ١ وهـو الأمـر الذى يدحـض ذلـك الادعـاء والملاحـظ - كمـا سبق ان ذكرنـا - ان الذيـن أيـدو الاسـتقلال تجاوزت نسبتهم السكان المسلمين والكروات معا ووصلت إلى ٦٨٪ بينما نعرف جميعـا ان مسلمى البوسـنة لايزيـدون عـن ٤٥٪ ، بينمـا يبلغ الصـرب حوالـى ٣٥٪ والكـروات ٢٠٪ ، والى جانب كل ذلك فإن برنـامج وايديولوجيـة حزب العمل الديمقراطى البوسنى (الاسلامى) تقول انه حزب يتبنى الفكر الليبرالى الاوروبى ويدعو الى التحام البوسنة وباقى الجمهوريـات اليوغسـلافية بأوروبـا الموحدة ويشير بشـكل عـابر الـى امكـان قيـام مسـلمى البوسـنة بلعـب دور الجسر الحضارى بيـن الشـرق الإسـلامى وأوروبا ، كمـا تدعـو وثـائق الحـزب وأفكـاره إلى التعايش بين شـعوب يوغسـلافيا القديمـة ، ويقـترح إعـادة بنائهـا مـن جمهوريـات مسـتقلة ذات سيادة تامـة وخلـق مؤسسـات كونفدراليـة أى إقامـة اتحـاد كونفدرالـى بيـن الجمهوريـات اليوغسـلافية السـت ، وهـو الأمـر الـذى سـبق وان رفضـه كـل مـن الصـرب والكـروات كمـا اوضحنـا فـى السابق .

القسم

العربى

الإقليمى

أزمات عربية – غربية

مــــــدخـــل

تعددت تجليات التأزم فى العلاقات العربية – الغربية عام ١٩٩٣ ربما بزيادة ملحوظة عن أعوام سابقة ، وحتى دول الخليج التى تربطها صلات حميمة بالتحالف الغربى أبدت شكواها المرة هذا العام من فرض ضريبة الكربون ، وهو الأمر الذى شرحناه بشئ من التفصيل أثناء الحديث عن بعض ملامح النظام العالمى الجديد ، وفيما استمرت أزمة العلاقة بين العراق والغرب – وقد تعرضنا لذلك فى أثناء مناقشتنا للعلاقات الكويتية – العراقية ضمن الحديث عن أزمات الحدود العربية – فقد طرأت أيضا فى عامنا هذا أزمة كدرت صفو العلاقات بين زعيمة التحالف الغربى ومصر تناولناها بشكل مركز فى سياق حديثنا عن التوجهات المرتبكة للإدارة الأمريكية الجديدة .

صورة العلاقات العربية – الغربية إذن ليست على ما يرام رغم أن الصقور العربية قد وصلت أو استكانت ، ويبدو أن السر فى هذه الأزمات رغم سطوة المعتدلين هو أن الغرب يطالب دوما بالمزيد لدرجة أن أكثر الناس اعتدالا قد ينفد صبره ويبدو متطرفا ولو للحظة ! .

عموما لقد أوضحنا فى السطور السابقة أن أغلب نقاط الأزمة العربية – الغربية قد استعرضناها فى أجزاء سابقة ، ولم يبق من هذه الأزمات الساخنة سوى أزمة العلاقات الليبية – الغربية المعروفة إعلاميا باسم أزمة لوكيربى ولذا فإن علينا ان نستعرضها فى السطور القادمة بشئ من التفصيل .

الأزمة الليبية – الغربية

كشفت تطورات الأزمة الليبية الغربية – المعروفة إعلاميا بأزمة "لوكيربى" – فى أحد أوجهها عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية قائدة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى إعادة تشكيل مناطق وبؤر الصراع التى كانت مسرحا للصراع الثنائى بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، لقد مثلت ليبيا – القذافى واحدة من الدول التى عرفت بمناصبتها العداء لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فى منطقة الشرق الأوسط ، ودعمها للعديد من الحركات والمنظمات الراديكالية المتهمة بممارسة الارهاب – من المنظور الغربى– وجدير بالذكر هنا ان ليبيا إحدى ثلاث دول عربية الى جانب سوريا والعراق مدرجة فى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها تدعم الإرهاب الدولى ، وليس خافيا أن ليبيا كانت عضوا فى فريق الراديكاليين العرب المعروف إعلاميا بجبهة الرفض فى فترة ثم بجبهة الصمود والتصدى فى فترة أخرى ، بل وغالى بعضهم – أو بالدقة بعض القوميين – فى وصف القذافى بآخر الصقور العرب ! .

لهذه الاعتبارات مثلت ليبيا واحدة من "وسائل الإيضاح" أو "الامثولة" – كما هو حال "عراق صدام حسين وربما "كوريا الشمالية" و"ايران" فى المستقبل القريب – التى يقوم من خلالها "المعلم" الأمريكى بتلقين دروسه للدول الشاردة حتى تمتثل وتأخذ العبرة من سابقتها!

من ناحية أخرى وضعت الأزمة الليبية مصداقية النظام الدولى ممثلا فى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكذا مؤسسات النظام الإقليمى العربى متمثلا فى جامعة الدول العربية محل اختبار .

تطورات الأزمة

بدأت الأزمة الليبية الغربية عندما طلب القضاء الفرنسى فى ٣٠ اكتوبر ١٩٩١ تسليم أربعة مواطنين ليبيين متهمين بتفجير طائرة فرنسية فى ١٩٨٩/٩/١٩ فوق صحراء النيجر خلال رحلتها من برازفيل إلى فرنسا ، وراح ضحية هذا الحادث ١٧٠ شخصا ، وبعد ذلك باسبوعين وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهاما الى ليبيا فى بيان اصدرته وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٤ نوفمبر ١٩٩١ ، وطالب هذا البيان بتسليم الليبيين عبد الباسط المقريحى ، والأمين خليفة باعتبارهما قد قاما بزرع قنبلة فى احدى حقائب طائرة امريكية تابعة لشركة "بان اميريكان" مما أدى إلى انفجار الطائرة فوق مدينة لوكيربى باسكتلندا فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ اثناء رحلتها من لندن الى نيويورك ، واسفر الحادث عن مصرع ٢٧٠ شخصا وتلا ذلك صدور بيان مشترك امريكى - فرنسى فى ١٩٩١/١١/٢٨ يطلب من ليبيا تسليم المتهمين للسلطات الأمريكية أو البريطانية للتحقيق معهما .

مجلس الأمن وفرض العقوبات على ليبيا

أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات منذ بدء الأزمة الليبية الغربية ، ففى ٢١ يناير ٩٢ صدر قرار المجلس رقم ٧٣١ وطالب بتسليم المتهمين لأمريكا أو بريطانيا كما طالب ليبيا بدفع تعويضات لأسر الضحايا إذا ثبت تورط المتهمين الليبيين ، وقد صدر هذا القرار بإجماع الأصوات ، وفى ٣١ مارس ١٩٩٢ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٧٤٨ وقضى بتطبيق حصار اقتصادى وجوى ودبلوماسى على ليبيا اعتبارا من ١٩٩٢/٤/١٥ وقد صدر القرار بأغلبية ١٠ اصوات وامتناع خمس دول هى المغرب والصين والهند وزيمبابوى وجزر الرأس الاخضر ، وتم تجديد هذه العقوبات مرة ثانية فى ١٩٩٢/٨/١٢ وثالثة فى ديسمبر ١٩٩٢ ، وفى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ اصدر مجلس الامن القرار رقم ٨٨٣ باغلبية ١١ صوتا وامتناع ٤ دول عن التصويت هى المغرب وجيبوتى وباكستان والصين ويقضى بتشديد العقوبات المفروضة على ليبيا ، كما نص القرار على تجميد الارصدة الليبية فى الخارج وحظر تصدير المعدات المستخدمة فى المصافى ومنشآت تصدير البترول ، ووقف التعامل التجارى مع شركات الطيران الليبية، ومنع تقديم خدمات الصيانة للطائرات المدنية الليبية فى أى مكان فى العالم ، ولم يفرض القرار الصادر حظرا على تصدير البترول الليبى ، وبالتالى لم يمنع ليبيا من تقاضى عائدات صادراتها البترولية .

التفاعل الليبى مع الأزمة

قدمت ليبيا عدة اقتراحات وتنازلات لحل الأزمة لعل ابرزها :

- عرض وزير الخارجية الليبى عمر المنتصر تسليم المتهمين لأى بلد أوروبى باستثناء بريطانيا وامريكا لمحاكمتهم هناك .
- اقترحت ليبيا محاكمة المتهمين بواسطة قضاة من امريكا وفرنسا وبريطانيا بشرط أن تجرى المحاكمة فى بلد محايد .
- أعلن وزير الخارجية الليبى ان مصر وتونس واسبانيا والنمسا ومالطا ودولا أخرى ابدت استعدادها لمحاكمة المتهمين الليبيين ولكنها اشترطت موافقة

الولايات المتحدة وبريطانيا على ذلك .
- أعرب القذافى عن استعداده لتقديم المتهمين للمحاكمة فى احدى الدول الغربية بشرط ان تتحسن العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا .
- اعلنت وزارة الخارجية الليبية رسميا موافقتها على تسليم المتهمين لاسكتلندا لمحاكمتهما هناك وتركت للمتهمين قبول ذلك أو رفضه ، لكن هيئة الدفاع عن المتهمين والمكونة من ١٢ محاميا من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وسويسرا ومالطة أوصت المتهمين بعدم قبول المثول للمحاكمة فى اسكتلندا خشية تأثير الحملة الاعلامية السابقة على المحاكمة على قرار المحكمة ، بل إن المحامين قد أعلنوا أنهم لن يتمكنوا من تحضير ملف الدفاع عن موكليهما إذا مثلا للمحاكمة فى اسكتلندا أو الولايات المتحدة ، واستدلوا على ذلك بأن بريطانيا والولايات المتحدة لم تقدما لهم الادلة التى يملكها الادعاء العام البريطانى والأمريكى ضد المتهمين .
من ناحية أخرى حرصت ليبيا على تحسين صورتها امام الرأى العام الغربى وبدا ذلك واضحا عندما قامت بالآتى :
- تقديم كل ما تعرفه من معلومات عن الجيش الجمهورى الأيرلندى إلى الحكومة البريطانية .
- مطالبة الأمم المتحدة بإرسال بعثة دولية الى ليبيا للتحقق من عدم وجود معسكرات للإرهابيين فى الاراضى الليبية .
- دعوة اليهود الذين اجبروا على مغادرة ليبيا بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ إلى العودة إلى ليبيا للعيش فيها أو زيارتها .
- اعلن القذافى انه سيمنح الايطاليين واليهود الذين غادروا ليبيا وخلفوا ممتلكات تعويضات مناسبة .
- وفى خطوة اعتبرها اكثر المراقبين غير متوقعة اعلن القذافى ان طرابلس سوف تستضيف مؤتمرا دينيا وسيكون حضور اليهود القادمين من اسرائيل متاحا لمن يرغب فى ذلك .
- كما اجتمع القذافى مع مؤسس الرابطة العالمية ليهود ليبيا "رفائيل فلاح" .
- وسمحت ليبيا فى اول خطوة من نوعها لـ ٢٠٠ حاج ليبى بزيارة القدس بالتنسيق مع شركة سفريات اقامها رجل الاعمال اليهودى وتاجر السلاح (الليبى الاصل) يعقوب نمرودى وقد ساعد على تنظيم هذه الرحلة المليونير السعودى عدنان خاشقجى .
وإذا كانت ليبيا قد زعمت بأن السبب وراء هذه الخطوة هو امتناع السلطات السعودية عن استقبال الحجاج الليبيين مما جعلهم يتوجهون لبيت المقدس وهو الأمر الذى نفته السلطات السعودية ، وان هذه الخطوة لا تعنى اعترافا بإسرائيل إلا أن اغلب المراقبين ربطوا بين هذه الزيارة المفاجئة وبين محاولات ليبيا الدءوبة لتحسين صورتها أمام الغرب بهدف تخفيف الحصار الاقتصادى الدولى المضروب حولها وجاءت زيارة إسرائيل كورقة أخيرة من القيادة الليبية - التى لم تكن تلك الزيارة تتم دون رضاها بأى حال - لخطب ود أمريكا والغرب عن طريق (الخاطبة !) الاسرائيلية .

التفاعل العربى مع الأزمة الليبية

وضعت الأزمة الليبية مع الغرب فاعلية النظام الإقليمى العربى ومؤسساته

وعلى رأسها الجامعة العربية أمام اختبار قوة ، فرضه الثلاثى الدولى الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا على النظام العربى بعد حرب الخليج الثانية وما أدت اليه من انقسام ، عندما استنجدت الكويت بقوى خارجية لحل مشكلة احتلال أراضيها من عضو آخر بالنظام العربى وهو العراق وأصبح العرب الرسميون الذين استشعروا مدى التعسف والرغبة فى الإذلال من قبل الدول الغربية الثلاث تجاه ليبيا وهى دولة من دول هذا النظام مطالبين بالقيام بدور فاعل تجاه هذه الأزمة يتجاوز مشاعر التضامن مع دولة محاصرة اقتصاديا وسياسيا ، وخلال هذه الفترة الطويلة من فصول الأزمة الليبية الغربية تنوعت الجهود الدولية والعربية والمصرية التى حاولت تطويق أزمة لوكيربى وإجمالا يمكن تلخيص هذه الجهود فى المحطات التالية :

- كان مجلس الجامعة العربية قد عقد دورة طارئة لدراسة تطورات الأزمة الليبية الغربية فى ٢٢ مارس ١٩٩٢ ، وقرر المجلس بذل المساعى الحميدة على كافة الأصعدة لعدم توجيه أى تهديدات لليبيا ومحاولة حل هذه المشكلة سلميا ، وتأكيد إدانته للارهاب بجميع أشكاله وصوره ، والترحيب بما أبدته ليبيا من استعداد للتعاون مع أى جهد دولى للقضاء على هذه الظاهرة وتجديد دعوته لمجلس الأمن من أجل حل النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية وفقا لأحكام الباب السادس من ميثاق الأمم المتحدة .

- تم تشكيل لجنة وزارية سباعية برئاسة الأمين العام للجامعة العربية وعضوية كل من مصر واتحاد المغرب العربى وسوريا فى مارس ١٩٩٢ لاجراء كافة الاتصالات اللازمة بالأطراف المعنية بهدف إيجاد حل للأزمة وفقا لأحكام ومبادىء القانون الدولى .

- عقد الأمين العام للجامعة العربية فى اوائل شهر ابريل ١٩٩٣ اجتماعا مع المندوبين الدائمين لدى الجامعة تناول أزمة لوكيربى ، وقد عرض الأمين العام نتائج هذا الاجتماع فى لندن ونيويورك واسفرت هذه التحركات الدبلوماسية عن إرجاء مجلس الامن فرض عقوبات جديدة على ليبيا واستمرار العقوبات الحالية المفروضة عليها أربعة أشهر أخرى لإتاحة الفرصة أمام مزيد من الاتصالات الدبلوماسية .

- التقى د. عصمت عبد المجيد مع سيرج بوادوفوا المدير العام لوزارة الخارجية الفرنسية ، كما التقى برولان دوما وزير خارجية فرنسا السابق كما التقى بالسفير الامريكى فى القاهرة فى إطار جهوده لاحتواء النزاع الغربى الليبى بالطرق السلمية ، فيما اكدت اللجنة السباعية العربية فى ختام اجتماعاتها فى ٩/١٨ رفضها لسياسة التصعيد والتهديد التى تنتهجها الدول الغربية الثلاث امريكا ، فرنسا ، انجلترا ضد ليبيا .

- التقى د. عصمت عبد المجيد مع سفراء المجموعة الاوروبية المعتمدين فى القاهرة وشرح لهم موقف الجامعة إزاء لوكيربى وأخيرا طالبت الجامعة برفع العقوبات المفروضة على ليبيا عقب إعلان ليبيا رسميا استعدادها لتسليم المشتبه فيهم .

- بذلت الدبلوماسية المصرية قصارى

جهدها لتطويق الأزمة الليبية – الغربية ، وقد زار واشنطن د. اسامة الباز مدير مكتب الرئيس حسنى مبارك للشئون السياسية حاملا مقترحات ناقشها مبارك مع القذافى كما اجتمع وزير الخارجية المصرى عمرو موسى مع ابراهيم البشارى المندوب الليبى الدائم لدى جامعة الدول العربية .

– طلب مبارك من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران اداء دور فعال فى حل الأزمة الليبية – الغربية ، وعقد فى القاهرة اجتماع بين السفير البريطانى والمندوب الليبى فى الجامعة العربية بحضور د. اسامة الباز وابلغ الرئيس المصرى حسنى مبارك نظيره الفرنسى فرانسوا ميتران حرص القاهرة على عدم تصعيد العقوبات ضد ليبيا ، كما التقى عمرو موسى وزير الخارجية المصرى بسفير بريطانيا ، ود. بطرس غالى ووزراء خارجية امريكا ، وفرنسا وبريطانيا بهدف اعطاء الحكومة الليبية فرصة لتنفيذ قرارى مجلس الأمن ، وتعليقا على هذه الجهود الدبلوماسية المصرية فقد أشاد ابراهيم البشارى مندوب ليبيا بجامعة الدول العربية بهذه الجهود ودور مصر البارز وعلى الاخص دور الرئيس مبارك فى إيجاد حل للأزمة الليبية .

– بذل اتحاد المغرب العربى جهودا مكثفة لإيجاد حل لقضية لوكيربى وعقد وزراء خارجية اتحاد المغرب العربى اجتماعا بهدف ايجاد حل سياسى يراعى مصالح كافة الاطراف المعنية والشرعية الدولية ، كما اصدر الرئيسان التونسى والموريتانى بيانا من اجل تضافر الجهود الرامية للبحث عن حل سلمى ومشرف وعادل لازمة لوكيربى .

الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة إلى الأردن واليمن اتخذت موقفا سلبيا من الازمة ، ولوحظ ان دول الخليج لم تشارك فى التحركات والوساطات العربية الرامية لحل الأزمة بشكل سلمى رغم العلاقات الوثيقة التى تربطها بالدول الغربية المشتركة فى الأزمة ، كما كان تمثيلها منخفضا فى أهم اجتماع وزارى طارىء لبحث الأزمة فى اطار الجامعة العربية فى ٢٢ مارس ١٩٩٢ حيث حضرت السعودية ومثلها وزير الدولة للشئون الخارجية بينما كان تمثيل بقية دول الخليج على مستوى المندوبين الدائمين ، ويمكن تفسير هذا الموقف بالسياسة الليبية تجاه حرب الخليج الثانية واتباعها موقفا متشددا من التدخل الأمريكى والغربى فى الخليج .

الأزمة واحتمالات المستقبل

لا يمكن ان نعتبر ان الأزمة الليبية الغربية مجرد هم ليبى يستدعى مشاعر التضامن العربى وفقط ، بل انها فى زاوية منها هم مصرى ومغاربى خاصة وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الحصار المفروض على ليبيا قد سبب أضرارا تجاوزت ليبيا الى دول المغرب العربى وبالاساس تونس ، وتذهب بعض التقديرات الى ان الحظر الاقتصادى المفروض على ليبيا تسبب فى تكبيد مصر خسائر تقدر بـ ١١٪ من اجمالى صادراتها للعالم أى بما يوازى ٧٠١ مليون جنيه .

ورغم الجهود العربية الرسمية والشعبية لفك الحصار الغربى على ليبيا ومحاولة إيجاد مخرج سلمى لهذه الأزمة ، الا انها لم تفلح فى زحزحة التحالف الغربى

الثلاثى : أمريكا وفرنسا وانجلترا الذى قاد الحصار عن موقفه والقبول بحل وسط يحفظ لليبيا كرامتها ، وكل ما توصلت اليه هذه الجهود هو الحيلولة دون تصاعد الموقف الغربى خاصة الأمريكى الى شكل من اشكال المواجهة العسكرية عن طريق توجية ضربة لليبيا على غرار "عاصفة الصحراء" إلا أنه مما ساعد على استبعاد مثل هذا الاحتمال ان الدول العربية بصفة عامة لا ترى ان ليبيا مذنبة بل على العكس تراها قدمت كل ما هو مطلوب للوصول الى حل مناسب لهذه الأزمة كما أن التعنت الغربى إزاء التنازلات الليبية والجهود العربية كشف بما لا يدع مجالا للشك ان الأمر لا يتعلق بمحاكمة متهمين كان من الممكن قبول محاكمتهم فى أى مكان ، ولكن الأمر يتعلق أساسا بإذلال ليبيا ومعاقبتها على مواقف سابقة ، وبالتالى فمن غير المتوقع ان يحدث انفراج فى الأزمة الليبية الغربية ، بل ان التحالف الغربى بات يراهن على حدوث انقلاب عسكرى فى ليبيا وهو الأمر الذى يفسر اهتمام الاعلام الغربى بما تردد عن حدوث محاولة تمرد قام بها نحو الفى جندى من المشاة فى تكنات عسكرية بمدينة "مصراته" وقصف الطيران الليبى المتمردين لإخماد تحركهم ، وسيظل فى الأغلب تكتيك الغرب قاصرا على الاستمرار فى العقوبات الاقتصادية مع انتظار ما يمكن ان تسفر عنه هذه الضغوط من تغييرات فى نظام الحكم فى ليبيا أو على الأقل فى توجهاته .

إلا أن مثل هذه الضغوط التى تزيد من معاناة الشعب الليبى قد تدفع الجماهير الليبية لمزيد من الالتفاف حول القيادة الليبية باعتبارها هدفا للتعنت الغربى ، وقد يدفع هذا الموقف فى نهاية الأمر القيادة الليبية إلى اللجوء لخيار رفع شعارات مثل (الجهاد) للحصول على تأييد تيارات الاسلام السياسى فى العالم العربى مما يجعل ليبيا مأوى للافغان العرب وجماعات العنف المسلح ، أى أن ليبيا تدفع دفعا – مثلما تدفع العراق هى الأخرى – إلى تبنى "السودنة" طريقا ، الأمر الذى يثير الدهشة والتساؤل حول دور الغرب فى خلق مثل هذه النماذج التى يشير إليها هو نفسه بعد ذلك باعتبارها دليلا على تخلفنا وتعصبنا !! .

اختفاء الكيخيا – أو : هل يتخلص القذافى من بدائله

وصل المعارض الليبى منصور الكيخيا إلى القاهرة فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ للمشاركة فى اجتماعات المنظمة العربية لحقوق الانسان وكان مقررا ان يغادر القاهرة فى ٩٣/١٢/١٣ الا انه اختفى فجأة فى ظروف غامضة ، الأمر الذى أثار علامات استفهام كثيرة .

وشغل "الكيخيا البالغ من العمر ٦٣ عاما" منصب وزير خارجية ليبيا بين عامى ٧٢ ، ١٩٧٥ وكان سفيرا لبلاده لدى الامم المتحدة بين عامى ١٩٧٦، ١٩٨٠ ، وهو حاليا الامين العام للتجمع الوطنى الليبى إحدى منظمات المعارضة الليبية .

وشغل اختفاء الكيخيا اهتمام اكثر من دائرة مصرية رسمية وشعبية ، واثار قلق منظمات وجمعيات حقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى ، والمجتمع الدولى ، ومثل حرجا خاصة للدوائر الامنية المصرية من زاوية إخفاقها فى حماية شخصية دولية وتأمينها على أراضيها وفى نطاق مسئوليتها المباشرة .

وفى الوقت الذى ترددت فيه تساؤلات حول دور النظام الليبى ومسئوليته عن اختفاء المعارض الليبى ، اتهم "عمر المنتصر" وزير الخارجية الليبى بعض الجهات الخارجية بالتورط فى حادث اختطاف "منصور الكيخيا" فى القاهرة . وقال المنتصر فى مؤتمر صحفى عقده فى طرابلس :"ان المخابرات الامريكية

ربما يكون لها دور فى الحادث" ، وأشار الى ان بلاده ليس لها اى علاقة بهذا الحادث ونفى وجود الكيخيا حاليا فى ليبيا ، وفى المقابل اعتبر "ابراهيم عميش" رئيس الدائرة السياسية فى "التجمع الوطنى الليبى" الذى يتزعمه "الكيخيا" ان اتهام ليبيا للاستخبارات الامريكية يعنى احساس النظام الليبى بالخطر والا ما كان دفع التهمة عن نفسه الى آخرين بعد اسبوعين من الخطف وتوجيه الاتهامات إليه ، وكشف "عميش" من ناحية أخرى وجود تأكيدات غير رسمية من مسئولين مصريين بأن النظام الليبى يقف وراء اختفاء "الكيخيا" وان نتائج ذلك ستكون وخيمة على العلاقات بين القاهرة وطرابلس اذا لم يكشف النقاب عن مصيره ، وعبر فائز جبريل ممثل "الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا" فى مصر عن مخاوفه من ان يسدل الستار على الحادث ويترك الامر لمن يصطادون فى الماء العكر لتفسير الاختفاء على نحو لاترضاه مصر ، وقال ان الجميع ينتظر ممن جرى الحادث على ارضه ان يقول شيئا ويتخذ تدابير ، فالعملية واضحة منذ البداية ، وهى ان النظام الليبى ارتكب جريمة شاملة ومتكاملة تخطيطا وتنفيذا ، وقال جبريل انه لا يتوقع ان يعلن النظام الليبى وجود "الكيخيا" فى ليبيا لان ذلك يعنى اعترافا بجريمة نكراء ، وناشد الرئيس مبارك والحكومة المصرية وكل القوى الديمقراطية فى مصر الوقوف على مأساة الشعب الليبى والتضامن معه من اجل حقوقه ، وطالب باتخاذ موقف حازم تجاه ما أسماه بحماقات النظام الليبى مستغربا اختفاء شخصية مرموقة على الاراضى المصرية من دون أن تصدر السلطات المصرية أى شئ.

وكان متحدث ليبى باسم اللجنة الشعبية للوحدة (وزارة الوحدة) قد اعلن فى وقت لاحق ان منصور الكيخيا ذهب ضحية تصفية حسابات بين الجبهات المختلفة فى المعارضة الليبية ، ونفى "ابراهيم البشارى" مندوب ليبيا الدائم فى الجامعة العربية ان تكون هناك خصومة بين القيادة الليبية ومنصور الكيخيا مشيرا الى ان عددا كبيرا من المسئولين الليبيين تربطهم علاقة مودة معه ، ورأى البشارى ان اختفاء الكيخيا تزامن مع ظهور أدلة جديدة فى قضية لوكيربى تبرئ المشتبه فيهم ، وأضاف إن الخلافات بين من يطلقون على انفسهم المعارضة الليبية نشأت بسبب اختلاف أجهزة الاستخبارات التى يعملون لمصلحتها ، وقال :"لدينا أدلة تثبت أن هناك ليبيين فى الخارج يعملون لحساب إسرائيل ، وآخرين يعملون لحساب الاستخبارات الأمريكية ، ومنهم من يعمل لدول عربية وسيأتى الوقت المناسب لكشف هذه الاسماء أو تقديم أصحابها امام القضاء الليبى".

والجدير بالذكر ان "الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا" المعارضة قد اصدرت بيانا ردت فيه على ما اسمته مزاعم النظام الليبى التى تحاول تحميل المعارضة الليبية تبعات اختفاء الكيخيا وجاء فى البيان مايؤكد ان هذه المزاعم مجرد محاولة لابعاد مسئولية اختفائه عن النظام الليبى وإلصاقها بالمعارضة .

هذا وقد أعربت "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان" عن اعتقادها بأن السلطات الليبية مسئولة عن اختفاء "الكيخيا" فى القاهرة ، ومن ناحية أخرى وفى إطار تأكيد نفس المنحى قال ولى العهد الليبى المنفى – محمد الحسن السنوسى– انه يعتقد ان حكومة طرابلس مسئولة عن اختفاء الكيخيا فى القاهرة .

لكن صحيفة "الشعب" المصرية المعارضة المنفتحة على الإخوان المسلمين فى مصر من ناحية والوثيقة الصلة بجبهة الترابى فى السودان من ناحية أخرى قد ذكرت فى عددها الصادر فى ١٩٩٣/١٢/٢٤ إن "أوساط وثيقة الاطلاع رجحت ان جهاز الاستخبارات الاسرائيلية "الموساد" هو الذى يقف وراء اختطاف المعارض الليبى منصور الكيخيا ، وذلك فى سياق مخطط يستهدف نسف العلاقات المصرية -الليبية عبر الصاق الاتهام بليبيا ، وتمهيد الأجواء لتوجيه ضربة عسكرية لها ، وأشارت "الأوساط" التى استندت إليها

الصحيفة إلى أن فريقا امريكيا يتكون من ٨ افراد ينتمون للاستخبارات الامريكية (C.I.A) سوف يصل الى القاهرة فى غضون ايام قليلة للبحث عن ابعاد اختفاء الكيخيا ، وذلك فى اطار اتجاه الادارة الامريكية لتصعيد قضيته من اجل الاتفاق على خطة عسكرية لضرب نظام العقيد معمر القذافى تحت زعم تهديده لحقوق وحريات الإنسان" .

أما "المنظمة العربية لحقوق الانسان - الذى كان من المفترض ان يكون الكيخيا ضيف اجتماعاتها - فقد أرسلت خمس رسائل عاجلة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة د.بطرس غالى ، والأمين العام للجامعة العربية د. عصمت عبد المجيد ، والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية سالم احمد سالم ، ورئيس اللجنة الافريقية لحقوق الانسان فى المنظمة اسحق انديمار ، ورئيس لجنة الاختفاء القسرى فى مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان ، تطلب فيها التدخل لانقاذ الكيخيا وضمان سلامته وإعادته إلى أسرته.

ووجهت "بها العمرى" زوجة الكخيا رسالة إلى الرئيس السورى حافظ الاسد ونائبه عبد الحليم خدام ، ناشدتهما فيها بذل مساعيهما الحميدة للبحث عن زوجها ومعرفة مصيره ، وأكدت زوجة الكيخيا أن السلطات المصرية لن تتأخر فى بذل أى جهد لمعرفة مصير زوجها ، وقالت انها على اتصال دائم بالخارجية الامريكية لمعرفة مصير زوجها وشكرت التحرك الجاد الذى يقوم به المسئولون المصريون لجلاء هذه القضية ومن ضمنه زيارة د.اسامة الباز مستشار الرئيس المصرى للشئون السياسية لليبيا مرتين لمناقشة الموضوع مع القيادة الليبية .

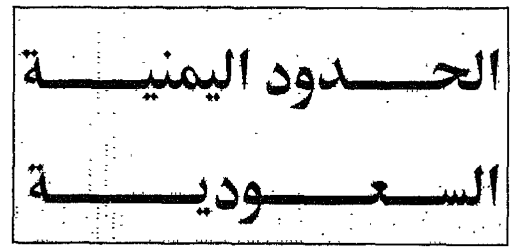
فى الأخير لايستطيع أحد الجزم بأن السلطات الليبية وراء اختفاء الكيخيا ، واذا كان الفريق الذى يؤكد هذا الاتهام يستند لسجل ليبيا غير البرئ فى هذا المجال وعلى رأسها حادث اختفاء الزعيم الشيعى موسى الصدر واهدار المؤتمرات الشعبية الليبية فى ١٩٩٣/١٢/١٢ لدم الرائد عبد المنعم الهونى ، ودعوتها الى قمع المعارضين وتصفيتهم فى حضور القذافى إلا أن هذا الرأى يواجه بعض الشكوك بسبب حاجة النظام الليبى المحاصر حاليا - والذى سار اكثر من خطوة فى طريق تحسين صورته امام الغرب - الى ان ينفى عن نفسه تهمة الارهاب وخرق حقوق الانسان ، إذ يعد من قبيل الحماقة ان يسعى لتوتير علاقته مع النظام المصرى - الذى شهدت اراضيه حادث الاختفاء -فى الوقت الذى تبذل فيه القيادة المصرية جهودا متميزة فى محاولة اثناء التحالف الغربى الثلاثى عن توجيه اى ضربة عسكرية لليبيا وبالتالى فإن الرأى الذى يذهب لتوجيه اصابع الاتهام للمخابرات الامريكية والاسرائيلية يظل له وجاهته من هذه الناحية على وجه الخصوص ، لكن ذلك لا يمنعنا من أن نميل إلى تحميل النظام الليبى مسئولية اختفاء الكخيا لا بسبب سجله الدموى فى مجال حقوق الإنسان وتصفيته لعشرات من معارضية فى عواصم العالم المختلفة فحسب ، وإنما بسبب أزمته الحالية مع الغرب أيضا ، ذلك أن هذه الأزمة نفسها إذا كانت تدفع النظام الليبى من ناحية إلى محاولة تجميل صورته أمام الغرب فانها قد تدفعه من ناحية أخرى - أو بالأحرى تضطره - إلى محاولة التخلص من الشخصيات المعارضة التى قد تكون بديلا محتملا له فى حالة نجاح المقاصد الغربية الرامية إلى إسقاطه ، والكيخيا بهذا المعنى أحد أهم البدلاء المطروحين بسبب علاقته الوطيدة بالدوائر الأمريكية .

وأخيرا فاننا نميل هنا إلى أنه من غير المتوقع أن يؤدى هذا الحادث إلى توتير العلاقات المصرية الليبية وإن بقى كورقة تظل إمكانية إشهارها فى وجه النظام الليبى من قبل الغرب قائمة فى أى وقت بالذات إذا ما تكشفت دلائل جدية عن تورط النظام الليبى فى الحادث .

أزمات عربية – عربية
أو نزاعات الحدود فى العالم العربى

تكتسب مسألة الحدود فى الوطن العربى عددا من السمات الخاصة التى ينبغى مراعاتها عند اى تناول لقضية الحدود التى تعتبر بحق أحد أهم بؤر الصراع العربى العربى ، وأهم هذه السمات أن هذه الحدود لم تتكون وتتبلور فى أغلب الحالات عبر العملية التاريخية التى شهدت مولد ونمو مفهوم الأمة وانطباقه على إطار حدودى بعينه يفصل مابين هويات وانتماءات متباينة ، بل إن هذه الحدود التى تم رسمها مرة واحدة ، وعلى يد قوى خارجية عن المنطقة والتى لم تراع سوى مصالحها وتوازناتها ، جاءت فى بعض الحالات متناقضة مع معايير الهوية والانتماء ، إذ لم تراع فى كثير من الحالات واقع الانتماء القبلى حيث فوجئت هذه القبائل التى كانت ومازالت فى بعض المناطق الإطار الحقيقى للانتماء والهوية – بتقسيمها إلى انتماءات مابين دول مختلفة عبر خط وهمى .

وبرغم رحيل الاستعمار فقد ظلت قضية الحدود فى الوطن العربى قضية شائكة ، فبعض هذه الحدود غير معترف بها ولاينظم وضعها معاهدة بين الأطراف المعنية يمكن الاحتكام اليها ، وحتى فى حالة وجود خريطة او معاهدة فإن بعض النخب التى قادت حركات التحرر الوطنى فى الوطن العربى والتى تباينت فى توجهاتها الأيديولوجية وانتمائها الاجتماعى مابين قطر وآخر تلجأ فى بعض الأحيان للنزاعات الحدودية كشكل ينظم المواجهة فيما بينها لأن الحديث عن قضايا التراب الوطنى يجعل الدولة قادرة على تعبئة قوى المجتمع بأسرها فى مواجهة الدولة الأخرى ، وتصبح المشاكل الحدودية أكثر تعقيدا فى الحالات التى تكتسب فيها المناطق الحدودية أهمية خاصة نتاج احتمالات وجود اكتشافات بترولية فيها .



تعتبر حالة الحدود اليمنية السعودية حالة مثالية من حيث شمولها لكل الأبعاد الخاصة بقضايا الحدود فى الوطن العربى ، سواء فيما يتعلق بالتناقض النظامى بين الدولتين أو فيما يتعلق بمدى وضوح واستقرار الحدود اليمنية السعودية فمن ناحية هناك جزء من هذه الحدود لاتنظمه معاهدة بين الدولتين ، أما الجزء الثانى فتنظمه معاهدة الطائف التى عقدت بين مؤسس المملكة عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى إمام المملكة المتوكلية اليمنية فى عام ١٩٣٤ ،وحتى هذا الجزء الذى تنظمه معاهده لا تعترف به اليمن الآن وتطرح إعادة النظر فى المعاهدة برمتها .

التناقض النظامى كمصدر للصراع

شكل عام ١٩٦٧ نقطة انتقال هامة فى توجهات السياسة الخارجية السعودية التى اتسمت قبل هذا العام بالانطواء والتقوقع داخل شبه الجزيرة ، واقتصر دورها فى المجال الخارجى على رد الفعل بينما اتبعت فى شبه الجزيرة سياسة هجومية تنسجم وطبيعة تركيب العائلة الحاكمة التى كونت الدولة السعودية عبر الصراع ، وقد اعتبرت المملكة ان حدود

أمنها ترتبط بتأمين مجالها الحيوى فى شبه الجزيرة العربية ، وأبدت فى هذا الصدد اهتماما كبيرا بالعلاقة بين نظامها السياسى المحافظ ، والنظم الأخرى الملكية فى المنطقة ، وكان من الطبيعى أن تدخل السعودية فى تناقض مع النظام الجمهورى فى اليمن . بالإضافة إلى أنها اعتبرت التدخل المصرى فى اليمن تهديدا صريحا لأمنها القومى .

وقد شهد عام ١٩٦٧ عددا من المتغيرات التى انعكست على العلاقات اليمنية السعودية حيث ترافق الانسحاب المصرى من اليمن مع استيلاء الجبهة القومية ذات التوجهات الماركسية والتى خاضت الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى على مقاليد الامور فى اليمن الجنوبى ، وقد قامت هذه الجبهة بعد ذلك بتدعيم حركة مسلحة فى اقليم ظفار العمانى لاسقاط نظام حكم السلطان سعيد بن تيمور ، وعندما تحول الشطر الجنوبى فى اليمن الى الماركسية فإن ذلك قد شكل تهديدا خطيرا للدور السعودى فى المنطقة حيث اعتبر ذلك تهديدا مباشرا للأنظمة الملكية فى المنطقة من ناحية ، وسمح لقوى من خارج المنطقة بالتدخل ، ومن ناحية أخرى أيدت إيران بالفعل النظام العمانى ومدته بالدعم العسكرى ، ويذكر فى هذا الصدد ان التنافس السعودى - الايرانى الذى يكتسب طابعا أيديولوجيا نتيجة المنافسة بين الاسلام السنى والاسلام الشيعى ، هو تنافس يمثل أحد المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية السعودية ، حيث تسعى السعودية لعزل ايران عن المنطقة مثلما تسعى بنفس القدر لترسيخ وجودها بوصفها دولة عظمى - أو حتى العظمى - داخل النظام الاقليمى .

وأمام الخطر الأيديولوجى وأخطار التدخل الإيرانى عملت السعودية على محاولة احتواء الصراع اليمنى - العمانى واتفقت مع دولة الكويت فى إطار توزيع الأدوار داخل النظام الإقليمى الخليجى - ان تقوم بدور الوساطة بين عمان واليمن الجنوبى ، بينما توقفت عن دعم أنصار الإمامية فى اليمن الشمالى ، وتم التوصل إلى مصالحة على أساس إدخال الإمامة بجانب العناصر الأقل محافظة ، واعترفت باليمن فى صيف ١٩٧٠ بل واخذت تقدم له العون الاقتصادى .

الأحوال التاريخية لقضية الحدود

وقعت أول اتفاقية للحدود بين الطرفين فى الطائف ١٩٣٤ بين الملك عبد العزيز آل سعود والامام يحيى امام المملكة المتوكلية ، وقد تم توقيع المعاهدة بعد مواجهة عسكرية بين الطرفين بسبب ادعاء كل طرف السيادة على ما كان يعرف بإمارة الأدارسة ، وقد تفجر الصراع بعد اعلان المملكة السعودية ضم الامارة ، وهو الأمر الذى اثار حفيظة اليمنيين الذين رأوا فيه تعديا على ارض تدين بالولاء للامام يحيى ، وقد انتصرت القوات السعودية فى هذه الموقعة بل وسيطرت على أجزاء أخرى من أراضى اليمن ، وهو مادفع الامام يحيى للدخول فى مفاوضات لوقف تقدم القوات السعودية وقد تضمنت الاتفاقية ثلاثا وعشرين مادة تناولت الى جانب ترسيم الحدود فى جزء من الحدود المشتركة بين البلدين إنهاء حالة الحرب بينهما وتنظيم العلاقات بينهما فى جميع النواحى ، وتضمنت المادة الثانية اعترافا متبادلا باستقلال كل طرف وإسقاط أى حق يدعيه فى قسم أو أقسام فى بلد الآخر ، كما تضمنت المادة الثامنة التزام الطرفين بالامتناع عن اللجوء للقوة لحل الخلافات بينهما واللجوء للتحكيم فى حالة الخلاف ، وحددت المادة ٢٢ مدة الاتفاقية بعشرين عاما قمرية قابلة للتجديد والتعديل خلال الستة أشهر الأولى التى تسبق تاريخ انتهاء مفعولها إلا أن الملابسات الخاصة بتوقيع تلك الاتفاقية ، وكثرة التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ، إضافة إلى بعض الأطروحات حول الحقوق التاريخية جعلت من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة ، ذلك أن اليمن ترى أن المنطقة المتنازع عليها وهى بالتحديد مرتفعات عسير

ونجران جزء من أراضى اليمن المعروفة فى كتابات الجغرافيين وقد اغتصب امراء الأدارسة الحكم فى الامارة وكان سابقوهم يدينون بالولاء لليمن ، وعلى هذا فإن الجزء الاكبر من عسير جزء من المخلاف السليمانى التابع تاريخيا لليمن ، ويرى اليمنيون أن ماورد فى الاتفاقية هو تنازل من الإمام يحيى عن أرض يمنية أو على أقل تقدير عن أرض يمنية أعطيت رعايتها للجانب السعودى ، وفى المقابل ترى وجهة النظر السعودية أن إمارة الأدارسة بشقيها الشرقى والغربى - الجنوبى كانت تدين بالولاء لأمراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الاولى فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر ، وان ماحدث بعد ذلك سواء توقيع الاتفاقيات مع ال عائض - حكام الجبهة الشرقية - أو الأدارسة - حكام الجبهة الغربية والجنوبية - أو إعلان الضم الرسمى لإمارة عسير كجزء من المملكة هو أمر طبيعى وينسجم مع الحقائق التاريخية ، كما ترى وجهة النظر السعودية أن اتفاقية الطائف نهائية ، وتستند فى ذلك إلى البيان المشترك الذى صدر فى أعقاب زيارة رئيس الوزراء اليمنى القاضى عبد الله احمد الحجرى للسعودية حيث أعلن هذا البيان بوضوح عن اتفاق الجانبين التام مجددا على اعتبار الحدود بين بلديهما حدودا فاصلة ، وذلك كما نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف بينما ترى اليمن أن هذا البيان بيان صحفى وليس إعلانا رسميا بالتصديق النهائى على هذه الحدود ، وتضيف أن البيان نفسه يعطى الحق للطرف اليمنى فى المطالبة بالتعديل خاصة فى فترة التجديد كل ٢٠ عاما.

المفاوضات اليمنية - السعودية

استؤنفت فى بداية عام ١٩٩٣ أعمال الجولة الرابعة للمحادثات اليمنية - السعودية بشأن قضايا الحدود العالقة بين البلدين ، وسط اتجاه عام فى المنطقة ولدى اطراف التفاوض يضغط فى اتجاه تسوية المشاكل الحدودية العالقة لنزع فتيل التفجر فى المنطقة وتحقيق الاستقرار .

وتأتى هذه المفاوضات بعد الهدوء الذى أعقب أزمة الخليج الثانية التى وقفت فيها اليمن إلى جانب العراق مما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين الدول الخليجية عموما ، لذا فيمكننا أن نلاحظ حرص الجانب اليمنى على استخدام هذه المفاوضات لتحقيق ثغرة فى الجدار الخليجى بالشكل الذى يؤدى إلى تطبيع العلاقات مع دول الخليج ، ومن ثم فقد عملت اليمن على تكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع السعودية ، سواء عبر الزيارات المتبادلة بين المسئولين أو من خلال الرسائل المتبادلة بين القيادة السياسية هنا وهناك وهى الرسائل التى وصلت إلى ثلاث رسائل فى شهر واحد وتناولت جميعها تطبيع العلاقات بين البلدين إضافة إلى قضية الحدود وقد أعلن عبد العزيز الدالى وزير الخارجية اليمنى السابق اثناء زيارته للرياض فى هذا العام : " إن المسائل الحدودية تحتاج إلى وقت طويل وإلى عدم استعجال للنتائج" ، ويعتبر هذا التصريح تأكيدا للرأى القائل بأن هناك محاولات من الإدارة اليمنية لمد أمد القضية وإعطائها أبعادا يصعب حسمها على المدى المنظور بهدف الضغط على السعودية حتى تلجأ للاتصال الشخصى بين قيادات البلدين لحل القضية ، وقد اتضح هذا النهج اليمنى فى طبيعة المذكرة التى تقدمت بها الحكومة اليمنية فى المفاوضات والتى سميت بمذكرة " لاضرر ولاضرار" حيث طالبت اليمن فى هذه المذكرة بكفالة الحقوق القانونية والتاريخية للطرفين قبل البدء فى إجراء المفاوضات التفصيلية وبدا واضحا أن هذا الطرح يتضمن عددا من المميزات للادارة اليمنية ففضلا عما يوفره من إمكانية مد أجل المفاوضات من ناحية نظرا لصعوبة حسم هذه القضايا فإنه يجنب الطرف اليمنى تقديم تصورات واضحة قد تعرقل المفاوضات من ناحية أو تحتوى على تنازلات من ناحية أخرى .

أما على الجانب السعودى فقد أدركت

المملكة على مايبدو الأهداف اليمنية ووضعت أمام عينيها خبرة المفاوضات السابقة اليمنية – العمانية التى تراجعت فيها اليمن عن مطالبها التاريخية مقابل مناطق تبادل حرة وضغطت السعودية حتى تخرج المفاوضات بنتائج واضحة واشتملت المذكرة السعودية على النقاط التالية:

١- تشكيل لجنة تحديد العلامات المقامة على خط الحدود والمعدة بموجب معاهدة الطائف عام ١٩٣٤ .

٢- تعيين الحدود وترسيمها فى المنطقة التى لاتتناولها معاهدة الطائف ، وذلك بأن يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود فى هذه المنطقة .

٣- ترسيم ماتبقى من حدود وفقا لما تم الاتفاق عليه فى معاهدة الطائف .

٤- تعيين الحدود البحرية .

وترى وجهة النظر السعودية أن معاهدة الطائف تشكل أساسا سليما وواضحا لرسم الحدود المشتركة وجدير بالذكر هنا أن هذه المعاهدة تنص على تبعية جيزان ونجران إلى السعودية كما ترسم خطا يمتد من جزيرة حدى فى البحر الاحمر حتى وادى الجوف شرق اليمن ، وقد توقفت الجولة الرابعة عند هذين المنعطفين من دون أن يبدى أى من الطرفين جوابا معينا .

تعثرت أعمال الجولة الخامسة من المفاوضات بسبب الانتخابات اليمنية واعادة تشكيل المؤسسات الدستورية ثم الأزمة السياسية التى نجمت عن هذه الانتخابات ، إلا أنه وعلى مايبدو فإن اليمن قد استجابت للضغوط السعودية حيث ذكرت مصادر وصفت بانها مطلعة ان الجانب اليمنى قد تقدم بمذكرة جديدة بديلة لمذكرة "لاضرر ولاضرار" باسم "البروتوكول التفاوضى" فى الوقت الذى شهدت فيه العلاقات اليمنية مع الاقطار الخليجية تقدما ملحوظا ، الأمر الذى يشير إلى أن اليمن قد نجح فى تحقيق بعض أهدافه من وراء التفاوض ، ويطرح هذا التحسن فى العلاقات أيضا عددا من الاسئلة بخصوص المفاوضات منها : مثلا التساؤل حول ما إذا كانت اليمن ستكف عن تفهم المطالب السعودية – التى أكد مسئول سعودى أنها لن تتغير – بسبب ما نجحت اليمن فى تحقيقه بالفعل من اختراق جدار الرفض الخليجى ، أم أنها ستواصل تفهمها ولكن مع المطالبة بثمن جديد ؟! ، فى اعتقادنا ان الاحتمال الثانى هو الأرجح وهو ما أشارت إليه بالفعل الجولات التالية من المفاوضات .

انتهت الجولة الخامسة التى عقدت فى ١٥ أغسطس ١٩٩٣ فى صنعاء بعدم وجود موقف واضح حيث أبدى الجانب السعودى قبولا لبعض تصورات البروتوكول التفاوضى الذى قدمه اليمن ، بينما أرجأ مناقشة الجوانب الاخرى على أن يقدم ردا عليها فى الجولة السادسة للمفاوضات التى كان من المقرر عقدها فى شهر اكتوبر ١٩٩٣ رغم اجواء التفاؤل التى سبقت هذه الجولة والتى تتضح من تصريح وزير الخارجية اليمنى محمد سالم باسندوه الذى أعرب فيه عن ان الشعبين الشقيقين يتطلعان بصدق إلى أن تتوج هذه المفاوضات بنهايات مرضية عاجلا .

من جانب آخر سمحت السلطات السعودية للمنتجات اليمنية بالدخول من جديد للأسواق السعودية ، إلا ان أعمال الجولة السادسة لم تترجم هذا التفاؤل ، حيث أكد الوفد السعودى خلال الجلسة الأولى تمسكه بالتصور الذى طرحه من قبل خلال الجلسات السابقة باعتباره الحل الأفضل أو "الصيغة المثلى" ، وهو ما يعنى العودة إلى نقط البدء فى التفاوض ، وان كان بعض المراقبين يرون ان هذا الموقف هو موقف استكشافى لاغير ، ويبدو ان المشكلة الحقيقية التى واجهت الجولة السادسة فى الرياض وأدت إلى فشلها فى إحراز أى تقدم يذكر نحو الاتفاق على صيغة لشكل الإجراءات والأسس التى ستحكم عملية مفاوضات ترسيم الحدود بين البلدين هو ما أشيع حول أن الموقف اليمنى طالب بالتزامن بين حل مشكلة الحدود وعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، الأمر الذى اعتبره

الجانب السعودى بعيدا عن محور المفاوضات.

ويبدو أن الجانب اليمنى يريد التوصل إلى اتفاقية شبيهة بما حققه فيما يتعلق بخلافاته مع الجانب العمانى والتى أدت إلى حالة من السيولة الحدودية حيث سمحت بالتحرك الجماعى فى صورة قبائل وعشائر على جانبى الحدود ولمسافة ٢٥ كيلو مترا والسماح للمواطنين العاديين بالتنقل لأغراض الزيارة والسياحة ومن المقرر أن تسمح هذه الاتفاقية للسكان بنقل السلع أيضا فى مرحلة مستقبلية فضلا عن وضع حجر الأساس لمدينة المزيونية العمانية الجديدة ، التى ستكون نواة لمنطقة التجارة الحرة بين الدولتين ، والسؤال هو : هل يقبل السعوديون باتخاذ إجراءات شبيهة على الحدود ؟ واقع الأمر أن النظام السعودى الحريص جدا على استقراره وعلى تأمين نفسه ضد المخاطر التى يحملها التناقض بين النظامين الملكى فى السعودية والجمهورى فى اليمن وما يحمله ذلك من مخاطر ، حريص على إغلاق حدوده جيدا مع مثل هذه الأنظمة مع استخدام الدول الخليجية ذات الأنظمة الشبيهة معه كمصفاة للتفاعلات مع هذه النظم ، ومن هنا يرى الجانب السعودى أن حسم مسائل الحدود من خلال وجود حدود واضحة ومستقرة هو الطريق الأمثل من أجل علاقات أفضل بين النظامين .

على كل فانه رغم اختلاف ترتيب الأولويات على قائمة التفاعلات اليمنية - السعودية إلا أنه لا يوجد تباين حقيقى بين أولويات كل طرف ، ومن هنا فإنه من المتوقع إن آجلاء أو عاجلا أن يتم التوصل إلى حل سلمى وعبر أطر التفاوض بين الطرفين على الأقل فى ظل الظروف الحالية التى يتزايد فيها نفوذ حزب الإصلاح اليمنى الموالى تاريخيا للسعودية وفى ظل حرص الإدارة اليمنية بكافة توجهات أجنحتها السياسية على تحسين علاقتها بالمملكة .

النزاع حول الصحراء الغربية

اصطدمت الجهود الحقيقية التى تبذلها الأمم المتحدة لتسوية النزاع فى الصحراء الغربية باستمرار الخلاف بين المغرب وجبهة البوليساريو حول مسألة تحديد معايير من يحق لهم التصويت فى الاستفتاء المزمع إجراؤه لتقرير مصير الصحراء ، وكانت الأمم المتحدة قد وضعت خطة للسلام وافق عليها مجلس الأمن فى إبريل ١٩٩٠ ، وتقضى الخطة باعتماد إحصاء "١٩٧٤" الذى أجرته السلطات الاسبانية ، وبناء على هذا الإحصاء فإن هناك حوالى ٧٤ الف فرد يشكلون القاعدة الأساسية لقوائم الناخبين ، ويذكر ان الأمين العام السابق "بيريز دى كويلار" قد وافق قبل بضعة أيام من انتهاء مدته فى ديسمبر ١٩٩١ على ان يكون فى وسع جزء من الصحراويين الذين غادروا الصحراء ومعظمهم من المغرب أن يشاركوا فى الاستفتاء ، وحددت اقتراحات "دى كويلار" ان هذا الجزء يتكون من :

الأشخاص الذين ترد أسماؤهم فى لوائح إحصاء "١٩٧٤" المعدلة .

- الاشخاص الذين كانوا يعيشون فى الأقاليم الصحراوية كأبناء قبائل أثناء إحصاء "١٩٧٤" دون ان يتم إحصاؤهم .

- الأقرباء المباشرون للأشخاص من الفئتين أعلاه أى الأب ، والأم ، الأبناء .

- الأشخاص الذين ولدوا من أب صحراوى ولد فى الأقاليم الصحراوية .

- الأشخاص الذين أقاموا فى الأقاليم الصحراوية ستة أعوام متصلة أو ١٢ عاما منفصلة قبل ديسمبر ١٩٧٤ ، والذين ينتمون للقبائل الصحراوية .

ورغم موافقة الطرفين على خطة الأمم المتحدة القاضية بإجراء استفتاء لتحديد مصير الصحراء ، إلا أن بعض المسائل الخاصة بتحديد معايير الناخبين وأشكال التأكد من الهوية ظلت نقطة خلاف رئيسية ، حيث اعتبر المغرب أن إحصاء ١٩٧٤ لا يمكن اعتباره إلا مجرد مرتكز لتنظيم اللوائح الجديدة وأصر على أن جميع الصحراويين أو الذين ينحدرون من أصول صحراوية لهم الحق فى المشاركة بالاستفتاء خاصة أولئك الذين أسقطت اللوائح الأسبانية اسماءهم عمدا من لوائح إحصاء ١٩٧٤ ، كما تصر المغرب على أن يشارك فى الاستفتاء الذين فروا من بطش الاحتلال أعوام ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، والذين تقدر الرباط عددهم بـ ١٢٠ الفا ، أما البوليساريو فتصر على ان الاتفاقية المبدئية بين الطرفين اعتبرت ان لوائح ١٩٧٤ هى الشرط الاساسى للتسوية ، وان الأشخاص الذين وردت أسماؤهم فى هذه اللوائح يجب أن يشكلوا الغالبية العظمى من الذين سيشاركون فى الاستفتاء .

ومن ناحية أخرى فإن هناك خلافا بين الطرفين يتعلق بالقرائن التى ينبغى أن تقدم إلى لجنة تحقيق الهوية مع طلبات الصحراويين الراغبين فى المشاركة بالاستفتاء ، حيث ترى البوليساريو ضرورة إبراز وثائق صدرت من الصحراء ، أى وثائق أصلية أصدرتها السلطات الأسبانية ، بينما ترى المغرب ضرورة الاستعانة بالقرائن الشفوية بغض النظر عن مصدرها .

وقد زاد من تعقيد الموقف ، وتصلب كل طرف عند موقفه ذلك التوتر الذى شهدته العلاقات الجزائرية - المغربية التى تعتبر الخلفية التى يجرى عليها النزاع ، وقد لاحظ المراقبون أن تدهور العلاقات بين المغرب والجزائر قد ارتبط بتغيير تركيبة الحكم فى الجزائر ، إثر اغتيال "بوضياف" ، وتفيد بعض التحليلات ان أحد أسباب اغتياله كان نتيجة ما أبداه من رغبة فى تسوية نزاع الصحراء ، ويقوى من هذه التكهنات انتهاج الحكومة الجزائرية بقيادة رئيس الوزراء السابق "بلعيد عبدالسلام" سياسة متشددة إزاء المغرب ، حيث تحفظت الجزائر فى اكتوبر "١٩٩٢" على الانتخابات البلدية المغربية التى ضمت بعض أقاليم الصحراء المتنازع عليها .

كما خصصت الجزائر فى موازنتها للعام الماضى مبالغ لدعم ما أسمته "قضية اللاجئين الصحراويين" ، فضلا عن قيام قياديين جزائريين بعقد اجتماعات رسمية للبحث فى نزاع الصحراء على أساس دعم الجزائر لوجهات نظر البوليساريو فى الموقف من آليات تحريك الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء الصحراوى ، واتهم مسئولون جزائريون المغرب بعرقلة خطة السلام من خلال معاودة النظر فى قوائم الناخبين .

وهكذا تصاعد الموقف الجزائرى من هجوم إعلامى إلى موقف رسمى مع تخصيص موارد فى الميزانية لدعم هذا الموقف ، مما يعكس انحيازا صريحا ومكشوفا لطرف دون الآخر ، وذلك على عكس موقف الحكومة السابقة الذى اتسم بنوع من الحياد ، وقد جاء هذا التحول فى الموقف الجزائرى نتاج تضافر عدد من العوامل فى مقدمتها : محاولة الجزائر فك طوق أزمتها الداخلية ، وهيمنة التيار البومدينى على السلطة ، ورغبة كوادر جبهة التحرير فى استعادة المواقع التى فقدتها فى الفترة الأخيرة ، ويبدو أن الجزائر كانت تريد ثمنا لحل النزاع يعطيها دورا معينا فى المنطقة ، ويشد الانتباه عن أزماتها الداخلية .

كانت هذه هى صورة الأوضاع فى المنطقة عندما تقدم الأمين العام للامم المتحدة د. بطرس غالى بثلاثة خيارات لمجلس الأمن لحل الأزمة فى الصحراء الغربية ، فبعد ان أشار إلى إحباط أى أمل بالتوصل إلى حل

وسط بين المغرب والبوليساريو" ، قال الأمين العام ان الخيار الأول هو الاستمرار فى إجراء المحادثات بين الأطراف المعنية ، ويرى الأمين العام أن فرص النجاح فى هذا الإطار ضئيلة للغاية ، وأضاف د. غالى ان الخيار الثانى يتمثل فى التنفيذ الفورى لخطة التسوية على أساس التعليمات المتعلقة بعرض طلبات الاشتراك فى الاستفتاء والواردة فى تقرير الأمين العام السابق "بيريز دى كويلار" ، وذهب د. غالى إلى أن التنفيذ يتعين أن يمضى قدما من دون تعاون مع أحد من الطرفين ، ومعلوم أن البوليساريو قد اعتبرت معايير "دى كويلار" غير متوافقة مع الحكم الأساسى الوارد فى خطة التسوية ، أما الخيار الثالث فيتمثل فى انتهاج بديل جديد لايدخل فى إطار خطة التسوية ، وكان تقرير الأمين العام بمثابة رسالة تحذير للأطراف المعنية مفادها إصرار الأمم المتحدة على حل النزاع ، حيث أن إشارته إلى ضآلة فرصة الوصول إلى حل وسط تعنى أن الأمم المتحدة قد تلجأ طبقا للخيار الثالث – لحل الأزمة بما لا يتوافق مع مطالب الطرفين – أو على الأقل طبقا للخيار الثانى الذى يقضى بان يجرى الاستفتاء فى الصحراء دونما مشاركة أى منهما .

الملاحظ بصفة عامة أن جبهة البوليساريو التى قبلت وقف إطلاق النار فى ١٩٩٢ وبدأت فى انتهاج خطة لحشد التأييد فى الاستفتاء ، تقف فى موقف حرج حيث تتعرض خطتها للانهيار مع التأجيلات المتوالية للاستفتاء ، مما قد يضطرها لقبول خطة الأمم المتحدة التى تقضى بالإسراع فى تنظيم الاستفتاء إلا أنها تدرك أن الحسابات فى هذا الإطار ستكون لمصلحة المغرب ، ولهذا فقد سارع محمد عبدالعزيز – الأمين العام لجبهة البوليساريو – إلى إعلان أن الجبهة سوف تحمل السلاح من جديد إذا لم يطبق مخطط السلام الذى وضعته الأمم المتحدة ، وهو يريد بهذا التصريح تحميل المغرب مسئولية فشل المحادثات بينهما مع الضغط عليها فى الوقت نفسه لإبداء التجاوب مع مطالب الجبهة عبر التهديد بجرها من جديد إلى طاحونة الخيار العسكرى الذى يصعب حسمه ، إلا أن المغرب أكد تمسكه بموقفه ، فقد عبر " الغالى بنهيمة" – المندوب الدائم للمغرب بجنيف – عن دعم بلاده لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ، وأكد أحمد السنوسى – المندوب الدائم للمغرب بالأمم المتحدة – ان الطريقة الوحيدة لإغلاق ملف الصحراء تتلخص فى إصدار مجلس الأمن قرار جديد يقضى بالتطبيق الفورى للقرارات الخاصة بالنزاع ، فى المقابل أكد "بلعيد عبدالسلام" – رئيس الوزراء الجزائرى – ان الجزائر لا تقبل ان يتم الاستفتاء فى الصحراء إلا على أساس لوائح الإحصاء الأسبانى فى عام "١٩٧٤" ، وهو ما يتفق مع موقف جبهة البوليساريو الرافض توسيع قوائم الإحصاء الأسبانى .

وقد اختار مجلس الأمن حلا وسطا ، وفقا لقرار المجلس رقم "٨٠٩" عندما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى القيام بالاستعدادات اللازمة من أجل تنظيم استفتاء الصحراء فى نهاية السنة الجارية بما يفيد استعداد الأمم المتحدة لحل القضية بغض النظر عن تعاون الطرفين ، إلا ان أعضاء مجلس الأمن منحوا المغرب وجبهة البوليساريو مهلة ثلاثة أشهر للمفاوضات ، وجدير بالذكر هنا أن القرار رقم "٨٠٩" قد دعا الأمين العام لتكثيف جهوده لتسوية المسائل المتعلقة بتفسير معايير التصويت على أن يرفع تقريرا إلى المجلس فى مايو من نفس العام .

وقد تباينت ردود الفعل حول قرار مجلس الأمن فوصفه محمد عبدالعزيز – الأمين العام لجبهة البوليساريو – بأنه يشكل إطارا مقبولا وأنه إفشال للمشاريع المقترحة سابقا من قبل المغرب ، وأعرب عن استعداده لمناقشة ما أسماه بهامش الأخطاء التى يتضمنها الإحصاء العام للسكان الذى انجزته أسبانيا ، مؤكدا أن تلك المراجعة لايمكن أن تأخذ المدى الذى يريده المغرب ، ويذكر فى

هذا الصدد أن المسئول الأسباني الذى كان مكلفا بإجراء الإحصاء عام ١٩٧٤ ، قد شكك فى صحته وأعلن أن نسبة الخطأ تصل إلى ٣٠٪ ، وعلى الجانب المغربى رحب العاهل المغربى الملك الحسن الثانى أيضا بالقرار وجدد التزامه بالتعاون مع الأمم المتحدة فى ضوء قرار مجلس الأمن ، وأضاف انه يمكن ألايكون هناك استفتاء ، ورأت بعض المصادر فى هذا الطرح إشارة إلى احتمال الوصول إلى صيغة وفاقية ترمى إلى مخرج لإنهاء نزاع الصحراء بدون اللجوء إلى صيغة الاستفتاء .

وقد سارع د. بطرس غالى - الأمين العام للأمم المتحدة - إلى استثمار ترحيب الطرفين بقرار مجلس الأمن ، وشرع على الفور بمواصلة جهوده لحل الصراع ، فتحرك على مستويين متوازيين : **الأول** ، يختص باتخاذ الإجراءات الفعلية لبدء الاستفتاء خاصة بعد موافقة الأمم المتحدة على رفع ميزانية "المينورسو" - البعثة الدولية فى الصحراء الغربية" إلى ما يربو على ثلاثة ملايين دولار ، وذلك لتغطية الفترة من أول مارس إلى ٣٠ يونيو ، ثم قام بالفعل بتشكيل مجموعة من ١٠ أعضاء للإعداد للاستفتاء مع تشكيل لجنة تتولى تسجيل الناخبين وإعداد بطاقات لهم بحيث يتم إجراء الاستفتاء قبل نهاية العام ، مع تخصيص وحدة أمنية تتألف من ٣٠٠ رجل لإجراء الاستفتاء ، أما المستوى الثانى ، فيتعلق بدفع الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل وسط فى مسألة تحديد هوية المشاركين فى الاقتراع ، أو الوصول إلى حل وسط فى القضية ككل ، بما يذكر بالخيار الثالث الذى اقترحه فى تقريره لمجلس الأمن .

وقد أوفد الأمين العام مندوبا خاصا إلى كل من الجمهورية الصحراوية والمغرب والجزائر هو "صاحب زاد يعقوب خان" الذى أعلن بعد محادثاته مع الأطراف الثلاثة استمرار الخلاف فى وجهات النظر حول التأويلات الخاصة بالمعايير ، مما حدا بالأمين العام أن يقوم بزيارة إلى المنطقة وذلك قبل شهرين من تقديمه تقريره النهائى لمجلس الأمن حول الخطوات التى ينبغى اتخاذها لتسوية مشكلة الصحراء ، وقد أسفرت جولة الأمين العام عن حل وسط يقضى بتقسيم من يحق لهم التصويت إلى الفئات التالية :

١- المسجلون فى الإحصاء الأسبانى.

٢- أبناء المسجلين فى الإحصاء وأباؤهم غير المسجلين .

٣- الأبناء من أب صحراوى يعيش خارج الإقليم الصحراوى .

٤- من أمضوا إثنى عشر عاما متقطعة أو ستة متصلة فى الأقاليم الصحراوية.

وقد أعلنت البوليساريو موافقتها على مشروع غالى مع تحفظها على بعض بنوده خاصة البندين الأخيرين لغياب الضمانات الكافية بعدم التزوير حيث تتطلب هذه البنود وجود أدلة قاطعة وحاسمة ووثائق تثبت ذلك فى السجلات الأصلية ، كما أعلنت مصادر تابعة للجبهة انها ستتعاون بشكل واسع مع اللجنة الدولية المكلفة بتحديد من يحق لهم التصويت ، وهو ما يعنى قبول جبهة البوليساريو المعايير التى اعتمدها الأمين العام السابق للأمم المتحدة لتحديد من هم المنحدرون من أصول صحراوية ، ويذكر أن المعايير التى اعتمدها بيريز دى كويلار ترهن البحث فى تحديد الهوية بمقاييس تتعلق بثبوت الانتساب إلى أصول صحراوية والاستناد إلى الانتماء القبلى ، وتولى زعماء القبائل دورا كبيرا فى هذه العمليات ، ويمثل هذا الموقف تطورا بارزا فى موقف البوليساريو التى كانت تصر على وجود مستندات أصلية صادرة عن السلطة الأسبانية إلى جوار شهادة شيوخ القبائل المدعوين للإدلاء بالشهادة .

وفى تطور هام لاحق عقد اجتماع بين جبهة البوليساريو والمغرب فى مدينة "العيون" عاصمة المدن الصحراوية بهدف تقريب وجهات النظر بين الجانبين ، وهو ما ترافق مع عدد من المعطيات التى كان من شأنها ان تجعل هذا اللقاء حدثا تاريخيا طبقا لوصف

الأمين العام للأمم المتحدة ، وأول هذه المعطيات أن هذا اللقاء يأتي بعد موافقة المغرب والبوليساريو على مقترحات ذات طابع وقائى قدمها الأمين العام للأمم المتحدة إلى طرفى النزاع ، وقال د. غالى انه تلقى ردودا إيجابية على تلك المقترحات ، والمعطى الثانى هو بداية تجاوز التوتر فى العلاقات المغربية الجزائرية ، حيث جاء هذا اللقاء بناء على دعوة مغربية وكاستجابة من "عبداللطيف الفيلالى" وزير الخارجية المغربى للطلب الذى تقدم به "رضا مالك" وزير الخارجية الجزائرى بأن تقوم المغرب بمبادرة لفتح الحوار ، وقد رأى المراقبون فى ذلك إشارة إلى دخول الجزائر على خط التسوية السلمية ، كما أكد منشقون عن الجبهة فى الجزائر أنهم أبلغوا قياداتها أنهم لا يرغبون فى إقامة دولة صحراوية فى المنطقة ، أما المعطى الثالث فيتعلق بأن مسئولا جزائريا رفيع المستوى قد أعلن عن حل وسط خارج التسوية طرحه د. بطرس غالى أثناء زيارته للمنطقة ، ويتمثل فى صيغة حكم ذاتى أو تسيير ذاتى يمارسه الصحراويون فى شئون الدفاع والأمن والسياسة الخارجية .

ويبدو أن المغرب كان يأمل فى أن يناقش اجتماع العيون هذا الاقتراح الأخير ، وهو ما يتضح فى تشكيل الوفد المغربى فى المنطقة الصحراوية ، إذ لوحظ ان التشكيل قد سعى إلى استنفار رابطة الدم والروح القبلية التى تبقى حاسمة فى صنع التآلف فى المجتمع الصحراوى ، كما يتضح ذلك أيضا من خلال نصوص الخطاب الذى أرسله العاهل المغربى إلى وفد البوليساريو إذ دعاهم بشكل واضح إلى "المساهمة بأى تصور أو فكرة أو اقتراح لتطوير الصحراء فى إطار السيادة المغربية" ، مشيرا إلى ان الجهوية – وهو اللفظ المغربى المرادف للتسيير الذاتى – قابلة لاستيعاب كل الآراء .

إلا ان وفد الجبهة كان يسعى على ما يبدو إلى مناقشة معايير الاستفتاء وتحديد الهوية لا أكثر ، ومن هنا كان اعتراضه على تشكيل الوفد المغربى الذى تم تداركه بإضافة اسمين جديدين للوفد المغربى ، أحدهما أحمد السنوسى ممثل المغرب الدائم لدى الأمم المتحدة .

وقد أحاط الغموض بنتائج اجتماع العيون وأصدر الجانب المغربى بيانا رأى فيه " ان اجواء الجدية والمسئولية وحدها الكفيلة بإفساح المجال أمام لقاءات اخرى" اما وفد البوليساريو فأعلن أن لقاءات اخرى ستعقد بين الطرفين" وهكذا انتهى اجتماع العيون دون ان يتقدم الوضع إلى الامام سواء فيما يتعلق بالتعامل مع النزاع وفق منطلقات جديدة او حتى فيما يتعلق بالخلافات المتبقية على معايير الاستفتاء وجاء فشل اللقاء الثانى بين الطرفين ليهدد بعودة النزاع مرة ثانية إلى نقطة البداية ، حيث رفضت جبهة البوليساريو عقد الجولة الثانية من المحادثات التى كان يتوقع عقدها فى نيويورك فى اكتوبر ١٩٩٣ اعتراضا على وجود عضوين سابقين انشقا عنها فى الوفد المغربى ، كما رفضت اقتراحا تقدم به يعقوب خان بأن تكون المحادثات غير مباشرة ، فى الوقت الذى تمسكت فيه المغرب بمذكرة التفاهم التى ابرمها الامين العام مع الطرفين والتى تنص على ان "تشكيل كل وفد يجب ان يتم ضمن الصلاحية الخاصة لكل طرف ولن يكون عرضة لاعتراض الطرف الاخر" مما دفع الدكتور غالى إلى الإعلان عن فشل المحادثات بين المغرب والبوليساريو .

وقد استبعد الدكتور غالى امكانية إجراء الاستفتاء خلال ١٩٩٣، إلا أن التقرير الذى تقدم بع إلى مجلس الأمن أرجع السبب فى ذلك إلى المشاكل القانونية التى تعترض كتابة السجلات الانتخابية ، وتوقع أن يتم الاستفتاء فى منتصف العام القادم وبذلك فإن الأمين العام للأمم المتحدة يعتزم اجراء الاستفتاء بغض النظر عن مشاركة الطرفين وهو ما يؤكده التقرير النهائى الذى صدر فى هذا الصدد وجاء فيه : "الواضح أنه إذا لم يوافق أى من الطرفين على أية تعليمات من الأمين العام لوضع أحكام التسوية موضع

التنفيذ ، فانه يجوز له أن ان يستبعد هذا الطرف من تنفيذها" ، وقد وافق مجلس الامن بالفعل على اقتراحات الدكتور غالى والتى تتضمن حق كل أفراد البطون فى القبائل الصحراوية الممثلة بالاحصاء الاسبانى لسكان الصحراء أن يدلوا بأصواتهم بغض النظر عن عدد أفراد تلك البطون فى الإحصاء ، وقد وصف هذا الاقتراح بأنه حل وسط بين مطلبى جبهة البوليساريو والمغرب .

فى تقديرنا أن تطور الجهود الرامية لحل قضية الصحراء بدون اللجوء إلى الخيار العسكرى على المدى المنظور هو أمر يتوقف بالأساس على التطورات التى ستشهدها الساحة السياسية فى الجزائر التى تعد بحق العمق الاستراتيجى الذى يمكن البوليساريو من البقاء والاستمرار ، ويمكننا فى هذا الصدد ان نتوقع مزيدا من التأزم إذا ما لجأ النظام الجزائرى لاستخدام قضية الصحراء لتعبئة مواطنيه ، كما يمكننا أن نتوقع أيضا – وفقا لسيناريو مختلف – أن يؤدى انفتاح النظام الجزائرى وتحسين علاقته بالولايات المتحدة إلى انتفاء الأسس التى كان يستند عليها التناحر أو التنافس بين الجزائر أو المغرب ومن ثم إلى حل مشكلة الصحراء سلما وبسرعة .

يتوقف الأمر أيضا وإن بدرجة أقل على مدى استقرار الأوضاع فى المغرب إذ يظل هناك احتمال أيضا لأن يستخدم النظام المغربى ما يعتبره قضية "تراب وطنى" فى فرض السيطرة على الأمور وتقليم أظافر المعارضة ، بالذات وان الانتخابات الأخيرة كشفت للنظام ان حجم وثقل المعارضة لايستهان به .

استيقظت الأمة العربية فى اليو
الأول عام ١٩٩٣ على بيان صادر عر
الداخلية الكويتية يفيد بقيام مجموعة عراقي
مكونة من مايربو على عشرين مسلح
بالهجوم على مركز العازمية الحدودى فى
الكويت ، وهكذا فرغم مرور عامين على
كارثة الخليج ، وما أدت إليه من إهدار العدي

الحــــــــدود
الكويتية – العراقية

من الامكانيات ، بدا كما لو أن الجرح الغائر الذى سببته غير قابل للالتئام ، وعلى مدار عام كامل لم تشهد منطقة الحدود العراقية-الكويتية الهدوء بسبب ما تردد عن استمرار الانتهاكات العراقية المتوالية سواء للحدو الكويتية او لشروط وقف اطلاق النار فى حرب الخليج الثانية ، ومن هنا فقد تشابكت التوترات الناجمة عن مشاكل الحدود بين العراق والكويت من جهة مع التوترات الناجمة عن عدم رضوخ العراق لشروط وقف اطلاق النار بين العراق والتحالف الدولى من جه أخرى .

وقد اضطررنا الى دمج هذا النوع الأخير من التوترات ضمن رصدنا للصراع العراقى الكويتى على الحدود لعدد من الأسباب : أولها ، أن هذه التوترات قد دارت فى منطقة الحدود وكان موضوعها الاساسى رفض العراق او عدم امتثاله لقرار التحالف بوضع خط أحمر هو خط العرض ٣٢ جنوب العراق كنقطة نهاية لممارسة السيادة العراقي

، وهو القرار الذى استهدف بالاساس تأمين الحدود الكويتية ، الامر الذى يجعل اى تفاعلات تتم حول تجاوز هذا الخط احد مشكلات الحدود العراقية الكويتية مثلما هو أحد تجليات العلاقة بين العراق وما يعرف بـ التحالف الدولى ، وثانى هذه الأسباب يتعلق بأن الحدود الكويتية – العراقية قد اكتسبت بعد حرب الخليج حماية دولية ، وكانت معظم اجراءات التحالف الدولى ضد العراق على مدارالعام تضع فى اعتبارها انتهاكات هذه الحدود ، وتهدف إلى الضغط على العراق لاحترامها .

وقد شهد المنحنى البيانى للانتهاكات العراقية الحدودية وفقا لما تقدم عددا من المراحل ، تباين فيها بين الارتفاع والانخفاض طبقا لنوعية الانتهاك ومداه وطبقا لدرجة تشابكه مع التوترات بين العراق والتحالف الدولى ، ومن هنا فإننا سنقوم بتقسيمه إلى أربع مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى

وهى الفترة من أول يناير وحتى الرابع عشر من نفس الشهر ، ويمكن اعتبار هذه المرحلة اكثر المراحل حساسية رغم قصرها ، وذلك نظرا لكثافة الانتهاكات العراقية للحدود الكويتية ، فضلا عن الازمة بين العراق والتحالف الدولى الناجمة عن تحريك العراق لبعض الصواريخ جنوب خط العرض ٣٢ ، وقد شهدت هذه الفترة خمس اختراقات للحدود الكويتية كان أهمها ذلك الذى تم يوم ١٠ يناير عندما عبر ٢٠٠ عراقى الحدود بواسطة وسائل نقل ثقيلة ، واستولوا على محتويات ستة مخازن للأسلحة من بينها أربعة صواريخ أرض – أرض من نوع "سيلك وورم" ، وواصلت مجموعة من ١٢٠ عراقيا نفس العمل فى اليوم التالى كما عبرت مجموعة من ١٥٠ عراقيا الحدود فى اليوم الثالث لنفس الغرض ، وقد أعلن وزير الخارجية العراقى أن هذه المجموعات هى مجرد فرق عمل تابعة لإحدى شركات المقاولات ، وقامت بهذا العمل لنقل ماتبقى من ممتلكات القوات العراقية خلال حرب الكويت ، وأضاف أن هذه الفرقة دخلت الى الكويت بناء على اتفاق مع الجنرال دى بوا قائد قوات الامم المتحدة يقضى بنقل هذه المعدات فى مهلة زمنية محددة حدها الأقصى ١٥ يناير لكن الجنرال "دى بوا" اكد انه ابلغ المسئولين العراقيين احتجاجه على الحادث .

ومن ناحية اخرى قام العراق بتحريك بعض الصواريخ جنوب خط العرض ٣٢ فى العراق ورفضت العراق تحذيرا من البيت الابيض ينذر العراق بضرورة إعادة جميع الصواريخ التى نقلت الى مواقع جديدة الى مواقعها الاصلية فى غضون ٤٨ ساعة ويدعوه إلى منع تحليق أية طائرة جنوب خط العرض ٣٢ .

وكرد فعل على هذا الإنذار أكد الرئيس صدام حسين انه " يعلق آمالا كبيرة على الجيش العراقى للدفاع عن الحق والوطن" وانه " رهن الاشارة لتحرير الارض فى الشمال وفى اقصى الجنوب فى ارض العراق المعروف (يشير الىالكويت)" ، واعلن عبد الجبار محسن السكرتير الصحفى للرئيس العراقى ان العراق مصمم " على استعادة الكويت باعتبارها جزءا من أراضيه ، وهى حقيقة تاريخية لن تستطيع المعاهدات الدولية والمنظمات الدولية تغييرها " .

وعلىالجانب الكويتى أكد الشيخ على الصباح وزير الداخلية أن إقدام العراق على مهاجمة الكويت فى ضوء البيانات الاخيرة عن تحرير الجنوب "سيكون تصرفا غبيا لان الرد عليه سيكون شديدا جدا " ، وأعلن رئيس الاركان العامة اللواء جابر الخالد الصباح "ان القوات المسلحة الكويتية اتخذت احتياطاتها بالتعاون مع التحالف اثر الازمة التى افتعلها النظام العراقى بتحريك صواريخه" وطالبت الحكومة الكويتية مجلس الامن باتخاذ اجراءات حاسمة ضد العراق لاستمراره فى اقتحام الاراضى الكويتية واكد بيان الخارجية

الكويتية ان استمرار الانتهاك يمثل اعتداء على الارادة الدولية وخرقا لقرارات مجلس الامن ، وقد أدان مجلس الامن بشدة العراق واتهم حكومة بغداد بانتهاك وقف اطلاق النار .. وحذر من العواقب الوخيمة التى ستنجم عن ذلك وطالب العراق باعادة الصواريخ والمعدات الحربية الاخرى التى استولى عليها فورا مؤكدا ان العراق لم يحصل على اذن من المراقبين .

وعقب ذلك مباشرة قدم دبلوماسيون من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وروسيا احتجاجا الى المندوب العراقى الدائم للامم المتحدة وفى اليوم التالى شنت الطائرات الامريكية والبريطانية والفرنسية غارة جوية على الاهداف العسكرية جنوب العراق ، استهدفت – طبقا لوزارة الدفاع الامريكية – قواعد جوية ومنصات لإطلاق الصواريخ جنوب العراق .

واقع الأمر أن الغارة الجوية التى شنها التحالف الدولى كانت تبدو بالنسبة لعدد كبير من المراقبين وكأنها تفتقد للمبررات رغم كل ما تقدم ، ذلك أن العراق كان قد قام بالفعل بسحب الصواريخ التى نشرها قبل الغارة ، وفيما يتعلق بالانتهاكات الحدودية فأن هولاء المراقبين قد اعتبروها مبررا ضعيفا نظرا لما تردد عن وجود اتفاق مسبق بين العراق والامم المتحدة بأن يسترد العراق المعدات التى قام بنقلها وكونه لم يبلغ فريق المراقبين بالموعد المحدد فهى مسألة يمكن اعتبارها شكلية لا أكثر ولا تستدعى هذا الرد العنيف خاصة وأن المتحدث باسم بعثة المراقبين الدوليين "عبداللطيف القباح" قد صرح بأنه "من الصعوبة اعتبار هذه الحوادث بانها انتهاك لوقف اطلاق النار" نظرا لان العراقيين كانوا يرتدون ملابس مدنية الأمر الذى يعنى انه ليس هناك ما يدل على انهم تحركوا بأوامر من السلطة وبالتالى ليس هناك مبرر لتحميل السلطة العراقية مسئولية هذه الاعمال ، ولعل التحالف استهدف بهذه الغارة افشال ما قيل عن أهداف بغداد فى لفت الانظار عن التوترات الداخلية التى يعانى منها عن طريق تصعيد التوتر مع التحالف أو لعل التحالف استهدف الاستمرار فى التعامل مع صدام باعتباره نموذج إيضاح لكيفية آداء النظام العالمى الجديد من حيث التأكيد على ممارسة حق التدخل .

عموما لقد لفت نظر الجميع إصرار العراق على استمرار التوتر ومحاولة فرض أوضاع لا طاقة له بها عندما أعلن قبوله المشروط للمطالب الجديدة لمجلس الأمن وهما وقف التسلل للاراضى الكويتية والسماح لطائرات الامم المتحدة بنقل بعثات التفتيش الدولية ، حيث أعلن طارق عزيز رئيس الوزراء العراقى اشترط عدم دخول الطائرات للمجال العراقى مرورا بأى من مناطق الحظر الجوى ، ويمكن فهم هذا الشرط فى إطار عدد من العوامل :

– حفظ ماء الوجه أمام الغضب الداخلى .
– تأكيد عدم مثول العراق وعدم قبوله لمناطق الحظر الجوى .
– تأكيد سيادته على هذه المناطق ان لم يكن بالممارسة الفعلية للسيادة فعن طريق منع طرف آخر من ممارسة السيادة عليها ، وهو مايعنى الرغبة فى تحويل شرط قهرى على العراق الى نصر سياسى .
–الإصرار على استمرار التوتر فى المنطقة .

المرحة الثانية

وتشمل الفترة من ١٥ يناير وحتى ٩ أغسطس حيث شهدت هذه الفترة انخفاضا فى حجم وأهمية الانتهاكات العراقية ، فبعد أن كانت تحدث بمعدل مرة واحدة كل ثلاثة أيام انخفضت إلى مرة واحدة كل اثنين وعشرين يوما تقريبا ، كما لم تتعد أعداد الأفراد الذين يقومون بهذه العمليات العشرين شخصا ،

ولكن يمكن القول ان هذه الفترة شهدت تصعيدا من زاوية درجة العنف ، ذلك أنه فى الفترة الاولى كانت المجموعات التى تنتهك الحدود غير مسلحة و ترتدى ملابس مدنية ، أما فى هذه الفترة فقد كانت المجموعات المتسللة عسكرية فى الغالب، وقد قامت هذه المجموعات باطلاق نيران على القوات الكويتية وباستثناء محاولة تسلل قام بها ستة من رجال المخابرات العراقية الى الكويت فى ٤ فبراير وتم اعتقالهم فإن جميع الانتهاكات قد اشتملت على اطلاق نيران وقد ردت عليها القوات الكويتية ، إلا أن هذه الحوادث لم تسفر عن أية خسائر فى الارواح فى الجانب الكويتى بينما أسفرت عن مقتل عراقى واحد ، ووقوع آخر اسيرا .

وقد قامت الكويت بإبلاغ قوة مراقبة الحدود المعروفه باسم اليونيكوم لدى كل انتهاك ، كما قدمت الكويت شكوى لمجلس الامن الدولى عن عدم تنفيذ العراق لقرار إزالة ستة مراكز شرطة عراقية مقامة على الارضى الكويتية بعد ترسيم الحدود ، وكانت المهلة التى أعطاها مجلس الأمن لإزالة المراكز العراقية التى اصبحت داخل الكويت بعد ترسيم الحدود قد انتهت فى ١٥ يناير ١٩٩٣ ، وقد طالب وزير الداخلية الكويتى فى ١١ مارس ١٩٩٣ الامم المتحدة بحمل العراق على إخلاء هذه المراكز الحدودية ، كما طالب المندوب الدائم للكويت فى نفس اليوم الأمم المتحدة باتخاذ موقف تجاه مانشرته الصحف العراقية عن الحقوق التاريخية للعراق فى الكويت ، والتى اعتبرها المندوب الكويتى بمثابة تراجع علنى عن القبول غير المشروط بالقرار ٦٨٧ الذى تضمن وقف إطلاق النار فى الخليج ، وبدأت الكويت عقب ذلك فى تنفيذ مشروع لانشاء حزام امنى فى منطقة الحدود الكويتية العراقية ، ويشمل هذا المشروع – طبقا لتصريح وزير الدفاع الكويتى– حفر خندق عمقه ثلاثة امتار واتساعه خمسة امتار وبناء حائط رملى ارتفاعه اربعة امتار ، ونشر ١,٣ مليون لغم على طول حدودها مع العراق.

المرحلة الثالثة

وتمتد هذه المرحلة من ٩ أغسطس وحتى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣ ، وشهدت هذه المرحلة تكثيفا جديدا للانتهاكات الحدودية بواقع مرة كل ثمانية أيام تقريبا ، وقد استهدفت هذه الانتهاكات على ما يبدو عرقلة عمليات حفر الخندق الذى تقيمه الكويت ، حيث تم فى ٢١ أغسطس ١٩٩٣ إطلاق نار باتجاه عمال حفر الخندق على طول الحدود ، وعبر ثلاثة جنود شرطة فى ٢ نوفمبر الحدود وحاولوا احتجاز عدد من العاملين فى الخندق ثم اخترقت مجاميع عراقية قدرت بـ ٣٥٠ عراقيا الجانب الكويتى فى ١٦ نوفمبر واعتدوا على العاملين بالحزام الامنى ، واخيرا اخترقت مجاميع عراقية قدرت بـ ٥٠٠ عراقى الحدود ورشقت قوات المراقبة والدوريات الكويتية بالحجارة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣ ، وباستثناء هذا الاختراق الاخير فقد كانت الانتهاكات السابقة تتضمن وجود عراقيين يرتدون البزات العسكرية وهو مايعنى مسئولية العراق عن هذه الاعمال سواء تمت بإرادته أو غير إرادته طبقا للقانون الدولى الذى يعتبر أى أشخاص ذوى طبيعة رسمية معبرين عن السلطة التى ينتمون إليها ، ولعل النظام العراقى استهدف بذلك تأكيد عدم اعترافه بقرارات ترسيم الحدود ، وسعى من خلال هذه الاعمال إلى تأييد موقفه الذى يرى أن المنطقة التى يجرى العمل بها لانشاء الخندق الامنى هى منطقة تابعة لسيادته ، وهو مايؤكده قيام المجموعات العراقية برفع العلم العراقى على المنطقة التى يجرى بها الحفر وقد أصدر مجلس الأمن بيانين متتاليين أحدهما فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٣ والثانى فى ٢٣ من نفس الشهر يعرب فيهما عن قلقه الشديد فى الأول ، وعن قلقه العميق فى البيان الثانى من هذه الانتهاكات مع تحميل العراق مسئولية هذه الحوادث ، وكان المجلس قد حذر العراق

فى ١٢ اكتوبر ١٩٩٣ من أى حوادث محتملة خلال فترة بناء قسم جديد من الخندق الذى يبنيه الكويت .

إن هذه الانتهاكات الأخيرة التى تمت فى نوفمبر ١٩٩٣ لاتقل عن مثيلاتها التى حدثت فى النصف الأول من يناير ١٩٩٣ بل إنها قد تكون أكثر خطورة منها من زاوية انها تحد مباشر حيث كانت المجاميع المهاجمة تشمل أفرادا رسميين وهو مالم يحدث فى المرة السابقة ، كما أن الحكومة العراقية لم تقدم مبررات لهذه الحوادث ، ورغم كل ماتقدم فإن هذه الانتهاكات لم تستدع تدخل قوات التحالف الدولى التى تعهدت بحماية الحدود الكويتية وارتبطت مع الكويت بمعاهدات امنية ، ولعل تفسير هذا يرجع الى التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية التى بدأت فى التركيز على رفع الحظر الدولى عنها وأبدت فى الآونة الأخيرة المزيد من التجاوب مع مطالب مجلس الامن الدولى ، والمصالح الدولية فى المنطقة ، ويشير البعض فى هذا الصدد إلى مايشاع عن قبول العراق توطين الفلسطينيين المقيمين فى الجنوب اللبنانى لديه وهى العقبة التى تعرقل تحقيق تقدم فى المفاوضات الإسرائيلية - اللبنانية ، ويأمل العراق أن يؤدى تجاوبه مع المطالب الدولية إلى رفع الحظر عنه مع التغاضى عن موقفه الرافض لترسيم الحدود الكويتية-العراقية بالشكل الذى يسمح له مستقبلا بتجديد مطالبه فيها باعتبار انه لم يعلن التزامه بقبول هذا الترسيم ، ويذكر أن الحكومة العراقية قد سلمت فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٣ مذكرة للجامعة العربية تعلن فيها رفضها لترسيم الحدود العراقية - الكويتية وتصفها بعدم القانونية وقد جاء فيها " أن الحدود لاتفرض بالقوة ، إنما تتم باتفاق بين الدول .. وما قرره مجلس الأمن الدولى يعتبره العراق تجاوزا من قبل مجلس الأمن لاختصاصاته وليس من حقه أن يفرض حدودا بعينها .. وبالتالى فإن الحدود التى تمت تشكل خروجا على القانون الدولى " ووصفت المذكرة ماتم فرضه للحدود بمنطقة خور عبد الله بأنه يشكل تهديدا خطيرا للعراق ويجعله دولة مغلقة عديمة السواحل ، كما حذرت المذكرة من أن هذا الأمر الخطير يخلق بؤرة توتر بالمنطقة .

المرحلة الرابعة

وتمتد من الفترة من ٢٠ نوفمبر وحتى نهاية العام ، ولم تشهد هذه الفترة أية حوادث انتهاكات للحدود وهو ما أكده الناطق الرسمى باسم قوات المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة الذى صرح بأن الموقف على الحدود يشهد هدوءا على القطاعات الثلاثة ، بل ان منطقة الحدود شهدت تقدما إيجابيا تمثل فى موافقة العراق على إخلاء مواطنيه من مناطق الحدود المتنازع عليها مع الكويت فى خطوة وصفت بأنها اعتراف عملى بخط ترسيم الحدود الجديد بين البلدين ، وهى لاشك خطوة مفاجئة وغير متوقعة ، تجعلنا نتوقف قليلا ونتساءل هل تشير هذه الخطوة إلى تغير فى توجهات العراق تجاه الصراع العراقى الكويتى ؟ واقع الأمر أن هذا مستبعد لعدة عوامل حيث ان تصوارت النظام العراقى للصراع مع الكويت لاتقتصر على كونه خلافا حدوديا ، حيث تطالب العراق بالكويت كلها ، ومن ناحية أخرى فإنه نظرا للحصار الدولى المفروض على العراق فإن خلق التوتر على الحدود أو الاتجاه إلى الهدوء هو الاداة الرئيسية للسياسة الخارجية العراقية تجاه العالم وليس الكويت فقط ، والنظام العراقى يستخدم هذه السياسة لإعطاء انطباعات عن توجهاته ككل وليس تجاه الكويت فقط ، وعلى ذلك فإن هذه الخطوة العراقية لا تشير من وجهة نظرنا او على الاقل ليست كافية للحديث عن مؤشرات إيجابية فى الموقف العراقى تجاه الكويت ، ويؤكد هذا المنحى أن هذه الخطوة تأتى فى نفس الوقت مع تصريحات حامد يوسف وزير الثقافة والإعلام العراقى فى ديسمبر ١٩٩٣ التى أعلن فيها عن تأكيده على ماأسماه الحقوق التاريخية للعراق فى الكويت .

ويمكن النظر إلى هذه الخطوة فى إطار محاولات العراق للفصل بين صراعاته مع التحالف ، وصراعه مع الكويت ، وقد لا تكون هذه الخطوة قد استهدفت تهدئة الصراع مع الكويت بقدر ما حاولت تحقيق تقدم على مستوى محاولاته رفع الحظر الدولى عنه ، حيث إننا قد لاحظنا ان العراق اتخذ عددا من الخطوات فى هذا الطريق عندما افرج عن ثلاثة بريطانيين محتجزين لديه ، كما اطلق سراح الفرنسى جان لوك بارير والالمانى كان سوندر مان ، و كشف جلال الطلبانى الامين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى عن ان الحكومة العراقية ابلغت الاتحاد انها ستعترف باسرائيل وستقيم علاقات معها ، ويبدو ان المحاولات العراقية قد حققت بعض النجاح حيث قام المسئولون العراقيون بعدة زيارات لتركيا فى إطار جهود رامية لتشجيع تساهل الحكومة التركية فى التعامل التجارى مع بغداد كما أطلقت عدد من الدول الأوروبية الأرصدة العراقية المجمدة لديها وهى سويسرا ، وأسبانيا ، واليونان ، وقد تحركت الدبلوماسية الكويتية بقوة لمواجهة هذه التحولات حيث قام وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى بزيارة إلى تركيا فى محاولة لوقف جهود بغداد لفك الحصار وقد اتخذت الولايات المتحدة التى ترتبط باتفاق أمنى مع الكويت قرارا من شأنه قطع الطريق على المحاولات العراقية حين أعلنت عن مطالب جديدة لرفع الحظر عن العراق وأوضحت مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة أنه يجب على النظام العراقى الاعتراف بالكويت كدولة لها سيادتها .

العراق والأمم المتحدة

واصلت اللجنة الدولية المكلفة بمتابعة موضوع الحدود بين الكويت والعراق اجتماعاتها فى جنيف فى السادس عشر من مارس ١٩٩٢ لمناقشة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين بعد أن انتهت فى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٣ من وضع آخر علامة على الحدود البرية بين البلدين ، ولجنة ترسيم الحدود التى تضطلع بهذه المهام هى لجنة مستقلة انشأها الامين العام للامم المتحدة تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ طبقا للفقرة ٣٠ ، وتعمل اللجنة فى حدود الصلاحيات التى تضمنها تقرير الامين العام والذى بين أن الحدود المطلوب ترسيمها هى نفسها ماسبق الاتفاق عليه بين حكومتى الكويت والعراق فى المحضر المتفق عليه بينهما والذى وقع فى بغداد اكتوبر ١٩٦٣ وسجل لدى الامم المتحدة وقد أعلن "نيكلوس بينثر" سكرتير اللجنة انها استكملت فى ٢٠ مارس ١٩٩٣ ترسيم الحدود البحرية بشكل عادل ويتيح وصول سفنها إلى السواحل "وهو أمر هام لضمان الإنصاف وتشجيع الاستقرار" وقد رحبت الكويت بترسيم الحدود البحرية مع العراق ، فيما قاطع العراق أعمال اللجنة رغم ان "نيكلوس بينثر" سكرتير اللجنة قد اعتبر أن نتائجها إلزامية ، ومن ناحيتها اعتبرت الكويت أن هذا الموقف العراقى إشارة إلى سوء النية ودعت مجلس الامن إلى اتخاذ التدابير المناسبة لضمان امتثال العراق لقراراته ، وقد صادق مجلس الامن رسميا يوم ٢٧ مايو ١٩٩٣ على قرار بعدم المساس بالحدود الدولية البرية والبحرية بين العراق والكويت كما حددتها اللجنة ، ووصف المجلس قرارات هذه اللجنة بأنها نهائية ، إلا أن وزير الخارجية العراقى بعث برسالة فى ٨ يونيو ١٩٩٣ إلى الأمين العام يشكك فيها فى القرارات وعملية ترسيم الحدود بين البلدين وقد أعلنت الكويت رفضها القاطع للموقف العراقى ورأت فيه دليلا على التعنت وعدم المصداقية ، وعدم احترام الالتزامات الدولية ، وفى إطار كسب المجتمع الدولى لموقفها قررت الحكومة الكويتية توجيه أكثر من ٢٠ سفيرا كويتيا فى جولة شملت اكثر من ١٢٠ دولة ، و٢٠ منظمة عالمية وذلك لاطلاع تلك الجهات على قرارت اللجنة ولتوضيح ان المناطق التى انتقلت للسيادة الكويتية هى مناطق كان يحتلها العراق أعوام ٦٩-٩٠ ، كما توضح انتقال مناطق أخرى

إلى السيادة العراقية وهى منطقة خور الزبير خلافا لما كان عليه فى السابق وقد أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الانتقادات التى وجهها العراق لاعمال اللجنة الدولية التى نفذت ترسيم الحدود ، وحذر بغداد من العواقب الوخيمة لاى انتهاك للحدود وذلك ردا على الرسالة التى وجهها وزير الخارجية العراقى .

وعلى صعيد آخر وافق مجلس الامن فى ١٩٩٣/٢/٥ بالاجماع على ارسال كتيبة من القوات الدولية تساندها قوات داعمة لها لتتمركز فى منطقة الحدود وفوض هذه القوات استخدام القوة للتصدى لاية انتهاكات أو محاولات تسلل ، وقد اعرب مجلس الوزراء الكويتى عن عميق ارتياحه وترحيبه بهذا القرار الذى من شأنه وضع حد للانتهاكات والاعتداءات المتكررة التى يقوم بها النظام العراقى ، وجدير بالذكر هنا أنه كان قد تم تشكيل بعثة لمراقبة الحدود من ٣٠٠ عسكرى وقوات مساندة فى ابريل ١٩٩١ بعد ان وضعت الحرب أوزارها لكى تتولى مراقبة منطقة معزولة السلاح طولها ٢٠٠كيلو متر بعمق عشرة كيلو مترات فى الاراضى العراقية وخمسة كيلو مترات فى الاراضى الكويتية فضلا عن ممر خور عبد الله المائى الذى يبلغ طوله ٤٠ كيلو مترا ، وكان من المفترض تعزيز هذه الوحدة على مراحل بعد الانتهاكات العراقية فى مطلع العام وقد تم تجديد مهمة بعثة المراقبة تلك فى ابريل ١٩٩٣ ، كما عدلت مهمتها الى الابقاء على الأوضاع إلا أن هناك صعوبات عرقلت تعزيز هذه الوحدة فقد اكد الامين العام للامم المتحدة فى ٧ ابريل ١٩٩٣ ان المنظمة الدولية لاتستطيع تشكيل كتيبة مشاة لتعزيز القوات الدولية على الحدود العراقية الكويتية ، بسبب الطلب المتزايد على قوات حفظ السلام الدولية فى العالم ، الا انه امكن التغلب على هذه الصعوبات وبالفعل توجهت طلائع قوة بنغالية إلى منطقة الحدود العراقية الكويتية مكونة من ٧٧٠رجلا مع تزويدها بأسلحة وآليات .

وقد أصدر مجلس الأمن فى عام ١٩٩٣ قرارات وبيانات عدة بخصوص انتهاكات العراق لقرارات المجتمع الدولى وفيما يلى بيان بها :

فى ١/١١ أصدر مجلس الأمن بيانا يدين العراق لانتهاكه قرارات مجلس الامن وحذر من النتائج الوخيمة التى يمكن ان تترتب على ذلك .

فى ١/٢٦ قرر مجلس الأمن استمرار العقوبات المفروضة على العراق .

فى ٢/٥ وافق مجلس الأمن على إرسال كتيبة من القوات الدولية تساندها قوات داعمة لها تتمركز فى منطقة الحدود ، وفوض المجلس هذه القوات استخدام القوة للتصدى لاية انتهاكات او محاولات تسلل .

فى ٤/٣ مجلس الأمن يقرر استمرار الحظر على العراق حتى يلتزم بجميع قرارات المجلس .

فى ٤/١٤ مجلس الأمن يجدد مهمة بعثة المراقبة الدولية .

فى ٥/٢٨ وافق مجلس الأمن بالإجماع على التقرير النهائى للجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، وأكد أن ماتوصلت اليه اللجنة نهائى .

فى ٥/٢٤ مدد مجلس الأمن العقوبات المفروضة على العراق .

فى ٦/٢٩ أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء انتقادات وجهها العراق ضد عمل لجنة ترسيم الحدود وحذر بغداد من عواقب أى انتهاك للحدود .

فى ١٠/١٢ وجه مجلس الأمن تحذيرا إلى الحكومة العراقية من أى حوادث محتملة خلال فترة بناء قسم جديد من الخندق الذى تبنيه الكويت .

فى ١١/١٧ أعلن مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء الانتهاك العراقى لأراضى الكويت ، وقرر استدعاء سفير العراق لدى الأمم المتحدة وإبلاغه بقلق المجلس .

فى ١١/٢٣ أصدر مجلس الأمن بيانا

أعرب فيه عن القلق العميق لانتهاكات النظام العراقى للحدود مع الكويت وحمله مسئولية ذلك .

وإجمالا يمكننا ان نوجز كل هذه الانتهاكات العراقية لحدود الكويت وفقا للبيان التالى :

٥ يناير : تعرض مركز العازمية لإطلاق نار مكثف من قبل عناصرمن المركز العراقى الحدودى المجاور أدى إلى وقوع خسائر مادية.

١٠يناير : عبر ٢٠٠عراقى الحدود الكويتية بواسطة وسائل نقل ثقيلة ، واستولوا على محتويات ستة خنادق فى الجانب الكويتى من الاسلحة من بينها أربعة صواريخ أرض – أرض من نوع سيلك وورم .

١١ يناير : عبر مايتراوح ما بين مائة و١٢٠ عراقيا الحدود الشمالية وقاموا بتفكيك مخازن حربية ونقلها لاراضى العراق .

١٢يناير : قامت عناصر عراقية تقدر بـ ١٦٠شخصا بدخول المنطقة المنزوعة السلاح بالجانب الكويتى ، واستولوا على أجهزة ومعدات مدنية .

١٣ يناير : عبرت عناصر عراقية كبيرة الحدود ، ودخلت الجانب الكويتى من المنطقة المنزوعة السلاح – استولت على معدات وقاموا بنقلها الى العراق .

١٣ يناير : تبادل إطلاق النار بين القوات الكويتية ومجموعة من المخابرات العراقية يحاولون التجسس – قتل واحد وجرح آخر وتم القبض عليه وفر الثالث .

٢٩ يناير : تجاوزت دورية عراقية الحدود بمنطقة العبدلى وفتحت نيرانها على المراكز الحدودية الكويتية ، وتعامل معها رجال الأمن الكويتيون .

٤ فبراير : حاول ٦ متسللين تجاوز الحدود وتم اعتقالهم .

٣ مارس : تبادل لإطلاق النار فى مركز العبدلى ، لم يسفر عن وقوع إصابات .

١٤ مارس : تعرض مركز العبدلى لاطلاق النار من مركز صنوان العراقى ، وقد ردت القوات الكويتية علىالنيران ، لم تقع اصابات .

١٧ مارس : تعرض مخفر مزارع العبدلى لإطلاق نيران وقد ردت القوات الكويتية بالمثل ، ولم تقع إصابات .

٢٠ مارس : تعرض مركز "بحر هو شان" إلى إطلاق نار .

٣٠ ابريل : تعرض مركز أم سدير ، الحدودى لإطلاق النار من مركز سنام العراقى – لم تقع إصابات وصدرت أوامر بالرد على أى تجاوزات .

٤ مايو : تعرض أحد المراكز الحدودية الشمالية لإطلاق نيران من جانب المركز العراقى ولم يرد الجانب الكويتى وأبلغ اليونيكوم .

٩ اغسطس : إحباط محاولة استطلاع عراقية.

٢١ اغسطس : إطلاق نار باتجاه عمال يعملون فى مؤسسات حفر خندق على طول الحدود .

٢٢ اغسطس : تعرضت إحدى دوريات خفر السواحل إلى إطلاق نار من الجانب العراقى وقد فر الزورق العراقى باتجاه الحدود .

٣٠ اغسطس : إطلاق نيران على العبدلى .

٢٧ سبتمبر : إطلاق نار بشكل مكثف ولمدة ٢٠ دقيقة باتجاه مركز أم سدير وتم إبلاغ اليونيكوم .

٧ اكتوبر : إطلاق نيران مكثفة باتجاه مركز العازمية – ابلاغ اليونيكوم .

١١ اكتوبر : تعرض مركز العبدلى لإطلاق نار .

١٥ اكتوبر : تعرض مركز العبدلى لاطلاق نار وتم اعتقال ثلاثة متسللين عراقيين .

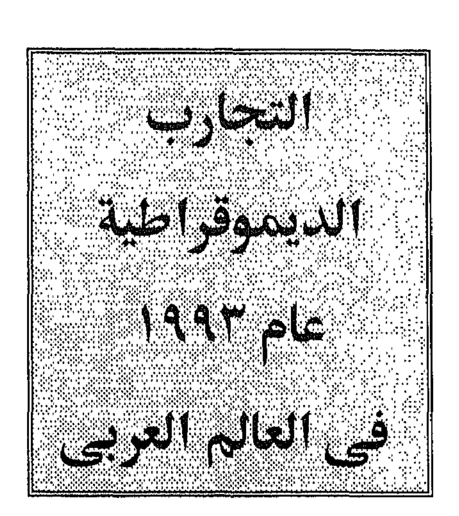
١٧ اكتوبر : إطلاق نار على مركز المزارع الكويتى تعرضت دورية حماية تقوم بتفقد على الخندق الحدودى الى اطلاق نيران .

٢ نوفمبر : عبر ثلاثة رجال شرطة عراقيين الحدود الى داخل الكويت لاحتجاز عدد من العاملين فىالحزام الامنى – مذكرة للامم المتحدة تدين محاولات عرقلة الحفر .

١٠نوفمبر : تبادل لإطلاق النار بين القوات العراقية وإحدى دوريات المراقبة التابعة لمركز المزارع – إبلاغ بعثة الامم المتحدة / نفى عراقى .

١٦ نوفمبر : اخترقت مجاميع عراقية قدرت بـ ٣٥٠عراقيا الجانب الكويتى واعتدت على العاملين بالحزام الامنى – ابلاغ اليونيكوم .

٢٠ نوفمبر : اخترقت مجاميع اخرى قدرت بما يتروواح بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ شخص الحدود ورشقت قوات اليونيكوم والدوريات الكوتيية بالحجارة .



ثلاثة عروش تقوى وتتعزز والجمهورية الموحدة الوليدة تتصدع

خلال عام ١٩٩٣ شهد العالم العربى ثلاثة انتخابات برلمانية فى كل من اليمن ٢٧ ابريل ، والمغرب ٢٥ يونية ، والأردن ٨ نوفمبر ، كما اصدر الملك فهد عاهل السعودية خلال العام نفسه وفى ٢٠ أغسطس بالتحديد أربعة أوامر ملكية بشأن نظام مجلس الوزراء ، ومجلس الشورى ، وإذا كان بعض المراقبين قد ذهبوا الى أنه من الصعب الحديث عن الاجراءات السعودية الأخيرة باعتبارها تمثل تغييرا جوهريا ، أو تطورا طبيعيا فى طريق التحول نحو الديمقراطية على أساس أن ما تم لا يعدو أن يكون مجلسا استشاريا اكثر منه مؤسسة لها صلاحيات رقابية أو تشريعية ، فإن آخرين قد اعتبروا أن ما تم نقلة نوعية فى النظام السياسى السعودى ، وذلك بالنظر إلى ما تمثله هذه الهيئات من بنى سياسية حديثة ستعمل على تطوير البنى السياسية التقليدية للنظام السعودى ، أما بخصوص التجارب الثلاث الاولى فى اليمن ، والمغرب ، والأردن فإن المراقبين قد أجمعوا ان هذه التجارب قد مثلت نقلة نوعية مقارنة بتجارب بلدان أخرى فى العالم العربى بعضها أكثر عراقة وخبرة فى التجربة البرلمانية .

وقد ميز التجارب الثلاث تلك المساحة الأوسع فى حدود الهامش الديمقراطى المؤسس على التعددية السياسية إلى الحد الذى سمح لقوى محجوب عنها الشرعية فى بلاد عربية أخرى بالتواجد والترشيح للانتخاب مثل : جماعات الإسلام السياسى والشيوعيون ، كما أن غياب حزب وحيد يمثل السلطة أو الادارة فى التجارب الثلاث أعطى الفرصة لوجود مناخ تنافسى احتوى على قدر من التكافؤ أعلى نسبيا من تجارب مماثلة ، وقراءة متأنية لنتائج الانتخابات فى البلدان الثلاث يمكن ان تقودنا للنتيجة السابقة .

بالطبع لم يخل الأمر من وجود أحزاب موالية للإدارة فى الأردن أو المغرب أو حزبى تحالف السلطة فى اليمن ولكن بشكل نسبى لم تتدخل الإدارة خاصة فى المغرب والأردن بشكل مباشر بثقلها وراء هذا الحزب أو ذاك ، وإن تدخلت بشكل غير مباشر من خلال القوانين وشكل الانتخاب لخلق درجة من التوازن تسمح بإمساك الدفة بحيث لا تجنح السفينة .

وينبغى الإشارة إلى أن الأنظمة العربية تحاول أن تنتمى للنظام العالمى الجديد الذى شاركت فى التبشير بديمقراطيته وعدالته ، بعد أن أدى انهيار الاتحاد السوفيتى إلى انهيار الثقة فى ما ارتبط بهذا النموذج السوفيتى من ملامح سياسية لعل على رأسها نظام الحزب الواحد الذى بات رمزا للاستبداد السياسى والعجز التنموى ، لكن قضية تداول السلطة عبر الانتخابات – والتى هى جوهر العملية الديمقراطية فى البلدان التى شهدت تطورا فى أبنيتها السياسية– سواء فى بلدان الغرب أو حتى فى بعض دول العالم الثالث

التى شهدت تطورا مماثلا مثل الهند وباكستان ماتزال غير مطروحة فى المدى القريب بالنسبة لعالمنا العربى ، حتى بالنسبة للدول العربية التى اتجهت إلى الأخذ بنظام التعددية السياسية ناهيك عن تلك التى لم تخط بعد فى هذا الاتجاه مثل أغلب دول الخليج ، ليبيا ، سوريا ، السودان .. الخ .

ولكن ما قد يبعث على التفاؤل المشوب بالتخوف فى نفس الوقت ، هو ما يمكن أن يثار من تساؤلات حول قدرة البلدان الثلاث اليمن ، المغرب ، الأردن على خوض التجربة للنهاية ، خاصة فى كل من اليمن والأردن - باعتبارهما الأحدث فى الأخذ بالتعددية السياسية - عكس المغرب التى تعد الاعرق فى ذلك النهج ، والتخوف يأتى من كون النجاح النسبى الذى حدث فى الحالة الأردنية - المغربية مرهون بحنكة الجالسين على عرشى البلدين - الحسن والحسين - فى إدارة التوازنات السياسية بحيث يخرجان فى النهاية دون دفع ثمن باهظ - مثل إثارة غضب المعارضة للحد الذى يقوض المعبد فوق رأس الجميع - أو السماح لهذه المعارضة الراديكالية أو تلك أن تتقلد زمام الأمور عبر هذه الانتخابات التى يراد منها كل ما يراد عادة من الانتخابات ، ما عدا شىء واحد ، ألا وهو تداول السلطة ، الذى يعتبر جوهر العملية الديمقراطية ، وغايتها ، بل والطريف أن السلطات فى العالم العربى كثيرا ما تتهم المعارضين بأنهم طلاب سلطة ؟! والأشد طرافة وإثارة للضحك الذى هو أقرب للبكاء بالطبع أنك ترى هؤلاء الساسة المعارضين ينكرون هذه التهمة الشنعاء بكل إصرار وكبرياء ! .

أما بالنسبة لليمن فهى حالة فريدة خاصة وأن نتائج تجربة الانتخابات اليمنية الأولى فى ظل الوحدة قد جاءت لتكرس التقسيم كواقع وحالة ، وهذا ما سوف نتعرض له بشكل تفصيلى لاحقا .

بدايات مضطربة : شد وجذب بين الحكومة والمعارضة

تماثل الأمر بالنسبة لكل من اليمن والمغرب والاردن فى تأجيل الانتخابات عن موعدها الذى كان مقررا له سلفا ، كما تماثل الأمر بالنسبة للشد والجذب بين الحكومة والمعارضة حول مسألة التأجيل ، والضمانات المطلوبة لنزاهة عملية الانتخابات .

ففى اليمن

أصدر الرئيس اليمنى على عبد الله صالح فى السابع والعشرين من مارس ١٩٩٣ قرارا بدعوة الناخبين اليمنيين إلىالاقتراع يوم ٢٧ ابريل ١٩٩٣ فى أول انتخابات عامة فى البلاد بعد الوحدة ، وكان من المقرر ان تجرى هذه الانتخابات فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢ وهو موعد انتهاء الفترة الانتقالية التى استمرت عامين ونصف منذ إعلان الوحدة بين شطرى اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، إلا أن عدة أسباب اهمها الخلافات بين الحزبين الحاكمين ، واعتكاف على سالم البيض نائب رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى قرابة ثلاثة شهور فى عدن ، وتصاعد ظاهرة العنف السياسى أدت إلى تأجيل الانتخابات إلى ٢٧ ابريل ١٩٩٣ .

وقد جاء قرار الدعوة للانتخابات فى اليمن وسط مناخ يتسم بالايجابية ويوحى بالثقة - عكس البداية - فى قدرة هذه الانتخابات على الانتقال باليمن الى مرحلة جديدة من تاريخه تنهى ٣٥ شهرا هى عمر المرحلة الانتقالية التى شهدت من سلبيات تقاسم السلطة

بين حزبين كانا ينفردان بحكم شطرى البلاد – وما نتج عنها من أزمات على الصعيدين السياسى والاقتصادى فضلا عن اضطراب الاوضاع الامنية فى البلاد .

وساعد على خلق هذا المناخ الإيجابى مجموعة من العوامل أهمها :

- هدوء واستقرار العلاقة بين الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبى العام والاشتراكى حيث اتسمت العلاقة بينهما فى الاشهر الاولى من العام بالثقة والتوافق وهو ما عبرت عنه الاتصالات التى جرت بين المسئولين فى الحزبين لمناقشة دمجهما فى حزب واحد ، ورغم أن هذه الاتصالات لم يكتب لها النجاح إلا أن مستوى العلاقة والتفاهم بين الحزبين كان مرتفعا .
- إعلان القوى السياسية الرئيسية : المؤتمر ، الاشتراكى ، الاصلاح القبول المسبق بنتائج الانتخابات .
- إصرار السلطة السياسية على أن تكون الانتخابات نزيهة وهو ما حاولت تأكيده من خلال التقدم بطلب للبرلمان الأوروبى لإرسال بعثة من المراقبين لضمان نزاهة الانتخابات ، وكان وفد من المعهد الوطنى الديمقراطى التابع للحزب الديموقراطى فى الولايات المتحدة قد وصل فى الأيام الأولى من مارس ١٩٩٣ إلى صنعاء للاشراف على نزاهة العملية الانتخابية ، وبالفعل وصل نحو ٣٠٠ مراقب أوروبى للهدف نفسه .

كما أكدت السلطة هذا الاتجاه من خلال تشكيل "اللجنة العليا للانتخابات" بحيث تضم ممثلين عن معظم القوى السياسية على الساحة اليمنية ، وتشكلت اللجنة من ثلاثة عن كل من الحزبين الشريكين فى السلطة وممثل واحد عن كل من : حزب التجمع اليمنى للاصلاح ، وحزب البعث العربى الاشتراكى ، والتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى ، رابطة ابناء اليمن ، وشخصيتين مستقلتين .

أما فى المغرب

فقد جرت الانتخابات البرلمانية المغربية فى ٢٥ يونية بعد تأجيل تسبب فيه الخلاف الدائر بين الحكومة والمعارضة حول مطالب المعارضة بضمانات متعلقة بسلامة عملية الانتخابات ، وحياد الاجهزة الحكومية ، وقد حاول النظام المغربى خلق ظروف مواتية يحقق فيها بعض مطالب المعارضة ، حتى يحسن موقفه أمام المجتمع الدولى لكسب تأييده فى قضية الصحراء الغربية قبل استفتاء تقرير المصير المزمع اجراؤه فى نهاية عام ١٩٩٣ وقبل مفاوضات إعادة جدولة الديون المغربية.

وكان المغرب قد شهد فى عام ١٩٩٢ حركة مطلبية قادتها الاحزاب المشكلة للكتلة الديمقراطية وهى : حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، وحزب الاستقلال ، وحزب التقدم الاشتراكى ، ومنظمة العمل الديمقراطى والشعبى ، وركزت هذه الكتل على توسيع سلطة مجلس النواب وإعطائه حق الرقابة على الحكومة ، وتوسيع اطار حقوق الانسان والحريات العامة ، واستجابت الحكومة لبعض مطالب المعارضة من خلال التعديلات الدستورية التى جرى الاستفتاء عليها فى سبتمبر ١٩٩٢ ، وهو الاستفتاء الذى قاطعه حزبا المعارضة الرئيسيان : الاستقلال ، والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية احتجاجا على عدم الاستجابة لمطالب المعارضة الخاصة بالنص على ان الحكومة ممثلة للاغلبية البرلمانية ، وكذا المطالب الخاصة بالحد من تركيز السلطة التى يخولها الدستور للملك .

وأسفرالجدل الدائر بين الحكومة والمعارضة حول ضمانات سلامة عملية الانتخابات عن تشكيل اللجنة الوطنية للاشراف على الانتخابات ، كان من نتيجة عملها انجاز قانون انتخابى جديد نص على

شروط وقواعد جديدة لممارسة هذا الحق .

الجدير بالذكر هنا أن أربعة أحزاب مغربية معارضة قد علقت مشاركتها فى اللجنة الوطنية للاشراف على الانتخابات بعدما اتهمت اللجنة بعدم الاخذ بمطالب الاحزاب الكفيلة بإجراء انتخابات نزيهة وهو الامر الذى اثار حفيظة وانتقاد اللجنة ، ووجهت أحزاب : الكتلة الديموقراطية مذكرة إلى "ادريس البصرى" وزير الداخلية والاعلام المغربى تقترح فيها اجراءات عدة لمحاربة استخدام الأموال فى التأثير على الناخبين ، وإقحام اسم الملك أو أفراد عائلته فى الحملات الانتخابية ، كما دعت المذكرة الى اتخاذ اجراءات تلزم رجال السلطة موقف الحياد ، ومعاقبة الناخبين الذين يصوتون فى مقابل الحصول على تبرعات مالية أو مصالح شخصية ، وكانت قد أثيرت انتقادات فى الانتخابات البلدية التى جرت فى ١٣ اكتوبر ١٩٩٢ بسبب استخدام الأموال فى شراء أصوات الناخبين ، بالإضافة إلى حديث بعض المرشحين عن دعم السلطات الرسمية لمواقف أحزابهم ، خصوصا فى أوساط أحزاب الأغلبية التى تعيب عليها المعارضة الاعتماد على الإدارة فى جمع المناصرين والتصويت لصالح مرشحيها ، لكن الملاحظة الجديرة بالذكر أنه للمرة الأولى جرى الإعداد للانتخابات التشريعية من دون تشكيل حزب جديد مدعوم من الإدارة ، بعكس الانتخابات السابقة وهو ما أرجعه بعض المراقبين إلى الضغوط السياسية التى مارستها أحزاب المعارضة الرئيسية .

وفى الأردن

جرت الانتخابات البرلمانية فى ٨ نوفمبر وترجع أهمية هذه الانتخابات إلى كونها الأولى التى تجرى على أساس من التعددية الحزبية منذ عام ١٩٦٥ ، ذلك أن آخر انتخابات جرت هناك عام ١٩٨٩ كانت قبل التصريح بقيام احزاب رسمية ، ومن ناحية اخرى ساهمت عوامل إقليمية فى إضفاء أهمية خاصة على هذه الانتخابات ، فالأردن خرج من أزمة الخليج الثانية بعلاقات خليجية شبه معدومة نتيجة المراهنة على صدام حسين ، وترتب على ذلك آثار اقتصادية بالغة السوء على اقتصاد الأردن ، على الأخص بعدالحصار الدولى المفروض على العراق .

ومن ناحية أخرى سبق الانتخابات الاردنية توقيع اتفاق غزة-أريحا فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، وهو ما ألقى بظلال من الشك حول إمكانية عقد الانتخابات أصلا ، تحسبا من تحولها لاستفتاء غير مباشر على الاتفاق فى ظل وجود معارضة إسلامية قادت البرلمان السابق وتحوز نصيب الأسد من مقاعد أغلب مجالس النقابات المهنية ، بالاضافة الى وجود مؤثر فى الشارع الأردنى.

من هنا فسر كثير من المراقبين قرار العاهل الاردنى باجراء الانتخابات فى موعدها بأنه بمثابة تأكيد منه على استقلالية القرار الأردنى ، وعدم ارتباطه بأى متغيرات محتملة فى الأراضى العربية المحتلة ، ومن ناحية أخرى فإن الملك كان يريد من هذه الانتخابات الحصول على برلمان ذى غالبية معتدلة تسانده فى استعادة علاقاته المميزة مع دول الخليج ، ولاتقف عقبة أمام دخول الاردن فى ترتيبات السلام المزمع إجراؤها فى المنطقة عقب تنفيذ الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى .

وسبق الانتخابات الاردنية إلقاء الملك حسين خطاب فى ١٩٩٣/٨/١٧ اعلن فيه إصدار قانون مؤقت معدل لقانون الانتخاب ، وجدير بالذكر هنا أن لجنة خاصة برئاسة رئيس الوزراء كانت قد انهت دراسة التعديلات ورفعت توصية بتعديل ثلاث نقاط فى القانون : الأولى ، أن يكون هناك صوت واحد لكل ناخب ، بدلا من امكان الادلاء باصوات تساوى عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية ، الامر الذى اعتبرته الحركة الاسلامية محاولة لاضعاف فرصها فى تشكيل تحالفات تساعد على انجاح مرشحيها او

المرشحين المتحالفين معها ، والثانية إلغاء الفقرة التى تنص على منع ترشيح الاشخاص الذين ينتمون إلى تنظيمات غير مشروعة ، وأخيرا فقد أعلن التعديل الثالث عن خفض سن الناخب من ١٩ الى ١٨ عاما .

فى اليمن : النتائج تتنافى مع واقع الوحدة

بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات التى شاركت فى الانتخابات اليمنية بمرشحين ٢١ حزبا حصل منها على مقاعد فى البرلمان ثمانية أحزاب بالإضافة إلى المستقلين ، وجاء ترتيبها وفق عدد المقاعد التى حصلت عليها كما هو مبين فى الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

الحزب / التنظيم	عدد المقاعد	نسبة عدد المقاعد إلى إجمالى المقاعد
المؤتمر الشعبى العام	١٢٣	٪٤١
التجمع اليمنى للإصلاح	٦٢	٪٢١
الحزب الاشتراكى اليمنى	٥٦	٪١٩
حزب البعث العربى الاشتراكى	٧	٪٢
حزب الحق	٢	
التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى	١	
الحزب الناصرى الديموقراطى	١	
تنظيم التصحيح الشعبى الناصرى	١	
دائرة مؤجلة	١	
المستقلون .	٤٧	٪١٥
الإجمالى	٣٠١	٪١٠٠

لقد استطاع حزب المؤتمر الشعبى الذى يتزعمه على عبد الله صالح الحصول على نسبة تقترب من نصف عدد مقاعد مجلس النواب ، وهو ما أرجعه المراقبون لعدد من الأسباب من بينها : طبيعة الحزب كتحالف بين النخبة الساعية للتحديث ، ورجال الجيش ، ورجال القبائل ، ورجال الاعمال ، ونجاح الحزب فى اختيار مرشحيه من بين الوجهاء والمشايخ وأصحاب النفوذ ورجال الاعمال ، ونجاح الحزب فى التنسيق مع شريكه فى السلطة (الحزب الاشتراكى) ، أما السبب الأهم والأخطر فيتعلق بنفوذ الحزب فى المحافظات الشمالية والمعروف ان ثلثى الشعب اليمنى تقريبا يعيش فى هذه المحافظات ويترتب على هذا بالتالى أن ثلثى مقاعد البرلمان هى مقاعد شمالية .

أسفرت الانتخابات عن تراجع موقع الحزب الاشتراكى الى المرتبة الثالثة حسب إعلان اللجنة العليا للانتخابات ، حيث حصل الحزب على٥٦ مقعدا وهى نتيجة من شأن الاعتراف بها أن يخسر الحزب الاشتراكى موقع المطالب باقتسام السلطة ، وهو ما يفسر اعتراض الحزب الاشتراكى على الطريقة التى أعلنت بها النتائج ، حيث اصدر الحزب بيانا أشار فيه الى قيامه بترشيح عدد من اعضائه كمستقلين وقد فاز ١٦ مرشحا منهم ، كما أعلن أنه قد تبنى ترشيح عدد كبير من الشخصيات الوطنية ودعمها فى الانتخابات ، وان ١٥ منهم على الاقل قد نجحوا ، وانتهى هذا البيان الى ان الحزب يرى انه قد فاز بـ ٨٠ مقعدا ، ومن ثم فقد حمل مسئولون فى الحزب الاشتراكى ، حزب المؤتمر المسئولية عن اعلان النتائج بصورة تظهر المؤتمر وكأنه القوة السياسية الوحيدة فى البلاد ، وأكدوا ان لجنة الانتخابات لم تجتمع ، وان الاعلان عن النتائج جاء بصورة فردية ، وجدير بالذكر ان اعلان نتائج الانتخابات تم بمبادرة من "أمين أبو رواس" ممثل المؤتمر الشعبى فى لجنة الانتخابات وحمود الزراحى ممثل الاصلاح مع تغيب ممثل الاشتراكى وامتناع عبد الملك المخلافى عضو اللجنة العليا للانتخابات والمتحدث الرسمى باسمها عن الحضور اعتراضا على ما اسماه باختراق السلطة لكل اجراءات اللجنة ، وقد عاودت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية بحث النتائج من جديد ، وهو ما اعتبر تراجعا عن الصيغة الرسمية السابقة التى أعلنت بها النتائج واستجابة للاتهام بالتقليل من اهمية فوز

الاشتراكى :

وقد أدت ملابسات الاعلان عن النتائج الى توتر الأجواء فى اليمن حتى ان البعض تحدث عن استنفار القوات المسلحة فى الشمال والجنوب وهو ما ترافق مع تصاعد الاتهامات من الحزب الاشتراكى ، إلى المؤتمر الشعبى بأن لديه خطة للقيام بتحالفات جديدة يتم فى ضوئها اقصاء على سالم البيض "الامين العام للاشتراكى" عن موقع نائب الرئيس ، وتهميش دور الحزب الاشتراكى فى اليمن .

وقد سعى الحزب الاشتراكى لتأكيد موقعه كشريك فى السلطة عبر مستويين :

الأول : يتعلق بالتشكيك فى نتائج الانتخابات .

أما الثانى : وهو الاكثر اهمية فيتمثل فى الحديث عن أن الحزب الاشتراكى هو القوة السياسية الاولى فى المحافظات الجنوبية والشرقية التى كانت تمثل اليمن الجنوبى حيث فاز الاشتراكى فى ٥٥ دائرة من أصل ٥٧ دائرة فى المحافظات الجنوبية ، وهى نتيجة لم تكن متوقعة بالنظر إلى الاضطرابات العديدة التى شهدتها عدن نتيجة لأزمة السيولة التى أدت إلى عدم تسلم العمال والموظفين فى عدد من الهيئات رواتبهم ، إلا انه وعلى ما يبدو فان أبناء المحافظات الجنوبية اعتبروا المؤتمر الشعبى مسئولا عن هذه الأزمات ، وهو ما أظهرته نتيجة الانتخابات بالتصويت للاشتراكى .

كان هذا عن ردود فعل الاشتراكى ، فما ذا عن ردود فعل التجمع اليمنى للاصلاح الذى اعلن عن فوزه بالمركز الثانى ؟ قبل ان نتطرق إلى ذلك دعونا نلقى نظرة سريعة اولا على مايمثله هذا التجمع .

يتشكل التجمع اليمنى للإصلاح من تحالف قبلى دينى ، يؤهله نظريا لكى يحصل على عدد كبير من الأصوات ، لكن هذا لم يتم بالنظر إلى الفارق الكبير بين ما حصل عليه مقارنة بالمؤتمر الشعبى ، وواقع الأمر ان هناك علاقة تحالف قديم بين الرئيس على عبدالله صالح والإسلاميين فى اليمن ، تعززت منذ اوائل الثمانينات ، حين قاد الإسلاميون الجهد الشعبى فى حرب حقيقية وغير معلنة ضد الجبهة الوطنية الماركسية التى قادت عملا مسلحا ضد الدولة فى صنعاء بدعم من الجنوب ، وانتهى بانتصار تحالف الحكومة مع الإسلاميين ، وقد اختار الإصلاح - على ما يبدو - ان يحافظ على تحالفه مع المؤتمر وذلك فى سياق سعيه إلى اكتساب وزن ذاتى يؤهله لكى يقف إلى جانب المؤتمر فى السلطة على حساب الاشتراكى وذهب بعض المراقبين للقول بأن خطة الإصلاح فى الانتخابات كانت تستهدف تحقيق غالبية فى البرلمان لصالح الإصلاح وليس غالبية من نواب الإصلاح واضعة أمامها الخبرة الجزائرية ، وهو ما يتضح من تصريح الشيخ محمد عبدالرب جابر رئيس الحزب فى محافظة عدن الذى حذر فيه من تكرار السيناريو الجزائرى .

ورغم نفى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبائل "حاشد" وزعيم التجمع اليمنى للإصلاح ، وجود أى اتفاقات سرية بين حزبه وأى تنظيم آخر ، إلا أنه بالنظر إلى حجم المنسحبين من الإصلاح ومواقعهم ، فان العديد من المراقبين يؤكدون ان التنسيق كان قائما بين الإصلاح والمؤتمر الشعبى العام وان هناك الكثير من نواب المؤتمر الذين يمكن اعتبارهم عناصر موالية للإصلاح أصلا .

على صعيد آخر شهدت الانتخابات اليمنية بعض أحداث العنف إلا أن الانتخابات قد مرت بهدوء قياسا إلى الوضع الأمنى غير المستقر فى اليمن ، وكانت سلطات عدن قد عثرت فى مطلع العام على كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات فوق سطح أحد المدارس التى كان مقررا ان تكون مركزا للاقتراع ، ولم تحدث أية عمليات إرهابية أثناء الانتخابات ، واقتصرت حوادث العنف على ما أشار إليه تقرير اللجنة الوطنية ، عن وقوع أعمال استفزازية من جانب بعض المرشحين لبث الشائعات والتجمهر بالسلاح ، والحادثة الوحيدة التى تكتسب أهمية خاصة هى التى

وقعت فى الدائرة ٢٨٠ حيث تفجر قتال مسلح بين أنصار حميد إبن الشيخ عبدالله الأحمر مرشح الإصلاح ، وانصار الحزب الاشتراكى حيث اتهم الحزب الاشتراكى مرشح الإصلاح بالاستيلاء على صناديق الاقتراع بالقوة ، عقب عملية الفرز كما اتهم عناصر من الاصلاح بالتعاون مع المؤتمر باطلاق صواريخ على مقر الحزب فى الدائرة مما أسفر عن مصرع ٧ أشخاص .

ورغم أن هذه الأحداث متفرقة فقد شككت كل الأطراف التى شاركت فى نزاهة العملية الانتخابية - باستثناء الحزب الاشتراكى - حيث أعلنت أحزاب المعارضة اليمنية المنضوية تحت إطار المؤتمر الوطنى عن خيبة أملها فيما تمخضت عنه العملية الانتخابية ، واتهموا السلطة بارتكاب العديد من المخالفات ، كما اتهموا حزبى السلطة "المؤتمر ، والاشتراكى" بأنهما لا يستطيعان إلا ان يخالفا القانون ، كما وصف فريق من المعارضة النتائج فى المحافظات الجنوبية بانها تؤكد إعادة ترتيب أوضاع دولة الوحدة على أساس التقاسم .

واتهم حزبا المؤتمر الشعبى ، والإصلاح الحزب الاشتراكى بالقيام بتزوير فاضح فى عدن واللجوء إلى ممارسات غير مشروعة ، وأعلن الإصلاح رفضه للنتائج فى المحافظات الجنوبية ، وقد جاءت أقوى الانتقادات للعملية الانتخابية من "عبدالملك المخلافى" المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات عندما رفض حضور المؤتمر الأول لإعلان النتائج الرسمية للانتخابات ، وعبر عن شكه الصريح فى أن حزبى السلطة لم يعدما وسيلة لتزوير بطاقات الانتخاب الزائدة أو طبعها خارج البلاد .

فى المقابل أكد وفد الرقابة الدولية ان عملية الاقتراع قد مرت بسلام وبطريقة نظامية وأشادت مارجريت تومسون نائب رئيس المعهد الجمهورى الأمريكى بالتزام الشعب اليمنى بمنهج التعددية ، وحماس الناخبين الكبير ، والتزام المسئولين اليمنيين بتقسيم الدوائر الانتخابية ، كما أشادت بالدور البناء الذى قامت به قوات الأمن ، وأشار تقريرها إلى حدوث مخالفات متعددة إلا انه رأى ان هذه المخالفات لم يكن لها تأثير كبير على نتائج الانتخابات .

أظهرت نتائج الانتخابات اليمنية ان الأحزاب الثلاثة "المؤتمر الشعبى ، والإصلاح ، والاشتراكى" الحائزة على المراتب الثلاث الأولى قد حازت على ٨١٪ من إجمالى عدد مقاعد البرلمان ، وانه أيا كان عدد المقاعد التى حصل عليها الحزب الاشتراكى اليمنى ، الشريك فى السلطة ٥٦ مقعد أو ٨٣ مقعد وأيا كان ترتيبه الثانى أم الثالث ، فان الحقيقة المرة التى أسفرت عنها النتائج تمثلت فى استمرار تمركز نفوذ كل حزب فى المحافظات التى كان يحكمها ، فالحزب الاشتراكى حصل على ٢٧٪ من إجمالى مقاعده فى المحافظات الشمالية (١٥ مقعدا من ٥٦ مقعدا) ، فى حين لم يحصل شريكه فى الحكم المؤتمر الشعبى العام إلا على أقل من ٣٪ فى المحافظات الجنوبية والشرقية من إجمالى المقاعد التى فاز بها وهى بالتحديد ٣ مقاعد من ١٢٣ مقعدا ، وتوزعت المقاعد فى المحافظات الشمالية بين ثمانية تنظيمات وأحزاب سياسية ، فى حين أن المقاعد فى المحافظات الجنوبية والشرقية كانت جميعها من نصيب الحزب الاشتراكى باستثناء ثلاثة مقاعد للمؤتمر ، وهذه النتائج أكدت عدم قدرة كل طرف على الانتشار فى عموم محافظات الجمهورية فى الفترة الماضية ، رغم التحولات عميقة التأثير فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى اعتقد الكثيرون أنها قد حدثت فى الثلاث سنوات الماضية ، كما أكدت أنه بدون صيغة ائتلافية تبنى على حقائق الواقع لا مطامح الساسة فان مصير الوحدة اليمنية الوليدة سوف يبقى مهددا دائما بالعودة إلى التشطير ، ومن هنا فإن أية قراءة لنتائج الانتخابات البرلمانية فى اليمن تستبعد حقيقة واقع التقسيم ستصل

دون شك إلى نتائج مغلوطة .

المغرب تعبر إلى شاطئ الاستقرار من البوابة الملكية

تميزت الانتخابات المغربية عن مثيلتيها في اليمن والأردن بانها أجريت عبر مرحلتين ، حيث تم في الأولى التي جرت يوم ٢٥ يونية الاقتراع على ثلثي مقاعد البرلمان البالغة "٢٢٢ مقعدا" من "٣٣٣" عن طريق الاقتراع المباشر ، وتلى ذلك الاقتراع على الثلث المتبقى "١١١ مقعدا" عن طريق اقتراع غير مباشر بواسطة هيئة ناخبة تضم ممثلين من أعضاء مجالس الجماعات القروية والبلدية ، والغرف المهنية وممثلي العاملين ، وتم ذلك في ١٧ سبتمبر وجاءت النتائج على النحو التالي وفق الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

حزب / التنظيم	عدد المقاعد في انتخابات الثلثين ٦/٢٥ الاقتراع المباشر	عدد المقاعد في انتخابات الثلث ٩/١٧ الاقتراع غير المباشر	المجموع
لاتحاد الاشتراكي قوات الشعبية	٤٨	٨	٥٦
زب الاستقلال	٤٣	٩	٥٢
حركة الشعبية	٣٣	١٨	٥١
تجمع الوطني مع لأحرار	٢٨	١٣	٤١
لاتحاد الدستوري	٢٧	٢٧	٥٤
حزب الوطني ديموقراطي	١٤	١٠	٢٤

تابع الجدول

الحركة الوطنية الشعبية	١٤	١١	٢٥
حزب التقدم الاشتراكي	٦	٥	١١
حزب الشورى والاستقلال	٣	٦	٩
المستقلون	٢	١	٣
حزب العمل	٢	--	٢
منظمة العمل الديموقراطي الشعبي	٢	--	٢
الاتحاد المغربي للشغل "اتحاد نقابي"	--	٣	٣
المجموع	٢٢٢	١١١	٣٣٣

والملاحظ من قراءة الجدول السابق أن الأغلبية البرلمانية في المغرب لاتتحدد نتيجة الانتخابات التشريعية "البرلمانية" المباشرة التي تمت في ٦/٢٥ أو الجولة الأولى كما يطلق عليها فقط بل كما أسلفنا فذلك يحدد ثلثي عدد مقاعد البرلمان ٢٢٢ من ٣٣٣ فحسب أي أن الثلث الأخير الذي يبلغ ١١١ مقعدا فينتخب بواسطة هيئة ناخبة ، ويتم انتخابهم كالتالي : ٦٩ مقعدا ينتخبون بواسطة أعضاء المجالس البلدية والقروية ، و٣٢ مقعدا من ممثلي الغرف المهنية ، و ١٠ مقاعد من ممثلي العمال ، وتعتمد هذه الجولة من الانتخابات غير المباشرة على النتائج التي حصلت عليها الأحزاب في الانتخابات البلدية "الجماعية" التي جرت في ١٦ اكتوبر ١٩٩٢ والتي فازت فيها أحزاب اليمين بالأغلبية .

ومن مقارنة عدد المقاعد التي حصلت عليها كتلة "الوفاق الوطني" التي تضم ثلاثة من أحزاب الأغلبية السابقة الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية ، والحزب الوطني الديمقراطي – التي كانت تسيطر على البرلمان السابق – في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية التي تمت في ٦/٢٥ نجد أنها حصلت على ٧٤ مقعدا أما في المرحلة الثانية التي تمت في ١٩٩٣/٩/١٧ فقد حصلت من خلالها على ١٢٩ مقعدا وفي المقابل حصلت أحزاب المعارضة التي

انضوت تحت لواء "الكتلة الديمقراطية" ، بالإضافة إلى كل من حزب التقدم والاشتراكية ، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي على ٩٩ مقعدا في الجولة الأولى بينما حصلت في الجولة الثانية على ١٢٠ مقعدا فقط .

ويتضح مما تقدم أثر النظام الانتخابي الذي يجمع بين أسلوبي الاقتراع المباشر وغير المباشر ، والذي عمل على تحجيم مقاعد المعارضة بالنسبة لمنافسيها من كتلة "الوفاق الوطني" ، ومن هنا جاء وصف المراقبين للانتخابات "البلدية" بانها "العصا الملكية للتوازنات بين الحكم والمعارضة" .

من ناحية أخرى سنلاحظ من النتائج النهائية بخصوص ما حصلت عليه كتلة الوفاق الوطني" و "الكتلة الديمقراطية" ان أيا منهما لم تحصل على الأغلبية المطلوبة وقدرها ١٦٧ مقعدا لتشكيل الحكومة منفردة ، الأمر الذي يفرض على كل منهما وجوب الدخول في تحالفات للتمكن من تشكيل حكومة أغلبية .

على صعيد آخر أشارت النتائج إلى حصول المعارضة على عدد من المقاعد أكثر من مثيلتها في انتخابات ١٩٨٤ وفقا لما هو موضح في الجدول رقم ٣ .

جدول رقم (٣)

الحزب / التنظيم	عدد المقاعد في انتخابات ١٩٩٣/٦/٢٥	عدد المقاعد في انتخابات ١٩٨٤
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٤٨	٣٤
حزب الاستقلال	٤٣	٢٣
الحركة الشعبية	٣٣	٣١
التجمع الوطني للاحرار	٢٨	٣٨
الاتحاد الدستوري	٢٧	٥٥
الحزب الوطني الديموقراطي	١٤	١٥
الحركة الوطنية الشعبية	١٤	أول انتخابات بعد انشقاقها عن الحركة الشعبية ١٩٨٦
حزب التقدم والاشتراكية	٦	٢

تابع الجدول

حزب الشورى والاستقلال	٣	(حزب جديد)
حزب العمل	٢	--
منظمة العمل الديموقراطي الشعبي	٢	١
مستقلون عن الأحزاب	٢	--

وكان في مقدمة أحزاب المعارضة في الانتخابات الأخيرة كما يتضح من الجدول السابق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، يليه حزب الاستقلال ، فالتقدم والاشتراكية ، ثم منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، كما أبرزت النتائج تراجع كتلة الوفاق الوطني ولم يقو من ساعد بعضها مثل التجمع الوطني للاحرار ، والاتحاد الدستوري سوى نتائجهما في الانتخابات غير المباشرة . و تلك الجولة الانتخابية التي وصف محمد بوسته زعيم حزب الاستقلال المعارض نتائجها بانها كارثة أخلاقية وأعلن رفض حزبه لها ، كما حمل بيان اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على الخريطة السياسية التي افرزتها الانتخابات غير المباشرة واعتبر فوز بعض الشخصيات "التي سبق ان رفضها الشعب أثناء الاقتراع المباشر بمثابة خطأ سياسي فادح" .

وترتب على هذا الموقف إعلان حزبي المعارضة الرئيسيين اللذان يشغلان ١٠٨ مقعدا رفضهما المشاركة في الحكومة المقبلة ، ومن المعروف ان الحزبين قد خاضا انتخابات الجولة الأولى بقائمة مشتركة .

دارت المعركة الانتخابية بين اليمين واليسار حول برامج إصلاحية تركزت أساسا على قضية "الخصخصة" ودور الدولة ، وقضية الديون والتضخم ، وقضايا الحريات العامة وحقوق الانسان ، والأمن والفساد ، والأثار السلبية للجفاف ، وتنمية إقليم الشمال الغربي ، والإصلاح السياسي والاقتصادي ولم تتطرق المعركة الانتخابية إلى خلافات أو قضايا ذات طابع استراتيجي .

بخصوص نزاهة الانتخابات انتقدت أحزاب المعارضة السلطة المغربية وشككت فى نتائج الانتخابات التكميلية التى جرت فى ٩/١٧ لانتخاب الثلث المتبقى لأعضاء مجلس النواب بطريقة الاقتراع غير المباشر وأعلنت أصوات المعارضة المسموعة ان : "**الشعب كان يريد التغيير .. وكان يمكن ان يحدث هذا التغيير لو ترك له الاختيار الحر فى انتخابات حرة ونزيهة وذات شفافية . ولكن قوة الضغط هى التى "هندزت" "اللعبة الديمقراطية" ووضعت لها الإخراج "الحكيم" حتى تقدم للشعب برلمانا "موازييك" لايملك سلطة الحكم ولاقوة المعارضة**" .

وتركزت الانتقادات على الأحداث التى شهدتها الدورة الثانية التكميلية فى ٩/١٧ ، ووفقا لمصادر المعارضة "لم تكن الانتخابات التى افرزت الثلث الثالث من مجلس النواب بنت يوم ١٩٩٣/٩/١٧ ولكنها كانت بنت يوم ١٩٩٢/١٠/١٦ فلأمر ما كانت انتخابات اكتوبر على النحو الذى عرفه المواطنون ومورس عليهم . ولأمر ما كان التدخل سافرا فى بعض الدوائر الانتخابية ، حتى ان مرشحا فى إقليم حصل على ٩ أصوات فأحرقت المحاضر وصعد إلى القمة كمنتخب ، ولأمر ما تقوم أجهزة رسمية بالتدخل فى خلاف حزبى لتجرد حزبا معينا من مرشحيه لصالح مرشحى السلطة ، ولأمر كان السكوت عن بورصة بيع الأصوات" .

وكان المجلس الأعلى للقضاء المغربى قد أعلن قرارا بإعادة الانتخابات فى عدد من الدوائر فى غضون الستة أشهر التالية للانتخابات ، بعد ان قبلت الغرفة الدستورية لدى المجلس فى ٨/٢٤ طعونا بشأنها ، قدمها مرشحون من أحزاب مختلفة ، وتضمنت الطعون انتقادات تتعلق بسير عمليات فرز الأصوات والإعلان عنها والظروف التى تمت فيها عملية اقتراع يوم ٢٥ يونية .

بينما رفض القضاء المغربى طعونا فى نتائج ٦٦ دائرة انتخابية تقدم بها عدد من المرشحين ، فى حين تقرر إلغاء نتائج الانتخابات فى دائرة واحدة هى دائرة "بوزنيقة" جنوب الرباط .

وذكر زعماء المعارضة فى المغرب ان اشتباكات عديدة وقعت بين الشرطة وأنصار الاشتراكيين الذين كانوا يتظاهرون احتجاجا على نتائج الانتخابات النيابية التى جرت فى ٦/٢٥ ، وكانت مصادر حزبية فى الرباط قد ذكرت أن حزبى الاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية قد قررا تقديم طعون ضد ستة من المرشحين الفائزين فى دائرة الحى الحسينى ، وبوزنيقة ، وتابريكت ، وبن أحمد ، وتيفلت ، وموظريصات .

كما طالبت أحزاب المعارضة المغربية الاستقلال ، والاتحاد الاشتراكى ، والتقدم والاشتراكية ، والعمل الديمقراطى الشعبى ، بإطلاق جميع المعتقلين فى المواجهات التى عرفتها بعض المدن .

وفى المقابل ذكرت بعض المصادر الامريكية الرسمية لان البيت الابيض يعتبر نتائج الانتخابات المغربية عملا مهما من قبل العاهل المغربى الذى عبر بذلك عن التزامه الشخصى بالديمقراطية كأسلوب للحكم ، وأضافت هذه المصادر : "ان الإدارة الأمريكية تعتبر الانتخابات نجاحا كبيرا" .

الأردن بين مطرقة الخارج وسندان الداخل

وصل عدد الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات الأردنية إلى عشرين حزبا ، تنافسوا على ٨٠ مقعدا ، وشارك فى الانتخابات ٨٢٠ الف ناخب بنسبة ٦٨,٥٪ ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم .

وأسفرت الانتخابات عن النتائج الموضحة فى الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم (٤) جدول نتائج الانتخابات الأردنية ١٩٩٣ وعدد المقاعد التى حصل عليها كل حزب

الحــــــــزب	عدد المقاعد
حزب جبهة العمل الإسلامى	١٦
التجمع الوطنى الأردنى	٤
حزب العهد الأردنى	٣
حزب اليقظة	٢
حزب المستقبل	١
الحزب الوطني الأردنى	١
حزب البعث العربى الاشتراكى	١
الحزب العربى الديموقراطى الأردنى	١
الحزب الديموقراطى الاشتراكى الأردنى	١
حزب الشعب الديموقراطى الأردنى "حشد"	١
المستقلون	٤٩
المجموع	٨٠

وقراءة النتائج تقودنا للملاحظات التالية :

فوز أحزاب الوسط واليمين (المحافظين) بأغلبية مقاعد المجلس "٤٦ مقعدا من ٨٠ مقعدا" إذا اخذنا فى الاعتبار الانتماء السياسى - واحيانا الحزبى غير المباشر - للناجحين فى الانتخابات باعتبارهم مستقلين ، وهو ما يعطى الملك حسين هذه المرة أكثر من ٥١٪ من مقاعد المجلس ، وبذلك يكون العاهل الأردنى قد حقق هدفه فى تشكيل برلمان موال أكثر اعتدالا ومرونة يمكنه من إعادة العلاقات الأردنية الخليجية إلى سابق عهدها ، ولا يقف أمام عقد أية اتفاقية تسوية مع إسرائيل .

وقد رحبت الأوساط الخارجية المعنية بهذه النتائج حيث أعلن كل من شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل ، والمتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية ، وفيصل الحسينى أبرز القيادات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ترحيبهم بالنتائج النهائية للانتخابات الأردنية ، واعتبروها مؤشرا سوف يساعد على التقدم نحو السلام والديمقراطية ، والمعروف ان النظام الأردنى كان واقعا بين مطرقة الخارج المتمثلة من ناحية فى علاقات خليجية شبه مقطوعة نتيجة رهانه على صدام حسين فى أزمة الخليج الثانية وما نتج عن ذلك من عودة أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ فلسطينى وأردنى ، ومن ناحية أخرى فقد تسارعت مخططات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى لصالح دمج إسرائيل فى المنطقة بعد اتفاق غزة - أريحا فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وبين سندان الداخل المتمثل فى الظروف الاقتصادية الصعبة وسيطرة تيار الإسلام السياسى على الحياة السياسية فى الأردن ، وقد حاول هذا النظام من خلال الانتخابات الأخيرة اصطياد أكثر من عصفور بحجر واحد ، فمن ناحية ترتيب البيت من الداخل ، بحيث يحجم تيار الإسلام السياسى دون ان يصطدم به وهو مايمكن اعتباره محاولة لاحتوائه ومن ناحية اخرى حاول ان يسيير بالسفينة الأردنية وسط أنواء وعواصف التغيير المتسارع المحيطة به ونقصد بذلك على الأقل تلك العواصف المتعلقة بالترتيبات الإقليمية المزمع إجراؤها وخبرة التاريخ تؤكد ان الملك حسين أقدم الحكام العرب وأكثرهم حنكة ومقدرة على التعامل مع ووسط ظروف مناوئة وغير مواتية والخروج منها بأقل قدر من الخسائر إن لم يكن أكبر قدر من المكاسب .

مقارنة عدد المقاعد التى حصل عليها حزب جبهة العمل الإسلامى فى الانتخابات الأخيرة وفقا للجدول رقم (٤) بتلك التى حصل عليها فى البرلمان السابق ١٩٨٩ الموضح فى الجدول رقم (٥) تشير إلى تراجع تيار الإسلام السياسى الذى كان قد سبق له ان حصل على ٤٠٪ من مقاعد المجلس السابق وتمكن من تشكيل فريق نيابى يتكون من ٣٢ نائبا ، كما استطاع وقتها الحصول على رئاسة المجلس التشريعى حيث انخفض عدد المقاعد التى حصل عليها من ٣٢ إلى ١٦ .

جدول رقم (٥) يوضح نتائج انتخابات برلمان ١٩٨٩ فى الأردن

التيار السياسى	النواب الحزبيون	النواب المستقلون	المجموع	النسبة ٪
التيار الإسلامى	٢٣	٩	٣٢	٪٤٠
التيار المحافظ	٤	١٤	١٨	٪٢٢,٥
تيار الوسط	٣	١٥	١٨	٪٢٢,٥
التيار القومى	---	٦	٦	٪٧,٥
التيار اليسارى	٣	٣	٦	٪٧,٥
المجموع	٣٣	٤٧	٨٠	٪١٠٠

الملاحظ أيضا ان مجموعة من أبرز نواب الإسلام السياسى السابقين قد فقدت مقاعدها مقاعدهم البرلمانية بينهم رئيس المجلس النائب السابق عبداللطيف عربيات ، والناطق الرسمى باسم جماعة الإخوان المسلمين ابراهيم الخريسات ، والجدير بالذكر ان الحركة الإسلامية فى الأردن كانت قد تصاعدت فى السنوات الأخيرة بحيث أصبحت أقوى التيارات فى الشارع السياسى ، وقد ساعدها على ذلك ان النظام حاول استيعابها داخله مما مكنها من السيطرة على العديد من النقابات المهنية ، كما استطاع التيار الإسلامى من خلال سيطرته على أكثر من ثلث مقاعد البرلمان السابق تحقيق العديد من الانتصارات السياسية مثل : إجبار حكومة طاهر المصرى على الاستقالة بعد توجيه انتقادات حادة لها ، وتمرير العديد من القوانين المستهدفة من جانب الإسلاميين عن طريق عقد تحالفات برلمانية متنوعة ، وأخيرا إثارة العديد من قضايا الفساد التى أحيل بعضها إلى المحاكم المختصة .

وإذا كان بعض المراقبين قد أرجعوا قدرة الملك حسين فى تحجيم تيار الإسلام السياسى المتنامى ، مع الإبقاء عليه فى الوقت نفسه داخل النظام وليس خارجه ، إلى التعديلات التى ادخلت على قانون الانتخابات والتى افقدت الجبهة قدرتها فى عقد التحالفات الانتخابية ، والقدرة على المناورة ، إلا ان الأرجح أن الملك استطاع ان يشق صفوف

جبهة العمل الإسلامى عقب صدور التعديلا
على قانون الانتخابات إلى قسمين : **الأول**
متشدد ويمثل الأغلبية ويرفض الرضو
لمشيئة التعديل ، ويطالب بمقاطعة الانتخاب
على أساس ان هذا القانون سيضعف من تمث
الجبهة فى البرلمان ، ورأى هولاء ان مقاط
الانتخابات معناها حرمان البرلمان مـ
الشرعية الشعبية ، والثانى : المعتدلون الذي
رغم انهم قد اتفقوا مع المتشددين على مغز
قانون الانتخابات ، إلا أنهم رفضوا مبـ
المقاطعة حفاظا على عدم قطع شعرة معاو
مع النظام الأردنى ، و يلاحظ ان كل الذي
نجحوا من عناصر الجبهة فى المجلس هم مـ
الصقور باستثناء "عبدالله العكايلة" الذى يعتـ
قائد جناح الحمائم ، وكانت بعض المصادر
ذكرت ان صقور الجبهة قد سعوا لإسـقا
حمائمها فى الانتخابات ، وهو ما أدى بالف
إلى فشل د. عبداللطيف عربيات رئيـ
المجلس السابق فى الحفاظ على مقعـ
البرلمانى ، حيث عملوا على مدى شه
لإثبات ان "عربيات" موال للسلطة أكثر مـ
الجماعة ، وجاء تعيين الملك حسين لـ
"عربيات" فى مجلس الأعيان ليدعم هذا الز
ووفقا لما تقدم فإن السر فى تراجع التيـ
الإسلامى إنما يعود إلى قدرة الملك عل
إقناعهم من خلال شق صفوفهم .

كما أن من الأسباب التى أدت إلـ
تراجع التيار الإسلامى ، ان الصـو
الفلسطينى الذى كان معهم فى السابق لم يـ
كما كان قبل اتفاق غزة - أريحا ، عل
الأخص وان التيار المؤيد لفتح هو الغالب ع
الأردنيين من أصل فلسطينى ويمكننا
نضيف إلى أسباب تراجع التيار الإسلا
أيضا ان هذا التيار قد راهن على صدام حس
وكان من المنطقى ان تؤدى هزيمة العر
إلى حالة من الإحباط والانفضاض من حـ
هذا التيار الذى أصبح مهزوما فى عيـ
الجماعير العريضة .

اللافت للنظر عند متابعة مسـ
المعركة الانتخابية الأردنية الأخيرة أن مؤي

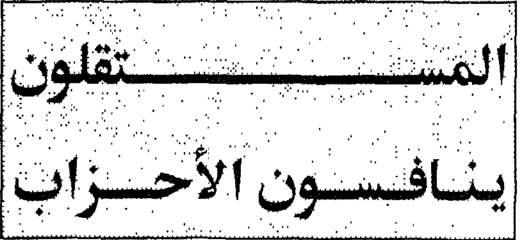
اتفاق غزة – أريحا أخفوا حقيقة موقفهم ورفعوا شعارات تتحدث عن عموميات دون الدخول في التفاصيل ، كما رفعت شعارات مثل : رفض اتفاق غزة – أريحا ، والتحرير من النهر إلى البحر ، وأرض فلسطين لا تستوعب اليهود ، و "نعم الإسلام هو الحل" بالنسبة للتيارين القومي والإسلامي ، إلا ان غالبية المرشحين رفعوا شعارات تتعلق بالقضايا المحلية مثل غلاء الأسعار والبطالة .

وتبنى حزب جبهة العمل الإسلامي برنامجا انتخابيا تحت شعار "نعم الإسلام هو الحل" وأكد برنامج الحزب على عروبة القدس ، والوحدة الوطنية ، ومناهضة التطبيع والحلول "الاستسلامية" ، كما أكد على ضرورة التحول نحو تحكيم الشريعة الإسلامية بشكل تدريجي ، والوقوف ضد رفع الدعم عن السلع الأساسية .

بينما كان من أبرز المطالب البرنامجية لـ التيار اليساري القومي : العمل على التخفيف من آثار سياسات الخصخصة على الفئات السكانية الفقيرة ، وضمان الرعاية الصحية والتعليمية للجماهير الشعبية ومكافحة البطالة . بالإضافة إلى رفض مشاريع التسوية التي تنتقص من الحقوق العربية ، وتجدر الإشارة إلى ان جانبا من مؤيدي هذا التيار أردنيين من أصل فلسطيني .

وتبنت أحزاب الوسط برنامجا يؤكد على الوحدة الوطنية والدولة الفلسطينية المستقلة والهوية الأردنية ، ودعم الاقتصاد الوطني ، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين ومحاربة الفقر والبطالة ومعالجة المديونية الخارجية للأردن ، وتستمد أحزاب الوسط تأييدها من الأردنيين الأصليين الذين يبدون بدورهم أكثر تأييدا للحكومة ولاتفاق السلام المزمع عقده مع إسرائيل بعد الانتخابات .

بخصوص نزاهة الانتخابات أبدت القوى القومية واليسارية عدم رضاها عن نتائج الانتخابات فأصدرت خمسة أحزاب منها بيانا حملت فيه على الحكومة ، وأوردت جملة من الدلائل على عدم حياد الحكومة ، ومؤشر على عدم نزاهة الانتخابات ، فبينما وصفت جريدة "الجماهير" لسان حال الحزب الشيوعي الأردني الانتخابات بأنها نكسة للديمقراطية ، رأى د. اسحاق الفرحان الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي ان تراجع الجبهة ، مجرد تراجع إعلامي فقط لان أي قراءة للأرقام على أرض الواقع تشير إلى ان الجبهة استطاعت ان تخترق دوائر لم تخترقها من قبل ، وأكد ان الجبهة لاتزال تشكل أكبر كتلة برلمانية ، والجدير بالذكر أن معظم الأحزاب خاضت الانتخابات اعتمادا على مكانة بعض الشخصيات الحزبية والعشائرية ، وليس تحت "يافطة" الحزب باستثناء جبهة العمل الإسلامي ، وحزب البعث الأردني ، وأكدت النتائج سيطرة الروح العشائرية على العملية الانتخابية .


المستقلون ينافسون الأحزاب

أفرزت الانتخابات البرلمانية في كل من اليمن والمغرب والأردن ظواهر عديدة كان من أهمها هذا العدد الكبير من المستقلين الذين خاضوا الانتخابات وحصلوا على عدد كبير من المقاعد البرلمانية ، فتقدم في اليمن ١٩٦٨ مرشحا مستقلا حصلوا على (٦٠٦٢٠١) صوتا بنسبة ٢٧٪ من إجمالي عدد الأصوات ، وحصلوا على ١٥٪ من المقاعد ، واعتبر المراقبون ان نتيجة المستقلين فاقت كل التوقعات ، و باستبعاد العدد الكبير من هؤلاء المستقلين والذين يعرفون بانتماءاتهم السياسية للأحزاب الرئيسية الثلاثة : المؤتمر ، والاشتراكي ، والإصلاح ، والذين خاضوا المعركة الانتخابية كتكتيك سياسي ، أو كاحتجاج على عدم ترشيح أحزابهم لهم ، فإن من المتوقع ان يصبح المستقلون محورا هاما للاستقطاب السياسي من قبل الأحزاب الرئيسية وبالذات

الحزبين الحاكمين ، وقد يؤدى كل ذلك إلى تغيير نسبى فى الخريطة السياسية لمجلس النواب سواء أخذ الاستقطاب طابع الانضمام العلنى لبعض المستقلين إلى الأحزاب ذات الثقل فى المجلس ، أو إلى دعم مواقف الكتل البرلمانية عند مناقشة القضايا ذات الطابع الهام والملح والتى تتطلب أغلبية داخل المجلس ، وقد أرجع البعض ظاهرة العدد الكبير من المرشحين المستقلين لحداثة تجربة التعددية الحزبية فى اليمن ، وعدم التمرس على المشاركة السياسية من خلال الأحزاب ، كما فسر البعض الظاهرة باعتبارها خطة يقوم بتنفيذها المؤتمر ، والاشتراكى لتفتيت أصوات الناخبين .

وفى المغرب تقدم لخوض الانتخابات ١٦٧ مرشحا مستقلا من إجمالى ٢٠٤١ وفاز منهم اثنان ، وهو عدد أكبر من المرشحين المتقدمين عن بعض الأحزاب ، وشهدت الانتخابات المغربية فصل بعض الأحزاب لأعضائها الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين ، فطرد الاتحاد الاشتراكى ١١ مرشحا من الحزب ، كذلك طرد حزب الاستقلال عضوا رشح نفسه كمستقل .

وفى الأردن ذهب ٥٩ مقعدا من ٨٠ مقعدا إلى المرشحين المستقلين القريبين من السلطة ولاسيما من ممثلى العشائر الموالية تقليديا للملك حسين .

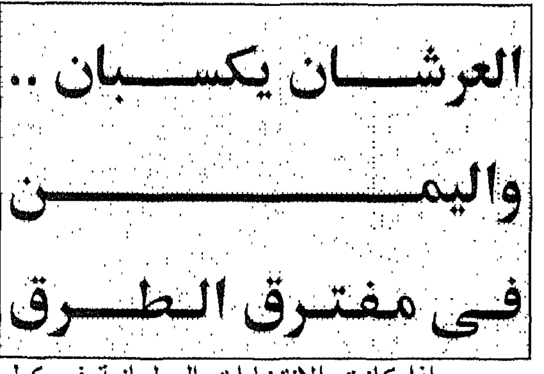
وهناك أكثر من رؤيه تحاول تفسير الحجم الكبير للمرشحين المستقلين فى الانتخابات الثلاثة وبصفه عامه تعكس هذه الظاهرة فى التحليل الأخير درجة من عدم النضج السياسى فى المجتمع ، كما تعكس حالة من انعدام ثقة الناس فى التنظيمات السياسية من ناحية ، وعجز هذه التنظيمات عن الوصول للناس وإقناعهم بأفكارها وبرامجها إن وجدت من ناحية أخرى ، وعلى العموم لا زال الانتماء للعشيرة أو القبيلة أو الرابطة العصبية أهم من الانتماء للحزب السياسى فى كثير من بلدان العالم العربى .

المرأة فى الانتخابات الثلاثة

تقدمت خمسون امرأة للترشيح فى الأنتخابات اليمنية من إجمالى أربعة الاف مرشح أى بنسبة ٠,٠١٪ وفازت منهما اثنتان عن الحزب الاشتراكى بالجنوب هما السيدتان قولة شرف مربية وخبيرة فى التربية من عدن ، والثانية : السيدة منى أحمد عن دائرة حضر موت ، ومثلت القدرة التصويتية للمرأة اليمنية ٣٥٪ أى حوالى نصف مليون ناخبة من بين ٢,٦ مليون سجلوا أسماءهم فى جداول القيد ، ومن المعروف ان الاتجاهات الإسلامية كانت قد وزعت بيانا ضد مشاركة المرأة فى الانتخابات .

وفى المغرب فازت سيدتان هما : د. لطيفة نبانى سميرس عن حزب الاستقلال ، ود. بديعة الصقلى عن الحزب الاشتراكى .

وفى الأردن : لأول مرة تتمكن سيدة هى المذيعة توجان الفيصل "٤٥ سنة" – عن المقعد المخصص لأقلية الشركس الشيشان فى الدائرة الثالثة – من دخول البرلمان ، بعد أن كانت قد فشلت فى دخول الانتخابات السابقة ١٩٨٩ ، ومن المعروف أن تيار الإسلام السياسى كان قد شن هجوما حادا على توجان الفيصل فى المرتين اللتين رشحت نفسها فيهما .



إذا كانت الانتخابات البرلمانية فى كل من المغرب والأردن لم تسفر عن فوز أى من

القوى المتنافسة "حزب الأغلبية السابقة ، والمعارضة" بأغلبية المقاعد وفرضت صيغة لا غالب ولا مغلوب نفسها على تشكيل تلك البرلمانات فان الفائز الحقيقى فى البلدين هما عرشا الحسن والحسين الذين استطاعا إدارة دفة الصراع بالشكل الذى يضمن لهما من ناحية درجة من التوازن بين القوى المختلفة ، ومن ناحية أخرى يضمن لهما أيضا درجة من التوازن بين هموم الداخل وإلحاح الخارج ، كما ان الملكين استطاعا ترويض تيار الإسلام السياسى كل بطريقته ، بحيث لم يعد يشكل لهما أرقا بالليل ، وهما بالنهار ، كما هو الحال فى بلدان عربية أخرى .

إلا أن الحال فى اليمن ينذر بالخطورة خاصة بعد ان جاءت الانتخابات لتؤكد واقع ما قبل الوحدة أى واقع التقسيم ، وبات الأمل الوحيد فى مخرج للأزمة اليمنية عبر صيغة لا تقفز على معطيات الواقع وتراعى قدرات وإمكانات اليمن ، ومحاولة كل الأحزاب الكبيرة تغليب المصلحة العامة على المصالح الذاتية الضيقة .

ونظرة فاحصة لحال الديمقراطية فى عالمنا العربى فى ضوء الانتخابات فى كل من اليمن ، والمغرب ، والأردن تؤكد ان الديمقراطية فى عالمنا العربى لا زالت تحكمها رغبة ومصالح الشرائح الاجتماعية الحاكمة - المالكة والمهيمنة على صنع القرار وإدارة الحياة السياسية .

ونستطيع ان نلاحظ ان التطور الحادث فى المجتمعات العربية فى إطار الديمقراطية غير مرهون بتطورات الداخل ، بقدر ما هو استجابة لضغوط خارجية مثل ضغوط المؤسسات المالية المانحة للقروض وضغوط منظمات حقوق الانسان الدولية .... إلخ .

ولازالت أفكار أساسية في المجتمعات الديمقراطية : مثل تداول السلطة أو المشاركة فى صنع القرار بعيدة عن التجارب الديمقراطية المحدودة فى العالم العربى ، كما لا زالت الصيغة الحاكمة لطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة فى العالم العربى هى : حزب أو أحزاب السلطة فى مواجهة أحزاب إما هامشية تفتقد لأى جذور جماهيرية ، أو أخرى معزولة ومحاصرة .

ووفقا لما تقدم فإن الدولة العربية التى كانت تعتمد تجربة الاقتصاد الموجه ، ونظام الحزب الواحد ما زالت وبعد فترة من تخليها عن توجهاتها السابقة - لا بسبب ثبوت فشل هذا الشكل من الحكم فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول المعسكر الاشتراكى فحسب وأنما بسبب التوجهات الجديدة لهذه النظم - أسيرة صيغة دور محدود للدولة فى الاقتصاد ، ومهيمن فى السياسة ، أى لا زالت تعتمد أساليب الحكم الشمولية والاستبدادية فى كثير من الأحيان ، ومخاطر هذه الصيغ الهشة وغيرها من نماذج الديمقراطية الشوهاء أو المفتوحة أو المقيدة انها لن تصمد طويلا أمام التحديات الكثيرة التى تواجهها هذه الدولة العربية سواء من حيث اللحاق بركب العلم والتكنولوجيا أو من حيث القدرة على مقاومة الضغوط الغربية التى تتخفى بأقنعة كثيرة منها حديث الحرية وحقوق الإنسان ، تماما مثلما تتخفى قوى الإرهاب الفاشى - وهى تحد آخر لايقل أهمية - فى ثياب إسلامية ، ولم يعد هناك مخرج إلا من خلال إدراك النخب الحاكمة لحجم هذه التحديات وضرورة مواجهتها بشكل مختلف يستند أولا واخيرا على ان تتخلى عن النظرة الأنانية الضيقة لإن السفينة يمكن ان تغرق بكل ركابها ، وبالتالى لابد ان تسمح هذه النخب بدرجة أكبر من المشاركة الحقيقية فى السلطة لفئات وشرائح اجتماعية أوسع نسبيا وتخلق مناخا يساعد على شد قطاع من جبل الصمت والمراقبة المسمى بـ "الجماهير".

شورى السعودية :
نقلة للأمام
أم مراوحة فى المكان ؟

فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣ أصدر العاهل السعودى الملك فهد بن عبدالعزيز اربعة أوامر ملكية عين بموجبها أعضاء مجلس الشورى الـ ٦٠ ، وحدد احكام نظام مجلس الوزراء ، مع إعلان النظام الاساسى للحكم ، ونظام المناطق العام ، وقد ضم مجلس الشورى السعودى نخبة من مختلف الشخصيات الهامة والفاعلة فى المجتمع السعودى ، ويعمل وفقا للأمر الملكى الذى اصدره العاهل السعودى فى ١٩٩٢/٣/١ والخاص بالنظام الأساسى للحكم فى السعودية ، والمكون من تسعة ابواب ، تحتوى على ثلاث وثمانين مادة ، واللائحة الداخلية الصادرة فى ٩٣/٨/٢٠ المنظمة للعمل الداخلى لمجلس الشورى ، تتكون من ٦ ابواب تحتوى على ٣٤ مادة مضافا اليها لائحة بحقوق اعضاء مجلس الشورى وواجباتهم ، وتتكون من ٦ مواد ، ولائحة تنظيم الشئون المالية والوظيفية للمجلس ، وتتكون من ٩ مواد ، ثم قواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها وتتكون من ٥ مواد.

وتنص مواد اللائحة الداخلية على ان يشرف رئيس المجلس على جميع اعماله ، وتكون هناك هيئة عامة للمجلس تتكون من رئيسه ونائبه ورؤساء اللجان المتخصصة وتختص هذه الهيئة بوضع الخطة العامة للمجلس ولجانه بما يمكنه من انجاز اعماله وتحقيق اهدافه ، وتفصل فى مايحيله اليها المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات أو على نتائج الاقتراع وفرز الاصوات ، وتشير اللائحة إلى ان المجلس يعقد جلسة عادية كل اسبوعين على الأقل .

ومدة مجلس الشورى محددة بأربع سنوات هجرية ويلقى الملك او من ينيبه فى مجلس الشورى خطابا ملكيا كل سنة يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، وحدد النظام الاساسى للحكم اختصاصات مجلس الشورى فى إبداء الرأى فى السياسات العامة للدولة التى تحال اليه من رئيس مجلس الوزراء ، وله على وجه الخصوص مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإبداء الرأى فيها ، ودراسة الانظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية واقتراح مايراه بشأنها ، وتفسير الانظمة ، ومناقشة التقارير السنوية الى تقدمها الوزارات والاجهزة الحكومية الأخرى واقتراح مايراه حيالها .

مجلس الشورى فى تاريخ المملكة السعودية

فكرة مجلس للشورى فى السعودية ليست بالأمر الجديد فقد استحدث مؤسس الدولة السعودية الثالثة الملك عبد العزيز وهو مايزال ملكا لنجد وحدها –قبل ضم وتوحيد بقية الاقاليم الأخرى التى تتكون منها المملكة حاليا – نظاما للشورى عام ١٩٢٩ ، وكان المجلس فى ذلك الوقت يتكون من رؤساء القبائل وأهل العلم والخبرة ، واجتمع المجلس لأول مرة فى مدينة الرياض ، عاصمة نجد يوم الاثنين ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٤٧هـ ، وفى حضور مايزيد على ثلاثمائة عضو ألقى الملك عبد العزيز مايعتبر أول خطاب للعرش فى هذا المحفل حيث حدد لاعضاء المجلس ثلاثة مجالات يتحاورون ويتشاورون معه بشأنها:

١– مايعملونه شكرا لله على مامن به عليهم من نعمة الدين والملك والفتح.

٢- أن يشرحوا له بحرية كاملة ما يأخذونه عليه ، أو على بعض نوابه ، وأمرائه من إساءة او منع للحق .

٣- ان يبينوا له مالديهم من ضروب الإصلاح فى أمر الدين والدنيا .

واعتبرت بعض المصادر أن الملك "فهد" اكثر شخصية فى البيت السعودى ارتبطت بها فكرة "مجلس الشورى" فمنذ السبعينات تنسب له آراء حول موقف الاسلام من الديمقراطية ، وفى الثانى من نوفمبر ١٩٧٤ نشرت صحيفة "لوموند" حديثا للأمير -حينذاك- يؤكد فيه :"ان الاسلام يضمن ممارسة الديمقراطية ، ينفض الجمود ويستبعد التقليد" ، واضاف :"انه لايظن ان الديمقراطية الغربية هى النظام الوحيد الذى يضمن المصلحة العامة" ثم وبعد ان اصبح "فهد" وليا للعهد عام ١٩٧٥ أعلن التزامه بتشكيل مجلس استشارى ضم مابين ٣٠ ، ٤٠ عضوا معينين ، وبعد حادث احتلال الحرم المكى فى ١٩٧٩ وفى حديث صحفى قال فهد :"مجلس الشورى سيقوم قريبا "ولكن الاحداث طوت هذه التصريحات واختفت تماما خاصة بعد رحيل الملك خالد وصعود "فهد" إلى العرش ثم جاءت أحداث الخليج التى بدأت باحتلال الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ثم قيام الحرب .

الشورى السعودى فى عيون العرب والعالم

نظام الحكم فى السعودية يتعامل بصرامة مع كل مايتعلق بأمور السياسة والحكم فى الداخل والتى تنسحب بدورها على الخارج العربى ، خاصة بعد ان حل التمويل السعودى للصحف العربية فى المهجر ، وبعض الصحف المحلية بالبلدان العربية محل التمويل العراقى والسورى والليبى ، بالإضافة لدخول رأس المال السعودى مجال الإنتاج التليفزيونى فى الاقطار العربية ، وإنشاء محطات وقنوات فضائية للارسال التليفزيونى ومن ناحية أخرى فان النظام السعودى حريص على - ويسعى إلى - لعب الدور القيادى الاول فى العالم العربى بالذات بعد عزل مصر بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، وبمقتضى ما تقدم فان صورة نظام الحكم وامور الداخل السعودى تبدو كأحد التابوهات والمحرمات التى لايجوز تناولها بالنقد لدرجة ان صحيفتين معارضتين مصريتين همـا "صوت العرب" و "مصر الفتاة" قد تم إغلاقهما عقب نشر مواد تتعلق بالنقد لنظام الحكم فى السعودية ، مع أن نفس هذه الصحف كانت تتعرض بالنقد الشديد لنظام الحكم فى مصر ، وجميع البلاد العربية وصولا للولايات المتحدة الامريكية ، بحرية شديدة ويعتبر بهذا المعنى نظام الحكم السعودى تابو مقدس لايمس لدرجة أن خروج أخبار تخص الاحداث السياسية التى تشهدها المملكة او مايحدث داخل البلاط السعودى من الامور النادرة سوى تلك التى لاتستطيع مصفاة الرقابة السعودية فى الداخل والخارج العربى منعها : كاحداث اقتحام والاستيلاء على الحرم المكى ، ويوضح لنا كل ما تقدم كيف حاولت المملكة ان تكون قائدا مصونا وفوق مستوى الشبهات لحقبة كاملة الا ان الامر اختلف بشكل متسارع نسبيا مع احداث الخليج الاخيرة وماطرأ على المنطقة من تبديلات اثر احتلال العراق للكويت ، وما أثاره وجود قوات اجنبية غير مسلمة من ردود افعال داخل السعودية نفسها ، وماتناقلته صحف العالم الحر من انتقادات صريحة لأنظمة الحكم فى الخليج "التى تقف حجر عثرة امام التطور السياسى والاجتماعى لمجتمعاتها" وماسببه التناقض الواقعة فيه الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الاوروبيون ازاء منظمات وجمعيات حقوق الانسان ببلدانهم حيث إنها استخدمت "الميديا" فى الهجوم على انظمة

الحكم الشمولية فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وبلدان المعسكر الاشتراكى فى الوقت الذى غضت فيه الطرف عما يحدث من انتهاكات او تجاوزات لحقوق الانسان من حلفائها فى مواضع اخرى من العالم ، ومنها مايحدث فى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج .

اتفقت كل الصحف الرسمية وشبه الرسمية فى العالم العربى ، مؤسسات الحكم ، وامين جامعة الدول العربية ورجال الدين الرسميون فى الاشادة والترحيب بالاجراءات السعودية خاصة تجربة مجلس الشورى واعتبرتها نقلة نوعية وخطوة تاريخية فى ضوء الخصوصية السعودية التى لم تعرف اى تجربة ديمقراطية من قبل ، وركز خطاب الترحيب احيانا على التأكيد على خصوصية السعودية من حيث اعتمادها على الشريعة الاسلامية فى مواجهة الدعاوى التى تحدثت عن شكلية المجلس "باعتباره مجلسا استشاريا بلا وظائف رقابية او تشريعية" أو التى تحدثت عن أن المجلس غير منتخب بل وتحدثت عن غياب التعددية السياسية ، والبرلمان وفق النمط الغربى المتعارف عليه فى العالم .

وكانت الحجة الرئيسية فى الدفوع المقدمة "ان الحكومة السعودية أسمته صدقا مجلس الشورى ولم تحاول ان تدعى انه برلمان ، مثلما فعلت الكثير من الحكومات العربية ، وانتهجت اسلوب التعيين ولم تهرع الى تزوير نتائجه ، واعتبرته مجلسا استشاريا ، ولم تزعم انه سلطة تشريعية كما تدعى حكومات غيرها تفرض على برلماناتها المزعومة القرارات علنا وسرا" وركز هذا الرأى على ان السلطة الحاكمة فى السعودية لم تلجأ الى التدليس فقالت صراحة انه مجلس لا برلمان ، يشير ولايفرض ، ويعين ولا ينتخب ، واكدت هذه الدفوع ان لكل حاكم طريقته والمجتمعات تختار لنفسها النمط الانسب وفقا لظروفها وتجاربها وإمكاناتها ، والجدير بالذكر أن مؤسسات الحكم فى الدول الغربية وامريكا (العالم الحر) رحبت بالخطوة السعودية.

الشورى السعودى ورؤية العقل المصرى لمجريات العالم العربى

شاركت الصحف المصرية القومية والحزبية - عدا "الشعب" و"الاهالى" و"مجلة "روز اليوسف" - الرسميين المصريين : قيادات الحزب الوطنى وكبار رجال الدولة من قيادات المجالس التمثيلية (الشعب والشورى) والمؤسسات الدينية الرسمية : دار الافتاء ، مشيخة الازهر فى الترحيب والإشادة بالخطوة السعودية ، واعتمدت نفس الخطاب الذى يركز على قضية الخصوصية السعودية المستندة على الشريعة الاسلامية ، واللافت للنظر ان صحيفة كالوفد - لسان حال حزب يعتمد على تراثه الليبرالى القائم على التعددية السياسية والتى يتصدر شعار الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة صفحتها الاولى - رحبت بهذه الخطوة اعتمادا على نفس الحجج السابقة التى تستند على فكرة الخصوصية السعودية ، وتصدت فى سبيل ذلك بالهجوم لأفكار تعتبر فى الادبيات السياسية دستورا انتزعته البشرية فى نضالها من أجل الحرية والمساواة والعدالة مثل : التعددية ، الدور الرقابى والتشريعى للبرلمان ، أسلوب الانتخاب.

وغير بعيد عن تفسير هذا المنحى لصحيفة الوفد مايتردد عن شراء السعودية لعدد ضخم يوميا من صحيفة الوفد تعتبر فى عرف الصحافة والنشر احد ابواب التمويل غير المباشرة ، ولم يكن غريبا من المعرفة السابقة لتوجه كل من "الاهالى وروزاليوسف" ذات الميول اليسارية والناصرية ان تنتقدا هذه الخطوة السعودية بل وتنتقدا أيضا الحفاوة التى استقبلت بها ، فالصحيفة هى "لسان حال حزب التجمع " ومجلة "روزاليوسف" تحافظ على خطاب سياسى يوازن بين كونها تعبر عن مؤسسة صحفية رسمية تمولها الحكومة وبين كونها تحمل إرثا معارضا ذا وجهة تقدمية .

ونقلت "الاهالى" حديثا نشرته مجلة"الجزيرة العربية" التى تصدر فى لندن اشار فيه احد اعضاء "التجمع الديمقراطى فى السعودية" - وهو تنظيم سرى معارض - "الى ان النظام السعودى اطلق الوعد بمجلس الشورى فى ظل متاعب داخلية وضغوط شعبية" ، واضاف :"إن المماطلة فى تحقيق هذه الوعود تعنى الدخول فى مأزق حقيقى فى وقت تتسع فى البلاد حركة مطالبة بإجراء تغيير فى هيكلية النظام السياسى للحكم ، أضاف نفس المصدر "أن الحركة الاحتجاجية فى البلاد شملت مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الشخصيات الوطنية ورموز النظام ، وفى الوقت نفسه دفعت أزمة الخليج ، بكل تداعياتها نمو الوعى السياسى لشعبنا.".

وذكر عضو التجمع الوطنى الديمقراطى السعودى "ان الحكم مضطر هذه المرة للاستجابة للالتزامات التى وضعها امام المواطنين ، والتى فى حال تحقيقها لن تكون بالمستوى الذى وصلت اليه حركة الاحتجاج الشعبى المطالبة بوضع حد للتفرد بالسلطة ، ووضع حد للفساد والتلاعب بمقدرات الشعب ".

وكانت "الاهالى" قد اعربت عن شكوكها فى اجتماع مجلس الشورى ومزاولته لمهامه الاستشارية المحدودة الموكلة اليه ، حيث لاحظت الصحيفة ظاهرة خلو قرار تشكيل المجلس من تحديد موعد لبدء عمله ، مشيرة بذلك إلى سوابق (سعودية) اخرى عن مجالس شورى تم تشكيلها ولكنها ولدت ميتة.

واللافت للنظر انه رغم ترحيب صحف تعبر عن تيار الاسلام السياسى بدرجة أو بأخرى مثل "النور" التى يرأس تحريرها الحمزة دعبس بمجلس ؟ الشورى السعودى إلا ان صحيفة الشعب لم تظهر هذا القدر من الترحيب ؛ وقد يفسرذلك بالخلاف الذى نشأ اثناء حرب الخليج بين القائمين على صحيفة "الشعب" - وحركة الاخوان المتحالفة مع حزب العمل الذى تعبر عنه الصحيفة - والنظام السعودى من ناحية أخرى حول مسألة الاستعانة بالاجنبى على المسلم ، والمعروف ان حزب العمل وصحيفة "الشعب" كانا أميل للموقف العراقى وصدام حسين ، منه إلى فريق السعودية والتحالف ، بالاضافة لما هو معروف عن عادل حسين -الذى كان يرأس تحرير صحيفة "الشعب" فى وقت سابق ، ويشغل الآن أمين حزب العمل مع المداومة على كتابة مقاله الاسبوعى بالصحيفة - من تشكيله لمحور مع حسن الترابى فى السودان والغنوشى فى تونس ، وعباس مدنى فى الجزائر، وهو المحور الذى يسعى إلى تقديم تصور لإسلام شعبى مغاير لنموذج الاسلام السعودى التقليدى والشكلى من وجهة نظر هذا المحور .

أخيرا لانستطيع ان نقطع بأن الخطوة السعودية الاخيرة هى خطوة للامام أم للخلف على أساس أن محاكمة الفكرة وفقا للمعايير المتعارف عليها فى الادبيات السياسية لن يكون فى صالح انها نقلة نوعية ، وغاية ما يمكن ان يأمل فيه المرء هو ان تسمح مثل هذه الخطوة بدرجة من التطور والمشاركة من النخب السعودية الواعية على اعتبار انه لو تضافرت جهودها فان ذلك سيمكننا من الحديث بحق عن تطور للنظام "الاساسى" للحكم فى السعودية .

أطر العمل العربى المشترك

لم يعد خافيا على أحد أن العمل العربى المشترك على المستوى الرسمى بين الحكومات والنظم العربية يمر بأزمة كبيرة ، وإذا كان البعض يتصور أن هذه الأزمة هى عرض من أعراض أزمة الخليج ، فإننا نرى فى المقابل أن أزمة الخليج قد كشفت عورات النظام العربى بقدر أكبر بكثير من أن تكون سببا لهذه العورات ، وفى تقديرنا ان أزمة العمل العربى المشترك إنما تعود أساسا إلى ما أصاب النظم العربية من شيخوخة وعجز ، وهى النظم التى ولد معظمها – وبالذات تلك النظم التى طبعت عالمنا العربى بطابعها – مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة ، الأمر الذى يجعلنا نذهب إلى أن تراجع العمل العربى المشترك إنما يعكس من زاوية ما نهاية صلاحية هذه النظم بالطريقة التى قد تسمح بازدهار عمل عربى مشترك من نوع آخر .

سنحاول فى الأجزاء التالية وبعد هذا المدخل الموجز أن نتطرق بشئ يسير من التفصيل لتطورات العمل العربى المشترك عام ١٩٩٣ من خلال تناول المؤسسات والآليات التى اضطلعت بمسئوليات هذا العمل ولكن قبل ان نختتم هذا المدخل ينبغى ان نشير – مجرد إشارة – إلى هذا التنامى الملحوظ للعمل العربى المشترك من قبل القوى المعارضة داخل عالمنا العربى ، وبعد أن كان هذا الأمر قاصرا فى فترات سابقة على الإخوان المسلمين والاحزاب الشيوعية العربية الموالية لموسكو ، فاننا سنلاحظ ان قوى سياسية أخرى قد حرصت أيضا على تنسيق حركتها وعلى نحو ملحوظ عام ١٩٩٣ ونقصد هنا وبالتحديد الناصريين والإسلاميين والشعبويين ، وبينما لا توجد محطات هامة تستدعى الانتباه فى تنسيق العرب الإخوان أو العرب المسكوفيين فان هناك بعض المحطات الهامة التى ينبغى ان نرصدها لدى الحركات الأخرى.

فى بيروت انعقد يوم ٢٨،٢٧ اكتوبر ١٩٩٣ اجتماع للأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى ، وبعيدا عن المواقف السياسية القومية التقليدية فان هناك أكثر من موقف جديد يسترعى الانتباه ، ويأتى على رأس ذلك من الناحية السياسية الترتيب بخطى حثيثة لمؤتمر قومى – إسلامى ، أما من الناحية التنظيمية فان المجتمعين قد قرروا فى خطوة تنظيمية غير مسبوقة إنشاء لجنة تحضيرية تتولى الاتصال بالأطراف المعنية لتشكيل جبهة للأحزاب والحركات السياسية القومية فى الوطن العربى .

فى السودان – وتحت رعاية التحالف بين العسكر – أو ما بين ما آل إليه القوميون العرب الحكام – وبين الجبهة القومية اللإسلامية انعقد المؤتمر الشعبى العربى والإسلامى بمشاركة وفود من ٨٠ دولة ، وقد بدا واضحا كيف ان المؤتمر يهدف – بالإضافة إلى دوره فى دعم ومؤازرة نظام الحكم فى السودان – إلى تكوين محور إسلامى عالمى متميز عن المحور الذى نجح الإخوان المسلمون فى بنائه ، ولعل أهم سمات محور الترابى – عباس مدنى – الغنوشى – عادل حسين هو هذه الرطانة العصرية التى تحقق نجاحات ملحوظة فى تجميل الوجه الفاشى للتيار الإسلامى ، حيث يحرص الترابى مثلا من ناحية على تأكيد ثقافته الغربية فيما تحرص الحكومة السودانية على تنفيذ روشتة صندوق النقد الدولى بحذافيرها وبدون مقاومة تذكر بعد أن أضفت على الخصخصة التى تنتهجها بجدية بالغة طابعا إسلاميا مقدسا مثلها فى ذلك مثل كل السياسات التى تتبعها .

نحن بصفة عامة نميل هنا إلى الاعتقال بان هذه الأطر غير الرسمية من التنسيق أو العمل العربى المشترك لم تستطع أن تتجاوز بنية وتوجهات النظم العربية الرسمية ، وهى أقرب ما تكون من حيث وجهتها العامة إلى أن تكون طبعات أخرى لنفس هذه الأنظمة ، فالمسافة - مثلا - بين الإخوان والسعودية ليست شاسعة ، والمسافة بين الأحزاب الشيوعية العربية وبين النظم القومية التقدمية العربية بالذات ما قبل ١٩٦٧ ليست كبيرة ، أما محور الترابى فإن ما أنجزه فى السودان لايخرج من حيث قسماته الأساسية المبنية على الاستبداد السياسى عن كثير من النظم القومية التقدمية أيضا ، رغم اختلاف الرطانة ، وهو الامر الذى يفسر انتقال بعض "التقدميين" من معسكر اليسار إلى المعسكر الإسلامى ، وأخيرا فان القوميين الذين يقفون فى خندق المعارضة الآن هم فى التحليل الأخير أبناء نفس النخب - أو بالأحرى النظم - التى تحكم الآن معظم البلدان العربية ، والكثير منهم بالفعل قد شارك فى السلطة بدرجات متفاوتة فى العقود الخمسة الأخيرة .

الجامعة العربية : العجز عن المصالحة بعد تعديل الميثاق

بعد مرور عامين على حرب الخليج الثانية التى أحدثت شرخا عميقا وإضافيا فى العلاقات العربية - العربية استمرت جامعة الدول العربية أسيرة الانعكاسات السلبية لهذه الحرب ، وهو الأمر الذى ألقى بظلاله على أولويات عمل الجامعة وقدرتها على التعامل مع المستجدات الإقليمية والدولية خلال عام ١٩٩٣ .

وتبدو أزمة العمل العربى المشترك ، وهى أزمة سابقة مزمنة تفاقمت مع حرب الخليج وكأنها تشد الجامعة العربية إلى الخلف لا الأمام مع أن الجامعة تتقدم لتستكمل نصف قرن كامل بحلول عام ١٩٩٥ بوصفها واحدة من أعرق منظمات العمل الإقليمى على الصعيد العالمى ، والمفارقة أن هذه الأزمة تتفاقم فى ظل الوعى المتزايد بأن الانتقال من القرن العشرين إلى القرن الحادى والعشرين يشهد اتجاها دوليا لصياغة التكتلات.

ومن الواضح ان اتجاه التفكير والعمل فى الجامعة مع مطلع عام ١٩٩٣ استقر حول التسليم بتأجيل تعديل ميثاق الجامعة الذى يعود إلى عام ١٩٤٥ وإعطاء الأولوية للمصالحة ، وكانت جهود تعديل الميثاق الطامحة لإعطاء الجامعة دورا فاعلا قد بدأت عام ١٩٧٩ وتحددت ملامحها فى مشروع تعديل الميثاق ومحكمة العدل العربية ، وتجمدت بقرار مفاجئ صدر عن مجلس الجامعة عام ١٩٩٢ ، وهو القرار الذى أحال المشروع إلى دورة قادمة لم يحددها أى إلى أجل غير مسمى ، علما بأنه كان من المقرر أن يبت المجلس فى دورته التى اتخذت قرار التأجيل فى مصير المشروع سواء بإدخال التعديلات المقترحة على نص الميثاق ذاته أو إضافتها فى ملاحق مكملة ، وبصرف النظر عن طبيعة وحدود التعديلات المقترحة واختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء بشأنها فإن التأجيل ووضع جهود تعديل الميثاق "على الرف" يحمل ثلاثة أبعاد:

الأول : تعثر محاولة تكييف أوضاع الجامعة مع واقع يختلف عن لحظة مولد الجامعة وإقرار الميثاق فى الاربعينيات ، ويتواكب مع ذلك استفحال معوقات العمل العربى المشترك وعجز الجامعة عن تسوية غالبية المنازعات العربية طوال المرحلة السابقة.

الثانى : انتكاسة لجهود التيارات القومية التى اسهمت فى الحوار حول تعديل

الميثاق وعلى مدى أكثر من عشر سنوات لإعطاء الجامعة دورا حيويا يتجاوز الإرادات المتضاربة للحكومات الأعضاء.

الثالث : إدراك الأمانة العامة للجامعة انه رغم الضرورة الملحة لتعديل الميثاق أو تطويره للخروج من حالة "الجمود" و "الشلل" التى استوطنت الجامعة فان مثل هذا التغيير غير ممكن فى ظل غياب المصالحة بين الحكومات التى يتعين بداية الحصول على اتفاقها لتمرير التعديلات.

وفى إطار إعطاء الأولوية للمصالحة طرح الأمين العام د. عصمت عبدالمجيد مبادرته فى ٢٢ مارس تحت عنوان "المصالحة العربية – دواعيها وآليات تحقيقها" ، وحددت المبادرة عدة دواعى لإقرار هذه المبادرة من بينها أن أزمة الخليج وتداعياتها تشكل جوهر المأزق العربى ، ومن بينها ضرورة وأهمية الإعداد للمرحلة المقبلة على ضوء عملية التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى ، ومن بينها أيضا تعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطارها القومى والحاجة لصياغة رؤية جديدة للأمن القومى العربى للحيلولة دون تكرار حدث مماثل لغزو العراق للكويت ، وأخيرا فإن هناك ضرورة للتفاهم على مستقبل العلاقات مع دول الجوار والمقصود تحديدا إيران وتركيا ، وكذا التعامل مع تحولات النظام الدولى.

وحدد مشروع المصالحة آلية العمل فى تشكيل لجنة ثلاثية من رءوساء الدورات ١٠٠/٩٩/٩٨ لمجلس الجامعة ، باعتبار أن اللجنة الثلاثية التى تضم وزراء خارجية مصر والمغرب وموريتانيا ، ستعمل مع الأمين العام على الاتصال بالدول الأعضاء وتقوم بجولات بينها وتقترح التوصيات لتنقية الأجواء وتضع جدول أعمال الحوار ، وأخيرا تعقد دورة أو دورات غير عادية لتحقيق المصالحة.

لكن مصير المصالحة لم يكن أفضل حالا من تعديل الميثاق ، ورغم الإعلان عن تلقى أمانة الجامعة ١٣ ردا إيجابيا من حكومات الدول الأعضاء على المبادرة ، أى ببساطة : الأغلبية، فإن معارضة غالبية الدول الخليجية وتحديدا الكويت حالت دون تطبيق المبادرة أو تكوين الآلية المقترحة ، وهكذا توقفت الجهود قبل أن تبدأ عند العقدة "العراقية – الكويتية" المستعصية والشروط الكويتية – الخليجية لتصفية أثار الغزو العراقى وكذا قدرة واستجابة بغداد على تلبيتها.

ومن الملاحظ أن د. عبدالمجيد الذى أطلق بنفسه مبادرة المصالحة لم يقدم على زيارة العراق منذ أن تولى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية فى مايو ١٩٩٠ وحتى بعد إعلان مبادرته ، ويبدو أن الأمين العام راعى حساسيات الكويت وغالبية دول الخليج – علما بأن بغداد تحتفظ بعضويتها فى الجامعة – ولم تتأثر تجميدا أو إلغاء بالغزو وتداعياته.

ورغم تميز موقف الإمارات وقطر وسلطنة عمان داخل مجلس التعاون الخليجى فان الثقل السعودى – الكويتى (بالإضافة إلى البحرين) كان حاسما حتى أن البيان الختامى لقمة مجلس التعاون الخليجى التالية لإطلاق المبادرة تجاهل الإشارة إليها تماما.

وكان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى قد صرح عقب توقيع مذكرة تفاهم بين أمانة المجلس وأمانة الجامعة العربية فى فبراير ١٩٩٢ بأن : "المطلوب هو الحفاظ على الجامعة العربية وحمايتها من استغلال اليائسين وحماقة المتطرفين ورفض اعتبارها ساحة للخارجين عن الشرعية ، وليس من العدل أن تتحمل الجامعة إثم المتخاذلين فى حين يدعو المنطق إلى استخلاصها من أنياب الذين حولوها إلى مسرح يصدر البيانات النارية التى أفرغت الجامعة من مصداقيتها ، ولهذا جاء المحضر الذى وقعناه مع الأمانة العامة للجامعة العربية قريبا من القبول بالنظرة الخليجية للعمل العربى المشترك."

وتعكس هذه التصريحات – مع دلالة المناسبة – الطابع المركب للصراع حول الجامعة العربية والذى امتدت آثاره إلى عام ١٩٩٣ وقضية المصالحة ، حيث تختلط الاعتبارات السياسية – الآنية والناجمة عن حرب الخليج بضغائن تاريخية ممتدة بين التيارات القومية وتتغلب الرغبة فى تصفية الحسابات بين من يطلق عليهم "المحافظين" و "التقدميين" ، أو من كانوا ينتسبون إلى هذه التصنيفات.

وبين تأجيل تعديل الميثاق والعجز عن المصالحة تبدو حركة الجامعة العربية مقيدة ومحدودة فى التعامل مع القضايا والأزمات والأحداث ، ويمكن القول بالنسبة لتقييم أداء الجامعة وأجهزتها إجمالا إن تصريحات الأمين العام ثم بيانات الأمانة العامة كرد فعل على الأحداث والأزمات قد تصدرت نشاط الجامعة ، وإن المجلس الوزارى (لوزراء الخارجية) قد حافظ على دورية انعقاده العادى (دورتان فى العام) بعقد الدورة (٩٩) فى شهر ابريل والدورة (١٠٠) فى شهر سبتمبر وانه لوحظ اكتفاء العديد من الدول بمشاركة المندوب الدائم بدلا من وزير الخارجية ، كما تأكد انعدام فاعلية المجلس على مستوى التوصيات والمناقشات ، وعقد المجلس الوزارى دورة طارئة فى ٣١ يوليو بدمشق بناء على طلب لبنان لمناقشة العدوان الإسرائيلى على الجنوب اللبنانى ، وجاء موعد الانعقاد بعد ان أوشكت إسرائيل على إنهاء عملياتها العسكرية الواسعة ، وانتهى إلى التوصية بتقديم مساعدات للبنان تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار تتكفل دول الخليج بـ ٤٠٠ مليون منها ، إلا ان جولات الأمين العام بصحبة رفيق الحريرى رئيس الحكومة اللبنانية على معظم العواصم العربية اخفقت فى تنفيذ هذه التوصية على النحو المأمول واللازم.

وإذا كانت عجلة الاجتماعات الدورية لأجهزة الجامعة أو أهمها قد استمر بصرف النظر عن فاعلية هذه الاجتماعات فإن ما يسمى بمؤسسة القمة العربية التى بدأت منذ عام ١٩٦٤ قد غابت منذ انعقاد آخر قمة عاصفة فى القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠ ، كما أن طرح الدعوة لقمة جديدة كان مستبعدا رغم ما لمؤسسة القمة العربية من تأثير فى تنشيط أداء الجامعة ، وقد يصح القول بان استمرار عجلة أجهزة الجامعة فى الدوران شئ وفعالية وقدرة هذه الأجهزة على الاستجابة للقضايا والأزمات والأحداث شئ آخر.

على مستوى القضايا فقد تسبب الخلاف العراقى الكويتى أيضا فى تأجيل مناقشة تقرير عن الأمن القومى العربى وتحدياته ، وكان التقرير جاهزا فى صورته النهائية بناء على طلب مصر فى أغسطس ١٩٩٢ وجرى عرضه بالفعل على مجلس الجامعة فى الدورة ١٠٠ ، لكن المناقشة تأجلت بقرار إلى الدورة التالية فى عام ١٩٩٤ بسبب الخلاف والتراشق بين العراق والكويت ، وكان من الواضح أن الخلافات العربية – العربية بشأن تحديد المخاطر على الأمن القومى وكذا تحديد مفهوم هذا الأمن قد تعمقت رغم ما يواجه العرب من أخطار خارجية سواء من جانب إسرائيل أو إيران أو حتى تركيا ، ورغم تنوع أشكال التهديد للأمن القومى العربى من احتلال أراضى وعدوان عسكرى وردع نووى وسيطرة على المياه والموارد الطبيعية الاستراتيجية.

ومقابل ذلك فقد تأكدت خلال العام رغبة الحكومات العربية فى التنسيق المشترك فى مجال الأمن الداخلى للأنظمة فانتظمت الاجتماعات على مستوى قطاعات الداخلية والعدل والإعلام ، وصدرت بيانات مشتركة بهذا الشأن ولم يجر الإعلان عن خلافات تذكر.

أما بخصوص قضية التعاون الاقتصادى فقد تأجل انعقاد الدورة العادية (رقم ٥٢) للمجلس الاقتصادى الاجتماعى لخمسة شهور كاملة بناء على طلب السعودية بعد استقالة د. يوسف نعمة الله الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية ، وعكست

تصريحات د. عبدالمجيد الأمين العام التسليم بأن عجلة الاقتصاد العربى المتوقفة لاينتظر تحريكها قبيل تحريك عجلة السياسة العربية ، أى ان الأمين العام قد أقر بأولوية الشق السياسى ، وسجل اجتماع المجلس انصراف الدول الأعضاء حتى عن سداد متأخرات متراكمة ومستحقة للمنظمات العربية المتخصصة بنسبة تفوق ٧٠٪ من ميزانياتها.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى فقد استجابت الجامعة عبر اجتماع المجلس الوزارى فى الدورة ١٠٠ لاتفاق ١٣ سبتمبر بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث أيدت الاتفاق واعتبرته "خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام وينبغى أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات تضمن انسحاب إسرائيل من كامل الجولان السورى المحتل ومن الأراضى اللبنانية والأردنية المحتلة ، وتضمن أيضا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة" ، وتعكس هذه الصياغة التوازنات بين مواقف الحكومات الأعضاء وكذلك التوازنات بين الإعلان عن وقوف الجامعة إلى جانب اتفاق ترعاه واشنطن وبين تحفظات سوريا ولبنان والأردن آنذاك ، فضلا عن تصويت العراق بالمعارضة.

والمؤكد أن الجامعة العربية لم تعد فى موقع يسمح لها ببلورة استراتيجية عربية إزاء التعامل مع إسرائيل ، وهو دور اسهمت فيه سابقا وأصبحت الجامعة تكتفى بردود الفعل والتعبير عن مواقف لا تحتمل خلافا عربيا يذكر والتركيز فى توجيه خطابها إلى الأمم المتحدة والهيئات والجهات الدولية المؤثرة كما يتضح فى قضية المبعدين.

وتمثل مسألتا المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والسوق الشرق أوسطية نموذجا للتشخيص السابق ، فقد تأجل اجتماع المكتب الرئيسى للمقاطعة فى دمشق وكان مقررا له أكتوبر ١٩٩٣ تجنبا لإحراج البعض ولانفجار الخلافات بين مندوبى الحكومات الأعضاء ، ولقد قاومت الجامعة العربية والأمين العام الضغوط الأمريكية لإعلان تخفيف المقاطعة ، وجاءت تصريحات الأمين العام لتربط بين إنهاء المقاطعة والانسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية المحتلة ، ولكنها أشارت فى إطار العلاقات العربية - الإسرائيلية والشرق أوسطية : "إن الأمر يعود فى النهاية لإرادة كل دولة عربية ورغبتها فى تطوير هذه العلاقات" ، وهذا الموقف يعكس الرغبة فى الجمع بين موقف الإجماع العربى السائد فى وثائق الجامعة من قبل وبين انهيار هذا الإجماع على ضوء التطورات المستجدة ، كما يعكس غياب تصور واضح تطرحه الجامعة بالذات أمام الرأى العام العربى بشأن النظام الشرق أوسطى رغم ما لهذا النظام من تأثير هام على مستقبل الجامعة ذاتها.

وإزاء الأزمات - مثل حالتى لوكيربى الليبية والحرب الأهلية الصومالية - أعتمدت الجامعة فى تحركها على المخاطبة والوساطة لدى القوى والهيئات الدولية وخصوصا الأمم المتحدة والولايات المتحدة ، وفى الحالة الاولى عجزت اللجنة السباعية عن خلق حركة دائمة يمكنها التأثير على مجريات الأزمة ووقف التصعيد الغربى إزاء ليبيا ، وانتهى الأمر باختفاء دور اللجنة على صعيد التحركات الدولية والاكتفاء باتصالات الأمين العام لإيجاد حل وسط بشأن محاكمة المتهمين الليبيين واكتفت اللجنة بإصدار بيان فى سبتمبر يرفض سياسة التصعيد والتهديد والابتزاز التى توجهها واشنطن ولندن وباريس إلى ليبيا ، وقد سبق هذا البيان إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ الذى قضى بتشديد العقوبات فى نوفمبر وهو القرار الذى تلتزم الدول العربية حاليا بتطبيقه ، والواضح ان الخلط بين "الشرعية الدولية" و "السياسة الأمريكية" لم يواجه بموقف واضح من الجامعة العربية أو الحكومات الأعضاء التى يتباين موقفها التصويتى فى الأمم المتحدة إزاء

قرارات فرض العقوبات سواء على ليبيا أو العراق.

أما حالة الصومال فهى تجسد عجز الجامعة العربية عن مواجهة حالة حرب أهلية سواء على الصعيد السياسى أو الإنسانى ، وقد عكس آداء الجامعة إزاء الأزمة التسليم بان نطاق الحركة العربية يجرى عبر المظلة الدولية أساسا وليس العربية ، وكان البعض قد اعتبر الصومال مناسبة يتعين للعمل العربى المشترك استغلالها كى ينشط بعيدا عن تعقيدات وحساسيات حرب الخليج ، إلا أن الصندوق المتواضع الذى أنشأته الجامعة لمساعدة الصومال إنسانيا أخفق فى الحصول على الموارد اللازمة ، وأسفر غياب الدور العربى عن تبادل الاتهامات بين الساسة الصوماليين والمندوب الصومالى لدى الجامعة العربية من جهة وأمانة الجامعة من جهة أخرى فى تصريحات صحفية علنية ، وكان العام السابق قد شهد طرح فكرة قيام الجامعة بتجهيز قوة طوارئ وإرسالها إلى الصومال ، إلا أن الفكرة جرى إهمالها كما تقلص دور مبعوث الجامعة الخاص فى ظل الاكتفاء بمشاركة عربية محدودة وبقرار منفرد من كل حكومة على حدة تحت المظلة الأمريكية الدولية.

ولقد فقدت الجامعة العربية بالفعل موقعا آخر فى منطقة القرن الافريقى الاستراتيجية ، حين استقلت اريتريا وأدارت ظهرها لمحيطها العربى ورفضت قيادتها السياسية الانضمام للجامعة ، ومن المفارقات ان تنضم جزر القمر لعضوية الجامعة فى سبتمبر لتصبح العضو رقم ٢٢ رغم الانقطاع الجغرافى والثقافى بينها وبين العالم العربى ورغم أن الجامعة قد رفضت طلبا سابقا لانضمام هذه الدولة ، وقد يكون الغموض الذى أحاط بانضمام جزر القمر ودون أى جهد ملموس فى تبريره أحد مظاهر "عزلة" الجامعة نفسها عن محيطها العربى أو قد يكون قبول الجامعة لانضمام جزر القمر محاولة من قبل الجامعة لإعلان أنها كيان لازال مرغوبا ولازال موجودا رغم كل ما تتعرض له من أزمات وما يعصف بها من عواصف الخلاف والشقاق .

إعلان دمشق : حاضر متعثر ومستقبل مجهول

ظل إعلان دمشق طوال العام يصارع تيارات مختلفة فى محاولة للصمود وإثبات الوجود ، إلا أن الرؤى الاستراتيجية المتناقضة للدول الموقعة عليه أدت إلى تجميده عمليا ، ودورانه فى حلقة مفرغة دون أن يؤدى دورا فعالا ، أو يقدم نموذجا عربيا لملء الفراغ الأمنى فى منطقة الخليج "كبداية لعمل عربى مشترك شامل" كما جاء فى نص الإعلان عند صدوره .

لقد ظهر الإعلان إلى الوجود فجأة وبصورة انفعالية فى ١٩٩١/٣/٦ بعد أيام قلائل من انتهاء حرب الخليج الثانية التى شاركت فيها قوات عسكرية من مصر وسوريا تحت القيادة الأمريكية .

كان المتصور لحظة صدور الإعلان انه قادر على ملء الفراغ الأمنى الذى تعانى منه دول الخليج العربية ، والذى اتضح جليا من حدث الاجتياح العراقى للكويت ، وهو الحدث الذى نبه تلك الدول إلى هشاشة موقفها الأمنى إزاء أى عدوان خارجى رغم ما كانت ترتكن إليه من قدرة قوات درع الجزيرة على تعطيل أى هجوم خارجى مؤقتا لحين الاستعانة بقوات غربية - أمريكية فى الأساس - وهو ما كان يسمى بـ "الدفاع التمهيدى" ، ورغم -أيضا- ما تكشف من غياب أى دور فعال للجامعة العربية ، وجمود صيغة مجلس الدفاع المشترك المعطل منذ قيامه فى ١٩٥١.

من هنا اتجهت دول الخليج العربية - أثناء وبعد الأزمة - إلى البحث عن نظام أمن أشمل تندمج فيه ويكون بمثابة غطاء لها ضد أى تهديد خارجى ، خاصة فى ظل إدراكها

للأهمية العالمية للمنطقة .

وقد استقرت – فى البداية – على ان يكون هذا النظام عربيا فصدر إعلان دمشق داعيا لإنشاء قوة سلام عسكرية عربية من الدول الثمانى الموقعة عليه وهى دول مجلس التعاون الخليجى الست بالإضافة إلى مصر وسوريا كبداية لتأسيس نظام أمنى عربى شامل.

وبدلا من الالتزام بنص الإعلان وصيغته الأولى التى اعتبرت وجود القوات المصرية والسورية على أراضى السعودية والإمارات للدفاع عن أراضيها يمثل نواة لقوة السلام العربية المنشودة ، فإن دول الخليج ضغطت – بفعل ضغوط أمريكية وإيرانية عليها – من أجل تعديل هذه الصيغة إلى صيغة أخرى فى ١٩٩١/٧/١٦ تعطى الحق لأى دولة من دول مجلس التعاون فى الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا رغبت فى ذلك .

وهكذا تغير جوهر الإعلان بعد أربعة شهور من صدوره من العمل على خلق قوة سلام عربية دائمة تعمل فى إطاره إلى ترك الحرية لكل دولة فى الاستعانة أو عدم الاستعانة بقوات مصرية وسورية عند الضرورة .

وقد فتح ذلك التغيير الباب أمام الدول الخليجية العربية الأعضاء فى الإعلان لعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الخارجية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كبديل للاتفاقيات العربية أو موازية لها .

وبذلك لم يعد الحفاظ على الأمن – كما كان متصورا فى البداية – مسئولية عربية خالصة بل استمر الوضع السابق على أزمة الخليج الثانية أى استمر الاعتماد على القوات الغربية ، وهو ما دفع عمرو موسى وزير الخارجية المصرى إلى التصريح فى نهاية العام السابق بأنا إعلان دمشق ما زال يترنح" .

انقضى عام ١٩٩٣ دون أن تعقد دول الإعلان سوى اجتماعين فقط لوزراء المالية والاقتصاد فى الدوحة فى ٥/١٨ حيث تم بحث زيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ، والثانى لوزراء الخارجية فى أبوظبى ١٢فى /٦ ، وفيه قدم الوفدان المصرى والسورى تصورا يدعو إلى البدء فى تنفيذ الشق الأمنى من الإعلان ثم التفاوض فى كيفية تنفيذ بقية البنود السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، وقد أسفر الاجتماع عن تشكيل لجان تبحث الخطوات المقبلة دون تحديد واضح لمهام هذه اللجان .

وعكست التصريحات المتضاربة للمسئولين فى دول الإعلان حالة من البلبلة وعدم الوضوح ، فصباح الأحمد وزير الخارجية الكويتى يؤكد أكثر من مرة إن إعلان دمشق قائما وسيظل قائما ، وإن جميع الدول الموقعة عليه تلتزم بتنفيذ بنوده ، وإن الكويت تؤيد كل ما جاء فيه ، بينما يصرح أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة الكويتى : "إن تفاصيل الإعلان غير معروفة عند شعوبنا ، وأن الكويت لديها كثير من التحفظ عليه" ، ثم يعود ليصرح : "بانه لاخلاف على الإعلان وانه صيغة جديدة وجيدة لعلاقات طبيعية وحقيقية" .

وتتخذ سلطنة عمان موقفا مغايرا تماما ، حيث يدعو وزير خارجيتها يوسف بن علوى إلى عقد اتفاق إقليمى جديد تشترك فيه إيران والعراق .

وينتهى العام دون أن تتخذ أية خطوة جدية نحو تنفيذ مضمون الإعلان ، ودون ان تشترك القوات المصرية والسورية مع القوات الخليجية فى تدريبات عسكرية مشتركة مثل تلك التى تتم مع القوات الغربية سواء الأمريكية ، أوالبريطانية أو الفرنسية ، ويقول بعض المحللين فى توضيح أهمية هذه المناورات العسكرية "ان هذه التدريبات المشتركة تشكل بندا هاما فى العمل حيث تكشف نواحى القدرة والنقص وتتيح تنمية القدرة القتالية ، وتحديد نوعية الأسلحة والمعدات المطلوبة ، وتنشيط الانتاج الحربى الذاتى على ضوء هذه الاحتياجات وبدون ذلك

يظل الشق العسكرى من الإعلان حبرا على ورق مثله مثل مجلس الدفاع المشترك" .

حول طبيعة القوى المتصارعة فى الخليج

الدور الغربى (الأمريكى أساسا)

من بديهيات الاستراتيجية العالمية أن لمنطقة الخليج أهمية قصوى للنظام الرأسمالى العالمى الذى تقوده الولايات المتحدة – بغض النظر عن وجود أو عدم وجود قطب آخر منافس – ففى تلك المنطقة يوجد ٦١٪ من احتياطى المخزون العالمى من البترول الذى تعتمد عليه دول ذلك النظام بنسب متفاوتة تتراوح بين ٩٪ بالنسبة للولايات المتحدة و٦٠٪ بالنسبة للاحتياجات اليابانية ، بينما تقف أوروبا فى مرتبة متوسطة منها .

وإلى جانب الطاقة فان المنطقة تتحكم فى طرق النقل التى تربط الدول الرأسمالية الكبرى بمصادر المواد الخام والطاقة بأسواقها الخارجية فى آسيا وافريقيا .

ومن هنا فان دول النظام الرأسمالى لا تملك ان تترك مصير المنطقة للصدف أو لتحكم قوى إقليمية ذات مصلحة خاصة قد تتعارض يوما ما مع مصالحها الاستراتيجية مثل إيران أو مصر أو العراق أو سوريا .

وقد اهتمت الولايات المتحدة – عقب انتهاء أزمة الخليج الثانية – بالتوصل إلى ترتيبات أمنية جديدة فى المنطقة تعمل على تثبيت أقدامها معتمدة على :

– تفضيل الترتيبات الأمنية الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجى كل على حده مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا .

– الحفاظ على وجود بحرى دائم فى الخليج وبقوات كبيرة وذلك لحماية إمدادات البترول ، وردع كل من إيران والعراق فى المستقبل .

– تعزيز القدرات العسكرية لدول الخليج العربية وإمدادها بنوعيات متقدمة من الأسلحة .

وهذه الاستراتيجية تعكس اهتماما قويا باجهاض إمكانية تبلور أية صيغة عربية للأمن الجماعى ، وتفسر هذه الاستراتيجية التى تعرضت لها دول الخليج من أجل تعديل الصيغة الأولى لإعلان دمشق كما تفسر عقد اجتماع بين وزراء خارجية دول الإعلان وجيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى الرياض بعد أربعة أيام من صدور الإعلان فى ١٩٩١/٣/١٠ ، وكيف انتهى هذا الاجتماع إلى إصدار بيان مشترك يتضمن الحرص على تنمية علاقات ودية مع إيران ، والتطلع إلى التعاون معها بما يخدم الأمن والاستقرار فى المنطقة ، الأمر الذى يعكس حرصا أمريكيا على حفظ التوازن فى المنطقة بدلا من تكوين محور عربى بمشاركة مصر وسوريا فقط ينفرد بالهيمنة الإقليمية على المنطقة .

إيـــران

تنظر إيران – وهى دولة خليجية فاعلة ولكن غير عربية – بقلق إلى الدور المصرى فى الخليج العربى باعتبار مصر أكبر دولة عربية من حيث الثقل السياسى والبشرى ، ويشكل دخولها الساحة الخليجية عقبة أساسية واستراتيجية أمام فعالية الدور الإيرانى فى المنطقة وتحقيقها لأهدافها فيها .

وقد دعت إيران فى مايو ١٩٩١ – عقب شهرين فقط من صدور إعلان دمشق – إلى ترتيبات أمنية إقليمية فى الخليج تشارك فيها إيران والعراق باعتبار ان أمن الخليج يجب ان يتم بمشاركة جميع الدول الخليجية ، وهى تستند فى ذلك إلى البند الثانى من قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الداعى لوقف إطلاق النار فى حرب الخليج الأولى حيث ينص هذا القرار صراحة على ان يقوم الأمين العام

للأمم المتحدة بدعوة إيران والعراق وكافة الدول الأخرى في المنطقة إلى التشاور والاتفاق على الإجراءات الكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار في الخليج .

هذا الدور الإيراني لم يكن مرفوضا من دول الخليج – ولم تستبعده تلك الدول قط – فقد أكد عبدالله يعقوب بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي السابق في ١٩٩٢/٥/٤ أن دول المجلس أبلغت مصر وسوريا أن أمن الخليج لا يتم إلا بالتفاهم مع إيران ، وانها تأمل في توقيع اتفاق مع إيران .

هذه الخلفية الإيرانية – بل هذا الحضور الإيراني القوى في المنطقة – ساهم بشكل ما في تعطيل تنفيذ إعلان دمشق وشل حركته بالذات وأن إعلان دمشق قد تجاهل وجود إيران حتى أن الأمر قد بدا كما لو ان هذا التحالف – العسكري في جانبه الأساسي – موجه ضد إيران أساسا بعد أن انكسرت شوكة العراق على أيدى قوات التحالف .

دول الخليج العربى

وتوافقا مع هذين الموقفين – الأمريكي ، والإيراني – وانطلاقا من عدم اقتناع دول الخليج العربية بالدور العربي في تحقيق الأمن وملء الفراغ فانها استجابت إلى الدعوة لإدخال التعديلات على الإعلان وهي تلك التعديلات التي أفرغته من مضمونه العربي المستهدف .

وقد بدأت ذلك مبكرا – وكما ذكرنا – في ١٩٩١/٣/١٠ بحضور جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي اجتماع وزراء خارجية دول الإعلان في الرياض .

وبعد خمسة عشر يوما من صدور الإعلان أعلن وكيل وزارة التجارة السعودية أن أفضل أسلوب للتعامل والتعاون هو أسلوب الاتفاقيات الثنائية والتعاون الثنائي المشترك .

ثم هبط رأس المال المقترح للصندوق الخليجي للعون الإنمائي للعالم العربي من ١٥ مليار دولار إلى ١٠ مليارات فقط على مدى ثلاث سنوات على أن يبدأ العمل في ١٩٩٢ ، مع إمكانية اشتراك أطراف غير عربية في الحصول على معوناته ، وإدخال آليات عمل جديدة عليه مثل توجيه التمويل إلى القطاع الخاص أساسا بدلا من تقديمه إلى الحكومات ، ومحاولة إشراك صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه عمل الصندوق .

واندفعت دول الخليج – بدلا من التنسيق مع مصر وسوريا – إلى عقد صفقات أسلحة ضخمة ، حيث تعاقدت السعودية على شراء ٦٥٤ دبابة ابرامز الأمريكية ، وحصلت الكويت على ٢٥٦ دبابة من نفس الطراز ، وتعاقدت الإمارات مع فرنسا على صفقة تشمل ٤٣٦ دبابة لوكير ، وحصلت سلطنة عمان من بريطانيا على ٣٦ دبابة تشالنجر .

هذا الاندفاع نحو التسلح والذى تزيد قيمته على ٥٠ مليار دولار دفع فاروق الشرع وزير الخارجية السوري إلى التصريح بان النفقات المالية لا تشكل عقبة في سبيل تنفيذ إعلان دمشق – مشيرا بذلك إلى ما هو معروف من ان الإعلان يتضمن دعما ماليا لمصر وسوريا – ترى بعض الأوساط أن دول الخليج غير قادرة على سداده – لأن كلفة الإعلان لن تزيد بحال من الأحول عن قيمة أية صفقة سلاح تعقدها دول الخليج العربية .

مصر

تهتم مصر أساسا باستبعاد الدور الإيراني في أي ترتيبات لأمن الخليج ، ويعكس ذلك تصريح للرئيس حسني مبارك عقب مباحثاته مع أمير قطر حيث قال : "إن إيران دولة خليجية ، ولكننا لانستطيع أن نتحدث عن دور إيراني في المنطقة ، فنحن دول عربية" ، كما صرح د. أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية عقب توقيع إعلان دمشق بان وجود عناصر غير عربية في الأمن الخليجي سيكون مبعث قلق وخطر دائمين ، لأن الأطراف غير العربية تسعى باتجاه مصالحها فقط ، وهذه المصالح قد تتعارض

مع مصالح الدول العربية فى الخليج وينشأ عن ذلك خلل فى النظام الأمنى العربى .

حول احتمالات المستقبل

يبدو أن المستقبل سيحمل لدول الخليج العربية مخاطر كبيرة نتيجة استمرار الصراعات الإقليمية مع الافتقار إلى نظام أمنى مستقل عن القوى الكبرى التى تسعى إلى حماية مصالحها ، فالواضح أن صراع التسلح الجديد فى المنطقة يمثل مرحلة بالغة الخطورة فهو إما يسفر عن مواجهة جديدة أو عن اقتناع الأطراف الأخرى وعلى رأسها إيران باستحالة شن الحرب ، وهو أمر مستبعد بل مستحيل ، ويبقى الاحتمال الأول هو الارجح وفى هذه الحالة ستكون دول الخليج هى الخاسر الوحيد إذ سيسفر ذلك عن مزيد من النفوذ والسيطرة الأجنبية .

ويعزز ذلك الرأى ما أشار إليه تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية فى لندن من أن إيران ستكون أكثر مصادر تهديد الأمن والاستقرار فى الفترة القادمة بحكم مصالحها الخاصة ورغبتها فى تصدير النموذج الإسلامى الذى ابتدعته .

ويزيد من الخطورة على دول الخليج العربية وجود احتمال قائم بأن يأتى وقت ترى فيه الولايات المتحدة أن هجوما إيرانيا على تلك الدول يحقق مصالحها ، وعلى هذا فانها لن تقدم على التدخل لردع العدوان أو ستتدخل تدخلا شكليا لإعفاء نفسها من المسئولية .

كل ذلك يؤكد أهمية وجود رؤية أمنية عربية خالصة تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الأمن العربى ، وقد دعا إعلان دمشق فى صيغته الأولى إلى تشكيل قوة سلام عربية خالصة وهو أمر نموذجى يحتاج إلى إرادة ورغبة لتنفيذه ، ونحن نرى بصفة عامة أن أى رؤية أمنية عربية موحدة ستكون بالضرورة رؤية دفاعية لأن العرب ليس لديهم أطماع خارجية ، ومن ثم فليس هناك داع أو معنى لأى قلق إيرانى من مثل هذه الرؤية الأمنية العربية ، وفى المقابل فان أطماع إيران ورغبتها فى تصدير ثورتها ومد نفوذها الروحى أمر ثابت وعليه فإن رغبة العرب فى بناء صرح دفاعى خاص بهم هى من ناحية رغبة دفاعية مشروعة ومن ناحية أخرى فإن هذه الرغبة فى ظل أطماع إيران لها ما يبررها .

مجلس التعاون الخليجى

أولا : التحديات

يكتسب العام المنصرم أهمية خاصة فى مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج ، وقياس قدرته على الوفاء لأهدافه الوحدوية والمتمثلة فى تحقيق ما يشبه الكونفدرالية الخليجية ، وضمان أسباب الاستمرار لها ، وإذا كانت التحديات الأمنية الخارجية فى الفترة الماضية قد فرضت نفسها على أولويات عمل المجلس وسياسات دوله ، فان انخفاض حدة وإلحاح الخطر الأمنى قد وضع المجلس من جديد أمام أهدافه الأصلية ، وواقع الأمر ان التحديات التى واجهها المجلس بعد هدوء العاصفة لاتقل فى خطورتها أو تهديدها عما حمله الغزو العراقى ، وذلك بالنظر لشمولية التحديات واتساع نطاقها ، فمن ناحية استدارت تركيا شرقا ، وبدا واضحا انها تحاول ان تمثل منافسا لإيران ودورها فى المنطقة ، وفى المقابل فان إيران تصر على المضى فى تطوير ترسانتها العسكرية بينما تواصل احتلال الجزر الإماراتية الثلاث ، بل وتطالب بوضعها فى الاعتبار فى أى ترتيبات إقليمية فى المنطقة ، ومن ناحية أخرى فان دمج إسرائيل فى المنطقة ، وما يصحبه من مشاريع تستهدف إعادة صياغة الجغرافيا

السياسية للمنطقة بما يتفق مع مصالح القوى الكبرى يشكل هو الآخر تحديا واضحا بالنسبة لدول المجلس بالذات وأنه منوط بها الاضطلاع بدور المأمول لهذه العملية ، ويضاف إلى ما تقدم من تحديات ما يشكله احتمال تفجر الوضع فى اليمن ، وهو الأمر الذى يحمل فى طياته مخاطر عديدة على دول المجلس ، وذلك من حيث كونه يفتح الباب واسعا أمام تدخل القوى الخارجية فى المنطقة ، بما يعنيه ذلك من تهديد بالغ لاستقرار دولها ، ومن ناحية أخرى فليس من المستبعد ان يؤدى التفجر فى اليمن إلى دفع النخبة العسكرية اليمنية إلى التراجع عن محاولاتها لكسب ود دول الخليج بعد حرب الخليج الثانية ، بل انها قد تندفع نحو توثيق علاقاتها بالنظامين العراقى والأردنى ، وقد يؤدى ذلك إلى تكوين هلال معاد يحيط بدول المجلس من الشمال والغرب والجنوب ، فضلا عما يمكن ان يؤدى إليه ذلك من ترسيخ حالة الانقسام العربى بين دول "ضد" ودول " تحالف" .

وأمام عظم هذه التحديات وخطورتها كان على المجلس ان يعيد ترتيب أولوياته حتى يستطيع التكيف مع المعطيات الجديدة بما يحقق نوعا من الملاءمة بين إيقاع منطقة الخليج والبيئة الخارجية ، وقد قدم "عبدالله بشارة" الأمين العام السابق لمجلس التعاون صياغة للأهداف المرحلية التى ينبغى على المجلس تحقيقها ، والتى تتلخص فى النقاط التالية :

- تحقيق وحدة المنظور السياسى تجاه القضايا الإقليمية .
- التوصل لاستراتيجية واحدة فى بناء الأمن الإقليمى .
- تحقيق مبدأ الدفاع المشترك عن سيادة دول مجلس التعاون .

وعلى الرغم مما يبدو من بساطة هذه الأهداف وبديهيتها ، فان هناك شكا كبيرا فى قدرة المجلس على تحقيقها ، خاصة ان هناك العديد من العقبات التى تحد من قدرة المجلس على التكيف مع المعطيات والمتغيرات الجديدة ، بل وتكاد تهدد تماسك المجلس ذاته ، ويمكننا أن نشير فى هذا الصدد إلى التناقضات بين دول المجلس سواء فيما يتعلق بالموقف من العراق وإيران ، أو الموقف من المصالحة العربية ، أو الموقف من أمن الخليج بين الاكتفاء بالحماية الدولية أو الاعتماد على الذات ، هذا فضلا عن المشاكل الحدودية بين دول المجلس ، والتى وصلت إلى قمتها فى نهاية ١٩٩٢ ، حين هددت قطر بمقاطعة أعمال الدورة الثالثة عشرة للمجلس بسبب خلافها الحدودى مع السعودية ، وكان من المفترض ان تؤدى ترتيبات التعاون والتكامل الاقتصادى بين دول المجلس إلى تجاوز التناقضات المختلفة بينها ، ودفعها نحو مزيد من التوافق ، إلا ان هذه الترتيبات قد سارت ببطء شديد ، مما شكك فى فاعلية المجلس وجدواه ، وهدد بتحويله من هيئة لتحقيق الشراكة بين دوله إلى منبر يخاطب من خلاله قادة دول الخليج العالم الخارجى .

كانت هذه البانوراما هى نفسها التى أشارت إليها عناوين ملف قمة مجلس التعاون الخليجى الثالثة عشرة التى عقدت على مشارف عام ١٩٩٣ ، ورغم ضخامة الملف وحساسية قضاياه فان نتائج القمة بدت باهتة بل وتقليدية ، إلا انها اتخذت قرارين قد يكون لهما أثر بالغ على مسيرة المجلس ، فقد أعطت قمة أبو ظبى دفعة قوية للتعاون الاقتصادى بين دول المجلس فيما يتعلق بتوحيد المعايير القياسية للسلع المتداولة فى الأسواق الخليجية ، أما القرار الثانى فهو الخاص بتعيين أمين عام جديد للمجلس هو الشيخ "فاهم القاسمى" خلفا لـ "عبدالله بشارة" الأمين العام السابق للمجلس ، وقد اعتبر البعض أن اختيار أمين عام من دولة الإمارات إنما هو إشارة مقصودة إلى الأهمية التى توليها دول المجلس للقضية الإماراتية الخاصة باحتلال إيران لجزر "طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى" ، كما قد يشير هذا التغيير إلى الرغبة فى تجاوز نتائج مناخ

العلاقات العربية وما يملأه من توترات ، والتى ارتبطت فى جزء منها على الأقل بالأمين السابق ، ومن ناحية أخرى فان الأمين العام الجديد معروف بصلاته الاوسع مع أوساط المثقفين والمفكرين داخل دول الخليج الأمر الذى قد يشير أيضا إلى الرغبة فى تجاوز عزلة المجلس عن الأطر الشعبية داخل الدول الخليجية .

ثانيا : أداء مجلس التعاون الخليجى

العمل الاقتصادى المشترك

أدت التحديات الأمنية التى واجهت دول مجلس التعاون إلى إعطاء الأولوية إلى المسائل الأمنية ، الأمر الذى جاء على حساب الاهتمام بالنواحى التنموية ، حيث تم تأجيل العديد من المشاريع المستقبلية ، من ناحية ، وأدى من ناحية أخرى إلى تأثير سلبى على الحياة اليومية للمواطن ، فالإنفاق العسكرى المتصاعد مع تراجع عائدات النفط ساعد على تدهور مستوى الرفاهية الاجتماعية ، وأدى إلى تدنى الرضا العام ، وكان من الطبيعى مع انخفاض درجة التهديد الأمنى المباشر ان تبدأ دول الخليج فى إعطاء مزيد من الاهتمام للتحديات الاقتصادية ، وان تسرع الخطى نحو تكامل اقتصادى أوسع فيما بينها .

وقد شهد عام ١٩٩٣ تحقق العديد من الخطوات على طريق تعزيز التعاون الاقتصادى المشترك بين الدول الخليجية ، إذ بدأ تنفيذ القرارات الخاصة بحرية التملك للعقارات السكنية للأغراض التجارية ، وحرية ممارسة المهن و الحرف ، وغيرها من القرارات التى تستهدف فى مجملها تحقيق المواطنة الاقتصادية لدول الخليج ، هذا فضلا عن اتخاذ خطوات تمهيدية فيما يتعلق بتوحيد أسواق المال وإعطاء فرصة أكبر لاستيعاب السلع الخليجية المنشأة .

وكان من المفترض أن تؤدى هذه الخطوات إلى دفع الحوار الأوربى الخليجى إلى الأمام ، وان تؤدى إلى تقليل حدة الرفض الأوربى للتفاوض حول منطقة للتجارة الحرة مع دول الخليج والرفض المبرر بأن هذه الدول لم تصل إلى الوحدة الاقتصادية بعد ، إلا ان اجتماعات الدورة الرابعة لمجلس التعاون الأوربى – الخليجى والتى عقدت فى بروكسل فى مايو ١٩٩٣ ، قد واجهت بعض الصعوبات ، وعلى حد تعبير أحد المسئولين الخليجيين فإن المفاوضات مع المجموعة الأوربية "تشبه تسلق جبال الالب فانت تصعد قمة لتجد قمة أخرى فى انتظارك" ، وتعود الصعوبات فى الحوار الخليجى الأوروبى إلى استمرار الخلاف حول موضوع ضريبة الكربون التى تزمع المجموعة الأوروبية فرضها على واردات النفط والتى قدرت المصادر الرسمية لمجلس التعاون الخليجى خسائرها بـ ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وتسعى الدول الخليجية إلى إقناع الدول الأوروبية بعدم منطقية هذه الضريبة ، على اعتبار أنها ستؤدى إلى نتائج سلبية من حيث التأثير على حجم التبادل مع المجموعة الأوروبية إلا أن المجموعة الأوربية تصر على موقفها ، وفى ضوء هذا الإصرار فان دول الخليج إذا أرادت ان ترد بالمثل فليس أمامها سوى أحد حلين :

أ – الضغط على المجموعة الأوربية عن طريق الزيادة فى أسعار النفط للدرجة التى تحول دون تأثر مداخيلها بهذه الضريبة .

ب – اتخاذ إجراء مماثل مع الدول الأوروبية وذلك من خلال فرض ضرائب على واردات المجلس من المجموعة الأوربية .

ويواجه الاقتراح الأول بصعوبات عديدة ، فإذا كانت دول الخليج منتجا أساسيا

للنفط ، إلا انها فى النهاية ليست المنتج الوحيد ، مما يضع حدودا لقدرتها على التحكم فى أسعار النفط ، ورغم ان الاحتمال الثانى يبدو اقرب بالنظر إلى انه يتوقف على قرار دول المجموعة فقط إلا انه قد يكون الحل الأصعب ، وذلك فى ضوء تعثر دول المجلس فى الاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية أمام الخارج ، وكان قرار قمة أبو ظبى الذى كلفت بمقتضاه لجنة التعاون المالى بوضع مشروع متكامل للتعريفة الجمركية قد خلق بعض الآمال حول إمكانية تحقيق هذا الهدف ، إلا ان المشروع تعثر وظل محل خلاف بين دول المجلس ، بل ان قمة الرياض الأخيرة التى كان من المفترض ان تحسم هذا الموضوع - على ضوء التقرير الذى رفعه إليها وزراء المالية بدول المجلس لدى اجتماعهم فى يوليو ١٩٩٣ - قد أعادت التقرير مرة ثانية لوزراء المالية للبحث فيه من جديد .

ولاشك أنه رغم تعثر الاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية ، إلا ان البدء فى طرحه ومناقشته يعتبر فى حد ذاته علامة إيجابية ، ودليلا على رغبة الدول الخليجية فى الاتجاه نحو مزيد من الاندماج الاقتصادى فيما بينها ، ولكن السؤال المطروح هو هل تكفى الإرادة والرغبة السياسية وحدها لتحقيق هذا الهدف المنشود ؟ البعض يجيب مؤكدا ان قرار التكامل هو قرار سياسى لا أكثر ، باعتبار ان "قدر الأمة المجزأة ان تتوحد ، ولو برغم الاقتصاد" ، وهذا الرأى إن كان يشير إلى شئ فانه يشير إلى إحدى نقاط خلل الخطاب الوحدوى العربى ، ونقصد بالتحديد ميتا فيزيقية ، هذا الخطاب حيث يفترض أن الأمة حقيقة قائمة وليست حقيقة مستهدفة أو منشودة عبر عملية بناء طويلة تحتاج إلى جهد كبير وقصدى ، وهو لهذا يتجاهل حقيقة ان سنوات التجزئة قد عمقت ورسخت الممارسة القطرية ، وربطتها بمصالح النخب والبيروقراطيات الحاكمة ، بحيث أصبحت أى خطوة وحدوية هى خطر مباشر لمصالح السلطات الحاكمة فى كل قطر .

من ناحية أخرى فإن البعض يرى أن تشابه قاعدة الموارد فى الدول الخليجية يؤدى إلى تشابه فى القاعدة الانتاجية ، فكل دولة لديها الميزات النسبية ذاتها ، وبالتالى فلو جمعت اقتصاديات دول الخليج معا لوجدنا اقتصاديات متنافسة وليست متكاملة ، والحقيقة ان هناك تناولا آخر لهذه المسألة ، حيث ينبغى التفرقة بين نوعين من المكاسب المتحققة نتاج التكامل الإقليمى ، النوع الأول هو المكاسب التى تنصب على تدفق السلع والبضائع بين الدول ، وتتمثل هذه المكاسب فى خلق التجارة واستبدال الاستيراد من خارج الكتلة بالاستيراد البينى ، ونعتقد ان المحاذير السابقة ترتبط بهذا النوع من المكاسب ، إذ تبدو قدرة الدول الخليجية على تحقيق التكامل بهذا المعنى ضعيفة ، فما زالت البنى الانتاجية فى هذه الدول تتصف بهيمنة ما يسمى بالصناعات الوليدة التى لاتستطيع ان تحل محل الصناعات المستوردة ، لا من حيث جودة الانتاج ولا من حيث التكلفة الاقتصادية .

أما النوع الثانى من المكاسب فيتمثل فى اقتصاديات الحجم ، أى زيادة حجم السوق والوصول إلى التكلفة الدنيا فى صناعة أنواع مختلفة من السلع مع الاعتماد على التصدير للخارج ، إلا ان قدرة الدول الخليجية على تحقيق التكامل بهذا المعنى مرهونة بإعادة هيكلة اقتصادياتها ، والتحول نحو التصنيع خصوصا فى المجالات التى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة أو كمادة خام ، وعلى ما يبدو فان دول الخليج تأخذ خطوات فى هذا الاتجاه ، وطبقا لتقرير منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ، فان دول الخليج قد اتفقت حتى عام ١٩٩٣ على ٩٥ مشروعا برأس مال قدره ٢٠٧٠ مليون دولار تتوزع بالأساس على مجالات الكيماويات البترولية والمطاط والبلاستيك ، فضلا عن الصناعات المعدنية والماكينات والمعدات .

وستحتاج دول الخليج حتى تنجح فى إعادة هيكلة اقتصادياتها إلى استيراد بعض عناصر الانتاج من الخارج ، خاصة فيما

يتعلق بالتكنولوجيا ، ويبرز فى هذا السياق مسألة إلغاء المقاطعة لإسرائيل والحديث عن السوق الشرق أوسطية ، ورغم ان الموقف الرسمى لمجلس التعاون لدول الخليج فى هذا الصدد يشترط الانسحاب الإسرائيلى الشامل من الأراضى العربية المحتلة ، إلا انه بالنظر لطبيعة المجلس كإطار تنسيقى غير ملزم ، فانه قد تكون المواقف الفردية لدول الخليج تعبيرا عن التوجهات الفعلية إزاء مسألة إلغاء المقاطعة ، ونشير هنا إلى تصريح "يوسف بن علوى" وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية الذى قال فيه : "ان المقاطعة العربية لإسرائيل أصبحت شيئا من الماضى" ، كما نشير أيضا إلى القرار الكويتى بإنهاء المقاطعة السلعية غير المباشرة لإسرائيل ، وأيضا التعديل الوزارى الإماراتى بخصوص بعض أحكام المقاطعة لإسرائيل .

العلاقات الخليجية - الإيرانية

احتلت التفاعلات الإيرانية - الخليجية نصيبا كبيرا من اهتمام دول المجلس ، حيث تتابع دول الخليج بقلق بالغ التصاعد فى برامج التسليح الإيرانية ، ويزيد من هذا القلق الطبيعة الراديكالية للنظام الإيرانى ، وميوله التوسعية فى المنطقة ، وهى الميول التى عبرت عن نفسها بوضوح فى تمسك إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث - طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى - ، ورغم ان الدول الخليجية قد ركنت إلى الحماية الدولية لأمنها ، إلا انها لا تستطيع الاعتماد على مثل هذا النوع من الحماية إلى ما لا نهاية .

وقد اشتمل الخطاب الخليجى تجاه إيران على نقطتين أساسيتين :

أولا : محاولة احتواء إيران داخل توازن إقليمى يتفق مع المصالح الاستراتيجية لدول المجلس .

ثانيا : مطالبة إيران بالتجاوب مع المطالب الإماراتية الخاصة بالجزر الثلاث .

وقد جاء الاهتمام الخليجى بالنقطتين غير متساو ، ويمكننا القول إن احتواء إيران كان هو الهدف والإطار العام الذى يحدد التوجهات الخليجية تجاه إيران ، بينما تنخفض النقطة الخاصة بالجزر الثلاث إلى مجرد عائق ينبغى تذليله لتحقيق هذا الهدف ، بل أن بعض الدول الخليجية برهنت عن استعدادها لتوثيق علاقاتها مع إيران حتى بدون تجاوز هذا العائق ، حيث شهدت العلاقات الإيرانية مع كل من الكويت وقطر بعض التنامى ، بل وسعت قطر لإعادة بناء الثقة فى العلاقات الخليجية - الإيرانية ككل ، ومن جانبها سعت إيران لتدعيم هذه التوجهات الإيجابية تجاهها ، واتخذت عددا من المبادرات فى هذا الصدد لعل أهمها ما سمى بهجوم التقارب الإيرانى ، حيث قام "على أكبر ولاياتى" وزير الخارجية الإيرانى بزيارة لدول الخليج فى مايو ١٩٩٣ اشتملت أيضا دولة الإمارات العربية ، وتم خلال هذه الجولة الاتفاق على استئناف الحوار حول الجزر .

إلا ان هذه التطورات الإيجابية فى العلاقات الخليجية - الإيرانية سرعان ما تبددت ، كما لو كانت محض سحابة صيف ، وأخلت مكانها للإشكاليات الحقيقية للتفاعلات الإيرانية - الخليجية ، حيث جاء التصور الإيرانى عن الحوار حول الجزر مخيبا للآمال ، فقد رفضت إيران ان يشمل الحوار جزيرتى طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، واعتبرتهما "ملف مغلق" ، وبينما قبلت الحوار حول جزيرة أبوموسى ، فانها طالبت بان يقتصر الحوار حول اتخاذ خطوات تتعلق بوجود مواطنى دولة الإمارات بالجزيرة ، وفى نفس الوقت اتخذت إيران عددا من الإجراءات التى تهدف إلى حسم السيادة على الجزيرة من جانب واحد ، فقامت بتعيين حاكم عسكرى للجزيرة ، وخصصت لها بندا فى الميزانية .

الملاحظة الأساسية هنا هى التزامن بين النجاحات الاولية لعملية السلام فى الشرق الاوسط ، وما تطرحه من ترتيبات اقليمية

جديدة فى المنطقة قد تأتى على حساب ايران وبين غلبة التوجهات المتشددة على السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول الخليج وخاصة الامارات ، فالقيادة الايرانية ليس بمقدورها الدخول فى مواجهة مع التوجهات الثورية الداخلية ذات الطابع التوسعى فيما يتعلق بمسألة الجزر ، ذلك ان مثل هذه المواجهة تقتضى ان تستعيد إيران الثقل الذى كانت تحظى به فى المنطقة أيام الشاه ، وهو الأمر الذى تراه سهل المنال على ضوء انهيار العراق الذى يعد الموازن التقليدى لها فى المنطقة ، وإذ تدرك القيادة الايرانية عدم استعداد الغرب للتدخل ضدها فى مسألة الجزر سواء لعدم حيوية هذه الجزر لمصالحه او لانها تود مكافأة إيران على موقفها فى حرب الخليج الثانية ، فإن هذه القيادة تسعى عبر تشددها فى مسألة الجزر الى تصدير التوتر لدول المنطقة مثلما تسعى إلى استفزاز الهاجس الامنى لديها ، بالدرجة التى تقنع هذه الدول بضرورة شمول ايران فى اى ترتيبات اقليمية فى المنطقة ، او على الاقل اقناع دول المنطقة بالامتناع عن الدخول فى اى تحالفات قد تزعج ايران ، ويعتبر ما تعرض له اعلان دمشق مثالا واضحا على هذه الحالة .

من ناحية أخرى يمكننا أن نقول أن التشدد الايرانى قد انعكس بشكل ايجابى على مجلس التعاون الخليجى ، وساعد الدول الخليجية على تجاوز عدد من التناقضات التى كانت تتهدد المجلس وتحد من قدرته على التماسك حيث اضطرت دول الخليج لإبداء قدر أعلى من التضامن مع الامارات ، وبدا ان دول الخليج بصدد اتخاذ خطوات قوية تجاه ايران ، وكان احد الاقتراحات التى قدمت فى هذا الصدد هو اقتراح الامين العام لمجلس التعاون بعرض النزاع على مجلس الامن الدولى ليأخذ النزاع بذلك ابعادا جديدة تنقله من الإطار الإقليمى إلى الإطار الدولى ، وهوما قد يعرض نفوذ الدول الخليجية لاختبار قاس .

العلاقات الخليجية -العربية

شهدت منطقة الخليج العربى نزوعا نحو الانفصال عن النظام الاقليمى العربى ، واتجاها نحو بلورة نظام اقليمى خليجى مستقل وان ظلت تطرح نفسها كنظام فرعى داخل النظام الاقليمى العربى ، الا ان فشل النظام العربى فى احتواء ازمة الخليج الثانية او حتى التعامل معها قد أوجد مسوغا لتوجهات الدول الخليجية نحو تعميق ارتباطاتها بالنظام الدولى والمراكز الاقليمية غير العربية فى المنطقة على حساب النظام الاقليمى العربى .

وقد هددت هذه الحالة باختراقات عديدة للامن القومى العربى ككل ، فضلا عن اطلاق يد القوى الدولية فى المنطقة ، والسماح لها بمزيد من التغلغل ، ومن هنا كثفت الدول الرئيسية فى النطاق الاقليمى العربى تحركاتها من اجل اعادة رأب الصدع فى النظام الاقليمى العربى ، ويبرز فى هذا السياق الترابط المصرى السورى والذى كان اعلان دمشق تعبيرا عن وصوله الى الذروة ، كذلك يبرز فى هذا الصدد أيضا الدعم المصرى لمبادرة الامين العام للجامعة العربية من اجل المصالحة العربية .

إعلان دمشق

واجه اعلان دمشق مقاومة قوية من الدول الخليجية ، وهى ان كانت قد اندفعت للتوقيع عليه تحت ضغط ازمة الخليج الثانية ، الا انها بدأت تتملل من هذا الغطاء فور هدوء الازمة ولا أدل على ذلك من ان قمة ابو ظبى التى عقدت على مشارف العام لم تناقش الشق الامنى من الاعلان ، الأمر الذى يشير الى عدم اقتناعها بفاعلية هذا الغطاء فى التعامل مع المشاكل الأمنية لدول المنطقة حيث ترى دول الخليج أن وجهة نظر إعلان دمشق بشأن المقصود بالتهديدات الامنية غير محددة ، وعلى حين يهدف الاعلان الى موازنة الثقل الايرانى بعد انكشاف الجبهة الشرقية العربية امامها بخروج العراق ، فان دول الخليج التى

بدأت قناعتها بالامن القومى العربى تهتز ، ترى أن العراق هو الخطر لا إيران وتستند فى ذلك على التناقض الظاهر فعلا فيما يتعلق بالموقف من ايران بين مصر وسوريا ، فعلى حين تجمع سوريا بايران علاقات طيبة فان العكس مع مصر ، ومن ناحية أخرى فإن الدول الخليجية تخشى إن هى التزمت بإطار أمنى ما مثل إعلان دمشق ان يؤدى ذلك الى تحويل خطر ايرانى محتمل الى خطر قائم ، فى الوقت الذى تشك فيه هذه الدول فى قدرة هذا الإطار على وقف فعلى للتهديد الايرانى ، لذا فإنها تفضل إقامة توازن فى المنطقة يؤدى الى احتواء - لا مواجهة - الخطر الايرانى ، مع عدم خسارة الشركاء فى اعلان دمشق ، ويعبر تصريح "سيف بن هاشل المسكرى" - الامين العام المساعد للمجلس - عن هذا الموقف عندما يقول "هناك قناعة تامة بضرورة تنفيذ إعلان دمشق بجميع بنوده مع ترك الجانب العسكرى لتحدده الدول المشاركة على المستوى الثنائى" ، وهو ما يعنى التملص من إعلان دمشق كإطار جماعى للأمن وقد عبرت عن نفس هذه المعانى - وعلى الصعيد الاقتصادى أيضا هذه المرة - نتائج اجتماعات وزراء خارجية دول المجلس فى يونيو ١٩٩٣ وهى الاجتماعات التى تم فيها الاتفاق على ترك الخيار فى تطبيق البنود الاقتصادية للاعلان لكل دولة منفردة ، أما الجانب السياسى فى الإعلان فإنه رغم التأكيدات المتوالية على تمسك دول الخليج به ، واعتباره بمثابة إطار فاعل للتعاون والتوافق الأخوى ، واعتباره نواة للعمل العربى المشترك إلا أنه يلاحظ على كل هذه التصريحات انها تسير فى اتجاه تحويل الجانب السياسى للاعلان الى صيغه للعلاقات العربية ككل ، وفى اطار الجامعة العربية الأمر الذى يتفق مع الاتجاه للتخلص من الإعلان كتكتل إقليمى والاكتفاء بالبروتوكولات الناجمة عنه .

ورغم كل ما تقدم فإننا لانعتقد أن الصورة السابقة تمثل المحطة الاخيرة للإعلان ، ذلك ان التغيرات التى قد تعصف بالمنطقة قد تؤدى الى اعادة بعث الحياه فى أوصال الاعلان مرة أخرى ، ونشير فى هذا الصدد إلى ما يمكن ان يؤدى إليه التشدد الإيرانى تجاه دول الخليج من دفعها مرة أخرى إلى تبنى صيغة الإعلان بالذات فى جوانبه العسكرية ، ومن ناحية أخرى فان ارتباط الدول الخليجية بمعاهدات أمنية مع الدول الكبرى لم يفلح فى تهدئة قلقها الأمنى حيث ادركت دول الخليج ان الدول الكبرى تعمل لمصلحتها الشخصية فى الدرجة الأولى وإذا كانت هذه المصلحة قد جعلتها فى جانب دول الخليج مرة فليس هناك ما يضمن استمرار هذا الوضع .

المصالحة العربية

شهد هذا العام بدايات تجاوز حالة الانقسام العربى الى "دول تحالف" و "دول ضد" وهى الحالة التى نجمت عن ازمة الخليج الثانية ، وقد لعب فى ذلك دورا ملحوظا المبادرة التى تقدم بها الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد فى ١٢ مارس ١٩٩٣ عندما قام بتوجيه رسائل الى الملوك والرؤساء العرب يعبر فيها عن رغبته فى إجراء حوار عربى صريح تمهيدا للمصالحة العربية ، ثم اعقب هذه الخطوة بتقديم ورقة إلى المجلس الوزارى للجامعة العربية لدى اجتماعه فى ابريل ١٩٩٣ تتضمن تصوراته للمبادئ الأساسية التى ينبغى ان تقوم عليها المصالحة العربية ، وقد تلاقت مبادرة الأمين العام للجامعة مع عدد من المعطيات التى تدفع فى اتجاه تجاوز حالة الانقسام العربى ، حيث تعتبر مسألة استعادة التضامن العربى أحد البنود الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية فى المنطقة إذ ترى الإدارة المصرية ضرورة تجاوز ذكريات الغزو والتسامح مع النظام العراقى حتى يمكن التفرغ لقضايا أكثر أهمية للأمن القومى العربى وقد كانت هذه المسألة هى النقطة الرئيسية التى ناقشها مبارك فى جولته الخليجية فى شهر

مايو ١٩٩٣ .

من ناحية اخرى وعلى مستوى دول مجلس التعاون فان هناك اتجاها قويا نحو استعادة التضامن العربى ، وهو ما تمثل فى ردود الفعل الإيجابية من بعض دول المجلس على مبادرة الامين العام للجامعة العربية ، ويمكننا أن نشير هنا إلى تصريح "الشيخ زايد " الذى قال فيه "لولا التزامى مع إخوانى فى مجلس التعاون الخليجى لكنت اتخذت قرار التسامح بالاتجاه نحو الأشقاء" ، وقد أسفرت هذه المعطيات عن عدد من التطورات الايجابية ، حيث شهدت العلاقات الخليجية اليمنية تطورا كبيرا تمثل فى الزيارات التى قام بها مسئولون يمنيون على أعلى المستويات لكل الدول الخليجية باستثناء الكويت ، فضلا عن النتائج الإيجابية للوساطة التى قامت بها سلطنة عمان لتحسين العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية ودول الخليج ، ورغم الموقف الكويتى الصارم والرافض لتجاوز حالة الانقسام إلا أن هذا العام شهد بداية انكسار هذا الموقف عندما عقد بالفعل أول لقاء رسمى مباشر بين مسئول كويتى وأحد المسئولين من دول "الضد " ، فقد التقى وزيرا خارجية اليمن والكويت فى العاصمة النمسوية فيينا فى منتصف عام ١٩٩٣ ، وعلى ما يبدو فإن التخوف الكويتى من خروج العراق من الحصار المفروض عليه ، قد دفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه دول الضد حتى تحكم الخناق على النظام العراقى عربيا .

اتحاد المغرب العربى

تمتد الجذور التاريخية لفكرة المغرب العربى إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسى ، بيد أن الميلاد الرسمى للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجه فى ابريل ١٩٥٨ وهو المؤتمر الذى ضم المنظمات الرئيسية الثلاث فى منطقة المغرب العربى : الحزب الدستورى الجديد فى تونس ، وجبهة التحرير الوطنى فى الجزائر ، وحزب الاستقلال فى المغرب ، وفى فبراير ١٩٨٩ أعلن اتحاد المغرب العربى بشكل رسمى .

وقد جاء الإعلان عن إنشاء اتحاد المغرب العربى كرد فعل للظروف العامة التى عاشتها المنطقة العربية فى تلك الآونة ، الى جانب بدء الخطوات العملية لاخراج العملاق الاوربى الى الوجود ، مما خلق الاسباب التى دفعت لاخراج الاتحاد المغاربى والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

اولا : زيادة ثقل المنطقة المغاربية فى التوازنات العربية حيث جاء الاتحاد كرد فعل لإحساس المغاربة بالعزلة فى المنطقة العربية مقابل وجود منطقة وسط عربية قوية توجد بها ثلاث قوى رئيسية هى مصر والعراق وسوريا ومشرق عربى غنى بتروليا يعمل على تحقيق مصالحه ، وبهذا المعنى فقد كان الاتحاد المغاربى أحد تجليات ضعف دور الجامعة العربية ، وكيانا مميزا لدول المغرب يحقق مصالحها وطموحاتها مثلما هو حال الكيانات الإقليمية العربية الأخرى التى ظهرت قبل هذا التاريخ أو بعده .

ثانيا : خلق تكتل اقتصادى يتعامل مع المجموعة الأوربية ، فقد كان طموح القادة المغاربة أن ينشأ الاتحاد المغاربى كمجموعة متكاملة تتعامل على قدم المساواة مع المجموعة الأوربية بالشكل الذى يضمن الحفاظ على المزايا الاقتصادية التى تحصل عليها دول المغرب من أوربا ، بل وتحسن أيضا من شروط التبادل معها .

وقد استندت معاهدة الاتحاد فى ديباجتها إلى "ما يجمع شعوب المغرب العربى من أواصر متينه قوامها الاشتراك فى التاريخ والدين واللغة " ، والى تطلع تلك الشعوب " إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج اشمل بينها " ويهدف الاتحاد الى "صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء الاخرى " فكل اعتداء تتعرض له إحدى دول الاتحاد يعتبر اعتداء

على الدول الأعضاء الأخرى " ، ويمكن القول إن أهم عنصر أنتبه إليه القادة المغاربة وهم يؤسسون تجمعهم هو تكون سوق وحيدة موحدة في أوروبا ، وأدرك القادة أنه ليس بمقدور كل دولة على حده من دول المنطقة مواجهة هذا المعطى الجديد ، وبدا ان انشاء التجمع الاقتصادى المغاربى ضرورة حتمية ، خاصة وأن دول المغرب العربى تواجه مشاكل التنمية بأبعادها المختلفة ، في الوقت الذى ثبت فيه أنه بدون الحصول على موقع مناسب داخل تقسيم العمل الدولى فإن مشروع التنمية يتعثر .

وفى ضوء ما تقدم ، كان من الطبيعى أن يضع القاده المغاربة أهدافا اقتصادية طموحة ، بل ان قراءة مراحل الاستراتيجية الاقتصادية المغاربية تظهر انها كانت اكثر من طموحة ، فقد تضمنت الاستراتيجية الاقتصادية المغاربية أربع مراحل : تشمل المرحلة الأولى اقرار مسار برنامج يعتمد على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجارى ، وإعطاء دفع ملموس للانتاج والمبادلات ، واتخاذ التدابير والاجراءات القانونية والإدارية والمالية التى تخلق مجالا ملائما للتعاون ، وتضمنت المرحلة الثانية إنشاء وحدة جمركية تهدف الى توحيد الضرائب والرسوم المطبقة من كل طرف ، ودفع تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج اما المرحلة الثالثة فيتم فيها إنشاء سوق مشتركة ، وتحقيق حرية انتقال الأشخاص والسلع ورءوس الاموال ، واخيرا المرحلة الرابعة وتهدف الى تحقيق سياسات وخطط تنموية موحدة .

ان الطموح الكبير الذى عبرت عنه الاستراتيجية الاقتصادية المغاربية يطرح على الفور الحديث عن الامكانيات المتاحة لتحقيقها ومما لاشك فيه أن منطقة المغرب العربى تمتلك الشروط الضرورية لقيام نظام اقليمى فعال سواء فيما يتعلق بالتاريخ والثقافة المشتركة فضلا عن الوحدة الجغرافية والتنوع في الموارد الذى يجعل من التكامل الاقتصادى بين دول المغرب العربى أمرا عظيم الفائدة ، لكن التكامل الاقتصادى ليس جمعا جبريا بسيطا لإمكانيات قطرية ذلك ان المنطق الداخلى لأى تكامل اقتصادى هو انجاز الشروط الموضوعيه التى تستطيع بها المؤسسات الانتاجية شق طريقها نحو التكامل والاندماج ، وتتمثل هذه الشروط الموضوعية فى وضع خطط تنمية قومية شاملة ، وحل التناقض بين تدخل الدولة وقوى السوق ، فطالما أن التكامل الاقتصادى يجرى على قاعدة السوق الحرة ، فان نجاحه يشترط إطلاق الديمقراطية فى المجالين السياسى والاقتصادى ، وهى مسألة لا تتوافر فى المغرب العربى ، فبينما تعتمد المغرب وتونس على الليبرالية الاقتصادية ، فان الامر مختلف فيما يتعلق بموريتانيا والجزائر ، حيث تتميز هذه الدول بمساحة واسعة من تدخل الدولة فى الاقتصاد ، بينما تعيش ليبيا نمطا خاصا بها ، ومن ناحية أخرى فانه بالترافق مع التناقض فى الهياكل الاقتصادية بين بلدان المغرب العربى هناك التباينات بين الانظمة السياسية ، والتى أدت فى العديد من الأحيان إلى توترات حادة بين هذه الدول .

ولا شك أن الدول المغاربية كانت تدرك قبل إقدامها على تجربة الاتحاد كل المشاكل السابقة ، ولعل هذا هو السبب فى تركيز السلطات فى يد مجلس رئاسة الاتحاد المغاربى ، بما يضمن تدخل قادة الاتحاد من أجل تجاوز العقبات المتوقعة أمام القاطرة المغاربية حيث تنص المادة الرابعة من معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربى على أن مجلس الرئاسة هو "أعلى جهاز فى اتحاد المغرب العربى" ، كما تنص المادة السادسة على أن له وحده سلطة اتخاذ القرار ، الأمر الذى يؤكد احتكاره سلطة القرار دون سائر الهيئات التى تكون مقرراتها مجرد توصيات .

وقد واجه الاتحاد المغربى العديد من التحديات منذ نشأته وهى التحديات التى أدت إلى تعثر الآداء والعجز عن تنفيذ حتى ولو قدر يسير من برنامجه الطموح ، ووصل

الأمر إلى درجة خطيرة في عام ١٩٩٣ بالذات حين عجز مجلس الرئاسة عن عقد أي اجتماع على مدار العام ، وهي مسألة خطيرة بالنظر إلى السلطات الواسعة لمجلس الرئاسة في البناء التنظيمي للاتحاد ، والتي تجعل منه الهيئة الوحيدة القادرة على التعامل مع التحديات التي تواجه العمل المغربي المشترك ، ومن هنا فانه من الصعب ان يمر هذا الأمر دون أن يطرح معه بعض التساؤلات حول آفاق الاتحاد المغاربي ، ومستقبله كإطار للعمل الجماعي المشترك لدول المغرب العربي .

إن رصد الأداء المغاربي خلال عام ١٩٩٣ ، وكيفية تفاعله مع مختلف التحديات التي واجهته ، من شأنها ان تساعدنا على تلمس ملامح الإجابة على هذه التساؤلات وهو ما سنحاول القيام به في السطور القادمة .

التحديات الخارجية

الحوار الأوروبي – المغاربي

كانت خمس بلدان أوروبية هي : أسبانيا والبرتغال ومالطا وفرنسا وإيطاليا قد بدأت حوارا سياسيا مع بلدان الاتحاد المغاربي : المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا عام ١٩٩١ فيما عرف بحوار (٥+٥) وكان من المتوقع أن تعقد قمة للدول العشر في تونس مطلع العام قبل الماضي ، إلا ان أزمة لوكيربي حملت الطرفين على إلغائها ، فضلا عن عرقلتها أيضا للحوار المغاربي مع المجموعة الأوروبية ككل ، وقد شكلت عرقلة الحوار الأوروبي – المغاربي في كافة صيغها تهديدا بالغا للأهداف التي أنشئ من أجلها الاتحاد المغاربي ، وعلى رأسها الرغبة في تحسين شروط التبادل مع أوروبا ، ومن هنا فإنه من الطبيعي ان يعطي الاتحاد أهمية قصوى لهذه المسألة ، حيث باشرت تونس – فور توليها رئاسة الاتحاد المغاربي في مطلع ١٩٩٣ – اتصالات مع الدول الأوروبية لإحياء الحوار الأوروبي – المغاربي ، وكانت هذه المسألة على رأس اهتمامات الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، كما أعطاها الأمين العام للاتحاد المغاربي "محمد عمامو" أهمية قصوى ، وبدا أن الجهود المغاربية المكثفة في هذا الإطار على وشك تحقيق نتائج إيجابية حيث أظهر الجانب الأوروبي استعدادا إيجابيا للتعامل مع اقتراح "محمد عمامو" بمعاودة الاجتماعات المشتركة في إطار اللجان الفنية الأولى ، فيما قرر البرلمان الأوروبي تشكيل لجنة لتنمية العلاقات الأوروبية – المغاربية .

إلا أن هذه الإشارات الأوروبية كانت تحمل معها تصورا جديدا للشراكة المغاربية – الأوروبية سواء من حيث الشكل أو المضمون ، حيث أصرت المجموعة الأوروبية على تعليق الحوار لحين انتهاء الأزمة الليبية – الغربية ، وقصر الحوار على المستوى الثنائي مع تخفيض الشراكة الاقتصادية إلى مستوى إقامة مناطق للتبادل الحر ، مع المغرب وتونس فقط بانتظار ما تسفر عنه التوترات الجزائرية .

إن هذا التصور الأوروبي الجديد يعطي للمجموعة الأوربية قدرة أعلى على فرض شروطها ، ويؤدي إلى القضاء على الآمال المغاربية في بناء علاقات اقتصادية وتجارية بين مجموعتين متساويتين على أسس من الشراكة الندية ، ولاشك أن قبول الدول المغاربية لهذا الإطار للشراكة يعني التخلي عن الاتحاد المغاربي كإطار للعمل الجماعي المشترك ، أي ان الدول المغاربية التي رأت صعوبة بروز كيان مغاربي متجانس يستطيع أن يرتبط بعلاقات سوية متعادلة ، قد آثرت الدخول في الإطار الثنائي على الأقل إلى ان يتمكن الاتحاد المغاربي من تجاوز صعوباته ، وعلى أمل ان يقدم هذا الإطار الثنائي بديلا يمكن لبلدان المنطقة ككل الاستفادة منه ، وبالفعل اتفقت تونس مع المجموعة الاوروبية على إنشاء منطقة مبادلات حرة خلال الجولة

الرابعة للمحادثات التونسية – الأوروبية التى عقدت فى يونيو ١٩٩٣ ، وأعلنت الجزائر أيضا عن رغبتها فى الانضمام لهذا الإطار ، وكانت المغرب قد دخلت فى مباحثات استكشافية حول هذه المسألة على مدار العام ، إلا أن هذه المباحثات لم تسفر عن توافق كبير ، وأظهرت الجولة الأخيرة من الاتصالات التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٣ بين الطرفين ، وطبقا للخارجية المغربية ، ان المقترحات الأوروبية استهدفت فتح المغرب أبوابه أمام دخول الصادرات الصناعية الأوروبية دون ان يقابل ذلك تفهم للمطالب المغربية الأساسية المتعلقة بالصادرات الزراعية ، فيما يرى المغرب ان أى شراكة اقتصادية لا تأخذ موضوع الزراعة باهتمام لن يكون لها جدوى كبيرة ، ومن ناحية أخرى فان المغرب أيضا يرى ان المشاكل الخاصة بالهجرة المغربية لم تر تطورا إيجابيا ملحوظا .

تطورات عملية السلام

شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال العام الماضى تطورات سريعة من شأنها ان تعصف بكل التوازنات فى المنطقة لصالح توازنات جديدة تتسق مع مصالح القوى الفاعلة فى المنطقة ، وتؤثر بالضرورة على الأطر الاستراتيجية القائمة بالمنطقة ، بما يهدد بإعادة تقسيم دول المغرب العربى ودمجها مع الأطر الاستراتيجية الجديدة ، التى قد تتناقض مع الإطار المغربى .

ويبرز فى هذا السياق مشروع السوق الشرق أوسطية الذى يهدف إلى إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للوطن العربى ككل بالشكل الذى يؤدى إلى دمج إسرائيل فى لحمة المنطقة ، بل وإعطائها دور القلب الناظم لكل تفاعلاتها ، وإذا كانت الحرب التى دارت فى حوض المتوسط الشرقى قد ادت إلى تجاهل تاريخ مشترك طويل ما بين مسلمى ويهود المغرب ، فان توقيع الاتفاق الفلسطينى – الإسرائيلى يفتح الطريق أمام علاقات مغربية – إسرائيلية قوية قد تتعارض مع بعض ما هدفت إليه المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربى وعلى رأسها أن يكون الاتحاد المغاربى سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة .

ومن ناحية أخرى هناك تصور آخر عن إطار للتعاون بين دول البحر المتوسط ، وهو التصور الذى يدفع مصر بقوة فى طريقه لمواجهة ما تستشعره من محاولات لعزلها وسلبها دور القائد المركزى .

وفى المقابل فإن المغرب تبدى تحمسا فائقا لمشروع السوق الشرق أوسطية ، وهو ما عبر عنه تصريح "كريم بلعاش" مدير البنك التجارى المغربى فى نوفمبر ١٩٩٣ والذى قال فيه بأن بلاده وإسرائيل يمكن أن تصبحا شريكين ، كذلك دعوة "آندريه عزولاى" – المستشار الخاص للملك الحسن – لإسرائيل بالاندماج فى الشرق الأوسط ، كما ان تشكيل الحكومة المغربية الجديدة يؤكد هذا الاتجاه ، حيث أعطى "سيرج بيروغو" رئيس الطائفة اليهودية فى المغرب وزارة السياحة ، وحصل "عطو إدريس" اليهودى الديانة أيضا على وزارة التجارة والصناعة .

وفى المقابل فان تونس تشارك فى مجموعة "النواة" التى تمهد للحوار المتوسطى ، وتبدى الجزائر تعاطفا مع هذا الاتجاه الأخير ، وبينما ترتبط موريتانيا بأوروبا عبر مجموعة غرب أفريقيا ، فإن ليبيا مستعدة لقلب خياراتها الاستراتيجية حتى تستطيع الإفلات من براثن الحصار الغربى .

وهكذا اكتملت حلقات التشتت المغاربى ، والتباين فى الخيارات الاستراتيجية ، بعد ان قبلت الإطار الثنائى للتفاعل مع أوروبا ليتراجع الاتحاد المغاربى كإطار للعمل الجماعى المشترك لدول المغرب العربى .

التحديات الداخلية

لم يصطدم البناء المغاربى فقط بظروف دولية أعاقت قدرته على تحقيق أهدافه ، بل إن المعوقات الذاتية لا تقل أهمية

فى تعطيل القاطرة المغاربية ، وتتعلق هذه المعوقات بالموقف من التيار الإسلامى ، والتى كان لاختلاف نهج التعامل معه أثر كبير على توتر العلاقات الثنائية المغاربية .

الموقف من التيار الإسلامى

ألقى تصاعد نشاط التيار الإسلامي فى منطقة المغرب العربى بظلاله على العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية ، من حيث انعكاسه على السياسة الخارجية لكل دولة على حده ، حيث إن اختلاف مناهج وأساليب التعامل مع هذا الموضوع قد صنع من الموضوع أحد محاور الاختلاف والشعور بعدم الانسجام بين عواصم الاتحاد المغاربى ، فمن ناحية ألقى الحكم الجزائرى بثقله فى المواجهة مع جبهة الإنقاذ والجماعات المسلحة وأصبحت الأولوية فى سياسته الخارجية تتركز على قضايا الأمن وتبرير إلغاء نتائج الانتخابات التى أتت بالإنقاذ إلى سدة الحكم فى محاولة من النظام للحصول على المساعدات الخارجية لإنقاذ الاقتصاد من حافة الهاوية ، وبدت تونس أقرب لهذه الاستراتيجية مع استخدام أساليب سياسية وثقافية أكثر تنوعا ، لذلك كان من الطبيعى أن يكون هناك تنسيق فى السياسة الخارجية بين تونس والجزائر كما كان هناك اتجاه واضح لتكثيف التعاون مع القاهرة ، بينما اتجهت المغرب إلى توثيق علاقاتها مع إيران التى تحملها الجزائر جزءا من مسئولية الوضع الداخلى المتدهور ، حيث تم تعيين سفير جديد للرباط فى طهران ، فيما انشغلت بقية الأجهزة الدبلوماسية المغربية فى تعزيز التقارب بين المغرب وإيران .

العلاقات الثنائية

شهدت العلاقات التونسية - الليبية فى بداية هذا العام انفراجا متزايدا ، وصل إلى قمته مع اجتماعات اللجنة العليا المشتركة التونسية - الليبية فى يناير الماضى ، والتى كان اجتماعها بمثابة تكريس لتحسن العلاقات الثنائية بين البلدين ، أما العلاقات المغربية - الجزائرية فقد ظلت تراوح فى مكانها ، وذلك رغم سيل التصريحات التى أطلقها المسئولون فى البلدين حول حرصهم على تجاوز العقبات فى العلاقات الثنائية ، إلا ان هذه النيات الطيبة لم تستطع ان تتجاوز التناقضات السياسية والتنظيمية بين البلدين ، وظلت هذه التناقضات تلقى بآثارها على العلاقات الثنائية بين البلدين ، ففضلا عن اختلاف الموقف فى التعامل مع التيار الإسلامى ، فان اغتيال الرئيس الجزائرى "بوضياف" قد أدى إلى تدهور العلاقات الجزائرية - المغربية لان بوضياف كان يسعى لحل مشكلة النزاع بين المغرب وجبهة "البوليساريو" عبر المفاوضات السلمية بينما أدت عودة الاتجاه التقليدى إلى نفس قوته السابقة داخل مؤسسة الحكم فى الجزائر عقب اغتيال بوضياف إلى سيطرة الشعور الذى يرى فى التخلى عن مساندة جبهة "البوليساريو" - التى تقود الصراع ضد المغرب - بمثابة خيانة للماضى وتسليم من الجزائر للمغرب ، ويبدو أن المسئولين فى المغرب قد شعروا بهذا التغير السلبى وحاولوا اختراقه من خلال نسج علاقات ثقة وتعاون ومد جسور مباشرة بين البلدين إذ يشعر المغاربة أن الوقت قد حان لتوفير جهودهم العسكرية والمادية المخصصة لقضية الصحراء من أجل تحول نوعى استراتيجى يعطى الأولوية فى السنوات المقبلة لتنمية مناطق الشمال المغربى ، كما أن المغرب تسعى إلى إعادة هيكلة المؤسسات الدستورية والسياسية وإعدادها للمرحلة المقبلة وهو ما يتطلب حسم نزاع الصحراء ، وينظر المغرب إلى الجزائر بوصفها قادرة على التأثير على قيادة البوليساريو فى هذا الصدد .

وقد عكست التصريحات المتوالية للمسئولين فى المغرب هذه الرغبة فى تحسين العلاقات الثنائية مع الجزائر ، وتوقع العديد من المراقبين ان يسفر اجتماع المجلس الوزارى للاتحاد المغاربى الذى عقد فى

منتصف ١٩٩٣ ، عن إعطاء دفعة قوية للعلاقات الثنائية بين البلدين ، إلا ان هذه الآمال سرعان ما تبددت وعاد التوتر من جديد إلى العلاقات الثنائية بين الدولتين ، حيث اتهمت تقارير صحفية جزائرية المغرب بالعمل على زعزعة الاستقرار فى الجزائر ، وذكرت التقارير ان المتاجرة بالأسلحة والمخدرات والعملات المزيفة تحتم إغلاق الحدود ، وبدت العلاقات الثنائية بين البلدين مرشحة لمزيد من التدهور .

الأداء المؤسسى

رغم كل التحديات السابقة فإن أجهزة الاتحاد المغاربى استطاعت المحافظة على استمرار نشاطها ، وبذلت الدبلوماسية التونسية التى قادت العمل المغاربى جهودا مضنية على مدار العام .

وقد سعت أجهزة الاتحاد المغاربى للتكيف مع التغيرات والتحديات السابقة ، وحاولت الفصل بين التفاعلات الخارجية لدول المغرب العربى ، وخطوات التكامل والاندماج الاقتصادى الداخلى ، وإذ ركزت على هذا المستوى الأخير فانها انطلقت من محاولة تنفيذ ما تم التوصل إليه بالفعل من اتفاقيات حتى تتجنب التوترات الثنائية بين دول المغرب العربى ، وقد أوضح فشل اجتماع وزراء الخارجية الذى عقد فى فبراير ١٩٩٣ واقتصاره على جلسة عمل واحدة بسبب الخلاف حول قضية لوكيربى صعوبة هذا الهدف ، إلا أن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوزارى المغاربى قد استطاعت تجاوز بعض المصاعب وذلك لدى اجتماعها فى يونيو ١٩٩٣ ، حيث استطاع وزراء الخارجية تجديد ثمانى اتفاقيات من بين ١٥ اتفاقية تم عقدها بين الدول المغاربية ، ولم تجد طريقها للتنفيذ بل ان "محمد عمامو" امين الاتحاد أكد بان هناك خمس اتفاقيات دخلت بالفعل حيز لتنفيذ ، وهى الاتفاقيات الخاصة بضمان الاستثمار ، وتفادى الازدواج الضريبى ، وضمان حرية التنقل ، والنقل البرى ، وتبادل المنتجات الزراعية .

وكان من المنتظر ان تؤدى هذه الإنجازات إلى إعادة الانطلاق للقاطرة المغاربية ، إلا أن عدم نضج الشروط الكفيلة بعقد اجتماع لمجلس الرئاسة قد وجه لطمة قوية لهذه الإنجازات ، ووضع حدا للتفاؤل الذى اثارته ، كما أعاد من جديد طرح التساؤل حول فاعلية ومستقبل الاتحاد المغاربى .

أزمات عربية داخلية

الحديث عن الأزمات التى تعصف بالبلدان العربية حديث ذو شجون ، ذلك أنه عند إلقاء نظرة ثاقبة فإننا قد لانجد بلدا عربيا واحدا باستقرار لاتشوبه شائبة ، ويتضح من مجريات الأحداث طوال عام ١٩٩٣ ان هناك أسبابا متنوعة لوصول هذا البلد العربى أو ذاك إلى ما وصل إليه من أزمة وطريق يكاد يكون مسدودا ، ولكننا نستطيع ان نقول إجمالا ورغم تعدد الأسباب والمظاهر أن للأزمة أسباب عامة واحدة مثلما تتبدى لها أيضا سمات عامة واحده ، ولعل أهم الأسباب التى يمكننا رصدها تتعلق بإفلاس الخط السياسى - الفكرى الذى حكم عالمنا العربى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة سواء فى صورته الملكية - المحافظة أو فى صورته الجمهورية - التقدمية ، ويبدو ان إفلاس هذا الخط السياسى - الفكرى قد بات واضحا لكل من يعنيه الأمر ، وهو ما يفسر لماذا تتوق بعض الأقليات العرقية فى هذه الظروف بالذات إلى محاولة الإفلات بنفسها من السفن الغارقة ، وهو ما يفسر أيضا كيف تنشط بعض الطبعات الجديدة من قوى الخط المفلس فى محاولة للإحلال محله مثلما هو حال الطبعة الإسلامية الترابية التى تسعى للإحلال محل الإخوان المسلمين مثلا .

عموما سنعتبر هنا أن البلد العربى المأزوم هو البلد الذى يتهدده خطر التقسيم و سنحاول هنا إلقاء الضوء على أزمة البلدان التى يتهددها هذا الخطر كدليل لا يرقى إليه أى شك حول أزمتها وسنعتبر وفقا لهذا المعيار ان البلدان العربية الأخرى وبشكل نسبى إذن لا تعانى من أزمة ، وينبغى على القارئ أن يلاحظ أن مجرد احتكامنا لمثل هذا المعيار يعطى للقارئ انطباعا واضحا حول ما آل إليه حال عالمنا العربى ! .

الوحدة اليمنية المسافة بين الحلم والواقع

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على قيام الوحدة الوطنية بين شطرى اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ شهدت دولة الوحدة أزمة سياسية تبدت مظاهرها فى حدة الاتهامات المتبادلة بين قطبى التحالف الحاكم المؤتمر الشعبى العام بقيادة على عبدالله صالح ، والحزب الاشتراكى اليمنى بقيادة على سالم البيض ، ثم بين مثلث الحكم المؤتمر والاشتراكى ، والتجمع اليمنى للإصلاح بقيادة عبدالله الأحمر وهو التحالف الثلاثى الذى أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية فى اليمن من ١٩٩٣/٤/٢٧ ، وتبدت الأزمة اليمنية فيما عرف إعلاميا بأزمة اعتكاف على سالم البيض فى عدن احتجاجا على بعض مواد التعديلات الدستورية ، وقد عاد عدد كبير من كوادر "الاشتراكى" من صنعاء لعدن مع البيض بعد ذلك ، وأخيرا فقد تجلت الأزمة أيضا فى بعض التحركات العسكرية لقوات تابعة للشمال أو الجنوب ، بالإضافة إلى ظاهرة انعدام الأمن وتعرض عدد كبير من كوادر الحزب الاشتراكى للاغتيال .

تطور الأزمة اليمنية ومظاهرها

الخلاف على تشكيل الحكومة الجديدة

أعلن الرئيس على عبدالله صالح فى أول تصريح له بعد الانتخابات البرلمانية ان هناك تأكيدا على التحالف وخطة لتشكيل كتلة برلمانية بين الاشتراكى والمؤتمر ، مع إتاحة فرصة للأحزاب الفعالة وبالذات الإصلاح ، وتوقع الرئيس أن تتشكل حكومة يمنية جديدة تمثل فيها المؤتمر الشعبى العام ، والتجمع اليمنى للإصلاح ، والحزب الاشتراكى .

وبدا واضحا أن الحزبين الذين أنجزا وحدة اليمن يتجهان بعد الانتخابات إلى توثيق العلاقة بينهما فى إطار ائتلاف ثلاثى يشارك فيه حزب الإصلاح ، وقد بدأت بالفعل المشاورات بين الحزبين لتنسيق العلاقة بينهما ودفعها فى الأيام الأولى من شهر مايو ٩٣ ، وقد تضمنت المناقشات طبقا لتصريح سالم صالح عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى : مسألة التعديلات الدستورية وخاصة موضوع الرئاسة ، وأسفرت هذه المناقشات عن توقيع وثيقة تنسيق وتحالف بين الحزبين فى ١٠ مايو ٩٣ ، وذلك أثناء اجتماع ضم اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبى العام ، والمكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى ، بحضور الأمينين العامين للحزبين على عبدالله صالح ، وعلى سالم البيض ، وتضمنت الوثيقة الأسس والمبادئ التى يمكن أن تؤدى إلى قيام تنظيم سياسى واحد وتشكيل كتلة برلمانية واحدة تقوم على أسس الولاء لله ، والوطن ، والثورة ، والالتزام بالعقيدة الإسلامية والشريعة السمحاء والتمسك بالشرعية الدستورية ، وترسيخ الوحدة اليمنية ، كما اعتبرت الوثيقة الحكم المحلى قاعدة لترسيخ الديمقراطية وتحديث الأسس التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية ، وأكدت الوثيقة ان المؤتمر والاشتراكى سيعملان على إدخال التعديلات الدستورية فى مجال تنظيم سلطات الدولة وفقا للأهداف التالية :

- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات السيادية والاستراتيجية وذلك بالأخذ بمبدأ المجلسين ، مجلس النواب ومجلس الشورى .
- تعزيز السلطة التنفيذية من خلال انتخاب الشعب لرئيس الدولة ونائبه.
- تعزيز استقلالية السلطة القضائية من خلال إنهاء الازدواجية فى علاقتها بالسلطة التنفيذية .

كما أتاحت الوثيقة الفرصة للانضمام الطوعى للقوى الفاعلة وذلك فى إشارة واضحة للإصلاح .

وكانت مشاورات مكثفة قد بدأت بين الأحزاب الكبيرة الثلاث لتشكيل حكومة وحدة وطنية فى ضوء الانتخابات ، وظلت هذه المشاورات تراوح فى مكانها وخيم عليها الفشل فى البداية ، وصاحب هذه المشاورات وتوقيع وثيقة التنسيق والتحالف بدء تصاعد التيار الرافض للدمج والتوحيد مع حزب المؤتمر داخل الحزب الاشتراكى ، وهو التيار المتشدد المعروف بـ "الفتاحى" نسبة إلى مؤسس الحزب "عبدالفتاح اسماعيل" الذى لقى مصرعه فى أحداث يناير ١٩٨٦ ، وطالب هذا الجناح بعقد دورة استثنائية لمعرفة كيفية توقيع هذه الوثيقة دون العودة إلى الهيئات المركزية وعلى رأسها المؤتمر العام للحزب ، وأكدت مصادر يمنية مطلعة ان الجناح المعارض ظهر قويا فى اجتماعات اللجنة المركزية فى شهر يونية وهى الاجتماعات التى تأجلت دورتها أكثر من مرة وشهدت نقاشا حادا حول مسألة العلاقة مع "المؤتمر الشعبى" ، وأشارت هذه المصادر إلى ان البيان الختامى تجاهل ذكر الموقف من وثيقة

التنسيق والتحالف ، وأشارت مصادر أخرى إلى إحالة الوثيقة إلى المؤتمر العام الرابع الذى كان من المزمع عقده فى نوفمبر ٩٣ ، وقد انعكست هذه المتغيرات على العلاقة بين الحزبين ، وتعثرت مشروعات التنسيق والتحالف بينهما ، وأعلنت هذه الفترة - التى بدأت من ٢٠ مايو عندما قدمت الحكومة اليمنية برئاسة حيدر العطاس استقالتها إلى مجلس الرئاسة تمهيدا لتشكيل حكومة جديدة - انتهاء فترة الوفاق التى شهدتها العلاقة بين المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى والتى كانت العامل الرئيسى وراء إنجاز الخطوات السابقة على طريق إعادة هيكلة الدولة اليمنية.

عقب ذلك بدأ حزب المؤتمر الشعبى يعيد التفكير من جديد فى التنازلات التى يقدمها للاشتراكى فيما يتعلق بمفاوضات تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية ، حيث أكد الرئيس على عبدالله صالح أن المنطق يفرض توزيع الحقائب الوزارية على الأحزاب بنسبة تمثيلها فى البرلمان وهى ٥١٪ للمؤتمر الشعبى و٢٥٪ للإصلاح ، و٢٤٪ للاشتراكى ، كما حمل الرئيس نائبه على سالم البيض مسئولية تأخير تشكيل الحكومة الجديدة ، ورغم ذلك فقد أظهر الإعلان عن تشكيل الحكومة اليمنية الذى صدر فى ٣٠ مايو ١٩٩٣ قدرا من التفهم من حزب المؤتمر تجاه الحزب الاشتراكى ، حيث ضمت الحكومة ٢٥ حقيبة وزارية توزعت بين أحزاب الائتلاف على النحو التالى : ٤ وزارات للإصلاح (الإدارة المحلية ، التموين والتجارة ، الصحة ، الأوقاف والإرشاد) ، وأعطى الحزب الاشتراكى (النقل ، النفط ، الثروة السمكية ، الإسكان والتخطيط العمرانى ، الدفاع ، الثقافة ، الكهرباء والمياه) فيما حصل المؤتمر على بقية الوزارات وعددها ١٤ ، مع حصول الاشتراكى على منصب رئاسة الحكومة ، والمعروف ان حزب الإصلاح كان قد حصل فى شخص الشيخ عبدالله الأحمر على رئاسة البرلمان اليمنى ، ويبدو أن حزب الإصلاح قد سعى للاستفادة من التوتر فى العلاقة بين المؤتمر الشعبى والاشتراكى ، وأفاد مصدر فى الحزب ان وزراء "الإصلاح" فى الحكومة اليمنية الجديدة ارجأوا أداء اليمين الدستورية بدعوى أن "الاتفاق الذى توصل إليه الزعماء الثلاثة لم ينفذ بدقة" ، وأعلنت قيادة الإصلاح عدم رضائها عن توزيع الحقائب فى الحكومة الجديدة وبالفعل استجاب مجلس الرئاسة لمطالب الإصلاح وتم إضافة وزيرين جديدين من "التجمع اليمنى للإصلاح" أحدهما تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ، والآخر تولى حقيبة الشئون القانونية فضلا عن توليه رئاسة لجنة التنظيمات والأحزاب السياسية .

أزمة التعديلات الدستورية

لم تكد اليمن تلتقط أنفاسها من الأزمة الخاصة بتعثر الاتفاق بين أطراف الائتلاف الحاكم الثلاثة حول تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة ، حتى دخلت فى أزمة جديدة وكشفت مصادر فى حزب التجمع اليمنى للإصلاح عن وصول لجنة التعديلات الدستورية إلى طريق مسدود .

كان مجلس النواب قد شرع فى تشكيل لجنة برلمانية من تسعة أعضاء ينتمون إلى الأحزاب الثلاثة الكبيرة لوضع دراسة مشروع تعديل الدستور ، بناء على دعوة الرئيس اليمنى لمجلس النواب الجديد للاضطلاع بمسئولياته فى سن القوانين والتشريعات التى تنهى الأوضاع الشطرية ، وترسخ بناء الدولة اليمنية الحديثة .

وقالت مصادر "الإصلاح" ان اللجنة تعرضت للخلافات فى صفوفها عند مناقشة التعديلات الخاصة بسلطات الدولة ، وأكدت هذه المصادر رفض "الإصلاح" لهذه التعديلات وأشارت إلى عدم تحمس "الاشتراكى" لها ، وانتقدت دوائر فى "الإصلاح" مشروع التعديلات المقترح من المؤتمر والاشتراكى ورأت انه يعكس نزوعا لتفصيل هياكل الدولة على أشخاص بالدرجة الأولى ، وقد أرجع المراقبون هذا الموقف من

"الإصلاح" إلى رغبته في عرقلة التعديلات الدستورية الأمر الذي قد يؤدي إلى انتخاب مجلس جديد للرئاسة يضاف إليه عضو أو عضوين من الإصلاح .

من ناحية أخرى أعلن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر عدم موافقته على إنشاء مجلس للشورى ورفض فكرة انتخاب هيئات الحكم المحلي على العكس من اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي التي أكدت في اجتماعها في ١٩ يونيو على ضرورة التعجيل بانتخاب هيئات الحكم المحلي في المحافظات ، وضرورة أن يسبق مناقشة مجلس النواب لأية تعديلات إخضاعها لمناقشات جماهيرية واسعة ، وأن يخضع أي اتفاق بشأن التعديلات الدستورية لاستفتاء شعبي ، ورأت دوائر الاشتراكي ان ما ذهبت إلية وثيقة المقترحات الخاصة بالتعديلات الدستورية تنتقل بها خارج المفاهيم المعتمدة للإصلاحات السياسية ، بل وترى فيها تراجعا عن الديمقراطية ، ودعوة إلى الشمولية ، كما رأت ان الوثيقة لم تعكس الاتجاهات المتضمنة في وثيقة التنسيق ، وقد حدد "عبدالسلام العنسي" عضو اللجنة العامة بالمؤتمر الشعبي - وهي ما يمكن ان تعتبر المكتب السياسي للحزب - الخلافات حول التعديلات في القضايا التالية :

- طبيعة الإجراءات التي سيتم في ضوئها وبها تغيير شكل الرئاسة وما يرتبط بهذا الموضوع من أمور مثل وضع نائب الرئيس ، وهل سيتم انتخابه بالاقتران مع الرئيس ؟ ، وهل بقائمة واحدة ؟ ، أم يكتفي بانتخاب الرئيس ثم يختار هو نائبه بعد ذلك ؟ ، وهل يتم الانتخاب عبر استفتاء ، أم من خلال مجلس النواب ؟ .

ويطرح "الاشتراكي" في هذا الصدد ضرورة اقتران انتخاب الرئيس مع نائبه بقائمة واحدة يراعي فيها التوازن بين الجنوب والشمال حيث لا يشترط ان يكون الاثنان من حزب واحد ، وينص اقتراح الاشتراكي على ان نائب الرئيس يزاول مهام رئاسة الجمهورية في حالة خلو منصب الرئيس لأي سبب كان .

بينما يرى "المؤتمر" في هذا الرأي انتقاصا للديمقراطية ويقترح أن يطرح كل حزب قائمة برئيس ونائبه على أن يختار الشعب بينها ، ورفض "المؤتمر" أن يعطي نائب الرئيس صلاحية الرئيس ، واقترح أن يعطى فترة ستين يوما يقوم خلالها بمهام الرئيس إذا ما خلا المنصب .

- حول أسلوب تحقيق الحكم المحلي : رأى "المؤتمر" انه لابد من وضع ضوابط وقواعد لممارسة هذا الحق ، واعتبر أن طرح موضوع الحكم المحلي في نص دستوري ملزم من دون تحديد للضوابط والقواعد هو ضرب من المزايدة .

- عدم مزاولة الرئيس ونائبه أي عمل حزبي هو الأمر الذي اتفق عليه كل من "الاشتراكي" و "الإصلاح" ، بينما رفضه "المؤتمر" .

لاشك أن عملية تعطيل التعديلات الدستورية قد آثارت مشكلات أمام "المؤتمر الشعبي" الذي اهتم كثيرا بإنجاز هذه التعديلات لإنهاء مسألة الازدواجية في السلطة وتحقيق وحدة الإرادة السياسية في الحكم من خلال إلغاء صيغة مجلس الرئاسة واستبدالها بصيغة منصب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس .

وكانت مصادر وثيقة الاطلاع قد أشارت إلى إعلان الرئيس علي عبدالله صالح - أثناء الدورة الاستثنائية الـ ١٣ للجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي خلال الفترة من ٨-١٠ يونية - عن توقعه بان الأمور ستصل إلى طريق مسدود في نهاية الشهور الخمسة التي أعطاها البرلمان مهلة لمجلس الرئاسة إذا لم تتم التعديلات الدستورية في موعدها .

وحملت مصادر "المؤتمر الشعبي" "الحزب الاشتراكي" مسئولية تعطيل إجراء التعديلات الدستورية ، وقالت ان عدم إقرار وثيقة "التنسيق والتحالف" كان السبب الرئيسي في عدم إجراء التعديلات الدستورية .

وأمام مخاطر عدم إمكانية الاتفاق على التعديلات الدستورية قبل موعد انتهاء فترة التمديد في مجلس الرئاسة فان حزب

"المؤتمر" سعى للضغط على "الحزب الاشتراكى" عبر طريقين :أولهما تبنى الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبى المطالبة بفتح باب الترشيح لانتخاب مجلس رئاسة جديد ، وهو ما أقره بالفعل مجلس النواب ، مما يعنى فقدان الحزب الاشتراكى لمنصب نائب الرئيس ، حيث ينص الدستور على ان مجلس الرئاسة يتكون من رئيس وأربعة أعضاء ولا وجود لمنصب نائب الرئيس ، أما الطريقة الثانية فهى عرقلة منح الثقة لحكومة العطاس حيث تعرض برنامج الحكومة لانتقادات حادة فى مجلس النواب دفعت المراقبين إلى الحديث عن اتجاه المؤتمر الشعبى لتشكيل حكومة جديدة ، وقد انتقد العطاس هذا الموقف إذ يفترض أن يكون منح الثقة أمرا مفروغا منه نظرا لأن الأحزاب الثلاثة المشاركة فى الحكومة تسيطر على البرلمان .

إلا أنه وفى تطور مفاجئ أعلن عن اتفاق قادة الأحزاب فى الائتلاف الحاكم فى بداية أغسطس ٩٣ على الاتجاهات العامة للتعديلات الدستورية المطلوبة ، على أن تترك التفاصيل والجزئيات المتعلقة بمحاور واتجاهات التعديل للبرلمان .

وأوضح "عبدالسلام العنسى" عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى ان الاتجاهات الأساسية للتعديل هى ان يكون النظام رئاسيا يستند على رئيس الجمهورية ونائب له وتركت التفاصيل الخاصة بالصلاحيات والاختيار وشغل منصب الرئيس فى حالة خلوه للبرلمان ، كما اتفق على مبدأ انتخاب المجالس المحلية ، وترسيخ مبدأ اللامركزية ، على ان يحدد القانون صلاحياتها ، ودورها الرقابى ، كما ترك للبرلمان ان يحدد المبادئ التى تخص اللامركزية الإدارية فى الدستور ، وأضاف العنسى ان ما يتعلق بإنشاء جمعية وطنية ومجلس شورى لم يعد موجودا على الإطلاق ، وقال : إنه اتفق على أن يتضمن الدستور ان الشريعة الإسلامية هى مصدر كل التشريعات فى البلاد ، وقد حصلت حكومة العطاس على ثقة البرلمان اليمنى لتنتهى بذلك أزمة تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة وإقرارها ، لكن أزمة التعديلات الدستورية لم يكتب لها الانتهاء حيث شهدت فصلا جديدا بوصول على سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكى من رحلته العلاجية بالولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقاله من صنعاء إلى عدن على متن طائرة مستأجرة من طيران "اليميد" "اليمن الجنوبى" من دون علم الرئيس وقادة الائتلاف وليبدأ بذلك فصل جديد من فصول الأزمة الجديدة فى اليمن وهو الفصل المعنون بـ "أزمة اعتكاف نائب الرئيس" .

أزمة اعتكاف نائب الرئيس

أرجعت مصادر مطلعة فى صنعاء اعتكاف على سالم البيض فى عدن إلى عدم موافقته على مواد التعديلات الدستورية المتعلقة بالشريعة الإسلامية ، وشكل رئاسة الدولة ، ونظام الحكم المحلى ، إلا أن مصادر سياسية فى عدن أرجعت اعتكاف البيض إلى موقفه من حزبه خصوصا بعد موافقة المكتب السياسى على مشروع التعديلات الدستورية ، وكان "البيض" قد صرح لبعض المقربين منه فور وصوله لعدن بانه "سيدعو لعقد اجتماع طارئ للجنة المركزية للحزب الاشتراكى فى عدن للبحث فى موقف عدد من قيادات الحزب منه" .

وفى أول تصريح مباشر له دعا على سالم البيض الرئيس اليمنى على عبدالله صالح إلى ضرورة الاعتراف بالدستور الحالى للبلاد وتطبيقه أولا باعتباره قانون القوانين ، وعدم طرح أية تعديلات له تحت ضغط الوقت ، وعبر عن رفضه لأى مشروع لتعديل الدستور الحالى ، وشدد البيض على ضرورة تنشيط مجلس النواب كمؤسسة منتخبة ، وذكرت مصادر فى الحزب الاشتراكى أن البيض بعث برسالة إلى المكتب السياسى حثهم فيها على المضى فى اتجاه الالتزام بما اتفق عليه مع قادة الائتلاف ، وفسر المراقبون هذا الموقف بسعى الاشتراكى إلى استغلال الوقت من

خلال إبداء الموافقة على ما تم الالتزام به ، والتوقيع عليه مع التأكيد فى نفس الوقت على ان ذلك لا يلغى دور مجلس النواب الذى يتوقع أن يدير مناقشات ساخنة حول موضوع التعديلات الدستورية ، وهو ما فسره البعض أنه محاولة من "الاشتراكى" لنقل المعركة حول التعديلات الدستورية إلى قاعة البرلمان حيث بإمكان الاشتراكى عرقلة التعديلات .

وقد غادر أعضاء المكتب السياسى لـ "الاشتراكى" صنعاء وتوجهوا إلى عدن لعقد اجتماع مع البيض بهدف الوصول إلى صيغة موحدة تعبر عن رأى الحزب ، وأكد د. ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة أمانة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى فى نهاية هذه الاجتماعات ان الحزب سيجدد تمسكه بالتعديلات الدستورية ، إلا أنه طرح - أثناء اجتماع لجنة تمثيل الأحزاب اليمنية الممثلة للائتلاف الحاكم - على شريكيه تعديلا للمادة الخاصة بشكل رئاسة الدولة ، كى ينتخب الرئيس ونائبه فى قائمة واحدة ، أو يعين الرئيس نائبه بعد ان يكون قد سماه قبل الانتخابات ، وفى هذه الحالة يكون للنائب نفس الصلاحيات فى حالة خلو منصب الرئيس ، وفيما يخص الحكم المحلى أكد "الاشتراكى" ضرورة تحديد موعد لانتخاب المحافظين فى نص دستورى ولم يعترض على البند الخاص بالشريعة الإسلامية.

وعلى الجانب الآخر أصدر الرئيس على عبدالله صالح بيانا سياسيا بمناسبة الذكرى الـ ٣١ لثورة ٢٦ سبتمبر هدد فيه بإجراء انتخابات رئاسية جديدة إذا لم تقر التعديلات الدستورية ، فى الوقت الذى أفادت فيه مصادر قيادية فى الحزب الاشتراكى أن الحزب تلقى رسالة شديدة اللهجة من المؤتمر الشعبى تتعلق بإصرار "المؤتمر" على أن يحدد الحزب الاشتراكى موقفه من اعتكاف أمينه العام "على سالم البيض" ، وكان وفد يضم ممثلين من الائتلاف الحاكم قد توجهوا إلى عدن لإقناع "البيض" بالعدول عن اعتكافه ، ولكن البيض الذى أكد موقفه من تعديل الدستور فى خطاب بمناسبة الثورة ، سلم وفد الوساطة قائمة من ثمانية عشر نقطة رأى انها تعبر عن تصوره لحل الأزمة السياسية فى اليمن ، فيما اعتبر خطوة نحو تصعيد الأزمة السياسية في اليمن ، ونقلها من خلاف حول التعديلات الدستورية إلى خلاف حول مجمل الأسس والقواعد التى تسير بناء عليها الأمور فى اليمن .

وهذه النقاط الثمانية عشرة هى بالتحديد:

١- إلقاء القبض على المتهمين فى حوادث الاغتيالات والتفجيرات وقطع الطرق والإرهاب وغيرها من القضايا المخلة بالأمن العام وتقديمهم للمحاكمة الفورية والعلنية .

٢- إخلاء المدن من المعسكرات وبالتحديد المدن الرئيسية خلال فترة محددة .

٣- نقل السلطة إلى المحافظات ومنح المحافظات الصلاحيات وتطبيق اللامركزية الإدارية والسياسية ، وتحديد تاريخ لإجراء انتخابات المجالس المحلية بما يضمن نقل السلطة إلى المحافظات ويحقق اللامركزية المالية والإدارية .

٤- ابتعاد الأشخاص الأوائل عن أحزابهم وبالتحديد الرئيس ونائب الرئيس ورئيس البرلمان خلال فترة تحملهم مسئوليتهم والابتعاد عن قيادة الائتلاف من أجل رعاية الوحدة والديموقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية .

٥- اتخاذ خطوات عملية لتصحيح أوضاع القضاء والنيابة العامة .

٦- تعيين مجلس الشورى بالتساوى بين محافظات الجمهورية الـ ١٨ تمهيدا لانتخابه مستقبلا .

٧- الوقوف أمام الأوضاع الاقتصادية والمالية واتخاذ التدابير لضبط عملية الإيراد وتقليص الإنفاق وزيادة الإيرادات وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية والقضاء على الفساد والرشوة والتسيب الإدارى وإجراء إصلاح مالى وإدارى وتطبيق قلنون التقاعد .

٨- وضع موازنة عامة سنوية والتقيد بها

وعدم التجاوز أو الخروج عنها والعمل على إخضاع البنك المركزى لقرارات مجلس الوزراء وتوجيهاته فقط .
٩- العمل على أساس خطة للتنمية وبرنامج استثمارى سنوى لتأمين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة .
١٠- إصدار فورى لعملة جديدة .
١١- وضع برنامج تنفيذى زمنى لتحويل القرارات المتخذة إلى واقع عملى فيما يتعلق بتحويل عدن إلى منطقة حرة .
١٢- احترام الهيئات وعدم التدخل فى مهماتها وصلاحياتها والعمل على أساس النظام والقوانين والتسلسل الإدارى الوظيفى .
١٣- إجراء تقسيم إدارى سريع لمحافظات الجمهورية بما يؤمن إزالة آثار التشطير ويعزز الوحدة الوطنية ، وبما يمنع تدخل المؤسسات العسكرية فى الشئون المدنية .
١٤- إعادة ترتيب القوات المسلحة والأمن على أساس وطنى يعتمد على التأهيل والخبرة والكفاءة وإعادة ترتيب وضع الأمن السياسى ووظائفه .
١٥- الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية على أن تشكل لجنة وطنية لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب .
١٦- انتخاب مجلس جديد للرئاسة على أساس (٢ - ٢ - ١) مع التزام مبدأ العمل من خلال الهيئات ووفقا لخطط وبرامج محددة .
١٧- العمل على اتخاذ الإجراءات لتنفيذ الاتفاقات الوحدوية وتحديد جدول زمنى لتنفيذها .
١٨- العمل على تبنى الدولة لعملية صلح شاملة لمدة خمس سنوات وإشراك كل الشخصيات والقوى السياسية والاجتماعية لتحقيق هذا الهدف على ان ترصد الدولة الإمكانات الكافية لحل ما تبقى من قضايا الثأر تحت إشراف مجلس الوزراء .

ويتضح من خلال قراءة هذه الوثيقة إن على سالم البيض قد ذهب بهذا المعنى إلى أن الخلاف حول التعديلات الدستورية يرجع إلى كونها تشمل كل قضايا التطور والإصلاح التى يشملها المشروع الحضارى ، وعلى الجانب الآخر استنكر مسئول رفيع فى اللجنة العامة للمؤتمر الشعبى النقاط الـ ١٨ التى طرحها البيض ، وقال إن معظم هذه النقاط طرحتها الحكومة أمام البرلمان ، ووصف سلوك الاشتراكى بانه يعبر عن تناقض عجيب ، وقام "المؤتمرالشعبى" بالرد على مذكرة الاشتراكى بتقديم مذكرة تحوى ١٩ نقطة من بينها المطالبة بالكشف عن المفقودين من ضحايا أحداث ١٩٨٦ فى عدن ، وإعادة أى مبالغ جرى سحبها من خزانة الدولة ، ودعا الحزب الاشتراكى إلى الالتزام بعدم ادعاء أى حزب التمثيل المناطقى .

انتخاب مجلس جديد للرئاسة

مع تصاعد الحملة المتبادلة بين الاشتراكى والمؤتمر الشعبى بات واضحا صعوبة الاتفاق على التعديلات الدستورية التى كان قد تم الموافقة عليها مبدئيا فى المجلس فى ٢٥ اغسطس ٩٣ وأصدرت اللجنة البرلمانية المكلفة بموضوع التعديلات الدستورية بيانا دعت فيه إلى بدء عملية انتخاب مجلس الرئاسة الجديد ، كما طالبت اللجنة بالاتفاق على خطوات محددة لبناء الدولة المركزية الحديثة فيما اعتبر تأييدا لموقف البيض أرجعه المراقبون إلى تقارب بين الإصلاح والاشتراكى ظهر مؤخرا بعد زيارة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب وزعيم الإصلاح على رأس لجنة وساطة إلى عدن أسفرت عن اتفاق مبدئى على انتخاب مجلس رئاسة جديد مع استمرار مناقشة التعديلات الدستورية ، وكانت مصادر فى صنعاء قد ذكرت أن الرئيس على عبدالله صالح كان غير راض عما قاله الأحمر أثناء اجتماعه معه بعد قدومه من عدن لانه "تضمن نوعا من التأييد والتعاطف مع موقف نائب الرئيس" ، واستدلت هذه المصادر على ذلك بخروج على صالح من الاجتماع قبل نهايته ، وقد ترافقت أنباء التقارب الجديد

بين الإصلاح والاشتراكى مع إصدار الاشتراكى بيانا يطالب فيه بانتخاب مجلس جديد للرئاسة على ان يراعى بوعى "طبيعة الائتلاف السياسى القائم ويعزز الوحدة الوطنية" ، وبدأت بالفعل قيادات الائتلاف الحاكم فى اليمن سلسلة اجتماعات لبحث قضية انتخاب مجلس الرئاسة ، بهدف التوصل إلى اتفاق حول نسب تمثيل كل أحزاب الائتلاف فى مجلس الرئاسة الجديد .

وقدم المؤتمر تصورا يقوم على انتخاب مجلس للرئاسة بنسبة ٣ مقاعد للمؤتمر ، وواحد للاشتراكى ، وواحد للإصلاح ، بينما طالب "الاشتراكى" ان يكون المجلس بنسبة ٢ للمؤتمر ، و٢ للاشتراكى ، وواحد للإصلاح ، وطالب "التجمع اليمنى للإصلاح" ان يشكل مجلس الرئاسة بنسبة ٢ للمؤتمر ، وواحد للاشتراكى ، وواحد للإصلاح ، ويعطى المقعد الأخير لشخصية محل اتفاق الأحزاب الثلاثة ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن الاتفاق على طرح "الاشتراكى" بحيث يحصل كل من"الاشتراكى" و "المؤتمر" على مقعدين ويحصل الإصلاح على مقعد واحد ، وأسفرت عملية فرز الأصوات التى جرت بنظام الاقتراع السرى بين أعضاء مجلس النواب الذين حضروا الاقتراع ويبلغ عددهم ٢٨٦ عضوا عن حصول على عبدالله صالح على ٢٦٣ صوتا ، وحصول على سالم البيض على ٢٠٧ صوت ، وحصل عبدالعزيز عبدالغنى (المؤتمر) على ٢٤٤ صوتا ، وسالم صالح (الاشتراكى) على ١٧٢ صوتا ، فيما حصل الزندانى (الإصلاح) على ٢٠١ صوتا ، وقال مصدر مطلع فى الاشتراكى ان حزبه مستاء من طريقة التصويت التى لم تكن وفقا لما اتفق عليه بين الكتل البرلمانية .

هكذا بدلا من أن يكون انتخاب مجلس جديد للرئاسة خطوة نحو احتواء الأزمة فى اليمن كان إشارة إلى صعوبة عودة الأمور إلى نصابها ، حيث أعلن على سالم البيض أن انتخاب مجلس للرئاسة ليس الحل المطلوب لإحداث انفراج فى البلاد ، وأكد أن القضايا التى طرحها وحددها فى ١٨ نقطة هى أساس الأزمة فى البلاد ، وأكد تمسك الحزب الاشتراكى بالعمل على تحقيقها كما أعلن على سالم البيض انه لن يحضر إلى صنعاء لأداء اليمين الدستورية ، وإنقاذا للموقف أدى الرئيس على عبدالله صالح و٣ آخرون من أعضاء مجلس الرئاسة الخمسة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب اليمنى ، وأعلن الشيخ عبدالله الأحمر انه تلقى رسالة من "البيض" يعرب فيها عن أسفه لعدم قدرته على الحضور.

محاولات الخروج من الأزمة

الحوار بين أطراف الائتلاف الحاكم

فور انتهاء أزمة تشكيل مجلس جديد للرئاسة بالشكل الذى سبق الإشارة إليه دخلت أطراف الائتلاف الحاكم فى حوار لحل الأزمة السياسية فى البلاد ، وكانت الأنباء قد أشارت إلى موافقة أطراف الائتلاف الثلاثى الحاكم على النقاط الـ ١٨ على أساس تضمينها فى برنامج الحكومة ، وهو ما ترافق مع تصريحات للرئيس على عبدالله صالح يؤكد فيها أن الأزمة قد انتهت وانها لا تعدو كونها سحابة تم تجاوزها إلا ان الحزب الاشتراكى الذى تأكدت شكوكه تجاه الشمال - خاصة بعد محاولة الاغتيال التى جرت فى عدن يوم ٢٩ إكتوبر ٩٣ واستهدفت عدنان سالم البيض ابن على سالم البيض ورئيس جهاز البحث الجنائى - قد طالب بضمانات لتنفيذ هذه النقاط .

وقد عاودت اللجنة التى تضم ممثلين عن الائتلاف الثلاثى الحاكم الاجتماع مرة أخرى فى نوفمبر ٩٣ لتظهر النقاشات وجود تباينات فى وجهات النظر خاصة فيما يتعلق بإخلاء المدن من المعسكرات ، وأظهرت المناقشات أيضا اعتراض المؤتمر الشعبى على مبدأ استقالة رئيس الجمهورية ونائبه

ورئيس مجلس النواب من أحزابهم ، كما أظهرت المناقشات معارضة المؤتمر لتحديد موعد انتخاب المجالس المحلية فى ابريل ٩٤ ، وقد صرح الرئيس على عبدالله صالح بأن بعض النقاط التى يطرحها الحزب الاشتراكى ليست حقيقية ، وتأتى فى إطار "المماحكات السياسية ليس إلا" ، وأكد أن إخلاء المدن من المعسكرات ليس واردا" .

أما الشريك الثالث فى الائتلاف فقد شهد موقفه انتقالا من التعاطف مع تصورات البيض وهو التعاطف الذى بلغ قمته قبيل انتخاب مجلس الرئاسة الجديد ، إلى الهجوم الحاد على البيض ، حيث صرح الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم حزب التجمع اليمنى للإصلاح ان الأزمة بدأها الحزب الاشتراكى الذى ماطل وناور من أجل عدم إقرار التعديلات المتفق عليها ، وأعلن الأحمر ان بداية الحل عودة البيض إلى صنعاء .

ومن جانبه وأمام تعثر مفاوضات الائتلاف الثلاثى أصدر الحزب الاشتراكى بيانا - سرب فى حينه إلى أجهزة الإعلام - يتضمن ١٢ ملاحظة حول أشكال الممارسات الإلحاقية التى كان يمارسها المؤتمر الشعبى كما قدم ثلاثة مقترحات لحل الأزمة اليمنية هى :

- إزالة الأعمال التى أضرت بالوحدة خصوصا تدخل المؤسسة العسكرية فى أى نشاط ذى طابع اقتصادى - وجدير بالذكر ان المؤسسة العسكرية فى اليمن تحتكر عددا من المجالات الاقتصادية الهامة مثل استيراد المواد الغذائية وتجنى من وراء قيامها بهذه الاعمال أرباحا كبيرة ، يساعدها على ذلك فارق العملة بين السعر الرسمى وسعر السوق - وإصدار عملة تحل محل الدينار والريال ، ووقف الممارسات والأعمال التأديبية ضد المنتمين للاشتراكى .

- إحداث تعديلات دستورية لضمان إزالة المخاوف من الضم والانفصال ، وتحديد وظائف مجالس الحكم المحلى والمجلس الاستشارى ، والمجلس الوطنى ، واعتماد نظام القائمة النسبية فى الانتخابات ، والأخذ بالنظام الرئاسى .

- استعادة هيبة الدولة بتوفير الأمن ، والقبض على المتهمين فى الاغتيالات والتفجيرات ، ومعالجة قضايا الثأر القبلى ، وإعادة بناء جهاز الأمن السياسى ، وتطبيق اللامركزية ، والتقيد بموازنة الدولة .

ومع إصرار كل طرف من أطراف الأزمة على موقفه بدا أن اليمن يتجه إلى حرب أهلية وتبادل الحزبان الاشتراكى والمؤتمر الاتهامات بالحشد العسكرى على الحدود التى كانت تفصل بين اليمن الشمالى والجنوبى سابقا .

وكان السفير الأمريكى ارثر هيوز قد عرض أثناء زيارة لعدن على كل من الرئيس اليمنى ونائبه صورا التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية تظهر أن القوات الجنوبية والشمالية قد قامت ببعض التحركات العسكرية ، وأعلن السفير عن قلق بلاده إزاء هذه التحركات .

وحرص أطراف الأزمة على عدم زج الأداة العسكرية فى الخلاف القائم ، حيث صرح البيض بانه "لايوجد انسان لديه ذرة عقل يقبل أو يفكر فى شئ من هذا" ، وعبر عن اعتقاده بأن الحل العسكرى سيكون عملا معاديا للشعب ، بينما أكد الرئيس على عبدالله صالح حرص المؤتمر الشعبى "الأتبدر منه أية بادرة سوء نية بالألفاظ قبل الرصاص" ، وأكد جار الله عمر وزير الثقافة والسياحة فى اليمن وأحد أقطاب "الاشتراكى" ان جيشى اليمن الشمالى والجنوبى قد تجاوبا لمبادرات تنقية الأجواء والاتفاق الوطنى ، وإطفاء حريق الأزمة بين الرئيس ونائبه ، إلا ان الأجواء العامة فى اليمن تشير إلى ان هذا الاحتمال وارد حيث استمرت الاتهامات بين الجانبين بوضع القوات المسلحة على أهبة الاستعداد ، وهو ما ترافق مع نزوح عدد كبير من قيادات الاشتراكى إلى عدن وسط أنباء عن صدور أوامر من الحزب الاشتراكى إلى كوادره فى

صنعاء بالرحيل مع أسرهم وأمتعتهم إلى الجنوب .

وقد ساهم في زيادة جو التوتر تصريح تقدم به سالم صالح الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي دعا فيه إلى إقامة نظام فيدرالي ، وهو ما أثار حفيظة طرفي الائتلاف الآخرين ، حيث أصدر المؤتمر الشعبي بيانا شديد اللهجة يستنكر فيه هذه التصريحات ، وأعرب الشيخ عبدالله الأحمر عن استيائه الشديد من الدعوة للفيدرالية ، وقال إنها تعبر عن نزعة انفصالية هدامة .

وبدا الحزب الاشتراكي متعاطفا مع سالم صالح حيث أصدر بيانا يتهم المؤتمر بانه تراجع عن اتفاقية الوحدة ، واستنكر البيان الضجة التي أثيرت حول تصريحات سالم صالح ، ورأى أنها ضجة مفتعلة تختبئ وراءها قوة انفصالية ، وقال البيان إن الوضع الذى تجمدت عنده الوحدة دون الفيدرالية بما لا يقاس .

وكانت بوادر انفراج في الأزمة اليمنية قد ظهرت في أعقاب إعلان الرئيس على عبدالله صالح قبول النقاط الـ ١٨ ، وترحيب الاشتراكي بهذا القبول مع تكوين لجنة من خمسة أعضاء للتحاور بين المؤتمر الشعبى والاشتراكى .

المعارضة اليمنية والحوار الوطنى

دفعت الأزمة السياسية بين أطراف الائتلاف الحاكم أحزاب المعارضة في اليمن إلى تكوين تحالف يستطيع ان يكون طرفا فاعلا ، وقد تم بالفعل في نهاية مايو ٩٣ صياغة مشروع ورقة تأسيس لتكتل معارض من عدد من الأحزاب في إطار المؤتمر الوطني ، وضم الاجتماع ممثلي ثمانية أحزاب أبرزها حزب رابطة أبناء اليمن ، وحزب الحق ، وحزب الأحرار الدستوريين ، والتجمع الوحدوى اليمنى ، والأحزاب الناصرية الثلاثة ، وقد استقرت خمسة من هذه الأحزاب على وثيقة لتشكيل تحالف تحت اسم التكتل الوطنى للمعارضة ، وذلك في اغسطس ٩٣ ، وهذه الأحزاب هى : حزب رابطة أبناء اليمن ، وحزب الحق ، وحزب التجمع الوحدوى اليمنى ، و التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى ، واتحاد القوى الشعبية .

ودعا التكتل الوطنى للمعارضة اليمنية إلى إجراء حوار بين أطراف الائتلاف الحاكم وبين المعارضة ، للاتفاق على أسس بناء الدولة واستقرار النظام السياسي في اليمن ، كما طرح التكتل الوطنى للمعارضة مشروعا لحل الأزمة السياسية يتكون من ١٦ بندا وصفها بأنها المعالجة الحقيقية التى ستمنع استمرار الأزمة السياسية ، وقد رحب الحزب الاشتراكي بدعوة الحوار التى تلقاها من التكتل الوطنى للمعارضة ، وطالب بتوسيع دائرة الحوار لتشمل عددا من الشخصيات المستقلة وممثلى النقابات العمالية ، كما وافق المؤتمر الشعبى على مطلب توسيع دائرة الحوار لتعقد لجنة الحوار الوطنى التى تشكلت من أحزاب الائتلاف الثلاثة إضافة إلى ممثلى التكتل الوطنى للمعارضة ، وعدد من الشخصيات السياسية - أول اجتماع لها في الثانى والعشرين من شهر نوفمبر ٩٣ في دار الرئاسة في صنعاء ، وقد استطاعت اللجنة تجاوز بعض الخلافات حول الشخصيات المستقلة التى يسمح لها بالمشاركة في الحوار ، لتستأنف اجتماعاتها في ١٢/١٨ ، وأقر الاجتماع القضايا المطروحة لحل الأزمة في إطار أربعة محاور تتمثل في استعادة الثقة وتعزيزها ، وقضايا بناء الدولة اليمنية الحديثة ، وقضايا الاقتصاد ، ومتابعة الخطوات التى تم الاتفاق عليها .

قراءة مصرية للحالة اليمنية

الفترة الانتقالية ومسئوليتها عن الأزمة

حاولت بعض القراءات أن تنحى المشاعر الرومانسية في تناولها للأزمة اليمنية

، وذهبت إحدى القراءات إلى "أن الفترة مابين اتفاق عدن الموقع فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ وحتى إعلان قيام الجمهورية اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ مليئة بالخطوات الوحدوية التى غلب على بعضها التسرع والاكتفاء بالشق القانونى ممثلا فى الإسراع باستصدار قوانين موحدة فى بعض المجالات دون غيرها ، ودمج الجهازين الإداريين لكلا النظامين سابقا دمجا غلب عليه الجمع العددى " ، وتذهب هذه القراءة إلى "أن الخطأ الاكبر الذى تمت به الإجراءات السابقة على الوحدة هو أنها تمت حصرا بين كل من المؤتمر الشعبى المهيمن على العملية السياسية فى الشطر الشمالى سابقا والحزب الاشتراكى الحاكم فى الشطر الجنوبى سابقا ، وهو الأمر الذى أدى إلى استبعاد المشاركة الإيجابية للعديد من القوى والتيارات السياسية اليمنية التى كانت قد اتجهت إلى تنظيم نفسها علنا فى الفترة السابقة مباشرة على قيام دولة الوحدة ، واعتبرت نفسها معنية مباشرة بهذا الإنجاز التاريخى ، وأن استبعادها يمثل نقطة ضعف خطيرة فى عملية تأسيس دولة الوحدة" .

ورأت القراءة السابقة أن الاثار السلبية التى تم بها قيام الوحدة تجلت بوضوح أثناء الفترة الانتقالية التى حددها إعلان الجمهورية بعامين ونصف وحددت هذه القراءة أوجه القصور فى هذه الفترة على النحو التالى :

- ضعف كفاءة الجهاز الإدارى للدولة الموحدة ، وعدم قدرته على إنجاز المهام المطلوبة منه ، فضلا عن تحميله لخزانة الدولة الكثير من الأعباء دون أن يكون له المردود الإنتاجى أو الخدمى المناسب .
- بروز انقسامات داخل القيادة اليمنية حول الموقف من الغزو العراقى للكويت .
- تصاعد ضغوط القوى السياسية خارج السلطة على الحزبين الحاكمين بهدف تحميلهما المسئولية الكاملة عن تدهور الاوضاع المتزايدة فى البلاد .
- عدم قدرة الحزبين الحاكمين على التوصل إلى صيغة تفكير متقاربة حول طريقة إدارة مؤسسات الدولة الموحدة فضلا عن اتباع المؤتمر الشعبى بدرجة أكبر أسلوب ممارسة الضغوط السياسية والإعلامية والأمنية لحمل الحزب الاشتراكى على الاندماج وحل نفسه أوعلى الأقل تشتيت جهده السياسى .
- القصور الواضح فى استكمال دمج المؤسسات العسكرية ، بل على العكس تأكد وجود فجوة كبيرة بين الأساليب العسكرية والإدارية وطريقة التنشئة المتبعة من العسكريين المنتمين الى وحدات كل من الجيشين الشمالى ، والجنوبى سابقا .
- كما كان تداعى الأوضاع الأمنية بصورة خطيرة من أبرز مثالب الفترة الانتقالية إلى الحد الذى بدت فيه حوادث الاغتيال الموجهة الى كوادر الحزب الاشتراكى بدرجة أولى ، وقيادات حزبية اخرى جزءا طبيعيا من الحياة السياسية اليمنية ، وقد أدى هذا التدهور الأمنى إلى اثار وخيمة على حالة الاستقرار الداخلى ، وعزوف الاستثمار الخارجى عن المجئ الى البلاد رغم المحفزات الكثيرة التى احتواها قانون الاستثمار اليمنى الصادر فى منتصف ١٩٩١ .

الانتخابات النيابية تكرس الأزمة

ذهبت القراءة السابقة إلى أن الانتخابات النيابية اليمنية وما أسفرت عنه من نتائج ضاعفت الاثار السلبية للفترة الانتقالية ، على أساس أن النتائج عكست روحا شطرية فى شق منها حيث فاز الحزب الاشتراكى الذى كان يحكم الجنوب اليمنى قبل الوحدة بأغلبية مقاعد المناطق الجنوبية عدا مقعدين فاز بهما مستقلان ، فى الوقت الذى عجزت فيها بقية الأحزاب اليمنية بما فيها حزب المؤتمر الشعبى الحزب الحاكم فى الشطر الشمالى سابقا ، بالإضافة لحزب التجمع اليمنى للإصلاح عن الحصول على أى مقعد

فى الجنوب ، وإن كانت هذه النتائج عكست نفوذ الاشتراكى فى مناطقه التى كان يحكمها قبل الوحدة إلا أنها فى نفس الوقت أكدت عجز الأحزاب اليمنية جميعا فى الخروج عن تمثيلها المناطقى والجهوى إلى تمثيل سياسى لقطاعات اوسع من السكان فى عموم الدولة .

كما أشارت القراءة السابقة إلى ضعف النتائج التى حصلت عليها الأحزاب ذات البرامج التحديثية عموما مقابل صعود نجم حزب التجمع اليمنى للإصلاح الممثل للتجمع القبلى الأصولى .

تناقض أساليب إدارة الدولة بين الاشتراكى والمؤتمر

ولخصت هذه القراءة خبرة الفترة الانتقالية والنتائج التى أفرزتها الانتخابات النيابية فى أنها كشفت عن اسلوبين متناقضين فى ادارة الدولة ، وأن كل أسلوب يمتد من حيث جذوره إلى تجربة التشطير ذاتها ، وأن أبرز فوارق هذين الأسلوبين ، تكمن فى العلاقة بين الشق المؤسسى والشق الشخصى ، وفى حين أبرزت تجربة حكم الحزب الاشتراكى غلبة الشق المؤسسى على الشق الشخصى ، بدت تجربة الطرف الآخر على النقيض تماما ، ومنذ الأيام الأولى لاعتكاف البيض وعودة كوادر الاشتراكى لعدن قامت رؤية الحزب الاشتراكى على أساس أن بقاء البيض فى عدن مرتبط بإيجاد مخرج لمجمل الازمات والمشكلات التى تعانيها دولة الوحدة ، وفى مقدمتها التدهور الأمنى ، وهيمنة العاصمة على الأطراف ، والنظر بجدية فى اسلوب الحكم المحلى ، أو اللامركزية الإدارية ، والاعتماد على دور المؤسسات السياسية والانطلاق من قاعدة توازن المصالح والابتعاد عن السيطرة العددية لطرف على الآخر ، وهو ماتم التعبير عنه فيما عرف بالمطالب الـ ١٨ للاشتراكى .

فى حين انطلق طرفا الائتلاف الثلاثى الحاكم – الآخران – اى المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للاصلاح من قاعدة أن الازمة شخصية بين الرئيس ونائبه ، وأن مجرد لقاء بينهما كفيل بحلها ، ومع تضاعف آثار الأزمة ووضوحها للعيان اقترب هذان الطرفان من الاعتراف بالاسباب الحقيقية لها ، وفى مرحلة لاحقة وبعد ضغوط شعبية داخلية وأخرى خارجية تعاملا مع الازمة باعتبارها حقيقة واقعة يجب معالجتها ، ومن هنا قبلا بالمشاركة فى الحوار السياسى الموسع الذى طالبت به غالبية القوى السياسية فى اليمن .

حول نقد القراءة السابقة ومزيد من إلقاء الضوء على أسباب الوحدة ومستقبلها بالنظر إلى التحالفات الحقيقة فى اليمن

نحن نرى أن القراءة السابقة – رغم وجاهتها – قد أغفلت بعض الجوانب الهامة ومن بينها التعرض بشئ من العناية إلى الأسباب التى دفعت شطرى اليمن للوحدة وهو ما يمكن أن يضع أيدينا على الأسباب الحقيقية للأزمة اليمنية ، فمن ناحية اندفع الجنوب للوحدة مع الشمال نتيجة عدة أسباب من بينها الازمة الاقتصادية التى تعرض لها الجنوب ، بالذات بعد أن انخفضت تحويلات العاملين فى الخارج من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٥٠ مليون دولار ١٩٨٨ والأزمة الاقتصادية أيضا واحدة من الأسباب التى دفعت الشمال للوحدة ، حيث انخفضت قيمة تحويلات العاملين فى الخارج عام ٨٨ بنسبة ٦٠ ٪ مسجلة اقل رقم لها منذ عام ١٩٧٥ ، أما الأسباب السياسية الأخرى كلها فتتعلق بأن الشمال لم يجد نفسه مضطرا لتغيير أى من توجهاته السياسية لإتمام هذه الوحدة ، وبهذا المعنى فقد فكر بعض الشماليين على أساس أن هضم الجنوب على مهل أمر ممكن حتى لو سلموا ببعض شروطه الآن على اعتبار ان التعددية والتوزيع الحالى للمناصب هى مسائل

من السهل الإجهاز عليها بقوانين الأغلبية والثروة ، والقمع اذا حانت لذلك لحظة مناسبة ، من ناحية أخرى فإن الوحدة التى تمت تعتبر نوعا من التسليم من قبل الجنوب ، حتى وان بدا الامر اننا ازاء وحدة ندية بين دولتين ، ذلك ان التأمل بعمق لأغوار ماجرى سيكشف ان الامر اقرب ما يكون الى انضمام مشروط من جنوب اليمن الى شماله ، وهو انضمام تم تحت وطأة احساس الجنوب العالى بالهزيمة وكذا الإحساس العالى بالأزمة لدى الجنوبيين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حليف اليمن الجنوبى ، بالذات وقد جاء ذلك عقب تصدع بنيان الحزب الاشتراكى من جراء معارك يناير ١٩٨٦ بين "الرفاق" فى عدن .

الانتماء القبلى هو القانون الحاكم فى جنوب اليمن أيضا

ويضاف إلى ما تقدم ان القانون الحاكم فى اليمن ، جنوبها وشمالها ، هو نفس القانون ، قانون الانتماء القبلى حيث يعتبر كبار قيادات الحزب الاشتراكى ممثلين للقبائل أو المناطق الهامة ، وتعتنى هذه القيادات بتعزيز قوتها القبلية أو الجهوية سواء من خلال توزيع المناصب فى الجيش على أبناء القبيلة أو الجهة ، أو من خلال إمداد هذه القبيلة أو الجهة بالأسلحة تحسبا لأى مواجهات ، ومن المعروف أن اليمن الجنوبى كانت تنقسم فى ظل الإدارة الانجليزية إلى ٢٣ سلطنة ، وبعد الاستقلال قسمتها حكومة الجبهة إلى ٦ محافظات ، وهى عدن العاصمة ، ولحج التى تشمل قبائل الضالع والمسيمير والشعيب وجزء من يافع وأبين وتشمل يافع السفلى والعليا ، وشبوه وتشمل قبائل العوالق العليا ، وحضرموت والقيضة .

التحالف الحقيقى فى شمال اليمن والأبعاد القبلية

وفى المقابل فإن على عبد الله صالح رئيس الجمهورية ينتمى إلى بيت الأحمر الذى يتبع إحدى قبائل حاشد ، ومنذ استيلاء المقدم على عبد الله صالح على السلطة فى شمال اليمن عام ١٩٧٨ بعد مقتل ابراهيم الحمدى ، واحمد حسين الغشمى فى ظروف اعتبرها معظم المراقبين غامضة ، ومعظم المناصب القيادية فى الدولة ، وبالذات فى الجيش وأجهزة الامن تكاد تكون حكرا على بيت الأحمر أو القرى المجاورة مثل سيان ، ووادى سلم والجرداء والضنين ، لا توجد أية قيادات عسكرية كبيرة من قبيلة بكيل على الرغم من انها اكبر قبيلة يمنية تنتمى للمذهب الزيدى مثل قبائل حاشد ، وبديهى أن مناطق مأرب وتعز ، والحديدة والبيضاء وإب المنتمين للمذهب الشافعى لاوجود لهم فى السلطة .

ووفقا لما تقدم فإن البعض يذهب إلى أن بيت الأحمر هو السلطة الحقيقية فى الشمال ، فإذا كان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس البرلمان (الحالى) ورئيس حزب الاصلاح هو شيخ مشايخ قبائل حاشد فإنه من طبائع الامور اذن ان نتوقع نوعا من التنسيق والتحالف بين المؤتمر الشعبى والإصلاح وهو الأمر الذى لم يعد خافيا بالفعل بعد انفجار الأزمات الاخيرة بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى .

وفى أوائل الثمانينات استخدم المؤتمر الشعبى برئاسة على عبد الله صالح القوى الاسلامية لدحر ماعرف بـ الجبهة الوطنية الماركسية التى مارست اعمالا مسلحة ضد الدولة فى صنعاء بدعم ومؤازرة من اليمن الجنوبى ، وقد انتهت هذه الحرب غير المعلنة

بإنتصار تحالف الدولة والاسلاميين ، وهو التحالف المؤسس أصلا على أسس قبلية ، وعلى الرغم من أن هذا التحالف بين "المؤتمر الشعبى " والقوى الإسلامية بقيادة الإصلاح الذى يعتبر الواجهة السياسية للإخوان المسلمين يبدو منطقيا من حيث الجذور القبلية ، ومن حيث الأهداف السياسية أيضا إلا أن هذا التحالف ظل طى الكتمان ولم يظهر للعيان أثناء مباحثات الوحدة وما اعقبها ، وبدا كما لو أن التحالف بين المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى هو التحالف القوى والأكثر فعالية وتأثيرا وقدرة على الاستمرار على الساحة السياسية في اليمن ، بل و تصور فريق من المراقبين أن التحالف بين المؤتمر الشعبى والإصلاح هو مجرد تحالف عارض بغرض التصدى للمعارضة الماركسية التى شكلت بعض المخاطر على الحكم فى الشمال ، بينما وصف فريق آخر ما جرى بأنه لايزيد عن محاولة من على عبد الله صالح لاستخدام الإصلاح وبقية القوى الإسلامية فى تصفية خصومهم من الماركسيين ، إلا أن الفريقين ، قد اتفقا على أن ماجرى بين الحزبين المؤتمر ، والإصلاح فى أوائل الثمانينات لم يكن مقدرا له أن يستمر على هذا النحو بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وافول الخطر الماركسى على السلطة فى صنعاء ، بالذات وأن الحزب الاشتراكى نفسه قد غير كثيرا من توجهاته وانضوى الجنوب اليمنى تحت جناح الشمال واكتفى الاشتراكى بأن يكون الحليف القانع بالمقعد الثانى ، ورغم منطقية ماذهب إليه التحليل السابق إلا أنه من الثابت الآن أن التحالف بين المؤتمر الشعبى والقوى الإسلامية بزعامة الإصلاح قد استمر فى ظل الوحدة بصورة أكبر مما كان عليه الأمر فى بداية الثمانينات ، وشنت القوى الاسلامية حربا غير معلنة على الحزب الاشتراكى بدعم ومناصرة وتأييد من قبل المؤتمر الشعبى ، حتى أنه يقال أن عبد المجيد الزندانى عضو مجلس الرئاسة ، ورجل حزب الإصلاح القوى قد قام بالإشراف بنفسه على عمليات تصفية كوادر الحزب الاشتراكى التى راح ضحيتها حوالى ١٥٠ من كوادر الحزب ، وتكشف للجميع أن خطة الشمال فى هضم الجنوب قد اعتمدت بالاساس على مجموعة من الأساليب التعسفية من بينها القمع والإرهاب وذلك من خلال الاغتيالات السياسية ، ومن بينها أيضا محاولة إفقار المحافظات الجنوبية بهدف حرق شعبية قيادات الجنوب التقليدية التى تنتمى إلى الحزب الاشتراكى.

والجدير بالذكر أن مخطط تصفية الحزب الاشتراكى ازدهر بعد ان فتحت اليمن ابوابها للعرب الافغان تحت اشراف الزندانى رجل الاصلاح القوى وبتمويل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر مباشرة ، حيث اقيمت لهم معسكرات فى منطقة صعدة شمال اليمن ، والمعروف أن الشيخ عبد الله الاحمر ذو ثقل قبلى هائل وتوجهاته الاسلامية معروفة وترتبط تاريخيا وفقا لبعض التحليلات بالمملكة السعودية استنادا لعدائهما المشترك للمد القومى الناصرى فى الستينات ، بالاضافة الى أن الأحمر لعب دورا علنيا وبارزا فى ارسال المئات من اليمنيين للحرب فى افغانستان ، وقد انتهى هؤلاء اليمنيون الافغان الى ممارسة الارهاب ، حتى أن خصوم الاحمر يرون ان الإرهاب الافغانى غير منبت الصلة بتوجهات الأحمر ، ويرى بعض المراقبين أن الأحمر يحاول إضعاف الطرفين المتناحرين فى اليمن ، وفى نفس الوقت يزحف بخطى بطيئة ودءوبة على مواقع حزب المؤتمر الشعبى ، حتى أن هؤلاء المراقبين يؤكدون أن التجمع اليمنى للإصلاح سيتمكن فى غضون فترة وجيزة من السيطرة على الشمال اليمنى كله .

ووفقا لما تقدم فإننا نصدق ما أكده أقطاب الإصلاح قبل الانتخابات واثنائها من عدم رغبتهم – أو بالأحرى تخوفهم– من تكرار التجربة الجزائرية إلى الحد الذى قدموا فيه مرشحى المؤتمر الشعبى على مرشحيهم فى عدة دوائر حتى لا ينالوا أغلبية تهدد احتكارهم للحكم وتثير حفيظة قوى محلية

واقليمية لاقبل لهم بها .

ينبغى هنا ألا ننسى أن الانتخابات البرلمانية قد أكدت كيف أن التنسيق بين المؤتمر الشعبى والإصلاح قد انتهى إلى حصول الإصلاح على المركز الثانى فى الانتخابات وهى الخطوة التى رتب لها حزبا الشمال : المؤتمر الشعبى ، والإصلاح بإعتبارها خطوة ضرورية للاستمرار فى هضم الجنوب من خلال رفع شعار إعادة اقتسام المواقع والحقائب الوزارية وفقا لنتائج الانتخابات التى لم يحصل فيها الاشتراكى إلا على المركز الثالث .

موقف السعودية ومصالح البترول

يرى بعض المراقبين أن الوحدة اليمنية تسببت فى إثارة قلق وحفيظة بعض القوى الإقليمية وبالذات المملكة العربية السعودية ، على اعتبار أن هذه الوحدة وماسبقها بفترة وجيزة من بدء الاكتشافات النفطية ستؤدى بالضرورة إلى ظهور كيان كبير وبالتالى ميزان قوى جديد فى المنطقة ، وقد زاد من تخوفات السعودية أن اليمن الموحد قد أعلن تأييد صدام فى أزمة الخليج وقد بدأت هذه التخوفات مبكرا عقب انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربى حتى ان بعض المصادر تؤكد أن صدام حسين قد ضغط على "على سالم البيض" و"على صالح" اثناء زيارتهما لبغداد قبل الوحدة بغرض اتمام الوحدة قبل موعدها وذلك فى سياق ترتيبات صدام لإعلان مجلس التعاون العربى .

وحتى ندرك إلى أى حد تتخوف السعودية من يمن موحد وقوى ينبغى أن نلقى نظرة سريعة على الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن * ، فالمعروف أن أول مواجهة عسكرية وقعت بين البلدين جرت بعد أن أدعى كل منهما السيادة على ماكان يعرف بإمارة الأدارسة ، وقد تفجر هذا الصراع المسلح بعد إعلان المملكة العربية السعودية ضم الإمارة ، وقد انتصرت وقتها قوات عبد العزيز آل سعود على قوات الامام يحيى فى هذه المواجهات ، وانتهى الأمر إلى مفاوضات اثمرت اتفاقية وقعها الطرفان فى الطائف عام ١٩٣٤ وتنص الاتفاقية على ضرورة تجديدها كل ٢٠ عاما وتسعى السعودية لتجديدها منذ ١٩٧٤ بينما تماطل اليمن فى ذلك.

كما أن هناك خلافا آخر بين المملكة واليمن الجنوبى انفجر فى عام ١٩٧٠ إثر اشتباك مسلح وقع بين الجانبين حول ملكية مناطق شرورية والوديعة وهناك بالفعل حملات تجنيس سعودية ويمنية لأبناء هذه المناطق .

لقد اتخذت الخلافات بين السعودية واليمن حول ترسيم الحدود أبعادا كبيرة بعد اكتشاف النفط حيث أرسلت السعودية بالفعل مذكرات رسمية للشطرين ولشركات النفط العاملة ، وأكدت فى هذه المذكرات ملكية الأراضى المكتشف فيها النفط سواء فى مأرب أو فى شبوه ، ومنعت بالفعل المسح الذى تقوم به بعض الشركات ، والمعروف أن النفط اليمنى لزوجته قليلة ونسبة المحتوى الكبريتى به ضعيفة وهو مايعنى ان جودته عالية للغاية وسعره عال وقد بلغ مستوى انتاج الشمال ٢٣٠ الف برميل فى اليوم عند مطلع ١٩٩١ بينما بلغ انتاج الجنوب فى نفس الفترة ٢٠ الف برميل فى اليوم ، وقد قدرت بعض المصادر احتياطى النفط فى اليمن بـ ٤,٧٥ مليار برميل منها ٣,٧٥ مليار برميل فى الجنوب .

بعد كل ما تقدم نستطيع أن نفهم لماذا يصدق معظم المراقبين مايشاع حول جهود السعودية المضنية والدءوبة لإعادة تقسيم اليمن ، وهى الجهود التى ركزت بالأساس على دعم الحزب الاشتراكى فى الجنوب مع استمرار الحفاظ على العلاقات التاريخية

---

* راجع فى هذا الصدد خلافات الحدود العربية : الخلاف السعودى – اليمنى

والوطيدة بالمؤتمر الشعبى والإصلاح فى الشمال ، على أساس أن الحزب الاشتراكى فى الجنوب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بات لايشكل خطرا على المملكة من ناحية وعلى أساس أن دعم كافة الأطراف قد يشجعها على الصراع فيما بينها من ناحية أخرى .

الولايات المتحدة الامريكية تفضل الوحدة

قد يفاجأ البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية التى يهمها بالضرورة التعامل مع كيانات عربية ضعيفة ومشتتة ، قد تفضل بقاء اليمن موحدا لأن هناك ببساطة ٢٠ شركة أمريكية تبحث عن النفط وفقا لبعض البشائر التى تفيد بأنه متوفر بكثرة فى أرض اليمن ، ولكن الانفصال إذا كان قادما لامحالة ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون من يقف فى وجه الريح ، وستكتفى فى هذه الحالة بالإبقاء على علاقة حسنة بالطرفين حتى يتسنى لها تأمين مصالحها ، وهو الأمر الذى يقتضى أن لاتتمسك بموقف مؤازر لاستمرار الوحدة الان إذا كان أحد الطرفين يصر على الانفصال مثلا ، حتى لاتخسر مثل هذا الطرف إذا وقع الانفصال بالفعل ، ويشجع أمريكا على اتباع هذه السياسة أن طرفى الأزمة اليمنية يخطبان ود أمريكا ، فلماذا إذن لاتخطب أمريكا ودهما معا؟!.

واذا عدنا للسؤال الخاص بالفيدرالية ، وهى الفكرة التى طرحها الامين المساعد للحزب الاشتراكى – سالم صالح – وسبق ان رفضها المؤتمر الشعبى والإصلاح فيجوز لنا أن نتساءل هل هى خيار نهائى أم مجرد اختبار لنوايا الأطرف المختلفة ؟ .

يمكننا أن نقول أن الولايات المتحدة على الأقل قد لاتمانع فى هذا التقسيم ، ويرى بعض المراقبين أن السعودية قد تسعى لمثل هذا التقسيم حتى تحول دون وجود دولة قوية على حدودها ، وبالذا ت مع احتمالات اكتشاف النفط فى اليمن وبكميات وفيرة ، بل إن هؤلاء المراقبين يرون ان السعودية قد لاتكتفى بدفع شطرى اليمن إلى الانفصال فحسب ، وإنما قد تدفع شطرى اليمن إلى الاقتتال وهو الأمر الذى قد تساعد عليه اطراف عربية اخرى ، قد ترى أن هناك فرصة مواتية لـ "الجهاد" على الأرض اليمنية ، وينبغى ان لايغيب عن الذهن هنا ان الافغان اليمنيين قد تمكنوا بما لهم من نفوذ وسطوة فى اليمن من استضافة المكتب الاعلامى لتنظيم الجهاد فى مصر وهو مايشير إلى امكان دعم إيرانى سودانى للجهاد اليمنى المتنامى فى ظل الأرضية الإسلامية التى سبق وحرثها لهم التجمع اليمنى للإصلاح بقيادة الشيخ عبد الله الأحمر .

أخيرا أيا كانت السيناريوهات المفتوحة المطروحة على الأزمة السياسية فىاليمن وسواء انفرجت هذه الأزمة حربا أم انفرجت سلما فإننا نود أن نؤكد هنا على أن الوحدة العربية لن تنجح عبر أساليب الدمج أو الإلحاق حتى لو بدا الأمر مستقرا إلى بعض الوقت ، ذلك ان إنجاز الوحدة يقضى بذل مجهود حقيقى بدلا من التحليق فوق مشكلات الواقع واستخدام رطانة رومانسية تدعى عن تزييف أو عن جهل ان اتحاد العرب إنما عودة بالأمور إلى نصابها وحالتها الطبيعية وهى مغالطة تتجاهل بكل خفة أن البلاد العربية لم تنصهر فى بوتقة واحدة على الإطلاق بالمعنى المطلوب ، وانضمام بعضها – أو كلها – فى فترات سابقة للامبراطوريات الأموية أو العباسية ... إلخ ليس معناه انها تحولت فى ظل هذه الامبراطوريات إلى امة واحدة بل لايزال لكل منها قسماته المستقلة ودرجة تطوره المتميز حتى لو تشابهت الكثير من القسمات ، ورغبتنا فى الوحدة العربية تستند على هذه القسمات المتشابهة من ناحية وتستند على رؤيتنا لأهمية هذه الوحدة بالنسبة لمصلحة شعوبنا من ناحية أخرى ، لكن هذه الرغبة العميقة فى إنجاز الوحدة ليس معناها تجاهل القسمات المختلفة ودرجات التطور

المتباينة ، بل على العكس فالأمر فى حاجة إلى التعامل مع الاختلافات والتباينات بمنتهى الدقة والحذر حتى لا تتحول إلى ألغام قابلة للانفجار وهدم ما يمكن إنجازه .

وفى حالة اليمن ينبغى ان نتذكر ان اليمن لم يوحد فى تاريخه الطويل إلا فترات جد عارضة وعاش أغلب تاريخه عبارة عن عدة إمارات ودويلات ، ولذا فإن لمناطق اليمن المختلفة سماتها الخاصة بها والقول بان الوضع الحالى هو الوضع الطبيعى مغالطة قد يترتب الإصرار عليها إخفاء التناقضات التاريخية الموجودة من خلال القهر والتعسف وهو أمر قد ينجح فى فرض الاستقرار لبعض الوقت ولكنه لن ينجح أبدا على المدى الطويل ، ولعل تجربة انهيار وتفتت الاتحاد السوفيتى خير دليل على ذلك .

الصومال وخطر التقسيم القبلى

منذ سقوط نظام سياد برى فى يناير ١٩٩١ دخلت الصومال متاهة الحروب الأهلية الطاحنة التى اثرت على طبيعة التوازن الدولى والاقليمى فى منطقة القرن الافريقى التى تعايش عدد من التغيرات الجذرية فى سياستها الداخلية والخارجية فى اعقاب نهاية الحرب الباردة واختفاء مناخ الثنائية القطبية ، فمن ناحية تولى ميليس زيناوى السلطة فى اثيوبيا ومن ناحية أخرى استقلت اريتريا بينما اشتدت حركة المعارضة فى كل من جيبوتى وكينيا وتصاعدت المواجهة بين النظام الحاكم فى السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان .

وتكتنف دراسة المشكلة الصومالية صعوبات خاصة ترتبط باختفاء هيكل السلطة فى الصومال بعد انهيار الدولة ، خاصة وأن المعارضة الصومالية ذات طبيعة قبلية وتكتسب الدراسة أهمية خاصة بسبب تدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية بصورة تنافسية مما ساهم فى تصاعد حدة الموجهة وقد تسبب هذا الوضع فى ميلاد ثلاث حكومات تمثل ثلاث قبائل رئيسية تتقاسم السلطة فى الصومال :

- حكومة إسحاقية فى الشمال يرأسها "عبد الرحمن تور" وعاصمتها هرجيسا.
- حكومة هاويية فى الوسط يرأسها على مهدى فى مقديشيو .
- حكومة دارودية فى الجنوب تدار من عناصر موالية لسيادبرى وعاصمتها قسمايو .

وتبلور هذا الانقسام القبلى فى عدة أشكال سياسية أفرزت بدورها عددا من الولاءات الفرعية داخل القبيلة الواحدة ، ويمكن القول إن النزاع السياسى الذى أدى إلى الحرب الأهلية لم يكن أصلا بين العشائر القبيلة فحسب بل كان فى جوهره نزاعا على المصالح بين ثلاث مجموعات اقتصادية فى المجتمع هى الرحل والريفيون والحضر ، وقد دارت رحى هذا الصراع الاقتصادى بينما الاقتصاد الصومالى يشهد ومنذ بداية الثمانينات عددا من الأزمات الطاحنة بعد الانخفاض الملحوظ فى أسعار تصدير الماشية بسبب المنافسة الاسترالية الشديدة ، إضافة الى تقليل كمية الإنتاج بسبب انتشار المواجهات المسلحة مع نظام "سياد برى" ، إلى جانب تأثير الجفاف على عمليات انتاج الثروة الحيوانية فى ظل الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحرب مع اثيوبيا ، وهى الحرب التى افقدت النظام شرعيته وأدت إلى سقوطه .

مع بداية الحرب الاهلية تكونت اللوحة السياسية فى الصومال من منظمات شمالية وهى بالتحديد : "الحركة الوطنية الصومالية وهى أقوى هذه المنظمات ، والجبهة الصومالية الموحدة ، والتحالف الديمقراطى الصومالى ، ومنظمات جنوبية هى "جبهة الانقاذ الديمقراطى الجنوبية وحركة

الوطنيين الصوماليين ، والحركة الديمقراطية الصومالية ، وأخيرا المؤتمر الصومالى الموحد الذى يعتبر أقوى التنظيمات فى الصومال حيث ساهم بالجهد الاكبر فى الإطاحة بسياد برى وانفرد "على مهدى" عضو المؤتمر" بتشكيل حكومة مؤقته ، بينما رفض "عيديد" قائد الجناح العسكرى فى التنظيم رئاسة على مهدى المؤقتة ونشبت معارك عسكرية بين قوات الطرفين سرعان ما كان يتم احتواؤها .

الملاحظ أن معظم هذه الفصائل المتصارعة كانت تعبر عن ارتباطات قبليية واضحة انعكست على شكل الصراع على السلطة السياسية وعلى أسلوب التفاوض الخاص بجهود المصالحة الوطنية التى أفضى فشلها إلى بداية خطوات التدخل الدولى بعد ان رفضت الامم المتحدة خطة المصالحة الوطنية للصومال التى كان قد تقدم بها حسين جوليد – رئيس جيبوتى- بعد اجتماع مع الفصائل الصومالية المتصارعة وقد استبعد التدخل الدولى فى البداية أى دور للأطراف الدولية والإقليمية لصالح ما يشبه انفراد من الولايات المتحدة الأمريكية قرر الرئيس جورج بوش قبل وقت قصير من إنتهاء ولايته إرسال أكثر من ٢١ الف جندى أمريكى إلى شواطئ الصومال فى ٩ ديسمبر ٩٢ فى إطار ما سمى بعملية "إعادة الأمل" وتبع ذلك وصول قوات من دول عدة بطلب امريكى للمساهمة فى العملية الامريكية ، وفى ١٥ ديسمبر دخلت القوات الفرنسية والامريكية الى مدينة "بيداوة" وقد صاغت الامم المتحد المبررات القانونية للتدخل العسكرى فى الصومال بحيث يصبح هذا التدخل أمريكيا فى جوهره ويستبعد اى دور فاعل للاطراف الدولية الاخرى ، على الرغم من مشاركتها فى القوات المتعددة الجنسيات التى ذهبت إلى الصومال ، وقد استندت مشاركة المنظمة الدولية إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأعطيت حق استخدام القوة ، فهى قوات "فرض السلام" ، وجدير بالذكر هنا انه فى حال قوات "حفظ السلام" تكون القيادة للأمين العام وفى حال قوات "فرض السلام" تكون القيادة لهيئة الأركان المشتركة لمجلس الأمن غير أن القرار ٧٩٤ وضع "قوات فرض السلام المرسلة الى الصومال تحت قيادة الامين العام للامم المتحدة وهنا مكمن التناقض القانونى والتحايل على القانون الدولى لصالح الهيمنة الامريكية ، ولكن سرعان ما كشف هذا التناقض عن نفسه بعد ان تبنى مجلس الامن القرار رقم ٧٢٤ الذى نص على نقل قيادة القوات الدولية فى الصومال من الامريكيين الى قوات الامم المتحدة الموجودة هناك [يونوصوم -٢] واجاز لهذه القوات استخدام القوة لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وبعد يومين من صدور القرار كان "مؤتمر الوفاق الوطنى الصومالى" قد أنهى أعماله وتوصل إلى اتفاق بين الصوماليين فى اديس أبابا فى ٢٨ مارس ٩٣ ونص الاتفاق على نزع سلاح جميع الفصائل الصومالية خلال ٩٠ يوما من التوقيع على الاتفاق وتأليف "مجلس وطنى انتقالى" يضم ٧٤ عضوا من ممثلى مختلف الفصائل والاقاليم ، وعادت فصائل الصوماليين إلى بلادهم لتنفيذ اتفاقهم وبدا للأمم المتحدة ان الوقت مناسب لتسليم قيادة القوات الدولية من الامريكيين وجرت عملية التسلم فى ٤ مايو ٩٣ وبعد شهر واحد من عملية التسليم وقع اشتباك عنيف فى جنوب مقديشيو فى ٥ يونيو بين القوات الباكستانية وبين مسلحين صوماليين قتل خلاله ٢٤ جنديا باكستانيا بخلاف المصابين ، وهنا أصدر الادميرال هاو قرارا بملاحقة عيديد الذى اعتبر مسئولا عن الحادثة واثارت عملية ملاحقة الجنرال عيديد خلافات بين الدول المشاركة فى (يونوصوم-٢) حيث اعتبرت بعض الدول أن العملية الدولية انحرفت عن مهمتها الإنسانية فى الصومال وتحولت من مهمة إغاثة إلى ملاحقة شخص عيديد كما دفع هذا التحول عددا من الدول الافريقية المجاورة

إلى اتخاذ مواقف سلبية من الامم المتحدة مثل السودان واثيوبيا واريتريا .

فى أغسطس وعلى إثر مقتل ٤ جنود امريكيين فى انفجار قنبلة فى مقديشيو اضطرت الولايات المتحدة الى ارسال نحو ٤٠٠ جندى من قوات "رينجز" الخاصة فى محاولة لوقف تدهور الاوضاع التى ازدادت تدهورا وشهد شهر اكتوبر معركة عنيفة بين القوات الامريكية والمسلحين فى جنوب مقديشيو قتل خلالها ١٨ جنديا امريكيا واصيب ٧٨ آخرون واثارت تلك الحادثة استياء الاوساط الامريكية حيث زاد هذا من عدد الأصوات الامريكية المطالبة بانسحاب القوات الأمريكية من الصومال ، وبالفعل صدر قرار انسحاب القوات الأمريكية فى ٢٧ اكتوبر وحدد ٣١ مارس ٩٤ لانسحاب جميع القوات الأمريكية وتبع ذلك إعلان دول غربية عدة من بينها فرنسا وايطاليا وبلجيكا والمانيا واليونان انها ستسحب قواتها من هذا البلد وجاء هذا القرار ليزيد من ازمة الوضع فى الصومال ويكشف عن مأزق الامم المتحدة هناك وبدأ البحث عن بديل افريقى لحل الازمة وبات واضحا أن الولايات المتحدة قد غيرت تكتيك الحل العسكرى وبدأت تعتمد على البديل السياسى ، خاصة بعد أن صدر قرار التوقف عن مطاردة جنرالات الحرب بما فيهم عيديد فى ١٩/١٠/٩٣ ، وعكس تغير الموقف الأمريكى طابع التردد الذى تتسم به ادارة كلينتون ، خاصة وأن التدخل الأمريكى فى الصومال جاء على اعتبار أن الصومال موقع متقدم للوجود الامريكى فى القرن الافريقى ، قادر على ان يؤمن لواشنطن مكاسب استراتيجية فى المنطقتين العربية والافريقية لأن الصومال بخصوصياته الجيوسياسية يعد قاعدة ادارة وتوجيه فى المنطقة وكان موقعه نقطة تجاذب وصراع أثناء الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن نتج عنها حرب الأوجادين التى كانت أحد أسباب سقوط حكم "سياد برى.

ويضاف لأهمية الصومال أيضا ان هناك كشوفا بترولية واعدة به كما يشاع ان مساحات شاسعة من أراضيه تستخدم بالاتفاق مع مشايخ القبائل وأمراء الحرب فى دفن النفايات السامة ، والملاحظ انه بعد المتغيرات الدولية وانتهاء الحرب الباردة وتراجع الوجود السوفيتى من تلك المنطقة فإن التدخل الأمريكى فى الصومال يعتبر بمعنى ما تعبير عن صراع النفوذ بين واشنطن وبعض الأطراف الأوروبية فى تلك المنطقة ، أو بالأحرى تعبير عن الصراع الأوربى - الأمريكى فى مرحلة مابعد الحرب الباردة ، وهو صراع داخل التحالف الأوروبى نفسه فالوجود الأمريكى فى الصومال مهم من حيث مستقبل الأوضاع الداخلية فى كل من اثيوبيا واريتريا والسودان واليمن .

بفشل التدخل الأمريكى فى الصومال بدأت الجهود الافريقية عن طريق ميليس زيناوى تحاول حل الأزمة الصومالية وعرض زيناوى مشروعا على الامم المتحدة لوقف ملاحقة عيديد وذلك من خلال تأليف لجنة جديدة للتحقيق فى حوادث قتل الباكستانيين .

فى ١٦ نوفمبر علقت الامم المتحدة قرار ملاحقة عيديد الذى طالب لدى ظهوره علنا فى اليوم نفسه بإنهاء عملية الأمم المتحدة فى الصومال واكد مقاطعته المؤتمر الانسانى لتنسيق المساعدات إلى الصومال الذى عقد فى ٢٨ نوفمبر لكنه وصل إلى أديس أبابا مع نهاية المؤتمر فى الأول من ديسمبر على متن طائرة عسكرية أمريكية وآثار هذا التخبط الأمريكى استياء عدد من المسئولين الأمريكيين وازعج على مهدى الرئيس المؤقت وزعيم الفصائل الـ١٢ المناوئة لعيديد .

وفى تطور لاحق حاول ميليس زيناوى تنفيذ مهمة المصالحة بين الصوماليين استنادا إلى تفويض افريقى وأمريكى لكن جهوده باءت بالفشل ونجح ممثلون عن التحالف الوطنى الصومالى فى الاجتماع مع ممثلى الفصائل الـ ١٢ ، وأعلنوا عن توصلهم إلى اتفاق دون اى وسيط لكنهم سرعان ما أعلنوا مرة أخرى فشلهم فى التوصل إلى

اتفاق .

لقد انتهى عام ٩٣ مؤكدا فشل مقولات النظام العالمى الذى تم الترويج له عقب حرب الخليج فى ظل هيمنة أمريكية حاولت توظيف الأمم المتحدة لأغراضها الخاصة ، ومؤكدا كذلك فشل الأمم المتحدة وفشل الجهود الافريقية فى الوصول إلى حل نتيجة لتعنت الأطراف المتصارعة فى الصومال ونتيجة لتعدد واختلاف المصالح بين الدول الغربية التى أرادت أن تحافظ على مصالحها الخاصة هناك من خلال مشاركتها فى قوات الأمم المتحدة ، إضافة إلى بعض الأطراف الإقليمية التى تتعارض مصالحها مع بعض الحلول المطروحة ، فعلى سبيل المثال تخشى كينيا من انفصال الشمال الصومالى خشية ان يتوسع الصومال الجنوبى فى الأراضى التى سبق وان اقتطعتها كينيا من الصومال خاصة وأن سكان كينيا ذوى الأصول الصومالية ترغبون فى الانضمام إلى الجنوب الصومالى ، كما وأن اثيوبيا تخشى مطالبة الصومال بإقليم أوجادين ، لذلك كانت كينيا واثيوبيا أكثر الدول اعتراضا على سحب القوات الدولية لانهم يريدون بصدق المحافظة على كيان الصومال الحالى دون تفتيت ، ومع ذلك يبقى الوضع فى الصومال قابلا للانفجار على الرغم من هدوئه الظاهر وذلك لعدة أسباب سنعرض لها فى السطور القادمة :

إن بقاء الصومال خالية من القوات الدولية قد يؤدى الى الفوضى وتجدد شبح الحرب الأهلية ، وتتزايد الشكوك امام غياب البديل العسكرى الافريقى وفشل البديل السياسى الذى طرحه ميليس زيناوى وتتزايد هذه الشكوك أيضا فى ظل اعتراف الامم المتحدة بالعجز عن مراقبة عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود – هذا إلى جانب استمرار فارح عيديد فى تعنته ورفضه المشاركة مع قوات التحالف الصومالى الـ١٢ فى تشكيل المجلس الانتقالى ولايمكن فهم موقف عيديد دون النظر إلى موقفه الجديد من الخريطة السياسية الصومالية بعد أن أدى قرار وقف مطاردته إلى تقديمه فى صورة زعامة سياسية قومية الأمر الذى دفعه فى اتجاه البحث عن مكتسبات جديدة سواء عن طريق المناورة السياسية أو التحرك العسكرى ، واستخدم فى هذا الاتجاه شعارات عقائدية أصولية وبدأ فى التنسيق مع الدول الاقلمية المجاورة مثل السودان وأوغندا استنادا إلى أسس مختلفة ومتنوعة ، ومما يجعل الصورة تبدو أشد صعوبة هو عجز الأمم المتحدة الملحوظ عن الاستمرار فى دورها الغوثى والسياسى فى ظل ضعف مواردها المالية والفنية التى لا تستطيع تغطية تكاليف عملياتها العسكرية ، هذا بالإضافة إلى غياب وضعف دور المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفى نفس الوقت هناك شك فى استمرارية دور ميليس زيناوى بعد فشل مؤتمر أديس أبابا خاصة وأن بعض الزعامات الصومالية لاتثق فى جدية الدور الاثيوبى فى الحل استنادا إلى أن هناك رغبة اثيوبية قديمة فى اشعال صراعات الصومال حتى لاتتجدد مطالبة الصومال بأقليم اوجادين ، وعلى الرغم من استبعاد هذه الرغبة فى الوقت الحالى الا ان هذه الرؤية لها ماتستند اليه فى ظل غموض الموقف فى الصومال.

قد ينجح الصومال فى إيجاد حل سياسى يحفظ له وحدته واستمراره فى ظل الضغوط الدولية من جانب وتردى الأوضاع الاقتصادية والأمنية من جانب آخر ، أو قد ينتهى به الحال إلى التقسيم شبه المستقر وبصفة عامة فان الصومال قد يعيش على حافة ما بين الاحتمالين السابقين مع استمرار هادئ للحرب الأهلية بالشكل الذى يحفظ للجنرالات الاستمرار فى الصراع والاستمرار فى الحصول على المعونات والدعم فى نفس الوقت ، ولكن الأكيد أن بقاء الأوضاع على ما هى عليه الآن من عدم استقرار وفوضى له انعكاسات سلبية علي الأمن القومى المصرى لما يعنيه ذلك من تردى الأوضاع فى منطقة القرن الافريقى ، والتى يعتبر الصراع فيها

ميدانا رئيسيا للصراع العربى – الإسرائيلى ، إذ يشكل الصومال عمقا استراتيجيا مصريا فى تأمين الحدود الجنوبية وتأمين البحر الأحمر وتأمين تدفق مياه النيل إلى مصر ، حيث ان ٨٤٪ من مياهه تنبع من هضبة اثيوبيا وفى ظل أزمة المياه المتوقعة والقائمة وتوثيق علاقة اثيوبيا بإسرائيل وما يشاع عن بناء سدود فى اثيوبيا بمساعدة إسرائيلية يصبح استقرار الصومال والحيلولة دون تردى الأوضاع فيه مسألة هامة ، لان تردى الأوضاع هناك يؤثر على اثيوبيا بالشكل الذى يدفعها إلى توثيق علاقاتها إسرائيلية ، ويضاف إلى خطورة استمرار الأزمة الصومالية انه فى ظل هذه الأزمة بالتحديد ينمو ويتعاظم دور الجماعات الإسلامية ويزداد الدعم الإيرانى السودانى لتلك الجماعات وتنمو إلى جوار ذلك حركات مشابهة فى كينيا وجيبوتى واريتريا واليمن ، الأمر الذى قد يقوى من المحور السودانى – الإيرانى الذى يسعى إلى تطويق مصر ويثير القلاقل فيها من خلال تصدير الإرهاب وإيواء المتطرفين .

الجزائر بين الحرب الأهلية والحوار الوطنى

استمرت المواجهة المسلحة بين عناصر جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وقوات الأمن والجيش فى الجزائر خلال عام ١٩٩٣ فيما يشبه الحرب الأهلية وأسفرت المواجهات الدامية عن مصرع وإصابة المئات بين الطرفين ، بالإضافة لمصرع وجرح عشرات من المواطنين الأبرياء ، وسنحاول هنا استعراض هذا العنف من حيث أسبابه ونتائجه ، وسنحاول أيضا أن نقدم رصدا دقيقا لحجم هذا العنف وأبعاده ، وكذا الجهود التى بذلت لوقفه أو تحجيمه .

تطورات الأزمة فى الجزائر

كان قرار المجلس الأعلى للأمن ، الذى تشكل إثر اعلان الرئيس الجزائرى السابق الشاذلى بن جديد استقالته فى ١١ يناير ١٩٩٢ ، بتأجيل الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية التى كان من المقرر لها ان تجرى فى ١٦ يناير ١٩٩٢ ، بمثابة الشرارة التى فجرت الصراع الدامى بين جبهة الإنقاذ الإسلامية ، والجماعات الإسلامية المسلحة من ناحية ، ورجال الأمن ، وعناصر الجيش من ناحية أخرى.

فجبهة الإنقاذ التى صدر قرار قضائى بحلها فى مارس ١٩٩٢ كانت قاب قوسين من تسلم السلطة فى الجزائر بعد حصولها فى الجولة الاولى للانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩١ على ١٨٨ مقعدا فى مقابل ١٦ مقعدا لحزب جبهة التحرير الذى حكم منذ الاستقلال ، بينما حصلت جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد على ٢٥ مقعدا ، وكان يكفى جبهة الانقاذ الحصول على ٢٨ مقعدا فى الجولة الثانية للحصول على الأغلبية المطلقة لمقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان) البالغ عددها ٤٣٠ مقعدا ، إلا أن تدخل الجيش الجزائرى حسم مخاوف خصوم الإنقاذ فى الداخل من القوى العلمانية والديموقراطية ، وبعض أجنحة السلطة والجيش وحسم أيضا فى الخارج مخاوف فرنسا وآلاف المهاجرين الجزائريين فيها من ان تتسلم جبهة الإنقاذ السلطة فى الجزائر خاصة بعد ماتردد وقتها عن صدور تصريحات من بعض قادة الانقاذ مضمونها : "إن الديموقراطية كفر" فيما اعتبر مؤشرا على نية الانقاذيين الإنقلاب على التطورات الديموقراطية التى شهدتها الجزائر منذ تخليها عن صيغة حكم الحزب الواحد ، وإتاحة حق التعدد الحزبى ، وإقرار قانون الجمعيات السياسية والتظاهر والإضراب فى الدستور الجديد الذى تمت الموافقة عليه فى استفتاء

فبراير ١٩٨٩ .

فى ١٤ يناير ١٩٩٢ أعلن المجلس الأعلى للأمن عن تشكيل مجلس أعلى للدولة لإدارة البلاد برئاسة محمد بوضياف أحد القادة القدامى لجبهة التحرير، وأحد رفقاء أحمد بن بيلا فى المعتقل الفرنسى الذين كانوا بالتحديد : بن بيلا وبوضياف ، وحسين آيت احمد ومحمد خيضر ورابح بيطاط ، وكان بوضياف منفيا بالمغرب منذ عام ١٩٦٥ بعد خلافه مع بن بيلا واتهامه له بأنه يمارس الحكم بأسلوب ديكتاتورى ، وقد تم الاستعانة بـ بوضياف كمحاولة من المؤسسة العسكرية لإضفاء مشروعية تاريخية على السلطة الجديدة ، خاصة وأن بوضياف صاحب ماض نضالى ولم تلوث سمعته فضائح الفساد ، بالذات وانه ابتعد عن السلطة فى منفاه بالمغرب منذ ٢٧ عاما .

وتمثلت قوى المجلس الأعلى للدولة بالإضافة لـ بوضياف فى رئيس الوزراء سيد أحمد غزالى ، ووزير الدفاع اللواء خالد نزار ، ووزير الداخلية العربى بلخير ، وحدد بوضياف الإطار العام لسياسته فى خطوط عامة تمثلت فى استعادة هيبة الدولة ، والخروج من الأزمة الاقتصادية ومحاربة الفساد الذى استشرى فى أجهزة الدولة ، وفى أول خطاب له حذر جبهة الإنقاذ الإسلامية من استغلال الدين لصالحها ، وأعرب عن استنكاره للتحالف بين جبهة الانقاذ الاسلامية ، وجبهة التحرير الوطنى التى كانت تحكم البلاد ، كما حاول خلق تجمع سياسى بالدعوة الى تشكيل "التجمع الوطنى الديموقراطى" الذى انضم إليه ١٦ حزبا فيما اعتبر بداية ظهور قوى لحركة سياسية جديدة وغير تقليدية على المسرح السياسى فى الجزائر ، ومن ناحية أخرى أظهر بوضياف حرصه على محاربة الفساد ، فشكل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق فيما عرف بقضية الـ ٢٦ مليار دولار ، وهى قضية فساد اشيع تورط عدد من كبار المسئولين فيها .

ابتداء من ١٩ يناير ١٩٩٢ اندلع مسلسل العنف بين عناصر جبهة الإنقاذ الإسلامية ، وقوات الأمن والجيش رغم إعلان حالة الطوارئ لمدة عام اعتبارا من ١٢ فبراير ١٩٩٢ ، وكان قرار القضاء الجزائرى فى مارس ٩٢ بحل جبهة الإنقاذ أحد العوامل التى صعدت من أعمال العنف ، ووصل مسلسل العنف إلى ذروته فى ٢٩ يونية ٩٢ عندما اغتيل محمد بوضياف برصاص أحد الضباط المكلفين بحراسته واتجهت الانظار فى البداية الى جبهة الإنقاذ الإسلامية ، إلا أنه ورغم التعتيم الذى فرض على حادث الاغتيال ، فإن هناك أصابع اتهام قد أشارت إلى مافيا الفساد داخل السلطة ، حيث أرجع بعض المراقبين سبب اغتيال بوضياف الى كونه قد تجاوز فى فتحه ملف الفساد خطوطا حمراء مما كان سيؤدى الى التعرض لرءوس فى النظام الحاكم نفسه ، بينما اعتبر أخرون أن هناك تحالفا ما بين هذه المافيا وبين جبهة الإنقاذ قد أجهز على حياة بوضياف ، بينما أضاف فريق آخر لهذا التفسير ان مافيا الفساد العسكرية بالذات قد اسهمت بنصيب كبير فى هذه المؤامرة ، بسبب تخوفها من الخطوات التى كان بوضياف يعتزم القيام بها لحل قضية الصحراء وتصفية النزاع الجزائرى - المغربى ، وهو النزاع الذى يعتبره فريق فى المؤسسة العسكرية بالجزائر المسوغ والسند فى استمرار ما تحظى به هذه المؤسسة من دور ومكانة فى المجتمع الجزائرى .

بعد اغتيال بوضياف أعلن رئيس الوزراء سيد أحمد غزالى استقالته بينما تم تنحية العربى بلخير عن وزارة الداخلية ، ولم تشأ القيادة العسكرية أن تظهر على المسرح بنفسها ، فتم انتخاب على كافى رئيسا للمجلس الأعلى باعتباره أكبر اعضاء المجلس سنا ، وتشكلت وزراة جديدة برئاسة بلعيد عبد السلام اعتبارا من ١٣ يوليو ١٩٩٢ .

فى إطار تهدئة مسلسل العنف أعلن المجلس الأعلى للدولة ان قيادته للبلاد ستنتهى بنهاية عام ١٩٩٢ وأن أيا من اعضائه لايطمع فى السلطة ، وظهرت فكرة فتح حوار بين

الحكومة والمعارضة ، وترددت بعض الأنباء عن أن السلطة الجزائرية طلبت وساطة قيادات إسلامية غير جزائرية للاتفاق مع جبهة الإنقاذ على صيغة تخرج البلاد من المأزق الذى تعيش فيه ، بينما أعلن رابح كبير أحد قادة الإنقاذ المقيمين بالمانيا فى حديث لجريدة "الموند الفرنسية" أن الجبهة مستعدة للتفاوض مع الحكومة من أجل إحلال السلام فى البلاد ، ورغم ذلك فقد استمرت أحداث العنف وتصاعدت بدرجة كبيرة خاصة بعد صدور أحكام عسكرية بالسجن لمدة ١٢ عاما على كل من د. عباس مدنى زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية ونائبه على بلحاج فى ٩٢/٧/١٥ ، وقد ردت الحكومة على هذا التصعيد بفرض حظر التجول لأجل غير مسمى خلال فترة الليل (من العاشرة مساء حتى الخامسة صباحا) وأعلنت عن محاكمة ٩٠ من العسكريين فى ١٩٩٢/١٢/١٨ بتهمة التورط فى علاقات مع عناصر الإرهاب فى أول إعلان عن وجود عناصر من الجيش الجزائرى مؤيدة لجبهة الإنقاذ .

العنف يدفع الجزائر إلى هاوية المجهول

وفقا لبعض التقديرات بلغ عدد ضحايا المواجهات بين جماعات العنف المسلح فى الجزائر ، وبين قوات الأمن والجيش خلال عام ١٩٩٣ حوالى ٢٣١ قتيلا ، و١٥٩ جريحا فى صفوف الأمن ، و٣٥٠ قتيلا ، و١٧٨ جريحا فى صفوف الجماعات ، وبلغ عدد الضحايا من الأهالى ٧٦ قتيلا ، و٦١ جريحا ، وخلال عامين لم يستطع طرفا الصراع حسم المواجهة العسكرية لصالح أى منهما ، فمن ناحية لم تستطع الجماعات الإسلامية الملسحة تطوير أسلوب حرب العصابات داخل المدن إلى حرب نظامية ، كما لم تستطع تحويل أسلوب الحرب المتحركة إلى حرب مواقع من خلال استغلال بؤر نفوذها كنقاط ثابتة ، واستمرت الجماعات المسلحة فى اعتماد نهج "اضرب واجرى" من خلال مجموعات صغيرة العدد تمارس حرب العصابات ، ورغم مايسببه هذا الاسلوب من خسائر تمثل استنزافا لقوى الخصم إلا أنه لايمكن الاعتماد على هذا الاسلوب الى ما لا نهاية دون تطوير فى ميدان القتال خاصة فى ظل مطاردة شرسة وضربات عنيفة تواجهها الجماعات المسلحة من قبل قوات الأمن الجزائرية والجيش ، والجدير بالذكر هنا ان بعض أجهزة الاستخبارات الغربية تقدر العناصر المسلجة فى الجزائر بحوالى ٦٠ الفا من بينهم ٤٢ ألف عسكريون فروا فى أوقات متباينة من وحداتهم ليلتحقوا بالجماعات ، وتقدر هذه المصادر عدد المتطوعين من هولاء العسكريين بـ ٧ آلاف متطوع والباقى مجندون ، وحتى ندرك حجم هذه القوات - لوصحت هذه التقديرات - ينبغى أن نذكر هنا أن عدد الجيش الجزائرى يقدر بـ ٨٠ ألفا وهو الامر الذى يجعل الصراع مفتوحا ويزيد من صعوبة تخيل سيناريو لنهاية المواجهة العسكرية بين الطرفين .

من ناحية أخرى أشارت بعض المصادر إلى أن الجماعات المسلحة بدأت فى تشكيل مجموعات يتراوح عددها بين ١٠، ٥٠ فردا ، بعد أن كان يتراوح بين ٤ أو ٥ أفراد ، وأن وحدات كاملة ، وعشرات من صف الضباط قد انضموا بأسلتحهم وأمتعتهم إلى رجال حرب العصابات الذين يشرف على عملياتهم سعيد مخلوف الضابط السابق بالجيش الجزائرى وأحد مسئولى الجيش الإسلامى للإنقاذ وهو الذارع المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وأفادت نفس المصادر أن بعض العسكريين المنشقين فى قاعدة وهران تمكنوا من اختطاف عدد من طائرات الهليكوبتر ، ورغم توقع هذه المصادر أن تعقب عمليات الاغتيال والاختطاف معارك نظامية ، إلا أنه لم تظهر بعد دلائل قوية على إمكانية حدوث ذلك فى المدى المنظور .

ويمكن رصد ثلاثة مؤشرات ميزت

عمليات جماعات العنف المسلح فى ١٩٩٣ عن تلك التى حدثت فى عام ١٩٩٢ والتى تركزت فى الهجوم على الثكنات والمواقع العسكرية ورجال الأمن بصفة خاصة.

أول هذه المؤشرات : لجوء جماعات العنف المسلح الإسلامية إلى اغتيال وتصفية رموز الدولة ، والمثقفين حيث قامت بتصفية اكثر من ٢٢ من رجال الدولة السابقين وعدد من الصحفيين واساتذة الجامعات والمهنيين المعروفين بميولهم الليبرالية أو اليسارية .

والمؤشر الثانى: أن إرهاب المجموعات المسلحة بدأ يوجه رصاصاته ضد اشخاص معروف عنهم التدين ويدافعون عن السماحة والاعتدال مثل اغتيال الشيخ "عبد المجيد أرمل" إمام مسجد قصر البخارى بسبب عدم إصداره فتوى تؤيد أعمال الإرهاب .

والمؤشر الثالث : على حدوث نقلة فى عمليات العنف المسلح منذ بدء المواجهة بين الجماعات المسلحة والسلطة الجزائرية هو اغتيال مجموعة من الدبلوماسيين والرعايا الأجانب خاصة الفرنسيين ، فقد كان مقتل مهندسين فرنسيين فى ٩٣/٩/٢١ بمثابة إشارة البدء لسلسلة من عمليات الاختطاف والقتل تعرض لها الاجانب فى الجزائر ، ومن المعروف أن عدد الأجانب المقيمين بالجزائر يقدر بـ٧٦ الفا منهم ٢٤ الفا مسجلين رسميا ، وكانت الجماعة الاسلامية المسلحة قد أعلنت مسئوليتها عن اغتيال الفرنسيين ، والجدير بالتوقف عنده انه لم يوجد بين ضحايا عمليات الاغتيال من الأجانب أيا من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية !.

وإذا كانت أهداف الجماعات المسلحة من عمليات اغتيال الأجانب تتحدد فى دفعهم للرحيل ، وذلك بهدف خلق جو من التوتر فى العلاقات بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية حتى تبدو الحكومة الجزائرية عاجزة وضعيفة ومن ثم تمتنع فرنسا عن دعم السلطة الجزائرية فى مواجهتها لعمليات العنف المسلح ، فإننا نلاحظ ان هذه الجماعات نجحت لحد كبير فى تحقيق جزء كبير من هذا الهدف ، فقد طلبت السفارة الفرنسية من رعاياها بالفعل مغادرة الجزائر إلا من تضطره ظروفه للبقاء ، وحذت باقى السفارات الاجنبية العاملة فى الجزائر حذوها ، وخلق ضرب الأجانب جوا من التوتر وعدم الثقة فى قدرة الحكومة الجزائرية على حسم الصراع مما أضعف من قدرتها على تنفيذ برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادى إلا أنه وفى المقابل من ذلك كانت العمليات ضد رموز الاعتدال الإسلامى والمثقفين والأجانب مؤشرا على نفاد صبر الجماعات المسلحة نتيجة للضربات الأمنية الموجعة التى تلقتها ، وحملات الاعتقال المستمرة فى صفوفها حيث بلغ عدد المعتقلين ١٧الاف معتقل وفقا لتقديرات حكومية ، و٣٠الفا حسب احصاءات الانقاذ بالإضافة لأحكام إعدام بالجملة صدرت ضد عناصر الإرهاب .

ويمكننا ان نذهب هنا إلى أن اغتيال عدد من رموز الفكر والثقافة الجزائريين سبب موجة من الاستنكار والاستياء الشعبى قللت من حجم التعاطف الذى حظيت به جبهة الانقاذ فى بداية صراعها مع السلطة إثر حلها والغاء جولة الانتخابات البرلمانية الثانية ، كما أن تصفية الرعايا الفرنسيين دفعت الحكومة الفرنسية للتشدد مع عناصر الإنقاذ بفرنسا ، والجدير بالذكر أن قادة الإنقاذ أكدوا فى أكثر من مرة استياءهم من الاعتداء على الأجانب وأوضحوا أن هذه ليست سياستهم خاصة بعد أن قامت الشرطة الفرنسية بحملة موسعة شملت مايقرب من ٩٠ شخصا من عناصر جبهة الإنقاذ ومناصريها فى فرنسا ، بينما أعلنت الجماعات الأكثر تطرفا مسئوليتها عن ذلك فيما أكد فريق من المراقبين على أن هذه الجماعات تابعة للإنقاذ أو على الأقل تنسق حركتها مع الإنقاذ .

الحـــوار الوطنـــى وأزمـة مشـاركـة الإنـقـاذ

كمحاولـة للخـروج مـن الأزمـة الجزائرية طرح المجلس الأعلـى للدولـة فكـرة إجـراء حـوار وطنـى بيـن المجلـس - كـأعلى سلطة فى البلاد - واحزاب المعارضة لحشد صفوف الأحـزاب والتيـارات السياسـية فـى مواجهة تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية .

وكانت دعوة الرئيس على كـافى فـى سبتمبر ١٩٩٢ لتوسيع دائرة الحوار ايذانا ببدء سلسلة من اللقاءات مع قادة الاحزاب المختلفـة فيما عرف بعد ذلك بالمرحلة الأولـى للحوار الوطنى التى استمرت من سبتمبر ١٩٩٢ حتى مـارس ١٩٩٣ وشـملت هـذه المرحلـة عـدة جولات اشتملت علـى لقـاءات عقدهـا المجلس الأعلى للدولة مع ممثلى الأحزاب والنقابات ، والجمعيات والشخصيات العامة عـدا جبهـة الإنقاذ الإسلامية.

وبدأت الجولة الأولى بلقاء مـع خمسة أحزاب هى : النهضة الاسلامى بقيادة عبد الله جاب الله ، وجبهـة التحرير الوطنـى وهـى الحزب الحـاكم منـذ الاسـتقلال الـذى انتقـل لصفوف المعارضة بقيادة عبد الحميد مهرى ، وجبهة القوى الاشتراكية بقيـادة حسـين آيـت أحمد ، وحركة المجتمع الاسلامى المعروفـة باسم حمـاس بقيـادة الشـيخ محفـوظ نحنـاح ، والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطيـة بقيـادة سعيد سـعدى ، كمـا التقـى المجلس الأعلـى للدولـة بعـدد مـن قيـادات النقابات والجمعيـات المهنية وبعض الشخصيات المسـتقلة ، وبـدأت جولة أخرى من الحوار الوطنى بيـن المجلس الأعلـى للدولـة والأحـزاب السياسـية فـى ١٩٩٣/٣/١٣ بمشـاركة أحـزاب ومنظمـات أخرى لم تشـارك فىالجولـة الأولـى مثـل : الحركـة من أجل الديموقراطيـة فـى الجزائـر بقيادة أحمد بـن بيـلا ، وكـانت جبهـة التحريـر الوطنى قد تحفظت على جدول أعمال الحوار الذى وضعه المجلس الأعلى للدولة ، وانتقدت فـى بيـان أصـدره المكتـب السياسـى فـى ٩٣/٣/١٣ انعدام أى تمهيد أو تشاور لتوفير الظـروف المسـاعدة علـى انطلاق الحـوار بفرص كاملة فى النجـاح ، وفـى فترة لاحقة دعـا عبد الحميد مهرى فـى مؤتمـر صحفـى عقده فى ٩٣/٥/٣ إلـى إشراك جميع القـوى السياسية فى الحوار فى إشارة لجبهة الإنقاذ ، وذكر أن تيارات أخـرى لـم تـدع للحـوار مثل التيار الماركسى .

مـن الملاحـظ أن جبهـة الإنقـاذ الإسلامية قد استبعدت من الحوار فـى كلتـا الجولتيـن باعتبارهـا محظـورة رسـميا ، ولاتهامها بالمسئولية عن أحداث العنف فى الجزائر ، والجدير بـالذكر أن حركتـى حماس والنهضة الإسلاميتين المشـاركتين فى الجولـة الأولـى للحـوار كانتـا قـد أدانتـا الإرهـاب ، وأصدرت حماس بيانا رسميا إثر لقاء عقد مـع المجلس الأعلى للدولـة فـى ٩٣/٣/٣١ اعلنت فيه أن الحركة تدين الإرهاب بإعتباره ظـاهرة غريبة عن الإسلام ، وهى المرة الأولـى التى تدين فيها حمـاس الإرهـاب علنـا ، وكـانت قد اكتفت هى وحركة النهضة بالتنديد بالعنف فـى كل أشكاله .

الملاحـظ ايضـا أن المجلس الأعلـى للدولة قد واجه خلال عمليـة إدارة الحـوار مصـاعب وعراقيل كثـيرة ، بسـبب مقاطعـة بعض الأحـزاب المشـاركة للقـاءات الحـوار احتجاجا علـى جـدول الأعمـال ، أو مواعيـد اللقـاءات ، او تحديـد الشـخصيات المشـاركة وغيرهـا ، إلا أن القضيـة الخلافيـة المحوريـة كانت اشراك جبهة الإنقاذ الإسلامية فى أعمال الحوار ، حيث رفض حزب التجمـع مـن أجل الثقافة والديموقراطية مشـاركة الإنقـاذ ، فـى الوقت الذى أيد حزب جبهة التحرير ، وجبهـة القوى الاشتراكية مشاركتها .

فى ١٩٩٣/٥/٢٥ بدأت مرحلة ثانية من الحوار الوطنى فى الجزائر بمشاركة على كـافى رئيس المجلس الأعلى للدولـة مـع ١١ حزبـا سياسـيا ، و٤ نقابـات ، و٦ جمعيـات

لاصحاب العمل ، و٧٨ جمعية اجتماعية أهلية بهدف الوصول إلى اجماع يعكس الخطوط العريضة للمشروع الوطنى آخذا فى الاعتبار إجراء تعديلات دستورية جوهرية .

وأعلن حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية مقاطعته لهذه المرحلة من الحوار رافضا الجلوس على نفس الطاولة مع حركة النهضة الإسلامية ، وحزب جبهة التحرير الوطنى .

فى هذه الأثناء قام المجلس الأعلى للدولة فى ٩٣/٨/٢١ بعزل رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام ، وعين مكانه رضا مالك وزير الخارجية فى حكومة بلعيد ، وهو التغيير الذى ارجعته مصادر سياسية فى الجزائر للاجتماع الذى تم بين عبد السلام ، والرئيس الجزائرى السابق احمد بن بيلا – الذى يسعى للعب دور على صعيد تحقيق مصالحة داخلية – خصوصا أن بلعيد تحدث فى الاجتماع عن ترتيب موعد لبن بيلا مع رجل الجيش القوى اللواء خالد نزارعضو المجلس الأعلى الذى تخلى عن وزارة الدفاع لصالح اللواء الامين زروال ، ومن جهته أكد رضا مالك – رئيس الحكومة الجديد فى حديث للتليفزيون الفرنسى – استعداد الحكومة لفتح باب الحوار مع جميع القوى السياسية فى البلاد شريطة ان تقبل هذه القوى التخلى عن الإرهاب ، والالتزام بمبادئ الديموقراطية ، وبتكليف من المجلس الاعلى للدولة تشكلت لجنة للحوار الوطنى فى اكتوبر ١٩٩٣ تحت اسم اللجنة التحضيرية للندوة الوطنية ، من ثمانية أعضاء : ثلاثة من العسكريين ، وخمسة مدنيين وهم : اللواء التوانى مستشار وزير الدفاع ، والعميد الطيب الدراجى مفتش عام القوات البرية ، العميد احمد صنهاجى مدير مركزى فى وزارة الدفاع ، ود.حسن الخطيب قائد الولاية الرابعة (العاصمة) اثناء استقلال الجزائر ١٩٦٢ وعضو مجلس الثورة غداة الانقلاب على بن بيلا فى ١٩٦٥/٦/١٩ ، وعبد القادر بن صالح مدير قسم الصحافة والإعلام فى وزراة الخارجية وسفير الجزائر السابق فى السعودية ، وقاسم كبير نائب سابق وعضو المجلس الدستورى ، وطه طيار مدير المدرسة الوطنية للإدارة ، ود. عبد الوهاب بوعديس من العناصر النشيطة فى التجمع الوطنى الذى دعا اليه الرئيس الراحل محمد بوضياف ، والمعروف أن اللجنة انتخبت د.حسن الخطيب رئيسا لها ، وكان هدف اللجنة التحضير لجولات الحوار ومتابعتها لإيجاد حل للأزمة السياسية التى تمر بها الجزائر ، وقامت اللجنة بتوزيع "وثيقة" على الأحزاب ، وقد تضمنت هذه الوثيقة ثلاثة محاور تتعلق بالوضع فى البلاد والمرحلة الانتقالية ، والندوة الوطنية .

الجدير بالذكر أن جبهة القوى الاشتراكية أبلغت السلطة الجزائرية بأنها لن تشارك فى الحوار من دون الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وكانت الجبهة قد اصدرت بيانا فى ٩٣/١١/١٧ أكدت فيه ضرورة اتخاذ خطوات نحو الانفراج حتى يمكن للحوار ان ينجح ، وأن ذلك لايمكن ان يتم من دون الإفراج عن المعتقلين السياسيين من أنصار جبهة الإنقاذ ، ورفع حالة الطوارئ ، وايقاف المداهمات التى تقوم بها قوى الأمن ، كما اكد زعيم الجبهة حسين آيت أحمد أن الصراع القائم حاليا فى الجزائر هو بين النظام الحاكم وبين جبهة الانقاذ ، وأن الحوار لايمكن أن ينجح من دون مشاركة الطرفين .

وفى حين أعرب أنور هدام عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الخارج عن استعداده للمساهمة فى التفاوض مع السلطات الجزائرية وفقا للشروط التى أعلنتها قيادة الجبهة فى الداخل وحددها فى : "تخلى الطغمة الحاكمة عن السلطة وتسليمها لأطراف محايدة ، وإطلاق سراح الشيوخ ، وجميع المعتقلين، وتحديد موعد استئناف المسار الانتخابى" ، وفى المقابل أكد بيان صدر فى ٩٣/١١/١٤ فى الجزائر عن عبد الرازق رجام مسئول الاعلام فى القيادة السرية للانقاذ رفض الحوار مع السلطة الجزائرية نتيجة اعتمادها – مارآه – أسلوبا

جديدا فى حربها مع الشعب المسلم باعتقال عشرات الآمنين الأبرياء من بيوتهم ووسط عائلاتهم وقتلهم ورميهم فى الطرقات ، وحذر البيان الدول الاجنبية التى تقدم مساعدات إلى الحكومة الجزائرية ،وهدد بضرب رعاياها وتدمير مصالحها .

والجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للدولة كان قد أعلن رفض مجرد اقتراح بإجراء حوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة ، وأكد المجلس فى بيان له أن المشاركة فى أى مناقشات سوف تقتصر على الأحزاب المشكلة وفقا للدستور ، وبدأت لجنة الحوار الوطنى مرحلة اللقاءات المتعددة مع ممثلى المعارضة ، واجتمعت مع ممثلى ٤٨ حزبا معارضا فى لقاء واحد ، وفى لقاءاتها التمهيدية التى استمرت ٦ اسابيع التقت اللجنة خصوصا : جبهة التحرير الوطنى ، وجبهة القوى الاشتراكية ، والحركة من أجل المجتمع الإسلامى (حماس) وحركة النهضة الإسلامية ، وترددت أنباء عن أن لجنة الحوار الوطنى أجرت أول اتصال لها بأحد قادة جبهة الإنقاذ فى المعتقل وهو الشيخ عبد القادر حشانى فيما يعتبر أول اتصال رسمى بين السلطات وأحد قادة الإنقاذ بعد حلها فى مارس ١٩٩٢ .

الجدير بالذكر أن الأمين العام للتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية سعيد سعدى كان قد أعرب عن معارضته لإجراء أى حوار بين السلطة وجبهة الإنقاذ ، وتغيبت جبهة القوى الاشتراكية عن لقاء الحوار الجزائرى الذى جمع اللجنة التحضيرية المكلفة بإجراء الحوار ، مع خمسة أحزاب رئيسية هى جبهة التحرير ، وحماس ، والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية ، وحركة النهضة الإسلامية ، والحركة من أجل الديموقراطية فى الجزائروكان هذا اللقاء هو الاول من نوعه الذى تعقده لجنة الحوار مع عدة أحزاب فى وقت واحد.

وقدمت لجنة الحوار الوطنى فى الجزائر " أرضية مشروعها التمهيدى لتنظيم المرحلة الانتقالية" للأطراف المشاركة فى الحوار بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وأعلنت أن المرحلة الانتقالية ستدوم ثلاث سنوات يتولى فيها السلطة رئيس ونائبان على أن يمارس الرئيس الصلاحيات المخولة له فى دستور ١٩٨٩ باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ،والموجه للسياسة الخارجية ،والدفاع ، ويعين رئيس الحكومة وينهى مهامه .

وأصدر المجلس الأعلى للدولة فى ٩٣/١١/٢٣ بيانا يعلن فيه استعداده لضم القيادات التى لاتزال تحترم القانون ، ولم تشارك فى الحوار الوطنى بعد ، بينما أعلنت القيادة العسكرية استعدادها لحوار مشروط مع "جبهة الانقاذ" ورفض عباس مدنى زعيم الإنقاذ المحكوم عليه بالسجن مع نائبه بلحاج ، عرضا للسلطات يتضمن أن يوجه نداء بوقف أعمال العنف ، وأن يشارك فى الحوار مقابل إطلاق سراحه .

وفى ١٩٩٣/١٢/١٧ عقد رابح كبير مؤتمرا صحفيا فى بون حدد فيه شروط الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحوار والتى تتمثل فيما يلى :

١- الإفراج عن جميع السجناء السياسيين وخاصة زعماء جبهة الإنقاذ الذين انتخبهم الشعب .

٢- إلغاء كافة القوانين الاستثنائية التى صدرت بعد الانقلاب العسكرى فى يناير ١٩٩١ .

٣- تشكيل لجنة وطنية مستقلة وحرة لاتخضع لسيطرة الحكومة وتضم معظم القوى السياسية فى البلاد ، إضافة الى شخصيات دينية واجتماعية وقانونية تتحلى بالنزاهة والموضوعية .

٤- محاكمة المسئولين عن جرائم القتل والتعذيب التى تعرض لها الجزائريون بواسطة رجال الجيش والشرطة .

٥- الدخول فى مفاوضات جادة وبناءة مع الجبهة باعتبارها الطرف الأساسى ، وذلك فى بلد محايد ، وتمكين شيوخ الجبهة من حرية التنقل.

التفاعلات الإقليمية والدولية مع الأزمة الجزائرية

تهتم دوائر عربية ودولية بما يدور في الجزائر ، فمن ناحية يشكل الصراع الدامى الذى يقترب من الحرب الأهلية فى الجزائر هما عربيا باعتبار أن الجزائر ترتبط جغرافيا وسياسيا بدول المغرب العربى خاصة كل من تونس والمغرب ، بالإضافة إلى تنامى ظاهرة تيار الإسلام السياسى منذ بداية الثمانينات فى بلدان عربية منها مصر ، وصدام هذا التيار مع السلطات الحاكمة فى تلك البلدان ، وشراكة بعض هذه التيارات فى الحكم مثل حالة السودان ، وبالتالى فقد يمثل احتمال وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة فى الجزائر دعما سياسيا ومعنويا هائلا لهذا التيار خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن هناك محورا عربيا وثيق الصلة بدوائر الحكم فى إيران بدأ يتشكل منذ فترة ، اركانه : الترابى فى السودان ، والغنوشى فى تونس ، وعباس مدنى فى الجزائر وأخيرا عادل حسين ومجموعة من حزب العمل فى مصر، وهذا المحور يطرح نموذجا شعبويا للإسلام يعتمد على تصورات تمزج الأفكار الإسلامية التقليدية بأطروحات عصرية وتجيد لغة التخاطب مع بعض الدوائر الغربية دون ان تبتعد كثيرا عن الوجهة الفاشية العامة للتيار الإسلامى .

ويمكن أن نعتبر مالجأت إليه الحكومة الجزائرية من قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران واستدعائها لسفيرها فى السودان بسبب ما اعتبرته مساندة من الدولتين للمتطرفين فى الجزائر تأكيدا على تخوفات الحكومة الجزائرية وإدراكا منها لوحدة الأهداف الإيرانية – السودانية ، ومن ناحية اخرى فبالإضافة لإيران والسودان دخلت ليبيا دائرة الاتهام الجزائرية حينما استدعت الخارجية الجزائرية فى ١٩٩٣/٩/٦ السفير الليبى فى الجزائر وطلبت منه تفسيرا لخطاب العقيد معمر القذافى الذى أعرب فيه عن تعاطفه مع جبهة الإنقاذ وهوما اعتبرته الخارجية الجزائرية تدخلا فى الشئون الداخلية للجزائر ، وكانت مصادر جزائرية شبه رسمية قد اتهمت الرئيس الليبى بتأييد العنف المعادى للحكومة فى الجزائر وحثت السلطات على معاقبة طرابلس .

كما أشارت مصادر أخرى إلى أن الجزائر فى المقابل قد استضافت فى ١٤،١٥ أكتوبر ١٩٩٣ لقاء المعارضة الليبية الذى ضم الامين العام للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا محمد المقريف ورئيس هيئة التنسيق للقوى الديموقراطية والوطنية الرائد عبد المنعم الهونى ، والأمين العام للتحالف الوطنى الليبى ، ووزير الخارجية الليبى السابق منصور الكيخيا .

جدير بالذكر هنا أن صحيفة "الشعب" القاهرية الوثيقة الصلة بـ جبهة الإنقاذ الجزائرية قد ذكرت فى عدد ١٩٩٣/١/١٥ أن هناك انباء تكشفت عن بدء عمليات دعم مالى وسياسى من بعض دول الخليج للحكومة الجزائرية ، وتواكب هذا مع زيارة اللواء خالد نزار وزير الدفاع الجزائرى السابق ؛ إلى السعودية فى أول زيارة له خارج الجزائر ، وتردد أن اللواء نزار طلب دعم دول الخليج وعلى رأسها السعودية للنظام الجزائرى بهدف القضاء على الإسلاميين الذين تزعم دول الخليج أنهم ساندوا الغزو العراقى للكويت .

على صعيد آخر عقد رؤساء دول كل من مصر ،والجزائر وتونس قمة ثلاثية على هامش أعمال القمة الإفريقية فى القاهرة لتنسيق مواقف هذه الدول فى التصدى لنشاط الجماعات الدينية المتطرفة ، فى إطار أهمية ماتمثله المواجهة القائمة فى الجزائر لكل من مصر ، وتونس على الأخص.

ومن المعروف أن على كافى رئيس المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر كان قد التقى مع المثقفين المصريين فى القاهرة فى

١٩٩٣/٦/٢٥ ، واتهم جبهة الإنقاذ لأول مرة بتزوير انتخابات ديسمبر ١٩٩١ الملغاة بعد تغلغل عناصرها فى المراكز الإدارية وأدلى بتصريح مؤداه انه : "لن يضحى بالدولة من أجل الديموقراطية ".

على صعيد آخر مثلت الجزائر أهمية خاصة للدول المطلة على الجانب الآخر من المتوسط ، وبالذات فرنسا لأسباب منها التاريخى ، والجغرافى ولأسباب أخرى أيضا خاصة بآلاف المهاجرين الجزائريين المقيمين فى فرنسا فضلا عن الآلاف الأخرى من الفرنسيين المنحدرين من أصل جزائرى ، وعددهم يقترب من المليون - وينعكس مايحدث فى الوطن الأم على أوضاعهم فى فرنسا ، ويضاف لكل هذه الأسباب بالنسبة لفرنسا ماتردد على لسان مصادر فرنسية من أن هناك ٦٥ الف مواطن جزائرى ولدوا قبل ١٩٦٢ أى أيام الاحتلال الفرنسى تقدموا مؤخرا بطلبات استعادة حقهم فى الجنسية الفرنسية استنادا إلى قانون التجنس الفرنسى وأن معظم هؤلاء من أصحاب الكفاءات والمثقفين المعارضين لممارسات جبهة الإنقاذ ، والخائفين على مستقبلهم ومستقبل أولادهم .

شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية درجة من الشد والجذب فيما يتعلق بالموقف الفرنسى من أحداث الجزائر ، فمنذ بداية الأزمة وانقلاب العسكر على نتائج الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩١ لم تخف دوائر فرنسية عديدة ترحيبها بهذا الانقلاب على الديموقراطية تخوفا من الآثار السلبية لوصول جبهة الإنقاذ إلى سدة الحكم فى الجزائر ، لكن ذلك لم يمنع بعض المسئولين الجزائريين من التحفظ على الموقف الفرنسى إزاء قضية الديون الخارجية التى بلغت ٢٦ مليار دولار ، منها ٦ مليارات ديون لفرنسا وحدها ، وكان سفير الجزائر فى باريس سيد أحمد غزالى قد شجب الموقف الفرنسى الرافض لإعادة جدولة الديون ، والمعروف أن من ٧٠-٧٥٪ من الموارد الجزائرية تخصص لسداد الديون .

وكانت فرنسا قد أعلنت فى وقت لاحق عن استعدادها لتقديم العون للجزائر فى حربها ضد المتطرفين الذين يسعون لقلب نظام الحكم ، وأعربت عن ارتياحها لتعيين رضا مالك رئيسا لوزراء الجزائر خلفا لبلعيد عبد السلام ونقل راديو مونت كارولو عن آلان جوبيه وزير خارجية فرنسا وصفه لمالك بالمثقف والعصرى ، وأكد أنه يتمتع بخبرة سياسية .

وبعد موجة الاغتيالات التى استهدفت الأجانب فى الجزائر خاصة الفرنسيين أعلنت فرنسا خفض عدد دبلوماسييها فى الجزائر ووجهت تحذيرا عنيفا لأعضاء الجبهة الإسلامية المقيمين فى فرنسا ، اعقبته باعتقال ٨٨ من أعضاء الإنقاذ وأنصارها فى فرنسا ، وكان قد سبق للسلطات الفرنسية أن أغلقت صحيفة "المعيار" الأسبوعية المؤيدة لجبهة الإنقاذ الإسلامية ، وكانت مصادر جزائرية قد صرحت فى ١٩٩٣/٧/١٠ أن فرنسا أصبحت إحدى القواعد الخلفية لجماعات التطرف فى الدول العربية ، وأكدت نقل كميات كبيرة من الأسلحة المستخدمة فى التفجيرات الأخيرة بالجزائر عبر فرنسا .

ومن المعروف أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تغلغلت فى تجمعات المواطنين الجزائريين المقيمين فى فرنسا والمغاربة بشكل عام ، حول المساجد ، ومراكز الصلاة ، وروابطهم وجمعياتهم المرخصة لممارسة نشاطاتهم الاجتماعية والثقافية وبادر مؤيدو الجبهة المقيمون فى فرنسا إلى إنشاء تنظيم خاص سمى "الأخوة الجزائرية فى فرنسا" وهو يعد بمثابة الجناح الفرنسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وأخذت الجمعية تنشئ فروعا لها فى المدن الفرنسية الكبرى مثل ليون ومارسيليا ، وهذه الشبكة رغم قوتها فى حقل الدعاية وجمع الأموال فإنها ليست المصدر الوحيد لتمويل نشاطات جبهة الإنقاذ ، حيث لجأت الجبهة بالإضافة إلى كل الانشطة السالفة الى العمل الاقتصادى غير المشروع ولجأت فى هذا الصدد الى العمل فى التهريب والسوق السوداء وفى أكتوبر ١٩٩٢ وجهت

السلطات الفرنسية الإتهام لأعضاء كثيرين من جبهة الإنقاذ بانهم كانوا وراء تهريب القمصان المزورة باسم "لاكوست" من تايوان وتايلاند .

أخيرا ينبغى أن نذكر هنا أنه من المعروف أن بعض قيادات الإنقاذ تقيم بشكل قانونى فى الولايات المتحدة الأمريكية ويتردد أن الإدارة الأمريكية الجديدة فتحت جسور الحوار مع كل من الحكومة الجزائرية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لم تغلق الأبواب أمام "الإنقاذ" على أساس أن هناك شواهد تؤيد ميل الإدارة الأمريكية لصيغة يتم بمقتضاها السماح للإنقاذ تحت شروط معينة بنوع من الشراكة فى السلطة تقطع الطريق أمام التيارات الراديكالية وتوقف حربها مع السلطات الجزائرية ، ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن عمليات العنف فى الجزائر ضد الأجانب لم تصل لأى أمريكى كما أن تصريحات جبهة الإنقاذ ضد الدول الأجنبية لم تقترب من قريب أو من بعيد من أمريكا .

الجزائر إلى أين ؟

إذا كان خيار العنف المتبادل فى الجزائر بين الجيش والشرطة من ناحية ، وجماعات العنف المسلح الإسلامية من ناحية أخرى لم يتم حسمه لصالح أحد الطرفين المتصارعين ، فإن خيار المصالحة عبر الحوار الوطنى هو الآخر محفوف بالمشاكل التى تحول دون إيجاد مخرج سلمى للصراع الدامى فى الجزائر.

يعول البعض على أن جبهة الإنقاذ يجب أن تلعب دورا فى تحجيم العنف الدائر فى الجزائر باعتبارها التنظيم صاحب القاعدة السياسية والتنظيمية الأكبر فى الساحة الإسلامية فى الجزائر بالإضافة إلى أنها صاحبة أكبر كتلة تصويتية فى انتخابات ١٩٩١ الملغاة لكن الجبهة تضع شروطا من الصعب على السلطات الجزائرية قبولها لأن بعض هذه الشروط قد يقضى على البقية الباقية من هيبة الدولة.مثل الشرط الخاص بإجراء مفاوضات تجمعها مع السلطة الجزائرية فى مكان محايد !. وحتى بافتراض قبول السلطات الجزائرية بشروط "الإنقاذ" ناهيك عن قبول مشاركتها فى الحوار من الاصل - حيث يعترض على ذلك فريق من السلطة وجناح عريض من خصوم الإنقاذ فى المعارضة الجزائرية - فإن قطاعا مؤثرا فى تيار العنف المسلح لايقر للإنقاذ بقيادة المعارضة الإسلامية أصلا ، فهناك الجماعة الإسلامية المسلحة التى أسسها مصطفى بويعلى بعد خروج بعض قيادات الحركة الإسلامية من السجن عام ١٩٨٢ وتوالى على قيادتها بعد مصرع بويعلى عبدالحق العيايدة المعتقل ، ثم مراد سى أحمد الشهير بـ "جعفر الأفغانى" ، وقد أكدت هذه الجماعة على استقلالها عن جبهة الإنقاذ وقال أحد قيادتها فى نشرة "الانتصار" الصادرة عن الجماعة فى بيشاور :"إن الجبهة تذهب إلى عكس ماتذهب إليه الجماعة الإسلامية " ، وأجرت النشرة فى عددها رقم "١٧" الصادر فى ١٩٩٣/١١/٤ حوارا مع أحد قياديها حدد فيه نقاط الخلاف بين جماعته والجبهة الإسلامية للإنقاذ فيما يتعلق بالديموقراطية والمصالحة الوطنية فأعلن أنه "لم يكن فى يوم من الأيام من منهج الجماعة الدخول فى دين الديموقراطية " ، ورفض بحدة فكرة المصالحة الوطنية مع النظام الحالى فى الجزائر .

ينبغى أن نشير هنا إلى أن الجزائر تحتل وضعا خاصا من بين كل الدول العربية التى تتعرض الآن بدرجات متفاوتة لخطر الجماعات الأصولية المسلحة بسبب وضعها "الإثنى الحساس" وتوزع سكانها بين "القبائل" أو"البربر" الذين يميل غالبيتهم للثقافة الفرنسية ، أو "البحر متوسطية" فى مواجهة "العرب" الذين قد يميلون إلى التيار السلفى باعتباره تيارا عروبيا وإسلاميا يجعل من "البربر" أقلية فى محيط أوسع ، وهو نفس السبب الذى يخاف منه "البربر" ويتمسكون فى المقابل بأية صيغة تتجوبهم من هذا المصير الذى يضعهم على هامش الحياة فى الجزائر ، بالذات وأنهم

يعتبرون أنفسهم السكان الأصليين للجزائر وأصحاب ثقافة متميزة على اعتبار أن الشخصية الجزائرية لها عمق وملامح أقدم من الفتح العربى ، وبالتالى فمن الطبيعى أن يعتبر البربر أنفسهم أحق بالسلطة .

المعروف أن "البربر" هم سكان الجزائر الأصليون قبل الفتح العربى ويتحدثون اللغة "الامازيغية" ويزيد تعدادهم عن ٥,٥ مليون نسمة أى حوالى خمس سكان الجزائر ، ويتمركزون فى مدينتى "تيزى اوزو" و"بيجاية" بالإضافة إلى مئات القرى الجبلية ، والبربر كأقلية عرقية حافظوا على الدوام على ثقافتهم الخاصة ، واحترم الحكام على الدوام هذه الخصوصية بل وأعطوهم حق التصرف فى أمورهم الداخلية وفقا لعاداتهم وتقاليدهم .

وبعد الاستقلال اختار بن بيلا ، وهوارى بومدين من بعده التعامل مع هذا الاختلاف العرقى بالقمع ، حيث سحقت بشراسة مقاومة جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد ، وقيل أن البربر قدموا فى هذا الصدام ٣٠٠ الف ضحية أخرى بعد أن قدموا فى حرب التحرير ٩٠٠ الف شهيد .

انتقل الجزائريون بعد الاستقلال عبر البوابة العربية والحماس الاشتراكى إلى الانصهار فى بوتقة التنمية الاشتراكية عربية الطراز التى اعتمدت سياسيا على الحزب الواحد ، ومصادرة الحياة السياسية ، وطمس الخلافات والاختلافات وكأنها غير موجودة ، وبعد أن انتهت التجربة الاشتراكية البومدينية إلى ما وصلت إليه الجزائر من أزمة اقتصادية وفساد حكومى ، تسلم الشاذلى بن جديد دفة الحكم فى الجزائر وحاول أن يتجه بالسفينة يمينا وقد أدى ذلك إلى تعاظم نمو مافيا الفساد ، فيما أطلق "بن جديد" العنان للتيار الإسلامى حتى يستطيع مواجهة أى مواجهة من قبل اليسار والبومدينية ، ويقال أن "بن جديد" تواطأ على فوز الإنقاذ فى الانتخابات الأخيرة وكأنه من خلال هذا التواطؤ قد قام بعملية تسليم سلمى للسلطة إلى يمينه الفاشى كخلفاء أقوياء وقادرين على كبح جماح الانفجارات الاجتماعية التى أصبحت متوقعة بعد أن وصلت الأزمة الاقتصادية إلى ذروتها ، ووصل سخط الشعب إلى قمته .

تدخل الجيش بشكل أساسى هو الذى أحبط استلام الإنقاذ للسلطة وقد حاول الجيش أن يتخفى خلف وجوه مدنية فقدم بوضياف كوجه سياسى مدنى مستقل عرف عنه صلابة الرأى والسمعة الطيبة ويجمع المراقبون على أن بوضياف حاول أن ينقذ الجزائر من خلال عداوة معلنة وعميقة للإرهاب والفساد معا ، الأمر الذى أدى إلى اغتياله دون أن تدفع أية جهة ثمن هذا الاغتيال حتى الآن ، فيما يشاع أن وراء اغتيال بوضياف تحالفا غير مقدس بين مافيا الفساد ، والجناح العسكرى لجبهة الإنقاذ .

وعاشت الجزائر بعد ذلك مرحلة "على كافى" و"خالد نزار" وهى المرحلة التى تأرجحت فيها الخيارات السياسية بين دعاة الحوار ودعاة الحسم بدون أن تعلن القيادة اختيارا واضحا مابين طريقى الحسم والحوار ، وظل الحوار مع الإنقاذ أو بالدقة اقتسام السلطة مع الإنقاذ باعتبار ماسيفضى إليه الحوار - إذا تم بهذه الطريقة - هو القضية المركزية التى يختلف عليها خصوم التيار الإسلامى .

وبقراءة تطورات الأحداث فى الجزائر يمكن رصد سيناريوهين لما يمكن أن يكون الوضع عليه فى الجزائر : السيناريو الأول يعتمد على إمكانية أن يحزم خصوم التيار الإسلامى الرافضين للحوار فى السلطة الجزائرية ، وقوى المعارضة المدنية المعارضة للإسلاميين ، أمرهم ويشكلون جبهة أو حلفا يطرح برنامجا للإصلاح السياسى والاقتصادى يهدف إلى علاج الأزمة الاقتصادية والتخلص من آثارها الاجتماعية المدمرة التى أمسكت بخناق المواطن الجزائرى ، ويستطيع حشد القوى الوطنية التى عانت من ويلات العنف الدامى والطامحة لبناء جزائر موحدة ديموقراطية وعصرية ،

وبالطبع سيستلزم هذا البرنامج كى ينجح القضاء على الفساد المنتشر فى الجزائر والمستفيد الوحيد من بقاء الإرهاب ، خاصة رؤوسه فى الشرائح العليا الحاكمة كما يستلزم اعتماد خطة اقتصادية تنحاز إلى السواد الأعظم من الشعب بدلا من خطة صندوق النقد الدولى التى تريد لفقراء الجزائر أن يتحملوا عبء هذه الأزمة التى لم يكونوا سببا فيها ، ويعترض نجاح هذا السيناريو كثرة التناقضات داخل هذا المعسكر حيث يعترض فريق مؤثر منه على أسلوب المواجهة مع الإنقاذ ويطلب مشاركتها فى الحوار مثل جبهة التحرير الوطنى التى كانت تحكم فى السابق ، وجبهة القوى الاشتراكية بالإضافة لجناح فى المؤسسة العسكرية والمجلس الأعلى لرئاسة الدولة ، كما أن شرط ضرب الفساد يمثل عقبة هو الآخر أمام هذا التصور حيث ستقف أمام ذلك بشراسة مافيا الفساد المدعومة من بعض كبار المسئولين السابقين فى السلطة والمؤسسة العسكرية والتى قيل أنها كانت وراء اغتيال الرئيس السابق محمد بوضياف .

أما السيناريو الآخر والذى يرجح بعض المراقبين حدوثه هو"سودنة الجزائر" من خلال عقد تحالف بين جناح موجود فى المؤسسة العسكرية ، والمجلس الأعلى للدولة مؤيد للحوار مع "الإنقاذ" وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، يصل لاقتسام السلطة بين الطرفين أو عقد صفقة يتم بمقتضاها إدخال جبهة الإنقاذ طرفا فى شراكة على السلطة لوقف نزيف العنف فى الجزائر واستقطاب الإنقاذيين للدخول فى مواجهة تعزل التيارات الإسلامية الأخرى الأكثر راديكالية فى عدائها للنظام الجزائرى ، ومشكلة هذا التصور رغم أنه يراهن على جماهيرية الإنقاذ الواسعة نسبيا تتعلق بانه محفوف بمخاطر الانقسامات داخل الإنقاذ نفسها من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان تطور أحداث العنف ووصولها إلى ضرب رموز الثقافة الديموقراطية ، والاعتدال الإسلامى والأجانب افقدت التيار الإسلامى بشكل عام جزءا من التعاطف الذى كان قد حصل عليه أثناء الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩١ والذى أرجعه كثير من المراقبين إلى كراهية الجماهير الجزائرية للسلطة الجزائرية ممثلة فى جبهة التحرير الوطنى وليس إلى حب "الإنقاذ" التى لم تقدم فى تصور الكثيرين برنامجا جادا لإخراج الجزائر من الهاوية ، وتدهور شعبية الإنقاذ بالتحديد قد يدفع كافة الاتجاهات داخل الحكومة الجزائرية إلى ان تعزم أمرها وتسقط خيار الحوار- أو بالاحرى خيار التحالف ، الأمر الذى قد يدفع الجبهة إلى التلاشى بعد ان تكون بعض رموزها واتجاهاتها قد انضموا للجماعات الأكثر تطرفا ، ويضاف أيضا للعوائق التى تحول دون تحقق سيناريو "السودنة" أن هذا التصور قد يزعج الدوائر الغربية ، على الجانب الآخر من المتوسط خاصة فرنسا لاعتبارات كثيرة سبق ذكرها .

الجنوب السودانى بين الانفصال وتقرير المصير

قضية الجنوب السودانى إحدى القضايا التى تعكس أزمة العلاقة بين الأغلبية العرقية والدينية ، والآخر المختلف فى العرق والثقافة والدين ، فى بلد له ثقله العربى والأفريقى ، الذى لايستطيع أحد إنكاره كما تعكس فى أحد أوجهها عجز النظام العربى ككل فى حسم قضاياه المصيرية التى لم يكن أولها ، ولم يكن آخرها أيضا بالطبع مشكلة الجنوب السودانى .

لم يخلق التحالف بين العسكر ورثة التيار القومى – وبين الجبهة الإسلامية مشكلة الجنوب السودانى ، فقد ورثها مثله فى ذلك مثل حكومات سودانية سابقة عسكرية ، أو مدنية تعاقبت على حكم السودان منذ الاستقلال والعامل الجديد فى تطور قضية الجنوب السودانى فى ظل الحكومة السودانية الحالية ،

هو فى انتقالها من كونها مشكلة إقليم يعانى من سياسات حكومات شمالية تناست همومه ومشاكله وخصوصيته العرقية والثقافية ، وتجاهلت ضرورة منحه نصيبا عادلا من الثروة القومية ، إلى وضع بات الصراع يأخذ فيه طابعا من المواجهة العرق - دينية التى لاتسمح فى ظل مناخ الاستقطاب والتعصب الحالى المحتدم سوى بصيغة إما جنوب يقبل صاغرا بالإذعان لحكومة شمالية لاتسعى إلا لفرض رؤاها وتصوراتها ، أو جنوب يدفع بصورة أو أخرى للانسلاخ عن باقى الجسد السودانى .

إن الخلاف على تطبيق الشريعة الإسلامية فى الجنوب الذى يسكنه اكثر من ٨٠٪ من غير المسلمين رغم انه خلاف لاحق على مشكلة الجنوب السودانى ويعود لبداية تطبيقه فى أواخر عهد الرئيس السودانى المخلوع جعفر نميرى فيما عرف وقتها بـ"قوانين سبتمبر" ، إلا أن هذا الخلاف أصبح يشكل أحد أهم عناصر الخلاف بين الحكومة وممثلى الجنوب .

تطورات المشكلة فى ١٩٩٣

على الصعيد العسكرى

استكمالا لما حققته القوات الحكومية السودانية بمشاركة قوات الدفاع الشعبى التابعة للجبهة القومية فى المواجهات العسكرية مع قوات التمرد فى الجنوب خلال عام ١٩٩٢ من انتصارات تمثلت فى السيطرة على عدة مدن جنوبية هامة كانت فى حوزة الجيش الشعبى لتحرير السودان مثل "كبوتيا" ، و "توريت" وانحسار التواجد العسكرى للقوات الجنوبية فى المناطق والمدن الاستوائية ، شرعت الحكومة السودانية منذ منتصف شهر يناير ١٩٩٣ فى تنفيذ واستكمال خطتها العسكرية المتعلقة بالحملة الصيفية مستهدفة استعادة كافة مدن الجنوب السودانى الخاضعة لسيطرة قوات "اريك مشار" (مجموعة الناصر) أو قوات جون جارنج (مجموعة توريت) .

أعلنت حكومة الخرطوم فى شهر مارس موافقتها على وقف إطلاق النار فى كل مناطق العمليات العسكرية فى جنوب السودان، ردا على إعلان الحركة الشعبية "جارنج" وقف إطلاق النار تمهيدا لمفاوضات السلام (أبوجا-٢) وتم تمديد وقف النار فى شهر مايو لاستكمال المفاوضات فى يونيو وإتاحة الفرصة أمام عمليات الإغاثة .

وشهد شهرا يوليو ، واغسطس عمليات عسكرية واسعة النطاق أسفرت عن سيطرة القوات الحكومية السودانية على قطاع كبير من الشريط الحدودى بين السودان ، وأوغندا ، وكان مسئولون اوغنديون قد أعلنوا أن الطائرات الحربية السودانية قصفت مناطق فى شمال أوغندا يعتقد السودان بأن قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان تلجأ اليها ، وأعلن الفريق عمر البشير فى ٩٣/١١/٢١ :"إن الجيش السودانى لقن المتمردين درسا ، وجعل التمرد ينحسر إلى منطقة الحدود مع أوغندا ، وكينيا" فى اشارة إلى انتصارات الجيش السودانى على قوات الحركة الشعبية ، وفى نوفمبر أعلن البشير عن عرض للعفو عن مقاتلى الحركة الشعبية إذا ألقوا أسلحتهم .

على صعيد المفاوضات

بالتوازى مع الحملات العسكرية للقوات السودانية الحكومية ، وخلال فترات توقف النيران خاضت الأطراف المتحاربة مفاوضات لإنهاء الحرب الدائرة فى الجنوب ابرزها فى الفترة الاخيرة تلك التى شهدتها العاصمة النيجيرية "ابوجا" فيما عرف بمفاوضات "ابوجا-١" فى ٢٦ مايو ١٩٩٢ تحت مظلة منظمة الوحدة الافريقية أثناء فترة رئاسة الرئيس النيجيرى إبراهيم بابا نجيدا ، وقد شاركت فى المفاوضات حركة الجيش

الشعبى لتحرير السودان - مجموعة توريت- بقيادة جون جارنج ، ومجموعة الناصر التى انشقت عن "حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان" بعد خلافات مع قائدها "جون جارنج" فى أغسطس ١٩٩١ ، ومثل قيادة الانشقاق لام أكول وريك مشار وجوردون كوانج ، وجدير بالذكر هنا ان المنشقين قد أعلنوا عندما تفجر الصراع فى آواخر ١٩٩١ ان الخلافات تدور أساسا حول اسلوب جارنج فى اختيار قيادة الحركة ، وكذا فى نهجه لمعالجة مشكلة الجنوب حيث اعتمد جارنج منذ تشكيل الحركة فى مايو ١٩٨٣ شعار "إقامة سودان موحد علمانى ديمقراطى" بينما طالبت مجموعة الانشقاق بقيام دولتين مستقلتين فى الشمال والجنوب لكل منهما حق السيادة ، وحكومة منفصلة ودستور خاص .

والجدير بالذكر أيضا أن حكومة الخرطوم استغلت انشقاق "الناصر" بل وشجعته ثم أجرت معه عدة اتصالات فى عدد من العواصم لاستطلاع موقفه الذى يطالب بحق تقرير المصير ، والانفصال ، فى محاولة منها لاحتواء هذا الجناح لإضعاف "جارنج" وإظهار الجنوبيين باعتبارهم دعاة انفصال حتى إذا ما عجزت عن حسم الصراع العسكرى لصالحها وانتهى الأمر إلى انفصال الجنوب لا تتحمل هى وزر الأمر .

وبهذا المعنى يمكننا أن نفهم كيف التقى د.على الحاج وزير التخطيط السودانى مع د.لام أكول القائد الثانى لمجموعة الناصرحيث أكد الحاج لأكول إلتزام الحكومة السودانية بمقررات "اتفاق فرانكفورت" الذى وقعته مع جناح "الناصر" فى فبراير ١٩٩٢ وينص على قبول الحكومة بمبدأ فصل الشمال عن الجنوب بعد إجراء استفتاء لاهل الجنوب ، وعمل ترتيبات انتقالية يتفق عليها ، وتأكيدا لما تقدم أعلن جارنج ان الحكومة السودانية قامت بتسليح قوات "الناصر" بمعدات عسكرية ، كما قامت فى وقت لاحق بدعم انشقاق آخر عن حركة "جارنج" بقيادة "وليم نون" بـ ٦٠٠صندوق ذخيرة ، و٣٠٠ صندوق من السلاح ، والجدير بالذكر أن "وليم نون" كان قد انشق عن حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان بعد انتهاء مفاوضات "ابو جا-١" فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ .

فشلت محادثات "ابوجا-١" فى التوصل لحل نهائى لمشكلة الجنوب حيث تمسكت الحكومة السودانية بالصيغة "الفيدرالية" التى تقتضى تقسيم السودان الى تسع ولايات ، واستبعاد الجنوبيين غير المسلمين من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية عليهم ، ورفضت بذلك فكرة الانفصال بينما اتفق جناحا "توريت-جارنج" و"الناصر- ريك مشار" اثناء المفاوضات على توحيد موقفهما فى إعلان يقر بحق شعب جنوب السودان فى تقرير المصير ، وهو ما اعتبره بعض المراقبين تخلى من جناح "توريت-جارنج" عن طرحه السياسى الذى كان يصر على التمسك بسودان موحد علمانى ديموقراطى .

وانتهت محادثات (أبوجا - ١) دون الوصول إلى صيغة يتم بمقتضاها معالجة الخلاف بين الطرفين ، مع اتفاقهم على عقد جولة أخرى .

ولم يكن مصير الجولة الثانية من مباحثات "أبوجا" التى افتتحت فى ٢٦ ابريل ١٩٩٣ أكثر حظا من سابقتها ، وان اختلفت عن الأولى فى تمثيل الجنوب بجناح "توريت - جارنج" فقط بناء على اتفاق تم فى اوغندا مع الحكومة السودانية ، قبل جولة المباحثات الثانية التى أصر فيها الجانب الحكومى أثناء المفاوضات على ضرورة سريان واستمرار أحكام الشريعة الإسلامية ورفض اى اقتراحات بتجميد العمل بهذه القوانين .

وفى المقابل جدد وفد الحركة الشعبية مطلبه فى إقامة نظام سياسى "كونفدرالى" حتى قيام فترة انتقالية يتفق عليها الطرفان ، الأمر الذى تعارض مع طرح وفد حكومة الخرطوم الخاص بقيام نظام "فيدرالى" كما رفض طرفا المفاوضات الاقتراح النيجيرى الذى يذهب إلى تطبيق احكام الشريعة الإسلامية فى شمال السودان فقط .

وانتهت المفاوضات دون إصدار بيان مشترك يحدد نقاط الاتفاق والاختلاف واعلن "ماجوك ايوم" ممثل حركة الجيش الشعبى لتحرير السودان -جناح توريت - فى القاهرة ان مفاوضات "ابوجا-٢" قد فشلت .

فى تطور لاحق حاولت الحكومة السودانية تعويض هذا الفشل من خلال القيام بجولة مباحثات مع "الحركة الشعبية الموحدة" فى الأسبوع الأول من مايو فى اجتماع بنيروبى ، وهو تشكيل جنوبى كان قد اعلن عنه بعد توحد ثلاث من الفصائل المنشقة عن "حركة الجيش" الشعبى - جارنج" من بينها انشقاق الناصر ، وضمت قيادة التشكيل الجديد ٢٢ عضوا وقد أعلن عن مولد هذا التشكيل فى إعلان عرف بـ "إعلان كنجور" ، وفسر المراقبون لقاء الحكومة السودانية مع هذه الحركة بانه محاولة للضغط على جناح جارنج ، لكن هذه المباحثات توقفت احتجاجا على إعلان حكومة الخرطوم الذى جاء فيه أنها سحبت موافقتها على حق تقرير المصير .

الابعاد الاقليمية والدولية لمشكلة الجنوب السودانى

مخاوف دول الجوار الافريقى ومشكلة اللاجئين

لاتمثل مشكلة الجنوب السودانى هما سودانيا فقط بل تتعداه لتدخل فى عدة تقاطعات اقليمية ودولية خاصة مع دول الجوار السودانى الافريقى ، اذا وضعنا فى الاعتبار ان عديدا من القبائل السودانية فى الجنوب لها امتداداتها فى دول الجوار الافريقى السودانى ، وتتأكد خطورة هذا البعد لمشكة الجنوب اذا عرفنا ان الحكومة السودانية قبل دخولها فى الجولة الأولى من مفاوضات السلام (ابوجا١) عقدت عدة اتفاقيات مع دول الجوار الافريقى لتقوية موقفها ، ففى ابريل ١٩٩٢ تم تشكيل تجمع اقليمى يشمل السودان واثيوبيا واريتريا وجيبوتى وكينيا للتعاون فى مجالات عدة منها منع المساعدات والدعم عن قوات التمرد . وغير خاف ما ابدته كل من اثيوبيا ، واريتريا ، وجيبوتى من قلق تجاه التوجه الاسلامى الطموح للحكومة السودانية للتحرك فى افريقيا خاصة بعد تشكل حركة "الجهاد الاسلامى المعارضة للحكومة المؤقتة فى اريتريا وبروز تنظيم "الاتحاد الاسلامى الصومالى فى شمال شرق الصومال ، وتنامى قوة "الجبهة الاسلامية لتحرير اورومو" ومطالبتها بتكوين دولة اسلامية فى اثيوبيا .

كما دخلت حكومة اثيوبيا المؤقتة فى معارك مع قوات "الاتحاد الاسلامى الاوجادينى" وفى كينيا طالبت "الجماعة الاسلامية" بتشكيل حزب إسلامى رفضته الحكومة الكينية وفقا لقانون الأحزاب فى كينيا الذى يمنع قيام حزب على أساس دينى ، أو إثنى ، أو لغوى .

ولاتقتصر مخاوف دول الجوار الافريقى المثقلة بتكوينات حبلى بعوامل الصراع الداخلى الاثنية و الثقافية والدينية على التوجهات الاسلامية الطموحة للحكومة السودانية وما يمكن ان تؤديه من دعم لجماعات ذات توجهات إسلامية داخل هذه الدول فقط ، بل ان مشكلة الجنوب السودانى وما خلفته من مأساة خاصة باللاجئين الفارين من جحيم النيران عبر الحدود الى هذه الدول قد فاقمت من مشكلاتها ، وأكد هذا العامل فى مشكلة الجنوب ما صرح به وزير شئون اللاجئين فى اوغندا من ان المعارك الضارية التى تدور فى المناطق المحيطة ببلدة "موروبو" القريبة من الحدود الاوغندية ، وبلدة "ياى" فى اقليم غرب الاستوائية ، بين القوات الحكومية السودانية ، وقوات "الحركة الشعبية لتحرير السودان" اسفرت عن عبور نحو ٦٠٠-٨٠٠ لاجئ سودانى الى اوغندا يوميا من بلدة "كايا" الحدودية التى تبعد مسافة ٢٠ كم من "موروبو" ، وان أكثر من ٨٠ الف

لجأوا الى اوغندا منذ شهر نوفمبر ١٩٨٣ ، وأفاد تقرير للأمم المتحدة أن مايقرب من ١,٧ مليون شخص شردتهم الحرب الدائرة فى الجنوب السودانى .

وكان العميد عبد الرحمن سر الختم وزير الدولة السودانى لشئون اللاجئين قد اقر بأن عدد اللاجئين السودانيين الى الدول المجاورة قد ارتفع بسبب مشكلة جنوب السودان ليصل الى نحو ٣٥٠ الف لاجئ ، وذكر ان اوغندا تستضيف ١٥٢ الف لاجئ ، بينما تستضيف زائير ١٤٥ الفا ، ولجأ ٣٠ الفا الى كينيا ، و٢٠ الفا الى افريقيا الوسطى .

المخاوف المصرية من التواجد الإيرانى فى السودان

الاهتمام المصرى الرسمى والشعبى بمشكلات السودان لايرجع فقط للعوامل التاريخية والعلاقات الخاصة بين الشعبين منذ القدم والمصالح والحدود المشتركة ، بل ان استقرار الاوضاع فى السودان ووجود حكومة سودانية متفهمة للطبيعة الخاصة فى العلاقة بين البلدين التى لاتسمح بتناقضات حادة او دائمة بينهما تشكل أحد اولويات الامن القومى المصرى خاصة ان السودان تمثل امتدادا وعمقا جغرافيا استراتيجيا لمصر فى صراعها مع اعداء دائما كانوا يأتون من الشرق او الشمال إذ لم يمثل الجنوب بالنسبة لمصر أى هاجس أمنى ، واذا وضعنا فى الاعتبار قضية المياه ، وادركنا ان الحرب الدائرة فى الجنوب السودانى عطلت مشاريع التنمية بين مصر والسودان واهمها مشروع قناة "جونجلى" الذى كان من المنتظر ان يمد مصر بـ٢ مليار م^3 من المياه سنويا ، تتضح أمام أعيننا أسباب المخاوف المصرية التى اثارتها الانباء التى ترددت عن دعم ايرانى للحكومة السودانية فى حربها بالجنوب ، وما قد تشكله هذه الأنباء – إن صدقت– من خطر على الامن القومى المصرى حيث ترى الإدارة المصرية ان هذا التواجد يهدف إلى محاولة الإلتفاف وإيجاد ورقة ضغط على النظام المصرى لتحجيم دوره فى الترتيبات الخاصة بأمن الخليج ، على الاخص وإن هذه الانباء توازت مع تصعيد الحكومة السودانية لاجواء التوتر مع الحكومة المصرية بزعم الخلاف حول مناطق حدودية (مثلث حلايب) .

وقد أثارت تصريحات "جون جارنج" التى اكد فيها ان ايران هى القوة الحقيقية التى تدعم النظام السودانى عسكريا وماديا دويا هائلا ، بالذات وأن جارنج اتهم ايران بدعم نظام الخرطوم لتأصيل التطرف ، وإسقاط النظامين المصرى والجزائرى الأمر الذى القى بظلال من الشك على نفى الحكومة السودانية لهذه الانباء بعد ان وصفها د. حسن الترابى أمين عام الجبهة القومية الإسلامية السودانية بالشائعات عندما أعلن ان "بعض البلدان ، التى كانت تنافس ايران على الترتيبات الامنية فى الخليج رأت فى الوجود الايرانى فى السودان أمرا يمكن ان يمثل نوعا من التهديد لها ، وهى التى نشرت هذه الشائعات ، وواقع الأمر ان برنامج التعاون بين السودان وايران لايزيد على كونه بروتوكولا تجاريا يقايض منتوجات النفط وسلعا مصنعة أخرى بصادرات غذائية من السودان ، وليس هناك من وجود عسكرى إيرانى فى السودان ، ولاخبراء او عناصر عسكرية ، كما انه ليس هناك دعم مالى للسودان".

ورغم ان هذه القضية – حقيقة التواجد الايرانى فى السودان– لم تحسم بشكل قطعى نفيا او ثبوتا إلا أن بعض المراقبين يرون ان إيران هى السبب الرئيسى الذى يقف وراء الانتصارات العسكرية الاخيرة للقوات الحكومية السودانية فى الجنوب سواء من خلال تزويدها لهذه القوات بالسلاح ، أو من خلال تدريب عناصر قوات الدفاع الشعبى التابعة للترابى ، وحتى اذا سلمنا جدلا بنفى الحكومة السودانية وكلام الترابى حول الموضوع تبقى حقيقة لايمكن تجاهلها وهى أن

مشكلة الجنوب السوداني تجاوزت كونها مجرد هم سوداني محلي وعبرت الحدود السودانية لتمثل أرقا لأطراف أخرى عربية ، وافريقية ودولية حكومية وغير حكومية خاصة اذا عرفنا ان فى الجنوب السوداني عديد من منظمات الاغاثة الدولية ، وجماعات التبشير الكنسية التى اصبحت هى الأخرى أطرافا فى القضية .

البعد المسيحى فى مشكلة الجنــــوب الســـودانى

شدد البابا يوحنا بولس الثانى – بابا الفاتيكان – خلال زيارته للخرطوم فى فبراير من العام الحالى وكان على رأس مستقبليه الفريق عمر البشير – على ضرورة ان يتمتع المسيحيون السوادنيون بالحرية فى ممارسة شعائرهم ، وحض الحكومة السودانية على احترام حقوق الإنسان ، وكان "الفاتيكان" قد أعلن إنشاء لجنة خاصة لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان فى السودان وإبلاغ المجتمع الدولى عن أى انتهاكات قد تحدث .

وفى ١٣/١٠/١٩٩٣ استقبل البابا يوحنا بولس الثانى د.حسن الترابى زعيم الجبهة الإسلامية القومية فى حاضرة الفاتيكان وتباحث معه فى نشاطات مجلس الحوار بين الأديان ، ودعا الترابى إيطاليا وأوروبا إلى لعب دور نشط فى معالجة الصراع فى جنوب السودان على غرار ما قاموا به فى موزمبيق ، وكانت زيارة الترابى بغرض المشاركة فى مناسبة الاحتفالات التى أقيمت فى الذكرى الخامسة عشرة لتولى البابا وصدور الوثيقة الكنسية الثانية للبابا بعنوان "نور الحقيقة" وتلبية لدعوى من اتحاد سانت ايجيديو الذى يهتم بالحوار بين الأديان والمهمات الطوعية فى مناطق الحروب والكوارث الطبيعية .

وأعلنت الحكومة السودانية فى ١٦/١٢/١٩٩٣ عن وساطة بريطانية تقودها الكنيسة الانجليكانية لإنهاء الحرب الدائرة بين القوات الحكومية ، وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب البلاد ، ومن المعروف أن مجلس الكنائس العالمى لعب دورا مؤثرا فى التوصل إلى اتفاقية "اديس ابابا" للسلام بين حركة "انانيا – ١" السودانية الجنوبية" ونظام الرئيس المخلوع جعفر نميرى فى عام ١٩٧٢ ، ويقوم المجلس الذى يتخذ من نيروبى" مقرا له بدور وفاقى بين الخرطوم والحركة المسلحة فى جنوب السودان منذ فترة .

كما نجحت الكنيسة الأثيوبية فى هذا السياق فى ترتيب لقاء بين ممثلين عن الحكومة السودانية وعدد من الأساقفة السودانيين المنتمين للحركة الشعبية ، عقد فى اكتوبر ٩٣ بهدف حث الأساقفة على لعب دور فى انهاء القتال فى جنوب السودان .

وأعلنت الكنيسة الانجليكانية فى لندن ان "جورج كيرى" كبير اساقفة "كانتر برى" الغى فى ٢٩/١٢/١٩٩٣ زيارة كان من المقرر أن يقوم بها إلى الخرطوم ، وأعلن أنه سيتوجه إلى جنوب السودان عبر "نيروبى" لدعم المسيحيين فى هذه المنطقة وصرح ناطق باسم الكنيسة الانجليكانية أن الحكومة السودانية لم تسمح لـ "كيرى" بزيارة الخرطوم بناء على دعوة الكنيسة الانجليكانية فى السودان ، وأضاف انه فى حالة قبول "كيرى" الدعوة من الرئيس السودانى عمر البشير لن يكون حرا فى تنقلاته ، ولن يتمكن من لقاء الاشخاص الذين يرغب فى لقائهم بالخرطوم ، وكان "كيرى" يرغب فى لقاء الأسقف الانجليكانى السودانى "بيتر البرش" الذى نفذ فى حقه عقوبة الجلد فى يوليو ١٩٩٣ بعدما ادانته محكمة سودانية اسلامية بارتكاب الزنا ، وكان كبير اساقفة الكنيسة الانجليكانية قد أدان هذا الاجراء ووصفه بـ "المهين" .

وقد اسفر طلب الحكومة السودانية من السفير البريطانى مغادرة البلاد عن أزمة دبلوماسية بين البلدين شهدها الاسبوع الاخير من ديسمبر والأيام الأولى من العام الجديد .

الوساطة الأمريكية وأبعاد الدور الأمريكى فى مشكلة الجنوب السودانى

أعلن الأسقف جبريال روج عضو المجلس العسكرى الحاكم فى السودان للشئون الخارجية فى بداية شهر اكتوبر ٩٣ ان هناك مبادرة للرئيس الامريكى الاسبق "جيمى كارتر" لاحلال السلام فى الجنوب ، واوضح روج أن المبادرة جاءت عقب الاتصالات التى اجراها السفير السودانى فى الأمم المتحدة مع الرئيس كارتر ، واكد "روج" سعى بلاده إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة •

وتلا ذلك افتتاح مؤتمر واشنطن حول الازمة السودانية فى المدة من ٢٠ - ٩٣/١٠/٢٢ بمقر الكونجرس الامريكى بالاشتراك مع "معهد الولايات المتحدة للسلام" وجرى الافتتاح فى غياب ممثلين عن الحكومة السودانية ، وانتهت المباحثات إلى تسوية الخلافات بين فصيلى حركة التمرد السودانية الجنوبية جون جارنج وريك مشار ، وواصل الطرفان محادثاتهما فى ١٠/٢٢ فى مبنى وزارة الخارجية الأمريكية ، وتوصلا لاتفاق يقضى بتسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية ، كما اتفقا على مبدأ تقرير المصير فى الجنوب ، ومنطقة جبال النوبة ، والانقسنا ، والمناطق المهمشة الأخرى ، كما تضمن الاتفاق استمرار معارضة سياسة حكومة الجبهة فى الخرطوم •

وتعليقا على وحدة فصيلى الجنوب الأساسيين أعلن فاروق ابو عيسى - قطب التجمع الوطنى المعارض فى السودان ، والأمين العام لاتحاد المحامين العرب - أن التجمع أبدى ترحيبا كبيرا بتوحيد فصيلى الحركة الشعبية ، ووقف الاقتتال بينهما وتوجيه كل قواهما لاسقاط نظام الجبهة الاسلامية واستعادة الديمقراطية ، وفى نفس الوقت شن الرئيس السودانى عمر البشير هجوما عنيفا على "ندوة واشنطن" واعتبر قرارات الندوة تدخلا مرفوضا فى شئون السودان •

وإذا كان وقف إطلاق النار بين فصيلى الحركة الجنوبية لم يستمر إذ اتهم جارنج جماعة مشار بخرق اتفاق وقف النار ، فإن ما اسفرت عنه "ندوة واشنطن" من إقرار فصيلى الحركة بحق تقرير المصير برعاية أمريكية قد اعطى مؤشرا على ان الادارة الامريكية تدفع فى هذا الاتجاه ، وهو ما طرح تساؤلات حول سيناريوهات تطور الاوضاع فى الجنوب السودانى فى ضوء العامل الاخير المتمثل فى موقف الادارة الامريكية ، والتى سبق وأن أدرجت السودان على قائمة الدول المؤيدة للارهاب ، واعربت عن قلقها من الوضع هناك وحملت الحكومة السودانية مسئولية تردى الاوضاع التى تشمل الحرب الأهلية الدائرة منذ عشر سنوات ، والمجاعة فى الجنوب ، وانتهاك حقوق الإنسان •

هل يدفع تحالف الحكومة - الجبهة الإسلامية الجنوب إلى الانفصال بمباركة أمريكية ؟

قراءة تطورات الأحداث فى الجنوب السودانى تشير إلى أن حكومة الخرطوم المدعومة من الجبهة الاسلامية القومية اعتمدت فى البداية سياسة الحسم العسكرى لإخضاع جنوب السودان ، ولما أحست أن طريق الحسم العسكرى قد ينجح وقد لا ينجح عمدت إلى اللعب على التناقضات بين قوى الجنوب السودانى ، وشجعت الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية بقيادة جارنج فى محاولة لحصاره ، وإظهاره امام حلفائه من القوى السياسية الشمالية فى (التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى) فى صورة المعادى لوحدة السودان ، وتأتى فى هذا السياق محاولات الحكومة السودانية لتجميع القبائل المختلفة فى الجنوب حول قيادات موالية لها

وارجعت مصادر فى العاصمة السودانية هدف هذه السياسة إلى محاولة الحكومة تجريد حركة جارنج من نفوذها السياسى وذلك من خلال تقديم دعم متنوع لبعض بطون وعشائر قبائل الدينكا بالمناطق المختلفة خاصة فى ولايتى أعالى النيل وبحر الغزال لمواجهة "دينكا - بور" المؤيدين لجارنج ، كما اعتمدت سياسة الحكومة على الدعم الكبير للكيانات القبلية المختلفة بالجنوب ، وتكوين كيانات جديدة فى شكل ولايات •

ولم يكن لقاء الحكومة السودانية مع مجموعة "الناصر - ريك مشار" فى مؤتمر "فرانكفورت" الذى اقرت فيه بحق تقرير المصير فى الجنوب السودانى خارج إطار السياسة السابقة التى تعتمد المراوغة واللعب على التناقضات والتسويف ومحاولة كسب الوقت ، فبعد لقاء فرانكفورت مع "ريك مشار" عادت والتقت جارنج فى عنتيبى ، ومحادثات ابوجا - ٢ ووافقت على عدم حضور مجموعة "الناصر" ، وينبغى ان نؤكد هنا ان السياسة التى تنتهجها الحكومة السودانية فى اللعب على التناقضات داخل معسكر الجنوبيين لم تضعف أو تحجم من رهان الحكومة السودانية على الحل العسكرى بل ويمكننا القول ان الحكومة إنما تحاول من خلال بث الفرقة بين صفوف الجنوبيين ان تتمكن من إضعافهم إلى الحد الذى يجعلها قادرة على الإجهاز عليهم عسكريا ، وإذا كانت سياسة الخرطوم راهنت على اللعب على التناقضات بين خصومها ، فماذا عن موقف قوى الجنوب نفسه ، وماذا عن موقف التجمع الوطنى الديمقراطى فى السودان ؟ •

الجنوب بين تقرير المصير والانفصال

اعتمدت الحركة الشعبية لتحرير السودان - الجيش الشعبى ، بقيادة جون جارنج منذ بيانها التأسيسى فى ١٩٨٣ شعار سودان موحد علمانى ديمقراطى ، ولم يبرز شعار تقرير المصير بشكل واسع إلا فى أعقاب انقسام الحركة الشعبية الذى اسفر عن خروج مجموعة "الناصر" بقيادة ريك مشار ولام أكول فى اغسطس ١٩٩١ حيث تبنى هذا "الانقسام" شعار تقرير المصير ، وفى سبتمبر من نفس العام ، وفى مؤتمر "توريت" عدلت الحركة الشعبية خيارها المعلن فى بيانها التأسيى (خيار السودان الموحد) واضافت خيارين آخرين هما : الكونفدرالية ، وتقرير المصير ، وفى تطور أهم وتحت رعاية أمريكية مباشرة أقرت ندوة واشنطن التى انعقدت فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ اكتوبر ١٩٩٣ اتفاق جارنج - مشار الذى ينص على مطلب تقرير المصير وهو المطلب الذى أجازه الكونجرس الأمريكى بعد ذلك •

المعروف ان التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض لحكومة البشير - الجبهة الاسلامية يضم كافة الاحزاب السياسية الشمالية والنقابات و"القيادة الشرعية للقوات المسلحة السودانية" بالاضافة للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جارنج ويرفع التجمع شعار سودان موحد ديمقراطى ، وسنتعرض هنا بشئ من التفصيل لموقف كل من الحزب الشيوعى السودانى ، و"جون جارنج" بإعتبار الاول احد قوى التجمع الوطنى الديمقراطى الاساسية ، والثانى يمثل قيادة الفصيل الأهم فى فصائل المعارضة المسلحة بالجنوب ، ولان طرحهما متميز من ناحية وغير معروف من ناحية أخرى •

يرى الحزب الشيوعى السودانى فى بيانه الصادر فى ديسمبر ١٩٩٣ "ان نظام الجبهة الإسلامية وتبنيه لسياسة التصعيد العسكرى ومخطط الارض المحروقة ، وسعيه لإقامة الدولة الدينية فى السودان يتحمل المسئولية الاساسية عن تصاعد نداءات الانفصال المغلفة ضمنا فى شعار تقرير المصير "ويؤكد البيان على "أن طرح الشعار يعكس ايضا عدم ثقة مجمل القوى السياسية الجنوبية والمجتمع الدولى بشكل عام فى

الاحزاب الشمالية لمواقفها منذ الاستقلال فى التعامل مع قضية الجنوب ، وتنصلها من وعودها وتعهداتها وتلكؤها عقب سقوط نظام مايو فى انهاء الحرب وحل القضايا التى اثارتها رغم الجهود المتصلة والمضنية التى شاركت فيها مختلف القوى السياسية بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥ ، واثمرت إعلان كوكادام فى مارس ١٩٨٦ ، ومبادرة الميرغنى - جارنج فى نوفمبر ١٩٨٨ ولهذا رأت القوى السياسية الجنوبية فى شعار تقرير المصير صمام أمان ضد تنكر الأحزاب الشمالية لوعودها وتعهداتها" ٠

ويؤكد بيان الحزب الشيوعى السودانى على "أن شعار تقرير المصير قيمة اساسية من قيم الديمقراطية وحقوق الانسان ولكنه ككل الشعارات الديمقراطية يتسم بنسبية تاريخية أى أن ممارسته تخضع لظروف الزمان والمكان ، واذا كان تقرير المصير من الناحية القانونية والنظرية يعنى أيضا حق البقاء داخل القطر الموحد ، لكن معلوم ان منح هذا الحق لإقليم ما فى قطر موحد اصلا يعنى فى الاساس منح ذلك الاقليم حق الانفصال ، وبالنسبة للسودان الذى يرزح تحت ديكتاتورية الجبهة الاسلامية ويعيش ظروف الحرب وشبح الدولة الدينية فإن ممارسة تقرير المصير ستكون حتما لصالح الانفصال ، وهذا وضع لا يوفر عدالة كافية للمنادين بالوحدة ولا لأغلبية الذين سيقترعون لصالح الانفصال تحت ضغط ظروف غير ملائمة ونحن نعتبر ذلك تقليصا لحرية الاختيار ، واننا مع تقرير المصير كقيمة ديمقراطية لكننا نشترط المناخ الملائم لممارسة ديمقراطية حقه بانتقاء الخوف ، والقهر ، مناخ السلام والحرية والديمقراطية وإن توفير هذا المناخ يتطلب العمل وفق الاولويات التالية :

أولا : اسقاط نظام الجبهة الاسلامية كسبيل وحيد لابعاد خيار الدولة الدينية ، وإستعادة الديموقراطية ووقف الحرب الأهلية ٠

ثانيا : تأمين فترة انتقالية كافية - مدتها خمس سنوات - كما جاء فى ميثاق التجمع الوطنى الديمقراطى ، يتحقق خلالها :

أ - حد ادنى من الأمن والاستقرار فى البلاد وخاصة فى الجنوب ٠

ب - اعادة توطين النازحين واللاجئين فى ديارهم ٠

ج - عقد المؤتمر القومى الدستورى بمشاركة كل القوى السياسية ٠

د - تنفيذ برنامج لإصلاح ماخربته الحرب والتنمية واستيعاب المواطنين فى المرافق العامة وفى المشاريع التنموية ٠

"إن تنفيذ هذه التدابير سيمنح انصار الوحدة ، وانصار الانفصال على السواء الفرصة الكافية المتساوية لنشر أرائهم والتبشير بها بحرية وعلى ضوء معطيات ملموسة مما يتيح للمواطنين ان يختاروا ويقترعوا بحرية ودون ضغوط" ٠ ويعلن البيان "وقوف الحزب الشيوعى التام إلى جانب وحدة السودان ليس من منطلق عاطفى ، وإنما لأن المصالح الحقيقية لأهل السودان - حسب تعبير البيان - ترتبط بها ، ولان هناك اعتمادا متبادلا فى الاقتصاد والتنمية والثقافة والأمن محققا للقدر الأقصى من المنفعة بين اقاليمه اكثر مما بين أى من هذه الاقاليم واى قطر مجاور ، وأكثر مما يمكن أن يحققه أى إقليم منفردا ٠

ويشدد البيان على أن السودان "يحتاج إلى دولة موحدة تجمع بين المركزية فى بعض الشئون واللامركزية الواسعة فى شئون اخرى ، فيحول التعدد والتنوع فى أعراقه ، ودياناته وثقافاته إلى عوامل قوة وازدهار" ، واكد ان الانفصال "لن يحل للسودان مشكلة سواء فى شماله او فى جنوبه ، وانه لن يساعد فى قسمة الثروات الطبيعية ، ولن يحد من الصراعات العرقية والدينية ، بل سيؤدى على العكس إلى تكريس الفرقة وإدامة الصراعات والحروب ، ويفتح الباب على مصراعيه امام التدخل الاجنبى ، ويؤكد البيان على أن الجماهير والقوى السياسية الجنوبية ستقف إلى جانب خيار الوحدة بعد فترة انتقال طويلة تعقب إزالة نظام الجبهة ويبذل فيها كل جهد ممكن لنشر

السلام والديمقراطية والعدالة والمساواة وإزالة كل بؤر الغبن والظلم وإن هذا هو الطريق الوحيد للمحافظة على وحدة الوطن" •

ونبه البيان إلى أن "شق الطريق يجب أن يبدأ فيه الآن فلا ينتظر إلى حين سقوط نظام الجبهة الاسلامية ، إذ ان كل تأخير سيتيح للنظام الحالى مزيدا من الفرص لتنفيذ مخططه لفصل الجنوب وعليه يطرح البيان الشروع فورا فى الاتفاق حول قضايا الهوية ، وعلاقة الدين بالدولة ، واقتسام السلطة والثروة ، وشكل الحكم ، ويدخل فى هذا أن تعلن الاحزاب الشمالية – اليوم قبل الغد – مواقف واضحة من هذه القضايا وعلى رأسها إعلان معارضتها لقيام اى دولة دينية فى السودان" ، ويؤكد البيان فى هذا السياق على معارضة الدعوة للدولة الدينية لانها تنسف وحدة البلاد وتجهض الحريات الديمقراطية وتكرس الاستبداد والتخلف ، "كما يؤكد البيان الوقوف مع دولة مدنية ديمقراطية تتمايز فيها البنى السياسية عن البنى الدينية وترفع فيها أى قدسية عن السياسة فتؤسس بوصفها عملا بشريا محضا" ويعلن البيان "اننا مع الدولة الديمقراطية حيث تكون إنسانية الإنسان لاديانته أو عرقه هى التى تؤهله وتضمن له ممارسة حقوقه" •

وأمام اجتماع للتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى فى نيروبى فى ابريل ١٩٩٣ اوضح جارنج موقف الحركة الشعبية (الجيش الشعبى) من شعار تقرير المصير وقضية وحدة السودان ، وفى خطابه للمجتمعين قال : "لقد أعلنا أننا نحارب من اجل وحدة البلاد ، وحدة السودان ، ولكن ليس فقط من اجل الوحدة فى ذاتها ففى آخر الامر لابد للوحدة أن تترجم نفسها إلى أشياء عملية بحيث تؤثر على حياة المواطن المزارع والعامل والموظف ، وإذا لم يجد المواطن عدالة ولا منفعة فى الوحدة ، فلن تكون هى تلك الوحدة المرتجاه التى نتحدث عنها لانه لانفع منها للمواطنين ، لقد قلنا منذ البداية اننا نقاتل من أل سودان جديد ن يتوحد على أساس الديمقراطية وحقوق الانسان ، والعدالة والحرية للجميع ، سودان علمانى ينفصل فيه الدين عن الدولة وتلك مسألة مختلف عليها وانا واثق انها ستكون موضع مداولاتكم غير ان موقفنا كان على الدوام هو ان الدين يتعلق بالفرد فى حين ان الدولة تتعلق بنا جميعا ، إن الوحدة التى ظللنا نحارب من اجلها ، ومازلنا نحارب ليست من اجل الوحدة فى ذاتها ، انها وحدة ذات خصائص ومواصفات ، وحدة مؤسسة على الديمقراطية ، مؤسسة على احترام حقوق الانسان ، وحدة لاتتأسس على العرق لاتتأسس على الدين ، فإذا شيدت وحدة من نوع آخر فنكون نتحدث لغتين مختلفتين نفس الكلمات ولكننا نعنى اشياء مختلفة ، فلو كان السودان الذى نتحدث عنه غير ممكن التحقيق ، فلماذا يتوجب على أى منا أن يحارب فى سبيل وحدة لاتستفيد منها البلاد ؟ إننا نحارب من أجل وحدة تنفع الإنسان العادى ، المواطن سواء كان من الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب ، وهكذا جاء نموذج الكونفدرالية الذى قدمناه والذى أريد منكم ان تناقشوه لاننا أصدرناه من أجل المناقشة ، لقد القيناه على الطاولة وقلنا إن فكرة الكونفدرالية التى نقترحها لا تناقض موقفنا حول السودان الجديد ، أو الوحدة السودانية ، إن طرحنا يتمثل فى ثلاثة نماذج : النموذج الأول للدولة الموحدة على طريقة ما كان في السودان منذ عام ١٩٥٦ بعد الاستقلال وفى هذا النموذج ترون دولة موحدة يسيطر فيها الشمال على الجنوب حيث يسعى لسحقه ويسعى لتعريبه وهو نموذج للسيطرة وليس نموذجا للانسجام والتوافق ، او لنوع المشترك الذى نتحدث عنه حيث اسقطت الحكومات التى جاءت فى الخرطوم وأذهبت أى مشترك بيننا وعملت مع مشترك واحد فقط : المشترك العربى والاسلامى وقد كلفنا هذا النموذج ٢٧ عاما من الحرب • إننى اناشدكم ان ننبذ النموذج الاول اذا كنا نرغب فى توحيد السودان لان تلك الوحدة اقيمت على القوة ، وعلى الاجبار ، انها لن تصلح ، ولم تصلح فى الماضى

وليس هنا ما يحملنا على الاعتقاد بانها ستصلح ايا كان شكلها ، فى عام ١٩٥٦ اتخذ الجنوب شكل مديريات ، وبعد "انيانيا" تم التوصل إلى اتفاق اديس ابابا ، وطبقت الاقليمية حين منح الجنوب الحكم الذاتى الاقليمى حيث سمى عام ١٩٦٧ الحكم الذاتى المحلى ، وفى عام ١٩٨٣ قسم نميرى الجنوب إلى ثلاثة اقاليم صغيرة سميت الاقليمية او ما اشبه يسميها البشير الفيدرالية ، ومن ثم اصبح للجنوب ٣ ولايات فيدرالية ، انه نفس النموذج الذى يكرر مرات ومرات ولن يصلح ، وسيأتى بعضهم غدا مرة اخرى ليطلق عليه تسمية اخرى ، ولكنه سيظل جوهريا نفس النموذج وهكذا نرى ان ذلك النموذج باى صورة طبقناه هو نموذج للحرب ، نموذج لعدم الاستقرار ·

أما النموذج الثانى فهو ما نقترحه فى (ابوجا) ونسميه الكونفدرالية السودانية ونصوره كتقاطع دائرتين : الجزء الشمالى ، والجزء الجنوبى ، وقد يتساءل واحد من الغرب : وماذا عن الجزء الغربى ؟ ونقول انكم أحرار فى ان ترسموا أى عدد من الدوائر تريدون ، ولكن فى النهاية ستنتهون بتقاطع ، غير أن سؤالنا هنا : هل هناك ذلك التقاطع ؟ هل يوجد ذلك المشترك ؟ واعتقد ان ذلك السؤال عادل لانه بغير ذلك ففيم اذن يبقى السودان كيانا واحدا ؟ نحن فى الحركة الشعبية (الجيش الشعبى) نعتقد بوجوده ولكن كثيرن جاءوا وذهبوا فى الخرطوم منذ ١٩٥٦ ولم يؤمنوا بذلك قد تكون هذه عبارة تعميمية ، ولكن الحقيقة هى أنه فى المتوسط لم يلق المشترك غير الاهمال ، وهكذا إذا كان علينا أن نحل مشكلتنا فلابد أن نعثر على ذلك المشترك ونحدد ما هى معالمه ، والآن واذا لم يكن هناك مشترك فإننى أود أن أقول لا يوجد مبرر للوحدة السودانية ، ومن ثم يكون النموذج الثالث هو الأرجح اى تجزؤ السودان لا إلى جنوب وشمال وحسب وانما إلى مكوناته المتعددة ، هذا امر محتمل جدا وانا لا استبعده ، وكلمة بشأن الذين يودون ان يحرفونا عن مسارنا سواء داخل التجمع الوطنى اليمقراطى ، او فى جنوب السودان والذين يتهموننا بالتخلى عن مبادئنا واهدافنا وأقول إننا تمعنا فى المسألة على النحو الذى نطرحه الآن ، فإن هذه المواقف صحيحة أو خاطئة اعتمادا على كيفية النظر إليها ، نحن لم نبدل موقفنا انه نفس الموقف الذى تبنيناه منذ ١٩٨٣" ·

وبعد هذا العرض لأهم ماورد فى خطاب جارنج أمام اجتماع التجمع الوطنى فى نيروبى وقبل ذهابه للتفاوض فى (ابوجا - ٢) مع الحكومة السودانية وما طرحه من نماذج ثلاثة لما يمكن ان يكون عليه السودان سواء نموذج الوحدة القائمة على السيطرة (الوضع القائم) والنموذج الثانى الكونفدرالية التى تسعى لبناء المشترك والثالث الانفصال التام حيث لايوجد مشترك ، ينبغى الاشارة هنا إلى ان وقائع التاريخ اثبتت دوما ان الكيانات شديدة التنوع والتعدد لا يمكن أن تتوحد عبر القسر والقهر أو إلغاء ونفى التمايز والتعدد ، وإنه فى حالة كالسودان لايمكن لغير سودان ديمقراطى موحد تتعايش فيه الاديان والاعراق والثقافات ان يحل ويتجاوز الصراع الدامى بين أرجائه ، وأن أى حل غير ذلك إما أنه يبقى الوضع كما هو عليه فى رهان مع الوقت الذى قد لايجئ ، أو يفتح الباب أمام حلول تكرس الانفصال وهو مايراه البعض الحل الذى قد يريح عناصر الجبهة الإسلامية القومية من ناحية ودوائر امريكية وغربية من ناحية اخرى ليكون هناك شمال عربى مسلم تحت حكم تحالف (العسكر - الجبهة الإسلامية) وجنوب إفريقى متعدد الديانات حيث تتحقق بذلك المصالح الأمريكية - الإسرائيلية الرامية لتفتيت المنطقة حتى يسهل السيطرة عليها وإخضاعها ·

العراق يتهدده خطر التقسيم

مــــــدخـــــل

مثل كل المجتمعات العربية ودول العالم الثالث ، تقف المعارضة العراقية موقفا لاتحسد عليه ، هذا إذا جاز لنا ان نصف تلك المعارضة بالجذرية – كما تحب هى ان تصف نفسها – ، وذلك على اعتبار أن هناك تساؤلات جد كبيرة حول المدى الذى تختلف فيه هذه المعارضة مع نظام الحكم العراقى الحالى وتثار تساؤلات أخرى حول ما إذا كان هناك مصالح حقيقية متباينة .

ترجع هشاشة وضعف المعارضة العراقية إلى طبيعة تكوين المجتمع العراقى ودولته الحديثة ، تلك الدولة التى نشأت وترسخت كبناء سياسى فى الفترة التى فرغ فيها الكبار من اقتسام الاسواق أو بلدان العالم الثالث ، وجرى خلالها اصطناع طبقات اجتماعية مستحدثة من قوى اجتماعية متخلفة عن عصرها من ناحية أخرى ، ومن ثم فقد نشأت الطبقة الاجتماعية السائدة التى تملك فى يدها الثروة والسلطة فى العراق نشأة تعكس التناقضات العميقة فى البنية الاجتماعية العراقية ، وهى البنية التى تمزقها عدة ثنائيات السنة والشيعة ، وثنائية العرب والأكراد ، وثنائية التركمان والاشوريين ، وثنائية أهل الحضر وقبائل البدو وقد ظلت هذه الثنائيات وآليات حراكها وتحركها الاجتماعى تمارس تأثيرا قويا فى المجتمع وتلعب دورها رغم نمو وبزوغ التناقضات الاجتماعية الحديثة هناك منذ أواخر الخمسينات .

الطبقة الاجتماعية السائدة لم تأت إلى السلطة بهدف الإطاحة بالقديم وفق برنامج مستقبلى يستهدف إعادة صهر القوى الاجتماعية فى بوتقة قومية متماسكة مبنية على وحدة السوق وطموح النمو الاقتصادى والديمقراطية ، إنما جاءت تلبية لمجموعة من المتغيرات العالمية ، دفعت فى اتجاه ولادة هذا الشكل الذى يمكننا ان نسميه بشئ من التجاوز – وببساطة – الشكل المعترف به فى العالم الحديث ، غير أن الفارق الشاسع بين الأمانى والواقع ، والادارة والعجز سرعان مافعل فعلهما – رغم "تموز ١٩٥٨" وصيرورتها – فسرعان ما استبدلت تلك الطبقة العراقية اعلامها القطرية لكى ترفع أعلاما وشعارات قومية أعم وأشمل لتتوارى خلفها المشكلات العميقة فى المجتمع العراقى ، حيث صارت القومية العربية شعارا استهدفت محو – أو للتعمية على – أى رؤية أخرى لحل مشكلات العراق ، فالبطش طال جميع القوى السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، كما أن كافة القوى المعارضة حال دون قوتها وتماسكها بالاضافة للقمع نهج البيروقراطية الحاكمة فى العراق تلك التى تسلحت بأموال هائلة من النفط ، ودعاية غوغائية واسعة ، وسياسة برجماتية نفعية تجاه تلبية احتياجات الجماهير الضرورية ، مما أفشل إلى حد بعيد إمكانية التفاف جماهيرى واسع وحقيقى حول قوى المعارضة العراقية بل إن الكثير من قوى المعارضة العراقية نفسها قد وقع بشكل أو آخر أسير تلك الدعاية الحكومية .

غير أن الأمانى المحلقة لم تقو على الطيران وسقطت على أرض الواقع وضاق مفهوم السوق إلى الحد الذى أصبح محصورا فى السيطرة على منابع النفط القريبة ، بعد أن اتسم الحلم القومى بالرعونة واختلط بأحلام القوة الإقليمية ، ولان منابع النفط القريبة يملكها قوى خارج المنطقة ، ولان موازين القوى الدولية الراسخة منذ نهايات الحرب العالمية الثانية قد اختلفت ، فإن المصير المحتوم لهذه الرغبة فى التوسع رغم الرطانة

قد انتهى الى مانعرفه جميعا من هزيمة عسكرية وحصار اقتصادى وتقسيم اجبارى فرضتهم الولايات المتحدة والغرب .

حين يحدث كل ذلك فإن قضايا الوطن الملحة وإنقاذه ، تصبح ملقاة بكاملها على عاتق القوى المعارضة فى المجتمع ، تلك القوى التى منعت القول والفعل ، وحجبت رؤاها عن الجماهير الواسعة ، وحوصرت إلى أن قبعت فى عقول النخبة السياسية المعارضة ، لكن هذه النخبة تنتمى إلى نفس الأصول التى تميز الطبقة السائدة ، الأمر الذى يزيد ضعفها ضعفا ، ويصبح من الصعب أن تطرح نفسها بديلا للنخبة السياسية الحاكمة فضلا عن إقناع جماهيرها بأحقيتها فى ذلك .

المعارضة العراقية

استطاعت حركة المعارضة العراقية خلال عام ١٩٩٢ أن تضم داخل صفوفها الحركة الكردية والحركة الإسلامية ، وحظيت باعتراف وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، كذلك تمكنت من عقد مؤتمرين لها فى محافظات عراقية (صلاح الدين واربيل) الا ان هذا النجاح لم يكن على المستوى الذى يؤهلها للعمل الحقيقى ، فمن ناحية كانت هذه المؤتمرات تعقد على ارض تتمتع بالحماية الغربية وفق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ وهو القرار الذى يفتت وحدة العراق ، ومن ناحية أخرى اعترضت على مقرراتها تنظيمات اسلامية وقومية وشخصيات مستقلة ، بل وقاطعت بعض أحزاب المعارضة الاجتماعات التى عقدها المؤتمر الوطنى للمعارضة العراقية وعللت مقاطعتها بالأسباب التالية :

١-إن المطالبة بالفيدرالية تعنى تهديد وحدة العراق وكيانه والمعروف ان الفيدرالية مطلب كردى يستهدف الاعتراف السياسى بالأقليات العراقية ضمن وحدة أراضى العراق

٢- إن المؤتمر لايمثل التيارات السياسية الأساسية فى المعارضة .

٣- إن المؤتمر وراءه دوافع غربية وخلفيات ليست نابعة من الشعب .

٤-إن هناك تجاوزات خطيرة خرجت بالمؤتمر عن أهدافه الأصلية التى تسعى لإسقاط نظام صدام حسين الحاكم .

إلى من تتوجه المعارضة العراقية ؟

اقتصرت نشاطات قيادات المؤتمر الوطنى الموحد للمعارضة العراقية على زيارات الدول العربية والأوربية والولايات المتحدة ، دون أن يكون هناك توجه ملموس الى داخل العراق ، فقد زار وفد يضم مسعود البرزانى وجلال طالبانى ، ومحمد بحر العلوم ، وصلاح الشيخلى ، واللواء حسن النقيب ، الولايات المتحدة الامريكية حيث اجتمع بهم وزير الخارجية الامريكى وبعض المسئولين الامريكيين فى الإدارة الأمريكية ، وقد تناول الاجتماع تطورات الصراع الدائر فى العراق لتحقيق الديمقراطية ، فضلا عن مستوى الدعم الذى يتلقاه المؤتمر الوطنى من الإدارة الامريكية ، واعقبت تلك الزيارة زيارة اخرى الى بريطانيا ثم الى فرنسا ثم اخيرا الى هولندا التى ابدت استعدادها لفتح مكتب لتمثيل المعارضة العراقية فى هولندا ، وفيما يتعلق بالمنطقة العربية فقد تعددت زيارات وفود المؤتمر الوطنى حيث زار دولة الكويت خلال عام ١٩٩٣ وطلب مساعدات بلغت ٥٠٠ مليون دولار بالاضافة الى زيارة أخرى للسعودية ، وفى نهاية عام ١٩٩٣ زار طلبانى دمشق وبحث مع عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى سبل توحيد المعارضة

العراقية ، غير أن الأنباء أشارت إلى انتقاد طالباني للاجتماع السوري الايراني التركي بشأن العراق ، واعتبره تدخلا في شأن العراق الداخلي .

المؤتمر الوطني للمعارضة العراقية ومدى تمثيله لكل أجنحة المعارضة

لم تكن قرارات وسياسات المؤتمر الوطني مقبولة من كافة أطراف المعارضة العراقية ، فقد شهد عام ١٩٩٣ ظهور قوى وتنظيمات معارضة جديدة عقدت مؤتمراتها جميعا في لندن وكان أبرز تلك المؤتمرات ، مؤتمر دعاة الملكية في يوليو ١٩٩٣ حيث طالب الشريف على بن الحسين ولى عهد العراق السابق بعرش العراق ، وقدم برنامجا تضمن ١٢ بندا اطلق عليه "الميثاق الوطني" ، تعهد فيه بصيانة وحدة العراق وتوفير الديمقراطية وإجراء استفتاء شعبى لشكل الحكم ورئاسة الدولة .

في ابريل ١٩٩٣ انتخبت حوالى ١٧٠ شخصية من المعارضة العراقية لجنة من ١٥ عضوا كلفت بإجراء حوار مع المؤتمر الوطني العراقي والتجمع القومي العراقي في سوريا للتحضير لمؤتمر شامل يكرس لمناقشة التنسيق بين التنظيمات المعارضة ، وقد رأس هذا الوفد عبد الرازق عارف رئيس وزراء العراق في الستينات ، وقد اجمعت هذه الشخصيات على التحفظ على مؤتمرى صلاح الدين وأربيل ، ونسب التمثيل ، ومبدأ الفيدرالية في العراق .

من ناحية أخرى أعلن في اكتوبر ١٩٩٣ عن انشاء حزب يرأسه المهندس عزيز عليان ، يدعو الى انشاء نظام ديمقراطي ليبرالي في العراق ونبذ مبدأ العنف كأسلوب للتغيير السياسي ، ويضم الحزب عددا من الأطباء والاقتصاديين والمهندسين ، ورجال الاعمال العراقيين المقيمين في أوربا وأمريكا .

الأكراد العراقيون

يربو عدد الأكراد العراقيين على ٤ مليون ويشكلون حوالى ٢٣٪ من السكان في العراق ، ويتركزون في منطقة شمال العراق وهي الأراضي الواقعة شمال خط عرض ٣٦ وتمثل حوالى ٣٢٪ من مساحة العراق ، وتحمى تلك المنطقة قوات التحالف الغربي وفقا للرؤية الغربية للقرار رقم "٦٨٨" الصادر في ابريل ١٩٩١ .

في مارس عام ١٩٩٣ شكل الأكراد حكومة لإدارة المناطق الكردية في شمال العراق ، وقد ضمت هذه الحكومة ١٦ مقعدا وزاريا تقاسمها حزبا الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني ، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني ، وقد مهد لقيام هذه الحكومة انتخاب برلمان وطني كردستاني في ١٩ مايو ١٩٩٢ ضم كافة القوى السياسية الكردية .

بداية من منتصف مايو ١٩٩٣ بدأت الحكومة العراقية ضغوطها ضد الكيان الكردي الجديد فأصدرت قرارا بإلغاء ورقة العملة من فئة الـ ٢٥ دينارا مما هبط بقيمة الدينار العراقي في هذه المنطقة الى ٥٦ دينارا للدولار الواحد ، الأمر الذي دفع الاكراد إلى مطالبة مجلس الأمن الدولي باستخدام الأرصدة العراقية المجمدة لمساندة الاقتصاد الكردي ، ثم مالبثت حكومة الأكراد في شمال العراق أن أصدرت طابعا بريديا ذا فئات ثلاث تأكيدا لاستقلال كيانها .

في أواخر الشهر نفسه وضعت العراق مائة ألف رجل من قواتها على الحدود الواقعة جنوب أربيل وفي اقليم "شمسمال" كأداة للضغط إلا أن الحكومتين الامريكية والفرنسية قد حذرتا العراق من تخطى الحدود .

لايبدو من استعراض الاوضاع الاقتصادية في الكيان الكردي إن أوضاعه الاقتصادية قوية بما يكفي ، فهو لايزال يعتمد على دعم المنظمات العالمية في أهم مصادر معيشته ويشمل ذلك البذور والمبيدات والماشية

فضلا عن التعليم بالاضافة للوقود .
من ناحية اخرى فإن رؤية الدول المجاورة الثلاث للعراق : ايران وتركيا وسوريا لهذا الكيان الكردى تتميز بسلبية عالية تصل إلى حد رفض وجود هذا الكيان نفسه ، وقد تجلى هذا الرفض واضحا فى الاجتماع الثلاثى الذى عقدته تلك الدول فى عام ١٩٩٣ عندما أعلنوا عن تمسكهم بوحدة أراضى العراق .

الأكراد بين المعارضة والاستقلال

رغم مأسوية المشكلة الكردية فى العراق ورغم أن كلا من الجانبين العراقى والكردى قد ارتكبا أخطاء فادحة وممارسات سياسية اتسمت باللامبدأية فى أغلب الأحوال ، إلا أن كل هذا يعتبر فى عداد المظاهر المعروفة المرتبطة بمشكلة الأقيات فى الوطن العربى ، فهناك دولة حديثة أنشئت فى العراق تريد أن تستجيب للمتتغيرات العالمية ، دون أن يكون للطبقة الاجتماعية المهيمنة والمشكلة لتلك الدولة المشروع المنسجم الذى يستهدف صهر المجتمع كله فى بوتقة الوطنية وإحلال صفة المواطنة على جميع سكانها ، ومن ثم فقد استمرت الادارات السياسية المتعاقبة لتلك الدولة فى استخدام الموروثات الثقافية والاجتماعية فى تعاملها السياسى مع المعارضين لها ومع الاقليات أيضا بهدف كبح جماحهم ، فى نفس الوقت الذى كالت فيه ضرباتها لأى تبد لهذه الموروثات يتعارض مع هيمنتها وسيطرتها السياسية والاقتصادية .
وعلى جانب آخر فقد اتخذ الأكراد من النظام القبلى وسيلة تحفظ لهم ذاتيتهم وتحميهم من الانصهار السلبى فى المجتمع الحديث ودولته ، وإن كان هذا قد أعاق تطور هياكلهم السياسية إلى حد بعيد ، وادى الى وقوعهم كضحية سهلة لمؤامرات القوى الخارجية ، فلطالما استخدمتهم قوى إقليمية مثل إيران وقوى دولية مثل الولايات المتحدة كوسيلة لقلقة الاوضاع فى العراق ومحاولة فرض سياستها ومصالحها عليها سواء كان ذلك فى العهد المكى أو مابعد ١٤ "تموز" ١٩٥٨ .
غير أن أبرز مافى المأساة الكردية الفروق الشاسعة بين الأمانى والواقع ، فرغم وجود أساس قومى يتمثل فى اللغة الكردية الواحدة ، إلا أن التاريخ الكردى ذاته لم يكن واحد حيث توزع الأكراد بين القوميات المجاورة التليدة العميقة الجذور فى إيران والعراق وتركيا وجنوب الاتحاد السوفيتى السابق وسوريا فصار لاكراد كل بلد تاريخ يختلف عن البلد الآخر بل واستخدام كل منهم ضد الآخر ، ويضاف الى ذلك ان الموقع الجغرافى الذى يشغله الاكراد لايسمح بوجود دولة كردية ذات حدود واضحة فاصلة تسمح لها بسيادة حقيقية .
وإذا عدنا إلى العراق مرة أخرى وأكرادها فإننا سنجد انهم الوحيدون من بين اكراد الدول الاخرى المتاخمة الذين حصلوا على حكم ذاتى عام ١٩٧٤ ، كما يعتبر العراق هو البلد الشرق اوسطى الذى يتمتع فيه الاكراد بحرية وثقافة نسبية وتظهر فيه المطبوعات والادبيات الكردية على نطاق واسع وبالتالى يكاد يكون العراق هو المصدر الوحيد للثقافات الكردية المكتوبة لكل الاكراد فى الدول المجاورة ، ويضاف الى ذلك أن التاريخ العربى الكردى المشترك ملئ بالكثير من نقاط الاتفاق والتعايش الذى اتسم بالندية فى الكثير من الاحيان غير ان المشكلة الكردية فى العراق فجرتها فى الواقع عمليات الدمج الاجبارى التى لم تراع - أو وقفت دونها - درجة التطور الاجتماعى للأكراد ذوى الواقع القبلى .
ولايمكن ان تستقيم نظرتنا إلى القضية الكردية والمعارضة الكردية إذا اغفلنا العوامل الخارجية التى تسعى إلى استخدام الاكراد كأداة عرقلة لتطور المشروع العراقى الذاتى أو دوره الاقليمى أو العربى فى المنطقة كلها ، ولايقف هذا عند إيران أو تركيا المتاخمتين للعراق ، انما يمتد الى القوى الدولية ذاتها ، ولعل فى احداث ١٩٩٣ الكثير من دلالات

الارتباط الوثيق بين النخبة الكردية السياسية التى تتبنى المطالب الكردية ، وبين السياسات الغربية أو على الأقل التعامل النشط مع النتائج التى افرزتها حرب الخليج والتى تعكس توازنا ليس فى صالح العراق على الاطلاق ، فمثلا دعا "طالبانى" ابرز زعماء الاكراد فى فبراير ١٩٩٣ اليهود فى جميع انحاء العالم بما فى ذلك اسرائيل الى مساعدة الشعب الكردى الذى يتعرض للابادة ، بل ووجه النقد لاسرائيل لانها لاتمد يد المساعدة للاكراد العراقيين ، ودعا فى الوقت نفسه اليهود المنحدرين من اصل كردى الى تكوين "لوبى" يحض الاسرائيليين على تقديم مساعدات انسانية ومالية وطبية للأكراد .

لقد تعددت المساعدات الغربية للاكراد العراقيين سواء كانت رسمية أو غير رسمية وكلها اتسمت بالاغراض السياسية لا من اجل انشاء دولة كردية بقدر ماهى من اجل محاولة تعزيز قوى كابحة لتطلعات صدام حسين ، فحينما خاطب الاكراد العراقيون "جون ميجور" رئيس وزراء بريطانيا ، وابدوا رغبتهم فى المشاركة فى المفاوضات الاقليمية المتعددة الاطراف بين العرب واسرائيل ، تلقوا ردا مخيبا للآمال حيث اوضح لهم ان الدور البريطانى ينحصر فقط فى الدعم الخارجى المتمثل فى حماية الافراد وأكد ان بريطانيا لاتؤيد انفصال الأكراد عن العراق ، والحقيقة أن الموقف الذى اتخذه "ميجور" يعكس فى الوقت نفسه موقف كل الدول الغربية وتحديدا الولايات المتحد وفرنسا ، فبينما بدأت قرينة الرئيس الفرنسى عام ١٩٩٣ بإفتتاح مؤتمر دولى لتنسيق مساعدة الأكراد العراقيين نظمته الجماعة الأوربية ومؤسسات أوربية اخرى فإن الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٣ شهدت تراجعا فى التأييد الفرنسى للاكراد حيث انحصر هذا التأييد فى صدور التأييد العام لقضية الاكراد .

كذلك تدلل الأحداث الجارية على المسرح الكردى فى الدول الثلاث المتاخمة : ايران وتركيا وسوريا من ناحية وعلى المسرح الكردى العراقى من ناحية اخرى على افتقاد اى توجه سياسى موحد يعبر عن قضيتهم فى البلدان الثلاث ، فطالبانى لعب دورا هاما فى تحجيم قدرة قواعد حزب العمال الكردستانى التركى ، حيث هاجم الأكراد العراقيون فى اكتوبر ١٩٩٣ قواعد حزب العمال الكردستانى وأسروا بعض مقاتليه ونقلوهم الى مناطق حدودية متاخمة لإيران .

وتأكيدا لنفس المنحى شهدت الساحة الكردية العراقية نزاعات مسلحة بين الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود برزانى ومجموعة منشقة عنه ، فضلا عن اغتيالات طالت اعضاء من الاتحاد الوطنى الكردستانى الذى يتزعمه طالبانى وعناصر من أحزاب أخرى ، كذلك تمت عملية تفجير فى مقر منظمة إنسانية فى منطقة السليمانية استهدفت حرس الامم المتحدة وموظفيها .

ويضاف الى عوامل الانقسام الأخرى التى برزت على الساحة الكردية النمو الملحوظ للاسلاميين الذى تنامى بعد خروج السوفييت من افغانستان وعودة الأكراد الأفغان من ناحية ، ونتيجة مساعدات طهران لهم من ناحية أخرى ، حيث نشبت معارك بين قوات الحركة الاسلامية بزعامة الشيخ عثمان بن عبد العزيز الموالى لايران ، والاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة طالبانى نتج عنه هزيمة ساحقة للحركة الاسلامية واسر قائدها الذى افرج عنه بعد ذلك .

العراق والشيعة العراقيون

تمثل المنطقة جنوب خط ٣٢ المنطقة الثانية المحمية من القوات الغربية ويمثل سكانها شيعة العراق ، إلا أن الحال فى الجنوب يختلف عنه فى الشمال ربما بتأثير العداء الغربى لإيران ، فلقد قام الجيش العراقى بهجوم واسع النطاق فى ١٩٩٣/٤/٢١ ونقل جزء من سكان جنوب العراق إلى مناطق مجهولة ، وقد أعلن بيان للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق

أن طائرات التحالف شوهدت وهى تحلق على ارتفاع منخفض اثناء العمليات العسكرية .
وفى ١٩٩٣/٩/٢٥ اعلن رئيس اللجنة الخاصة بازالة اسلحة الدمار الشامل فى العراق ان هناك تقارير تشير الى استخدام بغداد اسلحة كيماوية ضد الشيعة فى منطقة الاهواز بجنوب العراق ، مما أدى الى فرار ٧ آلاف مواطن .

العلاقات العراقية الإقليمية

فى الثامن من فبراير ١٩٩٣ اتفقت كل من تركيا وايران وسوريا على استراتيجية موحدة بشأن الموقف من العراق قامت فى خطوطها العريضة على دعم وحدته وسيادته ،ورفض أى مضاعفات يمكن أن تؤدى إلى تقسيمه وترسيخ الأمر الواقع .
وفيما يتعلق بالمشكلة الكردية فإن كلا من تركيا وايران وكذلك سوريا قد عارضوا مسألة انشاء كيان كردى مستقل من خلال دعم الصيغة الفيدرالية ، وقد اكد وزير الخارجية التركى على اهمية ان تتبنى الدول الثلاث موقفا موحدا من هذا الموضوع لقطع الطريق على أية محاولة لتنفيذ هذا المخطط تحت أى ستار كان .
وفيما يتعلق بتركيا فقد ظلت مشكلة الاكراد هى نقطة التماس مع العراق حيث قام الجيش التركى فى اكتوبر ١٩٩٣ باختراق الحدود العراقية وقتل عدد من عناصر حزب العمال الكردستانى كذلك تعددت الغارات الجوية التركية على مواقع الانفصاليين الاكراد فى الاراضى العراقية مما دفع الحكومة العراقية الى دعوة تركيا لمحادثات معها لمواجهة مشكلة الارهاب الكردى ، ويتماثل الموقف الايرانى مع الموقف التركى من حيث ان التماس الايرانى العراقى الرئيسى الآن هو الاكراد فقد كانت كل الاتهامات العراقية لإيران تتعلق بان القوات الإيرانية تقوم بشن الهجمات العسكرية على المناطق العراقية المتاخمة للحدود الإيرانية .

الصراع العربى الإسرائيلى من جولات مدريد إلى السوق الشرق أوسطية

المفاوضات العربية – الإسرائيلية الثنائية

الجولة التاسعة

(٢٧ابريل – ١٣ مايو ١٩٩٣)

المناخ العام

تكتسب الفترة السابقة على انعقاد الجولة التاسعة من المفاوضات العربية الإسرائيلية أهمية خاصة ، حيث تعطى التفاعلات التى تمت خلال هذه الفترة بين مختلف أطراف العملية التفاوضية إشارات ذات دلالة ليس فقط حول ما كان يمكن أن تصل إليه هذه الجولة ، بل تتعداها ، إلى مجمل عملية التفاوض خلال عام ١٩٩٣.

كانت الحكومة الإسرائيلية قد أقدمت فى نهاية العام الماضى على إبعاد أكثر من ٤٥ فلسطنيا ينتمى أغلبهم إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى الحزام الأمنى بالجنوب اللبنانى، مستهدفة من ذلك تحقيق عدد مـ الأهداف على رأسها سحب البساط من تحـ أقدام المعارضة الليكودية، فضلا عن توجيـ ضربة تحذيرية إلى حركة حماس ، كمـ استهدفت الحكومة الإسرائيلية من وراء هـ الخطوة توليد ضغوط قوية على منظمـ التحرير، وخلق المتاعب بينها وبين خصومهـ الداخليين ، بما يدفعها لتعديل مواقفها فـ المفاوضات ، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينـ استطاعت احتواء الآثار التى يمكن أن تتولد عـ هذه الأزمة ، وأدى موقف المنظمة المتشدد فـ هذه القضية إلى مزيد من التقارب مع منظمـ حماس ، واحتواء تيار الرفض للمسيـ التفاوضية داخل منظمة التحرير ذاتها ، وهكـ لم يبق أمام عرفات بعد تحقيق تماسك الجبهـ الداخلية سوى أن يساوم للحصول على أكـ نصر سياسى ممكن ، وهو ما عبر عنه بوضو التشدد الذى انتهجه عرفات الذى حاول إجبـ إسرائيل على الاعتراف به كمحاور رئيسى فـ المفاوضات ، وبنفس القدر من الإلحاح والضغـ حاول عرفات أن يدفع أمريكا للضغط علـ إسرائيل لكى تتخلى عن خططها الخاصة بتقسـ الضفة الغربية.

ولاشك أن الإجماع العربى المؤيـ لموقف عرفات كان أحد العناصر الأساسية فـ دعم موقفه ، حيث سعى الجانب العربى إلـ

السورى ، وإقناع أمريكا واسرائيل ان مفتاح عملية السلام ليس فى يد سوريا ، الأمر الذى قد يدفعها إلى تسريع المسار الفلسطينى على حساب المسار السورى ، ومن هنا تحركت سوريا بقوة من أجل أن تصبح لاعبا أساسيا فى قضية المبعدين مع الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن.

وقد ألقى هذا التنافس السورى – الفلسطينى بظلاله على الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذى عقد فى ١١ يناير ١٩٩٣ بالقاهرة لبحث قضية المبعدين ، حيث تباينت آراء وزراء الخارجية العرب بين الموقف الفلسطينى الداعى إلى مقاطعة الجولات التالية لعملية السلام، والموقف السورى الذى يطالب بمقاطعة المباحثات المتعدده فقط ، وقد لاقى الموقف السورى استحسانا كبيرا لدى إسرائيل ، وعملت على تشجيعه ، حيث أعلن اسحق رابين – لأول مرة – استعداد إسرائيل لإنسحاب جزئى من هضبة الجولان فى مقابل اتفاقية سلام مع سوريا ، بل ان "ايتامار رابينوفيتش" رئيس الوفد الاسرائيلى المفاوض مع سوريا أكد أن إسرائيل وسوريا يجريان فعلا مفاوضات حول صيغة إعلان مبادىء ، وذكر أنه من المحتمل أن يتم توقيع اتفاقية سلام بين الطرفين قبل نهاية الجولة الـ ١٣ ، وقد استهدف رابين بهذه المبادرة – التى اشترطت موافقة سوريا على التطبيع الكامل قبل بدء المفاوضات – تحسين صورة حكومته أمام إدارة كلينتون ، والإيحاء لدعاة التطبيع مع منظمة التحرير داخل الحكومة الإسرائيلية والكنيست بالتخلى عن رهانهم والشروع بدعم المفاوضات مع سوريا ، وأخيرا استهدف رابين إبراز سياسة مرنة فى اتجاه سوريا لعلها تضغط على الحكومة اللبنانية وتساعد فى حل مشكلة المبعدين ، وقد جاء الرد السورى على المبادرة الإسرائيلية حاسما ، حيث أبلغت دمشق كلا من واشنطن وموسكو رفضها الكامل لمساعى إسرائيل الداعية إلى الوصول إلى تطبيع كامل فى العلاقات الساسية والتجارية قبل تمام الانسحاب من كافة الأراضى السورية المحتلة ، وحذرت سوريا من هذه المحاولات الرامية إلى إفراغ قضية الانسحاب من هذه الأراضى من مضامينها الأساسية ، كما أكدت سوريا على لسان وزير خارجيتها التزامها الموقف العربى فى الربط بين عودة المبعدين واستئناف المفاوضات ، وهكذا أدركت إسرائيل انه لامناص من التراجع فى أزمة المبعدين ، وأدركت أيضا أن عليها التفاهم مع عرفات فى هذا الأمر ، وبدأ مسلسل التنازلات الإسرائيلية باقتراح إسرائيل نقل المبعدين لبلد ثالث، ثم اقترحت إسرائيل خفض مدة الإبعاد بشرط وقف الانتفاضة والعمليات الفدائية تسعة أشهر وهو ماقوبل بالرفض سواء من قبل الوفد الفلسطينى المفاوض أو عرفات ، وأخيرا قامت الحكومة الإسرائيلية بإلغاء الحظر المفروض على الاتصال بالمنظمة، وهو ما اعتبره عرفات عديم القيمة، وطالب الحكومة الاسرائيلية باتخاذ إجراءات ملموسة للاعتراف الرسمى بالمنظمة.

وأمام هذا التشدد من قبل عرفات ، لم تجد إسرائيل بدا من الاستنجاد بالوسيط الأمريكى من أجل الضغوط على الأطراف العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واقناعها بقبول ثمن يسمح لإسرائيل أن تحافظ على ماء وجهها، ويحافظ فى الوقت نفسه على مركزها التفاوضى ، وكان من الطبيعى أن تسارع الولايات المتحدة الامريكية إلى التحرك من أجل استئناف المفاوضات بسبب ماتقتضيه المصالح الامريكية الرامية إلى بناء "السلام فى المنطقة ، بالذات بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتمتع كافة دول المنطقة – ربما باستثناء العراق – بصداقة الولايات المتحدة ، وبالذات أيضا بعد أن ارتفعت أصوات كثيرة من أصدقاء أمريكا – لا خصومها – تتهمها بالكيل بمكيالين وتطالبها أن تعامل إسرائيل – التى ترفض تنفيذ القرارات الدولية – بنفس

الطريقة التى جرى بها التعامل مع صدام حسين عندما رفض تنفيذ هذه القرارات ، وأخيرا فإن رغبة أمريكا فى إقرار السلام ترتبط أيضا بحرصها على ترسيخ عوامل الاستقرار فى المنطقة فى هذه اللحظة التى تنفرد بها بدون منافسة تذكر تحسبا من اندلاع مثل هذه المنافسة المتوقعة بين قوى التحالف الغربى نفسه على المدى المنظور .

ولم تكن القاهرة التى حازت دوما على قصب السبق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للصراع الإسرائيلى أقل اهتماما من الولايات المتحدة الأمريكية باستئناف المفاوضات ، ذلك أن الأمر لايتعلق فقط بإثبات مصداقية التوجه المصرى ، واستعادة مصر لدور دولة النواة - المركز فى المنطقة ، ولكنه يتعلق أيضا بقدرة مصر على مواجهة عدد من التحديات التى تهدد استقرار النظام السياسى المصرى نفسه وعلى رأسها تصاعد قوة تيار الإسلام السياسى فى مصر على اعتبار أن تحقيق تقدم فى مفاوضات السلام من شأنه أن يؤدى إلى عزلة إيران التى تدعم هذا التيار، وربما أيضا يساهم دور مصر المتميز فى دفع المفاوضات إلى الأمام فى أن تحظى برعاية أمريكية تدعم موقفها فى مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولى والدول الدائنة لمصر فى نادى باريس.

لقد عبرت هذه الرغبات الأمريكية - المصرية المشتركة فى استمرار المفاوضات عن نفسها بوضوح فى صورة تنسيق امريكى - مصرى علنى ودءوب من أجل تجاوز ازمة المبعدين واستئناف المفاوضات ، ويكفى للدلالة على ذلك أن نشير هنا إلى أن الصفقة الأمريكية الاسرائيلية القاضية بإعادة ١٠٠ مبعد، مع تعهد إسرائيل بإعادة الباقين خلال عام قد تم إنجازها وفقا لما ذكره شيمون بيريز بناء على اقتراح مصرى نجح فى إقناع رئيس مجلس الأمن (مندوب المغرب) وإسرائيل بإن قرار إعادة بعض المبعدين خطوة على طريق تنفيذ القرار ٧٩٩ الخاص بإعادة المبعدين ، وهو ما اعتبره الكثيرون نوعا من الالتفاف الواضح على قرار مجلس الأمن ، بعد ذلك مباشرة بدأت المرحلة الثانية فى جهود تجاوز هذه الأزمة وهى المرحلة التى استهدفت فيها الولايات المتحدة دفع الأطراف العربية لاستئناف المفاوضات ، ووضع حد لمساومات ومطالب عرفات فى هذا الصدد ، وقد شهدت هذه المرحلة درجة من التباين بين الموقف الأمريكى والموقف المصرى ، وهو مايمكن أن نلحظه من خلال التصريحات التى أدلى بها عمرو موسى وزير الخارجية المصرى ووارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى لدى زيارة الأخير للمنطقة فى فبراير ١٩٩٣، فبينما أكد عمرو موسى على ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات لحل أزمة المبعدين، فان كريستوفر أوضح قناعة الإدارة الأمريكية بأن الخطوات التى اتخذتها إسرائيل بشأن هذه القضية مهمة جدا لبدء عملية حل القضية ، ورغم نجاح كريستوفر فى اقناع الدول العربية بعدم الربط بين قضية المبعدين والمفاوضات الثنائية ، إلا أنه فشل فى تحديد موعد لإستئناف المفاوضات ، حيث أكد العاهل الاردنى بعد لقائه بـ كريستوفر أن بلاده لن تشترك فى محادثات السلام إلا إذا حضرها الجانب الفلسطينى ، والتزمت سوريا بنفس الموقف.

وهكذا تيقن كريستوفر من ضرورة التفاهم مع الفلسطينيين لتذليل العقبات فى طريق استئناف المفاوضات، وقدم كريستوفر فى هذا الصدد صيغة مبتكره لإعادة النظر فى قواعد مدريد التفاوضية سواء فى المنهج أو فى أسلوب المفاوضات مقابل التخلى عن هدف إراك المنظمة وعرفات فى المفاوضات الثنائية ، حيث وضع كريستوفر الفلسطينيين بين اختيار الحصول على تسهيلات وتنازلات فى مواضيع التفاوض والأرض والحقوق الفلسطينية وبين اختيار المشاركة الفعلية للمنظمة فى العملية التفاوضية ، وتتلخص الاقتراحات الأمريكية

فى النقاط التالية :

أ - إصدار بيان أمريكى يؤكد أن عمليات الإبعاد غير شرعية والتزام أمريكا بتنفيذ إسرائيل للقرار ٧٩٩ .

ب - التزام أمريكا بأن تتركز المفاوضات المقبلة بوضوح على القرارين ٢٤٢، و ٣٣٨ ومناقشة وضع القدس .

ج - التزام إسرائيل بعدم القيام بعمليات طرد الفلسطينيين.

د - تعجيل عودة المبعدين.

هـ - عودة أعداد من الفلسطينيين الذين جرى ترحيلهم من قبل منذ عام ١٩٦٧م.

و - موافقة إسرائيل على وقف انتهاك حقوق الإنسان فى الأرض المحتلة.

إلا أن المبادرة الامريكية قوبلت برفض إسرائيلى ، ومن ناحية أخرى بدا أن أزمة المبعدين مرشحة للانفجار حيث أثار قيام الخارجية الأمريكية بإجراء اتصالات غير مسبوقة مع حركة حماس استياء شديدا لدى المنظمة ، ورأت فيه محاولة للطعن فى تمثيلها للشعب الفلسطينى ،بالشكل الذى قد يضعف مطالبتها بالمشاركة فى المسار التفاوضى ، وبينما أكدت المنظمة انها المرجع الأساسى سواء فيما يتعلق بقضية المبعدين أو بهدف السلام ، فقد بدأت تحركا دبلوماسيا واسعا، فدعت إلى عقد اجتماع عاجل لدول الطوق، كما حثت المجموعة الأوربية والصين لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية ، وأخيرا قامت المنظمة بإرسال محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية إلى موسكو حيث اسفرت زيارته عن تأكيد إدانة الجانب الروسى لإبعاد الفلسطينيين ويبدو ان هذه التحركات النشطة من قبل المنظمة قد اقنعت الإدارة الأمريكية بالكف عن العزف على وتر الانقسامات الفلسطينية، ودفعتها إلى تجديد مساعيها لحل أزمة المبعدين ، ومن ناحية أخرى فإن الدبلوماسية المصرية سارعت للتحرك من أجل احتواء أى تطورات قد تنشأ عن هذا التصعيد الأمريكى حيث قام أسامة الباز مدير مكتب الرئيس المصرى للشئون السياسية بزيارة لإسرائيل فى بداية مارس ١٩٩٣ حصل خلالها على تأكيدات بالتزام إسرائيل جدولا زمنيا لإعادة المبعدين ومن ناحيتها حصلت الولايات المتحدة على موافقة إسرائيل بقبول رئاسة فيصل الحسينى للوفد الفلسطينى فى المفاوضات ، ويذكر أن الحسينى إحدى الشخصيات المرموقة فى القدس الشرقية ، كما أنه عضو بارز فى منظمة التحرير الفلسطينية وقد نسفت هذه الجهود آخر العقبات أمام استئناف المفاوضات الثنائية ، بعد ان خلفت وراءها عددا من الإشارات التى من شأنها أن تحكم مسار العملية التفاوضية ، وتعيد توجيهها حيث اظهرت التفاعلات التى تمت خلال أزمة المبعدين عددا من النقاط على رأسها ضعف صيغة مدريد ذاتها وعجزها عن تقديم إطار يسمح بالتوصل إلى تسوية ، الأمر الذى اثار تفكير كل المعنيين فى ضرورة تعديلها كما أوضحت هذه الأزمة ان منظمة التحرير الفلسطينية هى الطرف الذى يمكن التفاهم معه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وأخيرا أوضحت الأزمة أيضا ان تسوية القضية الفلسطينية هى المدخل الأفضل إن لم يكن الوحيد لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى ككل.

قبل ان نختتم حديثنا عن أزمة المبعدين ومغزاها ينبغى أن ننوه هنا إلى أن هذه الأزمة تعتبر من حيث الطريقة التى انفجرت بها أزمة تقليدية "صنعت فى إسرائيل" ، بمعنى أن إسرائيل قد اعتادت إذا ما بدا انها أسيرة حصار ما أن تخلق من العدم مشكلة جديدة سرعان ما يدور حولها الجدل والنقاش ، وتساوم إسرائيل بخصوص هذه المشكلة وكأن الأمر حياة أو موت بالنسبة لها وتتنازل إسرائيل بعد ذلك فى خضم المباحثات الشاقة عن بعض العقبات التى أثارتها ، وهكذا لاتتجح إسرائيل فى

صرف الأنظار عن الأوضاع القائمة من خلال خلق مشاكل وعقبات جديدة فحسب ، بل إنها تنجح أيضا فى الظهور بمظهر من يقدم تنازلات لمجرد انها تراجعت بضع خطوات عن الفراسخ التى احتلتها منذ برهة وجيزة ، وهذا "التمرين" بالتحديد اعتادت إسرائيل ان تقوم به بمهارة عالية لكننا نعتقد ان "تمرين" المبعدين لم يحقق أهدافه عندما فجر مشاعر سخط عاتية دفعت جميع الأطراف إلى الحديث حول ممارسات إسرائيل بصفة عامة بينما كان من المفروض وفقا للمخطط الإسرائيلى أن يدور الحديث حول المبعدين فحسب بحيث تنتهى المفاوضات المتعثرة حول الموضوع بتراجع إسرائيل عن المشكلة المستحدثة التى خلقتها منذ برهة وجيزة ، وفى المقابل تطالب إسرائيل مقابل تراجعها الذى سيتم تصويره باعتباره تأكيدا لرغبتها فى السلام بثمن فادح لهذا التراجع .

وفى تقديرنا إن فشل إسرائيل فى الوصول بـ "تمرين" المبعدين إلى نتائجه المرجوة يعود أساسا إلى وصول الأوضاع العربية إلى حافة الكارثة حيث لم يكن أمام منظمة التحرير الفلسطينية بالفعل سوى التشدد لا بسبب حرصها على الاستفادة التكتيكية من الأوضاع وتحقيق مكاسب ، وإنما بسبب عدم قدرتها على قبول المزيد من المهانة والإذلال التى أصبحت بدون مبالغة مرادفا مباشرا لانتحار سياسى.

أعمال الجولة التاسعة

أ - المسار الفلسطينى

قبيل مغادرة الوفد الفلسطينى إلى واشنطن أعلن د. حيدر عبدالشافى ان هناك خلافات فى وجهات النظر بين أعضاء الوفد ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لكنه أضاف أنه لاضرر من اختبار جديد لتعهدات اسرائيل ، ويبدو أن المنظمة قد مارست ضغوطا على الوفد الفلسطينى لحضور المفاوضات، وبررت هذه الضغوط بضمانات سوف يقدمها الجانب الأمريكى والإسرائيلى فور الذهاب إلى المفاوضات ، ومن ناحية أخرى فقد ترددت أنباء حول احتمال قيام إسرائيل بانسحاب من طرف واحد فى غزة ، حيث تقدم اثنان من أعضاء البرلمان من حزب العمل الاسرائيلى بمشروع للانسحاب من غزه يتضمن النقاط التالية :

١- استبدال مصطلح الاغلاق بمصطلح الفصل.

٢- تحدد دولة اسرائيل وتقرر خطوط الفصل بينها وبين المراكز السكانية عالية الكثافة فى الأرض المحتله، عن طريق التسييج، وشق طرق للدوريات ومراكز عبور، وتكون الخطوط الجديده هى خطوط الإدارة الذاتية.

٣- تقام مراكز عبور على خطوط المواصلات الرئيسية، وتغلق جميع الطرق الأخرى.. مع إعطاء تصاريح مرور للعمال، على ألا يزيد عددهم على ١٠٪ قبل الفصل.

وقد تعاملت كل الفصائل الفلسطينية بجدية مع هذا التهديد ، وتحركت منظمة التحرير على أكثر من مستوى، بينما طالبت مصر بالعمل على إعادة إخضاع القطاع للإدارة المصرية تمهيدا لتسليمه للفلسطينيين ، وعملت فى نفس الوقت على توفير أقصى تفاهم ممكن بين مختلف الفصائل الفلسطينية ، إلا أن حركة حماس التى كانت ترى أنها القوة المهيمنة فى غزة قد أخذت موقفا مناوئا لعرفات ، حيث رفضت نداء وجهه عرفات لاستئناف الحوار مع حركة فتح ، وترافق ذلك مع تصاعد فى الاتهامات المتبادلة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وعندما أعلنت إسرائيل ان الانسحاب من غزة سيكون ضمن إطار

المفاوضات الجارية، ليزيد ذلك حدة التوتر بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ووصل الأمر إلى حد تلقى أعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض تهديدات بالقتل فى حالة الذهاب للمفاوضات ، وكان من اللافت للنظر فى هذه المرحلة المبكرة ، أن القيادة الفلسطينية فى الداخل قد بدأت تتصرف عشية المفاوضات بشكل مختلف فقد لوحظ ان شبكة حراسة فلسطينية جديدة قد تشكلت وهدفها حراسة الوفد الفلسطينى ، وهو أمر يصعب تحققه دون تنسيق تام مع الجانب الإسرائيلى.

وسط هذه الأجواء بدأت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، وتبادل الجانبان مسودتين لإعلان مبادىء ، وطبقا لأحد المصادر ، فإن المشروع الإسرائيلى تضمن عرضا بتقسيم المفاوضات إلى مرحلتين ، تهدف المرحله الأولى منها إلى التوصل لاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتى الانتقالى ، بينما ترمى الثانية إلى الاتفاق على الوضع النهائى ، كما ذكر أن المسودة الإسرائيلية تضمنت الموافقة على إعطاء المجلس التنفيذى الفلسطينى سلطات قضائية وتشريعية ، إلى جانب السلطات التنفيذية إلا أن أهم البنود التى تضمنها المشروع الإسرائيلى طبقا لهذا المصدر هو البند الخامس الذى ينص على "اعتبار الأراضى المحتله وحده جغرافية واحدة سوف يتقرر مصيرها النهائى فى محادثات الوضع النهائى" ، ولدينا شكوك قوية فى مدى دقة هذا العرض خاصة فيما يتعلق بموافقة إسرائيل على إعطاء سلطات التشريع للمجلس الفلسطينى المفترض، وإلا فلماذا سمى بالمجلس التنفيذى ؟! وتزداد شكوكنا قوة فيما يتعلق بموافقة إسرائيل على اعتبار المناطق المحتلة وحدة جغرافية واحدة ، وهو مايعنى موافقة إسرائيل ضمنا على التنازل عن القدس كذلك يعنى استعداد إسرائيل لنقل معسكرات الجيش الإسرائيلى من الأراضى المحتلة ، والتنازل عن حماية وتأمين المستوطنات الإسرائيلية ، ولحسن الحظ فإن لدينا مصدرا آخر للمشروع الإسرائيلى ربما كان أكثر تعبيرا عن التوازنات بين الطرفين فى هذه المرحلة من العملية السلمية ، حيث نشرت صحيفة "دافار" الإسرائيلية فى عدد ٩٣/٥/١٢ نص المشروع الإسرائيلى والذى احتوى على النقاط التالية :

١- إن مرجعية المفاوضات تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ .

٢- تعتبر الأراضى المحتلة وحدة واحدة باستثناء المستوطنات والقدس ومعسكرات الجيش.

٣- أن يكون للمجلس الفلسطينى المنتخب صلاحيات (وليست سلطات طبقا للنص السابق) تشريعية وتنفيذية وقضائية.

٤- إجراء انتخابات سياسية عامة وبإشراف دولى لتشكيل مجلس فلسطينى.

٥ - نقل صلاحيات سلطات الادارة المدنية (طبقا للنص السابق نقل الادارة المدنية الإسرائيلية ذاتها!) فى المناطق المحتلة إلى المجلس الفلسطينى مع استبعاد كل مايتعلق بالأمن والمستوطنات ، وفى هذا الإطار تشكل إسرائيل والمجلس الفلسطينى لجنة اتصالات مشتركة لمعالجة المشاكل ذات الاهتمام المشترك.

٦- الأخذ فى الاعتبار عدم الربط بين المرحلتين الانتقالية والنهائية.

٧- يبقى الأمن فى المناطق بيد الاسرائيليين. ولكن يحق للفلسطينيين تكوين قوة شرطة لمعالجة قضايا النزاعات المحلية.

وقد رفض الجانب الفلسطينى المشروع الإسرائيلى ، ورأى أنه عبارة عن استمرار طرح مواقف قديمة فى صياغات جديدة، وقدم فى المقابل مشروعا لإعلان

مبادىء ركز على إعطاء سلطة الحكم الذاتى كافة الصلاحيات التشريعية ، كذلك حق سكان القدس فى المشاركة فى الحكم الذاتى مع النص على أن تنفيذ الاتفاقية مرتبط بالقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق المواطن الفلسطينى ، ويرجع هذا الحرص الفلسطينى على تضمين هذه المواثيق لأنه لحظة صدور القرار ٢٤٢ لم يكن هناك اعتراف بوجود فلسطين ، فكان القرار قاصرا على مصر وسوريا والأردن، وعليه ففور توقيع الأردن على اتفاق مع إسرائيل ، تنتهى المطالبة بالاراضى الفلسطينية ، وهو احتمال لم يكن مستبعدا خاصة مع توافر أنباء عن لقاءات سرية بين الأردن وإسرائيل ، ومن هنا سعى الجانب الفلسطينى إلى مد مظلة هذا القرار على الاتفاق.

وأوضحت الورقتان اللتان تم تبادلهما على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى مساحة الهوة الشاسعة التى تفصل بين الطرفين ، وتدخلت الإدارة الأمريكية بهدف الخروج بنتائج ايجابية من هذه الجولة ، فقدمت المقترحات التالية:

١- تتفق اسرائيل والفلسطينيون على أن الوقت قد حان لوضع نهاية للصراع بينهما ولاعادة التأكيد على التزامهما بعملية السلام التى انطلقت فى مدريد ، فإنهم يسعون للتفاوض حول خلافاتهم وخلق مستقبل آمن يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب بسلام ولأجيال قادمة.

٢ - هدف عملية السلام العربية الإسرائيلية الجارية هو سلام حقيقى وشامل مبنى على قرارى مجلس الأمن للأمم المتحده ٢٤٢، ٣٣٨ باتجاه هذا الهدف وتمشيا مع دعوة مؤتمر مدريد للسلام فإن الجانبين يريدان التوصل فى أسرع وقت ممكن إلى ترتيبات حكومة ذاتية مؤقته للفلسطينيين فى الأراضى *.

٣ - إن عملية المفاوضات تجرى على مراحل ، والمرحلة الأولى فى المفاوضات تسعى فى اتجاه التوصل إلى اتفاق حول الوضع الدائم المبنى على قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ٣٣٨ ، ويلتقى الجانبان فى أن الاتفاق الذى توصلا اليه على الوضع الدائم سيكون تنفيذا للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨.

٤- ويتفق الجانبان على أن عملية السلام هى عملية واحدة وأن مراحلها متشابكة فى الإطار الزمنى المتفق عليه ويتفقان على أن نتائج مفاوضات الوضع النهائى يجب الا تستبق أو تتضرر من خلال اتفاقيات يتم التوصل اليها للمرحله المؤقته ويتفق الجانبان أيضا على أن جميع الخيارات ضمن إطار الأسس المتفق عليها يجب ان تبقى مفتوحة.

٥ - خلال الفترة المؤقتة سيحدث تغيير مهم فى الوضع القائم فى الاراضى المحتلة حيث ستنتقل وظائف الإدارة الإسرائيلية المدنية إلى الفلسطينيين ، ويتفق الجانبان على أن النتيجة المهمة لهذه المرحلة الاولى هى تمكين الفلسطينيين من تولى السلطة من خلال التفاوض بخصوص الحكومة الذاتية المؤقتة التى يجب ان تعطى الفلسطينيين سيطرة أكبر على القرارات التى تؤثر على حياتهم وعلى مصيرهم ، كما أنها يجب أن تضع حدا للمواجهات بين اسرائيل والفلسطينيين وينبغى

---

* طبق الأصل عن نتائج مباحثات الجولة التاسعة - يوليو ١٩٩٣ صـ ١٨ .. وزارة الإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات ، ويلاحظ غموض النص وركاكته .

أيضا ان تخلق علاقة جديدة بينهما.

٦ - من وجهة نظر إسرائيل فان الاحتياجات الأمنية للطرفين يجب أن تؤخذ فى الاعتبار بينما مسئولية الأمن العامة بالإضافة إلى مسئولية أمن الإسرائيليين فى الاراضى المحتلة تبقى لاسرائيل خلال الفترة المؤقتة ، ووجهة نظر الفلسطينيين هى أن هدف الترتيبات الامنية هو التوصل إلى استقرار فى المنطقة والاستجابة للاحتياجات المتبادله بالاضافة إلى خلق شروط سلام حقيقى .. وخلال الاسابيع الثلاثة الماضية اتخذت إسرائيل والفلسطينيون خطوة باتجاه هذه الاهداف فقد انشأوا مجموعات عمل حول قضايا رئيسية من ضمنها الأرض والمياه ، ومفهوم الحكومة الذاتية المؤقتة ، والشئون الانسانية ، وحقوق الانسان ، وانخرط الجانبان فى نقاشات جوهرية وقد تم تضييق بعض نقاط الخلافات الاساسية بينهما بالرغم من أن هناك العديد من القضايا التى نوقشت فى المسار الاسرائيلى - الفلسطينى والمسار الاسرائيلى - الاردنى الفلسطينى المشترك لم تذكر فى هذا البيان وستبقى هذه القضايا قيد المناقشة على اعتبار ان عدم ذكر هذه القضايا فى هذا البيان لايشكل حكما مسبقا على مواقف الطرفين.

٧ - واتفق الجانبان على أن سلطة حكومه ذاتية فلسطينية مؤقتة منتخبة سيتم الاتفاق على اسمها، وستنشأ من خلال انتخابات حرة عادلة ومباشرة ، وهذه الانتخابات ستجرى بناء على أسس متفق عليها من خلال المفاوضات بما فى ذلك الإشراف المتفق عليه والمراقبون الدوليون ، وستجرى مفاوضات مفصلة حول أسس وإجراءات الانتخابات وستأخذ السلطة الفلسطينية زمام السلطة والمسئوليات المتفق عليها خلال المفاوضات وستتضمن سلطات تنفيذية وقضائية من خلال هيئات قضائية مستقلة بالاضافة إلى تلك السلطات التشريعية ضمن المسئوليات المنقولة إليها وفق مبادىء متفق عليها وسيعطى الاعتبار للحاجة إلى مراجعة التشريع السارى فى المجالات الباقية على نحو مناسب.

٨ - اتفق الجانبان على أن الأراضى يتم النظر اليها كوحدة إقليمية واحدة وعلى أن القضايا المتعلقة بالسيادة سيتم التفاوض حولها خلال محادثات الوضع الدائم وأن المفاوضات حول قضية الأرض خلال الفترة الانتقالية ستتم بدون الحكم المسبق على السلامة الجغرافية أى إن الأراضى سيتم التعامل معها كوحدة متماسكة حتى خلال مناقشة القضايا الصعبة وهى إدارة الأرض أى استخدامها وتخطيطها ، ولدى الجانبين وجهات نظر مختلفة حول الأرض والولاية عليها وسيستمران فى مناقشتها.

٩- ويمثل هذا البيان المشترك خطوة أولى هامة فى اتجاه التوصل إلى اتفاق حول تدابير مؤقتة .. وسيوجه الجانبان جهودهما لتسوية الخلافات الجوهرية الباقية وقد ألزما نفسيهما بالعمل من أجل خلق جو ايجابى لهذه المفاوضات وهما يتفقان على انه ليس هناك بديل مقبول لإنجاح هذه المفاوضات وانها السبيل الواقعى لتحقيق سلام عادل ودائم.

ويشير التوقيت المتأخر للغاية للتدخل الأمريكى على هذا المسار إلى أن هدف طرح هذا المشروع هو التداول حوله بعد المفاوضات ، حيث يكون المجال متسعا لممارسة مختلف الضغوط على الوفد الفلسطينى المفاوض ، إلا أن الوفد الفلسطينى سرعان ما أعلن رفضه للمقترحات الأمريكية على اعتبار انها لم تحدد بوضوح الأراضى التى تمارس عليها الحكومة

الانتقالية سلطاتها ، ولاطبيعة وحدود هذه السلطات ، كذلك تضمن النص صياغات غامضه بشأن الوضع النهائى للأرض المحتلة.

المسار السورى

لم يكف المسئولون الإسرائيليون على كل المستويات عن التلويح بإمكانية انسحاب إسرائيل من الجولان، مع تعليق مناقشة الأبعاد الجغرافية للانسحاب إلى مابعد معرفة ما ستحصل عليه اسرائيل بالمقابل، ونوع السلام الذى ستقدمه سوريا.

واتسم التعامل السورى مع هذه المبادرات بالحذر والمرونة فى الوقت ذاته حيث انتقل الموقف السورى من الرفض التام للتطبيع مع إسرائيل إلا بعد تمام انسحابها من الجولان إلى إعلان موافقتها على انسحاب تدريجى مقابل سلام تدريجى .

وكان من الواضح أن هذا التجاوب السورى لم يكن موجها لإسرائيل بقدر ماكان يستهدف توسيع قنوات الاتصال مع الإداره الأمريكية، ومحاولة لاكتساب تأييدها من أجل فرض السلام على إسرائيل ، إلا أن التطورات اللاحقه فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد أحبطت هذه الآمال، وقد زاد هذا الإحباط بعد ان أعلنت الولايات المتحدة عن تعهدها العلنى بالحفاظ على التفوق النوعى لاسرائيل على الجيوش العربية مجتمعة ، وهو ماتوافق مع توافر انباء عن خطة لتحويل ميناء حيفا الإسرائيلى إلى مقر دائم للأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط ، عبر كلينتون عن قناعته بأن قوة مصالح أمريكا تقوى مع تقوية علاقتها بإسرائيل، مؤكدا بدء حوار امريكى - اسرائيلى يهدف إلى رفع مستوى التعاون الاستراتيجى بينهما.

وقد أثارت هذه التطورات استياء شديدا لدى سوريا، ورأت انها لاتتناسب مع دور الوسيط أو الشريك الكامل ، وجاء رد فعلها على هذه التطورات متمثلا فى إبداء المزيد من المرونة تجاه الموقف الفلسطينى فى قضية المبعدين، بينما أعاد الرئيس السورى مجددا التأكيد على موقف بلاده الرافض للحل المنفرد ، معتبرا أن السلام يجب أن يكون شاملا على جميع الجبهات .

وقد ركزت إسرائيل فى مفاوضاتها مع سوريا فى هذه الجولة - شأن الجولات السابقة- على المطالبة بتحديد معنى السلام ، وبينما أعلنت رفضها لمعادلة السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل بحجة أن المعادلة اختزال لحقيقة معقدة فى صيغة مكثفة، فقد تقدمت بوثيقة تربط بين مدى الانسحاب وطبيعة السلام الذى يمكن أن تقدمه سوريا، واحتمالات تأثر التوصل إلى اتفاق على المسار السورى بالموقف على المسارات الأخرى.

ومن الواضح أن إسرائيل سعت إلى إحراج المفاوض السورى ، وذلك من خلال الفصل بين هدفين من أهداف سوريا فى المفاوضات هما : تحقيق السلام الشامل من ناحية ، والتوصل إلى تسويه بشأن الانسحاب من الجولان من ناحية أخرى، وذلك مع وضع المفاوض السورى فى موقع المفاضلة بينهما إلا أن الرئيس الأسد سارع إلى الجمع مجددا بين الهدفين خلال التصريحات التى أدلى بها اثناء المفاوضات، والتى أشار فيها إلى ان اتفاقا ثنائيا بين طرف عربى وإسرائيل لن يكون سلاما منفصلا مادام يندرج فى المسيرة الشاملة لتسوية أزمة الشرق الأوسط ، وهو مايعنى استعداد سوريا لتنفيذ اتفاق سلام يتم التوصل إليه بشكل منفرد، شريطة أن يتم داخل العملية التفاوضية، وملتزما أساسها ، بل إن سوريا أعادت مجددا التأكيد على لسان وزير خارجيتها فاروق الشرع ، بما سبق أن أعلنته من قبل حول قبولها تنفيذ تدريجى لاتفاق سلام ، حيث أكد فاروق الشرع إصرار سوريا على تعهد إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان بينما كان الموقف السورى فى

الجوله الثامنة يطالب بتحقيق انسحاب شامل دون شروط مسبقه وليس مجرد " تعهد" ورغم المرونة السورية إلا أن المسار السوری – الإسرائيلی لم يشهد أی تقدم، وبدا أن الولايات المتحدة غير مستعدة لبذل جهودها من أجل دفع هذا المسار وهو مارأت فيه سوريا موقفا متحيزا لصالح إسرائيل ، ودليلا على أن الإدارة الأمريكية لم تلعب دور الشريك الكامل النزيه فی المحادثات .. وكان مساعد مستشار الأمن القومی الأمريكی قد صرح بأن امريكا تتعاون مع إسرائيل لدعمها إذ أنها لاتستطيع الانسحاب إلا إذا توافر لها الأمن.

المسار اللبنانی

واجهت الحكومة اللبنانية معارضة داخلية قوية لدى مشاركتها فی مؤتمر مدريد ، وانبنی هذا الموقف المعارض على التخوف من ربط مسألة الاحتلال الإسرائيلی للجنوب اللبنانی بمختلف القضايا الصعبة والشائكة فی ملف الصراع العربی الإسرائيلی ، وبالتالی إضعاف موقف لبنان الرامی إلی تنفيذ القرار ٤٢٥ لمجلس الأمن الصادر فی ١٩٨٧/٣/١٩ والقاضی بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، ورغم وجاهة هذه المبررات إلا أنه لم يكن بمقدور لبنان ألا يشارك فی مؤتمر مدريد ، حيث أدرك اللبنانيون أن أملهم الوحيد فی تنفيذ القرار ٤٢٥ هو الضغط الأمريكی على إسرائيل ، ومن هنا فان مقاومة الطلب الأمريكی بالمشاركة فی مدريد كان سيعنی خسارة الورقة الأمريكية فی هذا الشأن.

ومن ناحية أخری فإن شمولية ، واتساع إطار مدريد أعطت انطباعا بانه تمهيد لتأسيس نظام إقليمی جديد مما يستدعی المشاركة فی هذه العملية من بدايتها فضلا عن تناوله لقضايا تمس لبنان مثل قضية اللاجئين والمياه.

كما يتضح من كلمة فارس بويز وزير خارجية لبنان فی الجلسة الافتتاحيه لمؤتمر مدريد أن الإطار العام للمشاركة اللبنانية هو التركيز على " ضرورة انسحاب اسرائيل الفوری والكامل وغير المشروط من جميع الأراضی اللبنانية تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولی رقم ٤٢٥" وفی المقابل فإن لبنان يتعهد "بأن يجعل الأمن مستتبا على كامل ارضه وخاصة فی الجنوب، حالما تقوم إسرائيل بتنفيذ القرار ٤٢٥" ويركز المفاوض اللبنانی فی هذا الإطار على التوصل لآلية تنفيذ القرار ٤٢٥ فی شكل ترتيبات أمنية وجدول للانسحاب ، ويسعى المفاوض اللبنانی إلی الفصل بين قضية الانسحاب من الجنوب اللبنانی التی تتم فی إطار القرار ٤٢٥، وبين مسألة توقيع اتفاقية سلام إسرائيلية لبنانية التی ترتبط بالتوصل لتسوية شامله للصراع العربی – الاسرائيلی فی اطار القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ .

أما الجانب الإسرائيلی فإنه يتجاهل تماما القرار ٤٢٥، كذلك يرى أن اتفاقية الهدنة التی تم توقيعها مع لبنان فی ٢٣ مارس ١٩٤٩ ، والتی تعتبر السند القانونی للحدود بين الدولتين قد سقطت بعد تضامن لبنان مع الجيوش العربية خلال حرب يونيو ٦٧ ، وتهدف إسرائيل من وراء هذا الموقف إلی تكثيف الضغوط على لبنان حتى تقبل عقد اتفاقية سلام مع إسرائيل دونما انتظار لبقية الدول العربية ، ومن هنا فإن إسرائيل لاتمانع فی تنفيذ القرار ٤٢٥ إذا تم إدراجه فی إطار توقيع اتفاقية سلام شامله مع لبنان، فضلا عن الاتفاق على الانسحاب الإسرائيلی مع الانسحاب السوری ، وهذا الموقف الإسرائيلی يضع لبنان فی موقف المفاضلة بين استعادة هيمنته على كامل ترابه الوطنی وبين فك الارتباط مع سوريا ، ويأتی هذا التكتيك التفاوضی الإسرائيلی فی إطار استراتيجية رئيس وزراء إسرائيل السابق اسحق شامير التی كانت تهدف إلی محاولة جذب كل من لبنان والأردن بعيدا عن سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بغية اضعاف

الموقف التفاوضى للطرفين الأخيرين إلا أنه مع صعود رابين وحزب العمل إلى السلطة ، فإن اولويات التفاوض الاسرائيلية شهدت تغيرا حادا ، حيث تميزت بالرغبة فى الدخول إلى المشاكل الحقيقية والقضايا الصعبة فى المفاوضات وبناء عليه تم إعطاء أولوية للمسارين الفلسطيني والسورى ، بينما نظر إلى المسارين الأردنى واللبنانى بوصفهما تابعين للمسارين السابقين ، وعلى الرغم من أن اهتمام حكومة رابين بالمسار اللبنانى لم ينقطع ، إلا أننا نلاحظ أن المبادرات والاقتراحات التى تقدمت بها الحكومة الإسرائيلية على هذا المسار منذ الجولة السابعة ، قد شهدت تحولا هاما ، حيث انتقلت من المطالبة بالتوصل إلى اتفاق سلام إلى التركيز على التوصل لتسوية تسمح بوقف الهجمات التى يتعرض لها من الجنوب من جانب الفصائل الفلسطينية واللبنانية ، وهو الأمر الذى يعنى فى حالة نجاحه إضعاف الموقف السورى المفاوض، وسحب ورقة الجنوب اللبنانى من يديه.

وقد أعادت إسرائيل فى الجولة التاسعة طرح اقتراح تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث الأوضاع الأمنية فى الجنوب، بعد تطويره بما يتفق مع الانتقادات اللبنانية فى الجولات السابقة ، خاصة عدم تضمن الاقتراح الاسرائيلى مايفيد انه يأتى فى اطار القرار ٤٢٥ ، أو حتى فى اطار مدريد ونصت الوثيقة على مايلى :

"آخذين فى الاعتبار الرغبة اللبنانية بانسحاب القوات الاسرائيلية من اراضى لبنانية وعودة السلطة الفعلية إلى البقعة كما هو مبين فى قرارى مجلس الأمن ٤٢٥، ٤٢٦.. وآخذين فى الاعتبار رغبة اسرائيل بعقد معاهدة سلام مع لبنان فى إطار مؤتمر مدريد ، على ان تتضمن هذه المعاهدة ضمن ماتتضمن بنودا تهدف إلى تأمين أمن اسرائيل على طول حدودها الشمالية بوسائل غير وجود القوات الاسرائيلية على اراضى لبنانية .. وباعتبار أن رغبة كل من البلدين ، لبنان واسرائيل، تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من دون الإضرار بالموقف الاساسى لكل منهما ، وبشكل يمكن كلا الجانبين من تحمله سياسيا ، وكذلك باعتراف كل منهما بأن الأمن المشترك على طول الحدود المشتركه يشكل الاهتمام المركزى لكلا الجانبين، فان مجموعة عمل عسكرية مشتركة مؤلفة حصرا من ضباط عسكريين برتب عاليه وخبراء متخصصين، سوف تجتمع لكى تدرس المشاكل الأمنية، وتقدم اقتراحات عملية تعكس مواقف كل من الجانبين لكى تناقش فى الجلسة العامة ، ويمكن ان تعقد مجموعه العمل هذه اجتماعاتها فى منطقة الحدود المشتركة أو فى واشنطن بالقرب من قاعة المفاوضات الثنائية ، كما يتفق عليه الجانبان وتكون مجموعة العمل منبثقة عن الجلسات العامة ، وتعقد اجتماعاتها، وتقدم تقاريرها إلى هذه الجلسات العامة وتعمل وفقا لتعليماتها ، وهكذا ستعمل تحت إشراف راعى المؤتمر ".

وقد اثارت الوثيقة اختلافا في موقف الأوساط الرسمية فى لبنان مابين التأكيد على النقاط الايجابية التى تضمنتها الوثيقة، ومابين التخوف من ان تكون فخا اسرائيليا جديدا خاصة انها تحدثت عن "أراضى لبنانية" وليس "الأراضى اللبنانية" وقد حرصت الحكومة اللبنانية أيضا على التشاور مع الحكومة السورية قبل إعطاء ردها النهائى على الوثيقة ، وأخيرا فإن الرد اللبنانى جاء فى صورة اسئلة تهدف إلى ايضاح بعض النقاط فى الورقة الاسرائيلية ، وهو رد اعتبره الإسرائيليون مخيبا للآمال، وزاد من خيبة أملهم تسريب الوثيقة الى إحدى الصحف اللبنانية .

الجولة العاشرة

(١٥ يونيو - ١ يوليو١٩٩٣)

أولا : المناخ العام

رغم التصريحات المتوالية عن فشل الجولة التاسعة من المفاوضات ، إلا أنها استطاعت بلا شك أن تنقل المفاوضات العربية - الإسرائيلية إلى عتبة مرحلة جديدة حيث شهدت الجولة التاسعة بدء الدخول فى مناقشة القضايا الحقيقية بعد أن تم وضعها على رأس جدول الأعمال وخاصة فيما يتعلق بالمسارين السورى والفلسطينى ، ومع بدء الدخول فى المشاكل الحقيقية للتفاوض ، تطلعت الأطراف العربية الى دور اكثر فاعلية للشريك الامريكى ، أملا فى أن يستخدم نفوذه لدى إسرائيل من أجل دفعها لإبداء قدر أعلى من الايجابية ، وهو ما ترافق مع تزايد قناعة الولايات المتحدة بضرورة أن ترفع مستوى تدخلها فى المفاوضات ، وفى هذا الإطار عملت الولايات المتحدة على ضمان عقد الجولة العاشرة دون اشتراطات جديدة من الجانب العربى كما تحركت بالتوافق مع الجانب المصرى للتقريب بين المواقف المختلفة خاصة فيما يتعلق بالمسار الفلسطينى ، فضلا عن تأكيد التزاماتها للجانب السورى بلعب دور الشريك الكامل.

أما على الجانب الاسرائيلى ، فالملاحظ بصفة عامة أن إسرائيل انتهجت خطا أكثر تشددا ، مقارنة بالفترة السابقة على الجولة التاسعة ، حيث واصلت رفض صيغة الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل مع تراجع التصريحات المتفائلة بإمكانية التوصل إلى تسوية مع سوريا ، ومن ناحية أخرى تصاعدت الممارسة الإسرائيلية القمعية فى الأراضى المحتلة ، إلا أن التصريحات الاسرائيلية الخاصة بالانسحاب من غزة لم تشهد اى تراجع بل انها بدأت تدخل فى التفاصيل الدقيقة.

وسنحاول فى الصفحات التالية تقديم عرض أكثر تفصيلية حول تطور الأحداث وتفاعلها فى المرحلة التى سبقت الجولة العاشرة من المفاوضات.

١-أمريكا ودور الشريك الكامل

حرص وارين كريستوفر خلال جولته الأولى بالمنطقة التى تمت فى نهاية فبراير٩٣ على تكرار التأكيد على أن أمريكا ستلعب دور الشريك الكامل ، وهو ما سارع الجانب العربى إلى إعلان ترحيبه به ، بينما اكتفت إسرائيل بالصمت إزاء هذا التصريح ، ولاشك ان انهيار الاتحاد السوفيتى الشريك الثانى فى مفاوضات مدريد قد اطلق يد الولايات المتحدة الامريكية فى المنطقة ، بشكل اصبح من الواضح معه انه لايمكن الوصول إلى أى تسوية متوازنة فى المنطقة إلا بضغط أمريكى على إسرائيل ، ومن هنا بات التدخل الأمريكى الفعال هو الرهان الأساسى للجانب العربى من أجل تحقيق قدر من التوازن بين العرب وإسرائيل ، وبما يتفق مع المصالح الامريكية فى المنطقة ، إلا أن تاريخ الدور الأمريكى فى المنطقة ، وانحياز الولايات المتحدة التام إلى جانب إسرائيل لدرجة ان العلاقة بينهما قد وصلت الى درجة الشراكة الاستراتيجية ، يطرح مخاوف عديدة من ان يكون الموقف الامريكى يهدف الى ممارسة المزيد من الضغوط على الدول العربية لفرض الشروط الاسرائيلية فى عملية السلام ، خاصة أن تشكيل الإدارة الامريكية الجديدة لم يكن ليبعث على الاطمئنان بالنسبة للجانب العربى ، حيث عين "ليس اسبن" وزيرا للدفاع ، و "جيمس دولى" مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية ، والاثنان معروف عنهما الانحياز المطلق لجانب اسرائيل ، كما عين "مارتن اندك" وهو عضو سابق ف

اللوبي الاسرائيلي مساعدا لمستشار الامن القومي ، و "صاموبل لويس" وهو سفير امريكي سابق لدى اسرائيل مديرا لدائرة الخارجية الامريكية ، وقد أوضح كريستوفر قبل تعيينه حرص الادارة الجديدة على استمرار العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، والتزام واشنطن القوى بحق إسرائيل في ان تحيا داخل حدود آمنة كأساس للسلام الدائم العادل.

كذلك فقد أوضح كريستوفر في وقت لاحق حدود مايمكن ان يقدمه الشريك الكامل للعرب ، حيث أدلى بتصريح قبيل عقد الجولة العاشرة من المفاوضات أمام إحدى لجان الكونجرس الأمريكي انتقد فيه الجانب العربي ، واتهمه بالاعتماد في كل شيء على الولايات المتحدة.

ضمن هذه المحددات لمفهوم الشريك الكامل ، كثفت الولايات المتحدة من تحركاتها قبيل عقد الجولة العاشرة ، فقامت بتعيين "ادوارد جرجيان" الذي كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط سفيرا لها في إسرائيل ، كما قامت بتوجيه دعوات لممثلي الوفود للحضور إلى واشنطن وإجراء محادثات تمهيدية تهدف إلى الإعداد الموضوعي للجولة العاشرة ، وهو ما ترافق مع اقتراح أمريكي بوجود تمثيل دائم لراغبي السلام للتدخل بصورة مباشرة لتذليل العقبات وتضييق الفجوات ، فضلا عن طرح فكرة رفع مستوى التمثيل في المحادثات الثنائية وعقدها بصورة مستمرة ، وأعطت الإدارة الأمريكية اهتماما خاصا للمسار الفلسطيني في الفترة السابقة على عقد الجولة العاشرة ، وهو مايرجع إلى عدة أسباب لعل اهمها ما اتضح من قدرة الطرف الفلسطيني - غير المتناهية - على تعطيل بل وايقاف عملية التفاوض ، اما السبب الثاني فيتعلق بالضغوط التي تواجهها منظمة التحرير الفلسطينية من بقية الفصائل الفلسطينية ، والتي وصفها الرئيس الأمريكي بانها ضغوط جبارة معبرا بذلك عن تفهمه الواسع للظروف التي تواجهها المنظمة والتي تهدد بتفجيرها وهو ما يعني خسارة الفرْصة الوحيدة لتسوية المسألة المركزية في صراع الشرق الأوسط ، ويبرهن بوضوح على هذا الاهتمام الامريكي بالمسار الفلسطيني إعلان واشنطن عن تقديم معونة عاجلة لأبناء الشعب الفلسطيني قيمتها ٢٤ مليون دولار ، وإعلانها أيضا عن خطة جديدة تشارك فيها أوربا الغربية لتقديم معونات أكبر لسكان الأراضي المحتلة.

وترافقت هذه الخطوات الأمريكية مع تقديم وعود للجانب الفلسطيني بان الولايات المتحدة ستلعب دورا اكثر ايجابية في مفاوضات الجولة العاشرة ، إلا ان التصور الامريكي لهذه الايجابية جاء مخيبا لامال الطرف الفلسطيني ، حيث لم يتعد محاولة تطوير ، ومراجعة الوثيقة التي تقدمت بها واشنطن في نهاية الجولة التاسعة ، واثارت غضب الفلسطينيين في حينها ، وقد حاول الطرف الفلسطيني - الذي كان يأمل في ان يكون الراعي الامريكي مرجعا حكيما ومحايدا - ان يضغط على الجانب الامريكي لالتزام دور أكثر حيادية ، وذلك عبر كشف التناقض بين الموقف الامريكي الرسمي من القضية الفلسطينية ، وما تتضمنه المقترحات الأمريكية من تراجع عن هذا الموقف ، فجاء رده على المقترحات الأمريكية في صورة أسئلة تتعلق بالتفسير الأمريكي لدور الشريك الكامل ، ووضع القدس في المفاوضات ، وموقف الإدارة الامريكية من إجراء مفاوضات مباشرة مع المنظمة ، وقد أبدت الخارجية الامريكية انزعاجها من هذا الموقف الفلسطيني ، ورأت فيه محاولة للحصول على تنازلات قبل الجولة العاشرة.

بالتوازي مع الضغوط التي مارستها واشنطن على الطرف الفلسطيني ، فإنها واصلت ضغطها على سوريا من أجل سحب قواتها من لبنان ، كما اتهمت سوريا بعدم الوفاء بتعهدات قيل أنها قطعتها في إطار عملية السلام تتعلق بفتح "حنفية" الهجرة

اليهودية من سوريا ، حيث أعرب وزير الخارجية الامريكى عن قلقه إزاء بطء هجرة اليهود من سوريا ، موضحا أن حكومته ستبحث هذا الموضوع فى دمشق ، ورغم ما قد يشير إليه تأكيد الولايات المتحدة استعدادها لتقديم ضمانات أمنية لكل من سوريا وإسرائيل بشأن مرتفعات الجولان من علامات إيجابية فى الموقف الأمريكى ، إلا أن الإضافة التى قدمها كريستوفر لهذه الفقرة قد فرغتها من قيمتها حيث قال "هناك عدد من المسائل ، قبل أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لدرس لعب دور كهذا " ويبدوا أن التأكيدات الأمريكية جاءت فى إطار الاهتمام الأمريكى بعدم معارضة سوريا لتطورات محتملة على المسار الفلسطينى.

٢-إسرائيل .. واستعادة المبادرة

يمكن القول أن الفترة السابقة على عقد الجولة العاشرة كانت أكثر الفترات تجسيدا لتكتيك التفاوض الاسرائيلى ، فقد بدا أن إسرائيل قد استعادت زمام المبادرة فى العملية التفاوضية ، خاصة بعد سحب ورقة المبعدين من يد المفاوض العربى ، واتضاح حدود وملامح دور الشريك الكامل للراعى الامريكى ، وقد ركزت إسرائيل جهودها فى هذه الفترة على كسر الإجماع العربى ، وإذكاء التنافس والتناقضات المصلحية بين الأطراف العربية ، مع تصاعد فى نبرتها المتشددة.

وبدأت اسرائيل تلوح على المسار الفلسطينى بحل جزئى فى غزة يكون بمثابة تجربة للون من الحكم الذاتى ، وهو مارفضه الوفد الفلسطينى المفاوض بشدة ، ورأى فيه على حد تعبير حيدر عبد الشافى رئيس الوفد الفلسطينى المفاوض "فخا" مضيفا : "ان اسرائيل تسعى لكى تريح نفسها من غزة فى مقابل التمسك بالضفة والقدس" ، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية تعاملت مع الاقتراح الاسرائيلى بشكل مختلف حيث اكد د. نبيل شعث المستشار السياسى لعرفات أن المنظمة "لاتمانع فى انسحاب إسرائيلى جزئى من غزة " ، بل إن مصادر عديدة أكدت أن هذا الاقتراح جاء من جانب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ، وذلك فى سياق تواتر أنباء متفرقة عن عقد لقاءات سرية بين مسئولين اسرائيليين وأعضاء بارزين فى منظمة التحرير الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بسوريا ، فقد انتهجت إسرائيل خطا متشددا للغاية ، حيث أعلن رابين أنه يعتزم إجراء استفتاء للشعب الإسرائيلى حول الموافقة أو الرفض على مقايضة الارض مقابل السلام ، بل وكاد رابين يفجر العملية السلمية كلها حين أعلن رفضه إعادة هضبة الجولان كاملة إلى سوريا حتى لو عرضت سلاما كاملا على إسرائيل ، وهو ماردت عليه سوريا باعلان انها سترفض أى عرض بانسحاب جزئى من الجولان ، محملة الولايات المتحدة الامريكية مسئولية تعثر العملية السلمية ، وعلى الفور بادرت الولايات المتحدة لاحتواء الموقف حيث اتصل وزير الخارجية الامريكى من مقر إقامته فى انقرة – اثناء زيارته لتركيا – برئيس الوزراء الاسرائيلى وهو ما اعقبه تصريح ايتامار رابينو فيتش رئيس وفد المفاوضات الإسرائيلى مع سوريا بأن تصريحات رابين أسيىء تفسيرها.

وبالترافق مع التشدد تجاه سوريا صعدت إسرائيل من عملياتها العسكرية فى الجنوب اللبنانى فبينما لم تقدم اسرائيل طوال الشهور الأربعة السابقة على الجولة التاسعة سوى عمليتين فقط ، فإنها أقدمت الشهر السابق على عقد الجولة العاشرة على أربع عمليات ، فضلا عن تطور هذه العمليات القوى باستخدام المدفعية الثقيلة والقذائف الحارقة.

ومن ناحية أخرى اثارت التصريحات التى أدلى بها شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى والتى اعلن فيها عن التوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن

عاصفة سياسية حادة ، وبغض النظر عن مصداقية هذه التصريحات فإن هذا الإعلان لم يكن بدون مغزى ، انما استهدفت اسرائيل من خلال مثل هذه التصريحات الضغط على الفلسطينيين من خلال التلويح بنجاحات ما على المسار الأردني ، بعد ان استخدمت الجنوب اللبناني في الضغط على سوريا واستخدمت إسرائيل كل هذه التكتيكات دون ان تتخلى عن نبرة متشددة لاتؤثر في نفس الوقت على صورة إسرائيل أمام العالم حيث حرصت إسرائيل على تقديم العديد من المبادرات بالانسحاب ، ولكن ضمن شروط ليس بمقدور الجانب العربي القبول بها ، واذا قبلها فإن إسرائيل تكون قد حققت مكاسب لايستهان بها.

٣- الفلسطينيون وأزمة اتخاذ القرار

شهدت الفترة السابقة على عقد الجولة العاشرة مزيدا من التباين بين الوفد الفلسطيني المفاوض من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى ، حيث أدت النتائج المتواضعة التي أسفرت عنها الجولة التاسعة الى خلق جو عام من عدم الثقة في القيادة الفلسطينية وتوجهاتها في هذه العملية ، وهو ماترافق مع تصاعد الانتفاضة وزيادة ثقل الفصائل الرافضة لعملية السلام داخلها.

ويمكننا الحديث عن تنافس بين توجهين للتعامل مع العملية السلمية داخل الأوساط الفلسطينية : الاتجاه الأول ، تعبر عنه قيادة المنظمة وهو أكثر ثقة في العملية السلمية ، ويقبل التعامل مع الاقتراحات الإسرائيلية بخصوص حل مرحلي شريطة أن يكون تمهيدا وليس بديلا عن الانسحاب الشامل ، أما الاتجاه الثاني فيمثله الوفد الفلسطيني المفاوض ، وهو أقل ثقة فيما يمكن أن تسفر عنه العملية السلمية ويطالب بتعليق مشروط للمفاوضات لحين إعلان إسرائيل التزامها بمرجعية عملية السلام وتعهد الإدارة الأمريكية باحترام هذه المرجعية وقد يعود السبب في موقف المنظمة الذي وصف بانه اكثر اعتدالا إلى رغبة المنظمة في ان تعتبرها الأطراف الأخرى الممثل الجدير بالتفاوض إذا لم يكن باعتباره الشرعي فعلى الأقل باعتباره أكثر اعتدالا.

هذ الموقف المنقسم داخل الصف الفلسطيني - سواء بسبب رغبة المنظمة في فرض وجودها أو بسبب تفاوت التقدير - قد عبر عن نفسه في تجليات كثيرة من بينها استقالة الشيخ " عبد الحميد السايح" رئيس المجلس الوطني الفلسطيني التي أعلن ان سببها هو خوفه من ان "يسجل التاريخ انه شارك او كان على علاقة بالمفاوضات التي يراها سببا في الاستسلام وضياع الحقوق " ، فضلا عن استيائه من القرارات الفردية التي تتخذها بعض القيادات الفلسطينية ، وأحدثت انتقادات "السايح" دويا شديدا داخل اجتماعات اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي عقدت في يونيو١٩٩٣ ، وطبقا لمصادر مختلفة فإنه قد جرى خلال هذه الاجتماعات تبادل عنيف للتهم أدت إلى تلويح الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالاستقالة.

وأمام هذا التصاعد للتيار الرافض والمتشكك في العملية السلمية فإن القيادة الفلسطينية سارعت الى قطع الطريق عليه باعلان المشاركة في الجولة العاشرة للمفاوضات ، قبل أن تنعقد اجتماعات دول الطوق العربي".

٤- التنسيق العربي والدور المصري

كان يفترض أن يكتسب اجتماع وزراء خارجية دول الطوق العربي الذي عقد في عمان في الأيام الأولى من يونيو ١٩٩٣ أهمية خاصة ، وذلك بالنظر إلى النتائج المتواضعة التي أسفرت عنها الجولة التاسعة ولكونه يجيء بعد اتضاح معالم

الدور الأمريكى ، خاصة فيما يتعلق بتكثيف واشنطن لضغوطها من أجل وقف المقاطعة العربية لإسرائيل ، إلا أن عددا من المؤشرات قد أظهرت أن نتائج هذا الاجتماع ستكون اقل من عادية ، بالذات بعد أن أعلن الجانب الفلسطينى مسبقا عن موافقته على حضور الجولة العاشرة ، وساهمت التحركات الكثيفة للدبلوماسية المصرية بعد ذلك فى تأمين موافقة دول الطوق على حضور المفاوضات دون اشتراطات مسبقة ، وذلك بالتنسيق مع الادارة الامريكية ، وتكتسب الزيارة التى قام بها د. أسامة الباز إلى الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة فى هذا السياق ، وكان مدير مكتب مبارك قد أعلن قبل قيامه بها عن اعتقاده بأن الجولة العاشرة ستعقد فى موعدها .

لعبت القاهرة دورا هاما فى احتواء التداعيات التى نجمت عن إعلان اسرائيل بالتوصل إلى اتفاق مع الأردن ، وهو الاتفاق الذى هدد بافشال الجهود الرامية لعقد الجولة العاشرة ، ومن ناحية أخرى لعبت القاهرة دورا لايقل اهمية فى تقريب وجهات النظر بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى ، وكانت مصر قد قدمت عدة اقتراحات حملها د. اسامة الباز اثناء زيارته لواشنطن ، وكانت هذه الأوراق هى أساس ورقة العمل الناجحة التى قبلتها كافة الأطراف حتى أن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى قد أكد على أنه قد تم إرساء الأسس لإبرام اتفاقيات عريضة محتملة بين العرب وإسرائيل ، ويبدو أن الجهود المصرية كانت تتعلق بمشروعات الحكم الذاتى الفلسطينى وهو مايمكن استنتاجه من تصريح "يعقوب فرينكل" محافظ البنك المركزى الإسرائيلى الذى أكد فى معرض حديثه عن الحكم الذاتى الفلسطينى أن العمل يجرى لإعادة فتح فروع بنك مصرى فى الضفة الغربية التى اغلقت عام ١٩٦٧.

أعمال الجولة العاشرة

---

١ - المسار الفلسطينى - الأردنى - الإسرائيلى

دخل الوفد الفلسطينى المفاوض قاعة التفاوض ولديه شعور بأن أزمته مع الراعى الأمريكى مستمرة وجاء امتناع حيدر عبد الشافى عن حضور كافة جلسات الجولة العاشرة باستثناء المؤتمر الافتتاحى ليدق ناقوس الخطر منذرا بفشل عملية السلام مع استمرار التعنت الإسرائيلى وموقف المتفرج الأمريكى .

وكانت قضية القدس هى القضية الشائكة على جدول أعمال المسار الفلسطينى الإسرائيلى ، حيث سعى الجانب الفلسطينى إلى مناقشة امتداد الحكم الذاتى لهذه المدينة فيما رفض الجانب الإسرائيلى تماما أى حديث بهذا الخصوص ، كما رفض أيضا التراجع الذى قدمه فيصل الحسينى رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطينى عندما أعلن عن اقتراح بجعل القدس مدينة مفتوحة ، وعاصمة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين ، بل إن الجانب الإسرائيلى رأى فى طرح قضية القدس محاولة من الفلسطينيين لعرقلة المفاوضات.

وقد تدخلت الإدارة الامريكية من أجل كسر الجمود الذى وصل إليه الموقف بين الطرفين ودعت إلى تأجيل قضية القدس للمرحلة النهائية ، كما قدمت الإدارة الأمريكية مسودة وثيقة إلى الوفدين ذكر أنها محاولة لمساعدة كلا الجانبين فى التعرف على خلافاتهما.

وقد رفض الجانبان الفلسطينى والإسرائيلىالوثيقة الأمريكية ، وانتقدها

الجانب الفلسطيني على أساس انها ترجيء موضوع السيادة للمرحلة النهائية فى المفاوضات ، كذلك مسألة الولاية الجغرافية والقدس بينما صرح الرئيس الفلسطيني بأن الوثيقة تخطت مرجعية مدريد ، وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨.

أما على **المستوى الاردنى** فقد ظل المسار فى حالة انتظار ماسيتوصل إليه الفلسطينيون ، وبدا أن الأردن تعطى اهتماما أكبر للجهود الدبلوماسية خارج العملية التفاوضية ، حيث قام العاهل الأردنى بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية وسعى خلالها إلى احتواء الآثار السلبية التى نجمت عن نفيه وجود اتفاق أردنى - إسرائيلى.

٢- المسار السورى - الإسرائيلى

خيمت تصريحات رابين الخاصة برفض الانسحاب الكامل من هضبة الجولان على أعمال الجولة العاشرة من المفاوضات ، وألقت بظلال من عدم الثقة بين الطرفين السورى والإسرائيلى ، وقد سعى الوفد الإسرائيلى المفاوض إلى التخفيف من آثار تصريحات رابين حيث ذكر "رابينوفيتش" رئيس الوفد الإسرائيلى أن هذه التصريحات لاتتسق مع تفهمه الشخصى لمضمون المفاوضات.

شهد الموقف التفاوضى الإسرائيلى تغييرا فى هذه الجولة على المسار السورى فبدلا من تكرار الحديث عن معنى السلام والتصور السورى له ، سعت إسرائيل إلى مناقشة المسألة الأمنية فى المفاوضات بين الجانبين.

وكان مسئول إسرائيلى قد صرح بأن الأمن لاينفصل عن السلام وعن إجراء تسوية ماحول الأرض ، وهما الأمر أن اللذان يجب التفاوض حولهما ، ومن الواضح أن هذا الانتقال من مناقشة معنى السلام إلى مناقشة المسائل الأمنية جاء بناء على طلب من واشنطن ، وهو ماترافق مع تعهد الإدارة الأمريكية باستعدادها لتقديم ضمانات أمنية ، وذلك فى محاولة لكسر الجمود على المسار السورى ، إلا أن التصور الإسرائيلى للترتيبات الأمنية جاء ليفرغ مفهوم السيادة السورية على الجولان من محتواه ، فكان بمثابة فخ حيث أن موافقة السوريين عليه كان من شأنها ان تضعف مطالبتهم بالانسحاب الكامل من الجولان ، وطبقا للشذرات التى تناقلتها وسائل الإعلام فقد تضمنت المقترحات الإسرائيلية الإبقاء على وجود عسكرى إسرائيلى فى الجولان مع إقامة منطقة معزولة السلاح وإعادة النظر فى تشكيل الجيش السورى وفك بعض مصانعه.

ويبدو أن الجانب الإسرائيلى كان يستهدف جر السوريين إلى الدخول فى مناقشات تفصيلية وفرعية ذات طابع أمنى مستهدفا من وراء ذلك تحقيق عدد من الاهداف من بينها:

- الضغط النفسى على الوفد السورى المفاوض من خلال الدخول فى نقاشات تفصيلية دقيقة وقد راهن الإسرائيليون على أن يؤدى ذلك إلى تسرع السوريين فى حسم هذه التفاصيل رغبة منهم فى الانتقال الى النقاط الجوهرية مثل الانسحاب الكامل ، وهو مايعنى من الناحية العملية أن تحصل إسرائيل بهذه الطريقة على ما يمكن أن تحصل عليه من تنازلات سورية دون ان تتورط فى إعلان أى تعهد بخصوص الانسحاب الكامل.
- دفع الجانب السورى إلى الاعتقاد بإمكانية تحقيق تقدم عبر رفع مستوى التمثيل فى المفاوضات بما يعنى بدء التطبيع مع سوريا.
- ضمان عدم معارضة سوريا لما يمكن التوصل إليه على المسارات الأخرى سواء الفلسطيني الأردني أو اللبناني.

وقد أدرك الجانب السورى مغزى المناورة الإسرائيلية وسعى إلى تأكيد الارتباط بين المسائل الأمنية والانسحاب ،

مؤكدا أنه لايمكن بحث التفصيلات الأمنية قبل الاتفاق على الانسحاب الكامل.

٣- المسار اللبنانى - الإسرائيلى

ظل المسار اللبنانى - الإسرائيلى ، مراوحا فى مكانه حيث واصلت إسرائيل رفضها لمناقشة تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضى بالانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان ، إلا فى إطار ربطه بالقرار ٢٤٢ طبقا للتفسير الإسرائيلى لبنوده ، والحقيقة أن إسرائيل لم تدخل المفاوضات مع لبنان تحت سقف القرار ٤٢٥ ، بل وتجاهلت هذا الأخير تماما كما أن خطاب الضمانات الذى أرسلته الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل لم يشر إلى هذا القرار ، رغم أن خطاب الضمان الذى أرسلته الولايات المتحدة إلى لبنان .
قد نص على دعم الولايات المتحدة لتطبيق هذا القرار إلا أن الموقف الفعلى للولايات المتحدة يربط بين تطبيق هذا القرار وانسحاب كافة القوى غير اللبنانية فى لبنان ، كما يلتقى الموقف الأمريكى مع الموقف الإسرائيلى فى اشتراط التوصل إلى اتفاق على ترتيبات من شأنها أن تضمن أمن إسرائيل فى الشمال .

ومن هنا فإن الطرح الإسرائيلى على هذا المسار ظل قاصرا على السعى الى اتفاق على اجراءات لبناء الثقة دونما التطرق لمسألة الانسحاب أو لتنفيذ القرار ٤٢٥ ، وفى المقابل ظل الموقف اللبنانى متمسكا بعدم مناقشة اى تفصيلات إلا فى إطار القرار ٤٢٥ ، وقد رفضت لبنان فى هذه الجولة الاقتراح الذى تقدمت به إسرائيل فى الجولة السابقة والخاص بتشكيل لجنة عسكرية مشتركة وبمقتضى هذا الرفض عاد المسار اللبنانى - الإسرائيلى إلى نقطة البداية.

وقبل ان نختتم حديثنا حول آخر الجولات التفاوضية الثنائية عام ١٩٩٣ فيما بين لبنان وإسرائيل ينبغى ان نلقى بعض الضوء على عنف وضراوة الهجمات الإسرائيلية التى تعرض لها الجنوب اللبنانى فى سياق الضغوط الإسرائيلية على لبنان ، وسوريا أيضا ، وفيما يلى سجل بهذه الاعتداءات التى جرت على لبنان عام ١٩٩٣ وردود الأفعال التى قام بها حزب الله وبقية الفصائل المرابطة فى جنوب لبنان :

التاريخ	الطرف المبادر	طبيعة العملية	نتائج العملية (قتلى-جرحى-تدمير مادى-اسرى-خسائر فى المبانى او المعدات)
١٩٩٣/٢/١٣	حزب الله	هجوم على دورية مشتركة من قوات جيش جنوب لبنان (العميل) والقوات الاسرائيلية .	مصرع جندى من جيش لبنان العميل واصابة ٩ آخرين
١٩٩٣/٢/١٣	قصف اسرائيلى	ردا على الهجوم السابق تم قصف القرى الشيعية .	مصرع احد المدنيين واصابة سيدة
اوائل ابريل ٩٣	اسرائيل	داخل الشريط الحدودى المحتل .	تدمير عدة منازل فى بلدة القنطرة – قصف اقليم التفاح ونتج عنه استشهاد شخصين واصابة ١٥ آخرين
اوائل ابريل ٩٣	حزب الله	اطلاق عشرات الصواريخ على شمال اسرائيل .	اصابة ٣ اسرائيليات ووقوع اضرار مادية
١٩٩٣/٥/٤	اسرائيل	غارة على بلدة كفر تبنيت بالاضافة الى قصف مدفعى .	مقتل عنصريين بالمقاومة واصابة ٨ مدنيين
٩٣/٥/٤	حزب الله	عقب ساعتين من الغارة السابقة شنت هجومين بالاسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية على معبر بيت ياحون .	
٩٣/٥/٧	اسرائيل	سلسلة من الغارات على البقاع الغربى وجنوب لبنان .	اصابة مواطن بجروح
٩٣/٥/١٦	رجال المقاومة	هجوم على موقع لجيش لبنان العميل والقوات الاسرائيلية .	
٩٣/٥/١٨	حزب الله	هجوم على موقعين اسرائيليين .	مقتل ضابط وجرح جنديين
بعدها مباشرة	اسرائيل	ردت على العملية السابقة بقصف واسع لقرى جنوبية .	
٩٣/٥/٢٥	الجناح العسكرى لحزب الله	هجوم على قافلة اسرائيلية مؤلفة من ٦آليات .	سقوط عدد من جنود اسرائيل بين قتيل وجريح
٩٣/٥/٢٦	حركة امل	هجومين على مواقع للجيش الاسرائيلى والجيش العميل .	لم يشر البيان الى سقوط ضحايا
٩٣/٥/٢٦	حزب الله	هجوم على جيش لبنان العميل .	سقوط احد عناصر جيش لبنان العميل قتيلا
٩٣/٥/٢٧	حركة امل	تفجير عبوة ناسفة بدورية اسرائيلية .	تدمير الآلية وقتل واصابة من فيها
٩٣/٥/٢٧	اسرائيل	قصف مدفعى عنيف على تلال اقليم التفاح ردا على العملة السابقة .	
٩٣/٦/٢	اسرائيل	اعتداءات على اقليم التفاح .	
٩٣/٦/٢	حزب الله	هجوم على موقع للاسرائيليين والجيش العميل بالاسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية .	
اوائل يونيو٩٣	اسرائيل	واصل الطيران الاسرائيلى غاراته على قرى جنوب لبنان وحتى النبطية واقليم التفاح .	
٩٣/٦/١٠	اسرائيل	قصفت المدفعية قرى فى القطاع الاوسط من الجنوب اللبنانى بالمدفعية الثقيلة والقذائف الحارقة واستمر القصف ساعة .	
٩٣/٦/٢٠	اسرائيل	شن الطيران الاسرائيلى غارات على قريتين بالجنوب اللبنانى .	اصابة خمسة منازل
٩٣/٦/٢٢	لم يحدد الطرف البادئ	تبادل اطلاق النار بين القوات الاسرائيلية والجيش العميل من جهة والمقاومة اللبنانية من جهة اخرى بالمدفعية والصواريخ .	اصابة عدد من جنود الاحتلال
٩٣/٦/٢٢	اسرائيل	قصف اسرائيلى .	اشعال حرائق فى المحاصيل الزراعية واصابة مواطنين
٩٣/٦/٢٥	اسرائيل	قامت القوات الاسرائيلية وجيش لبنان الجنوبى بمحاصرة بلدة حولا فى القطاع الاوسط عقب انفجار عبوة ناسفة .	اسفر انفجار العبوة الناسفة عن مقتل مسئول فى جهاز الامن فى الجيش الجنوبى
٩٣/٦/٢٥	اسرائيل	غارة على مخيم البص بمدخل مدينة صور فى اول غارة من نوعها منذ ٣ سنوات .	

٩٣/٦/٢٧	اسرائيل	قامت المروحيات الاسرائيلية بغارة على بلدة زوطة فى منطقة النبطية .	وقوع قتلى وجرحى بين المواطنين اضافة الى اشتعال عدد من الحرائق.
٩٣/٦/٢٨	المقاومة اللبنانية	قصفت بالصواريخ "كاتيوشا" منطقة الجبل بشمال اسرائيل .	اصابة خمسة اسرائيليين وإلحاق اضرار مادية بالمنطقة
٩٣/٦/٢٨	اسرائيل	ردت طائرات الهيلكوبتر بقصف مكتب للفدائيين الفلسطينيين .	اصابة احد الثوار بجروح طفيفة
٩٣/٦/٢٩	المقاومة الاسلامية	قصفت شمال اسرائيل بصواريخ كاتيوشا للمرة الثانية خلال يومين .	
٩٣/٦/٢٩	اسرائيل	ردت بقصف عنيف بمدفعية الميدان والدبابات على قرى الجنوب.	اشتعال الحرائق في المزروعات واصابة مواطن وتضرر منزله بالاضافة إلى منازل اخرى
٩٣/٧/٦	حزب الله	اطلق ١٧ صاروخا على مدينة مرجعيون في جنوب لبنان المحتل .	مصرع ٣ جنود اسرائيليين واشتعال حرائق في حقول المنطقة
٩٣/٧/٦	اسرائيل	ردت باطلاق مائة قذيفة مدفعية على القرى الواقعة جنوب شرق لبنان .	مصرع شخصية واصابة ٩ آخرون بجروح خطيرة بينهم خمس اطفال وتدمير ١٢ منزلا
٩٣/٧/٨	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (الموالية لسوريا)	فجرت عبوة ناسفة اثناء مرور دورية اسرائيلية ثم هاجمتها بالاسلحة الرشاشة .	تدمير وإعطاب دبابة وقتل وجرح جميع طاقمها المقدر بسبعة جنود
٩٣/٧/٧	حركة امل	قصفت موقع لميليشيات الجيش العميل .	اكدت قتل وجرح عدد من عناصره
٩٣/٧/٩	اسرائيل	شنت الهيلكوبتر غارة على بلدة لبنانية انتقاما لمقتل اسرائيليين فى ٧/٧ .	
٩٣/٧/٩	حزب الله والمقاومة اللبنانية	قصف مدفعى متبادل مع القوات الاسرائيلية .	وصل عدد القتلى الاسرائيليين خلال الغارات المتبادلة فى يومين الى خمسة جنود واصابة ستة آخرين
٩٣/٧/٩	اسرائيل	اغارت طائرات الهيلكوبتر الاسرائيلية على قاعدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انتقاما لمقتل اثنين من جنودها .	سقوط عدد كبير من الضحايا فى صفوف الجبهة الشعبية وإصابة القاعدة بأضرار جسيمة .
٩٣/٧/١٠	الجهاد الاسلامى بيت المقدس مجموعة الشهيد خالد الاسلامبولى	قامت بقصف موقع اسرائيلى شمال مستعمرة نهاريا فى فلسطين المحتلة بعدد من صواريخ "غراد".	اوقعت اصابات بشرية ومادية لم يذكر اية تفاصيل اخرى
٩٣/٧/١١	المقاومة الفلسطينية	هجوم على دورية اسرائيلية فى جنوب لبنان .	اسفر عن مقتل فدائى فلسطينى واصابة جنديين اسرائيليين على الاقل بجراح
٩٣/٧/١٩	المقاومة اللبنانية	اطلقت ٣ صواريخ كاتيوشا على مواقع ميليشيات جيش لبنان الجنوبى .	
٩٣/٧/١٨	المقاومة اللبنانية	هاجمت بالاسلحة الرشاشة موقعا للميليشيات العميلة .	
٩٣/٧/١٩	اسرائيل	تبادلت القصف المدفعى والصاروخى مع المقاومة اللبنانية .	وقوع اضرار بالغة بالمنازل ، واشتعال عدة حرائق فى المحاصيل الزراعية اتت على محصول التبغ
٩٣/٧/٢١	المقاومة اللبنانية	هاجمت موقعين لقوات الاحتلال مستخدمة قذائف الهاون والقذائف الصاروخية واشتبكوا مع عناصر الموقعين .	وقوع عدد من الاصابات فى الطرفين
٧/٢٥ – ٧/٣٠	اسرائيل (العدوان استمر ٧ ايام)	استمرت اسرائيل لمدة ستة ايام متتالية فى قصف المخيمات الفلسطينية ونحو ٥٠ قرية ومدينة لبنانية فى مختلف انحاء لبنان وردت المقاومة اللبنانية باطلاق عدة صواريخ كاتيوشا على شمال اسرائيل(اعنف غارة اسرائيلية على لبنان منذ ١١ عاما) .	ضحايا المعارك ١٢٦ شهيدا وحوالى ٥٠٨ مصاب وتشريد ٠,٥ مليون لبنانى وتدمير ٣٠ الف منزل (منهم ١٠ آلاف مدمر بالكامل)وذكرت الشعب ان عدد القتلى ١٥٠ بينهم ١٠ مقاتلين (٦ من الجيش السورى وواحد لبنانى وثلاثة من حزب الله) والباقون مدنيون

٩٣/٧/٣١	المقاومة الاسلامية	نفذت ٤ عمليات في الجنوب قبل وقف اطلاق النار بساعات قليلة .	تكبد فيها الاسرائيليون وجيش لبنان الجنوبي ١٥ فردا بين قتيل وجريح
٩٣/٨/١٩	المقاومة الاسلامية	نفذت عملية في الشريط الحدودي .	تم قتل ٨ جنود اسرائيليين
٩٣/٨/١٩	اسرائيل	ردت بغارات جوية على مواقع حزب الله في بعلبك .	
٩٣/٩/١٩	المقاومة اللبنانية	فجرت عبوة ناسفة في دورية مشتركة بين القوات الاسرائيلية والجيش العميل .	
٩٣/٩/١٩	اسرائيل	ردت بقصف مدفعي وتحليق للطيران الحربي على اقليم التفاح .	
٩٣/١٠/٣	المقاومة اللبنانية	هاجمت موقعا عسكريا لقوات الاحتلال الاسرائيلية والميليشيات العميلة لها .	
٩٣/١٠/٣	اسرائيل	ردت بقصف قرى سجد واللويزة والبنطية ومجرى نهر الليطاني بالمدفعية .	
٩٣/١٠/٣	حركة امل	قامت بـ٣ عمليات .	لم ترد تفاصيل عن الخسائر
٩٣/١٠/٤	الجناح العسكري لحزب الله	فجرت عبوة ناسفة بدورية لجيش لبنان الجنوبي العميل .	وقعت اصابات في صفوف عناصر الدورية
٩٣/١٠/٤	اسرائيل	ردت بقصف بلدة برعشيت .	لم يسفر عن خسائر في الارواح
٩٣/١٠/٦	حزب الله	شن هجوما على الجيش الجنوبي العميل مستخدمة القذائف والصواريخ .	
٩٣/١٠/٦	المقاومة اللبنانية	هاجمت دورية تابعة للميليشيات العميلة بقضاء بنت جبيل .	استشهد احد افراد المقاومة اللبنانية
٩٣/١٠/٧	اسرائيل	قصف مدفعي على بلدة شقرا ووادي السلوقي ردا على العملية الاخيرة .	
٩٣/١٠/٩	اسرائيل	هاجمت الزوارق الحربية الاسرائيلية قاربين لبنانيين .	مصرع اثنين من عناصر المقاومة
٩٣/١٠/٩	المقاومة اللبنانية	شنت هجوما على دورية اسرائيلية .	مصرع واصابة عدد من الجنود الاسرائيليين (اتهمت اسرائيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)
٩٣/١٠/١٠	المقاومة اللبنانية	هاجمت موقعا اسرائيليا بالجنوب	اصابة جندي اسرائيلي
٩٣/١٠/١١	المقاومة اللبنانية	شنت هجوما بالصواريخ على احد المواقع التابعة لقوات الاحتلالب الاسرائيلي في تل الدبشة .	
٩٣/١٠/١١	اسرائيل	واصل الطيران الاسرائيلي طلعاته الاستكشافية فوق القرى اللبنانية .	
٩٣/١٠/١١	المقاومة الاسلامية	هاجمت دورية مشاة تابعة للجيش العميل وهاجمت موقعا اسرائيليا .	سقوط عدد من القتلى والجرحى واعلن جيش اسرائيل عن اصابة جنديين اسرائيليين
٩٣/١٠/١٢	اسرائيل	ردت بالقصف المدفعي الثقيل .	مصرع لبنانية واصابة فتاتين .
٩٣/١٠/١٣	المقاومة اللبنانية	هاجمت مركزا لجيش لبنان الجنوبي في قرية سجد بالاسلحة الصاروخية .	لم يسفر عن وقوع اصابات بينما لقي ٣ من المقاومات مصرعهم وبذا يرتفع عدد القتلى خلال اسبوع الى ستة قتلى
٩٣/١٠/١٧	اسرائيل	واصلت الزوارق الحربية الاسرائيلية لليوم الثامن على التوالي حصارها البحري على منطقة صور والشواطئ القريبة منها .	
٩٣/١٩١٠	المقاومة اللبنانية	هاجم رجالها موقعا لقوات الاحتلال على "تل الطاهر" مستخدمين الاسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية . كما اعلنت المقاومة انها اطلقت النار على جنديين اسرائيليين في موقع الدبشة .	اصابة جنديين اسرائيليين بجراح
٩٣/١٠/٢٠	المقاومة اللبنانية	قامت مجموعة فدائية باطلاق خمس قذائف صاروخية على موقع لقوات الاحتلال الاسرائيلي للميليشيات العميلة في مرجعيون داخل الشريط الحدودي .	استشهاد أحد رجال المقاومة
٩٣/١٠/٢٠	اسرائيل	قام رجال الضفادع من الكوماندوز الاسرائيلية بنسف ثلاثة مراكب صيد قرب شاطئ الصرفند .	
٩٣/١٠/٢٢	حركة فتح "المجلس الثوري"	محاولة تسلل الى الجنوب اللبناني استشهاد الفدائيين الفلسطينيين ليرتفع عدد الشهداء منذ ١٠/٦ حتى ١٠/٢٣ الى ١١ شهيدا .	
٩٣/١٠/٢٤	حزب الله	شن هجوما بقذائف الهاون والقذائف الصاروخية المضادة للدبابات والرشاشات على المواقع الاسرائيلية والميليشيات العميلة قصف مدفعي ردا على الهجوم السابق.	اسفر عن اصابة ٣ جنود اسرائيليين

٩٣/١٠/٢٤	اســـــرائيل والميليشـــيات العميلة	قصف مدفعي ردا على الهجوم السابق .	قتل اثنين من عناصر حزب الله
٩٣/١٠/٢٧	اسرائيل	شنت المقاتلات الإسرائيلية غارات على مواقع المقاومة فى جنوب لبنان (ردا على اصابة ١٦ اسرائيليا خلال هجمات شنتها المقاومة اللبنانية) .	
٩٣/١١/٢٥	الجنـــــاح العســـكرى لحزب الله	هاجمت موقعا لجيش لبنان العميل وتمكنت من ضرب دورية للجيش الاسرائيلى .	تدمير دبابة وقتل وجرح من فيها بالاضافة الى اسر ١٢ من عناصر جيش لبنان العميل قبل هذه العملية بأيام
٩٣/١٢/١	الجنـــــاح العســـكرى لحزب الله	اشتبك مع الاسرائيليين وجيش لبنان العميل فى شيحين .	
٩٣/١٢/١	اسرائيل	ردت اسرائيل بالقصف المدفعى وتحليق الطيران الحربى فى منطقتى النبطية واقليم التفاح ووصل الى اجواء بيروت .	
٩٣/١٢/٥	اسرائيل	قصفت القوات الاسرائيلية من مواقعها فى تل كوكب وجابت زوارق حربية اسرائيلية الشاطئ الممتد من الناقور الى رأس العين والرشيدية وصولا الى صور ، مانعة الصيادين من ممارسة عملهم ، وترافق ذلك مع تحليق طيران حربى .	
٩٣/١٢/٨	المقاومـــــة اللبنانية	هاجمت مواقع اسرائيلية فى الجنوب ردا على العملية التالية .	اسفر عن مقتل واصابة عدد من الاسرائيليين
٩٣/١٢/٨	اسرائيل	قبل العملية السابقة هاجمت السفن الاسرائيلية ٣ قوارب للصيد واحد الصيادين الذى كان فيها ميناء صور كما قصفت عدة قرى جنوبية بالمدفعية الثقيلة .	
٩٣/١٢/١١	المقاومـــــة اللبنانية	قامت بهجوم بالمتفجرات على دبابة اسرائيلية .	اسفر عن مقتل جندى واصابة آخر .

الجولة الحادية عشرة

والإعلان عن غزة -أريحا .. أولا

أسدل الستار على أعمال الجولة العاشرة التى علقت عليها آمال عريضة دون تحقيق تقدم يذكر ، وبدا أن المفاوضات مرشحة بفضل تعنت إسرائيل وتواطؤ الولايات المتحدة إلى الدوران فى حلقة مفرغة ، واعتمدت الحكومة الإسرائيلية بقيادة رابين تكتيكا تفاوضيا يبدو من الناحية الشكلية أكثر مرونة وفاعلية ، فقبيل كل جولة تفاوضية تطرح حكومة رابين عددا من المبادرات التى تعطى انطباعا انها على وشك تقديم تنازل ما ، مستهدفة بذلك إرباك الطرف العربى وتشتيته ، مع كسب التعاطف الدولى وإظهار الجانب العربى بمظهر المتشدد فى المفاوضات ، ومستهدفة أيضا إشعال سباق بين الأطراف العربية على المسارات المختلفة ، وبالطبع فإن التكتيك الاسرائيلى كان يستهدف بالإضافة إلى كل ما تقدم اختبار رد الفعل العربى على هذه المبادرات ، واستكشاف أى من مفاوضيها على استعداد لتقديم اقصى التنازلات ، ثم تفاجأ اسرائيل الجميع بعد ذلك بمواقف اكثر تشددا على الصعيد التفاوضى ليجد المفاوض العربى نفسه بين نارين : إما الانسحاب من المفاوضات ، وهو موقف ستكون تكلفته عالية خاصة وان الطرف العربى لا يملك بديلا يستطيع من خلاله استعادة أرضه المسلوبة فى ضوء انهيار التوازن مع الطرف الاسرائيلى ، وإما الخضوع للمعايير الاسرائيلية للسلام ، ولإن إسرائيل تدرك أن قدرة العرب على تقديم تنازلات هى قدرة محدودة حيث تضع قرارات الأمم المتحدة التى اعتمد عليها إطار مدريد حدودا لما يمكن أن يقدمه العرب من تنازلات فإن إسرائيل كانت تسعى لدفع الطرف العربى للتخلى عن إطار مدريد ، واللجوء إلى تسويات جانبية وربما سرية .

وتكشف متابعة ورصد الدور الأمريكى فى عملية التسوية إلى أى مدى جاء هذا الدور متسقا مع الهدف الإسرائيلى حيث ركزت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية فى الفترات ما بين انعقاد المفاوضات ، بينما كاد دورها يتلاشى اثناء التفاوض ، وحتى فى المرات القليلة التى تدخلت فيها الولايات المتحدة فى المسار التفاوضى فإنها كانت تعيد طرح المواقف الإسرائيلية فى صياغات جديدة .

وقد أدى هذا التكتيك التفاوضى الإسرائيلى ، وطبيعة الدور الأمريكى إلى تحويل مركز الثقل فى العملية التفاوضية من قاعة التفاوض إلى المداولات التى تسبق كل جولة تفاوضية ، حتى أصبحت هذه المداولات هى المفاوضات الحقيقية ، بينما لم تكن أعمال الجولات المختلفة سوى انقطاع لها ، يتم فيه حصر نتائج المناورات الأمريكية الاسرائيلية ، وقد يعود بعض من أسباب ذلك أيضا إلى الطبيعة الرسمية لـ جولات المفاوضات التى دارت تحت عيون أجهزة الإعلام ، وليس من المتوقع فى مثل هذه الأجواء ان تتحدث الأطراف المختلفة - أو بعضها على الأقل - بنفس الصراحة التى تستطيع أن تتحاور بها بعيدا عن عيون أجهوزة الإعلام .

وجاءت الفترة السابقة على عقد الجولة الحادية عشرة لتؤكد الاستنتاجات السابقة حيث شهدت هذه الفترة نشاطا دبلوماسيا مكثفا وخاصة من الإدارة الامريكية ، التى تحركت سريعا لاحتواء ما أسماه البعض بخيبة الأمل العربى من جراء الدور الأمريكى ، ويلاحظ أن مصر لعبت فى هذه الفترة ولتحقيق نفس الغايات الأمريكية دورا ملحوظا .

أولا : مواقف الاطراف المختلفة

الدور المصرى

بذلت القاهرة جهودا دبلوماسية واسعة ، ونشطة فور انتهاء الجولة العاشرة للمفاوضات لتضييق الهوة بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى ، مع ضمان مشاركة سوريا فى الجولات التالية ، وهى نفس الأهداف الأمريكية قبيل الجولة العاشرة حتى أنه يحلو للبعض أن يعتبر أن الجهود الدبلوماسية المصرية كانت بمثابة حرث الأرض قبل زيارة "دينس روس" المنسق الأمريكى للمنطقة .

وانطلقت الجهود المصرية فى التقريب بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى من ورقة المقترحات الأمريكية ، وعملت القاهرة على خلخلة الموقف الإسرائيلى فيما يتعلق بمسألة الولاية الجغرافية والقدس ، وبخصوص النقطة الأولى قدمت القاهرة اقتراحا يقضى بتحويل المستوطنات الى نموذج للتعايش بين اليهود والعرب ، وأن تكون الولاية الجغرافية للفلسطينيين .

وفيما يتعلق بالقدس أكدت القاهرة رفضها لاستبعاد القدس من المفاوضات ، كما أكدت ضرورة أن يوضع فى الاعتبار الأهمية التى يوليها العالم العربى والإسلامى للأماكن المقدسة فى القدس ، ومن جانبها رفضت إسرائيل تقديم أى تنازل فيما يتعلق بمسألة الولاية الجغرافية ، وأصرت على قصر الحكم الذاتى على السكان وليس الأرض أو المياه أو المستوطنات ، اما فيما يتعلق بالقدس ، فقد كشفت تصريحات شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى لدى زيارته للقاهرة فى اوائل يوليو ١٩٩٣ عن بعض التطور فى الموقف الاسرائيلى تجاه هذه القضية حيث صرح بأن "هناك تفاهما فى إسرائيل على أن موضوع القدس يجب ان يثار و"اضاف قائلا" ليست لدى إسرائيل اية مشكلة فى ان تظل الاماكن المقدسة مفتوحة" .. إلا أنه ينبغى الإشارة إلى أن هذا التطور قد ارتبط بتكثيف المساعى الإسرائيلية والأمريكية لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، وكانت مصادر شبه رسمية قد ذكرت ان بيريز نقل رسالة إلى الرئيس مبارك من رابين يطلب فيها من مصر أن تعمل لدى الدول العربية لإقناعها بإنهاء المقاطعة العربية ، ولاشك أن التعنت الإسرائيلى تجاه قضية القدس كان من شأنه أن يعوق أى خطوة على هذا الطريق ، فضلا عن أن هذا التعنت نفسه كان كفيلا بالقضاء على أى أمل فى التوصل الى اتفاق على المسار الفلسطينى – الإسرائيلى والواقع أن هذا التغير فى الموقف الإسرائيلى لا يشير إلا إلى استعداد إسرائيل لبحث القضية ولا يعنى أنها مستعدة لتقديم أى تنازل .

وفيما يتعلق بسوريا ، فإن الدبلوماسية المصرية كان عليها أن تعيد لسوريا قليلا من الثقة فى دور الراعى الأمريكى ، كما كان عليها أن تهدأ المخاوف السورية من احتمال اختراق وشيك على المسار الفلسطينى .

وقد حرص الرئيس مبارك لدى زيارته لسوريا فى أوائل يوليو ٩٣ على أن يوضح – مع التأكيد انه لايتحدث باسم أمريكا – أن واشنطن لن تستطيع أن تضغط على أى دولة إنما يمكنها أن تساند فى الحل ، ولم يختلف الرئيس الأسد مع مبارك وأعلن من جانبه "أن الدور الامريكى وإن بدا غير محقق لما هو مطلوب منه بالنسبة لانعكاسه على الدور الإسرائيلى ، فإن هناك من التصريحات الأمريكية ما يدعم انها تريد ان تقوم بدور الشريك الكامل ، وهو ما يجب أن تشجع أمريكا عليه" ، إلا أن إعادة قراءة هذا التصريح تظهر كم هو غامض وحذر ، فبينما يتضمن انتقادا للموقف الامريكى واتهاما مهذبا بدعم الموقف الاسرائيلى ، فإنه يقر ضمنا ان على الجانب العربى ان يبدى

قدرا أكبر من التفهم ، وفى ضوء الإدراك بأنه ليس لدى سوريا أى امكانية للتنازل عن الانسحاب الكامل فترى هل كان مثل هذا التصريح دليلا على تفهم سوريا لما يمكن أن يطلب منها من تنازل على مسار آخر ؟ إن هذا السؤال ينقلنا إلى الموضوع الثانى الذى طرح فى القمة المصرية السورية ، وهو المتعلق بالتطورات على المسار الفلسطينى حيث تخشى سوريا من أن يؤدى التوصل الى اتفاق على هذا المسار خارج إطار الحل الشامل إلى اهتزاز القناعة بأن المدخل إلى التسوية في الشرق الأوسط يمر عبر البوابة السورية ، بما يضعف المركز التفاوضى السورى أو أن يؤدى التوصل لمثل هذا الاتفاق إلى انتقال المسار السورى - الإسرائيلى إلى قضية هامشية بعد ان تكون القضية المحورية ولب الصراع العربى - الإسرائيلى قد أمكن حلها ، ومن ناحية ثالثة تخشى سوريا أن تكون الشروط المتدنية التى قدمتها الولايات المتحدة الامريكية على هذا المسار بمثابة سابقة تطالب سوريا بمثلها - على الاقل - فيما يتعلق بهضبة الجولان ، ولهذه الاعتبارات كلها كان على الرئيس مبارك أن يسعى إلى طمأنة السوريين بأن الأمور لم تصل إلى هذا الحد وأن أى ورقة مقدمة ليست نهائية ويحق لجميع الأطراف أن تجرى تعديلات عليها .

أمريكا .. هل ينفد صبرها ؟

أكدت محدودية الدور الأمريكى فى الجولة العاشرة المخاوف العربية من انحياز الراعى الأمريكى الى الطرف الإسرائيلى ، وهو الأمر الذى اتضح بجلاء فى ورقة المقترحات الأمريكية على المسار الفلسطينى ، والتى اعتبر البعض انها قد تنصلت بالكامل من ورقة الضمانات بل ومن رسالة الدعوة لمؤتمر مدريد التى قدمتها إدارة الرئيس بوش ، ومعادلة الأرض مقابل السلام ، وكان طبيعيا أن تقابل هذه الورقة بالرفض من الجانب العربى ، إلا أن رد الفعل الأمريكى تجاه هذا الرفض جاء مخالفا لكافة التوقعات حيث دعا وزير الخارجية الأمريكى الى عدم انتظار كل شئ من واشنطن ، واكد شيمون بيريز هذا المعنى حيث قال إن "الولايات المتحدة لا يمكنها فرض حل للأزمة وأن الأمريكيين ليسوا سوى جسور وليسوا قادة بدلاء" .

ولاشك أن الجانب العربى قد فهم جيدا محتوى التحذير الأمريكى ، وأدرك قبل ذلك أن عليه أن يقدم شيئا أكثر إغراء لإسرائيل كى تقبل الانسحاب ، وأن تمسكه بـ القرارات الدولية لن يكون من شأنه أن يساعد على تسهيل الأمور .

ضمن الإطار السابق بدأ دينس روس المنسق الأمريكى لمفاوضات السلام جولته فى الشرق الأوسط ، وحرصت إسرائيل على استقباله بتصعيد على الجبهة اللبنانية حيث قامت الطائرات الإسرائيلية بالوصول الى عمق ٢٠ كم من العاصمة اللبنانية فى محاولة لقصف أحد المواقع الفلسطينية ، واستهدفت بهذا التصعيد شغل روس بالمشكلات المتعلقة بهذا التصعيد عند القيام بمحادثاته مع المسئولين فى سوريا ، إلا أن روس لم يكن فى واقع الأمر فى حاجة إلى ضغوط من هذا النوع لانه - وفقا لما أعلنه هو نفسه - جاء لحل مشكلة المسار الفلسطينى الإسرائيلى ، وتظهر المتابعة الدقيقة لنتائج جولة المنسق الامريكى إلى أنه كان هناك توافق أمريكى إسرائيلى يقضى بالتركيز على تجاوز العقبات مع الفلسطينيين فيما يستمر الضغط على سوريا فى الجنوب اللبنانى .

بخصوص المسار الفلسطينى ، حمل روس إلى الوفد الفلسطينى المفاوض موافقة اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلى على ورقة المقترحات الأمريكية بشرط موافقة الجانب الفلسطينى ، إلا أن الوفد الفلسطينى المفاوض رفض الخضوع لهذا الابتزاز ، وجدد رفضه للوثيقة الأمريكية ، وكان من

اللافت للنظر التفهم الأمريكي الواسع للملاحظات الفلسطينية على الورقة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بقضية شمول المرحلة الانتقالية لجميع الأراضي المحتلة وقضية القدس ، إلا أن هذا التفهم الأمريكي كان مرتبطا بمشروع جديد للالتفاف على المطالب الفلسطينية حيث ترافق مع زيارة روس للمنطقة الحديث عن تطورات هامة فيما يتعلق بالكونفدرالية الفلسطينية - الاردنية وطبقا لتأكيدات "يوسى بيلين" نائب وزير الخارجية الاسرائيلى فإن اقتراح الكونفدرالية قدم كبديل إلى الفلسطينيين أمام اصطدام المفاوضات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية بالمطالب غير المقبولة للفلسطينيين ، وبعبارة اخرى فإن اقتراح الكونفدرالية استهدف سلب الفلسطينيين حق تقرير المصير ، ذلك أنه يهدر هذا الحق في مقابل علاقة عضوية لا تنفصم مع الأردن ، مع تحميل الأردن بعض المهام التى كان من المقرر أن يتولاها الإسرائيليون ، فيما يتعلق بالتأكد المستمر من بقاء الدور الفلسطينى محجما ، وعدم تجاوز صلاحيات حكم ذاتى.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد قدمت عدة إشارات تسير فى اتجاهات مضادة لمجمل التوجهات العربية فى المفاوضات فى تلك الفترة الأمر الذى دفع حيدر عبد الشافى رئيس الوفد الفلسطينى المفاوض وزعيم الاتجاه الأكثر تشددا داخل الفلسطينيين للتحرك محاولا قطع الطريق على مساومة محتملة قد تقبل عليها المنظمة يتم بمقتضاها تأجيل موضوع القدس ، مقابل الإسراع بخيار الكونفدرالية ، حيث أكد رفض إقامة الكونفدرالية إلا على أساس التكافؤ وليس الإلحاق ، وشدد على أن المفاوضات لن تؤدى إلى أى نتيجة إذا لم تعد إسرائيل القدس الشرقية ، إلا أن ما تم إعداده كان فى الحقيقة أكثر حساسية من مسألة الكونفدرالية حيث سربت منظمة التحرير انباء عن عقد لقاءات سرية مع مسئولين إسرائيليين بعلم واشنطن.

أما فيما يتعلق بمحادثات روس فى سوريا ، فقد تمحورت حول الجنوب اللبنانى ، ومع إبراز ما يمكن أن تقوم عليه إسرائيل فإن المنسق الأمريكى نقل الاتهامات الإسرائيلية لسوريا والخاصة بمساعدة المقاومة اللبنانية ،وردت عليه سوريا بتأكيد أن التوتر فى جنوب لبنان لن ينتهى إلا بانسحاب القوات الإسرائيلية.

ومع فشل المنسق الأمريكى فى إقناع سوريا بجدية التحذير الاسرائيلى ، للدرجة التى تضطرها الى التنازل عن ورقة الجنوب اللبنانى ، أقدمت إسرائيل على حرق هذه الورقة السورية بطريقتها الخاصة فقامت القوات الاسرائيلية بشن هجوم على لبنان فى أواخر يوليو١٩٩٣ بالاشتراك مع قوات ميليشيا جيش لبنان الجنوبى ، استهدفت تدمير البنية الأساسية وبيوت أفراد المقاومة ، وتم فى هذا الهجوم إطلاق نحو ١٣ ألف قذيفة كما قامت الطائرات الاسرائيلية بشن أكثر من ٣٠٠ غارة جوية ونتج عن الهجوم استشهاد نحو ١٢٥ ، وإصابة اكثر من ٥٠٠ بجراح ، فضلا عن فقدان نحو ٣٠٠ ألف مواطن مساكنهم.

وواضح من اتساع نطاق العملية الإسرائيلية وكثافتها أنها لم تكن مجرد رد فعل لتصاعد نشاط المقاومة فى الجنوب ، وانما كانت فى الحقيقة نوعا من الضغوط التفاوضية خارج قاعة التفاوض ، واستهدفت إسرائيل من وراء ذلك تقليص وإلغاء الدور الإيرانى فى لبنان بالقضاء على "حزب الله" وسحب ورقة المقاومة اللبنانيية من يد سوريا ، والضغط عليها لتخفيف قبضتها عن لبنان ، وأخيرا دفع لبنان إلى الموافقة على الورقة التى قدمتها إسرائيل على المسار اللبنانى فى نهاية الجولة العاشة.

وقد جاء رد الفعل الامريكى على هذا الاعتداء الاسرائيلى هادئا ، حيث اكتفت الإدارة الأمريكية بالتعبير عن قلقها ودعوة الأطراف المختلفة الى ضبط النفس ، مع رفض اتخاذ أى إجراءات فى مجلس الأمن.

بعد الجولة الاستكشافية لدينس روس

، بدأ وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي جولته الثانية في المنطقة في أول أغسطس ١٩٩٣ ، بينما الولايات المتحدة تواصل تحذيرها للأطراف المختلفة من انها قد تكف عن مساعيها الحميدة ، وهو ماخلف لدى الجانب العربي انطباعا بأن الجانب الامريكي قد نفد صبره ، وأن جولة كريستوفر ستكون جولة حاسمة خاصة وانها الجولة الثانية لوزير الخارجية الأمريكي ، وإذا كانت الجولة الأولى هي جولة استكشافية حرص فيها على امساك أطراف خيوط السياسة التي ورثتها الإدارة الامريكية الجديدة عن سابقتها ، فإن هذه الجولة كان من المفترض ان تستهدف وضع سياسة الإدارة الجديدة موضع التحقق ، وبتعبير آخر فإن الإدارة الجديدة كانت بحاجة - من خلال هذه الجولة - الى وضع علامتها الفارقة في الجولة الجدية ، ولكن أين ستضعها ؟ كانت الاجابة على هذا السؤال هي المعضلة التي واجهت الجانب العربي أثناء الجولة .

من جانبه أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن الولايات المتحدة ستركز جهودها على تمكين الطرفين الفلسطيني - الإسرائيلي من التوصل إلى اتفاق على سلطة الحكومة الذاتية ، كما لم يغفل كريستوفر الإشارة إلى أنه سيبحث موضوع التوتر بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان خلال جولته ، وكانت سوريا قد أقدمت على حملة تحركات دبلوماسية استهدفت الحيلولة دون أن تجنى إسرائيل ثمار هجومها على لبنان ، ولعل أهم هذه الجهود هي استضافة دمشق للاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية وهو الاجتماع الذي اسفر عن تقديم مليون دولار لدعم الجيش اللبناني ، وقد اجتمع كريستوفر مع الرئيس الأسد مرتين خلال زيارته لسوريا ، وأعطت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي بعد انتهاء هذه اللقاءات انطباعا بأنه قد نجح في دفع المسار السوري للأمام ، إلا أن التطورات اللاحقة أشارت إلى أن ما تم التوصل إليه بين الطرفين لا يتعلق بدفع المسار السوري - بصورة غير مباشرة على الأقل - وإنما يتعلق بالاتفاق على أوضاع جديدة في جنوب لبنان بالتحديد ، حيث اتخذت الحكومة اللبنانية قرارا مفاجئا بنشر قوات الجيش في مناطق هامة بالجنوب اللبناني يسيطر عليها حزب الله ، وبدأت المرحلة الاولى لهذا الانتشار يوم التاسع من أغسطس ١٩٩٣ .

أما على المسار الفلسطيني ، فإن كريستوفر لم يجد صعوبة تذكر في تجاوز عقبة الهجوم الإسرائيلي على لبنان ، فرغم تحذير الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات السابق من ان استمرار الهجمات الاسرائيلية على لبنان قد يدمر عملية السلام ، إلا أنه أكد استعداده لكي يتقبل بعقل مفتوح الجهود الأمريكية من أجل دفع المفاوضات .

وكان واضحا أن الطرف الفلسطيني غير مستعد للتضحية بتطورات محتملة على المسار الفلسطيني يدفعه في ذلك التخوف من أن تحقق الجهود الأمريكية على المسار السوري نتائج ايجابية إلى الدرجة التي تؤثر بالسلب على الموقف الفلسطيني ، وقد عقد كريستوفر لقاء مع الوفد الفلسطيني المفاوض ، إلا أن الرئيس المصري سلم ورقة التعديلات التي اقترحتها المنظمة حول الوثيقة الأمريكية لكريستوفر ، الامر الذي أثار أزمة حادة بين منظمة التحرير والوفد الفلسطيني ، وأعرب ثلاثة من أعضائه (فيصل الحسيني ، صائب عريقات ، حنان عشراوى) عن اعتزامهم تقديم الاستقالة وقد عبرت هذه الورقة مجددا على انقسام الصف الفلسطيني شكلا إلى متشدد ومعتدل ، وحقيقة إلى فريق من الهواة غير المعتمدين وآخر من المحترفين القادرين على إدارة الدفة .

التناقضات الفلسطينية

الجانب الفلسطيني - من بين كل الأطراف العربية الأخرى - كان يمتلك وبوضوح أوراق تفاوضية حقيقية على رأسها

ما يمكن أن يؤدى إليه الوصول معه إلى اتفاق من انفراج للتوتر فى المنطقة وضغط على جميع الأطراف العربية للإسراع فى التسوية بعد أن يكون جوهر الصراع – وفقا للفهم الدارج – قد أمكن معالجته ، ومن بين الأوراق أيضا ان الانتفاضة الفلسطينية قد أحالت الأرض المحتلة إلى جحيم حقيقى أصبح معه التخلص منها أقل بكثير من كلفة استمرار احتلالها ، وكان من الواضح ان هذه الانتفاضة ليست بسبيلها إلى التوقف بل انها قد تسير خلف قيادة حماس وتيار الاسلام السياسى الأمر الذى ينذر باحتمال انقلاب السحر على الساحر ، إذ انه من المعروف أن إسرائيل قد أسهمت فى دعم وبناء حماس فى البداية لشق الصف الفسطينى – تماما مثلما ساهم السادات فى دعم الإخوان لضرب التيارات اليسارية ومثلما انقلب سحر السادات ضده كما نعرف جميعا فليس من المستبعد إذن أن ينقلب السحر الإسرائيلى على أصحابه أيضا – وإذا كان احتمال سيطرة تيار الإسلام السياسى على الانتفاضة قد أثار ذعر إسرائيل بسبب ما يمكن ان تقود إليه هذه التيارات من فوضى واضطراب يصعب التعامل معه وفقا لقواعد المنطق المتعارف عليها ، فإن هذا الاحتمال نفسه قد اثار ذعر منظمة التحرير الفلسطينية وكافة القيادات التاريخية ألتى أدركت ان بديل الإسلام السياسى لقياداتها هو ببساطة بديل اليأس الذى قد يفضى إلى المجهول ، وهكذا فان طرفى الصراع الغارقين فى تفاصيله المرة واليومية قد أدركا حتمية الوصول إلى اتفاق قبل الطوفان ، بالذات أن إسرائيل قد أدركت من خلال تجربة العزلة الخانقة التى عاشتها إبان أزمة الخليج أن اندماجها فى المنطقة قد بات ضرورة ملحة وان الإسراع بالسلام هو الضمان لاستمرارها ، خاصة إذا ما كان هناك احتمال كبير لتخلى الكبار عنها نتيجة تراجع دورها عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ، وطبعا هذه الرغبة الإسرائيلية فى الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين لا تعنى بحال من الأحوال ان أداء إسرائيل التفاوضى قد بدا عليه أى قدر من التنازل ، وعلى العكس فقد بذلت اسرائيل كل ما فى وسعها من اجل الضغط النفسى على صانع القرار الفسطينى مستهدفة دفعه لتقديم أقصى تنازلات ممكنة ، وفضلا عن التلويح بتطورات محتملة على المسار السورى أو الأردنى ، عملت إسرائيل على تأجيج نيران التنافس الفلسطينى مع تكثيف عمليات الاستيطان فى القدس الشرقية ، وهى العمليات التى وصلت إلى درجة تغيير الطابع السكانى للمدينة لتصبح ذات أغلبية يهودية وإذا كان الوفد الفلسطينى المفاوض بمقدوره أن يدفن رأسه فى الرمال غير عابئ بهذه الضغوط باعتبار أنه يتحرك وفق المعادلة الصفرية (كل شئ أو لاشئ) ، وذلك نتاج إعضاء الأولوية للضغوط الشعبية الفلسطينية ، ولأنه وفد غير مؤسسى من حيث التكوين فان قدرته محدودة على المناورة وتقديم التنازلات ، أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى ألقت بكل ثقلها وراء العملية السلمية والتى تستطيع بحكم طبيعة تكوينها المؤسسى أن تنتقل من موقع الى موقع آخر ، وتظل حاضرة تنتقل على خريطة الأحداث بنفس القوة ، فإن قدرتها على الاستمرار بالمفاوضات أكبر بكثير ، ولهذا فلم يكن غريبا أن تبدو المنظمة ، على استعداد للتوصل إلى تسوية سريعة ليس فقط للحفاظ على وجودها ، ولكن أيضا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من براثن سياسة الأمر الواقع التى تنتهجها إسرائيل ، وقد خلف هذا الموقف من قبل المنظمة شكوكا لدى الوفد المفاوض من أن تقدم المنظمة على تسوية تقدم فيها تنازلات مبالغا فيها ، وعبرت تلك الشكوك عن نفسها بقوة فى الفترة السابقة على عقد الجولة الحادية عشرة ، وتجلى ذلك واضحا من خلال :

أ – **المطالبة بتشكيل قيادة جماعية :** حمل حيدر عبد الشافى رئيس الوفد الفلسطينى لواء هذه الدعوة محذرا من تعرض الشعب الفلسطينى للتمزق نتاج

إغفال المنظمة للطريق الديمقراطى الصحيح ، ومن ناحية أخرى فإن المطالبة بقيادة جماعية كان أحد الاشتراطات الأساسية التى قدمتها الفصائل الفلسطينية العشر المعارضة كشرط للاستجابة لجهود منظمة التحرير الفلسطينية الرامية إلى بدء حوار وطنى فلسطينى ٠

ب- استقالة بعض أعضاء الوفد الفلسطينى :
أشعلت الوثيقة الأمريكية حول مشروع إعلان مبادئ فلسطينى – إسرائيلى ، والرد المقترح الذى قدمته منظمة التحرير عليها الخلافات داخل الصفوف الفلسطينية ، وخاصة بين قيادة المنظمة والوفد الفلسطينى المفاوض حيث تقدم كل من فيصل الحسينى وحنان عشراوى وصائب عريقات باستقالاتهم إلى المنظمة احتجاجا على عدم استشارتهم قبل تقديم هذه الورقة ، إلا أن المنظمة تحركت سريعا لاحتواء هذه الأزمة ، قبل أن تتلاقى مع الاتهامات الموجهة للقيادة الفلسطينية ، وتم بالفعل التوصل إلى صيغة توفيقية بين المنظمة وأعضاء الوفد الفلسطينى المفاوض ، وبناء عليها تم التراجع عن الاستقالة ، ويجوز لنا ان نعتقد أن هذا الخلاف بين المنظمة والوفد كان يعكس خلافا حقيقيا بحكم طبيعة تكوين الطرفين لا بحكم اختلاف توجهاتهما ، ويجوز لنا أيضا أن نعتقد أن ظهور الخلاف على النحو الذى تم كان بمثابة مناورة استهدفت إعادة طرح مسألة المفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ٠

الإعلان عن "غزة – أريحا أولا"

فور إعلان دول الطوق العربى موافقتهم على حضور الجولة الحادية عشرة ، وإصدارهم بيانا ختاميا يؤكد على التمسك بشمولية الحل على جميع المسارات والإصرار على تنفيذ القرارات الدولية ، أعلنت إسرائيل التوصل إلى اتفاق مبدئى مع الفلسطينيين حول مشروع اتفاق "غزة – أريحا أولا" ليفتح هذا الإعلان الباب أمام كشف تفاصيل التوصل إلى الاتفاق الذى استلزم عقده ما يزيد على ٢٠ لقاء بين مسئولين إسرائيليين وآخرين من المنظمة ٠

إن الرئيس الفلسطينى الذى حرص على تأكيد أن الازمة المالية لم يكن لها اى تأثير على قرار المنظمة ، بدأ على الفور جولة عربية لشرح الاتفاق والحصول على التأييد العربى الذى يعتبر ضروريا لإنجاحه ، وبدأت جولته فى القاهرة التى أشارت الدلائل إلى أنها لعبت دورا أساسيا فى التوصل إلى هذا الاتفاق وكان من الطبيعى إذن أن يحصل على تأييد الرئيس مبارك ٠

وفيما يتعلق بردود الفعل العربية أعلن العاهل الأردنى كأول رد فعل معارضته للاتفاق من حيث المبدأ ودعا الى عقد قمة عربية لمواجهة "مرحلة خطيرة ومصير عربى مهدد" إلا أن الموقف الأردنى شهد تغيرا ملحوظا فى اليوم التالى اقتصرت بمقتضاه معارضة الأردن على رفض كل ما يمكن اعتباره فرض أى وضع عليها ، وحاولت الأردن تصدير هذا الموقف لسوريا التى عاشت دائما عقدة كامب ديفيد و"الحل المنفرد" لكن العاهل الأردنى لم يستطع التوصل مع سوريا إلى أكثر من إصدار بيان مشترك يعلن البلدان فيه انهما فوجئا بالاتفاق الذى لم يجر التنسيق بشأنه مع بقية الأطراف ، بينما واصلت الصحافة السورية انتقاداتها للاتفاق ، إلا أن الموقف السورى شهد تغييرا مفاجئا بعد أن نجحت الوساطة المصرية فى التمهيد لعقد لقاء بين الرئيس السورى وياسر عرفات ، وقد استغرق هذا اللقاء ما يقرب من ست ساعات أعلن الأسد بعده تأييده لحق الفلسطينيين فى اتخاذ أى قرار مستقل يرونه فى صالحهم ، وفى نفس التوقيت تقريبا كان العاهل الأردنى قد أعلن تأييده الكامل للاتفاق لتنتهى بذلك مخاطر معارضة رسمية عربية

قد تؤدى إلى الانسحاب من مفاوضات السلام ، التى كانت قد بدأت فى واشنطن .

بينما واجهت حكومة إسرائيل صعوبة كبيرة فى انتزاع موافقة الكنيست على الاتفاق ، وتمت الموافقة عليه فى اليوم التالى للإعلان عنه ، وذلك بعد خطبة حماسية لوزير الخارجية شيمون بيريز أوضح فيها ان الفلسطينيين ليسوا "مخلوقات ذوات أربع ، وليسوا حيوانات" فإن الأمر على الصعيد الفلسطينى لم يكن بنفس السهولة ، بل إن الاتفاق قوبل بمعارضة قوية ، وسلسلة من الاستقالات من المناصب العليا فى المنظمة ، ورغم ذلك فقد استطاع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات الحصول على موافقة اللجنة المركزية لحركة فتح - كبرى فصائل منظمة التحرير - على الاتفاق وذلك لدى انعقادها فى اوائل سبتمبر ١٩٩٣ فى تونس ، الأمر الذى وفر له الغطاء اللازم لتوقيع الاتفاق قبل الحصول على موافقة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

وبينما سعت إسرائيل إلى التوقيع على الاتفاق من خلال وفود التفاوض للجولة الحادية عشرة ، يؤيدها فى ذلك الراعى الأمريكى فإن الوفد الفلسطينى المفاوض أصر على أن يتم التوقيع على مستوى أعلى ، بينما أكد عرفات إصراره على الربط بين التوقيع والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وواقع الأمر فإن الرئيس الفلسطينى قد أدرك إنه إذا لم يتم استثمار هذه اللحظة لتتويج الجهود التى بذلتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ بدء عملية مدريد من أجل انتزاع الاعتراف الإسرائيلى بالمنظمة فإن الأمر سيصبح شديد الصعوبة بعد ذلك ، وسيتطلب ثمنا مبالغا فيه ، وقد وضعت إسرائيل من جانبها عدة شروط لتبادل الاعتراف تضمنت :

- إلغاء فقرات الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تتحدث عن إزالة إسرائيل .
- تحويل المنظمة إلى هيكل سياسى بحت ، وهو ما يعنى إنهاء أعمال العنف الناجمة عن الانتفاضة فى الأراضى المحتلة .
- التنازل عن المطالبة بحق العودة للاجئى ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧ .

وتشير التطورات اللاحقة إلى أن تسوية ما ، قد تم التوصل إليها حول هذه الشروط ، وبناء عليها تم الاتفاق على الاعتراف المتبادل ، وهذا نص رسائل الاعتراف :

نص رسالة عرفات :

السيد رئيس الوزراء ،

إن توقيع إعلان المبادئ ينبئ بعهد جديد فى تاريخ الشرق الأوسط ، وإننى بدافع الاقتناع الجازم بذلك أود أن أوكد التعهدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

إن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل فى العيش فى سلام وأمن وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولى .

إن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام فى الشرق الأوسط وبالمشاركة فى إيجاد حل سلمى ينهى النزاع بين الطرفين وتعلن أن جميع المسائل المعلقة التى ترتبط بالوضع الدائم سيتم تسويتها عن طريق التفاوض .

وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية إن توقيع إعلان المبادئ يعد حدثا تاريخيا ينبئ ببدء عهد جديد من التعايش السلمى يكون خاليا من العنف وأى عمل آخر يمكن ان يعرض للخطر السلام والاستقرار ، ومن ثم فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن الإرهاب وعن أى عمل من أعمال العنف وستتحمل المسئولية بالنسبة إلى كل عناصر وموظفى منظمة التحرير الفلسطينية ، وتتعهد بتدارك أى انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ إجراءات تأديبية ضد أى مخالف لها .

ومنظمة التحرير الفلسطينية إذ تستقبل عهدا جديدا وتوشك أن توقع إعلان المبادئ فى إطار الموافقة الفلسطينية على القرار رقم ٢٤٢ والقرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن تؤكد أن مواد ونقاط الميثاق الفلسطينى التى تنكر حق إسرائيل فى الوجود وأيضا نقاط الميثاق التى تتعارض مع التعهدات الواردة فى هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول ، وبالتالى ستعرض منظمة التحرير الفلسطينية على المجلس الوطنى الفلسطينى التغيرات الضرورية فى الميثاق الفلسطينى للموافقة عليها ،

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

نص رسالة رابين :

السيد ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

ردا على رسالتكم المؤرخة فى ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ أود أن أعلن أنه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة فى هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطينى وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى إطار مسيرة السلام فى الشرق الأوسط ،

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

المسار الأردنى

بالتوافق مع هذا التطور على المستوى الفلسطينى فإن المسار الأردنى قد شهد هو الآخر تطورا ملحوظا حيث تم التوصل إلى اتفاق وصف بانه "أجندة مباحثات" بين الأردن واسرائيل هذا نصها :

أ- **الهدف :** تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين من جانب واسرئيل على الجانب الآخر ، وفقا للمبادرة التى أطلقتها الدعوة إلى مؤتمر مدريد ،

ب- نقاط مباحثات السلام الاسرائيلية - الاردنية

١- بحث التطورات اللازمة للوصول إلى حالة السلام القائم على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، و٣٣٨ فى كل النقاط المرتبطة بهما ،

٢- الأمـــن

أ - امتناع كل طرف عن القيام بأعمال أو أنشطة من شأنها أن تؤثر عكسيا على أمن الطرف الآخر ، أو تلحق الضرر بالمحصلة النهائية للمباحثات ،

ب- وقف جميع التهديدات للأمن التى تنتج عن كل أنواع الإرهاب وذلك من خلال الالتزام المتبادل بعدم تهديد أى طرف للطرف الآخر بواسطة أى استخدام للقوة ، وبالاقلاع عن استخدام الأسلحة من قبل كل طرف تجاه الطرف الآخر بما فيها الأسلحة التقليدية واسحلة الدمار الشامل ، بصفته موضوعا ذا أولوية ومطروحا بأسرع ما يمكن ، بالعمل لتنقية الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية وهذا الهدف لابد من تحقيقه من خلال السلام الدائم والشامل والذى يأتى عن طريق التخلى عن استخدام القوة ، فضلا عن تسوية الخلافات بين مجموعات العمل المختلفة فى الأمن الإقليمى والحد من التسلح والقيام بترتيبات أمنية وإجراءات بناء ثقة يتفق عليها ،

٣- المــــاء

أ - ضمان حصص مياه عادلة للجانبين ،

ب- البحث عن طرق لتلافى نقص المياه ،

٤- اللاجئون والمرحلون

إنجاز حل عادل متفق عليه لكل الجوانب الثنائية المتعلقة بمشكلة اللاجئين والمرحلين وفقا للقانون الدولى ،

٥- **الأمور الخاصة بالحدود والأراضى**

تسوية الأمور الخاصة بالأراضى ووضع تعريف وتخطيط وترسيم يتفق عليه للحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل ، بالرجوع إلى تعريف الحدود وقت الانتداب البريطانى ، دون المساس بوضع الأراضى الموجودة حاليا تحت سيطرة الحكومة العسكرية الإسرائيلية ٠

ويتعهد الطرفان باحترام والتزام الحدود الدولية المنصوص عليها أعلاه ٠

٦- بحث إمكانيات التعاون الثنائى فى المستقبل فى إطار نطاق إقليمى عندما يكون ذلك فى المجالات التالية :

أ - الموارد الطبيعية وتشمل

- الماء والطاقة والبيئة
- تطوير وادى الأردن

ب- الموارد البشرية وتشمل :

- السكان
- العمالة
- الصحة
- التعليم
- مكافحة المخدرات ٠٠

المسار السورى

أدت محادثات كريستوفر فى سوريا إلى اقتناع الإدراة الأمريكية بأن السلام السورى الاسرائيلى لن يقوم إلا بالانسحاب الشامل من الجولان وأن سوريا لا يمكنها أن تقبل اقل من ذلك ، ومع الإعلان عن التوصل الى اعلان مبادئ على المسار الفلسطينى ، لم يعد أمام الإدارة الأمريكية إلا أن تلقى بثقلها من أجل دفع إسرائيل إلى توقيع إعلان مبادئ مع سوريا ٠

وقد ترافق الاهتمام الأمريكى بدفع المسار السورى ، مع موجة من التصريحات شبه الرسمية من إسرائيل حول استعدادها لكى تكون أكثر كرما بالنسبة للأرض ، اذا حصلت على اتفاق جيد بالنسبة للأمن مما أوجد حالة من التفاؤل عكست نفسها فى الأيام الأولى للتفاوض فى الجولة الحادية عشرة حتى ان موفق العلاف - رئيس وفد التفاوض السورى - صرح قائلا: "إننا نقترب من مقدمة إعلان مبادئ ، "أما رئيس الوفد الإسرائيلى "ايتامار رابينوفيتش" فقد كان أكثر تفاؤلا ، وتوقع حدوث تقدم جوهرى فى غضون أسابيع أو أشهر ٠

إلا أن هذا التفاؤل سرعان ما تراجع مع اتضاح حدود الكرم الإسرائيلى عند نقاش النقطة الخامسة من فقرات إعلان المبادئ المشترك وهى تلك المتعلقة بالانسحاب من الجولان ، وقدمت اسرائيل اقتراحا يستلهم تجربة "غزة - أريحا اولا" وذلك بالبدء بالانسحاب من قرية "مجدل شمس" السورية مقابل التطبيع ، وهو ما وصفه موفق العلاف بانه "نكتة لاتستحق التعليق عليها" مؤكدا أن التقدم على المسار الفلسطينى أدى الى توقف الوفد الإسرائيلى عن تقديم مقترحات جدية ٠

المسار اللبنانى

كانت إسرائيل قد لوحت على المسار اللبنانى بأطروحات شبيهة بالتى قدمتها على المسار السورى ، بحيث يتم الانسحاب من قرية "جزين" اللبنانية كمرحلة أولى فى إطار اتفاقية سلام إسرائيلية - لبنانية ، دونما اشتراط الانسحاب السورى من لبنان ، وقد كانت مثل هذه الأطروحات بمثابة محاولة لإغراء لبنان على الانفصال عن المسار السورى ، وهوالأمر الذى يؤدى حال تحقيقه إلى نجاحها فى إحكام الحلقة على سوريا ،

ودفعها لقبول التسوية عند الحد الأدنى من المطالب ، إلا أن الموقف اللبنانى جاء ليخيب هذا المسعى ، حيث أكد على وحدة موقفه من المفاوضات مع الموقف السورى بعد أن أكد فارس بويز – وزير الخارجية اللبنانى مجددا – رفض لبنان التفاوض على أى عنوان يكون مختلفا عن عنوان الانسحاب الكامل ليثبت بذلك ان لبنان ومعادلاته المعقدة لا يمكن أن تحل بدون موافقة سوريا ، وبصياغة أخرى لقد اثبت هذا الارتباط الواضح بين موقفى سوريا ولبنان أن الورقة اللبنانية لازالت فى أيدى سوريا ، وربما لا نكون مبالغين إذا قلنا أن سوريا لا تملك ورقة أخرى لها أهمية تذكر رغم كل المحاولات المتكررة فى أن يكون لها صوت حاسم أو ثقل ملموس داخل الصف الفلسطينى وبعد أن تأكد وعلى نحو أكثر وضوحا استحالة تحرير الجولان عبر الحرب لأسباب تتعلق بالخريطة العسكرية للمنطقة أو تتعلق أيضا بانسحاب مصر من دائرة المواجهة العسكرية من ناحية أخرى ، ويزيد من صعوبة الموقف السورى فى الآونة الأخيرة انهيار الاتحاد السوفيتى الذى نجحت سوريا من خلال الاعتماد عليه فى البقاء فى موقع الرفض طوال السنوات الماضية •

وفى هذا الإطار ، فإن التوتر كان السمة الرئيسية للمفاوضات على المسار اللبنانى فى هذه الجولة ، حيث اثار "سهيل شماسى" موضوع الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان أكثر من مرة ، مكررا دعوته المفاوض الإسرائيلى للاعتراف بأن دولته هى سلطة احتلال ، والمطلوب سحب قواتها من الجنوب اللبنانى •

غزة أريحا : أولا

الاتفاق الفلسطينى – الإسرائيلى

مدخل

يعتبر الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى نقطة فاصلة فى تاريخ المنطقة ، ذلك أنه قد جرى تصوير الأمر – منذ أن قام السادات بالتغيير الأول والأهم أو بالأحرى منذ ان دفعت هزيمة ٦٧ الأمور كلها إلى مسار التسوية – على اعتبار أن القضية الفلسطينية هى جوهر ولب الصراع العربى – الإسرائيلى ، ومن ثم فقد اعتبرت الأنظمة العربية أن الوصول إلى تسوية إسرائيلية – فلسطينية سيحررها وسيزيح عن كاهلها أى مسئولية أمام الشعوب وأمام التاريخ إذا ما اندفعت هى الأخرى فى توطيد أواصر علاقتها مع إسرائيل عقب الوصول إلى مثل هذه التسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، ولم تكن المشكلة أمام الوصول إلى حل وسط ما شبيه بما وصل إليه اتفاق غزة – أريحا منذ هزيمة ٦٧ هى مشكلة الرفض الفلسطينى العربى وإنما كانت المشكلة بالتحديد هى رفض إسرائيل المستند على قوتها وفى المقابل عجز العرب وعدم وجود أى أوراق حقيقية لديهم لكى يتمكنوا من الوصول إلى تسوية تحقق جزءا أكبر من مطالبهم وأمانيهم ، بالذات بعد أن قدمت مصر للطرف الإسرائيلى – الأمريكى أهم هذه الأوراق لكى تستعيد سيناء ونعنى بذلك خروجها من دائرة الصراع العربى – الإسرائيلى بل

وخروجها أيضا من دائرة الدول التى عرفت بدول التحرر الوطنى – التى كانت بشكل أو آخر ضمن المعسكر السوفيتى –وانضمامها للمعسكر الغربى – الأمريكى .

وبحجم أهمية الاتفاق ، وعظم النتائج التى يمكن ان تترتب عليه جاء الاتفاق غامضا فى الكثير من جوانبه ، ويمكننا أن نعتبره هيكلا عظميا مازال ينتظر أن تكسبه الأيام لحما حتى يمكننا أن ندرك كافة معالمه ، وأن نعرف لمن يبتسم ولمن يكشر عن انيابه ، وهو بهذا المعنى مجرد حجر أساس يشير لبناء لا ندرى بعد ما إذا كان بيتا أم مقبرة .

إن إحدى الملاحظات الاساسية التى يمكن الخروج بها من قراءة الاتفاق هى سيطرة مبدأ الهروب إلى الأمام ، فكلما اصطدم الاتفاق بنقطة جديدة ، يمكن ان تعطى ملامح محددة لتوجهاته وملامحه ، نجد أنه قد أجلها إلى المستقبل مع صياغتها بشكل يقبل كافة التأويلات ، ولاشك أن هذا الطابع الهروبى للاتفاق هو نتيجة لحساسية هذا الصراع وتعقد مستوياته من حيث أن القيم التى يتناولها ، ويبغى التوصل الى تبادل ما عليها هى قيم تنال من وجود واستمرار الكثير من مقومات وقسمات والملامح التى ميزت طرفى الاتفاق ذاتهما ، ومن هنا الحرص على عدم التوصل إلى اتفاق حاسم وتفضيل الانتظار حتى تتضح كافة النتائج التى يمكن أن يتمخض عنها الاتفاق ، ومن ناحية أخرى فإنه ربما كان غموض الاتفاق وتشويشه مقصودا ، حتى يسمح ذلك لكل طرف بتأويل الاتفاق كما يريد وبالتالى يتمكن من تمريره من بين براثن معارضة من المتوقع أن لاتكون ضعيفة من حيث تأثيرها أو ثانوية من حيث تكوينها نفسه .

طبعا من نافل القول أن نشير هنا إلى أن الاتفاق هو تعبير عن محصلة القوى الراهنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولن نكون مبالغين إذا قلنا ان هذه المحصلة وعلى عكس ما هو شائع ودارج على نحو مبتذل لم تكن أفضل حالا منذ كامب ديفيد مثلما هى عليه الآن رغم انهيار الاتحاد السوفيتى وما أدى إليه ذلك من تحجيم قدرة الفلسطينيين على المناورة ، ويعود التحسن الملحوظ فى الموقف الفلسطينى إلى أن حرب الخليج جعلت أصدقاء الولايات المتحدة يطالبون الإدارة الأمريكية بأن تتعامل مع خروج إسرائيل عن الشرعية الدولية بنفس الطريقة التى تتعامل بها مع العراق .

ومن ناحية أخرى فإن انهيار الاتحاد السوفيتى نفسه كان له تأثير إيجابى فى المنطقة من حيث الضغط على الولايات المتحدة للإسراع بإقرار التسوية حيث لم يعد الوجود السوفيتى فى المنطقة حجة يمكن للأمريكان أن يركنوا عليها لتبرير تأخر الوصول إلى تسوية ، ويضاف إلى ما تقدم أن الانتفاضة الفلسطينية قد شكلت ورقة شديدة التأثير ورابحة بالذات بعد أن شكل استمرارها جرحا نازفا فى جسد إسرائيل ، كما يمكننا أن نضيف أيضا ان الفلسطينيين بتوصلهم إلى تسوية مع إسرائيل فانما كانوا يقدمون لإسرائيل جواز المرور للاندماج فى المنطقة العربية ، وقد أكدت أزمة الخليج لإسرائيل أهمية الإسراع بهذا الاندماج بعد ان كشفت الأزمة بوضوح عن مدى عزلتها فى المنطقة .

عموما يمكننا ان نقول هنا ان هذا الاتفاق قد خلق واقعا جديدا ، ومن غير المنطقى أو المعقول ان نعتبر هذا الواقع أسوأ مما سبق ، بل على العكس يمكننا ان نؤكد ان الوضع الحالى أفضل من ذى قبل حتى مع إدراكنا الكامل والعميق إنه ليس الوضع الأفضل الذى لا نتمناه فحسب وإنما نسعى إلى تحقيقه أيضا ، وليس معنى ذلك ان الوضع الذى سيترتب على الاتفاق لايتضمن مشاكل قد تكون أكبر وأكثر خطورة ، وإنما غاية ما نقصده هنا ان المشاكل الجديدة على خطورتها وأهميتها تبدأ وهناك إقرار دولى – لاتنكره حتى أمريكا وإسرائيل – بوجود الشعب الفلسطينى ، بل والأكثر من ذلك أن

هذا الوجود لم يكتسب مشروعية وحضورا على الساحة فحسب ، بل واكتسب أيضا مساحة من الأرض بكل ما يمكن ان يرتبط بذلك من قدر على انتزاع المزيد .

بعد هذا المدخل الضرورى سيكون من المناسب أن نستعرض بقدر من التفصيل بنود الاتفاق وجوانبه المختلفة .

طبيعة الاتفاق

يتضمن الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى ثلاث مراحل : مرحلة تمهيدية تتعلق بمنطقة غزة وأريحا ، ومرحلة انتقالية هى لب وجوهر الاتفاق وتتناول ترتيبات للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة ، وأخرى دائمة وتتعلق بالوضع الدائم ، ويلاحظ التداخل والتشابك بين مختلف المراحل والإحالات المتوالية من مرحلة لأخرى.

أولا : المرحلة التمهيدية

تعتبر هذه المرحلة هى أكثر المراحل وضوحا فى نص الاتفاق ، باعتبار انها المرحلة المطروحة للتنفيذ الآنى إلا أن هذا الموضوع يظل نسبيا مقارنة ببقية المراحل ، وفى ضوء غموض الاتفاق ككل .

أول إشارة الى هذه المرحلة فى نصوص الاتفاق جاءت فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة وتنص على : " تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة وأريحا " وواضح حرص هذه الفقرة على الربط بين المرحلة التمهيدية والمرحلة الانتقالية فهى لا تنظر إلى المرحلة التمهيدية بوصفها مرحلة منفصلة ولكنها بداية التنفيذ العملى للمرحلة الانتقالية ، وهو ما يعنى قدرة الطرف الإسرائيلى على اعتبار الاتفاقات التى تم التوصل إليها فى هذه المرحلة سابقة ومرشدا فى بقية المرحلة الانتقالية ، وإذا كانت هذه الفقرة قد نصت صراحة على "الانسحاب " بما يعطى معنى تحريريا عن هذه العملية فإن بقية المواد الخاصة بالمرحلة التمهيدية عملت على طمس هذا المعنى حيث حرصت الفقرة الأولى من المادة السادسة على إيضاح أن هذه العملية تأتى فى إطار إعطاء طابع مدنى للسلطة لا أكثر ، وفى إطار السيادة الاسرائيلية ، وأوضحت المادة أن الفلسطينيين الذين سيتولون هذه الإدارة المدنية لا يتولونها لأنهم ممثلى الشعب الفسطينى ، ولكنهم يتولونها بناء على تكليف الإدارة العسكرية الاسرائيلية لهم بهذه المهمة ، كما حرصت الفقرة الأولى من المادة ١٣ على الربط بين الإنسحاب من غزة وأريحا وإعادة نشر القوات الإسرائيلية خارج المناطق المأهولة بالسكان ، بحيث يصبح هذا الانسحاب جزءا من عملية إعادة نشر القوات الأمر الذى يقلل كثيرا من أى معنى تحريرى لهذه العملية .

الإشارة الثانية للمراحل التمهيدية جاءت فى المادة السادسة والتى تناولت تحديد مجالات نقل السلطة للفلسطينيين حيث حددت فى الفقرة الثانية أن التعليم والثقافة ، والصحة والشئون الاجتماعية ، والضرائب المباشرة ، والسياحة هى المجالات التى ستباشرها السلطة الفلسطينية ، وقد نصت هذه الفقرة أيضا على إمكانية تفاوض الطرفين على نقل صلاحيات ومسئوليات إضافية ، وتناولت المادة ٣ من الملحق الثانى الخاص بالانسحاب من قطاع غزة وأريحا فى الفقرة (ب) الموضوعات التى لا يتناولها عمل هذه السلطة وهى : "الأمن الخارجى ، والمستوطنات والاسرائيليين والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى يتفق عليها " واذا كان بعض هذه المجالات المستثناه يمكن تبريرها بانها تم الاتفاق على ادراجها فى المرحلة الدائمة فان هناك نقاطا اخرى تفتقد إلى التبرير فضلا عما نصت عليه الفقرة صراحة من ترك الباب مفتوحا أمام استثناء

مجالات أخرى ، وعلى سبيل المثال فإن استثناء الإسرائيليين من هذه المجالات يبدو غير مبرر ، ومن شأنه أن يضمن لإسرائيل التدخل فى كافة مجالات عمل هذه السلطة ، وواقع الأمر يقول أن اسرائيل حرصت على ضمان احتفاظها بقدرة لا متناهية على ضبط عمل الإدارة المدنية الفلسطينية ، وهو ما يتضح مما تضمنته الفقرة (هـ) فى المادة الثالثة فى الملحق الخاص بـ "غزة - أريحا" والتى نصت على إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل ، كذلك يتضح ذلك من خلال الفقرة (و) فى نفس المادة ، وقد نصت على "برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادى".

ومن ناحية أخرى فإن قدرة إسرائيل على المشاركة وبفاعلية فى عمل الإدارة المدنية فى قطاع غزة وأريحا لا تنبع فقط من البنود الواضحة التى تناولت المرحلة التمهيدية بل إن البنود الغامضة فى الاتفاق تعطى إمكانيات أوسع بما لا يقاس للجانب الإسرائيلى ، فضلا عما تقدمه لإسرائيل من إمكانيات للحصول على تنازلات إضافية من المفاوض الفسطينى .

ويمكن إجمال النقاط التى ينبغى التوصل الى اتفاق بشأنها قبل الانسحاب الإسرائيلى من غزة وأريحا فيما يلى :

١- تحديد مساحة أريحا ومكانها .

٢- ترتيبات الانسحاب من غزة وأريحا .

٣- صلاحيات السلطة الفلسطينية .

٤- ترتيبات نقل الصلاحيات من الإدارة المدنية والحاكم العسكرى الى الفلسطينيين.

٥- أسلوب وكيفية إحالة الامن للشرطة الفلسطينية ، والتنسيق بينها وبين القوات الاسرائيلية .

٦- اتفاق بشأن الوجود الدولى والمؤقت .

٧- ترتيبات انتقال الاشخاص ووسائل النقل الفلسطينية بين غزة وأريحا .

٨- ترتيبات التنسيق بين الطرفين فى شأن العبور على المعابر بين غزة وأريحا وكل من الأردن ومصر .

٩- البرنامج الاقتصادى الفلسطينى ، والعلاقات الاقتصادية بين غزة وأريحا مع إسرائيل والعالم الخارجى .

ثانيا : المرحلة الانتقالية

نصت المادة الأولى فى الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي على أن الهدف هو "من بين أمور أخرى - إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ، ومجلس منتخب (المجلس) فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك خلال الفترة الانتقالية التى لا تتجاوز السنوات الخمس".

وقد تناولت الفقرة الثالثة تشكيل هذا المجلس ونصت الفقرة الثانية فى هذه المادة على أن المجلس يجرى تشكيله بالانتخاب إلا أنها أرجأت صيغة هذه الانتخابات الى الملحق الذى أرجأ بدوره هذه المسالة إلى اتفاق خاص ، ولم يقدم سوى النص على مشاركة فلسطينى القدس فى الانتخابات ، والحقيقة ان مسألة مشاركة فلسطينى القدس فى الانتخابات هى إحدى النقاط الإشكالية فى هذا الاتفاق لان القدس مطروحة للنقاش باعتبارها قضية سكان لا قضية أرض اتساقا مع المنطق الإسرائيلى القاضى بالفصل بين الأرض والسكان بحيث تكون الولاية الفلسطينية على السكان فقط لا الأرض ، ونستطيع أن نلمح هذا المسعى الإسرائيلى فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة التى حرصت على تأكيد أن المجلس المفترض يأتى فى نطاق تمكين الشعب الفلسطينى من حكم نفسه وفق مبادىء ديمقراطية .

إن هذا ينقلنا مباشرة لمناقشة مسألة الولاية الجغرافية فى الاتفاق والتى تناولتها المادة الرابعة ، ويلاحظ أن هذه المادة تحدثت

عن الولاية على إطلاقها فيما يختص بعمل المجلس ، كما يلاحظ ان هذه المادة جاءت فى الترتيب لاحقة للمادة الثالثة التى حرصت كما أشرنا على تأكيد الطابع السياسى للمجلس كإدارة مدنية فى إطار " المتطلبات " العادلة للشعب الفلسطينى ، وليس المطالب العادلة والفارق واضح بين الصيغتين فعلى حين تتعلق الصيغة الأولى بشئون تيسير الحياة اليومية فإن " المطالب " العادلة تتعلق بالحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطينى .

وفيما يتعلق بسلطات المجلس وصلاحياته فقد أوضحت الفقرة الأولى من المادة أنها مازالت محل تفاوض للتوصل إلى اتفاق انتقالى ، وهو الاتفاق الذى سيحدد طبقا للفقرة الثانية " سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة ٩ المذكورة أدناه والاجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة " ، وإذا نظرنا إلى المادة التاسعة نجد أنها قد حصرت صلاحية التشريع فى مجالات السلطة المنقولة لمجلس الحكم الذاتى الذى سبق إيضاح إطاره العام ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الاتفاق لم ينص على مجلس تشريعى فان اللوائح التى يصدرها هذا المجلس ستظل فى إطار السلطة التنفيذية ، ومن هنا فان النص فى الاتفاق على صلاحية تشريعية لمجلس الحكم الذاتى لا يعدو سوى خديعة ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال تفسيرها على أنها اعتراف أو قبول إسرائيلى بوجود سلطة تشريع فلسطينية حيث أن ممارسة هذه الصلاحية لا تعدو كونها إحدى وظائف المجلس التنفيذى ، وكان من الصعب تطبيق نفس الخديعة فيما يتعلق بالممارسة القضائية ، بالنظر الى ما تقتضيه طبيعة هذه الممارسة من هيئات مستقلة ، ولذا نجد أن نص المادة السابعة (فقرة ٢) قد جاء واضحا فى ذكر انها فقط "أجهزة " قضائية وليست سلطة قضائية وبناء على ما تقدم فإن المجلس الذى سيتم الاتفاق حوله هو مجلس تنفيذى ذى صلاحيات محدودة ، وهو ايضا خاضع لسيطرة اسرائيلية بدرجة كبيرة وهو ما يتضح من قراءة مجمل الفقرات فى المادة السابعة، حيث اعطت اسرائيل لنفسها حق التدخل فى هيكلية المجلس وعدد اعضائه (٧-٢) ، كما حرصت على تأكيد انه ليس من حق المجلس إنشاء أى هيئات أو سلطات فرعية غير تلك التى يحددها الاتفاق المزمع التوصل إليه (٧-٤) ، وتأتى الفقرة الخامسة من المادة السابعة لتعطى مؤشرا قويا على مدى تدخل الإدارة الإسرائيلية فى عمل المجلس حيث تنص هذه الفقرة على أن انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية سيتم بعد تنصيب المجلس ، وبعبارة أخرى فان تنصيب المجلس سيتم فى ظل وجود وسيطرة الحكومة العسكرية الإسرائيلية .

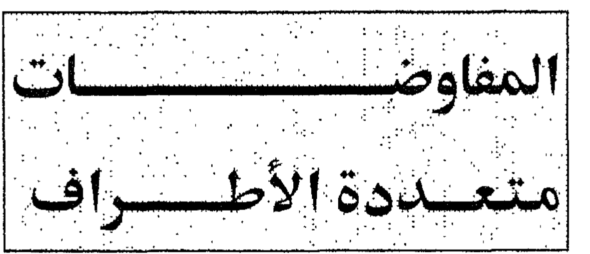
ومن ناحية أخرى انشا الاتفاق عددا من اللجان الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة للإشراف على كل مجالات عمل المجلس حيث قضت المادة العاشرة على تكوين لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية " من أجل معالجة القضايا التى تتطلب التنسيق ، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات" ، كما أنشأ الاتفاق لجنة اقتصادية اسرائيلية مهمتها " تطوير وتطبيق البرامج المحددة فى البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤" ، وإذا تأملنا هذين الملحقين نجد اننا نكاد نكون أمام اتفاق على ربط الاقتصاد الفسطينى بالاقتصاد الاسرائيلى فى كل المجالات .

ثالثا : الوضع الدائم

يفترض أن تؤدى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية - بعد أن تتجاوز رحلة التفاوض الطويلة سواء فيما يتعلق بالمرحلة التمهيدية أو الانتقالية - إلى وضع دائم يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وستغطى المفاوضات فى هذه المرحلة القضايا المتبقية بما فيها القدس ، واللاجئون ، والمستوطنات الأمنية ، والحدود ، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ،

والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك ومع اتفاق الطرفين على ألا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم وتسمح هذه الفقرة الأخيرة للفلسطينيين بالمطالبة بما هو أكثر من صيغة الحكم الذاتي المحدودة التى حصلوا عليها ، أو ستحصل عليها بمقتضى المراحل السابقة ، بما فى ذلك دولة فلسطينية مستقلة ، إلا أن قصر مراجع الإسناد فى الاتفاق على قرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ دون بقية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية من شأنه أن يضعف كثيرا الموقف الفلسطينى ، فالقرار ٢٤٢ كان منذ البداية موضع خلاف وابهام حول مدى إلزامه ومضمونه ، والقرار ٣٣٨ دعا الى البدء فورا بعد وقف اطلاق النار بتنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع اجزائه ، واذا اتينا الى القرار ٢٤٢ نجد الخلاف الشهير بين النص الانجليزى الذى يقول " اراضى احتلتها" والنص الفرنسى والاسبانى الذى يقول " بالاراضى التى احتلتها " إلا أن المشكلة قد تكون أعقد من ذلك حيث بامكان اسرائيل ان تدعى ان النص يتناول وحدة اراضى كل دولة فى المنطقة ، ولا علاقة له باراضى لاتخضع لدولة ، وبما ان الضفه والقطاع ليسا دولة ولا هما تابعان لاراضى اى دولة فان النص لا يشملهما ، من ناحية اخرى فان هناك فقرة فى القرار ٢٤٢ تدعو الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، ولا تنص هذه الفقرة على أرض للاجئين ولا على حقوق ، ومن هنا فان قصر مرجعية الإسناد فى مسالة اللاجئين على هذا القرار دون غيره من قرارات الأمم المتحدة التى تنص صراحة على حق العودة ، سيؤدى إلى إضعاف الموقف الفلسطينى فى هذا الصدد .

وكل ما تقدم لاينفى أن التسليم الاسرائيلى بحقيقة الشعب الفلسطينى يعتبر تغيرا هاما يخرج بالاسرائيليين فيما يخص هذا الامر من أسر العقيدة الصهيونية ، وقد ورد مصطلح الشعب الفلسطينى فى الديباجة وفى المادة الثالثة، لكن الإعلان لا يتعرض إلى تعريف الشعب الفلسطينى ، ولا يقدم ارتباطا بين أجزاء هذا الشعب المقيمين فى الاراضى المحتلة واللاجئين ، إلا إن الإعلان - على الأقل - لا يجادل فى وحدانية هذا الشعب.



المفاوضات متعددة الأطراف

تشكل المفاوضات المتعددة ، الإطار التنظيمى الثالث للمفاوضات العربية الإسرائيلية فطبقا للدعوات التى وجهتها كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، فإن عملية السلام تنقسم إلى ثلاث مراحل : أولها ، مؤتمر مدريد ، ثم المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وكل طرف عربى على حدة ، واخيرا المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف ، ويتناول هذا المستوى الاخير للمفاوضات المسائل الاقليمية المشتركة مثل المياه والبيئة والرقابة على التسلح والأمن الاقليمى والتنمية الاقتصادية ، وقد سعت إسرائيل الى اعطاء الاولوية للتفاوض حول هذه الموضوعات ، بل انها كانت ترى انها الموضوعات الوحيدة الجديرة بالتفاوض باستثناء المفاوضات حول المسألة الفلسطينية ، بينما نظر الجانب العربى للتفاوض حول هذه الموضوعات بحذر وخاصة سوريا التى رأت أن إسرائيل فرضت هذه الموضوعات من أجل البحث عن حلول لمشاكلها الحادة ، وقد ظلت هذه النقطة محل خلاف بين الجانبين السورى والاسرائيلى حتى بعد التوصل الى اتفاق عام حول إطار مدريد ، وتركز الخلاف حول توقيت بدء هذه المفاوضات ، حيث رأت سوريا تأجيل بدء المفاوضات الإقليمية إلى حين حدوث تقدم فى المفاوضات الثنائية ،

وانطلق الموقف السورى من رؤية مؤداها ان اسرائيل سوف تنجح فى تحويل مسار المفاوضات إلى التركيز على المسائل الاقليمية التى تستطيع ان تحصل من خلالها على ماتريد دون انجاز تقدم يذكر فى المحادثات الثنائية ، الأمر الذى يعنى إمكانية نجاح إسرائيل فى إسقاط المقاطعة العربية والدخول فى مشروعات تعاونية مع بلدان المنطقة دون أن تضطر إسرائيل إلى تقديم أى تنازلات للأطراف العربية فى المحادثات الثنائية ، وجدير بالذكر هنا أن إسرائيل قد بررت موقفها على أساس ضرورة تزامن المفاوضات الإقليمية مع الثنائية انطلاقا من التأكيد على أن إحراز تقدم فى المحادثات الإقليمية سوف يمثل حافزا لأطراف الصراع من أجل التوصل إلى تقدم فى المحادثات الثانية ، أى أن إحراز تقدم فى المحادثات الإقليمية بعد المقدمة الضرورية لتقدم مماثل فى المحادثات الثنائية ، ومع تمسك الطرفين الإسرائيلى والسورى بموقفيهما تدخلت الولايات المتحدة لإنقاذ عملية السلام فصدرت الدعوات من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لتنص على أن الفترة الزمنية بين المفاوضات الثنائية والمتعددة اسبوعان ، واضعة بذلك سوريا أمام الأمر الواقع .

إلا أن سوريا – بتأييد لبنانى – أكدت موقفها فى اشتراط إحراز تقدم فى الثنائية قبل الدخول فى المفاوضات الإقليمية ، وعبرت عن أملها فى ألا تشارك الدول العربية فى المحادثات متعددة الأطراف ، لكن الموقف العربى جاء مخيبا لآمال سوريا حيث اعلنت مصر والأردن وفلسطين اضافة الى دول الخليج مشاركتها فى هذه المفاوضات ، وتم تبرير هذه المشاركة بتقديم إغراء لاسرائيل حتى تبدى تجاوبا فى المحادثات الثنائية ، حتى يمكن إنقاذ إطار مدريد الذى عد الفرصة الأخيرة لتحقيق السلام فى المنطقة ، وفى ضوء هذا المبرر كان من المتوقع ان يسعى الجانب العربى إلى عرقلة تقدم هذه المفاوضات حتى تضطر إسرائيل إلى إحراز تقدم فى المباحثات الثنائية ، أو على الأقل تعليق أى اتفاقات محتملة ذات طابع عملى ، وحصر النتائج فى الاتفاق على المفاهيم والأطر العامة للتعاون الإقليمى لحين مشاركة سوريا ولبنان ، لكن الملاحظ أن الموقف العربى فى المفاوضات المتعددة جاء غير متسق مع مبرراته ، بل إن بعض الاطراف العربية بدت أكثر اهتماما من إسرائيل ذاتها بإحداث تطورات هامة على هذا الصعيد التفاوضى ، سعيا وراء جائزة السلام المنتظرة فى شكل تدفقات مالية على المنطقة من الخارج .

وقد عقد الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف فى موسكو يومى ٢٨،٢٩ يناير ١٩٩٢ ، وشاركت فى هذا الاجتماع بالإضافة الى راعيى السلام كل من مصر وإسرائيل والأردن والسعودية والإمارات وقطر وعمان والبحرين واليمن والمغرب وتونس وموريتانيا وتركيا كذلك شاركت اليابان وكندا والجماعة الاوروبية وتجمع المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة EFTA وأوكرانيا وروسيا البيضاء وغاب عن الاجتماع سوريا ولبنان وفلسطين .

وقد وضح من البيان الذى ألقاه الوفد الإسرائيلى فى اجتماع موسكو التنسيقى الأول الاهتمام بالتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة باعتباره أحد أركان بناء الثقة لتحسين الجو السياسى العام ، والأثر الذى يحققه هذا التعاون فى رفع مستوى المعيشة لشعوب المنطقة .. وبمعنى آخر فقد وضح أن اسرائيل ترى فى التعاون الاقليمى الدافع للسلام لا العكس ، وهو ماأكدته إسرائيل منذ البداية ، وتقدمت بقائمة من المقترحات العملية للتعاون فى مجالات الزراعة والتكنولوجيا والغذاء والطاقة والربط الكهربى والطاقة الشمسية والسياحة .

وفى مواجهة المقترحات الإسرائيلية جاء الموقف المصرى الذى أكد على

ضرورة البحث فى المبادئ الأساسية للتعاون قبل الدخول فى بحث أى برامج ، أو مشروعات وقد حددت مصر موقفها من هذا الاجتماع فى العناصر التالية :

– عملية السلام كل متكامل وأساسها صيغة الأرض مقابل السلام وضرورة إحراز تقدم فى تنفيذ هذه الصيغة لكى يكون التعاون الإقليمى ممكنا .

– البداية الصحيحة هى تحديد مبادئ وأسس وأهداف التعاون .

– التعاون الإقليمى يقوم على ثلاثة محاور : الحقوق المشروعة ، السيادة القومية على الموارد ، المنافع المتبادلة وتبادل المصالح.

ويأتى هذا الموقف المصرى فى اجتماع موسكو متسقا مع المخطط العربى المفترض للتعامل مع هذه المفاوضات ، إلا أن هذا الموقف المصرى لم يقدر له ان يستمر طويلا ، وكان على القاهرة بعد بدء أعمال اللجان المختلفة أن تراجع أولوياتها فى هذه المفاوضات إذ يبدو أن القاهرة قد أدركت أن قدرتها على ضبط ايقاع هذه المفاوضات كانت محدودة بالنظر الى اتساع المشاركة الدولية الأمر الذى كان من شأنه ان يسبب لمصر حرجا بالغا فى حالة محاولتها عرقلة تطور هذه المفاوضات ، خاصة ان بقية المواقف العربية لم تكن مؤيدة لهذا التوجه المصرى إذ كان من الممكن تحقيق اختراق فى هذه المفاوضات لصالح اسرائيل عبر الموقف الاردنى ، ومن هنا بدأت القاهرة تتعامل مع المقترحات العملية المطروحة سواء من قبل إسرائيل أو بقية الأطراف المشاركة بالشكل الذى يضمن ألا تأتى المشروعات الناجمة عن هذه المقترحات متناقضة مع الأمن القومى المصرى ، أو التخطيط المصرى لدورها ومكانتها فى المنطقة ، والحقيقة ، فإنه يمكننا القول أن المحاور السابقة كانت هى الأساس الذى حدد التوجه والأداء المصرى فى هذه المفاوضات عبر كل مراحلها ، حيث أدركت مصر أن تحقيق السلام سوف يؤدى بالضرورة إلى انتشار توازن جديد فى المنطقة ، وكانت القاهرة تخشى – ولازالت – أن يؤدى هذا التوازن الجديد الى تحجيم دورها الريادى ومركزيتها فى المنطقة إلى المستوى الذى يسحب منها القدرة على مبادلة هذا الدور بالمعونات والتمويل الخارجى التى هى فى أمس الحاجة اليها ، وإذا كانت القاهرة قد لعبت دورا أساسيا فى دفع الأطراف المختلفة إلى نهج التسوية ، يحفزها فى ذلك رغبتها فى تكتيل المنطقة لمواجهة تصاعد الدور الإيرانى فى المنطقة ، فإنها لم تكن مستعدة ان تؤدى عملية التسوية إلى زيادة دور ومكانة إسرائيل على حساب الدور المصرى ، وقد أدى هذا التناقض بين التخطيط الإسرائيلى والتخطيط المصرى لدور كل منهما فى المنطقة إلى ان تصبح مصر هى المفاوض الرئيسى أمام اسرائيل فى المفاوضات الإقليمية .

وفيما يتعلق بالموقف الأردنى فقد كانت خطوطه الرئيسية كما اتضحت فى اجتماع موسكو تنطلق أساسا من أن هدف المفاوضات متعددة الأطراف هو ضرورة البحث عن افكار لها طابع اقليمى للتنمية الاقتصادية فى المنطقة ، بينما الهدف من المباحثات الثنائية هو تحقيق السلام ، وأخيرا فإن الهدف من المباحثات متعددة الأطراف هو تطوير السلام والحفاظ عليه .

ويتضح من خلال هذه المنطلقات كيف يتلاقى الموقف الأردنى مع الموقف الإسرائيلى الهادف إلى الفصل بين المحادثات الثنائية والمحادثات الإقليمية ، وهو موقف ينبئ بعدم استعداد الأردن لربط نفسها بتسويات إقليمية شاملة قد يصعب التوصل إليها فى المدى القريب ، فى الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد الاردنى من صعوبات بالغة ، خاصة بعد ازمة الخليج الثانية والحصار الأمريكى المفروض على ميناء العقبة فضلا عن توقف المساعدات الخارجية

للأردن سواء الخليجية أو الأمريكية .

ومن هنا فقد بدا الأردن مستعدا لإبداء أقصى قدر ممكن من الإيجابية فى المفاوضات المتعددة ، بما يسمح له بقطف الثمرة الأولى للسلام فى المنطقة ، وهو مايتضح من اقتراح الأردن أن يتم التفاوض عبر عدة مسارات بمعنى فصل المسارات التفاوضية فى المفاوضات الإقليمية بما يسمح للأردن بتحقيق تقدم سريع على هذا المستوى.

وفيما يتعلق بالموقف الفلسطينى من هذه المفاوضات كما اتضح من خلال مشاركة الوفد الفلسطينى فى الاجتماع الأول لمجموعة التعاون الإقليمى فى بروكسل فى الفترة من ١١ إلى ١٢ مايو ١٩٩٢ نجد أن الفلسطينيين قد أكدوا أساسا على الربط بين التعاون الإقليمى والتسوية السلمية ، وعلى أن التقدم فى المفاوضات الإقليمية رهن بالتقدم فى المباحثات الثنائية ، وبهذا المعنى فإنه يمكننا أن نعتبر أن المقترحات ذات الطابع العملى التى تقدم بها الوفد الفلسطينى فى هذا الاجتماع ، والتى ركزت على مشروعات البنية الأساسية فى غزة والقدس ، لم تكن سوى محاولة للفت نظر دول العالم إلى الاحتياجات التمويلية الضخمة التى ستتطلبها عمليات التنمية الاقتصادية بعد التوصل إلى تسوية سلمية .

الموقف الأمريكى فى اجتماع موسكو عبر عن انحياز للموقف الاسرائيلى القائل ببدء التعاون فى إطار برامج ومشروعات محددة للتعاون ، دون رهن ذلك بالمباحثات الثنائية ، إلا أن الموقف الأمريكى جاء أقل تحمسا فى هذا الاتجاه من الموقف الإسرائيلى ، ويتلخص الموقف الأمريكى فى النقاط التالية :

- أولوية تصحيح الاختلالات الاقتصادية الاقليمية لدى دول المنطقة فى مجالات عديدة مثل التجارة والاستثمار والصحة والتعليم ، اتخاذ خطوات صغيرة على أساس المصالح المشتركة ، دراسة المشكلات وتحديدها ، لبحث أفكار وأولويات التعاون فى المنطقة .

وقد حدث تطور ملحوظ فى الموقف الأمريكى فى اجتماع بروكسل للتعاون الإقليمى ، حيث أعلن الوفد الامريكى اقتناعه بأن المحادثات متعددة الاطراف ليست بديلا للمحادثات الثنائية ، ويرجع بعض المحللين هذا التطور الامريكى الى الجهود المصرية ، ورغم أهمية هذه الجهود كسبب لتطور موقف الولايات المتحدة إلا أن هناك عددا من العوامل التى كان من شأنها دفع أمريكا إلى هذا الاقتناع ، ربما تكون الجهود المصرية ليست أكثرها أهمية ، يأتى على رأسها الاهتمام البالغ الذى أعطته المجموعة الأوروبية لأعمال المفاوضات الإقليمية والذى أعطى مؤشرات قوية على الدور الذى تطمح أن تلعبه المجموعة فى تشكيل الشرق الأوسط الجديد ، بما يهدد السيطرة الامريكية على المنطقة ، ومن ناحية اخرى فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة لعرقلة اى تطورات حقيقية او عملية فى المفاوضات الإقليمية ، لحين معاودة اسرائيل مشاركتها فى أعمال المفاوضات ، وكانت إسرائيل قد رفضت المشاركة فى اجتماع بروكسل ، بسبب اعتراضها على تشكيل الوفد الفلسطينى فى هذه المفاوضات .

كان هذا عرض موجز لمواقف الأطراف الرئيسية فى المفاوضات ودوافعها ، وسنحاول فيما يلى تقديم عرض للتطورات التى شهدتها أعمال هذه المفاوضات .

التعاون الاقتصادى الاقليمى

اجتماع بروكسل ١ مايو ١٩٩٢

عقدت اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادى الاقليمى أول اجتماع لها فى بروكسل يومى ١١،١٢ مايو ١٩٩٣ ، واتسم

الاجتماع الأول بتبادل الرأى ، والبحث عن لغة مشتركة للحديث ، حيث حرصت وجهات النظر المختلفة على تقديم نفسها حول كل موضوع .

وقد أكدت مصر فى هذا الاجتماع موقفها الذى سبق أن أوضحته فى اجتماع موسكو التنسيقى ، بضرورة البحث عن المبادئ الأساسية للتعاون قبل الدخول فى بحث أى برامج ومشروعات ، وتقدمت مصر فى هذا الاجتماع باقتراحين :

الأول : بحث إقامة آلية للتعاون الاقتصادى فى المنطقة مثل بنك الإنشاء والتعمير

الثانى : أن يقوم البنك الدولى بإعداد دراسة حول الأوضاع الاقتصادية فى دول المنطقة فى مجالات التجارة والاستثمار والمشاكل الاقتصادية التى تواجه هذه الدول .

وقدم الوفد الأردنى ورقة رسمية أكد فيها على موقفه من المفاوضات المتعددة ، كما اقترح بعض المبادئ التى يمكن أن تحدد أولويات العمل ، حيث طالب بضرورة الأخذ فى الاعتبار وضع الدول ذات الهياكل الاقتصادية المرهقة ، خاصة الأردن وفلسطين ، وهو نفس الاقتراح الذى ترابط مع اقتراحه بالتفاوض عبر عدة مسارات ، كما اشارت الورقة الأردنية إلى اهمية التوصل الى ترتيبات متعددة الأطراف للتوزيع المتساوى لموارد المياه النادرة ، ووضع ميثاق للطاقة ، ومن ناحية أخرى أكدت المقترحات الأردنية على ضرورة حماية العمالة المهاجرة ، ووضع ترتيبات إقليمية لانتقالها .

وفيما يتعلق بالموقف الفلسطينى فقد سبقت الإشارة إلى تركيزه على مشاكل البنية الأساسية فى الأراضى المحتلة ، وسنلاحظ سواء فيما يتعلق بالموقف الفلسطينى أو الأردنى أن المقترحات التى تم تقديمها لاتعبر عن تصور إقليمى للتعاون الاقتصادى فى المنطقة بقدر ماتعبر عن مطالب ذاتية ، ويتميز الموقف الأردنى فى هذا السياق بأنه يقدم هذه المقترحات فى إطار تبرير اقليمى اعتمادا على نموذج التفاوض من خلال عدة مسارات ، ويلاحظ أيضا مدى التخوف الأردنى من الإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلى ، وأخيرا نلاحظ ان المقترحات الاردنية بشأن المياه تتحدث عن توزيع متساو للمياه فى المنطقة وليس عن توزيع بناء على اعتبارات السيادة لدى كل دولة ، وهو مايصب فى خدمة الموقف الإسرائيلى الذى يطالب بالشراكة فى كل الموارد الأولية فى المنطقة.

وقد حرصت إسرائيل من جانبها على تأكيد مبدأ المشاركة فى الموارد الطبيعية والتكنولوجية ، ورغم عدم حضور إسرائيل لهذا الاجتماع إلا أنها تقدمت بعدد من المقترحات التى فرضت نفسها على أعمال الاجتماع .

فإضافة إلى تأكيد إسرائيل على أهمية التعاون الاقتصادى خاصة فى مجال البحوث العلمية ، وعلى الفوائد التى ستعود على المنطقة عموما من وراء السلام ، فإن إسرائيل تقدمت بعدد من المقترحات العملية فى مجالات الزراعة والغذاء والطاقة والربط الكهربى والسياحة والنقل .. ويلاحظ التضاد التام بين المقترحات المصرية والإسرائيلية ، فعلى حين تعطى المقترحات المصرية أولوية للاتفاق على الأطر العامة للتمويل أولا قبل الدخول فى مناقشة مشروعات محددة فإن المقترحات الإسرائيلية تعطى أولوية للاتفاق على مشروعات محددة من شأنها دمج اقتصاديات المنطقة ، ثم يأتى التمويل الخارجى كنتيجة لعملية الاندماج هذه .

وقد جاءت المقترحات الأوروبية بشكل عام مؤيدة للتصورات الإسرائيلية - الأردنية ، حيث ركزت هذه المقترحات على فكرة المسئولية الجماعية عن إدارة الموارد وإعطاء أولوية للتعاون الاقتصادى بين إسرائيل والأردن وفلسطين مع وضع قواعد محددة لموضوع انتقال العمالة بين هذه الاقتصاديات .

وقد جاء الموقف الأمريكى حريصا على الخروج بنتائج عملية من الاجتماع ،

واستطاع الحصول على تأييد الاجتماع لفكرة ان تقوم دول المنطقة بإعداد قائمة تتضمن مجالات التعاون الاقتصادى الاقليمى على ان تقدم هذه القائمة قبل الاجتماع التالى بفترة كافية .

اجتماع باريس (أكتوبر ١٩٩٢)

عقد الاجتماع الثانى لمجموعة التعاون الاقتصادى الإقليمى يومى ٢٩،٢٨ أكتوبر ١٩٩٢ ، وقد شاركت إسرائيل فى أعمال هذا الاجتماع لأول مرة فى ظل حكومة حزب العمل ، وذلك بعد التوصل لحل وسط فيما يتعلق بالمشاركة الفلسطينية ، يقضى بمشاركة فلسطينى الخارج فى المفاوضات .

وقد أعادت إسرائيل فى هذا الاجتماع تقديم اقتراحاتها السابقة ولكن بشكل اكثر تفصيلا ، وتحديدا مما أدى إلى سيطرة جو من التوتر ، نتاج الرفض العربى للأولويات الإسرائيلية ، ومن ناحية أخرى كان لضعف الدور الأمريكى أثر واضح على مسار الاجتماع حيث كانت الإدارة الامريكية أكثر انشغالا بمعركة الانتخابات ، ورغم ذلك فقد شهد هذا الاجتماع تطورا محسوسا فى المباحثات حول التعاون الاقتصادى ، فضلا عن تقدم اليابان وفرنسا والمجموعة الأوروبية بالعديد من الاقتراحات فى مجالات السياحة والتدريب والمواصلات .

وكان أبرز النتائج التى تمخض عنها اجتماع باريس ، الموافقة على الاقتراح المصرى ببحث سبل تمويل التنمية .

اجتماع روما (مايو ١٩٩٣)

يمكننا أن نعتبر الاجتماع الثالث الذى عقدته لجنة التعاون الاقتصادى الإقليمى كان بمثابة نقله نوعية فى عمل وأداء مجموعة التعاون الاقتصادى الإقليمى ، حيث قدمت دول المجموعة الأوروبية عددا من المشروعات المحددة فى مجالات السياحة والزراعة والكهرباء وغيرها ، كما أخذت هذه الأطراف على عاتقها متابعة هذه المشروعات فى أول تطبيق عملى لاتفاقات هذه اللجنة ، وقد طلبت هذه الدول من البنك الدولى إعداد دراسات جدوى حول هذه المشروعات بل إن بعض المصادر ذكرت أنه تم الاتفاق على نصيب كل دولة من التمويل على النحو التالى : ٧,٥ مليار دولار من المانيا واليابان ، و٢٠,٥ مليار دولار من الولايات المتحدة ، و٤٥ مليار دولار من دول الخليج على ان يستفيد من هذا البرنامج الذى أطلق عليه خطة مارشال كل من الأردن ولبنان وسوريا والفلسطينيين وإسرائيل ومصر وتركيا .

اجتماع كوبنهاجن (نوفمبر ١٩٩٣)

عقدت أعمال هذه الجولة فى ٩،٨ نوفمبر ١٩٩٣ بكوبنهاجن ، وحضرها نحو ٢٠٠ مندوب من ٤٣ بلدا ، وتم التوصل فى أعمال هذه الجولة إلى ماسمى بخطة عمل كوبنهاجن وتضمنت هذه الخطة حوالى ٦٠ مشروعا مختلفا لتحقيق الربط والاندماج بين دول المنطقة فى مختلف المجالات ، ويشمل كل مشروع تحديد أطرافه والدول المستفيدة منه وكيفية تنفيذيه ، إلا أن تمويل هذه المشروعات لم يتفق عليه بعد .

الحد من التسلح

تهدف عمليات ضبط التسلح - والحد منه - إلى تحقيق الاستقرار السياسى والتوازن الاستراتيجى فى العالم ولمنطقة

إقليمية معينة ، واستقرار الازمات وزيادة القدرة على إدارتها فى إطار آمن ، ومنع انتشار أنواع معينة من نظم التسلح وخاصة ذات الدمار الشامل ، وتحسين العلاقات السياسية والاستراتيجية بين دول تعيش فى منطقة واحدة ، وتقليل نتائج وآثار الحروب وعواقبها إلى أدنى حد ممكن ، وخفض تكلفة الدفاع لتوجيه الفائض الاقتصادى إلى مشروعات التنمية الشاملة لكافة دول الإقليم ومن هنا فإن أية أفكار أو اجراءات أو اتفاقيات لاتحقق هذه الأهداف أو معظمها يفترض انها تصبح غير مقبولة لأطراف التفاوض ، ومن هذه الزاوية تحديدا فإن التصور الإسرائيلى لعملية الحد من التسلح يأتى متناقضا مع الأهداف السابقة حيث تسعى إسرائيل لتحقيق كافة ضمانات الأمن لها ، مع حرمان العرب من نفس الحق ومعلوم أن جوهر المعضلة الأمنية يتلخص فى استحالة ضمان الأمن المطلق لطرف ، لأن هذا يعنى الحرمان المطلق من الأمن لطرف آخر ، ومن هنا فإن الاطراف التى ترغب فى ضمان أمنها لابد أن تقبل بدرجة من التهديد للأمن من خلال التوازن مع الطرف الآخر ، إلا أن التصور الإسرائيلى للأمن والاستقرار فى المنطقة يوضح مدى جسارة اسرائيل – أو بالأحرى وقاحتها – فى كسر هذه المعادلة الأمنية ، فالاستقرار فى منطقة الشرق الاوسط – من وجهة نظر اسرائيل – يتأسس على ثلاثة مبادئ رئيسية يفترض انها تحقق لها الحد الأدنى من الأمن :

المبدأ الأول : هو الوصول إلى اتفاقيات بين اسرائيل والعرب بالشروط الاسرائيلية .

المبدأ الثانى : هو استمرار احتفاظ اسرائيل بقدرة فائقة على الردع من خلال الأسلحة النووية .

المبدأ الثالث : هو استمرار احتفاظ اسرائيل بالتوازن الاستراتيجى فى المنطقة لصالحها ، مع احتفاظها بترسانة من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية التى تتفوق بها على العرب .

وتبرر إسرائيل هذه المطالب بأن مشاعر العداء بين الأطراف الاقليمية فى الشرق الأوسط ستبقى كما هى ، فضلا عن أن هناك أطرافا إقليمية فى الشرق الأوسط لاتشارك فى محادثات الحد من التسلح مثل سوريا وايران والجزائر ، ومن هنا تروج إسرائيل لفكرة مؤداها أن إسرائيل القوية ، هى جزء من الحل السياسى والاقتصادى والامنى المطلوب للمنطقة ، وبالطبع فإن اسرائيل القوية هنا تعنى إسرائيل القوية على المستويين التقليدى والنووى ، وفى هذا الاطار تفتقت الذهنية الإسرائيلية عن مصطلح استراتيجى جديد هو "ضبط الأمن" وتهدف إسرائيل من ورائه الى تلبية كافة مطالبها الأمنية (التفوق الاسرائيلى) ثم مواءمة باقى عناصر معادلة السلام فى الشرق الاوسط فى ظل ذلك ، وتعتمد اسرائيل فى فرض هذا التوازن على قوة ماتمتلكه من أوراق تفاوضية وعلى رأس هذه الأوراق دعم الولايات المتحدة المطلق لهذا الموقف .

حددت مصر موقفها حول الحد من التسلح فى الشرق الاوسط فى كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والأربعين فى نيويورك ، حيث أكدت أن السلام هو مسئولية الجميع وأن استثناء إسرائيل من الرقابة النووية يمثل تهديدا للسلام والنظام العالمى الجديد وإجمالا يمكننا ان نلخص منطلقات مصر فى هذا الصدد على النحو التالى:

أولا : تؤيد مصر المسيرة الرامية إلى نزع السلاح الكيماوى فى إطار اتفاقية دولية ، تشكل جزءا من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح ، وبصفة خاصة أسلحة الدمار الشامل .

ثانيا : لاترى مصر من منظورها الإقليمى ، أنه من المناسب والمنطقى أن يتم التعامل مع هذه الاتفاقية كجهد منفصل عن جهود اخرى تتعلق بباقى أسلحة الدمار الشامل ، وعلى رأسها اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ،

ونظام الضمانات والتفتيش الدولى عليها ، وتوفير ضمانات دولية لها مصداقيتها .

ثالثاً : إن لمصر مباردة رسمية مطروحة تتعلق بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط ، نووية كيماوية بيولوجية وغيرها ، بالاضافة الى وسائل ايصالها ، ومن ثم فإن نظرة مصر إلى اتفاقية نزع الاسلحة الكيماوية ، انما تقع فى هذا الإطار الشامل .

وواضح مدى الأهمية التى تعطيها مصر لنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وخاصة السلاح النووى ، بما يؤدى الى عودة التوازن بينهما وبين إسرائيل فى المنطقة ، وكانت مصر قد كفت عن تطوير وانتاج اسلحة نووية ، خشية ان يؤدى ذلك الى تعرضها لعقوبات دولية اقلها منع التدفقات المالية الخارجية عليها سواء فى شكل منح أو قروض ، ومن ناحية أخرى فإن مصر أدركت أن إقدامها على هذه المخاطرة قد يؤدى الى تحقيق التوازن مع اسرائيل ، وذلك فى ضوء محدودية القدرات المصرية على إنتاج وتطوير هذه الاسلحة مقاونة باسرائيل التى تتلقى دعما أمريكيا غير محدود سواء من حيث التكنولوجيا أو الأموال اللازمة ، ومن هنا كان الحل الأمثل هو السعى لتكثيف الضغوط الدولية من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ، ولعل هذا الهدف المصرى كان أحد الدوافع الرئيسية للجهود المصرية من أجل التوصل الى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل ، بما يؤدى إلى القضاء على المبررات الإسرائيلية للاحتفاظ بهذا السلاح ، ويعطى قوة للمطالب المصرية بهذا الصدد .

لقد رأت مصر أن تناول موضوع ضبط التسلح والحد منه فى الشرق الأوسط هو الإطار الذى يمكن من خلاله تحقيق هذا الهدف ، إلا أن تطور أعمال لجنة الحد من التسلح فى الشرق الاوسط لايقدم مؤشرات إيجابية حول إمكانية نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ، بقدر مايشير تطور أعمال هذه اللجنة إلى نجاح إسرائيل فى الحصول على الدعم والتأييد لموقفها السابق ، وهو مايتضح من خلال تناول أعمال هذه اللجنة ومتابعة اجتماعاتها ، وهى على سبيل الحصر :

أ- اجتماع واشنطن (مايو ١٩٩٢)

اوضح اجتماع واشنطن الأول الخطوط الرئيسية لسير التفاوض فى أعمال هذه اللجنة ، فعلى حين سعت إسرائيل لطرح خطوات محددة تتسق مع مصالحها وتصوراتها ، وطرحت فى هذا الإطار أفكارا حول مراقبة التسلح فى المنطقة فإن الوفد المصرى سعى لطرح المبادئ العامة التى ينبغى أن تحكم عمليات الحد من التسلح ، وطالب فى هذا السياق جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية .

ب - اجتماع موسكو (سبتمبر ١٩٩٢)

كان هذا الاجتماع امتدادا للحوار الذى بدأ فى اجتماع واشنطن حيث كثفت اسرائيل من اقتراحاتها التى تدور فى إطار محاولتها إلى التوصل لاتفاقات حول مايسمى باجراءات "بناء الثقة" مثل انشاء خط ساخن بين قيادات المنطقة ، وتبادل التقارير حول المناورات العسكرية .

ج - اجتماع واشنطن (مايو ١٩٩٣)

شارك فى هذا الاجتماع وفود خمس وعشرين دولة هى مصر والولايات المتحدة ، اسرائيل ، روسيا ، اليابان ، دول الجماعة الاوروبية (١٢دولة) ، دول الخليج (٦ دول) ، الأردن ، فلسطين ، وقد اكتسب هذا الاجتماع اهمية خاصة حتى أنه الاجتماع الوحيد الذى عبرت الولايات المتحدة الامريكية عن ارتياحها لنتائجه ، وأعلنت فى نفس الوقت عن رفضها الواضح للاقتراح المصرى الداعى لانشاء منطقة خالية من

السلاح النووى فى المنطقة ، وبررت ذلك الرفض بحاجة اسرائيل الى رادع فورى بعد تخليها عن الأراضى المحتلة فى عملية المفاوضات ، مما أدى إلى تراجع هذه الاقتراحات وسيطرة المقترحات الإسرائيلية حول اجراءات بناء الثقة على أعمال الاجتماع ، وقدمت إسرائيل فى مقابل تراجع الاقتراح المصرى إعلان موافقتها على ان تراقب لجنة دولية التسلح فى المنطقة إلا أن هذا التصور تم تعليقه لحين النجاح فى عقد اتفاقيات سلام عربية - إسرائيلية .

د - اجتماع تركيا (سبتمبر ١٩٩٣)

كان من المقرر أن تستضيف القاهرة أعمال هذا الاجتماع ، وذلك ضمن التوجه إلى نقل المفاوضات المتعددة إلى المنطقة لعل ذلك يسهم فى دفع التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل ، مع تجنب الحرج فى ذات الوقت ، إلا أن الاجتماع نقل إلى تركيا فجأة .

ولاتوجد لدينا دلائل واضحة حول سير أعمال التفاوض خلال هذا الاجتماع نظرا لاتفاق الدول المشاركة فى الاجتماع السابق على عدم إعلان الوثائق التى يتم تداولها ، الا أن البنود التى أعلن أنه سيتم تناولها تقدم دلالات واضحة حول سير الاعمال حيث تناول الاجتماع موضوعات تبادل المعلومات العسكرية ، والتعاون التبادلى فى مجالات الانذار المبكر عن النشاطات العسكرية .

ويتضح من بنود الاجتماع الأخيرة ، ومن نتائج مجمل الاجتماعات السابقة أن إسرائيل قد استطاعت فرض تصوراتها على اجتماعات هذه اللجنة ، وهو أمر يهدد بانعكاسات خطيرة على الأمن القومى العربى ككل ، وذلك لإن موافقة الجانب العربى على الدخول فى نقاشات تفصيلية فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة مع إسرائيل ، يعنى ضمنا القبول باستبعاد الترسانة النووية الإسرائيلية من المفاوضات وهو ماقد يعطى قوة للادعاءات الإسرائيلية حول كونها قوة رعب نووى رشيدة إلى الحد الذى يضعف المطالب العربية حول انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الموقف سينعكس على مايمكن التوصل إليه من اجراءات بناء الثقة مؤديا إلى تنصلها فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلى حيث أن استبعاد السلاح النووى الإسرائيلى من التفاوض سيؤدى إلى استبعاد عدد من اجراءات بناء الثقة مثل التحقيق والتفتيش وتبادل الزيارات ، وفيما يتعلق بالجانب العربى فسوف يصبح مطالبا باجراءات بناء ثقة اكثر فاعلية ، وربما غير مسبوقة حتى يتجنب استخدام الردع النووى ، ومن ثم فليس من المستبعد إذن ان يكون على رأس الاجراءات المطلوبة تقليل حجم القوات المسلحة ذاتها .

المـيـاه

تعتبر قضية المياه أحد الموضوعات الرئيسية فى أعمال مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط ، حيث تعانى دول المنطقة بشكل عام من نقص المياه ، حتى أن العديد من الآراء ترى أن الحرب القادمة فى الشرق الأوسط ستكون حول هذه القضية ، ومن هنا كان طبيعيا ان تحتل مصادر المياه مكانا هاما بين القضايا التى انشئت لها مجموعات عمل ، كى تعمل على ايجاد حلول لها بما يكفل القضاء على المشاكل التى تثيرها ، وذلك سواء من خلال ترشيد استخدام الموارد المتاحة حاليا أو بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى أو الصحى ، أو من خلال مشروعات تحلية مياه البحر .

وتعتبر الأردن وإسرائيل أكثر دول المنطقة معاناة من مشكلة نقص المياه إلا أن اسرائيل تسد جزءا كبيرا من نقص مواردها المائية من خلال نهب موارد المياه العربية ، سواء المياه الجوفية فى غزة والضفة الغربية المحتلة ، أو مياه المجارى المائية العربية فى الأردن والجنوب اللبنانى وبحيرة طبريا

السورية ، وقد أدى هذا الوضع إلى التدخل بين قضايا المباحثات الثنائية والمتعددة حيث تسعى إسرائيل إلى الضغط على الدول العربية فى مفاوضات المياه المتعددة لقبول مبدأ مشاركة اسرائيل فى موارد المياه العربية ، وهو مايرفضه الجانب العربى ويتمسك فى مواجهته باثبات حقوق السيادة على الموارد العربية قبل مناقشة مبدأ الإدارة المشتركة لموارد المياه فى المنطقة ، ومن جانبها فإن إسرائيل ترفض مناقشة استيلائها على الموارد العربية باعتبار أنها أحد موضوعات المحادثات الثنائية ، وتحاول إسرائيل فى هذا الإطار أن تؤمن حصولها على مايلزمها من المياه العربية كجزء فى مقابل انسحابها من الاراضى العربية ، ومن هنا اقتصرت أعمال اللجنة على بحث مشروعات التعاون الاقليمى فى مجال المياه ، وهى المشروعات التى تهدف إلى زيادة موارد المياه فى المنطقة أو تقليل الفاقد منها.

عقدت هذه اللجنة اربعة اجتماعات حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، وكان أول هذه الاجتماعات فى فيينا فى مايو ١٩٩٢ ، ثم عقدت اجتماعا فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٩٢ ، وعقدت اجتماعا فى النمسا فى يونيو ١٩٩٣ ، واخيرا اجتماعا فى بكين فى اكتوبر ١٩٩٣ .

وقد طرح الوفد الإسرائيلى فى الاجتماع الأول من اعمال هذه اللجنة مشروعات لتحلية مياه البحر وتكرير الصرف الصحى ، كما اقترح ايضا انشاء بنك اقليمى لمعلومات المياه فى الشرق الأوسط ، وقد تراجع هذا الاقتراح فى الاجتماع الثانى بواشنطن نظرا للمشاكل التى اثيرت حول طبيعة بنك المعلومات المقترح وكان الوفد الفلسطينى قد تقدم باقتراح يقوم على مبدأ اقتسام المياه مع إسرائيل فى الأراضى المحتلة ، إلا أن إسرائيل رفضت مناقشة هذه القضية إلا فى إطار ثنائى حيث تكون قدرتها على فرض الحلول التى تتفق مع مصالحها أعلى ، ومن ناحية أخرى أبدى الوفد الأردنى تحمسا للاقتراح الإسرائيلى الخاص بمشروع انشاء قناة البحر الأحمر والبحر الميت .

اللاجئـــون

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حوالى ٢,٨ مليون لاجئ يتوزعون على الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان ومصر وتمثل قضية اللاجئين أحد أبرز عناصر الصراع العربى الإسرائيلى ، من حيث ارتباطها بجوهر هذا الصراع ، وموضوعاته المركزية وعلى رأسها موضوعات الحقوق والسيادة والأرض والتوازن والتوزيع السكانى .. ومن ناحية أخرى فإن هذه القضية تتصف بالالحاح نتاج التدهور المستمر فى الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والانسانية للاجئين الفلسطينيين ، وقد جاء تشكيل لجنة خاصة باللاجئين ضمن اعمال المفاوضات المتعددة بناء على مبادرة مصرية ، قدمتها خلال اجتماع موسكو الأول ، وعقد الاجتماع الأول لأعمال هذه اللجنة فى كندا فى مايو ١٩٩٢ ، وحدد مختلف الاطراف مواقفهم من هذه القضية فى هذا الاجتماع .

ويمكننا أن نعتبر أن الموقف المصرى فى اجتماع كندا قد حدد ملامح الموقف العربى من هذه القضية ويمكن تلخيص هذه الملامح فى النقاط التالية :

- التأكيد على اقتصار العمل فى هذه اللجنة على الموضوعات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وحدهم ، وكان اجتماع موسكو التنظيمى الأول قد ترك ولاية هذه المجموعة غامضة ، مما دفع بعض الأطراف إلى طرح فئات أخرى للاجئين فى الشرق الأوسط .
- تحديد أن الإطار المرجعى لعمل المجموعة هى قواعد القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والقرارات الدولية ذات الصلة

الصادرة عن الأمم المتحدة بالمشكلة خاصة القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ الذى نص صراحة على حق العودة ، ويرجع هذا الحرص المصرى على تحديد الإطار المرجعى الى ان القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ اللذين تقوم عليهما عملية السلام لايشيران الى الحقوق السياسية للشعب الفلسطينى ، وبالتالى فإن قصر الإطار المرجعى عليهما من شأنه أن يؤدى إلى تدعيم الموقف الاسرائيلى الرافض لحق العودة ، ولهذا يمكننا تفسير حرص مصر تضمين كافة القرارات الدولية المتعلقة بمشكلة اللاجئين ، وكذا حرصها على دعوة مصر لمشاركة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى أعمال هذه اللجنة .

تأكيد مصر على تكامل الأبعاد المختلفة لقضية اللاجئين سواء القانونية أو السياسية أو الإنسانية ، ضرورة أن يأتى حل هذه القضايا متكاملا ، ويأتى هذا التأكيد المصرى انطلاقا من إدراكها أن حل هذه القضية يستلزم وقتا طويلا وسوف يتضمن حلولا مرحلية وجزئية تهدف إلى تقليل حجم المعاناة التى يواجهها اللاجئون ، وبالتالى حرصت مصر على تأكيد أن حل الجوانب الإنسانية لهذه القضية لاينبغى أن يؤثر على أبعادها السياسية والقانونية وعلى رأسها حق العودة .

وتتضح أهمية التأكيدات المصرية السابقة بالنظر إلى الموقف الامريكى من أعمال هذه اللجنة حيث يستهدف الموقف الأمريكى أساسا استبعاد مناقشة الجوانب السياسية والقانونية لقضية اللاجئين ، وقصر عمل اللجنة على الجوانب الإنسانية فقط ، وما يمكن أن تقدمه المنظمات الدولية لتقليل معاناتهم كذلك يسعى الطرف الأمريكى إلى توسيع نطاق اهتمام اللجنة لكى يشمل اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية ، والمواطنين اللبنانيين المتضررين من الحرب الأهلية ، والدروز السوريين وغيرهم من السكان النازحين بسبب الصراع .

ولم تتضح معالم الموقف الإسرائيلى من هذه القضية إلا فى الاجتماع الثانى لهذه اللجنة الذى عقد فى كندا فى نوفمبر ١٩٩٢ إذ قاطعت إسرائيل أعمال الاجتماع الأول اعتراضا على المشاركة الفلسطينية ، وهو ما أمكن التوصل الى حل وسط بشأنه قبل الاجتماع الثانى الذى تقدمت فيه إسرائيل بورقة عمل إلى اجتماع نوفمبر ١٩٩٢ توضح فيها تصوراتها حول هذه القضية وتتلخص الرؤية الاسرائيلية لقضية اللاجئين فى انه قد تم تبادل للسكان بين الدول العربية وإسرائيل ، إلا ان الدول العربية لم تبذل جهودا لدمج الفلسطينيين كما فعلت اسرائيل بالنسبة لليهود ، وسعت إسرائيل الى استخدام هذا التصور كسلاح سياسى ضد التصورات العربية الرامية إلى إنصاف اللاجئين إنسانيا مع احتفاظهم بحق العودة ، بينما ترى إسرائيل انه لايجوز الحديث فى هذه اللجنة عن حق العودة ، بل ان إسرائيل ترى انه ليست هناك قضية لاجئين إلا بالمعنى الانسانى فقط ، وتبرر اسرائيل حرصها على تقديم حل لهذه المشكلة انطلاقا من انعكاساتها على الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وليس من منطلق مسئوليتها التامة عن هذه المشكلة ، وقد أدى هذا الموقف الإسرائيلى إلى إفشال أعمال الاجتماع ، وعدم خروجه بأى تقدم ، وهو الأمر الذى تلاقى مع التعثر العام الذى شهدته عملية السلام فى تلك الفترة ، وكان من المفترض أن يتم تجاوز هذا الفشل فى الاجتماع الثالث الذى عقد فى النرويج فى مايو ١٩٩٣ ، خاصة أن هذا الاجتماع جاء بعد أزمة المبعدين التى أوضحت مدى التأييد الدولى لحق الفلسطينيين فى العودة ، مما أدى الى تقوية الموقف التفاوضى الفلسطينى فى هذه اللجنة حيث سعى الوفد الفلسطينى بالفعل الى استثمار هذا الظرف ، وهدد على لسان ابو قريع منسق الوفد بالانسحاب من اعمال اللجنة إذا لم يتم تحقيق تقدم يذكر ، إلا أن جهود الوفد الفلسطينى لدفع الاطراف المشاركة للضغط على اسرائيل لم تلق

استجابة ، وانتهت اعمال الاجتماع دون تحقيق تقدم ، عقد الاجتماع الرابع لأعمال هذه اللجنة فى تونس فى أكتوبر ١٩٩٣ واكتسب هذا الاجتماع أهمية خاصة بسبب انعقاده فى إحدى الدول العربية ، كتطبيق للسياسة الرامية إلى نقل المفاوضات المتعددة الى المنطقة حتى يسهم ذلك فى دفع وترسيخ التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل ، وقد شكل ذلك سببا خاصا لتقدم هذا الاجتماع ومن ناحية اخرى فقد القى اعلان المبادئ الفلسطينى - الاسرائيلى بظلاله على اعمال اللجنة ، وبدا أن الطرفين الرئيسيين فى هذه اللجنة [اسرائيل والفلسطينيين] مقبلان على التفاهم حول القضايا الفرعية بعدما تم التوصل إلى آلية لحل القضية الرئيسية ، وقد ساعد فى هذا الاتجاه ان اتفاق غزة - اريحا تضمن الموافقة على تناول قضية اللاجئين فى المرحلة النهائية ، مما دفع الطرف الفلسطينى الى قبول التناول الجزئى لهذه المسألة بعيدا عن الجوانب السياسية والقانونية للقضية ، إلا أنه حتى ضمن هذا الإطار فإن الوفد الفلسطينى سعى إلى انتزاع اعتراف اسرائيل بحق العودة ، كما طالب الوفد الفلسطينى بمشاركة المنظمة فى "لجنة مراقبة الطلبات والاستئناف" ، والسماح للاجئين والنازحين الفلسطينيين التقدم بالطلبات من أى مكان ينتمون إليه ، وتحفظ الوفد الفلسطينى على الإقتراح الفرنسى بإعادة ١٠ آلاف لاجئ ، وأكد على أن حق العودة ليس مطروحا للنقاش ، إنما فقط آليات تنفيذ هذا الحق ، واقترح الوفد الفلسطينى فى هذا الإطار مضاعفة عدد حالات المستفيدين من اجراءات جمع الشمل من ألف إلى ألفين فى السنة .

البيئة

على الرغم من أن القضايا التى تناقشها هذه اللجنة قد تبدو بعيدة عن القضايا الخلافية التى تواجهها بقية اللجان فى المفاوضات المتعددة وعلى رأسها الاشتباك المثير للمشاكل بينها وبين المحادثات الثنائية ، إلا انه ربما كانت اعمال هذه اللجنة هى الأكثر تعبيرا عن طبيعة التنافس العربى الإسرائيلى فى المفاوضات المتعددة ، حتى كادت أن تتحول هذه اللجنة إلى بحيرة خلفية تتجمع فيها كل المخلفات الناجمة عن القضايا الصعبة فى بقية المفاوضات .

وقد اعطى الجانب الإسرائيلى اهتماما خاصا بأعمال تلك اللجنة وحاول استغلال الطابع الفنى لقضاياها من أجل التوصل إلى تطبيع سريع مع الدول العربية ، وكما هو الحال فى بقية اللجان طرح الجانب الإسرائيلى عددا من المشروعات العملية المحدودة والمحددة فى مجالات تلوث الهواء ، والناموس ، وتلوث البحر المتوسط وتغير المناخ ، وهى كلها مشروعات تتصف ببعدها عن القاضايا ذات الطابع السياسى .

وفى المقابل فإن الموقف المصرى واصل نهجه فى التأكيد على ضرورة بحث المبادئ والمفاهيم العامة قبل التطرق للمشروعات العملية ، وطرحت مصر عددا من المبادئ الاسترشادية قبل التأكيد على ضرورة أن يحدد إسهام كل دولة فى الحفاظ على البيئة طبقا لحجم التلوث والتدمير المسئول عنه ، واحترام الالتزامات الدولية بتحريم نقل المواد المهددة للبيئة الى دولة أخرى ، ومنع النشاطات العسكرية المدمرة للبيئة ، وضمان وصول تكنولوجيا البيئة .

وقد تلاقى الموقف المصرى الداعى إلى تحميل مايسببه من دمار بيئى مع الموقف الفلسطينى الذى انتقد الممارسات الإسرائيلية وخاصة بناء المستوطنات فوق الأراضى الزراعية ، وتقطيع الاشجار وإهمال مرافق المياه والصرف الصحى فى أماكن تركز الفلسطينيين ، واقترح الوفد الفلسطينى تكوين لجنة فلسطينية تتولى تنسيق الجهود لمواجهة الدمار البيئى فى الأرض المحتلة ، وهو ماقوبل برفض أمريكى إسرائيلى .

وعقدت لجنة البيئة أربعة اجتماعات حتى نهاية ١٩٩٣ واكتسب الاجتماع الأخير الذى عقد فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٣ أهمية خاصة ، ورغم استمرار الخلاف حول أولويات عمل اللجنة - كما سبقت الإشارة - فإنه قد أمكن التوصل إلى بعض الاتفاقيات بين الجانبين العربى والاسرائيلى ، حيث تم الاتفاق على مشروع لمكافحة التلوث البحرى فى خليج العقبة يضم كلا من مصر وإسرائيل والأردن ، ووافقت اليابان والبنك الدولى على تمويل المشروع ، كما لقى الاقتراح الإسرائيلى الخاص بمكافحة التصحر قبولا من العديد من الأطراف ، وتبناه البنك الدولى ، حيث وافقت ست دول عربية هى مصر والأردن وفلسطين والجزائر وتونس وعمان على اقتراح البنك الدولى بإقامة وحدة تنسيق وشبكة تعاون بين الأجهزة الأكاديمية فى الدول المعنية لمكافحة ظاهرة التصحر .

على هامش التسوية: المياه والاستقرار فى الشرق الأوسط

مدخل

الملاحظة الجديرة بالانتباه هى الترافق بين بدء عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، وتصاعد الحديث فى نفس الوقت عن حرب المياه فى الشرق الأوسط وهو أمر يبدو بحاجة للتبرير خاصة وأن قضية المياه هى إحدى القضايا الرئيسية التى تعالجها عملية التسوية.

لقد وصلت أزمة المياه فى المنطقة الى درجة عالية من الحدة والخطورة لكن ذلك لايبرر مثل هذا الحديث عن الحرب لإن هناك طرقا كثيره مطروحة لتوفير المياه وستكون تكلفتها الاقتصادية اقل بما لايقارن بما يمكن ان تسببه الحرب من تكلفة مادية وبشرية ومعنوية ، فضلا عن عدم الثقة فى فاعلية القدرة العسكرية على حل هذه المشكلة.

إن هذه المحاولة الرامية إلى دفع الساسة والمفكرين العرب
إلى قبول الحرب كوسيلة لتوفير المطلوب من المياه رغم الإلحاح على ان يقبل نفس هؤلاء الساسة والمفكرين السلام مع إسرائيل يرتبط فى تقديرنا مع طبيعة هذا السلام الذى تحتفظ فيه إسرائيل - بصفتها حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة - بوضع الطرف المنتصر الذى يملى شروطه ، وفى هذا السياق فإن إسرائيل إذ تحاول الاستيلاء على موارد المياه العربية فانها تملأ الدنيا ضجيجا حول حرب المياه القادمة لعلها بذلك ترهب - ومن ثم تبتز - الدول العربية وتنتزع منها ماتطمع فيه من مياه رغم أن هذه الدول عليها أن تدرك أهمية احتفاظ كل بلد بموارده تحت سيطرته الكاملة فى ظل الأزمة المرتقبة ، ومن ناحية أخرى فإن الحديث المتكرر حول حرب المياه قد يكون الغرض منه دفع بعض بلدان العالم العربى إلى خوض حروب فيما بينها أو إلى الاشتباك مع بعض دول الجوار الإقليمى ، وفى الحالتين فإن إسرائيل ستكون هى المستفيد الأول من هذا الإنهاك الإضافى للجسد العربى المتعب والممزق أصلا ، وسنحاول فى السطور القادمة إلقاء نظرة أكثر تفصيلا على الوضع الامنى المائى العربى محاولين رصد مستوى النزاع فى بؤره الرئيسية واحتمالات تطوره.

الأمن المائى العربى

تقع معظم أراضى الوطن العربى فى مناطق جافة أو شبه جافة ، إذ تغطى تلك المناطق ٩٠٪ من مساحة الوطن العربى البالغة ٤,٢٠٥ مليون كم٢ ويشغل الوطن

العربي ٩٪ من اليابسة ، وفيه خامس تجمع سكاني عالمي ، فى حين تقدر موارده المائية بـ ٠,٧٤٪ من الموارد المائية العالمية ولايزيد نصيب الفرد العربي من المياه على ١٧٤٤ متر مكعب سنويا ، فى حين يبلغ المعدل العالمى ١٢٩٠٠ متر مكعب سنويا ، وتتوقع معظم الدراسات العلمية بأن نصيب الدول العربية المياه سوف يتضاءل إلى حد كبير خلال العقود القادمة ، وطبقا لتقديرات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة فإن العجز العربي فى المياه سيصل فى عام ٢٠٠٠ الى ١٥٥ مليار متر مكعب ، ويرتفع هذا العجز فى عام ٢٠١٠ الى ١٧٢ مليار متر مكعب ، وإلى ٢٦٠ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٣٠.

وفضلا عما يمثله التضاؤل النسبى المتوقع من نصيب الدول العربية من المياه من مخاطر على الأمن المائى العربى ، فإن هذا ليس جانب الضعف الوحيد فى الوضع المائى العربى ، بل إنه ربما يكون الأقل أهمية مقارنة بالمخاطر الأخرى والتى تتعلق بعاملين رئيسيين : أولهما ، وقوع منابع الأنهار الرئيسية ومصادرها المغذية خارج السيطرة .العربية ، ويذكر فى هذا الصدد أن ١٦٠ مليار متر مكعب من المياه العربية والتى تقدر بـ٣٥٢ مليار متر مكعب تأتى من خارج الحدود العربية ، وهو مايعنى أن نسبة الاعتماد الخارجي فى المياه تكاد تقترب من النصف ، وهى نسبة خطيرة خاصة فى ضوء بعض التوترات فى علاقة بعض الدول العربية مع دول المنبع ، وثانى هذه العوامل إن جانبا كبيرا من الموارد المائية العربية يتعرض للسرقة المباشرة من جانب إسرائيل ، ويشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أن ٦٧٪ من مصادر المياه الإسرائيلية يقع خارج حدود ١٩٤٨ ، منها ٣٥٪ من الضفة الغربية ، و٢٢٪ من هضبة الجولان ، فضلا عن تحكم اسرائيل حاليا بالروافد الثلاثة التى تشكل المجرى الأعلى لنهر الأردن ، وهى أنهار الحصانى وبانياس ونبع دان.

وبالنظر الى خطورة هذين العاملين الأخيرين من جوانب الضعف فى الأمن المائى العربى فسوف نتناولهما فى السطور القادة بمزيد من التفصيل.

اولا : وقوع منابع الأنهار الرئيسية ومصادرها المغذية خارج نطاق السيطرة العربية

حوض النيل

تعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا شبه مطلق فى تغطية احتياجاتها المائية فمن بين ٦٠,٧ مليار متر مكعب هى إجمالى موارد مصر المائية فإن ٥٥,٥ مليار متر مكعب يأتى من نهر النيل ، بينما يتم تغطية بقية الاحتياجات من المياه الجوفية ومياه الصرف ، التى توفر لمصر ٥,٢ مليار متر مكعب ، وهناك ثمانى دول تشترك مع مصر فى حوض النيل هى السودان ، أثيوبيا ، كينيا ، تنزانيا ، او غندا ، بوروندى ، رواندا . ويوجد نظام قانونى يحكم توزيع مياه النيل بين مصر والسودان يعود تاريخه الى عام ١٨٩١ عندما وقعت بريطانيا اتفاقية مع ايطاليا تعهدت الأخيرة بمقتضاها بعدم بناء منشآت أو سدود على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير على تدفق المياه إلى الأراضى المصرية ، وفيما بعد توالى توقيع الاتفاقيات المنظمة لاستغلال مياه النيل بين كل من مصر والسودان ، أبرزها اتفاقيات ١٩٠٢ و١٩٢٩ و١٩٥٩ التى اكدت جميعها على حقوق الطرفين التاريخية فى مياه النيل ، وقد انتهت هذه الاتفاقات إلى أن تكون حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه ، بينما تصل حصة السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب ، وقد شرعت الدولتان فى

تنفيذ بعض مشروعات الرى المشتركة أهمها مشروع قناة جونجلى فى جنوب السودان ، ويلاحظ أن التنسيق فى حوض النيل بهذا المستوى يقتصر على مصر والسودان حيث رفضت أغلب الدول الافريقية الالتزام بالاتفاقيات التى وقعتها تحت حكم الاحتلال ، ويكتسب الموقف الاثيوبى أهمية خاصة بالنظر الى انها تعتبر المصدر الرئيسى لمياه النيل حيث تمد أنهار الهضبة الاثيوبية نهر النيل بما يقارب ٨٥٪ من اجمالى مياه النهر مقدرة عن أسوان .

وتتضح خطورة هذا الوضع على الأمن المائى لمصر باستدعاء ذكريات الجفاف الذى شهدته المنابع الاثيوبية بدءا من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٧ ، والذى دفع مصر إلى سحب نحو ١٠ مليار متر مكعب من ١٧ مليار كانت تخزنها فى بحيرة ناصر ، مما أدى إلى انحسار المخزون أمام السد العالى من ١٢٥ مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٠ الى ٤٦ مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٦ حتى وصل منسوب بحيرة ناصر الى ١٤٩ مترا فوق مسطح البحر فى صيف ١٩٨٨ ، وهو ما هدد بتوقف توليد الكهرباء من توربينات السد ، وكانت اثيوبيا قد أعلنت رفضها لاتفاقية ١٩٠٢ الموقعة بينها وبين مصر ، وذلك لعدم أهلية إيطاليا فى التوقيع على اتفاقية نيابة عن اثيوبيا واحتفظت لنفسها بالحق الكامل فى استخدام مياه النيل بالكيفية التى تراها لتحقيق مشروعاتها ، بل وتطالب اثيوبيا بتوزيع مياه نهر النيل بالتساوى بين الدول التسع ، بدلا من استئثار مصر بالحصة الاكبر من المياه على أن تدفع مصر التعويضات المناسبة إذا أرادت الحصول على نصيب أكبر ، وانطلاقا من هذا الموقف رفضت اثيوبيا الانضمام الى منظمة "الاندوجو" رغم أنها من حيث الكثافة السكانية لدول حوض النيل تأتى فى المرتبة التالية لمصر مباشرة إذ يبلغ عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة ، وذلك فى الوقت الذى تجد فيه دول صغيرة مثل بوروندى التى لايزيد عدد سكانها عن ٤,٨ مليون نسمة تتمتع بالعضوية الكاملة لهذه المنظمة.

ولدى أثيوبيا عدد من المشروعات التى أعلنت أنها تعتزم إقامتها على نهر النيل الأزرق وعطبرة والسوباط وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل ، ومن شأن تنفيذ هذه المشروعات أن تحرم مصر من ٧ مليارات مترمكعب سنويا من المياه ، وهو ما يوازى ٢٠٪ من حصتها الإجمالية فى مياه النهر وذلك فى الوقت الذى تغطى فيه مصر احتياجاتها من المياه بالكاد ، بينما من المنتظر أن تواجه عجزا مائيا فى عام ٢٠٠٠ يصل الى ١٣ مليار متر مكعب من المياه .

٢-حوض الفرات

هناك ثلاث دول تشترك فى حوض الفرات هى : تركيا والعراق وسوريا ويلاحظ أن مشكلة توزيع المياه فى الفرات اكثر حدة ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاقيات دولية تنظم هذا التوزيع مقارنة بهذا القدر المتواضع الذى أمكن تحقيقه بين أكثر دول حوض النيل ، ويزيد من حدة المشكلة بين البلدان الثلاث أنها تتميز بضخامة وطموح مشروعاتها التنموية ، فلدى تركيا مثلا مشروع ضخم لتنمية جنوب شرق الأناضول يسمى اختصار (جاب) ويتألف من ١٣ مشروعا على حوض الفرات ودجلة ، تشمل سدودا وقنوات مياه وخزانات وغيرها ، ويتضمن هذا المشروع انشاء ٢٢ سدا ، و١٩ محطة هيدروكهرمائية ، أهمها : سد أتاتورك الذى تم تدشينه فى يوليو ٩٢ وتبعه وضع حجر الأساس فى سد آخر ضخم فى منطقة " بيريجيك" على نهر الفرات فى مايو ١٩٩٣ ، وهو السد الخامس من أصل سبعة سدود تقرر اقامتها على الفرات ، ويؤدى هذا المشروع حال اكتماله إلى ضرر بالغ على الجانب العربى ، حيث أنه يقطع مجرى النهر عند ثلثيه ويحوله إلى جدول مالح بينما تحتاج

سوريا إلى ١٥ مليون متر مكعب اضافية من المياه لري نحو ١٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي الجديدة لسد حاجتها المتزايدة من الغذاء ، ومايسري على سوريا يسري على العراق سواء فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية أو إنتاج شمال غربي البلاد من الأرز والقمح .

إن مشروع سد أتاتورك وحده من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض ثلثي منسوب نهر الفرات الذي تعتمد عليه سوريا في تغطية ٩٠٪ من احتياجاتها المائية ، وهو مايمكن أن يؤدي إلى خسارة سوريا خسارة فادحة في المحاصيل الشتوية ، وتوقف العمل في سبع وحدات من أصل ثمان وحدات بمحطة كهرباء سد الطبقة الذي يزود سوريا بـ ٧٠٪ من إنتاج الكهرباء ، أما الخسائر التي يمكن ان تلحق بالعراق فإن نقص مياه الفرات سيؤدي الى خروج ٤٠٪ من أراضي حوض الفرات عن نطاق الاستغلال الزراعي ، فضلا عن تأثر محطة كهرباء القادسية .

ومن ناحية أخرى فإن مشروع (جاب) من شأنه ان يعطي لتركيا امكانية قطع المياه نهائيا عن سوريا ، ومن هنا فإن سوريا تصر على التوصل الى اتفاقية مع تركيا بشأن تقاسم مياه الفرات وبما يتسق مع المواثيق والأعراف الدولية المنظمة لعملية استغلال المجاري الدولية ولهذا السبب فانه يشاع أن سوريا تدعم سرا حزب العمال الكردستاني الذي يسبب مشاكل جمة للنظام التركي .

من جانبها ترفض تركيا تماما مبدأ تدويل النهر ، وترى أن التفاوض يجب أن يجرى على قاعدة التخصص وليس التقسيم ، وكانت تركيا قد وافقت في عام ١٩٨٧ على منح سوريا ٥٠٠م مكعب في الثانية وذلك أثناء ملء بحيرة سد اتاتورك ونص الاتفاق بين البلدين على أن هذه الكمية مؤقتة لحين التوصل لاتفاق نهائي ، إلا أن سليمان ديميريل رئيس الحكومة التركية رفض اعتبار هذا الاتفاق بمثابة اعتراف بالحقوق السورية في الفرات مؤكدا أن الفرات نهر تركي ولا وسيلة لادعاء سوريا أى حقوق تتعلق بمياه تركية .

الاعتداء المباشر على المياه العربية

ارتبطت فكرة إقامة الدولة العبرية في العقيدة الصهيونية بضرورة الحصول على المياه اللازمة لتوطين موجات المهاجرين ، وواجه زعماء الصهيونية لتحقيق هذه الغاية خيارين أساسيين : الأول هو إقامة مشروعات ضخمة لتحلية المياه ، وهو أمر مكلف ويحتاج إلى تمويل ضخم ، والثاني ، هو الاستيلاء على منابع المياه العربية وكما نعلم جميعا فإن إسرائيل قد اختارت الحل الثاني بل إن البعض يرى أن تاريخ وحلقات التوسع الإسرائيلي قد ارتبطت دوما بحدود مائية جديدة ، وأن استعراض صور وأمثلة الاعتداء الإسرائيلي على المياه العربية في فلسطين ، والأردن ، وسوريا ولبنان من شأنه ان يؤكد صدق هذه المقوله بدرجة كبيرة .

سرقة المياه الفلسطينية

المصدر الأول من مصادر المياه الفلسطينية يتكون من مياه الأمطار التي تهطل فوق الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويقدر ايرادها السنوي الناتج فوق الارض بعد فاقد البخر بحوالي ٨٥٠ مليون متر مكعب سنويا في قطاع غزة ، ويفقد في إيراد الضفة الغربية حوالي ١٠٣ مليون متر مكعب سنويا على شكل جريان سطحي غير مستغل ، ويصل إلى الطبقات الحاملة للمياه الجوفية حوالي ٦٥٠ مليون متر مكعب سنويا ، وهو طاقة التغذية السنوية المتجددة والمتاحة للأحواض في الضفة الغربية ، وحوالي ٥٠ مليون متر مكعب للأحواض في قطاع غزة .

أما المصدر الثاني فيتمثل في حصة

الفلسطينيين فى مياه نهر الأردن والتى تقدر بنسبة ٢٢٪ من مياه النهر وبمعدل كمى يتراوح بين ٢٥٠ و ٢٧٠ مليون متر مكعب ، وقد وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلى قيودا عديدة على الاستخدام الفلسطينى للمياه بينما شرعت فى استخدام مختلف الوسائل لاستغلال تلك المياه ، وتجمع الدراسات على أن اسرائيل تسمح لنفسها بنهب ٨٠٪ من موارد المياه الفلسطينية ، وذلك لكى تؤمن مايقرب من ٤٠٪ من مجموع احتياجاتها من المياه بحيث يتدنى استهلاك المواطن الفلسطينى إلى معدل ١٠٠ متر مكعب فى السنة ، بينما يبلغ متوسط استهلاك الفرد فى إسرائيل اكثر من ٥٠٠ متر مكعب فى السنة لجميع الاغراض .

سرقة المياه الأردنية

الأزمة المائية التى يواجهها الأردن هى الاسوأ فى الشرق الأوسط ، ويقول داود خلف وزير المياه الأردنى أن الأردن "يعيش تحت مستوى خط العوز المائى البالغ ١٠٠٠ متر مكعب للفرد اذ يحصل الفرد على ٢٥٠ متر مكعب فقط ولتأمين كميات المياه الضرورية يلجأ الأردن الى خزاناته الجوفية التى تمثل احتياطيه الاستراتيجى ، ويتوقع أن تزداد مشكلة الأردن حدة مع تضاعف عدد سكانه ليصل إلى ٧ ملايين نسمة خلال السنوات العشرين القادمة ، حيث ينتظر ان ينخفض نصيب الفرد من المياه فى الأردن إلى ١١٥ مترا مكعبا فقط بحلول عام ٢٠٢٥ ، وقد كانت المملكة الأردنية هى أكثر الدول تضررا من جراء التحويل الاسرائيلى لمياه الأردن إلى النقب ، ومن فشل المشروع العربى لتحويل الروافد التى تمد نهر الاردن بالمياه وهى المحاولات التى استمرت فى الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٧ وبعد أن نفدت إمكانية الاستفادة الاردنية من مصدر مياهها الرئيسى ، اثر هبوط منسوبه بسبب المشروعات الاسرائيلية ، لم يبق أمام الاردن إلا مياه اليرموك مصدرا رئيسيا للمياه .

ويعد مثلث اليرموك أحد أكثر المناطق الاستراتيجية حساسية فى الشرق الأوسط إذ تلتقى فيه إسرائيل وسوريا والأردن ، وفى حين تتمتع سوريا بموقع مميز عند المجرى العلوى للنهر تشاركها اسرائيل بحكم سيطرتها على الجولان ، فإن الاردن الذى يقع عند المجرى الاسفل ليس بوسعه ان يفعل شيئا ، وبينما تحصل سوريا على ١٧٠ مليون متر مكعب سنويا من مياه النهر ، وتحصل اسرائيل على ١٠٠ مليون متر مكعب فإن الاردن يحصل على ١٢٠ مليون متر مكعب سنويا ، إلا ان الأردن ليس بمقدوره استغلال معظم نصيبه من المياه لأن مياه النهر التى تأتى عن طريق الفيضان من الضرورى تخزينها حتى يصبح من الممكن استغلالها وترفض إسرائيل السماح بإقامة سد على نهر اليرموك ، وتطرح فى المقابل فكرة تحويل النهر ليصب فى بحيرة طبريا أكبر مخزن مائى تسيطر عليه إسرائيل ، وذلك رغم قدرة بحيرة طبريا المحدودة على التخزين ومن المتوقع أن يؤدى تنفيذ هذه الفكرة الإسرائيلية فى أحسن الأحوال إلى استخدام نصف مياه اليرموك فقط ويؤكد خبراء المياه الإسرائيليون أن تخزين مياه اليرموك فى طبريا سيقلل من كمية المياه التى سيحصل عليها الأردن ولكنه بالتأكيد سيخدم مصالح إسرائيل .

سرقة المياه السورية

تعتبر مرتفعات الجولان المصدر الأول للمياه فى فلسطين المحتلة حيث تسقط من أحواض جبل الشيخ أمطار سنوية تتراوح بين ١٥٠٠ – ١٧٠٠ ملم/ث لتشكل الينابيع التى تتدفق عبر الانهار الأرضية التى تكون فيما بعد منابع نهر الأردن الرئيسية الثلاث : البانياس والحصانى والدان ،وتقدر أمطار الجولان السورية بحوالى ١,٢ مليار متر مكعب فى السنة وتقدر الكميات المستهلكة فى

اسرائيل من المياه القادمة من مرتفعات الجولان بنسبة ٣٠٪ من إجمالى الاستهلاك الاسرائيلى ، ولايتوقف النهب الإسرائيلى لمياه الجولان على مياه الأمطار ، فمع احتلال إسرائيل للجولان شرعت على الفور فى إقامة العديد من المستوطنات على أرضها وهى المستوطنات التى تعتمد بالكامل على المياه الجوفية فى الجولان لسد احتياجاتها ويقدر أحد المصادر كمية المياه التى تحصل عليها إسرائيل من هذا المصدر وحده – أو بالأحرى من هذه السرقة وحدها – بـ ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، هذا فضلا عن نهبها لمياه اليرموك كما سبقت الإشارة .

سرقة المياه اللبنانية

عقب غزو لبنان عام ١٩٨٢ باشرت السلطات الإسرائيلية تنفيذ مشاريعها للسيطرة على مصادر المياه فى الجنوب اللبنانى ، حيث قامت بتحويل منبع الوزانى والدرداره لاستغلال مياههما فى رى الأراضى الحدودية .

وتسيطر إسرائيل على منطقة تبلغ ٣٠كم من مياه بحر الليطانى ، وتزعم إسرائيل أن لبنان لايستطيع الاستفادة إلا من سبع ايراد النهر وجدير بالذكر هنا أن إسرائيل قد رفضت فى وقت سابق قبول مشروع المبعوث الأمريكى "اريك جونسون" فى ١٩٥٣ وعنوانه "مشروع الإنماء الموحد لمياه نهر الأردن" لأنه لم يحقق مطامع إسرائيل فى مياه الليطانى ، وقدمت مشروعا مضادا عرف "بمشروع كوتون" وتضمن هذا المشروع البنود التالية :

تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الحصبانى وتخزينها فى سهل البطوط فى الجليل ، والاستفادة منها فى رى الساحل والنقب .

– تحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطانى بواسطة نفق إلى نهر الحصبانى.

وتشير كل الدلائل إلى أن إسرائيل تعمل على تحويل مياه نهر الليطانى من منطقة التنقية الرئيسية فى النهر ، وذلك بحفر نفق طوله يصل الى ١٧كم جنوب جسر الخردلى الى سهل الحولة حيث يلتقى مع قناة الوزانى إلى بحيرة طبريا والمتوقع أن يحقق هذا المشروع عدة اهداف حيث يؤدى إلى خفض ملوحة المياه فى طبريا ، ويؤدى إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية المروية فى فلسطين المحتلة بمقدار يصل إلى ٢٥٪ .

سنحاول فى السطور القادمة أن نرصد مستوى النزاع حول المياه فى المنطقة وإمكانيات تطوره إلى مرحلة الصراع ، ويكتسب هذا الرصد أهميته بالنظر إلى هذه الضبابية التى تطرح بها الافكار الخاصة حول حرب المياه فى الشرق الاوسط ، ونود هنا ان نفرق بين ممارسة القوة والتهديد بممارستها ، فقد تلجأ بعض الأطراف الى التهديد باستخدام القوة لحسم نزاع مادون أن تكون مستعدة أو بمقدورها فعليا ممارستها ، وهى تستهدف بهذا إقناع الطرف الآخر بأنها على وشك استخدامها حتى تحصل على ماتريد .

النزاع حول مياه النيل

على الرغم من وجود خلافات معلنة بين مصر وأثيوبيا حول المياه إلا أن هذه الخلافات لاتعبر فى الواقع عن وجود مواقف حادة ومتناقضة بين الجانبين بصدد قضية المياه ، حيث ارتبطت الخلافات المذكورة بوجود تناقضات حادة فى أيديولوجية النظامين الحاكمين فى مصر خاصة خلال فترة الستينات ، وبشكل أكثر حدة خلال السبعينات.

فبينما كانت مصر الستينات تسعى

إلى تدعيم دورها المركزى فى افريقيا فى إطار سياستها الخارجية المعادية للاستعمار والمؤيدة لحركات التحرر الوطنى فإن اثيوبيا التى كانت تطمح الى لعب دور قيادى فى افريقيا قد استشعرت خطورة تعاظم الدور المصرى على مكانتها الاستراتيجية خاصة فى ظل ارتباطها بالغرب والولايات المتحدة الامريكية وبينما اتجهت مصر فى السبعينات إلى الغرب فإن اثيوبيا اتجهت إلى الشرق ، وتبادل البلدان المواقع ليصطفا مجددا فى مواجهة بعضهما ، ومن ناحية اخرى فإن العلاقات بين اثيوبيا ومصر شهدت ميررات أخرى للتوتر منها التأييد المصرى للصومال فى نزاعها مع اثيوبيا ، كما اختلف موقف الطرفين حول قضية اريتريا .

لاينبغى ان ننسى هنا انه مع تأميم مصر لقناة السويس ردا على سحب البنك الدولى لاعتماد بناء السد العالى ، قامت الولايات المتحدة بحفز اثيوبيا على إقامة عدد من المشروعات على النيل بما يؤثر على حصة مصر ، وهكذا كان الخلاف المصرى الاثيوبى حول المياه جزءا من – أو نتاجا لـ – مجمل التناقضات بين النظامين الحاكمين .

مع بداية الثمانينات اتجهت السياسة الخارجية المصرية إلى معاودة الانفتاح على القارة الافريقية ، وقد لاقت هذه الرغبة تجاوبا ملحوظا من قبل اثيوبيا على الرغم من أن اثيوبيا قامت خلال الثمانينات بالسير قدما فى دراسة ثلاثة مشروعات مائية يقال إنها قد تؤثر على موارد مصر المائية ، إلا أنها كانت حريصة على أن تنال موافقة مصر أو على الأقل عدم اعتراضها على هذه المشروعات ، كما ان شيئا من هذه المشروعات لم ينفذ بالفعل على أرض الواقع .

ورغم استمرار الرفض الاثيوبى لاتفاقية ١٩٢٩ المنظمة لاقتسام مياه النيل ، كذلك عدم انضمامها لمنظمة الأندوجو إلا أن النزاع الاثيوبى المصرى لايبدو مرشحا للتصاعد نحو الحرب المباشرة على الأقل ، ليس فقط بسبب التشكك الكبير فى فاعلية الأداة العسكرية فى حسم هذا النزاع ، وليس بسبب المسافة الشاسعة التى تفصل بين البلدين ، فضلا عن غموض الأهداف التى يمكن وضعها ، ولكن أيضا لأن البلدين ليسا على استعداد للدخول فى صراع عالى التكلفة دون مبررات فعلية ، حيث إن اثيوبيا لديها موارد إضافية من المياه تغنيها تقريبا عن مياه النيل ، ومن هنا فإن المشاريع الأثيوبية على مياه النيل لم تكن نتاج ضرورة داخلية بقدر ماكانت نتاج تحريض امريكى – اسرائيلى مشترك ، وهو ماينتظر ان تخف حدته مع التطورات الاولية فى عملية السلام وهذا الكلام لايتعارض مع المنطق الرشيد والمصالح المباشرة والسوية لكن احتمال تدخل اطراف خارجية لدفع الامور فى طريق الصدام يظل أمرا واردا ومحتملا رغم أن النزاع الاثيوبى المصرى يسير نحو التهدئة حيث وقع بالفعل الرئيسان : المصرى "حسنى مبارك" والاثيوبى "ميلس زيناوى" فى يوليو ١٩٩٣ إطار للتعاون بين البلدين فى استخدام مياه النيل ، يتضمن الاتفاق على الامتناع عن أى نشاط يضر بمصالح أى من البلدين فى موضوع المياه.

النزاع فى حوض الفرات

يرتبط النزاع حول المياه فى نهرى دجلة والفرات بشكل عام بجملة الطموحات السياسية والاقتصادية التركية ، وايضا برغبة تركيا فى تعظيم وزنها الاستراتيجى فى المنطقة ، حيث نشأ النزاع بفعل إعطاء تركيا لنفسها الحق فى التصرف فى مياه نهرى دجلة والفرات بالصورة التى تتفق مع مصالحها الاقتصادية المباشرة ضاربة عرض الحائط بمصالح الدول العربية ، وفى هذا الإطار فإن الاتفاق التركى السورى الذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٨٧ ، والذى

تتعهد تركيا بمقتضاه أن تمد سوريا بـ٥٠٠ متر مكعب من المياه فى الثانية ماهو الا محاولة لاحتواء معارضة سوريا للمشروعات التركية على الفرات لحين انتهاء العمل من سد اتاتورك اكبر مراحل مشروع الـ (الجاب) ذلك انه بعد انتهاء العمل فى السد مباشرة ماطلت تركيا فى توقيع اتفاق نهائى لتقاسم مياه النهر مع سوريا كما ينص اتفاق ١٩٨٧ وقامت بتأجيل إجتماع اللجنة الثلاثية التى تهدف إلى التوصل لإتفاق ثلاث مرات خلال عام ١٩٩٣ .

وكانت تركيا قد حاولت أن تربط قضية المياه فى الفرات بالمفاوضات الجارية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، وطرحت فى هذا السياق مشروع أنابيب السلام الذى يقوم على أساس إنشاء خطى أنابيب لسحب المياه من نهرى جيحون وسيحون داخل تركيا ونقلها الى إسرائيل وعدة دول عربية ، مستهدفة بذلك إضعاف المطالب السورية فى الفرات وكسب تأييد الدول العربية وإسرائيل من ناحية ، ومستهدفة ايضا تعظيم نفوذها فى المنطقة من ناحية أخرى ، إلا أن هذا المشروع لم يلق اى تحمس من كافة الاطراف نظرا إلى ارتفاع تكلفته حيث قدرت شركة "براوت روت" الامريكية قيمة المتر المكعب من المياه فى هذا المشروع بما يفوق الدولار ، ومن ناحية اخرى فإن اسرائيل لم تكن على استعداد لان توافق على هذا المشروع الذى ينقل اليها المياه من تركيا عن طريق سوريا الأمر الذى تراه يهدد أمنها المائى إذ ستمتلك تركيا وسوريا فى هذه الحالة القدرة على التحكم فى أحد أهم شرايين الحياة بالنسبة لإسرائيل ؛ كذلك فإن الدول الخليجية التى تنظر بقلق لمحاولات الهيمنة التركية على المنطقة ولتصاعد الدور التركى ، لم تر فائدة من وضع أمنها المائى بيد تركيا ، خاصة وأنها أقدمت على مشروعات عملاقة لتحلية مياه البحر فضلا عما كشف عنه حديثا من وجود نهر جوفى يصل من السعودية إلى تركيا ، ويختزن هذا النهر الجوفى كميات مهولة من المياه الجوفية بل ان مشروع أنابيب السلام يبدو غير واقعى بالنظر إلى الجانب التركى حيث تعانى اسطنبول نفسها من أزمة مياه وكهرباء دائمة ، مع تراجع المناورة التركية ممثلة فى مشروع أنابيب السلام ، بات النزاع التركى السورى مكشوفا ، إلا أنه رغم ذلك يمكننا القول ان النزاع ليس مرشحا للتصاعد نحو حل عسكرى مباشر ، ذلك ان الجانب السورى ليس بمقدوره الإقدام على خطوة عسكرية بالنظر إلى اختلال التوازن العسكرى بين الطرفين سواء فيما يتعلق بالإمكانات الذاتية لكل طرف ، أو بإمكانيات الدعم المتوقع من الحلفاء خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، لذا فإن سوريا رغم سعيها لمزيد من الاندماج فى النظام العالمى تضغط على تركيا من خلال استخدام ورقة حزب العمال الكردستانى التى تشكل ازعاجا شديدا للجانب التركى ، ويكفى للدلالة على ما يمثله ذلك الحزب لتركيا من ازعاج ان نذكر هنا ان النظام التركى ينفق - ويخسر - سنويا حوالى ٨ مليارات دولار على مختلف نواحى المواجهة معه أى مايعادل نصف ميزانية مشروع (GAP) ، ومن ناحية اخرى فإن سوريا بمقدورها قطع المياه التى تصل الى اقليم الأسكندرونة الذى تسيطر عليه تركيا وذلك عن طريق انشاء سد على نهر العاصى الذى ينبع من سوريا ، وهذا السد من شأنه ان يحول الاقليم التركى إلى منطقة جرداء .

والحقيقة فإنه لامخاوف لدى تركيا من توقيع اتفاق مياه ، فلا يمكن لتركيا ان تمنع المياه عن سوريا والعراق الى درجة حرمانهما من مياه النهرين فإن هذا غير ممكن فنيا من جهة ويتعارض مع التوازنات الدولية من جهة أخرى ، وإذا كانت تركيا تريد أن تؤسس لهيمنتها وتوجهها الشرقى عبر استخدام ورقة المياه ، فإن الامكانيات غير المحدودة التى تملكها سوريا لعرقلة هذا التوجه من شأنها ان تدفع تركيا للتفاهم مع

السوريين ، ومن شأن اتفاق يتم فيه تبادل الأمن بالمياه ان يحقق نتائج طيبة للطرفين ، إلا أن اتفاقا مثل هذا سيظل معطلا لحين انجاز تسوية شاملة فى الشرق الاوسط ، وربما كان هذا هو الجانب الاكثر تعقيدا فى النزاع حول الفرات ، حيث تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على دعم الموقف التركى الرافض لتقاسم المياه فى نهر الفرات بما يشكل ورقة ضغط على الجانب السورى وذلك بهدف دفع سوريا للتنازل عن حقوقها السيادية فى السيطرة على منابع المياه فى الجولان التى تغذى اسرائيل ، ودفعها ايضا للتنازل عن جزء من الجولان يطل على بحيرة طبريا وهو الأمر الذى قد يجعل بحيرة طبرية إسرائيلية تماما .

على كل ، ورغم ماتقدم فإن النزاع التركى السورى سيظل مراوحا فى مكانه ، وذلك بالنظر إلى أن الطرف السورى يحصل بانتظام على الـ ٥٠٠ متر مكعب كل ثانية والتى تكفى احتياجاته الضرورية من المياه ، ومن هنا فالنزاع ليس ملحا ، وسيتوقف إلى حد كبير على الشكل الذى ستحصل بمقتضاه سوريا على مياه الفرات : التخصيص أم التقسيم .

الجانب المائى للنزاع العربى - الإسرائيلى

تعانى إسرائيل من حالة ندرة شديدة فى المياه حيث يتوفر لها من مصادر سطحية وجوفية ومصادر أخرى حوالى ١,٨ مليار متر مكعب سنويا ، ويقدر الاستهلاك بـ ٢ مليار متر مكعب سنويا ، يتوجه منه ١,٣ مليار متر مكعب للزراعة و ٠,٥ مليار متر مكعب للاستخدام غير الزراعى ، ولايغطى الانتاج الزراعى سوى نصف الاراضى المصنفة بأنها قابلة للرى والمقدرة بـ ٠,٤ مليار هكتار ومن المتوقع ان تزيد نسبة الاستهلاك المنزلى السنوى من ٤٥٠ مليون متر مكعب سنويا الى ٧٠٠ مليون فى سنة ٢٠٠٠ ، أو حتى قبل ذلك بقرابة خمس سنوات وفقا لمعدلات الهجرة الآخذه فى الارتفاع من دول الاتحاد السوفيتى السابق اذ يتطلب وصول كل مليون مهاجر ١٠٪ اضافية من كميات المياه المستخدمة الآن .

ويقدر العجز الذى تعانى منه إسرائيل فى الوقت الراهن بحوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب ، منها ٢٦٨ مليون متر مكعب بشكل عاجل وملح لمواجهة الاستيطان والهجرة الجديدة ، وهى الحاجة التى تعادل ٣٠٪ من استهلاكها الحالى ، وطبقا لبعض التقديرات فإن اسرائيل تستهلك مابين ١١٠-١٢٠٪ من احتياطات المياه ، ومعنى هذا ان معدل الاستهلاك يزيد عن معدل الاستعواض ، مما سيؤدى إلى نفاد المخزون بعد فترة ليست بعيدة ، وقد بدأت ملامح هذا الوضع تظهر من الان حيث واجهت إسرائيل فى عام ١٩٩١ الشتاء الأكثر جفافا منذ ٧٠ سنة ، وهو ماوصفه وزير الزراعة الإسرائيلى بانه كارثة ، مشيرا الى ان العجز قد وصل الى مستوى سنة كاملة ، كما ان المصادر الباقية آخذه فى التملح ، ومن ناحية اخرى فإن مستوى المياه فى بحيرة طبريا بلغ أدنى مستوى له منذ ١٩٢٦ ، فقد هبط إلى أكثر من ٢١٣ قدما تحت سطح البحر وهو "الخط الاحمر" الذى يهدد باختلال توازن البحيرة البيولوجى ، الامر الذى ينعكس سلبا على نوعية المياه .

والحقيقة أن أزمة المياه فى إسرائيل هى مسألة لايمكن إدراكها بمعزل عن الإيديولوجية الصهيونية الحاكمة للدولة الإسرائيلية ، ذلك ان أزمة المياه هى فى الواقع نتاج الإصرار الاسرائيلى على التوسع فى الزراعة رغم عدم ربحيتها وكذلك إصرارها على استقدام المهاجرين اليهود من كل البقاع وتوطينهم فى إسرائيل رغم عدم

كفاية مجمل مواردها الطبيعية للوفاء باحتياجاتهم ، ومن هنا فكلما زادت المستوطنات الاسرائيلية كلما زادت الضغوط التي تدفع إسرائيل نحو التوسع ، ان هذه المعادلة مازالت تطرح نفسها رغم بدء عملية التسوية في الشرق الاوسط ، التي يبدو انها تستهدف تأمين حصول إسرائيل على كل مايلزمها من موارد أولية هي في امس الحاجة اليها من أجل الإستمرار على حساب الطرف العربي ، ولكن ايضا بموافقة الطرف العربي وبإختصار فإن المطلوب إسرائيليا هو تقنين السيطرة الاسرئيلية على موارد المياه العربية .

ومن هنا فإن اسرائيل تتحرك على محورين فيما يتعلق بالمياه : الأول ، يهدف إلى دفع الأطراف العربية التي تقوم اسرائيل بسرقة مياهها الى التنازل عن مطالبها وحقوقها السيادية من المياه ، وتستخدم اسرائيل كافة الضغوط التفاوضية الممكنة لتحقيق هذا الهدف بدءا من الضغط على جوانب الضعف في الوضع المائي العربي عبر التعاون مع تركيا واثيوبيا في مشروعاتهما التي تستهدف الاستيلاء على المياه العربية ، ونهاية بالتهديد المباشر بالحرب كلما سنحت الفرصة لذلك وزغم ان هناك لجنة في المفاوضات المتعددة تناقش قضية المياه فإن إسرائيل تصر على مناقشة هذه المسألة فقط على المستوى الثنائي ، حيث يمكنها حصد نتائج هذه الضغوط التفاوضية ، وتظهر متابعة التطورات الخاصة بعملية السلام ان إسرائيل قد استطاعت تحقيق بعض النجاح على هذا المستوى ، فعلى المستوى الفلسطيني نجحت إسرائيل في التأكيد على الفصل بين السكان والأرض على الاقل طوال السنوات الخمس التمهيدية التي ينص عليها اتفاق "غزة - اريحا" وهو مايعني استمرار سيطرة إسرائيل على موارد المياه في فلسطين المحتلة ، وفيما يتعلق بالأردن اكثر الدول تضررا من الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية فيلاحظ إن قضية المياه لاتحتل الأولوية على قائمة التفاوض الأردني إذ يدرك الأردن جيدا موازين القوى السياسية العسكرية بينه وبين إسرائيل ، ويتحرك وفقا لها ويدرك ايضا أنه ليس بمقدوره الاستفادة من مياهه سواء في نهر الأردن أو في نهر اليرموك دون موافقة إسرائيل ، ومن هنا فإنه على استعداد لإبداء مزيد من التفهم أو بالأحرى مزيد من التنازل.

إن المشكلة الأكثر تعقيدا تتعلق بالمياه السورية والمياه اللبنانية ، ولاشك أن سوريا ولبنان على استعداد للاتفاق مع إسرائيل وتوريد المياه لها بانتظام إذا ماتوصل الطرفان إلى توقيع اتفاق سلام معها يتضمن الانسحاب الكامل من الأراضي السورية واللبنانية .

إلا أن إسرائيل ترفض توقيع مثل هذه الاتفاقية بحجة أنها ليست على استعداد لوضع أمنها المائي بيد العرب ، والحقيقة ان هذه المقولة مشكوك فيها إلى حد كبير ذلك أن امام اسرائيل وسائل عديدة للحصول على المياه التي تريدها من مصادر أخرى ومن هنا فإن المسألة لاتتعلق بالمياه بقدر ماتتعلق بالأطماع الإسرائيلية في التوسع والسيطرة على المنطقة العربية ، ويكفي للتدليل على صدق الفرضية السابقة ان نذكر ان هناك مشروعا تركيا إسرائيليا لبيع المياه يتم خلاله نقل مياه نهر "ماناقعات" التركي الذي يصب في السنة ٤ مليارات و ٧٠٠ مليون متر مكعب ، وقد بدأ العمل في هذا المشروع بالفعل في إغسطس ١٩٩٢ ، وينتظر اتمامه في عام ١٩٩٤ وقد نفذ هذا المشروع بعد دراسة قامت بها شركة "كاحال" الاسرائيلية للاستشارات قدرت فيها كلفة المتر المكعب الواحد بـ ٢٢,٣ سنتا لكل متر مكعب .

إن هذا ينقلنا إلى المحور الثاني من المخططات الاسرائيلية بشأن المياه ، وهو الذي يتعلق بالبحث عن موارد اضافية للمياه ، وتطرح إسرائيل في هذا الخصوص عددا من المشروعات ، فإضافة الى تحويل نهر

اليرموك ليصب فى بحيرة طبريا ، وتحويل نهر الليطانى ليصب فى نفس البحيرة فإن إسرائيل تطرح عددا من المشروعات منها ماتم الإتفاق عليه بالفعل فى اعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى وهو المتعلق بحفر قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الاحمر عند غزة ، ومنها ماهو مطروح للنقاش وأهمها مشروع ترعة السلام الذى يستهدف نقل مياه النيل الى غزة كمرحلة أولى ثم النقب وربما الأردن فى مرحلة لاحقة ويعتمد هذا المشروع على توسيع قناة السلام التى يغذيها فرع دمياط وتوصيلها الى سيناء ، وسيتطلب إمداد قطاع غزة فقط بالمياه توصيل مائة مليون متر مكعب سنويا ، واذا تم توصيل المشروع إلى مناطق أخرى فإنه سيصبح من الضرورى ان يتم توصيل خمسمائة مليون متر مكعب سنويا إلى هذه المناطق ، وتقدر المصادر الاسرائيلية إجمالى تكلفة نقل المياه فى هذا المشروع مابين ٢٠ إلى ٢٤ سنتا أمريكيا .

وجدير بالذكر هنا أن بعض الأصوات المصرية ترى أن هذا المشروع لايتعارض مع مصالح مصر الاستراتيجية إذ سيوفر لها إيرادا معقولا من بيع المياه يمكنها من تطوير مواردها المائية بالتعاون مع السودان ، وسيؤدى أيضا هذا المشروع إلى التحكم فى جزء من موارد إسرائيل الاستراتيجية ، الأمر الذى سيضمن ثبات واستقرار العلاقات المصرية - الإسرائيلية على أسس متوازنة ، وقد ارتفعت هذه الأصوات المؤيدة فى الآونة الأخيرة بعد أن بات السلام المصرى - الاسرائيلى مسلمة شبه مستقرة على الرغم من أن هذا المشروع نفسه قد تعرض إلى معارضة حادة وواسعة من قبل كل القوى السياسية المصرية المعارضة عندما طرحه السادات عقب توقيع إتفاق السلام مع إسرائيل .

السوق الشرق أوسطية .. أو النظام الشرق أوسطى وإعادة صياغة المنطقة

مدخل

جاء توقيع الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى المعروف إعلاميا باسم "غزة - أريحا : أولا" فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ليدشن افتتاح مرحلة جديدة من مراحل المواجهة العربية - الاسرائيلية على طريق التسوية السياسية (السلمية) خاصة بعد انتهاء المواجهة العسكرية "النظامية" منذ خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ١٩٨٢ ، وما ترتب على ذلك من تشتت قواتها الرئيسية بعيدا عن خطوط التماس مع الأراضى المحتلة .

اعتبرت أدبيات الصراع العربى الإسرائيلى على الدوام إن الإشكال المحورى فى النزاع هو قضية وجود إسرائيل نفسها ككيان غريب فى جسم المنطقة ، وكشكل من اشكال الاستعمار الاستيطانى المدعوم من قبل الغرب لتأمين مصالحه فى المنطقة خاصة بعد ظهور البترول ، كما اعتبرت هذه الأدبيات أيضا أن الصراع العربى - الإسرائيلى هو أحد التجليات الهامة للمواجهة بين المعسكرين خلال الحرب الباردة ، وقد جاء الاتفاق الأخير كمحاولة من صانعيه لحسم ذلك الإشكال على اساس أن وجود إسرائيل المعزولة المقاطعة من جيرانها ، فى ظل حالة العداء والاستنفار من الطرفين لم تعد صالحة ولامتوافقة مع الترتيبات الجديدة التى تعد للعالم ، وللمنطقة خاصة بعد المتغيرات العالمية والإقليمية الهامة التى

حدثت فى السنوات الاخيرة والتى تمثلت فى :

- الانهيار الدرامى للاتحاد السوفيتى ، والمعسكر الاشتراكى فى ١٩٩١، وانتهاء الحرب الباردة ، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية ، وهيمنتها على العالم بمؤسساته الدولية .

- انهيار ما كان يسمى بجبهة الصمود والتصدى نتيجة ماتعرضت له قواها الرئيسية من ضربات وأزمات متلاحقة : فالجزائر دخلت فى دوامة الأزمة الاقتصادية فى ظل ضربات الإسلاميين المتلاحقة لرموز الدولة وأجهزتها ، وتعرضت ليبيا إلى مانعرفه جميعا من ضربات وضغوط دولية بسبب مايشاع عن تمويلها للإرهاب الدولى ومسئوليتها عن حادث الطائرة فى لوكيربى ، وأخيرا انهارت القوة العراقية نتيجة الضربة التى وجهتها لها قوات التحالف بسبب غزو الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ، وجدير بالذكر هنا ان انهيار هذه الجبهة ليس أمرا منبت الصلة بانهيار الاتحاد السوفيتى وهو القطب الذى شكل المظلة الدولية لنشأتها واستمرارها.

- اهتزاز مكانة اسرائيل المتميزة بالنسبة لأمريكا بوجه خاص ، والغرب بوجه عام ، بعد ان كشفت أزمة الخليج ان إسرائيل بوصفها جسما غريبا عن المنطقة لم تستطع أن تتدخل عسكريا لتنفيذ رغبات الغرب أثناء أزمة الخليج ، والمفارقة أن الازمة اجبرت الغرب على أن يدفع لإسرائيل مقابل ألا تتدخل عسكريا وتتحلى بضبط النفس إزاء صواريخ العراق التى كانت تهدف لاستفزاز إسرائيل ودفعها للتدخل العسكرى .

- علاقات امريكا الوطيدة مع معظم البلاد العربية قللت للغاية من احتمالات تعارض المصالح بين امريكا والعرب مرة آخرى ، وقللت بالتالى من احتمال الاعتماد على اسرائيل فى توجيه ضربات عسكرية للأنظمة العربية مثلما كان الحال فى ٥٦ ، ٦٧ وهو الدور التقليدى الذى كانت تضطلع به إسرائيل .

كل هذه العوامل بالإضافة إلى رغبة الولايات المتحدة فى التخلص من تحمل عبء وجود إسرائيل فى المنطقة -والذى يثقل كاهل دافعى الضرائب الامريكيين - وتحميل هذا العبء على المنطقة بكاملها القت بظلالها على الدور الاسرائيلى التقليدى فى المنطقة ، مما جعل الأرض ممهدة للإجابة على السؤال المشكل ، والقضية المحورية فى الصراع العربى الاسرائيلى والخاصة بوجود إسرائيل فى المنطقة كجسم غريب عنها ، وهو الأمر الذى دفع قادة إسرائيل الى الاسراع بعقد صلح منفرد مع الفلسطينيين حتى يكون ذلك مدخلا للاندماج فى المنطقة ، ولذا فلم يكن صدفة أن يأتى هذا الاتفاق مفاجئا للجميع بما فيهم أمريكا نفسها ، لأن الاندماج فى المنطقة قد اصبح - نتيجة لكل ماتقدم- مطلبا اسرائيليا ملحا فى مواجهة فتور فى العلاقات الإمريكية - الاسرائيلية بات متوقعا على المدى المنظور مالم تخلق إسرائيل لنفسها وظيفة مختلفة فى المنطقة ، وهو الهدف الذى تحاول اسرائيل ان تفعله من خلال استراتيجية الاندماج فى المنطقة التى بدأت فى غزة - أريحا.

وبالتالى كان من أهم الاسئلة التى طرحا الاتفاق ، والخاصة بمستقبل المنطقة : هل ستتم إعادة صياغة المنطقة بأوضاعها وتكتلاتها السابقة ؟ أم هل سيتم فى المستقبل القريب المنظور خلق نظام إقليمى جديد ستتغير على أساسه الجغرافيا السياسية للمنطقة ؟

وأهم السيناريوهات المحتملة للإجابة على هذه التساؤلات ، هو المشروع الذى كثر الحديث عنه بعد توقيع اتفاق غزة - أريحا ، وهو النظام الشرق أوسطى.

الشــــرق أوســـطية : نظام إقليمى أم ســوق ؟

أثيرت العديد من الخلافات حول ماهية الشرق أوسطية : هل هى نظام اقليمى لدمج اسرائيل فى المنطقة ؟ أم هى سوق قائم على حرية انتقال الأموال والاستثمارات والتكنولوجيا والعمالة بين دول هذا السوق فحسب ؟ .

والخلل الرئيسى فى فهم "مشروع النظام الشرق أوسطى" يكمن فى عدم قراءته كما هو فى إطاره التاريخى ، وفى ابعاده السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والأمنية ، وفى تناسبه مع الوضع الدولى ، والإقليمى . خاصة وأن هذا المشروع أساسا لم يتقدم به أى طرف عربى ، ولايشكل خيارا بالنسبة للعرب ، وتجرى صياغته فى إطار مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى عواصم الدول الكبرى ، هذا الى جانب الجهود التى تبذلها الصهيونية العالمية لملاءمة هذه الصياغة مع متطلباتها وتطلعاتها .

وتحاول العديد من الدراسات التركيز على البعد الاقتصادى فى مشروع النظام الشرق أوسطى فتختزله إلى مصطلح "السوق الشرق اوسطية" لأن ترويج هذا المصطلح يساهم فى طمس الأبعاد السياسية الاستراتيجية - الحضارية لهذا المشروع ، هذا فضلا عن تصويرها لقضية السوق والعلاقات الاقتصادية بوصفها "اعتماد متبادل" وضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية وتعبير عن "العولمة" .

وحتى تستقيم رؤيتنا لمشروع "النظام الشرق أوسطى" لابد لنا من رؤية متكاملة الجوانب لأبعاده ووضعها فى إطارها التاريخى ، وعلاقتها بالتطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية .

إن مشروع "النظام الشرق أوسطى" ما هو إلا محاولة جديدة تستهدف إعادة صياغة خارطة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية ، وفق أسس جديدة تتلاءم مع التحولات الدولية والإقليمية والاتجاه نحو "العولمة" وبناء التكتلات الكبرى ، بالشكل الذى يتناسب مع التبدلات الجارية فى حقل الصراعات الدولية والعناصر المكونة لها ، خصوصا التأثير المتزايد للعنصر الاقتصادى والثورة التكنولوجية ضمن عناصر امتلاك القوة على الصعيد الدولى .

كانت التغيرات الدولية والاقليمية الناجمة عن انهيارالاتحاد السوفيتى وحرب الخليج الثانية بمثابة "الفرصة السانحة" التى طالما انتظرتها الولايات المتحدة بفارغ الصبر لاحكام السيطرة الامريكية على المنطقة ، ولتأكيد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولى الجديد ، والحيلولة دون ظهور اقطاب دولية منافسة ، ويمكننا ان نعتبر المكانة الاقتصادية لامريكا ، وتغير شروط الصراع الدولى واطرافه قد لعب دورا هاما فى استنفار أمريكى لاسابق له من أجل اقامة "نظام إقليمى جديد" فى الشرق الأوسط ، يكون امتدادا للنظام الدولى الذى تهيمن عليه بسبب الموقع الهام لهذه المنطقة ، وثروتها النفطية على أساس أن قيام هذا النظام الإقليمى يمكن أن يساهم فى تعزيز الوضع التنافسى الاقتصادى للولايات المتحدة فى مواجهة القوى العظمى الصاعدة على المدى المتوسط ، إذ سيمكنها مثل هذا النظام المسيطر على منابع النفط من فرض سياستها على منافسيها من الدول الصناعية .

ويمكن القول أن الاوضاع العربية كانت مواتية لمثل هذه الترتيبات بسبب حجم التبعية والاعتمادية من قبل أقطارها على أمريكا ويدلنا على ذلك بوضوح بعض المؤشرات الإحصائية من قبيل أن ٨٠٪ من التجارة العربية مع العالم الغربى وخاصة امريكا كما وأن معظم الأرصدة المالية والتى تقدر بـ ٧٠٠ مليار دولار مودعة فى البنوك الاوروبية والامريكية وبالإضافة إلى

ما تقدم فان البلاد العربية بصفة عامة تعانى من فجوة غذائية هائلة وتعتمد فى نظم معلوماتها وإعلامها على الغرب ، وأخيرا فان الغرب هو مصدرها الرئيسى للسلاح ومن ثم فهو الضامن لأمن أنظمتها واستقرارها .

والمؤكد أن قضية الصراع السياسى والحضارى على المنطقة ، أى الصراع على هوية المنطقة والسيادة عليها هو حجر الزاوية فى مشروع النظام الشرق أوسطى ، والمؤكد أيضا أن مسألة السوق الشرق أوسطية هى جزء من تصور -وليست كل التصور- وهذا ماتدلنا عليه التوجهات الامريكية فى هذه المرحلة الرامية الى "تفتيت الخصوصيات القومية" والقضاء نهائيا على فكرة العروبة كإطار سياسى ، واقتراح العولمة كإطار للدول الصغيرة والكبيرة ، والتى يجمع بينها استغناؤها عن مبدأ السيادة الوطنية وقبولها بمبدأ الاندماج فى المنظومة الاقتصادية والفكرية والسياسية للنظام الجديد.

لقد أوضحت الندوات العديدة التى عقدت فى عواصم الدول الكبرى المعنية ، أن المسألة المطروحة ليست علىالنحو الشائع باعتبارها مسألة تطوير اقتصادى وإنعاش لاقتصاديات المنطقة تحت شعار التنمية من أجل السلام فحسب ، وانما مايطرح فى هذا المجال هو تقسيم جديد للعمل فى المنطقة فى سياق تقسيم العمل على الصعيد الدولى ، ومن ثم فان المطروح هو اعتماد العلاقات الاقتصادية كأسلوب وطريقة لإعادة صياغة المنطقة وفق المتغيرات الجديدة ، حيث تركز المشروعات المقترحة على خلق صيغ ومؤسسات للتعاون فى مجالات البنية التحتية مثل المواصلات ، والاتصالات ، والمصارف وشبكات الطرق ، والإسكان كما تركز أيضا على خلق هذه الصيغ فى مجالات البيئة والسياحة والعمالة والمصارف ، وأخيرا فإن أهم صناعة توليها هذه المشروعات كل اهتمامها ورعايتها هى صناعة السياحة بوصفها صناعة المنطقة الأولى وفقا لهذه المشروعات .

ومن الواضح أن المشروعات الغربية تريد لهذه المنطقة فى التقسيم الدولى للعمل ان تتخصص بإنتاج النفط وبعض الصناعات المرتبطة به ، إلى جانب تطوير البنية التحتية وتوسعها لتلبى متطلبات تشجيع السياحة ، ومقولة التعاون الإقليمى على "اساس المعرفة الاسرائيلية ، والمياه التركية ، والسوق المصرية ، والنفط السعودى" هى أكبر دليل على ماهية التقسيم المقترح للعمل ، والذى يأخذ فى الاعتبار الموقع المتميز لإسرائيل فى مجالات التعاون الإقليمى ، بسبب علاقتها الخاصة بالغرب ، وتقدمها التكنولوجى .

ومن شأن هذا "التعاون الاقليمى" تعميق التبعية والاعتمادية على الغرب ، كما أن من شأنه إخضاع المنطقة العربية لتقسيم عمل دولى -اقليمى مجحف يخدم أساسا وأولا وبصفة عامة المصالح الغربية وإسرائيل .

السوق الشرق أوسطية

حسب تعريف دائرة معارف العالم الامريكية ، فإن الشرق الاوسط -حاليا- يشمل البلاد التالية : البحرين ، وقبرص ، ومصر ، وإيران ، والعراق ، وإسرائيل ، والأردن ، والكويت ، ولبنان ، وعمان ، وقطر ، والسعودية ، والسودان ، وتركيا ، والإمارات ، واليمن .

وسنلاحظ أن هذا التعريف هو من صنع الحلفاء عندما أعادوا تقسيم مناطق النفوذ فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى حيث أطلقوا الشرق الاوسط middle east على المنطقة التى تتوسط جغرافيا القارات الثلاث ، وهو تعريف يختلف عما سمى بالشرق الأدنى وهو التعريف الذى صنعه الانجليز للتفرقة بينه وبين الشرق الاقصى لبعد مسافة الاخير عن انجلترا ، وقد شمل هذا التعريف بالاضافة الى بلاد

الشرق الاوسط بعض المناطق فى روسيا ، وافغانستان ، وباكستان ، أى الطريق الذى احتاجته بريطانيا لحماية مستعمراتها فى الهند وآسيا .

الملاحظ أيضا أن هذا التعريف للشرق الأوسط لايشمل الأمة العربية كلها ، ولايشمل جميع اعضاء الجامعة العربية فمثلا لايشمل دول المغرب العربى (ليبيا ، وتونس ، والمغرب ، والجزائر) ، بينما يشمل عدة دول غير عربية مثل قبرص ، وإيران ، وتركيا ، وإسرائيل .

والتعريف السابق للسوق الشرق أوسطية تعريف خاص لم يعرف من قبل ويستند أولا وأخيرا على عضوية إسرائيل فى هذه السوق بصرف النظر عن بقية الاعضاء المشتركين ، وهذا مابدأ يتبلور كجزء من الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبهذا المعنى فإنه يمكننا أن نقول أن هذا الاتفاق السياسى هو النواة الاقتصادية للسوق الشرق أوسطية .

وثمة مقولات كثيرة حول احتمال هيمنة الاقتصاد الاسرائيلى على الاقتصادات المشاركة فى السوق ، ولكن هذه المقولات تفتقد للدقة العلمية ، فقدرة الاقتصاد الإسرائيلى على السيطرة على السوق محدودة ، ولكن إسرائيل تتمتع بالفعل بمزايا نسبية عديدة عن باقى الاقتصادات المشاركة فى مشروع السوق وخاصة الاقتصادات العربية مما قد يجعلها المهيمن على السوق ومركزه فى حالة قيام المشروع إستنادا لا لقوة اقتصادها فحسب وإنما إستنادا أيضا - وهذا هو الأهم - إلى ما تملكه من قوة عسكرية رادعة وعلاقة تحالف استراتيجى مع الولايات المتحدة ، وأخيرا استنادا إلى قدرتها الدولية المتميزة عبر اللوبى الصهيونى - اليهودى المنتشر فى كافة أنحاء العالم أى ان إسرائيل مرشحة للهيمنة على النظام الشرق أوسطى بحكم الاعتبارات السابقة ، ولأن هذا النظام يتضمن سوقا فإن إسرائيل - إذن - مرشحة للهيمنة على هذا السوق من خلال تحالفات تتخذ شكل الدوائر المتداخلة حينا والمتقاطعة حينا آخر ولأن لكل دائرة مركز واحد فان إسرائيل فى الأغلب هى المرشحة لاحتلال هذا المركز .

بعيدا عن هذه الأبعاد المعقدة والمتشابكة للمشهد الشرق أوسطى سنحاول هنا دراسة الجانب الاقتصادى فحسب لهذا النظام ، أى سنحاول دراسة السوق الشرق أوسطية من خلال دراسة الإمكانات الاقتصادية للدول العربية وإسرائيل لمعرفة هل تستطيع إسرائيل السيطرة على هذا السوق بالفعل ؟ ، ومدى استفادة الاطراف المختلفة من هذا المشروع فى حالة قيامه ؟.

الاقتصاد الإسرائيلى

أصبحت مسألة التعاون الإقليمى هامة جدا بالنسبة لإسرائيل نظرا لتفاقم المشاكل الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى ، وهى مشاكل لازمت الاقتصاد الإسرائيلى منذ نشأته نتيجة التناقض الحاد مابين أهداف وطموحات إسرائيل العسكرية والمدنية الضخمة من جهة ، وإمكانياتها وقدرتها الذاتية المحدودة من جهة اخرى ، فباعتبارها كيانا استيطانيا وإستعماريا يحمى المصالح الإمبريالية فى المنطقة ويعمل على ضمان وجوده فى محيط يلفظه وينبذه ، ويعمل على استمرار الهجرة والاستيطان اليهوديين فى الأراضى العربية المغتصبة ، كان من الضرورى لإسرائيل امتلاك قوة عسكرية ضخمة قادرة على الردع وحسم أى معركة مع العرب ، وفى ذات الوقت كان من الضرورى لإسرائيل ان تحقق تنمية اقتصادية سريعة تضمن للمهاجرين والمستوطنين مستوى معيشيا مرتفعا ومماثلا للموجود فى الغرب .

الاقتصاد الاسرائيلى فى المقابل لم يمتلك الامكانات الذاتية لتحقيق هذه الأهداف

الطموحة نظرا لافتقاده للموارد البشرية والطبيعية الهامة مثل " المياه والطاقة والارض الزراعية" فضلا عن ضيق السوق المحلى وعزلته عن محيطه الإقليمي ومجاله الحيوى ، ومن ثم اعتماد تجارته على الأسواق البعيدة ، وإنعدام الجدوى الاقتصادية لكثير من المشروعات الانتاجية بفعل ضيق قاعدة استيعاب ناتج هذه المشروعات ، وارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعى نتيجة ارتفاع نسبة المحتوى الاستيرادى فى الانتاج .

ونتيجة لهذا التناقض مابين الأهداف والإمكانيات عانى الاقتصاد الإسرائيلي من مشاكل وأزمات هيكلية مزمنة ، من أهمها معدلات التضخم المرتفعة التى وصلت خلال الأزمة الاقتصادية الحادة فى الثمانينات إلى ٥٠٠٪ عام ١٩٨٤ ، وتراوحت معدلات التضخم خلال السبع سنوات الماضية مابين ١٦٪ و ٢١٪ بفضل سياسات تقييد التضخم التى طبقت منذ عام ١٩٨٥ ولكنها لا تزال معدلات عالية ، وقد ارتفعت من ٩,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٣ ، ومن أهم أسباب التضخم العجز الضخم فى الموازنة العامة للدولة وهو العجز الذى وصل بالفعل إلى ٦,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٢.

كذلك ارتفعت معدلات البطالة من ١٠,٦٪ عام ١٩٩١ الى ١١٪ عام ١٩٩٢ ، ووصل حجم العاطلين عن العمل فى بداية عام ١٩٩٣ ١٥٠,٠٠٠ شخص بعد أن زادت القوى العاملة بنسبة ١٥٪ نتيجة تدفق ٤٠٠ الف من اليهود السوفيت منذ عام ١٩٨٩ ، وجدير بالذكر هنا ان البطالة كانت احد العوامل الرئيسية التى أدت إلى انخفاض حاد فى الهجرة اليهودية القادمة من دول الكومنولث ، حيث انخفض حجم القادمين إلى إسرائيل خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ إلى نصف العدد الذى هاجر إليها خلال نفس الفترة من عام ١٩٩١ ، وفى نفس الوقت فشلت المحاولات الرامية لإحلال العمالة الإسرائيلية العاطلة محل العمالة الفلسطينية القادمة من الضفة الغربية وغزة ، خاصة بعد إغلاق هذه الأراضى أواخر مارس ١٩٩٣ ، حيث أحجم غالبية المهاجرين الجدد عن الالتحاق بهذه الأعمال ذات الأجور الضعيفة وظروف العمل الصعبة . وللحفاظ على مستوى البطالة عند حد ١٠٪ تحتاج إسرائيل إلى خلق ٥٥٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة خلال الأعوام القليلة القادمة ، ويحتاج ذلك بشكل خاص إلى التوسع فى الصناعات التصديرية ، حيث يعتبر التصدير المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى الاسرائيلى منذ أن تبنت إسرائيل استراتيجية للتنمية تعتمد على تشجيع الصادرات بدلا من إحلال الواردات فى أواسط الستينات ، وقد شكلت الصادرات ٣١,٥٪ من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩٢ ، وتشكل الصناعات المتطورة كثيفة المهارة القادرة على استيعاب هذه العمالة عالية التأهيل ، النسبة الأكبر من صادرات إسرائيل حيث شكلت عام ١٩٩٢ حوالى ٣٢٪ من صادراتها .

من ناحية أخرى تعانى إسرائيل من عجز دائم ومتزايد فى الميزان التجارى مما يعكس الحجم الضخم للإنفاق العسكرى والاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الصناعية التى شكلت وحدها ٧١٪ من الواردات السلعية عام ١٩٩١ .

أما العجز التجارى فى ميزان المدفوعات فمن المتوقع ان يزيد من ٦,٩ مليار دولار عام ١٩٩٢ الى ٧,٥ مليار دولار بانتهاء عام ١٩٩٣ ، وان يصل الى ٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، كذلك من المتوقع ان يزيد العجز فى الحساب الجارى من ٥٠٠ مليون دولار بانتهاء عام ١٩٩٣ الى ٨٠٠ مليون عام ١٩٩٤ ، وتمول اسرائيل رصيد الاستيراد عبر التحويلات من طرف واحد وهى التبرعات والهبات والمعونات سواء من الأفراد أو المؤسسات أو الحكومات الأجنبية ، وتعد الولايات المتحدة المصدر الرئيسى لهذه التحويلات حيث وصل حجم المعونات الأمريكية

لإسرائيل خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٩١ إلى ٥٣ مليار دولار ، وتتلقى إسرائيل من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٥ ، معونة سنوية معلنة قدرها ٣ مليار دولار ، بالاضافة الى مساعدات أمريكية استثنائية تلقتها إسرائيل خلال هذه الفترة لدعم برامج التثبيت الاقتصادى ، ولمساعدتها فى استيعاب هجرة اليهود السوفيت ، ولمواجهة الأضرار التى لحقت بها إبان حرب الخليج عام ١٩٩١ ، ومن المتوقع أن تتراجع أو تتناقص قيمة المساعدات الأمريكية بسبب التضخم وتآكل قيمة الدولار الأمريكى ، ومن المتوقع أيضا أن تتراجع القيمة المطلقة للمعونة خلال العقد القادم بسبب الأزمة الاقتصادية الأمريكية ، وضرورة توجيه قدر أكبر من الموارد الأمريكية لدعم الاقتصاد الأمريكى ، بالإضافة إلى الالتزامات الأمريكية تجاه أطراف أخرى وخاصة دول شرق أوروبا .

على صعيد آخر بلغت ديون إسرائيل الخارجية ٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وبالرغم من أن إسرائيل تتمتع بأعلى نسبة مديونية للفرد فى العالم إلا أن هذه المديونية لاتشكل عبئا حقيقيا نظرا لان ٧٣٪ من هذه الديون للحكومة الأمريكية ولأصدقاء إسرائيل من أعضاء الجماعات اليهودية فى العالم ، وغيرهم من الأفراد والمؤسسات فى شكل سندات بشروط ميسرة .

وجدير بالذكر هنا أن إسرائيل قد اعتمدت أيضا لمواجهة معضلاتها الهيكلية على إبرام الاتفاقات الثنائية التى تمنحها معاملة تجارية تفضيلية ، فإسرائيل الدولة الوحيدة فى العالم التى تجمع بين اتفاقيتين ثنائيتين مع الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة فى آن واحد ، وقد وقعت إسرائيل اتفاقية للتجارة الحرة مع السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧٥ تم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى السوق بشكل تدريجى ورفعها نهائيا عام ١٩٧٧ وتخفيض الرسوم على السلع الزراعية بنسبة ٨٠٪ ، كما تم رفع الرسوم الجمركية على واردات إسرائيل من السوق بشكل تدريجى حتى عام ١٩٨٩ ، مع إعطاء إسرائيل الحق خلال هذه الفترة لإبقاء الرسوم على بعض هذه السلع لحماية صناعتها المحلية ، وبالإضافة إلى ذلك وقعت إسرائيل عام ١٩٨٥ اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تقضى بتخفيض الجمارك بين البلدين بشكل تدريجى حتى ترفع نهائيا عام ١٩٩٤ ، وتعتبر هذه الاتفاقية هى الأولى من نوعها التى توقعها الولايات المتحدة مع أى دولة فى العالم ، وفى ديسمبر عام ١٩٩٢ نجحت إسرائيل فى توقيع اتفاقية ثالثة مماثلة للاتفاقية مع المجموعة الاوروبية مع دول "الافتا" ، وقد ساعدت هذه الاتفاقيات على زيادة الصادرات الإسرائيلية ، ومع ذلك تواجه السلع الإسرائيلية منافسة قوية فى الأسواق الخارجية نتيجةِ ارتفاع كلفة الإنتاج.

من خلال كل ماتقدم يتضح لنا أن إسرائيل تبذل قصارى جهدها لتتجاوز مشاكلها الهيكلية وأزماتها المتكررة التى كان من الممكن أن تعصف بأى اقتصاد آخر ، لولا المساعدات والدعم الخارجى ، والاتفاقات التجارية الثنائية ، ومع ذلك مازالت هذه المشاكل تثقل الاقتصاد الإسرائيلى ، وقد تتعرض إسرائيل لتهديد حقيقى فى حالة تراجع المعونات أو المساعدات فى هذه الفترة التى تحتاج فيها إلى استيعاب نصف مليون مهاجر خلال السنوات القادمة ، ومن هنا يصبح التعاون الإقليمى وكسر العزلة المضروبة من حول إسرائيل مسألة حيوية من أجل الحصول على مستلزمات أنتاج أولية وموارد طبيعية وبشريةِ وأسواق قريبة لقيام صناعة إنتاجية قادرة على المنافسة وعلى زيادة الصادرات وتخفيض العجز المزمن فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وزيادة التخصص فى المجالات التى تتمتع فيها إسرائيل بمزايا

نسبية ، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ، وتوسيع تجارتها مع العالم فى حالة إنهاء المقاطعة العربية التى كلفت إسرائيل من ١٩٤٩ حتى الآن – وفقا للتقديرات الإسرائيلية التى لا تخلوا من مبالغة بالطبع – ٤٧ مليار دولار .

الاقتصاد المصرى

يعتبر دخل الفرد فى إسرائيل – نتيجة الفرق فى عدد السكان – أعلى من دخل الفرد السنوى فى مصر بكثير ، إذ بلغ عدد السكان فى مصر ٥٤,٧ مليون عام ١٩٩١ ، بينما لم يتجاوز عدد سكان إسرائيل ٥,٢ مليون نسمة .

يبلغ الناتج القومى المصرى ٢٩,٦ مليار دولار عام ١٩٩١ ، و٣٢,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، بينما بلغ فى إسرائيل ٥٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩١ ، و٦٦,٦ مليار عام ٩٩٢ .

ونتيجة للفرق فى عدد السكان فإن دخل الفرد الاسرائيلى سنويا بلغ ١١,٤٦٠ دولار سنويا عام ١٩٩١ ، وبلغ ١٢,٨٣٢ دولار عام ١٩٩٢ ، بينما الرقم فى مصر لم يتخط خلال عام ٩١ و ٩٢ – ٦٤٠ دولار سنويا .

ولقد بلغ معدل النمو الاقتصادى فى مصر ٢,٦٪ عام ١٩٩١ ، و٢,٨ ٪ عام ١٩٩٢ بينما بلغ فى اسرائيل ٥,٩٪ عام ٩١ ، و٦٪ عام ٩٢ .

وقد ساهم القطاع الخاص فى مصر بحوالى ٣٠٪ فى الناتج القومى ، وساهم القطاع العام بحوالى ٧٠٪ ، وبالرغم من ان قطاع الصناعة فى مصر يساهم بأعلى نسبة فى الناتج القومى يليه قطاع الزراعة ثم قطاع الخدمات الحكومية فإن طابع الصناعة مازال معتمدا على تكنولوجيا بسيطة او متوسطة .

والجدير بالذكر هنا أن إسرائيل لم تلتزم ببرنامج شامل للإصلاح الاقتصادى كما فعلت مصر ، وان كانت اسرائيل بدأت عام ١٩٩٢ تستخدم الميزانية كأداة للاصلاح الاقتصادى ، وتقدر البطالة فى مصر عام ٩٠ بحوالى ٢٠٪ ، و٨,٦٪ عام ١٩٩١ طبقا للارقام الرسمية وإن كانت هذه الارقام لاتشمل تقديرات البطالة المقنعة ويتشكك معظم الاقتصاديين فى دقتها .

بلغ العجز فى الميزان التجارى المصرى حوالى ٦ مليارات دولار عام ١٩٩١ ، وقد تحسن هذا العجز بشكل ملحوظ عام ١٩٩٢ ، إذ زادت الصادرات من ٣,٨ مليار دولار إلى ٤,٧ مليار دولار ، وانخفضت الواردات من ٩,٨ مليار دولار الى ٩ مليار دولار ، وبذلك نقص العجز الى ٤,٣ مليار دولار وتحسن ميزان المدفوعات بشكل واضح لصالح مصر من ١,٩ مليار دولار عام ١٩٩١ الى ٤,٣ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، مع انه كان يعانى من عجز قدره ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ .

هذا وقد أنجزت مصر نجاحا واضحا فى تخفيض ديونها من ٤٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى ٢٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ .

وبالانتقال الى تحليل مكونات الصادرات والواردات الاسرائيلية والمصرية ، نجد أن إسرائيل تتمتع بميزة هامة فى تكوين هيكل هذه الصادرات والواردات ، حيث يماثل نظيره فى الدول الصناعية المتقدمة بعكس هيكل وتكوين الصادرات والواردات المصرية الذى يعكس هيكلا اقتصاديا لدولة نامية وهو ما يخلق تناقضا شديدا فى العلاقة التجارية المحتملة بين البلدين ليس فى صالح مصر ذلك أن مصر تحتاج إلى الصادرات الإسرائيلية التى تستورد مثيلاتها من الدول الصناعية المتقدمة ، بينما لاتحتاج إسرائيل من الصادرات المصرية سوى البترول.

ونظرة سريعة على مكونات

الصادرات والواردات لمصر واسرائيل توضح الرأى السابق :

فى عام ١٩٩١ بلغت الصادرات الاسرائيلية ١١,٢ مليار دولار مقسمة كالآتى:

١-الكترونيات وآلات صناعية ٣,٢ مليار دولار
٢-معادن نفيسة (الماظ مشغول)٢,٤ مليار دولار
٣-كيميائيات ١,٤ مليار دولار
٤-منسوجات وملابس وجلود ٨٥٠ مليون دولار
٥-منتجات زراعية وموالح ٦٦٦ مليون دولار
٦-بلاستيكات ومطاط ٣٨٠ مليون دولار

فى عام ١٩٩١ بلغت الصادرات المصرية ٣,٨ مليار دولار موزعة كالآتى :

١-بترول خام ١,٢ مليار دولار
٢- منتجات بترولية مكررة ٧٠٠ مليون دولار
٣-غزل ونسيج ٥٢٨ مليون دولار
٤-منتجات حديدية ومعدنية ٧٧ مليون دولار
٥-كيميائيات ١٨٠ مليون دولار
٦-منتجات زراعية ٨,٥ مليون دولار

بينما بلغت الواردات الاسرائيلية عن نفس العام ١٦,٦ مليار دولار :

١-سلع استثمارية ٣ مليار دولار
٢-معادن نفيسة (ماس) خام ٢,٥ مليار دولار
٣-بترول خام ومنتجات بترولية ١,٤ مليار دولار
٤-مواد انتاج مختلفة ٦ مليارات دولار
٥-سلع غير معمرة ٩٦٠ مليون دولار
٦-سلع معمرة ٩١٥ مليون دولار.

وبلغت الواردات المصرية حوالى ١١,٩ مليار دولار :

١-آلات ووسائل مواصلات ٢,٣ مليار دولار
٢-مأكولات ، أغذية ، ماشية ١,٦ مليار دولار
٣-مواد كيمائية ومطاط وجلود ١,١ مليار دولار
٤-أخشاب ، أوراق ، ومنسوجات ١,١ مليار دولار
٥-زيوت للغذا ء، منتجات معدنية ووقود ١,٠مليار دولار
٦-معادن ومواد معدنية ٨٢٢ مليون دولار

الاقتصاد الأردنى والضفة الغربية وغزة

منذ بدأ الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة شرعت اسرائيل فى تطبيق سلسلة من الإجراءات والسياسات بهدف فرض السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على الاراضى المحتلة واستنزاف مواردها ، وتدمير الاقتصاد الفلسطينى وتحويله الى اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلى ، وخلال أكثر من ربع قرن من الاحتلال قامت إسرائيل بخلق علاقات غير متكافئة بين اقتصادها واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من خلال التحكم فى الموارد الطبيعية ، وعلى رأسها الارض والمياه فضلا عن التحكم فى رأس المال وفى قرارات الاستثمار وفى حركة العمل والتبادل التجارى وأخيرا فقد نجحت إسرائيل فى الإجهاز على الاقتصاد الفلسطينى من خلال استنزاف الدخل الذى يتحقق فى الاراضى المحتلة بواسطة أنواع عديدة من الضرائب .

وتوضح المقارنة الآتية حجم التفوق الذى يحققه الاقتصاد الإسرائيلى على اقتصاد الضفة و غزة والأردن .

بلغ عدد سكان الاردن ٤,١ مليون نسمة ، والضفة الغربية ١,٠١ مليون نسمة ، وغزة ٦٨٠ الف نسمة ، أى أن مجموع سكان إسرائيل والأردن والأراضى المحتلة - علما بأن عدد سكان إسرائيل يبلغ ٥,٢ مليون نسمة - يبلغ ١١ مليون نسمة ، وكمؤشر لحجم السوق فإن هذه المناطق تعد سوقا صغيرا بالمقارنة بالسوق المصرية ،

وهذا فى حد ذاته يشكل دافعا هاما للبحث عن شركاء إضافيين ، أوسوق لمنتجات الكيانات الثلاثة .

ويبلغ الناتج القومى الاسرائيلى٥٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩١ ، بينما بلغ الناتج القومى الاردنى ٤ مليارات دولار ، وفى الضفة الغربية بلغ ٢,٢ مليار دولار ، وفى غزة بلغ ١,٣ مليار دولار .

أما دخل الفرد السنوى فى إسرائيل فقد بلغ ١٢,٨٣٢ دولار عام ١٩٩٢ بينما يبلغ دخل الفرد السنوى فى الأردن ٩٦٨ دولار عام ١٩٩١ ، وفى الضفة الغربية ٢١٧٥ دولار ، وفى غزة ١٣١٠ دولار .

وتلقى مصادر الناتج القومى للكيانات الثلاثة -الاردن وغزة والضفة- الضوء على درجة التناقض بينهم ، فالصناعة والبناء تمثل ٣٢٪ من مصادر الناتج القومى الاسرائيلى مقابل ٢١,٨ ٪ فى الاردن و٧,٣٪ فى الضفة وغزة معا .

أما الزراعة فتشكل ٢,٨٪ من الناتج القومى فى إسرائيل وتتضاءل كل عام مقابل ٨,٣٪ فى الأردن ، و٢٠,٦٪ فى الضفة وغزة معا .

وكما تعتمد إسرائيل على المعونات والمنح والتعويضات بمليارات الدولارات ، فإن الأردن أيضا يحصل على أكثر من ٤٠٠ مليون دولار من المعونات وتعتمد الضفة وغزة على ٣٠٠ مليون دولار من تحويلات الفلسطينيين بالخارج .

وبعكس الصناعة والزراعة الإسرائيلية المتقدمة تكنولوجيا ، فإن الصناعة والزراعة فى الضفة وغزة بدائية وتعتمد على المشروعات الأسرية ، والجدير بالذكر هنا أن الاحتلال الإسرائيلى يلعب دورا هاما فى عدم نمو المشروعات الصناعية أو الزراعية بالمنطقة حيث تعرقل إسرائيل منح التراخيص اللازمة لإقامة مثل هذه المشروعات .

أما البطالة فقد بلغت ١١٪ فى إسرائيل فى عام ١٩٩٢ ، وتتساوى نسبة البطالة فى الأردن وإسرائيل .

تذهب ٨٢ ٪ من صادرات الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل ، وتحصل على ٨٧٪ من وارداتها من إسرائيل .

وهناك عجز واضح فى الميزان التجارى بين المناطق المحتلة واسرائيل لصالح إسرائيل ، وعلى سبيل المثال يقتطع الإسرائيليون نسبة من مرتبات العمالة الفلسطينية منذ ٢٥ عاما لغرض التأمين الاجتماعى ، ووصل المبلغ المتراكم عبر هذه السنين الطويلة إلى مايزيد على ٢٥٠ مليون دولار ترفض إسرائيل سدادها ، ويطالب الفلسطينيون بسدادها إما لتنمية أراضيهم أو كمعاشات يستحقونها .

ويبدو من تحليل الأرقام للاقتصادات المختارة سابقا أن هناك تناقضات كثيرة فى بنيتها الاقتصادية ، وإن كانت اسرائيل تتمتع بعدة مزايا نسبية قد تجعلها قلب فكرة السوق الشرق أوسطية ، وقاطرة المشروع لما تتمتع به من تكنولوجيا عالية وقدرة على جذب رءوس الأموال إلى المنطقة .

أشكال التعاون المطروحة

ظهرت العديد من الدراسات التى تدعو إلى إقامة وحدة اقتصادية أو منطقة تجارة حرة مابين إسرائيل والكيان الفلسطينى الجديد وكذلك الأردن ، ولعل من أبرز هذه الدراسات تلك الدراسة التى قامت بها جامعة هارفرد عام ١٩٩٢ وقام بإعدادها مجموعة من الباحثين والاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين ، والفلسطينيين ، بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) بعنوان "ضمان السلام فى الشرق الأوسط" : مشروع للتحول الاقتصادى ، وكذلك دراسة " كلوسون – روزن" وهى دراسة مشتركة صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، اشترك فى إعدادها "باتريك

كلوسون" من معهد أبحاث السياسة الخارجية الذى عمل من قبل فى البنك وصندوق النقد الدوليين ، كما اشترك فى هذه الدراسة أيضا "هارود روزن" من معهد الاقتصاد الدولى وقد عمل من قبل فى بنك إسرائيل .

من ناحية أخرى دعا تقرير البنك الدولى عن تنمية الأراضى المحتلة والمعنون "الاستثمار فى السلام" الى احتفاظ الكيان الفلسطينى بروابطه التجارية مع إسرائيل فى إطار منطقة للتجارة الحرة .

تفترض هذه الدراسات أن الاقتصاد الفلسطينى سيعتمد بشكل أساسى على اقتصاد السوق وسيطرة القطاع الخاص وأن الاقتصادات الثلاثة ستتحرك نحو التجارة الحرة وصولا فى النهاية إلى منطقة التجارة الحرة فى السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا ، شبيهة بنظام "بينيلوكس" الذى يربط كلا من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج .

وبرغم ان ذلك يعنى فتح السوق الإسرائيلى أمام المنتجات الفلسطينية والاردنية - وخاصة المنتجات الزراعية - وهو ماترفضه اسرائيل - إلا أن نفس ما ترفضه إسرائيل الآن قد يشكل فى ظل ترتيبات اقتصادية للتعاون الإقليمى ميزة لإسرائيل ، ففى دراسته حول التجارة الإقليمية فى الشرق الاوسط يقول الدكتور "افرايم اهيرام" الأستاذ بمعهد "لينورد دايفيس" للعلاقات الدولية بالجامعة العبرية فى القدس " إنه فى إطار إقامة منطقة للتجارة الحرة بين إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردنى ، سيتمتع الجانبان الفلسطينى والأردنى بميزة نسبية فى بعض القطاعات مثل الزراعة وبعض صناعات المنسوجات والبلاستك ، وغيرها من الصناعات المماثلة ، بفضل رخص الأيدى العاملة ، ومن هنا سيكون من الأفضل اقتصاديا بالنسبة لإسرائيل التخلى عن هذه الصناعات التى تحتاج إلى دعم مالى كبير لكى تكون قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية " ولكن مقابل ذلك يرى إهيرام ان "على الشريكين الفلسطينى والأردنى ان يشتريا من إسرائيل الخبرة التكنولوجية والسلع المتطورة مثل الأجهزة الطبية وأجهزة الاتصالات والمعدات الصناعية".

أى أن هذا التعاون أو الاتحاد الثلاثى سيتيح لإسرائيل احتكار الصناعات المتقدمة والتخصص فى المجالات المتطورة تكنولوجيا كثيفة المهارة القادرة على استيعاب عمالة إسرائيل عالية التأهيل ، فى حين يتخصص الجانب العربى فى المجالات التى تحتاج عمالة كثيفة غير ماهرة .

بالاضافة لذلك سيشكل هذا "المحور الثلاثى" معبرا لاسرائيل نحو اسواق دول الخليج ، ويرى د.اهيرام "ان المكسب الرئيسى من الاتحاد الثلاثى سيكون فى إقامة مشاريع مشتركة لإنتاج سلع التصدير الموجهة خصيصا نحو أسواق دول الخليج الثرية التى تمتلك القدرة الشرائية الحقيقية فى المنطقة .

تذهب دراسة جامعة هارفرد إلى أنه فى حين توجد صعوبات فى بداية الامر فى إقامة علاقات تجارية بين إسرائيل والعرب إلا انه من الطبيعى ان ينشأ نوع من التجارة غير الرسمية بين الأردن وإسرائيل ، وربما أيضا بقية العالم العربى من خلال الضفة وغزة حتى فى غياب اتفاقيات تجارية صريحة .

وترى الدراسة كما يرى البنك الدولى أيضا فى تقريره إمكانية ان تمتد منطقة التجارة الحرة بين الاقتصادات الثلاثة لتشمل مصر وسوريا ولبنان وربما دولا أخرى فى الشرق الأوسط ، أى ان يتحول الاقتصاد الفلسطينى الى رأس جسر لاسرائيل نحو العالم العربى ويقوم بدور الوسيط او السمسار بينهما .

وعقب توقيع الاتفاق (غزة -اريحا) تعهد عدد من المؤسسات الدولية بتقديم مساعدات وقروض لمنطقة الحكم الذاتى ، إلا ان التعهدات كانت اقل بكثير من التقديرات

التى وضعها البرنامج الانمائى الفلسطينى أو برنامج "تنمية الاقتصاد الوطنى الفلسطينى" فى الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ ، والذى أعدته مجموعة كبيرة من الاقتصاديين والخبراء الفلسطينيين ، تحت اشراف الاقتصادى الفلسطينى يوسف صايغ حيث قدرت احتياجات الاقتصاد الفلسطينى خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ بـ ١١,٦ مليار دولار - بأسعار ١٩٩١ - ، فى حين وافقت الدول المانحة خلال المؤتمر الاقتصادى لدعم الحكم الذاتى ، الذى عقد فى واشنطن فى اول اكتوبر ١٩٩٣ ، على رصد ٢,٥ مليار دولار فقط خلال السنوات الخمس المقبلة ، وجدير بالذكر هنا ان المحور الرئيسى الذى يتم من خلاله تقديم المساعدات المالية والفنية للمنطقة هو خطة البنك الدولى من أجل تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتى قدرت حجم الاستثمارات اللازمة خلال العشر سنوات المقبلة مابين ٣ إلى ٤ مليار دولار ، وإن كان البنك قد اعاد تقييم هذه الاحتياجات امام الاعتراضات الفلسطينية وقرر زيادتها الى مابين ٥ إلى ٦ مليار دولار خلال نفس الفترة .

هل هناك احتمالات لقيام السوق الشرق أوسطية

كما قلنا سابقا فإن السوق الشرق أوسطية هى دعوة قديمة تنادى بضرورة خلق تجمع اقتصادى إقليمى شرق أوسطى ، اما الدعوة الحالية للسوق فيراد بها خلق نظام إقليمى فى الشرق الاوسط ، والفكرة الاساسية فى هذه الدعوة تقوم على إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للوطن العربى على أساس لا قومى ، والقضاء على فكرة الرابطة القومية التى تجمع البلاد العربية ، ومن ثم القبول بالوجود الطبيعى للكيان الصهيونى وتسهيل دمجه وسيطرته على المنطقة مع طمس الوجود العربى فى الإطار الإقليمى .

ويفترض المؤيدون لهذا التصور أن السوق يتوفر لها امكانات هائلة ، اذ تبلغ مساحته حوالى ١٦ مليون كيلو متر مربع يسكنها ٣٥٠ مليون نسمة ، ويمتلك اهل السوق موارد مائية غير محدودة ، و٢٥٪ من الانتاج العالمى للبترول و٦٢٪ من احتياطيه ، ورءوس أموال تقدر بمئات المليارات من الدولارات ، ويفترضون أن لدى السوق بهذا المعنى إمكانات هائلة للتكامل الاقتصادى ،

ويفترضون أيضا أن يؤدى هذا السوق إلى وجود مزايا عديدة لكافة دول المنطقة حيث سيتم التعامل مع الكتل الاقتصادية فى العالم : أوروبا الموحدة ، اليابان ، والولايات المتحدة بندية وتكافوء ، كما سيؤدى قيام مثل هذه السوق إلى الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ، ويرفع من الكفاءة الاقتصادية لدوله على نحو قد يصل إلى ماوصلت إليه النمور الاربعة .

وعموما يمكننا ان نعتبر هنا أن قيام السوق الشرق أوسطية ، وكذا شكل هذه السوق وحجمها سيتوقف من الناحية العملية على عدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : يتعلق بحجم السوق وما إذا كان سيتسع ليشمل دول الخليج العربى وإيران وتركيا وباكستان ، وتشير الدلائل الأولية إلى أن أكثر المتحمسين لانشاء هذا السوق لايتوقعون بالقطع أن يولد منذ اليوم الأول ممتدا من باكستان شرقا الى المحيط الاطلنطى غربا ومن تركيا وإيران شمالا ، وحتى أواسط افريقيا جنوبا ، ذلك انه اذا كانت اسرائيل قد حلت مشاكلها مع الفلسطينيين ، وإذا كانت هناك مؤشرات على قرب إحراز تسوية مابين سوريا واسرائيل ، فإنه لايوجد -على سبيل المثال- اى مؤشرات على حدوث تقارب بين إسرائيل وإيران ، ومن ناحية أخرى فإن تركيا تسعى

للانضمام الى المجموعة الاوروبية بينما تجتهد إيران لتحقيق نفوذ فى منطقة وسط آسيا التى تشهد فراغا هائلاً ، وبهذا المعنى فإن قدرة هذا السوق على استقطاب كافة البلدان المستهدفة فى فترة وجيزة هو أمر شبه مستحيل ، والمفارقة الغريبة هنا انه بينما لابد للسوق أن يبدأ محدودا من ناحية على أمل أن تؤدى البداية والاستمرار إلى توسع فاننا سنلاحظ ان البداية نفسها على هذا النحو المحدود قد تحول دون نمو السوق فى المستقبل ، لما يمكن ان تثيرة من فزع الآخرين رغم كل النوايا الحسنة التى تستهدف دمجهم فى السوق ، وبكلمة واحدة إذن نستطيع ان نقول أن إية بداية لسوق شرق أوسطية ستكون من الناحية الموضوعية مثيرة لقلق من لم يشارك فيها ، ونتوقع أن تثير السوق عند بدايتها أيا كان حجمها قدرا لايستهان به من القلاقل والاضطرابات الناشئة أساسا عن التخوفات المنطقية بالنسبة للدول التى لم تشارك فى السوق ، وهو عكس ما يراد من السوق التى يتم الدعاية لها بوصفها أحد الوسائل القادرة على تحقيق الامن والاستقرار المنشود فى المنطقة ، ويكفى للدلالة على ذلك ان نتساءل : إذا قامت السوق – مثلا – من دول إعلان دمشق بالإضافة لإسرائيل فى البداية ، فماذا سيكون رد فعل إيران فى هذا الأمر الذى ستراه يمثل خطورة هائلة على مصالحها ؟ ألاتملك إيران علاقات بقوى سياسية فى عالمنا العربى قادرة من خلالها على إثارة أكبر كمية من الاضطرابات والقلاقل فى المنطقة تعبيرا عن رفضها لمثل هذا التجمع الذى تراه يشكل نموذجا بديلا لتوجهاتها قد يقوض أركان تجربتها الخاصة فى حالة نجاحه ؟.

الاعتبار الثانى : يتعلق بدور القوانين والقرارات المنظمة لمثل هذه السوق وما إذا كان هذا الدور سيقتصر على بعض الاتفاقيات الجمركية أم سيمتد ليشمل حرية انتقال العمالة ورءوس الأموال أو توحيد العملة .. الخ .

عموما فنحن لانتوقع على المدى القريب أو المنظور ان تستطيع البنى الاقتصادية لدول المنطقة والمختلفة بشكل واضح أن تصل إلى سوق موحد حتى ولو بالمعنى البدائى لهذه الكلمة ، ويحتاج الأمر إلى فترة طويلة للغاية حتى يحدث مثل هذا التناغم بين اقتصاديات الخليج العربى مع اقتصاديات دول مثل سوريا أو مصر على سبيل المثال ، وغاية ما يمكن توقعه على المدى المنظور لايزيد على درجة ما من التعاون الاقتصادى وتقسيم للعمل بين دول المنطقة .

الاعتبار الثالث : يتعلق أساسا بمدى قدرة العرب أو بعض منهم على الدخول فى مثل هذه السوق ككتلة متميزة ويندرج تحت هذا العنوان العريض ، إمكان دخول كل العرب كتلة واحدة فى هذه السوق ، أو دخول بعض التكتلات العربية الراهنة مثل مجلس التعاون الخليجى إلى هذه السوق بدلا من الدخول فرادى عسىأن يساعد ذلك على التعامل من موقع أكثر ندية .

نص : إعلان المبادى حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية*

إن حكومة دولة اسرائيل والفريق الفلسطينى (فى الوفد الاردنى– الفلسطينى الى مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط) ("الوفد الفلسطينى") ، ممثلا للشعب الفلسطينى يتفقان على ان الوقت قد حان لانهاء فترة

* هذا النص طبق الأصل عن كتاب "منظمة التحرير الفلسطينية – السلطة الفلسطينية ، ترجمة رسمية معتمدة . ويلاحظ ان بعض الفقرات غير تامة المعنى وكذلك هناك بنود او مواد غير منشورة .

مـن المواجهـة والـنزاع والاعـتراف بحقوقهمـا المشروعة والسياسية المتبادلة ، والسعى للعيش فى "ظل" تعايش سلمى وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها .

وعليه ، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة (١)

هدف المفاوضات

إن هذه المفاوضات الاسرائيلية -الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية فى الشرق الاوسط هو من بين امور اخرى ، اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، لفترة انتقالية لاتتجاوز الخمس سنوات وتؤدى الى تسوية دائمة تقوم على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢و٣٣٨ .

من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هى جزء لايتجزأ من عملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدى الى تطبيق قرارى مجلس الامن ٢٤٢و٣٣٨ .

المادة (٢)

إطار الفترة الإنتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين فى إعلان المبادئ هذا .

المادة (٣)

الانتخابات

١- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية و قطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية ، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما ، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام .

٢- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقا للبروتوكول المرفق كملحق (أ) بهدف إجراء الانتخابات فى مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ومتطلباته العادلة .

المادة (٤)

الولاية

سوف تغطى ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة ، باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم . يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة ، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة (٥)

الفترة الإنتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

١- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة اسرائيل وممثلى الشعب الفلسطينى فى اقرب وقت ممكن ، ولكن بما لايتعدى بداية السنة الثالثة من

الفترة الانتقالية.

٣- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية ، بما فيها ، القدس ، اللاجئين ، المستوطنات ، الترتيبات الاأمنية ، الحدود ، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين ، ومسائل اخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤- يتفق الطرفان على ان لاتجحف او تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة (٦)

النقل التمهيدى للصلاحيات والمسئوليات

١- فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ ، وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية الى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة ، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية الى حين تنصيب المجلس.

٢- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا ، ويقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين فى المجالات التالية : التعليم والثقافة ، الصحة ، الشؤون الاجتماعية ، الضرائب المباشرة والسياحة ، سيشرع الجانب الفلسطينى ببناء قوة الشرطة الفلسطينية ، كما هو متفق ، و إلى أن يتم تنصيب المجلس ، يمكن للطرفين ان يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤليات اضافية حسبما يتفق عليه.

المادة(٧)

الاتفاق الانتقالى

١- سوف يتفاوض الوفدان الاسرائيلى والفلسطينى على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالى) .

٢- سوف يحدد الاتفاق الانتقالى ، من بين اشياء اخرى ، هيكلية المجلس وعدد اعضائه ، ونقل الصلاحيات والمسئوليات من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية إلى المجلس ، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالى ايضا سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقا للمادة ٩ المذكورة ادناه ، والاجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة .

٣- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالى ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس-لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسئوليات التى تم نقلها اليه مسبقا وفقا للمادة ٤ المذكورة أعلاه .

٤- من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادى ، سيقوم المجلس فور تنصيبه ،اضافة الى امور اخرى ، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء ، سلطة ميناء غزة البحرى ، بنك فلسطينى للتنمية ، مجلس فلسطينى لتشجيع الصادرات ، سلطة فلسطينية للبيئة ، سلطة فلسطينية للاراضى ،وسلطة فلسطينية لادارة المياه وأية سلطات اخرى يتم الاتفاق عليها وفقا للاتفاق الانتقالى الذى سيحدد صلاحياتها ومسئولياتها .

٥- بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة (٨)

النظام العام والامن

من اجل ضمان النظام العام والامن

الداخلى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة . سينشئ المجلس قوة شرطة قوية ، بينما ستستمر اسرائيل فى الاضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية ، وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين بغرض حماية امنهم الداخلى والنظام العام .

المادة (٩)

القوانين والأوامر العسكرية

١- سيخول المجلس التشريع ، وفقا للاتفاق الانتقالى ، فى مجال جميع السلطات المنقولة إليه .

٢- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول فى المجالات المتبقية .

المادة (١٠)

لجنة الارتباط المشتركة الاسرائيلية - الفلسطينية

من اجل تأمين تطبيق هادئ لاعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية ستتشكل فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ ، لجنة ارتباط مشتركة اسرائيلية-فلسطينية من اجل معالجة القضايا التى تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك ، والمنازعات .

المادة (١١)

التعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فى المجالات الاقتصادية

إقرارا بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل ، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية ، من اجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة فى البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب "مارنى" ، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة (١٢)

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الأردن ومصر للمشاركة فى إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة ، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى ، للنهوض بالتعاون بينهم . وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الاشكال (MODALITIES) للسماح للاشخاص المرحلين (DISPLAOOD) من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧ ، وبالتوافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام ، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك .

المادة (١٣)

إعادة تموضع(REDEPLOYMANT) القوات الإسرائيلية

١- بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ . وفى وقت لايتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم اعادة تموضع القوات العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . بالاضافة الى انسحاب القوات الاسرائيلية الذى تم تنفيذه للمادة ١٤.

٢-عند إعادة موضعه قواتها العسكرية ، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان .

٣- وسيتم تنفيذ تدريجى للمزيد من إعادة التموضع

فـــــــى مواقـــــــع محـــــــــددة بالتناسب (COMNENSURAIS)مـع تولـى المسئولية عن النظام العام والأمن الداخلى من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه .

المـادة (١٤)
الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غـزة ومنطقـة أريحـا ، كمـا هـو مبيـن فىالبروتوكول المرفق فـى ملحق ٢ .

المـادة (١٥)
تسوية المنازعات

١- سـتتم تسـوية المنازعـات الناشـئة عن تطبيـق او تفسير اعلان المبادئ هذا ، او أيه اتفاقـات لاحقـة تتعلق بالفترة الانتقالية ، بالتفاوض من خلال لجنـة الارتباط المشتركة التى ستتشكل وفقا للمـادة ١٠ أعلاه.
٢- إن المنازعـات التى لايمكن تسـويتها بالتفـاوض يمكن أن تتـم تسـويتها مـن خـلال آليـة توفيـق يتـم الاتفاق عليها بين الأطراف.
٣- للأطراف ان تتفق على فض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية ، والتى لايمكن تسويتها من خلال التوفيق ، علـى التحكيم ، منـأجل هـذا الغرض ، وبناء على اتفاق الطرفين ، ستنشئ الاطراف لجنة التحكيم.

المـادة (١٦)
التعاون الإسرائيلى-الفلسطينى فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل المتعددة اداة ملائمة للنهوض "بخطة مارشال" وببرامج اقليمية وبرامج اخرى ، بما فيها برامج خاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار اليه فى البروتوكول المرفق فى الملحق ٤ .

المـادة (١٧)
بنود متفرقة

١- يدخل اتفاق المبادئ هـذا حيز التنفيذ بعد شـهر واحد من توقيعه .
٢- جميع البروتوكلات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءا لايتجزأ من هذا الاتفاق .

أبرم فى واشنطون ، يوم١٣/٩/١٩٩٣

عن حكومة اسرائيل	**عن الوفد الفلسطينى**
شيمون بيريز	**محمود عباس**

الشاهدان

الولايات المتحدة	**الفدرالية الروسية**
وارين كريستوفر	**اندريه كوزيريف**

الملحق الاول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

١- فلسطينو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق فى المشاركة فى العملية الانتخابية ، وفقا لاتفاق بين الطرفين.

٢- وبالاضافة ، يجب ان تغطى الاتفاقية حول الانتخابات ، القضايا التالية من بين أمور أخرى :

أ- النظام الانتخابى .

ب-صيغة الاتفاق والموافقة الدولية المتفق عليها وتركيبتها الفردية و

جـ-الاحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام ، وامكانية الترخيص لمحطة بث اذاعى وتلفزيونى.

٣- لن يتم الاجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين المرحلين (النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة فى العملية الانتخابية لأسباب عملية <

الملحق الثانى

بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١- سيعقد الطرفان اتفاقا ويوقعان عليه خلال شهرين من تاريخ دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، وسيتضمن هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تسرى فى قطاع غزة ومنطقة أيحا على إثر الانسحاب الاسرائيلى .

٢- ستنفذ إسرائيل انسحابا مجدولا وسريعا لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا ، يبدأ فورا مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لاتتعدى الأربعة أشهر بعد التوقيع على هذا الاتفاق .

٣- سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه ، من جملة امور اخرى .

أ- ترتيبات لنقل هادئ وسلمى للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية واعادتها المدنية الى الممثلين الفلسطينيين .

ب- بنية وصلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية فى هذه المجالات فيما عدا الامن الخارجى ، والمستوطنات والاسرائيليين ، والعلاقات الخارجية ومسائل اخرى متفق عليها بشكل مشترك .

جـ- ترتيبات لتولى الامن الداخلى والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التى تتشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج (حاملى جوازات السفر الأردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر) ، ان الذين سيشاركون فى قوة الشرطة الفلسطينية القادمون من الخارج يجب ان يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د- حضور دولى او اجنبى مؤقت ، وفقا لما يتفق عليه.

هـ- إقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية - اسرائيلية مشتركة لاغراض الامن المتبادل .

و- برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادى ، يشمل اقامة صندوق طوارئ ، لتشجيع الاستثمار الاجنبى ، والدعم المالى والاقتصادى . وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل

مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الإقليمية والدولية لدعم هذه الأهداف .

- ترتيبات لممر آمن للافراد وللنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٤-الاتفاق اعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بمعابر:

أ- غزة - مصر ، و:

ب- أريحا - الأردن .

٥-المكاتب المسئولة عن الاضطلاع بصلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية حسب هذا الملحق رقم ٢ والمادة ٦ من اعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة أريحا بانتظار تنصيب المجلس.

٦-باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها ، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا كجزء لايتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة اسرائيلية-فلسطينية للتعاون الاقتصادي ترتكز ، من بين امور اخرى ، على التالي:

١-التعاون في مجال المياه ، بما في ذلك مشروع تطوير المياه ، يقوم بإعداده خبراء من الجانبين ، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون في إدارة موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف ، وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال وما بعد الفترة الانتقالية

٢-التعاون في مجال الكهرباء ، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية ، والذي سيحدد كذلك شكل التعاون لانتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية .

٣-التعاون في مجال الطاقة ، بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة ، يأخذ بالاعتبار استغلال النفط والغاز لاغراض صناعية ، خاصة في قطاع غزة والنقب ، وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الاخرى ، وسيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد انابيب لنقل النفط والغاز .

٤-التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل ، وكذلك اقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥-التعاون في مجال النقل والاتصالات ، بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ بالاعتبار انشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل والى بلدان اخرى . بالاضافة سيأخذ هذا البرنامج بالاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة ، وسكك الحديد وخطوط الاتصالات ، الخ ..

٦- التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة ، بما يشجع التجارة الداخلية والاقليمية ، ومابين -الاقليمية وكذلك دراسة جدوى انشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل وحرية الوصول المتبادل الى هذه المناطق ، والتعاون في مجالات اخرى تتعلق بالتجارة .

٧-التعاون في مجال الصناعة ، بما في ذلك برامج التطوير الصناعي ، الذي سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعي الاسرائيلي-الفلسطيني المشترك

، والذى سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية-الاسرائيلية ، ويضع الخطوط العامة للتعاون فى صناعات النسيج ، والمنتجات الغذائية ، والادوية ، والالكترونيات والماس والصناعات القائمة على الكمبيوتر والعلوم .

٨ – برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون فى مسائل الخدمات الاجتماعية.

٩– خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها ، تأخذ بالاعتبار ورش عمل وندوات اسرائيلية – فلسطينية مشتركة واقامة مراكز تأهيل مهنى ومراكز ابحاث وبنوك معلومات مشتركة .

١٠– خطة لحماية البيئة تؤخذ بالاعتبار إجراءات مشتركة و/أومنسقة فى هذا المجال.

١١– برنامج لتطوير التنسيق والتعاون فى مجال الاتصالات ووسائل الإعلام .

١٢– أى برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة .

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلى – الفلسطينى حول برامج التنمية الاقليمية

١– سوف يتعاون الجانبان فى سياق يسمى السلام المتعدد الاطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة ، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة . تبادر إليها الدول السبع الكبار . ستطلب الاطراف من السبع الكبار السعى لإشراك دول أخرى مهتمة فى هذا البرنامج ، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية ، وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢– سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ– برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب– برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمى .

أ– برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ، سيتشكل من العناصر التالية:

١–برنامج لاعادة التأهيل الاجتماعى ، بما فى ذلك برنامج للاسكان والبناء .

٢–خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣– برنامج لتنمية البنية التحتية (المياه ، الكهرباء، النقل ، الاتصالات إلخ...)

٤– خطة للموارد البشرية .

٥– برامج أخرى.

ب– ويمكن ان يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمى من العناصر التالية :

١– إقامة صندوق تنمية للشرق الاوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الاوسط كخطوة ثانية .

٢– تطوير خطة إسرائيلية – فلسطينية – أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت .

٣– قناة البحر المتوسط (غزة) –البحر الميت.

٤– تحلية المياه اقليميا ومشاريع تطوير اخرى للمياه .

٥– خطة اقليمية للتنمية الزراعية ، وتتضمن مسعى إقليميا للوقاية من التصحر .

٦– ربط الشبكات الكهربائية فيما بينها .

٧– التعاون الاقليمى من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الاخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا.

٨– خطة تنمية اقليمية للسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .

٩–التعاون الاقليمى فى مجالات اخرى .

٣– سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الاطراف ، وسينسقان بهدف انجاحها ، كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات

(مجموعـات العمــل) وكذلـك دراسـات الجـدوى والدراسات التمهيدية لها ، ضمـن مجموعـات العمـل المتعددة الاطراف المختلفة .

المحضر المتفق عليه لاعلان المبادئ حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية

أ- تفاهمات واتفاقات عامة :

أيـة صلاحيـات ومسـئوليات يتم نقلهـا الـى الفلسـطينيين وفقـا لاعـلان المبـادئ قبـل تنصيـب المجلس ستخضع لنفس المبادئ المتعلقة بالمـادة ٦، كما هو مبين فى المحضر المتفق عليه ادناه .

ب- تفاهمات واتفاقات محددة :

المادة ٤

من المفهوم أن :

١- ولاية المجلس ستمتد على ارض الضفة الغربية وقطاع غزة بإستثناء المسائل التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم : القدس ، المستوطنات ، المواقع العسكرية والاسرائيليين.

٢-ستسرى ولاية المجلـس فيمـا يخـص الصلاحيـات والمسئوليات والمجـالات والسـلطات المنقولـة اليــه المتفق عليها.

المادة ٦ البند ٢

مـن المتفق عليـه أن يكـون نقـل السـلطة كما يلى :

١-يقوم الجانب الفلسطينى بإبلاغ الجانب الاسـرائيلى بأسـماء الفلسـطينيين المفوضيـن الذيــن سـيتولون الصلاحيات والسلطات والمسئوليات التى ستنتقل الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادئ فى المجالات التالية :التعليم والثقافة، الصحـة ، الشـؤون الاجتماعيـة ، الضرائب المباشرة ، السياحة ، واية سلطات اخرى متفق عليها .

٢- من المفهوم أ حقوق والتزامـات هـذه المنـاصب لن تتأثر .

٣- ستستمر كل من المجالات الموصوفة اعـلاه فى التمتـع بالتخصيصـات الموجـودة فى الميزانيـة وفقـا لترتيبات يتم الاتفـاق عليهـا من الطرفين ، وستأخذ هذه الترتيبـات بالاعتبـار التعديـلات الضروريـة من اجل تضمين الضرائب التى تتم جبايتها مـن مكتب الضرائب المباشرة .

٤- فور تنفيذ اعـلان المبـادئ ، سيباشـر الوفـدان الاسرائيلى والفلسطينى على الفـور مفاوضـات حـول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقا للتفاهمات المذكورة أعلاه .

المادة ٧ البند ٢

كمـا سيتضمن الاتفـاق الانتقـالى ترتيبـات للتنسيق والتعاون .

المادة ٧ البند ٥

إنسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسـة اسرائيل للصلاحيــات والمسـئوليات غـير المنقولة الى المجلس .

المادة ٨

من المفهوم ان الاتفاق الانتقـالى سيتضمن ترتيبـات للتعـاون والتنسيق بين الطرفين فـى هـذا الخصوص ، كما انه مـن المتفق أن يتم انجاز نقل الصلاحيات والمسئوليات الى الشرطة الفلسـطينية بطريقة ممرحلة ، كمـا هـو متفق عليـه فى الاتفـاق الانتقالى .

المادة ١٠

من المتفق انه فور دخول اعـلان المبـادئ

حيز التنفيذ ، سيقوم الوفدان الاسرائيلى والفلسطينى بتبادل اسماء الافراد المعينين من الطرفين كأعضاء فى لجنة الارتباط الاسرائيلية –الفلسطينية المشتركة.

كما انه من المتفق عليه ان يكون لكل طرف عدد متساو من الاعضاء فى اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ، ويمكن للجنة المشتركة ان تضيف فنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة ، وستقرر اللجنة المشتركة وتيرة ومكان ، او أماكن ، عقد اجتماعاتها .

الملحق الثانى

من المفهوم انه ، لاحقا للانسحاب الاسرائيلى .

، ستستمر اسرائيل فى مسئولياتها عن الامن الخارجى وعن الامن الداخلى والنظام العام للمستوطنات والاسرائيليين . ويمكن للقوات العسكرية وللمدنيين الاسرائيليين ان يستمروا فى استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا .

ابرم فى واشنطون العاصمة ، بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣

عن حكومة اسرائيل	**عن الوفد الفلسطينى**
شيمون بيريز	**محمود عباس**

الشاهدان

الولايات المتحدة الامريكية	**الفيدرالية الروسية**
وارين كريستوفر	**اندريه كوزيريف**

فى سياق الصراع حول قيادة المنطقة
تركيا تلوح بالمياه
وإيران تعزز قوتها العسكرية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وما أعقب ذلك من انفراط عقد جمهورياته إلى حدوث ما يشبه فراغ استراتيجى فى آسيا الوسطى ، ومن ناحية أخرى دخل الشرق الأوسط إلى مرحلة جديدة من الترتيبات بعد توقيع اتفاق غزة - أريحا ، وهكذا فقد بدا واضحا لتركيا مثلما بدا واضحا لإيران أن هناك دورا لمن يريد القيام بدور ومكانة قيادية لمن يريد أن يقود ، وقد ضاعف من إحساس جيران العرب الأقوياء بأن هناك فراغا ينبغى السعى إلى ملئه ما أصاب العرب من تردى وما أصاب حلمهم القومى من تراجع بدت معه المنطقة العربية وكأنها قد أصبحت هى الأخرى منطقة فراغ استراتيجى ، وإذا كان لإسرائيل مكانتها السامية المدعومة استراتيجيا من قبل الولايات المتحدة ، فإن هذا لايخفى - حتى على الولايات المتحدة نفسها - ان إسرائيل لم تستطع حماية منابع النفط فى ٢ أغسطس ١٩٩٢ ، ومن ثم فقد أصبح التحالف الغربى فى حاجة إلى قوة يستطيع الاعتماد عليها من بين بلدان المنطقة نفسها ، وفى هذا الصدد تبرز كمرشح قوى ، بل وتبرز إيران أيضا لانه رغم وطأة طهران المعادية للغرب فإن ذلك لم يمنع آيات الله من الالتزام بـ روشتة الصندوق شأنها فى ذلك شأن أى جمهورية من "جمهوريات الموز" ! .

سنحاول فى السطور القادمة استجلاء بعضا من تطور الأوضاع الداخلية فى البلدين ، وسنحاول أيضا ان نستكشف التكتيكات التى تتبعها كل منهما فى قيادة المنطقة .

إيران بين حكم المرجعية الدينية وآليات النظام العالمى

فارس القوية هى التى شكلت المناوئ القوى لكافة القوى التى حاولت أن تهيمن على الشرق القديم ، ، ابتداء من حضارات العراق القديم (اشور -بابل) ومرورا بالقوى الاغريقية - قبل وبعد توحدها ، وانتهاء بالدولة الرومانية بالغة القوة التى دخلت فى صراع عنيف شمل منطقة الغرب الاسيوى والشمال الافريقى وامتداداته على السواحل الجنوبية للبحر الأحمر ، وهو الصراع الذى نتج عنه هزائم وانتصارات متبادلة إلى أن ظهرت قوة العرب المسلمين فى النصف الثانى من القرن السابع الميلادى ونجحت فى توجيه ضربات قاصمة ونهائية للامبراطورية الفارسية الشاسعة .

غير أن الرافد الثقافى الاجتماعى لتلك البلاد ، ظل مناوئا لكل افرازات المحيط الواسع من العرب وممن انضووا تحت لوائهم ، سواء كان هذا المحيط دولة او مجتمعا حتى ان إيران قد انتهى الامر بها إلى ان تصبح

المركز الرئيس للمذهب الشيعى المعارض والمناوئ سياسيا وثقافيا للمذهب السنى .

ويأتي العصر الحديث بتكوينه الاقتصادى والاجتماعى الرأسمالى ليفعل فعله العميق فى التصور الاستراتيجى الايرانى وادائه وتبدياته فصارت إيران قوة اقليمية يتسع تأثيرها وينقلص بحسب المصالح التى تفرضها القوى الدولية المهيمنة على مقدرات العالم .

لم تتعد الحرب العالمية الثانية نهايتها بسنوات قليلة ، إلا وكان "مصدق" ومايمثله خارج دائرة السلطة فى إيران حيث أطاح به تجاوزه للخط الأحمر الخاص بالمصالح الأمريكية -الغربية البترولية فى الشرق الأوسط ، ولم تلبث إيران أن صارت بمثابة حائط الصد الجنوبى للاتحاد السوفيتى السابق لتشكل مع تركيا الطوق الكبير لقوى كبرى تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية .

كذلك صار لإيران كلمتها -وان تشكلت حروف هذه الكلمة من مفردات المصالح الأمريكية الغربية أساسا - فيما يتعلق بطبيعة التطورات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية فى المنطقة الواقعة شرقها والتى تمثل الخزان الاستراتيجى للبترول ، ثم سرعان ما وثقت علاقاتها بإسرائيل العدو الرئيسى للعرب ، ووصلت لصيغة من السلام الحذر مع تركيا لتستكمل بالتالى الطوق المعادى للطموحات القومية العربية ، وتأتى الحرب العراقية الإيرانية فى سياق محاولاتها للاستمرار كقوة اقليمية كبرى فى المنطقة ، فإيران التى اطاحت "بشاهها" كانت قد حصلت عبر اتفاقية بينها وبين العراق فى السبعينات على حقوق فى الخليج العربى تمنحها قوة إضافية للسيطرة والهيمنة والتحكم ، بالإضافة إلى احتلالها جزر عربية أخرى ، غير أن ذلك كله لم يكن مسموحا به لإيران الجديدة من قبل الدول صاحبة المصلحة فى بترول الشرق الأوسط ، أى ان المشروع الإيرانى الهادف إلى التحقق كقوة إقليمية كبرى فى المنطقة قد اصطدم مع ظهور آيات الله بمصالح وقوى أعظم واعتى ، ولكن من الثابت أيضا ان الغرب لم يقطع صلاته بإيران الإسلامية بالذات وان أصوات كثيرة هناك ترى ان اختلاف الازياء وتربية اللحية ليست دلالة على تعارض المصالح بين إيران والغرب ، بالذات وان دولة إسلامية أخرى مثل السعودية كانت نعم الحليف للغرب على مدى عقود طويلة .

سنحاول هنا أن نتعرض لتطورات الأوضاع فى إيران عام ١٩٩٣ للتعرف على هذه التطورات واستشراف ما إذا كانت قدرات إيران كقوى إقليمية تقوى وتتعزز أم انها تذوى وتضمحل .

تشير كل الدلالات التى توحى بها مجريات السياسة الإيرانية الداخلية إلى أن هناك صراعا بين تيارات واجنحة الحكم هناك ، وقد ظهر هذا الصراع على السطح عبر الانتخابات الرئاسية التى جرت فى يونيو ١٩٩٣ بين تيارين رئيسيين هما :

التيار المتشدد ويقوده آية الله خامئنى المرشد العام للجمهورية الإيرانية الاسلامية وينضوى تحت لوائه اصحاب المرجعية الدينية ورجالات الدين وممثلى طبقة التجار (البازار) ، وهذا التيار يعارض بشده المحاولات التى تجرى لتحسين العلاقات الايرانية الامريكية والغربية ، بل والخارجية عموما ويسعى فى نفس الوقت إلى خصخصة الاقتصاد الإيرانى والاعتماد كلية على آليات السوق .

التيار المعتدل ويقوده هاشمى رافسنجانى رئيس الجمهورية الإيرانية ، ويضم قوى حية فى المجتمع الإيرانى كما أنه لايتمتع بمعاداة أغلب القوى المعارضة فى المجتمع ويهدف إلى تحسين علاقاته بالعالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة والغرب ، فضلا عن محاولات تحسينه للعلاقات مع الدول العربية المجاورة ويسعى هذا التيار فى المسائل الاقتصادية إلى الأخذ بنوع من الاقتصاد المختلط الذى يوائم بين القطاعين العام والخاص .

غير أن هناك تيارات سياسية أخرى

فى المجتمع الايرانى وتضم المحافظين من كبار المراجع الدينية والحوزات العلمية الذين لايؤمنون بمبدأ ولاية "الفقيه القسرية" كذلك تضم الساحة الإيرانية بعض الاتجاهات العلمانية من وطنيين ويساريين وديمقراطيين وليبراليين وملكيين ، ويعتقد المحللون ان التيارين الاخيرين (المحافظ والعلمانى) اقرب الى التيار المعتدل الذى يقود الحكومة الآن حيث لايجدون فيها قسرا دينيا أو حجر عثرة كبيرا فى تحقيق أهدافهم بالذات وانهم يقارنون بين آداء الحكومة وبين آداء التيار المتشدد .

وقد تبدت مظاهر الصراع بين التيارين الحاكمين خلال عام ١٩٩٣ فى مجموعة من الاحداث لعل أبرزها :

- التصريحات المتشددة التى يطلقها آيه الله خامئنى عقب كل تصريح لرافسنجانى والتى يعرب فيها عن رغبة إيران فى علاقات أفضل مع من حولها من دول العالم المختلفة .
- توجيه انتقادات علنية من قبل المتشددين الايرانيين ضد رافسنجانى بسبب سعيه لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب .
- محاولة اغتيال رافسنجانى اثناء ليلة الاحتفال بالذكرى الرابعة عشرة للثورة الإيرانية وهى المحاولة التى رجح البعض أن وراءها التيار المتشدد وليس المعارضة الإيرانية .
- الاضطرابات التى حدثت فى بعض المدن الإيرانية بسبب ما أسمته الصحف ووسائل الإعلام الرسمية الايرانية بـ"بلبلة الدولار" وقد بدأت هذه الاضطرابات عندما قدم البنك المركزى الإيرانى عرضا ببيع ٥ الاف دولار لكل من يرغب فى ذلك بسعر ظل يتصاعد دون مبرر واضح ثم صدر قرار بوقف عمليات البيع فجأة مما أثار الجمهور الذى اشتبك مع البوليس ، وقد وصفت هذه الاحداث بأنها تمثل أعنف هجوم تتعرض له سياسة رافسنجانى الاقتصادية ، وارجعت صحيفة "الجمهورية الاسلامية " التى يصدرها آية الله خامئنى فى افتتاحيتها ماحدث بأنه نتيجة للسياسة الاقتصادية المتحررة التى حولت الدولار إلى وسيلة التبادل الرئيسية فى البلاد مما أدى إلى وضع الأمة تحت رحمة الرأسماليين الأجانب .
- مسار الانتخابات الرئاسية الايرانية ونتيجتها ، فقد نافس رافسنجانى الذى حصل فى انتخابات عام ١٩٨٩ على ٩٤,٥٪ من اصوات الناخبين ، ثلاثة من المرشحين ينتمون الىجماعات يمينية محافظة تتصل بالملالى وهم" احمد توكلى" وزير العمل السابق الذى اتهم رافسنجانى بسماحه " للفساد الغربى" بالانتشار ، ورجب الطاهرى عضو مجلس النواب ذو الصلة الوثيقة بطبقة التجار "البازار" اما الثالث فهو "عبد الله حاسبى" عميد الجامعة الحرة الذى كان من اتباع رافسنجانى وانقلب عليه قبل الانتخابات بفترة وجيزة ، واثناء فترة الدعاية الانتخابية توالت تصريحات آية الله خامئنى التى حذر فى أحدها مسئولين ايرانيين – لم يسمهم بالاسم – من مغبة الانحراف عن نهج "خمينى" من خلال تحسين علاقات إيران مع الغرب .

جاءت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال رافسنجانى وموضحة المدى الذى وصله الصراع في ايران ، فرغم أن النتيجة أوضحت فوزه بنسبة ٦٣٪ من أصوات الناخبين إلا أنها أوضحت أيضا بالمقارنة بنتائج ١٩٨٩ مدى الانفضاض الذى تم من حوله ، كذلك فإن من الأمور اللافتة للنظر أن أقل من ٥٧٪ فقط من الناخبين قد حضروا هذه الانتخابات ، ومما يزيد الصورة وضوحا ان رافسنجانى قد تقدم لهذه الانتخابات ببرنامج انتخابى تركز حول الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية التى اعدت تحت اشرافه والتى تتضمن الاحتفاظ بالقطاع العام وتشجيع القطاع الخاص وإصلاح مادمرته الحرب ، وإصلاح النظام الاقتصادى ، بينما دارت برامج منافسيه ودعايتهم الانتخابية حول ضرورة انتهاج خطى الاقتصاد

الحر وإضفاء الطابع الإسلامى على المجتمع .
وقد أسفرت النتائج العملية لنتائج تلك الانتخابات عن ضعف نسبى لرافسنجانى تمثل فى فرض جناح خامئنى من أراد من الوزراء فى التشكيل الحكومى الجديد ، كما عبرت هذه النتائج عن نفسها فى التهديد الذى اطلقه رافسنجانى بالاستقالة من منصبه اذا ما اقدم المرشد الاعلى على خامئنى على الغاء برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى وضع بمساعدة البنك الدولى فى واشنطن

على الصعيد الاقتصادى ينبغى ان ننوه هنا إلى أن إيران تعتبر فى الاصل دولة غنية بالثروات الطبيعية والبشرية فهى ذات اقتصاد متنوع ، وهى ثالث دولة مصدرة للنفط فى العالم وتحوز اراضى زراعية خصبة ، كما تمتلك صناعات تحويلية ، هذا فضلا عن انها تضم بين سكانها أعلى نسبة خريجى جامعات فى العالم الثالث ، مقارنة بتعداد سكانها البالغ ٦٠ مليون نسمة غير أن البنك المركزى الايرانى عجز خلال عام ١٩٩٣ عن سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار مستحقة كديون قصيرة ومتوسطة الأجل ، كما بلغ معدل التضخم فى إيران ٣٠٪ سنويا لذلك وصلت البطالة إلى نفس النسبة تقريبا ، فضلا عن ارتفاع الأسعار ارتفاعا جنونيا بما لايتمشى بأى حال مع رواتب موظفى الحكومة التى تعتبر رواتب متواضعة للغاية بالقياس إلى الأسعار .

وقد أعرب خبراء اقتصاديون زاروا إيران خلال عام ١٩٩٣ عن أن أزمة البطالة هى أعمق بكثير مما هى فى البيانات والإحصائيات الرسمية ، وتشير معظم المصادر إلى أن الحصار الاقتصادى المفروض على إيران هو أحد الأسباب الهامة فيما يعانيه الاقتصاد الإيرانى من تدهور ، ومن هنا يمكن تفسير النشاط الايرانى المتزايد الذى يرعاه رافسنجانى بهدف تحسين العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة ، وقد دعت صحيفة "طهران تايمز" الإيرانية الرئيس المنتخب كلينتون للقيام بالخطوة الاولى لتحسين العلاقات بين البلدين من خلال الإفراج عن الأموال والممتلكات الايرانية المجمدة في بلاده ، وهو الأمر الذى يشى بمدى ماسببته الاجراءات الاقتصادية الدولية ضد إيران من اضرار واضحة باقتصادها .

ومما يزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية فى إيران مجموعة من العوامل الخارجية على رأسها تلك الإجراءات الاقتصادية التى تتخذها ضدها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ، ففى عام ١٩٩٢ حظرت تلك الدول تصدير التكنولوجيا المزدوجة الاستعمالات الى ايران وأوقفت كل هذه الدول ما عدا ايطاليا ، الضمانات الائتمانية للشركات التى تتعامل مع إيران ، كذلك فإن دولا أخرى خارج مجموعة السبع الصناعية الكبرى مثل تركيا والبرازيل والارجنتين تطبق هذه القيود ، ويمثل حجم تجارة هذه الدول مع إيران أربعة أخماس حجم التجارة الخارجية الايرانية وتحاول إيران الخروج من مأزقها الاقتصادى عبر فتح قنوات دبلوماسية مع دول وسط آسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأوكرانيا ، غير أنها تقابل بحواجز روسية ووجود تركى منيع .

أما على الصعيد الداخلى فهناك أيضا أوضاع اقتصادية متردية نتيجة أسباب سياسية تتمثل فى موقف المتشددين تجاه الولايات المتحدة والغرب والذين يصفون رافسنجانى بأنه يسعى بدأب لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن وانتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى وضع إيران تحت رحمة الرأسمال الأجنبى .

وقد عكس الوضع الاقتصادى المتردى فى إيران نفسه على مسار السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية ، فقد هدد رافسنجانى بالاستقالة اذا لم يوافق آية الله خامئنى على برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى وضع بمعرفة البنك الدولى فى واشنطن وبعد ذلك بفترة وجيزة اشترط نادى باريس الذى يضم دائنى إيران مراجعة اجراءات سداد الديون الإيرانية ، كما اشترط التطبيق الكامل

لبرنامج رافسنجانى للإصلاحات .

من الناحية العسكرية أعربت دوائر متعددة فى إيران خلال عام ١٩٩٣ عن نفيها لما يشاع حول وجود أطماع اقليمية ايرانية ، وأرجعت هذه الدوائر تصاعد ما اسمته بـ "الحملة المعادية لإيران ودورها الإقليمي" الى الغرب والولايات المتحدة ، وتبدأ هذه القصة بأنه فى مطلع عام ١٩٩٣ بدأ الحديث يدور بشكل صاخب حول الترسانة العسكرية لإيران ، بعدما كشفت تقارير امريكية (متسربة) ان إيران تمتلك أربعة رءوس نووية حصلت عليها من كازاخستان ، وعلى الرغم من ذلك لم تنجح هذه الدعاية الغربية فى وقف التعاون الصينى الإيرانى من اجل الاستخدام السلمى للطاقة الذرية ، كما لم تمنع تعزيز تحالفات إيران مع كوريا الشمالية التى تمثل أكبر مصدر للسلاح بالنسبة لإيران حيث عقدت معها بالفعل صفقة سلاح بلغت قيمتها حوالى ٣ مليار دولار يتم بمقتضاها توريد أسلحة كورية لإيران خلال السنوات الخمس المقبلة .

وفى نفس اللحظة التى أشارت فيها الدوائر الدفاعية الامريكية والغربية حملة جديدة من التخوف حول حصول ايران على صواريخ "اس١٦" التى تطلق من الجو وتتميز بفاعلية عالية ضد الاهداف البحرية ، فان الصين وافقت على تزويد ايران بمفاعلين نوويين للأغراض السلمية تصل قدراتهما إلى ٣٠٠ ميجاوات ، وفى نفس الوقت أيضا أشارت بعض المصادر الألمانية الى حصول طهران بالفعل على قنبلتين نوويتين من كازاخستان وأكدت انها حصلت على هذه المعلومات من مصدر فى المخابرات الامريكية .

إذا انتقلنا بعد هذه العجالة حول تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية فى إيران إلى سبر أغوار العلاقات الإيرانية العربية سنكتشف انه فى إطار موازين القوى الحالية فى الساحة العربية ، فإن العلاقات السورية الإيرانية ، تعتبر الجسر الرئيسى الذى يربط بين العرب وإيران ويمكننا ان نعتبر أن محاولات دمشق الدءوبة لتهدئة التوتر الناشب بين القاهرة وطهران تعكس بالأساس حاجة دمشق لهما معا فى تفاوضها المتعثر بهدف تحقيق التسوية السلمية بينها وبين اسرائيل ، وفيما يتعلق بالعلاقات الايرانية العراقية فإن هناك على مايبدو درسا مستفادا علمتهما إياه تداعيات حربى الخليج الأولى والثانية ، فالمراقبون يجمعون على أن العلاقات بين البلدين تسير إلى الأفضل بشكل متزايد رغم مشاكل الأكراد والمعارضة المسلحة الإيرانية التى تنطلق من العراق ، وكذا المعارضة العراقية الشيعية التى تتلقى دعما إيرانيا مفتوحا ، فقد تناثرت الانباء عن ان المجلس الاعلى للامن القومى الإيرانى، يدرس جيدا احتمال قيام تحالف استراتيجى مع العراق للسيطرة على الخليج ومواجهة "النفوذ الأمريكى والغربى" ، وفى الوقت نفسه أشارت مصادر رسمية ايرانية مرارا وتكرارا طوال عام ١٩٩٣ إلى ضرورة عودة الأوضاع فى العراق إلى مجراها الطبيعى مما يعنى ميل إيران لرفع كافة العقوبات المفروضة على العراق .

لم تقف تطورات العلاقات الإيرانية العراقية عندهذا الحد ، إنما اعقبتها زيارة مساعد وزير الخارجية الايرانى لبغداد فى اواخر عام ١٩٩٣ وهى الزيارة التى تؤكد بعض المصادر ان المسئول الايرانى قد اقترح اثناءها خطوات عملية محددة لإيجاد حلف استراتيجى يوازن المعادلة "الاقليمية الدولية" غير أن العراق أبدت مخاوفها من أن يكون الاقتراح الإيرانى مجرد مناورة للقفز عبر البوابة العراقية إلى الخليج .

وخلال عام ١٩٩٣ مضت الجهود الدبلوماسية الإيرانية فى سعيها المتزايد لتحسين علاقاتها بالخليج والسعودية بدءا من الرسائل المتبادلة بين رافسنجانى والملك فهد مرورا بالجولة الخليجية لوزير الخارجية الإيرانية .

أما بالنسبة للعلاقات الإيرانية – المصرية فالملاحظ بصفة عامة ان حدة التوتر

بينهما زادت عام ١٩٩٣ وذلك بسبب الدعم الذى تؤكد مصر ان ايران تقدمه للجماعات الإرهابية فى مصر ، حتى ان الرئيس مبارك قد وجه اتهاما مباشرا إلى إيران بمحاولة زعزعة نظام الحكم فى مصر ، إلا أن النظام الإيرانى دأب على لسان مسئوليه على نفى تلك الاتهامات .

غير أن الأنباء بدأت تتوارد فى خريف ١٩٩٣ عن تحسن نسبى فى العلاقات بين مصر وإيران وذلك عبر لقاء وزيرى خارجية البلدين فى نيويورك ، واشارت مصادر دبلوماسية فى القاهرة إلى أن مصر قد وضعت ثلاثة شروط لإعادة العلاقات بين مصر وإيران إلى وضعها الطبيعى وهى بالتحديد : وقف الدعم الايرانى للحركات الإرهابية فى مصر ، واحترام ايران لسيادة دول الخليج ، وان تتخذ إيران موقفا إيجابيا من مفاوضات السلام ، كما أكدت مصر على تقديرها لدور إيران الإقليمى وعدم ممانعتها فى مشاركتها بأى ترتيبات خاصة بالسوق الشرق أوسطية .

وقد أكدت تلك المصادر على أن البلدين اتفقا على إجراء اتصالات منتظمة ودورية خلال الفترة المقبلة لحل الخلافات الثنائية والإقليمية بين البلدين ، وارجعت تلك المصادر هذا التحسن فى العلاقة بين البلدين إلى المساعى التى بذلتها دمشق .

الخلاصة التى يمكن أن ننتهى إليها هنا هى أن العلاقات الإيرانية العربية تبلور فى مجملها طبيعة السياسات الإيرانية الهادفة الى استعادة مكانتها الإقليمية المتميزة مثلما كان الحال أيام الشاه ، فالعداء الإيرانى الإسرائيلى رغم ما يشاع عن صفقات سلاح سرية ، وتعاون ... إلخ يرجع إلى المنطلقات المختلفة التى يستند عليها طموح كل منهما من ناحية مثلما يرجع أيضا بالأساس إلى التنافس بينهما على احتلال المكانة الأولى فى منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى ، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير الدور المادى والمعنوى الذى تلعبه إيران فى لبنان ، كذلك العلاقات الوثيقة بين ايران ودمشق والتقدم الملموس فى العلاقات الإيرانية العراقية ، والمحاولات الإيرانية الدءوبة لتحسين علاقاتها بدول الخليج ، والنفى المستمر لكل ما يقال عن أطماعها الاقليمية .

فى معرض الحديث عن إيران لا نستطيع ان نتجاهل تركيا التى تعتبر المناوئ الاقليمى التقليدى الاكبر لإيران بحكم المساحة وعدد السكان ودرجة التطور الاقتصادى والاجتماعى ، كذلك بحكم المطامح الاقليمية لكل منهما فى المنطقة العربية ، والشرق الاوسط ، ورغم العداء السافر الذى كان قائما بين الدولتين ، إلا أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لعبت الدولتان معا دورهما المتناغم ضد المشروع القومى العربى ودخلا فى أحلاف متعددة هدفها الاساسى تحجيم هذا المشروع والقضاء عليه وابداله بمشروع شرق أوسطى يستهدف استكمال الحصار حول الاتحاد السوفيتى السابق .

وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وما اعقب ذلك من تداعيات استمرت العلاقات الإيرانية التركية فى إطار من التفاهم الهادئ ، ولعبا دورا متبادلا فى تحجيم دور العراق من ناحية والتحكم فى المشكلة الكردية من ناحية أخرى ، ورغم اختلاف الأسس والمبادئ فإن علاقاتهما الاقتصادية تسير إلى التحسن ، ففى عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادى بين البلدين يشمل عدة مجالات منها الطاقة والعمل المصرفى ، هذا وقد أظهرت احصاءات الخزانة التركية ان حجم التبادل التجارى مع ايران ارتفع قليلا الى ٥٨٧ مليون دولار فى الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٩٢ ، ويواكب هذا التعاون الاقتصادى تعاون مشوب بالتذبذب تجاه المشكلة الكردية وخاصة مشكلة حزب العمال الكردستانى التركى .

أخيرا وفيما يتعلق بآسيا الوسطى سنلاحظ أنه بانهيار الاتحاد السوفيتى السابق أصبحت هذه المنطقة بجمهورياتها الإسلامية منطقة فراغ سعت القوى الاقليمية إلى ملئه

وقد كانت كل من إيران وتركيا المرشحتين الوحيدتين بالإضافة إلى روسيا الاتحادية لملء هذا الفراغ ، ومن ثم فقد خاضت الدولتان ومازالتا تخوضان تنافسا ضاريا فى سبيل سيادة نفوذهما السياسي والاقتصادى فى تلك المناطق الأمر الذى قد يعوق تعاونهما السابق وتناغم أدائهما فى مواجهة العالم العربى .

حققت إيران بعض النفوذ فى طاجيكستان ، لكن نجاحاتها سرعان ماتبددت نتيجة عودة الشيوعيين للحكم فى تلك البلاد ، ورغم أن رافسنجانى لم يتمكن حتى الآن من زيارة تركمانستان إلا أن تلك الجمهورية تلقت حتى الآن أكثر من ١٥٠ مليون دولار كمعونات من إيران .

ورغم الجهود الايرانية المبذولة لتعزيز وجودها فى دول آسيا الوسطى ذات الأسواق الواسعة ، فإن النجاح التركى بات واضحا نظرا لحالة الارتياب فى أيديولوجية إيران فى أغلب دول تلك المنطقة ، كما أن معظم شعوب تلك الدول تنتمى إلى أصول تركية باستثناء طاجيكستان .

غير أن إيران لم تتوقف عن محاولات التغلغل فى آسيا الوسطى ، فقد انضمت الى منظمة التعاون الاقتصادى التى تضم ايران وتركيا وباكستان وأوزباكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرقيزيا ، بل وانشأت إيران منظمة أخرى للتعاون بين الدول المطلة على بحر قزوين .

وتستند إيران فى مجابهتها للنفوذ التركى على محاولة عزل تركيا جغرافيا عن آسيا الوسطى ، إذ أن إيران وأرمينيا يشكلان حاجزا جغرافيا طبيعيا يحول دون أن تتواصل تركيا مع الشعوب التركية فى آسيا الوسطى ، فى نفس الوقت الذى تحتفظ فيه إيران بحدود مباشرة مع طولها حوالى ١٢٠٠ كم ولها أيضا حدود مع أذربيجان .

وفى إطار محاولات طهران عزل أنقرة عن آسيا الوسطى ، فانها تحاول لعب دور الوسيط بين طرفى النزاع الاذربيجانى – الأرمينى من خلال الاحتفاظ بعلاقات طبيعية وطيبية بين الطرفين ، كذلك فإن اشراك الروس فى بعض مراحل اتفاقات وقف إطلاق النار بين الطرفين التى جرت تحت إشراف الدبلوماسية الإيرانية ، كان بغرض أن يكون الروس سندا لهم فى استبعاد اى دور تركى على مسرح الاحداث فى آسيا الوسطى .

مطامح تركيا الإقليمية متنوعة

مقدمة

أنهت الحرب العالمية الأولى فى بدايات هذا القرن الوجود العثمانى المهلهل والذى كانت تركيا قلبه ومحركه ، وفى المقابل يبدو أن نهايات هذا القرن تشهد ملامح عودة لظهور تركيا على أكثر من مسرح إقليمى ، ويبدو أن تركيا ستنجح كحد أدنى فى البروز القوى كقوة إقليمية كبرى على الأقل فى الشرق الأوسط ، إلى جوار محاولات دءوبة للتأثير الفاعل فى مجريات الأمور فى آسيا الوسطى ، فضلا عن محاولات مستميتة للظفر بعضوية داخل الكيان الأوربى المرتقب وإن كانت هذه المحاولات الأخيرة تبغى بالدرجة الأولى استكمال مظاهر التحديث فى تلك الدولة واللحاق بالغرب المتقدم وتعزيز الارتباط به ، ليس كهدف نهائى يتعارض مع الأهداف الأخرى وإنما فى سياق تحقق تركيا الإقليمى سواء فى الشرق الأوسط أو فى آسيا الوسطى .

لقد حطمت أحداث السنوات الأولى من تسعينات هذا القرن القمقم الذى انطلق منه هذا المارد التركى إذ أفسح انهيار الاتحاد السوفيتى فى أعقاب الانهيارات المتتابعة فى أوروبا الشرقية الطريق واسعا أمام دور تركى كبير ومتنام فى جمهوريات آسيا الوسطى التى

تنتمى معظم شعوبها عرقيا بشكل أو بآخر إلى العنصر التركى ، وفضلا عما يمكن أن تشكله تلك الجمهوريات من فوائد جمة للاقتصاد التركى فإن الدور التركى هنا سيستطيع بالتأكيد عرقلة أى اتجاه لاستعادة المجد المسكوفى الغابر وهو الهدف الذى تتمناه كافة الدوائر الغربية على اختلافها ، ومن ناحية أخرى فإن الغرب يريد من الأتراك ان يلعبوا دورا ملموسا فى حفظ الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط بعد ان أثبتت حرب الخليج الثانية بشكل واضح للغرب أهمية ان تكون تركيا قوة إقليمية كبرى يعتمد عليها فى هذه المنطقة ، بعد ما تكشف الدور المحدود لإسرائيل ككيان غريب ومصطنع لايستطيع أن يلبى بشكل شامل وواقعى متطلبات الدفاع عن المصالح الغربية فى المنطقة .

لم يكن الأداء السياسى التركى داخليا وخارجيا إقليميا وعالميا خلال عام ١٩٩٣ إلا تعزيزا لاتجاه تركيا لتحقيق هذه الرغبات الغربية من جهة وما يتناغم مع هذه الرغبات من طموح تركى من ناحية أخرى .

تركيا وترتيب البيت من الداخل

اتسمت الأوضاع السياسية فى تركيا بالاستقرار بصفة عامة رغم العمليات العسكرية التى شنها حزب العمال الكردستانى ورغم وفاة تورجوت أوزال الرئيس التركى فى ١٩٩٣/٤/٧ فقد انعقدت رئاسة الجمهورية لسليمان ديميريل بينما اختيرت تانسو تشيللر رئيسة للوزراء بعد مناوشات سياسية انتهت بالحد من سلطات رئيس الدولة خاصة فيما يتعلق بالتعيينات فى المناصب الكبرى مثل محافظ البنك المركزى والبنوك الحكومية .

ورغم أن معظم المحللين يشيرون إلى أن ديميريل يختلف عن أوزال فى مدى السرعة التى ينبغى أن تسير بها السياسات التركية فيما يتعلق بالشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وأوربا والبلقان إلا أن دلالات الأحداث خلال عام ١٩٩٣ لم تعط فارقا ذا بال فى هذا الموضوع ، وكذا الحال فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ، فالملاحظ فى هذا الصدد أن طموحات أوزال فى تحويل الاقتصاد التركى شبه المركزى الى اقتصاديات السوق لم يطرأ عليها تغيير يذكر خلال تولى ديميريل رئاسة الدولة .

غير أن هناك فارقا واضحا فيما يتعلق بمشكلة الأكراد فبينما سعى أوزال إلى تهيئة الأجواء لوقف العنف وتمهيد الطريق أمام التناول السياسى لهذه المشكلة نجد أن سياسات ديميريل وتشيللر اتسمت بمعاداة واضحة وحاسمة لأى تواجد سياسى للأكراد يتجاوز ماهو مسموح به حاليا للأكراد ورفضت الدولة والحكومة أى استجابة لفكرة الحكم الذاتى واعتبرا حزب العمال الكردستانى حزبا ارهابيا وانفصاليا ووجهت له ضربات شديدة .

على صعيد آخر دخل الاقتصاد التركى فى حالة من التحسن أرجعها المحللون إلى برامج الحكومة الائتلافية الجديدة والتى لم يتغير قوامها تقريبا بعد تولى تانسو تشيللر ، ولاحظ المراقبون كيف أن الوزارة الجديدة بذلت جهدا كبيرا فى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وأعلنت رئيسة الوزراء أنها ستلجأ لوسائل غير معهودة لتثبيت وضع الاقتصاد التركى وتعويضه ، وقد اتضح بعد ذلك أن المقصود بهذه الوسائل هو إنهاء عقود أربعة الاف عامل من عمال المناجم ، وتخفيض الضرائب وتحويل مايمكن تحويله من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

تركيا والعالم الخارجى

فيما يتعلق بعلاقة تركيا بالعالم الخارجى فقد شهد عام ١٩٩٣ فى بروكسل اجتماعا بين مسئولين أتراك ومسئولين من مجموعة الدول الأوربية وقد استهدف هذا الاجتماع الاتفاق على جدول نهائى للمفاوضات المتعلقة باقامة وحدة جمركية بين الطرفين عام ١٩٩٥ ، وقد وصف المراقبون هذا الحدث بأنه يمثل أكبر تغيير فى العلاقات الاقتصادية التركية الأوروبية على مدى الثلاثين عاما الماضية، ومن ناحية أخرى فقد

أعلن بعض المراقبين أنه من المنتظر أن تزيد قيمة التبادل التجارى بين دول المجموعة الاوربية وتركيا على ٢٠ مليار دولار خلال عام ١٩٩٣ هذا من الناحية الاقتصادية ، أما من الناحية السياسية فإنه رغم عضوية تركيا فى حلف الناتو وعضويتها فى المجلس الأوربى وانتسابها للمجموعة الاقتصادية الأوروبية فإن المشكلة الكردية قد ألقت بظلالها على العلاقات التركية الاوروبية حيث أرجعت تانشر تنامى التطرف الكردى والإسلامى إلى بعض سياسات الحكومة الخاطئة أما اليونان فبحكم عدائها التقليدى لتركيا فقد شنت حملة عنيفة على محاولات التقارب بين تركيا والمجموعة الاوربية .

فيما يتعلق بالسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط فقد تمحورت حول محورين أساسيين هما المياه والسوق الشرق أوسطية ، وهما محوران أو قضيتان تبرزان إلى حد كبير طبيعة السياسة التركية الهادفة إلى تحقق تركيا كقوة إقليمية كبرى فى المنطقة .

عكست السياسات التركية تجاه مسألة المياه فى المنطقة العربية ، الرغبة التركية العميقة فى لعب دور إقليمى كقوة كبرى فى المنطقة ، فلقد برز مشروع انابيب السلام فى فبراير ١٩٨٧ حين قدمه تورجوت اوزال اثناء زيارته للولايات المتحدة ، وتدور فكرته حول نقل المياه الوفيرة من نهرى "سيحون وجيحون" عبر خطين من الانابيب الاول شرقى ويذهب الى الكويت وشرق السعودية والبحرين وقطر والإمارات ثم ينتهى فى عمان ، ويذهب الثانى غربا إلى كل من سوريا والأردن والسعودية وإسرائيل ، وقد رفض العرب هذا المشروع حول التخوف من أن تسلم الدول العربية المستفيدة من هذا المشروع قيادها فى موضوع حيوى كالمياه لتتحكم فيه دولة أخرى لها مطامح - أو بالأحرى مطامع إقليمية مثل تركيا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى صرح وزير المياه والكهرباء فى دولة الامارات بأن رفض المشروع التركى قائم على ان تكلفة الجالون منه تزيد كثيرا عن تكلفة الجالون من المياه المحلاه ، وعلى جانب آخر وصف تورجوت اوزال فى بدايات عام ١٩٩٣ خلال لقائه مع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلى المشروع بأنه مشروع سلام حقيقى حيث ان الحرب القادمة ستكون حول المياه فى المنطقة العربية ، وقد حاولت تركيا بعد ذلك ان تخفف من وطأة جموحها الذى قوبل بمزيج من الخوف والحذر عندما أكدت أكثر من مرة وفى غضون عام ١٩٩٣ نفسه للأمين العام للجامعة العربية وعدد من دول المنطقة أنها لا تستهدف استغلال مشكلة المياه لتحقيق أى مكسب استراتيجى فى الشرق الأوسط .

غير أن تداعيات الموقف تشير الى عكس التصريحات التركية فخلال عام ١٩٩٣ واثناء المفاوضات متعددة الاطراف والتى لم تحضرها سوريا والعراق وبعض الدول العربية الأخرى ألحت تركيا على طرح مشروع أنابيب السلام بهدف الضغط متعدد الأطراف على سوريا لقبول هذا المشروع على اعتبار أن سوريا تشكل محور هذا المشروع إذ لا يمكن نقل تلك المياه إلا عبر الأراضى السورية .

ولم تقف السياسة التركية فيما يتعلق بالمياه فى الشرق الاوسط عند هذا المشروع انما اتخذت تركيا مجموعة من الاجراءات فى بداية عام ١٩٩٣ تستهدف تقليل حصتى كل من سوريا والعراق من نهر الفرات وذلك بغية ملء خزان سد اتاتورك المقام على مجرى النهر فى تركيا ، وقد اشار المراقبون إلى أن الهدف التركى من هذه الإجراءات هو الضغط على كل من سوريا والعراق للقبول بمشروع أنابيب السلام من ناحية ، ومن ناحية أخرى لإثارة الخلافات بين سوريا والعراق مما يفاقم من وضع التمزق العربى الحالى ويمهد الطريق للقبول بالدور الإقليمى المرتقب لتركيا .

غير أن هناك محللين أخرين أشاروا إلى التعقيد الذى تضيفه المشكلة الكردية لمشكلة المياه واعتبروا أن ضغط تركيا على

سوريا فى مشكلة المياه إنما يهدف إلى إجبار سوريا على رفع الدعم عن حزب العمال الكردستانى ، ومن جانب آخر فسر هؤلاء المحللون الموقف الإسرائيلى الذى وعد بتقديم مساعدات عسكرية وفنية ضد الأكراد باعتباره محاولة إسرائيلية لتوثيق الأواصر مع تركيا بغية دعم المطالب الإسرائيلية فى مياه المنطقة ومنها المياه التركية .

وعلى الجانب التركى فإن فكرة السوق الشرق أوسطية تشكل منفذا رئيسيا لولوج تركيا إلى مقعد القوة الإقليمية الكبرى فى المنطقة ، وذلك بسبب الوضع الجغرافى لتركيا الذى يكفل لها مواصلات برية سهلة ليس فقط مع الدول المكونة للشرق الأوسط ، وإنما مع دول آسيا الوسطى ودول شرق وغرب أوروبا فى نفس الوقت ، وتعتبر تركيا أكثر دول المنطقة تأهيلا لقيادة السوق الشرق أوسطية ليس فقط للأسباب السابق ذكرها وإنما أيضا لطبيعة تطور النشاطات الصناعية والزراعية هناك ، وعلى الأقل فتركيا مؤهلة لأن تكون "سلة غذاء" الشرق الأوسط .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان المنطقة العربية - خاصة البترولية منها - مؤهله لاستقبال الخبرة التركية فى منظومة الصناعات المكثفة للطاقة ، كذلك فإن السوق التركية تلح على الاستثمارات العربية فى مجال الزراعة والصناعة المكثفة التى تتسع أمامها الآن أسواق فى جمهوريات آسيا الوسطى ، والمعروف أن جمهوريات آسيا الوسطى تشكل مجالا حيويا بالغ الأهمية لتركيا ، ليس فقط من حيث الانتماء العرقى الواحد وإنما أيضا من حيث انها مناطق تخوم لقوى إقليمية كبرى تسعى لاستعادة مجدها الغابر ، ألا وهى إيران وروسيا الاتحادية وتتمثل كذلك الأهمية الحيوية لتلك المناطق فى كونها أسواقا واسعة ، ومن ناحية أخرى يمكن أن تشكل تركيا محطة الترانزيت الرئيسية لسلع شرق وغرب أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط العابرة لتلك الجمهوريات والمناطق.

وقد برز الاهتمام التركى بهذه المناطق فى أعقاب الانهيار الدراماتيكى للاتحاد السوفيتى السابق ، خاصة بعد تفاقم الأزمة الناشبة بين أذربيجان وأرمينيا ، وفى عهد الرئيس أوزال وخلفه ديميريل سعت تركيا إلى كسب ولاء الاذربيجانيين وإن واجهت مواقف روسية متصلبة ، كذلك مواقف إيرانية تسعى لسلب الدور التركى أهميته وتحويل الأمر كله لصالح إيران غير أن تركيا لم تتوقف عن السعى عبر حوارات مكثفة مع حكام آسيا الوسطى إلى الترويج للنموذج الليبرالى الغربى القائم على العلمانية واقتصاد السوق.

والآن ماذا عن العلاقات المصرية - التركية

رغم عدم وجود حدود جغرافية مباشرة بين مصر وتركيا إلا أنه ومنذ القرن السادس عشر برزت وبوضوح بعض مظاهر التناقض الواضح بين المتطلبات الاستراتيجية والحيوية للبلدين ، والذى حسم لصالح تركيا لمدة من الزمن استمرت أربعة قرون ، وتبرز فترة حكم محمد على وخلفائه شاهدا جليا على هذا التعارض بين الاستراتيجيتين - يضاف إلى ذلك طبيعة العلاقات المصرية - التركية خلال العهد الناصرى غير أن العصر غير العصر والتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية التى تسود العالم اليوم قد تعطى - احتمالا - ولو إلى حين - إلى شكل من أشكال التعاون يهدف أساسا إلى تحسين شروط كل منهما فى تحقيق متطلباته الاستراتيجية .

إسرائيل تسعى من خلال التسويات السلمية فى المنطقة إلى إقامة مثلث اقتصادى (أسموه ذهبيا) بين كل من الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل ، ومن المتوقع أن يسعى هذا المثلث لعزل مصر عن مجالها الحيوى والاستراتيجى فى المشرق وان يسبب متاعب لطموحات تركيا فيما يتعلق بدول آسيا الوسطى ويجعلها شريكا تابعا لإسرائيل فى الشرق الأوسط ، وبناء على ما تقدم فليس من

قبيل الصدفة إذن أن يشهد عام ١٩٩٣ تناميا ملحوظا للعلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا ، ففي بداية هذا العام تم توقيع بروتوكول للتعاون الفني في مجال الكهرباء والطاقة بين البلدين يستهدف التصنيع المحلي لمحطات توليد الكهرباء ونقل وتوزيع الطاقة عبر شبكات كهرباء كل من مصر وسوريا والأردن وتركيا والعراق ثم عبر أوروبا بعد ذلك ، فضلا عن تبادل الزيارات بين وفود الغرف التجارية وعقد الصفقات التجارية بين رجال الأعمال في كل من البلدين ، بالإضافة إلى مباحثات مكثفة بينهما حول كيفية إقامة سوق مشتركة في منطقة الشرق الأوسط ،

ونحن نتوقع هنا أن تسعى مصر لتعميق هذه الصلات ، ونتوقع أيضا ألا تمانع تركيا في ذلك على الأقل ، بل ويظل هناك احتمال قوى لان تتحمس تركيا هي الأخرى لتعميق صلاتها بمصر لابتزاز إسرائيل وإن كان من المنطقي أن تفعل تركيا ذلك بحذر حتى تتجنب أي صدام مع الغرب في هذه اللحظة التي تحتاج فيها بشدة إلى ضوء أخضر واضح تستطيع بمقتضاه النفاذ إلى آسيا الوسطى واحتلال مكانة متميزة في الشرق الأوسط فضلا عن تثبيت مكانتها داخل المنظومة الأوروبية .

القسم

المصرى

الإرهاب والتصعيد المتبادل عام ١٩٩٣

مدخل

ليس من بين أهدافنا هنا الدخول فى مناقشة ما إذا كان العنف الذى تمارسه الجماعات الاسلامية إرهابا أم لا وكأن الإرهاب وصف قيمى أو أخلاقى ، ذلك أن تعبير "الارهاب" تعبير محايد فى الأصل شأنه شأن تعبير "العنف السياسى ، بمعنى أنه تعبير يستخدم للدلالة على أحداث عنف لها سمات محددة تميزها بشكل واضح عن أنماط أخرى من العنف بصرف النظر عما إذا كانت هذه السمات المحددة توصم من يمارسها بصفات قبيحة أم لا ، فالارهاب فى التحليل الأخير يشير إلى نمط من أنماط العنف ، كما أنه مرحلة من مراحله فى بعض الآراء .. فالمسألة ليست أخلاقية أو قيمية إذن فى هذا المقام ، وإنما هى قضية اصطلاحات تستخدم للإشارة إلى ظواهر محددة فى الواقع ، وفى هذا التقرير فإن الاصطلاح الذى يستخدم للإشارة الى العمليات المسلحة التى قامت بها الجماعات الاسلامية هو "الارهاب" وهو مجرد تسمية للأشياء بأسمائها الحقيقية من ناحية ، كما أنه تعبير واضح عن رؤيتنا لهذه الظاهرة من ناحية أخرى ، وهى رؤية نعتقد فى صحتها وموضوعيتها دون أن نفقد للحظة واحدة انحيازنا الواضح - أو بالأحرى انتماءنا الثابت - للمعسكر المعادى لهذا الإرهاب ، وهو أمر مختلف تماما عن وصف ما يحدث بانه إرهاب ، ثم الالتفات بعد ذلك وعلى مهل لتلمس كافة المبررات الممكنة وغير الممكنة لهذا الإرهاب .

ربما تعددت الأسباب التى تدفع إلى القول بأن "الإرهاب" الذى مارسته الجماعات الاسلامية المتطرفة فى مصر خلال عام ١٩٩٣ هو مؤشر على مرحلة جديدة فى تطور العنف السياسى ، فمن ناحية طرأ تحول فى أساليب العنف وأدواته وأهدافه ، مما كان له انعكاسه المباشر على مستوى الخسائر الناجمة عند مقارنة حجم هذه الخسائر فى عام ١٩٩٣ بحجمها فى العام السابق عليه ، ومن ناحية أخرى تزايدت الجهود الرامية إلى توسيع نطاق المواجهة وتطوير أساليبها لاستكمال ما تعجز عنه المواجهة الأمنية للإرهاب ، لاسيما وأن نطاق الجمهور المستهدف من العنف قد اتسع ، بل ولجأت الجماعات المتطرفة أيضا إلى أسلوب "العنف العشوائى" من خلال زرع عبوات ناسفة ومتفجرات فى أماكن تجمع جماهيرية ، فضلا عن الخسائر التى تعرض لها بالفعل مواطنون أبرياء نتيجة لعمليات استهدفت شخصيات أمنية أوسياسية ، مما دفع المواطنين إلى الدخول كعنصر جديد إلى عنصرى معادلة الارهاب ، ومع هذا ، يمكن القول بأن الطرفين الفاعلين خلال عام ١٩٩٣ ظلا كما هما - الجماعات الاسلامية المتطرفة ، والدولة - رغم بروز اشكال محدودة من المشاركة الشعبية .

نتعرض هنا للجوانب المختلفة للعنف السياسى خلال عام ١٩٩٣ ، فمن ناحية سنقدم

رصدا لتطور العنف وتداعياته ، ومن ناحية أخرى ، سنحاول استعراض أساليب المواجهة التى اتبعت ، وسنلقى بعض الضوء على الاقتراحات التى قيلت فى هذا الصدد من أجل البحث عن أفضل طريق للمعالجة ، وأخيرا سوف نتعرض بالنقاش لبعض القضايا التى نوقشت ، فى ظل اعتقاد سائد لدى قطاعات واسعة بأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعنف السياسى والإرهاب .

تطور الإرهاب

استجابة للتطور غير المسبوق الذى شهدته ظاهرة الإرهاب فى مصر ، جرت محاولة رسمية لتحديد ماذا يعنى الإرهاب من الناحيتين السياسية والقانونية وأوضح مجلس الشورى فى تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى ان الإرهاب من الناحية السياسية هو ممارسة العنف والتهديد به بغرض سياسى للتأثير على هيبة الدولة ، أو سيطرتها على الاوضاع القائمة فيها ، والتأثير على سيادتها بصورة تطرح احتمالات مختلفة ، وضرب اقتصادها ، بما يؤدى إلى خلق اوضاع عدم استقرار داخلها ، وله هدف نهائى هو تغيير الوضع الشرعى الراهن الذى يرسيه الدستور ويقبله المجتمع" ، ومن الناحية القانونية ، فإن المادة ٨٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ حاولت وضع تعريف محدد للإرهاب للتفرقة بين التشابكات المعقدة المرتبطة بهذا المفهوم وحتى لايكون هناك لبس بخصوص من يعتبرون ارهابيين من منظور القانون المصرى ، وحسب المادة المذكورة فإنه "يقصد بالارهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو للعنف او التهديد او الترويع ، يلجأ اليها الجانى تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك ايذاء الاشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمبانى أو بالاملاك العامة الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لاعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح" .

ويلاحظ على التعريفين السابقين أن أولهما قصر تعريف الإرهاب على كل مايخص الدولة فقط ، ومن ثم فهو استبعد الصور الأخرى للإرهاب التى تستهدف المجتمع ككل ، ولعل أخطرها وأكثرها شيوعا هو "الارهاب الفكرى" الذى يعتمد على فكرة تكفير المخالفين فى الديانة والرأى ومايترتب على ذلك من استباحة للحياة والأموال التى يجرى استحلالها ، أما التعريف الثانى القانونى فإنه توسع فى تعريف الإرهاب على نحو ملحوظ ، وعلى نحو جعل تطبيق هذا القانون معطلا بالنسبة لطائفة واسعة من الأعمال التى اعتبرت إرهابا ، حيث كان التركيز على الشق المادى فى الإرهاب هو الأساس فى معظم قضايا الإرهاب خلال عام ١٩٩٣ ، وعلى كل حال لم يكن هذا الاهتمام بالظاهرة ومحاولة تحديدها سوى انعكاس للإحساس والإدراك المتزايدين بخطورة الإرهاب .

على مستوى الخسائر ، فإنه يلاحظ أن حجم ضحايا الارهاب قد تزايد فى شكل متوالية هندسية ، ففى خلال السنوات العشر الاولى من حكم الرئيس مبارك (١٩٨١-١٩٩٠) لم يتجاوز عدد ضحايا الإرهاب الثلاثين قتيلا ، إلا أن هذا العدد قفز إلى ٣٠ قتيلا فى عام ١٩٩١ ، والى ٩٣ قتيلا فى عام ١٩٩٢ ، وبلغ ذروته فى عام ١٩٩٣ ليصل إلى ٣٣٢ قتيلا من المواطنين الأبرياء

والشرطة والإرهابيين ، مما يشير إلى أن العنف السياسى فى مصر قد بلغ مستوى غير مسبوق من قبل .

من ناحية أخرى تشير العمليات الإرهابية التى جرت خلال عام ١٩٩٣ إلى حدوث تطور مهم سواء من حيث الأسلحة المستخدمة ، أو من حيث أسلوب تنفيذ العمليات ، كما طرأ تغير على نوعية الاهداف وارتباط ذلك بالاهداف التى تطمح تنظيمات العنف الى تحقيقها من ناحية كما ارتبط أيضا بتغيرات واضحة فى الاشكال التنظيمية للجماعات الممارسة للعنف من ناحية أخرى وهى تغيرات تشير إلى اتجاه الجماعات إلى التماثل بدرجة أكبر مع جماعات الإرهاب الأخرى فى العالم حتى وان تباينت الأهداف من حيث صغر حجم الجماعات المنفذة وعدم تركيزها على الجوانب الايديولوجية واستقلالها التنظيمى النسبى ، كما تشير هذه التغيرات أيضا إلى اتجاه هذه الجماعات نحو الاستفادة من التطورات التكنولوجية ، وتوظيفها لتحقيق وتنفيذ عملياتها من خلال تمويل وفير والملاحظ أن هذا التمويل يساعد أيضا على توفير السلاح المطلوب ، وأخيرا فإن من السمات الجديدة أيضا على أداء جماعات العنف هو لجوء هذه الجماعات للإعلام عن الجماعة ونشاطها من خلال البيانات التى تلجأ إلى توزيعها عبر أجهزة الفاكس ، وهى كلها أمور تؤكد أنه بات من الصعب فرض رقابة محكمة عليها .

على صعيد المواجهة مع الإرهاب ، ظلت الحكومة تعتمد على أسلوبين اساسيين هما : المواجهة الأمنية والقانونية من جانب ، والمواجهة الإعلامية من جانب آخر ، وظل الجدل حول تبنى أشكال أخرى للمواجهة (الشعبية والسياسية) يشير إلى مدى تعقيد الآليات التى يعمل من خلالها النظام السياسى المصرى ، وبشكل عام ، فإن العديد من القوى التى كان بالإمكان تعبئتها وحشدها لمواجهة الإرهاب ظلت بعيدة ، إلا فى الحالات المحدودة والاستثنائية ، بل ويمكن القول بأن هذه القوى قد منعت من المشاركة الفعالة فى بعض الأوقات ، نظرا لحرص الدولة وحذرها عند التعامل مع قضية الإرهاب التى ترتبط أساسا بجماعات تدعى أنها تسعى إلى تطبيق الشريعة الاسلامية وفرض الالتزام بالإسلام وتعاليمه على المجتمع المصرى ، وهو أمر له تأثيراته المباشرة على واحد من اهم مصادر الشرعية للنظام ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، حيث ظلت الدولة حريصة على مدى عشرات السنوات المنصرمة على إبراز مدى تمسكها بالقيم الإسلامية ، ودفعها هذا الحرص إلى الوقوع أحيانا – أو بالأحرى فى الكثير من الأحيان – الى نفس المنزلق الذى تقع فيه الجماعات الارهابية ذاتها وهو منزلق التكفير ، ودفعها هذا الحرص أيضا إلى الابتعاد بنفسها عن القوى التى ينظر إليها باعتبارها قوى علمانية ، وهو أمر كان له تأثيره السلبى فى نهاية الأمر من حيث إنه أدى ، فى التحليل الأخير ، إلى خلق جو عام يساعد الإرهابيين المتسترين بالدين ، ونحن هنا لانرمى إلى فرض موقف معين على الحكم ، وإنما نود التأكيد على أن توسيع نطاق الحرية ، لاتقييدها ، هو واحد من أهم المداخل التى تنشر قيم التسامح فى المجتمع ، وهى قيم لاتساعد على تهيئة التربة والمناخ لعمليات الإرهاب المتستر بالدين .

حتى نزيد العبارة السابقة وضوحا ينبغى ألا ننسى ان الدولة المصرية قد استخدمت نفس مبررات الجماعات الإسلامية بل وتحالفت مع هذه الجماعات نفسها فى خوض معركتها مع اليسار بخاصة القومى والماركسى بينما كانت وفى نفس الوقت تفتح ذراعيها للغرب وتمد يدها بالسلام لإسرائيل ، وإذا كان الدين هو المبرر الذى أضفى

المشروعية على الدولة بينما هى تتخلى عن الهوية القومية إبان حكم السادات فان الدولة الآن لاتستطيع أن تتخلى عن هذا الطابع الدينى بينما هى لا تملك مشروعا قوميا مختلفا يضفى عليها المشروعية الضرورية والمطلوبة لاستمرارها وبقائها .

وفيما يلى استعراض لأهم الملامح الأساسية لتطور عمليات الارهاب خلال عام ١٩٩٣ ، وكذلك للمواجهة مع الإرهاب ، وللقضايا التى أثيرت على هامش الجدل حول الإرهاب .

الإرهاب من أجل الإرهاب

لقد اكتسب العنف الممارس ضد السلطة وضد بعض القطاعات فى المجتمع المصرى خصائص وسمات تدفع المراقبين إلى القول بأن هذا العنف أصبح محكوما بمنطق خاص به ، ولم يعد أمرا مرتبطا بالضرورة بأهداف وغايات سياسية محددة وواضحة ، فقد اصبح العنف فى الكثير من الحالات محكوما بمنطق الثأر ، وفى حالات اخرى كان العنف هو عنف اليأس ، وفى حالات ثالثة كان تصفية الآخر واستبعاده احد الاهداف الرئيسية للعنف ، وفى جميع الحالات اصبح العنف يمارس وكأنه من اجل العنف وحسب ، واستمرارا للاعمال التى جرت فى عام ١٩٩٢ ، بقيت السياحة ورجال الامن والاقباط من بين الاهداف الرئيسية للجماعات الممارسة للعنف ، ومع ظهور العبوات الناسفة (قنابل المسامير وقنابل البلى) الموضوعة فى بعض أماكن التجمعات الجماهيرية ، والتى راح ضحيتها مواطنون أبرياء ، بات من الواضح أن إرهاب المواطنين أصبح من بين الأهداف الرئيسية لهذه الجماعات الارهابية فىمحاولة لإشاعة حالة من عدم الإحساس بالأمن لدى الجمهور ، مما يفقده الثقة فى كفاءة الأجهزة الأمنية فى البلاد ، وبهذا المعنى فإذا كان عام ١٩٩٣ شهد تطورا فى حجم العمليات الإرهابية ضد رجال الامن وضد السياحة ، فإن التطور النوعى خلال العام تمثل فى الإرهاب العشوائى .

الإرهاب والمواطنون

لقد كان لجوء الجماعات الإرهابية إلى زرع عبوات ناسفة ضد أهداف عشوائية ، أو وضع عبوات ناسفة تستهدف إصابة أهداف محددة دون حساب لخسائرها الأخرى ، من التطورات المهمة الدالة على أن العنف بدأ يكتسب سمات تنقله إلى دائرة الإرهاب ، ونظرا للاثار السلبية الناجمة عن هذه الأحداث ، فإن الجماعات الإرهابية المتسترة بالدين كانت تحجم أحيانا عن الإعلان عن مسئوليتها ، وان كانت شكوك أجهزة الأمن قد اتجهت منذ البداية إلى العناصر الإرهابية التى عادت مؤخرا من أفغانستان وبدأت تتجمع معلومات حول نشاطهم فى إعادة إحياء تنظيم الجهاد ، وهى المعلومات التى استندت إليها أجهزة الأمن فى محاولتها تقديم قضية للقضاء ، عرفت إعلاميا باسم قضية "طلائع الفتح" بأجزائها الأربعة ، وقد كانت هذه القضية أشهر وأهم القضايا الإرهابية التى نظرها القضاء خلال عام ١٩٩٣ .

خلال عام ١٩٩٣ أمكن رصد ٣٣ محاولة اعتمد فيها الإرهابيون على العبوات الناسفة التى تم زرعها أو إلقاؤها لتنفيذ عملياتهم ، ومن بين هذه المحاولات تحققت ١٢ محاولة بينما تمكن الأمن من إحباط ٢١ محاولة أخرى ، وكانت أول محاولة لجأت

الجماعات الإرهابية فيها لهذا الأسلوب قد جرت فى ٢٦ فبراير ، عندما وضعت عبوة ناسفة بمقهى مزدحم فى ميدان التحرير – مقهى وادى النيل – ، وانفجرت العبوة مما أدى إلى مصرع مواطن وسائحين ، وإصابة ١٤ مواطنا وستة سائحين ، ولم يعلن أحد عن مسئوليته عن الحادث حتى الآن ، واشتبهت أجهزة الأمن لفترة محددة فى أن القتيل هو أحد المنفذين الذين قدر عددهم بأربعة ، وقد تبين من تقرير المعمل الجنائى أن العبوة محلية الصنع واحتوت على ثلاثة كيلو جرامات من مادة (تى.ان.تى) شديدة الانفجار ، مما تسبب فى تدمير المقهى وتحطيم زجاج العمارات المجاورة ، وقد رجح اتصال العبوة بجهاز توقيت ومفجر كهربائى وبطارية من الرأى القائل بأنه لاصلة بين الإرهابيين الذين نفذوا العملية وبين ضحايا الحادث ، ونظرا للتأثير السلبى للعبوات الناسفة المزروعة فى الشوارع ، وكذلك نظرا ليقظة أجهزة الأمن رغم كل الأخطاء والعثرات ، لم يستمر هذا الأسلوب لفترة طويلة ، فقد كانت آخر عبوة ناسفة تم اكتشافها فى يوم ٢٢ يونيو ١٩٩٣ ، حيث تم العثور على قنبلتين يدويتين داخل صندوق قمامة فى شارع الشيخ زكريا أحمد بوسط القاهرة ، وكان قد سبق هذا الحادث بيومين حادث الخازندار فى ١٨ يونيو ، حيث انفجرت قنبلة محلية الصنع تحتوى على كمية من مادة (تى.ان.تى) تراوحت بين ٢و٣ كيلو جرامات وكمية من المسامير كبيرة الحجم ، واستخدم فيها جهاز توقيت ، وقد وضعت القنبلة أمام مسجد الخازندار بأحد اكشاك مشروع مترو الانفاق ، وقد أودت بحياة سبعة من المواطنين وإصابة ١٨ شخصا ، وقد أحدثت هذه القنبلة رد فعل غاضب فى أوساط المواطنين .

لم يلجأ الإرهابيون فيما تبقى من عام ١٩٩٣ إلى استخدام القنابل والعبوات الناسفة فى عملياتهم إلا فى عدد محدود من العمليات محددة الأهداف ، ووقعت خسائر فى صفوف المواطنين فى عدد من هذه العمليات .

والملاحظ أنه نظرا لاستياء المواطنين من هذه العمليات التى أوقعت ضحايا من المواطنين الأبرياء ، لم تعلن أى من الجماعات مسئوليتها عن هذه الحوادث ، بل واتجه بعض المتعاطفين مع هذه الجماعات إلى اتهام أجهزة خارجية وخصوصا الموساد ، بإرتكاب هذه الحوادث ، فمن بين ٣٣ محاولة لم تعلن الجماعة الإسلامية ، أو الجهاد (طلائع الفتح) مسئوليتها سوى عن حادث واحد ، هو محاولة اغتيال السيد اللواء حسن الألفى وزير الداخلية فى ١٨ أغسطس ، حيث اعلنت الجماعة الإسلامية مسئوليتها فى اليوم الثانى مباشرة ، بينما أعلن تنظيم الجهاد –طلائع الفتح– مسئوليته بعد المحاولة بيومين ، ومع هذا ، فقد اتجهت أجهزة الأمن إلى الاشتباه فى التنظيم الأخير منذ حادث وادى النيل فى ميدان التحرير ومنذ وضع العبوات الناسفة أسفل الاتوبيسات السياحية بجوار المتحف المصرى فى ميدان التحرير فى ١٦ مارس ، وتأكدت هذه الشكوك فى أعقاب اعتقال أحد الارهابيين عند محاولته وضع عبوة ناسفة أسفل اتوبيس سياحى بالقرب من القلعة .

ولم يقع المواطنون الأبرياء ضحايا للعمليات التى استهدفتهم مباشرة وحسب أو بالأحرى استهدفت ترويعهم وإثارة فزعهم وإثبات عجز الدولة ، وانما كانوا ضحايا أيضا للعمليات التى استخدمت فيها العبوات الناسفة بهدف تحقيق أهداف أخرى ، من بينها محاولة اغتيال مسئولين سياسيين كبار ، أو محاولة الاعتداء على رجال الشرطة والأمن ، أو محاولة ضرب السياحة ، كما يتضح من الجدول رقم (١)

الهدف	عدد العمليات	عدد العمليات التى تحققت	المواطنون		الشرطة		السياح		المسئولون		الإرهابيون	
			قتل	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى
مواطنون	١٦	٥	١٦	٦٠	--	--	٢	١١	--	--	--	--
شرطة	١١	٤	--	٥	١	١٠	--	--	--	--	--	--
سياح	٤	١	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
مسئولون	٢	٢	٤	٣٦	١	٣	١	١	--	١	٢	--
الإجمالى	٣٣	١٢	٢٠	١٠١	٢	١٣	٢	١١	--	١	٢	--

الجدول رقم (١)

* المصدر ملفات الصحافة المصرية والعربية بالمحروسة .

ويتضح من الجدول السابق أنه قد تحققت خسائر بشرية ترتبت على العمليات الإرهابية التى استخدم فيها الإرهابيون القنابل والعبوات الناسفة ، حيث أدت هذه العمليات إلى مقتل ٢٦ شخصا وإصابة ١٢٥ آخرين ، ويتضح أيضا أن نسبة نجاح هذه العمليات قد بلغ نحو ٣٦,٣٪ ، وأن أعلى الخسائر وقعت فى صفوف المواطنين بنسبة ٧٦,٨٪ بالنسبة للقتلى ، بينما كانت النسبة حوالى ٧,٦٪ ككل من رجال الشرطة والسياح والإرهابيين ، وقد وقعت أكبر الإصابات فى صفوف المواطنين حيث بلغت نسبتهم إلى إجمالى المصابين حوالى ٨٠,٨ ٪ بينما بلغت نسبة الإصابات فى صفوف الشرطة ١٠,٤٪ وفى صفوف السياح ٨,٨٪ ، بينما لم تتحقق إصابات فى أوساط المسئولين إلا فى حالة واحدة بين ١٢٥ حالة وهى حالة الوزير حسن الألفى .

ولم يقتصر الضحايا من المواطنين الأبرياء على العمليات التى استخدمت عبوات ناسفة وإنما سقط ضحايا آخرون نتيجة لعدوان الإرهابيين بالأسلحة النارية على المواطنين مباشرة ، كما لقى البعض مصرعه أو أصيب نتيجة لوجوده أثناء وقوع اشتباكات بين العناصر الإرهابية ورجال الأمن ، وقدر مركز بن خلدون اعداد القتلى من المواطنين خلال عام ١٩٩٣ بنحو ١٠١ قتيل ، و المصابين بنحو ٣٤١ مصابا ، فى حين ان المصادر الرسمية أشارت وفق إحصاءات مبدئية أجرتها مصلحة الأمن العام إلى مقتل ٢٧ مواطنا وإصابة ١٩٠ آخرين من جراء وقوع ٢٢٥ حادثا إرهابيا ، أما نحن فقد أمكننا حصر وتقدير الذين لقوا مصرعهم من المواطنين وكذا المصابين خلال عام ١٩٩٣ ووجدنا أنهم أقل بكثير من تقديرات ابن خلدون المبالغ فيها وأكثر قليلا من تقديرات الدولة ، فقد لقى نحو ٤٤ مواطنا مصرعه ، وأصيب ٢٣٣ آخرون نتيجة لحوادث الإرهاب التى استهدفت مواطنين او تلك التى استهدفت آخرين .

وقد اتجهت الآراء التى جرى التعبير عنها فى أعقاب حوادث الإرهاب العشوائية بدءا من حادث مقهى وادى النيل وانتهاء بحادث الخازندار إلى توجيه الانتباه إلى التطورات التى طرأت على ألأليب الجماعات الإرهابية ، فالملاحظ أنه فى كل حادث كان يطرأ تغيير على صنع العبوة الناسفة المستخدمة بهدف إحداث أكبر قدر من التأثير ، فبينما كانت العبوة التى استخدمت فى مقهى وادى النيل عادية ، فان قنبلتى القللى ومدينة نصر قد احتوتا على مسامير من احجام مختلفة لإحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر ، أما قنبلة نفق الهرم فقد احتوت على قطع حديد إلى جانب المسامير ووضعت فى علبة حديدية ، وزادت على ذلك قنبلة الخازندار باحتوائها على كمية أكبر من المسامير وقطع الحديد ، وأخيرا احتوت قنبلة شارع الشيخ ريحان على

كمية من رولمان البلى ، واتجهت الآراء الى تأكيد أن أهداف الإرهاب بقيت فى كل الحالات متمثلة فى زعزعة الاستقرار وترويع المواطنين وضرب السياحة ، وأنها أكدت هذه الأهداف بنقل العمليات من قرى الصعيد ومدنه إلى القاهرة .

ونظرا للتأثير السلبى لهذه الحوادث ، لاسيما حوادث مقهى وادى النيل والقللى والخازندار والهرم ، فقد بادرت الجماعة الإسلامية إلى نفى صلتها بهذه الحوادث واستندت بعض صحف المعارضة ، لاسيما الصحف المتعاطفة مع الجماعات بشكل عام وعلى رأسها الشعب ، إلى هذا النفى لتشير بأصابع الاتهام إلى إسرائيل مثلما اعتادت ان تفعل دائما قبل ان تلوذ بالصمت بعد أن يضبط الجناة ويتضح انهم من الجماعات الإسلامية ، وقد أكدت العمليات الإرهابية اللاحقة التى استخدمت فيها الجماعات الإسلامية المتطرفة أسلحة مماثلة - وعلى نحو لايترك مجالا للشك - على مسئولية هذه الجماعات .

وقد اتجه البعض إلى محاولة استغلال هذه الأحداث لتعبئة المواطنين والقوى السياسية المختلفة فى مواجهة الإرهاب وبالفعل كان لبعض هذه الأحداث تأثير واضح فى رد فعل الجمهور حيث شهد العام عددا من الأعمال الجماهيرية والشعبية فى مواجهة الإرهاب سنعرض لجانب منها لاحقا .

كذلك ، شهد عام ١٩٩٣ اعتداءات مباشرة من قبل الجماعات الإرهابية على المواطنين الأبرياء ، وبالطبع لايمكننا أن نرصد هنا جميع الحالات لاسيما وأن كثيرا من الحالات لم يسفر عن إصابات جسيمة ، أو لم تستخدم فيه وسائل كبيرة ، ولكن بصفة عامة أمكن رصد عدة حالات من الاعتداءات المباشرة على المواطنين ، وجميعها يلقى الضوء على جوانب من تفكير وممارسات تلك الجماعات ، وهى جوانب تؤكد نزعتها الإرهابية .

الواقعة الاولى : جرت بتاريخ ٤ يناير فى قرية ببا مركز اهناسيا بمحافظة بنى سويف ، حيث قام عادل صبرة داوود البالغ من العمر ٢٥سنة المنتمى إلى تنظيم الجهاد بالاعتداء على سيدة بالضرب المبرح مما أدى إلى إجهاضها ، والدافع وراء هذا الاعتداء هو معارضة المتهم لعمل النساء وسبق له الاعتداء على بعضهن بحجة أن عمل المرأة مخالف لتعاليم الإسلام ، والسيدة التى تعرضت للاعتداء كانت تساعد زوجها فى عمله فى محل البقالة .

الواقعة الثانية : فى ٦ يناير أطلق الإرهابيون النار فى سوق قرية صنبو مركز ديروط بمحافظة أسيوط عشوائيا مما أدى إلى مقتل خفير نظامى هو عبد البديع عبد التواب وإصابة مواطن عمره ٣٧ سنة .

الواقعة الثالثة : فى ٦ مارس ألقى إرهابيان عبوات ناسفة فى ميدان الجامع الكبير فى ديروط عقب صلاة العشاء وأطلقوا النار على خفير نظامى عندما حاول القاء القبض عليهما فأصاباه بعيار نارى ، وفى ٢٥ ابريل قام سبعة إرهابيين بينهم ثلاثة طلبة جامعيين بالاعتداء على طالبين أمام المدرسة الزخرفية بأسيوط طعنا بالمطاوى مما أدى الى مقتل أحدهما وإصابة الآخر بحجة انهما كانا يلعبان القمار أمام المدرسة .

الواقعة الرابعة : فى ٤ يوليو قام أربعة إرهابيين باقتحام مسجد كودية مبارك بديروط واطلقوا النار على خطيب المسجد مما أدى إلى إصابته بجروح ، وفى ١٦ يوليو أطلق الإرهابيون النار على ناظر مدرسة موشا وأردوه قتيلا انتقاما منه لاشتراكه فى ضبط الإرهابى حازم سرحان الذى قتل مخبر الشرطة السرى ثابت بكار ، وفى الثانى من أغسطس قام الإرهابى مصطفى عونى أحد منفذى عملية زينهم وأعوانه بإطلاق النار على

المواطنين الذين قاموا بمطاردة الإرهابيين فى منطقة الاميرية بالقاهرة مما أدى إلى مصرع مواطن وإصابة ثلاثة آخرين بجروح مختلفة .

الواقعة الخامسة : فى ٢٨ نوفمبر قام الإرهابيون بإطلاق الرصاص على شقيقين من أسيوط انتقاما من والدهما الذى قام بتسليم مسجد بحى الوليمية لوزارة الاوقاف ، مما أدى إلى إصابتهما ، وفى ٢٣ ديسمبر قتل الإرهابيون مؤسس مسجد الفتح بحى الوليدية بأسيوط انتقاما منه لإبلاغه أجهزة الأمن عن سيطرتهم على المسجد ، وقد استخدم الإرهابيون "السنج" و "البلط" فى الاعتداء على الرجل أثناء توجهه إلى عمله صباحا .

أيضا شملت اعتداءات الإرهابيين على المواطنين اعتداءاتهم على الأقباط حيث أسفرت هذه الاعتداءات عن مقتل ١٢ مواطنا من الأقباط ، والجدير بالذكر هنا أن هناك ثلاثة رجال شرطة آخرين من الأقباط قد لقوا مصرعهم ولكن بحكم وظائفهم على الأرجح ، كما وقع اعتداء على عدة كنائس .

كما لم تسلم ممتلكات المواطنين - المسلمين والأقباط - من عدوان الجماعات الإرهابية ، وكانت السرقات المسلحة بالاكراه أسلوبا اتبعه الإرهابيون لسرقة ممتلكات الآخرين والاستيلاء عليها ، ولم تسلم محلات الصاغة ودور العبادة ودور السينما والمحلات الخاصة من هذه الاعتداءات التى تكررت خلال العام .

الإرهاب والأمن

وعلى الرغم من أننا بدأنا ببحث العمليات الإرهابية التى استهدفت المواطنين الأبرياء أو تلك التى راح ضحيتها مواطنون أبرياء ، فإن رجال الأمن ظلوا هم الهدف الرئيسى للارهابيين خلال عام ١٩٩٣ سواء فى الصعيد أو فى القاهرة الكبرى والمحافظات الأخرى .

وتباينت أيضا تقديرات الخسائر التى لحقت برجال الأمن خلال عام ١٩٩٣ ، ففى تقرير صحيفة الأهرام أشير إلى أن ٧٧ من رجال الأمن ما بين ضابط وفرد ومجند قد لقوا مصرعهم نتيجة لاعتداءات الجماعات الإرهابية عليهم بينما أصيب نحو ٩٠ آخرين ، وقدرت إحصائية أمنية مبدئية عدد من لقوا مصرعهم من رجال الأمن بنحو ١٠٠ شخص حتى أوائل ديسمبر ١٩٩٣ وقدرت عدد حوادث الاعتداء على رجال الأمن بحوالى ١٠٢ حادث اعتداء ، بينما بلغ عدد قتلى رجال الأمن خلال عام ١٩٩٣ وفق تقدير مركز ابن خلدون ١٢٠ شخصا بينما بلغت الإصابات ١٨١ إصابة وحسب التقدير الأخير فإن أعلى أرقام للقتلى وقعت فى شهور مارس وابريل وديسمبر ، وهى الشهور التى شهدت عدة مواجهات بين رجال الأمن والارهابيين فى الحملات التى شنتها الشرطة على أوكار الإرهابيين الذين بادروا بإطلاق الرصاص على رجال الأمن .

ومن جانبها زادت وزارة الداخلية من المكافآت والمنح للضباط والجنود الذين يساهمون فى القبض على الإرهابيين ، كما أنها زادت من قيمة التعويضات والمعاشات والمنح لأهالى الشهداء من رجال الشرطة فى محاولة منها لتفويت الفرصة على الإرهابيين لتحقيق أهدافهم من خلال اعتداءاتهم على رجال الشرطة ، وكانت الجنازات التى نظمت لتشييع جثمان ضحايا الشرطة بمثابة مظاهرات لتأكيد أن الشعب يقف وراء الشرطة فى معركتها ضد الإرهاب الذى يستهدف من خلال الاعتداء عليهم هز الاستقرار وإظهار النظام وكأنه عاجز عن حماية رجاله .

ولكن الاعتداء على رجال الشرطة لا يمثل سوى وجها واحدا من وجوه تهديد الجماعات المتطرفة للأمن ، ولعل أهم هذه الوجوه يتمثل فى انتشار الاسلحة فى ايدى هذه الجماعات وغيرها .

مما يشير إلى نجاح الشرطة فى مواجهتها مع الإرهاب عدد الحوادث الإرهابية التى تمكنت الشرطة من إحباطها قبل وقوعها سواء فيما يخص العبوات الناسفة كما أشير من قبل ، أو سواء من خلال ضبط كميات كبيرة من الأسلحة فضلا عن ضبط العديد من العناصر وهى متلبسة بالتخطيط لشن عدوان جديد على المجتمع ورجال الأمن ، حيث لم يمنع الرد العنيف من قبل الجماعات الإرهابية رجال الشرطة عن التصدى لهم .

إن نظرة واحدة على التقديرات المختلفة لحجم الأسلحة التى جرى ضبطها خلال عام ١٩٩٣ ، ونوعيتها تكفى لإثبات مدى حجم التحدى الذى يلاقيه رجال الشرطة فى معركتهم مع الإرهاب ، ولإثبات إلى أى حد بلغت خطورة الجماعات الإرهابية على المجتمع وأمنه وسلامة أفراده ، ويمكننا أن نستعرض هذه التقديرات إجمالا من خلال مطالعة الجداول (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) .

الجدول رقم (٢) : حصر بالأسلحة والذخائر والمتفجرات المضبوطة خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٣

النوع	الكمية	النوع	الكمية
سلاح آلي	٥٤	مفجر كهربائي	٨٩
سلاح نصف آلي	٢	مفجر	٣٥٣
بندقية خرطوش	٥	طلقة هاون	١
بندقية صيد	١	قنبلة دفاعية	٩٤
بندقية مموهة على شكل عصا	١	قنبلة هجومية	٥
رشاش آلي (بورسعيد)	٤	قالب مادة نوفالدين سريع الاشتعال	٥
بندقية تشيكي	١	قنبلة مضادة للدبابات	٨
بندقية الماني	٢	قنبلة يدوية	٥٣
طبنجة مختلفة الأعيرة	٤٥	قبلة مدفعية	٥٢
فرد صناعة محلية وروسية	٦٩	قبلة بلاستيك	٣٧
صاروخ صناعة محلية	١	قنبلة مسيلة للدموع وقنبلة دخان	٣ ١١
طبنجة صوت معدلة لإطلاق أعيرة نارية ١٥	١٥	لغم أرضي	٢
دبشك بندقية	٤	زجاجة مولوتوف	٨٩
خزنة سلاح آلي	٨٩	عبوة ناسفة محلية	١٣٠
طلقة متنوعة الأعيرة	٣٧٠٧	قنبلة صناعة محلية	٢٠٠
كاتم صوت	٣	مادة (تى.إن.تى) قالب ١,٥ كجم	٤٤
بندقية رش	٢	ديناميت جلنجايت	٤
طبنجة صناعة محلية	١	جهاز لأسلكى	٤٠

المصدر : مجلس الشورى لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن ، تعزيز مواجهة الإرهاب مصدر سبق ذكره .

جدول رقم (٣) : الأسلحة والذخائر والمتفجرات المضبوطة فى عام ١٩٩٣

النوع	الكمية	النوع	الكمية
قطعة سلاح	٩٤٠٠٠	**قنبلة دخان**	١١١
طلقات متنوعة	٩٧٠٧٠	**لغم أرضى**	٢٠
قنبلة يدوية	٥٣٠	**زجاجة مولوتوف**	٢٨٩٠
قنبلة دفاعية	٩٢	قنبلة صناعة محلية	٣٠٠
قنبلة بلاستيك	٣٩	جهاز لاسلكى	٦٠

قنبلة مسيلة للدموع	٣٠	رشاش عوزى إسرائيلى	٧٠

المصدر : إحصائية أمنية مبدئية ، الوفد ١٩٩٣/١٢/١٩ .

.(١٩٩٣

جدول رقم (٤) : الاسلحة والذخائر والمتفجرات المضبوطة فى عام ١٩٩٣

النوع	الكمية	النوع	الكمية
أسلحة آلية ورشاشات	١٦٣	جهاز ريموت كونترول	١
أسلحة نصف آلية	٢٠	أجهزة لاسلكى	٤٠
بندقية مختلفة الأنواع	٣٨٣٦	قنبلة دفاعية	٩٤
بندقية مموهة على شكل عصا	١	قنبلة شديدة الانفجار	١٣
طبنجة مختلفة الاعيرة	٨٩	قنابل متنوعة	٦١٣
خزنة سلاح آلى متنوعة	١١٩	متفجرات ومواد تستخدم فى تصنيعها	٧٥٩ كجم
طلقات مختلفة الأعيرة	٩٠٠٠	قنبلة دخان وبلاستيك دفاعية وهجومية	٣١٨
كاتم صوت	٣	طلقة آر بى جى مضاد للدبابات	٥٠
مدافع هاون	١٠	مداة تى.إن.تى	٤٨ كجم + ٤٤ قالب
مفجرات كهربائية وعادية	٢٨٥٣	أجهزة استقبال وتفجير عن بعد	٨
كبسولة تفجير	٣٠٠	إجمالى قطع السلاح	٥٤٤٦

المصدر : الأهرام ١٩٩٣/١٢/٣١ (حصاد الإرهاب

جدول رقم (٥) : الاسلحة والذخائر والمتفجرات المضبوطة فى عام ١٩٩٣

النوع	الكمية	النوع	الكمية
إجمالى عدد قطع السلاح غير المحددة	١٢٥٩	قذيفة مدفع	٥١٥
بندقية آلية ونصف آلية	٦٣٨	ديناميت أصابع (٢٩٢)	١٠كجم
بندقية مختلفة الأنواع	٤٩٢	متفجرات	٢٣٠كج
مسدس وفرد	١٥٤٥	مادة تى.إن.تى	٣٦٢ كجم
مدفع رشاش	٣٤	قنابل معدة للتعبئة بمادة تى.إن.تى	٦
مدافع هاون وجرينوف	١٦	بطاريات تستخدم فى الشراك الخداعية	٣
قنابل يدوية	٩٤١	شراك خداعية	١
خزينة آلية	٥٨	عبوات قاذفة لطلقات آر بى جى	٨
عبوات ناسفة	٩٦	طلقات كاشفة	٤
قنابل متنوعة	٢٧	مصانع أسلحة	٧
مفجر عادى وكهربائى	٢٨٥١	مخازن أسلحة	٢
طلقة صاروخ آر بى جى	١٨	سيارة نقل تحمل أسلحة	١

قنابل مولوتوف	٢	أسلحة منتجة محليا – فرد	١٠٧
طلقة مختلفة الأنواع	٢٠٩٨٧	قنابل	١٦
		مسدس	١

المصدر : ملفات الصحافة المصرية والعربية بالمحروسة .

ولا تتضمن هذه الجداول الكميات غير المحددة التي جرى ضبطها من المواد المتفجرة والبارود ، ولا تتضمن كذلك الأسلحة التي تم مصادرتها من الأهالي من غير الإرهابيين ، وإن كان البعض يقدر عدد قطع السلاح التي صادرتها السلطات من الإرهابيين ومن مناطق الخصومات الثأرية بنحو ١٥ الف قطعة سلاح خلال عام ١٩٩٣ ، وكانت مصادر أمنية قد استنتجت دخول ثلاث شحنات من الذخيرة والاسلحة الآلية الى محافظات الصعيد في الشهور الثلاثة الاولى من العام ، وقدأشار مصدر سياسي في أسيوط إلى أنه نتيجة لدخول هذه الأسلحة انخفض سعر البندقية الآلية من ٤ آلاف جنيه إلى ١٦٠٠ جنيه ، ولكن لم يكن التهريب هو الوسيلة الوحيدة لحصول المتطرفين على الأسلحة التي تستخدم في جرائمهم ، حيث أن الورش السرية ، والحصول على المواد المتفجرة من المحاجر وبعض المخازن بطرق غير مشروعة مثلت مصدرا آخر مهما للحصول على الأسلحة والمتفجرات ، ومن ثم قررت الأجهزة الأمنية إخضاع ١٠٠ الف شخص يعملون في تجارة المتفجرات ، وأغلبهم من سكان المناطق المجاورة للجبال للمراقبة حتى يضمنوا عدم تسرب المتفجرات إلى العناصر الإرهابية ، كما تم إخضاع ١٨٤ محلا لبيع الأسلحة للمراقبة بصفة رسمية ، وتقرر اتخاذ عقوبات قاسية ضد المتاجر التي يكتشف وجود مخالفات فيما يخص عدد الأسلحة والمتفجرات الموجودة بها والتي تصرف لأصحاب التراخيص بموجب أذون للصرف وكان قد تكشف من خلال التحقيقات الت أجريت مع أعضاء تنظيم الشوقيين المنش المتورطين في جرائم السطو على محلا الذهب في الزيتون والخانكة والفيوم ، أ التنظيم كان يقايض المسروقات بأسلحة م بعض القبائل التي تعيش على الحدو المصرية – السودانية ، حيث يحصل رج القبائل على الأسلحة من السودان بسهولة .

الإرهاب والسياحة

ظل ضرب السياحة من بين الأهداف الرئيسية للتنظيمات الإرهابية على مدى شهو عام ١٩٩٣ وأشار التقرير الصادر ع المحروسة تحت عنوان "يوميات الإرهاب" إل هذا من خلال إشارته إلى أن العام شهد ف بدايته الاعتداء على اتوبيس سياحي في شار الهرم ، وكان الاعتداء على الاتوبيس السياح في مصر القديمة هو الحدث الذي ودع ب الإرهابيون العام ، ومنذ أول اعتداء عل السياحة في سبتمبر ١٩٩٢ ، اكتشف الإرهابيون مدى ما يمكن أن يحققه مثل ه الاعتداء بالنسبة لأهدافهم المتعددة فيما أثي جدل ساخن حول مدى أهمية هذا القطا بالنسبة للاقتصاد القومي المصري ، وكا واضحا ومعلنا منذ البداية ، من قبل الإرهابيي والمتعاطفين معهم ، ان اعتداءاتهم عل السياحة إنما هي من أجل حرمان الدولة م مورد هام من موارد الدخل القومي ، وبالفع وكما تشير تقارير رسمية حول حركة السياح في مصر فإن عدد السياح قد تراجع كم تراجعت عدد الليالي السياحية ، وتراج بالتالي الدخل المتولد من صناعة السياح وانخفض عدد السياح الذين زاروا مصر ف

الفترة من يناير إلى ابريل ١٩٩٣ (موسم السياحة عادة) بنسبة ١٧,٥٪ مقارنة بعدد السياح الذين زاروا البلاد فى الفترة ذاتها فى عام ١٩٩٢ ، كما أشار التقرير إلى انخفاض عدد الليالى السياحية بنسبة ٣٠٪ فى الفترة ذاتها ، وقد أكد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات أن مصر تأثرت كثيرا بسبب العمليات الإرهابية ، وقدر الخسائر التى منى بها قطاع السياحة وحده بنحو مليار دولار ، غير الخسائر التى تحملتها القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة بينما قدر إحصاء وزارة السياحة المصرية حول حركة السياحة إلى مصر خلال الثلث الأول من العام ١٩٩٣ انخفاض عدد السياح بنسبة ٢٠٪ عن الفترة نفسها من عام ١٩٩٢ ، وبلغت طبقا لإحصاءات صندوق التنشيط السياحى ١٦,٥٪ فقط ، وفى حين أن إحصاء وزارة السياحة قدر نسبة انخفاض عدد الليالى السياحية بنسبة ٢٧٪ ، فقد قدرتها احصاءات صندوق التنشيط السياحى بنحو ٢٩,١٪ ، وقدر تقرير لهيئة تنشيط السياحة المصرية خسائر قطاع السياحة فى مصر خلال الفترة من اكتوبر ١٩٩٢ وحتى منتصف عام ١٩٩٣ بحوالى ٨٠٠ مليون دولار كخسائر مباشرة ، فى حين بلغت خسائر القطاعات المعتمدة على حركة السياحة بنحو ٢٠٠ مليون دولار ، كما أشار نفس التقرير إلى انخفاض نسبة عدد السياح خلال الفترة من يناير وحتى يونية ١٩٩٣ بمقدار ٢٣٪ وانخفاض نسبة الليالى السياحية بمقدار ٢٩٪ ، وقدر العجز الحقيقى فى قطاع السياحة بنحو ٣٠٪ .

لقد كان النشر عن هذه الخسائر التى منى بها قطاع السياحة أمرا يكفى بذاته لاقناع المنظمات الارهابية بجدوى تكرار اعتداءاتهم على هذا القطاع ، فضلا عن أن هذه الاعتداءات كانت تحقق لهم مكاسب أخرى من قبيل جذب اهتمام وسائل الاعلام المحلية والعالمية واغتنام هذه الفرصة لتأكيد وجودهم أو لتمرير رسالة بمطالبهم كما أنها تضع السلطات المعنية بحماية السياح فى مأزق .

وتتباين تقديرات حوادث الاعتداء على السياحة من مصدر إلى آخر إذ قدرها البعض بحوالى ١٧ حادثا منذ ١٩٩٢ وحتى نهاية ١٩٩٣ ، بينما ذكر مصدر أمنى أن عدد الحوادث بلغ خلال عام ١٩٩٣ وحده ٢١ حادث اعتداء راح ضحيتها ستة سائحين وأصيب ٦٥ أجنبيا ، و٤١ مصريا تصادف وجودهم فى مكان الحوادث وقت وقوعها ورغم هذا التباين فإن الأمر المؤكد أن الحوادث تركزت خلال النصف الأول من العام ، فمنذ أن إنفجرت قنبلة أسفل نفق الهرم أثناء مرور باص يقل سياحا بريطانيين مما أسفر عن إصابة ستة منهم ، ومقتل مصريين وإصابة ثمانية آخرين فى ٨ يونيو ١٩٩٣ ، لم تقع حوادث إرهابية إلا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٣ عندما هاجم مسلحون باصا يقل سياحا نمساويين بالقرب من مسجد عمرو بن العاص فى مصر القديمة مما أدى إلى إصابة ثمانية سياح ، وإصابة ثمانية من المصريين نتيجة إطلاق النار عشوائيا عند هرب مرتكبى الحادث .

ويمكن تفسير التباين فى التقديرات الخاصة بعدد الحوادث الإرهابية إلى أن بعض التقديرات يعتمد على ما ينشر فى الصحف ، فى حين أن هناك العديد من الأحداث التى لم ينشر عنها لسبب أو آخر .

وعلى الرغم من ادعاءات الجماعة الإسلامية – التى أعلنت مسئوليتها عن معظم حوادث الاعتداء على السياح – بأنها لم تكن تستهدف السائحين ، وأنها سبق وأن حذرتهم من الذهاب إلى مصر ، فإن حجم الإصابات التى يتعرض لها السياح يشير إلى عكس ما يدعون ، كما أن هناك من الأحداث ما استهدف العدوان المباشر على السياح ، حيث

كان خطف السائحين من بين الجرائم التى ارتكبها أحد أعضاء تنظيم الجهاد ، وهو عصام اسماعيل كامل البالغ من العمر ٢٥ سنة والذى حكم عليه بالسجن سبع سنوات لهذا السبب ، وقبض عليه فى بنى سويف بعد أن ظل هاربا من تنفيذ الحكم .

المجموعات الإرهابية المنتمية إلى تنظيم طلائع الفتح بالتخطيط لاغتيال كل من وزيرى الإعلام والداخلية وكذلك رئيس الوزراء ، وتشير هذه العمليات إلى تطور مهم فى نظرة هذه الجماعات إلى أهدافها ، وعلى سبيل المثال فإن صفوت عبد الغنى الذى يقال انه القائد العسكرى للجماعة الإسلامية والذى اتهم باغتيال رئيس مجلس الشعب المصرى الأسبق الدكتور رفعت المحجوب ، نفى ما نشر حول تهديده باغتيال وزير الثقافة المصرى ، فاروق

جدول رقم (٦) : قائمة بأهم الاعتداءات التى قامت بها الجماعات المتطرفة على السياحة فى مصر عام ١٩٩٣

تاريخ الواقعة	مكان حدوثها	الواقعة	الخسائر
٩٣/١/٨	الهرم / الجيزة	إلقاء عبوات حارقة على باصين سياحيين	مصرع ثلاثة ألمان
٩٣/٢/٤	الهرم / الجيزة	إلقاء أربع عبوات ناسفة على باص سياحى امام احد الفنادق	لم تقع إصابات
٩٣/٢/٩	منفلوط	إطلاق رصاص على باص يقل ٣٦ سائحا ألمانيا	لم تقع إصابات
٩٣/٢/١٦	منفلوط	إطلاق رصاص على أربع باصات تقل سائحين ألمان	لم تقع خسائر
٩٣/٢/٢٦	ميدان التحرير / القاهرة	انفجار عبوة ناسفة فى مقهى وادى النيل	مصرع سائحين
٩٣/٣/١٦	ميدان التحرير / القاهرة	انفجار عبوة ناسفة أسفل باص سياحى أمام المتحف المصرى	اتلاف سبع باصات سياحية
٩٣/٤/١١	القلعة / القاهرة	محاولة وضع عبوة ناسفة أسفل باص سياحى	لم تقع خسائر
٩٣/٦/٨	نفق الهرم / الجيزة	إلقاء قنبلة على باص يقل ٤٩ سائحا بريطانيا أثناء مروره بالنفق	إصابة ٦ سياح ومقتل ٢ وإصابة ١٣ من الجمهور
٩٣/٦/٢٠	أسوان	قنبلة موقوتة تزن ٥ كجم أمام بازار بشارع الشواربى	لم تقع إصابات أو خسائر
٩٣/٨/١٦	منفلوط	إطلاق النار على باخرة سياحية "رويال أوكير" فى المنطقة الواقعة أمام جبل أبو فودة	لم تقع خسائر
٩٣/٩/١٥	طريق قنا - سفاجا	محاولة إلقاء قنبلة على باص	لم تقع خسائر
٩٣/٩/١٨	أبو تيج	إطلاق الرصاص على باخرة سياحية	لم تقع خسائر
٩٣/١٢/٢٧	مصر القديمة / القاهرة	هجوم مسلح بالرصاص والعبوات الحارقة على باص سياحى	أصيب ٨ سياح و٩ من الجمهور والمرشد السياحى

المصدر : ملفات الصحافة المصرية والعربية بالمحروسة

الإرهاب ورموز النظام السياسى

شهدت العمليات الإرهابية الموجهة ضد رموز النظام السياسى فى مصر تطورا كبيرا خلال عام ١٩٩٣ ؛ إذ قامت

حسنى وقال للصحافيين خلال الاستراحة فى جلسة المحاكمة فى يوم ٢٢ ابريل ١٩٩٣ : "ان وزير الثقافة غير مطلوب وعليه أن يطمئن" وأشار معلقا على محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف إلى أن المحاولة تمت لانه - أى صفوت الشريف - من جناح القرار السياسى فى مصر وربط صفوت عبد

الغنى بين انشطة الجماعات الإسلامية وبين السياسة القمعية التى تبعها النظام ضد الجماعات الإسلامية ، ويتضح من هذا التصريح أن الجماعات تختار أهدافها بدقة .

كذلك يشير تحليل محاولات الاغتيال الثلاث التى جرت إلى تطور فى أسلوب التنفيذ وإلى دقة فى المراقبة والتتبع والتخطيط ، رغم أنه لم يكتب لأى من هذه المحاولات النجاح ويعود جزء كبير من هذا الإخفاق لأسباب أخرى غير متعلقة بالإعداد والتنفيذ وفى المحاولات الثلاث لم يكن الفاعل مجهولا فقد أعلنت جماعة الجهاد مسئوليتها عن محاولة اغتيال وزير الإعلام فى ٢٠ ابريل حيث وزع محمد السيد سليم زعيم الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد بأسيوط بيانا أعلن فيه مسئولية جماعته عن المحاولة ردا على حديث الوزير حول دور الإعلام فى مكافحة الإرهاب أمام مجلس الشورى ، وقام بتنفيذ المحاولة شخصان وعاونهما ثلاثة اشخاص للمراقبة وتأمين الطريق للهرب ، واستخدمت البنادق الآلية ، أما محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء حسن الالفى فقد اعلنت الجماعة الإسلامية مسئوليتها عن المحاولة فى اليوم الثانى مباشرة فى ١٩ أغسطس بينما أعلن تنظيم طلائع الفتح – الجهاد مسئوليته بعد ذلك بيوم أى فى يوم ٢٠ أغسطس وتشير المحاولة إلى تطور فى الأسلوب دافعه زيادة الثقة فى تحقيق الهدف حيث استخدم الارهابيون قنبلة لا يقل وزنها عن خمسة كيلو جرامات وتحتوى على رولمان بلى ومادة تى .ان.تى شديدة الانفجار الأمر الذى أوقع إصابات عديدة فى صفوف الجماهير والجماعات والشرطة فضلا عن الخسائر المادية حيث اسفر الحادث عن مقتل أحد أفراد الشرطة ومقتل ثلاثة من الجمهور واصابة ١٨ آخرين ، ومقتل الإرهابيين اللذين نفذوا العملية ومن بينهما نزية صبحى راشد زعيم مجموعة "عصام القمرى" المنتمية إلى تنظيم الجهاد وأحد المتهمين الرئيسيين فى قضية طلائع الفتح وأدى الانفجار إلى تهشم وإصابة ٢٥ سيارة وتحطيم الواجهة الزجاجية لمسرح الحرية .

والاسلوب ذاته – استخدام العبوات الناسفة – اتبع فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى ٢٥ نوفمبر حيث انفجرت القنبلة التى وضعها الإرهابيون فى سيارة بجوار مدرسة المقريزى القريبة من منزل رئيس الوزراء بمنشية البكرى قبل ثوان قليلة من وصول سيارته ، وهى عبوة تزن حوالى ٣٠كجم مزودة بجهاز تحكم عن بعد (ريموت كونترول) واحتوت على عشرة كيلو جرامات من مادة تى.ان.تى ، شديدة الانفجار مما اسفر عن تحطيم سبعة سيارات فى مكان الحادث ، ولقيت إحدى تلميذات المدرسة مصرعها كما أصيب ١٨ آخرون من الجمهور واثنان من رجال الشرطة وقد اتهم رجال الأمن تنظيم طلائع الفتح بارتكاب الحادث .

مواجهة الإرهاب وتعقيدات النظام السياسى فى مصر

لقد حظيت قضية مواجهة الإرهاب باهتمام خاص خلال عام ١٩٩٣ وقد انخرطت فى هذه المواجهة الدولة بكافة أجهزتها وعلى كافة المستويات فمع بداية العام قام رئيس الجمهورية بجولات عديدة فى المواقع السياحية فى الأقصر وأسوان والبحر الأحمر لتأكيد استقرار الأوضاع ، كما أكد الرئيس موقفه الثابت خلال لقائه السنوى مع الكتاب والمفكرين فى مصر فى معرض الكتاب حينما رفض السماح بقيام حزب دينى حفاظا على

وحدة مصر ، وانخرط الأزهر فى المواجهة من خلال التوصيات التى صدرت عن "المؤتمر العالمى الإسلامى الخامس" والذى حضره مائة عالم برئاسة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الأزهر وناقش ظاهرة خلط أوراق الإرهاب بالدين ، وأدانت هذه التوصيات حوادث الإرهاب المخالفة لدعوة الإسلام للحوار ورفضت فرض الفكر بالقوة .

كذلك شهدت جهود المواجهة مع الإرهاب تحركا من جانب الحكومة يستهدف إشراك الأحزاب السياسية فى المعركة مع الإرهاب حيث شكل مجلس الشعب لجنة خاصة تضم رؤساء الأحزاب السياسية فى مصر لدراسة ظاهرة الإرهاب إلا أن الحلول التى اقترحها كل حزب من الأحزاب المشتركة كشفت إلى أى مدى تتباين مواقف الأحزاب المصرية فى هذه القضية الخطيرة ، فبينما دعا حزب الوفد إلى ضرورة معالجة أسباب الأرهاب من جذوره وتأكيد الديمقراطية كمدخل رئيسى للحل ، ودعا الى مكافحة الفقر والبطالة وإصلاح نظام التعليم ، فإن حزب العمل أعطى أولوية لتطبيق الشريعة ولرفع شعار الإسلام هو الحل من قبل الدولة والاهتمام بالثقافة الدينية وتعميق الممارسة الديمقراطية وأخيرا العمل على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى يعانى منها المواطنون ، بينما تبنت بعض الاتجاهات اليسارية موقفا واضحا ومحددا ضد الإرهاب باعتباره فاشية صريحة وخطرا لايعادله خطر آخر ، وفى نفس الوقت دعت اتجاهات يسارية أخرى عبر عنها رئيس تحرير مجلة "اليسار" حسين عبدالرازق عندما دعا إلى تشكيل جهة تضم قوى يسارية وليبرالية لمواجهة إرهاب الدولة البوليسية وإرهاب جماعات التطرف ، وهى الدعوة التى انبرى للتصدى لها العديدون من اليساريين محذرين من السقوط فى خطأ سياسى فادح ووضع الدولة مع الإرهابيين فى كفة واحدة .

إلا أن الحدث الأهم على صعيد مواجهة الإرهاب إنما كان التقرير الصادر عن مجلس الشورى فى منتصف عام ١٩٩٣ ، والذى تضمن توصيات مهمة وبيانات لوزراء الداخلية فى ٩٣/٣/٣٠ والتعليم فى ٩٣/٤/١٠ والإدارة المحلية ٩٣/٤/١١ والإعلام ٩٣/٤/١٢ ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى ٩٣/٤/١٢ ، ولقد استندت الصياغة النهائية لهذا التقرير على المناقشات التى دارت فى اجتماعات مجموعة العمل التى تشكلت فى نوفمبر ١٩٩٢ استجابة الى موافقة اللجنة العامة لمجلس الشورى بتاريخ ٩٢/١١/٥ على إدراج موضوع مواجهة الإرهاب فى خطة عمل لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى ، وعقدت هذه الاجتماعات التى بلغت عشرة اجتماعات فى الفترة بين ٢٨ نوفمبر ٩٢ و ١١ مارس ٩٣ .

وحدد هذا التقرير تعريفا للإرهاب واستعرض أبعاد الظاهرة فى مصر محددا خصائص الأنشطة الإرهابية وأسباب ظهورها وتصاعدها كما حدد التقرير أساليب مواجهة الإرهاب العاجلة وكذلك إجراءات معالجة جذور الإرهاب وقد أشار التقرير فى مقدمته إلى أن مشكلة الإرهاب باتت تحتل موقعا متقدما فى أولويات العمل الوطنى المصرى فى الوقت الحالى ويرجع التقرير الموجة الإرهابية الراهنة إلى عام ١٩٨٨ عندما بدأت المواجهات بين الجماعة الإسلامية والأمن فى منطقة عين شمس بالقاهرة ويشير إلى أنه فى الفترة منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩١ حدث تضخم فى حجم تنظيمى الإرهاب الرئيسيين وهما الجهاد والجماعة الإسلامية واستمرت محاولات التنسيق بينهما كما تزايدت أعداد التنظيمات الصغيرة المتفرعة أو المستقلة أو المنشقة عنهما والتى انتشرت فى العديد من المحافظات والمناطق فى مصر

وبسببها دخلت أنشطة الإرهاب مرحلة جديدة ومجالات جديدة اعتبارا من عام ١٩٩٢ ورصد التقرير خمسة أساليب رئيسية للعمل الإرهابى هى : أسلوب اغتيال الشخصيات السياسية العامة وأسلوب العنف الطائفى وأسلوب العنف الاجتماعى الواسع المنظم من أجل التدخل باستخدام العنف لتغيير بعض مظاهر السلوك الاجتماعى ، لاسيما فى المناطق العشوائية والفقيرة التى يخف فيها وجود الدولة ، وأسلوب العنف الموجه لقطاع اقتصادى معين مثل ضرب السياحة ، وأسلوب التحريض الواسع ضد نظام الحكم من خلال المنشورات والخطب الدينية فى المساجد التى يسيطرون عليها .

وحدد التقرير أسباب ظاهرة الإرهاب ، وأشار إلى أن هناك أسبابا داخلية وأخرى خارجية ، وهناك أسباب محددة مباشرة ، وأخرى عامة وغير مباشرة ، وفيما يتعلق بالأسباب الداخلية ، أشار التقرير إلى وجود ثلاث مجموعات من الأسباب ، الأولى هى الأسباب الاقتصادية - الاجتماعية ، حيث تأتى البطالة باعتبارها الدافع الأكثر قوة فى الاتجاه نحو التطرف ، وما يرتبط بهذه الأسباب من أوضاع مثل اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية ، وظهور أنماط معيشية استفزازية لدى بعض فئات المجتمع ، وعدم قدرة بعض المهاجرين من الريف - الذين يسكنون عادة فى المناطق العشوائية المحيطة بالقاهرة - على التكيف مع الواقع الجديد .

والمجموعة الثانية هى الأسباب السياسية - والمؤسسية والمتمثلة فى عدم تواجد الدولة الفعال بقدرتها على الضبط ، وقصور إمكانياتها عن تقديم بعض الخدمات ، وهى مشكلة متفاقمة بدرجة أكبر فى المناطق العشوائية والمناطق النائية والريف ، ومن هذه الأسباب أيضا وجود بعض الممارسات المستفزة للمواطنين وضعف الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والمهنية والشبابية وعدم فعاليتها وعدم قدرتها على التواجد والتعبير عن مطالب المواطنين واحتياجاتهم ، وعدم حسم العديد من القضايا المثارة والتى تجد فيها الجماعات المتطرفة مبررا تستند إليه فى عملها وفى تجنيد عناصر شبابية جديدة مثل قضايا الانحراف ، والمجموعة الثالثة من الأسباب المفضية للتطرف ، هى الأسباب الثقافية - الدينية ، وترتبط بعوامل ناجمة عن طبيعة المرحلة الانتقالية التى تمر بها مصر وعجز مؤسسات المجتمع عن توضيح قضايا الانتقال لقطاع عريض من الشباب مما أدى إلى عدم قدرة بعض قواه عن التكيف وأدى بالتالى إلى حدوث نوع من الردة الثقافية والدينية فى بعض القطاعات ، واتجاه الجماعات المتطرفة إلى استهداف السلوكيات المرتبطة بمرحلة الانتقال عن طريق العنف ، بزعم أن هذه السلوكيات تخالف قيم المجتمع .

وفيما يتعلق بالأسباب الخارجية ، فقد قسمها التقرير إلى أسباب عامة ، وخاصة وتمثلت الأولى فى صعود التيارات الدينية المتشددة إلى السلطة أو اقترابها منها فى بعض الدول ، وحدوث مآسى للمسلمين فى بعض بقاع العالم دون أن تتدخل الدول والمجتمع الدولى لمواجهتها مما أدى إلى استفزاز المسلمين بصفة عامة ، وعودة العديد من الشباب الذى ذهب للقتال فى أفغانستان ، أما الثانية فقد حددها التقرير فى قيام بعض الدول ، وخصوصا ايران والسودان بتقديم الدعم المادى والمعنوى للجماعات الإرهابية من أجل اضعاف الموقف الاقتصادى المصرى كهدف رئيسى يؤدى إلى الخضوع لنظم الهيمنة السياسية لبعض الدول الأجنبية ، وتحجيم دورها فى مواجهة بعض القوى الإقليمية المتسترة بالدين والساعية إلى التوسع والهيمنة والسيطرة على مقدرات المنطقة ، ومن أجل استهلاك طاقات أجهزة الحكم فى مصر فى السيطرة على النظام والأمن الداخلى للحيلولة دون أن تقوم بدورها الرائد فى المنطقة .

واستنادا إلى هذه الرؤية للأسباب المفضية إلى الإرهاب وإلى أبعاد الظاهرة ، خرج التقرير بعدة توصيات لمواجهة الارهاب

، وأكد ضرورة أن تكون استراتيجية المواجهة شاملة بقدر تشابك المسببات ، ورغم هذا ، استعاض التقرير فى تقديم التوصيات الخاصة بالمواجهة الأمنية والمواجهة الاعلامية وهو بصدد اقتراح الأساليب العاجلة لمواجهة الارهاب على الأمد القصير ، وإن كان التقرير رأى من حيث المبدأ ضرورة دعم أجهزة الشرطة وتطويرها بكل الوسائل المتاحة المتناسبة مع حجم التحدى ، وترشيد أساليب المواجهة الأمنية ودعم أجهزة معلومات الشرطة ، إلا أنه رأى فى الوقت ذاته أهمية المعالجة المفصلة لعلاقة الإرهاب بالأمن بشقيه السياسي والجنائي ، وفيما يتعلق بمواجهة خطر الارهاب على الأمن السياسي اقترح التقرير ما يلى : زيادة الاهتمام بتنمية الحس الأمني لدى مختلف الكوادر الأمنية ، والحرص على أن يكون رجال الأمن المكلفون بالتصدى لجرائم الارهاب على علم ودراية كاملة بالاتجاهات الفكرية التى يتبناها الإرهابيون مع القدرة على مناقشتها ودحض الفكر المغلوط فيها ، منع تثبيت الكوادر الأمنية المنوط بهم القيام بالخدمات الأمنية المستديمة منعا للوصول إلى حالة الاسترخاء الأمنى وتدريب الكوادر الأمنية المختلفة عمليا باصطناع نماذج للاحداث الإرهابية تتسم بقدر من الصدق والفعالية والجدية للوقوف على سلبيات العمل الأمنى ، وتركيز الخطط الأمنية على ضرورة التعامل مع الخطر المتوقع القائم على معطيات موضوعية وعدم الانتظار لوقوع الخطأ بالفعل ، والعمل على تطوير خطط الحماية الأمنية فى مجالى الحراسة والتأمين بشكل دورى قصير المدة ، والتركيز على الخدمات الأمنية المتخصصة دون الاعتماد بشكل مستمر على الأجهزة الأخرى لمجرد المساندة ، وزيادة فعالية وسائل التأمين والحماية وتطوير أساليبها المختلفة لاحتفاظ الأمن بالسبق ، وضرورة ربط الأماكن الهامة والطرق والميادين الرئيسية بشبكة فعالة من آلات التصوير (الفيديو) التى تتصل بفرقة عمليات رئيسية لاستطلاع حالة الأمن وامداد الأجهزة الأمنية المختلفة بدلالات الحالة الأمنية ليتولى كل جهاز مسئولياته فى أسرع وقت ، والعمل على الارتقاء بمستوى الدور الأمنى للجمهور للمساعدة فى منع الجريمة والمساهمة فى قمعها ، وأخيرا العمل على الارتقاء بمستوى رجال الأمن من حيث التأهيل والتدريب والمستوى المادى بصورة تحفظ هيبة جهاز الأمن .

وفيما يتعلق بالمواجهة الدينية ، ركز التقرير على دور وزراة الأوقاف فى منع ترك المساجد فى أيدى الجماعات المتطرفة ، وعلى دورها فى تزويد المساجد بعلماء مقتدرين للمساعدة فى تنشيط دورها فى التنوير الصحيح ، وما يرتبط بذلك من ضرورة دعم هيبة المؤسسة الدينية ، لكى تقوم بدورها بفعالية ، واكتفى التقرير عند تعرضه للمواجهة التشريعية بتأكيد النقاط التى جاءت بها التعديلات التى صدرت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، وإن كان أشار إلى أنه من السابق لاوانه الحكم على ما إذا كانت هذه التعديلات ستؤدى إلى النتائج المرجوة أم لا مؤكدا أن مواجهة الإرهاب مهمة تتجاوز التشريع وحده ، أما فيما يخص المواجهة الاعلامية ، فقد أكد التقرير العناصر الأساسية للسياسة الاعلامية فى مواجهة الارهاب ، والتى تتمثل فى : وجود سياسة اعلامية مستمرة لمواجهة الازهاب ، والحرص على وضع ظاهرة الإرهاب فى مصر فى حجمها الحقيقى ، وضرورة التفرقة بين التطرف والارهاب ومعالجة كل منهما بما يناسبه من وسائل مع تأكيد أن الخطوة الأولى فى المواجهة الإعلامية هى مقاومة الفكر المتطرف والحيلولة دون أن يمكن هذا الفكر تخريب عقول الشباب ، وضرورة دفع المواطنين إلى المشاركة الفعالة فى هذه المواجهة ، وضرورة تحقيق المصداقية فى وسائل الإعلام من خلال الإسراع بنشر الحدث وتقديم المعلومات والبيانات الكافية عنه وبتوفير أكبر قدر من الموضوعية والدقة فى التغطية الاعلامية ، والاهتمام بتناسب المواد

المذاعة والمنشورة مع القيم الدينية والاخلاقية السائدة فى المجتمع بما يؤكد الثقة فى تعبير أجهزة الاعلام عن القيم الحقيقية للشعب ، وأخيرا ضرورة استفادة أجهزة الاعلام من الانجازات العلمية ومن الكفاءات الوطنية ، وعلى صعيد المواجهة الخارجية فقد أشار التقرير إلى أهمية التعاون الثنائى ، والتعاون فى المجالين الدولى والاقليمى بهدف عزل الدول الداعمة والمساندة للارهاب .

ورغم أن هذا التقرير عكس الادراك بضرورة المواجهة الشاملة مع الارهاب ، والتى تشترك فيها قوى سياسية وشعبية جنبا إلى جنب مع أجهزة الدولة ، إلا أن الملاحظ على مواجهة الإرهاب خلال عام ١٩٩٣ ، سيادة منطق المواجهة الأمنية مما أضفى على العملية سمة الحرب المفتوحة بين قوات الشرطة والأمن والجماعات الارهابية أمام جمهور لم يتحرك إلا فى عدد محدود من الحالات ، وكانت السلبية هى السمة الأساسية المميزة لموقفه طوال العام تقريبا .

وفى حقيقة الأمر ، فإن طرح قضية المشاركة الشعبية ومشاركة مختلف القوى السياسية فى مواجهة الإرهاب قد أثار عدة اشكاليات خلال عام ١٩٩٣ ، كما كشفت المواجهة الحكومية عن جملة من التعقيدات القانونية والعملية تجسدت فى قرار رئيس الجمهورين بإحالة عدد من قضايا الارهاب إلى القضاء العسكرى لضمان سرعة الحكم فى هذه القضايا .

وسنلاحظ ان التقرير يتجاهل ان السبب الرئيسى لهذا النمو السرطانى الذى عرفته الجماعات الإسلامية يرجع إلى تمتعها بمباركة الدولة - بل والقوى الدولية المهيمنة على المنطقة - مرتين فى الآونة الأخيرة ، الأولى فى مواجهة اليسار عندما اختار السادات أن يبدأ تحالفه مع الولايات المتحدة ويتلمس طريق السلام مع إسرائيل بمساعدته هذه الجماعات على تطهير الطريق من بؤر المقاومة اليسارية على اختلافها ، والمرة الثانية كانت عندما أعلنت المخابرات المركزية الأمريكية الجهاد المقدس ضد التدخل السوفيتى فى أفغانستان وساندتها الأنظمة العربية بما فيها النظام المصرى من خلال السماح للجماعات الإسلامية العاملة فى أراضيها بالعمل والدعاية والتنظيم حتى تحصل هذه الحرب "المقدسة" على وقودها المناسب من طالبى "الشهادة" المتحمسين فيما يحصد القادة فى العواصم الغربية ملايين الدولارات ثمنا لفتواهم التى حولت بعض أمراء الحرب وتجار المخدرات إلى مجاهدين أبرار .

ووفقا لما تقدم فان التقرير يتجاهل ببساطة مسئولية الدولة عن نمو ظاهرة الإرهاب ، وهى المسئولية التى لا تتعلق باستخدام الدولة للجماعات الإسلامية ضد اليسار أو ضمن تحالفها الدولى مع الغرب ضد السوفيت إبان الحرب الباردة فحسب ، بل ان هذه المسئولية تمتد لتشمل إصرار بعض القطاعات المحافظة داخل الطبقة المالكة - الحاكمة فى مصر على استخدام النزعة الدينية كمبرر لمشروعية وجودها بكل ما يعنيه هذا الوجود من ظلم أو استبداد أو استغلال ، ولعلنا جميعا نذكر كيف أن رجال مثل عثمان أحمد عثمان كانوا وراء احتضان الإخوان المسلمين بعد الإفراج عنهم مباشرة فى بدايات حكم السادات ، ولعلنا نذكر كيف أن عثمان كان فى هذه الفترة وثيق الصلة بالسعودية ولعلنا نذكر أخيرا كيف أن عثمان هو الشخص المسئول عن فتح النقابات المهنية وبالتحديد نقابة المهندسين أمام الإخوان .

لهذا كله لن نكون مبالغين إذا قلنا ان حجر الزاوية فى مقاومة الإرهاب هو أن تحسم القطاعات المحافظة التى تتعاطف مع التيارات الإسلامية الفاشية أمرها وتختار طريقا ديموقراطيا لإدارة الوطن وإدارة صراعها مع القوى الاجتماعية والسياسية ، وأغلب الظن ان هذه القطاعات لن تحسم

ترددها بدون أن تتعرض لضغوط قوية ومتماسكة من كل القوى الديموقراطية فى مصر .

إذا كانت أحداث الإرهاب قد شهدت تطورا ملحوظا من حيث الكمية والنوع خلال عام ١٩٩٣ ، فإن مواجهة الإرهاب شهدت هى الأخرى تطورا مماثلا ، وكانت المواجهة مع الارهاب سببا لمناقشة قضية المواجهة الأمنية ، وما إذا كانت أسلوبا ملائما للتعامل مع الظاهرة الإرهابية أم لا ، وقد وجهت انتقادات عديدة وأبديت ملاحظات كثيرة على أسلوب المواجهة الأمنية ، بعضها قصد مهاجمة هذا الأسلوب والتشهير به تعبيرا عن التعاطف مع جماعات الإرهاب، والبعض الآخر رأى عدم كفايته وأشار إلى ضرورة المعالجة السياسية الشاملة للظاهرة والبعض الثالث استهدف تطوير المواجهة الأمنية لكى تؤتى بثمار أفضل فى مواجهة الإرهابيين ..

من ناحية أخرى أدى اتساع نطاق العمليات الإرهابية لتشمل المواطنين الأبرياء من خلال عمليات الإرهاب العشوائى ، إلى زيادة اهتمام رجل الشارع بالظاهرة وكان لهذا العامل تأثير واضح فى حفز المشاركة الشعبية فى مواجهة الإرهابيين رغم اللغط الذى أثارته بعض صحف المعارضة المتعاطفة مع الجماعات الإرهابية عندما اتهمت هذه الصحف قوى خارجية وحملتها مسئولية هذه العمليات ، وخصوصا جهاز الاستخبارات الإسرائيلى الموساد ، إلا أن هذا لم يقلل من تزايد اهتمام المواطنين بضرورة مواجهة الظاهرة ، لاسيما وأن عددا من الضحايا وقع نتيجة محاولة اغتيال بعض المسئولين الكبار كما حدث مع محاولة اغتيال وزير الداخلية ، وكذلك مع محاولة اغتيال رئيس الوزراء ، فى شهرى أغسطس ونوفمبر ١٩٩٣ .

وينبغى ان نذكر هنا أن أهم الأعمال الشعبية التى تصدت للإرهاب عام ١٩٩٣ هو حفل إعادة افتتاح مقهى وادى النيل بعد تجديده من جراء الانفجار الإرهابى الذى تعرض له ، وقد تكاتف لإنجاح هذا الافتتاح عشرات من المثقفين والأدباء والفنانين والسياسيين من مختلف الاتجاهات السياسية ونجح المنظمون فى حشد عشرات الالوف من المواطنين فى قلب ميدان التحرير بالقاهرة فى احتفال شارك فيه عدد من كبار النجوم ، وقد صدر عن دعاة هذا الحفل بيان حمل توقيعات ٢١ من مثقفى مصر هذا نصه :

ردا على الإرهاب
شارك معنا فى إعادة افتتاح مقهى وادى النيل الذى دمرته الأيدى الآثمة

ياجماهير شعبنا المصرى العظيم

فى الفترة الأخيرة لاحظنا جميعا أن قلة قليلة من أبناء مصر قد باعت نفسها لأعداء الوطن ، وتسترت وراء الدين الإسلامى ، وراحت تعيث فى الأرض فسادا ، تحلل وتحرم وفقا لأهوائها الخاصة ، وتضيق على الناس سبل التفكير العقلى ، وتضفى على الدين السمح روحا من التعصب وضيق الأفق ، بل ووصلت الحقارة بهذه القلة القليلة إلى تدمير مقهى وادى النيل فى قلب ميدان التحرير مما أسفر عن إصابة عشرات من أبناء شعبنا دون ذنب أو جريرة ، إلى جوار ما تكبده أصحاب المقهى من خسائر فادحة لحقت بهم تماما ، كما لحقت بأرزق عمال المقهى وهم فى شهر رمضان الكريم وعلى أبواب العيد المبارك .

ياجماهيرنا

إن مقاومة الإرهاب والتصدى له قد أصبح واجبا على كل مصرى ووطنى يريد لمصر ان تكون قادرة على الدخول إلى القرن الواحد والعشرين ، وهو واجب على المعارضة مثلما هو واجب على الحكومة ، لأن معارضة سياسات الحكومة لا يمكن ان تدفع أى معارض عاقل ووطنى إلى التعاطف مع ذبح الناس لأنهم كفار وفقا لفتوى أمراء الذبح .

إن مقاومة الإرهاب لايمكن ان تتم بواسطة الأمن وحده ، وعلى الشعب أن يواجه

الإرهاب ويثبت للإرهابيين انهم مجرد فئة ضالة ، ولذلك نحن ندعو جماهير شعبنا للاحتفال بإعادة افتتاح مقهى وادى النيل الذى دمرته الأيدى الآثمة حيث سيشارك فى هذا الاحتفال مجموعة كبيرة من مثقفى شعبنا وفنانيه مساء ٨ إبريل بإذن الله ، ونحن واثقون ان الورود ستملأ ميدان التحرير ، والآلاف التى ستحضر هذا الحفل ستكون أبلغ ما يمكن ان يقوله شعبنا ضد الإرهابيين .

ويتضح من هذا البيان كيف أن دعاة هذا الحفل قد حددوا بوضوح عداءهم للإرهاب بصرف النظر عن موقفهم من الدولة كما حددوا عداءهم الصريح للإرهاب باعتباره فاشية صريحة تناصب الاختيار الديموقراطى العداء .

وربما كان أهم تصعيد فى المواجهة القضائية للارهابيين قرار رئيس الجمهورية بإحالة عدد من القضايا الإرهابية إلى المحاكم العسكرية ، وجاء هذا القرار لمواجهة مشكلة بطء اجراءات التقاضى وتأثير ذلك على قدرة الدولة على التعامل مع ظاهرة بهذا الحجم ومع جرائم من نوع جديد اصبحت تحتل ٨٠٪ من إجمالى الجرائم التى ارتكبت خلال عام ١٩٩٣ حسبما تشير إحدى الاحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية ، ومصلحة الامن العام , وفى الحقيقة فإن مشكلة بطء إجراءات التقاضى كانت من أهم المشاكل المثارة مع مطلع العام ، وقد أد وزير العدل المصرى فى اجتماع للجنة البرلمانية الخاصة بمناقشة قضية الإرهاب انه يجرى حاليا تنفيذ برنامج شامل لسرعة الفصل فى قضايا الإرهاب ، إلا أن القيادة السياسية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية قد رأت أنه لابد من اتخاذ قرار حاسم وسريع مقارنة ببطء عملية إصلاح النظام القضائى ، وعملية التشريع ، فكان من الرئيس أن استخدم حقه المنصوص عليه فى الدستور والذى يتيح له إحالة أية جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات إلى القضاء العسكرى ، وقد أيدت المحكمة الدستورية العليا هذا الحق بناء على الدعوة التى أقامتها هيئة قضايا الدولة ضد الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإدارى فى مجلس الدولة ، وبموجب حكم المحكمة الدستورية نظرت المحكمة العسكرية العليا فى قضية ضرب السياحة التى ضمت ٤٩ متهما بينهم ستة هاربون وهى أول قضية يحولها الرئيس إلى القضاء العسكرى ، وتبعها عدد من القضايا الأخرى بلغت حسب مصادر الجماعات الإسلامية ٢٨ قضية ، وحسب المصادر الرسمية فإن المحاكم العسكرية قد أصدرت أحكاما فى ١٢ قضية خلال عام ١٩٩٣ .

وقد اثار حكم محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة والذى صدر لصالح المتهمين فى قضيتى "الجهاد" و"العائدون من افغانستان" ، والذى طعن بعدم دستورية قرار الرئيس باحالة المتهمين إلى القضاء العسكرى جدلا كبيرا فى الأوساط السياسية والمعنية بحقوق الإنسان فى مصر وخارجها .

ورغم تأييد المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا لقرار الرئيس ، فى ٣٠ يناير ١٩٩٣ ، إلا أن هذا الحكم لم يضع حدا للاجتهادات كما تمنى انصار الحكومة ، ففى راى بعض أوساط المعارضة مثلا ان قرار المحكمة الدستورية العليا هو قرار تفسيرى لنص قانونى طلبت الحكومة من المحكمة تفسيره ، وان القرار لم يتطرق الى صحة النص من عدمه ، كما لم يتطرق لنظر دعوى التنازع بين حكمى المحكمة العسكرية والإدارية المنظورين أمام المحكمة الدستورية ، وبناء عليه ، رأت "الشعب" انه يظل من حق هيئة الدفاع الطعن بعدم دستورية النص ذاته ، ذلك أن القضاء مازال ينظر فى اوجه الطعن الأخرى .

وبغض النظر عن الجدل الذى أثير حول دستورية أم عدم دستورية قرار الرئيس ، فإن القرار جاء ردا على تصعيد العمليات الإرهابية والمواجهة مع الجماعات التى عمدت إلى توجيه ضربات موجعة إلى الدولة ، وبهدف التعامل بحسم تمليه اعتبارات هذه

المرحلة من المواجهة مع الإرهاب ، فقد كان تقدير الرئيس لخطورة الجريمة في ضوء المصلحة القومية العليا ، وما تفرضه حالة الطوارئ من ضرورة اتخاذ تدابير مناسبة من أقوى الحجج التي سيقت دفاعا عن قرار الرئيس ، وقد اصدرت المحكمة العسكرية العليا احكاما باعدام عدد من المتهمين في القضايا الإرهابية التي نظرتها ، الأمر الذى أدى إلى تصعيد الحملة ضد قرار الرئيس ، إلا أن هذه الحملة لم تدفع الدولة إلى التراجع عن هذا الأسلوب الذى وجدته ناجعا في الحد من بعض الحوادث الإرهابية التي أثرت بشدة على أوضاعها ومصالحها الاقتصادية والأمنية.

جدير بالذكرهنا أن أول حكم بالإعدام صدر عن المحكمة العسكرية العليا كان قد صدر في ٣ ديسمبر ١٩٩٢ عن المحكمة العسكرية في الاسكندرية في قضيتي "الجهاد" و"العائدون من افغانستان" حيث قضت المحكمة بإعدام ثمانية أشخاص من بين ٢٦ متهما ، وكان على رأس المحكوم عليهم بالإعدام محمد شوقي الاسلامبولي شقيق خالد الاسلامبولي قاتل السادات ، وهو هارب .

ومما زاد من حدة الاعتراضات على المحاكمات العسكرية التوسع في إصدار إكام الإعدام ، وربما كان هذا التوسع هو الدافع الاساسي وراء تمسك الحكومة بهذا السلاح ، فحتى نهاية شهر يوليو ١٩٩٣ ، كان عدد أحكام الاعدام الصادرة عن المحاكم العسكرية قد بلغ ١٤ حكما في مقابل حكم واحد صادر عن محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) بالفيوم ، وقد تم تنفيذ معظم هذه الاحكام في اقل من شهرين ، والجدول التالي يتضمن قائمة بأهم أحكام الإعدام الصادرة خلال عام ١٩٩٣ .

أحكام الإعدام خلال عام ١٩٩٣

القضية	المحكمة	عدد المحاكمين	تاريخ الصدور	تاريخ التنفيذ
...هاد ...عائدون من ...انستان	العسكرية العليا بالاسكندرية	٨	٩٢/٢/٣	٦/١٣
ضرب السياحة	العسكرية العليا	٧	٥/١١	٨/...
قاتل مقدم أمن الدولة في	طوارئ الفيوم	١	٥/٢٦	٢٠...
تنظيم الـ ١٤	العسكرية العليا	٦	٥/٢٧	١٧...
مقتل جواهرجي	جنايات الجيزة	٦	٦/١٦	غ...
السطو المسلح على محلات الذهب في القاهرة الكبرى	غ.م	٤	غ.م	٢٢...
أحداث زينهم	العسكرية العليا	٢	٩/١٥	٢٧ ١
قضية الـ ١٩	العسكرية العليا	١١	١١/١٩	١٩ ٢
طلائع الفتح ٣	العسكرية العليا	٣	١٠/١٤	١٦ ٢
طلائع الفتح ١	العسكرية العليا	١٠	١٠/٢٣	٢٠ ٢
مقتل د.فرج فودة	أمن الدولة العليا	١	١٢/٣٠	غ...

ولم يقتصر خسائر الإرهابيين في الأرواح على أحكام الإعدام التي صدرت ونفذت في عدد منهم قدر بنحو ٥٦ منذ ديسمبر ١٩٩٢ وحتى ديسمبر ١٩٩٣ ، وإنما تكبد الإرهابيون خسائر بشرية أخرى نتيجة الاشتباكات المسلحة التيوقعت بينهم وبين الشرطة وقوات الأمن ، والتي شهدت ارتفاعات ملحوظا خلال عام ١٩٩٣ ، ويقدر البعض خسائر الإرهابيين من الارواح بنحو ٨٩ قتيلا بمعدل زيادة عن العام السابق عليه بلغ ١٢٨ ٪ ، كما قدر عدد الجرحى منهم بنحو ٢٥٤ جريحا بمعدل زيادة بلغ ٢٠٦ ٪ وقدر عدد المعتقلين من الجماعات المتطرفة بحوالى ١٧ الف معتقل ، وقد امكننا رصد عدد المعتقلين خلال عام ١٩٩٣ وحده من واقع البيانات المنشورة ، وقد بلغ العدد حوالى ٣٣٥٣ معتقلا ، ويتفق هذا التقدير مع الأرقام الواردة في التقارير الرسمية بخصوص عدد المعتقلين خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ ، والذين قدروا بنحو الف متطرف .

وقد تعرض عدد من المعتقلين المنتمين إلى الجماعات الاسلامية للتعذيب في السجون ، ورصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ٢٢١ حالة تعذيب وثقتها في التقرير الذي قدمته إلى لجنة مناهضة التعذيب بالامم المتحدة ، وهو التقرير الذى أصدرته المنظمة في كتاب بعنوان "**جريمة بلا عقاب :التعذيب في مصر**" وتشير مصادر المنظمة إلى وفاة ١٣ شخصا خلال عام ١٩٩٣ داخل السجون ومقار مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة ، كما تثير مذكرة قدمها رئيس اللجنة القانونية بالمنظمة لوزير العدل الشكوك بخصوص وفاة ١٤ شخصا وتعتقد المنظمة انهم لقوا حتفهم نتيجة التعذيب ، وقد تعرضت الحكومة المصرية لانتقادات متزايدة مع مطلع عام ١٩٩٣ ، لاسيما من وسائل الاعلام الغربية والمنظمات الغربية المعنية بحقوق الانسان ، مما دفع ببعض الكتاب المتعاطفين معها ، بل ودفع بالرئيس نفسه ، إلى الحديث عن ضرورة الاهتمام بحقوق المجنى عليهم من جراء الأعمال الإرهابية قبل الاهتمام بحقوق الجناة الإرهابيين .

وإذا كان اعتماد الدولة الأساسى لمواجهة الإرهاب هو على المواجهة الأمنية ، فقد كان من الطبيعى أن تكون السياسة الأمنية موضع اهتمام معظم المراقبين ، ومن الطبيعى أيضا أن تتحمل أجهزة الأمن النصيب الأكبر من الانتقادات فى حالة القصور أو الفشل فى تجنب وقوع المزيد من الأحداث الإرهابية ، بل وان تكون الوزارة ذاتها وسياسة الوزير هدفا لمناورات الجماعات المتطرفة والمتعاطفين معها ، كما كشفت قضية الوساطة بين وزارة الداخلية والجماعات الإرهابية والتى تردد أن بعض الشخصيات الدينية التى وصفت بالاعتدال تقوم بها حقنا للدماء ، وكان الإعلان عن مثل هذه الوساطة إشارة إلى أن السياسة التى اتبعها وزير الداخلية السابق ، اللواء عبد الحليم موسى ، كانت تعانى من اضطراب أكد الانتقادات التى وجهها إليه العديدون منذ بداية العام ، ويرى البعض أن الاضطراب الذى اتسمت به السياسة الامنية فى النصف الأول من العام ، أى فى أواخر عهد اللواء عبد الحليم موسى ، كان ناجما عن انتقال هذه السياسة من استراتيجية الدفاع إلى استراتيجية الهجوم ، وقد تسبب تعجل الوزير عبد الحليم موسى لنتائج هذا التحول فى تورطه بالإدلاء بعدد من التصريحات التى لم يثبت صدقها مما اضعف من مصداقية الوزارة وجعلها هدفا سهلا لهجوم الجماعات المتطرفة والمتعاطفين معها ، أما نحن فنرى أن اضطراب هذه السياسة إنما يعكس بالأساس هذا الانقسام الذى أشرنا إليه سابقا داخل الطبقة المالكة – الحاكمة بين اتجاهات محافظة وأخرى إصلاحية فالملاحظ أن : الإتجاهات المحافظة ترى بالأساس ان الحل الفاشى المتشح بالرداء الإسلامى قادر على الخروج بالوطن من أزمته بدون ان تتعرض مصالحها للخطر وبدون أن تضطر لتقديم تنازلات اجتماعية أو سياسية تذكر ، بالذات مع تمسك هذه الاتجاهات ببرنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يصر عليه صندوق النقد الدولى ، وهو البرنامج الذى زاد – ويزيد – من حدة الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية بكل تداعياتها ونتائجها السياسية والثقافية ، وفى المقابل فان الاتجاهات الإصلاحية التى تمثل أغلبية مبعثرة لم تصل بعد إلى التبلور المطلوب تميل بصفة عامة إلى الأخذ بقدر أو آخر من الديموقراطية فى السياسة مع قدر أو آخر من العدل الاجتماعى فى أسلوب معالجة الأزمة الاقتصادية ، وعلى صعيد آخر يجدر بنا هنا أن ننبه إلى أن بعض القطاعات داخل الطبقة المالكة – الحاكمة تناصب الفاشيست الإسلاميين العداء بحكم طبيعة نشاطها الاقتصادى مثل قطاع السياحة ، وفى المقابل فان قطاعات أخرى ترتبط مصالحها الاقتصادية بالتيارات الإسلامية الفاشية مثلما هو حال العاملين فى حقل نشر كتب ومطبوعات هذه الجماعات مثلا .

مع إجراء تغيير وزير الداخلية ، فى أوائل شهر يونيو ، إثر ما تردد عن وجود

وساطة بين وزارة الداخلية والجماعات المتطرفة ، بدأت السياسة الهجومية الجديدة التي تتبعها الوزراة تستقر بعض الشئ الأمر الذي زاد من هجوم الجماعات المتطرفة ووصل إلى ذروته مع التخطيط لاغتيال وزير الداخلية الجديد بعد انقضاء شهرين على توليه منصبه ، وقد اتبع الوزير الجديد سياسة اصلاح داخل الوزارة بهدف رفع مستوى قيادات الشرطة ،وأفرادها في مواجهة الجماعات الارهابية ، وسد أى ثغرات أو أوجه للقصور يمكن أن تنفذ هذه الجماعات من خلالها ، فالى جانب زيادة المكافآت المقدمة للضباط والجنود وكذلك المواطنين الذين قاموا بأدوار مهمة في القاء القبض على الإرهابيين ، عاقب الوزير الجديد المقصرين ، كما فعل مع مدير الامن ومدير المباحث في الجيزة ، حيث قام بنقلهما لوجود بعض السلبيات في عملهما تجاه حادث الهرم ، وقام بالتحقيق الفوري مع قيادات وضباط أمن الجيزة عقب الحادث ، واهتم الوزير الجديد بتطوير مستوى الاداء في الوزارة فوافق على اعتماد مبلغ ١٦ مليون جنيه لشراء أجهزة متطورة يمكنها التعامل مع جميع أنواع المتفجرات ، وبعد عودته من سويسرا حيث تلقى العلاج اثر المحاولة الفاشلة التي جرت لاغتياله ، قال اللواء حسن الألفي وزير الداخلية : "إن هناك استراتيجية أمنية جديدة يجري وضعها بعد دراسة اوجه القصور والسلبيات التي ادت الى وقوع المحاولة الفاشلة لاغتياله" ، وتعددت المؤشرات في الأشهر التالية على نجاح الداخلية في إحداث اختراقات مهمة في صفوف الجماعات الإسلامية ، ساهمت في التحرك السريع وإحباط مخططات للجماعات الارهابية لعل أهمها إحباط مخطط اعده قادة الجماعة الإسلامية بالبداري للقيام بسلسلة من العمليات الإرهابية تواكب أعياد الميلاد ، وأعياد رأس السنة الميلادية .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تهيئة الرأى العام ولكسب التأييد الشعبي للشرطة في معركتها مع الإرهاب ، إلا أن المشاركة الفعالة من قبل الجماهير ظلت محدودة وثانوية مقارنه بالدور الذي يلعبه الأمن في هذه المواجهة ، ولم تأت هذه المشاركة إلا في وقت متأخر ويشير هذا إلى أنه لم يتم التعامل مع الإرهاب كظاهرة سياسية ، وإنما تم التعامل معه كظاهرة إجرامية تستدعي تدخلا امنيا لمواجهتها .. وربما كان هذا الموقت انعكاسا لمدى تعقد الظاهرة والتداخل فيما بينها وبين عمليات النظام السياسي الأخرى ، لاسيما العلاقة بين الحكم والمعارضة ، والتي تطرح بدورها قضية مشاركة الأحزاب السياسية في مواجهة الإرهاب .

وقد طرحت هذه القضية في أعقاب الدعوة التي وجهت لرؤساء الاحزاب للمشاركة في اعمال اللجنة الخاصة التي شكلت لدراسة ظاهرة الإرهاب في بداية عام ١٩٩٣ ، والتي ترأسها الدكتور فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب ، إلا أن الاراء التي طرحها رؤساء الأحزاب لمواجهة الإرهاب كشفت عن اختلاف اولويات كل فريق ، ومن ثم اختلاف نظرتهم للظاهرة وماتطرحه من مشكلات مما دفع بالبعض الى التحذير من خلط الأوراق في قضية الإرهاب ، الذي ظل يشكل من وجهة نظر الحكم الخطر الداهم الذي لابد من مواجهته بحسم وبسرعة ، في حين رأت بعض أحزاب المعارضة الأخرى أن الخطر يكمن في الاسباب المفضية إلى التطرف والارهاب ، ورأت ان تكون الاولوية لمعالجة هذه المشكلات المسببة للإرهاب .

وبصفة عامة يمكننا ان نقول ان مواجهة الإرهاب على مستوى العمل الحزبي أو على المستوى الشعبي اتسمت بعدم الفعالية والمحدودية ، ورغم أن خطر الإرهاب امتد ليفرض نفسه على كل بيت مصري من خلال تركيز الجماعات المتطرفة على اختراق التعليم خصوصا في مرحلتي الإعدادي والثانوي ، على نحو ماكشفت عنه قضية تداول أشرطة تسجيل تدعو إلى الفتنة الطائفية

فى مدرسة قليوب الثانوية للبنات وما ترتب على قرار الوزير فصل أربعة طالبات من المدرسة ، ونقل المدرسة المتورطة فى الحادث إلى وظيفة غير تربوية بمحافظة قنا ومجازاة ناظرة المدرسة لتقاعسها عن رقابة مايحدث فى المدرسة بخصم اسبوع من راتبها ، والملاحظ ان القضية تتجاوز ماجرى فى مدرسة قليوب ، إذ كشف مصدر مسئول بوزارة التعلم عن وجود تنظيم متطرف داخل الجامعات يتبع تنظيم الجهاد ، ويضم أكثر من الف طالب فى ٢٤ كلية تربية على مستوى ١٢ جامعة بالمحافظات ، الأمر الذى دفع الوزير الى اتخاذ قرار باستبعاد جميع العناصر المتطرفة من المدارس ومن العمل فى مجال التدريس ، وكشفت أجهزة الأمن عن وجود تسعين مدرسة من بين ٢٥ الف مدرسة على مستوى الجمهورية تمارس فيها العناصر المتطرفة نشاطها ، ورصدت أكثر من ٣٠٠ من العاملين فى مجال التعليم ينتمون إلى الجماعات المتطرفة ، ويتبع الوزير سياسة حازمة تدعو إلى حرق الشرائط والكتب التى تدعو إلى التطرف والتى يتم ضبطها ، وقرر تجنيد مرشدين داخل المدارس للإرشاد عن المتطرفين ، ورغم مايترتب على هذه القرارت من ترسيخ سلوكيات غير سوية فى نفوس طلبة المدارس ، إلا أن هذه القرار يشير فقط إلى أحد الجوانب العديدة التى تؤكد أن ظاهرة الإرهاب ليست قائمة بذاتها أو منعزلة عن جوانب الحياة السياسية والاجتماعية الأخرى فى مصر .

قبل أن نختتم حديثنا هنا حول مواجهة الإرهاب ينبغى ان نوضح انه رغم عدائنا الواضح للإرهاب فنحن نرى ان المواجهة الأمنية التى تنتهجها الحكومة كأسلوب يكاد يكون وحيدا للمواجهة إنما تفضى بالضرورة إلى طريق المحاكم العسكرية والتعذيب ، وهو ما نرفضه تماما بصرف النظر عما يمثله الإرهاب من خطر نراه ماحقا بالفعل ، ذلك ان مواجهة الباطل بـ الباطل لن تقودنا من الأزمة الراهنة إلا إلى أزمة جديدة وليس من المنطقى ان يقيم الفاشيست هذا البناء الراسخ وبدعم من الدولة على مدى عقدين ثم يأمل البعض فى القضاء عليهم بضربة فنية خاطفة ، إننا ببساطة نرى أن المعركة مع الإرهاب ينبغى أن تكون شاملة وطويلة وينبغى ان تستخدم فيها أسلحة ديموقراطية بدلا من استسهال المحاكم العسكرية والتعذيب ، وهو الأسلوب الذى قد يحقق مكاسب سريعة لكنه لن يؤدى أبدا إلى اقتلاع الإرهاب من جذوره ، وليس معنى هذا اننا ضد المواجهة الأمنية على العكس فنحن نرى ان دعاة التعذيب إنما يقاومون بالضبط كل ما نتمناه لتطوير هذه المواجهة حتى تصبح مواجهة عصرية بدلا مما تعود عليه العديد من ضباط الشرطة فى بلادنا عندما استسهلوا لسنوات طويلة التعامل وفقا لاسلوب وحيد يقضى بضرب المتهم حتى "يقر" أو "يبان له أصحاب" وهو نفس الأسلوب تقريبا الذى يتم بمقتضاه التعامل مع الجماعات الفاشية عندما يكون التعذيب هو الأسلوب الوحيد المعتمد .

إعادة انتخاب الرئيس مبارك
بين الحماس المفرط والرفض القاطع

بدلا من الحديث حول انتخابات رئيس الجمهورية اندفعت وسائل الإعلام الحكومية للحديث حول "مبايعة" مبارك ، مستخدمة فى ذلك تعبير "المبايعة" وهو التعبير المعتمد والأثير عند التيار الإسلامى ، الأمر الذى يشير بوضوح إلى تنافس الدولة مع هذا التيار على نفس الأرضية الدينية ، حيث تسعى الدولة إلى اكتساب جزء من مشروعيتها من خلال التأكيد والبرهنة الدائمة على حسن إسلامها – وأحيانا أو بالأحرى غالبا – فإن الدولة تسعى لتأكيد إسلامها حتى يتسنى لها اتهام معارضيها بالكفر .

عموما يمكننا وصف عملية "مبايعة مبارك" بأنها كانت أقرب ما تكون إلى لحظة سياسية هيسترية محمومة شاركت فيها جميع الأطراف بأكبر قدر ممكن من المبالغة ، فمن ناحية احتشدت كافة وسائل الإعلام الحكومية فى مظاهرة صاخبة تصرخ بأن سنوات حكم مبارك كانت هى النعيم بعينه ، وفى المقابل اصطفت قوى المعارضة تحاول التصدى لهذه الهجمة الإعلامية معلنة أن سنوات حكم مبارك كانت هى الشقاء بعينه ، وبين "عظيم جدا" و "سئ جدا" ضاعت الحقيقة أو جزء كبير منها على الأقل ، وكاد الصخب أن يطمس الفروق بين المؤيدين ، كما كاد أن يطمس أيضا الأسباب المختلفة لاعتراض المعترضين .

أغلب الذين رفعوا رايات التأييد أعربوا عن تأييدهم الكامل لكل سياسات مبارك واعتبروا أن ما تحقق فى عصره هو مجموعة أو سلسلة من الإنجازات المتعاقبة والمترابطة تعلو فوق أى إنجازات ، وغالى بعضهم فى الأمر حتى بدا عهد ما قبل مبارك وكأنه عهد بائد وتركة ثقيلة نجح مبارك فى تجاوزها ووصل إلى رفاهة كلية ومطلقة مابعدها رفاهة ، وفى وسط هدير هولاء المؤيدين الغلاة ما كان يمكن أن تسمع سوى بصعوبة بالغة وبشق الأنفس أصوات أخرى أيدت مبارك استنادا إلى ما هو أقل من تصوير عهده بأنه غاية المنى فتلمس بعضها أسباب التأييد فى هذا القدر من الديموقراطية الذى تنعم به البلاد ، وتلمس بعضها أسباب التأييد فى موقف مبارك ضد الإرهاب حيث كان لسان حال فريق ثالث يقول إن مبارك هو البديل الأفضل المطروح فى ظل خطر استيلاء الإسلاميين على السلطة وكأنهم بذلك يؤيدون مبارك كرها فى زيد وليس حبا فى عمرو ! .

الملاحظ أن هذه الأصوات التى ذهبت إلى تأييد مبارك باعتباره أفضل البدائل وليس الأفضل بوجه عام أصوات معارضة انتهجت طريقا مختلفا عن التيارات التى تنتمى إليها ، وذلك أن كافة التيارات المعارضة فى مصر – وهى التيارات الرئيسية فى الفكر المصرى المعاصر فى ذات الوقت – قد عبرت بوضوح عن رفضها لإعادة انتخاب مبارك ، وهكذا اجتمع الليبراليون والقوميون والماركسيون والإسلاميون على رفض إعادة انتخاب مبارك بقدر من الصخب لايقل عن صخب المؤيدين إلا بحكم ضعف أدواتهم الدعائية منسوبا لقوة أدوات الحكومة ، وبسبب هذا الصخب نفسه توارت إلى حد كبير الكثير من الخلافات

والفروق بين رفض هذا الفريق أو ذاك ، ولكن المراقب الحصيف يستطيع ان يميز بين رفض هولاء الذين اعتبروا أن عهد مبارك هو أسوأ العهود التى عرفتها مصر ، وبين أولئك الذين أعلنوا عدم اعتراضهم على شخص الرئيس نفسه وصبوا جام رفضهم على طريقة الانتخابات نفسها .

وبصفة عامة يمكننا أن نقول إن المعارضة قد ركزت جهودها على انتقاد نظام انتخاب الرئيس نفسه وطالبوا فى هذا الصدد بتعديل الدستور بحيث لا تتجاوز مدة الرئاسة دورتين متصلتين وبحيث يكون الانتخاب حرا ومباشرا وبين أكثر من مرشح ، والملاحظ رغم إجماع المعارضة على هذه الرؤية إلا أن حزبى "الوفد" و "التجمع" - ومن خلال آراء كبار قيادات الحزبين ونهج صحيفتيهما : الأهالى والوفد" - بدت أكثر حرصا من حزبى "العمل" و "الناصرى" على توجيه سهام النقد إلى النظام الانتخابى نفسه ، فيما ركزت السهام الناصرية والإسلامية على عهد مبارك نفسه بل وطالت بعض سهام صحيفة الشعب شخص الرئيس ، وهو الأمر الذى انتهى ببعض أقطاب وصحفيى الحزب إلى قاعات التحقيق .

على هامش "المبايعة" انتقدت المعارضة المصاريف التى دفعتها الدولة فى تقديم مكآفات وصفوها بالرشاوى لأعضاء المجالس المحلية وكذا تكاليف المهرجانات والكرنفالات والمؤتمرات التى أقيمت هنا وهناك لتأييد مبارك على نفقة - وتحت إشراف - الأجهزة الحكومية التنفيذية وعلى رأسها المهرجان الشبابى الذى أقامه عبدالمنعم عمارة بتكلفة قدرت بـ ربع مليون جنيه" الطريف أن الأجهزة الحكومية وحرصا منها على حضور أكبر عدد ممكن من الناس عملية التصويت قد أباحت للناخب الإدلاء بصوته فى أى لجنة انتخابية وبدون بطاقة انتخاب ومن خلال بطاقة تحقيق الشخصية فحسب ، وهو الأمر الذى طالما نادت به أصوات المعارضة ولم توافق عليه الحكومة حتى الآن .

وبصفة عامة نستطيع أن نقول إن حرارة معركة انتخابات رئيس الجمهورية لم تشعل مصادمات أو مشاحنات بين المؤيدين والمعارضين ، ربما باستثناء واقعة محددة حدثت فى مدينة السويس عندما خرج بعض المصلين تحت قيادة بعض عناصر التيار الإسلامى المتطرف فى مظاهرة مسلحة ، وانتهى الأمر إلى صدام مع الشرطة راح ضحيته ضابط وأصيب نقيبان و ٥ جنود أمن مركزى وقتل وأصيب من المتظاهرين عدد أكبر ، فيما تم القبض على ٤٠ شخصا من عناصر المظاهرة .

قبل أن نختتم حديثنا هنا ينبغى أن نشير إلى أن هناك ٦ مواطنين قد تقدموا بطلبات ترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من بينهم : كمال أحمد مؤسس الحزب الناصرى والنائب السابق فى برلمان ١٩٧٦ .

ختاما لـ "المعركة" الانتخابية أعلن وزير الداخلية ان نسبة الحضور ٨٤,١٦٪ (أى ما يساوى ١٥,٩٠٤,٥١٢ مليون مواطن) من مجموع الأصوات التى يحق لها الانتخاب منهم ٩٦,١٨٪ قالوا نعم ، و٣,٧٢٪ قالوا لا ، وهى النتائج التى اعترضت عليها المعارضة واتهمت أجهزة الدولة بالتزوير وأكدت ان الجماهير قاطعت هذه العملية برمتها .

نظرة سريعة على الجزء الطافى من جبل الفساد

الحديث عن الفساد - أو بالأحرى رائحة الفساد - أكبر بكثير من حجم وعدد قضايا الفساد المنظورة أمام جهات التحقيق ، ونحن نعتقد فى صحة ما يقال حول عدم وجود دخان بدون نار ، ولكننا - فى التحليل الأخير - لسنا جهة تحقيق وغاية ما يمكننا ان نقديمه هنا - أو بالدقة رصده - هو ما قام آخرون بضبطه ، وإذا كان القضاء على الفساد لا يمكن أن يكون بالأمن والقانون وحدهما فان كشف الفساد أيضا لا يمكن أن يوكل للأمن والقانون أيضا والأمر أولا وأخيرا فى حاجة إلى مراجعة الكثير من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى خلقت هذه الظاهرة .

بلغ عدد قضايا استغلال النفوذ التى صدر بشأنها أحكام قضائية هذا العام ٨ قضايا ، أما القضايا التى اقترنت فيها الرشوة باستغلال النفوذ فلم تزد عن أربعة قضايا تماما مثل قضايا الرشوة ، وبخصوص الاختلاس والتربح صدرت الأحكام فى قضيتين لكل منهما ، وصدرت الأحكام فى قضية واحدة لكل من استغلال النفوذ والتربح ، واستغلال النفوذ والاختلاس .

الملاحظ أن كبار موظفى البنوك كانوا أبطال أهم هذه القضايا حيث أدين مدير الإدارة الخارجية ببنك التجارة والتنمية بعد أن ثبت تسببه فى إحداث خسائر جسيمة للبنك قدرت بـ ٥٤ مليون و ١٠٠ الف دولار أمريكى بعد أن قام بتزوير أوراق البنك ، ومع ذلك فقد قضت محكمة أمن الدولة العليا بسجن المذكور ثلاث سنوات أشغال شاقة فقط مع عزل من الوظيفة وقد خفف من الحكم أن المحكمة رأت أنه وهو مدير الإدارة الخارجية للبنك - قد ارتكب الكثير مما ارتكبه بسبب عدم خبرته ، وايضا بسبب غياب الكفاءات القادرة على معاونته وإسداء النصح له داخل البنك .

الحكم الثانى الهام هذا العام طال مجموعة من كبار موظفى هيئة السكك الحديدية الذين تعاونوا جميعا مع اعضاء اللجنة النقابية واستولوا على ٣٥٠ الف جنيه من أموال بنك ناصر الاجتماعى وحرروا كشوفا وهمية تزعم أن بعض موظفى الهيئة قد قاموا بشراء أجهزة منزلية بهذه الأموال .

من جهة أخرى أدين ٢٢ من كبار موظفى هيئة الصوامع والتخزين عام ١٩٩٣ بالتربح والاستيلاء على ١٥٦ طن دقيق قيمتها حوالى ٣٤ الف جنيه ، وكذا تسهيل استيلاء بعض المتهمين من التجار على ١٠٨٣ طن دقيق ، والطريف أن وقائع هذه القضية قد جرت عام ١٩٨٠ !! ، والأكثر طرافة ان محكمة أمن الدولة العليا قد أصدرت حكما آخر عام ١٩٩٣ أيضا يقضى ببراءة ٢٢ متهما من موظفى شركة المحاريث والهندسة من تهمة الاستيلاء على مواد قيمتها ربع مليون جنيه عام ١٩٧٢ !! .

فى نقابة الصيادلة اختلس المدير المالى ٧٥٠ ألف جنيه وقام بتزوير مستندات حتى يتسنى له ذلك ، أما أغرب قضايا الاختلاس - أيضا - فقد كانت هى الأخرى فى "نقابة" أخرى حيث اختلس "النقيب" هذه المرة - أو بالدقة رئيس اتحاد جامعة عين شمس - ٧ الاف جنيه ، والأدهى والأمر من ذلك أن الطالب المختلس "عبدالرحيم

البوصيرى" – وهو طالب بالسنة النهائية فى كلية الطب ورئيس أسرة حورس فى جامعة عين شمس التى تكونت تحت إشراف ورعاية المجلس الأعلى للشباب والرياضة إبان الدورة الافريقية واستخدمت بعد ذلك ضد الإسلاميين واليساريين فى الجامعات – قد فرض اتاوات على الرحلات التى ينظمها اتحاد الطلبة ، بل وتوسع فى نشاطه أكثر وكون مع زملائه عصابة للسرقة بالإكراه سقطت بأكملها أثناء تنفيذ إحدى عملياتها بمصر الجديدة !! .

فى عام ١٩٩٣ أيضا وجهت النيابة اتهامات لازالت بين أيدى جهات التحقيق من بينها ١٣ قضية رشوة و ١١ قضية استغلال نفوذ و ١٠ قضايا تربح وقضية اختلاس واحدة وكذا قضية تلاعب فى مزاد ، وإذا كان البوصيرى قد مارس نشاطه فى الاختلاس والتربح وهو رئيس لاتحاد الطلبة فان هناك ٦ قضايا فساد أخرى جرت وقائعها داخل مسرح العملية التعليمية منها استخراج شهادات نجاح لطلاب راسبين فى التعليم الصناعى ، ومنها بيع أسئلة امتحان وتزوير درجات لبعض طلاب الإعدادية وقيد طلاب بالتزوير فىالتعليم الفنى ، أما القضية الأخرى المثيرة للانتباه – برغم ما أحاط بها من سرية وتكتم – فهى اتهام قاض بالحصول على رشوة من محام بهدف إصدار حكم لصالح موكله وقد أمرت النيابة بحبسهما على ذمة التحقيق .

وأخيرا فقد اتهم عضوان بمجلس الشعب فى قضايا فساد أحدهما صراحة وهو توفيق زغلول مراد رئيس مجلس إدارة شركة الزيوت والصابون الذى اتهم فى عام ١٩٩١ بتقاضى رشوة قدرها ٥٠٠٠ جنيه من ممثلى شركة "كولكنز" الألمانية بالقاهرة وشركة جامسا للهندسة والمشروعات بالاسكندرية ، والآخر – تلميحا – حيث قيل ان هناك رسالتين من الأسماك الفاسدة قد دخلتا للبلاد بواسطة عضو مجلس شعب يملك مكتب استيراد وتصدير وقد استخدم نفوذه واتصالاته للإفرج عن الرسالتين وضبط بالفعل بعد ذلك ٥ الاف طن سمك مجمد فاسد قيمتها ٦ مليون جنيه وكذا لحوم فاسدة قيمتها ٤ مليون جنيه .

الأحزاب المصرية من الداخل

تعرضنا فى متن هذا التقرير فى معرض الحديث عن موضوعات عده إلى مواقف الأحزاب المصرية من القضايا المختلفة والمجريات المتتالية على كافة الأصعدة ، وما سنحاول ان نتعرض إليه هنا هو حالة هذه الأحزاب نفسها من حيث مدى فاعليتها من ناحية ومدى تماسكها الداخلى من ناحية أخرى .

نلاحظ بداية أن الأحزاب المصرية كلها بما فيها الأحزاب غير الشرعية لاتحظى بأى وجود فعلى فى الشارع المصرى بالقياس إلى أحزاب ومنظمات التيار الإسلامى ، وجدير بالذكر هنا أن جماعة الإخوان المسلمين من بين هذه الأحزاب والجماعات تتمتع بوضع شبه شرعى حيث يتحرك رموزها وعناصرها بحرية كبيرة نسبيا على اعتبار ان الحكومة تعتبرهم جماعة معتدلة ومن ثم فهى تترك لها هذا القدر من حرية الحركة الذى يسمح لهم بالسيطرة على الشارع بدلا من الحركات الإسلامية الاكثر تطرفا .

غياب الأحزاب عن الشارع ليس مرده عجز هذه الأحزاب عن الوصول إلى صيغ قادرة على التواصل مع الجمهور فحسب بل يعود أيضا فى جزء كبير منه إلى حرمان هذه الأحزاب من التواصل مع الجمهور على مدى سنوات طويلة سابقة بترسانة من القوانين المقيدة للحريات وهو الحرمان الذى امتد ليغطى عام ٩٣ بأسره ، وفى غياب الأحزاب سواء بسبب قصورها أو رغما عنها ، وفى غياب الدولة أيضا التى عجزت عن الوفاء باحتياجات ملايين الفقراء الذين يقطنون الأحياء العشوائية التى تشكل كردونا من البؤس واليأس يحيط بكل المدن المصرية تقريبا ، فى ظل هذه الأوضاع بالتحديد فإن الآلاف من المساجد المنتشرة داخل هذه الأحياء باتت ومنذ فترة طويلة المكان الوحيد لممارسة النشاط السياسى والمكان الوحيد الذى يقدم خدمة صحية فقيرة الإمكانات ورخيصة الثمن ، والمكان الوحيد الذى يقدم خدمات تعليمية ، بل وأصبحت المساجد أيضا ساحة لممارسة الرياضة البدنية !! ولهذا كله لم يكن صدفه إذن ان تمتد للجماعات الاسلامية جذور عميقة داخل الشارع المصرى ، بالذات وقد ملكت الجماعات الإسلامية كل هذه المقار وكل هذه المساحة للحركة الآمنة على مدى سنوات طويلة فى ظل حماية وتحالف الدولة مرتين الأولى ابان عصر السادات فى مواجهة اليسار ، والثانية حتى عهد قريب فى سياق الحرب الافغانية المقدسة فى ظل التحالف الغربى الذى قادته المخابرات المركزية الأمريكية .

عموما فإن عام ٩٣ لم يشهد اختبارا حقيقيا لأداء الأحزاب السياسية فى الشارع المصرى حيث لم تحدث انتخابات عامة أو معارك سياسية واسعة شارك فيها جمهور واسع : لكن هذا لايمنع من ان التيار الإسلامى واصل نشاطه الملحوظ فى كافة الارجاء انطلاقا من آلاف المساجد التى سيطر عليها .

على صعيد آخر فإن هذا الوجود الملحوظ للتيار الإسلامى داخل الأحياء العشوائية وعلى أطراف المدن فضلا عن الوجود الأقل أهمية وتأثيرا داخل الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى وبالذات من المهنيين يقابله غياب كامل لأى نفوذ أو تأثير داخل الطبقة المالكة - الحاكمة فضلا عن الشرائح الوسطى والعليا من الطبقات الوسطى ، الامر

الذى يكشفه بوضوح غياب هذه الجماعات عن أى منافسة داخل انتخابات النوادى الرياضية ، فيما نلاحظ أن المنافسة الوحيدة التى تجابه الحزب الوطنى - بصفته حزب الدولة وحزب الطبقات المالكة - الحاكمة فى هذا الصدد لاتأتى إلا من حزب الوفد فحسب وهو مايشى بأن الوفد يتمتع بقدر من النفوذ داخل أعلى السلم الاجتماعى فى مصر أكثر من أى حزب أو تيار معارض آخر .

إذا انتقلنا بعد ذلك من هذه العجالة حول فاعلية الاحزاب عام ٩٣ الى الحديث حول تطور البناء الداخلى للأحزاب سنجد ان الاحزاب المصرية تموج فى داخلها بتيارات متصارعة ، وتحتدم هذه الصراعات فى غياب تقاليد ديمقراطية عريقة لإدارة هذا الصراع من ناحية ، ولأن معظم هذه الصراعات تدار فى ظل سلطات شبه مطلقة لقيادات الاحزاب من ناحية اخرى ، بالذات والقانون لايسمح لمثل هذه التيارات بأن تنشق وتشكل أحزابا مستقلة بسهولة ، الأمر الذى يضطرها للبقاء حتى وان رغبت فى الانسلاخ ، ومن ثم فإن المختلفين قد يضطرون لاستخدام اساليب ملتوية للوقوف ضد القيادة حتى لايتعرضوا إلى سيف سلطتها شبه المطلقة الذى يمكن ان ينتهى بهم إلى الشارع ، وهكذا فإن الصراعات داخل الأحزاب كثيرا ماتأخذ طابعا مكتوما إذ يحرص طرفا الصراع على عدم تفجيره لأن قيادة الحزب الهش من حيث التكوين الفكرى والتنظيمى بحكم نشأة الاحزاب وفقا للقانون الحالى تحرص على الاحتفاظ بوحدة الحزب بصرف النظر عن الاختلافات مهما كان حجمها ، لإن إنعدام فاعلية الحزب لاتجعل للخلافات قيمة تذكر ، ويصبح استمرار وحدة هذا العدد من الاعضاء فى حد ذاته هدفا منشودا ، وبالنسبة للمختلفين فان البقاء داخل اللعبة يظل أفضل من الخروج إلى المجهول ولعل العرض القادم - على إيجازه - لطبيعة الصراعات داخل الاحزاب المصرية عام ٩٣ يوضح ذلك .

- **الحزب الوطنى** : تردد مصادر معارضة ان هناك خلافات بين اتجاهين احدهما بقيادة يوسف والى ، والآخر بقيادة عاطف صدقى ، وفيما يعبر الاتجاه الاول عن "الحزب" فإن الاتجاه الآخر من المفروض أن يعبر عن الحكومة .

- **حزب الوفد** : أقالت القيادة عبد العزيز محمد المحامى نائب رئيس لجنة القاهرة بالحزب الذى رشح نفسه لمنصب نقيب محامى القاهرة بتهمة التعاون مع الاخوان المسلمين فى هذه الانتخابات ، وترددت انباء متضاربة حول قيام الحزب بفصل عدلى المولد المحامى عضو الهيئة العليا للحزب ورئيس لجنة الثقافة بعد أن قام بالاعتراض على رفض الحزب مبايعة مبارك ، وترددت انباء اخرى حول استقالته وعزمه على تأسيس حزب جديد .

على صعيد آخر رددت بعض المصادر - غير الموثوق منها - ان هناك خلافات داخل الحزب بين الاقطاب الراغبة فى تولى مقاليد الأمور إذا مارحل فؤاد سراج الدين وحددت هذه المصادر المنافسة بين نعمان جمعه نائب رئيس الحزب وأحمد خواجه نقيب المحامين ويس سراج الدين شقيق رئيس الحزب ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة .

- **حزب التجمع** : اكدت مصادر موثوق منها أن هناك خطة - يبدو انها تعثرت - لإصدار جريدة جديدة بعنوان "الجماهير" فى محاولة للتخلص من عبء الأهالى بعد ان تدهور مستوى توزيعها على نحو ملحوظ وقد انتهت الأزمة - على الاقل لحين إشعار آخر - عندما وقع الاختيار على عبد العال الباقورى لرئاسة تحرير الأهالى.

- **الحزب الناصرى** : منذ أواخر ١٩٩٢ والخلاف يتزايد بين ضياء الدين داوود - ومعه أغلبية الحزب - وبين فريد عبد الكريم الذى يتزعم مايعرف بـ الحزب العربى الاشتراكى الناصرى قيد التأسيس ، ويقال ان هناك وساطات مصرية وعربية متعددة قد جرت لرأب هذا الصدع بدون فائدة تذكر ،

ويبدو من خلال انعقاد المؤتمر العام الأول للحزب الناصرى أن ضياء الدين داوود قد نجح فى جمع الكتلة الاكبر من جسم الحركة الناصرية حوله وأصبحت بمقتضى هذا النجاح مجموعة فريد عبد الكريم وكذا مجموعة احمد كمال - التى تتركز فى الاسكندرية - وغيرها مجرد مجموعات هامشية بالقياس لمجمل الحركة الناصرية التى جرت أول محاولة لتحويلها إلى مؤسسة بعد طول تشرذم استمر على مدى مايزيد عن عقدين من الزمن .

بعيدا عن الصراعات بين الحزب والمجموعات الأخرى فان المؤتمر الاول قد كشف عن صراع آخر أهم داخل الحزب نفسه بين مايعرف بالحرس القديم او مجموعة مايو ، وبين الشباب الناصرى الموزع أصلا بين مجموعات لها أحيانا طابع سياسى وأحيانا أخرى طابع جهوى ، وبصفه عامه يلاحظ كيف ان الشيوخ قد نجحوا فى استبعاد الشباب من معظم المراكز القيادية ، ونجحوا ايضا فى السيطرة الكاملة على صحيفة الحزب التى صدرت فى يوليو ٩٣ بعد أن ترددت شائعات كثيرة حول ان هناك صراعات ضارية قد دارت حول رئاسة تحريرها واكدت بعض المصادر غير الموثوق منها ، أن هناك ٥٣ صحفيا ناصريا قد وقعوا على بيان يوضح عدم رضائهم عن مستوى الجريدة .

- **حزب العمل** : حدثت تغيرات هامة داخل الحزب ترك بمقتضاها عادل حسين رئاسة تحرير الشعب ليتولى موقع الأمين العام ، بينما تقلد منصب رئيس تحرير صحيفة الحزب مجدى أحمد حسين إبن أحمد حسين شقيق عادل نفسه ، كما تم تعيين حلمى مراد نائبا لرئيس الحزب ، وقد ذهبت بعض التقديرات الى ان هذه التغييرات إنما تعبر عن رغبة إبراهيم شكرى فى التخفيف من حدة وغلواء الصحيفة ، وقيل فى تفسير هذه الرغبة أنه تعرض لضغوط من الحكومة ، وقيل أيضا إن تحالفه مع الإخوان قد اهتز لأسباب عديدة ومن ثم فهو حريص على إقصاء الجناح الأكثر تعاطفا معهم من قيادة الصحيفة ، وفى المقابل اعتبرت قلة من المراقبين ان مكانة عادل حسين لم تهتز بل وزادت إذ انه ترك الصحيفة ليتولى أمانة الحزب العامة .

على صعيد آخر عقد أحمد مجاهد الذى انشق عن الحزب فى فترة سابقة مؤتمرا حضره - وفقا لمصادر مناوئه لحزب العمل ١٢٨٦ عضو - وقرر المجتمعون سحب الثقه من إبراهيم شكرى وعزل رئيس تحرير الصحيفة وانتخاب احمد مجاهد رئيسا لحزب العمل ، وقد اعتبر الحزب هذا المؤتمر مؤامرة من الحكومة بل وذهبت الصحيفة إلى أن هناك اتفاقا بين د. يوسف والى ويعقوب تسور - وزير الزراعة الإسرائيلى - على تصفية حزب العمل من خلال دعم ومساندة احمد مجاهد ، واحتفت الصحيفة بكل حبور وبشر بصدور ماوصفته بـ "الحكم التاريخى" الذى قضت به محكمة القضاء الإدارى عندما أعلنت فى حكمها عدم احقية لجنة شؤون الأحزاب فى التدخل فى الشؤون الداخلية لأى حزب ولا الفصل فى أى صراعات تنشأ بين أعضائه .

من ناحية أخرى عقد حزب العمل مؤتمره العام السادس على يومين فى ٩٣/١/٢٢ وبدا وأضحا كيف أن الإخوان لاوجود لهم فى الهياكل التنظيمية للحزب وصرحت بعض مصادر العمل - على هامش المؤتمر - أن طبيعة الأزمة مع الإخوان إنما تتعلق بأن الإخوان قد تخلوا عن العمل عندما اشتد الهجوم عليه من الحكومة ، ورغم ذلك فقد دعت توصيات وقرارات المؤتمر إلى التأكيد على استمرار التحالف الإسلامى .

وفى سياق تصعيد الحكومة من هجومها على حزب العمل وجهت نيابة أمن الدولة العليا الى د. حلمى مراد وعادل حسين والصحافيين على القماش وصلاح بديوى عدة اتهامات من بينها إهانة رئيس الجمهورية وتهديد السلام الاجتماعى ، ووجهت ذات التهم - فى تطور لاحق - إلى مجدى أحمد حسين.

- **حزب مصر الفتاة** : الخلاف داخل حزب العمل قد انتهى لصالح اتجاه ابراهيم شكرى

لاباعتباره "الأصح" أو "صاحب الأغلبية" وإنما باعتبار اتجاه "رئيس" الحزب وذلك تمشيا مع قانون الأحزاب أو بالأحرى القانون المصرى الذى ينص - ربما منذ ان وحد نعرمر القطرين - على ان الرئيس دائما على حق ،ولذا فإن المنشق او المختلف فى أحزابنا المصرية ليس أمامه سوى الحائط حتى لو كان معه الاف مؤلفة من الأعضاء والكوادر طالما أنه لم يستطع استقطاب رئيس الحزب الذى يساوى وفقا لما تقدم وزنه ذهبا !!

وإذا كان هذا الصراع بين ابراهيم شكرى وأحمد مجاهد (نائبه السابق) قد اندلع لأسباب سياسية وتصاعد لأسباب سياسية أيضا فإن الصراع داخل حزب مصر الفتاة لايمكن تفسيره سياسيا إلا لو كنا نقصد بحديث السياسة فى هذه الحالة الحديث عن الدرك الذى وصل إليه العمل السياسى فى مصر من ابتذال لايليق تعبيرا عن ما آل اليه حال النخبة المثقفه - أو حتى المتعلمة - فى بلادنا وتعبيرا أيضا - ربما بدرجة أكبر - عما أدى إليه قانون الأحزاب من ظهور "اشياء" - ولانقول أحزابا - فيما تحتجب قوى سياسية أخرى لانها لم تستطع أن تمر من تحت سيف القانون سالمة .

تبدأ قصة الصراعات داخل حزب مصر الفتاة عندما اعترفت لجنة الاحزاب برئاسة اللواء عبد الله رشدى للحزب فيما اصدر القضاء الادارى قرارا باعادة رئيسه السابق على الدين صالح المحامى ، وفى تطور لاحق قدم المستشار الوصيف عبد الوصيف استشكالا أمام القضاء الإدارى فى هذا الحكم باعتباره رئيسا منتخبا للحزب فى ٢٨/١١/٩٣ ، وفى ظل كمية هائلة من الفتاوى القانونية والدعاوى القانونية والاستشكالات المتبادلة من كافة الأطراف انبرى حزب العمل بالذات للدفاع عن قيادة على الدين صالح المحامى على اعتبار ان الحكومة انما تفعل ذلك كبروفة للاطاحة بـ ابراهيم شكرى واعتماد أحمد مجاهد ، واستكمالا لهذا الصراع على "عصى القياده الشرعية" دعا بعض اعضاء الحزب الى عقد مؤتمر فى الاسكندرية انتهى بانتخاب شريف الفضالى زعيما للحزب فيما تناثرت انباء اخرى عن ان هناك شخصين آخرين قد ادعيا زعامة الحزب . هما كمال عبدالحميد وأحمد عز الدين !! .

الحياة النقابية

قانون النقابات المهنية

شهد عام ٩٣ طرح مشروعين لقوانين العمل ، تم إقرار أحدهما والخاص بالنقابات المهنية فى حين استمر النقاش حول قانون النقابات العمالية حتى نهاية العام دون الوصول لنتيجة .

تضمن مشروع قانون النقابات المهنية تعديلات إدخلتها لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب بالاشتراك مع مكتب اللجنة التشريعية تضمنت أن يكون اجتماع الجمعية العمومية للنقابة بهدف إجراء الانتخابات فى غير أيام الجمع والعطلات الرسمية وأن يعلن عن موعد الاجتماع فى جريدتين يوميتين ، ونصت إحدى المواد على أنه يحظر على مجالس النقابات العامة والفرعية وسائر التنظيمات النقابية جمع أموال لغير الأغراض التى تقوم عليها النقابة وأنه لصحة اجتماع الجمعية العمومية التى تنعقد لانتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة ينبغى حضور ٥٠٪ وإذا لم يتوافر هذا النصاب تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان خلال أسبوعين ويكون الاجتماع صحيحا بحضور ٤٠٪ ونصت التعديلات على أن المجلس المؤقت بالنسبة للنقابات الفرعية فى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى للجمعية العمومية يشكل برئاسة أقدم رئيس بالمحكمة الابتدائية التى تقع فى دائرتها النقابة .

وقد لقى القانون معارضة شديدة من نقابات المهندسين والأطباء والتجاريين

والصيادلة الذين اعتصم بعضهم داخل مقار نقاباتهم احتجاجا على تمرير القانون ، ودرس بعض النقباء تقديم الاستقالة تعبيرا عن الاحتجاج ، وأصدر مجلس نقابة المحامين بيانا رفض فيه المشروع شكلا وموضوعا ، وقررت النقابة الإعداد لمظاهرة سلمية لكل أعضاء النقابات المهنية للذهاب إلى قصر عابدين لإبداء احتجاجها وأوصت بشطب أسماء د.فتحى سرور ، محمد الجويلى ، أبو الفضل الجيزاوى من جداول النقابة ، وقد وجهت ١٧ نقابة مهنية بيانا للشعب المصرى أعلنت فيه رفض النقابات للقانون ، وقد بدا واضحا معارضة حزب "الوفد" الشديدة للقانون حيث تبنى رصد مظاهر التعبير الرافض للقانون وتصدرت الصفحات الأولى لجريدته مانشيتات عن القانون ، وخاصة فى الفترة التى تم إقراره فيها إبان شهر فبراير ، وعارضت جريدة "الشعب" أيضا القانون وأرجعت السبب فى إقراره إلى خوف الحكومة من سيطرة الإسلاميين على النقابات.

وقد حسم الرئيس مبارك الأمر بتأكيده "انه لارجعة عن القانون لان اى تهاون فى ذلك يعنى فرض ديكتاتورية القلة على الاغلبية".

وقد شهدت بداية شهر مارس إعلانات تأييد للقانون من جمعية أطباء مصر بالاسكندرية مع التحفظ على البند الخاص بتشكيل لجنة الإشراف المؤقت على النقابة فى حالة عدم اكتمال النصاب ، وأيد القانون جمعية مصر لأطباء الأسنان ومجلس إدارة هيئة الآثار المصرية دون أى تحفظ .

انتخابات النقابات المهنية

استطاع التحالف الديمقراطى هزيمة التيار الإسلامى والفوز بمقعد النقيب ونصف أعضاء المجلس فى أول انتخابات لمجالس نقابات المحامين الفرعية ، وقد تم تطبيق قانون النقابات الموحد على انتخابات المحامين ، حيث الحقت القوى القومية بالقوائم الإسلامية هزيمة ساحقة وفازت بالمقاعد الستة فى نقابتى بورسعيد وسوهاج وأربعة مقابل اثنين فى سوهاج وفاز نقيب القائمة القومية فى السويس وأسوان وفى شمال سيناء حصلت على المقاعد الستة .

حدد المجلس الأعلى لنقابة المهندسين يوم ٩٣/٩/٢٧ موعدا لإجراء الانتخابات رافضا بذلك طلب رئيس اللجنة القضائية بالتأجيل ، ثم عاد المجلس وقرر فى جلسة ٩/٢٢ تأجيل الانتخابات حتى تتم تحت إشراف الهيئة القضائية لضمان حيدتها وقد قررت اللجنة القضائية المشرفة وقف الانتخابات قبل الموعد بساعات ، وهو ما أثار أزمة مع النقابة انتهت باعتصام اعضاء المجلس الأعلى احتجاجا على قرار التأجيل .

فاز حمدى غيث بمنصب نقيب الممثلين وهو ما أرضى أغلب الأعضاء بعد أن كان مجلس الدولة قد قرر تأجيل انتخابات النقابة ليحدد مدى مشروعية قرار الجمعية العمومية بسحب الثقة من مجلس النقابة كما مرت انتخابات السينمائيين بهدوء وتم اختيار يوسف عثمان نقيبا بالأغلبية .

فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس نقابة البيطريين فازت القائمة الديمقراطية باغلبية مقاعد مجلس النقابة وحصلت على ١١ مقعدا من ١٢ وفاز د. على عبد المنعم موسى رئيس هيئة الخدمات البيطرية بمنصب النقيب.

فى انتخابات النقابة العامة للاجتماعيين تأجلت الانتخابات إلى ٩٣/١١/٢٣ بعد أن كان مقررا لها يوم ٩٣/١٠/٢٧ ، وكان المتنافسون على مقعد النقيب ثريا لبنة عضو مجلس الشعب ود.عبد الحميد عبد المحسن عميد كلية خدمة اجتماعية بالفيوم وعلى مقاعد قسم الاجتماع الثمانية ١٥-١٧ مرشحا ومقاعد الخدمة الاجتماعية ٢٥ مرشحا ، وقد أدى عدم اكتمال النسبة المطلوبة من الأعضاء الذين لهم حق التصويت إلى تأجيل الانتخابات .

قانون النقابات العمالية

وشمل مشروع تعديل قانون النقابات العمالية المقدم من اتحاد العمال تحقيق خمسة أهداف تدور حول إعطاء التنظيم النقابى العمالى قسطا أكبر من الحرية فى تنظيم شئونه وذلك من خلال اجراء تعديلات فى ١٣ مادة من القانون الحالى أهمها : إلغاء إشراف وزارة العمل على الانتخابات النقابية والاكتفاء بإشراف القضاء "مادة ٤١ فقرة ٤و٥" وإلغاء حق وزارة العمل فى اعتماد لائحة النظام الاساسى واللائحة المالية للاتحاد والاكتفاء باعتماد الجمعية العمومية للاتحاد "مادة ٦١ فقرة (١) ، ٦٢ فقرة (١) " وإلغاء حق وزارة العمل فى الرقابة المالية على المنظمات النقابية للعمال والاكتفاء برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات "مادة ٦٥ فقرة ١٥" والغاء سلطة وزارة العمل فى اصدار قرارات بالشروط والاوضاع التى تحدد لكل منظمة نقابية إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لحسن سير العمل فيها (٦٦) وإلغاء حق الوزير فى مطالبة جهاز المحاسبات بمراجعة حسابات المنظمات النقابية وإعطاء هذا الحق للاتحاد العام (٦٨) .

واحتفظ المشروع بمادتين من المشروعين السابقين تثيران اعتراضات نقابية عديدة تتعلق الأولى بتعديل المادة ١٩ فقرة هـ بند ٢ وهى المادة التى تسمح لمن رقى لدرجة مدير عام بالاستمرار فى مجلس إدارة المنظمة النقابية ، والثانية تعديل المادة ٦٧ باستبدال سلطة الجمعية العمومية للمنظمة النقابية فى اعتماد الميزانية المقدمة من مجلس إدارتها بسلطة الجمعيات العمومية للنقابات العامة فقط ، وتضمن المشروع أيضا تعديل المادة ٢٣ وذلك بإضافة فقرة تؤكد على حق العضو الذى بلغ سن المعاش ولم يتقاعد أن يستمر فى عضوية النقابة .

أزمة نقابات العمال

تولى عاصم عبد الحق وزارة القوى العاملة رافعا شعار "الطهارة ونظافة اليد "واستند على نص الفقرة الاولى من المادة ٦٥ من قانون النقابات المالية العمالية ٣٥ لسنة ٧٦ والذى يقضى بأن تباشر الوزارة الرقابة المالية على المنظمات النقابية ويباشر الاتحاد العام لنقابات العمال الرقابة على كافة جوانب نشاط هذه المنظمات ، وقام بالفعل الاتحاد بإبلاغ الوزارة فى حالات كثيرة عن مخالفات بالمنظمات النقابية وتم استدعاء لجان التفتيش الوزارية وبناء على ذلك انشغل الوزير منذ بدايات ١٩٨٧ بإعداد ملفات للمخالفات المالية فى المنظمات النقابية وبدأ فى استخدامها عندما وصل الأمر إلى الصراع على رئاسة الاتحاد حيث طلب عاصم عبد الحق من عدد من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد عقد اجتماع لسحب الثقة من السيد راشد فى حالة مد خدمته أو حصوله على عقد عمل قبل بلوغ سن التقاعد ، وقد كشف هذا الصراع عن وجود تيارين رئيسيين فى قمة التنظيم النقابى للعمال بالنسبة للموقف من تدخلات وزارة العمل يضم الأول نواب رئيس الاتحاد خيرى هاشم ومصطفى منجى ومحمد كامل لبيب ومحمد زاد الدين رؤساء النقابات العامة للاتصالات والانتاج الحربى والنقل البرى والبترول ، بالإضافة إلى الأمين العام محمد مرسى ورئيس النقابة العامة للخدمات التعليمية حلبى عبد الهادى الذين دافعوا صراحة عن موقف وزارة العمل فى التدخل لاستبعاد السيد راشد وقد تم الاتفاق بين الوزير وهؤلاء النقابيين على أن يتولى رئاسة الاتحاد خيرى هاشم ويضم التيار الثانى رئيس الاتحاد وبقية اعضاء مجلس الاتحاد الذى يتكون من ٣٣ عضوا وقد شكل هذا الجناح لجنة تضم ١٣٠ عضوا من أعضاء الجمعية العمومية وأصدرت هذه اللجنة ثلاثة بيانات حول تدخلات وزير العمل وأرسلت بيانها

الاول الى منظمة العمل الدولية والعربيةالأمر الذى جعل الاتحاد الدولى للاتصالات يقرر من جهته نقل المؤتمر الذى كان سيعقد بالقاهرة يوم ٩٣/٩/٢٨ إلى لشبونة اعتراضا منه على تدخلات وزير العمل فى العمل النقابى بما يخالف اتفاقيات الحقوق والحريات النقابية .

على المستوى القانونى صدرت فتوى من مجلس الدولة بأحقية السيد راشد فى رئاسة الاتحاد وهى الفتوى التى اعتبرها خيرى هاشم استشارية وقام فى سابقة تعد الاولى من نوعها باقتحام مكتب السيد راشد للاستيلاء عليه كما قام بالاستيلاء على سيارة رئيس الاتحاد لممارسة سلطاته كرئيس .

وقد شهدت الازمة انفراجا ملحوظا بعد تولى أحمد العماوى وزارة القوى العاملة بالذات بعد أن وافق على فتوى الجمعية العمومية الصادرة فى ٩٣/١٠/١٣ باستمرار السيد راشد كرئيس وهو ماصدق عليه مجلس ادارة الاتحاد فى اجتماعه يوم ٩٣/١١/٢ .

على مستوى الاحزاب تبنى التجمع الوقوف إلى جوار السيد راشد وذهب إلى أن سبب الأزمة هو أن الجهات الأجنبية المانحة للمعونات أبدت ملاحظات حول نشاط المؤسسة الثقافية العمالية والجامعة العمالية ، وقد استجاب السيد راشد لهذه الملاحظات بتشكيل لجنة لدراسة الوضع لمواجهة ذلك كما استبعد عددا كبيرا من العمالة الزائدة فى الفترة من ٨٧-١٩٩٢ ، وقد أشار التجمع إلى أن ماقام به وزير العمل يعتبر تدخلا من الحكومة يهدف إلى انتزاع استقلالية التنظيم النقابى ، وفى نفس الاتجاه أقام حزب العمل ندوة بأمانة الحزب انتقد فيها قادة العمال بشدة تدخل الحكومة فى شئون الحركة العمالية .

انتخابات الاتحادات والنوادى الرياضية

بوجه عام وباستثناء انتخابات نادى الشمس - كما سيتضح - فقد مرت انتخابات الاتحادات والنوادى الرياضية بهدوء وسنتعرض فى هذه العجالة السريعة إلى نتائج هذه الانتخابات التى جرت عام ١٩٩٣ .

اعتذر فؤاد سلطان وزير السياحة عن ترشيحه لرئاسة اللجنة الاوليمبية لمهامه الوزارية وارتباطاته الكثيرة ، الأمر الذى ترتب عليه تزكية د. جمال مختار وكيل اتحاد اليخوت للمنصب .

فى انتخابات اتحاد الكرة دخل اللواء حرب الدهشورى امام عصام عبد المنعم بعد الضغط عليه ليرشح نفسه ، وقد فازت قائمة الدهشورى بحضور ٥٢٤ ناديا ومركز شباب من جملة ٥٤٢ يمثلون العدد الرسمى .

أصدر عبد المنعم عمارة قرارا بتعيين مجلس إدارة جديدة لاتحاد المعوقين برئاسة د.نبيل سالم واللواء د. محمد رضا عوض والعميد سعيد داود وكيلين ود.حسام الدين مصطفى سكرتيرا عاما والعميد يسرى عبد العزيز امينا للصندق وعضوية عاطف عسكر واسماعيل زكى واحمد رضوان واللواء د.جمال الدين الصيرفى ود.محمد صلاح الدين فؤاد والمقدم وجيه نجيب حافظ وعين صلاح الباز ممثلا للجهة الإدارية .

مرت انتخابات نادى الجزيرة فى هدوء وفاز د.هاشم فؤاد بمقعد رئيس النادى للفترة الثانية على التوالى بفارق ٢٠٧٠صوتا عن منافسه م. رمزى رشدى وفاز هاشم مورو بمقعد الوكالة متخطيا عبد اللطيف أبو هيف وطارق خبيب وانفرد حازم حسن بمقعد أمانة الصندوق دون منافسة حقيقية وفى العضوية فوق السن فاز د.احمد السعيد ، د.احمد عزيز ، وم. عمر عادل جزارين ، ود. فرخندة حسن ، وهادى موافى أما مقاعد الشباب تحت ٣٠ سنة فقد فاز بها : هبة الشيخ وإيهاب لقيطة وقد حضر الجمعية العمومية ٨٢٠٠ عضو .

أسفرت نتائج انتخابات نادى الترسانة عن فوز اللواء عبد المنعم الحاد برئاسة النادى على منافسه كامل ياسين بفارق ٢٧٦ صوتا

حيث حصل على ٢٩٥٠ صوتا مقابل ٢٦٧٤ صوتا ، وفى الوكالة فاز عبد الغنى حسن بـ ٢٧٤١ صوتا ، مقابل ٢٧٢٣ صوتا لمنافسه أحمد بهاء أما أمانة الصندوق فقد فاز بها المحاسب أحمد مصيلحى بـ ١٧٦٠ صوتا مقابل ١٧٢١ صوتا لمنافسه فتحى عبد العال ومقاعد الأعضاء الخمسة فاز بها سيد جوهر بـ ٣٤٤٨ صوتا والمحاسب صلاح عبد الفتاح بـ ٢٥٠١ صوت ، ومحمد البنانونى بـ ٢٣٢٤ صوتا وعادل شعيب بـ ٢١٧٤ صوتا والمستشار محمد ذكرى بـ ١٧٨٩ صوتا وبمقعدى الشباب النقيب محمد مصطفى عطية بـ ٢٢٨٤ صوتا ، وأحمد الجزار بـ ٢١٠٣ صوت ، وقد اتفق أعضاء مجلس إدارة النادى على اختيار فكرى عامر رئيس جهاز الرياضة السابق لتولى منصب مدير النادى .

فى انتخابات نادى سبورتنج اشتدت المنافسة بين الرئيس الحالى عادل السنوسى وأحمد حمادة على الرئاسة ولم يتمتع المرشح الثالث المستشار أسامة لطفى بتأييد كبير من غالبية الأعضاء ، ورشح اللواء عبد الله اباظة نفسه للجنة الثقافية وللوكيل تنافس كل من عادل رمضان وعبد العزيز بلال وتنافس على أمانة الصندوق نبيل أبو حمدة وممدوح زهران وزكى الجزيرى وقد فاز عادل السنوسى بمنصب الرئيس كما فاز د.عادل رمضان بمنصب وكيل للنادى.

فى بور سعيد حصل سيد متولى على الأغلبية ليستمر رئيسا للنادى المصرى لأربع سنوات قادمة فى حين نجح معظم أعضاء قائمة عبد الوهاب قوطة وقد حصل سيد متولى على موقع الرئيس بفارق ١٢٧ صوتا عن منافسه عبد الوهاب قوطة ، وقد حصل على منصب وكيل المجلس محمد صالح ، وفاز بأمانة الصندوق حسين الحارثى ، ووصل إلى عضوية مجلس الإدارة ، محمد شاهين ، والمقدم طارق حسن عمار ، والعميد محمد الزهيرى والمهندس جمعة الزينى ، والمهندس محمد أبو عميرة.

اختار اعضاء نادى الزهور (أحدث الأندية المصرية) أعضاء مجلس إدارته حيث احتفظ اللواء مهندس جمال السيد برئاسة النادى للمرة الثانية وكان المرشحون لباقى المناصب منهم ١٢ عميدا ولواء و٦ دكاترة و٢ مستشارين وحضر ٥٠٣٢ عضوا من مجموع ٨٠٤٥ وبلغت الأصوات الصحيحة ٤٥١٩ ، وفاز بمنصب الوكيل نادر شريف رئيس اتحاد الكاراتيه وفاز اللواء سامح مباشر رئيس اتحاد الجودو بمنصب أمين الصندوق .

فى انتخابات نادى سبورتنج فاز عادل السنوسى بالرئاسة للمرة الثانية على التوالى وفاز د.عادل رمضان بمنصب وكيل النادى ونبيل ابو حمدة بأمانة الصندوق وفى العضوية فوق السن فاز جمال جمال فى المركز الأول يليه لطفى الاحمر وعلاء زهران وسلوى فهمى وجواد حمادة وفى العضوية تحت ٣٠ فاز عمرو الديب ومحمد لطفى .

فى انتخابات نادى هليوبوليس فاز فؤاد سلطان بمنصب رئيس مجلس إدارة النادى بالتزكية وقد حضر الانتخابات ٦٤٥٨ عضوا ونجح هارون الدمرداش تونى فى انتزاع منصب الوكيل بعد معركة شرسة مع المستشار ماهر الجندى بفارق ١١٩٨ صوتا حيث حصل على ٣٦٢٥ صوتا فى حين حصل الجندى على ٢٤٢٧ صوتا وشهدت الانتخابات واقعة كادت أن تؤدى إلى مشكلة حيث حاول عضو المجلس السابق سيف أبوالنجا توجيه بعض الأعضاء لصالح هارون التونى مما أدى إلى اعتراض حاد من ماهر الجندى .

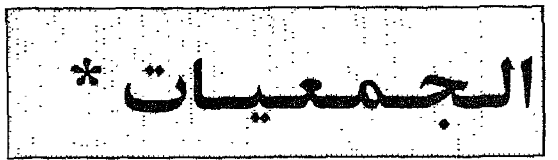
بالنسبة لأمانة الصندوق حصل سامح فهمى سليمان على ٢٦١٨ صوت متقدما بذلك على منافسيه الثلاثة هادى فهمى الذى حصل على ١٦٩٥ صوتا وعفت هنرى التى حصلت على ٩٧٥ صوتا ومحمد حسنين الذى حصل على ٧٦٤ صوتا ، أما عضوية المجلس فقد فاز سمير زهران بالمركز الأول وحصل على ٢٣٢٩ صوتا فى حين حقق رئيس المحكمة عمر الشريف مفاجأة الانتخابات التى خاضها للمرة الأولى وحصل على المركز الثانى

بأصوات قدرها ٢٢٤٥ صوتا وعاد عبد العزيز رزق (زيزو) إلى مجلس الإدارة الذى غاب عنه الدورة الماضية وحصل على ٢٢٣٠ صوتا والمركز الرابع هشام عزمى بأصوات قدرها ٢١٤٣ صوتا والخامس اللواء يحيى حسين بأصوات قدرها ٢١٠٣ صوت .

وبالنسبة للشباب حصل محمد المنشاوى على أصوات قدرها ٢٧٢١ صوتا وعمرو السنباطى على ٢٦٥٢ صوتا متفوقين بذلك على بقية المرشحين .

فى انتخابات نادى الشمس فاز المهندس عصام راضى برئاسة النادى للمرة الثانية على التوالى وحصل على ٥١٩٤ من مجموع الأصوات الصحيحة التى بلغت ١٠٨٤٧ وفازت د.الفت الباجورى بمنصب الوكيل وحصلت على خمسة الاف صوت وفاز بمنصب أمين الصندوق المحاسب محمود سعيد عبد السلام وحصل على ٥٥٠٥ صوت وفاز بعضوية مجلس الإدارة فوق ٣٠ سنة خمسة هم مهندس قدرى جلال بـ ٥٥٥٥ صوتا والمستشار مصطفى البهبهيتى بـ ٤٨١٣ صوتا ، ومهندس عبدالفتاح دياب بـ ٤٦٣٨ صوتا ، والمستشار سمير دنانة بـ ٤٦١٤ صوتا واللواء نبيل ثروت بـ ٣٥٢٣ صوتا وتحت ٣٠سنة حصلت المهندسة منى حمدى على ٢٥٢٥ صوتا وم.شريف الدسوقى على ٣٠٢٧ صوتا .

وكان سمير رجب قد اعلن انسحابه من الترشيح لرئاسة النادى بعد ان قدم عضو مجلس الشعب عن "التجمع" البدرى فرغلى طلب إحاطة عاجل عرض فيه لبعض التجاوزات فى هذه الانتخابات وأكد فيه ان سمير رجب يقوم بتقديم تسهيلات لاعضاء نادى الشمس فى مجال الاسكان وكذا رحلات الحج والعمرة ومنح قروض لشباب النادى ، وقد هاجم هذه التصرفات أحزاب "العمل" و "الناصرى" و "مصر الفتاة" الذين اتهموا سمير رجب بمحاولة تشويه سمعته وصورته أمام الرأى العام والطريف انه استثنى من ذلك "الوفد" و "التجمع" رغم مشاركتهم فى الحملة ضده .



الجمعيات *

بلغ العدد الإجمالي للجمعيات التى تم اشهارها هذا العام ٣٧٣ جمعية (غير الجمعيات التعاونية) موزعة على محافظات الجمهورية بنسب مختلفة وقد تركزت أغلبية هذه الجمعيات فى خمس محافظات هى بالترتيب:-

القاهرة (٨٣ جمعية) ، الجيزة (٤٣ جمعية) ، الشرقية (٣٦) ، قنا (٢٧) جمعية ، المنوفية (٢٦ جمعية) .

وفى المقابل كان أقل عدد جمعيات وهو جمعية واحدة فى كل من الغردقة والوادى الجديد فى حين لم يتم اشهار أى جمعية في محافظة أسيوط .

وبالنظر إلى تقسيم الجمعيات نوعيا نجده كالآتى :-

- جمعيات خيرية : ١٣١ منها ٢٤ بالقاهرة ، ١٥ بقنا ، ١٤ بالشرقية ، ١٠ بالجيزة.
- جمعيات دينية اسلامية :- ١١٤ منها ٢٠ بالمنوفية ، ١٨ بالقاهرة ، ١٦ بالشرقية ، ١٢ بكل من قنا والجيزة .
- جمعيات دينية مسيحية : ٨ منها ٣ بالقاهرة ، ٢ بقنا وجمعية بكل من سوهاج وبور سعيد والاسماعيلية .
- جمعيات اجتماعية : ٥٣ منها ٨ بالقاهرة ، ٨ بالجيزة ، ٦ بكل من محافظة الاسكندرية وكفر الشيخ .
- جمعيات مصالح : ٢١ منها ٨ بالقاهرة ، ٢ بكل من الجيزة والغربية ، وبور سعيد .

* هناك جدول تفصيلى يتعرض لأسماء الجمعيات وتوزيعها الجغرافى وطبيعة نشاطها وتواريخ إشهارها ضمن ملاحق التقرير .

- جمعيات ثقافية ١٩ منها ٣ بالقاهرة ، ٣ بالجيزة ، ٢ بكل من الشرقية والإسماعيلية .
- جمعيات علمية : ٨ منها ٣ بالقاهرة ، ٢ بالجيزة وجمعية بكل من الاسكندرية وكفر الشيخ وبنى سويف .
- جمعيات جهوية :- ٦ منها ٣ بالقاهرة ، ٣ بالجيزة .
- جمعيات حفاظ على البيئة :- ٥ منها ٢ بالقاهرة ، ٢ بالجيزة ، جمعية بالدقهلية
- جمعيات روتارى : ٤ منها ٢ بالقاهرة وجمعية بكل من الجيزة والاسكندرية .
- جمعيات صداقة :- ٣ بالقاهرة .

وتوجد جمعية واحدة تمثل حالة خاصة هى الجمعية المصرية للقانونيين المتصلين بالثقافة الفرنسية حيث أن مركز نشاطها كان مجلس الشعب .

ويمكن ملاحظة أنه فى الوقت الذى كانت فيه القاهرة على رأس المحافظات فى الاستئثار بالعدد الأكبر من الجمعيات إذ اتت على رأس القائمة فى كل نوع نجد ان المنوفية استأثرت بأكبر عدد من الجمعيات الدينية الإسلامية إذ أشهر بها ٢٠ جمعية بنسبة ٧٧٪ من العدد الإجمالى للجمعيات الدينية الإسلامية ، ويمكننا أن نلاحظ أيضا أن نسبة الجمعيات المسيحية إلى الجمعيات الإسلامية هى : ١: ١٤,٢٥ ، وبلغ العدد الاجمالى للجمعيات التعاونية التى تم إشهارها ٥٥ جمعية منها ٤٧ جمعية انتاجية ، ٨ استهلاكية منها ١٧ فى مجال الإسكان ، ١٢ جمعية زراعية ، ١٢ جمعية إنتاجية ، ٦ جمعيات لتنمية الثروة الحيوانية .

حقوق الإنسان فى مصر

مدخل

بادئ ذى بدء ينبغى أن نؤكد هنا على إدراكنا الكامل للدور الذى لعبته - وربما لازالت تلعبه - حركة حقوق الإنسان على المستوى العالمى بالذات إبان الحرب الباردة عندما انحازت بلا مواربة للغرب الرأسمالى فى مواجهة الشرق الشيوعى ، وأقامت هذه الحركات - التى حظيت بدعم كامل من الحكومات الغربية - الدنيا وأقعدتها عندما انتهك حق أى يهودى سوفيتى مثل "سخاروف" بينما أغمضت هذه الحركات نفسها أعينها كلية عندما تعرض مئات الالوف من الفلسطينيين لصنوف شتى من الإرهاب والقهر على أيدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية ، الأمر الذى حدا بأحد المراقبين إلى القول بأن دعاة حقوق الإنسان إنما يقصدون - أو بالأحرى - يشترطون أن يكون الإنسان هنا يهوديا صهيونيا أو مواطنا غربيا فى الأحوال العادية أو مواطنا مواليا للغرب قلبا وعقلا ومسلكا فى أحوال استثنائية .

هذا الإدارك للدور المشبوه الذى لعبه دعاة حقوق الإنسان إبان الحرب الباردة فى مواجهة الكثير من حركات التحرر الوطنى والقوى التقدمية المعادية للاستعمار الغربى لايتعارض على الإطلاق مع اعتراضنا - أو بالدقة عدائنا - لهذه القوى الوطنية أو التقدمية التى انتهكت حقوق الإنسان أو وافقت على الانتهاك او حتى لم تعترض عليه علانية وبحزم ، ذلك ان معظم هذه القوى إبان الحرب الباردة - وبكل أسف - قد ساروا فى طريق معاد للديموقراطية وهو الأمر المدان مهما كانت المبررات التى ساقوها لتبرير ذلك.

من ناحية أخرى نحن نرصد هنا أن السنوات الأخيرة قد شهدت تناميا فى أعداد المهتمين بحقوق الإنسان داخل بلدان العالم الثالث ، ومن بين العناصر القيادية والنشيطة فى المعسكر الوطنى البعيد كل البعد عن شبهة العمالة للغرب الإستعمارى ، ولهذا فنحن نجد الآن الكثير من الكتابات التى تفضح انتهاكات حقوق الإنسان المروعة التى قامت بها الدوائر الاستعمارية فى الغرب ضد شعوب العالم الثالث ، بل ضد شعوبها نفسها إذ يتضاءل أى انتهاك لحقوق الإنسان فى أى مكان فى العالم مع سياسة التفرقة العنصرية التى كانت

تمارس داخل الولايات المتحدة حتى وقت قريب ، بل وكشفت أحداث لوس انجلوس الأخيرة انها لازالت تمارس بقدر أو آخر حتى الآن ، ولهذا فنحن نرى أن انتقال آداة حقوق الانسان بمعاييرها وقيمها المتحضرة إلى أيدى أناس أكثر شرفا ونزاهة وانحيازا للتقدم فى العالم الثالث أو داخل الغرب نفسه إنما ينذر بانقلاب السحر على الساحر وبتحول حقوق الإنسان من "فزاعة" استخدمت لابتزاز قوى التقدم إلى مجموعة معايير وقيم حضارية تقدميه تستخدم الآن لمحاكمة السياسات الاستعمارية نفسها .

أخيرا ينبغى أن ننبه فى هذا المدخل الموجز أن الدوائر الغربية لازالت تستخدم فزاعة حقوق الإنسان فى ابتزاز ومعاقبة الأنظمة التى لاترضى عنها فى العالم الثالث حيث تغض هذه الدوائر الطرف عن أنظمة بشعة لمجرد انها مطيعة ، أما إذا سولت هذه الانظمة لنفسها أن تعارض بعض السياسات الأمريكية مثلا فانها تتحول بين عشية وضحاها إلى أنظمة فاسدة ومعادية لحقوق الإنسان .

فيما يتعلق بمصر ينبغى أن نوضح ببساطة اننا عندما نعرض لما نراه انتهاكا لحقوق الإنسان فى مصر من خلال تقارير متنوعة إنما نفعل ذلك لوجه الله والوطن فحسب ولسنا كمن اعتاد ان يهاجم فى صبيحة كل يوم معاداة النظام المصرى للديموقراطية فى نفس الوقت الذى يشيد فيه بـ "بجاحة" يحسد عليها بديمقراطية نظام الشورى السعودى ، أى أننا ببساطة لانهاجم ما نراه قصورا لحساب اناسا أشد قصورا ، إذ لن نكون مغالين أبدا إذا ما اعتبرنا النظام المصرى - بكل نقائصه وعيوبه - أفضل النظم من حيث احترام الديموقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة العربية بأسرها وهو أمر لا يحسب للنظام المصرى فحسب بل يحسب أيضا لكافة القوى السياسية فى مصر ويحسب - وهو الاهم - للشعب المصرى من حيث طبيعته ومدى تحضره وتاريخه العريق ، ومنوط بمصر تحديدا - أو بالدقة منوط بالقوى الديموقراطية داخل مصر - ان تتمسك بهذا الهامش أو القدر المتاح الآن من الديموقراطية وأن تؤكد على هذا الخياروتعمقه حتى يصبح خيار المنطقة كلها ، وهذا الهدف - أو الأمل - هو بالتحديد الذى يدفعنا إلى انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر بضراوة - مرة أخرى - لا لحساب أحد فى الغرب أو فى المنطقة العربية وإنما لحساب مستقبل أكثر ديموقراطية فى مصر وفى المنطقة العربية بأسرها .

سنحاول استعراض أوضاع حقوق الإنسان فى مصر من خلال استعراض بعض التقارير الدولية التى صدرت حول الموضوع عام ١٩٩٣ ، ثم سنتطرق بعد ذلك لبعض أنشطة المنظمة العربية خلال نفس العام بالإضافة إلى استعراض بعض مواقف وأنشطة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مع رصد لبعض المنظمات والأجهزة التى ظهرت فى هذا المجال عام ١٩٩٣ .

حقوق الإنسان فى مصر فى عيون بعض التقارير الدولية

* تقرير "الميدل ايست ووتش" عن أحوال السجون

فى فبراير ٩٣ سمحت الحكومة لوفد من منظمة أمريكية لحقوق الإنسان هى " مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الاوسط" بزيارة السجون فى مصر ، وقد ضم الوفد فرجينا شيرى المدير المساعد للمنظمة ؛ وزار الوفد ستة من السجون المصرية تحتوى على ٩٨٠٠ سجين يمثلون ٢٧٪ من السجناء فى مصر ، وأصدر الوفد تقريرا استند فيه على المعلومات التى حصل عليها من الزيارات الميدانية التى قام بها ، ويتميز التقرير بأنه الأول من نوعه الذى تصدره جهة مستقلة هى "الميدل ايست ووتش" ورصد التقرير العقبات

التى وقفت أمام مباشرة الوفد لمهمته حيث يلاحظ التقرير أن السلطات قد تشددت فى دخول الوفد إلى سجن استقبال طره حيث يحتجز ٤٠٠ من المعتقلين لاسباب سياسية ، هذا وقد اكدت المنظمة ان المعايير التى اتبعتها لقياس ممارسة الحكومة المصرية حيال السجون تستند الى القواعد التى أقرتها الأمم المتحدة وإلى الاتفاقات الدولية التى وقعت عليها الحكومة المصرية فضلا عن القانون والدستور المصرى .

أكد التقرير أن أحوال السجون المصرية بالغة السوء وأوضاعها المزرية دليل ساطع على خرق السلطات المصرية لكل القوانين والأعراف ، وأشار التقرير إلى أن الحكومة دأبت على التذرع بقلة الموارد المالية فى كل مرة مع أن الكثير من الظروف لايمكن تفسيرها بقلة الموارد ويمكن علاجها بواسطة السياسات فحسب .

أوصى التقرير باتخاذ الإجراءات الفورية لضمان الإشراف المستقل على المسجونين ، إذ أنه من غير المعقول ان تخضع السجون لسيطرة الداخلية فى الوقت الذى توجه اليها الكثير من الاتهامات بشأن ممارسة التعذيب والاعتقال بدون محاكمة ، وطالب التقرير بدور إشرافى كامل لوزارة العدل كما طالب بإصلاح نظام التفتيش من قبل النيابة حيث إن ذلك من شأنه أن يقدم حلولا منصفة للمشكلة .

من ناحية أخرى دعا التقرير الحكومة المصرية إلى دعوة وفد من الصليب الأحمر لزيارة السجناء بشكل منتظم ، وتقديم معلومات دورية للحكومة المصرية حول أساليب معالجة المسجونين ، كما دعاها إلى اصدار تعليمات لكل مأمورى السجون بتقديم معلومات مكتوبة لكافة السجناء حول القواعد التنظيمة وحقوق السجناء وإرساء نظام يتم بمقتضاه تعريف النزلاء الاميين بحقوقهم شفاهة ، ودعا التقرير الحكومة المصر إلى وقف الضرب والجلد وأى شكل من أشكال العقاب الجسدى تمشيا مع نصوص الدستور المصرى والبحث فى حالة العقاب الذى ينزله ضباط السجن بالسجناء مع ايقاف النقل المؤقت غير المسجل للمعتقلين لأسباب أمنية من السجون إلى مباحث أمن الدولة والتحقيق فى هذه الممارسات، بالإضافة إلى بعض الطلبات الأخرى الكفيلة بتحسين شروط الحياة داخل السجن منها :

اتخاذ الخطوات الفورية للتحقيق فى نواقص نظام توفير الرعاية الطبية والعلاج المناسب للسجناء .

- الحد من ازدحام المسجونين داخل الزنازين .
- تخصيص الوقت الذى يغلق فيه على السجناء كل يوم داخل زنازينهم .
- بذل جهود من أجل توفير فرص العمل للنزلاء .
- الغاء فترة الحجز التى قد تستمر لمدة ثلاثين يوما بعد وصول النزيل إلى السجن والتى تمنع فيها الزيارة بسبب آثارها النفسية .
- الإطالة من فترة الزيارة العائلية وخلق ظروف ملائمة بالنسبة للأمهات والاطفال المحتجزين .

وجدير بالذكر هنا ان نائلة جبر مدير إدارة حقوق الإنسان بالخارجية المصرية انتقدت تقرير " ميدل ايست " الذى انتهى إلى مطالبة الولايات المتحدة ودول السوق الاوروبية بوقف المساعدات الممنوحة لمصر بسبب انتهاكات حقوق الانسان وقالت نائلة جبر : " إن هذه المنظمة يصل مندوبون منها إلى مصر منذ عام ١٩٩٠ وقد زاروا ستة سجون فضلا عن مباحث أمن الدولة ، واكدت أنه لايوجد أى حوار رسمى مع هذه المنظمة . لانها لاتحترم الضوابط التى تعمل على أساسها " .

* حـول مناقشـات اللجنـة التنفيذيـة لحقـوق الإنسـان التابعـة للأمـم المتحـدة خـلال يومـى ١٩ و٢٠ يوليو لتقرير الحكومة المصرية

لاحـظ أعضـاء اللجنـة أن تقريـر الحكومة لم يتضمن معلومات عن الممارسات المتعلقة بتنفيذ العهد والتمتع الفعلى بحقوق الانسان ، ولاحظ المجتمعون أيضا أن تقرير الحكومة خلى من أى مواثيق تجعل التشريع المصرى مطابقا لأحكام العهد الدولى رغم مضى أكثر من عشر سنوات على مصادقة الحكومة على هذا العهد ، وانتقد النقاش حالة الطوارئ السارية دون انقطاع منذ عام ١٩٨١ واعتبرها عائقا رئيسيا فى التنفيذ الكامل لاحكام العهد الدولى ، واعرب المتحاورون عن قلقهم الشديد ازاء السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية بموجب قانون الطوارئ وعلى وجه الخصوص سلطة التصديق على الاحكام التى تصدر عن محاكم امن الدولة - طوارئ - وكذا حقه فى طلب اعادة المحاكمة والسلطات المخولة لـه باحالـة الدعـاوى القضائية الى المحاكم العسكرية وهو ما اعتبره خبراء اللجنه اخلالا بمبادئ استقلال القضاء والفصل بين السلطات .

تقرير لجنة التعذيب التابعة للأمـم المتـحـدة

أدانـت لجنـة مناهضـة التعذيـب ممارسات التعذيب فى مصر على نطاق واسع وأكدت اللجنة أن لديها معلومات دقيقة تتعلق باستخدام التعذيب فى مصر من منظمات غير حكومية موثوق بها واستندت اللجنة إلى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بقصور التشريع المصرى وعجزه عن توفير الحماية الكافية من كافة أعمال التعذيب وفقا للتعريف الشامل للتعذيب ، وانتقدت اللجنة استمرار حالة الطوارئ والتعديلات القانونية الخاصة بمكافحة الارهاب وما قد يترتب على ذلك من إهدار الضمانات الخاصة بالمحتجزين وتصاعد التعذيب وتراخى السلطات فى ملاحقة ومعاقبة مرتكبيه ، وأعربت اللجنة عن أسفها لعدم التزام الحكومة فى تقريرها بالمبادئ التوجيهية التى أرستها اللجنة وخاصة فيما يتعلق بافتقار التقرير لأى معلومات تتعلق بالتطبيق العملى لاتفاقية مناهضة التعذيب فى مصر ، وأوصت اللجنة بضرورة إدراج كافة صور التعذيب كما وردت فى الاتفاقية وقانون العقوبات المصرى وضرورة القيام بإصلاح تشريعى يستهدف إعادة النظر فى الصلاحيات الواسعة للسلطة التنفيذية خاصة فيما يتعلق بطول وظروف فترة الاعتقال والتوقيف الإدارى .

* تقارير منظمة العفو الدولية عن مصر

- أصدرت منظمة العفو الدولية عدة تقارير حول حقوق الإنسان فى مصر الأول صدر فى مايو ٩٣ بعنوان "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فى مناخ من العنف السياسى" ، وذهب التقرير إلى أن مصر تسودها حالة من العنف السياسى والطائفى المتصاعد ، تصحبها الاعتقالات الجماعية التعسفية ، والتعذيب ، والاعتقال الإدارى طويل الأمد ، والمحاكمات السياسية الجائرة أمام محاكم عسكرية ، وهى المحاكمات التى تنتهى بصدور أحكام بالاعدام ، وادعى التقرير أن الشرطة قامت بأعمال قتل عديدة ، يحتمل أن يكون بعضها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وقال التقرير "إن الحكومة قد اعتمدت على المستويين القانونى والعملى اجراءات صارمة" كثير منها ماهو مناف للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وذلك لمواجهة الجماعات الإسلامية المتشددة التى ارتكبت بعضها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، من

بينها اعمال قتل متعمد وتعسفى ، وهو الأمر الذى شجبته منظمة العفو الدولية أيضا .
أشار التقرير إلى صدور عدد من القوانين التى أدت إلى زيادة عدد الجرائم التى يعاقب عليها بالإعدام ، إذ تقضى هذه القوانين بتوقيع هذه العقوبة على مرتكبى أعمال "الارهاب" كما تطيل المدة التى يجوز خلالها احتجاز المعتقلين دون السماح لهم بالاتصال بأحد ، وتعرض التقرير بالنقد إلى ظاهرة احتجاز المعتقلين السياسيين فترات طويلة دون تهمة أو محاكمة ، رغم صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم ، وورد أن بعض المعتقلين ظلوا عامين أو ثلاثه أعوام رهن الاعتقال الإدارى ، وهو ما يفوق بكثير الحد المسموح به قانونا وأشار إلى أنه أحيلت زهاء ٣٠ قضية سياسية إلى محاكم عسكرية للنظر فيها وبحلول أبريل ٩٣ كان قد صدر ١٦ حكما بالاعدام .
وأشار التقرير إلى التصاعد الحاد فى عدد أعمال القتل التى ارتكبتها الشرطة وراح ضحيتها أشخاص زعم انهم من اعضاء الجماعات الإسلامية المتشددة وحدد فى هذا الصدد أنه فى شهر مارس ٩٣ لقى ٢٩ شخصا على الأقل مصرعهم على أيدى الشرطة .
وأكد التقرير أن ردود الحكومة المصرية على تقاريرها قد أخفقت فى تبديد قلق المنظمة بشأن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان.
التقرير الثانى أصدرته المنظمة فى أواخر يونيو١٩٩٣ ، وقد أكدت المنظمة فى هذا التقرير أن حقوق الانسان فى مصر قد منيت بتدهور خطير خلال الشهور الاثنى عشر الأخيرة – حتى يوليو ٩٣ – تمثلت ملامحه فى الاعتقال والتعذيب وإجراء محاكمات سياسية جائرة أمام القضاء العسكرى أسفرت عن صدور عدد من أحكام الإعدام حيث أحال الرئيس مبارك – فى فبراير ٩٣ – ٢٨ قضية سياسية إلى المحاكم العسكرية ، كما صدق على قانون جديد بشأن إعادة تنظيم النقابات المهنية من شأنه أن يشكل قيدا جديدا على الحريات .
وطالبت منظمة العفو الدولية – مجددا – الحكومة المصرية بالوقف الفورى لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وطالبت بإحالة قضاياهم للمحاكم المدنية وطالبت الحكومة أن تحقق فى جميع البلاغات الخاصة بالتعذيب ، وحثت الحكومة على اتخاذ تدابير لوقف التعذيب وذلك فى بيان صدر فى الأسبوع الأول من نوفمبر – وأكدت المنظمة أن الحكومة لم تبد أى اهتمام بالتحقيق فى الشكاوى التى قدمت لها حول التعذيب وقالت المنظمة أن المحاكم العسكرية أصدرت ٣٩ حكما بالإعدام نفذ منها ١٧ حكما .
التقرير الثالث أصدرته منظمة العفو الدولية فى ٩٣/٩/٢٢ وجاء فيه أن الإجراءات القضائية فى المحاكمات الجماعية التى تجرى حاليا للمئات من المدنيين أمام المحاكم العسكرية فى مصر تتسم بالجور الفادح ، وأن الكثيرين من هؤلاء المتهمين قد تعرضوا للتعذيب لانتزاع اعترافات منهم ، وأشارت المنظمة إلى أن القضاه المدنيين فى مصر يعينون مدى الحياة من قبل المجلس الأعلى للقضاء أى أنهم غير قابلين للعزل ضمانا لاستقلالهم ، بينما القضاة العسكريون هم ضباط عسكريون عاملون يعينهم وزير الدفاع لمدة عامين قابلة للتجديد ، وهذا لا يوفر ضمانات كافية لاستقلال القضاء العسكرى ، كما أنهم تنقصهم الخبرة الكافية فى تطبيق القوانين الجنائية على المدنيين .
جدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية تحفظت بشدة على استخدام منظمة العفو الدولية لتعبير "جماعات معارضة مسلحة" لأن هذه الجماعات فى نظر أى مجتمع مدنى ليست معارضة سياسية ، حيث إن التعددية الحزبية لاتمارس بالسلاح وبالتالى لايجوز وصف هؤلاء بـ "المعارضين" لأنه تعبير لامحل له فى الواقع .

أبرز المؤتمرات والندوات التى عقدت فى مصر عن حقوق الإنسان

المؤتمر العربى لحقوق الإنسان (١٠-١٢ ابريل القاهرة)

جاء المؤتمر فى إطار التحضير والإعداد لمؤتمر فيينا الذى عقد فى الفترة من ١٤ إلى ٦/٢١ وبدأت المناقشات ببحث العلاقة بين مفهوم عالمية حقوق الإنسان ومفهوم الخصوصية الإقليمية والحضارية واكد المؤتمرون أنهم مع مفهوم الخصوصية الحضارية طالما أنها تدعم فكرة حقوق الإنسان ، واتفقوا على رؤية موحدة إزاء الموضوعات التى سيطالب بها الجانب العربى فى مؤتمر فيينا ومن أبرزها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، إلى جانب ضرورة مواجهة ظاهرة العنصرية الجديدة ، والتطرف والإرهاب فى العالم ، والنظر إلى العلاقة بين التنمية والديمقراطية والعلاقات المتبادلة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وطالب المؤتمر الذى شارك فيه ٣٠٠ من ممثلى المنظمات غير الحكومية العربية بأن تولى الأمم المتحدة وأجهزتها اهتماما لظاهرة قيام جماعات غير حكومية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من اغتيال وقتل منظم ومذابح طائفية وأسر للرهائن والاعتداء على الممتلكات وأماكن العبادة وضرورة انشاء آليه دولية لوقف هذا الانتهاك لحقوق الإنسان وتوصل المؤتمر إلى تعريف محدد يميز بين التطرف والإرهاب وقال :

إن الإرهاب عمل خارج عن القانون يتعين مواجهته بالوسائل والطرق الأمنية ، أما التطرف فهو ظاهرة اجتماعية ثقافية لها أسبابها وأبعادها ويتعين مواجهتها ومعالجتها من هذا المنطلق وأن الأسلوب المتبع لمعالجتها فى حدود المواجهة الأمنية أسلوب قاصر إذ لابد من مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمشكلة . كما أوصى المؤتمر العراق بسرعة الافراج عن الاسرى والمحتجزين الكويتيين منذ حرب الخليج وطالبت المجموعة العربية بضرورة إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى لحقوق الإنسان بالامم المتحدة وضرورة إدماج المرأة ضمن منظومة حقوق الانسان وطالب المؤتمرمنظمات حقوق الإنسان فى العالم بوضع حد للتعامل الدولى بمعيار مزدوج مع قضايا حقوق الإنسان وخاصة قضية الشعب الفلسطينى والتمسك بعالمية حقوق الإنسان وترابطها الشامل وعدم قابليتها للتجزئة ورفض كل ذريعة لتأجيل إحلال الحقوق بدعوى عدم توافر المقومات الاقتصادية والاجتماعية ، ورفض التصور الذى يضع سيادة الدول فوق احترام حقوق الانسان وطالب بتعيين مفوض خاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتدخل العاجل فى حالات الانتهاكات الصارخة ، وأكد المؤتمر على ضرورة توقيع الدول العربية على جميع مواثيق حقوق الإنسان وأقرار الوثيقة العربية لحقوق الإنسان.

المؤتمر الدولى الأول للطب وحقوق الإنسان (٥-٩٣/١١/٦)

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أول مؤتمر دولى بالقاهرة تحت هذا العنوان وشاركت فيه عشرون جمعية وهيئة غير حكومية ورؤساء الأقسام وأساتذه الطب بالجامعات المصرية ووفود من تونس وفلسطين واليونان والباكستان ومندوبون عن مراكز تأهيل ضحايا التعذيب بالدانمارك وانجلترا وفرنسا ومنظمة العفو الدولية ، واستهدف المؤتمر مناقشة الحق فى الصحة مع التركيز على دور العاملين الصحيين فى

حماية حقوق الإنسان ، وحفل جدول الأعمال بقضايا عديدة كان أبرزها النظام الصحى وحقوق الإنسان ، والتمييز على أساس الجنس وانعكاسه على صحة المرأة ، والأطباء الذين يعملون فى ظروف تدفعهم إلى انتهاكات حقوق الإنسان وخيانة مهنة الطب ، وكذا الخبرات ومناهج البحث الطبية ودورها فى منع هذه الانتهاكات ، كما تناول جدول الأعمال الحقوق الصحية لبعض الفئات المهمشة فى مصر مثل المرضى العقليين والسجناء والأطفال المشردين ، أوصى المؤتمر بضرورة إنشاء مراكز تأهيل لمعالجة ضحايا التعذيب فى مصر ودول المنطقة التى تفتقد لمثل هذه المراكز وضرورة استصدار تشريع يحمى حق العاملين فى الامتناع عن المشاركة بأى صورة من الصورفى التعذيب أو تطبيق العقوبات القاسية مثل الإشراف الطبى على عقوبة الجلد ، وإصدار تشريع يعطى نقابة الأطباء المصرية وفروعها الحق فى الإشراف المباشر على أعضائها العاملين بالسجون ، وضرورة نقل تبعية السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل ، واتباع نظام الشرطة القضائية فى القيام بمهام الحراسة على المساجين ونقل المحتجزين أو المحكوم عليهم من وإلى جهات التحقيق المختصة والعمل على إحداث تطوير شامل للسجون والغاء السجون الاستثنائية ، إلى جانب التدعيم المادى والفنى والعددى والتمتع بحق الحصانة لأطباء مصلحة الطب الشرعى بما يعنيه ذلك من ضرورة اتباع نظام ثابت يعرض المتهم ثلاث مرات على الطب الشرعى بعد التحقيق وقبل الإفراج ، كآلية تحول دون وقوع التعذيب أو إمكانية اثباته فور وقوعه وايضا لقطع الطريق على اى ادعاء باطل بالتعذيب ، كما أوصى المؤتمر بتمكين المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من دخول السجون وأماكن الاحتجاز المختلفة لتفقد الأوضاع داخلها وناشد المؤتمر الحكومة المصرية ضرورة التطبيق الحازم لنصوص الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وطالب المؤتمر فى مجال الصحة النفسية للمرأة والطفل بتعديل قانون الجنسية ليصبح من حق الأم المصرية منح الجنسية لأطفالها ومناشدة الاطباء واجهزة الإعلام والمعاهد العلمية بضرورة القيام بواجبهم فى التوعية ضد جريمة ختان الإناث .

تقرير ونشاط المنظمة العربية لحقوق الانسان

- أشار تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ٩٣ إلى بروز ثلاث ظواهر رسمت حالة حقوق الإنسان بشكل عام فى المنطقة ، الظاهرة الأولى : تعمق ظاهرة التدخل العسكرى الاجنبى فى المنطقة تحت شعار - أو بالأحرى ستار -حقوق الانسان ، والظاهرة الثانية هى اتساع نطاق المواجهة بين الحكومات والجماعات السياسية الإسلامية فى بعض الأقطار ، أما الظاهرة الثالثة فتتمثل فى الفجوة الماثلة بين موقف الجماعات السياسية المعارضة والأقليات فى بعض الأقطار العربية وبالذات حول مستقبل التطور السياسى فيها .

وجدير بالذكر هنا أن المنظمة قد ناشدت الرئيس مبارك استخدام صلاحيته لوقف تنفيذ الأحكام العسكرية ، من ناحية أخرى انعقدت الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٣ ، وأكد المؤتمرون على ضرورة الربط بين الديمقراطية وتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية باعتبارها حقوقا يعزز بعضها بعضا ، وطالبت الجمعية بتنفيذ هذا الربط الضرورى من خلال توصيات المؤتمر الذى استمر ٤

راجع حول هذا الموضوع : "الأزمة الليبية الغربية ، فى القسم العربى الإقليمى .

أيام – وشارك فيه ٦٥ عضوا يمثلون ١٤ فرعا ومؤسسة ، هذا وقد شهد المؤتمر اختفاء منصور الكيخيا وزير الخارجية الليبي الأسبق*.

تقارير ومواقف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

رصدت المنظمة في تقريرها كيف أن مصر صدقت على اتفاقية مناهضة التعذيب في ٢٦ يونيو ١٩٨٦ وأبدى التقرير أسفه لأن الحكومة لم تكتف بعدم اتخاذها إجراء تشريعيا يجعل التشريع المصرى متطابقا مع أحكام الاتفاقية فحسب ، بل إنها استنت تشريعات جديدة تتعارض تماما مع هذه الأحكام كما أشار التقرير إلى ممارسة التعذيب بعد التصديق على الاتفاقية إلى الحد الذى يمكن معه القول بأن ممارسته صارت محصنة من العقاب ، على الأقل فى الحالات ذات الصلة بالقضايا السياسية والحريات الدينية .

لاحظ التقرير ما وصفه بـ الفجوة التى تفصل بين التشريع المصرى وبين أحكام هذه الاتفاقية والتى تجعل التعذيب يمارس بصورة روتينية ، وعلى سبيل المثال فالتشريعات العقابية المنوط بها المعاقبة على جرائم التعذيب والتى يستند إليها تقرير الحكومة يرجع العمل بها إلى عام ١٩٣٧ ، ومن ثم فهى قاصرة عن تغطية كافة جرائم التعذيب وفق المفهوم الجامع الذى نصت عليه الاتفاقية فى المادة الاولى ، وأضاف التقرير أن قانون الإجراءات الجنائية المنوط به كفالة الضمانات الإجرائية والقانونية للمتهمين والمحتجزين يرجع العمل به الى عام ١٩٥٠ – كما أن التعديلات التى ادخلت به من بعد التصديق على الاتفاقية بدعوى مكافحة الإرهاب انطوت على إهدار العديد من الضمانات للمواطنين وأعطت مزيدا من الصلاحيات لاجهزة الشرطة فى احتجاز الأشخاص لمدد اطول دون توجيه اتهام محدد ودون توفير سبل الرقابة القضائية على الإجراءات التى تتخذها الشرطة خلال فترة انفرادها بهم وخاصة فى حمايتهم من التعرض لإساءة المعاملة والتعذيب .

وقد أعرب التقرير عن اعتقاده بأن التجاهل المتعمد من جانب الحكومة فى مناقشة وضعية التعذيب من خلال تقريرها ، وكذا نفيها المتكرر فى مناسبات مختلفة لوقائع التعذيب لايسهم إلا فى توفير الحماية والطمأنينة للمتورطين فيه الأمر الذى يؤدى إلى استفحال هذه الظاهرة في بلادنا .

ذهب التقرير إلى أن موجة التعذيب المنظم قد انطلقت فى مصر عقب اغتيال السادات وبروز ظاهرة عنف جماعات الإسلام السياسى الذين نال المشتبه فى انتمائهم إليها القسط الأعظم من التعذيب على مدى السنوات الاثنتى عشرة الماضية ، وعلى الرغم من انضمام مصر إلى اتفاقية مناهضة التعذيب فى ١٩٨٦ فإن هذه الخطوة لم يواكبها تغير فى واقع الممارسة مثلما لم يواكبها تغير على المستوى التشريعى لإنفاذ أحكام هذه الاتفاقية .

وأشار التقرير إلى أنه فى العديد من حالات التعذيب للخصوم السياسيين المشتبه فى انتمائهم إلى جماعات أصولية متورطة فى أعمال العنف والإرهاب ، فان التعذيب يجرى فى أماكن لاتخضع لرقابة القضاء أو النيابة العامة مثل مقار مباحث أمن الدولة ، وبخاصة مقرها الرئيسى بلاظوغلى فضلا عن معسكرات الأمن المركزى التى استخدمت على نطاق واسع فى قنا وأسيوط والغردقة والفيوم والمعسكر الواقع عند الكيلو ٢٥ من طريق مصر – اسكندرية الصحراوى ومعسكر الشلال قرب أسوان ولاحظ تقرير المنظمة المصرية من واقع التحقيقات والمعلومات الموثقه التى جمعها أن تقاعس النيابة فى إجراء تحقيق سريع وعاجل فى بلاغات التعذيب أو طول المدة التى تستغرقها التحقيقات وتأخر عرض المجنى عليهم على الطب الشرعى يؤدى إلى إفلات المسئولين

المتورطين فى جرائم التعذيب من المساءلة ، كما يؤدى إلى إهدار حق المجنى عليهم فى إثبات آثار التعذيب ، حيث تزول معالم التعذيب بعد مضى كل هذا الوقت ، الأمر الذى يجعل من المتعذر فى عديد من الحالات على الطب الشرعى إثباتها ، والملاحظ أن القانون المصرى قد سلب من الضحايا حق رفع هذا النوع من الدعاوى القضائية وقصرها على النائب العام والمحامى العام كما تنص المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهو الأمر الذى يوفر الحماية للقائمين على التعذيب ويجعلهم يشعرون بأنهم فى مأمن من العقوبة والدليل على ذلك انه لم يجر تقديم أى من مرتكبى جرائم التعذيب فى القضايا ذات الصبغة السياسية او المتصلة بالحركات الدينية إلى المحاكمة منذ عام ١٩٨٦.

تعتقد المنظمة أن استمرار العمل بقانون الطوارئ على نحو متواصل لاثنتى عشرة سنة لم يؤد إلى وقف أعمال العنف السياسى التى يجرى التذرع بها لتمديد سريان حالة الطوارئ ، بل إن القانون قد تحول إلى أداة أطلقت يد سلطات أجهزة الأمن بشكل انتقامى ضد المشتبه فى مشاركتهم بانشطة العنف المسلح الأمر الذى أفضى إلى تجاوزات واسعة من قبل اجهزة الامن التى مكنتها سلطاتها الاستثنائية من التحلل التدريجى من الوازع الدستورى والقانونى وهو ما تمثل فى التوسع فى الاعتقال الإدارى بموجب قانون الطوارئ والتحايل على أحكام القضاء النهائية بالافراج عن أعداد من المعتقلين ، حيث كان يتم الإفراج عنهم دفتريا فقط ثم تستصدر أوامر جديدة باعتقالهم بتواريخ جديدة لاحقة لتاريخ الإفراج عنهم ، كما أفضى استخدام القانون بما انطوى عليه من إهدار الضمانات القانونية للمحتجزين الى تنامى ممارسات التعذيب بصورة غير مسبوقة ، خاصة فى ظل حرمان المعتقلين بموجب هذا القانون من العرض على المحكمة المختصة قبل مرور شهر من تاريخ اعتقالهم ، وهو مايؤدى عمليا إلى اختفاء اثار التعذيب من على أجساد الضحايا قبل عرضهم على المحاكم المختصة.

طالبت المنظمة المصرية بضرورة إصدار الإعلانين المشار إليهما فى المادتين ٢١ ، ٢٢ من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والذين بمقتضاهما يمكن للجنه مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة أن تبت فى الشكاوى المقدمة من دول وأشخاص تتعلق بانتهاك مصر لالتزاماتها المنصوص عليها فى الاتفاقية وتعتقد المنظمة أن إصدار مصر لهذين الإعلانين سيكون دليلاعلى أنه ليس لدى السلطات ما تخشاه فى المستقبل فى مجال التزامها بتحريم التعذيب وإساءة المعاملة فى السجون ومراكز الحجز المختلفة .

أخيرا ينبغى أن ننوه هنا إلى أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان رصدت ٢٢١ حالة تعذيب تمخض عنهم وفاة من ١٣ إلى ١٤ شخصا خلال عام ١٩٩٣ ورفعت ذلك فى تقريرها إلى لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة .

لاحظت المنظمة أن التعديلات القانونية الجديدة على قانون العقوبات لم تقف عند حد تغليظ العقوبة على مرتكبى الأعمال الإرهابية بل حادت عن الأهداف المتوخاة منها واضافت إليها أهدافا أخرى ، لتخرج بها عن النطاق الضيق لمكافحة الإرهاب إلى نطاق قمع حريات الرأى والتعبير والنشاط السياسى السلمى ، الأمر الذى يتضح من استعراض نصوص هذه التعديلات حيث جاء تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية فضفاضا ولم يشترط ان يكون العنف المستخدم مسلحا ، لكى يمكن اعتباره إرهابا ، وقفز التعريف مباشرة إلى النتائج التى قد تترتب على العمل المجرم وهى "تهديد النظام العام أو سلامة المجتمع" وهو ما يمكن أن يتسع لتجريم عدد من الانشطة السياسية والنقابية كحق الإضراب والاعتصام والمظاهرة السلمية باعتبارها أعمالا إرهابية قد تؤدى بمقاييس أجهزة الأمن إلى ذات النتائج المحرمة.

وتلاحظ المنظمة أن التشريع الجديد قد صنف بعضا مما يوصف بالجرائم السياسية

وجرائم الرأى فى قانون العقوبات ضمن الجرائم الإرهابية ، وأخضعها لنفس القواعد الإجرائية المتشددة ولوحظ أن هذه التعديلات الجديدة تمس اثنين من دعائم النظام القانونى هما قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ، فالقيود هذه المرة وضعت فى القوانين الأساسية للبلاد ، وجاءت موافقة مجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٢ على التعديلات التى اقترحتها الحكومة على قانون الأحزاب السياسية ، لتفرض قيودا جديدة على النشاط الحزبى الشرعى فى مصر حيث حظرت التعديلات على الأحزاب المصرية إجراء أى اتصالات بأحزاب غير معترف بها فى بلادها ، كما صدر تعديل آخر انطوى على حظر أى ممارسة لنشاط هذه الأحزاب إلا بعد موافقة لجنة الأحزاب على تأسيسها .

موقف الدولة من تقارير ومواقف منظمات حقوق الإنسان

حدث تطور نوعى فى موقف السلطات الرسمية تجاه حركة حقوق الإنسان فى مصر حيث لوحظ حرص رجالات الدولة ومؤسساتها المختلفة على الاهتمام بمواقف وتقارير المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان وتوالى بالفعل عدد من ردود الوزارات المعنية والهيئات الحكومية الرسمية على العديد من شكاوى المنظمة المصرية أو منظمة العفو الدولية ، وعلى سبيل المثال فقد رصدت المنظمة المصرية فى نوفمبر ٩٣ ردودا من عاصم عبد الحق وزير القوى العاملة الأسبق ، ود. ممدوح البلتاجى مدير هيئة الاستعلامات السابق ووزير السياحة الحالى ، وكذلك ردودا من وزارات الزراعة والخارجية والشئون الاجتماعية .

من ناحية أخرى قرر النائب العام فتح سجل خاص فى مكتبه لتلقى الشكاوى الخاصة بحقوق الإنسان ووعد بالتعاون مع المنظمات المختصة كما قرر انشاء مكتب جديد لقضايا حقوق الإنسان تحت إشرافه ويتولى التحقيق فى قضاياه المستشار احمد سيد احمد النائب العام المساعد ورئيسا النيابة العامة حنفى حسن عزوز وخالد أحمد عبد الحميد .

أما فيما يتعلق بموقف وزارة الداخلية فقد لوحظ أن سلطات الأمن لم تتدخل لعرقلة الدورة التثقيفية التى أقامتها المنظمة المصرية لعدد من أعضائها على مدى اربعة ايام - برأس البر - على الرغم من ان السلطات الامنية المحلية قد تدخلت قبل ذلك لوقف اجتماعات لاعضاء المنظمة فى ثلاث محافظات ، وأكد اللواء رءوف الميناوى مدير العلاقات العامة فى وزارة الداخلية ان "النظام فى مصر يحترم حقوق الانسان ويحترم التعددية" واعترف بوجود تجاوزات من بعض افراد الشرطة وانتقد التقرير الاخير للامم المتحدة بشأن حقوق الانسان وتعذيب السجناء فى مصر .

على صعيد آخر نفى السفير منير زهران ممثل مصر فى اجتماعات لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان ، مخالفة مصر لاحكام الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب وأكد فى حديث لراديو لندن احترام مصر لحقوق الإنسان ، ووصف ماثير حول انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر بانه جاء من مصادر لم تتحقق جيدا من صحة الروايات .

هذا وقد بدا واضحا فى عام ١٩٩٣ أن الرئيس مبارك بنفسه قد أبدى اهتماما خاصا بحقوق الإنسان ورفض على نحو قاطع تنفيذ أحكام الإعدام علنا وسمح لمنظمة " مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط بتقصى أحوال السجون فى مصر ، وأمر بالتحقيق فى كافة حالات التعذيب التى وثقتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى تقريرها الى لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة وتبلغ هذه الحالات ٢٢١ حالة ، وقد أصدرت

المنظمة هذا التقرير فى كتابها " جريمة بلا عقاب " وتضمنت تأشيرة رئيس الجمهورية فى كتابه إلى وزير العدل ووزير الداخلية والنائب العام طلب التحقيق فيما أذاعته وكالة رويتر نقلا عن المؤتمر الصحفى الذى عقدته المنظمة فى ١٢ ديسمبر الماضى وأعلن فيه عبد الله خليل رئيس اللجنة القانونية بالمنظمة وعضو مكتبها التنفيذى عن توافر معلومات حول وفاة ١٣ شخصا خلال عام ٩٣ داخل السجون ومقارمباحث أمن الدولة فضلا عن عرقلة طبع كتاب المنظمة الأخير وأمر النائب العام باستدعاء عبد الله خليل للتحقيق فى هذا الموضوع والادلاء بالمعلومات المتوافرة لدى المنظمة للتحقيق فيها ، وتقدم عبد الله خليل بمذكرة تضمنت قائمة بأسماء ١٤ شخصا تثار الشكوك فى وفاتهم نتيجة التعذيب حتى تاريخ التحقيق فى ٢٨ ديسمبر .

أكد اللواء نصار زاهر مساعد وزير الداخلية ومدير مصلحة الأمن العام أن الادعاءات التى تتردد حول انتهاكات حقوق الإنسان داخل السجون غير صحيحة وأن القانون أعطى للشرطة الحق فى الدفاع عن النفس والوطن فى مواجهة الخارجين عن القانون ، وأوضح ان الحملات الأمنية على السجون استهدفت إعادة الانضباط داخلها والالتزام بتنفيذ اللوائح على جميع المسجونين دون تمييز ، من ناحية أخرى اتهم اللواء حسن الالفى وزير الداخلية منظمات حقوق الإنسان بمساعدة الإرهابيين ونفى ماتتضمنه تقارير هذه المنظمات حول التعذيب فى السجون وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بيانا صحفيا فى ٩٣/١٠/٢٤ ردا على تصريحات السيد الوزير ، وقد طلبت المنظمة المصرية فى هذا البيان من وزارة الداخلية النص الرسمى لتصريحات السيد الوزير لكنها لم تتلق ردا ، وعليه فقد تمسكت المنظمة بكل ماجاء فى تقريرها ، استنادا إلى المحاضر الرسمية للنيابة العامة والتقارير الطبية الصادرة من مصلحة الطب الشرعى – وهى هيئة حكومية يصعب اتهامها بـ "مساعدة الإرهابيين" ، فضلا عن عدد من الاحكام القضائية التى قضت بتبرئة المتهمين فى عدد من القضايا وذلك بعد تيقن الهيئات القضائية – التى يصعب اتهامها أيضا بمساعدة الارهابيين – من أن الاعترافات المنسوبة للمتهمين قد انتزعت منهم عنوة خلال التعذيب الذى تعرضوا له .

وأخيرا قبل أن نختتم حديثنا حول حقوق الإنسان نريد أن ننوه هنا إلى أنه لم تطرأ خلال عام ٩٣ تغييرات أساسية على خريطة الهيئات العاملة فى مجال حقوق الإنسان فى مصر باستثناء انشاء المكتب التابع للنائب العام والمختص بمتابعة قضايا وشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان .

وبالإضافة إلى المنظمة المصرية التى تعمل حتى الآن كمنظمة تحت التأسيس أعلن إنشاء ثلاث جمعيات تعمل فى مجال النشاط الثقافى المرتبط بحقوق الإنسان وهى جمعيات حقوق الإنسان بالقاهرة ، و والاسكندرية ، و الجيزة كما تم إنشاء مركز لدراسات حقوق الإنسان تابع لكلية الحقوق جامعة القاهرة ، وهو ضمن الوحدات التابعة للجامعة ، ولوحظ خلال العام أيضا النشاط الملحوظ لمركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان ، وهو شركة قانونية خاصة يديرها المحامى أمير سالم ، هذا إلى جانب لجان الدفاع عن الحريات والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان التابعة للنوادى والجمعيات والنقابات والأحزاب والتى يدخل فى مجال عملها بعض قضايا حقوق الانسان ، وجدير بالذكر هنا ان بعض المنظمات العربية والافريقية العاملة فى مجال حقوق الإنسان تتخذ القاهرة مقرا لها وهى اتحاد المحامين العرب ، واتحاد المحامين الأفارقة ، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان .

فى أواخر عام ٩٣ أعلن عن افتتاح مركز لتأهيل ضحايا التعذيب وضحايا العنف فى مصر وهو أول مركز فى مصر يستهدف تقديم العلاج وبرامج التأهيل النفسى للأفراد الذين تعرضوا لأى شكل من أشكال العنف

كما يهتم المركز أيضا إلى جوار ذلك بأعمال توثيق وبحث ودراسات حول ظواهر العنف والتعذيب وقد جاء تأسيس المركز بمبادرة من ثلاثة أطباء هم سوزان فياض ، وعايدة سيف الدولة ، وعبد الله منصور .

ويمكننا أن نرصد أيضا تصاعد الاهتمام بحركة حقوق الإنسان على سبيل عملية البحث والاستقصاء النظرى والنشاط الثقافى العام ، حيث صدرت عدة دراسات وكتب حول حقوق الإنسان غير تلك الكتب والدراسات التى تنشرها المنظمات العاملة فى المجال ، وتخص بالذكر منها : دراسة د. نعمان جلال "حقوق الانسان بين النظرية والتطبيق" الصادرة عن مركز الاهرام للدراسات السياسية ، ودراسة احمد عبد الله "حقوق الإنسان ، محاولة للفهم" ، وخصصت اكثر من مجلة اعدادا خاصة منها لمناقشة الموضوع مثل : مجلة القاهرة ، عدد يونيو ٩٣ ، ومجلة الدراسات الاعلامية ، عدد يوليو ٩٣ ، وصدر كتاب "حقوق الانسان وتأخر مصر" عن مركز الدراسات والمعلومات القانونية .

ملامح عامة للأزمة الثقافية في مصر عام ١٩٩٣

الانقســـام الثقـــافى يعصـف بعقـل الوطــن

بمصادرة لجنـة من الأزهر الشريف لكتب المستشار محمد سعيد العشماوى بدأ عام ١٩٩٢ أيامه الأولى ، ووسط مناخ مشحون بالتحفز شهدت ذات الأيام مناظرة معرض القاهرة الدولى للكتاب "مصر بين الدولة المدنية والدولة الدينية" ، حيث تبنى فكرة الدولة المدنية ودافع عنها د. فرج فودة ود. محمد أحمد خلف الله ، ودعا للفكرة الثانية وحاول تأصيلها فقهيا د. محمد عمارة والمستشار مأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم جماعة الإخوان المسلمين المحظورة ، والشيخ محمد الغزالى الذى ذكر فيما بعد أن ما دار فى المناظرة كاف لإظهار كراهية د. فرج للإسلام ونظامه وشرائعه ، وفى نفس هذا الاتجاه صدر بيان يتهم د. فودة بالكفر عن جماعة تطلق على نفسها ندوة العلماء بالأزهر الشريف ، وقد انتزع بيان الندوة بضع عبارات مبتورة من السياق العام لمقالات د. فرج فودة وبعض صفحات كتبه ، لكى تؤدى الغرض التكفيرى المنتزعة لأجله ، ولكى تثبت عداءه للإسلام ، وأخيرا لتؤكد للملأ أن العلمانية قرينة الكفر كما كتب عدد من رموز الجماعة .

تلى ذلك التصعيد الدراماتيكى العنيف فى الصراع بين التيار الإسلامى ودعاة العلمانية اغتيال د. فرج فودة أحد أبرز دعاة العلمانية فى مصر ، وبدا واضحا للجميع كيف تتناغم الاتجاهات المختلفة داخل التيار الإسلامى من معتدلين ومتطرفين لانجاح تصفية فرج فودة على أفضل نحو ممكن ، وبينما تصدت حفنة قليلة لإطلاق الرصاص وتصفية الرجل جسديا فان التأييد السافر فى الصحف المعبره عن جماعات الإسلام السياسى ورموزها الفكرية والسياسية قد أدى دوره بالكامل فى تصفية الرجل ثقافيا وفكريا ، حيث استمرت هذه الصحف وبدأب فى سياسة الاغتيال المعنوى والتشهير بالخصوم ، بل والدفاع عن القتلة باعتبارهم مدافعين عن صحيح الدين ، واعتبر المتحدث الرسمى باسم جماعة الإخوان الحادث رد فعل طبيعى تتحمل مسئوليته وسائل الإعلام التى تجرأت ونشرت آراء د. فودة ، وصرح أحد كبار المشايخ وثيقى الصلة بالجماعة بان القائمين على هيئة الكتاب كفار لإعادة نشرهم كتب الراحل التى تحتوى على أفكار علمانية "معادية للإسلام" ، وفى المقابل تواصلت طوال العام الرؤى النقدية لمنهج ومسلك جماعات الإسلام السياسى المحجوبة عن الشرعية بشقيها الداعى للعنف أو بالأحرى المحرض عليه والممارس له فعليا ، وقد طرح هذه الرؤى عدد من أبرز رموز الاستنارة الفكرية والعقلانية على اختلاف منابعهم .

وشهد عام ١٩٩٣ تزايد حدة الاستقطاب فى المواجهة بين التيار الإسلامى ودعاة العلمانية التى بلغت ذروتها أكثر من مرة طوال العام ، ولم تشمل المواجهة فقط استمرار هجوم "الإسلاميين" على العلمانية واستخدام التكفير كسلاح ضد المدافعين عنها فحسب ، بل امتدت لتشمل معارك طاحنة

تطايرت فيها الاتهامات حول سلسلتى "التنوير" و "المواجهة" التى اعادت هيئة الكتاب المصرية من خلالهما نشر أمهات الكتب لأعلام الفكر المصرى المعاصر ، وقد وصلت هذه الاتهامات إلى حد التساؤل حول المشروعية الدينية لنشر ما تحتويه هذه الكتب من أفكار ورؤى تتناقض فى مجملها مع ما تدعو له جماعات الإسلام السياسى ، وامتدت هذه المعارك أيضا لتشمل حوار سافر حول دور الفن والأدب فى المجتمع بين الحرام والحلال فى ظل ترحيب رموز الجماعات بل ودعوتهم الدائمة لاعتزال الفنانات واعتبار ان اعتزالهن الفن معناه عودتهن لحظيرة الإيمان بعد الكفر ، وأثير أيضا جدل شديد حول الزى الإسلامى والزى الذى ليس كذلك ، وتطرق الأمر إلى تعريف حرية الفكر ، وهل الدفاع عنها يساوى حرية الكفر فحسب ، وفقا لما روجت له أطراف إسلامية اعتبرت كل الأطراف سواها لا تنطق إلا كفرا ، وأى مختلف معهم هو بالضرورة مخالف للإسلام ومعاد للشرائع السماوية ، وأخيرا حمل كل طرف أسلحته دفاعا عن أو هجوما على د. نصر حامد ابوزيد فى قضية ترقيته ، ثم حمل الجميع ما استطاع حمله من أسلحة الكلم دفاعا أو هجوما أثناء نظر الدعوى التى رفعها عدد من المحامين يناصرهم عدد من المشايخ لتطليق زوجته منه باعتباره مرتدا.

ورغم ما تتمتع به قضية د. نصر حامد ابوزيد من أهمية لدى الرأى العام الثقافى والمستنير فى مصر ، ورغم ذات الأهمية التى أولتها لجهوده الفكرية - وإن بالتكفير - رموز الجماعات الإسلامية ، فان ما أثير حول حد الردة يعد أخطر ما أثير فى عام ١٩٩٣ لا لتبرير مثيرى القضية للقتل فحسب ، وإنما لأنهم بحثوا عن سند فقهى لتقنين هذا القتل وإضفاء المشروعية عليه بل واعتباره دفاعا عن الدين ورغم أنهم اعتبروا أن مبادرة هذا الشباب المتحمس بقتل المرتدين عن الدين إنما يعتبر فى جانبه الوحيد الخاطئ افتئات على ولى الأمر إلا انهم لم يذكروا ماهى عقوبة هذا الافتئات .

إن الشهادة التى أطلقها الشيخ محمد الغزالى وحذا حذوه بل وزاد عليه د. محمود مزروعة لا تبرر قتل د. فرج فودة وحده ، بل هى دعوة مفتوحة لجماعات العنف لاغتيال مخالفيها ومخالفى الشيخين من التيارات الفكرية الأخرى التى يحسب لها عدم لجوء أى منها للعنف أو الدعوة له كالليبراليين والماركسيين والقوميين وغيرهم ، لقد نفت هذه الشهادة والحملة الإعلامية المنظمة المصاحبة لها شبهة الاعتدال وسط صفوف التيار الإسلامى ، واعتبر عدد كبير من المراقبين ان وجود معتدلين داخل التيار الإسلامى ليس أكثر من أكذوبة روجت لها أقلام منحازة تدعى الاستقلال حاولت طويلا إقناع الرأى العام باعتدال أمثال صاحب الشهادة - الفتوى رغم ما ينشر - وينشرون - وما يتخذ - ويتخذون - من مواقف تنطوى على رفض الآخر الثقافى / الفكرى / السياسى وتكفيره وإهدار دمه ، ولا يعترفون بشرعية أخرى سواهم على الساحة ، فكل ما عداهم باطل ، وما يمثلونه فقط هو السماوى والمقدس والمحاط بهالات التبجيل .

اجتهدت رموز كثيرة للقوى العلمانية لكشف زيف ما تدعيه جماعة الإخوان وغيرها فى قضايا كحد الردة وسواها ، وشرحت هذه الرموز كيف ان رؤى هذه الجماعات تستند وحدها لجوهر الإسلام ، كما أوضحت ان المثار على الساحة من نقاش صاخب لايتعرض بحال من الأحوال إلى مناقشة قناعات تنطلق من الجوهر الإسلامى الذى يستند على النصوص القرآنية أو السنة النبوية أو تجارب مشرقة وإيجابية من تاريخ الإسلام - أو بالدقة تاريخ المسلمين - وأوضح دعاة العلمانية كيف يحرم الفرد - مثلما يحرم المجموع المغيب والتابع كقطيع مستأنس - وسط صفوف التيار الإسلامى من الحق فى بلورة رؤيا شمولية والدفاع عنها ، انطلاقا من الايمان بكون حرية الرأى وحرية الاعتقاد وحرية الفكر حقوق مقدسة ، حقوق كلية لا

تتجزأ ، لا ينبغي الكيل بمكيالين عند التصدى لمناقشتها ، على اعتبار أن مشكلة التيار الإسلامى متصاعد النبرة تكمن فى رفضه القاطع القبول بالآخر ، وتعتمد ضرباته للخصم أو بالأحرى الخصوم على قراءات مغرضة ومغلوطة للتراث الإسلامى من خلال انتقائية لا منطقية معادية لكل تطور وكل تقدم فى المجتمع ، فلا اعتبار لمنسوخ ، ولا تأكد من ضعف حديث ، ولا دراسة لأسباب تنزيل ، وهو ما ألقى على عاتق المثقفين مهام نزع القداسة عن تلك القراءات - أو بالأحرى الأقنعة - المغلوطة للتراث ، فى ذات الوقت الذى تدافع فيه رموز علمانية كثيرة عن حق التيار الإسلامى فى الوجود والقول والحركة شريطة نبذ العنف أو الدعوة له أو التحريض عليه ، رغم الخلافات الكثيرة .

لقد برز فى مواجهة الديموقراطية كمفهوم يدعو لحكم الشعب والاحتكام لصندوق الانتخاب ولرأى المواطن ، مفهوم الحاكمية لله الذى تدعو له الجماعات ويترجم هذا المفهوم فى الممارسة إلى حاكمية هذه الجماعات نفسها مثلما فعل الخوارج ضد على بن أبى طالب فكان أن أعلن على رضى الله عنه ان هذه المقولة إنما هى "قولة حق يراد بها باطل" ، وأعاد إحياء هذا الشعار - أو المقوله - أبوالأعلى المودودى ونقلها عنه سيد قطب واستخدمتها بعد ذلك رموز الجماعات فى تكفير المجتمع والحاكم ، فيما يعادلها عند الجماعات الأقل تطرفا "الحكم بالإسلام" و "تطبيق الشريعة" و "تأسيس دولة إسلامية" وخلافة إسلامية ووفقا لهذا المفهوم فان الديموقراطية قدمت باعتبارها بدعة غربية كافرة مستوردة ، وهو ما يساوى عمليا اعتبار الداعين لها فى عداد الكفرة والمنكرين للشرائع إلى آخر قائمة الاتهامات .

ولم يكن نصيب الهوية المصرية أوفر حظا من مفاهيم الديموقراطية فالمدافعين عنها وعن الشخصية الحضارية المميزة لمصر المستندة لنمط يتباين كليا عن النمط البدوى حتى فى السمات المشتركة كالتدين ، اعتبروا فى نظر رموز التيار الإسلامى ماسونيين وعملاء للصهيونية والاستعمار ، ومنفذين لخطط غربية تهدف لضرب الإسلام فى القلب بتفتيت أجزائه إلى قوميات متعددة ، وكأن القوميات اختراع معاصر ، متجاهلين ان وجود مصر أقدم وأسبق حتى من دخول الإسلام ، الأمر الذى يعطيها ملامح متميزة ومختلفة عن غيرها من بلدان العالم الإسلامى نفسه أوبصياغة أخرى وكأن الإيمان يتناقض مع النسق الحضارى والهوية الوطنية المختلفة لكل بلد عن الآخر ، وفى المقابل فقد رأى خصوم التيار الإسلامى ان لديهم الحق فى اعتبار تلك النظرات والنظريات "الإسلامية" مستوردة من مجتمعات أكثر تطرفا وتخلفا عن النموذج المصرى الذى تعد السماحة الدينية أبرز السمات فى تاريخه الطويل ، واشار هولاء العلمانيون لدور دولارات النفط فى محاولات ضرب الدور الثقافى المصرى لا فى المنطقة العربية فحسب ، بل داخل حدود الوطن ، فقد كثرت الشبهات فى سطور ١٩٩٣ حول تمويل خليجى ضخم من صناديق الزكاة وغيرها وأدوار أخرى خليجية ، ليس فى دعم الإرهاب المسلح فقط وإنما امتد هذا الدعم ليشمل ضمن ما يشمل دعم حجاب الفنانات وتمويل المطبوعات والصحف والأشرطة التى تكفر رموز ثقافية مصرية راحلة ومعاصرة تصدت لمحاولات إلغاء العقل وتعميم التفكير الخرافى المسئ للإسلام فضلا عما يمثله من تهديد لحاضر الوطن ومستقبله .

والملاحظ ان أوراق ١٩٩٣ ومعاركها الفكرية والثقافية والسياسية شهدت كالأعوام السابقة خلطا شديدا لكل الأوراق - ليس أوراق السياسة بالدين حسب تعريف الكاتب الراحل د. فرج فودة فحسب - بل شهدت أيضا خلطا للحديث عن الهوية بالفكر الليبرالى وخلطا آخر بين العلمانية نسبة إلى العلم أحيانا ونسبة للعالم أحيانا أخرى واشتط البعض فسماها باللاإسلامية ووضع بين قوسين "العلمانية" ، وبمثل هذه الطريقة التى تخلط كل

الأوراق مستندة إلى الجهل الفاضح أو الكذب الصراح صدرت أحكام نهائية لا تقبل المناقشة بان كل التيارات الفكرية فى بلادنا معادية للإسلام والمسلمين .

الصراع بين جماعات الإسلام السياسى ورموز الفكر العلمانى فى مصر ليس وليد الأعوام الأخيرة فحسب ، رغم محاولات طمس الذاكرة الوطنية وتصوير دعاة العلمنة والتحديث باعتبارهم مجموعة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة من "العملاء الحضاريين" المعادين للدين ، الذين لا تربطهم أى جذور فكرية بالواقع المصرى ، وتعود بدايات الصراع إلى ما قبل نهايات القرن الماضى وبدايات القرن الحالى عندما أبرز رفاعة الطهطاوى أهمية أن نحذو حذو الحضارة الغربية فى الكثير من النواحى ، كما برزت محاولات رائد الإصلاح الدينى محمد عبده وفى المقابل تعرض العديد من رموز التنوير فى مصر لاضطهاد واضح تحت عناوين تقترب كثيرا من ذات العناوين التى نلمحها الآن ، وما تزال قصص الإرهاب الفكرى والعنت الذى لاقاه د. طه حسين وعلى عبد الرازق ود. منصور فهمى ورفاقهم ماثلة فى الاذهان ، على يدى عشاق الجمود وأنصار إحياء الماضى ، الذين يبحثون فى احشاء فتراته الأكثر تخلفا وانحطاطا عن تفسيرات وحلول للمعضلات الراهنة رغم اختلاف الزمان والمكان وطبيعة التناقضات القائمة ، مستخدمين فى تحقيق هذه المهمة غير المقدسة عبارات انشائية عاطفية - كالحل الاسلامى - فى محاولة لمصادرة الرأى الاخر الذى يعرب دوما عن احترامه للدين والتدين ، ويعلن ان معركته فحسب مع المتاجرين به ، ويسعى للبحث عن صيغة عصرية مناهضة للجمود وساعية للتحديث .

والأسئلة التى كانت مطروحة على الرواد ، تطرح نفسها الآن رغم اتخاذها طابعا أعنف - فى المواجهة - من ذى قبل ، بعد أن تزايدت قوة التيار الإسلامى وأصبح تيارا سياسيا عريضا يسيطر على مساجد وصحف ، ويصدر كتبا ومنشورات واشرطة كاسيت ويسعى لاختراق الدولة وشقها من الداخل عن طريق الابتزاز باسم الدين ، ويضم هذا التيار عددا من التنظيمات التى لا تختلف فيما بينها فى الأهداف العامة ، وان اختلفت حول اهداف تكتيكية فضلا عن اختلافها - أو بالأحرى تنافسها - حول من له حق التحدث باسم الاسلام وقيادة التيار وإعلان الدولة المزعومة ، التى يجتهد الباحث فى طلب ملامحها وسط سطور ادبيات الجماعات ، فلا يجد سوى بضعة شعارات تدعو للثيوقراطية ، و تزعم أنهم أهل الله وحراس الشريعة والأجدر والأولى بالحكم - باسم الله على الأرض .

وتظل العلمانية فى سطور ١٩٩٣ وفقا للتعريفات الهجومية "الإسلامية" قرينة للاغتراب الفكرى ، وهى دعوة لإلحاق الأوطان بالغرب ، وترعاها مخابرات اجنبية ونشأت فى احضان دوائر التنصير المشبوهة كالجامعة الامريكية فى بيروت ، وهى كفكرة ومصطلح تعبر عن العمالة الحضارية للغرب الاستعمارى ، ويظل العلمانيون فى الرؤية "الاسلامية" - ١٩٩٣ - "قلة مفلسة" و "لا وزن لها" ، و "منحرفون فكريا واصحاب معتقدات شاذة" ، و "ليسوا سوى مجموعة من السكارى والماجنين المعادين للاسلام" - كما كتب الشيخ الغزالى أكثر من مرة - و "مرتبطين بدوائر الاستعمار" و "يدعون الغرب للتدخل العسكرى فى مصر" و "متحالفون مع اسرائيل" ، وهم "امتداد للعلمانيين فى الغرب يجمعهم كره الدين والاخلاص للحياة وحدها" ؛ "فالعلمانيون العرب صنعتهم الاولى كراهية الاسلام" و "البعد عن عباداته وإعلان الحرب على شريعته" ، و "مخاصمة كل من ينادى باحيائها" ، "وهو الدور الواضح للعلمانيين وتجار الهوى والغرائز الشهوانية" .

ومن المثير للدهشة اقتراب الرؤى الى حد التطابق بين رموز الجماعات الممثلة لمعسكر التطرف وبين قيادات وقطاع كبير من المؤسسة الدينية الرسمية فى الموقف من العلمانية واعتبارها العدو الأول بعد فقدان تهمة الشيوعية لبريقها الأخاذ السابق استخدامه

لسنوات طويلة عقب سقوط الاتحاد السوفيتى ، وردا على ربط وزير الاوقاف العلمانية بالعداء للاسلام وبالالحاد وهجومه على الكتاب المدافعين عنها ، تساءل عدد من الكتاب فى أى معسكر يقف وزير الاوقاف ؟ هل يقف مع جماعات التطرف المعادية للمجتمع والدولة عندما يردد نفس دعاواهم ، أم مع المدافعين عن عقل مصر ؟ ، وبصفة عامة تظل العلمانية وفقا للتعريف "الاسلامى" بعيدة عن المفاهيم التى تبناها ودافع عنها رموز شوامخ فى الثقافة المصرية قديما وحديثا عندما طالبوا بشجاعة وإلحاح بأن نفصل الدين عن الدولة حتى نحفظ للدين مكانه المقدس بعيدا عن الاستخدام المبتذل فى ساحة الصراع السياسى ، وان يحترم جميع الفرقاء التعددية كمبدأ والقبول بالآخر كمنهج وبحقه فى الاختلاف والقول والحركة بعيدا عن الاتهامات بالزندقة والإلحاد وأن نقر مع سعد زغلول بأن "الدين لله والوطن للجميع" والعلمانية بهذا المعنى تنزع عنهم الحق – الذى يعتقدون بقداسته والهيته – فى تولى الحكم ، ومن ثم فهم يقدمونها على انها كفر صريح ويستخدمونها كأداة للتشهير بالمعارضين والمنطلقين من رؤى فكرية مختلفة معهم ويصبح مجرد اتهام الخصوم بها بمثابة أداة اغتيال معنوى – قبل أن يكون ماديا – لمنعهم من إبداء الرأى فى مستقبل وطنهم .

أوراق ١٩٩٣ "الاسلامية" حملت سهاما جديدة موجهة للرمز الشيخ على عبد الرازق فقالت بانه من اصحاب الارتباطات المشبوهة ، وان بحثه الذى انتهى إلى دعوته لالغاء الخلافة الاسلامية على اعتبار انها ليست من اصول الاسلام وإنكاره أن الإسلام دين ودولة ، لم يكن إلا بحثا منقولا عن أبحاث أخرى قام بها الانجليز وعملاؤهم فى الهند ، وأن هذه البحوث ظلت فى ادراج الخارجية الإنجليزية إلى أن تم نشرها عن طريق على عبد الرازق ، وذكر آخر أن الكتاب الفه المستشرقون البريطانيون أو د. طه حسين ، وفى نفس السياق ذكرت نفس الأقلام أن مفكرين من أمثال سلامة موسى و د. لويس عوض ، و د. غالى شكرى وشبلى شميل و د. فرج فودة ومحمد اركون ود. محمود اسماعيل ود جابر عصفور لهم أيضا ارتباطات مشبوهة وخصوا بالذكر فى هذا الصدد د. جابر عصفور الذى وصفوه بأنه وصل إلى درك عمالة سلامة موسى الحضارية .

وردا على ما ذكره الشيخ على عبد الرازق من أن الرسول كان مبلغا لرسالة روحية خالصة لا علاقة لها بالدولة والسياسة يسرد أحد الكتاب الاسلاميين – أو بالأحرى المتأسلمين – اسماء بعض من ولاهم الرسول على البلاد والنواحى والقبائل مثل جيفر بن الجلندى وعبد يغوث بن وعلة الحارثى وطهفة النهدى والحارث بن عبد كلال وجنادة الازرى وربيعة بن ذى المرحب الحضرمى وقيس بن الحصين ذى الغصة ويورد بعض مكاتبات الرسول إلى الولاة وقبائلهم التى يقول فى إحداها " ألا أنكما إن أقررتما بالإسلام وليتكما ، وإن ابيتما أن تقرا بالإسلام فان ملككما زائل ، وخيلى تحل بساحتكما وتظهر نبوتى على ملككما " ، كدليل على إقامة الرسول لدولة ودليل على أنه لم يكن مبلغا لرسالة فحسب متجاهلين بذلك وعن عمد ان الإسلام لم يعرف الدولة كشكل ضرورى لحمايته – مثلها فى ذلك مثل السيف – إلا لفترات عارضة وفى بعض الأماكن فحسب إذ نعرف جميعا – لكنهم يتجاهلون ذلك عن عمد – ان عشرات الملايين من مسلمى آسيا وافريقيا قد دخلوا الإسلام بغير فتح وحسن إسلامهم وعاشوا وماتو مسلمين بغير حاجة إلى دولة كأقليات دينية فى دول ذات أغلبية مسيحية أو بوذية أو هندوسية ورغم ذلك فقد عاشوا آمنين فى ظل مجتمعات متسامحة لم تعرف التعصب الدينى.

من ناحية أخرى يرفض كاتب آخر تصوير الحكم الإسلامى والخلافة الإسلامية على أنها كهانة استبدادية مثلها فى ذلك مثل الدولة البابوية الأوربية التى حكمت بالحق

والتفويض الإلهى ، ويعتبر ان مثل هذا الغرض إنما يهدف إلى نقل المشكلة الغربية الى واقعنا حتى يصبح الحل الغربى " التنويرى العلمانى " هو الحل الوحيد لواقع المسلمين " ويتجاهل هذا الكاتب ان من يخلع على آدائه السياسى صفة القداسة الدينية سرعان ما سيتهم مخالفيه فى الرأى بالكفر وسرعان ما سيقع فى شرك كهانة الدولة الدينية الاستبدادية حيث يصبح معرفة الصواب من الخطأ فى معالجة مجريات الحكم وإدارة دفة البلاد حكرا على علماء الدين الذين يملكون حق الفتوى مثلما هو الحال بالفعل فى كافة البلدان التى تنتهج خط الدولة الدينية على اختلافها وتتساوى فى ذلك إيران مع السودان مع السعودية التى تمنع نساءها من قيادة السيارات لان مفتيها أفتى بان ذلك حرام ! فأى كهانة يفترضون أكثر من ذلك ؟! .

يؤكد كاتب ثالث ان مشروع الحداثة قد فشل ولا بديل عن الحل الاسلامى فى نفس الوقت الذى لم يحدد فيه اى من ملامح هذا الحل حول كافة الاسئلة المطروحة فضلا عن أنه لم يبرز دليلا واضحا على فشل هذه الحداثة - ويضيف هذا الكاتب متباهيا أنه مع طارق البشرى وعادل حسين وفهمى هويدى ومالك بن نبى وعبد الحليم ابراهيم وغيرهم يشكلون منظومة جديدة فى العالم العربى والاسلامى ويتوجهون لاشكاليات جديدة جدا لم يتوجه لها الفقه الإسلامى من قبل .

يؤسس أحد قيادات الإخوان رفضه للعلمانية ونقده للديمقراطية او الليبرالية او غيرها على أساس ان هذه المبادئ من وضع البشر والبشر بطبيعتهم فيهم عجز وعقل البشر يحتاج لمن يهديه مثله فى ذلك مثل العين التى لاتبصر إلا إذا كان هناك ضوء ونور فالعقل كذلك من الممكن أن يضل ويحتاج إلى نور الوحى ليعرف الصواب من الخطأ ، فالإسلام هو الدين الذى من عند الله الذى خلقنا ويعرف ما ينقصنا وما يضرنا وما يصلحنا وما يفسدنا وهو بنا رؤوف رحيم ، فلا يمكن أن نأخذ عليه أنه منحاز للفرد دون المجتمع أو للرجل دون المرأة أو غير ذلك فهو اتاح لنا حدود قمة فى الحرية ، وهو الالتزام بالحدود التى وضعها الله سبحانه وتعالى والقيود بهذا المعنى هى أن يبتعد المرء عن الحدود التى رسمها الله سبحانه وتعالى لانه هو العليم الخبير فمثلا المرأة : هناك ناس يقولون إنهم يدافعون عن المرأة للتخلص من القيود التى وضعها الإسلام مثل الحجاب والبيت وكأن ما فرضه الإسلام قيود ، وهؤلاء عند كاتبنا لايدافعون عن المرأة وانما يدفعون بها إلى الضياع والابتزاز !... الابتزاز الذى يدفعها للتفريط فى نفسها وفى عرضها ، وبداية نلاحظ أن القطب الإخوانى قد أسس الإيمان على عجز العقل وقصوره بينما يدعونا الإسلام - الذى نعرفه - إلى إعمال العقل حتى نؤمن وإلا لكان أكثرنا قصورا من الناحية العقلية هو أكثرنا إيمانا ، أما الطامة الكبرى فهى أن قطب الإخوان الشهير قد نصب نفسه متحدثا باسم الإسلام ومن ثم فقد اعتبر أن الحجاب قيد قد وضعه الإسلام متجاهلا أن البعض الآخر يرفض ذلك الحجاب وأن هناك فريقا ثالثا يعتبر أن القيد المفروض هو النقاب ! .

وحول الحاكمية التى تعد من اهم نقاط الاختلاف بين كلا الفريقين يؤكد كاتب "اسلامى" اهمية إزالة الالتباس حتى تتضح طبيعة المسألة "ثم يشرح الكاتب إننا إذا عدنا بأمر الحاكمية إلى أصله وفى إطاره العلمى سنجد أن كلمة الحاكمية تعنى التزاما مشروعا ، ولا يستطيع أن يتحلل منه مسلم مادام ظل على إيمانه ، فهذا التزام مقرر ولاخلاف عليه" ويتجاهل هذا الكاتب أن الالتزام المشروع هو مسألة نسبية ستكون مرهونة على الدوام بوجهة نظر هذا الفريق أو ذاك فيما هو صحيح وفيما هو خاطئ بصرف النظر عن أن الكاتب نفسه بعد ذلك يعبر عن انتقاده للتوظيف السياسى والإعلامى لهذا المصطلح والاشتباك معه بغير تدبر لأصله العلمى ولاطاره الفكرى ، ثم ينتقل للحديث عن مناهج التعليم والهوية فيؤكد أن ما يتلقاه الطالب عن

تاريخ الإسلام من الابتدائى للجامعة لايتجاوز ٤٠ صفحة وأن التاريخ الفرعونى هو الذى يغذى به الطالب الآن فى كل مراحل التعليم ، وتساءل عن علاقة ذلك بالانتماء الاسلامى لهذا البلد ، وما هى ثوابته متجاهلا بذلك عن عمد وسبق إصرار وترصد – شأن القتلة المحترفين – أن المواد الدينية الإسلامية لم تكتف بمادة الدين الإسلامى فقط بل زحفت أيضا على كتب القراءة والنصوص حتى ان بعض هذه الكتب فى بعض المراحل التعليمية يكاد يكون كتبا للدين الإسلامى رغم أن أبناء الديانات الأخرى مضطرون لدراستها أيضا ، ومن ناحية أخرى فان هذه المواد الدينية نفسها يعيبها بشدة انها تقدم التاريخ الإسلامى – أو بالأحرى تاريخ المسلمين – كما لو كان مجلدا ضخما من صفحات بيضاء لا تشوبها شائبة ، الأمر الذى يجعل التلميذ يكره واقعه ويتصور أن حياة السلف هى الجنة بعينها وبديهى أن هذه الفكرة خرقاء وغير صحيحه ذلك أن تاريخ المسلمين هو تاريخ بشر خطائين ، حتى إن هولاء البشر أنفسهم قد قتلوا اثنين من الخلفاء الراشدين ، وفى التحليل الأخير فان واقعنا الحالى – على عيوبه – أرقى بكثير من ذى قبل بفضل رقى الإنسان على مدى القرون الطويلة السابقة ، وأخيرا ألا يعرف هذا الكاتب الهمام أن الطالب المصرى لايعرف طوال سنين دراسته الطويلة إن مصر قد ازدهرت بها حضارة قبطية على مدى ستمائة عام ! .

على صعيد آخر أكد وزير سابق وإسلامى حالى موصوف بالاعتدال انه ليس هناك تعارض مع الديمقراطية ولا تعارض مع الحرية من وجهة النظر الإسلامية لكنه أضاف أن بعض الخصوم – العلمانيين والليبراليين – عقلاء فضلاء لكنهم اشربوا – لسبب نجهله فى طفولتهم او فى صباهم – كره الإسلام وهذا أمر يحتاج إلى علاج طبيعى ، ولعل بعضهم معذور جزئيا لان الطرح الموجود يخيف ، لكن النوع السئ النية موجود ، ويهاجم الإسلام فى الاحوال العادية ، لكن اذا خيل إليه أن فرصة سمحت ، نجد أن طبقاته الدنيا فى تكوينه الوجدانى والعقلى صعدت ليكتب مقالا لا يكتبه نصف مجنون ولا اريد ان اقول نصف عاقل ، وصحافتنا فى الاشهر الاخيرة حافلة بذلك ، ولو عندى مصحة عقلية قبضت على نصف الصحافيين ، حيث اختل عقلهم واختل ضميرهم واسميهم باسمائهم واقيم الحجة عليهم امام اى محكمة يختارونها ، وليرفعوا ضدى دعوى قذف و سأكسبها ، لأنى أعرف أركان القذف فى القانون ، وهذا المستوى من "الاعتدال" الذى وضع بمقتضاه "المسئول" السابق نصف صحفى مصر فى مصحات عقلية غنى عن أى تعليق ! .

من زاوية لاتختلف كثيرا عن زوايا ورؤى التناول السابق للعلمانية ودعاتها انطلق عدد من علماء الازهر الشريف يستخدمون ذات الألفاظ فى وصف خصوم جماعات الإسلام السياسى ، فتخصصت جماعة ندوة العلماء بالأزهر الشريف فى تكفير كل من يتعدى بالنقد والتحليل أو الرأى أو التلميح أو الإشارة من قريب أو بعيد لأى من التنظيمات المتطرفة ابتداء من الإخوان المسلمين حتى الجماعة الإسلامية والجهاد وغيرهم ، فكتبوا وزملاؤهم يسخرون من الخصوم ويصفونهم باستخدام شعار حرية الرأى فى "نشر حرية الالحاد والزندقة والتشكيك فى عقيدة الامة والحط من قدرها وتشويه تاريخها والتطاول على الرسول والصحابه ومهاجمة الإسلام وعقائده وشرائعه" ، ورغم إن الأزهر الشريف لم يحدد حتى كتابة هذه السطور موقفه من تلك الجماعة وهل تتبعه بصفة رسمية ام تنتحل اسم الأزهر خاصة بعد اغتيال فرج فودة بعد بيانها الشهير ، فان موقف عدد من قياداته لم يكن مفهوما بالذات عندما اقتربت مواقف عدد من قيادات الأزهر كثيرا من مواقف المتطرفين حتى ان شيخ الازهر – سبق وأرسل لفهمى هويدى تحية لهجومة على أحد كتب المستشار محمد سعيد العشماوى – وهو الرجل الذى يعد أحد الاسماء الثابتة فى قوائم اغتيالات جماعات العنف .

وجدير بالذكر هنا أيضا أن لجنة من

الازهر كان قد سبق وصادرت خمسة من كتب المستشار العشماوى بالإضافة لكتاب عادل حموده "قنابل ومصاحف" وكتاب سناء المصرى "الحجاب" ، لولا تدخل رئيس الجمهورية للإفراج عن الكتب – وقد تساءل فضيلة الإمام الأكبر فى رسالته لهويدى عمن يقف وراء هؤلاء العلمانيين وأعلن صاحب الفضيلة شيخ الأزهر بمناسبة الاحتفال بذكرى المولد النبوى الشريف " إن ماعليه شبابنا من تشرذم – وربما من فكر شارد – يرجع إلى إباحة نشر تلك المطاعن الساخرة بالمسلمين وبعقيدتهم وشريعتهم" ، وأعرب عن أسفه لأن أصحاب بعض الأقلام يعملون على الهجوم على شريعة الله وصرف المسلمين عن دينهم وتعاليمه ويعرضون أفكارهم فى صورة من السخرية بأحكام الله .

لم يتوقف نشاط ندوة العلماء المذكورة رغم اغتيال د. فودة بعد نشر فتواهم بثلاثة أيام بل وأصدر رئيسها كتابا اسماه "من قتل فرج فودة " اعتبر فيه أن كتابات فرج فودة التى "تهاجم الإسلام" هى التى استنفرت واستفزت الشباب الغيور على دينه فقتلوه ، ويذكر أحد المقربين من قيادات الجماعة أن هيئة الكتاب نشرت عددا من كتب د. فوده ومقالاته ، ولكن ندوة العلماء حين قرأت هذا الخبر ذهبت باعضائها والتقوا بالدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الذى اتخذ قرارا ونفذه بوقف نشر مؤلفات د. فرج فودة فى الهيئة المصرية العامة للكتاب .

مستوى آخر من الخطاب الدينى مثلته صحيفة حكومية دينية تصدر باسم "عقيدتى" ويرأس تحريرها رئيس تحرير "المساء" و "مايو" وصحف أخرى وقد بدأت هذه المجلة ومن العدد الأول وفى صفحتها الأولى بالهجوم على ما اسمته "لجنة حقوق الإنسان" بعد أن اعتبرتهم يهاجمون علماء الدين فى مصر ، واستضافت فى عدد آخر عددا من الاساتذة الاجلاء الذين شنوا حملة ضد الشاعر احمد عبد المعطى حجازى – رئيس تحرير "ابداع" – لانه رفض نشر قصيدة لفتاة محجبة الا بعد ان تخلع حجابها ، رغم عدم تأكد الجريدة من صحة الخبر او هوية الشاعرة المحجبة التى تولت ابلاغها بالخبر ، ودارت عجلة الفتوى – كما يذكر أحد خصوم الجماعات – وأدين الشاعر الكبير بما روته الفتاة المجهولة ، وتبين لاصحاب قرارت الإدانة أن الشاعر من إقحاح الشيوعية والعلمانية ويشاركه فى هذه التهم اثنان من زملائه رؤساء تحرير المجلات الثقافية ، وقد استنكر مثقف إسلامى علمانى سياسة الجريدة معتبرا أنه من الغريب أن تنزعم جريدة حكومية دينية موجة التكفير والاغتيال المعنوى لفريق هام من النخبة المثقفة فى مصر ، والأغرب أن تجعل هذه الجريدة من نفسها منبرا من منابر التطرف الفكرى كما لو أن الجناح المدنى للتطرف ينقصه الدعم من الصحف الحكومية بالذات بعد أن أعلنت الجريدة انها "المتنفس الوحيد للرد على العلمانيين" .

رغم عدم انزلاق الطرف العلمانى إلى مستوى السباب المباشر إلا أن حدة الخطاب كانت عالية وإن لم تواز مهما بلغت حدتها عنف الخطاب "الإسلامى" المروج لثقافة القتل ونفى الاخر باستخدام التكفير سلاحا يسيرا والاتهام بالعمالة والمجون والجنون ... إلخ ، وقد كان الرد على نفى صفة الاسلام عن العلمانيين وعن المجتمع – بخلع اللقب الاسلامى على البعض فقط – قد حدا ببعض خصوم التيار الإسلامى إلى اعتبارهم متأسلمون ودعاة تأسلم سياسى وفتنة طائفية أما خليل عبد الكريم فقد اكد انتقائيتهم الموظفة للقرآن والسنة لأغراض سياسية بعيدة عن الدين ، وهو نفس ما ذهب اليه محمد سعيد العشماوى القائل بأن دعوى تطبيق الشريعة ظاهرها الحق وباطنها الوصول إلى الحكم وهى لا تقوم على اساس صحيح من الإسلام أو العلم ذلك إنها لا تحدد المقصود بلفظ الشريعة ، ولم تقدم أى دراسات مقارنة عما تقول أنه شريعة ولم تحدد ان كانت تقصد النظام القانونى او النظام الاخلاقى ، فالشريعة فى لغة القرآن تعنى الطريق او السبيل او

المنهج الى الله وفى القرآن الكريم ورد اللفظ مرة واحدة "ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها" ، ووضح العشماوى ان الشريعة تنقسم الى ثلاثة فروع هى : العبادات والنظام الأخلاقى والمعاملات ، وتقام العبادات طواعية فى مصر والبلاد الاسلامية والنظام الاخلاقى يعود لضمائر الناس ولايطبق بالمظاهر والشعارات واخيرا فإن المعاملات معظمها مطبقة .

وتواصلت أسئلة كثيرة حول أهلية التيار "الإسلامى" للحكم فى الوقت الذى عجز فيه عن تقديم تعريف لماهية الدولة أو كيفية تطبيق الشريعة الاسلامية والعقيدة الإسلامية لاتقيد المسلمين بصورة معينة من الحكم ، وهو ماحدث فى التاريخ الاسلامى - أو تاريخ المسلمين - بالفعل حيث اختلف نظام الحكم فى عهود الخلفاء الراشدين عن نظام الخلافة الوراثية فى الدولتين الاموية والعباسية مثلا .

وينطلق الخطاب الدينى من افتراض أن الإسلام قد تم عزله وإقصاؤه عن حركة الواقع ، ثم يقوم انطلاقا من هذه الفرضية التى يحولها الى حقيقة لاتحتمل الشك بتفسير كل مشكلات الواقع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية ، وهكذا يظل افتراض إقصاء الإسلام عن حركة الواقع أمرا قدريا يستعصى على الفهم والتحليل ولا يقبل التفسير ، ولعل هذا يفسر عجز الخطاب الدينى عن تقديم حلول تفصيلية لمشكلات الواقع اكتفاء برفع شعار "الإسلام هو الحل " .

ان قوانين العصر تفرض فصل الممارسة السياسية عن التأويل الدينى حتى لا يحظى أى اتجاه بقداسة دينية ، وهذا الفصل هو مضمون العلمانية وشرط بلورة الديمقراطية بالمعنى الحديث ، وذلك لايعنى على الإطلاق أن العلمانية تلغى الدين ، وهو المعنى الذى أشاعته أقلام اسلامية متعددة اكدت كفر الفكرة العلمانية وعداءها للاسلام ، فقد غدا من يتصدى للهوس الدينى والخرافة والتخليط الفكرى علمانى كافر ، وبات الجدل حول المسلمات نغمة سائدة فى الحوار وغدا من يدافع عن العقل متهما بالمروق والالحاد والعمالة والتوطئة للغزو الفكرى .

إن ثنائية الإيمان والكفر هى السلاح الثقافى الذى أخذت تسعى الحركة الإسلامية السياسية ، باجنحتها المختلفة إلى رفعه وتسييده لتنمية مسيرتها نحو السلطة السياسية ، انها بتعبير جرامشى : الهيمنة الفكرية التى تمهد للسلطة السياسية ، كما ان هناك سعيا واعيا لدى الحركة الاسلامية السياسية للسيطرة على المجتمع المدنى بمفهوم جرامشى من خلال فرض اللحية وزى معين للرجال وفرض النقاب والحجاب على المرأة ، حتى على التلميذات الصغيرات فى بعض المدارس بالاضافة لمحاولة السيطرة على مؤسسات التعليم والاعلام ، كما يذهب محمود امين العالم ولافرق فى ذلك بين معتدل ومتطرف ، كما يؤكد نصر حامد ابو زيد ان الخطاب الدينى حين يزعم امتلاكه وحده للحقيقه لا يقبل من الخلاف فى الرأى الا ما كان فى الجزئيات والتفاصيل ولايبدو تسامحه واتساع صدره واضحا ومثيرا للاعجاب ، إلا إزاء التشدد والتطرف ، ولكن الخلاف إذا تجاوز السطح الى الاعماق والجذور احتمى الخطاب الدينى بدعوى الحقيقة المطلقة الشاملة التى يمثلها ولجأ الى لغة الحسم واليقين والقطع وهنا يذوب الغشاء الوهمى الذى يتصور البعض أنه يفصل بين الاعتدال والتطرف .

أوراق ١٩٩٣ شهدت تبرير القتل استنادا لتأويل خاص لنصوص دينية وشهدت توسيع جبهة خصوم التيار الإسلامى ، وذوبان الجليد بين أبناء المنابع الفكرية المتباينة كالقوميين والماركسيين والليبراليين فى مواجهة الخصم الذى روج لثقافة القتل وصفق لتصفية الخصوم ، وبارك نفى الاخر الثقافى ، كما نفت اوراق ١٩٩٣ وجود شبهة اعتدال يعتد به وسط صفوف جماعات الاسلام السياسى ودعت اطراف كثيرة للدفاع عن التسامح الذى يعد من ابرز القيم فى التاريخ

المصرى ، فالتسامح هو الذى يميز الدولة المدنية عن الدولة الدينية التى نسمع دعاويها هذه الأيام - كما يقول د. جابر عصفور - لانه بقدر ما تقوم الدولة المدنية على التسامح ، فان الدولة الدينية تقوم على التعصب ، الدولة المدنية تقوم ابتداء على حق الاختلاف وعلى الاعتراف بوجود "الغير" ، وحق الاخر فى الوجود والمشاركة على السواء . وفى الصفحات التالية نقدم هذه الاطلالة على المعارك التى اكدت عمق الانقسام الثقافى بين الاسلاميين والعلمانيين والتى تدور فى مجملها حول حرية الفكر ، فقضية حد الردة التى اثارتها شهادة الغزالى قضية اغتيال د. فرج فودة قضية حرية فكر ، وقضية ترقية د. نصر أبو زيد وملابساتها المتعددة أيضا قضية حرية فكر ، وحملات التيار الإسلامى ، على مبدعين كثر ومحاولاتهم تقييد عقولهم ووجدانهم وتأطير ابداعاتهم فى هامش يحدد سلفا أى طريق يسلكون وبأية معايير يحاكم إبداعهم أيضا قضية حرية فكر وقضية مستقبل عقل وطنى يراد له الخروج من التاريخ .

حــــد الـــــردة

لم تكن الطلقات التى أصابت د. فرج فودة فى مقتل، هى وحدها ماصوب نحوه ، سواء قبل أو بعد الاغتيال ، فرغم عشرات المقالات التى سددها قيادات وأنصار جماعات الإسلام السياسى والتى أيدت قتله تصريحا أو تلميحا ، ورغم بيان ندوة العلماء بالأزهر وتصريح المتحدث الرسمى للإخوان ونشرة الجماعة الإسلامية المعنونة "نعم قتلناه" وغيرها ، تعد الشهادة الفتوى التى أطلقها الشيخ محمد الغزالى أخطر طعنة وجهت لا لفرج فودة - بعد الرحيل فحسب - بل لكل المتصدين للدفاع عن حرية التعبير والفكر والرأى فى مصر ، فقد منحت شهادته صكوك البراءة والغفران للقتلة وقد أبرزت مانشيتات إحدى الصحف الإسلامية الحزبية فى محاولة لإضفاء مشروعية دينية على القتل كلمات الغزالى التى أعلنها بوضوح ، "تطبيق الأفراد لحد الردة فى حالة تقاعس الدولة إفتئات على السلطة ولكن لا عقاب عليه" تأتى أهمية كلمات الغزالى بسبب ما تحظى به من ثقل داخل الحركة الإسلامية من ناحية ، وبسبب ما يعرف عنه - بوجه عام - من اعتدال من ناحية أخرى رغم انحيازه الصريح ودفاعه الذى لايحتمل اللبس عن تلك الجريمة وسواها.

الطريف أن الدفاع عن المتهمين بالاغتيال قد استدعى شاهدا لم يشاهد الجريمة "التى لايعتبرها كذلك ، ويوجه إليه اسئلة تسفر عن تدبير سيناريو محكم لإبراء ساحتهم واعتبارهم مدافعين عن الدين ضد من يعتبرونه جميعا - القتلة ودفاعهم وشاهدهم - معاديا للإسلام لمجرد اختلافه الفكرى والسياسى ولانقول أبدا العقائدى معهم ، والملاحظ ان الأسئلة التى وضعها الدفاع والإجابات التى أدلى بها الشيخ قد ابتعدت عن حدود أركان الجريمة وهى اسئلة لاتتعلق بركنها المادى وإنما تتعلق بحكم الشريعة وفقا لرأى الشيخ فى من يرفض تطبيق الشريعة الاسلامية وعقوبة هذا الرفض وفقا للشريعة ومن يملك توقيع العقوبة ، ويذهب أحد معارضى الشيخ إلى أن الشيخ حسم بكلمات قاطعة أمام مجلس القضاء مسائل شغلت مثقفى مصر ردحا من الدهر حول التيار الاسلامى وأطروحاته الفكرية ومنهاجه السياسى ، وهل هو ذو قسمات فكرية واحدة تدور كلها حول نفى الآخرين والسعى لإنهاء وجودهم المادى قبل الفكرى .

حد الردة الذى أثاره الشيخ فى إحدى جلسات محاكمة قتلة د. فوده ، ليس مكتمل الأركان الشرعية ، فهو يطالب بتصفية المخالفين استنادا لبعض الأحاديث الضعيفة وليست المتواترة ، ولايوجد نص قرآنى يؤكد ماذهب إليه الشيخ فى استناداته ويعتبر خصم آخر من خصوم الجماعات ان حد الردة حكم

بغير ما أنزل الله ، والقتل الذى يسهل عليهم ارتكابه حكم بغير ماأنزل الله ، فالله تعالى جعل عقوبة القتل فى القصاص فقط ونهى قتل النفس التى حرم الله قتلها إلا بالحق ، وهو نفس ما أكده رأى آخر ذهب إلى أنه ليس هناك آيه واحدة فى القرآن الكريم تشير من قريب أو من بعيد إلى أن المرتد يقتل ، بل أكد على وجود آيات كثيرة واضحة وصريحة تنص على أن المرتد يترك وشأنه إلى يوم القيامة ، وعند ذلك ينظر فى أمره ، فهل ظل مرتدا ومات على الكفر ، أو كان قد تاب ويقبل الله توبته أو يرفضها - الله وليس البشر - والمرتد وليس فرج فودة الذى ليس لديهم دليل واحد على ارتداده ، وقد أكدت لجنة الفتوى بالازهر أنه لايجوز لأحد من الناس أن يتهم إنسانا بالردة دون علم حقيقى بثبوتها ، ولايجوز أن يوقع العقوبة عليه ، حتى لو حصل العلم بثبوتها ، فالحدود بالذات لاتوكل لأحد من الناس ، بل يقوم ولى الأمر بتنفيذها بعد استقصاء كل الاجراءات المطلوبة.

خالد محى الدين رئيس حزب التجمع اعتبر فتوى الغزالى مساوية لأكثر من مائة قنبلة ، واعتبرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان بعض اقوال الشيخ أمام المحكمة "تكفيرا" لقطاع كبير من المسلمين وإضفاء للشرعية على أعمال الارهاب والعنف المسلح وبينما عارض الفتوى وهاجمها فريق كبير من المثقفين المصريين ، فإنها قوبلت بحفاوة بالغة من الصحف المؤيدة لجماعات الاسلام السياسى وبعض الاقلام المتعاطفة معهم فى الصحف القومية ، ورغم عاصفة الرفض التى قوبلت بها آراء الغزالى ، فقد زاد عليه د. محمود مزروعه معتبرا أن فرج فودة قد نذر حياته للحرب على الدين وكان اذاعة كاملة ووزارة اعلام تشيع الفساد والافساد ، وأن "المناظرات التى تمت بين فودة والعلماء تكفى لاستتابته وإقامة الحجة عليه" وهو ما أثار من جديد التساؤلات حول مواقف كثيرة لأساتذة الأزهر الشريف ، وحول دفاعهم عن خطاب التطرف المستمر فى اغتيال المثقف المصرى المعنوى قبل المادى ، وعموما رغم حدة كلمات مزروعة وقسوتها فإنها لم تنجح فى وقف الحوار أو مصادرته واستمرت - ولا زالت - المناقشة حول حد الردة ومن هو المرتد ؟ وهل يقتل ومن يقوم بالقتل ؟ ومدى اقتراب ذلك أو ابتعاده عن جوهر الدين الإسلامى الحنيف ؟.

قضية نصر حامد أبو زيد

تقدم قضية ترقية د. نصر حامد أبو زيد نموذجا بالغ الدلالة لمناخ الانقسام الثقافى فى مصر عام ٩٣ حيث انقسم الشارع الثقافى المصرى بين تيارين أحدهما يمثل قيم المجتمع المدنى والعلمانية ويدافع عن د. نصر أبو زيد ويخشى من إضافة اسمه الى قائمة ضحايا حرية الرأى والاعتقاد ، ويمثل التيار الثانى وجهة نظر تحتمى بقراءات مغلوطة للتراث الإسلامى وتعطى لنفسها حق الدفاع عنه فى مواجهة مأأسمته بالكافرين والملحدين الى آخر هذه المسميات .

وكانت قضية د. نصر حامد أبو زيد قد بدأت باعتراض اللجنة العلمية الدائمة للترقية بالجامعات المصرية على ترقيته إلى أستاذ بكلية الآداب ، ولم يكن سبب الأزمة هو قرار اللجنة بوصفها جهة إدارية وعلمية يفترض موضوعيتها وحيادها وإنما كان السبب هو التقرير الذى كتبه د. عبد الصبور شاهين أحد أبرز ممثلى التيار الذى يحتمى بقراءات انتقائية من التراث الاسلامى ، حيث انتهى هذا التقرير إلى تكفير نصر أبو زيد ورفض انتاجه العلمى بحجة أنه لايرقى إلى درجة الاستاذية ، و الملفت للنظر أن اللجنة العلمية فى تقريرها النهائى أخذت برأى د. شاهين وتجاهلت تقريرين آخرين أشادا بالإنتاج المقدم إلى اللجنة وبدأت القضية الخروج من الحرم الجامعى لتصبح قضية

رأى عام خاصة بعد أن رفض د. سيد حامد النساج التوقيع على قرار اللجنة وبعد أن طالبت د. نبيلة إبراهيم بسحب توقيعها وبعد أن أكدت اللجان التى شكلتها كلية الآداب وقسم اللغة العربية بها جدارة الإنتاج العلمى المقدم من د. نصر واستحقاقه للترقية إلى درجة استاذ وبدأت حملة واسعة للنقاش حول القضية بدأت من صفحة الحوار القومى بالأهرام وامتدت إلى كافة اتجاهات الرأى فى مصر .

وفى تطور لافت - عكس قوة التيار الأصولى - رفع محمد صميدة عبد الصمد دعوى قضائية للمطالبة بالتفريق بين د. نصر وزوجته د. ابتهال يونس استنادا "الى كونه مرتدا" عن الاسلام من خلال الاعتماد على عدد من التقارير التى صاغها رموز هذا التيار الأصولى ، ووصفت فكر د. نصر بأنه معاد للنصوص القرآنية والسنة وهو الوصف الذى نظر إليه دعاة الفكر المدنى بوصفه اعتداء على حرية الرأى وحجرا على الاجتهاد وإعمال العقل فى النصوص والتراث النقدى والبلاغى خاصة وأن هناك عددا من تقارير اعضاء اللجنة الدائمة للترقية قد وصفت إنتاج د. نصر بانه "يشكل اتجاها عقلانيا مستنيرا يقوم على فحص واع للتراث يعترف بالنص الدينى بوصفه جوهريا فى أى مشروع للنهضة الحضارية " وكانت القضية التى رفعها صميدة عبدالصمد فى نظر دعاة المجتمع المدنى تضع القضاء المصرى فى مواجهة غير مبررة مع حرية الفكر والاعتقاد.

قضايا المصادرات وحرية التعبير

حملت نهايات عام ٩٢ عددا من المؤشرات السلبية التى أكدت تفشى مناخ الانقسام الثقافى فى مصر عام ١٩٩٣ ، حيث صودرت عدة أعمال إبداعية فى سياق حصار العقل المصرى لصالح قوى الظلام وأعداء الاستنارة ، فى الوقت الذى استمرت فيه لجان المصادرة تعمل عملها فى مصادرة الأعمال التى ينتمى أصحابها إلى تيار التنوير من أمثال : الراحل د. فرج فودة ، والمستشار محمد سعيد العشماوى ، وكان من اللافت للنظر أن يقود اتحاد الكتاب المصريين حملة لحصار المنتج الابداعى المصرى داخل حدود رقابية تحد من قدراته الإبداعية ، وقاد الاستاذ ثروت أباظة ، من خلال مواقفه الرسمية ، ومقالاته الأسبوعية ، حملة وصلت إلى صيغة البلاغ الإدارى ضد أحد أبرز شعراء السبعينات فى مصر وهو الشاعر عبد المنعم رمضان بسبب قصيدته "أنت الوشم الباقى" والتى نشرتها مجلة إبداع التى يرأس تحريرها الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى ، ومما ساهم فى تفشى حالات التردى ومناخ الانقسام ميلاد ظاهرة سلطة عمال المطابع حيث ذكرت الصحف أن عمال المطابع بهيئة الكتاب رفضوا القيام بتجهيز وطبع ديوان الشاعر "رفعت سلام" فيما يشبه التحدى السافر لقرارات رئيس هيئة الكتاب بطبع الديوان ، وكاد الديوان أن يلقى مصيره فى مفرمة الهيئة بواسطة عمال المطابع .

وشهد شهر ديسمبر ٩٣ حدثا يعكس صورة أكثر وضوحا لتماسك تيار التشدد وهو الاستجواب الذى قدمه العضو جلال غريب فى مجلس الشعب لوزير الثقافة فاروق حسنى حول لوحة تصدرت غلاف مجلة إبداع التى تصدرها الوزارة وهى اللوحة التى وصفها العضو بأنها "ضد قيم المجتمع المصرى" ، وكأنه هو المدافع الوحيد عن هذه القيم ؟ .

ولعل هذا المأزق هو الذى دفع محمود أمين العالم إلى القول بأن "الثقافة المصرية وضعت بين شقى رحى ثقافة الدولة وسلطة الجماعات الظلامية" ، وعلى الرغم من هذا التوصيف ذى النبرة التشاؤمية إلا أن صدور سلسلتى المواجهة والتنوير عن الهيئة العامة للكتاب ، أكد على إحساس مؤسسات الدولة - أو بعضها على الأقل - بأهمية دورها فى التصدى لقوى الشر الظلامية ، وذلك جنبا الى جنب مع المطبوعات غير الرسمية

وغير الدورية التى تحمل عبء الدفاع عن حرية الإبداع ، وكان من الظواهر الإيجابية أيضا المحسوبة للدولة تلك الحملات التى خاضتها صحيفة "أخبار اليوم" ضد تعنت وضيق أفق أجهزة الرقابة التى وصفها د. على الراعى بأنها "أجهزة غارقة فى الجهل والبيروقراطية" ، وقد انتهت هذه الحملة إلى تشكيل المجلس الأعلى للرقابة والذى ضم تشكيله عددا من أبرز مفكرى مصر ومبدعيها المدافعين عن حرية الرأى والإبداع ، على أن هذا المجلس لم يذكر له أى دور بعد ذلك ، وخاصة فى مواجهة عدد من التشريعات الرقابية الجديدة التى شددت من القيود الرقابية على إنتاج ونسخ وتداول المصنفات السمعية والبصرية ، كما شددت على مخالفى قانون الرقابة بمد مدة الحبس إلى حوالى سنتين وغرامة تقدر بحوالى ١٠٠٠٠ جنيه بعد أن كانت لاتتجاوز ستة أشهر ، وإن كانت قد أعطت للمبدع الحق فى التظلم من قرارات الرقابة على المصنفات من خلال لجنة التظلمات التى تم تشكيلها ، برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة ، وممثلين من هيئة الاستعلامات والمجلس الاعلى للثقافة وأكاديمية الفنون ، وممثل من النقابة التابع لها المصنف .

سينما ١٩٩٣ وحديث الأزمة ... المعاد !

حديث الأزمة كان هو الموضوع الرئيسى للسينما هذا العام .

بدأ العام بندوة "السينما المصرية إلى أين ؟" التى عقدت فى أحد فنادق القاهرة الكبرى وفيها أعلن محمود عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى ورئيس اتحاد المصارف العربية أن البنك الأهلى يعلن عن استعداده لتأسيس شركة مساهمة مصرية باسم "شركة السينما المصرية" على أن تضم ٢٠٠ مؤسس من الفنانين والسنمائيين يدفع كل منهم ٥٠ ألف جنيه بمبلغ إجمالى ١٠ ملايين جنيه يقوم البنك بدفع ١٠ ملايين أخرى لتبدأ الشركة برأسمال قدره ٢٠ مليونا .

هذه الشركة مهمتها الأولى شراء الأصول السينمائية المعروضة للبيع تنفيذا لقانون الأعمال الصادر برقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى ينص على أن تقوم الشركة القابضة بتهيئة الأصول للبيع بأعلى سعر.

ورغم أن العام شهد العديد من الندوات الأخرى مثل "ندوة الأهرام عن خصخصة السينما" وندوة الأهرام "حتى تكون سينما مصرية" وندوة "جمعية فنانى وإعلامى الجيزة" وندوات "مهرجانات السينما المختلفة : القومى ، والإسماعيلية ، والاسكندرية ، والقاهرة" حول نفس قضية "بيع السينما" ، ورغم عشرات التحقيقات والمقالات ومئات الآراء التى طرحت عن "الخصخصة" وتأثيرها على السينما ، إلا أن أحدا من الفنانين أو غيرهم لم يتقدم لتنفيذ مشروع واحد أو اقتراح من الاقتراحات العديدة المقترحة ، ومنها الاقتراح المقبول الذى قال به رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى باستثناء محاولة مضحكة قام بها صلاح التهامى رئيس اتحاد السينمائيين التسجيليين أثناء انعقاد مهرجان الاسماعيلية للسينما التسجيلية ، الذى دعا للاكتتاب من أجل إنقاذ ستوديو ومعمل مصر وستديو النيل ونجح فى جمع ألف جنيه !! .

وإذا كان حديث "الخصخصة" قد طغى على حديث الأزمة فقد تجاوز الأمر السؤال بـ "هل نبيع" أم "لا نبيع" إلى "لمن نبيع" ؟ .

الكثيرون أعلنوا عن خوفهم من أن تتحول الاستديوهات التاريخية إلى نشاط تجارى آخر بعد بيعها .

وآخرون حذروا من البيع إلى غير المصريين ، وبالتحديد إلى الإسرائيليين أو السعوديين .

فخلال الندوات العديدة التى شهدها العام قام أكثر من صوت بالتحذير من بيع الاستديوهات إلى أجانب يمكن ان يتبين فيما بعد انهم وسطاء للإسرائيليين .

والملاحظ أن عددا من الصحف

والمجلات المصرية قد تصدت فيما يشبه الحملة لما اعتبرته مؤامرة لتصفية السينما المصرية من خلال بيعها للإسرائيليين أو للسعوديين ، بالذات وأن بعض الأقلام أكدت أن الشيخ صالح دلة على وشك شراء السينما المصرية بالفعل ، ، ويبدو ان هذه الحملة قد نجحت حيث انصرف الشيخ عن السينما إلى بناء محطات تليفزيون فضائية بعد أن أكدت بعض الأنباء أنه قد اشترى بعض دور العرض بالفعل فضلا عن المساهمة فى بناء استديوهات بمدينة ٦ اكتوبر التى يملكها التليفزيون المصرى.

هناك كمية كبيرة من المشاكل التى تعرضت لها السينما عام ١٩٩٣ ، والكثير منها - كما سنلاحظ مشاكل تقليدية وقديمة - يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

- الموزع الخارجى الذى يفرض شروطه التجارية والفنية والأخلاقية.
- هجرة المنتجين إلى استديوهات خارج مصر.
- غياب الدراسات التسويقية الجادة.
- نقص دور العرض ،وهى مشكلة خطيرة سنتعرض لها تفصيلا.
- سوء الخدمات المعملية من صوت وصورة ، واستديوهات فى حالة سيئة وعدم توفر عمالة مدربة على استخدام الآلات الحديثة فى حالة تواجدها.
-الأسعار الجديدة التى يتم تحصيلها من المنتج بالعملة الصعبة والتى يصل بموجبها سعر النسخة "الاستاندرد" إلى تسعة الاف دولار بعد ان كانت الفا واحدا عام ١٩٧٥ ، وخمسة عام ١٩٩٢ .

وفى مقابل هذه المشاكل التى طرحت بكثافة وتكرار يبعث على السأم والإحباط لم تظهر ردود فعل إيجابية إلا فيما ندر ، منها إعلان البنك المصرى لتنمية الصادرات عن انتهائه من دراسة الفكرة والتكلفة النهائية والسيناريو والعوائد المتوقعة واحتمالات التصدير لتمويل فيلم آخر بعد نجاح التجربة فى فيلمى "فارس المدينة" لمحمد خان و"فرسان آخر زمن" لمدحت السباعى.

ولكن المحزن أيضا ان البنك رفض تمويل فيلم بعنوان "الاسكندر الأكبر" قدرت تكلفته بـ ٥٠ مليون جنيه رغم ان المبلغ المطلوب من البنك كان خمسة ملايين فقط. !

أيضا أصدر مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة للسينما عدة قرارات هى :

- منح تسهيلات ائتمانية للمنتجين الجادين لإنتاج أفلام ذات قيمة فنية تقوم الشركة بتوزيعها فى الداخل والخارج على أن تلجأ الشركة لمساهمة صندوق التنمية الثقافية التابع لوزارة الثقافة من أجل تمويل إنتاج هذه الأفلام.
- تقسيم العالم إلى مناطق للتوزيع بحيث يتولى أحد المنتجين توزيع الأفلام فى منطقة معينة من هذه المناطق بشكل رسمى .

كما طرح رئيس الشركة القابضة فكرة دخول البنوك الكبرى لتمويل الأفلام.

وعلى أية حال فقد حظيت بعض هذه القرارات والاقتراحات باعتراضات من المنتجين وغرفة صناعة السينما ، التى لم تفعل شيئا فى عام ١٩٩٣ سوى التجمع داخل الغرفة أو فى الندوات للبكاء على حال السينما والشكوى من كل شئ. !!

ومن الأخبار الطيبة هذا العام قيام أكاديمية الفنون بالتعاقد مع شركة انجليزية لتركيب شبكة إضاءة لأحدث استديو سينمائى فى القاهرة تابع للأكاديمية ، وتصل تكاليفه إلى ثلاثة ملايين جنيه .

وقد أجرى صندوق التنمية الثقافية حصرا شاملا لعدد دور السينما تبين منه ما يلى :

إجمالى دور العرض فى مصر ١٥٠ دارا ، منها ٤٩ دار عرض درجة أولى فقط ، ومنها ٥٢ دارا فى القاهرة ، و١٦ فى الاسكندرية ، و٨ فى الجيزة ، و٧ فى الغربية

ودمياط ، و٦ في سوهاج ، و٥ في كل من البحيرة والمنيا وأسيوط ، و٤ في الاسماعيلية والدقهلية وبور سعيد وبني سويف وقنا وأسوان ، و٣ في كفر الشيخ ، و٢ في كل من الشرقية والقليوبية والفيوم ، ودار عرض واحدة في كل من المنوفية والسويس وشمال سيناء ومطروح والأقصر والوادي الجديد. !

وفي مقارنة صغيرة بآخر استطلاع أجرى من هذا النوع في موسم ١٩٦٧/٦٦ نكتشف الفارق المذهل :

عدد دور العرض كان ٢٦٣ منها ٨١ في القاهرة ، و٣٨ في الاسكندرية ، و١٧ في الغربية. !!

أهم الأحداث السينمائية خلال العام تتمثل فيما يلي :

عرض ٥٣ فيلما مصريا جديدا ، وهو رقم جيد لا يبتعد كثيرا عن متوسط انتاج الأفلام في مصر بشكل عام.

أول فيلم بدأ عرضه كان "الحب في الثلاجة" للمخرج سعيد حامد في ٤ يناير ، وتلاه "ليه يا بنفسج" للمخرج رضوان الكاشف في ١١ يناير وهما الفلمان اللذان مثلا مصر في المسابقة الرسمية لمهرجان القاهرة عام ١٩٩٢ ، وحصل ثانيهما على جائزة لجنة التحكيم الخاصة ، وآخر أفلام العام كان "كروانة" للمخرج عبداللطيف زكي ، و "ليه يا هرم" للمخرج عمر عبدالعزيز في ٢٧ ديسمبر .

شهد العام عقد خمسة مهرجانات سينمائية ما بين القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية هي : "المهرجان القومي الثالث للأفلام الروائية" الذي ينظمه صندوق التنمية الثقافية التابع لوزارة الثقافة ، وقد أقيم المهرجان في الفترة من ٢٥ أبريل ولمدة ٣ أسابيع وشارك فيه ١٦ فيلما بعد ان قامت لجنة المشاهدة باستبعاد سبعة أفلام لهبوط مستواها مما أثار جدلا واسع النطاق بسبب اعتراضات المستبعدين ، ومنهم مخرجون المفترض انهم كبار أمثال اشرف فهمي الذي قدم فيلم "فخ الجواسيس" ، وعاطف سالم الذي قدم فيلم "دموع صاحبة الجلالة" ، وأخيرا سمير سيف الذي تقدم بفيلم "لهيب الانتقام."

ترأس لجنة تحكيم المهرجان الكاتب لطفي الخولي الذي أثار الزوابع والأحزان في حفل الختام عندما هاجم الأفلام المعروضة لتركيزها على العنف والابتذال ومخاطبة الغرائز ودق ما أسماه ناقوس الخطر للسينما المصرية ، مما فتح المجال مجددا للإعلاميين والسينمائيين في الكلام عن أزمة السينما المصرية !! ، ومن المفارقات الطريفة في هذا الصدد أن المهرجان نفسه بجوائزة واختياراته كان أفضل تعبير عما آل إليه حال السنيما المصرية .

وفي حفل الافتتاح الذي عقد بدار الأوبرا الجديدة تم تكريم الممثل يحيى شاهين والفنانة تحية كاريوكا والسيناريست يوسف جوهر ، كما عرض فيلم "الخطيب رقم ١٣" لرائد السينما المصرية محمد بيومي ، وزاد تفوق الفيلم الفني والفكري من أحزان الذين اضطروا إلى مشاهدة أفلام المسابقة خلال الأيام التالية ، وعلى أية حال فقد جاءت نتائج المسابقة لتؤكد مرة أخرى ان المناخ الثقافي السائد يستبعد الاتجاهات الفنية الجديدة ويضطهدها كما أشار بعض النقاد.

جوائز الإنتاج الأولى حصل عليها الأفلام الثلاثة التالية : "الإرهاب والكباب" لعادل إمام ، و "مهمة في تل أبيب" لنادية الجندي ، و "الحب في الثلاجة" ، ومن الجوائز التي أثارت الاعتراضات حصول فيلم "الرقص مع الشيطان" على جائزتين ، وحصول ليلى علوى على جائزة أفضل ممثلة ، وعدم حصول فيلم "ليه يا بنفسج" لرضوان الكاشف سوى على جائزة لجنة التحكيم الخاصة ، ويبدو أن لطفي الخولي قد أصاب بالفعل عندما أعلن ان السينما المصرية في خطر حقيقي حتى أن المهرجان الذي ترأس لجنة تحكيمه قد استبعد أفلام مثل "ايس كريم في جليم" لخيري بشارة ، و "الغرقانة" لمحمد خان ، و "٣ على الطريق" لمحمد القليوبي ، وإذا كان رب البيت بالدف ضاربا - حتى لو

ضرب الناقوس على سبيل السهو أو الخطأ – فأغلب الظن ان شيمة أهل البيت كلهم ستكون الرقص .

على هامش المهرجان اقيمت حلقة بحث علمية حول خصخصة السينما المصرية وعلاقتها بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وندوة حول "الإرهاب وتأثيره على السينما ودور العرض" .

وخلال شهر يونيو عقد المهرجان الدولي السنوى للأفلام التسجيلية فى مدينة الاسماعيلية ، وعلى هامشه تم تكريم المخرج أحمد راشد والفنان حسن مراد وصدرت بعض المطبوعات عن المكرمين والسينما التسجيلية ، بالإضافة إلى منح الجوائز التى وصلت إلى ١٢ ميدالية وجائزتين خاصتين وشهادتى تقدير .

وخلال الفترة من ١٢ سبتمبر ولمدة أسبوع أقيم مهرجان الاسكندرية الدولى السنوى لدول البحر المتوسط والذى يطلق عليه تهكما "مهرجان الفضائح" بسبب الفضائح التى يثيرها فى كل عام ، وآخرها ما حدث فى عام ١٩٩٢ عندما تشاجر أعضاء لجنة التحكيم بالأيدى على الملأ فى حفل الختام ووصل الأمر إلى ساحات القضاء فيما بعد ! ، مما دفع محافظ الاسكندرية لإصدار قرار بإلغاء المهرجان – مستغلا ما حدث – حتى يوفر على محافظته القيل والقال عن السينما التى يعتبرها البعض الآن – وخاصة سينما المهرجانات – من المحرمات. !!

وقد حاولت جريدة "الشعب" المعارضة بمناسبة مهرجان الاسكندرية هذا العام إثارة ضجة بسبب احتواء أفلامه على مشاهد "عرى وجنس" وحاولت – فى ٢٨ ديسمبر – الحصول على فتوى من المفتى بتحريم هذه الأفلام من خلال سؤاله عن رأيه فى محتوى الأفلام ، والمسئولية عن عرضها والعامة الذين يذهبون إليها ، أو الذين يرفضونها وما ينبغى ان يفعلوه !! . ولحسن الحظ لم ينفذ قرار المحافظ بعد تدخل وزارة الثقافة وعقد المهرجان فى موعده ومر بدون "فضائح" هذه المرة . شارك فى المهرجان تسعة أفلام مصرية لم يكن من بينها "أرض الأحلام" للمخرج داوود عبدالسيد بسبب خلاف إدارة المهرجان مع المخرج الذى كان أحد أعضاء لجنة التحكيم "المثيرين للشغب" فى مهرجان ١٩٩٢ ، وشارك فى مسابقة المهرجان الرسمية ثلاثة أفلام مصرية هى : "ديسكو ديسكو" لايناس الدغيدى ، و "الباشا" لطارق العريان" ، و "مجانينو" لعصام الشماع ، بالإضافة إلى فيلمين من انتاج التليفزيون هما "السيد كاف" و "نسيت إنى امرأة" . ترأس لجنة تحكيم البانوراما المصرية د. عبدالقادر القط ، وفاز بالجائزة الكبرى – أحسن فيلم – فيلم "١٣١ أشغال" للمخرج نادر جلال ، وأحسن إخراج لكريم ضياء الدين عن فيلم "رغبات" وأحسن ممثل أحمد زكى عن "الباشا" وأحسن ممثلة معالى زايد ورغدة عن "الزمن الصعب" و "رغبات. "

أما لجنة التحكيم للأفلام الدولية التى ترأسها المخرج النمساوى رينهارد بوركر فمنحت جوائزها للأفلام الاسبانية والتركية واليونانية ولم يفز سوى أحمد زكى بجائزة أفضل ممثل عن دوره فى فيلم "الباشا" أيضا.

وعلى هامش المهرجان قام عدد من النقاد والصحفيين الشبان بتشكيل لجنة تحكيم لاسوأ الأفلام باسم "الشريط الأسود" منحت جوائزها كالتالى أسوأ فيلم "الخطر" لعبد اللطيف زكى ، اسوأ ممثل أحمد بدير اسوأ ممثلة فيفى عبدة عن "مجانينو. "

وشهد نفس الشهر من ٢٠ إلى ٢٦ ديسمبر أيضا انعقاد المهرجان الدولى السنوى السابع لسينما الأطفال والذى اشترك فيه ٤٠ دولة أجنبية و ٧ دول عربية ووصل عدد الأفلام المشاركة فيه إلى ١٦٤ فيلما ، وهو المهرجان الذى ينظمة اتحاد الفنانين العرب المنظم لمهرجان القاهرة الدولى ، وشكلت لأول مرة لجنة تحكيمه من الأطفال ، بالإضافة إلى لجنة المشاهدة برئاسة الصحفية نعم الباز ، ورغم ان المهرجان دولى يلاحظ ان المحكمين مصريون فقط.

وقد قسمت جوائز المهرجان إلى أربعة أقسام هى أفضل ثلاثة أعمال تليفزيونية عربية تقدم من المجلس العربى للطفولة والتنمية ، والبرامج التليفزيونية ، والأفلام القصيرة والأفلام الروائية .

وعلى هامش المهرجان عقدت خمس ندوات تتناول القضايا المشتركة بين عالمى السينما والطفولة .

وفى الفترة من ٢٩ نوفمبر إلى ١٣ ديسمبر عقد أكبر مهرجان سينمائى مصرى – عربى ، وهو مهرجان القاهرة الدولى السابع عشر .

شارك فى المهرجان ٤٧ دولة و١٧٢ فيلما عرضوا فى أقسام المهرجان المختلفة.

وشارك فى المسابقة الرسمية ١٧ فيلما من ١٦ دولة حيث اشتركت مصر بفلمين هما "حرب الفراولة" لخيرى بشارة و "الجراج" لعلاء كريم .

افتتح المهرجان بالفيلم المصرى "ضحك ولعب وجد وحب" للمخرج طارق التلمسانى .

ترأس لجنة التحكيم الدولية المخرج الأسبانى "خوان أنطونيو بارديم" وشارك فيها من المصريين المخرج كمال الشيخ والممثل جميل راتب .

استضاف المهرجان حوالى ٢٠٠ فنان أجنبى كان أشهرهم الممثلان الأمريكيان تيرى آن لين أو كر يستين و دانيال ماكيفاركار أو كلارك بطل المسلسل التليفزيونى الشهير الجرئ والجميلة ، وقد أثارت استضافة هذين النجمين واحتفاء المهرجان ووسائل الإعلام بهما سخرية واستياء عدد كبير من الفنانين والكتاب أكثر مما أثاره استضافة الهندى "اميتاب باتشان" فى العام الماضى ، وثار السؤال حول علاقة "الصابون" – إشارة إلى مسلسلات "أوبرا الصابون" – بالسينما ؟.

وعلى هامش المهرجان أقيم عدد من التكريمات والندوات كان أهمها حلقة البحث التى تناولت قضية "الإرهاب والسينما" ، وكان المفترض ان يعرض المهرجان بعض الأفلام العالمية التى تتناول قضية الإرهاب ولكن لـ
يحدث .

وجاءت نتيجة لجنة التحكيم النهائي
ببعض المفاجآت ، فقد فاز بالجائزة الكبرى
الهرم الذهبى – للمهرجان الفيلم الفلسطين
"حتى إشعار آخر" ، كما حصل الفيلم السور
"كومبارس" على جائزتى لجنة التحكيم الخاص
– الهرم الفضى – وجائزة أفضل مخرج لنبي
المالح . أما خروج الفلمين المصريين بدو
أية جوائز فلم يكن مفاجأة كبيرة ، مع ا
البعض اعتقد ان لجنة التحكيم ظلمت لتظه
عادلة ، إلا ان الأغلبية كانوا مقتنعين با
الافلام المصرية كانت فى أسوأ حالاتها.

وقد استطاع مهرجان القاهرة أن يحق
أكثر من مليونى جنيه خلال أسبوعين م
عرض الأفلام تجاريا .

فى إطار الحديث عن المهرجانا
يبقى ان نشير إلى "أيام السينما المصري
الجديدة" التى عقدت فى البحرين فى الفترة م
١٦ – ٢٠ اكتوبر ، وشارك فيها ٨ افلا
مصرية جديدة بالإضافة إلى عقد بعض
الندوات .

ويمكن ان نشير إلى فوز فيلم "ليه
بنفسج" بالجائزة الذهبية فى المهرجان الثان
للفيلم العربى فى فرنسا الذى عقد من ٤
١٢ يوليو ، وفوز فيلم "ضد الحكومة" بجائز
أحسن ممثل فى مهرجان "قرطاج" الذى عق
فى تونس ، وجائزة أحسن سيناريو لبشي
الديك من مهرجان السينما الافريقية الذى عق
فى "اوجا دوجو" عاصمة بوركينا فاسو .

أهم الظواهر الفنية لسينما ٩٩٣
محيرة بعض الشئ فرغم حديث الأزم
الطاحنة والانهيار الذى تعانى منه السين
ظهر عدد من الوجوه الجديدة الهامة فى مج
الإخراج والتمثيل .

فى الإخراج لأول مرة نجد "طار
التلمسانى" – وهو مدير تصوير بارز – اتج
إلى إخراج أول أفلامه "ضحك ولعب وج
وحب" ليعرض فى افتتاح مهرجان القاه
ويلحق بالمخرج رضوان الكاشف الذى شار

فى مسابقة ١٩٩٢ بفيلمه الأول "ليه يابنفسج" وحصل عنه على جائزة لجنة التحكيم الخاصة بالإضافة إلى عدد آخر من جوائز الجمعيات السينمائية والمهرجان القومى للأفلام الروائية ، ونفس النجاح حققه سعيد حامد بأول أفلامه "الحب فى الثلاجة" هناك أيضا محمد كامل القليوبى الناقد والمخرج التسجيلى بأول أفلامه الروائية "ثلاثة على الطريق" ،والسناريست عصام الشماع بفيلمه الأول "مجانينو" والمصور سعيد شيمى فى "الكنز" ، وخالد الحجر بفيلمه "احلام صغيرة" ، والممثل طارق النهرى بفيلم " اللعب مع الأشرار" ، والمنتج مدحت الشريف فى "اجدع ناس" ، واسامة الكرداوى بـ "كارت أحمر" ، وزكى فطين عبدالوهاب بـ "رومانتيكا" وكلها لم تعرض فى عام ١٩٩٣ .

ومن الأحداث الفنية الملفتة المعركة الشرسة التى شنها عدد من "قدامى المخرجين والكتاب" على جيل ما يسمى بـ "الواقعية الجديدة" الممثلين فى محمد خان ، عاطف الطيب ، داوود عبدالسيد ، خيرى بشارة ، رأفت الميهى ، شريف عرفة الذين وصفتهم إحدى المجلات الفنية الأسبوعية على لسان حسام الدين مصطفى ورفاقه بانهم "عصابة" وانهم "مخرجو الأفلام السوداء" ، وقال حسام الدين مصطفى عن هذه "الواقعية انها انحطاطية" ، وأمام هذه الحملة الشرسة تصدى عدد من النقاد للاتهامات على صفحات المجلات والجرائد الأخرى.

سادت على أفلام ١٩٩٣ ظاهرت النجم الواحد فى الفيلم ولهذا أسباب منها الأجور العالية مقارنة بتكالف الفيلم الأخرى التى يحصل عليها النجوم ، بالإضافة إلى سيطرة هذه الوجوه المعدودة على البطولات السينمائية والمنافسة فيما بينهم.

ظاهرة العنف الذى طغى على أفلام ١٩٩٣ وما قبلها تقلصت بعض الشئ ولكنها لا زالت تشكل ٢٠٪ من موضوعات الأفلام المعروضة فى ١٩٩٣ وفقا للاحصائيات.

التليفزيون المصرى بدأ يتجه إلى الانتاج السينمائى وهى التجربة التى بدأت مع فيلم "ايوب" لعمر الشريف وإخراج هانى لاشين منذ سنوات ، واشترك فى مهرجان الاسكندرية بفلمين هما "السيد كاف" و "ونسيت إنى امراة."

الرقابة على المصنفات الفنية بدت أكثر تسامحا مع الفيلم السينمائى ولكنها قامت أيضا بقص عدد كبير من المشاهد والكلمات المبتذلة من أفلام ١٩٩٣ ، كما قامت بمنع طبع او تصدير أو عرض فيلم "البيه صديقى" بطولة سميرة صدقى وحاتم ذو الفقار وإخراج أحمد ثروت بتهمة "تشويه صورة المجتمع المصرى. ! "

أهم الأفلام من ناحية التجديد الفنى وفقا لتاريخ عرضها : "الحب فى الثلاجة" للمخرج سعيد حامد لاتجاهه التجريبى الذى يعتمد على فانتازيا شبه سريالية ، "ليه يابنفسج" للمخرج رضوان الكاشف لاحساسه المتميز بالواقعية واعتماده على حبكة فنية مختلفة عن الحبكة السينمائية المعتادة ، حيث يفتقد للحكاية التقليدية والحبكة التصاعدية ، و"أحلام صغيرة" للمخرج الشاب خالد الحجر والفيلم بجانب كونه يحمل رؤية شابة لهزيمة ١٩٦٧ احتار النقاد فى تفسيرها هل هى مع - أم ضد عبد الناصر ، فإنه يحمل اتجاها فنيا نادرا فى السينما المصرية وهو مدرسة التعبيرية الألمانية التى تعتمد على الإضاءة المتباينة والرسم بالظلال ، هناك أيضا فيلم "الباشا" للمخرج الشاب طارق العريان وهو متأثر بالمدرسة الامريكية إلى درجة الاقتباس وأخيرا كان هناك فيلم "مرسيدس" ثانى أفلام المخرج يسرى نصر الله - بعد "سرقات صيفية" الذى يمكننا ان ندرجه فى سياق المحاولات التجريبية التى تثير الكثير من اللغط لكنها على أية حال محاولات قد ينتهى بها الحال إلى ظهور مخرج جيد وأفلام جيدة تستقر فى عقل ووجدان الجمهور العريض بدلا من ان تكون مادة خصبة لنقاش حفن المثقفين مثلما هو حال هذه المحاولات الآن.

أنجح أفلام العام جماهيريا "المنسى"

لعادل امام ، و "الواد سيد الشغال" لعادل امام أيضا - وهو مسرحية مصورة وليس فيلما ! - و "الشطار" لنادية الجندى ، و "ثلاثة على الطريق" اخراج محمد القليوبى ، و "ليه يابنفسج" اخراج رضوان الكاشف ، و "انذار بالطاعة" اخراج عاطف الطيب ، و "امريكا شيكا بيكا" اخراج خيرى بشارة ، وإذا كان هذا الفيلم نجح لوجود المغنى محمد فؤاد فيه ، ليلحق بزميله عمر دياب فى تجربة التمثيل السينمائى ، فان فيلم "لولاكى" الذى قام ببطولته المغنى على حميدة اعتمادا على أغنيته الشهيرة المعروفة بنفس الاسم كان من أفشل أفلام العام حيث لم يستغرق عرضه سوى أسبوعين فى دار عرض واحدة .

شهد عام ١٩٩٣ عودة فاتن حمامة إلى التمثيل بعد غياب خمس سنوات بفيلم "أرض الأحلام" للمخرج داوود عبدالسيد ، ولكن الفيلم - رغم جودته - لم يحظ بالنجاح الجماهيرى أو النقدى الذى يستحقه بالرغم من المستوى الرفيع الذى ظهرت به فاتن حمامة ، هو الأمر الذى فشل فيه ثلاثة من كبار المخرجين سنا ومقاما هم بركات فى "تحقيق مع مواطنة" الذى فشل فشلا ذريعا ، وصلاح أبو سيف فى "السيد كاف" الذى عرض فى مهرجان الاسكندرية ، وعاطف سالم فى "توت توت" الذى شهد فشل نبيلة عبيد أيضا.

ظاهرة ما يسمى بسينما المقاولات التى كانت بعض أفلامها تحقق نجاحا مفاجئا غير متوقع انهارت تماما هذا العام ، فلم يستغرق عرض أفلام مثل "مستر دولار" اخراج أحمد عبدالسلام و "صعيدى فى الجيش" لـ ناصر حسين و "السياسى" لـ اسماعيل جمال و "اليتيم والحب" لـ محمود فريد سوى أسبوع واحد فى دار عرض واحدة ، ولم يزد عرض أفلام "لولاكى" لـ حسن الصيفى و "الهاربان" لـ اسماعيل حسن و "الذئب" لـ "عبدالحليم النحاس سوى أسبوعين فى دار عرض واحد .

وقد يؤدى فشل هذه الظاهرة إلى ان تختفى ، مما سيغير خريطة السينما المصرية بعد عام ١٩٩٣ .. ولعل أهم إنجازات هذا العام ، ان الجمهور قال "لا" لأفلام المقاولات .

"الإصلاح الاقتصادى" يدخل مرحلة جديدة عام ١٩٩٣

أهم التطورات فى قطاع المال فى مصر خلال عام ١٩٩٣

شهد عام ١٩٩٣ انتهاء المرحلة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى التى بدأت فى مايو ١٩٩١ مع توقيع اتفاق التثبيت الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى ، وهو الاتفاق الذى يهدف فى جوهره إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى فى إطار عملية التحول نحو اقتصاد السوق ، وقد ركزت المرحلة الاولى لبرنامج الإصلاح على ضبط جانب الطلب فى الاقتصاد المصرى من خلال السيطرة على عجز الموازنة العامة وتحجيم الائتمان المحلى عامة والائتمان الموجه إلى القطاع الحكومى وشركات قطاع الأعمال العام خاصة ، وقد كانت إحدى ركائز برنامج الإصلاح فى مرحلته الأولى هو التحرير المالى سواء لأسعار الفائدة أو لأسعار الصرف وكذلك ارتكز برنامج الإصلاح على تغير الإطار المؤسسى والتشريعى الذى يحكم عمل القطاع المالى من خلال جعله أكثر انفتاحا أمام الاستثمارات الخاصة العربية والاجنبية .

استكمال الإطار التشريعى

شهد عام ١٩٩٣ استكمال الإطار التشريعى الذى يحكم قطاع المال فى مصر خاصة وأن عام ١٩٩٢ كان قد شهد صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى المصرى الذى تمثلت أهم ملامحه فى :

– تدعيم قدرة البنك المركزى المصرى على التدخل فى حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل تؤثر على مركزه المالى أو على مواجهة طلبات المودعين سواء بدعوة المساهمين لتوفير أموال مساندة أو عن طريق دمج البنك مع بنك آخر .

– اشترط القانون ألا يقل رأس المال المرخص به للبنك عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون وذلك لتقوية المراكز المالية للبنوك من جهة ولتتناسب مع معدلات الملاءة المطلوبة من جهة أخرى ، كما اشترط القانون ألا يقل المال المخصص لنشاط الفروع الأجنبية (الفرع الواحد) عن ١٥ مليون دولار أو مايعادلها بالعملات الحرة .

– إنشاء صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى على أن يكون للصندوق شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويخضع لإشراف البنك المركزى .

– أباح القانون لمحافظ البنك المركزى المصرى التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى مصر على أن يقتصر نشاطها على دراسة الأسواق وإمكانيات الاستثمار .

- سمح القانون للأجانب بتملك أسهم أسمية فى البنوك وأسقط القانون أيضا شرط أن يكون اعضاء مجلس الادارة والمسئولون عن الادارة فيها مصريين .

- التصريح للبنوك والفروع الأجنبية القائمة وقت العمل بالقانون والتى يقتصر تعاملها على العملات الحرة أن تتعامل بالعملة المحلية على أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية ، مع التأكيد على أن تكون المراكز الرئيسية للفروع المذكورة خاضعة لرقابة سلطة نقدية بالدولة التى تقع فيها هذه المراكز ، وقد أثار الشرط الخاص بأن تتخذ الفروع الأجنبية شكل شركة مساهمة مصرية معارضة جانبا من رجال المصارف ومن ثم شهد عام ١٩٩٣ صدور القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بشأن تعديل أحكام قانون البنوك والائتمان وهو القانون الذى سمح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل به والتى يقتصر تعاملها على العملات الحرة أن تتعامل بالعملة المحلية ، وبذلك أسقط شرط أن تتخذ هذه الفروع شكل "شركة مساهمة مصرية" ، وهو الشرط الذى أثار جدلا واسعا ولقى معارضة شديدة من قطاع كبير من المجتمع المصرفى ، وبمقتضى القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٣ فقد تمثلت شروط التعامل بالعملة المحلية فيما يلى :

* فيما يتعلق بالبنوك القائمة فى ٥ يونية ١٩٩٢ - تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ - والتى يقتصر تعاملها على العملات الحرة :

- موافقة الجمعية العامة للبنوك على التعامل بالعملة المحلية .

- ألا يقل رأس المال المرخص بـه عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى أو ما يعادلـه بالعملة الأجنبية .

* فيما يتعلق بفروع البنوك الأجنبية القائمة فى ٥ يونية ١٩٩٢ والتى يقتصر تعاملها على العملات الحرة :

- موافقة المركز الرئيسى للفرع بالخارج على التعامل بالعملة المحلية ، وعلى التزام الفرع بكافة القوانين والقرارات والتعليمات التى أصدرها ويصدرها البنك المركزى المصرى فى شأن تنظيم الرقابة والإشراف على البنوك .

- ما يفيد خضوع مركزه الرئيسى لرقابة السلطة النقدية بالدولة التى يقع فيها هذا المركز وكذلك تمتعه بجنسية محددة .

- التزام مركزه الرئيسى بمسئوليته عن الودائع وحقوق الدائنين وكافة الالتزامات المستحقة أو التى قد تستحق مستقبلا على الفرع ، مع الالتزام بتعويض الفرع عن أية خسائر تظهرها حساباته الختامية عن أية سنة مالية .

- كفاية مخصصاته لمقابلة أى نقص فى قيم الأصول ولمقابلة الالتزامات التى قد تقع على عاتقه ومقدار رأس المال المحتفظ بـه لدى الفرع والمخصصة لنشاطه فى مصر .

- ألا يقل رأس المال المحتفظ بـه لدى الفرع والمخصص لنشاطه فى مصر عن ١٥ مليون دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة .

وقد صدر فى مايو ١٩٩٣ القرار الجمهورى رقم ١٩٩٣/١٨٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٩٢/٣٧ كما صدر فى فبراير من نفس العام النظام الأساسى للبنك المركزى .

واستكمالا للتشريعات المنظمة لقطاع المال فى مصر فقد صدر فى ابريل قرار

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٩٩٣/١٣ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩ ، والمعروف أن هذا القانون قد صدر بهدف تهيئة المناخ الملائم لحفز عملية الاستثمار فى الأوراق المالية ، بما فى ذلك تداول أسهم الشركات المملوكة للدولة جزئيا أو كليا بعد ان يتقرر التخلى عن ملكية أو تقليص شبه الملكية العامة فيها ، وقد عمل القانون على اعادة تنظيم سوق رأس المال فى مصر لتقوم بدورها فى توفير الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل وقد تمثلت أهم معوقات نمو سوق رأس المال فى :

- تحيز السياسات الاقتصادية لصالح سوق النقد على حساب سوق رأس المال سواء من حيث تحديد أسعار الفائدة أو من حيث المعاملة الضريبية.
- القصور المؤسسى الذى تعانيه سوق رأس المال حيث مازالت تفتقر إلى العديد من المؤسسات المالية اللازمة لتقديم الخدمات المتعلقة بسوقى الإصدار والتداول .
- تعدد أجهزة الرقابة والإشراف فإلى جانب الهيئة العامة لسوق المال هناك مصلحة الشركات التى تمارس بعض الاختصاصات بالنسبة للشركات المنشأة وفقا لقانون الشركات ١٩٨١/١٥٩ ، والهيئة العامة للاستثمار التى تمارس أيضا بعض الاختصاصات بالنسبة للشركات المنشأة وفقا لقانون الاستثمار .
- ضعف دور المؤسسات المالية القائمة فى تنشيط السوق .
- ضآلة المعروض من الأدوات المالية سواء كانت اسهما أو سندات بسبب شيوع ظاهرة الشركات المغلقة وغلبة الأوراق المالية الحكومية غير المقيدة فى البورصة ، وتركز حيازة الأوراق المالية الحكومية لدى البنوك وشركات التأمين .
- ضآلة الطلب على الأدوات المالية بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض العائد الصافى الذى تغله الأوراق المالية مقارنة بالعائد على أذون سوق النقد سواء كانت ودائع أو شهادات إيداع أو شهادات استثمار وعدم لجوء الحكومة الى سوق رأس المال لتدبير احتياجاتها التمويلية هذا الى جانب عدم معرفة الجمهور بأدوات سوق رأس المال ، إضافة الى ظهور شركات توظيف الأموال التى استطاعت لمدة طويلة جذب جانب كبير من مدخرات القطاع العائلى .
- الخبرة التاريخية السلبية الناجمة عن تعرض السوق لحركة التأميمات فى الستينات وما أصاب هيكل السوق بسبب فقدانها للكوادر المتمرسة فى عمليات البورصة التى كان يسيطر عليها اليهود والمتمصرون من الأجانب .

وفى ضوء تلك المعوقات عمل قانون سوق رأس المال على تنظيم الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والزمها بالحصول على ترخيص من الهيئة العامة لسوق المال ، كما عمل القانون على المساواة فى المعاملة الضريبية بين عوائد الإيداعات لدى البنوك من جهة والاستثمار فى الاوراق المالية من جهة أخرى ، كما سمح لأول مرة فى مصر بإنشاء صناديق استثمار بهدف تجميع المدخرات بغرض الاستثمار فى الاوراق المالية ، كذلك عمل القانون على تشجيع الشركات ذات الاكتتاب العام – مقابل الشركات المغلقة – وذلك عن طريق الاعفاءات الضريبية والتسجيل فى الجداول الرسمية ، كما سمح

القانون بإصدار أسهم لحاملها .

من ناحية أخرى ظهر قانون النقد الاجنبى الجديد والذى سيحل محل القانون رقم ١٩٧٦/٩٧ ، حيث انتهت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، من إعداد المشروع ، ويعطى المشروع لجميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الحق فى الاحتفاظ بكل مايؤول اليهم أو يملكونه من نقد أجنبى كما يعطيهم الحق فى تحويله إلى الداخل أو الخارج ، والتعامل به داخليا على أن يتم ذلك عن طريق المصارف المعتمدة ، والجهات المرخص لها بذلك ، كما يعطى المشروع الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والمصدرين وشركات السياحة الحق فى الاحتفاظ والتصرف فيما يؤول اليهم من نقد اجنبى دون أى قيود ، ومن ثم فقد الغى المشروع القيود التى كانت تلزم المصدرين وشركات السياحة باسترداد الحصيلة خلال فترة زمنية محددة تمتد من ثلاثة شهور إلى ٦ شهور بقرار من وزير الاقتصاد ومن ثم الغى أيضا الاستثمارة ت.ص التى طالب المصدرون مرارا وتكرارا بإلغائها ، وليصبح بمقتضى ذلك كله الجنيه المصرى عملة قابلة للتحويل .

التطورات المصرفية والنقدية

– **تحرير أسعار الفائدة :** منذ يناير عام ١٩٩١ عدل البنك المركزى من سياساته بحيث أصبح للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات وعلى الودائع بالعملة المحلية ، وقد وضع البنك المركزى المصرى حينذاك حدا أدنى لسعر الفائدة يبلغ ١٢٪ على الودائع لمدة ثلاثة شهور ، وكان هذا القرار يعنى ارتفاعا غير مسبوق فى أسعار الفائدة المحلية بما يحقق سعر فائدة حقيقى موجب (أى بعد خصم معدل التضخم) وكانت هذه الخطوة جزءا من السياسة النقدية التقشفية الهادفة إلى رفع تكلفة الإقراض بما يتوافق مع الأهداف الموضوعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى .

وقد صاحب هذه الخطوة فى هذا الوقت قيام الحكومة بتمويل العجز فى الموازنة العامة من خلال إصدار أذون خزانة قصيرة الأجل فى مزادات أسبوعية بأسعار فائدة تنافسية تطرح للاكتتاب من جانب البنوك أو الهيئات أو الشركات أو الأفراد . ولقد لعبت أذون الخزانة هذه دورا هاما فى تحديد أسعار الفائدة فى الجهاز المصرفى ، حيث يقوم البنك المركزى بتحديد سعر الخصم لديه على اساس اضافة ٢٪ الى سعر اذون الخزانة . هذا من جانب ومن جانب آخر تعد اذون الخزانة بمثابة أداة لامتصاص السيولة فى الاقتصاد المصرى ونواة لاستخدام عمليات السوق المفتوحة فى التحكم فى المعروض النقدى .

ومع بداية تحرير أسعار الفائدة اتجهت أسعار الفائدة للتزايد فارتفع سعر الخصم لدى البنك المركزى من حوالى ١٤ ٪ عام ١٩٨٩ الى ٢٠٪ فى ابريل ١٩٩١ ثم إلى ٢١ ٪ فى يونية ١٩٩١ ثم انخفض الى ١٩,٨ فى يونية ١٩٩٢ ثم إلى حوالى ١٧٪ فى يونية ١٩٩٣.

أما عن أسعار الفائدة لدى البنوك ، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور من ١٣,٦٪ فى يونية ١٩٩١ إلى ١٦,٧٪ فى يونية ١٩٩٢ ثم انخفضت إلى ١٣,٥٪ فى يونية ١٩٩٣ ، وقام البنك المركزى فى مايو ١٩٩٣ بإلغاء الحد الأدنى المفروض على سعر الفائدة والبالغ ١٢٪ على الودائع لمدة ثلاثة شهور كخطوة لاستكمال تحرير أسعار الفائدة ، كما وافق على السماح للبنوك بمنح فوائد على الحسابات الجارية الدائنة للعملاء بالجنيه المصرى لزيادة درجة

المنافسة بين البنوك .

وقد صاحب اتجاه أسعار الفائدة على الودائع للانخفاض اتجاه مماثل لخفض أسعار الفائدة على القروض حيث انخفضت لدى البنوك من ١٩,٥٪ فى يونية ١٩٩١ ونحو ٢٠,٣٪ فى يونية ١٩٩٢ إلى ١٨,٢٪ فى يونية ١٩٩٣ وذلك للقروض لمدة سنة فأقل .

- **السياسة الائتمانية** : مع بداية برنامج الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ ولمواجهة الضغوط الضخمة الناجمة عن الجمع بين تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف ورفع أسعار عدد من السلع والخدمات ، قام البنك المركزى فى ٩ مايو ١٩٩١ بوضع سقوف ائتمانية جديدة لتحل محل السقوف التى كان معمولا بها من قبل والتى كان مؤداها أن تكون القروض فى حدود ٦٠٪ من الودائع ، وأن لاتتجاوز معدل الزيادة فى القروض للقطاع الخاص والعائلى ١٠٪ سنويا ، وذلك فى ضوء تركيز برنامج الإصلاح على جوانب ضبط الطلب الكلى ، وصاحب سياسة ضبط الطلب نجاح ملحوظ خلال عام ٩٢/٩١ حيث انخفض معدل نمو السيولة المحلية إلى ١٣,٩٪ مقابل معدل نمو قدره ٢٤,٢٪ فى عام ١٩٩١/٩٠ ، وكذلك انخفاض معدل التضخم إلى ٩,٧ ٪ مقارنة بنحو ٢٠,٧٪ كما تراجعت أرصدة الإقراض والخصم لدى البنوك بنسبة ٤,٢٪ أى بنحو ٢,٦ مليار جنيه خلال عام ٩٢/٩١ مقابل زيادة قدرها ١٢ مليار جنيه فى العام المالى السابق .

وتخفيفا للضغوط الانكماشية أصدر البنك المركزى قرارا بإيقاف العمل بالسقوف الائتمانية المفروضة على القطاع الخاص اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٩٢ ثم للقطاع العام اعتبارا من أول يولية ١٩٩٣ ، هذا إلى جانب الغاء الحظر المفروض على منح أى تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب والسلع الاستهلاكية المعمرة ، وأخيرا فقد فتح البنك المركزى الباب امام شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام للتعامل مع كافة البنوك دون قيود .

وقد أدت السياسات المتبعة إلى إعادة هيكلة الائتمان المحلى لصالح القطاع الخاص (القطاع العائلى + قطاع الأعمال الخاص) حيث نمت المطلوبات من قطاع الاعمال الخاص بنسبة ٧,٨٪ خلال عام ١٩٩٣/٩٢ مقابل نمو قدره ٢,٩٪ فى العام السابق ليبلغ رصيده نحو ٣٣,٤ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٣ وهو ما يمثل نحو ٣١,٢٪ من إجمالى رصيد الائتمان المحلى البالغ ١٠٦,٣ مليار جنيه مقابل نسبة قدرها ٣٠,٤ ٪ فى يونية ١٩٩٢ ، أما الائتمان الممنوح للقطاع العائلى فقد ازداد بمعدل صاروخى قدره ١٩٣,٢٪ خلال عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بنحو ٢,٩٪ فى العام السابق ليبلغ رصيده نحو ٧,٣ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٣ ، بنسبة ٦,٨٪ من الإجمالى أى أن القطاع الخاص ككل قد استأثر بنحو ٣٨٪ من الائتمان المحلى فى نهاية يونية ١٩٩٣ مقارنة بنحو ٣٢,٨٪ فى نهاية يونية ١٩٩٢ .

وفى المقابل اتجه صافى المطلوبات من الحكومة والهيئات العامة الاقتصادية إلى الانخفاض بنسبة ٨,٧٪ خلال عام ١٩٩٣/٩٢ وبنسبة ٢,٦٪ خلال عام ١٩٩٢/٩١ ليقتصر رصيده على ٤٧,٨ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٣ وهو ما يمثل نحو ٤٤,٧ ٪ من الإجمالى ، وذلك مقابل نسبة قدرها نحو ٥١,٣٪ فى نهاية يونية ١٩٩٢ .

أما المطلوبات من شركات القطاع العام فقد نمت بنسبة ١٤,٥٪ خلال عام ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بنحو ٨,٦٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ ليبلغ رصيدها ١٨,٦ مليار جنيه فى نهاية يونية ١٩٩٣ وهو ما يمثل نحو ١٧,٤٪ من الاجمالى مقابل نسبة قدرها

١٥,٩٪ فى نهاية يونية ١٩٩٢ .

وقد شهد عام ١٩٩٣ تفجر الجدل حول مشكلات ديون شركات قطاع الأعمال العام ، وقد قدر البعض إجمالى الديون بحوالى ١٤ مليار وتخص ١٢٠ شركة وقد تعددت الاقتراحات المطروحة بشأن حل هذه المشكلة ومن بين هذه الاقتراحات إنشاء صندوق حكومى لسداد تلك الديون إلى البنوك ، وتحويل الديون إلى مساهمات وتجميد الفوائد وإعطاء فترات سماح جديدة وتحويلها إلى سندات وطرحها فى البورصة .

ومن بين المشكلات التى طرحت خلال عام ١٩٩٣ مشكلة مديونية الحكومة لعدد من شركات المقاولات وقد تصاعدت حدة هذه المشكلة عندما أعلن أحد بنوك القطاع العام التجارية عن بيع شركة مقاولات قطاع عام تسديدا لديونه المستحقة .

سوق الصرف الأجنبى

فى إطار المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى تم فى فبراير ١٩٩١ انشاء سوقين للصرف الأجنبى : أولهما السوق الأولية للنقد الأجنبى ، ويتم التعامل فيها من خلال البنك المركزى ، والبنوك المعتمدة ، أما السوق الثانية فهى السوق الحرة (الثانوية) للنقد الأجنبى والتى يتم التعامل فيها من خلال البنوك المعتمدة والجهات الأخرى غير المصرفية (الصيارفة) والتى يرخص لها بالتعامل فىالنقد الاجنبى ، إلا أنه اعتبارا من اكتوبر عام ١٩٩١ تم دمج السوقين معا ليصبح هناك سعر صرف واحد للدولار مقابل الجنيه المصرى يتحدد وفقا لآليات السوق .

ولعل من أهم السمات المميزة لتحرير سعر الصرف وفقا لهذا النظام هو السماح لأطراف غير مصرفية بالتعامل فى النقد الأجنبى الأمر الذى يعنى إضفاء للصفة الرسمية على تجارة العملة والحد - على الأقل من الناحية النظرية - من إمكانية قيام الدولة بالتحديد المباشر لسعر الصرف من خلال الصيارفة ، وقد استطاعت السوق من مارس ١٩٩١ حتى يوليه ١٩٩٢ تحقيق موارد قدرها ١٦,٢ مليار دولار ، وقد استطاعت السوق خلال الفترة من اكتوبر ١٩٩١ وحتى يونية ١٩٩٢ - أى بعد دمج السوقين - تحقيق فائض قدره ٤,٦ مليار دولار وبلغ حجم مواردها خلال الفترة المذكورة نحو ٩,٥ مليار دولار وبلغ إجمالى استخداماتها ٥ مليار دولار وقد بلغ إجمالى موارد السوق خلال عام ١٩٩٣/٩٢ نحو ١٥,٤ مليار دولار مقابل استخدامات قدرها ١٣,٦ مليار ومن ثم اقتصر الفائض على ١,٨ مليار دولار مقابل فائض قدره ٢,٦ مليار خلال عام ١٩٩٢/٩١ ، هذا وقد بلغ عدد شركات الصرافة التى تمارس نشاطها فى السوق ٦٩ شركة فى نهاية يونية ١٩٩٣ يتم من خلالها نحو ٢٣,٥٪ من استخدامات السوق ونحو ٢٤,٧٪ من مواردها .

ولعل من الأمور الجديرة بالاهتمام تزايد عدد شركات الصرافة على نحو قد لا تتحمله السوق - إذ بلغ عدد الشركات الجديدة خلال عام ١٩٩٣/٩٢ عدد ٢٣ شركة - الأمر الذى ظهرت بوادره خلال عام ١٩٩٣ حيث بدأت بعض شركات الصرافة فى المعاناة نتيجة الانكماش فى موارد النقد الاجنبى خاصة السياحة بسبب حوادث الارهاب .

و استطاع البنك المركزى من خلال التدخل فى سوق الصرف الاجنبى الحفاظ نسبيا على سعر صرف الجنيه الذى انخفض بمعدل طفيف ليقتصر على ٣٣٥,٣ قرش للدولار فى نهاية يونيو ١٩٩٣ مقابل ٣٣٢,١ قرشا فى نهاية يونية ١٩٩٢ وبلغت مشتريات

البنك المركزى نحو ٧,١ مليار دولار خلال عام ١٩٩٣/٩٢ ، لتصل احتياطات البنك المركزى من النقد الأجنبى إلى ١٤,٩ مليار دولار فى نهاية يونية ١٩٩٣ ، بعد أن كانت تقدر بنحو ٦,٣ مليار دولار فى نهاية مارس - يونية ١٩٩١ .

قطاع المال والخصخصة

لعل من أهم التطورات التى شهدها عام ١٩٩٣ بدء الاتجاه الفعلى نحو الخصخصة فى مجال البنوك ، من خلال بيع مساهمات بنوك القطاع العام فى المشروعات عامة وفى البنوك المشتركة خاصة ، وقد تردد ان الحكومة المصرية عازمة على بيع حصتها فى ٢٢ بنكا تتجاوز قيمتها ١,٢٩ مليار جنيه وذلك على ثلاث مراحل اعتبارا من ديسمبر ١٩٩٣ ، وأكدت بعض المصادر انه سيجرى خلال المرحلة الاولى التى تستمر حتى يونية ١٩٩٤ بيع ٤٠٪ من حصص الحكومة فى البنوك المشتركة ويتضمن ذلك بيع حصص البنك الاهلى المصرى والتى تبلغ ٥١٪ من رأسمال ثلاثة بنوك هى : البنك التجارى الدولى والأهلى - سوسيتيه جنرال ، والائتمان الدولى ، كما يعرض بنك مصر اسهمه فى ثلاث بنوك مشتركة هى : مصر الدولى ومصر اكستريور ، ومصر رومانيا ، ويقوم بنك القاهرة ببيع حصصه فى أربعة بنوك هى : القاهرة باركليز ، القاهرة الشرق الاقصى ، الاسكندرية الكويت الدولى ، ومصر إيران ، ويقوم بنك الاسكندرية بطرح حصصه فى كل من : بنك الاسكندرية - الكويت الدولى ، ومصر إيران ، وبنك التمويل السعودى - المصرى والبنك المصرى الأمريكى .

أما فى المرحلة الثانية والتى تبدأ فى يونية ١٩٩٤ فيجرى خلالها بيع ٢٠٪ من حصص البنوك العامة الأربعة فى البنوك التجارية المشتركة على أن يتم الانتهاء من الحصة المتبقية البالغة ٤٠٪ فى منتصف عام ١٩٩٥ .

وقد شهد عام ١٩٩٣ بدء خصخصة فعلية للبنك التجارى الدولى الذى يعتبر واحدا من أكبر البنوك التجارية الخاصة المشتركة ونقصد بأنه "خاص" هنا خضوعه لقانون الاستثمار ، ويعتبر فى نفس الوقت بنكا عاما بحكم امتلاك البنك الأهلى للأغلبية العظمى لأسهمه ، فإلى جانب بيع ٣٠٪ من اسهمه للعاملين فى البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى ، فقد تم فى ١٢ سبتمبر ١٩٩٣ طرح ١,٥ مليون سهم للاكتتاب العام بسعر ٢٦٠ جنيها بهدف زيادة رأسمال البنك من ٢٥٠ مليون جنيه إلى ٤٠٠ مليون ، وذلك ضمن استراتيجية البنك الهادفة للتوسع ولتخفيض نسبة مساهمة البنك الأهلى المصرى فيه من ٧٠٪ إلى ٤٣٪ ، وقد غطيت عملية الاكتتاب بواقع ١٥٠ ٪ فى بحر عشرة أيام ليصل إجمالى عدد الاسهم المكتتب فيها الى ٢,٢٥ مليون سهم قيمتها ٥٨٥ مليون جنيه ٥٨٪ منها بالجنيه المصرى والباقى بالعملة الاجنبية ، وقد كان التوزيع النسبى لعدد المكتتبين على النحو التالى : ٥٦,٨٪ أفراد مصريين ، ٢١,٩٪ هيئات مالية اجنبية ، ١٦,١٪ هيئات ومؤسسات مالية محلية ، ٥,٢٪ أفراد عرب ، وكانت مؤسسة التمويل الدولية IFC وهى إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولى أكبر طالبى الاكتتاب بواقع ٢٠٠ الف سهم تليها شركة الاستثمار العربية السعودية بواقع ١٦٠ ألف سهم ، ولعل من أهم ماتشير اليه تجربة خصخصة البنك التجارى الدولى مدى جاذبية البنوك حال بيعها الأمر الذى يجعلنا نتوقع أن تلقى إقبالا شديدا حال طرحها للبيع فى المراحل التالية التى

ستشهد خصخصة واحد إن لم يكن كل بنوك القطاع العام التجارية .

قبل أن نختتم هذه العجالة حول خصخصة البنوك ينبغى أن نشير إلى أن هناك تضاربا واسعا فى التصريحات حول هذا الموضوع بين كبار المسئولين ، الأمر الذى يعكس وجود خلافات حقيقية داخل كواليس النظام رغم ما تكشف من وجود خطط جاهزة ومعدة من قبل صندوق النقد الدولى لخصخصة هذا القطاع وفقا لجدول زمنى محدد .

قطاع التأمين

تتمثل المنشآت التى تزاول نشاط التأمين وإعادة التأمين فى أربع مجموعات رئيسية هى .

١- شركات التأمين وإعادة التأمين :

* شركات القطاع العام :
- شركة مصر للتأمين .
- شركة الشرق للتأمين .
- شركة التأمين الأهلية .
- الشركة المصرية لإعادة التأمين.

* شركات القطاع الخاص :
- شركة قناة السويس للتأمين .
- شركة المهندس للتأمين .
- شركة الدلتا للتأمين .
- الشركة المصرية الأمريكية للتأمين (منطقة حرة) .
- الشركة العربية الدولية التأمين (منطقة حرة) .

٢- صناديق التأمين الخاصة .

٣- صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد .

٤- مجمعات التأمين وهى :
- مجمعة شركات تأمين نقل الأقطان وبذرتها بالداخل .
- مجمعة شركات تأمين نقل البضائع العامة بالسكك الحديد .
- المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية عن أعمال البناء.
- المجمعة المصرية لتأمين المنشآت النووية .

ويتسم سوق التأمين فى مصر بالسيطرة الكبيرة لشركات القطاع العام على هيكله فمن إجمالى أصول شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة فى الداخل والذى بلغ نحو ٦٥٤٨,٣ مليون جنيه مصرى فى نهاية يونية تسيطر شركات القطاع العام الأربع على ٩٣,٨٪ موزعة على النحو التالى : مصر للتأمين ٤٢,٢٪ ، الشرق للتأمين ٢٤,٢٪ الأهلية للتأمين ١٤,١٪ والمصرية للتأمين ١٣,٣٪ ، أما شركات القطاع الخاص فلا تتجاوز نسبتها ٦,٢٪ من إجمالى الأصول موزعة على النحو التالى : قناة السويس للتأمين ١,٤٪ ، المهندس للتأمين ٢,٦٪ ، الدلتا للتأمين ٢,٢٪ . هذا وقد جرى خلال عام ١٩٩٣ الإعداد لقانون جديد يسمح بفتح سوق التأمين أمام الاستثمار الأجنبى ويهدف المشروع إلى تعديل القانون رقم ١٩٨١/١٠ المنظم للرقابة والإشراف على التأمين إلى :

- إلغاء شرط أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بالكامل لمصريين والسماح بدخول رأس المال الأجنبى فى حدود نسبة ٤٩٪ .
- وضع حد أدنى لرأسمال شركة التأمين (سواء تلك المتخصصة فى التأمين على الحياة أو تلك المتخصصة فى التأمينات العامة) قيمته ٦٠ مليون

جنيه .

وقد شهد عام ١٩٩٣ أيضا الترخيص لأول شركة تأمين خاصة مملوكة بالكامل لرجال الأعمال المصريين تحت اسم "الفرعونية للتأمين" برأسمال مرخص قدره ١٢٠ مليون جنيه ورأس مال مصدر قيمته ٦٠ مليون جنيه .

شركات توظيف الأموال

استمر خلال عام ١٩٩٣ مسلسل أحداث شركات توظيف الاموال وكيفية استرداد اموال المودعين فيها عبر تدخل الاجهزة القضائية ، وينبغى بداية الاشارة إلى أن معظم هذه الشركات قد انشئت وبدأت فى ممارسة أنشطتها خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ وان نشاطها كان يتم دونما ادنى مراقبة من قبل الجهات الحكومية المعنية ، وقد تفاعلت عدة عوامل فى بروز هذا النوع من الشركات لعل من أهمها :

-التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى عقب اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت عام ١٩٧٤ والتى تمثلت فى اتجاه متزايد لهجرة العمالة المصرية الى الدول العربية النفطية ، ومن ثم زيادة تحويلاتهم من النقد الاجنبى بدرجة كبيرة فى ذات الوقت الذى عجزت فيه المؤسسات المالية الرسمية عن استيعابها بسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقى على الودائع بالجنيه المصرى والمغالاة فى سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الذى كان يتم تحديده رسميا.

- بروز ظاهرة "الاسلام السياسى" عامة والاقتصاد الاسلامى خاصة ، والتى سعت شركات توظيف الاموال لتدعيمها واستغلالها حتى فى اختيار اسمائها ، فى ذات الوقت الذى سعت فيه المؤسسات المالية والرسمية الى خلق بنوك اسلامية بل لجأت بعض بنوك القطاع التجارية الى انشاء فروع معاملات اسلامية (بنك مصر على سبيل المثال) ، الامر الذى اعطى دعما فكريا لنشاط تلك الشركات بدلا من ان يتصدى لها من خلال التأكيد على الطبيعة الاقتصادية والقواعد المصرفية السليمة فى ممارسات الانشطة المالية والمصرفية .

- تغاضى السلطات الرقابية عن متابعة انشطة هذه الشركات وحتى فى حالة صدور قوانين لتنظيمها مثل القانون رقم ١٩٨٦/٨٩ بشأن تنظيم شركات توظيف الاموال كانت احكام مثل هذه القوانين يشوبها الغموض وتتسم بكثرة الثغرات التى استطاعت هذه الشركات الاستفادة منها جيدا .

- ارتفاع العائد الذى تمنحه هذه الشركات الى المودعين حيث تراوح فى بعض الاحيان بين ٢-٣٪ شهريا أى مابين ٢٥-٣٦٪ سنويا وهو مايفوق اى عائد استثمارى لأى وعاء ادخارى آخر .

وقد أدى صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والخاص بتوفيق اوضاع شركات تلقى وتوظيف الاموال الى توجيه ضربة قوية لهذه الشركات فمن ضمن ١٠٦ شركة تعمل فى هذا النشاط لم تقبل سوى ٦ شركات توفيق أوضاعها .

وقد شهد عام ١٩٩٣ فشل صفقة

الشريف - صالح كامل (المستثمر السعودى) فى شراء جانب من أصول شركات الشريف ، بسبب اعتراض الهيئة العامة للاستثمار على شروط الصفقة التى اخذت شكل شركة مساهمة يبلغ رأسمالها ٦٠٠ مليون جنيه مصرى يخصص ٩٥٪ منه لسداد حقوق المودعين فى حين تخصص الـ٥٪ الباقية لسداد حصة الشريف فى الشركة الجديدة ، وتبلورت أسباب اعتراض الهيئة على الصفقة فى أن العقد مخالف لأحكام قانون الاستثمار وذلك لعدة اعتبارات منها ماورد فى طلب التأسيس من اعتماد قيمة اصول الصفقة بدون اى تعديلات ، وهو أمر مخالف لقانون الاستثمار الذى يشترط تكوين لجنة من الخبراء لتقييم هذه الأصول قبل اعتمادها ، وجدير بالذكر هنا ان البعض قد أشار إلى أن قيمة اصول المصانع العشر التى تتضمنها الصفقة والتى قدرت بنحو ٣١٠ مليون جنيه قد قدرتها بعض المكاتب الاستشارية بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه، ومن بين الاعتراضات أيضا ان سداد ثمن الصفقة قد اشترط موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على نقل ملكية الاصول وموافقة هيئة سوق المال على نشرة الاكتتاب ، أما الاعتراض الثالث فتمثل فى إهدار التزامات الأصول تجاه مصلحة الضرائب وشركات الكهرباء ، وقد قدرت الضرائب المستحقة بنحو ١٧٩ مليون جنيه ، ومن ناحية أخرى فإن الاتفاق يستند الى تمتع الشركة الجديدة باعفاءات ضريبية جديدة بغض النظر عما تمتعت به المصانع الداخلة فيها من الاعفاءات فى الماضى ، وفى ضوء فشل الصفقة بدأ الطريق نحو حل مشكلة المودعين فى شركة الشريف عن طريق توزيع بضائع وسلع وطرح أصول للبيع على نحو تدريجى.

فيما يتعلق بشركة الريان فقد استمرت إدارة التحفظ فى خططها للبيع التدريجى لاصول الريان وكان النائب العام قد وضع فى بداية عام ١٩٩٢ برنامجا لرد نسبة ١٠٪ من حقوق المودعين بجدول تدريجى يبدأ بأقل الودائع ثم الأكبر فالأكبر على أن يتم الصرف خلال عامين .

أما مشكلة شركة السعد فرغم عودة اشرف السعد الى القاهرة فى اوائل العام فإن نيابة الشئون المالية والتجارية بدأت التحقيق معه متهمة اياه بخمسة اتهامات حيث انه لم يلتزم برد اموال المودعين طبقا للبرنامج المتفق عليه مع هيئة سوق المال ، وقام بطرح صكوك جديدة للاكتتاب دون حصوله على موافقة مسبقة من الهيئة ، ولم يلتزم بوضع الأموال الخاصة بشركاته لدى البنك المركزى ، ولم يزود هيئة سوق المال بالكشوف الدورية الخاصة بالتدفقات الداخلة والخارجة على رصيد شركاته ، وتصرف بشكل شخصى فى أموال المودعين .

وجدير بالذكر أن المركز المالى لأصول شركات السعد الثلاث بلغ ٢٨٥,٥ مليون جنيه فى حين بلغ إجمالى المديونيات المحققة للمودعين نحو ٣١٧ مليون والمديونيات غير المحققة نحو ٨٠ مليون ، وقد أوضح جهاز المدعى العام الاشتراكى أن أصول السعد تغطى فقط ٦٠٪ من أموال المودعين .

إن التطورات التى يشهدها قطاع المال فى مصر ستؤدى فى الأجل المتوسط والبعيد إلى مزيد من سيطرة القطاع الخاص (مصريا وعربيا وأجنبيا) على مجمل النشاط المالى المصرى ، فجوهر التحولات الحادثة حاليا يسعى إلى إتاحة حرية أكبر لهذا القطاع بما فى ذلك - وبصفة خاصة - شركات التأمين التى كان الانفتاح فيها محدودا خلال السنوات السابقة - الأمر الذى يدفع البعض إلى المطالبة بوجود تشريعات وقواعد - مكملة تحاول أن تحد من سيطرة مصالح معينة على

هذا القطاع وتمنع استنزاف الموارد المالية للمجتمع المصرى لخدمة الخارج فى شكل تحويلات صافية إلى العالم الخارجى سواء فى شكل عوائد وإرباح محققة فى الداخل يتم تحويلها إلى الخارج أو من خلال توظيف جانب متزايد من الارصدة المالية التى فى حوزة القطاع المالى المصرى فى الخارج وهو امر يحدث بدرجة كبيرة فى الوقت الحالى إلى جوار لجوء الوحدات المصرفية القائمة حاليا (عامة وخاصة) لتوظيف جانب من الإيداعات بالعملة الأجنبية فى الأسواق المالية الدولية ، ولعل المعضلة التى تواجه السلطات الاقتصادية والسياسية المصرية هو انه بعد توقيع اتفاقية الجات التى تعنى مزيدا من تحرير التجارة الدولية بما فيها الخدمات المالية يحد كثيرا من مدى قدرة هذه السلطات على حماية القطاع المالى حتى إذا ما رغبت فى ذلك .

وفى ضوء ضعف القواعد الرأسمالية للوحدات المالية المصرية مقارنة بالوحدات المالية الدولية وتدنى مستوى الكفاءة والخبرة مقارنة بها فان هناك مخاوف كثيرة تثار حول مفهوم الاستقلال الاقتصادى والمالىالأمر الذى يعيد إلى الاذهان التجربة التاريخية السلبية للبنوك الأجنبية فى فترة ماقبل يوليو ١٩٥٢ والتى كانت بمثابة اداة لربط الاقتصاد المصرى بـ - وزيادة تبعيته تجاه - العالم الرأسمالى المتقدم .



منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تلاها من حركات التمصير والتأميم فى النصف الثانى من الخمسينيات والنصف الأول من الستينات سيطر القطاع العام على هيكل الاقتصاد المصرى ، وبعد أن كان القطاع الخاص يساهم بنحو ٧٧٪ من حجم الاستثمارات فى عام ١٩٥٢ انخفضت النسبة إلى ٣٧٪ فى عام ١٩٥٦ ، وهبطت النسبة إلى ٥,٧٪ فى عام ١٩٦٢/٦١ ، واستمر نصيب القطاع الخاص عند هذا المستوى إلى عام ١٩٦٦/٦٥ ثم أخذ فى الارتفاع التدريجى ليصل إلى ٨,٢٪ عام ١٩٧٣/٧٢ قبل بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت رسميا عام ١٩٧٤ بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى ٠

وتعد سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أعلنت عام ١٩٧٤ هى البداية الحقيقية لعملية التحول نحو القطاع الخاص ، أو ما يطلق عليه اصطلاحا عملية الخصخصة بمعناها الواسع والذى يعنى زيادة دور القطاع الخاص فى الاقتصاد فى مقابل تقليص دور القطاع العام وتحويل ملكيته إلى القطاع الخاص ، وإذا ما نظرنا إلى دور القطاع الخاص فى الاقتصاد المصرى سنلاحظ مايلى :

- تزايد مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الاستثمارات ليصل إلى ٤٦٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ ، ويرتفع إلى ٥٠/ فى عام ١٩٩٣/٩٢ مقابل نسبة قدرها ٨,٢٪ عام ١٩٧٣/٧٢ .

- ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى حيث بلغت نسبة مساهمته نحو ٦٥٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ ونحو ٦١٪ فى عام ٩٢/ ١٩٩٣ ٠

-يستوعب القطاع الخاص نحو ٦٨٪ من إجمالى العمالة فى الاقتصاد المصرى (نحو ٩,٥ مليون عامل خلال عام ١٩٩٣/٩٢) هذا ويعمل ٦٦,٦٪ من العاملين لديه فى القطاعات السلعية ، ونحو ١٧٪ فى قطاع الخدمات الإنتاجية ونحو ١٦,٤٪فى قطاع الخدمات الاجتماعية ٠

ويرتبط توسيع دور القطاع الخاص

فى الاقتصاد القومى بتقليص دور القطاع العام ارتباطا عكسيا ، وفى ظل هذه الفلسفة كانت الدعوى لبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة) والتى استندت لتبريرها على ضعف أداء القطاع العام وانخفاض الإنتاجية ، وما يحققه من خسائر مالية ، وهذا الاتجاه نحو الخصخصة يعد اتجاها عالميا قادته المؤسسات المالية الدولية خصوصا البنك الدولى الذى أجرى دراسات حول أداء مشروعات القطاع العام على مستوى دول العالم وعلى سبيل المثال قدر البنك الدولى خسائر مشروعات القطاع العام خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩١) بنحو ٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالأرجنتين وبما نسبته ٨٪ فى يوغسلافيا ، ونسبة تصل إلى أكثر من ٥٪ فى المتوسط فى عينة من الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، كذلك قدر البنك فى تناوله لتجربة تركيا الكفاءة الحدية لرأسمال مشروعات القطاع العام بنصف مثيلتها لدى القطاع الخاص وأن متوسط العائد على رأس المال لمشروعات القطاع العام خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩١) يبلغ نحو ١٢٪ مقابل ٢٠٪ لدى مشروعات القطاع الخاص ، كما أن إنتاجية العامل فى القطاع العام التركى كانت أقل بنسبة ٣٨٪ عن إنتاجية العامل فى القطاع الخاص فى عام ١٩٩٠ .

كذلك أشارت دراسات إلى أن القطاع العام أصبح عبئا لا يمكن استمراره على الموازنة العامة للدولة وعلى الجهاز المصرفى ويستنزف الموارد العامة "النادرة" ، وقد بلغت نسبة التحويلات والدعم الذى تقدمة الحكومة لمشروعات القطاع العام نحو ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى للمكسيك فى عام ١٩٩٢ ونحو ٤٪ من الناتج القومى الإجمالى فى تركيا عام ١٩٩٠ ، ونحو ٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى بولندا ، وذلك وفقا لتقديرات البنك الدولى .

وعلى ذلك فإن التحول نحو القطاع الخاص قد جاء كرد فعل لعجز المشروع العام فى تحقيق ما كانت الدول الناشئة تهدف اليه من الإسراع بالنمو وتحقيق العدالة والتقدم الاقتصادى والاجتماعى خلال عقدى الستينات والسبعينات بل ويرجع إيضا إلى ما أدت إليه مجمل السياسات الاقتصادية المتبعة والصدمات الخارجية التى تعرضت لها من أزمات اقتصادية متفاقمة ووقوعها فى براثن أزمة الديون الخارجية وخضوعها للضغوط المتزايدة من جانب الدائنين والمؤسسات المالية الدولية من أجل تطبيق برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى المتحيزة أصلا ضد سياسات التدخل الحكومى وسيطرة القطاع العام فى إطار التحول نحو اقتصاد السوق .

وينغى الإشارة إلى أن عملية بيع القطاع العام فى إطار عملية الخصخصة لا تستند فقط على مجرد سوء أداء وحدات القطاع العام بل ينظر إليها على أنهاعنصر هام لزيادة دور القطاع الخاص حيث أن بقاء القطاع العام مسيطرا يؤدى إلى تقليص نمو القطاع الخاص وذلك لعدة أسباب :

١- حظر الحكومات لدخول القطاع الخاص إلى السوق فى المجالات التى تنافس مشروعات القطاع العام .

٢- قيام الحكومة بتوجيه معظم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفى إلى مشروعات القطاع العام كثيفة رأس المال ، والذى يستخدم فى الغالب لتغطية العجوزات الجارية .

٣- حتى فى حالة قيام الحكومة بالغاء الضمانات الصريحة للائتمان الممنوح لمشروعات القطاع العام فان رجال البنوك ينظرون إلى تلك المشروعات على أنها تتمتع بضمان حكومى ضمنى ومن ثم يتحيزون فى منح الائتمان لصالح مشروعات القطاع العام ضد مشروعات القطاع الخاص .

٤-ارتفاع تكلفة المدخلات الضرورية التى توفرها مشروعات القطاع العام التى لا تتمتع بالكفاءة الأمر الذى يرفع تكلفة مشروعات القطاع الخاص ويحد من قدرتها على التوسع .

طرحت عملية الخصخصة فى مصر

من زاوية رفع الكفاءة وعلاج المشكلات التي تعاني منها وحدات القطاع العام وذلك في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى التحول نحو اقتصاد السوق ، ومن منظور البنك الدولي فإن إصلاح مشروعات القطاع يعتبر جزءا أساسيا في برنامج التكيف الاقتصادي ويهدف الإصلاح إلى تحسين كفاءة وإنتاجية الاقتصاد المصري وذلك من خلال برنامج الخصخصة وإصلاح البيئة التي تعمل في إطارها مشروعات القطاع العام .

وقد أعلن برنامج الخصخصة في مايو ١٩٩١ من خلال الدعوة إلى زيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة مشروعات القطاع العام من خلال عدة وسائل :

- بيع حصص القطاع العام في حوالي ٢٤٠ مشروعا مشتركا وتعادل قيمة هذه الحصص نحو ٢,٦ مليار جنيه مصري .
- بيع ما يزيد عن ألفي مشروع صغير تابع للمحليات تبلغ قيمتها نحو ٥٢٩ مليون جنيه .
- بيع أصول تخص القطاع العام وتعتبر هامشيه بالنسبة لنشاطه .
- بيع أو تأجير خطوط الإنتاج غير المستخدمة إلى القطاع الخاص .
- إزالة المعوقات القانونية أمام بيع شركات القطاع العام البالغ عددها ٤٠٠ شركة وبذلك يتم فتح الطريق أمام خصخصتها تدريجيا وفقا لدليل الإجراءات والارشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية الذي طرحة المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام يمكن بلورة أهداف برنامج الخصخصة فيما يلي :
- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام .
- الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى افضل لاستخدامها .
- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار .
- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل في الاستثمار الوطني .
- زيادة فرص العمل .
- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة .
- تنشيط سوق المال .

أما فيما يتعلق بمكونات البرنامج فإنه يشتمل على طرح مالا يقل عن ٢٥ شركة للبيع سنويا ويستمر الطرح لعدد مماثل سنويا خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٣/٩٢ و١٩٩٧/٩٦ .

ويشتمل ما يتم طرحه على ما يلي :

- الأسهم التي تمتلكها الشركات القابضة من رؤوس أموال الشركات الخاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ والشركات الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ .
- الأسهم التي تمتلكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ والتي لازال القطاع الخاص يساهم فيها حتى الان منذ أنشائها .
- الأسهم التي تمتلكها الشركات القابضة في رؤوس أموال الشركات التابعة والخاضعة للقانون ٢٠٣ والتي تمتلكها الشركات القابضة بالكامل .
- ما تحدده الشركات التابعة من أصول يمكن أن تطرح للبيع (محلات - خطوط انتاج - فنادق - أخرى) ، وفي إطار البرنامج فقد تم اختيار ٤٥ شركة كجزء من برنامج توسيع الملكية للأعوام المالية ٩٢/٩١ و ١٩٩٣/٩٢ ، هذا إلى جانب السير في طرح أراضي الاستصلاح المملوكة للدولة والمشروعات الاقتصادية في المحافظات والتي لم يتم بيعها بعد ، والأنشطة غير المصرفية والمملوكة لبنك الائتمان والتنمية الزراعية ، كما سيتم تجربة الادارة الخاصة لبعض المستشفيات العامة أو أجزاء منها إلى جانب بيع أو تأجير

أو استخدام متعهدين لمحطات توزيع المنتجات البترولية والمملوكة للشركات التابعة للهيئة العامة للبترول ، وفي إطار برنامج الخصخصة أيضا تدرس الحكومة إمكانية مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في المرافق العامة من خلال إقامته لمحطات انتاج الكهرباء ومياه الشرب والطرق وسنترالات الاتصالات السلكية واللاسلكية .

وجدير بالذكر أن حصيلة ما تم بيعه يصل إلى حوالى ١,٣ بليون دولار ، وقد أبدت المؤسسات المالية الدولية انتقادها للإبطاء فى تنفيذ عملية الخصخصة إلا أنه فى نهاية عام ١٩٩٣ شهدت توقيع اتفاق بيع شركة النصر لتعبئة الزجاجات (كوكا كولا) إلى كنسوريتوم من شركة كوكا كولا العالمية ومجموعة ماك للاستثمار (التى تقوم بتعبئة سيفن أب وكندا دراى بمصر) ومجموعة من المستثمرين العرب بمبلغ ٣١٧,٥ مليون جنيه إضافة إلى مبلغ رأسمال عامل قدره ٤٣ مليون جنيه والتعهد باستثمار مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه خلال العشر سنوات القادمة وبيع ١٠٪ من الأسهم للعاملين بالشركة وطرح ٢٠٪ من الأسهم للاكتتاب العام فى بورصة القاهرة خلال عامين أو ثلاثة أعوام ، أما الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا) فقد بيعت بمبلغ ١٥٣ مليون جنيه إضافة إلى مبلغ ١٧,٥ مليون جنيه كرأسمال عامل إلى مجموعة الخان - بقشان للاستثمار Aikhan Bugshan Investment وهى كنسوريتوم تمتلك شركة بيبسى كولا العالمية ٦٠٪ منه ويملك ٢٠٪ منه سعوديون و ٢٠٪ مصريون ، وسيتم الحفاظ على العمالة فى الشركتين لفترة محددة .

مصير عمال القطاع العام

لعل عمال القطاع العام الذين يبلغ عددهم مليون و ٣٠٠ الف عامل والذين يشكلون ١٠٪ من قوة العمل فى مصر هم أحد الهموم الرئيسية المرتبطة بالتحول إلى القطاع الخاص .

بل لقد جاءت فكرة إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بغرض مواجهة مشكلة العمالة بالقطاع العام وليس لمواجهة مشكلة البطالة بشكل مطلق كما يحدث الآن ، وقد أكد د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء فى أكثر من مناسبة انه لن يمس عامل واحد من عملية الخصخصة وان حقوق العمال لن تمس ، وانه يشجع شراء العاملين للأسهم المباعة بإعطاء العمال قروضا تصل إلى ٥٠٪ من قيمة الأسهم .

واقتراح شراء العاملين لبعض الأسهم المباعة هو أحد الحلول التى يؤيدها الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال لمواجهة مشكلة العمالة بالقطاع العام ، وقد تحددت نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الأسهم للعاملين .

أما المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال فيرى ضرورة طرح عدة برامج لتشجيع التقاعد المبكر أو توزيع العمالة على شركات أخرى أو إجراء برامج للتدريب التحويلى أو تشجيع العاملين على ترك العمل وبدء مشروعات صغيرة وشراء بعض الأصول الانتاجية والورش وتوفير برامج لتوفير الشراء والمساعدة فى إدارة هذه الوحدات .

ولعل وضع قانون العمل الحالى الذى يمنع فصل العمال أو تسريحهم نتيجة لتوقف الإنتاج هو الذى يدفع الحكومة للهاث وراء تعديل قانون العمل وإصدار قانون للعمل الموحد وهو ما تطالب به مؤسسات التمويل الدولية حتى تتحرر الحكومة من القيود المفروضة على تعاملها مع عمال القطاع العام فى ظل القانون الحالى ، ويصبح أمام العمال إما الترك الاختيارى للعمل والتقاعد المبكر وإما الترك الإجبارى ودفع تعويض للعمال مقابل الاستغناء عنهم .

ولقد حصلت الحكومة على ٤٥٠ مليون جنيه قروضا لتمويل إعادة هيكلة العمالة بشركات القطاع العام المستهدف بيعها من خلال التدريب التحويلى أو قروض

العاملين من خلال الصندوق الاجتماعى .

العمال وكيف يواجهون البيع

يمكن ان نفرق فى مواجهة البيع بين التحركات التى تتم بين قمة التنظيم النقابى والحكومة وبين التحركات التى تتم بين القواعد العمالية واللجان النقابية القاعدية فى المصانع والشركات .

فقد أعلن السيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر تأييده لسياسة الإصلاح الاقتصادى وانه واثق فى ان التحول فى المسار الاقتصادى لن يضر أحدا من عمال مصر ، وهو يدعو لان يتملك العمال شركات القطاع العام .

أما على صعيد النقابات العامة فقد تصدت النقابة العامة لعمال التجارة لآثار الخصخصة ، حيث طالبت الدكتور عاطف عبيد التدخل لحماية العاملين بشركة بورسعيد لتصدير الأقطان ، وقد أكد أحمد يعقوب رئيس النقابة العامة لعمال التجارة بضرورة ألا تكون الآثار السلبية لسياسة الإصلاح الاقتصادى على كاهل العمال والطبقات الفقيرة وحدهم .

كما رفضت النقابة العامة للصناعات الهندسية برنامج الخصخصة الذى اعدته الشركة القابضة للصناعات الهندسية والتى تضم ٢٣ شركة .

من ناحية أخرى تركزت تحركات اللجان النقابية والقواعد العمالية على تقديم الشكاوى والالتماسات للمسئولين مثل :

- مذكرة عضو نقابة الشركة العامة للأعمال الهندسية للرئيس مبارك .
- مذكرة رئيس نقابة الترسانة البحرية بالاسكندرية إلى د. عاطف عبيد .
- مذكرة اللجنة النقابية للعاملين بالشركة الشرقية للأقطان لوقف البيع .

كما لجأ العمال إلى القضاء فى بعض الحالات ومن أبرز أمثلة ذلك الدعوى القضائية التى أقامها عمال شركة العبوات الدوائية لوقف بيع شركة "هابى" للبصريات وطعنوا فى التقييم الذى تم لأصول الشركة ، كما طعنوا بعدم دستورية البيع ومخالفته للمادة ٣٠ من الدستور التى تنص على ان الملكية العامة هى ملكية الشعب .

كما أقام مكتب عمال الخانكة دعوى قضائية لإيقاف قرار شركة النصر للكيماويات الدوائية الذى قضى بفصل ٦٠ عاملا يعملون بعقود مؤقتة .

أى أن التحركات العمالية فى مواجهة الخصخصة كانت محدودة للغاية واقتصرت على الدعاوى القضائية فى حالة واحدة هى شركة "هابى" وإن كانت الالتماسات والمذكرات للمسئولين هى الأعم فى ردود الفعل ، ولكن لم يحدث أى ردود فعل عمالية ذات وزن خلال عام ١٩٩٣ فى مواجهة الخصخصة كالإضرابات أو الاعتصامات أو التظاهر ، واكتفى عمال الشركة العامة للبطاريات بالتذمر من قرار تصفية الشركة .

ويعكس ذلك عجز الحركة العمالية عن اتخاذ موقف موحد تجاه عملية الخصخصة ، على حين تسعى قيادات الحركة النقابية للحصول على حصة من البيع .

الخصخصة
مواقف واتجاهات

اختلفت مواقف وردود أفعال القوى السياسية المختلفة من عملية التحول إلى القطاع الخاص بل وتعددت الآراء داخل الاتجاه السياسى الواحد من عملية الخصخصة ومن بين تلك القوى :

الحزب الوطنى الديمقراطى

طالبت اللجنة الاقتصادية للحزب بضرورة الإسراع فى الخصخصة ، كما طالب د. سمير طوبار رئيس اللجنة

الاقتصادية بضرورة سداد الديون أولا من حصيلة البيع ثم توجيه الفائض لإصلاح الخلل الهيكلى فى المشروعات الاستراتيجية ، على حين طالب أعضاء أمانة النشاط التجارى للحزب بضرورة إعطاء الأولوية للمصريين فى شراء وحدات القطاع العام المطروحة للبيع.

بينما رفض نواب مجلس الشورى أى اتجاه يقضى ببيع أصول القطاع العام إلى أجانب مهما كانت المبررات وان يستعاض عن ذلك بتنشيط حركة الأسهم داخل سوق المال وترغيب المواطنين فى الإقبال عليها ، وطالب أعضاء لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب بوضع ضوابط محددة لبرنامج الخصخصة ، وأكد الأعضاء على ضرورة ان تكون الأولوية فى البيع للرأسمالية الوطنية خاصة وان قطاع البنوك يعانى فائضا فى المدخرات ، كما طالبوا بوضع برنامج واضح لمعالجة قضية العمالة الزائدة بالشركات المطروحة للبيع .

من ناحية أخرى برز اختلاف بعض القيادات مع الخط العام للحزب ، حيث انتقد الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب موقف الحكومة تجاه سياسة الخصخصة ، وطالب أن يكون البيع فى حدود ضيقة على أن تقوم الحكومة ببناء وحدات اقتصادية جديدة من حصيلة البيع للمساعدة فى القضاء على مشكلة البطالة ، كما رفض الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الأسبق ان يتم تقييم الشركات عن طريق الأجانب نظرا لان لهم مصلحة فى تخفيض أسعارها للحصول عليها بأرخص الأسعار ، وأكد على ضرورة ان تعلن الحكومة عن استخدامها لحصيلة بيع تلك الشركات لانها أموال ملك الشعب وهناك ضرورة لاستخدامها فى تحسين خطوط الانتاج القائمة وإصلاح خلل الهياكل التمويلية أو لإقامة وحدات إنتاجية جديدة .

من ناحية ثانية آثار النائب توفيق زغلول عضو مجلس الشعب قضية تغيير بعض نصوص الدستور ، وأضاف ان إلغاء القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص يتعارض مع نصوص الدستور وليس عيبا أن نعدل النصوص التى تتعارض مع سياسة الخصخصة ، وقال ان الخصخصة تحتاج إلى أصحاب فكر غير تقليدى لديهم الجرأة على اتخاذ القرارات بدون خوف من الأجهزة الرقابية وبعيدا عن التعقيدات الروتينية.

حزب الوفد

حرص حزب الوفد من خلال جريدته على إبراز تعثر شركات القطاع العام واتهمت الصحيفة الحكومة أكثر من مرة بالتباطؤ فى البيع ، وفى إحدى افتتاحيات جريدة "الوفد" قالت ان الدولة تريد استمرار "التكية" التى تحتفظ بها لتعيين رجالها ومحاسيبها ، وفتح الخزائن لهم على شكل رواتب وحوافز وبدلات وأساطيل سيارات ومزايا للأشخاص والعائلات ، واعتبرت الوفد ان الحكومة تخطو على طريق الخصخصة خطوة للأمام وخطوتين للخلف .

وفى الندوة التى عقدتها لجنة الصناعة بالحزب طالب د. أبوالفتوح صقر رئيس اللجنة بضرورة إزالة القطاع العام الخاسر من اليوم قبل الغد لان القطاع العام يخسر ٥ مليارات جنيه سنويا ولابد من وقف هذه الخسارة .

أما د. إبراهيم الدسوقى أباظة رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب فيرى ان القضية ليست بيع القطاع العام أو عدم البيع لان كلا القولين يشكل نصف الحقيقة ، إنما يجب التخلص من المشروعات الخاسرة والتخفيف من الوحدات الإنتاجية التى لا ضرر من بيعها للقطاع الخاص الوطنى ، أما عن البيع للأجانب فعلاجه من وجهة نظره هو وضع القوانين التى تمنع شراء المشروعات ذات المصلحة القومية ، ويتساءل أخيرا كيف نقنع قيادات القطاع العام بالبيع وهى لا تجد حياتها ومجدها إلا فى ابتزاز خيرات هذا القطاع ؟! .

لذلك فرؤية الوفد تتركز على تباطؤ

الإجراءات الحكومية نتيجة وجود قوى داخل الحكم ليس من مصلحتها التحول إلى القطاع الخاص .

حـزب الـعـمـل

فى المؤتمر العام السادس لحزب العمل كانت توجد لجنة "الاقتصاد المصرى فى خطر" وقالت : "الشعب" ان بيع القطاع العام للأجانب مؤامرة صهيونية" ، وقال د. محمد عبدالله الشامى عضو اللجنة ان عملية البيع عملية غير شرعية وطالب بوضع ضوابط للبيع .

وطالب عادل حسين بان يكون البيع للمصريين والعرب ، ثم عاد وقال ان هذا لا ينفى إمكان دعوة بعض الشركات الدولية للمساهمة فى مشروعات معينة . ويتفق عادل حسين مع رأى د. محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال الأمريكيين من أصل مصرى فى رأيه حول التقييم والموقع الاحتكارى للمشروعات المطروحة للبيع فى السوق المصرى وإمكانية ان تقع فى يد الأجانب .

وعلى نفس الدرب يرى د. حلمى مراد أنه يمكن قبول الخصخصة إذا كانت لمشروعات متعثرة يتعذر إصلاحها للتخلص من أعبائها أو المشروعات التى لا تتفق طبيعة نشاطها مع طبيعة القطاع العام ، أما بيع جميع المشروعات الرابحة والخاسرة بلا ضوابط وبأبخس الأثمان فهو يفتح المجال للنهب لأى مشتر بما فيهم الأجانب والصهاينة ، ويقترح ان يتم البيع للأجانب فى حدود نسبة لا تزيد عن ٢٥٪ ، ويطالب الحكومة بوضع حصيلة البيع فى حساب خاص لتمويل الاستثمارات وتنمية الاقتصاد القومى بدلا من ان تدخل الخزانة العامة وتصرف لأغراض استهلاكية.

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

أصدرت الأمانة المركزية لحزب التجمع بيانا فى مارس ١٩٩٣ يحذر من مخاطر الخصخصة حيث يرفض الحزب الخصخصة لمخالفتها وتعارضها مع مصالح الاقتصاد القومى ، ويعتبر الحزب إن البيع يتم خضوعا لأوامر المؤسسات الدولية ولتحقيق مصلحة قلة مستفيدة من هذه السياسات ، ووصف بيان الحزب الخصخصة بأنها كارثة حقيقية ، ودعا "التجمع" الشعب المصرى للوقوف بقوة ضد هذه السياسات لا فرق بين يسارى أو ليبرالى وطنى ، وتعرض البيان للتقييم ولطرح المشروعات دفعة واحدة وبيع المشروعات الرابحة ، وطالب بان يكون قرار البيع من مستوى سياسى مسئول ، وان يتم البيع خلال برنامج زمنى طويل مع وضع ضوابط للبيع .

وفى الموتمر الرابع للفلاحين التعاونيين بدسوق أكد خالد محى الدين رئيس حزب التجمع على فشل الدولة فى بيع القطاع العام ، ووصف البيع بانه فكرة أجنبية تتصدى لها الجماهير وبعض رجال الأعمال الشرفاء .

من ناحية أخرى نشرت "الاهالى" بيانا موقعا باسم "لجنة الدفاع عن القطاع العام" وهو بيان موجه إلى رئيس الجمهورية يناشده وقف عمليات البيع وإجراء حوار واسع يمنع إهدار مدخرات الشعب المصرى ويقاوم العودة للسيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى ، وقالت الاهالى انها تلقت مئات التوقيعات على هذا البيان .

وكان د. جودة عبدالخالق رئيس اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع قد أرسل خطابا مفتوحا للرئيس مبارك يطالبه بوضع ضمانات للبيع وان يتم البيع بالتدريج مع الالتزام بعدم البيع للأجانب وتخصيص حصيلة البيع إلى بنك الاستثمار القومى لبناء طاقات انتاجية جديدة ، على الا يضر البيع بالعاملين فى المشروعات التى ستنقل ملكيتها .

الحزب الاشتراكى العربى الناصرى

يرفض الحزب الناصرى البيع للأجانب ومن يرغبون فى الاحتكار ، ويؤكد على ضرورة مشاركة العمال فى شراء أسهم

الشركات المطروحة للبيع ، أما الاستاذ ضياء الدين داود رئيس الحزب فيرى ان القطاع العام فى مصر هو ركيزة التكتل الاقتصادى العربى ، ويرى فى البيع تحطيما للإرادة المصرية ويقول ان المشكلة لم تعد من يملك الاقتصاد : الدولة أم القطاع الخاص ؟ ، وإنما أصبح البيع فى حد ذاته لأنه يمثل خطورة شديدة .

كما أعلن الحزب انه شارك فى مؤتمر عقد فى باريس خلال الفترة من ١٩ - ٢٤ يونية بعنوان "النضال ضد الخصخصة ومخططات صندوق النقد الدولى" وحضرته وفود من ٧٦ دولة ومثل الحزب الناصرى فايز الكرته عضو الأمانة العامة للحزب الذى أشار إلى ان القطاع العام فى مصر يقوم بهدف اجتماعى دون أى أعباء على الدولة .

كذلك أعلنت جريدة "العربى" ان ممثلى الحزب الناصرى وحزب التجمع والشيوعيين اجتمعوا فى مقر حزب التجمع وبحثوا إمكانية تشكيل لجنة تحضيرية تتولى الدعوة لتشكيل لجنة وطنية جبهوية واسعة للدفاع عن القطاع العام والصناعة الوطنية .

حزب الأحرار

يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار : الحقيقة أن رؤوس أموال شركات القطاع العام أقل بكثير من الحجم الأمثل فتضطر لأن تقترض لتمارس نشاطها ثم تقترض بعد ذلك لتمول عمليات التشغيل والمتاجرة ، ومن ثم فهو يرى أن تصفية شركات القطاع العام باعتبار أنها خاسرة أمر على جانب كبير من الخطورة لأن التصفية يترتب عليها انكماش فى الاقتصاد المصرى ويتكرر هذا الانكماش نتيجة لتأثير التصفية على كثير من المنشآت التى تتعامل مع الشركة المصفاة وتكون النتيجة بطالة جديدة فى العمالة وانهيار اقتصادى فى الشركات المتعاملة مع الشركات المصفاة وضياع معظم ديون بنوك القطاع العام مما يؤثر على مراكزها المالية ، ويرى عبدالفتاح الشوربجى سكرتير عام الحزب ضرورة أن تكون المسألة محسوبة بدقة قبل التحول إلى القطاع الخاص ويطالب الدولة ان تهيئ الفرصة لأصحاب المشاريع الصغيرة ليستوعبوا العمالة الفائضة من قطاع الأعمال .

رجال الأعمال

يرى محمد فريد خميس رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان ورئيس اتحاد الصناعات المصرية فيرى ضرورة ان يتم البيع للمصريين وان يتم البيع للعمال ولصغار المدخرين وان تتولى البنوك المصرية تمكين العمال من الشراء ، وأشار إلى أن فكرة الخصخصة لا يجب أن تقتصر على البيع بل يجب أن تمتد لتشمل الإدارة أيضا وطالب بعدم بيع فنادق شيراتون لأن إدارتها مخصخصة منذ سنوات .

أما د. محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال الأمريكيين من أصل مصرى فكان نجم رجال الأعمال عام ١٩٩٣ من خلال كم المقالات التى كتبها فى الأهرام ومن خلال آرائه التى طرحها فى عدد من الصحف المصرية والعربية ، وكذلك من خلال دخوله لشراء شركة كوكا كولا المصرية ثم انسحابه من الشراء ، وطالب د. محمود وهبة بوضع قواعد واضحة للشراء للأجانب ، وأكد على ضرورة وجود قواعد تمنع الاحتكار فى سياسة التخصيص ، وحذر من دخول عائد البيع إلى ميزانية الدولة .

أما د. سعيد النجار رئيس جمعية "النداء الجديد" فيرى ان الخصخصة لا تعنى البيع فقط ولكن من الممكن ان تشمل خصخصة الإدارة ، ويقول انه من الخطأ ان نتوهم أنه فى الإمكان إصلاح القطاع العام والتغلب على مشكلاته عن طريق تجميع وحداته فى شركات قابضة مع إعطائها استقلالية عن الوزارات المعنية ومطالبتها ان تباشر نشاطها على أسس تجارية ، واعتبر ان هذا هو ما يتجه إليه الإصلاح فى الوقت الحالى ، فيما اثبتت تجارب البلاد الأخرى بما

لا يدع مجالا للشك عدم جدوى مثل هذا الإصلاح فهو لا يزيد على أن يكون من قبيل التغيرات الشكلية التي لا تمس جوهر المشكلات القائمة .

كذلك أكد د. إبراهيم شحاته نائب رئيس البنك الدولي اعتقاده بإن التسرع أكثر من اللازم في بيع مشروعات القطاع العام في مصر أمر غير مرغوب فيه حفاظا على الثروة القومية ، وحذر من خفض الاستثمارات القائمة لان ذلك لن يكون في صالح القطاع الخاص .

من ناحية أخرى شهد هذا العام تحركات جماعية لرجال الأعمال تمثلت في نداءات أصحاب مصانع النسيج لحل مشكلات الضرائب والكهرباء والتي تم وضع خطة لحلها خلال لقاء الدكتور عاطف صدقي والوزراء المعنيين مع أصحاب مصانع النسيج في شبرا الخيمة وبالذات ، وكذلك نداءات الغرفة التجارية لوقف نزيف المستورد وتخفيض الجمارك على السلع التي لها بديل محلي ، كذلك البيان الذي أصدره الاتحاد المصري للغرف السياحية احتجاجا على دمج الشركات القابضة للسياحة مع الشركات القابضة للإسكان .

هكذا يخوض رجال الأعمال معركة التحول إلى القطاع الخاص منظمين في جمعيات تجبر الحكومة على الجلوس إليهم ومناقشة مطالبهم ، بينما يعجز عمال القطاع العام عن توحيد حركتهم ومواقفهم من التحول إلى القطاع الخاص ، وتمضي سفينة الخصخصة رغم الأمواج المتلاطمة لتعبر إلى عام جديد من أعوام خطة التحول إلى القطاع الخاص .

وحتى الآن لم تكترث جموع المصريين ببيع فرع لشركة "صيدناوى" أو مخزن لشركة "النيل للمجمعات" في سبيل الحصول على خدمات أفضل ، ولكن ماذا سيكون موقف تلك الجموع من خصخصة "التعليم" و "الصحة" و "النقل" ؟! وماذا سيفعل محدودو الدخل أمام محطات المياه والكهرباء الخاصة ؟! ذلك ما قد يثبته العام القادم من التحول إلى القطاع الخاص .

الصندوق الاجتماعي ومشكلة البطالة

تعد مشكلة البطالة إحدى المشكلات المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري وتتفاعل أسباب عديدة في وجودها فهي لاترجع فقط إلى عوامل تتعلق بجانب الطلب الكلي في الاقتصاد القومي ، وإنما تعود الى عوامل مرتبطة بجانب العرض أي الانتاج ويقصد بعوامل جانب العرض جهاز الانتاج ومدى قدرته على إحداث نمو في الدخل والاستثمار يكفي لاستيعاب الزيادة في السكان عامة والزيادة في قوة العمل خاصة ، فقد بلغ عدد السكان خلال عام ٩٢/١٩٩٣ حوالي ٥٦ مليون نسمة وبلغت قوة العمل نحو ١٥,٦ مليونا في حين بلغ عدد المشتغلين ١٤,٠ مليونا أما عدد المتعطلين في شكل بطالة ظاهرة فقد بلغ ١,٦ مليون تمثل نسبه ١٠,٠ ٪ من قوة العمل خلال العام المذكور وذلك وفقا للبيانات الرسميه الوارده بالتقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ٩٢/ ١٩٩٣ .

وعلى الرغم من التحفظات الوارده على مفهوم البطاله الظاهره الذي تأخذ به هذه

---

* أنشئ المكتب الفني بقرار من رئيس الوزراء بوصفه وزير قطاع الأعمال العام وذلك في نوفمبر ١٩٩١م ، وذلك لكي يقوم بمهمة الأمانة الفنية له في مجال تنفيذ القانون ٢٠٣ الخاص بقطاع الأعمال العام .

** أكدت لجنة الصناعات بمجلس الشعب رفضها التام لبيع الشركات للمستثمرين الإسرائيليين والأجانب وان كان المكتب الفني لقطاع الأعمال يقصر ذلك على المشروعات الموجودة في سيناء فقط .

البيانات من حيث مفهوم قوه العمل حيث يشمل الفئات العمريه للسكان من سن ١٥-٦٤ باستبعاد غير القادرين على العمل والفئات الأخرى التى فى مراحل التعليم بينما من المعلوم أنه فى الدول الناميه ومن بينها مصر هناك عدد كبير من الاطفال ، أقل من خمسة عشر عاما، يدخلون سوق العمل وكذلك جانب من المسنين يدخلون سوق العمل أيضا ومن ثم يصبح المفهوم غير معبر على نحو دقيق عن قوة العمل الفعليهة ومتحيز بالانخفاض وكذلك لا يعبر مفهوم البطالة الظاهره أى قوة العمل مطروحا منها عدد المشتغلين ، عن حجم البطالة الحقيقية ، نظرا لغياب البيانات الدقيقة عن البطالة الظاهرة كما هو الحال فى المجتمعات المتقدمة حيث ترجع البطالة بصفة أساسية إلى جانب الطلب ومرحلة الدورة الاقتصادية صعودا وهبوطا ، لكن البطالة فىالدول الناميه عموما تتمثل فى جانبها الاكبر فى بطالة مقنعة وليست بطالة ظاهرة فقط ، حيث يعمل عدد كبير من المشتغلين فى انشطه تقترب إنتاجيتها من الصفر .

وبالنظر إلى هيكل العمالة فى مصر تتضح هذه الحقيقه فمن بين عدد المشتغلين البالغ عددهم ١٤,٠ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣/٩٢ يعمل نحو ٣٠٪ منهم فى قطاعات الخدمات الاجتماعية ويساهمون بنحو ١٧,١ ٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى بتكلفه عوامل الإنتاج الجاريه فى مقابل نحو ٥٤,٤٪ يعملون فى القطاعات السلعيه ويساهمون بنسبه ٤٩,٥٪ من الناتج ، وحوالى ١٦,٢ ٪ يعملون فى قطاعات الخدمات الانتاجية ويساهمون بنسبة ٣٣,٤ من الناتج ، أى أن ثلث عدد المشتغلين فى مصر يعملون فى قطاعات منخفضه الإنتاجيه .

ووفقا لبيانات منظمة العمل الدولية التى اوردها تقرير السفارة الامريكية الصادر عن الاقتصاد المصرى - يناير ١٩٩٤ - فقد ارتفع معدل البطالة من نحو ٦ ٪ عام ١٩٨٩ الى نحو ١٤ ٪ فى نهاية عام ١٩٩٢ ويقدر البعض معدل البطالة بنحو ٢٠ ٪ ، واذا ما أضفنا إلى الرصيد القائم للمتعطلين عدد الذين يلتحقون بسوق العمل سنويا المقدر بنحو ٥٠٠ الف طالب عمل اتضح مدى الموقف الحرج للمشكله ومدى تفاقمها ، ويقدر أحد خبراء البنك الدولى عدد فرص العمل المطلوبة لتخفيض معدل البطاله الى النصف بحلول عام ٢٠٠٠ واستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل بنحو ٤,٥ مليون فرصة عمل جديدة اى نحو ستة امثال الوظائف التى تم خلقها خلال سنوات الرواج للاقتصاد المصرى خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢.

ومع بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى ركز على ضبط جانب الطلب الكلى وما ترتب عليه من انكماش أظهرت معدلات البطالة قدرا من الارتفاع حيث ارتفع معدل البطالة الظاهرة من نحو ٨,٤ ٪ عام ٩٠/ ١٩٩١ الى نحو ١٠ ٪ عام ٩٢ / ٩٣ ، إلى جانب ماترتب على أزمة الخليج من عودة ما يقارب نحو ٥٠٠ الف عامل مصرى من الخارج ومع تزايد المخاوف الحكومية من الاثار المتدنية لإجراءات الإصلاح الاقتصادى من عمليات خصخصة وإصلاح لشركات القطاع العام - على سوق العمل المصرى وعلى قطاعات السكان الأكثر فقرا قامت الحكومه بإنشاء الصندوق الاجتماعى فى عام ١٩٩١ بمساعدة البنك الدولى وبتمويل دول الاتحاد الأوروبى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

أهداف الصندوق الاجتماعى للتنمية

أنشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية بقرار رئيس الجمهوريه رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ ، وحددت المادة الثانيه من القرار اختصاصه فى تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية للمعاونة فى تنمية الموارد البشرية

ورفع المعاناة عن محدودى الدخل بإعداد وتنفيذ مشروعات محددة لزيادة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشى لهم ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وتتمثل الغاية النهائية له فى معالجة مشكلة البطالة بكافة أنواعها وهو صندوق "مؤقت" يرتبط وجوده بوجود تلك المشكلة ، ويمكن بلورة أهداف الصندوق فى هدفين أساسيين هما :

١- تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادى عن كاهل الطبقات محدودة الدخل .

٢- إتاحة فرص عمل لمقابلة البطالة المتزايدة خاصة تلك البطالة الناجمة عن عودة العمالة فى أعقاب أزمة الخليج .

الفئات الاجتماعية المستهدفة

ويستهدف الصندوق ان يستفيد من خدماته الفئات التالية :

١- الفئات الاكثر تأثرا ببرنامج الإصلاح الاقتصادى .
٢- الطبقات الكادحة ومحدودو الدخل .
٣- شباب الخريجين .
٤- العائدون المتضررون من أزمة الخليج.
٥- المرأة .
٦- سكان المجتمعات الأقل نموا .
٧- سكان المناطق المحرومه من الخدمات.

برامج الصندوق

تدور برامج الصندوق الاجتماعى على سته محاور رئيسيه تتمثل فى :

١- برنامج تنمية المجتمع

ويهدف إلى تمويل المشروعات الإنتاجية التى تعمل على إتاحة التدريب وتوفير المعدات فى مجال الصناعات اليدوية وتوزيع المنتجات والتصنيع الغذائى إلى جانب تقديم التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية ، وتتمثل الفئات الاجتماعية المستهدفة من البرنامج فى : الأسر منخفضة الدخل ، والشباب المتعطلين عن العمل والعائدين من منطقة الخليج ، والأطفال ، والنساء فى المناطق الفقيرة .

٢- برنامج الأشغال العامة والخدمات البلدية

يتضمن تنفيذ المشروعات التى تهدف إلى رفع مستوى معيشة الفئات المستهدفة والتى تستوعب عمالة كبيرة مثل مشروعات تحسين الطرق ومياه الشرب والصرف الصحى وكذلك عمال صيانة المبانى وتطهير قنوات الرى ، ويهدف البرنامج الى تحسين البنية الأساسية فى المناطق الأكثر احتياجا واستحداث نشاط دائم لصيانة المرافق العامة فى المناطق الأقل نموا وإيجاد وظائف دائمة نتيجة لذلك إلى جانب إيجاد فرص عمل مؤقتة على نطاق واسع ، أما الفئات المستهدفة فى البرنامج فتتمثل فى : سكان المجتمعات الريفية الأكثر احتياجا ، سكان المناطق المحرومة من خدمات مياه الشرب والصرف الصحى بالقاهرة الكبرى ، العمالة العاطلة بما فيها العائدون من الخارج بسبب أزمة الخليج .

٣- برنامج تنمية المشروعات

ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة لرفع إنتاجيتها وزيادة القدرة على توفير فرص عمل جديدة كما يهدف المشروع إلى إنشاء وإقامة مشروعات صغيرة جديدة ، ويقوم البرنامج على إتاحة الائتمان والمعونة الفنية والتدريب فى المجالات سالفة الذكر ، وتتمثل الفئات المستهدفة من البرنامج فى : العمالة العاطلة ، والعائدين من دول الخليج

والخريجين الجدد والمستثمرين القائمين والمرأة .

٤- برنامج تيسير مرونة العمالة وتنمية الموارد البشرية

ويتضمن دراسة احتياجات تأهيل وإعادة تدريب العمالة وتنفيذ البرامج اللازمة ويهدف إلى تمويل أنشطة توفر فرص العمل المطلوبة نتيجة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى وتوفير فرص عمل للعمالة التى قد يستغنى عنها نتيجة تحويل بعض المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، ويهدف البرنامج ايضا الى تشجيع وتمويل برامج التدريب وإعادة التدريب لمساعدة الأفراد على الحصول على فرص عمل جديدة وتتمثل أهم الفئات المستهدفة من هذا البرنامج فى : العمالة العاطلة والعائدين من الخليج والخريجين الجدد .

٥- برامج التنمية المؤسسية

ويشمل هذا البرنامج مساعدة المؤسسات المحلية على تنمية وتخطيط برامجها من خلال توفير المعلومات والبيانات وتطوير نظام للمعلومات من خلال الحاسبات الالية ، كما يشمل تدريب العاملين فى الصندوق الاجتماعى ويهدف الى تقوية ودعم الأجهزة والمؤسسات الحكومية لتكون قادرة على مشاركة الصندوق فى تنفيذ برامجه كما يهدف إلى تقوية ودعم دور الجمعيات الأهلية والخاصة ، ورفع مستوى أدائها الإدارى والتنظيمى ، وتتمثل الفئات المستهدفة من البرنامج فى : المنظمات والمؤسسات الحكومية العاملة فى مجال إعداد ومتابعة الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والفئات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وتجمعات وتنظيمات المرأة والإدارة التنفيذية وموظفى الصندوق .

٦- برنامج الخدمات الأساسية للنقل العام

ويهدف البرنامج إلى تحسين خدمات النقل الجماعى خاصة لمحدودى الدخل الذين يعتمدون على وسائل النقل العامة ، كما يهدف البرنامج إلى تسهيل وتيسير حركتهم من وإلى أعمالهم .

موارد الصندوق

تتكون موارد الصندوق الاجتماعى – وفقا لقرار إنشائه من المنح والهبات من الأفراد والحكومات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية ، والمحلية لأغراض الصندوق والمبالغ التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة ، وقد بلغت جملة المبالغ التى التزمت بها الدول والمؤسسات المانحة للصندوق نحو ٢٠٢٠,٦ مليون جنيه وذلك من قبل ١٨ جهة مانحة (مؤسسة أو دولة) منها نحو ما يعادل ٦٩٤,٦ مليون جنيه فى شكل منح وهو ما يمثل نحو ٤٧,٧ ٪ من الإجمالى مقابل مبلغ قدره ١٠٥٦ مليون جنيه مصرى فى شكل قروض ، وحتى ٩٢/٩/٣٠ كان مجموع المبالغ التى وردت لحساب الصندوق فى البنك المركزى لا يتعدى ٢٠٣,٥ مليون جنيه مصرى فى صورة منح ، وإذا ما أضيف إليها إيرادات الفوائد البالغة ١٥,٢ مليون جنيه ، فإن إجمالى المبالغ المودعة لحساب الصندوق لدى البنك بلغت ٢١٨,٧ مليون جنيه فى حين بلغ مجموع المبالغ المنصرفة على مشروعات نحو ٦٧ مليونا ، وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن القرار الجمهورى الصادر بانشاء الصندوق قد صدر فى يونيه فى عام ١٩٩١ ، فإن الصندوق لم يبدأ نشاطه فعلا إلا فى شهر أبريل ١٩٩٢ ، وذلك عقب الاجتماع الذى حدث فى بلجيكا بين ممثلى الصندوق وبين ممثلى الدول المانحة والمؤسسات الدولية التى

أبدت استعدادها لتوفير التمويل ، وقد كان احد أهم أسباب توقف نشاط الصندوق خلال هذه الفترة ان الاتفاقات التى تمت بين مصر والدول المانحة وضعت كل الإشراف لهذه الدول والمؤسسات الأمر الذى يعنى ضرورة الرجوع إليها حينما يتم استخدام بعض من هذه الأموال ، إلا أن المسألة قد حلت بحيث أصبح لمجلس إدارة الصندوق إمكانية التحرك فى حدود ثلاثة ملايين دولار للمشروع (١٠ مليون جنيه) .

برنامج تحرير التجارة الدولية

على الرغم من تركيز برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مرحلته الأولى ، على الجوانب النقدية بغية ضبط الطلب الكلى فى الاقتصاد ، إلا أنه قد أولى اهتماما ملحوظا بالجوانب غير النقدية (الحقيقية) فى الاقتصاد خصوصا فيما يتعلق بقضيتى الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وعلى الرغم من الظهور السريع لبعض ملامح النجاح فى تحقيق الأهداف النقدية فى البرنامج إلا أن آداء البرنامج فيما يتعلق بالقضيتين المذكورتين قد اتسم بالبطء الشديد ، وقد دارت سياسة تحرير التجارة الخارجية حول عدة محاور تمثل أهمها فيما يلى :

اتجاه مستويات التعريفة الجمركية إلى الانخفاض

فبعد ان كانت فئات التعريفة تتراوح بين ٥٪ كحد أدنى و ١٦٠٪ كحد أقصى وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ ، فقد تم تعديلها لتتراوح بين ٢,٥٪ كحد أدنى و ١٢٠٪ كحد أقصى مع تخفيض معدل التعريفة على السلع الغذائية الضرورية من ١٪ إلى ٠,٧٪ وذلك بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٩ ، كما تم أيضا إضافة إلى ذلك تخفيض الضريبة على الاستهلاك بالنسبة للسلع المستوردة بواقع ٣٥٪ وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٨٩ .

مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى تم تعديل التعريفة الجمركية فى مايو ١٩٩١ وذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩١ ، حيث انخفض الحد الاقصى لها إلى ١٠٠٪ وتم رفع الحد الأدنى مرة أخرى إلى ٥٪ مع تعديل معدل التعريفة على السلع الغذائية الأساسية إلى ١٪ بدلا من ٠,٧٪ ، وفى يوليو ١٩٩٣ تم بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٩٣ تخفيض الحد الأقصى للتعريفة إلى ٨٠٪ فيما عدا السيارات التى تم تحرير تجارتها مع بقاء الرسوم الجمركية عليها بدون تغيير ، وقد استثنى من الحد الأقصى أيضا كل من المشروبات الكحولية والدخان .

تقليص قوائم السلع المحظور استيرادها

فى منتصف الثمانينات وضعت مجموعة من قوائم السلع المحظور استيرادها حماية للإنتاج المحلى وقد تضمنت هذه القوائم ٢١٠ بندا جمركيا ، وتم العمل بها اعتبارا من ٢١ أغسطس ١٩٨٦ ، وذلك بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٦ وخلال عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ تم إضافة بنود اخرى لهذه القوائم لتصل إلى ٢٢٥ بندا فى بداية عام ١٩٩٠ ، وقد قدرت نسبة الإنتاج المتمتع بهذه الحماية بنحو ٥٢٪ من جملة الإنتاج الصناعى ، وقدرت نسبة انتاج القطاع الخاص المتمتع بهذه الحماية بنحو ٦٤٪ من إنتاجه بينما بلغت نسبة سلع ومنتجات القطاع العام نحو ٤٧,٥ ٪ .

وفى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى صدرت لائحة جديدة للاستيراد والتصدير بمقتضى القرار الوزارى رقم ٢٧٥

لسنة ١٩٩١، وقد خفضت هذه اللائحة من قائمة السلع المحظور استيرادها لتقتصر على ١٠٥ بندا جمركيا فقط في عام ١٩٩١لتنخفض بذلك نسبة الحماية الإجمالية إلى ٤٠,٧٪ ، ووصلت بالنسبة لإنتاج القطاع الخاص إلى ٣٣٪ مقابل ٦٤٪ عام ١٩٩٠ ، وانخفضت النسبة للقطاع العام إلى ٤٤٪ مقابل ٤٧,٥٪ ، وخلال عام ١٩٩٣ انخفض عدد السلع المحظورة ليقتصر على ٢٦ سلعة فقط.

رفع سعر الدولار الجمركي

في إطار إعمال آليات العرض والطلب وبغية الوصول إلى التكلفة الحقيقية للسلع المستوردة وحساب الجمارك فقد تم اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٩١ تطبيق المتوسط الشهري في نطاق السوق الحرة ، حيث بلغ ٣٣٣,٤ قرشا للدولار حينذاك ، ومازال هذا الأسلوب هو المستخدم حتى الوقت الحاضر في حساب التكلفة الجمركية ، وجدير بالذكر أن هذا السعر كان يعادل ١٨٩ قرشا للدولار حتى ١٩٨٩/٧/٢١ أي قبل إلغاء مجمع البنوك المعتمدة .

إعادة النظر في قوانين الاستيراد والتصدير

كخطوة نحو تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ والقاضي بإصدار لائحة جديدة للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ وتضمنت هذه الائحة القواعد التالية:

* إتمام عملية التصدير مباشرة عن طريق الجمارك وبدون موافقة سابقة وذلك باستثناء سلع معينة تخضع لموافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

* بالنسبة للسلع الخاضعة للرقابة – في حالة التصدير – تتولى الهيئة فحص عينة منها تتراوح بين ١٪ و١٠٪ للتحقق من مطابقة الرسالة للمواصفات المقررة وإصدار شهادة الإذن بالتصدير خلال ٢٤ ساعة أو اقل من ذلك في حالة السلع سريعة التلف.

* استيفاء شهادة المنشأ – في حالة السلع المصرية – خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تقديم الطلب ، وكذلك مستندات الشحن وفاتورة الاستمارة (ت . ص) ، وجدير بالذكر هنا أن هذه الاستمارة قد ألغيت بعد صدور قانون النقد الأجنبي الجديد .

– إعطاء الحرية للقطاع العام في تدبير احتياجاته من النقد الأجنبي في السوق المصرفية ومن ثم لم يعد مرتبطا بحصص في إطار موازنة النقد الأجنبي لتمويل احتياجاته من السلع الرئيسية اللازمة للاستهلاك المحلي وكذلك السلع الرأسمالية والوسيطة.

هذا وينبغي أن نذكر هنا أنه قد تم تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ بالقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ ليسمح باستيراد وسائل نقل الأفراد والبضائع والمواد وجرارات الطرق بشرط ألا يتجاوز عمرها سنة بخلاف سنة الموديل حتى تاريخ الشحن ، وحتى تاريخ تملك السيارة بالنسبة للمقيمين بالخارج لمدة تسعة أشهر على الأقل أو للشركات والجهات العاملة في الخارج لاستعمالهم الشخصي أو الخاص .

تحرير تجارة القطن

تعرض محصول القطن المصري خلال السنوات الأخيرة الماضية للعديد من المشكلات المرتبطة بنظام تسويقه التعاوني منذ عام ١٩٦٢ حيث كانت الدولة وفقا لهذا النظام تنفرد بتحديد المساحة المنزرعة وأسعار توريده وتحتكر تجارته ، وكانت الأسعار التي تحددها الدولة تقل كثيرا عن الأسعار العالمية فقد مثلت نحو ٦٠٪ من

السعر العالمى عام ١٩٩١ ، ونحو ٦٦٪ خلال عام ١٩٩٣ ، بعد أن كانت تمثل نحو ٤٥٪ من الأسعار العالمية عام ١٩٨٩ ، ومن ثم عزف المزارعون عن القطن باعتباره محصول الحكومة الذى تنخفض ربحيته مقارنة بمحاصيل أخرى لا تخضع لنفس القيود ، وقد كان من نتاج ذلك تدهور كم ونوع الإنتاج المصرى من القطن والعزوف عن استيراد القطن المصرى لارتفاع سعره وانخفاض مواصفاته ، وتأخر الإعلان عن أسعار بيعه عالميا وسوء تعبئته وعدم الالتزام بنسبة الرطوبة المتفق عليها عالميا ناهيك عن انخفاض المساحة المنزرعة وتراجع الانتاجية ومن ثم الانتاج الكلى والزيادة فى الاستهلاك المحلى ، وهكذا فبعد ان كانت صادرات القطن تبلغ نحو ٢٩١ مليون دولار فى عام ١٩٨٢/٨١ انخفضت إلى نحو ٣٥ مليون دولار فى عام ١٩٩٢/٩١ ، ونحو ٣٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٣/٩٢ ليساهم بنحو ١,١٪ فقط من إجمالى حصيلة الصادرات الزراعية.

وفى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى أعلنت الشركة القابضة لشئون القطن فى يناير ١٩٩٣ قرارها بتحرير تجارة القطن ، وقد تقرر تطبيق النظام الجديد اعتبارا من موسم ١٩٩٤/٩٣ ، وذلك على مرحلتين:

* **المرحلة الأولى** : وتمثل فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يتم فيها تحرير التسويق الداخلى للقطن تدريجيا ليشترك فيه الأفراد والشركات المساهمة والشركات المنشأة وفقا لقانون الاستثمار مع شركات قطاع الأعمال العام ، مع استمرار العمل بالنظام الحالى للتسويق التعاونى فى مراكز التجمع تحت إشراف الجمعيات التعاونية بحيث يكون للمنتجين حق المفاضلة بين الأسعار والعروض المطروحة من كافة الأطراف ولإيجاد منافذ مختلفة أمام المنتجين لتسويق أقطانهم ، كما يتم خلال هذه المرحلة إعادة فتح بورصة البضاعة الحاضرة فى مينا البصل بالاسكندرية والتى كانت قد أغلقت فى موسم ١٩٦٢/٦١ .

* **المرحلة الثانية** : وتتضمن دخول القطاع الخاص مع شركات قطاع الأعمال العام لمجال تصدير القطن وهى الشركات التى تتولى حاليا تجميع وشراء الأقطان من المنتج وتعيد بيعها محليا وتصديرها ، وفى ظل هذا النظام ستقوم الحكومة بوضع حد أدنى لسعر القطن يتم الشراء به فى حالة عجز التاجر أو المزارع عن بيع محصوله ، ويحدد هذا السعر سنويا فى بداية كل موسم من خلال لجنة محايدة ، وذلك حماية للمزارعين من تقلبات الاسعار بالبورصة.

تلك كانت أهم محاور عملية تحرير التجارة التى بدأت تتسارع منذ أوائل التسعينات ، وقد أثارت هذه الإجراءات مخاوف فئات عديدة من القطاع الخاص ، فالقطاع الخاص - كما سلفت الإشارة - كان الاكثر استفادة من الحماية الجمركية باعتبارها غطت حوالى ٦٤٪ من انتاجه الصناعى عام ١٩٦٠وانخفضت نسبة الحماية إلى ٣٣٪ عام ١٩٩١ هذا من جانب ، ومن جانب آخر تشير تقديرات البنك المركزى المصرى إلى أن نسبة صادرات القطاع الخاص إلى إجمالى ناتجه لم تتجاوز ٤٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨/٨٦ - ١٩٩٣/٩٢ ، الأمر الذى يعنى توجه إنتاجه إلى السوق المحلية أساسا وتعد السياسة الحمائية أحد العوامل الهامة المشجعة على ذلك نظرا لما تؤدى إليه من ارتفاع الربحية فى السوق المحلى مقارنة بالأسواق الخارجية ، الأمر الذى يعنى ان فتح السوق المصرية من خلال تحرير التجارة إنما يعرض القطاع الخاص فى مصر لخسائر متعددة منها ما يتعلق بالضغط على هوامش الربح بسبب زيادة حدة المنافسة ومنها أيضا ما يتعلق بتخفيض حصته فى السوق المصرية بسبب ارتفاع الجودة وانخفاض السعر الذى يمكن ان تتمتع به السلع الأجنبية.

السياسة المالية

مدخل

شهد هذا العام جولات طويلة من المفاوضات مع بعثات الصندوق والبنك من أجل إسقاط شريحة جديدة من الديون ، كما قام الرئيس مبارك أثناء زيارته إلى العاصمة الأمريكية ، وقد زارها مرتين خلال العام ، بلقاء والمسئولين بالصندوق والبنك ووزارة الخزانة الأمريكية، وكذا لجنتي العلاقات الخارجية والمساعدات بالكونجرس ، عاكسا بذلك مدى حرص الحكومة على استمرار تدفق القروض والمساعدات الخارجية بوجه عام والأمريكية بوجه خاص ، فضلا عما سبق ذلك من حيازة لثقة الدول الدائنة .

ورغم حرص الحكومة على تقديم المزيد من الالتزامات للصندوق والبنك مقابل إسقاط شريحة جديدة تمثل ١٥٪ من الدين العام الخارجي في يوليو ١٩٩٣ ، إلا أنها لازالت مستمرة في سياسة "الاستدانة" بشقيها الداخلي والخارجي ، فقد ارتفع إجمالي الدين العام المحلي ليصل في نهاية يوليو ١٩٩٣ إلى ١١١,٥٩٤ مليار جنيه ، ورغم انخفاض حجم الدين الخارجي ووصوله إلى ٢٩,٣٢٩ مليار دولار في نهاية نفس الفترة إلا ان نسبة فوائد الدين الخارجي إلى الحصيلة الجارية ارتفعت من ٥,٤٪ في عام ١٩٩٢/٩١ لتبلغ ٦٪ في عام ١٩٩٣/٩٢ .

والمتابع للسياسة المالية لمصر هذا العام يجد التزاما عاما بتعليمات صندوق النقد الدولي أو "صندوق النكد الدولي" كما أسماه الرئيس مبارك في إحدى تصريحاته ، فهذه السياسة تقوم على عدة مقومات تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة منها :

١- التخلص من الدعم الذي تقدمه الدولة للمشروعات أو السلع .

٢- زيادة أسعار مواد الطاقة للاستهلاك العائلي .

٣- زيادة أسعار الخدمات العامة الحكومية كالنقل والمواصلات والتعليم والخدمات الطبية .... إلخ .

٤- عدم الالتزام بتعيين الخريجين الجدد وإطلاق قوى السوق لتحقيق التوازن في سوق العمل .

٥- عدم قيام الدولة بأي مشروعات يمكن ان يقوم بها القطاع الخاص .

٦- زيادة الضرائب غير المباشرة كمصدر للتمويل خاصة ضريبة المبيعات .

٧- بيع المشروعات المملوكة للدولة لتخفيف العبء المالي والإداري عنها .

٨- خفض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميدها وإلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة وتجميد التعيين وفصل العاملين الزائدين عن الخدمة .

٩- وضع حد للزيادة في الائتمان المصرفي للحكومة والقطاع العام ، وحد أقصى لعجز الموازنة ونسبة الناتج المحلي .

ومن ثم فقد قامت الحكومة خلال العام برفع يدها عن أسعار العديد من السلع ، كما قامت بعدة تعديلات على التعريفة الجمركية ، وبدأت الإجراءات التنفيذية لبيع وحدات القطاع العام ، ورفعت الدعم عن المشروعات العامة ؛ بمعنى آخر أطلقت لقوى السوق العنان ، وبذلك تكون الحكومة قد التزمت بتطبيق مجمل تعليمات الصندوق والبنك لتحقيق التوازن المالي الذي لم يتحقق رغم تردي مستويات المعيشة وتعاظم معدلات البطالة خاصة بين المتعلمين .

سنحاول في السطور القادمة التعرف على أهم ملامح السياسة المالية لمصر للعام ١٩٩٣/٩٢ .

الموازنة العامة للدولة

تضمنت الموازنة العامة للدولة للعام ١٩٩٣/٩٢ إنفاقا عاما إجماليا بلغ ٦٢,٥٣٣ مليار جنيه مقابل ٥٤,٧٣٥ مليار في العام

١٩٩٢/٩١ بزيادة بلغت ٧,٧٩٨ مليار بنسبة ١٤,٢٤٪ ، ويقابل ذلك إيرادات بلغت ٥٣,٣٨٩ مليار جنيه بزيادة ٧,٩٧٧ مليار عن العام السابق بنسبة ١٧,٥٦٪ .

وبذلك بلغ عجز الموازنة للعام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٩,١٤٤ مليار مقابل ٩,٣٢٣ مليار للعام السابق ، وفيما يلى بعض التفصيلات :

الموازنة الجارية

وهى الخاصة بموازنة الجهاز الحكومى بالمعنى الواسع وبلغت استخداماتها للعام ١٩٩٣/٩٢ - ٤٤,٧٥٧ مليار جنيه بزيادة نحو ٧,٠٥٥ مليار عن العام السابق موزعة كالتالى :

أ- الأجور :

٩,٩٨٠ مليار جنيه (بنسبة ٢٢,٢٩٪ من الإجمالى) .

ب- فوائد ومصروفات الدين العام :

١٨,١٢٦ مليار جنيه (بنسبة ٤٠,٤٩٪ من الإجمالى) مما يعكس كبر حجم مستقطعات خدمة الديون بالنسبة للموازنة الجارية .

ج- الدفاع :

٤,٥٦٠ مليار جنيه (بنسبة ١٠,١٨٪ من الإجمالى) .

د- الدعم :

٣,٨٨٠ مليار جنيه (بنسبة ٨,٦٦٪ من الإجمالى) وهو يغطى دعم أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والأدوية وخدمة النقل والقروض الميسرة للإسكان واستصلاح الأراضى ، ويتضح رغم تعدد عناصر الدعم أن المبلغ المخصص له ضئيل بالنسبة لباقى أفرع الموازنة .

فى مقابل هذه النفقات الجارية ، تضمنت الموازنة إيرادات جارية بنحو ٤٧,٣٨٩ مليار جنيه تمثلت فى :

أ- إيرادات سيادية :

بلغت نحو ٢٩,٣٢٨ مليار جنيه بنسبة ٦١,٨٨٪ من إجمالى الإيرادات بزيادة ٤,٩٥١ مليار عن العام السابق نتيجة لزيادة حجم المحصل من الضرائب المباشرة ، والتى بلغت ١٣,٢٦٠ مليار جنيه فى العام ١٩٩٣/٩٢ مقابل ١٠,٧١٠ مليار فى العام السابق له بنسبة ٢٣,٨٪ ، الأمر الذى يعكس زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة فى زيادة حجم الموارد السيادية للدولة ، كما بلغ حجم الحصيلة الجمركية للعام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٥,٩٣٢ مليار مقابل ٥,٤٠٤ للعام ١٩٩٢/٩١ (رغم خفض التعريفة الجمركية أكثر من مرة فى نفس العام) بنسبة ٩,٧٪ .

أما الضرائب على الاستهلاك (والشاملة لضريبة المبيعات والضريبة على الخدمات العامة) فقد زادت من ٥,٩٥٩ مليار لعام ١٩٩٢/٩١ إلى ٧,٤٢٨ لعام ٩٢/ ١٩٩٣ بنسبة ٢٤,٦٥٪ .

ب- إيرادات جارية وتحويلات

بلغ هذا البند ١٨,٠٦١ مليار جنيه مقابل ١٤,٩٠٣ مليار لعام ١٩٩٢/٩١ ويتضمن هذا البند فائض البترول وقناة السويس ٧,٤٤٦الذى يصل إلى مليار وفائض هيئات ووحدات القطاع العام الذى يصل إلى ٠,٨٠٠ مليار ، فى حين بلغ فائض الهيئات الاقتصادية ٠,٢٥٢ مليار جنيه .

وبهذه النتيجة أسفرت الموازنة الجارية عن فائض بلغ نحو ٢,٦٣٢ مليار جنيه استخدم فى تمويل جانب من عجز الموازنة .

الموازنة الاستثمارية

أ- الاستخدمات الاستثمارية

بلغت ١٠,٠٠٠ مليار مقابل ٧,٤٢٩ مليار للعام السابق بزيادة نسبية قيمتها ٣٤,٦٠٪ وتشمل استخدمات الجهاز الإدارى والحكم المحلى والهيئات الخدمية ٥,٣٥٣

مليار بنسبة ٥٣,٥٪ والهيئات الاقتصادية ٤,٦٣٣ مليار بنسبة ٤٦,٣٣٪ أما موازنة هيئات ووحدات القطاع العام فلا تدرج فيها .

كما جاءت استخدامات بنك الاستثمار القومي ٠,٠٠٤ مليار بنسبة ٠,٠٤٪ والبنك المركزي المصري ٠,١٠ مليار لعام التقرير بنسبة ٠,١٪ .

التحويلات الرأسمالية

بلغ إجمالي هذه التحويلات ٧,٧٧٦ مليار منها ٤,٦٦٧ التزامات الدين العام ويعكس هذا الرقم كبر حجم التزامات الدين العام مقابل مجمل التحويلات الاستثمارية بنسبة ٦٠٪ و ١,٥٠٦ تمويل عجز الهيئات الاقتصادية بنسبة ١٩,٤٪ ، أما تمويل عجز هيئات ووحدات القطاع العام فكما اسلفنا لا تدرج بالموازنة ، وأخيرا فإن التحويلات الأخرى بلغت ١,٦٠٣ مليار بنسبة ٢٠,٦٪ .

الإيرادات الرأسمالية

في مقابل ذلك بلغت الإيرادات الرأسمالية لهذا العام ٦,٠٠٠ مليار بنقص بلغ ٠,١٣٧ مليار عن العام السابق له وتشمل هذه الإيرادات ... الإيرادات المتاحة للاستثمار (التمويل الذاتي والمنح الخارجية التي وصلت إلى ٣,٦٧٩ (مليار بنسبة ٦١,٣ كما شمل الإيرادات المتاحة للتحويلات الرأسمالية (التمويل الذاتي والمنح الخارجية) وقد بلغت ٢,٣٢١ مليار بنسبة ٣٨,٧٪ .

العجز في الموازنة

رغم التزام مصر بتعليمات الصندوق إلا أن النتائج المحققة بالنسبة لتخفيض عجز الموازنة لازالت محدودة وفيما يلي بيان بتطور عجز الموازنة العامة من العام ١٩٨٧/٨٦ للعام ١٩٩٣/٩٢ ومصادر تمويله حتى يتضح لنا ذلك .

من الجدول الآتي يتضح :

البيان	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
إجمالي الاستخدامات	٢٤,٣٥٠	٣٣,٤٦٠	٣٣,٤٠٠	٣٤,٥٣٠	٤٢,١٦٨	٥٤,٧٣٥	٢,٥٣٣
إجمالي الإيرادات	١٥,٤٤٩	١٩,٠٢٠	٢١,٢٦٧	٢٣,٤٨٨	٣٢,١٣٠	٤٥,٤١٢	٣,٣٨٩
العجز الكلي	٩,٠٨١	١٤,٤٤٠	١٢,١٣٣	١٠,٧٤٢	١٠,٠٣٨	٩,٣٢٣	١,١٤٤

مصادر تمويل العجز

البيان	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
التمويل الخارجي	٣,٧٩٣	٥,٦٣٢	٣,٦٠٩	٣,٠٩٠	٢,٨٥٦	٢,٠٥٠	٢,٢٣٧
أوعية ادخارية محلية	٢,٣٦٦	٢,٤٦٢	٣,٣٧٢	١,٩٤٤	٢,٩٣٣	٣,٠٩٥	٤,٥٤٤
قروض من مصادر أخرى	٠,٥٠٣	١,٢٨٥	١,٣٩٤	٠,١٧٠	٠,٣٦٦	٠,٠٩١	٠,٠٦٥
الجهاز المصرفي	٢,٤١٩	٥,٠٦١	٤,٧٥٨	٥,٥٣٨	٣,٨٨٣	٤,٠٨٧	٢,٢٩٨

جداول تمويل العجز في الموازنة ومصادر التمويل للأعوام (١٩٩٣/٨٦) (القيمة بالمليار جنية) .
المصدر : البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية العدد الثالث المجلد ٤٦ ١٩٩٣ صـ ٢٤٥ .

١- ان عام ١٩٨٨/٨٧ كان أكبر أعوام العجز حيث بلغ إجمالي العجز الكلي بالموازنة ١٤,٤٤٠ مليار جنيه ، في حين بلغ عجز

الموازنة للعام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٩,١٤٤ مليار جنيه ، ومن المتوقع ان يقل العجز الكلى بالموازنة للعام ١٩٩٤/٩٣ حوالى ٨,٩٨٣ مليار جنيه .
(حسب تقديرات البنك الأهلى .. مصدر سبق ذكره) .

٢- انخفض العجز بين عامى ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٣/٩٢ بمقدار ١٧٩ مليون جنيه فقط .. أما بين عامى ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٤/٩٣ كما هو متوقع فقد يبلغ الانخفاض حوالى ١٦١ مليون جنيه بنسبة ١,٧٪ من إجمالى العجز فى العام الماضى .

٣- ومما يحسب للحكومة تراجع حجم العجز فى السنوات ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٣/٩٢ بالنسبة لحجم الإيرادات وإجمالى الاستخدامات عنها فى الأعوام ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٨/٨٧ حيث نلاحظ ان العجز قد تجاوز ثلث الاستخدامات ونصف الإيرادات فى العام ١٩٨٧/٨٦ وكذلك اقترب من نصف الاستخدامات وثلاثة أرباع الإيرادات فى العام ١٩٨٨/٨٧ أكبر اعوام العجز فى حين لم يبلغ سبع إجمالى الاستخدامات وسدس الإيرادات فى العام ١٩٩٣/٩٢ .

٤- اعتماد الحكومة المتزايد والملاحظ على التمويل الخارجى فى سد عجز الموازنة فى معظم السنوات ما عدا سنوات ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٣/٩٢ نتيجة الاعتمادات على أذون الخزانة والتى صدر أولها عام ١٩٩١ واحتمال ازدياد الاعتماد عليها فى الأعوام التالية .

٥ انخفاض الاعتماد على الجهاز المصرفى المصرى فى عام التقرير على سد نسبة من عجز الموازنة فبلغ ٢,٢٩٨ مليار مقابل ٤,٠٨٧ فى العام السابق له .

الضرائب العامة

بلغت حصيلة الضرائب للعام ١٩٩٣/٩٢ كما أوردنا سابقا ٢٩,٣٢٨ مليارا وتشمل ضرائب جمركية وضرائب مباشرة بالإضافة إلى ضرائب المبيعات والضريبة على الخدمات) مما يوضح الأهمية الكبرى للمورد فى تمويل الموازنة العامة للدولة ومن المتوقع ان تبلغ الحصيلة فى عام ١٩٩٤/٩٣ ٣٢,٢٧٦ مليار جنيه بزيادة حوالى ٢,٩٤٨ مليار جنيه ، وفى بيان الحكومة الملقى أمام مجلس الشعب يوم ١٩٩٢/١٢/٢٨ تعهدت الحكومة بالإصلاح المالى المتمثل فى إدخال تعديلات على النظام الضريبى من شأنها زيادة حصيلة الإيرادات حيث تم :

زيادة ضريبة الدمغة النوعية

وقد زادت هذه الضريبة بنسبة ٥٠٪ وقد رفض ذلك ١٥ نائبا بمجلس الشعب واتهموا الحكومة بزيادة أعباء المعيشة على الفقراء وتحملهم عبء الإصلاح الاقتصادى ، وطبقا لتصريحات وزير المالية فان الزيادة ستوفر حصيلة تتراوح بين ٤٠٠ : ٥٠٠ مليون جنيه .

تعديلات ضريبة المبيعات

قرر رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ تعديل بعض فئات الضريبة العامة على المبيعات تمهيدا لتطبيق المرحلة الثانية للضريبة والتى من المقرر تطبيقها على نحو ٥٠٠ سلعه و٥٠٠ خدمة إضافة لمجموع السلع ولخدمات التى تم تطبيق الضريبة عليها فى المرحلة الأولى والتى تبلغ ٢٥٧ سلعة و ٣٠ خدمة ، واستند ممثلو المنظمات الدولية على تحقيق حصيلة قدرها ٧,٢ مليار جنيه من المرحلة الأولى وهو ما يحفز على تطبيق المرحلة الثانية .

الضريبة الموحدة

بالإضافة إلى هذه التعديلات وكنتيجة

لتعهدات الحكومة بزيادة نسبة الموارد تم إصدار القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل احكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذى نشر بالجريدة الرسمية (العدد ١٥٢مكرر بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١) ويسرى القانون على مجموع دخل الممول من مصادره المختلفة حيث يتم تجميع كافة الدخول الصافية للممول فى وعاء واحد ثم تفرض ضريبة واحدة على مجموع الدخول دون تمييز ويتم تقدير الدخل الصافى من كل مصدر على حده وفقا لاعتبارات فنية واقتصادية واجتماعية ثم يخصم من هذا الإجمالى مبالغ مراعاة للظروف الشخصية للمول ثم تفرض الضريبة بسعر تصاعدى بالشرائح ولايتحدد هذا السعر بناء على طبيعة أو مصدر الدخول بل بناء على إجمالى الدخل الخاضع للضريبة ، وفى هذا القانون ابقى المشروع على الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أو بالقوانين الأخرى مع استحداث بعض الاعفاءات الجديدة .

ولعل من أهم ملامح القانون رفع حد الإعفاء للاعباء العائلية لتصبح :

أ- ١٤٤٠ جنيها سنويا للممول الأعزب

ب- ١٦٨٠ للمول المتزوج ولايعول أولادا أو غير المتزوج ويعول ولدا أو أكثر .

ج- ١٩٢٠ جنيها سنويا للممول المتزوج ويعول ولد أو أكثر .

من الملاحظ من خلال هذه الحدود الإعفائية عدم تناسب الشرائح بأى شكل مع الحد الأدنى اللازم للنفقات المعيشية ، كما حددته الأمم المتحدة .

بعد خصم الإعفاءات للأعباء العائلية يحدد سعر الضريبة على الوجه التالى :

أ- الشريحة الأولى : حتى ٢٥٠٠ جنيه ٢٠٪ .

ب- الشريحة الثانية : أكثر من ٢٥٠٠ جنيه حتى ٧٠٠٠ جنيه ٢٧٪ .

ج- الشريحة الثالثة : أكثر من ٧٠٠٠ جنيه حتى ١٦٠٠٠ جنيه ٣٥٪ .

د- الشريحة الرابعة : أكثر من ١٦٠٠٠ جنيه حتى ٢٧٠٠٠ جنيه ٤٠٪ .

هـ- الشريحة الخامسة : أكثر من ٢٧٠٠٠ جنيه حتى ٦٨٠٠٠ جنيه ٤٥٪ .

و- الشريحة السادسة : أكثر من ٦٨٠٠٠ جنيه ٤٨٪ .

وبالنسبة للإيرادات من المرتبات وما فى حكمها وغيرها من الإيرادات المنصوص عليها يكون سعر الضريبة ٢٠٪ حتى ٥٠ الف جنيه و٣٢٪ فيما زاد عن ذلك .

وطبقا لهذه المحددات يعتبر البعض القانون الجديد اتجاها نحو تطبيق جزئى لفكرة الضريبة الموحدة ، فالجزء الأكبر من حصيلة الضرائب المباشرة يتم جمعه من شركات الأموال ورءوس الأموال المنقولة ومن ثم فان أى تعديل للضريبة على دخول الأشخاص لن يكون له تأثير واضح وملموس على الموازنة العامة .

ويمكننا أن نلاحظ أن القانون لم يقدم إعفاءات متميزة للمشروعات الصغيرة والحرفية وغيرها من صور المنشآت الفردية مما يسمح بعدم ازدياد النشاط الاستثمارى .

وبمقارنة القانون الجديد بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ نجد أن القانون الجديد وعلى الرغم من إبقائه على الاعفاءات الاستثمارية فى قوانين الاستثمار السابقة إلا أن شريحته الأخيرة والبالغة ٤٨٪ والمطلقة على ما زاد عن ١٦٨ الف جنيه تؤثر بلاشك بصورة سلبية على الدافع للاستثمار خاصة فى ظل ارتفاع الأسعار ، فى حين كان أعلى سعر للضريبة ٦٥٪ يطبق على الدخل الذى يزيد عن ٢٠٠ الف جنيه فى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهو عكس ما يوحى به القانون الجديد من التيسير على الممولين .

الإعفاءات الضريبية ومناخ الاستثمار

طبقا لقوانين الضرائب المصرية كان هناك عدد من قوانين الإعفاءات الضريبية والتى من المفترض ان تساهم بشكل فعال فى

تشجيع مناخ الاستثمار وزيادة رءوس الأموال الاستثمارية ، ولعل أهم القوانين هو القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والذى مدة فترة الإعفاء الضريبى للمشروعات لمدة خمس سنوات يجوز مدها لمدد أخرى إذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام ، وهناك أيضا قوانين اخرى تتضمن إعفاءات هامة مثل:

١- الإعفاءات الواردة فى قانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

٢- الإعفاءات الواردة فى قانون المنشآت السياحية رقم ١ لسنة ١٩٧٣.

٣- والاعفاءات الواردة فى القانون ٩٢/٩٥ والخاص بسوق المال .

٤- الإعفاءات الواردة بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن الإعفاءات الجمركية .

٥- وأخيرا الإعفاءات الواردة فى القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (قانون الضريبة الموحدة).

طبقا لهذه الإعفاءات توسعت الحكومة فى منح بعضها لعام ١٩٩٣ طبقا للسياسة الاستثمارية للدولة والتى تتبعها بعد تبنيها لبرنامج الإصلاح الاقتصادى ، ومن هذه الإعفاءات :

١- إعفاء المشروعات المقامة على ساحل البحر الأحمر من جميع الضرائب على الدخل وتمتعها بنفس الإعفاءات الممنوحة للمجتمعات الجديدة .

٢- إعفاء المشروعات فى المناطق الصناعية الحرة فى بئر العبد بشمال سيناء والقنطرة شرق بالاسماعيلية والمنزلة بالدقهلية ومرسى مطروح وسفاجا والبحر الأحمر من الضرائب لمدة عشر سنوات .

٣- إعفاء المشروعات السياحية التى تقام فى أسوان من الضرائب لمدة عشر سنوات ، هذا بالإضافة إلى قرار رئيس الوزراء باعتبار محافظات اسوان والوادى الجديد وشمال سيناء وجنوبها والمنطقة الواقعة بين قرية الزعفرانة برأس غارب حتى الحدود المصرية السودانية بمنطقة حلايب جنوبا بعمق خمسة كيلو مترات من ساحل البحر الأحمر من المناطق النائية التى تتمتع فيها المنشآت السياحية والفندقية بالمزايا والإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ والذى يقضى بإعفاء هذه المشروعات من الضرائب لمدة عشر سنوات.

لكن بالرغم من التاثير الإيجابى المفترض من هذه الإعفاءات على الاستثمار والمتمثل فى حصول الدولة على مكاسب مالية واقتصادية ناتجة عن قيام المستثمرين على اختلاف جنسياتهم ورجال الأعمال بالتوسع فى إقامة المشروعات وخلق فرص عمل وزيادة فرص التصدير وتحسين الوضع فى ميزان المدفوعات ، إلا ان هذه الإعفاءات ليست العامل الوحيد المؤثر على تكلفة المشروع وربحيته ولعل حوادث الإرهاب الكبيرة التى تمت هذا العام كانت أحد العوامل التى حدت من التأثير الإيجابى لسياسة الاعفاءات كما ساهم فى ذلك أيضا مشكلات الائتمان المصرفى ونقص السيولة لدى معظم المشروعات واعتمادها على نسبة كبيرة من المكون الأجنبى بالشكل الذى يرفع من تكلفة المشروعات ، وطبقا لبعض الآراء فان الاعفاءات الضريبية لا تساعد بالضرورة على زيادة الدخل المتاح للاستثمار على مستوى المشروع بل ويمكن ان تؤدى إلى انخفاض الإيرادات العامة وبالتالى الجزء المتاح للاستثمار على المستوى القومى ، كما ان التوسع فى منح هذه الاعفاءات فى ظل هذه الظروف قد يساهم بشكل أو بآخر فى ازدياد عجز الموازنة العامة بفقدان جزء من حصيلة الضرائب والتى كان من الممكن ان توجه إلى تمويل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، بالإضافة إلى ان استغلال بعض المستثمرين لفترات الإعفاء بشكل سيء – مثلما يشاع ويتردد – إما بإنهاء النشاط أو التحول إلى نشاط جديد أو حتى حرق مصانعهم للتهرب من السداد الضريبى بعد فترة الإعفاء يمكن ان يؤدى إلى استمرار فقدان الدولة لإيرادات ضريبية كان من

المستهدف الحصول عليها لاحقا ، ومن ناحية أخرى فإن هناك من يرى ان الإعفاءات الجمركية فرص تؤدى إلى الاستخدام غير الرشيد للمعدات الرأسمالية المستوردة مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة ما يهدر منها ومن ثم يرفع من تكلفة هذه المشروعات الاستثمارية.

التهرب الضريبى

بالرغم من كثرة بنود الإعفاءات الواردة فى القوانين الضريبية المختلفة إلا ان هناك من يتهرب أساسا من دفع الضرائب وحسب تقدير بعض المصادر فان حجم الأموال المهربة التى اخفاها الممولون عن مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك وضريبة المبيعات بلغت حوالى ٥ مليارات و١٩٠ الف جنيه ، وقد دفع ذلك البعض للقول بان حجم التهرب الضريبى يعادل تقريبا مرة ونصف دخل قناة السويس وانه تقريبا يساوى نصف حصيلة ضريبة المبيعات ويتجاوز ميزانية وزارة التعليم وانه لو تم استثماره لامكن القضاء على مشكلة البطالة .

الضرائب غير الدستورية

مما يؤكد رفض البعض وخاصة فى صفوف المعارضة للنظام الضريبى فى مصر ووصفه بعدم العدالة ، أصدرت المحكمة الدستورية فى عام ١٩٩٣ حكمين يقضيان بعدم دستورية بعض الأحكام الضريبية وهما :
١- الحكم الأول ، صدر فى يناير حيث قضت المحكمة بعدم دستورية بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وما جاء بالمادة (٥٦) من تطبيق للضريبة باثر رجعى بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى التصرفات بالأراضى الواقعة داخل كردون المدن خلال الفترة من أول يناير ١٩٧٤ وحتى تاريخ نشر القانون فى يوليو ١٩٧٨ وذلك على أساس أن الأثر الرجعى المطعون فيه تم على أساس افتراض ان ثراء مفاجئا أصاب ممولى الضريبة بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى أواخر ١٩٧٣ ، وانهم دفعوا هذه الضريبة قبل ٤ سنوات من فرضها ولكن هذا الافتراض لم يقم عليه دليل ولاتسانده مصلحة اجتماعية .
٢- الحكم الثانى ، صدر فى نهاية عام ١٩٩٣ حيث حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٩ لعام ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين بالخارج واستندت المحكمة على أن القانون احتكم إلى الدرجة الوظيفية للموظف فى مصر بغض النظر عن الدخل المحقق من العمل فى الخارج وهو الوعاء الذى من المفترض ان تؤخذ عليه الضريبة ، وقدرت بعض المصادر حجم المبالغ المطلوب ردها من قبل الحكومة للعاملين بالخارج بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون جنيه .

الضرائب ومحدودو الدخل

من المعروف أن الحكومة تعتمد على الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات التى يتحملها محدودو الدخل أكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة المحققة على دخول الأفراد والمنشآت وفيما يلى جدول يوضح نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لإجمالى الإيرادات السيادية.
(١) الضرائب على اللدخل والأرباح والملكية.
(٢) الضرائب المحلية على السلع والخدمات ، ضرائب التجارة .
المصدر : البنك المركزى المصرى المجلة الاقتصادية – المجلد ٣٤ – العدد الأول ١٩٩٤/٩٣ صـ ٩٣ .
من هذا الجدول يتضح الأتى :
١- انه رغم تمثيل نسبة الضرائب غير المباشرة للجزء الأكبر من إجمالى الحصيلة الضريبية إلا انه يلاحظ زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة لتبلغ حوالى ٤٠,٧٪ فى عام ١٩٩٣/٩٢ بعد ان كانت ٣٠,٩٪ عام ١٩٨٨/٨٧ .
٢- ورغم تطبيق ضريبة المبيعات والتى تعتبر من الضرائب غير المباشرة فى الفترة الأخيرة إلا ان نسبة تحصيل الضرائب غير

المباشرة فى تناقص لتصل إلى ٥٩,٣٪ من إجمالى الحصيلة الضرائبية فى عام التقرير مقابل ٦٩,١٪ عام ١٩٨٨/٨٧ .

سوى ٧١,٧ م.ج فى العام الماضى ، بينما يتوقع ان يقوموا بتسديد ٦٧م.ج فى العام الحالى ، أى انخفضت الحصيلة وايضا

هيكل الضرائب (القيمة بالمليون جنيه) مقابل ٦٩,١٪ عام ١٩٨٨/٨٧

السنــة	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
أ- حصيلة الضرائب	٩٠٨١	١١١١٦	١٣١٤٧	١٧٢٣٦	٢٦٤٤٣	٢٧٣٠٢
الضرائب المباشرة (١)	٢٨٠٦	٣٤١٥	٤٢٤٧	٦٤٠٨	١٠٠٠١	١١١٢٠
الضرائب المباشرة (٢)	٦٢٧٥	٧٧٠١	٨٩٠٠	١٠٨٢٨	١٦٤٤٢	١٦١٨٢
هيكل الضرائب النسبية ٪						
الضرائب المباشرة إلى حصيلة الضرائب	٣٠,٩	٣٠,٧	٣٢,٣	٣٧,٢	٣٧,٨	٤٠,٧
الضرائب غير المباشرة إلىحصيلة الضرائب	٦٩,١	٦٩,٣	٦٧,٧	٦٢,٨	٦٢,٣	٥٩,٣

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية – المجلد ٣٤ العدد الأول ١٩٩٤/٩٣ صـ ٩٣ .

من الجدول السابق يتضح انه على عكس الشائع لدى بعض كتاب المالية العامة من ان الضرائب المباشرة على الدخول تكون اقل عبئا على محدودى الدخل بينما يكونون اكثر تأثرا بالضرائب غير المباشرة على الاستهلاك من السلع والخدمات فإن الجدول السابق يوضح انه حتى الضرائب المباشرة على الدخول يُتحمل العبء الاكبر من حصيلتها محدودو الدخل من عمال وموظفين وصغار فلاحين وتجار ، ارتفعت حصيلة الضرائب على المرتبات والاجور من ٦٠٠,٧ م.ج فى العام الماضى الى ٦٠٣ م.ج فى موازنة العام الحالى وهى تمثل ١٥,٢ من اجمالى الضرائب السيادية .

– أما أصحاب الشركات التجارية واصحاب المصانع فلم يسددوا سوى ١٢٠ مليون جنيه ، وسجلت الضرائب عليهم انخفاضا يقدر بنحو ١٠ مليون جنيه وانخفض نصيب ضريبة الارباح التجارية والصناعية إلى ٣,٧ ٪ من إجمالى الضرائب السيادية .

– كذلك فإن الاطباء والمهندسين والمحامين (اصحاب المهن غير التجارية) فلم يسددوا

انخفضت مساهمتها فى اجمالى الضرائب من ٢ ٪ الى ١,٦ .

– زادت الضريبة العامة على الدخل من ١٢٨,١ م.ج الى ٢٢٠ م.ج وزادت مساهمتها فى الحصيلة الضريبية من ٣,٧ ٪ الى ٥,٥٪.

– حتى العاملون فى الخارج الذين اجبرتهم قسوة الحياة على الهجرة المؤقتة الى البلدان النفطية كانوا ملزمين بسداد الضرائب اكثر من اصحاب المصانع والشركات واصحاب المهن الحرة .. فقد سدد العاملون فى الخارج ١٠٠ م.ج ضرائب بالاضافة الى ٤٥,١ م.ج ضرائب علىتصاريح العمل ارتفعت الى ١٠٠ م.ج ضرائب ، ٥٢ م.ج ضرائب على تصاريح العمل .

وطبقا للجدول التفصيلى لهيكل الضرائب المباشرة للعامين الماضى والحالى سنجد الوضع التالى

جدول تفصيلى للضرائب المباشرة (مليون جنيه):

نوع الضريبة	٩٣/ ١٩٩٤ القيمة	٩٣/ ١٩٩٤ ٪	٩٢/ ٩٣ القيمة	٩٢/ ٩٣ ٪
إجمالى الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين	٣٩٥٨		٣٤٨١	
منها : ضرائب على إيرادات رءوس الأموال المنقولة	١٥٥٠	٣٩,١	١١١١	٣٢,٠٠
ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية	١٢	٣,٠٠	١٣٠	٣,٧
ضرائب المرتبات والاجور	٦٠٣	١٥,٢	٦٠٠,٧	١٧,٣
ضرائب على مرتبات العاملين فى الخارج	١٠٠	٢,٥	١٠٠	٢,٩
ضرائب على المهن غير التجارية	٦٧	١,٦	٧١,٧	٣,٠
ضرائب عامة على الدخل	٢٢٠	٥,٥	١٢٨,١	٣,٧
ضرائب على تصريح العمل	٥٢	١,٣	٤٥,١	١,٣
ضرائب على السيارات الخاصة	٣	٠,٠٧	١,٩	٠,٠٥
ضرائب على تذاكر السفر للخارج	١٦٣	٤,١	١١٢,٤	٣,٢
الضرائب على أرباح شركات الاموال	٨١٢٣,٩		٧٧٣٣,٤	١٠٠
إجمالى ضرائب الدمغة	١١٢٧,٥		١١٧٣,٧	
منها : ضريبة دمغة على الماهيات والصرفيات الحكومية	٥٣٩,٧	٤٧,٨	٥٤٦,٣	٤٦,٥
ضريبة دمغة على أعمال البورصة	٦٢,٨	٥,٦	٣٧,١	٣,١
ضريبة على عقود اشتراك المياه والكهرباء والغاز والتليفون	١٥,٩	١,٤	١٣٧,٤	١١,٧
ضريبة دمغة على استهلاك الغاز والكهرباء .	٢٢٢,٨	١٩,٨	١٨٠,٦	١٥,٤
ضريبة دمغة على بطاقات التموين	٤٠,٦	٣,٦	٣٦,٦	٣,١
ضريبة تأسيس شركات	٢,٤	٠,٢	٠,٠٥	٠,٠٠٤
إجمالى الضرائب السيادية	**١٤٩٣٧**		**١٣٢٥٩**	

المصدر : وزارة المالية – قطاع الموازنة العامة – الجداول التفصيلية لموازنة الجهاز الإدارى للدولة للسنة المالية ٩٣/١٩٩٤ (الجزء الأول القاهرة) صـ ٣٦٦ ، ٣٦٧

– سدد اصحاب السيارات الخاصة ٣ مليون جنيه بعد ان كانت ١,٩ مليون جنيه فى العام الماضى ..

وبنظرة فاحصة نجد أن العاملين بأجور سواء فى الداخل أو الخارج هم دافعو الضرائب أما أصحاب المصانع والشركات وأصحاب المهن الحرة فهم الأقل سدادا للضرائب فلو اضفنا الضرائب على العاملين بالخارج إلى الضرائب على المرتبات والأجور نجد حصيلتها المتوقعة فى موازنة ٩٣/١٩٩٤ ستبلغ ٧٠٣ مليون جنيه بينما لن تتجاوز الضرائب على اصحاب المصانع وشركات

التصدير والاستيراد وشركات المقاولات والتجار واصحاب المهن الحرة وكبار الممولين الخاضعين لضريبة الايراد العام ٤٠٧ مليون جنيه اى مايقرب من نصف مايسدده محدودو الدخل من اصحاب الاجور والمرتبات فى الداخل والخارج .

– كذلك اذا تأملنا الضرائب على ارباح شركات الاموال والتى تبلغ ٨١٢٣,٩ مليون جنيه سنجد أنه يدخل ضمن هذا الرقم ٢٥٠٢,٣ م.ج ضرائب على المرور فى قناة السويس ، و ٣٢٣٢,٩ م.ج ضرائب من هيئة البترول على حصة الشريك الاجنبى .. ولا يتبقى سوى ٢٣٨٨,٧ م.ج تسددها شركات الاموال ، ولو درسنا تكوين الشركات المساهمة فسنجد ان الأكثر التزاما بسداد الضرائب هى الشركات المساهمة بالقطاع العام وليست شركات القطاع الخاص .. وهنا ايضا يتحمل عمال القطاع العام سداد هذه الضريبة التى تستقطع من نصيبهم فى الارباح .. بينما الكثير من شركات الاستثمار والقطاع الخاصتتهرب أو تخضع للإعفاء .. والقليل هو الملتزم بسداد حصته الضريبية ..

– نلاحظ نفس الوضع لو تأملنا ضريبة الدمغة التى ارتفعت حصيلتها المتوقعة الى ١١٢٧,٥ م.ج فى الموازنة الحالية ولو تأملنامكونات هذا الرقم نلاحظ الآتى :-

٥٣٩,٧ دمغة على الماهيات والصرفيات الحكومية وهى تمثل مايقرب من نصف حصيلة ضريبة الدمغة ، وفى الوقت الحالى يدفع اصحاب الاجور ضريبة الدمغة وتنمية الموارد بدءا من الاجازات المستحقة لهم مرورا بالاذونات وانتهاء بأى صرفيات حكومية .

– بما ان محدودى الدخل هم دافعو الضرائب فتكتمل الحلقات بضريبة الدمغة على جميع التصرفات فتبلغ ١٥,٩ م.ج على عقود تركيب عدادات المياة والكهرباء والغاز والتليفون بينما تصل ضريبة الدمغة على الاستهلاك من المياه والكهرباء والغاز والتليفون ٢٢٢,٨ م.ج كما يدفع نفس محدودى الدخل دمغة على بطاقات التموين تصل إلى ٤٠,٦ م.ج ..

– فى المقابل لا يدفع أصحاب الأعمال سوى ٢,٤ م.ج فقط على تأسيس الشركات ٦٢,٨ م.ج على اعمال البورصة وبذلك تتأكد رؤيتنا التى توصلنا اليها حول تحمل محدودى الدخل للضرائب بجميع انواعها وفى المقابل فان التهرب والاعفاء من نصيب المستثمرين الكبار .

الجمارك

تعتبر الجمارك نوعا من الضرائب غير المباشرة تقع فى المرتبة الثانية من إجمالى الإيرادات السيادية للدولة ، ومع توسع الحكومة فى سياسات تحرير التجارة تطبيقا لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين فى إطار ما يسمى بـ "برنامج الإصلاح الاقتصادى" قامت الحكومة بالإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية على الواردات بما فى ذلك رفع الحظر عن استيراد العديد من السلع بحيث اقتصرت نسبة السلع الممنوعة من الاستيراد فى اغسطس ٩٢ على نحو ١٠٪ فقط من مجموعة التجارة مقابل ٣٥٪ عام ٨٤ فضلا عن إلغاء الالتزام بدفع مقدم نقدى عند فتح الاعتمادات للاستيراد ، وفى عام ١٩٩٣ قامت الحكومة بإجراء تعديلات واسعة على التعريفة الجمركية وفقا للقرار الجمهورى رقم (٢٩٤) لسنة ١٩٩٣ والتى لم تتغير منذ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ ، وبهذا التعديل تم إلغاء الحظر على نسبة ٣١٪ من الواردات ، كما تم خفض الحد الأقصى للتعريفة من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪ وزيادة الحد الأدنى من ٥٪ إلى ١٠٪ .

وقد شملت التعديلات الجديدة ١٢٠ بندا من مستلزمات الانتاج والمنتجات النهائية ، كما تضمنت رفع الحظر عن مجموعة من السلع الصناعية والزراعية بحيث أصبحت السلع المفروض عليها الحظر لا تزيد عن ٥٪ من جملة الانتاج المحلى الصناعى والزراعى

، وتتمثل أهم السلع المحظور استيرادها حاليا فى الملابس الجاهزة والأقمشة والمنسوجات والدواجن وتهدف الحكومة من وراء هذا الحظر إلى تهيئة المناخ الملائم لتنمية الإنتاج المحلى ورفع الطاقة الانتاجية وتحقيق الاستغلال الأمثل للطاقات العاملة سواء المادية منها والبشرية .

وبصدور القرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ رفع الحظر عن استيراد السيارات الخاصة بنقل الأفراد والبضائع والجرارات وهوالقرار الذى دارت حوله مناقشات عديدة تساءلت عن جدوى فتح أبواب استيراد السيارات وعلاقته بسوق السيارات فى مصر ، وفى عام ١٩٩٣ أيضا صدر قراران يهدفان لمزيد من الرقابة ورفع الحصيلة الجمركية على السلع المستوردة ، أحدهما من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تحت رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٣ بتفويض رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد بحظر التعامل مع الموردين الاجانب الذين ثبت تعمدهم الإضرار بمصالح الاقتصاد المصرى وكذلك الموافقة على استيراد السلع الموقوف استيرادها والواردة للاستخدام الخاص بعد استطلاع رأى الجهة المختصة وهى وزارة المالية ، والآخر صدر عن وزير المالية برقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ بتحصيل مقابل خدمة آلية بواقع عشرة جنيهات عن كل بند من بنود البيان الجمركى الواحد (شهادة الإجراءات) بحد أدنى عشرون جنيها عن البيان الواحد بالنسبة للواردات ، وقد الحق هذا القرار بالقرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣ بتحصيل مقابل خدمات بالموانى والمنافذ الجمركية عن خدمات كشف وحصر وتصنيف ومراجعة الرسائل الواردة للبلاد بواقع ١٪ عن كل رسالة .

ردود الفعل على التعديل الهيكلى للتعريفة

بعد صدور التعديل الأخير على التعريفة بدأت تثار مناقشات حول سياسات الإغراق التى تستخدمها الدول الكبرى والشركات الدولية النشاط لإغراق السوق المصرى بالسلع المستوردة – الرصيفية – وكانت المناقشات تدور حول محورين :

الأول : يرى أن هذا التعديل محتم فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة المصرية خاصة فى ظل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) إلا ان هذا التعديل من وجهة نظر هذا المحور يعمل على تهيئة المناخ الملائم لتنمية الانتاج المحلى ورفع الانتاجية وتحقيق الاستغلال الامثل للطاقات المادية والبشرية خاصة وان هدف هذه التعديلات هو خفضها على مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة ورفعها على المنتج النهائى خصوصا المنتج الذى ترتفع فيه نسبة التصنيع المحلى ، ويدلل هذا المحور على وجهة نظره بان فتح باب الاستيراد سوف يدفع إلى مزيد من الجهد لتحسين مستوى جودة الانتاج للسلع التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية ، ويعمل فى الوقت نفسه على القضاء على المنتجات الرديئة ويخفض سعر المنتج النهائى نتيجة تزايد حدة المنافسة مما يعنى استفادة المستهلك فى النهاية .

المحور الثانى : يرى ان هذه التعديلات كانت نتيجة إجبار الدول الرأسمالية والمؤسسات الدولية لفتح باب الاستيراد المصرى على مصراعيه دون عوائق لسلع رخيصة الثمن مرتفعة الجودة نتيجة الدعم المقدم لها فى دول المنشأ مما يتسبب فى إفلاس المصانع الوطنية ، ومن ثم إغلاقها مما يزيد من تفاقم أزمة البطالة ، وبالتالى يتم الاعتماد كلية على الاستيراد من الخارج ثم يتم رفع **الأسعار** بحرية دون تملك فرصة الامتناع عن الاستيراد.

ورغم تعهد الحكومة بإصدار قوانين ضد الإغراق ومنع الاحتكار إلا ان ذلك لم يحدث وانقضى عام ١٩٩٣ دون صدور أى منها .

وكنتيجة لهذه التعديلات ثارت عام ١٩٩٣ قضيتان كبيرتان حسمت الأولى وبقيت

الثانية دون حل .
الأولى : قضية الضرائب الجمركية على أسعار السكر المستورد الذى أغرق الأسواق المصرية مما هدد صناعة السكر الوطنية بالتوقف وهو الأمر الذى اضطر الحكومة نتيجة ضغط الغرف التجارية واتحاد الصناعات ورجال الأعمال إلى رفع التعريفة على السكر الوارد من الخارج من ٢٪ إلى ٢٠٪ وذلك لحماية هذه الصناعة بالإضافة إلى ٢١ صناعة مساعدة .
الثانية : هى قضية زيادة التعريفة الجمركية على الورق المستورد من ٥٪ إلى ١٥٪ بالإضافة إلى زيادة الجمارك على الأحبار والأقلام وأدوات الطباعة والواح الزنك مما أدى إلى رفع تكلفة الطباعة للكتب بجميع أنواعها ومازالت هذه القضية مفتوحة حتى الآن .

الحصيلة الجمركية

سنحاول هنا مقارنة حجم الحصيلة الجمركية بحجم الإيرادات السيادية الإجمالى على مدى ثمان سنوات بما فيها عام ١٩٩٣ طبقا للجدول التالى :

تطور الحصيلة الجمركية فى الموازنة العامة للدولة

بالمليار جنيه

السنة	إجمالى الإيرادات السيادية	الحصيلة الجمركية	حجم النسبة المئوية للجمارك إلى إجمالى الإيرادات السيادية
٨٧/٨٦	٧,١٦١	١,٩٢٩	٢٦,٩٪
٨٨/٨٧	٨,٤٥٨	٢,٣٧٨	٢٨,١٪
٨٩/٨٨	١٠,١٩٥	٢,٨٤٨	٢٧,٩٪
٩٠/٨٩	١٢,١١٥	٢,٩١٧	٢٤,٠٪
٩١/٩٠	١٥,٩٤٧	٣,٢٦٦	٢٠,٥٪
٩٢/٩١	٢٤,٣٧٢	٥,٤٠٤	٢٢,١٪
٩٣/٩٢	٢٩,٣٢٨	٥,٩٣٢	٢٠,٢٪
*٩٤/٩٣	٣٢,٢٧٦	٦,٠٧٠	١٨,٨٪

المصدر : البنك الأهلى المصرى - النشر الاقتصادية المجلد ٤٦ العددان الأول والثانى ١٩٩٣ صـ ٩٩ .
* هذا الرقم محسوب من الموازنة العامة للدولة ١٩٩٤/٩٣ .

من هذا الجدول نجد الآتى :
١- تضاعفت قيمة الحصيلة الجمركية ثلاث مرات خلال الفترة من ٨٧/٨٦ إلى ٩٤/٩٣ كما هو متوقع طبقا للموازنة العامة للدولة للعام ١٩٩٤/٩٣ ، وفى نفس الفترة تغيرت نسبتها إلى إجمالى الإيرادات السيادية من ٢٨,١٪ عام ٨٨/٨٧ كأعلى نسبة إلى ١٨,٨٪ فى مشروعات موازنة ١٩٩٤/٩٣ على الرغم من ارتفاع حجم الإيرادات السيادية نفسها والتى تضاعفت أكثر من ٤ مرات خلال نفس الفترة ، يرجع ذلك إلى اعتماد الدولة على الضرائب المباشرة على دخول الأفراد ، والضرائب غير المباشر كضريبة المبيعات - كعناصر أساسية فى هيكل النظام الضريبى - كما يعود تراجع نسبة مساهمة الجمارك فى الإيرادات السيادية إلى زيادة الإعفاءات الجمركية التى تتمتع بها شركات الاستثمار والمشروعات بالمدن الجديدة ، بالإضافة إلى التوسع فى تحرير التجارة وتخفيف القيود الجمركية .
٢- بالرغم من تقلص الحصيلة الجمركية بالفعل للأسباب التى أوردناها سابقا طبقا لتقديرات الموازنات المختلفة إلا أن الحصيلة الفعلية للجمارك تقل عن هذه التقديرات وعلى سبيل المثال فقد بلغت الحصيلة الجمركية للعام ١٩٩٣/٩٢ حوالى ٤,٨ مليار جنيه وهو ما يمثل ٨٦٪ من جملة المستهدف تحقيقه .

أذونات الخزانة

اعتمدت الحكومة فترات طويلة على الإصدار النقدى كوسيلة من وسائل تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتزايد التمويل عن طريق الجهاز المصرفى عاما بعد عام وهو ما ساعد على انفجار موجات متتالية من

التضخم ، مما أدى إلى لجوء الحكومة وطبقا لاتفاقياتها مع الصندوق والبنك الدوليين إلى إصدار أذونات الخزانة كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتى تهدف من خلالها إلى تعبئة المزيد من المدخرات المحلية (من البنوك أو الأفراد أو الهيئات) وتوجهها نحو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة لتجنب التمويل التضخمى من خلال زيادة الإصدار النقدى .

وتعد أذون الخزانة بمثابة دين على الحكومة قصير الأجل وتعتبر من الأصول السائلة التى يمكن تحويلها إلى نقدية فى أى وقت وهذه الأذون معفاة من الضرائب والرسوم هى وعوائدها .

وطبقا لبرنامج الحكومة فى إصدار الأذون فقد تم :

١-الإصدار الأول لمدة ٣ أشهر فى يناير ١٩٩١ وبلغ متوسط معدل سعر الفائدة على أول إصدار ١٤,٢٪ .

٢-صدرت اذونات خزانة لمدة ٦ أشهر اعتبارا من ٩١/٩/١٠ ، وبلغ متوسط سعر الفائدة على أول إصدار لها ١٩٪ .

٣- تم اصدار اذونات خزانة لمدة سنة اعتبارا من ٩٢/٣/٣٠ بسعر فائدة يتراوح مابين ١٨,٤ ، ١٩,٥٪ .

وتعد هذه الفائدة أعلى من الفائدة سواء على الودائع بالجنيه المصرى أو مثيلتها الدولارية .

بالرغم من فائدة اذون الخزانة فى سد عجز الموازنة وتوظيف المدخرات المحلية ، إلا انه امام العجز الهيكلى المزمن للموازنة العامة للدولة بدأت الحكومة تسئ استخدام هذه الاذون بل وحولتها من أداة للتمويل قصير الأجل "٣ أشهر" إلى أداة للتمويل طويل الأجل "سنة" .

وطبقا لإسراف الحكومة فى استخدام مثل هذه الاذون فقد برز العديد من الجوانب السلبية لاستخدامها منها :

- ارتفاع الدين العام المحلى مما اضطر الحكومة لإصدار اذون جديدة لسداد الاذون القديمة المستحقة وفوائدها .

- استخدام جزء من حصيلة بيع شركات قطاع الاعمال العام فى سداد الاذون بدلا من توجيهها إلى إستثمارات انتاجية .

- اللجوء إلى طبع البنكنوت لتخفيف الاعتماد على اذون الخزانة أو الاقتراض من الخارج ليزيد من حجم الدين العام الخارجى .

- التأثير السلبى على الاوعية الادخارية الاخرى نظرا لإرتفاع العائد على اذون الخزانة :

- جذب المستثمرين الى شراء الاذون بدلا من اقامة مشروعات .

- اسهمت اذون الخزانة فى رفع اسعار الفائدة على القروض بالبنوك مما يؤثر على كفاءة الاستثمار ويفاقم من حالة الركود .

من الناحية الاخرى كانت هناك جوانب إيجابية مستهدفة عند اصدار الحكومة لهذه الاذون تحقق بعضها منها :

١- تمويل عجز الموازنة بمدخرات حقيقية تعكس التكلفة الاقتصادية الحقيقية للموارد المقترضة دون اللجوء الى اصدار النقود .

٢- المساهمة فى استقرار سعر الصرف للجنيه المصرى لاتجاه المكتتبين اليها والابتعاد عن الاحتفاظ بالدولار كمخزن للقيمة.

٣- امتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى (رغم عدم نجاحها التام فى ذلك فما زالت البنوك تعانى من سيولة متضخمة لديها).

٤- ارتفاع سعر الفائدة على الجنيه المصرى واستحداث البنوك لأوعية ادخارية جديدة لمواجهة المنافسة .

الديون المصرية

يقع الاقتصاد المصرى منذ سنوات داخل مصيدة الديون ورغم ما يبدو من محاولات للفكاك من تلك المصيدة إلا ان وقائع السياسات التى تنتهجها الحكومة تؤدى بها إلى مزيد من الديون الداخلية والخارجية ورغم

التزام الحكومة بتعليمات الصندوق والبنك إلا أنها لاتزال عاجزة عن تحويل المدخرات إلى استثمارات تستطيع بها الاستغناء عن الاستدانة.

واذا حاولنا ان نتابع حركة الديون الداخلية منذ تولى الرئيس مبارك السلطة وحتى عام ١٩٩٢ نجد الاتى :

الدين العام الحكومى المحلى

السنة	الدين الداخلى بالمليون جنيه
١٩٨٢/٨١	١٥٣٧٥,٢
١٩٨٣/٨٢	١٩١٧٩,٠
١٩٨٤/٨٣	٢٢٤٠٤,٢
١٩٨٥/٨٤	٣٣٣٨٦,١
١٩٨٦/٨٥	٢٨٤٥٩,٣
١٩٨٧/٨٦	٣٢١٣٧,٥
١٩٨٨/٨٧	٣٨٥٣٣,٨
١٩٨٩/٨٨	٤٥٠٠٤,٦
١٩٩٠/٨٩	٥٢٣٠٠,١
١٩٩١/٩٠	٩٧٨٣٥,٦
١٩٩٢/٩١	١٠٥١٢٦,٨

المصدر : ملحق مضبطة مجلس الشعب الجلسة السادسة والسبعون بتاريخ ١٨/٥/١٩٩٣ ص ٩٨ .

تضاعف الدين العام الداخلى خلال فترة حكم الرئيس مبارك مايقرب من سبع مرات ١٥,٣٧ مليار جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٠٥,١٢٦ مليار جنيه فى عام ٩١/ ١٩٩٢ ، وقد ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ١١١,٥٩٤ مليار جنيه فى يونية ١٩٩٣ .

الدين العام الحكومى الخارجى

السنة	الدين الخارجى بالمليارن دولار
١٩٨٠/٧٩	١٢,٨
١٩٨١/٨٠	١٧,٣
١٩٨٣/٨٢	١٥,٥
١٩٨٧/٨٦	٤٩,٢
١٩٩٢/٩١	٢٩,٩
١٩٩٣/٩٢	٢٩,٣

المصدر : نشرة البنك الدولى .. أعداد متفرقة .

ومن هذا الجدول يمكن ان نستنتج مايلى :

من الجدول السابق يتضح :

١- الدين العام الخارجى تضاعف فى الفترة من ٨٣ وحتى ٨٧ اكثر من ثلاث مرات تراجع بعدها فى الاعوام ٩٢ و٩٣ لتصل الى ٢٩,٣ فى عام ٩٢ و٩٣ نتيجة للتخفيضات التى حصلت عليها مصر بعد انتهاء حرب الخليج ١٩٩٠ وتنازل بعض البلدان العربية عن ديونها المستحقة لمصر بالكامل بالاضافة الى تنازل الولايات المتحدة عن ٦٠٪ من رصيد الديون المستحقة لها والتى تمثل ديونا عسكرية .

٢- وفيما يتعلق بتطور البنود الاساسية لهيكل الدين العام الخارجى فى نهاية يونيو ١٩٩٢ فتحتل القروض الثنائية الصدارة بنسبة ٥٦,٥٪ من اجمالى رصيد الدين ، تليها تسهيلات المشترين بنسبة ٢٠,٦٪ ثم الديون المستحقة للمؤسسات الدولية ١٠,٨٪ وتسهيلات الموردين ٨٪ بينما لم تتجاوز التسهيلات المصرية ٢,٣٪ والودائع ١,٧٪ وقد ارتفع رصيد القروض الثنائية بمقدار ١,١ مليار دولار بنسبة ٧,٧٪ ليصل الى ١٥,٩ مليار دولار فى نهاية يونيو ١٩٩٢ ، وتعكس هذه الزيادة أساسا انخفاض سعر صرف الدولار إزاء عملات الدول الدائنة الرئيسية ، وأهم الدول الدائنة فى نطاق هذه القروض هى : اليابان والمانيا وفرنسا ، بالاضافة إلى الولايات المتحدة .

وقد تأثرت الموازنة العامة للدولة بشدة بأعباء خدمة هذه الديون ويتضح هذا من الجدول التالى :

من الجدول السابق يتضح الاتى :

١- بلغت اعباء الديون فى مشروع موازنة ٩٣ / ١٩٩٤ حوالى ٢١,١٥١ مليار جنيه وهى نسبة كبيرة بالنسبة لحجم الموازنة الكلى لنفس العام .

٢- تزايد الاعتماد على المصادر المحلية كمصادر لديون الحكومة مثل صكوك وسندات

أعباء الدين العام

مشروع موازنة	موازنة ١٩٩٤/٩٣	موازنة ١٩٩٣/٩٢	التغير	١٠٪
فوائد الدين العام				
محلى	١١٧٠٠,٠٠	١٢٨٥٢,٠٠	(-) ١١٥٢,٠٠	(-) ١٠,٠
خارجي	٤٨٥٠,٠	٥٢٧٤,١	(-) ٤٢٤,١	(-) ٨,٠
الإجمالى	١٦٥٥٠,٠	١٨١٢٦,١	(-)١٥٧٦,١	(-) ٨,٧
أقساط الدين العام				
محلى	١٧٩١,٠	١٧٥٧,٨	٣٣,٢	١,٩
الإجمالى	٤٦٠١,٠	٤٦٦٧,٥	(-) ٦٦,٥	(-) ١,٤
إجمالى أعباء خدمة الدين	٢١١٥٢,٠	٢٢٧٩٣,٦	(-) ١٦٤٢,٦	(-) ١,٤

المصدر : ملحق مضبطة الجلسة السادسة والسبعين لمجلس الشعب ١٨ مايو ص_ ٨٧ .

الخزانة والقروض من هيئة التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وصندوق توفير البريد والجهاز المصرفى ، ولقد بلغت فوائد الدين المحلى ١١,٧ مليار جنيه بالاضافة الى ١,٧٩ مليار جنيه أقساط أى ١٣,٤٩ مليار جنيه فى عام ٩٣ / ١٩٩٤ .

- بلغت فوائد الدين الخارجى ٤٨٥٠ مليون جنيه بالاضافة الى ٢٨١٠ مليون جنيه أقساط ليصل عبء الدين الخارجى ٧٦٦٠ مليون جنيه أى مايقرب من ١٥,٥٪ من اجمالى موازنة الخزانة العامة ، ويساوى ٧١,٨٪ من حصيلة الصادرات مقابل ٦٧,٤٪ من موازنة ٩٢ / ١٩٩٣

المفاوضات مع المؤسسات الدولية

كان عام ١٩٩٣ هو عام الحصار المالى لمصر حيث تشددت الولايات المتحدة الامريكية ومن خلفها مؤسسات التمويل الدولية خاصة الصندوق والبنك الدوليين فى مفاوضاتها مع مصر ، ووصفت الحكومة المفاوضات أكثر من مرة بانها صعبة وكان الهدف الرئيسى للمفاوضات هو اسقاط الشريحة الثانية التى تقدر بـ١٥٪ من الديون وهو الامر الذى تم الاتفاق عليه فى اعقاب حرب الخليج فى ٢٥ مايو ١٩٩١ فى نادى الدائنين بباريس ، وقد اعتبرت مؤسسات التمويل ان مصر لاتلتزم بالقدر الكافى بتوقيعات برنامجها للتكيف الهيكلى فى الوقت الذى طالبت فيه مصر بضرورة مراعاة الظروف الأمنية والاجتماعية التى تمر بها البلاد ، كما طلبت زيادة المدة المخصصة لتنفيذ بعض اجراءات التكيف الهيكلى ، لذلك اضطرت مصر لعقد عدة جولات من المفاوضات عام ٩٣ .

الجولة الأولى

بدأت فى ١٠ ابريل ١٩٩٣ مع وفد مشترك من البنك والصندوق برئاسة بول شابربيه مدير عمليات الشرق الاوسط وكانت مصر تعول على الاتفاق قبل نهاية الشهر حتى يتم عرضه على مجلس ادارة الصندوق فى مايو من نفس العام حتى تتخلص من عبء ١٥٪ من الديون واعبائها التى تقدر بحوالى ١,٤ مليار دولار مع إعادة جدولة ٣,٩ مليار دولار بفترة سماح تصل الى ١٠ سنوات ، وقد تمثلت أهم الخلافات فى :

١- مطالبة المنظمات المالية الدولية الحكومة المصرية بإلغاء كافة القيود الادارية على

التجارة الخارجية .

٢- ومطالب المنظمات بتخفيض الحد الاقصى للتعريفة الجمركية الى ٨٠٪ فيما يتعلق بالسلع تامة الصنع ، حيث يرى خبراء الصندوق ان مصر تغالى فى الرسوم الجمركية ، ومع ان مصر اعلنت انها تتفق مع الخفض فانها ترى ان يتم ذلك وفقا لضوابط متوازنة بين الانتاج المحلى والسلع الاجنبية حتى لايحدث اغراق للأسواق بشكل يهدد الصناعة المحلية .

٣- المطالبة بضرورة اعادة النظر فى العلاقة بين المالك والمستأجر وكذلك خفض عجز الموازنة العامة بالحد من الاتفاق العام خلال عام ، بينما ترى مصر ان هذا يتطلب ثلاث سنوات على الاقل .

٤- يرى الصندوق ضرورة تعديل التشريعات الضريبية وتخفيض الشرائح الضريبية .

٥- يطالب الصندوق بإفساح المجال للمشاركة الاجنبية .

٦- المطالبة بالاسراع فى تنفيذ برنامج الخصخصة وباقى سياسات اسعار الصرف وإلغاء القيود الادارية على تداول النقد الاجنبى.

الجولة الثانية

غادر القاهرة فى ٢٦ ابريل الى واشنطن وفد للمحادثات يضم محافظ البنك المركزى ووزير شئون مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير الدولة لشئون الوزراء ، وحاول الوفد المصرى الاتفاق على تأجيل المدة الزمنية المخصصة لعلاج عجز الموازنة وحمل الوفد المصرى ملفا يتضمن الاثار الخطيرة للارهاب والحوادث الاخيرة على الدخل القومى والمقترحات الخاصة بتوسيع نطاق ضريبة المبيعات وإلغاء الدعم وزيادة اسعار المياه والطاقة وخدمات النقل وخطة الخصخصة وتحرير التجارة ، إلا ان المحادثات تعثرت مما اضطر الحكومة لإرسال نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ليلحق بالوفد حاملا مسودة جديدة لخطاب النوايا لتقريب وجهات النظر بين مصر والصندوق فى ضوء اصدار مصر لقانون الضريبة الموحدة وإلغاء الدعم على السلع والخدمات لتخفيض عجز الموازنة واعداد تشريع جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر ، ولكن الصندوق رفض خطة الحكومة ، فعادت البعثة الى القاهرة فى ٦ مايو ١٩٩٣ .

الجولة الثالثة

وقد بدأت هذه الجولة فى بداية يونيو ١٩٩٣ وانتهت دون التوصل الى اتفاق بل وتركت انطباعا سيئا لدى الجانبين ، ولقد تركزت الخلافات حول مطالب الصندوق بفرض ضريبة قيمتها ٥٪ على الودائع بالبنوك ، وكذلك مطالبته الخاصة بتسعير مياه الرى .

الجولة الرابعة

هذه الجولة امتدت لاكثر من شهرين بدأت فى يوليو ١٩٩٣ وانتهت فى اغسطس من نفس العام وتمت فى واشنطن حيث رأس د. عاطف عبيد وفد مصر فى المفاوضات وانتهت بموافقة الصندوق على برنامج التكيف الهيكلى المصرى فى مرحلته الثانية ، وفى ٢٠ يوليو وصل وفد الصندوق الى القاهرة حيث تم صياغة خطاب النوايا فى ٢٢ يوليو ووقعته الحكومة المصرية وتم اعتماده من مدير الصندوق اواخر اغسطس ، ثم عرض على مجلس ادارة الصندوق فى منتصف سبتمبر وقد اعطى هذا الاتفاق لمصر الحق فى اقتراض ٥٠٠ مليون دولار على فترات لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادى ، وقد وافق مجلس ادارة الصندوق على البرنامج وابلغ موافقته الى نادى باريس ، بالاضافه الى الموافقه السابقه التى ابداها البنك الدولى على البرنامج فى بداية شهر اغسطس .

فى هذا البرنامج التزمت مصر بتحرير التجارة خلال ٥ سنوات على ان ينخفض الحد الاقصى للتعريفه الجمركيه الى ٨٠ ٪ كمرحله اولى ، ثم الى ٥٠ ٪ فيما بعد ، كما يتم متابعة تنفيذ البرنامج مره كل ثلاثة

شهور ، وفى اول زيـاره لوفد الصندوق بعد الاتفاق الاخير لمتابعة البرنامج وجه الوفد تحذيرات قويه للحكومه واعرب عن قلقه من ضياع ثمار الاصلاح الاقتصادى ، مشيرا الى غياب عمليات التخصيص الفعال وعجز المجموعه الاقتصاديه عن تمويل العمليات بالشكل المطلوب .

مجلس الشعب والديون الخارجية

رغم ان كل اتفاقات الديون تعرض على مجلس الشعب فان خطاب النوايا لايتم عرضه على المجلس بل ولاتعلنه الحكومة أو تطرحه للنقاش العام رغم اهميته بالنسبة للمستقبل الاقتصادى لمصر.

ولقد اعترض مجلس الشعب ثلاث مرات على مشروعات قروض .

الأولى : حين اعادت لجنة الاسكان مناقشة اتفاقية قرض بمبلغ ٣٦ مليون دينار كويتى مع الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى للمساهمة فى تمويل مشروع صرف صحى فى ٤٦ مدينة مصرية ، اعاد المجلس هذه الاتفاقية مرة اخرى على اعتبار انها تتضمن شروطا فيها مساس بالسيادة الوطنية مما يعد مخالفا للدستور.

الثانية : انتقاد اللجنة الاقتصادية لتنفيذ الحكومة اتفاقا بين مصر وهولندا لاقامة صومعة للغلال فى الفيوم دون الحصول على تصديق مسبق من المجلس على الاتفاق .

الثالثة : رفض لجنة الزراعة التصديق على اتفاقية قرض بيع السلع الزراعية لعام ١٩٩٣ الموقعة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية ، وتأجيل التصديق على الاتفاقية لعدم احتياج وزارة التموين المصرية لذلك القرض الذى يصل الى ٥٠٠ مليون دولار .

ملاحق القسم

المصرى

ملخص الزيارات من وإلى مصر

إنقسمت الزيارات الخاصة بمصر إلى عدة زيارات قام بها مسئولون مصريون إلى مختلف بلاد العالم وزيارات قام بها مسئولون دوليون إلى مصر ، وعند النظر إلى هذه الزيارات وتقسيمها حسب تدرج مناصب المسئولين يمكن احتساب عدد من النقاط لتقييم زيارة كل مسئول كما يلى :

- ٧ نقاط لكل زيارة قام بها رئيس أو ملك أو سلطان .
- ٥ نقاط لكل زيارة قام بها رئيس وزراء .
- ٤ نقاط لكل زيارة قام بها وزير لإحدى الوزارات ذات الأهمية الخاصة في الدولة مثل (الخارجية – الداخلية – الدفاع – الأمن – الإعلام أو روءساء مجالس الشعب أو الشورى) .
- ٣ نقاط لباقى المسئولين .

ويمكن رصد ذلك فى جدول كالأتى :

المنطقة	الزيارات من مصر إليها	نسبتها إلى المجموع	الزيارات منها إلى مصر	نسبتها إلى المجموع
دول إعلان دمشق	١٢٤	٪١٦	١٩٠	٪١٧
مجلس التعاون	٨٥	٪١١	٦٥	٪٦
دول الطوق	٤٦	٪٥	١٣٢	٪١٢
إسرائيل	٨	٪٠,٢	٤٥	٪٤
الوطن العربى	١٦٩	٪٢٢	٢٥٩	٪٢٣
افريقيا	٦٩	٪٩	٢٠٩	٪١٩
جنوب شرق آسيا	---	---	٨	٪٠,٦
آسيا الوسطى	---	---	---	---
شبه القارة الهندية	٤	٪٠,٣	٢٣	٪٢
الصين	---	---	١٢	٪١
شرق أوروبا	---	---	٤	٪٠,٣
الكومنولث	٣	٪٠,٣	٢١	٪٢
اليابان	٣	٪٠,٣	٩	٪٠,٧
أوروبا الغربية	٨٩	٪١١	٨٩	٪٨
استراليا	٤	٪٠,٣	---	---
أمريكا الوسطة والجنوبية	٣	٪٠,٣	٣	٪٠,٣
الولايات المتحدة	٣٧	٪٥	٦٣	٪٦
الغرب	١٣٢	٪١٧	١٧٦	٪١٦
المجموع	٧٧٦	٪١٠٠---	١٣٠٨	-٪١٠٠

* ويمكن ملاحظة انه فى الوقت الذى قام فيه الرئيس مبارك بـ ٢٢ زيارة استقبلت مصر زيارات من رؤساء دول بلغ عددها ٣٥ زيارة منها ١٣ زيارة قام بها الرئيس عرفات إلى مصر .

* قام وزراء الخارجية بزيارات لمصر بلغ عددها ٢٩ .

ملخص للزيارات التى قام بها مسئولون مصريون لدول العالم

البلد (المنطقة)	عدد الزيارات
سوريا	٦
لبنان	٢
الأردن	١
إسرائيل	٢
دول الطوق	١١
السعودية	٥
دول مجلس التعاون	١٧
دول إعلان دمشق	٢٧
وطن عربى	٣٣
دول افريقية	١٧
دول أوروبية	٢٠
شرق أقصى	٣
الولايات المتحدة	٧
قازاقستان	١
استراليا	١
كندا	١
المجموع	**١٥٤**

اسم المسئول	عدد الزيارات	نسبتها	جهة الزيارة	التقى ب	الـمـوضـوع	ملاحظات
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	٣	١٤٪	سوريا (الشرق الأوسط)	حافظ الأسد	قضية المبعدين وتأثيرها على عملية السلام ، إعلان دمشق ، سبل دفع السلام على المسار السورى – الإسرائيلى .	زيارة فى يناير ، فبراير ، أكتوبر
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	٣	١٤٪	السعودية (وطن عربى)	الملك فهد بن عبدالعزيز	الأوضاع العربية وقضية المبعدين ، كيفية تنقية الأجواء العربية ، الموقف فى الخليج والصومال والبوسنة	زيارة فى مارس ، مايو ، اكتوبر
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	٥	٢٣٪	دول الخليج (مجلس التعاون)	رئيس الدولة بكل منهم	دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين كل من (عمان ، الكويت ، البحرين ، الإمارات ، قطر) ومصر ، الأمن فى الخليج	مايو
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١١	٥٠٪	دول إعلان دمشق			
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١	٤,٥٪	ليبيا (وطن عربى)	معمر القذافى	تباحث الموقف بالنسبة لتطورات قضية لوكيربى	أغسطس
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١	٤,٥٪	زائير	الرئيس موبوتو سيسيكو		نوفمبر
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١	٤,٥٪	اريتريا	الرئيس	الموضوعات المطروحة أمام القمة الافريقية والعلاقات الثنائية فى جميع المجالات	مايو
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١	٤,٥٪	النيجر	الرئيس ماماسان عثمان		
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	٤	١٨٪	دول افريقية			
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	٢	٩٪	فرنسا	فرانسوا ميتران	جهود السلام والمبعدين ودور فرنسا فى دعم المعونات والخبرات للفلسطينين والنزاع بين ليبيا والغرب	ابريل ، اكتوبر
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١	٤,٥٪	المانيا	الرئيس ريتشارد فايتسكر	تباحث مع المستشار هيلموت كول حول العلاقات بين البلدين وتطور جهود السلام والأزمة اليوجوسلافية	مارس
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١	٤,٥	بريطانيا	جون ميجور رئيس الوزراء	العلاقات الاقتصادية بين البلدين والموقف فى البوسنة ولوكيربى وعملية السلام فى الشرق الاوسط	ابريل
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	١	٤,٥	بلجيكا		تشييع جنازة رئيس بلجيكا بودوان	اغسطس

حسنى مبارك رئيس الجمهورية	٥	٢٣٪	دول اوروبية			
حسنى مبارك رئيس الجمهورية	٢	٩٪	أمريكا	بيل كلينتون – إدوارد جرجيان	العلاقات الثنائية وعملية السلام فى الشرق الأوسط وتطور الأوضاع فى روسيا ويوغوسلافيا والصومال	ابريل ، اكتوبر
المجموع	٢٢					
د. عاطف صدقى / رئيس الوزراء	١	٥٠٪	تونس (وطن عربى)	رئيس الوزراء التونسى	دعم التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين	يناير
د. عاطف صدقى / رئيس الوزراء	١	٥٠٪	سوريا (شرق أوسط)	الرئيس الأسد	سلم رسالة للرئيس الأسد تتعلق بالشرق الأوسط	
المجموع	٢					
عمرو موسى وزير الخارجية	٢	٨٪	لبنان	وزير الخارجية فارس بويز	الاعتداءات والتصعيد فى جنوب لبنان – حضور اجتماع وزراء خارجية الطوق	يوليو ، اغسطس
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	سوريا	وزراء خارجية دول الطوق	استئناف مفاوضات السلام والإجراءات التى تتخذ لنجاح المفاوضات ، كما التقى بالأسد	ابريل
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	الأردن		العلاقات العربية والتطورات الجارية بالمنطقة	اكتوبر
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	إسرائيل	شيمون بيريز	تسليم رسالة من مبارك إلى رابين وبحث المساعى الجارية لتحريك عملية السلام	سبتمبر
عمرو موسى وزير الخارجية	٥	٢١٪	دول الطوق			
عمرو موسى وزير الخارجية	٣	١٢,٥٪	دول مجلس التعاون		تسليم رسالتين من مبارك للشيخ زايد والأمير عيسى بن سلمان فى إطار التشاور المستمر بين مصر وكل من الإمارات والبحرين ، والتقى بـ يوسف بن علوى وزير الدولة بعمان	
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	تونس	الرئيس التونسى	سلمه رسالة من مبارك ، والمشاركة فى اجتماعات اللجنة السباعية لبحث قضية لوكيربى	مارس
عمرو موسى وزير الخارجية	٨	٣٣٪	وطن عربى			
عمرو موسى وزير الخارجية	٣	١٢,٥٪	دول افريقية	نظيره الأوغندى	تطورات الأوضاع فى الصومال ومتابعة مقدرات القمة الافريقية الأخيرة ، والتقى برئيس زيمبابوى واثيوبيا	اغسطس – نوفمب

عمرو موسى وزير الخارجية	٣	١٢,٥٪	النمسا	وزير الخارجية	تطور الأوضاع فى الشرق الأوسط ، والتقى بـ كريستوفر ووزير خارجية كل من روسيا وإسرائيل وبطرس غالى	على هامش المؤتم الدولى لحقو الانسان
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	بريطانيا	وزير الخارجية البريطانى	تطور الأوضاع فى الشرق الأوسط والبوسنة والأزمة الليبية	
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	سويسرا		حضور مؤتمر نزع السلاح وإلقاء بيان حول موقف مصر	يناير
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	اليونان	وزير الخارجية	عملية السلام فى الشرق الأوسط والخلاف الدائر بين اليونان ومقدونيا	
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	اثينا	وزير الخارجية	بذل المساعى لانهاء الخلاف بين اليونان والبانيا خلال مباحثات اللجنة المصرية اليونانية المشتركة	يوليو
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	الفاتيكان	بابا الفاتيكان	تبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك	يوليو
عمرو موسى وزير الخارجية	٨	٣٣٪	دول أوروبية			
عمرو موسى وزير الخارجية	٣	١٢,٥٪	الولايات المتحدة	وزير خارجية اليابان وإيران	حضور احتفال توقيع اتفاق غزة - أريحا وبحث العلاقات الثنائية والإعداد لزيارة مبارك لليابان ، التقى بولاياتى أثناء وجوده فى الأمم المتحدة	سبتمبر
عمرو موسى وزير الخارجية	١	٤٪	الهند (شرق أقصى	رئيس الهند	تسليم رسالة من مبارك تتعلق بالتعاون بين البلدين	ديسمبر
المجموع	٢٤					
أسامة الباز / وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية	١	٢٠٪	سوريا	الرئيس السورى حافظ الأسد	مفاوضات السلام وتسليم رسالة من الأسد للرئيس مبارك	نوفمبر
أسامة الباز	١	٢٠٪	إسرائيل	اسحق رابين	عودة المبعدين - مباحثات السلام	فبراير
أسامة الباز	٢	٤٠٪	ليبيا	الرئيس معمر القذافى وكبار المسئولين	رسالة من مبارك للقذافى تتعلق بآخر تطورات الوضع فى المنطقة وجهود مصر لإنهاء أزمة لوكيربى	مايو - سبتمبر
أسامة الباز	١	٢٠٪	أمريكا	وارين كريستوفر وعدد من المسئولين	وسائل التغلب على العقبات التى تعترض تقدم المفاوضات	اريل
المجموع	٥					

صفوت الشريف / وزير الإعلام	٣	٧٥٪	ليبيا	الرئيس الليبي معمر القذافى	حمل رسالة من الرئيس مبارك للقذافى وتباحثا حول عدد من القضايا التى تهم البلدين وتطورات لوكيربى	يناير ، سبتمبر ، اكتوبر
صفوت الشريف / وزير الإعلام	١	٢٥٪	فرنسا	عدد من الصحفيين العرب والأجانب	نفى وجود ضغوط على المراسلين المصريين للصحف الأجنبية	نوفمبر
المجموع	٤					
د. محمد على محجوب وزير الأوقاف	١	٣٣٪	عمان	السلطان قابوس	سلمه رسالة من الرئيس مبارك فى إطار التشاور المستمر بين البلدين	ابريل
د. محمد على محجوب وزير الأوقاف	١	٣٣٪	فرنسا	مدير المعهد الإسلامى لمسجد باريس	دعوة وفد من مسلمى فرنسا لحضور المؤتمر الإسلامى العالمى بالقاهرة	يناير
د. محمد على محجوب وزير الأوقاف	١	٣٣٪	قازاخستان	رئيس قازاخستان	حمل رسالة من الرئيس مبارك حول وسائل دعم العلاقات فى المجالات المختلفة بين البلدين	يونيو
المجموع	٣					
د. فتحى سرور / رئيس مجلس الشعب	١	١٠٠٪	استراليا		حضور المؤتمر البرلمانى الدولى التسعين وبحث موضوع احترام القانون الدولى للانسان	سبتمبر
د. مصطفى كمال حلمى / رئيس مجلس الشورى	١	١٠٠٪	البحرين	أمير البحرين	تسليم رسالة من مبارك عن دعم العلاقات بين البلدين	ديسمبر
محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع	١	١٠٠٪	السعودية	وزير الدفاع السعودى	دعم التعاون بين البلدين	ابريل
فاروق حسنى وزير الثقافة	١	١٠٠٪	فرنسا	وزير الثقافة الفرنسى	بحث مساهمة فرنسا بالخبرة فى مشروع تطوير دار الكتب والوثائق القومية المصرية	فبراير
د. عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الإدارية	١	٥٠٪	السعودية	رئيس الغرفة التجارية بجدة	توقيع بروتوكول بين مركز معلومات بمجلس الوزراء المصرى والغرفة التجارية بجدة	يناير
د. عاطف عبيد وزير الدولة للتنمية الإدارية	١	٥٠٪	بريطانيا	وزير العمل ديفيد هانت	سبل معالجة مشاكل العمالة والاستفادة من التجربة البريطانية فى محاولات تطوير القوى القومية العاملة	يوليو
المجموع	٢					

م. سليمان متولى وزير المواصلات	١	١٠٠٪	ليبيا	الرئيس معمر القذافى	بحث الإسراع فى تنفيذ الخط الحديدى بين السلوم وطبرق	سبتمبر
م. محمد ابراهيم سليمان وزير الدولة للمجتمعات العمرانية	٢	١٠٠٪	الإمارات	الرئيس زايد بن سلطان	تسليم رسالتين من مبارك للرئيس الإماراتى	ديسمبر
ماهر مهران / وزير السكان	١	١٠٠٪	اليابان		المشاركة فى مؤتمر الطفولة ومشاكل الأسرة	نوفمبر
فؤاد سلطان وزير السياحة	١	١٠٠٪	واشنطن		حضور مؤتمر الاستا	سبتمبر
محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية	١	١٠٠٪	بريطانيا	وزير الدولة ليونكى بويد	العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين فى المجتمعات الأوروبية وبريطانيا	فبراير
د. حسن سليم وكيل أول وزارة التعاون الدولى	١	١٠٠٪	الولايات المتحدة	عدد من المسئولين	زيادة التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة فى ضوء زيارة مبارك لواشنطن مع وفد اقتصادى	ابريل
وفاء حجازى (سفيرة)	١	١٠٠٪	تنزانيا		حضور توقيع اتفاق السلام بين الأطراف المتصارعة فى رواندا	اغسطس
د. سمير صفوت (سفير)	١	١٠٠٪	موريشيوس		ممثلا عن الرئيس حسنى مبارك لحضور مؤتمر قمة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية	اكتوبر
محمود كارم مدير إدارة نزع السلاح بوزارة الخارجية	١	١٠٠٪	سويسرا		حضور اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة (وحضره ٣٨ دولة) لنزع السلاح	اغسطس
صلاح حلبى رئيس أركان حرب القوات المسلحة	١	١٠٠٪	المانيا واليونان		بحث تنمية التعاون العسكرى بين كل من البلدين على رأس وفد عسكرى كبير	ديسمبر
ابراهيم نافع	١	١٠٠٪	كندا	بيتر ديرا	بحث إيفاد بعثات من الصحفيين المصريين للتدريب	

ملخص لأهم الزيارات التى قام بها مسئولون للقاهرة

د الضيف	اسم الضيف ووظيفته	عدد الزيارات	المضيف	الموضـــــوع	ملاح
سودان	عمر البشير / رئيس الجمهورية	١	الرئيس حسنى مبارك	مناقشة مجمل الأوضاع المصرية السودانية خلال مؤتمر القمة الافريقى بالقاهرة	يونيو
سودان	حسين أبوصالح / وزير الخارجية	٢	عمرو موسى ، الرئيس حسنى مبارك	مناقشة المسائل الخلافية بين البلدين وأسس حلها ، تسليم رسالة لمبارك من البشير	يوليو ، س
سودان	عمر أنور الدايم أمين مجلس الأمة	١	د. فتحى سرور	العلاقات الثنائية بين الشعبين	فبراير
يا	معمر القذافى رئيس الجمهورية	١	الرئيس حسنى مبارك	الموقف فى العراق والقضايا الإقليمية والعربية وحلايب والعلاقات الثنائية بين البلدين	يناير
يا	عمر المنتصر وزير الخارجية	١	وزير الخارجية عمرو موسى	القضايا العربية والثنائية التى تهم البلدين	يناير
يا	جمعة الغزالى / أمين شئون الوحدة ، وابراهيم البشارى / منسق العلاقات	١	الرئيس حسنى مبارك	سلم الرئيس مبارك رسالة من معمر القذافى حول العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها حضر المقابلة د. أسامة الباز	يوليو
زائر	على كافى / رئيس الجمهورية	١	الرئيس مبارك	العلاقات الثنائية والوضع فى المنطقة وقد تم اللقاء على هامش مؤتمر القمة الافريقية	يونيو
زائر	حمراوى حبيب شوقى	١	الرئيس مبارك	العلاقات الثنائية فى المجال الثقافى والإعلامى وحضر المقابلة صفوت الشريف وفاروق حسنى	فبراير
زائر	البشير زمولى / مدير عام مساعد الأمن الوطنى	١	وزير الداخلية حسن الألفى	تدعيم أوجه التعاون فى مجالات الأمن والشرطة	يونيو
نس	صادق شعبان وزير العدل	١	الرئيس مبارك	سلمه رسالة من زين العابدين بن على	اكتوبر
ونس	الهاشمى العامرى الأمين العام للعلاقات الخارجية بحزب التجمع الحاكم	١	د. يوسف والى	أساليب تطوير التعاون الحزبى بين البلدين	فبراير
صومال	عبدالرحمن فارح رئيس وفد التحالف	١	وزير الخارجية عمرو موسى	تطورات الوضع فى الصومال	فبراير
ان	رفيق الحريرى رئيس الوزراء	١	رئيس الوزراء عاطف صدقى	واستقبله الرئيس مبارك ، وبحث مع صدقى التعاون الثنائى فى كافة المجالات	فبراير
ان	ميشيل سماحة وزير الإعلام	١	وزير الخارجية عمرو موسى	مساهمة مصر فى العمل على الحفاظ على الحقوق العربية فى المفاوضات	يوليو
ان	عمر مكاوى وزير النقل	١	رئيس الوزراء عاطف صدقى	سلمه رسالة من الحريرى تتعلق بدعم التعاون بين البلدين	ديسمبر

	ريمون روفائيل مدير الأمن العام	١	محمد عبدالحليم موسى	دعم أوجه التعاون بين البلدين فى مجالات الشرطة والأمن العام	مارس
	عبدالرحمن الصلح سفيرلبنان بالقاهرة	١	وزير الخارجية عمرو موسى	الوضع فى الشرق الأوسط وتنسيق المواقف بين البلدين فى ضوء جولة كريستوفر	فبراير
يا	الرئيس حافظ الأسد	٢	الرئيس مبارك	تطورات عملية السلام وسبل دفعها والعلاقات بين البلدين	مارس ، س
يا	محمود الزغبى رئيس الوزراء	١	الرئيس مبارك	مختلف جوانب العلاقات وذلك فى اجتماع اللجنة المصرية – السورية المشتركة وحضرها د. صدقى	يونيو
يا	فاروق الشرع وزير الخارجية	١	وزير الخارجية عمرو موسى	نتائج المحادثات التى أجراها الشرع مع كلينتون وكريستوفر فى واشنطن	اكتوبر
ن	الملك حسين	١	الرئيس مبارك	عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط	نوفمبر
ين ين	الرئيس ياسر عرفات الرئيس ياسر عرفات	١٢ ١	الرئيس مبارك . توقف بالقاهرة فى طريقة لصنعاء	الموقف العربى والدولى ، محادثات غزة – أريحا النتائج التى انتهى إليها التنسيق العربى الخماسى فى دمشق ، الاجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام ، دراسة العقبات فى طابا وبحث تنفيذ الحكم الذاتى	
يل	اسحاق رابين رئيس الوزراء	٤	الرئيس مبارك	سبل دفع السلام ، دفع اتفاق غزة – أريحا ، تنفيذ الحكيم الذاتى	
يل	شيمون بيريز وزير الخارجية	٢	الرئيس مبارك	تبادل وجهات النظر حول الجهود المبذولة لتسوية مشكلة الشرق الأوسط	
يل	موشى شاحال وزير الطاقة	١	الرئيس مبارك	نقل رسالة شفوية من رابين لمبارك	نوفمبر
يل	هنرى سيجمان رئيس وفد المؤتمر اليهودى	١	الرئيس مبارك		
يل	يوسى بيلين نائب وزير الخارجية	١	عمرو موسى	عودة المبعدين وعملية السلام	يناير
ت	جابر الأحمد الصباح أمير الكويت	١	الرئيس مبارك	الأوضاع فى منطقة الخليج ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط	اغسطس
ت	صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية	٢	الرئيس مبارك	بحث تطورات الوضع على الحدود الكويتية العراقية وسلم رسالة من مبارك لأمير الكويت	يناير ، فبرا
ت	احمد السعدون رئيس مجلس الأمة	١	د. فتحى سرور	العلاقات بين مجلس الأمة الكويتى ومجلس الشعب المصرى	فبراير
ت	سعود ناصر الصباح وزير الإعلام	١	وزير الإعلام صفوت الشريف	دعم التبادل البرامجى وزيادة تبادل الزيارات الإعلامية	
ت	احمد العدسانى وزير الكهرباء	١	د. عاطف صدقى	تدعيم العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات	
ت	ناصر الهزاع نائب رئيس الاتحاد العمالى	١	رئيس الاتحاد العام للنقابات / السيد راشد	القضايا التى تهم العمال ودعم التعاون الثقافى العربى	سبتمبر
ردية	عبدالله بن عبدالعزيز ولى العهد	١	الرئيس مبارك	العلاقات الثنائية والموقف العربى والدولى	فبراير

سعودية	سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع	١	وزير الدفاع محمد حسين طنطاوى	تعزيز التعاون العسكرى بين البلدين	نوفمبر
سعودية	عبدالعزيز الزامل وزير الصناعة	١	وزير الصناعة ابراهيم فوزى	زيادة التعاون الصناعى وجذب مستثمرين سعوديين لإقامة مشروعات بمصر	
سعودية	يوسف بن محمد المدنى رئيس القوات المسلحة	١	صلاح حلبى / رئيس أركان حرب الجيش	تنفيذ ماتم خلال زيارة سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز	
سعودية	متعب بن عبدالله رئيس الحرس الوطنى	١	وزير الدفاع	دعم التعاون العسكرى بين البلدين	ابريل
مان	يوسف بن علوى وزير الدولة للشئون الخارجية	١	الرئيس مبارك	حضر المقابلة عمرو موسى	
مارات	زايد بن سلطان آل نهيان	١	الرئيس مبارك	الموقف فى الخليج والقضايا العربية والإسلامية	اغسطس
من	محمد باسندوه وزير الخارجية	١	عمرو موسى	الأوضاع فى القرن الافريقى والمنطقة	نوفمبر
يمن	عبدالكريم الاريانى	١	الرئيس مبارك	مبعوث الرئيس على عبدالله صالح	ديسمبر
ل افريقية		٣٢		زيارات من رئيس زائير (رئيس الجمهورية ، الحرس الوطنى) – زيارتان من ناميبيا (رئيس الوزراء ، الوكيل الدائم للخارجية) زيارتان من رواندا (رئيس الجمهورية – مبعوثه) ٣ زيارات من اريتريا (الرئيس ، وزير الداخلية ، مدير الشرطة) – ٤ زيارات من نيجيريا – ٣ من السنغال – ٢ جنوب افريقيا – ٢ اوغندا – ٢ اثيوبيا (رئيس الجمهورية) – ٢ زيمبابوى – زيارة كنجولا – زيارتان لانجولا – بورندى – جزر القمر – النيجر – الكاميرون	
ل أوروبية		٢٣		٦ زيارات من بريطانيا –زيارتان من السويد ، وهولندا ، والمانيا ، وايطاليا – زيارة من فرنسا ، والمجر ، والتشيك ، والدنمارك ، ورومانيا ، واسبانيا ، وبولندا ، وقبرص ، والفاتيكان	
سيا الاتحادية		٥		أوزبكستان – البوسنة – قازاخستان – روسيا – ارمينيا	
ل اسلامية		٣		باكستان – افغانستان – تركيا	
لايات حدة		٢٠			
ل شرق صى		١٢		٤ الصين – اليابان والهند ٣ – تايلاند كوريا	
كسيك	مدير الشئون الثقافية الخارجية خورخى البرتو	١	احمد المسيرى	توقيع اتفاق التعاون الثقافى بين المكسيك ومصر	
سر	د. عصمت عبدالمجيد	١	عمرو موسى	القضايا العربية وقرار مجلس الامن الأخير ضد ليبيا	ابريل
صر	الأمين العام للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا	١	عمرو موسى	وسائل تعزيز التعاون بين مصر ، واللجنة	ديسمبر

	سالم أحمد سالم أمين منظمة الوحدة الافريقية	١	الرئيس مبارك	الإعداد السياسى لمؤتمر القمة الافريقى	مايو
	رؤساء البعثات الدبلوماسية لدول المجموعة الأوروبية	١	اسامة الباز	تطور الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط	اغسطس

القرارات السياسية لعام ١٩٩٣

بلغ إجمالى القرارات السياسية ٣١ قرارا ، كان النصيب الأكبر منها خاصا برئيس الجمهورية فقد بلغ عدد قراراته ٢٥ قرارا من مجموع الـ ٣١ قرارا ، ومن قرارات رئيس الجمهورية حوالى ١٨ قرارا خاصا بالسياسة الخارجية ، و ٧ قرارات خاصة بالسياسة الداخلية .

وأغلب قرارات رئيس الجمهورية اختصت باتفاقيات تعاون بين مصر وبعض الدول الأجنبية سواء باتفاقيات تعاون قضائى وتسليم مجرمين أو اتفاق نقل جوى أو موافقة على تعديل بروتوكولات بين مصر وبين دول أخرى ، أو الموافقة على إنشاء سفارات لمصر فى بعض الدول مثل اذربيجان ، وارمينيا ، وأوكرانيا ، واوزباكستان ، واريتريا ، أما الدول التى شملتها الاتفاقات المختلفة مع مصر فهى سوريا والولايات المتحدة وإيطاليا وتايلاند .

ومن ضمن القرارات الداخلية لرئيس الجمهورية قرار بشأن تعيين كل من السيد حسن محمد أحمد الألفى وزيرا للداخلية ، والسيد د. يوسف بطرس غالى وزيرا للدولة برئاسة مجلس الوزراء ، وقبول استقالة وزارة د. عاطف صدقى وتعيين المحافظين الجدد .

ومن القرارات الهامة الصادرة عن وزير الداخلية قرار بشأن إنشاء قسم شرطة بقرية حلايب فصلا من مكونات قسم شرطة شلاتين يسمى قسم شرطة حلايب .

ملخص لأهم القرارات السياسية

شهر نشر القرار	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
يناير	١	صدر هذا الشهر قرار اقتصادى واحد وهو بشأن إنشاء قسم شرطة بقرية حلايب فصلا من مكونات قسم شرطة شلاتين يسمى قسم شرطة حلايب .	وزير الداخلية
فبراير	٤	صدر هذا الشهر ستة قرارات سياسية وهى أربعة بشأن إنشاء سفارات لمصر فى كل من اذربيجان ، وارمينيا ، واوكرانيا ، واوزباكستان (سياسة خارجية)	رئيس الجمهورية
فبراير	٢	وقراران بشأن قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة الحادية عشرة ومقرها مركز شرطة أبوتشت التى خلت بوفاة أحد شاغليها .	وزير الداخلية
مارس	٢	صدر هذا الشهر قراران وهما بشأن اتفاقيات تعاون قضائى بين مصر وكل من بولندا وتسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم المحبوسين .	رئيس الجمهورية
أبريل	٨	صدر هذا الشهر ثمانية قرارات منها : ٣ قرارات سياسة خارجية خاصة باتفاقيات تعاون بين مصر وإيطاليا ، ومصر وتايلاند ، ودخول مصر فى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والموقعة فى روما فى ١٩٨٨ و٥ قرارات سياسة داخلية منها : قرار من رئيس الجمهورية بتعيين كل من السيد حسن محمد أحمد الألفى وزيرا للداخلية ، ود. يوسف بطرس غالى وزيرا للدولة برئاسة مجلس الوزراء .	رئيس الجمهورية

يونيو	٣	صدر هذا الشهرثلاثة قرارات سياسية والقرارات هى خاصة بالموافقة على التعديل الخاص لبروتوكول النشاط لتنمية المدن الإقليمية بين مصر والولايات المتحدة والموافقة على اتفاق النقل الجوى بين مصر وسوريا وإنشاء سفارة لمصر فى أسمرة عاصمة دولة اريتريا .	رئيس الجمهورية
يوليو	١	صدر هذا الشهر قرار سياسى واحد خاص بانضمام مصر لاتفاقية "بازل" بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة	رئيس الجمهورية
أغسطس	٣	صدر هذا الشهر ثلاثة قرارات سياسية وهى خاصة بانضمام مصر لاتفاقية حقوق العمال المهاجرين صدر فى (١١/١١/٩١) ، الموافقة على اتفاقية التعاون القضائى بين مصر وليبيا ، الموافقة على الإعفاءات المتبادلة من تأشيرات الدخول لحاملى جوازات سفر دبلوماسية بين مصر وإيطاليا . نشر القرارات السابقة فى الجريدة الرسمية	رئيس الجمهورية وزير الخارجية
أكتوبر	٣	صدر هذا الشهر ثلاثة قرارات سياسية وهى خاصة بدعوة مجلس الشعب للانعقاد ليؤدى الرئيس أمامه اليمين الدستورية المنصوص عليها ، وقرار بشأن قبول استقالة الوزارة المشكلة برئاسة د. عاطف محمد نجيب صدقى ، وقرار بشأن استمرار المحافظين الحاليين فى مباشرة أعمالهم إلى حين تعيين المحافظين الجدد .	رئيس الجمهورية
ديسمبر	١	صدر هذا الشهر قرار سياسى واحد وهو بشأن تعيين المحافظين الجدد .	رئيس الجمهورية
قانون	١	بشأن درجات الطلاب بأكاديمية الشرطة .	مجلس الشعب

قراءة الجدول الأمنى

قرارات أمنية لعام ١٩٩٣

بلغ إجمالى القرارات الأمنية ٢١ قرارا يمكن وصفها بانها :
– اقتصرت على وزير الداخلية ومدير الأمن العام ، وبلغ عدد القرارات الصادرة عن وزير الداخلية ١٨ قرارا أى بنسبة ٨٥,٧٪ .

واشتملت قرارات وزير الداخلية على ١٠ قرارات بشأن إبعاد فلسطينيين خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام أو الأمن العام ، وقرار الإبعاد الوحيد الذى لم يشتمل على إبعاد فلسطينيين كان قرارا خاصا بإبعاد "تشادى" خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام ، ثم صدر قرار بالغاء قرار إبعاده ، وقرار باستبعاد نيجيرى وقرار باستبعاد اثنين من غانا وقرار باستبعاد إسرائيلية وآخر باستبعاد فلسطينية من الدخول فى الجنسية المصرية.

– كما تضمنت قرارات وزير الداخلية قرارين بشأن إنشاء سجن عمومى بمنطقة طرة بمحافظة القاهرة يسمى بـ "السجن شديد الحراسة" ، يودع به المسجونون الخطرون ، وسجن عسكرى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

– أما القرارات الصادرة عن مدير الأمن العام فهى بشأن التصريح بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخائر فى بعض الشوارع ، ومنها التصريح بفتح محال لتجارة الأسلحة فى أحد شوارع أسيوط .

شهر نشر القرارات	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
فبراير	٢	صدر هذا الشهر قراران أمنيان بشأن إبعاد خارج البلاد لأسباب تتعلق بالأمن العام وجنسية المبعدين "فلسطينية	وزير الداخلية
مارس	١	صدر هذا الشهر قرار أمنى واحد وهو إضافة شارع حسن عاصم بالزمالك إلى الشوارع المصرح فيها بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخيرة .	مدير الأمن العام
ابريل	١	صدر هذا الشهر قرار أمنى واحد وهو قرار خاص بإبعاد فلسطينى خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام	وزير الداخلية
مايو	٤	صدر هذا الشهر ستة قرارات أمنية منها أربعة قرارات بإبعاد تشادى خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام ، ثم قرار بإلغاء قرار إبعاده ، قراران بإبعاد فلطسينيين خارج البلاد لأسباب تتعلق بالأمن العام .	وزير الداخلية
مايو	٢	وقراران منهما قرار بالتصريح بفتح محال لتجارة الأسلحة والذخائر بأحد شوارع أسيوط	مدير الأمن العام
يونيو	١	صدر هذا الشهر قرار أمنى واحد وهو قرار بإنشاء سجن عمومى بمنطقة طرة بمحافظة القاهرة يسمى "السجن شديد الحراسة" يودع به المسجونون الخطرون	وزير الداخلية
يوليو	١	صدر هذا الشهر أربعة قرارات أمنية منها قرار بشأن استبعاد فلسطينى لأسباب تتعلق بالصاح العام	وزير الداخلية
يوليو	١	وقرار بتأجيل تجنيد طلبة بعض المعاهد العليا / المتوسطة (عسكرى)	وزير الدفاع
يوليو	١	قرار بخصوص استبعاد فلسطينيين لأسباب تتعلق بالصالح العام	وزير الداخلية
يوليو	١	قرار بخصوص تأجيل تجنيد طلبة بعض المعاهد العليا / المتوسطة .	وزير الدفاع (عسكرى)

أغسطس	٢	صدر هذا الشهر قراران أمنيان وهما بخصوص استبعاد نيجيرى واثنين من غانا لأسباب تتعلق بالصالح العام .	وزير الداخلية
سبتمبر	٣	صدر هذا الشهر عشرة قرارات أمنية وهى : ثلاثة قرارات بالموافقة على قبول عدد ١ طبنجة يوغسلافية قيمتها ٣٠٠ جنيه من القوات الصربية إلى القوات المسلحة المصرية (عسكرى) .	وزير الدفاع
سبتمبر	٢	قراران منهما : قرار بإبعاد فلسطينى خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام ، وقرار بإنشاء سجن عسكرى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات .	وزير الداخلية
سبتمبر	٣	وثلاثة قرارات منها : قرار خاص بالموافقة على قبول عدد ١ طبنجة صناعة يوغوسلافية قيمتها ٣٠٠ جنيه مصرى من القوات الصربية إلى القوات المسلحة المصرية .	وزير الدفاع
سبتمبر	٢	قرار بإبعاد فلسطينى خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام ، وقرار بإنشاء سجن عسكرى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات .	وزير الداخلية
اكتوبر	١	صدر هذا الشهر خمسة قرارات أمنية وهى : قرار بشأن تأجيل تجنيد طلبة مدرسة الألسن السياحية والفندقية بمدينة تصر .	وزير الدفاع
أكتوبر	٣	وثلاثة قرارات بشأن إبعاد محمد رمزى عرفات بكر "فلسطينى" خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام ، حرمان كل من السيدة كفاح محمد سعيد عوض "فلسطينية" ، وجيلا بولند صاباج (إيمان عبدالله أحمد عبدالسلام) "إسرائيلية" من الدخول فى الجنسية المصرية لأسباب تتعلق بالأمن العام .	وزير الداخلية
أكتوبر	١	وقرار بشأن تأجيل تجنيد طلبة مدرسة الألسن السياحية والفندقية بمدينة نصر .	وزير الدفاع
نوفمبر	٢	صدر هذا الشهر ستة قرارات أمنية وهى : قرار بشأن تعديل أحكام قرارات وزارية أحدهما خاص بإنشاء مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية بالقوات المسلحة .	وزير الدفاع
نوفمبر	١	وقرار بشأن إبعاد مصطفى مصباح الحمصي (فلسطينى) لأسباب تتعلق بالصالح العام .	وزير الداخلية
نوفمبر	٢	وقراران أحدهما بشأن تعديل أحكام فى قرارات وزارية والأخر بشأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية بالقوات المسلحة (عسكرى) .	وزير الدفاع
نوفمبر	١	وقرار بشأن إبعاد مصطفى مصباح الحمص "فلسطينى" خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام .	وزير الداخلية
ديسمبر	١	صدر هذا الشهر أربعة قرارات أمنية وهى : قرار بشأن قبول إهداء عدد ٢ ميكروباس من الجمعية التعاونية للبترول لصالح إدارة الوقود (عسكرة)	وزير الدفاع
ديسمبر	١	وقرار خاص بإبعاد رمضان بكر موسى محسن "فلسطينى" خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام	وزير الداخلية
ديسمبر	١	وقرار بشأن قبول إهداء عدد ٢ ميكروباس من الجمعية التعاونية للبترول لصالح إدارة الوقود بالقوات المسلحة .	وزير الدفاع
ديسمبر	١	وقرار خاص بإبعاد رمضان بكر موسى محسن (فلسطينى) خارج البلاد لأسباب تتعلق بالصالح العام .	وزير الداخلية

ملخص لأهم القرارات الاقتصادية

شهر نشر القرار	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
يناير	٢	صدر هذا الشهر ١١ قرارا اقتصاديا أهمها : قراران بخصوص تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة فتزداد بمقدار ٥٠٪ ضريبة الدمغة النوعية المنصوص عليها فى قانون الدمغة ، وقرار آخر بخصوص إضافة بند إلى إحدى مواد قانون الضرائب على الدخل ينص على ان أرباح المشروعات الجديدة التى أقيمت أو تقام بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية ويكون الإعفاء لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولة النشاط .	رئيس الجمهورية
	١	قرار بخصوص إنشاء منطقة حرة عامة بدمياط تخصص لإقامة المشروعات الصناعية.	رئيس الوزراء
	٨ قرارات	منها قرار بإلغاء كافة القيود المفروضة على نقل وتداول وتعبئة السكر المحلى والمستورد غير المربوط على البطاقات التموينية ومنها ٦ قرارات لوزراء الاقتصاد .	وزراء
فبراير	٥	صدر هذا الشهر ٣٢ قرارا اقتصاديا وأهمهما : اتفاقيات اقتصادية ومنح بين مصر وكل من بريطانيا والولايات المتحدة (اتفاقيات) ومصر وإيطاليا .	رئيس الجمهورية
	٥	قرار خاص بان تعفى من الضرائب الجمركية بشرط المعاينة سيارة بيجو ٦٠٥ مكيفة موديل ١٩٩٣ باسم السيد اللواء حسن ابوباشا والمشتراة من شركة التنمية والتجارة (وجيه أباظة) ، وثلاثة قرارات بشأن نقل العاملين بشركات قطاع الأعمال القابضة التى أدمجت فى شركات أخرى إلى الشركات المدمجة بذات أوضاعهم وأجورهم ومزاياهم النقدية ، وقرار بشأن دمج كل من شركات قطاع الإعمال القابضة فى الشركة القابضة ، وقرار بشأن إدماج شركات قطاع الأعمال العام التابعة للشركات القابضة وجدير بالذكر هنا ان القرارات الأخرى	رئيس الوزراء
	قرار لـ		وزير العدل
	قراران لـ		وزير الخارجية
	قراران لـ		وزير التموين
	ثلاثة قرارات	ومنها قرار بشأن الترخيص لشركة محطة الرمل للصرافة بالتعامل فى النقد الأجنبى ، وجدير بالذكر ان القرارات الأخرى منها :	وزير الاقتصاد
	قرار لـ		الهيئة العامة للاستثمار
	قرار لـ		الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
	قرار لـ		رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بالاسكندرية
	١١ قرارا لـ		رئيس قطاع التجارة الداخلية
مارس	٤	صدر هذا الشهر ٢٨ قرارا أهمها : أربعة قرارات بخصوص اتفاقيات تعاون اقتصادى ومنح بين مصر وكل من اسبانيا وفرنسا ومنظمة العمل الدولية .	رئيس الجمهورية

	٦	منها قرار خاص بان يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، المعدات الواردة باسم الشركة الفرنسية S.G.E القائمة على تنفيذ مشروع ميناء دمياط الجديد .	
	١	قانون – تعديل بعض مواد قانون البنوك والائتمان .	مجلس الشعب
	٤	أربعة قرارات بخصوص اعتماد ميزانيات الغرف التجارية ، وجدير بالذكر ان القرارات الأخرى منها :	وزير التموين
	قرار لـ		وزير المالية
	قراران لـ		وزير التعمير
	٢	وقراران بخصوص تعديل بعض مواد النظام الأساسى لبنك التعمير والإسكان بحيث يصبح رأسماله المصدر ٥٤ مليون جنيه مصرى ، البنك الأهلى سوستيه جنرال ومنها ان يحدد رأسمال البنك بـ ٥٠ مليون جنيه ، وجدير بالذكر ان القرارات الأخرى منها :	وزير الاقتصاد
	ستة قرارات لـ		رئيس قطاع التجارة الداخلية
	قرار لـ		الهيئة العامة للاستثمار
	قرار لـ		مجلس إدارة البنك المركزى
	قرار لـ		وزير الصناعة
أبريل	٥	صدر هذا الشهر ٣٣ قرارا منها : خمسة قرارات خاصة بإضافة فقرة إلى أحد قرارات رئيس الجمهورية تنص على المساهمة فى رءوس أموال المشروعات المصرية التى تعمل فى مجال تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والدول الافريقية وضمان الصادرات المصرية إلى هذه الدول .	رئيس الجمهورية (كلها قرارات اقتصادية خارجية)
	٩	تسعة قرارات منها : قراران بشأن إعفاء سيارة باسم السيد/ عمرو أحمد مختار المفوض السابق بوزارة الخارجية وتبلغ قيمة الضرائب المستحقة عليها ٤٠ الف جنيه من الضرائب الجمركية ، وكذلك إعفاء سيارة تيلمها الجهاز المركزى للمحاسبات من الضرائب الجمركية المستحقة عليها وقيمتها ٨٧٧٥٠ جنيه مصرى .	رئيس الوزراء
	ثمانية قرارات لـ		وزراء
	٣	ثلاثة قرارات منها : قرار بتعديل مادة (٦) من النظام الأساسى لبنك مصر الدولى بحيث حدد رأس المال بـ ١٠٠ مليون جنيه والمصدر بـ ٤٥ مليون جنيه وجدير بالذكر ان القرارات الأخرى منها :	وزير الاقتصاد
	قرار لـ		رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات
ابريل	ستة قرارات لـ		رئيس قطاع التجارة الداخلية
	وقرار لـ		وزير التموين
مايو	٥	صدر هذا الشهر ٣٢ قرارا منها : خمسة قرارات خاصة بربط الحساب الختامى للاستخدامات والإيرادات الفعلية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون عن سنة ١٩٩٢/٩١ (وهو قرار ربط الحساب الختامى الوحيد الذى أصدره رئيس الجمهورية) ، وقرار بمنح العاملين بالدولة منحة تعادل مرتب ٢٠ يوما بحد أقصى ٧٥ جنيها بمناسبة عيد العمال .	رئيس الجمهورية (منها قراران اقتصاديان خارجيان)
	٧	سبعة قرارات منها : قرار خاص بالموافقة على إنشاء منطقة حرة عامة بسفاجا بالبحر الأحمر .	رئيس الوزراء

	٥	خمسة قرارات منها : ٣ قرارات خاصة بالسماح لشركات بالتعامل فى النقد الأجنبى ، وجدير بالذكر ان القرارات الأخرى منها :	وزير الاقتصاد
	أربعة قرارات لـ		وزراء
	ثمانية قرارات لـ		قرارات أخرى
	١	قرار بخصوص الترخيص لشركة الدلتا للتجارة الدولية بمزاولة النشاط بالمنطقة الحرة بالاسكندرية .	محافظ القاهرة
	قراران لـ		وزير التموين
يونيو	٥	صدر هذا الشهر ٢١ قرار أهمها : خمسة قرارات بشأن تعاون ومنح بين مصر وكل من كندا والولايات المتحدة وجمهورية كوريا وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية والسويد .	رئيس الجمهورية (قرارات اقتصادية خارجية)
	٤	منها ٣ قرارات بشأن الترخيص لشركات بالتعامل فى النقد الأجنبى .	وزير الاقتصاد
	١		وزير المالية
	٣	باعتماد الحسابات الختامية لبعض الغرف التجارية ، وجدير بالذكر ان القرارات الأخرى منها :	رئيس قطاع التجارة الداخلية
	قراران لـ		الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
	خمسة قرارات لـ		رئيس الوزراء
	١	وقرار بشأن الترخص لفرع شركة ايمكس انترناشيونال بنظام المناطق الحرة برأسمال مخصص من الشركة الأم لنشاط الفرع وقدره ٢٥٠ الف دولار أمريكى	رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية
يوليو	١١ ٤ ٥ ٢٣ ٩	انقسمت إلى ٨ قرارات اقتصادية خارجية و ٣١ داخلية ، القرارات الخارجية اختصت ٦ قرارات منها بمنح أمريكية فى مجالات (مشروع زراعى - تنظيم أسرة - تعاون فنى - مشروع دعم طاقة - مشروع علم وتكنولوجية) . ومنحة صينية لتوريد معدات للأبحاث العلمية ، قرض سعودى لإقامة طريق القاهرة/أسيوط لسنة ٩٢ ، الداخلية اختصت بتقدير موازنة اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، وقراران لتعديل التعريفة الجمركية وبعض الضرائب . ٣ قرارات داخلية (٩٧٧ -٩٩٦-١٠١٩) قرار خارجى خاص باهداء أريتريا معونة من الأدوية . تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لبعض القوانين وتحديد أسعار بعض مستلزمات صناعة الدواء حظر نقل بعض السلع والمواد بين المحافظات وذلك فى١٦ قرارا ، قرارات باعتماد ميزانية غرف تجارية. قرار بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء فى الأغراض الصناعية . قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة	رئيس جمهورية رئيس وزراء وزير المالية وزير التموين

أغسطس	٧	الموافقة على اتفاق القرض المقدم من الصين (موقع بتاريخ ٩٢/١٢/٣). الموافقة على اتفاق نقل الركاب بين مصر وليبيا، النقل البحري. الموافقة على اتفاق التعاون السياحى بين مصر ورومانيا (٩٢/٩/٢). الموافقة على القرض الكويتى بمبلغ ٣٦ مليون دينار الموقع فى ٩٢/٥/٢٦. اتفاقية النقل الجوى بين مصر وأسبانيا (٩٢/٩/١٢)	رئيس جمهورية
	٧	قرارات بنشر القرارات السابقة فى الجريدة الرسمية	وزير الخارجية
	٣	قرارات تنظيمية	رئيس جمهورية
	٧	إمداد مراكز دم مستلزمات وأدوية فى أربع قرارات و٣ قرارات خاصة باعفاءات جمركية لمعونات واردة من الخارج	رئيس وزراء
	٨	تنظيم تداول بعض السلع	وزير التموين
	٤	تحديد أسعار بعض السلع وإعفاء بعض الخامات الدوائية من الضريبة العامة على المبيعات	وزير المالية
	٢	الترخيص لبعض الشركات بمزاولة نشاطها فى المناطق الحرة	الهيئة العامة للإستثمار
	٣	حظر استيراد بعض السلع أو وقفها وإحكام الرقابة على استيراد سلع أخرى ، وقرار خاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي	وزير الاقتصاد
	٤	اعتماد النظام الأساسى لبعض الشعب (مقاهى – نقل سياحي) وقرار باعتماد ميزانية الغرفة التجارية بالاسكندرية	رئيس قطاع التجارة الداخلية
	٣	**قرارات بصرف منح أو معاشات**	**وزير التأمينات**
	١	تأسيس اتحاد العاملين بشركة السويس للأسمنت .	رئيس الهيئة العامة لسوق المال
	١	تخصيص سوق العبور للتعامل بالجملة في الخضر والفاكهة	محافظ القاهرة
	٢	قرار لوزير العدل باعتماد أسعار بعض الأراضى الفضاء. قرار لوزير النقل بتحديد سعر ما يحصل عن بعض البضائع .	
سبتمبر	٩	قرار داخلى خاص بنقل تبعية سوق العبور إلى محافظة القاهرة. ٨ قرارات خارجية منها ٤ خاصية بمنح (٢ يابانية – ١كويتية – أمريكية) وقرار خاص بالموافقة على التعاون الاقتصادى بين مصر والجزائر وقرار بالموافقة على تحويل أموال مصادرة المخدرات بين مصر وأمريكا . وقرار بأن تتم المعاملة بالمثل مع الدول فى تحصيل الرسوم القنصلية وقرار خاص بمنحة فلندية.	رئيس جمهورية
	١	**قرار بنشر الخطاب المتبادل بين مصر وفنلندا فى الجريدة الرسمية**	**وزير الخارجية**
	٢٠	٧ قرارات بشأن منح مراكز دم بعض المستشفيات قرب جمع دم ومستلزمات طبية وكيماويات وأمصال خصما على البند المخصص لذلك بموازنة وزارة الصحة .	رئيس وزراء
	١٣	قرار بتحديد رأسمال الهيئة العامة لمرفق الإسكندرية للمياه بمبلغ ١٩ مليون و ١٩٠ ألف جنيه. قرار باعتماد تعديل نظام المصرف الاتحادى العربى للتنمية والاستثمار. ٤ قرارات بالترخيص لوزير المالية باصدار عملات تذكارية ذهبية وفضية فى مناسبات مختلفة. ٤ قرارات تنظيمية. قراران خارجيان أحدهما خاص بمعونة طبية مصرية إلى بوروندى على نفقة خزانة الدولة فى حدود ١٠ آلاف جنيه. والثانية منحة أمريكية (جهاز تحليل الدم) قيمته ١٥ مليون دولار و ٤٧٩ ألف دولار / شاملا بوليصة الشحن. قرار خاص برفع بلاد زائير والفلبين وباكستان إلى المنطقة المالية الأولى بالإضافة إلى ناميبيا. ورفع سرى لانكا وغانا من الثالثة إلى الثانية	رئيس الوزراء

	٢	أحدهما خاص بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى والثانى خاص بتحديد أسعار القطن لمحصول ٩٤/٩٣	وزير الاقتصاد
	١	إباحة استيراد القمح اللازم لإنتاج الدقيق الفاخر	وزير التموين
	٣	أحدهما خاص بتحديد قيمة المحركات الخاصة بمركبات النقل السريع والثانى خاص بتأجيل سريان قانون السجل العينى على الأقسام المساحية بعدد من المحافظات والثالث أيضا.	وزير العدل
	١	تخفيض نسبة التصنيع المحلى إلى ٤٠٪ بالنسبة للصناعات	وزير الصناعة
	٣	الترخيص لشركات بمزاولة النشاط بالمنطقة (مارك عادل فهمى وشركاه، إينورين، منشأة أبو الفتوح للمناطق الحرة).	رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بالإسكندرية
	٣	إعتماد ميزانيات أو مصروفات فعلية (محافظة سوهاج – الغرفة التجارية ببورسعيد وغرفة مطروح)	
	١	اعتماد النظام الأساسى للشركة المصرية لكبس القطن	رئيس الشركة القابضة للتنمية الزراعية
أكتوبر	٦	٤ قرارات خاصة بمنح (إيطالية – برتغالية – سويدية – بريطانية). وقرار بالموافقة على اتفاقية طويلة الأجل بين مصر وكوريا الشعبية. وقرار باعتماد موازنة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل.	رئيس جمهورية
	٢	نشر قرارين الخاص بالمنحة الإيطالية والإتفاقية مع كوريا فى الجريدة الرسمية	وزير الخارجية
	٦	٥ قرارات خاصة باعفاءات جمركية على بعض الأشياء الواردة إلى وزارة الداخلية ولجمعية الهلال الأحمر (لصالح منكوبى الزلزال). وقرار بانشاء منطقتين حرتين عامتين بالسويس.	رئيس وزراء
	٣	تحديد مقابل خدمات والإنتفاع بهيئات تابعة للموانى	وزارة النقل البحري
	٢	إضافة بعض المدن إلى الجدول الملحق بالقانون ٥٦ لسنة ٥٤ بشأن ضريبة العقارات.	وزير المالية
	٥	اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية للإسكندرية ومطروح والسويس وقرارين بتحديد أوزان عبوات الأرز والدقيق.	وزير التموين
	٢	تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى وإضافة مصرف سيتى بنك إلى المصارف المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الأجنبي. الموافقة على الترخيص بمزاولة النشاط لمشروع شركة النيل الهندسية مناطق حرة (الإسكندرية).	وزير الإقتصاد رئيس مجلس إدارة المنطقة
	٣	بعض التعديلات بالنظام المحاسبى الموحد .	رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات
	٣	قرارات تنظيمية مختلفة.	
	٣٢		
نوفمبر	١٠	٦ قرارات خاصة بمنح وقروض (دانمركية – صندوق التنمية الأفريقى وقدم ٣ منح – الصندوق الكويتى للتنمية – سويدية). وقرار بالموافقة على اتفاق التجارة والتفصيلات الجمركية بين مصر والمغرب. وقرار بالموافقة على اتفاق التعاون الإقتصادى والعلمى والفنى بين مصر والبانيا.	رئيس جمهورية
	١	وقرار بالموافقة على تجنب الإزدواج الضريبى بين مصر والمغرب. وقرار بالترخيص لوزير البترول بتعديل عقد التزام البحث عن البترول .	وزير الخارجية
	٢	نشر إتفاقيتين بين مصر وصندوق التنمية الأفريقى فى الجريدة الرسمية.	رئيس وزراء

	٧٠	١٦ قرارا خاصة باعفاءات جمركية لجمعيات تعاونية. ٧ قرارات خاصة باعفاءات جمركية لصالح وزارة الداخلية. ٣٣ قرارا خاصا باعفاءات جمركية واردة لجهات مختلفة. ١٣ قرارا خاصا باهداء مراكز دم قرب ومستلزمات طبية وأمصال. قرار بالموافقة على إهداء الحكومة اللبنانية معونة عينية بمبلغ (٥٠٣٨٣٢) على أن تتحمل الدولة قيمة الأشياء المهداه.	
	٤	قرار بشأن بعض الأحكام الخاصة بتصدير الحاصلات الزراعية. قرار بتعديل بعض الأحكام الخاصة بشهادات استثمار البنك الأهلى المصرى وقرار بتعديل أسعار إستلام شركات تصدير الأقطان للأصناف الطويلة المختارة.	وزير الاقتصاد
	٤	خاصة بحظر تداول بعض السلع وتقدير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعار زيت الطعام وتحديد وزن عبوات الزيت والبقولات الجافة	وزير التموين
	٢	تشكيل لجنة استثمارية عليا للصناعة والغاء قرار تسعير الأدخنة الشعبية	وزير الصناعة
	٤	قرار بإنشاء شعبة لأصحاب شركات الحاق العمالة المصرية بالخارج . و ٣ قرارات بابقاء الحساب الختامى للغرف التجارية بـ (الإسماعيلية عن ٩١ وسوهاج وأسيوط عن ٩٢).	رئيس قطاع التجارة الداخلية
	١ ١	مد مشروع فرع الشركة التجارية للأخشاب (ق.ع) بنظام المناطق الحرة. تعديل قرار (٥) لسنة ٩٢ بالترخيص للشركة العربية للتنمية والتخزين بالمناطق الحرة (بيبرس وشركاه) بمزاولة النشاط بالاسكندرية.	رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للإستثمار
	١	إنهاء العمل بالقرار ١٠ لسنة ٧٨ بالترخيص بمزاولة النشاط لمنشأة يوسف حبيب .	
	٣	قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة.	
ديسمبر	٩	قراران بشأن منحة يابانية وقرض سعودي قرار بالموافقة على اتفاقية التعاون بين مصر والسعودية فى مجال الخدمات البيطرية والإتفاق الإدارى بين مصر وهولندا وإتفاق التجار بين مصر وأوكرانيا وقرار باهداء مصر دولة الإمارات (حصان بـ ٢٥٠ ألف دولار) وقرار بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل.	رئيس الجمهورية
	٣	قرارات خاصة باهداء مراكز دم بعض القرب والكيماويات والأمصال خصما على البند المخصص لذلك بوزارة الصحة.	رئيس وزراء
	٢	تنظيم التعامل بالنقد الأجنبى وتشكيل لجان خدمات ببنوك القطاع العام	وزير الاقتصاد
		الترخيص بمزاولة النشاط لمشاريع شركات بالمناطق الحرة (مدينة نصر - السويس - الإسكندرية)	رؤساء المناطق الحرة
	٥	قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة	

ملخص لأهم القرارات الإدارية عام ١٩٩٣

شهر نشر القرار	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
يناير	٢	قرار خاص بتعيين عضوين بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا ، وقرار خاص بنقل أحد الأشخاص بدرجة مدير عام من المخابرات العامة إلى وزارة التعليم .	رئيس الجمهورية
يناير	٢		رئيس الوزراء
يناير	٢	تعيينات	وزير الزراعة
يناير	٢	أحدهما خاص بإنشاء قسم شرطة بقرية حلايب وتعديل الحدود الإدارية لقسم الشلاتين بمحافظة البحر الأحمر .	وزير الداخلية
يناير	١	قرار باعتماد اكاديمية السادات كإحدى المراكز التى تتولى تدريب المرشحين لشغل الوظائف القيادية	وزير شئون مجلس الوزراء
يناير	١		الإدارة العامة للتخطيط العمرانى
يناير	١		محافظ البحيرة
يناير	١		وزير
فبراير	١		رئيس الجمهورية
فبراير	٢		رئيس الوزراء
فبراير	١٤		محافظون
فبراير (قانون)	١		مجلس الشعب
فبراير	١٣	قرارات خاصة بصناديق التأمين	رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
فبراير	٦	قرارات إدارية مختلفة	
فبراير	١٠		وزراء
فبراير	٤	منها قرار بشأن العمل بنظام التأمين الصحى على الطلاب وسريانه من أول مارس ١٩٩٣	وزير الصحة
فبراير	١٠	منها ٨ قرارات بالإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية مختلفة (منها ٣ فقط مع الاحتفاظ بالجنسية المصرية) ، وقرار برد الجنسية المصرية إلى أربعة أشخاص .	وزير الداخلية
مارس	١١	منها قرار بشأن قبول الاستقالة المقدمة من السيد محمد عبدالحليم أبوغزالة مساعد رئيس الجمهورية اعتبارا من ١٩٩٣/٢/١٥	رئيس الجمهورية
مارس	٨	منها قرار خاص بمنح معاش شهرى للمواطنين المصابين بعجز نتيجة للأعمال الحربية وعلى وزيرة الشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار	رئيس الوزراء
مارس	١	كلها قرارات خاصة بإذن التجنس بجنسيات أجنبية لمواطنين مصريين ولم يذكر "مع احتفاظهم بالجنسية المصرية" .	وزير الداخلية
مارس	١٢		وزراء
مارس (قانون)			مجلس الشعب
مارس	١	كلها قرارات خاصة بصناديق التأمين	رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين

مارس	١		رئيس مجلس إدار[illegible] الهيئـة المصريـ[illegible] العامة للمساحة
مارس	١٠		محافظون
ابريل	١٦	منها ٧ قرارات خاصة بالترخيص لطوائف مسيحية "مثل الترخيص بإعادة بناء سور طائفة الأقباط الإنجيلية بالكنيسة الانجيلية ، والترخيص لطائفة الاقباط الكاثوليك بكنيسة الاقباط الكاثوليك وإقامة منشآت بها عبارة عن مبنى مكون من دورين والترخيص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بعدة نواحي"	رئيس الجمهورية
أبريل	٢		رئيس الوزراء
ابريل	١١		وزراء
ابريـــل (قوانين)	٢	منها قانون ١٠٥ "مجلس الشعب" الخاص باجازات ضباط الصف والجنود	مجلس الشعب
ابريل	١١	منها قرارات الإذن بالتجنس بالجنسية الأجنبية	وزير الداخلية
ابريل	١٦		محافظون
ابريل	٢٣		الهيئة العامة للرقابـ[illegible] على التأمين
ابريل ٥			قـرارات إداريـــ[illegible] أخرى
مايو	٢	منها قراران خاصان بإحالة بعض القضايا أرقام ٢٤٤ ، ٢٥٠ لسنة ٩٣ ، ٩١ على الترتيب حصر أمن دولة عليا إلى القضاء العسكرى وذكرت بعض الأسماء منها أشرف السيد صالح ، وطارق عبدالرازق حسن وابراهيم السيد عبدالعال .	رئيس الوزراء
مايو	٦		رئيس الوزراء
مايو	١٨		قرارات وزارية
مايو	٨	منها قرار خاص بتشكيل اللجنة الفرعية لتسعير الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية يكون اختصاصها إجراء الدراسات اللازمة لتسعير الدواء والكيماويات والمستلزمات الطبية وفقا للقواعد المعتمدة من وزير الصحة فى ضوء التكلفة الاقتصادية	وزير الصحة
مايو	١١	منها قرارات خاصة بالإذن بالتجنس بجنسيات أجنبية سواء مع الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالجنسية المصرية وقراران برد الجنسية المصرية إلى بعض الأشخاص	وزير الداخلية
مايو	١١		محافظون
مايو	٣	(قرارات مالية)	رئيـس مصلحـ[illegible] الضرائب العقارية
مايو	٢		رئيـس مصلحـ[illegible] الضرائب
يونيو	٤	منها قرار خاص بالموافقة على ان يرخص لطائفة الاقباط الكاثوليك بهدم وإعادة بناء كنيسة الطائفة بمدينة تلا محافظة المنوفية	رئيس الجمهورية

يونيو	٨	منها قرار خاص بان يضم إلى نظام التأمين الصحى على الطلاب بنفس قيمة الاشتراك الفئات الاتية : طلاب المعاهد العليا التابعة لاكاديمية الفنون ، وطلاب المعاهد الفنية الصحية التابعة لوزارة الصحة ، وطلاب مراكز التدريب المهنى . ومنها ثلاث قرارات خاصة باعتبار المناطق الاتية مناطق صناعية فى تطبيق أحكام الفقرة الخامسة من المادة ١١ من القانون ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ وهى : المنطقة الواقعة بمدينة القنطرة شرق ، والمنطقة الواقعة بحى مبارك على بداية طريق سوهاج - البحر الأحمر بمحافظة سوهاج ، والمنطقة الكائنة بجهة العصافرة مركز المطرية - محافظة الدقهلية .	رئيس الوزراء
يونيو	١		وزيرة التأمينات الاجتماعية
يونيو (قوانين)	٥	قوانين خاصة بمنح جميع العاملين بالدولة علاوة شهرية بنسبة ١٠٪ وان تزيد المعاشات بنفس النسبة اعتبارا من ١٩٩٣/٧/١ ، والا يجوز فى جميع الأحوال ان يقل المعاش الضمانى المستحق عن ٥ جنيهات شهريا	مجلس الوزراء (قوانين أرقام ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ لعام ١٩٩٣)
يونيو	٦		مجلس الشورى
يونيو	٥		وزير الداخلية
يونيو	٤		وزير العدل
يونيو	٣		وزير التعليم
يونيو	٢		وزير التموين
يونيو	١		وزير النقل والمواصلات
يونيو	١		وزير الكهرباء
يونيو	١٣		محافظون
يونيو	١٢		رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على التأمين
يونيو	٦		قرارات أخرى
يوليو	١٣	اختص قرران بتعيين رؤساء محاكم فى القاهرة والاسكندرية وعدة محافظات اخرى	رئيس الجمهورية
يوليو	١	قرار بتعيين المستشار على فؤاد الخادم نائب رئيس مجلس الدولة رئيسا لمجلس الدولة	رئيس الجمهورية
يوليو	١	تعيين د. جميل برسوم عضو بمجلس الشعب	رئيس الجمهورية
يوليو	٣	قرارات خاصة بالترخيص بأماكن لطائفة الأقباط الأرثوذكس لإقامة كنائس وأديرة عليها	رئيس الجمهورية
يوليو	٢	فض دورى الانعقاد لمجلسى الشعب والشورى	رئيس الجمهورية
يوليو	٢	قراران اختصا بالاستيلاء على مناطق واعتبارها من أعمال المنفعة العامة .	رئيس الوزراء
يوليو	١	قرار تنظيم شئون المعاشات لعجزة الأعمال الحربية	رئيس الوزراء
يوليو	٢	إنشاء محاكم لمجلس الدولة بقنا والإسماعيلية	رئيس مجلس الدولة
يوليو	١	تغيير يوم الإجازة ٧/٢٣ الى ٧/٢٤ لموافقته يوم الجمعة	رئيس مجلس الوزراء
يوليو	٥	خمسة قرارات خاصة بمنح ١٠١ مواطن جنسيات أجنبية	وزير الداخلية
يوليو	١	قرار خاص برد الجنسية المصرية لثلاثة أشخاص	وزير الداخلية
يوليو	٣	تعيين بعض الأفراد بالمجلس الزراعى لمركز زفتى وتعديل كشوف لإضافة مجازر لها	وزير الزراعة

يوليو	٣	تعيين عضو بمجلس إدارة الغرفة التجارية بالفيوم وإنشاء مكتب سجل مدني وإستحداث وظيفة بالغرفة التجارية بالإسكندرية	وزير التموين
يوليو	١	إنشاء محكمة جزئية تابعة لمحكمة السويس	وزير العدل
يوليو	١	إعادة تشكيل بعض لجان الطعن بالضرائب	وزير المالية
يوليو	١	إعتماد تخطيط تقسيم بمنطقة الساحل الشمالي الغربي	وزير التعمير
يوليو	١	إنشاء معهد عال للسياحة والفنادق برأس سدر	وزير التعليم
يوليو	٩	اعتماد تقسيم لمناطق وتنظيم هدم القصور والفيلات بالقاهرة وتحديد تعريفة الركوب لبعض وسائل نقل الركاب	محافظ القاهرة
يوليو	٢	قرارات تنظيمية لوحدات محلية بالمحافظة	محافظ الدقهلية
يوليو	٢	اعتمادات تقسيم مقدمة للمحافظة	محافظ مطروح
يوليو	١	فتح مقهى	محافظ الشرقية
يوليو	١٤	تخصيص قطعة أرض لجمعية تعاونية	محافظ ش سيناء
يوليو	٢٣	تسجيل صناديق تأمين واعتماد تعديل النظم الأساسية لصناديق أخرى وتسجيل وسطاء تأمين أو شطب قيدهم	رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
يوليو	١٤	قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة	رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
أغسطس	١٠	تعيينات لوظائف ومناصب فى الدولة أو مد خدمة (مفتى الجمهورية مدت خدمته)	رئيس الجمهورية
أغسطس	٢	قراران خاصان بإنشاء معاهد عليا	رئيس الجمهورية
أغسطس	٥	قرارات خاصة بمنح أوسمة	رئيس الجمهورية
اغسطس	١	قرار خاص بدعوة الناخبين للاستفتاء على رئاسة الجمهورية	رئيس الجمهورية
أغسطس	١٩	الإستيلاء على بعض الأراضى لمشاريع من أعمال المنفعة العامة وقرار واحد خاص بتشكيل مجلس إدارة شركة (فيليبس)	رئيس الوزراء
أغسطس	٦	قرارات خاصة بالإذن لمواطنين (عددهم ١١٠) بالتجنس بالجنسية الأجنبية	وزير الداخلية
أغسطس	١	قرار برد الجنسية المصرية ل ٥ مواطنين	وزير الداخلية
أغسطس	١	قرار بإجراء تعديل على قانون الأسلحة والذخائر لعام ١٩٥٤ بتعديل سلطة مدير مصلحة أمن الموانئ	وزير الداخلية
أغسطس	٨	قرارات خاصة بتنظيم استيراد الأدوية وتوزيعها وتسجيلها وتعديل بعض المهام التى تؤديها لجنة الخدمات الدوائية بالوزارة	وزير الصحة
أغسطس	٤	قرارات خاصة بتحديد أحكام تأمين المرض لمختلف الفئات	وزير الصحة
أغسطس	١٦	تنفيذ مشروعات لتنمية المرأة ورعايتها وبعض التعيينات فى مديريات الشئون الاجتماعية شرط إهتمامهم بالمسائل الاجتماعية	وزير التأمينات
أغسطس	٢	قرار بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على قرية أبيوقا ، وقرار باعتماد تخطيط بعض القرى السياحية	وزير التعمير
اغسطس	٨	تعديل خطوط تنظيمية لمناطق فى المحافظة	محافظ القاهرة
أغسطس	٢	إنشاء وحدات اجتماعية جديدة واعتماد تخطيط بعض المناطق	محافظ الاسكندرية
أغسطس	٢	إعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى	محافظ جنوب سيناء
أغسطس	٣٨	٣٠ قرارا خاصة باعتماد نظم أساسية لصناديق تأمين وقبول تسجيل صناديق أخرى ، و٨ قرارات خاصة بقيد اسماء وسطاء تأمين أو شطبهم (قرارات تنظيمية لأمور مختلفة)	رئيس الهيئة العامة للرقابة على التأمين

سبتمبر	٥	٤ قرارات خاصة بتعيينات وظائف رؤساء محاكم وتشكيل مجلس إدارة المصرف الاتحادى العربى مع تعديل فى بعض لوائح القانون ١٠٣ لسنة ٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ، قرار خاص بالترخيص لطائفة الاقباط الأرثوزكس بهدم وإعادة بناء كنيسة الملاك ميخائيل بالفيوم ،	رئيس الجمهورية
سبتمبر	١٨	٨ قرارات خاصة بتنفيذ مشاريع من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأراضى اللازمة لها ، قراران بشأن بعض التعيينات فى وظائف مختلفة ، وقرار بشأن الشروط الخاصة بتدريب المرشحين لشغل إحدى الوظائف القيادية ، قراران بشأن تعديلات فى كردون أسيوط وتحويل قريتين بالإسماعيلية إلى مدينتين ، ٥ قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة .	رئيس الوزراء
سبتمبر	٤	قرار بإنشاء محاكم جزئية لجرائم الآداب وقرار بإلغاء إنشاء محاكم أمن دولة جزئية بعواصم المحافظات ، وقرار بانعقاد جلسات محكمة الجيزة بالمبنى الجديد لمحكمتى الدقى والعجوزة ، وقرار بتخويل بعض العاملين صفة مأمورى الضبط القضائى ، تعديل لائحة تدريب العاملين بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى	وزارة الزراعة
سبتمبر	٤	الإذن لـ ٥٧ مواطنا بالتجنس بالجنسية الأجنبية ، قرار بإنشاء نقطة شرطة بدائرة قسم شرطة قنا .	وزير الداخلية
سبتمبر	٢	قراران بإنشاء دوائر جديدة بمحكمة القضاء الإدارى بالقاهرة والاسماعيلية	رئيس مجلس الدولة
سبتمبر	١٤	الموافقة على إقامة توسيعات بالمركز النموذجى لرعاية المكفوفين ، تعيينات لأعضاء مجلس إدارات لجمعيات واعتماد نظام العمل بالأسر البديلة وقرار بتعديل يعفى أحكام نظام التأمين الاجتماعى الخاص للعاملين بالبنك المصرى الأمريكى .	وزيرة التأمينات
سبتمبر	٥	٣ قرارات خاصة بالاستيلاء على أراضى تشغلها مدارس ، قرار خاص بإنشاء مدارس مصرية خاصة بمصروفات خارج الجمهورية .	وزير التعليم
سبتمبر	٦	إنشاء مأموريات ضرائب وتعديل مقر مأموريات أخرى .	رئيس مصلحة الضرائب
سبتمبر	٢٠	تسجيل صناديق تأمين واعتماد تعديل نظام أساسى لصناديق أخرى فى ١٤ قرار ، وقرار بشطب تسجيل صناديق تأمين وإعادة قيد أسماء وسطاء التأمين ، ٣ قرارات شطب قيد اسماء خبراء معاينة وإضافة تخصيص جديد لخبير معاينة .	رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
سبتببر	١٢	تعديل خطوط تنظيم مناطق بالمحافظة ، وتعديل استخدام قطع أرض من سكنى إلى خدمات ، تخصيص قطعة أرض لبناء مركز شباب وأخرى لبناء جبانة	محافظ الجيزة
سبتمبر	٣	قرار وقف إصدار تراخيص بالبناء أو تعليات بالمناطق العشوائية بالمحافظة .	محافظ الجيزة
سبتمبر		قرارات تنظيمية بمحافظات مطروح وبورسعيد والشرقية والاسكندرية	محافظين
سبتمبر	١	استخدام مقياس الوقائع النووية فى مصر لتصنيف الوقائع النووية	رئيس مجلس إدارة هيئة الطاقة الذرية
سبتمبر	١١	قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة	
أكتوبر	٢٩	٦ قرارات بشأن إعادة تنظيم قوانين ولوائح خاصة ببعض الهيئات (ميناء القاهرة الجوى – تنظيم الجامعات) ، وتعديل قوانين (الهيئات القضائية – التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة) ، ٢٢ قرارا بإجراء تعيينات وتنقلات فى هيئات مختلفة بالدولة ومنها تعيين د. عاطف محمد نجيب صدقى رئيسا لمجلس الوزراء ووزير للتعاون الدولى وان يختص د. عاطف صدقى بشئون الأزهر ، وتعيين باقى الوزراء ، وتعيين نائب الحاكم العسكرى العام ، وقرار خاص بالترخيص لطائفة الأقباط الأرثوزكس بكنيسة – مركز مطاى – المنيا .	رئيس الجمهورية

أكتوبر	٤٥	١٨ قرارا بشان اعتبار بعض المشاريع من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأراضى اللازمة لتنفيذها ، ٤ قرارات خاصة ببعض التعيينات بمحاكم أمن الدولة الجزئية (طوارئ) ، ١٤ قرارا خاصة بإخراج عدد من الأراضى من عداد أراضى المنفعة العامة آثار وإدخالها فى عداد أملاك الدولة ، ٤ قرارات خاصة بإنشاء وحدات محلية وتعديل نطاق وحدات محلية أخرى ، ٣ قرارات بشأن تفويض الوزراء فى (قبول الطلاب الوافدين للأزهر – الترخيص بالعلاج على نفقة الدولة لوزير الصحة – قبول المنح والهبات والتبرعات) .	رئيس الوزراء
أكتوبر	١٦	٩ قرارات خاصة بالإذن لـ ١٨٩ مواطنا بالتجنس بالجنسية الأجنبية ، قراران خاصان برد الجنسية المصرية لـ ٨ مواطنين ، قراران خاصان بمصادرة سيارتين وتخصيصهما لأعمال مكافحة المخدرات ، قرار بإرجاء تنفيذ قانون العمد والمشايخ على محافظة الوادى الجديد للمحافظة على الأمن العام بالمحافظة ،	وزير الداخلية
أكتوبر	٢	استبعاد قريتى (منقباد بأسيوط والمراغة بسوهاج) من الاقسام المساحية التى يسرى عليها نظام السجل العينى	وزير العدل
أتوبر	١٤	الموافقة على معادلة بعض الشهادات العلمية (بواشنطن والمغرب والاتحاد السوفيتى) وبعض الدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية ، ٣ قرارات بشأن الاستيلاء على بعض الأراضى للوزارة .	وزير التعليم
أكتوبر	٢	إضافة مجازر للقانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧	وزير الزراعة
أكتوبر	٨	خاصة بنقل مقار لجان طعن الضرائب وتعديل اختصاص لجان أخرى وإنشاء مكاتب لمأموريات ضرائب .	رئيس مصلحة الضرائب
أكتوبر	١٨	١٠ قرارات باعتماد تعديل نظم أساسية لصناديق تأمين ، ٥ قرارات قبول تسجيل صناديق تأمين ، ٣ قرارات بشطب أو قيد اسماء وسطاء تأمين .	رئيس الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين
أكتوبر	١١	قرارات تنظيمية مختلفة فى شئون المحافظات منها تطوير منطقة محرقة القمامة وإنشاء مجمع خدمات عليها بمنشأة ناصر .	قرارات محافظين
أكتوبر	٩	قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة .	
نوفمبر	٩	دعوة مجلس الشعب والشورى إلى اجتماع مشترك ودعوة مجلس الشعب إلى الانعقاد وكذلك مجلس الشورى ، الترخيص لطائفة الأقباط الأرثوزكس ببناء كنيسة برفح وإعادة بناء كنيسة الملاك ميخائيل بطنطا بمدينة الاسماعيلية ، تفويض وزير الدفاع ووزير الدولة للتنمية الإدارية ببعض الاختصاصات (يتولى السيد كمال الشاذلى عضوية لجنة شئون الأحزاب السياسية) .	رئيس الجمهورية
نوفمبر	١٤	١٢ قرارا خاصا بمشاريع من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على أراضى لتنفيذها ، وقرار خاص بتشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء .	رئيس الوزراء
نوفمبر	١٠	٨ قرارات خاصة بالإذن لـ ١٥٧ مواطنا بالتجنس بالجنسية الأجنبية ، قرار برد الجنسية المصرية لـ ٤ مواطنين ، وقرار بشأن تحديد بعض الاختصاصات لوظائف بالوزارة .	وزير الداخلية
نوفمبر	٨	٣ قرارات خاصة بتأجيل موعد سريان قانون السجل على أقسام مساحية ببعض المحافظات ، وقراران بشان انعقاد جلسات محاكم ، وقرار بشأن نيابتى جرائم اشتباه فى القاهرة والاسكندرية	وزير العدل
نوفمبر	٥	٤ قرارات خاصة بالاستيلاء على عقارات مؤقتا لصالح مديريات تعليم بمحافظتى بنى سويف والمنوفية ، وقرار بشأن معادلة إجازة الطيران بالمؤهلات العليا .	وزير التعليم
نوفمبر	١٤	قرارات تنظيمية مختلفة فى شئون المحافظات .	قرارات محافظين
نوفمبر	٦	٣ قرارات خاصة بتعديل مقر مأموريات ضرائب و٣ قرارات بشان تعديل اختصاص لجان طعن ضرائب	رئيس مصلحة الضرائب

الشهر	العدد	الموضوع	الجهة
نوفمبر	٤٠	٢٢ قرارا باعتماد تعديل النظام الأساسى لصناديق تأمين ، ١١ قرارا بقبول تسجيل صناديق تأمين ، ٧ قرارات بقيد اسماء وسطاء تأمين أو شطبهم أو خبراء معاينة وتقدير أضرار .	رئيس هيئة الرقابة على التأمين
نوفمبر	١٢	قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة منها قرار بتعيين أمين يحيى هلال رئيسا للجنة إدارة اتحاد مصدرى الأقطان لمدة سنة ، وتعيين أعضاء مجالس إدارات الغرف الصناعية لمدة ٣ سنوات	
ديسمبر	١٦	٧ قرارات خاصة بإجراء بعض التعيينات منها تعيين المحافظين الجدد وعدة نواب ، وقرار بتجديد بعض مناطق إقامة بعض المجتمعات العمرانية الجديدة ، وقراران بتكليف كل من السيد / كمال الشاذلى ، ومحمد أبو عامر بمتابعة العلاقة بين الحكومة ومجلسى الشعب والشورى فيما يتم تداوله من موضوعات .	رئيس الجمهورية
ديسمبر	١٠	قرار بإسقاط الجنسية المصرية عن السيد/ حسام الدين على عبدالباقى لتجنسة بجنسية أجنبية دون الحصول على إذن سابق ، قرار باعتبار بعض المحافظات مناطق نائية ، ٤ قرارات خاصة بإنشاء لجان منها – اللجنة القومية للمرأة – واللجنة العليا للمؤتمر العالى للسكان والتنمية – اللجنة المصرية للهيدرولوجيا والمصادر المائية .	رئيس الوزراء
ديسمبر	١٢	٦ قرارات بالإذن لـ ١٠٧ مواطن بالتجنس بالجنسية الأجنبية وقرار برد الجنسية المصرية لـ ٤ مواطنين .	وزير الداخلية
ديسمبر	٣	قراران بشأن نقل محاكم إلى مقار جديدة	وزير العدل
ديسمبر	٧	٦ قرارات بشأن الاستيلاء مؤقتا على أراضى لتنفيذ مشاريع إنشاء خطوط أنابيب غازات بترولية ومشتقات أخرى وإحلال وتجديد خطوط قديمة ، وقرار بإنشاء مركز طبى للعاملين بقطاع البترول	وزير البترول
ديسمبر	٨	٤ قرارات بشأن معادلة شهادات علمية مصرية بشهادات من الخارج ، ٣ قرارات بشأن إنشاء معاهد عليا (السياحة والفنادق – وتكنولوجيا البصريات – واللغات – وشعبة للحاسب الآلى بمعهد الألسن) ، قرار بالاستيلاء على أراضى لتنفيذ مشروع مدرسة .	وزير التعليم
ديسمبر	٧	٤ قرارات بتشكيل لجان علمية متخصصة للأدوية ، الأدوية البيطرية ، لجنة الخمات الدوائية ، ولجنة الرقابة على نظم العلاج .	وزير الصحة
ديسمبر	١١	قرارات تنظيمية فى أمور خاصة بالمحافظات	قرارات محافظين
ديسمبر	٣	تعديل اختصاص لجنة طعن وتعديل مقر مأمورية ضرائب	رئيس مصلحة الضرائب
ديسمبر	٢٢	١٤ قرارا باعتماد تعديل النظام الأساسى لصناديق تأمين ، ٤ قرارات بتسجيل صناديق تأمين ، ٤ قرارات بشأن قيد وسطاء تأمين أو شطبهم .	رئيس هية الرقابة على التأمين
ديسمبر	٨	قرارات تنظيمية فى أمور مختلفة .	

القرارات الثقافية عام ١٩٩٣

بلغ عدد القرارات الثقافية ٢٩ قرارا يمكن تقسيمها كما يلي :

٥ قرارات صادرة عن رئيس الجمهورية منها قراران بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون السياحي بين مصر والارجنتين والتعاون الثقافي والعلمي بين مصر واوكرانيا والموقعة في ١٩٩٢ ، وقرار بإنشاء هيئة عامة تسمى "دار الكتب والوثائق القومية" تتبع وزارة الثقافة ، ٩ قرارات صادرة عن رئيس الوزراء باعتبار بعض المناطق آثار وهي قصر البارون بمصر الجديدة واستراحة الملك فاروق ، وتلال دفنة بالاسماعيلية ، والمقابر الصخرية بالقليوبية وموقع بشارع محمد فريد ، وقرار بشأن اللائحة التنفيذية لتنظيم أعمال الرقابة على المصنفات السمعية والبصرية ، وقرار صادر عن وزير الخارجية بشأن الاتفاق الثقافي بين حكومتي مصر وبوليفيا والموقع بتاريخ ١٩٨٢/٩/٦ ، وقرار عن وزير الداخلية بشأن تنظيم شئون التأليف والترجمة بالوزارة .

١١ قرارا صادرا عن وزير الثقافة باعتبار بعض المناطق آثار واعتماد خطوط التجميل حول قبة الدياسطي بدمياط ، وحول المجموعة الاثرية بالروضة ومصر القديمة ، وقرار خاص بتنفيذ قانون حماية حق المؤلف فيما يتعلق بمصنفات الحاسب الآلي ، وقراران صادران عن محافظ القاهرة .

شهر إصدار القرارات	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
يناير	١	الاستيلاء على العقار اللازم لتنفيذ مشروع إنشاء المركز القومى لفنون المسرح باعتباره من أعمال المنفعة العامة	رئيس الوزراء
فبراير	١	بان اللائحة التنفيذية لتنظيم أعمال الرقابة على المصنفات السمعية والبصرية	رئيس الوزراء
فبراير	١	بشأن الاتفاق الثقافى بين حكومتي مصر وجمهورية بوليفيا والموقع فى لاباز بتاريخ ٩/٦ ١٩٨٢ حيث يعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/١٢/٣١	وزير الخارجية
مارس	١		رئيس الوزراء
ابريل	١		وزير الثقافة
مايو	٢	أحدهما بشأن إنشاء هيئة عامة تسمى "دار الكتب والوثائق القومية" تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبع وزارة الثقافة	رئيس الثقافة
مايو	٢	قرار خاص بتنفيذ قانون حماية حق المؤلف فيما يتعلق بمصنفات الحاسب الآلى ، وقرار خاص بإلغاء قرار وزير الدولة للثقافة رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٤ والخاص بالقواعد المنظمة لاستيراد أشرطة الفيديو	
يونيو	١	قرار بعدم جواز مزاولة نشاط إنتاج أو نسخ أو تسجيل أو تحويل أو طرح للتداول بأى طريقة أى من المصنفات السمعية والبصرية إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك	وزير الثقافة
يوليو	١	اعتبار قصر عابدين ضمن الاثار الإسلامية والقبطية .	وزير الثقافة
يوليو	١	تنظيم شئون التأليف والترجمة بالوزارة .	وزير الداخلية
يوليو	١	ضم قطعة أرض على مسطح النيل للأراضى السابق تخصيصها لدار أم كلثوم للتراث الفنى والموسيقى .	محافظ القاهرة
أغسطس	١	اعتبار قصر البارون بمصر الجديدة أثرا .	رئيس الوزراء
سبتمبر	٤	تسجيل بعض الأماكن باعتبارها اثار (دير طور سيناء - بوابة سليمان عبدة بثكنات المعادى - برج المراقبة والحراسة طريق القاهرة / السويس) ، وقرار خاص باعتماد خطوط التجميل حول قبة الدياسطى بدمياط	وزير الثقافة

اكتوبر	٢		قرار بتخصيص قصر الأمير عمرو ابراهيم لمركز الجزيرة للفنون التابع للمركز القومى للفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ، وقرار بالموافقة على اتفاقية التعاون السياحي بين مصر والارجنتين .	رئيس الجمهورية
اكتوبر	٥		اعتبار بعض المناطق اثار (بشارع محمد فريد - استراحة الملك فاروق - تلال دفنة بالاسماعيلية - المقابر الصخرية بالقليوبية) .	رئيس الوزراء
نوفمبر	٢		اعتماد خطوط التجميل حول المجموعة الاثرية بالروضة ومصر القديمة ، تسجيل مسجد الحنفي بالناصرية (القاهرة) ضمن الاثار الإسلامية والقبطية	وزير الثقافة
ديسمبر	١		الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافى والعلمى بين حكومتى مصر واوكرانيا الموقعة فى ١٩٩٢ .	رئيس الجمهورية

القرارات الإحصائية الخاصة بعام ١٩٩٣

بلغ عدد القـرارات الإحصائيـة ٥٧ قـرارا كلها صـادرة عـن الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـ والإحصاء ، ومنها قراران صادران عن رئيس قطاع الإحصاء ، وكلها قرارات خاصة بالموافقة على إجراء بحوث ميدانية أو دراسات أو إجراء حصر سـواء كـانت تلـك البحـوث خاصـة بهيئـات عامـة أو شركات عامة وخاصة ، وتنوعت موضوعات البحث الميدانى والدراسات ما بين بحـوث حـول أنـواع الشـامبوهات والصـابون والاسـتخدامات اليوميـة للمواطنيـن إلـى بحـوث صحيـة وهندسـية واجتماعيـة واقتصادية ، وكذلك دراسات حول المواد الغذائية والاستهلاكية للمواطنين .

وتنوعت القرارات بالموافقة على هذه البحوث كالآتى :

– ظفرت الشركات (خاصة وعامة) بحوالى ٩ قـرارات مـن بينهـا شـركة توعيـة البيئـة الدوليـة للدراسات الاستثمارية والاستشارات بالقاهرة .

– يليها مراكز البحوث المختلفة سواء بالجامعات أو مراكز خاصة وكلهـا مراكـز محليـة ومنهـا مركز "بحوث الجامعة الأمريكية ، ومركز بحوث كلية تجارة عين شمس" .

– ونالت الهيئات العامة سواء اتحاد الإذاعـة والتليفزيـون والمجلس الأعلـى للشباب والرياضة وغيرها.

– ولم يكن هناك سوى كلية الهندسة جامعة عين شمس (من بين الكليات) حيث رخص لها بعمل بحث ميدانى هندسى فى شوارع القاهرة .

– كما تمت الموافقة للجمعية المصرية لرعاية الخصوبة بإجراء بحث .

ومن البحوث والدراسات وعمليات الحصر المهتمة التى تضمنتها القرارات :

– الموافقة على إجراء استقصاء ميدانى حول اسـتراتيجية وسياسـات تصديـر العمالـة المصريـة وذلك لصالح كلية التجارة جامعة القاهرة بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى .

– وكذلك الموافقة على إجراء دراسات وبحـوث ميدانيـة حـول "عمالـة النشء وبطالـة الشـباب" بهدف معرفة مدى تأثير عمليات التنمية الشاملة التى يقدمها المجلس الأعلى للشـباب والرياضـة لهـاتين المشـكلتين ، وذلـك لصـالح الإدارة العامـة للبحـوث الشـبابية بـالمجلس الأعلـى للشـباب والرياضة .

شهر نشر القرار	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
يناير	١	صدر هذا الشهر قرار واحد إحصائى وهو خـاص بالموافقة على إجراء إحصاء عام عن كل مراكز الحاسبات الالكترونية والآلية وشركات تسويق الحاسبات الالكترونية ومستلزماتها فى ج.م.ع طبقا للموقف	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
فبراير	٤	صدر هذا الشـهر ستة قرارات إحصائيـة وهـى : أربعـة قـرارات بشـأن الموافقة على قيام اتحاد الإذاعة والتليفزيون والشـبكة القوميـة للمعلومـات وشركة الشرق الأوسط للتسويق بالقاهرة وشركة وادار يسـرتش للابحـاث والعلاقات العامة بالقاهرة بإجراء بحوث ميدانية ودراسات ميدانية وحصر .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
فبراير	٢	وقراران بشأن الموافقة على إجراء دراسة ميدانية وبحث تقييم .	رئيس قطاع الإحصاء

مارس	٤	صدر هذا الشهر أربعة قرارات إحصائية وهى خاصى بالموافقة على إجراء دراسات ميدانية منها الموافقة على قيام مركز البحوث والدراسات التجارية بكلية التجارة جامعة القاهرة بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بإجراء استقصاء ميدانى حول استراتيجية وسياسات تصدير العمالة المصرية .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
ابريل	٢	صدر هذا الشهر قراران إحصائيان وهما بشأن الموافقة على إجراء دراسات ميدانية حول رأى الجمهور فى برامج الإذاعة والتليفزيون ، وعن معطرات الجو .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
مايو	٤	صدر هذا الشهر أربعة قرارات إحصائية بشأن الموافقة على إجراء دراسات ميدانية وبحوث ميدانية أحدها خاص بالموافقة على قيام الإدارة العامة للبحوث الشبابية بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة بإجراء بحث ميدانى عن اهتمامات وميول النشء والشباب المصرى ، وعن عمالة النشء وبطالة الشباب ، بهدف معرفة مدى تأثير عمليات التنمية الشاملة التى يقدمها المجلس لهاتين المشكلتين .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
يونيو	٥	صدر هذا الشهر خمسة قرارات إحصائية وهى خاصة بالموافقة على إجراء بحوث ودراسات ميدانية .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
يوليو	٨	صدر هذا الشهر ثمانية قرارات إحصائية وجخاصة ميعها بالتفويض لهيئات مختلفة للقيام بأبحاث منها ٥ قرارات خاصة بمعرفة آراء الناس فى سلع استهلاكية وغذائية ، قرار خاص بأسلوب عمل المرأة فى الحضر بتكليف من منظمة العمل الدولية ، وقرار خاص بمعرفة حجم مشكلة المعوقين فى مصر ، وقرار خاص بموضوع التغلب على المشاكل التى تواجه المشروعات الجديدة فى القطاع الصناعى .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
أغسطس	٥	صدر هذا الشهر خمسة قرارات إحصائية وهى بشأن عمل دراستان خاصتان بمدى انتشار العقم بين السيدات ومدى فاعلية استخدام وسائل تنظيم الأسرة .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
سبتمبر	٥	صدر هذا الشهر خمسة قرارات إحصائية خاصة بعمل دراسة عن تنظيم الأسرة وحصر ميدانى لأحجام حركة المرور على بعض المحاور الهامة (كبارى نهر النيل) .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
اكتوبر	١	صدر هذا الشهر قرار إحصائى واحد بشأن إجراء بحث ميدانى لمعرفة رأى عينة من المواطنين حول إنشاء القناتين ٧،٦ .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
نوفمبر	١٢	صدر هذا الشهر ١٢ قرارا إحصائيا منها : قرار خاص بتقييم عمل خمس قنوات محلية ، وقراران عن النشاط الرياضى فى الأندية ومراكز الشباب وقطاع التعليم ، وقراران بإحصاء عن اللجنة النقابية المهنية ، و٣ قرارات عن جمعيات التنمية والرعاية الاجتماعية ، وقرار بان تقوم شركة "رادار سيرتش" ببحث عن منتجات الألبان لصالح الشركة ، وإجراء مسح ميدانى بالتعاون مع مجلس السكان العالمى فى موضوع ممارسة المترددات على مراكز مشروع تحسين خدمات تنظيم الأسرة	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
ديسمبر	٤	صدر هذا الشهر أربعة قرارات إحصائية منها قرارات بشأن إجراء بحث تسويقى لمجموعة شاملة من المنتجات الغذائية ، بحث على المشروع القومى للإدمان بالاسكندرية ، دراسة عن التوقعات المرتقبة لـ ٩٤ لصالح معهد جالوب العالمى .	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

ملخص لأهم القرارات القضائية

بلغ مجموع القرارات القضائية الصادرة عام ١٩٩٣ / ٧٨ قرارا يمكن توصيفها بانها قرارات عادية فيما عدا بعض القرارات التى يمكن اعتبارها محطات يمكن الوقوف عندها والإشارة إليها :

صدر عن المحكمة الإدارية العليا ١١ قرارا كان أهمها إلغاء قرارات الاستيلاء على محلات حولتها الحكومة لشركات قطاع عام بشارع ٢٦ يوليو ، وتأييد قرار رئيس الجمهورية بإحالة بعض القضايا إلى القضاء العسكرى بعد أن كانت محكمة القضاء الإدارى قد أصدرت حكما بوقف تنفيذه ، كما تم قبول الطعن المقدم على حكم محكمة القضاء الإدارى برفض طلب وقف انتخابات النقابة الفرعية للمحامين ، والحكم لكل من المهندسين والزراعيين والبيطريين بأحقيتهم فى بدل التفرغ الذى توقف لنفاذ الاعتماد ، وأخيرا تم ترك الخصومة فى الإشكال المقدم من تجار روض الفرج وذلك بعد تنازلهم عن الطعن المقدم منهم فى الحكم الصادر بنقلهم إلى سوق العبور .

بالنظر إلى القرارات الصادرة عن محكمة القضاء الإدارى البالغ عددها ٢٥ قرارا نجد أهمها :

إلزام وزارة المالية بدفع نحو ١٠٥ الف جنيه لمواطن تعويضا عن امتناعها عن تسليمه مستحقاته فى ميراث والده الذى طبق عليه قانون الحراسة بالرغم من صدور قرار جمهورى بإلغاء قرار المصادرة ، كما تم استثناء عبدالهادى قنديل (وزير سابق) من حظر العمل بجهات أجنبية ، تأييد قرار وزير الصناعة بشأن الالتزام بالمواصفات القياسية للأدوات المصنوعة من البلاستيك حرصا على الصحة العامة ، وأخيرا تم إلغاء فوز الحزب الوطنى بالمحليات فى المحلة ودمرو وحزب الوفد فى ٣ دوائر بمحافظة الجيزة .

وفى الوقت الذى قررت فيه محكمة النقض بطلان انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى بالدائرة الخامسة بإتاى البارود لما تم من تزوير ، وانتخابات مجلس الشعب فى ٩ دوائر لحدوث مخالفات فى الانتخابات ، رفضت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب التقارير المقدمة من محكمة النقض التى تقضى ببطلان عضوية بعض الأعضاء (نواب بالمجلس) وقضت اللجنة بإدخال تعديلات جديدة على قانون مباشرة الحقوق السياسية تفرض قيودا على محكمة النقض فى تحقيق الطعون الانتخابية وتضمن للمجلس سلطة حفظ الطعون المقدمة إليه (لان المجلس سيد قراره) ، وهى التعديلات التى رأها بعض الأعضاء المستقلين تؤدى إلى حدوث تصادم بين السلطتين التشريعية والقضائية .

صدر عن المحكمة الدستورية العليا ٣٤ حكما فى قضايا نظرت أمامها وقد انقسمت هذه الأحكام إلى ٩ أحكام قضت فيها المحكمة بعدم دستورية قوانين ومواد بها وكان أهم هذه الأحكام :

الحكم بعدم دستورية المادة ٥٦ من قانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فيما قررته من سريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وأيضا عدم دستورية القانون ٢٢٩ لسنة ٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين بالخارج ، واعتبار زيادة الضريبة على الأرض الفضاء من ٢٪ إلى ٧٪ سنويا حتى نهاية السنة السابقة على استحقاق الضريبة مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، وأخيرا عدم دستورية المادة ٣ مكرر من القانون ١٠٧ لسنة ٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى ، فى حين أقرت دستورية قانون الأحوال الشخصية باعتبار الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وقضت بأن الحماية الدستورية للرأى وحرية التعبير لايكون للآراء التى بها تحريض على أعمال غير مشروعة .

فى نفس الوقت لم تقبل المحكمة الدعوى فى ١٩ قضية والزمت المدعى بالمصروفات أهمها :

القضية التى أقامتها شركة كامينا برودكش كوربوريش بعدم دستورية المادتين ٤٤،٤٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من إحصائها لنظام الخصم والإضافة المنصوص عليه فيهما ورفض طلب السيد / محمد سعيد الفار بعدم دستورية المادة ١٨ مكرر من

المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية بعد ان طالبت السيدة / إيمان أحمد سيد أحمد بالحكم لها بمتعة تقدر بنفقة خمس سنوات ضد المدعى .

كما لم يتم قبول دعوى تجاوز إيجار الأرض الزراعية المؤجرة لورثة المرحوم فائق واعرجويد للحد الأقصى المقرر قانونا وإلزام المدعى عليهما (رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء) برد فرق الإيجار .

ولم تقبل المحكمة دعوى مقدمة من حورية حسن حسن خاصة ببعض أحكام الأحوال الشخصية لتجاوز المدعية للأمر الذى حددته المحكمة للنظر فيها ، بالإضافة إلى حكمين آخرين أحوال شخصية.

وقدمت المحكمة تفسيرا لنص المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بقانون ٥ لسنة ١٩٧٠ بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء وهى عبارة : وأى من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر" ، فقضت المحكمة ان هذه الجرائم يقصد بها المحددة بنوعها تحديدا مجردا وكذلك الجرائم المعينة لذواتها بعد ارتكابها فعلا ، وحكمت باعتبار الخصومة منتهية ، قضية تم الإعلان فيها بشأن رسوم .

فى حين قضت بعدم نظر دعوى مقدمة خاصة بقضية مكافأة انتاج لعدم الاختصاص توثيق وشهر لشخص بعد وفاته بعامين .

جهة الصدور	إجمالى عدد القرارات
مدير إدارة القضاء العسكرى	١
محكمة النقض	٢
اللجنة التشريعية	١
المحكمة التأديبية العليا	١
المحكمة الإدارية العليا	١١
المحكمة الدستورية العليا	٣٤
محكمة القضاء الإدارى	٢٥
مجلس الدولة	٣
المجموع	٧٨

القرارات الزراعية لعام ١٩٩٣

من القرارات الزراعية والتى بلغت مجملا ٢١ قرارا صدر عن رئيس الجمهورية قرار بالموافقة على اتفاقية منح المعونة الفنية لتطوير النخيل فى الشرق الأدنى الموقعة بين مصر والبنك الإسلامى الدولى للتنمية ، وقرار عن رئيس الوزراء بشأن الموافقة على إهداء أريتريا معدات وأصناف زراعية ، كان هناك ١٣ قرارا لوزير الزراعة بنسبة ٥٩٪ من الإجمالى منهم قراران هامان يخصان مرض "سوسة النخيل" ، القرار الأول خاص باعتبار منطقة الصالحية بمحافظة الشرقية معزولة بمنع نقل فسائل وأشجار مخلفات النخيل منها حتى يمكن القضاء على "سوسة النخيل" ، والقرار الآخر خاص بحظر تداول فسائل النخيل بين محافظات جمهورية مصر العربية ، وقرار بتخصيص قطعة أرض لإكثار الحيوانات البرية المصرية النادرة والمهددة بالانقراض .

شهر نشر القرارات	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادر عن
يناير	٣	صدر هذا الشهر ثلاثة قرارات زراعية وهى خاصة بالقطن وتداول تقاويه وتعيين مناطق زراعة أصنافه	وزير الزراعة
مارس	١	صدر هذا الشهر قرار زراعى واحد وهو قرار تنظيمى	وزير الأشغال العامة والموارد المائية
أبريل	١ ١	صدر هذا الشهر قراران زراعيان وهما : قرار تنظيمى وقرار خاص باعتبار منطقة الصالحية بمحافظة الشرقية منطقة معزولة بمنع نقل فسائل وأشجار ومخلفات النخيل منها حتى يمكن القضاء على "سوسة النخيل" .	وزير الأشغال والموارد المائية وزير الزراعة
مايو	٣	صدر هذا الشهر ثلاثة قرارات زراعية وهى : قرارات تنظيمية	وزير الزراعة
يونيو	٣	صدر هذا الشهر ثلاثة قرارات : منها قرار بشأن حظر تداول فسائل النخيل بين محافظات جمهورية مصر العربية .	وزير الزراعة
يوليو	١	صدر هذا الشهر قرار زراعى واحد بشأن الرقابة على البذور المعددة للتقاوى	وزير الزراعة
سبتمبر	١	صدر هذا الشهر قرار زراعى واحد وهو خاص بالموافقة على إهداء اريتريا معدات وأصناف زراعية	رئيس الوزراء
أكتوبر	١ ١	صدر هذا الشهر قراران زراعيان وهما : قرار خاص بالموافقة على اتفاقية منح المعونة الفنية لتطوير النخيل فى الشرق الأدنى الموقعة بين مصر والبنك الإسلامى للتنمية . وقرار خاص بإعادة تقدير الإيجار السنوى لبعض الأراضى الزراعية	رئيس الجمهورية وزير المالية
نوفمبر	٤	صدر هذا الشهر أربعة قرارات زراعية وهى كالتالى : قرار بتنظيم تداول الدواجن المذبوحة ، وقرار بتخصيص قطعة أرض لإكثار الحيوانات البرية المصرية النادرة والمهددة بالانقراض "الغزال المصرى – الماعز الجبلى – الكبش الأروى" ، قرار بتخفيض القيمة الإيجارية لأراضى طرح النهر ، قرار باستئصال نباتات القطن من مرحلة الإزهار	وزير الزراعة
ديسمبر	١	صدر هذا الشهر قرار زراعى واحد وهو بشأن مواعيد السدة الشتوية	وزير الزراعة

القرارات الرياضية لعام ١٩٩٣

بلغ إجمالى القرارات الرياضية ١٣٤ قرارا يمكن تصنيفها كالتالى :
٣- قرارات لرئيس الجمهورية قراران بشأن منح أوسمة رياضية بمناسبة حصول المنتخب العسكرى المصرى على كأس العالم العسكرية لكرة القدم رقم ٣٥ ، حصول الفريق القومى المصرى على كأس العالم لكرة اليد رقم ٩ ، قرار بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الرياضى بين مصر وقطر والموقع فى ١٨/٤/١٩٩٢ ، وقد أصدر وزير الخارجية قرارا بنشر الاتفاق فى الجريدة الرسمية وقد كان أكبر عدد قرارات (٥٨ قرارا) بشأن تعيين أعضاء لمجالس إدارات بعض النوادى بنسبة ٤٣٪ من مجموع القرارات ويلى ذلك قرارات إشهار نوادى رياضية ومراكز شباب والتى بلغ عددها ٣٨ قرارا بنسبة ٢٨٪ من إجمالى القرارات .

ويمكن ترتيب القرارات بعد ذلك كما يلى : ٨ قرارات بشأن إشهار أنظمة لجان رياضية للعاملين بهيئات (وقرار بإشهار لجنة لعاملين بشركة) ، و٣ قرارات بشان تعديل أنظمة مراكز شباب ونادى رياضى من إشهار مؤقت إلى دائم وقرارات بشأن تعيين مجالس إدارية مؤقتة، كما اشتملت القرارات الرياضية على قرارين أحدهما خاص بتخصيص قطعة أرض على كورنيش النيل لإقامة ناد للإعلاميين ، والآخر بشأن تخصيص قطعة أرض بالهضبة العليا بالمقطم لجمعية النادى الثقافى الاجتماعى الرياضى لضباط مباحث أمن الدولة بالقاهرة ، وكان القرار الوحيد الخاص بحل ناد وهو القرار الخاص بحل نادى الشباب المسلمين بمركز دار السلام دون ذكر سبب الحل .

ومن ضمن قرارات رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بشأن إقرار تخفيضات لضباط القوات المسلحة وأعضاء الهيئات والمجلس الأعلى للشباب والرياضة والصحفيين وأعضاء النقابة وأعضاء مجلس اللجنة الأوليمبية وأسرهم جميعا وذلك فى اشتراكات الأندية الرياضية بحيث تبلغ قيمة هذه التخفيضات نسبة ٥٠٪ من قيمة الاشتراك السنوى للعضو العامل .

ملخص لأهم القرارات الرياضية

شهر نشر القرار	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
فبراير	١	صدر هذا الشهر سبعة قرارات رياضية وهى : قرارا بشأن شهر نادى السيدة زينب للشباب والتنمية الثقافية .	محافظ القاهرة
فبراير	٦	وستة قرارات منها : قرار بإعادة شهر نادى الشباب المسلمين بمرسى مطروح كنادى رياضى ، والباقى شهر أنظمة أندية ومراكز شباب .	مدير مديرية الشباب والرياض[illegible] بمطروح
مارس	٦	صدر هذا الشهر تسعة قرارات رياضية وهى ستة قرارات خاصة بتعيين أعضاء جدد فى مجالس إدارات بعض الأندية الرياضية ، وقرار بتعيين خبير بالاتحاد المصرى لكرة القدم باستقالة الخبير السابق .	رئيس المجلس الأعلى للشب[illegible] والرياضة
مارس	١	وقرار خاص بشهر نظام نادى العاملين بشركة أسمنت العامرية بالاسكندرية .	محافظ الاسكندرية
مارس	١	وقررا خاص بشهر مركز شباب بقطاع الداخلة شهرا مؤقتا	مدير مديرية الشباب والرياض[illegible] بمحافظة الوادى الجديد
مارس	١	وقرار خاص بشهر نظام مركز شباب	
ابريل	١	صدر هذا الشهر ١٧ قرارا ومنها : قرار صادر عن	رئيس الوزراء
ابريل	١	وقرار صادر عن	مدير مديرية الشباب والرياض[illegible]

ابريل	١٥	وخمسة عشر قرارا منها قرارات بان يتمتع ضباط القوات المسلحة وأعضاء الهيئات القضائية وأعضاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة والصحفيون وأعضاء النقابة وأعضاء مجلس إدارة اللجنة الأولمبية وأسرهم جميعا بالاشتراك المخفض فى الأندية الرياضية بنسبة ٥٠٪ من قيمة الاشتراك السنوى للعضو العامل مع الإعفاء من رسوم الالتحاق والإعانة الإنشائية المقررة بالأندية الرياضية	رئيس المجلس الأعلى للشـ والرياضة
مايو	٣	صدر هذا الشهر سبعة قرارات رياضية وهى : ثلاثة قرارات صادرة عن	رئيس المجلس الأعلى للشـ والرياضة
مايو	١	وقرار صادر عن	محافظ القاهرة
مايو	٣	وثلاثة قرارات صادرة عن	مدير مديرية الشباب والريـ ومدير الإدارة الاجتماعيـ بشبرا
يونيو	٨	صدر هذا الشهر ١١ قرارا رياضيا وهى : ثمانية قرارات بشأن تعيينات وندب وضم أعضاء جدد	رئيس المجلس الأعلى للشـ والرياضة
يونيو	١	وقرار بشأن إشهار مركز شباب قرية العطيات البحرية	محافظ اسيوط
يونيو	١	وقرار صادر عن	محافظ كفر الشيخ
يونيو	١	وقرار بشأن إشهار نادى نشء وشباب عمال القاهرة	محافظ القاهرة
يوليو	٧	صدر هذا الشهر ١٥ قرارا رياضيا وهى : سبعة قرارات بخصوص إشهار نوادى رياضية ومراكز شباب	مديرو مديريات الشـ والرياضة
يوليو	٥	وقراران بشأن تعيين أعضاء من ذوى الخبرة لمجالس إدارات بعض النوادى	رئيس المجلس الأعلى للشـ والرياضة
يوليو	٢	وقراران بشأن تعيين مجالس إدارية مؤقتة	محافظين
يوليو	١	وقرار بشأن تعديل نظام مركز شباب بسوهاج من إشهار مؤقت إلى إشهار دائم	
أغسطس	١٠	صدر هذا الشهر ١٣ قرارا رياضيا وهى : ١٠ قرارات بشأن تعيين أعضاء من ذوى الخبرة بمجالس إداترات بعض النوادى وتشكيل اللجنة العامة لإعداد خطة لرعاية النشء	رئيس المجلس الأعلى للشـ والرياضة
أغسطس	١	وقرار بشأن إشهار نظام مركز شباب المغالسة بالكلح شرق - مركز ادفو - (أسوان)	مدير مديرية الشباب والريـ
أغسطس	١	وقرار بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الرياضى بين مصر وقطر (١٩٩٢/١/١٨)	رئيس الجمهورية
أغسطس	١	وقرار بشأن نشر القرار فى الجريدة الرسمية	وزير الخارجية
سبتمبر	٥	صدر هذا الشهر عشرة قرارات رياضية وهى : خمسة قرارات بشأن إشهار مراكز شباب ونوادى رياضية	
سبتمبر	٣	وثلاثة قرارات بشأن إشهار أنظمة للعاملين بهيئات	
سبتمبر	١	وقرار بشأن تعديل إشهار لجنة رياضية بشركة (سيماف)	
سبتمبر	١	وقرار بشأن تعديل نظام مركز "النوادر" من إشهار مؤقت إلى إشهار دائم	
أكتوبر	٢	صدر هذا الشهر ٢٣ قرارا رياضيا أهمها : قراران بشأن منح أوسمة رياضية بمناسبة حصول المنتخب العسكرى على كأس العالم العسكرية لكرة القدم رقم ٣٥ ، وبمناسبة حصول الفريق القومى المصرى لكرة اليد على كأس العالم لكرة اليد رقم ٩	رئيس الجمهورية
أكتوبر	٥	وخمسة قرارات بشأن إشهار مراكز شباب ونوادى رياضية	
أكتوبر	١٦	وستة عشر قرارا خاصة بتعيين أعضاء من ذوى الخبرة بمجالس إدارات بعض النوادى وتشكيل مجالس إدارية جديدة	
نوفمبر	١	صدر هذا الشهر ١٥ قرارا رياضيا وهى : قرار خاص بإشهار مراكز شباب ونوادى رياضية	
نوفمبر	٣	وثلاثة قرارات بشأن إشهار أنظمة لجان رياضية	

نفمبر	٩	وتسعة قرارات بشأن تعيين أعضاء لمجالس إدارات لبعض النوادى	
نوفمبر	١	وقرار بشأن تشكيل لجنة لشراء الأراضى لإنشاء ملاعب عليها لمحافظات الصعيد	
نوفمبر	١	وقرار بشأن تخصيص قطعة أرض على كورنيش النيل لإقامة نادى للإعلاميين	محافظ القاهرة
ديسمبر	٢	صدر هذا الشهر سبعة قرارات رياضية وهى : قراران بشأن إشهار مراكز شباب ونوادى رياضية	
ديسمبر	٤	وأربعة قرارات بشأن تعيين أعضاء من ذوى الخبرة بمجالس إدارات بعض النوادى ومراكز الشباب	
ديسمبر	١	وقرار بشأن تعديل إشهار نادى الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى من إشهار مؤقت إلى إشهار دائم	

قرارات البيئة ١٩٩٣

القرار البيئى الوحيد الذى ورد فى "الوقائع" فى تلك الأشهر هو قرار من محافظ القاهرة ، وهو خاص بإلغاء القرار بشأن تخصيص منطقة الغابة المتحجرة بالقطامية لتكون محمية طبيعية .

القرارات البيئية

شهر نشر القرارات	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادر عن	ملاحظات
مارس	١	إلغاء القرار بشأن تخصيص منطقة الغابة المتحجرة بالقطامية لتكون محمية طبيعية .	محافظ القاهرة	

القرارات الخاصة بالشركات

شملت القرارات الخاصة بعمل الشركات والتى بلغت ٢٢٩ قرارا عدة جوانب تتلخص فى :

٨٨ قرارا خاصة بتعديل مادتى ٧،٦ من النظام الأساسى لشركات وهى المواد الخاصة برأسمال هذه الشركات والأسهم ونسبة المساهمة المصرية .

٨٣ قرارا خاصة بتعديل مواد مختلفة من النظام الأساسى لشركات .

١٥ قرارا خاصة بالعمل بالنظام الأساسى لشركات .

٢ بشأن العمل باللائحة التجارية لشركات .

١٦ قرارا بشأن اندماج شركات (شركتان فى شركة) .

١٠ قرارات بشأن تأسيس اتحاد عاملين مساهمين بشركات .

٦ قرارات بشأن تعديل أغراض شركات أو إضافة أغراض جديدة .

١ قرار خاص بشأن حل شركة القاهرة للمبانى وتعيين مصف لها .

٦ قرارات بشأن إقامة شركة لقرية سياحية / إلغاء قراران بتأسيس شركتى منتصر للمناطق الحرة ، الشركة المصرية السعودية المشتركة للاستثمار المشتركة ش.م.م/ تنظيم عمل الشركات السياحية / العمل بأحكام اللائحة التنفيذية لشركة توزيع كهرباء القاهرة ، الترخيص لفرع شركة Dowell schlumberger missle east بمزاولة النشاط فى المنطقة لمدة ١٠ سنوات تبدأ من ١٩٩٣/١/٢٢ .

٢ بشأن تحويل مشروع الشركة الدولية تريدنج من منشأة فردية إلى شركة تضامن .

وقد بلغ عدد القارات الصادرة عن وزير الاقتصاد ٦٠ قرارا أى بنسبة ٢٦,٢٪ من إجمالى القرارات .

شـــــركـــــات

شهر نشر القرار	العدد الكلى للقرارات	ملخص لأهم القرارات	صادرة عن
يناير	٥	قرارات بشأن الموافقة على تعديل بعض المواد الأساسية لبعض الشركات ومنها (شركة بورسعيد للملابس الجاهزة ش.م.م) و (شركة ماكسمان للنقل السياحى ش.م.م) و (شركة الوجه القبلى للصناعات الدوائية سيديكو ش.م.م) و (الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية ش.م.م) و (الشركة المصرية الأسبانية للصناعات النسيجية ش.م.م) وحدد رأس مال الشركة وتبلغ نسبة مساهمة رأس المال المصرى ١٠٠٪ .	وزير الاقتصاد
فبراير	١٢	منها قرار بشأن إلغاء القرار الصادر سنة ١٩٨١ الذى يرخص لتأسيس الشركة المصرية السعودية المشتركة للاستثمار (ش.م.م) ، و١١ قرارا بشأن الموافقة على تعديل بعض مواد النظام الأساسى لبعض الشركات منها (الشركة العربية للخامات الدوائية ش.م.م ، وشركة جلاسكو آبى ش.م.م ، وشركة سقارة للفنادق وحدد رأس المال بـ ٥٠ مليون جنيه مصرى ، ومستشفى مصر الدولى ، والشركة المصرية الألمانية لصناعة أجهزة الاتصالات حيث حدد رأسمالها بـ ٥٠ مليون جنيه ، والشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائية ، وشركة المنوفية للبطاطين وغزل الصوف ، وشركة القاهرة للصناعات الغذائية وحدد رأس المال المرخص بـ ٧٠ مليون جنيه والمصدر بـ ١٠ مليون جنيه	وزير الاقتصاد
فبراير	٢	قراران بشأن دمج الشركة المصرية للاغذية والمشروبات نيو فلامنكو لصناعة الأغذية ودمج شركة التوجيه البسيطة فى الشركة المصرية الإيطالية للفنادق والمنشآت السياحية .	الهيئة العامة لسوق المال

فبراير	١	بشأن دمج شركة وورفر اسكندرية لخدمة البضائع (شركة توصية بسيطة) فى شركة وورفر اسكندرية لخدمة البضائع (ش.م.م) .	رئيس الهيئة العامة لسوق المال
فبراير	١	قرار بشأن تعديل أحد القرارات الصادرة لشركة U.TOverseas Limited الخاص بتعديل الضمان المالى المسحوب على البنك التجارى الدولى .	رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية
مارس	٣	كلها بشأن تعديل بعض المواد من النظام الأساسى لبعض الشركات وهى شركة (الوايلر الفريد للطلمبات) بحيث حدد رأس مال الشركة المرخص بـ ١٠ مليون جنيه مصرى والمصدر بـ ٦ ملايين جنيه مصرى ، وشركة (المياه الغازية العالمية) بحيث حدد رأسمال الشركة المرخص به بـ ٢٥ مليون جنيه والمصدر بـ ٢٥ مليون جنيه ، وشركة (هلنان مصر للإدارة الفندقية والسياحية) بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى	وزير الاقتصاد
مارس	٢	قراران بشأن ضم شركة جنيدى للصناعة والتجارة فى شركة جى . أم . سى للصناعات الهندسية ، ودمج شركة الصناعات الكيماوية المتحدة فى.شركة أمون للصناعات الدوائية	رئيس الهيئة العامة لسوق المال
مارس	١	بشأن تعديل مادة من النظام الأساسى لشركة قناة السويس للتأمين بحيث يحدد رأس المال المرخص به بـ ١٥ مليون جنيه مصرى والمصدر بـ ١٠ مليون جنيه مصرى	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المصرية للرقابة على التأمين
مارس	٢	قراران بشأن الترخيص بمد مدة الترخيص لفرع شركة Dowell Schlumherger Middle East بمزاولة النشاط بالمنطقة لمدة عشر سنوات تبدأ من ١٩٩٣/١/٢٢ وإضافة نشاط التشغيل لدى الغير لفرع شركة باروميد ليمتد مصر وزيادة رأس المال	رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بالاسكندرية
ابريل	٣	قرار بشأن تعديل مادتين من النظام الأساسى لشركة مينتور للمياه المعدنية ، وشركة الدلتا للسياحة ، وشركة مصر الجديدة للإسكان	وزير الاقتصاد
ابريل	١	إضافة نشاط تصنيع مبيدات الحشرات المنزلية للانشطة السابق الترخيص بمزاولتها لشركة فرامكم س.أ بالقرارات ٢٩٧،٢٥ لتصبح الاغراض انتاج الكيماويات الزراعية وأخرى للأغراض الصناعية .	الهيئة العامة للاستثمار
ابريل	١	تعديل النظام الأساسى لشركة المعادى للتنمية والتعمير حيث يكون غرض الشركة هو القيام بكافة الأعمال المتعلقة بمشروعات التنمية والتعمير والإنشاءات والمقاولات وخاصة فى مجال الاستثمار العربى والاجنبى سواء داخل الجمهورية أو خارجها .	رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للإسكان
ابريل	١	دمج الشركة العالمية لصناعات التبريد فى الشركة العالمية للتبريد	الهيئة العامة لسوق المال
مايو	١٢	تعديل بعض المواد من النظام الأساسى لبعض الشركات	وزير الاقتصاد

يونيو	١٨	وهى قرارات بشأن الموافقة على الترخيص بتعديل بعض المواد الأساسية لبعض الشركات ومنها شركة (براند ولسينا) لتصنيع الملابس الجاهزة بحيث يحدد رأس مال الشركة بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكى وشركة (مستشفى الفيروز) وحدد رأس المال بعشرة ملايين جنيه مصرى ، وشركة (ايمجى) للصناعات الكهربائية (رأسمال ١٥٠٠٠٠٠٠جنيه مصرى) وبنك التجارة والتنمية وبنك الاسكندرية الكويت الدولى ، وشركة الخليج مصر للفنادق والسياحة (رأس المال المرخص به ١٠٠ مليون جنيه مصرى والمصدر ٦٣٢٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ومساهمة الجانب المصرى ٤٩٪ والجانب العربى ٥١٪ ، وشركة عمبر للصناعات الغذائية ، وشركة راداميس للفنادق العائمة (رأس المال حدد بـ ١٤ مليون جنيه مصرى) ، وشركة يرامو للإنشاءات (حدد رأس المال بـ ٥ مليون جنيه مصرى ، والشركة الإسلامية الدولية للبويات والصناعات الكيماوية (حدد رأس المال المرخص به بـ ١٠ مليون جنيه مصرى) ، وشركة عربات النوم الدولية مصر للسياحة (حدد رأس المال بـ ١٠ مليون جنيه مصرى) ، ووشركة هوريزون ايجبت لإقامة فندقين عائمين مستوى ٥ نجوم ، وشركة مصر لصناعة التبريد والتكييف "ميراكو" ، وشركة مستشفى القاهرة التخصصى ، وشركة سيرينابيتس للفنادق ، والشركة المصرية للأخبار c.n.e(حدد رأس المال المرخص بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى ، وشركة جلاسكو مصر (وحدد رأس المال بـ ٥٠٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه مصرى .	وزير الاقتصاد
يونيو	٢	بشأن تغيير الشكل القانونى لمشروعات الشركة الدولية تريدنج من منشأة فردية إلى شركة تضامن .	محافظ السويس
يونيو	١	تعديل رأس مال شركة مياه الشرب بدمياط بحيث يصبح ٢١٠٤٠٠٠٠ جنيه مصرى بدلا من ٥٠ مليون جنيه .	محافظ دمياط
يوليو	١٠	خاصة بتعديل مواد ٦، ٧ من النظام الأساسى لعشر شركات ، والخاصتين برأسمال هذه الشركات والأسهم ونسبة المساهمة المصرية .	وزير الاقتصاد
يوليو	١	تنظيم عمل الشركات السياحية	وزير السياحة
يوليو	١	اندماج شركتين فى مجال التنمية العمرانية	رئيس هيئة سوق المال
يوليو	١	قرار بشأن العمل بأحكام اللائحة التنفيذية لشركة توزيع كهرباء القاهرة .	الشركة القابضة لتوزيع الكهرباء
أغسطس	١٥	خاصة بتعديل مواد من النظام الأساسى لـ ١٥ شركة (مواد مختلفة) .	وزير الاقتصاد
أغسطس	٣	خاصة بتعديل مواد أيضا ولكن ليست من وزير الاقتصاد	
أغسطس	٢	دمج شركتى رءوف غبور وشركاه وشركة إيتامكو ولارين وباسترن شوب	رئيس هيئة سوق المال
أغسطس	١	حل شركة القاهرة للمبانى وتعيين مصف لها	رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتشييد والتعمير
سبتمبر	٦	تعديل مواد من النظام الأساسى لشركات	
سبتمبر	١٢	تعديل مواد ٦ ، ٧ من النظام الأساسى لشركات ، والخاصة برأسمال هذه الشركات والأسهم ونسبة المساهمة .	
سبتمبر	١	خاص لإقامة شركة لقرية سياحية على قطعة أرض بمرسى مطروح	
اكتوبر	١٥	تعديل مواد ٦ ، ٧ من النظام الأساسى لشركات والخاصة برأسمال هذه الشركات والأسهم ونسبة المساهمة (منها شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج من مساهميها سالم بن محمد بن لادن وإخوان لادن) .	
اكتوبر	٦	تعديل مواد النظام الأساسى لشركات خاصة بتعديل غرض الشركة أو مقرها أو الاسم .	
اكتوبر	١	دمج شركة المنتزة للهندسة والإنشاءات (م. محمد عويضة وشركاه)	رئيس هيئة سوق المال
اكتوبر	٢	العمل بالنظام الأساسى لشركات	

اكتوبر	١	إلغاء قرار بتأسيس شركة منتصر للمناطق الحرة	وزير الاقتصاد
نوفمبر	٧	تعديل النظام الأساسي لشركات	
نوفمبر	١٣	تعديل مواد ٦ ، ٧ من النظام الأساسي لشركات والخاصة برأسمال هذه الشركات ونسبة المساهمة .	رئيس هيئة سوق المال
نوفمبر	٦	تأسيس اتحاد عاملين مساهمين بشركات	
نوفمبر	٣	اندماج شركتين في شركة واحدة	
نوفمبر	١	العمل بالنظام الأساسي لشركة مصر لحلج الأقطان	
ديسمبر	١٩	تعديل مواد ٦، ٧ من النظام الأساسي لشركات والخاصة برأسمال هذه الشركات ونسبة المساهمة .	
ديسمبر	١٠	تعديل مواد النظام الأساسي لشركات	
ديسمبر	١٢	العمل بأحكام النظام الأساسي لشركات	
ديسمبر	٢	العمل باللائحة التجارية لشركات	
ديسمبر	٤	تأسيس اتحاد عاملين مساهمين بشركات	رئيس هيئة سوق المال
ديسمبر	٣	اندماج شركات	
ديسمبر	٣	تعديل أغراض شركات أو إضافة أغراض جديدة	

إجمالى الشركات التى تم تأسيسها عام ١٩٩٣ وعددها ١٢٥ شركة

شركات الصناعات الهندسية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
يحو مصر	٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ف. فرنسى	٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ف. فرنسى	٤٩٪ م.م
سيوط لإصلاح المركبات والآليات	٢,٩٤٢,٨٠٠ ج. مصرى	٢,٩٤٢,٨٠٠ ج. مصرى	١٠٠٪ م.م
لاستشارية الهندسية (محطات القوى الكهربائية)	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ج. مصرى	١٠,٠٠٠,٠٠٠ ج. مصرى	٦٠٪ م.م
نكس ايجبت لنظم المعلومات	٢٥٠,٠٠٠ دولار	٢٥٠,٠٠٠ دولار	٥٠٪ م.م ، و٥٠٪ م. انجليزية
ABE لتصنيع المعادن والبلاستيك	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٩٨٪ م.م
يسكوم للتركيبات والخدمات الصناعية (ش.ت.م.م)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٩٦,٠٠٠	
ستيلكو (المشروعات الهندسية لأعمال الصلب)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	
نصر للتليفزيون والالكترونيات (ش.ت.م.م)	٩,٠٠٠,٠٠٠	٦,٢٥٠,٤٠٠	
لمصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف (ش.ت.م.م)	١٨,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٣٨٠,٠٠٠	١٠٠٪ م.م
نصر للسيارات	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٥٦٩,٦٠٠	
يكار للهندسة والعدد (س.ق)	٥,٤٧٨,٤٠٠	٥,٤٧٨,٤٠٠	
فواد للمناطق الحرة	٤٠٠,٠٠٠ دولار	٤٠٠,٠٠٠ دولار	
صناعات الميكانيكية والهندسية (ش.م.م)	٤,٣٥٠,٠٠٠	٤,٣٥٠,٠٠٠	
ABE للشاحنات التربينية (ش.م.م)	١٠٠,٠٠٠ دولار	١٠٠,٠٠٠ دولار	٩٩ سهم لاسيا براون بوف القابضة ، سهم لـ ماجمنت المحد اربيا سويسرية ، ١٠٠٪ مصر كويتية
رامج الكمبيوتر ثنائية اللغة (ش.م.م)	٤٠٠,٠٠٠ دولار	٤٠٠,٠٠٠ دولار	١٠٠٪ مصرية – كويتية
نصر لصناعة المطروقات (ش.ت.م.م)	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	

شركات الصناعات الكيماوية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
كالتكس لخلط الزيوت	٩,٠٧٥,٠٠٠ يسدد بالدولار	٩,٠٧٥,٠٠٠	٨٩,٩٤٪ م.م
الاسكندرية لأسود الكربون	٤٩,٥٠٥,٠٠٠	٤٩,٥٠٥,٠٠٠	٢٤٪ م.م
العربية للكيماويات والراتنجات (ش.م.م)	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠ م. سعودى ، ٨,٠٠٠... سعودى ، ٧٣٤,٠٠٠ م.سعو... ١,٦١٨,٠٠٠ م.كويتية
سيناء للأكياس الصناعية (س.م.م)	٣٥٠,٠٠٠ دولار	٣٥٠,٠٠٠ دولار	٧٣٪ م.م ، ١٦٪ م .سعودية ، ١... اسبانية
العروة لتصنيع الكيماويات والتجارة الدولية(ش.م.م)	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠	

الدهانات الحديثة والكيماوية M.G.G ش.م.م	٨٦٥٠,٠٠٠	٤٣٢١,٦٠٠٠ حصة عينية	٨٠٪ م.م
الصباغون المتحدون (ش.م.م)	٢٩٧٠,٠٠٠	٢٩٧٠,٠٠٠	٦٧٪ م.م والباقى سوريون وأمريكى

شركات الصناعات المعدنية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
هوتشونج باكجينج إيجيبت	١,٢٠٠,٠٠٠ دولار	١,٢٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م. أجنبية
المصرية الدولية للتجارة والصناعة (أحمدين وشركاه)	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١,٠٠٠,٠٠٠	
المصرية للصناعات الميكانيكية الدقيقة سابى ش.ت.م.م	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٤٣٢,٠٠٠	مملوكة للقابضة للصناعات الهندسية

شركات الصناعات الكهربائية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
العالمية للكابلات (ش.م.م)	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٨٠٪ م. عربية
الكابلات الكهربائية المصرية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	مملوكة للقابض للصناعات الهندسي

شركات الصناعات الغذائية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
الصناعات الغذائية (ش.م.ق.م)	٧٧٨,٣١٠,٠٠٠	٥٩٦,٨٤٤,٨٨٧	
النصر للملاحات (ش.ت.م.م)	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٧٤٦,٠٠٠	

شركات التنمية الزراعية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
الجيزة الاهلية للتجفيف	٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٦,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٪ م.م
المصنع الوطنى لتطوير الزراعة (بيتا)	٤,٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ عربية
السد العالى للاعمال المدنية (ش.ت.م.م)	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٥٠٠,٠٠٠	
مصر كاليفورنيا للتنمية الزراعية	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ م.م
مصر هاى تك الدولية للبذور	١٠,٠٠٢,٠٠٠	١٠,٠٠٢,٠٠٠	
النوبارية لانتاج البذور (ش.ت.م.م)	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٥٩٥,٧٤٢	مملوكة للشركة القابضة للتن الزراعية ومن المساهمين ش D&I

شركات استصلاح الأراضى

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
المصرية الزراعية العامة (ش.ت.م.م)	٨,٨٦٤,٨٥١	٨,٨٦٤,٨٥١	مملوكة للشركة القابضة للتنمية الزراعية
جنوب التحرير الزراعية	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,٨٣٤,٧٨٢	مملوكة للشركة القابضة للتنمية الزراعية

مريوط الزراعية (ش.ت.م.م)	٢٨,١١٢,٧٦٩	٢٨,١١٢,٧٦٩	مملوكة للشركة القابضة للتنمية الزراعية

شركات الثروة الداجنة والحيوانية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
المتحدة للانتاج الداجنى (ش.ت.م.م)	٣٦,٨٠٠,٠٠٠	٣٦,٨٠٠,٠٠٠	مملوكة للشركة القابضة للتنمية الزراعية
المصرية لانتاج اللحوم والألبان (ش.ت.م.م)	٣٧,٩٩١,٥٩٨	٣٧,٩٩١,٥٩٨	مملوكة للشركة القابضة للتنمية الزراعية
القاهرة للمجازر (ش.ت.م.م)	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ منه ٢٥,٩٨٨,٤٠٠ حصة عينية	

شركات التشييد والتعمير

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
النيل العامة للكبارى (ش.م.م)	٨,٠٠٠,٠٠٠	٤,٦٢٢,٢٩٤	تابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير
الجيزة العامة للمقاولات (ش.م.م)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٢٠٨,٢٩٨	" " "
المحمودية العامة للمقاولات (ش.م.م)	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	" " "
أطلس العامة للمقاولات (ش.م.م)	٨,٠٠٠,٠٠٠	٦,١٧٢,٠٠٠	" " "
العبد العامة للمقاولات (ش.م.م)	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٨٧٠,٠٠٠	" " "
البحر الأحمر العامة للمقاولات	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	" " "
النصر للمرافق والتركيبات	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,١١٠,٠٠٠	" " "
التعمير والمساكن الشعبية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	تابعة للشركة القابضة للاسكان والسنيما والسياحة
النصر للإسكان والتعمير	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	" " "
المتحدة للاسكان والتعمير	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٦٠,٠٠٠	" " "

شركات الإسكان

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
دلة للاستثمارات العربية	٦٠,٧٢٨,٢٠٠	٦٠,٧٢٨,٢٠٠	١٠٠٪ م. عربية
التعاونية للبناء والاسكان للعاملين بشركة مصر – امريكا للطاقة الشمسية			

شركات الاسمنت ومواد البناء

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
اسمنت بنى سويف (ش.ت.م.م)	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	

شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
مصر للحرير الصناعى (ش.ت.م.م)	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م.م
المصرية الاردنية لانتاج مستلزمات الملابس (ش.م.م)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٧٥٠,٠٠٠	
كوتكس ايجبت لصناعة وصباغة خيوط الحياكة	٨٠٠,٠٠٠ دولار	٨٠٠,٠٠٠ دولار	٢٠٪ م.م
المنتجات المصرية بالخطوط الايطالية (روزاريو ساميرى)	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠ دولار	

شركات شئون القطن

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
النيل لحلج الأقطان	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٩,٤٤٠,٠٠٠	
العربية لحليج الأقطان	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٢٠٩,٠٠٠	

المستلزمات الطبية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
مصر أوتسوكا للمستحضرات الطبية (ش.م.م)	١٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار	د. ابراهيم بدران ، محمد عبدالرازق الجنزورى من أعضاء مجلس الإدارة
بى.بيف ميديتال مصر (ش.م.م)	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠ دولار	شركة الفوا هولدنج (سويسرية)
بى.بيف ميديتال (ش.م.م)	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠ دولار	

شركات السلع الاستهلاكية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
ليفو مصر	١٣٢,٤٠٠,٠٠٠	١٣٢,٤٠٠,٠٠٠	٢٥٪ م.م
رع الصناعية (ش.م.م)	١,٩٠٠,٠٠٠	١,٩٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م. عربية
صناعات هوم فاشوتر	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٩٥٪ م.م
لورد انترناشيونال	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٣٠٪ م.م
الدولية للصناعات الورقية إنترباب (ش.م.م)	٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	
العالمية للبطاطين والمفروشات الحديثة (أى أم بى ش.م.م)	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٠,٠٠٠	
كازنانوفا العالمية للعطور ومستحضرات التجميل(ش.م.م)	٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٠٠٪م. عربية (سعودية)
الدلتا الصناعية إيديال ش.ت.م.م	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	مملوكة للقابضة للصناعات الهندسية
الدولية للصناعات الجلدية آرك شوز (ش.م.م)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م. عربية (عراقية – اماراتية)

شركات السلع الغذائية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
فنجارى لتصنيع اللحوم (ش.م.م)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٥٢,٥٥٨	
مخابز الدلتا	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
الموارد للصناعات الغذائية	٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٩٨٪ م.م

الشركات السياحية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
الاستثمارية العربية للمشروعات السياحية	٤,١٠٠,٠٠٠ دولار	٤,١٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م. عربية
القصير للقرى السياحية	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠	٩٩,٩٣٪ م.م
العربية للسياحة	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م. سعودية
السعودية للسياحة العالمية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٤,٥١٪م. عربية
الاتحاد العربى للسياحة	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م.م
الواحات الداخلة للسياحة والفنادق بنظام الاستثمار الداخلى (ش.م.م)	٧٥٠,٠٠٠ يدفع منه ٦٩٠ الف بالدولار	٧٥٠,٠٠٠	٨٪ م.م
الدولية للاستثمار والسياحة ش.م.م	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠ يسدد منه ٣ مليون بالعملات الحرة	
السعودية المصرية للفنادق	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		شركة كاى ٢٠,٠٠٠ دولار , زاهر بوروترانك ٢٠,٠٠٠دولار المجموعة السعودية المصرية ٣٦,٠٠٠
الاستثمارية العربية لتنمية العين السخنة	١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٨٨,٣٣ ٪ م. عربية
سفير القاهرة يحول الى ش.م.م	١٤,٨٥٠,٠٠٠	١٤,٨٥٠,٠٠٠	المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية
فورتش	١,٦٨٠,٠٠٠ دولار	١,٦٨٠,٠٠٠ دولار	٧٠٪ م.م
العالمية للمشروعات السياحية	١,٦٠٠,٠٠٠ دولار	١,٦٠٠,٠٠٠	٧٥٪ م.م
سفير الزمالك ش.م.م	٣٠,٩٥٠,٠٠٠	٣٠,٩٥٠,٠٠٠ يدفع ٨٦,٩٪ بالعملة الاجنبية	مملوك بالكامل للمجموعة الاستثمارية الكويتية
فندق كلوب راس سومة بنظام الاستثمار الداخلى (ش.م.م)	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٥٪ م.م
فندق سومه بى بنظام الاستثمار الداخلى (ش.م.م)	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٥٪ م.م

الخليج للاستثمار والتنمية كايرو لاند (ش.م.م)	١٦,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	٦٢,٥٪ م.م

شركات التجارة

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
مصر للاسواق الحرة العامة ببور توفيق السويس	١٠,٠٠٠ دولار	١٠,٠٠٠ دولار	
المصرية الاوكرانية للحرارات أيوت ش.م.م بنظام المناطق الحرة	٧٥٠,٠٠٠ دولار	٧٥٠,٠٠٠ دولار	
القاهرة وباريس أباظة للتخزين ش.م.م بنظام المناطق الحرة – الاسكندرية	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٣٧٥ سهما لمركز التنمية والتجارة , ١٢٥ سهما لبنك القاهرة وباريس
سامكريت للمناطق الحرة ش.م.م	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠ دولار	
غبور للتجارة العالمية بالمناطق الحرة ش.م.م الاسكندرية	٧,٥٢١,٩٠٠ دولار	٧,٥٢١,٩٠٠ دولار	
رودان للمناطق الحرة أشرف لبيب وشركاه بالاسكندرية	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠ دولار	
سيد الرواس وشركاه للمناطق الحرة – الاسكندرية	٥٠٠,٠٠٠ دولار	٥٠٠,٠٠٠ دولار	
الرواس للمناطق الحرة بالاسكندرية	٤٠٠,٠٠٠ دولار	٤٠٠,٠٠٠ دولار	
السلام للتجارة العالمية بنظام المناطق الحرة ببورسعيد	٣,٣٥٠,٠٠٠ دولار	٣,٣٥٠,٠٠٠ دولار	
النيل الهندسية مناطق حرة	٢٥٠,٠٠٠ دولار	٢٥٠,٠٠٠ دولار	١٠٠٪ م.م
ماريد ايف ادف شور بروجكتس	٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	١,٠٠٠,٠٠٠	
لوثمان مصر – الاسكندرية	٦٠٠,٠٠٠ دولار	٦٠٠,٠٠٠ دولار	
الشركة العامة للجيوفيزيقا الشرق الاوسط	١٠,٠٠٠ دولار	١٠,٠٠٠ دولار	

الشركات المالية

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
كاتو مصر للاستثمار	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٪ م.م
بيكورب هولدنج	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م. عربية
المصرية للاستثمارات المتعددة ش.م.م	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م.م
الاخوة للاستثمار (ش.م.م)	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م. عربية
الصالحية للاستثمار والتنمية (ش.م.م)	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪م.م
السعودية للاستثمارات العربية (ش.م.م)	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٪م.م. المكون الاجنبى هولندا
العالمية للاستثمار السياحية (ش.م.م)	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٦٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	٧٠٪ م.م
الدولية للاستثمار السياحى	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	المساهمون الكويتيون

الواحات للتنمية السياحية	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	
المتحدة للاستثمار والتنمية (يونيسيف ش.م.م)	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٪ م.م،٤٠٪ مكون أجنبى المؤسسون مصريون والمكتتبون كويتيون ومصرى واحد
المصرية للمشروعات السياحية والترفيهية	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م.م
تى.بى .ام هولدنج للاستثمار	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	
صناعات الزيوت المتكاملة	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٤٣٪م.م
الدولية للصناعات الورقية (انترباب)	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٪م.م

شركات الأشغال العامة

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
كراكاتكو للكراكات بالوجه القبلى	٩,٠٠٠,٠٠٠	٨,١٦٤,٣٨٥	
ايه. بى بى للجهد العالى	٥,٠٠٠,٠٠٠ (بالعملة الحرة)	٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٩,٨٪ م.م ٢,٠٪ المانية وسويسرية

شركات النقل

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
رسلان إير سرفيس (راسكو)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٪م.م ويوجد م. سعودية

شركات التأمين

اسم الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	المساهمة
اكتوبر للتامين	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪ م.م
الفرعونية للتامين	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	

مجال العمل	العدد	النسبة	مجموع رأس المال المرخص به	النسبة	مجموع رأس المال المصدر	النسبة	ملاحظات
الشركات العاملة فى الصناعات الهندسية	١٦	١٣٪	١٨١,٤٣٥,٢٠٠	٣,٧٪	١٥٤,٧٣١,٢٠٠	٥,٣٪	
الشركات العاملة فى الصناعات الكيماوية	٧	٦٪	٧٦,٥٥٦,٠٠٠	١,٥	٧٦,٥٥٦,٠٠٠	٢,٦٪	٤,٣٢١,٦٠٠ حصة عينية
الشركات العاملة فى الصناعات المعدنية	٣	٢,٤٪	١٩,٣٩٢,٠٠٠	٠,٤٪	١٧,٨٢٤,٠٠٠	٠,٦٪	
الشركات العاملة فى الصناعات الكهربائية	٢	١,٦٪	١١٤,٠٠٠,٠٠٠	٢,٣٪	٤٦,٨٠٠,٠٠٠	١,٦٪	
الشركات العاملة فى الصناعات الغذائية	٢	١,٦٪	٨٧٨,٣١٠,٠٠٠	١٧,٨٪	٦١٥,٥٩٠,٨٨٧	٢١,٢٪	
الشركات العاملة فى التنمية الزراعية	٦	٥٪	٧٨,١٦٢,٠٠٠	١,٦٪	٧٥,٧٥٧,٧٤٢	٢,٦٪	
استصلاح الأراضى الزراعية	٣	٢,٤٪	١١١,٩٧٧,٦٢٠	٢,٣٪	٨٩,٨١٢,٤٠٢	٣٪	
الثروة الداجنة والحيوانية	٣	٢,٤٪	١١٤,٧٩١,٦٠٠	٢,٣٪	١٠٤,٧٩١,٦٠٠	٣,٦٪	٢٥,٩٨٨,٤٠٠ حصة عينية
التشييد والتعمير	١٠	٨٪	١٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٪	٨٨,٠٤٢,٥٩٢	٣٪	
الإسكان	٢	١,٦٪	٦٠,٧٢٨,٢٠٠	١,٢		٢٪	
الأسمنت ومواد البناء	١	١٪	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٠,٥٪		٠,٨٪	
الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٤	٣,٢٪	٨٩,٣٦٨,٠٠٠	١,٨٪	٣٣,١١٨,٠٠٠	١,٢٪	
شئون القطن	٢	١,٦٪	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٪	٤٠,٦٤٩,٠٠٠	١,٤٪	
المستلزمات الطبية	٣	٢,٤٪	٦٢,١٦٠,٠٠٠	١,٣٪	٢١,٨٤٠,٠٠٠	٠,٨٪	
السلع الإستهلاكية	٩	٧٪	٢٥٥,٢٦٠,٠٠٠	٥,٢٪	١٨٩,٦٢٠,٠٠٠	٦,٥٪	
السلع الغذائية	٣	٢,٤٪	٣٦,٨٠٠,٠٠٠	٠,٨٪	٣٠,٩٥٢,٥٥٨	١,١٪	
السياحة	١٦	١٣٪	٣٩٢,٧٧١,٨٠٠	٨٪	٣٦٥,٧٧١,٨٠٠	١٢,٦٪	
التجارة	١٣	١٠,٤٪	٨٧,١٣٩,١٨٤	١,٨٪	٥٣,٦٩٩,١٨٤	١,٩٪	
شركات مالية	١٥	١٢	١٣١٧,١٠٠,٠٠٠	٢٦,٧٪	٦٧١,٦٦٠,٠٠٠	٢٣,١٪	
الأشغال العامة	٢	١,٦٪	١٤,٠٠٠,٠٠٠	٠,٣٪	١٣,١٦٤,٣٨٥	٠,٥٪	
النقل	١	١٪	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٢٪		٠,٤٪	
التأمين	٢	١,٦٪	٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٥٪	١٢٠ مليون	٤,٢٪	
المجموع	١٢٥	١٠٠٪	٤,٩٣٠,٩٥١,٦٠٤	١٠٠٪	٢,٩٠٤,١٠٩,٥٥٠	١٠٠٪	

المنح والقروض المقدمة لمصر

الصندوق السعودى للتنمية قدم قرضا لتمويل مشروع طريق القاهرة / أسيوط وقرضا بمبلغ ٩٤ مليون ريال سعودى للمساهمة فى تمويل مشروع قنا الصحراوى.

قدمت الولايات المتحدة منح : ١- لمشروع الإنتاج الزراعى والإئتمان (التعديل السادس).
٢- منحة السكان وتنظيم الأسرة (المرحلة الثالثة).
٣- تعاون فنى ودراسات جدوى (مرحلة ثانية).
٤- الإنتاج الزراعى والإئتمان (الموافقة على التعديل الخامس).
٥- الموافقة على التعديل الخامس لإتفاقية منحة مشروع دعم قطاع الطاقة.
٦- التعديل الثانى لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا.
٧ - الموافقة على التعديل الأول لاتفاقية منح تنمية صادرات المشروعات.

قدمت الصين منحة قدرها ٣ مليون يوان صينى لتمويل توريد معدات لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية.

قرض بمبلغ ١٨,١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى

قدمت الكويت : قرضا بمبلغ ٣٦ مليون دينار كويتى لتمويل مشروع مرافق الصرف الصحى فى٤٦ مدينة بجمهورية مصر العربية.

معونة فنية لتمويل الخدمات الفنية المطلوبة لمشروع توسيع إنتاج البوليستر

قرض لمشروع محطة كهرباء سيدى كرير التجارية.

اليابان : منحة قيمتها ١٠١ مليون ين يابانى للمساهمة فى عمل تصميمات المرحلة الثانية من مشروع تحسين مياه الشرب والصرف الصحى بالمنيب.

منحة بمبلغ بليون وثلاثمائة وواحد وأربعين مليون ين لتنفيذ مشروع تحسين مراكز تخزين الأرز .

منحة قيمتها ٦٠٠ مليون ين يابانى لتمويل مشروع زيادة إنتاج القمح فى شرق الدلتا.

السويد : منحة لاترد بمبلغ ٤,١٩٠ مليون كرون سويدى لتمويل مشروع تنفيذ دراسات تفصيلية لمياه الشرب والصرف الصحى بمحافظة المنوفية.

منحة بمبلغ ٦٠ مليون كرون سويدى لتمويل مساعدة للصندوق الإجتماعى للتنمية بمصر.

بريطانيا : منحة لاترد بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه استرلينى لمشروع تطوير الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية.

البرتغال : قدمت منحة ٢ مليون وحدة نقد أوروبية.

إيطاليا : منحة ٦ مليار ليرة إيطالية.

الدنمارك : منحة إضافية لتمويل مشروع مياه الشرب والصرف الصحى بادفو بمبلغ ٦١,٨ مليون كرون دانمركى

فنلندة : منحة بمبلغ ٣٩,٤٠٥ مليون مارك فنلندى

صندوق التنمية الأفريقى وافق على منحة دراسة الطاقة الشمسية والحفاظ على الطاقة بين مصر والصندوق. منحة دراسة الرى بمياه الصرف ، دراسة القناتين (قناة الإسماعيلية ، قناة ميناء الدخيلة / النوبارية).

استخدامات الموازنة العامة للدولة لسنة ٩٤/٩٣ قدرت بمبلغ ٦٠,٠٠٦,١٧٨,٠٠٠ جنيه وإيرادات الموازنة العامة للدولة ٥٤,٦٣٥,٨٣٣,٠٠٠ جنيه.

ملخص الجداول للجمعيات (الخيرية والتعاونية)

المحافظة	ج.خيرية	دينى إسلامى	دينى مسيحى	مصالح	اجتماعية	ثقافية	جهوية	علمية	حفاظ على البيئة	روتارى	صداقة	حالة خاصة	المجموع
القاهرة	٢٥	١٩	٣	٨	١٠	٨	٣	٣	٢	٢	٣	١	٨٧
الجيزة	١٠	١٢	—	٢	٨	٣	٣	٢	٢	١	—	—	٤٣
الاسكندرية	٢	١	—	—	٦	—	—	١	—	١	—	—	١٢
المنوفيـة	٢	٢١	—	١	٤	—	—	—	—	—	—	—	٢٨
البحيرة	٨	٤	—	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	١٥
الغربية	٧	١	—	١	٣	—	—	—	—	—	—	—	١٢
الدقهلية	٧	٦	—	١	٣	—	—	—	١	—	—	—	١٨
الشرقية	١٥	١٦	—	١	٣	٢	—	—	—	—	—	—	٣٧
القليوبية	—	—	—	١	١	—	—	—	—	—	—	—	٢
كفر الشيخ	٢	٤	—	—	٦	—	—	١	—	—	—	—	١٣
الإسماعيلية	٣	٢	١	١	٥	٢	—	—	—	—	—	—	١٤
البحر الأحمر	٢	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٤
بورسعيد	—	—	١	٢	١	١	—	—	—	—	—	—	٥
دمياط	٤	١	—	١	٣	—	—	—	—	—	—	—	٩
قنـا	١٦	١٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٠
الفيوم	٢	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥
الغـردقـة	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
الوادى الجديد	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
المـنيـا	٦	٨	—	—	٢	١	—	—	—	—	—	—	١٧
أسـوان	٧	٣	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	١١
سوهاج	٣	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥
بنى سويف	٢	٢	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	٦
ش - سيناء	٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤
مطروح	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧
المجموع	١٣٧	١١٨	٨	٢٦	٥٧	١٩	٦	٨	٥	٤	٣	١	٣٨٨

الجمعيات التى تم اشهارها عام ١٩٩٣

اسم الجمعية	تاريخ الإشهار	مركز النشاط	اسم الجمعية	تاريخ الإشهار	مركز النشاط
هل الصفوة للرعاية والتنمية	٢/٩ برقم ٣٩٤٨	القاهرة	الاجتماعية للعاملين بسنترال الأوبرا	٤/٢٨ برقم ٣٩٦٠	القاهرة
الخدمات الاجتماعية للعاملين فى المشروع القومى للنظافة	٢/١٦	القاهرة	تنمية خدمات حى عين شمس	٤/٢٨	القاهرة
المصرية العامة لسلامة الغذاء	٢/١٦	القاهرة	الخيرية بالمطرية	٥/٣	القاهرة
تنمية المجتمع المحلي	٢/١٦	القاهرة	رواد قصر ثقافة ٢٦ يوليو	٥/٣ برقم ١٠٩٢	القاهرة
حلوان الخيرية	٢/١٦	القاهرة	أبو بكر الصديق	٥/٩ برقم ٣٩٧٠	القاهرة
المصرية للتعاونيين الزراعيين	٢/١٧	القاهرة	المصرية لكيمياء المركبات غير متجانسة الحلقة	٥/١٣	القاهرة
الوحدة الاجتماعية لتنمية المجتمع	٢/٢٧	القاهرة	الخدمات الاجتماعية لضباط الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية	٥/١٦	القاهرة
الخدمات الاجتماعية للعاملين بالسنترالات الالكترونية	٢/٢٧	القاهرة	التقدمية للخدمات الثقافية والعلمية	٥/١٦	القاهرة
الوطنية لمجابهة الإيدز	٢/٢٧	القاهرة	الصفا والنور	٥/٢٠	القاهرة
رابطة تجار ومنتجى سوق العبور	٣/١	القاهرة	شباب مصر الخيرية	٥/٢٠	القاهرة
طيبة للخدمات الثقافية	٣/١	القاهرة	المستثمرين	٦/٢٧	القاهرة
الحج والعمرة للعاملين بالمؤسسات الثقافية العمالية	٣/٦	القاهرة	جمعية المجاهدين بمسجد الرحمن	٧/٤ برقم ١	القاهرة
حفيظ القرآن الكريم	٣/٢٢	القاهرة	الوطنية لحماية البيئة الطبيعية وإنمائها	٧/٥	القاهرة
أنصار السنة المحمدية	٣/٢٢	القاهرة	المصرية للوقاية من الممارسات الضارة للمرأة والطفل	٧/٦	القاهرة
رابطة النادى الاجتماعى لمستشارى المحكمة الدستورية العليا	٤/١٠ برقم ٣٩٥١	القاهرة	أبرار الإسلام الخيرية بمساكن شيراتون	٧/١٠ برقم ٣٩٠٩	القاهرة
تنمية المجتمع السكنى الجديد بحلوان	٤/٢٢ برقم ٢	القاهرة	مؤسسة المودة فى القربى	٧/١٠برقم ٣٩٥٠	القاهرة
أبناء بلدتى العمارية الشرقية والغربية	٤/٢٢ برقم ٣	القاهرة	تنمية خدمات حى عين شمس	٤/٢٨	القاهرة
فحم الشرق الخيرية	٤/٢٢ برقم ٤	القاهرة	الخيرية بالمطرية	٥/٣	القاهرة
المصرية للقانونيين المتصلين بالثقافة الفرنسية (مقرها مجلس الشعب)	٤/٢٧	القاهرة	رابعة العدوية للتنمية والرعاية الاجتماعية	٨/١٦ برقم ٣٩٩٠	القاهرة
تنمية المجتمع بناحية المجاورة	٤/٢٧ برقم ٨٤٦		أصدقاء المعارف الحديثة	٨/١٦ برقم ٣٩٩٤	القاهرة
الاجتماعية للعاملين بسنترال الأوبرا	٤/٢٨ برقم ٣٩٦٠		تنمية المجتمع المحلى	٩/٢	القاهرة

رواد قصر ثقافة ٢٦ يوليو	٥/٣ برقم ١٠٩٢	القاهرة	تبارك الثقافية العلمية	٩/١٢ برقم ٣٣٩٦	القاهرة
المصرية للقانونيين المتصلين بالثقافة الفرنسية	٤/٢٧	القاهرة	المصرية للتعليم المتكامل	٩/١٢	القاهرة
تنمية المجتمع بناحية المجاورة	٤/٢٧ برقم ٨٤٦	القاهرة	الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة	٩/١٦	القاهرة
أحباب الله لرعاية الأمومة والطفولة	١٠/١٠برقم ٣٩٩٩	القاهرة	الأنبا إبرام القبطية	٩/٢٣	القاهرة
رعاية ضباط مصلحة أمن الموانى	١٠/١١ برقم ٤٠١٠	القاهرة	رابطة ضباط الاتصالات الدولية	١٠/٥ برقم ٤٠٠٣	القاهرة
الخيرية لأبناء الحراجية	١٠/١٢ برقم ٤٠٠١	القاهرة	عباد الرحمن الخيرية	١٠/٧ برقم ٤٠٠٠	القاهرة
تيسير الحج والزيارة	١٠/١٣ برقم ٤٠٠٦	القاهرة	نادى روتارى المقطم	١٠/١١برقم ٤٠٠٤	القاهرة
الأكلينيكية العامة لطب الأسنان لحوض البحر الأبيض	١٢/٥	القاهرة	هيث للتنمية السياحية	١٠/١٩ برقم ١١٥٦	القاهرة
الصداقة لرعاية المعوقين	١٢/٨ قرار رقم ١٦	القاهرة	المسيحية لخدمات الإنسان	١٠/٢٥	القاهرة
الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة	١٢/١٣ قرار رقم ١٧	القاهرة	الزهراء للخدمات الثقافية والاجتماعية	١٠/٢٥	القاهرة
العاملين بشركات اولاد محمد محمود للخدمات	١٢/٢٥ برقم ٤٠٣٠	القاهرة	التكافل الاجتماعى للعاملين بهيئة النقل العام	١٠/٢٥	القاهرة
أحباب الله لرعاية الأمومة والطفولة	١٠/١٠برقم ٣٩٩٩	القاهرة	أصدقاء كمال الملاخ	١٠/٢٥	القاهرة
رعاية ضباط مصلحة أمن الموانى	١٠/١١ برقم ٤٠١٠	القاهرة	الناردين المسيحية للخدمات	١١/٢	القاهرة
الخيرية لأبناء الحراجية	١٠/١٢ برقم ٤٠٠١	القاهرة	المصطفى للحج والعمرة وتحفيظ القرآن الكريم	١١/٩	القاهرة
تيسير الحج والزيارة	١٠/١٣ برقم ٤٠٠٦	القاهرة	مسجد الرحمة	١١/١٦	القاهرة
هيث للتنمية السياحية	١٠/١٩ برقم ١١٥٦	القاهرة	رعاية العاملين وزويهم بناحية جمعيات العبور	١١/١٦	القاهرة
المسيحية لخدمات الإنسان	١٠/٢٥	القاهرة	تنمية المجتمع المحلى	١١/١٦	القاهرة
الزهراء للخدمات الثقافية والاجتماعية	١٠/٢٥	القاهرة	البيت المصرى لتنمية المجتمع	١١/١٨ برقم ٤٠٢١	دينى
التكافل الاجتماعى للعاملين بهيئة النقل العام	١٠/٢٥	القاهرة	فيض الرحمة الخيرية	١١/١٨ برقم ٤٠١٧	القاهرة
الناردين المسيحية للخدمات	١١/٢	القاهرة	البيت المصرى لتنمية الأسرة والمجتمع	١١/٢٨	القاهرة

المصطفى للحج والعمرة وتحفيظ القرآن الكريم	١١/٩	القاهرة	تنميو البيئة بالمقطم	١١/٢٨	القاهرة
مسجد الرحمة	١١/١٦	القاهرة	النيل الثقافية	١١/٢٩	القاهرة
رعاية العاملين وزويهم بناحية جمعيات العبور	١١/١٦	القاهرة	المصرية لعيوب القلب الخلقية	١٢/٢ قرار رقم ٥	القاهرة
تنمية المجتمع المحلى	١١/١٦	القاهرة	المصرية لعيوب القلب الخلقية	١٢/٢ قرار رقم ٥	القاهرة
البيت المصرى لتنمية المجتمع	١١/١٨ برقم ٤٠٢١	دينى	الأكلينيكية العامة لطب الأسنامن لحوض البحر الأبيض	١٢/٥	القاهرة
فيض الرحمة الخيرية	١١/١٨ برقم ٤٠١٧	القاهرة	الصداقة لرعاية المعوقين	١٢/٨ قرار رقم ١٦	القاهرة
			الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة	١٢/١٣ قرار رقم ١٧	القاهرة
البيت المصرى لتنمية الأسرة والمجتمع	١١/٢٨	القاهرة	العاملين بشركات اولاد محمد محمود للخدمات	١٢/٢٥ برقم ٤٠٣٠	القاهرة
تنميو البيئة بالمقطم	١١/٢٨	القاهرة	تنمية المجتمع المحلى بالحوتية	١٠/١٩ برقم ١١٥٤	الجيزة
النيل الثقافية	١١/٢٩	القاهرة	الخيرية لرعاية المجتمع	١١/٦	الجيزة
فخر الدين الخيرية	١٢/٢٥ برقم ٤٠٣٢	القاهرة	الارتقاء البيئى العمرانى بالدقى	١١/٢٨ برقم ١١٥٥	الجيزة
الخيرية الإسلامية بعزبة النخل الغربية	١٢/٢٥ برقم ٤٠١٦	القاهرة	البر والتقوى	١٢/١٨	الجيزة
الإخلاص لتيسير الحج والعمرة	١٢/٢٨ برقم ٤٠٢٨	القاهرة	الاخاء الخيرية لضباط شرطة الاسكندرية بالمعاش	٢/١٧	الاسكندرية
البدر المنير الاجتماعية الخيرية	١٢/٢٩برقم ٤٠٣٤	القاهرة	فرع الجمعية العامة لرعاية المسنين	٢/١٧	الاسكندرية
جمعية الصداقة المصرية الأذربيجانية	٨/١ برقم ٢٤٢	القاهرة	الرعاية الطبية	٧/٢٦ برقم١٠٩٤	الاسكندرية
جمعية الأعمال المصرية الفرنسية	٩/٢٧ برقم ٣٩٦٢	القاهرة	المصرية لتنمية المجتمع	١/٨ برقم ١٠٩٣	الاسكندرية
غرفة التجارة الأمريكية بمصر	١٠/٣ برقم ٣٩٩٨	القاهرة	سيوة النوبية الخيرية لخدمة اهالى المنتزه	٩/٢	الاسكندرية
الخيرية الإسلامية لرعاية أبناء سكة حديد الصوامع	٢/١٧	الجيزة	اسر العاملين بالشركة المصرية لتعبئة الزجاجات بيبسى كولا	١٠/١١ برقم ١١٠٠	الاسكندرية
رعاية مسجد الهدى الخيرية	٢/١٧	الجيزة	براعم الايمان الخيرية	١٠/٢٦	الاسكندرية
كفر زهران الخيرية	٢/١٧	الجيزة	الخيرية لرعاية العاملين بشركة انابيب البترول	١٠/٢٦	الاسكندرية
رجال الأعمال لتنمية الميكنة الزراعية	٢/١٧	الجيزة	نادى روتارى رمل الاسكندرية	١١/١٤ برقم ١١٠١	الاسكندرية
الخيرية لأصدقاء مرضى الفشل الكلوى	٢/١٧	الجيزة	فرع الجمعية المصرية لبحوث الصحة	١١/١٤ برقم ١١٠٢	الاسكندرية

دعوة الحق الإسلامية بامبابة	٢/١٧	الجيزة	الخيرية لرعاية الايتام	١٢/١١ برقم ١١٠٣	الاسكندرية
دعوة الحق الإسلامية بالعياط	٢/١٧	الجيزة	روتارى رمل الاسكندرية	نوفمبر	الاسكندرية
الخيربية للمساعدات	٢/١٧	الجيزة	الهدى والنور	١/٣١ برقم ٧٩٧	المنوفية
الخدمات الاجتماعية	٢/١٧	الجيزة	الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية	٣/٣٠	المنوفية
رابطة أبناء جعفر الصادق الخيرية	٢/٢٧	الجيزة	الخدمات الانسانية لرعاية المعوقين	٤/٨ برقم ٨٠١	المنوفية
تنمية المجتمع المحلى	٣/٢٩	الجيزة	الشرعية لتعاون العاملين	٤/١٢	المنوفية
المؤسسة الاجتماعية لرعاية حجاج الجمعيات الاهلية التطوعية	٤/٢٧	الجيزة	الهداية المحمدية	٤/١٢	المنوفية
صيحة الحق الخيرية	٥/٣ برقم ١٣	الجيزة	المحافظة على القرآن الكريم	٤/١٢	المنوفية
عبد الرحمن بن عوف الخيرية	٥/٢٠	الجيزة	الرعاية الاسلامية	٥/٣	المنوفية
رعاية العاملين بتليفونات قطاع الجيزة	٥/٢٠	الجيزة	الشرعية لتعاون العاملين منوف	١١/١٤	المنوفية
المؤسسة المصرية للرعاية الصحية بالادارة العالم للجمعيات والاتحادات	٥/٢٥	الجيزة	الوفاء لعاملين بالوحدات المحلية ومديرات الخدمة	١١/٢٢	المنوفية
تنمية حدائق الاهرام	٦/٢٧	الجيزة	البركة الخيرية بمنشأة عاصم	١٢/١٨	المنوفية
اصدقاء اليتيم بالدقى	٨/١٠ برقم ١١٣٢	الجيزة	الجمعية العامة لمكافحة التدرن	نوفمبر	المنوفية
عبد الرحمن بن عوف الخيرية	٨/١٠ برقم ١١٣٤	الجيزة	الرحمن الخيرية بأرض زمزم	١/٢٣ برقم ٦٤٧	البحيرة
ابناء المنوفية بالعمرانية الجديدة	٨/١٠ برقم ١١٣٥	الجيزة	الجمعية العامة لرعاية اسر الشهداء	٢/٨ برقم٦٤٨	البحيرة
المسجد الحامدى للبر والتقوى	٨/١٠ برقم ١١٣٦	الجيزة	تنمية المرأة	٥/١٦	البحيرة
مسجد الايمان الخيرية ببشتيل البلد	٨/١٠ برقم ١١٣٨	الجيزة	تنمية المجتمع بتوفيق الحكيم	٥/١٦	البحيرة
روتارى الجيزة متروبوليتان	٨/١٠ برقم ١١٣٨	الجيزة	تنمية المجتمع بعباس العقاد	٥/١٦	البحيرة
البسمة الخيرية لخدمات المعوقين الاجتماعية	٨/١٠ برقم ١١٣٩	الجيزة	تنمية رعاية الطفولة	٥/١٦	البحيرة
اصدقاء البيئة والتنمية فدا	٨/١٠ برقم ١١٤٠	الجيزة	تنمية المجتمع بالامام الحسين	٥/١٦	البحيرة
تحفيظ القرآن الكريم وكفالة اليتيم	٨/١٠ برقم ١١٤١	الجيزة	عمر بن الخطاب الخيرية	٥/١٦	البحيرة
المصرية لتغذية البنات والتسميد بالمركز القومي للبحوث	٨/٢٢ برقم ١١٤٢	الجيزة	عمر بن الخطاب الخيرية	٧/٢٥ برقم ٦٥٦	البحيرة
دار البر والاحسان بامبابة	٨/٢٢ برقم ١١٤٣	الجيزة	ابو سعيد للمحافظة على القرآن	٩/٧	البحيرة

رابطة البرتغاليين الاجتماعية	٨/٢٢ ١١٤٥	الجيزة	الخيرية للخدمات الدينية والاجتماعية	١٠/١١ برقم٦٥٨	البحيرة
المصرية لرجال الزراعة	٨/٢٢ برقم١١٤٦	الجيزة	الرعاية المتكاملة بالدلنجات	١٠/١١ برقم ٦٥٩	البحيرة
ابنتى	٨/٢٢ برقم ١١٤٧	الجيزة	ضيوف الرحمن للرعاية الدينية والاجتماعية	١١/١٦ برقم ٦٦١	البحيرة
الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة	٨/٢٢ برقم ١١٤٨	الجيزة	الامل للخدمات والرعاية الاجتماعية	١١/١٨ برقم ٦٦٠	البحيرة
المصرية لتنمية ثقافة الطفل	١٠/١٣ برقم ٢٤٣	الجيزة	منفذى مشروعات شباب الخريجين	١١/١٨ برقم ٦٦٢	البحيرة
نهضة ميدنة ٦ اكتوبر الثقافية	١٠/١٩ برقم ١١٥٧	الجيزة	د.محمد الفقى لتنمية المجتمع	٢/٦ برقم ٥٦٦	الغربية
المصرية للعلوم والثقافة	١٠/١٩ برقم ١١٥٨	الجيزة	جمعية رجال الاعمال	٢/٢٧	الغربية
ابناء العبابدة لمحافظات اسوان-قنا-البحر الاحمر بامبابة	١٠/١٩ برقم ١١٤٩	الجيزة	الرعاية الاجتماعية	٣/٢٢	الغربية
بيفر لدرز الخيرية	١٠/١٩ برقم ١١٥٠	الجيزة	رعاية العاملين بشركة طنطا للكتان والزيوت	٣/٢٢	الغربية
نهضة مصر للتنمية	١٠/١٩ برقم ١١٥١	الجيزة	رابطة ضباط الشرطة العاملين بمديرية امن الغربية	٤/٢٦	الغربية
رعاية مسجد خاتم المرسلين بوراق الحضر	١٠/١٩ برقم ١١٥٢	الجيزة	الخيرية الاسلامية	٥/٩ برقم ٥٧١	الغربية
الشرعية لتعاون العاملين	٦/٢٧	المنوفية	التعاونية للخدمات الاجتماعية	٧/٧	الغربية
النهضة الاسلامية	٦/٢٧	المنوفية	تنمية المجتمع بكفر الدغايدة	٨/٢٣ برقم ٥٧٣	الغربية
الايمان الخيرية بميت برة	٧/٢٩	المنوفية	المصرية لتوعية الاسرة الادمان(براية مصر)	٨/٢٣ برقم ٥٧٤	الغربية
رابطة العاملين بالضرائب العقارية	٩/٨	المنوفية	تنمية المجتمع بقرية حوين	٨/٢٦ برقم ٥٧٥	الغربية
تحفيظ القرآن الكريم	٩/٨	المنوفية	تنمية المجتمع بمنطقة الاعمر	١١/١	الغربية
الوعى الاسلامى بالحى الغربى بشبين الكوم	٩/٨	المنوفية	تأسيس وتعمير المساجد	٤/١	الشرقية
الشرعية لتعاون العاملين بشبرا ايلولة	٩/١٦	المنوفية	تنمية المجتمع بناحية نوبة	٤/٢٧ برقم ٨٤٧	الشرقية
الشرعية لتعاون العاملين ابو مشهور	٩/١٦	المنوفية	تنمية المجتمع بناحية العطارين	٤/٢٧ برقم ٨٤٨	الشرقية
الخيرية الاسلامية بسلامون قبلى-الشهداء	١٠/٧ برقم ٨٠٨	المنوفية	الزعيم أحمد عرابى للخدمات الاجتماعية	٤/٢٧ برقم ٨٤٩	الشرقية
اصدقاء مرض الدم	١٠/١٨ برقم ٨٠٩	المنوفية	تنمية المجتمع	٤/٢٧ برقم ٨٥٠	الشرقية
الخيرية لابناء المنوفية العاملين بالدلتا للصلب	١٠/٢٥	المنوفية	الخيرية الاسلامية بناحية المساكن التعاونية	٤/٢٧ برقم٨٥١	الشرقية

النصر الاسلامية	١٠/٢٧	المنوفية	تنمية المجتمع بناحية الحاجز	٧/٢٧ برقم ٨٥٣	الشرقية
المعونة المتبادلة للعاملين بمنطقة المنوفية للتأمين والمعاشات	١٠/٢٧	المنوفية	تنمية المجتمع بناحية منزل نعيم	٧/٢٧ برقم ٨٥٤	الشرقية
الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة –الباجور	١١/١٤	المنوفية	الايمان والتقوى	٨/١٧ برقم ٨٥٥	الشرقية
انصار السنة المحمدية	١١/١٤	المنوفية	تنمية المجتمع بأرض مسلم	٨/١٧ برقم ٨٥٦	الشرقية
البر والاحسان بمنشأة سلطان	١١/١٤	المنوفية	تنمية المجتمع بناحية على عيد ابراهيم	٩/٧	الشرقية
تحفيظ القرآن الكريم	١١/١٤	المنوفية	تنمية المجتمع بناحية السراخنة	٩/٧	الشرقية
الجمعية العامة لمكافحة التدرن	نوفمبر	الغربية	تنمية المجتمع بناحية بيئة عامر	٩/٧	الشرقية
تنمية وحماية البيئة	٢/٦ برقم ٧٣٩	الدقهلية	الخيرية الاسلامية	١٠/٧ برقم ٨٦١	الشرقية
تنمية المجتمع المحلى	٤/٨ برقم ٧٣٧	الدقهلية	قدامى الكشافين المرشدات	١٠/٧ برقم ٧٦٣	الشرقية
التكافل الاجتماعى	٤/٢٦ برقم ٧٣٨	الدقهلية	انصار السنة المحمدية بناحية بيشة	١٠/٧ برقم ٨٦٤	الشرقية
التعاون على البر والتقوى الاسلامية	٤/٢٦ برقم ٧٣٩	الدقهلية	الخيرية الاسلامية بناحية ريحانة	١٠/١١ برقم ١١٣٨	الشرقية
الشرعية لتعاون العاملين	٤/٢٦برقم ٧٤٠	الدقهلية	التكامل الاجتماعى لاصحاب المخابز	١٠/١٢ برقم ٨٦٠	الشرقية
البر لرعاية الطفل اليتيم والاسرة	٧/١٤ برقم٧٤٣	الدقهلية	تنمية المجتمع بناحية قرية قشا	١٠/١٢ برقم ٨٦٢	الشرقية
الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة	٧/١٤ برقم ٧٤٢	الدقهلية	مكافحة التدخين	٧/٢٧	الشرقية
الايمان للخدمات الاجتماعية	٧/١٤ برقم ٧٤٤	الدقهلية	الخيرية الاسلامية الابراهيمية	٨/٢٥	الشرقية
المحاسبين القانونيين المصرية	٧/٢٠	الدقهلية	الخيرية الاسلامية مركز ابو دجهاد	٨/٢٥	الشرقية
المصرية للزمن الرابع	٧/٢٧ برقم ٧٤١٠	الدقهلية	الخيرية وتنمية الروابط الاسرية	٨/٢٥	الشرقية
تنمية المجتمع المحلى	٨/٧ برقم ٧٤٥	الدقهلية	البر الخيرية الاسلامية والتنمية الاجتماعية	١١/٦	الشرقية
تنمية المجتمع المحلى الامير عبد الله	٩/٤	الدقهلية	تحفيظ القرآن الكريم	١١/٦	الشرقية
الخيرية الاسلامية بالخمسة	٩/٢٣	الدقهلية	ابو الحسن الشاذلى العقادية	١١/٦	الشرقية
انصار السنة المحمدية	٩/٢٣	الدقهلية	الخيرية الاسلامية	١١/١٠ برقم ٨٧١	الشرقية
الرعاية الاجتماعية	٩/٢٣	الدقهلية	تنمية المجتمع بناحية الشرقاية	١١/١٠ برقم ٨٧٤	الشرقية
جمعيةالمجتمع المحلى بالعوضية	١٠/٣٠	الدقهلية	النهضة الثقافية والمساعدات الاجتماعية	١١/١٦ برقم ٨٦٩	الشرقية
رعاية العاملين بالمديرية المالية	١١/٢٣	الدقهلية	الخيرية الاسلامية	١١/١٦ برقم ٨٧٢	الشرقية

انصار السنة المحمدية	١٢/١٦	الدقهلية	الخيرية للخدمات الاجتماعية والاسلامية	١٢/١٥ برقم ٨٧٥	الشرقية
تنمية المجتمع	٢/٨ برقم ٨٣٥	الشرقية	فرع الجمعية العامة لرعاية اسر الشهداء	٤/١٢	كفر الشيخ
التكافل الاجتماعى	٢/٨ برقم ٨٣٦	الشرقية	الرعاية الاجتماعية للعاملين بالتجارة	٤/٢٢ برقم ٣٧٢	كفر الشيخ
الخيرية الاسلامية بناحية العدوة	٢/٢٥	الشرقية	الرعاية الدينية والثقافية	٥/١٣	كفر الشيخ
تنمية المجتمع	٣/٢٢	الشرقية	الخدمات الاجتماعية والبيئية	٥/١٣	كفر الشيخ
رعاية طلبة التربية والتعليم والخدمات المتكاملة للاسرة	٣/٢٢	الشرقية	صندوق زمالة الزراعيين بشركة الدلتا للسكر	٥/١٣	كفر الشيخ
البر والاحسان	١٢/١٥	الشرقية	لجنة الصرف الصحى	٧/٢٥ برقم ٣٧٦	كفر الشيخ
جمعية رعاية الصم والبكم وضعاف السمع	٢/٨ برقم ٦٢٢	القليوبية	تنمية المجتمع بالسحايت	٩/٤	كفر الشيخ
المصرية لاطباء صحة الاغذية البيطريين	٧/١٢	القليوبية	تحفيظ القرآن الكريم	٩/٤ برقم ٣٧٩	كفر الشيخ
لجنة بناء المعهد الدينى	٢/٩ برقم ٣٦٧	كفر الشيخ	العلمية للبحوث والتنمية الاجتماعية	١/٣٠	كفر الشيخ
فرع الجمعية العامة لرعاية المسنين	٣/٣٠	كفر الشيخ	الرعاية الاجتماعية بالطايفة	١٠/٣٠	كفر الشيخ
لجنة بناء المعهد الدينى – ميت الدبية	٣/٣٠	كفر الشيخ	فرع الجمعية العامة لاسر الشهداء	٢/٢ برقم ١٦٧	الاسماعيلية
مستثمرى المنطقة الصناعية جنوب بور سعيد	٥/١٣ برقم ٢٧٤	بور سعيد	التثقيف الفكرة والعوقين ذهنيا	٤/٢٦	الاسماعيلية
الجمعية العامة لرعاية المسنين	٦/٢٧	بور سعيد	علوم الكمبيوتر ونظم المعلومات	٦/٢٨	الاسماعيلية
رعاية العسكريين القدماء واسرهم	٢/٧ برقم ٢١٠	دميـــاط	الخدمات الاجتماعية للعاملين بهيئة قناة السويس	٧/٢٦	الاسماعيلية
اصدقاء مرضى الفشل الكلوى	٢/٢١	دميـــاط	الخير والبركة لرعاية الفقراء	٧/٢٦	الاسماعيلية
المستثمرين	٣/٢٩	دميـــاط	الأمل للخدمات الاجتماعية والدينية	٦/٢٨	الاسماعيلية
تنمية المجتمع	٣/٢٩	دميـــاط	الشبان المسيحية	٦/٢٨	الاسماعيلية
انصار السنة المحمدية	٣/٣٠	دميـــاط	مركز تدريب المدربين	٦/٢٨	الاسماعيلية
رعاية مرضى الاورام	٩/٢٧	دميـــاط	خالد بن الوليد الاجتماعية	٩/٢٧ برقم ١٧٦	الاسماعيلية
تنمية المجتمع بالسعيدية	١٠/٢٦	دميـــاط	مكة المكرمة للرعاية الاجتماعية	١٠/٢٧	الاسماعيلية
تنمية المجتمع بالعرايضة	١٠/٢٦	دميـــاط	المدينة المنورة لحج والعمرة للعاملين بديوان عام المحافظة	١٢/٥	الاسماعيلية
تنيمة المجتمع المحلى بمنشية السوالم	١٠/٢٦	دميـــاط	المصرية للتنمية والطفولة	١٢/٧	الاسماعيلية
العاملين بالادارة الزراعية	٢/٧ برقم ٤٠٩	قنـــا	انصار السنة المحمدية	١٢/٧	الاسماعيلية
تنمية المجتمع	٢/١٨	قنـــا	تنمية المجتمع بناحية اسماعيل	١٢/٧	الاسماعيلية
ابناء مهيجة الخيرية بالدير	٢/٢٠	قنـــا	جمعية الاستثمار السياحى	٢/٧ برقم ٩٥	الاسماعيلية
الخيرية الاسلامية للخدمة الاجتماعية	٣/٣١	قنـــا	على بن ابى طالب	٢/٨ برقم ٩٦	البحر الاحمر
تنمية المجتمع بالعقارية	٥/٣	قنـــا	خدمة البيئة بحى الصفا	٣/٢٩	البحر الاحمر
تنمية المجتمع بالطواخين	٥/٦ برقم٤١٤	قنـــا	هيئ شبابية جديدة	٨/١٦ برقم ٥٤	البحر الاحمر
تنمية المجتمع بالقلمينا	٥/٦ برقم ٤١٥	قنـــا	المحبة للأقباط الانجيليين	٥/١٣ برقم ٢٧١	بور سعيد

مفتاح الحياة الخيرية	٧/١٢	قنــــا	بور سعيد للخدمات الثقافية والاجتماعية	٥/١٣ برقم ٢٧٢	بور سعيد
السيدة نفيسة الخيرية	٧/١٠	قنــــا	رجال الاعمال والاستثمار	٥/١٣ برقم ٢٧٣	بور سعيد
توماس وعافية لتنمية المجتمع	٧/٢١	قنــــا	رعاية الطلبة بالسباعية	٥/٢٠	اســوان
تنمية المجتمع بنجع ابو عنان-الطور	٧/٢٦	قنــــا	الخيرية للتكافل الاجتماعى	٥/٢٠	اســوان
تنمية المجتمع بالملاحة	٨/١	قنــــا	التنمية والسكان	٧/٢٥ برقبم ٤٧٤	اســوان
العاملين بالادارة الزراعية	٨/١	قنــــا	تنمية المجتمع المحلى بالكسارة	١٠/٧ برقم ٤٧٥	اســوان
تنمية المرأة الريفية والحضرية	٨/١ برقم ٤٢٣	قنــــا	الحرمين للحج والعمرة	١٠/٧ برقم ٤٧٦	اســوان
الخيرية للخدمات الاجتماعية والرعاية الطبية	٩/٤	قنــــا	الشعرانى لتنمية المجتمع	١٢/١٣ برقم ٤٧٧	اســوان
الخيرية الاسلامية بمنشأة العمارى	٩/٢٣	قنــــا	تنمية المجتمع وشئون المرأة	٢/٢٥	سوهاج
الخيرية لابناء الشيخ الطيب	٩/٢٣	قنــــا	الخيرية الشاذلية القاسية	٨/١ برقم ٤٢٩	سوهاج
الخيرية الاسلامية بنجع الدار	٩/٢٨	قنــــا	رابطة العاملين بالمديرية المالية	٨/١ برقم ٤٣١	سوهاج
الخدمات الاجتماعية بالنجع القبلى	٩/٢٨	قنــــا	بيت الرحمة المسيحية	١١/٦	سوهاج
الخيرية الاسلامية بالبهايجة	٩/٢٨	قنــــا	ابناء الحواويش البحرية الخيرية	١٢/٢٦ برقم ٤٠٣٥	سوهاج
تنمية المجتمع القبلى قمولا	١٠/١١ برقم ٤٢٩	قنــــا	تنمية المجتمع المحلى	٢/١٧	بنى سويف
ابناء الشيخ صالح الجعفرى	١٠/٣٠	قنــــا	الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة	٢/٢٥	بنى سويف
العبايدة الخيرية الاسلامية	١٠/٣٠	قنــــا	الايمان الاسلامية	٢/٢٥	بنى سويف
الخيرية الاسلامية	١١/٦	قنــــا	ابداع الادبية الثقافية	١١/١١	بنى سويف
الهدى الخيرية الاسلامية	١١/٢٢	قنــــا	حماية البيئة ببنى سويف	١١/١١	بنى سويف
تنمية المجتمع بنجع القوية الاوسط	١١/٢٣	قنــــا	الخدمات الاجتماعية للمأذونين الشرعيين واسرهم	١١/٢٠ برقم ٣٩٦	بنى سويف
النسائية توماس وعافية	١٢/١٦	قنــــا	تنمية المجتمع	٥/٢٠	ش. سيناء
تنمية المجتمع بالصعايدة	١٢/١٨	قنــــا	تنمية المجتمع المحلى بقرية ابو العراج	٧/٢٠ برقم ٣٩	ش. سيناء
اصدقاء الشباب للتنمية الاجتماعية والخدمات الشبابية	٢/١٦	الفيــوم	الرعاية الاجتماعية	١١/٦	ش. سيناء
فاطمة الزهراء الاسلامية	٣/٣٠	الفيــوم	تنمية المجتمع بمقر الوحدة الصحراوية	١١/٦	ش. سيناء
الخيرية الاسلامية	٣/٣٠	الفيــوم	تنمية المجتمع المحلى بالقرية ٢٢	٧/٢٥	مطــروح
تنمية المجتمع بعزبة دبانة	٥/٣	الفيــوم	جنمية المجتمع المحلى بالقرية ٢٧	٨/٢ برقم ١٣١	مطــروح
الامام على بن ابى طالب للخدمات الاسلامية بدار الرواد	٨/٢٣ برقم ٣٠٨	الفيــوم	تنمية المجتمع المحلى بالقرية ٢٤	٨/٢ ١٣٢	مطــروح
الوعى الاسلامى	٣/٣١	الغردقــة	تنمية المجتمع المحلى بالقرية ٢٦	٩/٢٧	مطــروح

تنمية المجتمع المحلى بقرية المستقبل	٨/١٩ برقم ١١٥	الوادى الجديد	تنمية المجتمع بقرية ابو زهرة	٩/٢٧	مطـــروح
رعاية المرضى بمستشفى المنيا الجامعى	٤/١	المنيـــــا	تنمية المجتمع المحلى بقرية غزالة	٩/٢٧ برقم ١٣٥	مطـــروح
تنمية المجتمع المحلى بناحية الحسابية	شهر يوليو برقم ١١٢٨	المنيـــــا	تنمية المجتمع بقرية ابو اسطبل	٩/٢٧	مطـــروح
التوحيد لأبناء السادة البيومية	٦/٧	المنيـــــا	الجمعية الشرعية بناحية دلقام	١/٢٠	سمـــالـوط
بنى عامر الادبية الثقافية	٧/١٩ برقم ١١٣١	المنيـــــا	تنمية المجتمع	٣/٣٠	سمـــالـوط
الخيرية الاسلامة بناحية حسن باشا	٧/١٩ برقم ١١٣٠	المنيـــــا	الخلفاء الراشدين لتنمية المجتمع	٩/١٨	سمـــالـوط
عبادة بن الصامت الخيرية الاسلامية	٧/٢٠ برقم ١١٣٢	المنيـــــا	ابناء جزيرة مطيرة الخيرية	٣/٣٠	اســـوان
الهدى الاسلامى بناحية البرشا	٧/٢١ برقم ١١٣٣	المنيـــــا	الصفا الخيرية	٣/٣٠	اســـوان
فرع جماعة انصار السنة المحمدية	٨/٨ برقم ١١٣٤	المنيـــــا	تيسير الحج والعمرة	٣/٣٠	اســـوان
الخدمات الاجتماعية لتنمية المجتمع	٩/٥	المنيـــــا	الهديا الخيرية	٥/٢٠	اســـوان
على بن ابى طالب لتنمية المجتمع	٩/١٨	المنيـــــا	البر والتقوى الاسلامية	١/٢٠	ارمنت الحيط
التوحيد لتنمية المجتمع	١٠/٢٦	المنيـــــا	الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة	٢/٢٧	صول –اطفيح
رعاية الاطفال المعوقين	١٠/٢٦	المنيـــــا	صندوق الزمالة للعاملين	٧/٢٠	سمطا
التقوى والايمان بناحية مغاغة	١٢/٢٥ برقم ١١٤٥	المنيـــــا	المصرية لتنمية المجتمع	٨/١ برقم ١٠٩٣	
تنمية المجتمع بعزبة زرابى القاضى	١٢/٢٥ برقم ١١٤٦	المنيـــــا	سهيل النسائية	٣/٢٩	اســـوان

جدول الجمعيات التعاونية

اسم الجمعية	تاريخ الإشهار	مركز النشاط	اسم الجمعية	تاريخ الإشهار	مركز النشاط
المجتمع بالملاحة	٨/١ برقم ٤٢٠		التعاونية للبناء والاسكان لرواد التعليم الخاص	٨/٥ برقم ١٧٩	القاهرة الكبرى والمصايف
العاملين بالادارة الزراعية	٨/١ برقم ٤٢٢		التعاونية للبناء والاسكان للعاملين بالمعاهد البيطرية التابعة لمركز البحوث الزراعية	١١/٢٥	القاهرة الكبرى والمصايف
تنمية المجتمع المحلى بجمجرة	نوفمبر		التعاونية للبناء والاسكان للعاملين بحى المعادى	١١/٢٨	القاهرة الكبرى والمصايف
فرع الجمعية العامة لبحوث الصحة والتنمية			التعاونية لبناء المساكن للعاملين بشركة الاسكندرية للزيوت والصابون	١٠/٧ برقم ٢٢٣	الاسكندرية والمصايف
التعاونية للبناء والاسكان للعاملين بشركة اسوسويس انك	١/٢٥ برقم ٧١٧	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية للعاملين ببنك الاسكندرية فرع السويس	٢/٨	السويس والبحر الاحمر
التعاونية للبناء والاسكان للعاملين ببنك القاهرة الشرق الاقصى	٥/٩ برقم ١٧٦	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية للبناء والاسكان لرجال القضاء والنيابة العامة بمحافظة السويس وجنوب سيناء	١٢/٢٨ برقم ٣٩	السويس،ج.سيناء
التعاونية للبناء والاسكان لأعضاء رابطة العاملين بالقطاع التجارى بمصر للطيران (فئوية تحت التأسيس)	٥/٩ برقم ٧٢٣	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية الانتاجية للإنشاء والتعمير لشباب الخريجن	٩/١٢ برقم ٥٣٣	اسيوط
التعاونية للبناء والاسكان لضباط شرطة الكهرباء	٥/٢٢	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية لاهالى بنى عديات	٩/١٢ برقم ٣٦	اسيوط
التعاونية للبناء والاسكان لاعضاء تدريس جامعة اسيوط	٧/١٤	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية للبناء والاسكان لاهالى شرق كفر الشيخ	٥/١٣	كفر الشيخ
التعاونية للبناء والاسكان لاطباء الاسنان بجامعة القاهرة واسرهم	٨/٣ برقم ١٧٨	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية الانتاجية الحرفية للصناعات الخشبية	٢/١ برقم ٥٢٦	الفيوم
التعاونية للبناء والاسكان للعاملين بالشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية	٨/٤ برقم ٧٢٥	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية الانتاجية لنقل الركاب	٧/٤	دقهلية
التعاونية للبناء والاسكان ببنك العمال المصرى	٨/٤ برقم ٧٢٦	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية المدرسية لطلبة مدرسة المشير أحمد اسماعيل	١١/١٣	بور سعيد

التعاونية للبنا ءوالاسكان للعاملين بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٨/٤ برقم ٢٢٧	القاهرة الكبرى والمصايف	التعاونية لمدرسة السيالة الاعدادية		دمياط
التعاونية الانتاجية للخدمات الاجتماعية للأسر المنتجة شباب الخريجين	٩/٢	شرقية	المصرية للمنتجين والمشتغلين بالكيماويات الزراعية	٨/٨ برقم ٣٩٨١	القاهرة
التعاونية الانتاجية للأحذية والمنتجات الجلدية لشباب الخريجين	٩/١٨	اسيوط	المجد التعاونية الزراعية للأراضى المستصلحة	٩/١١	البحيرة
التعاونية الانتاجية لصيادلة البحيرة	٩/١٨	البحيرة	الجناين التعاونية الزراعية	٩/١٨	ش.سيناء
التعاونية للإستزراع السمكى	١٠/١٠	الفيوم	ابو صقر التعاونية الزراعية	٩/١٨	ش.سيناء
التعاونية الانتاجية للخدمات املعمارية للإنشاء والتعمير	١٠/١٣ برقم ٥٣٩	شرقية	المنجم التعاونية الزراعية	٩/١٨	ش.سيناء
التعاونية الانتاجية لخدمات الانشاء والتعمير	١٠/١٧ برقم ٥٤٠	الاسماعيلية	المالحة التعاونية الزراعية المحلية	١٠/٩ برقم ٣	ش.سيناء
التعاونية الانتاجية لخدمات الانشاء والتعمير بالقنطرة غرب	١٠/١٧ برقم ٥٤١	الاسماعيلية	ابو زنيمة التعاونية الزراعية المحلية	١٠/٩ برقم ٤	ش.سيناء
التعاونية الانتاجية لصناعة التريكو والملابس الجاهزة	١٠/١٩ برقم ٥٣٥	الجيزة	التقدم التعاونية الزراعية للأراضى المستصلحة	١٠/١٢ برقم ٣٩٦	الاسماعيلية
التعاونية الانتاجية لمشروعات الرى والصرف	١١/١٣ برقم ٥٤٢	الغربية	الرائد التعاونية الزراعية للأراضى المستصلحة	١٠/١٢ برقم ٣٩٥	السويس
التعاونية الانتاجية لإنتاج وتسويق وتصدير الموبيليات المميزة	١١/٣٠	دمياط	التعاونية الزراعية المحلية متعددة الاغراض	١١/٢٣	الشيخ زويد
التعاونية الاستهلاكية للخدمات الاجتماعية	٩/٢	دقهلية	التعاونية المشتركة لصائدة الأسماك ٢٥ يناير	١٢/٢٥	ش.سيناء
التعاونية الاستهلاكية لمستخدمى مياة الرى للمسقى٨	٩/٢	دقهلية	التعاونية الزراعية لإستصلاح وتعمير وتنمية الاراضى	١٢/٢٧	الفيوم
التعاونية الاستهلاكية لمتسخدمى مياة المسقى ١٦	٩/٢	دقهلية	السودانى التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	٩/٢	الفيوم
التعاونية الاستهلاكية لمستخدمى مياة المسقى ٢٢	٩/٢	دقهلية	الشيخ التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	٩/٢٧	الفيوم
التعاونية الاستهلاكية لمبستخدمى مياة المسقى ١٢	٩/٢	دقهلية	الدنيا التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	٩/٢٧	الفيوم
المستقبل التعاونية التعليمية لمدرسة المستقبل الخاصة	٢/٩	السويس	الصفوة التعاونية لتنيمة الثروة الحيوانية	٩/٢٧	الفيوم
التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	١١/١	المنيا	التعاونية المتخصصة لتنمية الثروة الحيوانية	١٠/٩ برقم ٧٢٨	شرقية

ملخص الجمعيات التعاونية التى تم إنشاؤها

المحافظة	إسكان	إنتاجية	استهلاكية	مدرسية	زراعية	ثـــروة حيوانية	تسويقية
القاهرة	١٢	--	--	--	--	--	١
الاسكندرية	١	--	--	--	--	--	--
الجيزة	--	١	--	--	--	--	--
السويس	٢	--	--	١	١	--	--
البحر الأحمر	١	--	--	--	--	--	--
كفر الشيخ	١	--	--	--	--	--	--
اسيوط	٢	١	--	--	--	--	--
جنوب سيناء	١	--	--	--	--	--	--
شمال سيناء	--	--	--	--	٧	--	--
الفيوم	--	٢	--	--	١	٤	--
الدقهلية	--	١	٥	--	--	--	--
الشرقية	--	٢	--	--	--	١	--
البحيرة	--	١	--	--	١	--	--
الاسماعيلية	--	٢	--	--	١	--	--
الغربية	--	١	--	--	--	--	--
دمياط	--	١	--	١	--	--	--
بورسعيد	--	--	--	١	--	--	--
المنيا	--	--	--	--	--	١	--
المجموع	**٢٠**	**١٢**	**٥**	**٣**	**١١**	**٦**	**١**

تقرير المحروسة

مصر والعالم عام ١٩٩٣

ليس لأننا نريد تقديم مرجع موجز ومكثف حول ما دار فى عام فحسب - رغم إدراكنا لأهمية ذلك بالنسبة للقارئ المثقف والمهتم ولكننا نريد أيضا تقديم رؤية من الجنوب ، وهى رؤية نراها ضرورية لأننا ببساطة ووضوح نزعم أنها رؤية متميزة وغير مسبوقة لسببين : أولهما ، أننا لسنا جهة رسمية أو شبه رسمية ، ومن ثم فنحن غير مضطرين لشرح هذا الموقف أو لتبرير هذا القرار ، وغاية ما نسعى إليه هو وجه الحقيقة التى ستكون - بوصفها حقيقة فقط - كلية من ناحية ومنحازة للموضوعية وللعلم من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن الحقيقة التى ننشدها ونستجلى ملامحها هنا هى الحقيقة التى تسعى إلى تفسير العالم مثلما تسعى إلى تغييره بنفس الروح والطريقة التى سعى بها رواد وطلائع كل الأيديولوجيات التى عرفها الإنسان فى رحلة رقيه وتقدمه إلى اكتشافها ، ذلك أنه بدون أيديولوجية أى بدون منظومة جديدة ومتجددة دوما من الرؤى والقيم التى تسعى إلى تفسير العالم وتغييره فإن البشر يكونون غالبا أسرى أيديولوجية أخرى فقدت بريقها وقدرتها على البقاء ، ومن ثم فهى تسعى إلى إضفاء القداسة على نفسها فى بعض التجليات ، أو تسعى إلى القول بأن ما وصلت إليه إنما هو نهاية لكل أيديولوجية أو بصياغة أخرى نهاية لتاريخ الإنسان فى تجليات أخرى

أما ثانى الأسباب التى تجعلنا نرى فى الرؤية المقدمة هنا تميزا غير مسبوق هو أننا لا نعبر عن "جنوب" متعصب أو موتور وإنما عن جنوب يدرك أن شمال العالم نفسه ينقسم إلى جنوب فقير وشمال غنى ، تماما مثلما ينتمى جزء من جنوبنا الفقير بحكم مصالحه - بل وثقافته أيضا - إلى شمال العالم ، ومن ثم فنحن ندرك أن الانقسام إلى جنوب وشمال هو مجرد تعبير يسعى إلى اختصار الصراع الدولى الرئيسى الراهن الذى نعتبر بلادنا طرفا فيه لكنه مثل أى اختصار يميزه - ولا نقول يعيبه - أنه مخل فى بعض جوانبه ، وحتى لو لم يكن فى شمال العالم أنصار ومتعاطفون مع آمال الجنوب فى نظم أكثر عدالة لتقسيم العمل واقتسام الثروات ، فإن الرهان على انتزاع حقوقنا لا ينبغى أن يبنى أبدا على مقومات تجافى المنطق أو العدل ، وإذا كان الشمال - أو الغرب - قد أذاق شعوب الجنوب - أو العالم الثالث - صنوفا بشعة من القهر العنصرى والاجتماعى المبنى على مزاعم عنصرية أو آليات اقتصادية استغلالية ، فإن الرد الكفيل بالقضاء على كل هذه الصنوف من القهر لايمكن أن يؤسس على رغبة فى الانتقام أو يبنى على أسس عنصرية مضادة ، وكلنا يعرف ان نضال الزنوج فى الولايات المتحد وجنوب افريقيا وكافة بقاع الأرض من أجل إلغاء التمييز العنصرى لم يستند فى دعواه يوما واحدا على مزاعم ترى أن الزنجى أفضل من الأبيض وأحق منه بهذه الميزة أو تلك ، ولذا فقد كان من الطبيعى والمنطقى أن تتوج هذه النضالات بالانتصار لأنها انحازت إلى قيم المستقبل العادلة والعقلانية ، وهى بالتحديد قيم المساواه بين البشر بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق أو الجنس .



تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب - المعادى - ت : ٣٧٥٢٠٣٣
مدير المركز والمشرف على السلسلة: **فريد زهران**